جامعة الجزائر -2-

كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية

قسم التاريخ

القضية الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي 1954-1919 (من خلال الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية)

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر

إعداد الطالب **إشراف دكتور**

حمزي كمال **تلمساني بن يوسف**

لجنة المناقشة

الأستاذ	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
أ. د. مناصرية يوسف	أستاذ التعليم العالي	باتنة	رئيسا
د. تلمساني بن يوسف	أستاذ محاضر	الجزائر -2-	مشرفا مقررا
د. بوقريوة لمياء	أستاذة محاضرة	باتنة	عضوا مناقشا
د. بوعزة بوضرساية	أستاذ محاضر	الجزائر -2-	عضوا مناقشا
د. غربي الغالي	أستاذ محاضر	الجزائر -2-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2010-2009

مـــقدمـــــــة

تُعتبر الفترة بين 1919-1954 مرحلة متميزة في تاريخ الجزائر، و وقفة حاسمة في نضال الحركة الوطنية الجزائرية، حيث عرف العالم حروبا عسكرية: كالحربين العالميتين الأولى (1914-1918) و الثانية (1939-1945)، و الأزمة الاقتصادية (1929-1933)؛ و تأثرت الجزائر كثيرا بتلك المتغيرات سواء من حيث إقدام فرنسا على تجنيد الجزائريين في صفوف جيوشها بموجب قانون التجنيد الإجباري لـ 3 فيفري 1912، فراح ضحيتها آلاف الجزائريين، في حروب لم يكونوا من ورائها لكنهم تحملوا أعباءها، أو من خلال الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي أصبحوا يعيشونها، أو عن طريق الاضطراب الاجتماعي الذي كانوا يتخبطون فيه، فعرفت الجزائر من جراء ذلك وضعا سياسيا، اقتصاديا و اجتماعيا صعبا، و هو ما اصطلح عليه بـ " القلق الجزائري ، و لقد عرّفت جريدة "لا دِفانس" (Défense) في افتتاحية عددها الأول معنى القلق الجزائر: " الجماهير غير منظمة، إدارة استعمارية أضعفتها الآفات الاجتماعية، منتخبون محددون إلى الدور غير اللامع لموظفين صغار للإدارة، لا يظهرون وجودهم و لا يفتحون أفواههم إلا من أجل مدح محبوبتهم الولية و الإدارة، و المساس بالحرية الدينية، الانتقام من الجزائريين المتهمين بحمل أفكار مضادة لأفكار أسيادهم، كل شخص مستقل مبلغ عنه بمشاغب و معاد لـ فرنسا، الصحافة العربية خاضعة لنظام فضيح، في أقل من سداسي ، أُلغيت ثمان جرائد من مجموعة عشرة، دون سبب و بمجرد إجراء إداري **".**

غير أنّ الأحزاب و المنظمات السياسية الجزائرية و الشخصيات الوطنية لم تبق مكتوفة الأيدي، بل عبّرت عن رفضها للوضع القائم بشتى الوسائل، عن طريق الاجتماعات و التجمعات، عن طريق التظاهرات و المظاهرات، عن طريق الندوات و المؤتمرات، عن طريق تحرير البرامج و تقديم المطالب، عن طريق اللوائح و العرائض، و عن طريق الاحتجاج و الوفود، و بينما كانت السياسة الفرنسية في الجزائر ترمي إلى الحفاظ على سلطة الإدارة الاستعمارية في الجزائر قوية لـلإبقاء على السيادة الفرنسية في الجزائر كاملة، فإنّ إستراتيجية الحركة الوطنية الجزائرية كانت ترمي إلى ازدياد التعبئة و التجنيد لدى الجزائريين و إلى تشديد و إطالة الضغط على الإدارة الاستعمارية في الجزائر و على الحكومة الفرنسية في باريس.

و قد تمّت مناقشة القضية الجزائرية في جلسات البرلمان الفرنسي في الفترة ما بين 1919 إلى 1954 و خاصة بين مارس 1918- فيفري 1919؛ مارس 1935- ديسمبر 1936؛ ديسمبر 1943- مارس 1944؛ و فيفري 1946- سبتمبر 1947. و قد هيمن هذا النشاط السياسي المكثف على الساحة السياسية الجزائرية طيلة الفترة ما بين 1919-1954، و هي الفترة محل دراستنا.

فهل يمكن اعتبار إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال البرلمان الفرنسي بين 1919-1954 قد جاء بمبادرة فرنسية من أجل إيجاد حل حقيقي لها أم ما هي إلا إستراتيجية إغراء جديدة بغية احتواء تلك القضية بتمييعها عن طريق استعمال عامل الزمن و الذي كانت تراه فرنسا أنه يخدم لصالحها في الجزائر؟ أم هل جاء نتيجة متغيرات دولية؟ أم جاءت تحت ضغط جزائري مستمر و متزايد منذ أن وطأت أقدام المستعمر الجزائر و إن انقطع أحيانا فذلك فقط ليعود بأكثر قوة؟ هل يمكن اعتبار البرلمان الفرنسي إطارا ديمقراطيا تمثيليا حقيقيا لمناقشة القضية الجزائرية؟ هل يمكن للمشاريع الفرنسية في الجزائر، بدرجة أقل، و للمطالب الجزائرية، بدرجة أكثر، أن تتغلب على اللوبييات الاستعمارية في الجزائر و

المحافظية في فرنسا؟ فيم تمثلت سياسة فرنسا الجزائرية؟ و ما هي ردود فعل الحركة الوطنية الجزائرية؟

انطلاقا من الأهمية التي تمثلها المعرفة العلمية و الحقيقة التاريخية كدرع قوي في وجه ثقافة النسيان أو مدرسة التحريف، فإنّ الكتابة التاريخية تمثّل أبرز رافد يمكنه إثراء و إنعاش المعرفة التاريخية، خاصة في موضوعات ذات ارتباط وثيق بالتاريخ الوطني عامة و بفترة مصيرية في تاريخ الجزائر المعاصرة، و أقصد مرحلة الحركة الوطنية الجزائرية.

و في هذا الصدد كان اختياري لموضوع "القضية الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي بين 1919-1954 من خلال الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية" مسايرا لسياق الجهود الرامية إلى إثراء البحث العلمي و توجيهه نحو مسائل ذات ارتباط بتاريخ الجزائر بشكل عام و بالحركة الوطنية الجزائرية بشكل خاص، و هناك دافع ذاتي بالنسبة لي يتمثّل في رغبة شخصية عميقة و متجذرة في التركيز على موضوعات ذات طابع سياسي، و قد أدركت أنه يتوافر مثل هذا الطابع في مسار و نشاط الحركة الوطنية الجزائرية.

إنّ حجم الكتابات التاريخية حول الحركة الوطنية الجزائرية، بصورة عامة، و فيما يرتبط بالموضوع، على وجه الخصوص، لا يزال ضئيلا، إذا ما قورنت بالسيل العرم من الكتابات الفرنسية الاستعمارية.

إنّ هذه المحاولة المتواضعة ترمي إلى توضيح أهمية دراسة مسار و تجارب الحركة الوطنية الجزائرية سيما منها الجوانب التي لا تزال مغمورة.

و الموضوع ليس دراسة عن سلبية الموقف و رد الفعل الفرنسي من القضية الجزائرية فقط، بل هو دراسة تاريخية لإيجابية الموقف و رد الفعل الجزائري من تلك القضية. و دافعنا في اختيار هذا الموضوع، غياب دراسة جزائرية تحليلية تستند على الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية و على صحافة الحركة الوطنية الجزائرية.

فالذين كتبوا عن تاريخ الجزائر كثيرون، فرنسيون، باللغة الفرنسية و بغيرها من اللغات، جزائريون، باللغة العربية و بغيرها من اللغات، و آخرون، غير فرنسيين و غير جزائريين و بغير تلك اللغات، لكن الذين كتبوا حول الموضوع قليلون، فرنسيون أمثال "شارل-آندري جِليان"(Charles-André JULIEN)، "شارل-روبر آجرون"(Charles-Robert AGERON) "آندري نوشي"(André NOUSCHI)، "روبَر آرون" (Robert ARON)، "كلود لازار"(Claude LAZARD)، "باتريك فاي"(Patrick WEIL)، و "ماري-روني موتون"(Marie-Renée MOUTON)، "كلود كولو" (Claude COLLOT)، "جان-لويس بلانش" (Jean-Louis PLANCHE)، "غِي برفيلي" (Guy PERVILLE)، ف. كورنَر"(F. KEORNER)، "دانييَل روش"(Daniel ROCHE)، و "هَنري أودري" (Henri ODRY)، ساهموا بإطار عام لا يزال ضروريا و لكنهم - و ربما لكونهم حرروا أعمالهم قبل و أثناء الثورة الجزائرية - لم تكن لديهم الخلفية التاريخية الكافية، لم يركزوا على الموضوع محل الدراسة، كما أهملوا تقريبا الموقف و رد الفعل الجزائري، مؤكدين على عمل الحكومات الفرنسية و على نشاط النواب و المنتخبين المسلمين الجزائريين، مهمّشين عمل التكتلات الجزائرية - على غرار الأخوة الجزائرية، المؤتمر الإسلامي الجزائري، رابطة أحباب البيان الجزائري و الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها - مغيبين دور

النجم الشمال الإفريقي و حزب الشعب الجزائري، و هي نفسها زاوية تناول الفرنسيين الاستعماريين و اليمينيين المحافظين لتاريخ الجزائر.

كما كتب حول تلك الفترة مؤرخون جزائريون، على غرار أبو القاسم سعد الله، محفوظ قداش، الطيب شنتوف، زهير بوسحابة و يوسف بغول ...، حرروا أعمالهم بعد حصول الجزائر على استقلالها السياسي و استرجاع سيادتها، غير أنهم أشاروا إلى الموضوع في إطار عام. و بما أنّ تلك الدراسات و التحاليل و المفاهيم قُدمت في ظروف تاريخية و سياسية مختلفة عن الظروف الحالية، فإنها في نفس الوقت تستدعي قراءة جديدة في ظل معطيات جديدة لدراسة القضية الجزائرية دراسة أكثر عمقا و توسعا.

كما أنّ ضرورة الفصل بين المدرستين الفرنسية و الجزائرية، و بين الزاويتين التاريخيتين الاستعمارية و الوطنية، مسالة العلاقات بين صراع الطبقية و صراع الوطنية، بين مسألة اجتماعية و مسألة وطنية، و سعيا منا الابتعاد عن الذاتية و التقرب أكثر من الموضوعية، استدعاني لدراسة هذا الموضوع.

جاءت خطة الموضوع في مقدمة، فصل تمهيدي، و أربعة أبواب و خاتمة، تطرقت في الفصل التمهيدي إلى وضع الجزائريين في منظور إدارة الاحتلال قبل 1919، من 1865 و صدور الاستشارة المشيخية لـ 14 جويلية 1865 إلى 1919، تناولنا فيه الحالة القانونية و الإدارية و السياسية للجزائريين؛ قانون الأهالي لـ سنة 1881؛ و مطالبة الجزائريين بالمساواة من خلال مذكرة جوان 1912 للحكومة الفرنسية كتعويض عن التجنيد الإجباري.

و جاء الباب الأول تحت عنوان "القضية الجزائرية و البرلمان الفرنسي على عهد حكومة الكتلة الوطنية: بين الإصلاح و الإدماج" و قسمته إلى فصلين: الفصل الأول و جاء تحت عنوان "النضال السياسي للجزائريين خلال العشرينيات" تناولت فيه نضال الاتجاه الإصلاحي، الأمير خالد، و الأخوة الجزائرية في سبيل حصول الأهالي المسلمين الجزائريين على المساواة مع المستوطنين مع المحافظة على القانون الخاص من خلال عريضة الأمير خالد إلى الرئيس ويلسن في ماي 1919؛ و تشكيل الأخوة الجزائرية في جانفي 1922؛ و خطاب ماي 1922 أمام "ميلران"؛ البرقية-البرنامج إلى "إدوارد هريو" في جويلية 1924؛ و محاضرتي 12 و 19 جويلية 1924؛ كما تناولت فيه سعي الاتجاه الاندماجي، ابن التهامي و النخبة الجزائرية للحصول على المساواة مع الفرنسيين. أما الفصل الثاني فجاء بعنوان "القضية الجزائرية و البرلمان الفرنسي خلال العشرينيات" و تناولت فيه تمثيل الجزائر في البرلمان الفرنسي؛ و المناقشات البرلمانية حول القضية الجزائرية؛ تقرير "ماريس موتي" لـ 1 مارس 1918؛ قانون 4 فيفري 1919؛ و اقتراح قانون فيولت لـ 3 جويلية 1931.

و تناولت في الباب الثاني تحت عنوان "القضية الجزائرية و البرلمان الفرنسي على عهد حكومة الجبهة الشعبية: بين المساواة و الاندماج" و قسمته إلى فصلين: الفصل الأول و جاء تحت عنوان "النضال السياسي للجزائريين خلال الثلاثينيات" تناولت فيه نضال المؤتمر الإسلامي الجزائري في سبيل حصول الأهالي المسلمين الجزائريين على التمثيل النيابي في البرلمان الفرنسي مع المحافظة على القانون الخاص من خلال ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري لـ جوان 1936؛ كما تناولت فيه نضال النجم الشمال الإفريقي للحصول على البرلمان الجزائري من خلال مطالب النجم لـ 20 جوان 1936. أما الفصل الثاني فجاء تحت عنوان "القضية الجزائرية و البرلمان الفرنسي خلال الثلاثينيات" و

تناولت فيه تمثيل الجزائر في البرلمان الفرنسي؛ مساءلة موريس فيولت في مارس 1935؛ و مشروع بلوم- فيولت لـ 30 ديسمبر 1936.

و تضمن الباب الثالث "القضية الجزائرية و البرلمان الفرنسي على عهد حكومة اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني: بين التحرر و الاندماج" و قسمته إلى فصلين: الفصل الأول و جاء تحت عنوان "النضال السياسي للجزائريين خلال الحرب العالمية الثانية" تناولت فيه نضال الحركة الوطنية الجزائرية في سبيل حصول الشعب الجزائري على حرية تقرير مصيره بنفسه من خلال مذكرتي 20 و 22 ديسمبر 1942؛ بيان الشعب الجزائري لـ 3 فيفري 1943؛ ملحق البيان لـ ماي 1943؛ و رابطة أحباب البيان و الحرية لـ 14 مارس 1944. أما الفصل الثاني فجاء تحت عنوان "القضية الجزائرية و البرلمان الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية" و تناولت فيه خطاب دي غول في قسنطينة لـ 12 ديسمبر 1943؛ و أمرية 7 مارس 1944.

و عنونت الباب الرابع بـ "القضية الجزائرية و البرلمان الفرنسي على عهد حكومة تجمع اليسار: بين الوطنية و الاندماج" و قسمته إلى فصلين: الفصل الأول و جاء تحت عنوان "النضال السياسي للجزائريين بعد الحرب العالمية الثانية" تناولت فيه نضال حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في الجمعية الوطنية الفرنسية في سبيل مجلس تأسيسي جزائري كما تناولت فيه نضال الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في مجلس الجمهورية الفرنسية في سبيل دستور جزائري؛ و تشكيل الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها لـ اوت 1951. أما الفصل الثاني فجاء تحت عنوان "القضية الجزائرية و البرلمان الفرنسي بعد الحرب العالمية الثانية" و تناولت فيه تمثيل الجزائر في البرلمان الفرنسي؛ المناقشات البرلمانية حول القضية الجزائرية في أوت 1947؛ و القانون العضوي لـ الجزائر لـ 20 سبتمبر1947.

في حين تضمنت الخاتمة الاستنتاجات المتوصل إليها، و إبراز أهم التطورات في ذلك المسار التاريخي الوجيز زمنيا، لكن الحافل بزخم الأحداث و الوقائع التاريخية في نضال الحركة الوطنية الجزائرية.

و قد أنهيت دراستي هذه بثبت الملاحق و المصادر و المراجع، و بفهرس الأعلام و الأماكن و الأحزاب.

لم تكن الصعوبات التي واجهتني في إنجاز هذه الدراسة معنوية فحسب، بل كانت عملية كذلك، و ذلك لقلة الموارد من أرشيف و مصادر و مراجع و لصعوبة الوصول إليها بل و تفهمها و عناء الترجمة.

لا يسعني في هذا المقام حصر و جرد المادة التاريخية المعتمدة لكثرتها و تنوعها، و لقد استندت في دراستي هذه على المصادر الأولية و منها:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية، و قد استطعت الحصول على أعداد خاصة بالفترة ما بين 1919-1954 ذات الارتباط الوثيق بموضوع دراستي من المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة 1 نوفمبر 1954.

- الصحافة الجزائرية، الحزبية: الإقدام، الأمة ، البصائر، لا لِت سوصيال، لا ِربيلك آلجرييَن، و المستقلة: لا جستيس، لا دِفانس ... و الصحافة الفرنسية، الحزبية: الـ هِمانيتي، لوفر، لو

بوبلار، و الاستعمارية: لا دِبش كوتدييَن، لـ يكو دالجي، لـ يكو دو ران، أوران ربيلكان ... من المكتبة الوطنية الفرنسية بملحقة فرساي.
- الأرشيف الوطني الفرنسي بـ باريس و خاصة الفترة ما بين 1939-1947
- مجلة "إفريقية الفرنسية" (L'Afrique Française)، و كانت من بين أهم وسائل عملي كما كانت للمؤرخين الكلاسيكيين من قبلي، و هي مجلة شبه رسمية، استعمارية محافظية شديدة الارتباط بالإدارة الاستعمارية و بالسيادة الفرنسية، و هو ما يتطلب الحذر في التعامل معها، غير أنها ضرورية من خلال الوثائق التي تشير إليها بحكم علاقاتها مع المصالح المختصة و خاصة إدارة الشؤون الأهلية و من خلال المناشير و الجرائد و المجلات التي كانت تعيد نشرها آنذاك و التي يستحيل العثور عليها الآن.

و ختاما، لا يسعني إلا أن أرجو التوفيق لنفسي في هذه المحاولة المتواضعة التي، و إن لقيت قبولا، فإنّ مرد ذلك بدرجة تكاد تكون مناصفة إلى زمرة من الذين حضيت لديهم بالدعم، و أتوجه بالشكر و التقدير للأستاذ المشرف، الدكتور تلمساني بن يوسف، الذي ساعدني في المنهجية و مكنني من إخراج هذه الدراسة المتواضعة إلى الوجود، بفضل التوجيهات الرشيدة و الانتقادات السديدة، خدمة للبحث العلمي و للمعرفة التاريخية، كما أتوجه بالشكر إلى أعضاء اللجنة الموقرة التي ستشرف على مناقشة هذه الأطروحة و إلى الأساتذة الزملاء هواري موسى، دحماني توفيق، بيتور علال و شعباني صلاح الدين الذين ساعدوني في إخراج هذا العمل.

و أخيرا، لا أزعم أني غطيت الموضوع من جميع جوانبه، بل ما دراستي إلا خطوة أولى نحو دراسة أكاديمية أوسع.

الفصل التمهيدي

وضع الجزائريين في منظور إدارة الاحتلال قبل 1919

1ـ الحالة القانونية و الإدارية و السياسية للجزائريين

2ـ قانون الأهالي 1881

3ـ مطالبة الجزائريين بالمساواة

كانت الجزائر تشكل منذ 1848 ثلاث عمالات و أصبحت تخضع بمرسوم 24 أكتوبر 1870، إلى نفس النظام الذي تخضع له العمالات في فرنسا، و تتمتع بتمثيل نيابي في البرلمان الفرنسي. و سمح مرسوم الاستدعاء لـ 5 فيفري 1871 بإرسال كل عمالة من العمالات الجزائرية الثلاث بنائبين للجمعية الوطنية الفرنسية يُنتخبون بالتصويت على القائمة، و بينما لم يمنح القانون العضوي لـ 30 نوفمبر 1875 سوى نائبا واحدا لـعمالة الجزائر؛ و ضاعف قانون 28 جويلية 1881 تمثيل الجزائر و الذي سينتخب بنفس طريقة الاقتراع في فرنسا[1].

كما منح القانون الدستوري لـ 24 فيفري 1875 و قانون 9 ديسمبر 1884 للعمالات الجزائرية عضوا واحدا في مجلس الشيوخ، يُنتخب من قسم انتخابي تحدده المادة الـ11 من القانون العضوي لـ 2 أوت 1875، الذي لا يضم أعضاء مجالس الدوائر، غير المؤسسة في الجزائر، و التي يُنتخب موفدوها البلديين من طرف المستشارين البلديين المواطنين الفرنسيين، باستثناء المستشارين البلديين الأهالي[2].

فمن هم هؤلاء النواب الذين وقعت على كاهلهم مسؤولية التكفل بمصير الجزائر، و بمستقبل سكانها و بمصالحهم الإستراتيجية؟ من هم هؤلاء الذين خولوا لأنفسهم حق تمثيل الجزائر و انتزعوا حق التحدث باسم سكانها؟ من هم هؤلاء الذين نصبوا أنفسهم حماة للجزائر و أوصياء على مصالح سكانها؟ كم كان عددهم؟ ماذا تمثل أصواتهم في البرلمان الفرنسي؟ ما مدى وزنهم و ثقلهم في اتخاذ- أو على الأقل- في توجيه القرار؟ ما هي انتماءاتهم السياسية؟ ما مدى نفوذهم في البرلمان الفرنسي و تأثيرهم على الحكومة الفرنسية في توجيه سياستها الجزائرية؟ ذلك ما سنحاول الكشف عنه من خلال تتبع موقف البرلمان الفرنسي من قضية الأهالي المسلمين الجزائريين و من القضية الوطنية.

1- الحالة القانونية و الإدارية و السياسية للجزائريين:

أقرت فرنسا بموجب الأمرية الملكية لـ 24 فيفري 1834 إلحاق الجزائر رسميا بها، فأصبح الجزائريون آليا فرنسيين، و ذلك استنادا للقانون المدني لسنة 1803 و بمقتضى قرار مجلس مدينة الجزائر لـ 24 فيفري 1862[3]. غير أنهم رعايا فرنسيون و ليس مواطنون فرنسيون، فلا يتمتعون بذلك لا بالحقوق المدنية و لا بالحقوق السياسية الفرنسية. فهي إذن جنسية تقوم ليس على منح الحقوق و لكن على أساس أنه بما " أنهم تحت السيادة المباشرة و الحاضرة لـ فرنسا، فهم في استحالة، بأي حال من الأحوال، المطالبة

---

[1] - "Les Institutions algériennes 1870-1896", In: Documents algériens, Série Politique, n° 17, 10 aout 1948, Alger, Imp. Officielle, 1949, p. 21.

[2] - Ibidem.

[3] - WERNER, Essai sur la règlementation de la nationalité dans le droit colonial français, Thèse de doctorat en droit de l'université de Genève, Toulouse, Imp. Boisseau, 1936, p. 144.

بالاستفادة أو بدعم أية جنسية أخرى، و يترتب حتما عن ذلك أنّ صفة فرنسي أصبحت الوحيدة التي بإمكانها أن تكون الأساس و القاعدة لوضعيتهم المدنية و الاجتماعية[4].

و لم يكن يتمتع الأهالي المسلمون الجزائريون بالجنسية الفرنسية إلى غاية صدور "الاستشارة المشيخية" (sénatus consulte) لـ 14 جويلية 1865[5] على عهد نابليون III، بإيعاز من اسماعيل عربَن، في إطار سياسة "المملكة العربية"[6]. فعندما زار "نابليون الثالث" الجزائر في 19 سبتمبر 1860، أعلن بأنّ السياسة الفرنسية في الجزائر يجب أن تعمل على " ترقية العرب إلى كرامة الرجال الأحرار "، **لكن دون المساس بالسيادة الفرنسية في الجزائر لأنها** " أرض فرنسية و إلى الأبد ". **و عندما بعث في 6 فيفري 1863 برسالة إلى الحاكم العام الماريشال "بليسيي" (PELISSIER) صرح فيها:** " أنا إمبراطور العرب مثلما أنا إمبراطور الفرنسيين "، **لعله لم يكن يعي ما رآه بعينيه من وضع الأهالي المسلمين الجزائريين عندما زار الجزائر للمرة الثانية بين 3 ماي و 10 جوان 1865، و كانت ثورة أولاد سيدي الشيخ قد هدأت، و تطلع حينها على حالة البؤس التي كان عليها الأهالي المسلمون الجزائريون، فسرعان ما بعث بعدها برسالة ثانية إلى الحاكم العام "ماك ماهون" (Mac MAHON) في 20 جوان 1865 يدعو فيها إلى إحداث تقارب و تفاهم بين الأهالي و المستوطنين:** " فرنسا تمتلك الجزائر منذ خمس و ثلاثون سنة ... تحت كل الحكومات التي تعاقبت و حتى منذ إنشاء الإمبراطورية، جُرّب حوالي خمسة عشر طريقة تنظيم عام، الواحد يقلب الآخر، تارة يميل نحو العرب، تارة يميل نحو المعمر، منتجا في العمق الكثير من الاضطراب في الأذهان و القليل من النفع في التنفيذ "[7]، **و عرض فيها مخطط عمله، و هو ما تجسد عمليا في "الاستشارة المشيخية" (sénatus consulte) لـ 14 جويلية 1865.**

فما هو قانون 14 جويلية 1865؟ ما هي عوامل صدوره؟ هل جاء بمبادرة فرنسية أم نتيجة لتأثيرات دولية أم بضغط جزائري؟ ما محتواه؟ ما طبيعته؟ ما مدى تأثيره؟ ما هدفه، ما غرضه و ما غايته؟ ما موقف الجزائريين و الفرنسيين منه؟ هل حقق هدفه؟ ما الفرق بينه وبين ما كان قبله؟ ما مدى تجاوبه مع المطالب الجزائرية؟ هل يتناسب مع مطالب الجزائريين؟ هل يتناسب مع تضحيات الجزائريين؟ هل يتناسب مع المتغيرات الدولية؟ ما موقف الجزائريين منه ؟ ما هي ردود الفعل الفرنسية أحزابا، برلمانا و حكومة منه ؟ ما مآله؟ هل تحقق؟

---

[4] - SIR , 1864, 1, p. 113.

[5] - و يُعتبر محمد بن حسن، و هو عسكري برتبة ملازم و خريج مدرسة فلاحة، أول جزائري تحصل على الجنسية الفرنسية في أكتوبر 1866. أنظر: C.A.R.A.N: BB [30] 1608, Paris

[6] - عبّر "نابليون الثالث" عن فكرة "المملكة العربية " في رسالة بعث بها في سنة 1863 إلى الحاكم العام "بليسيي" جاء فيها: " الجزائر ليست مستعمرة بحصر المعنى و لكن مملكة عربية. الأهالي لهم الحق لنفس حمايتي على غرار الكولون. أنا إمبراطور المسلمين مثلما أنا إمبراطور الفرنسيين ". أنظر: Claude COLLOT, op. cit, p. 9

[7] - أنظر: - Djamal KHARCHI, Colonisation et politique d'assimilation en Algérie 1830-1962, Alger, Casbah, 2004, p. 155.

شملت "الاستشارة المشيخية" (sénatus consulte) لـ 14 جويلية 1865[8] **المتعلقة بوضعية الأشخاص و التجنيس في الجزائر خمس مواد، نصت المادةالـ1 "** على أنّ الأهلي المسلم فرنسي؛ غير أنه يبقى خاضعا للقانون الإسلامي. بإمكانه أن يقبل في الجيوش البرية و البحرية. و يمكنه أن يستدعي لوظائف و أعمال مدنية في الجزائر. و يمكنه، بطلب منه، أن يقبل للتمتع بحقوق المواطن الفرنسي؛ في هذه الحالة، سيخضع للقوانين المدنية و السياسية لـ فرنسا "[9].

و نصت المادةالـ4 أنه " لا يمكن الحصول على صفة مواطن فرنسي، طبقا للموادالـ1، الـ2 و الـ3، من الاستشارة المشيخية الحالية، سوى بعد بلوغه سن الـ 21؛ و يمنحها مرسوم إمبراطوري يُصدر في مجلس الدولة "[10].

و أكدت المادة الـ5 على أنّ " نظاما إداريا علنيا سيحدد شروط قبول في الخدمة و ترقية الأهالي المسلمين و الأهالي الإسرائيليين في الجيوش البرية و البحرية؛ الوظائف و الأعمال المدنية التي يمكن أن يُستدعى لها الأهالي في الجزائر؛ الأشكال التي ستُطلع فيها الطلبات المتوقعة في المواد الـ1، الـ2 و الـ3 من الاستشارة المشيخية الحالية "[11].

و بينما تطرقت المادة الـ2 لوضعية اليهود في الجزائر و أقرت على أنّ " الأهلي الاسرائيلي فرنسي؛ غير أنه، يبقى خاضعا لقانونه الخاص. يمكنه أن يُقبل للخدمة في الجيوش البرية و البحرية. و يمكنه، بطلب منه، أن يُقبل للتمتع بحقوق المواطن الفرنسي؛ في هذه الحالة، سيخضع للقانون الفرنسي "[12].

تطرقت المادة الـ3 لوضعية الأجانب في الجزائر و أكدت على أنّه " يمكن للأجنبي الذي يثبت الإقامة ثلاث سنوات في الجزائر أن يُقبل للتمتع بكامل حقوق المواطن الفرنسي "[13].

لقد حدد "قانون 14 جويلية 1865" الخاص بحالة الأشخاص و التجنيس في الجزائر، الحالة القانونية للجزائري المسلم[14]**، و جعل من الجزائريين رعايا فرنسيين، كما أدخل الفصل بين المواطن و اللا مواطن المرتبط بالوضع الخاص و الدين**[15]**. و وفق ذلك القانون، كان الجزائريون رعايا فرنسيين، فرنسيين مبتورين، لا يتمتعون لا بالحقوق و لا**

---

[8] - أنظر الملحق الـ 1 -

[9] - "Les Institutions algériennes 1830-1870", In: Documents algériens, Série politique, n° 16, 1er aout 1948, Alger, Imp. Officielle, 1949, p. 18.

[10] - Ibidem.

[11] - Ibidem.

[12] - Ibidem.

[13] - Ibidem.

[14] - Marcel DUCLOS, Contribution à l'étude de la réforme administrative de l'Algérie, S. N, Alger 1921, p. 34.

[15]- و قد بقي هذا القانون أساس النظام و الإداري في الجزائر إلى غاية قانون 7 مايو 1946.

بالحريات التي كانت تضمنها، للمواطن بصفة خاصة، و للإنسان بصفة عامة، مختلف الدساتير الفرنسية. لقد أبعدت "الاستشارة المشيخية" مبدأ المساواة بين المواطنين الفرنسيين و الأهالي الجزائريين، و حددت بقيود دائمة الحريات العامة للجزائريين؛ كما تميز النظام الاستعماري في الجزائر بتخفيض و خضوع العدالة الإسلامية، باللا مساواة في ما يخص عدالة العقوبات، و بتنظيم عدالة قمعية خاصة بالمسلمين[16].

و إذا أردنا أن نحدد وضعية الأهالي المسلمين الجزائريين بالنسبة إلى الجنسية الفرنسية في منظور "الاستشارة المشيخية"(sénatus consulte) لـ 14 جويلية 1865 ، فنجدهم، من حيث الجنسية، يقتربون من الأجانب دون أن يكونوا متساوون معهم تماما، و هم، من حيث القانون الخاص، أدنى منهم. و على غرار الأجانب القادمين حديثا إلى الجزائر، يخضعون إلى إجراءات التجنيس لكي يصبحوا تماما فرنسيين؛ غير أنّ نسل الأجانب يصبحون آليا فرنسيين، بينما نسل الجزائريين المسلمين المولودين هم كذلك في أرض فرنسية، ينبغي عليهم المرور عبر التجنس. علاوة على ذلك، يتمتع الأجانب في فرنسا بنفس الحقوق المدنية على غرار الفرنسيين، و يخضعون لنفس القوانين العقابية؛ و هم محميون من طرف دولتهم الممثلة في فرنسا، بما فيها الجزائر، من قناصلة. بينما يخضع الأهالي المسلمون الجزائريون لـ قانون الأنديجنا الذي أقرته فرنسا و تسيره لوحدها؛ و إذا تواجدوا في الخارج، فهم نظريا تحت حماية القنصل الفرنسي؛ غير أنّ تلك الحماية تبقى نظرية بما أنه لا يحق لهم حتى مغادرة قراهم دون إذن![17] **و هي من تناقضات السياسة الفرنسية في الجزائر و من نفاق الفرنسيين تجاه الجزائريين. فهي جنسية مبتورة من الحقوق و الحريات التي تترتب عنها، و لكنها كاملة من حيث الواجبات التي تستلزمها. فإجراءات تجنيس الأهالي المسلمين الجزائريين هو "** تحريف غير طبيعي لتصور الجنسية **"**[18]**. هذا على الرغم من أنّ العرض التمهيدي لـ "الاستشارة المشيخية" أثناء الجلسة البرلمانية في 14 جويلية 1865 أعلن صراحة عن نوايا المشرع: "** إذا كان التجنيس إذن غير كامل، إذا لم يمنح سوى نصف جنسية، سترخون رابط الاتحاد؛ خلق جنسية جزائرية، معناه إدخال مبدأ الانفصال؛ معناه، نوعا ما وضع الأساس الأول لدولة منفصلة و مستقلة. العدالة و السياسة توصيان إذن بمنح التجنيس طابعا عاما و تركه يعطي آثاره القانونية، سواء في فرنسا أو في الجزائر، في كامل التراب الفرنسي: يجب أن تكون الجنسية واحدة مثل الوطن **"**[19]**.

---

[16] - Mahfoud KADDACHE, Histoire du nationalisme algérien :Question nationale et politique algérienne 1919-1951, T. 1, Alger, S.N.E.D, 1980, p. 29.

[17] - Patrick WEIL, Le statut des musulmans en Algérie coloniale: Une nationalité française dénaturée, Florence, E.U.I, 2003, p. 10.

[18] - Zouhir BOUSHABA, Etre Algérien hier, aujourd'hui et demain, Alger, Ed. Mimouni, 1992, p. 45.

[19] - أنظر: - Djamal KHARCHI, op. cit, pp. 173-174

و من هذا المنظور، كرست "الاستشارة المشيخية" لـ 14 جويلية 1865 فكرتين متمايزتين، الجنسية الفرنسية و المواطنة الفرنسية. و علاوة على ذلك، لقد أدخلت التمييز بين المواطن و اللا مواطن، الذي يرتبط بالقانون الخاص. و هكذا تم الفصل، فيما يخص الوضع القانوني للأهالي المسلمين الجزائريين، بين أولئك الذين سيبقون خاضعين للقانون الإسلامي - إذا رفضوا أو لم يتمكنوا من الحصول على الجنسية الفرنسية - و أولئك الذين سيخضعون للقانون المدني الفرنسي - إذا ما تمكنوا و قبلوا الحصول على الجنسية الفرنسية[20].

فمن وجهة النظر المدنية و السياسية، يصبح الأهلي المسلم الجزائري الذي تحصل على الجنسية الفرنسية و ارتقى إلى المواطنة الفرنسية فرنسيا كاملا، على غرار الفرنسيين الآخرين، يتمتع بكافة الحقوق و الحريات الفرنسية، لكنه يختلف كلية عن الجزائريين الآخرين. يصبح ناخبا و قابلا للانتخاب؛ و مؤهلا لممارسة بعض الوظائف العمومية؛ و بإمكانه الخدمة في الجيوش البرية أو البحرية و الارتقاء إلى جميع الدرجات؛ و يدفع الضرائب الفرنسية دون الضرائب الأهلية[21].

و من وجهة النظر العقابية، يتخلص الأهلي المسلم الجزائري الذي تحصل على الجنسية الفرنسية و ارتقى إلى المواطنة الفرنسية، من قانون الأهالي، و لا يمكن بذلك الحكم عليه بعقوبات الاعتقال، الاحتجاز، و الغرامات الجماعية؛ و لا يمكن محاكمته أمام المحاكم الرادعة؛ و يتخلص من الممنوعات التي كان يتعرض لها بصفته أهلي. أما إذا كان يقطن المناطق العسكرية، فإنّ مجالس الحرب و اللجان التأديبية أصبحت غير مؤهلة للتعرف على مخالفاته[22]. فماذا سيكون موقف الأهالي المسلمين الجزائريين؟ قبول "الاستشارة المشيخية" و التنازل عن القانون الخاص و التخلي عن القضية الوطنية؟ أم معارضة "الاستشارة المشيخية" و رفض القانون المدني الفرنسي و التمسك بالقضية الوطنية؟

كانت حصيلة قانون "14 جويلية 1865" ضعيفة جدا، حيث لم تُسجل إلى غاية 31 ديسمبر 1899 سوى 409 طلب قُبل منها 141 و رُفض منها 168؛ و سُجل في الفترة ما بين 1900-1915 868 طلب قُبل منها 574 و رُفض منها 324. و في ظرف الخمسين سنة التي تلت صدوره من 1865 إلى 1915، لم يتجنس سوى 1.700 من الأهالي المسلمين الجزائريين، أي بمعدل 34 سنويا[23]، غالبيتهم من العسكريين، من الموظفين، و من الذين اعتنقوا الديانة الكاثوليكية. و إلى غاية 1899، بقي عدد الطلبات المسجلة و التي تم رفضها ضعيفا، ليرتفع بعد ذلك بشكل محسوس ليصل ثلث، نصف، بل و

---

[20] - Ibid, p. 174.

[21] - Ibidem.

[22] - Ibidem.

[23] - حسب الإحصائيات التي قدمها تقرير لجنة الشؤون الخارجية، المحميات، و المستعمرات من طرف "ماريس موتي"(Marius MOUTET)، أنظر: J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Séance du 1er mars 1918, Annexe n° 4383, p. 335.

ثلاثة أخماس الطلبات[24]**. و قد بررت الإدارة الاستعمارية في الجزائر ضعف إقدام الأهالي المسلمين على التجنس و ضعف قبول السلطات الاستعمارية طلبات التجنس بأنّ "** ألقاب الطالبين تُفحص بصرامة و بحرص منح صفة فرنسي سوى لأولئك الذين أعطوا دليل الغير مشبوه لتمسكهم بـ فرنسا "[25].

غير أنّه في الواقع تلك الحصيلة لا تعود إلى العراقيل التي وضعها "قانون 14 جويلية 1865" و الرامية إلى الحد من تجنيس الأهالي المسلمين الجزائريين، بغرض الإبقاء على سلطة الإدارة الفرنسية في الجزائر قوية و على السيادة الفرنسية على الجزائر كاملة، بقدر ما تعود أساسا إلى العقبات التي وضعها الجزائريون أنفسهم و الرامية إلى معارضة الاندماج و التمسك بالقانون الخاص و صيانة مصالح الأهالي المسلمين الجزائريين و الدفاع عن القضية الوطنية. فالأهالي المسلمون الجزائريون كانوا يعتبرون التجنس ردة، و المتجنس مرتدا، و الارتقاء إلى المواطنة الفرنسية هو التنازل عن القضية الجزائرية. فما الذي جعل الأهالي المسلمين الجزائريين يعزفون عن الاستفادة من الجنسية الفرنسية رغم الحقوق و الحريات التي تخولها لهم؟

لعل السبب الأول الذي حال دون إقبال الأهالي المسلمين على التجنس يعود إلى اشتراط "الاستشارة المشيخية" (sénatus consulte) لـ 14 جويلية 1865 من المجنسين التخلي عن القانون الخاص الإسلامي و الخضوع للقانون المدني الفرنسي مقابل الارتقاء إلى المواطنة الفرنسية و الحصول على الجنسية الفرنسية، و هو أمر كانت ترفضه الأغلبية الساحقة و التي كانت تبدي عدم استعدادها للتنازل عن حتى أبسط ثوابتها الوطنية، و هو أمر كانت فرنسا على علم به و حتى منذ غزو 1830 و هو ما التزمت به في اتفاقية 5 جويلية 1830 بين داي الجزائر و قائد الحملة الفرنسية. فكان الأهالي المسلمون الجزائريون يعتبرون التجنس ردة و المتجنس مرتدا و أنّ الارتقاء إلى المواطنة الفرنسية هو التنازل عن القضية الجزائرية. فما الذي منع فرنسا من تجنيس الأهالي المسلمين الجزائريين داخل القانون الإسلامي خاصة و أنّ لها سوابق في هذا الميدان، سواء في البلديات الأربع في السنغال[26] **أو في الهند**[27] **أين كان الأهالي هناك يتمتعون بالجنسية الفرنسية و بحقوق المواطنة التي تترتب عنها؟**

لكن في الحقيقة، لم يكن التخلي عن القانون الخاص كافيا لوحده لتجنيس الأهالي المسلمين الجزائريين، فحتى أولئك الذين استبدلوا دين وطنهم و تحولوا إلى ديانة المستعمر،

---

[24] - Ibid, pp: 314-363.

[25] - تقرير حافظ الأختام حول نتائج تطبيق القوانين و المراسيم المتعلقة بالجنسية في سنة 1899، أنظر:
J.O.R.F: Débats Parl -Chambre- Séance du 21 février 1900, p. 1198

[26] - و ذلك بموجب قانون 24 أفريل 1833 و بإلغاء العبودية سنة 1848، كما أكد قانون 29 سبتمبر 1916 هم و أولادهم كمواطنين فرنسيين، أنظر: WERNER, op. cit, pp. 133-140

[27] - منح مرسوم 5 أفريل 1848 للأهالي الهنود في المدن الخمس الفرنسية في الهند حق الانتخاب بغض النظر عن القانون الخاص. كما منحهم قرار 6 جانفي 1819 حق المحاكمة حسب قوانين و عادات الطبقة التي ينتمون إليها، أنظر في ذلك: WEISS, op. cit, pp. 474-477

لم يكن بوسعهم التمتع بالجنسية الفرنسية إذا ما لم يبلغوا سن الواحد و العشرين، فيبقوا خاضعين للقانون الإسلامي بينما هم اعتنقوا المسيحية، كما يبقوا خاضعين لقانون الأهالي و للمحاكم الرادعة و إلى أحكام القاضي بينما هم مُفرنسون في عقيدتهم. فالجزائري لا يحق له إذن أن يكون فرنسيا ليس فقط بالتخلي عن القانون الخاص بل وحتى إذا اعتنق المسيحية[28]. و هو ما يبين الطابع الإثني-السياسي، و ليس فقط المدني-الديني، لهذا القانون. فالأهلي المسلم لا يستطيع التخلص من قانون الأهالي إلّا بطلب منه و بموافقة الدولة بعد ما يخضع للتحقيق[29]. علاوة على ذلك، فحتى و لو كان فرنسيا، باعتراف القانون الفرنسي نفسه، إلّا أنه عليه أن يتجنس أمام العدالة الفرنسية و في نفس إجراءات تجنس الأجانب غير الفرنسيين...؟! و هو لدليل على تناقضات السياسة الفرنسية في الجزائر و على نفاق الفرنسيين إزاء الجزائريين.

لقد وضعت "الاستشارة المشيخية" (sénatus consulte) لـ 14 جويلية 1865 أمام تجنيس الأهالي المسلمين الجزائريين عقبات لا يمكن اجتيازها تقريبا، كما خلقت اللجان الخاصة بتطبيق القانون إجراءات لا يمكنهم تخطيها تقريبا. فكان على الطالب أن يقدم ملفا من ثمان وثائق منها: شهادة حسن الحياة و شهادة حسن السلوك؛ التقدم أمام رئيس البلدية أو السلطة الإدارية و " التصريح بالتخلي عن القانون الخاص من أجل الخضوع للقوانين المدنية و السياسية الفرنسية **"[30]. فإلى جانب الأعباء المادية كان عليه كذلك أن يخضع لأتعاب معنوية، ثم يخضع إلى تحقيق إداري معمق و مطول حول سلوك الطالب و حالته العائلية؛ ثم يُرسل ملف الطالب و عليه رأي كل من عامل العمالة و الحاكم العام إلى وزارة العدل و إلى مجلس الدولة، قبل أن يوقع رئيس الجمهورية الفرنسية على مرسوم التجنس.**

و كان إجراء التجنس صعبا للغاية خاصة و أنّ الإدارة الاستعمارية كانت تبدي إرادة سيئة نادرة[31]، فكانت تقوم إما بمعارضة الطلبات لأسباب واهية، إما تضعها جانبا و لا تدرسها، و هو ما أكدته شخصيات سياسية فرنسية عديدة: " وُرد لنا حالة محكمة الصلح في (منطقة) القبائل أين نام 72 ملفا مدة سنتين، ثلاث و أربع سنوات **"[32]. كما أكد "جل فري"(Jules FERRY) معارضة الإدارة الاستعمارية تجنيس الأهالي المسلمين عندما جاء إلى الجزائر سنة 1892 على رأس وفد من سبعة أعضاء في مجلس الشيوخ حيث**

---

[28] - قُدر عدد الممسحين الجزائريين سنة 1910 بحوالي 2000 شخص، أنظر: - Jean BASTIER, Le droit colonial et la conversion au christianisme des arabes d'Algérie (1830-1962), Annales de l'Université des sciences sociales de Toulouse, 1990, pp. 33-104.

[29] - Patrick WEIL, Le statut des musulmans…, p. 7.

[30] - أنظر تقرير "ماريوس موتيي" في: - J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Séance du 1er mars 1918, Annexe n° 4383, p. 334.

[31] - Patrick WEIL, Le statut des musulmans…, p. 9.

[32] - André BONNICHON, La conversion au christianisme de l'indigène musulman Algérien et ses effets juridiques: Un cas de conflit colonial, Thèse de Doctorat en Droit, Paris, Sirey, 1931, p. 14.

اعترف بأنّ: " الإداريين هم نظاميا معارضين للتجنس "[33]. **و أدلى النائب الراديكالي و أمين لجنة الجزائر في غرفة النواب، "ألبن روزي" (Albin ROZET)**[34]**، في جلسة 31 ديسمبر 1913 بشهادة في غرفة النواب جاء فيها:** " أهلي يلتقي إداري، رئيس بلدية قرية و يقول له: " أريد أن أتجنس ". يرد عليه الإداري أو رئيس البلدية: " ما حاجتك في التجنس؟ ستواجه صعوبات في عائلتك، زوجتك لا تريد ذلك بدون شك، صهرك سيتحرش بك "[35]. **و هو ما ذهب إليه كل من النائب الاشتراكي "دوازي" (DOIZY)**[36] **في سنة 1919، و السناتور "موريس فيولت"(Maurice VIOLETTE) سنة 1931 حين كتب:** " التجنس سيكون أكثر بكثير إلى أقصى حد لو كانت تسهله الإدارة "[37].

و في 24 أكتوبر 1870، و بوحي من وزير العدل "آدولف كريميو" (Adolphe CREMIEUX)، و بموافقة الحاكم العام "ماك ماهون" (MAC MAHON)، أصدرت حكومة "الدفاع الوطني"، التي تشكلت إثر انهزام فرنسا في حرب السبعين أمام بروسيا، مرسوما يمنح الجنسية الفرنسية لليهود الأهالي في الجزائر[38]**. و في 30 سبتمبر 1884، أداع الحاكم العام "لويس تيرمان" (Louis TIRMAN) أمام الحكومة، مشروع قانون يقضي بمنح الجنسية الفرنسية لكل مولود بـ الجزائر من أبوين أجانب، إلّا في حال سعيه المحافظة على جنسيته الأصلية في السنة التي تلي بلوغه سن الرشد**[39]**. غير أنّ الحكومة رفضته لأنه يمثل العودة إلى حق التراب في منح الجنسية**[40]**. كما أصدرت الحكومة الفرنسية قانونا آخرا في 26 جوان 1889، ينص على أنّ مولودا في الجزائر من والد مولود في الجزائر هو فرنسي عند الولادة مثل المولود في فرنسا من أب مولود في فرنسا؛ و في حالة ولادة الوالدين في الخارج، فإنّ المولود سيصبح عند بلوغه سن الرشد، إلّا في حال التخلي عنها في السنة الموالية.**

غير أنها سرعان ما عدلت عن رأيها لتصادق عليه سنة 1889 بضغط من نواب المستوطنين في الجزائر، ما يعني العودة البسيطة إلى جنسية التراب. و كان من نتيجة ذلك أن ارتفع عدد المجنسين الأجانب في الجزائر[41]**. غير أنّ ذلك الإجراء الجديد استثنى الأهالي**

---

[33] - Charles-Robert AGERON, Les Algériens musulmans et la France, Vol. 1, p. 451.

[34] - و هو صاحب اقتراح قانون يقضي بتسهيل ارتقاء العسكريين الأهالي الجزائريين إلى المواطنة الفرنسية، أنظر:
J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Séance du 1er mars 1918, Annexe n° 4383, p. 340.

[35] - أنظر: - Jean MELIA, Le triste sort des musulmans indigènes d'Algérie, Paris, Mercure de France, 1935, pp. 33-34.

[36] - و هو صاحب اقتراح قانون يقضي بمنح الرعايا الفرنسيين المسلمين الجزائريين التجنس في القانون الخاص بصفة محلي، أنظر:
J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Séance du 1er mars 1918, Annexe n° 4383, pp: 345-347

[37] - Maurice VIOLETTE, L'Algérie vivra-t-elle?..., pp. 425-438.

[38] - Délégation du Gouvernement de la Défense Nationale, République Française, Décret n° 136, Bulletin des Lois n° 8, p. 109.
أنظر أيضا: C.A.O.M: F80 20 43, (Centre des Archives d'Outre-Mer), Aix-en-Provence

[39] - أنظر رسالة الحاكم العام "لويس تيرمان" إلى وزير العدل و الديانلت لـ 30 سبتمبر 1884 في: CAOM: F80 2043

[40] - أنظر رسالة وزير العدل إلى الحاكم العام للجزائر لـ 6 ديسمبر 1884 في: C.A.O.M: F80 2043

[41] - أصبح يقدر عدد الفرنسيين بـ 267.672 مقابل 215.793 أجنبي سنة 1891، و بـ 331.137 فرنسي مقابل 211.580.

المسلمين الجزائريين و لم يكتف بعدم ذكرهم فحسب، بل علاوة على ذلك، خصهم بالذكر حيث نص بأنه لا " يُطبق على الأهالي المسلمين **" و ذلك بطلب من نواب الجزائر في البرلمان الفرنسي بل و بضغط منهم[42].**

و في ذات السياق، قدم النائبان اليساريان، "هنري ميشلان" (Henri MICHELIN) و "قوليي"(GAULIER)، في 16 جوان 1887 اقتراح قانون للبرلمان الفرنسي يقضي بـ التجنيس الآلي الجماعي للأهالي المسلمين الجزائريين في إطار القانون الخاص[43]. و هو تجنيس شامل و إجباري شبيه بذلك الذي طُبّق على يهود الجزائر بموجب مرسوم كريميو سنة 1870[44]. كما أداع النائب "آلفرد مارتينو" (Alfred MARTINEAU) من جهته، اقتراح قانون في 21 جويلية 1890 أمام غرفة النواب يقضي بـ " منح الجنسية الفرنسية تدريجيا لجميع الأهالي المسلمين الجزائريين **"[45]. على أن لا يخص في بداية الأمر سوى أولئك الذين يقيمون في البلديات التي "** يفوق فيها السكان الفرنسيون السكان المسلمين **". بينما اقترح المشروع بالنسبة للبلديات الأخرى، منح الجنسية لـ: الأطفال الذين سيولدون ابتداء من إصدار القانون؛ للأهالي الذين خدموا في الجيش أو مارسوا وظائف إدارية؛ الذين زاولوا تعليمهم في المدارس الفرنسية و تحصلوا على شهادات التعليم الابتدائي. غير أنّ البرلمان الفرنسي رفض المصادقة عليه بضغط من نواب المستوطنين في الجزائر. و بقي الأهالي المسلمون الجزائريون يخضعون لـ "الاستشارة المشيخية"(sénatus consulte) لـ 14 جويلية 1865، فلا هم مواطنون جزائريون و لا هم مواطنون فرنسيون بل هم رعايا ينطبق عليهم قانون الأنديجنا، غرباء في بلدهم الأصلي لا يتمتعون بالحقوق و تُفرض عليهم واجبات بينما يتمتع الدخلاء الأجانب بامتيازات في الجزائر تفوق تلك الحقوق التي كانوا يتمتعون بها حتى في أوطانهم.**

2 ـ قانون الأهالي 1881

إثر التوقيع على اتفاقية 5 جويلية 1830 بين داي الجزائر و قائد الحملة الفرنسية على الجزائر، التزمت فرنسا رسميا بـ " عدم المساس بحرية السكان من جميع الطبقات و بدينهم **". و هو ما يبدو على أنه امتيازا منحه المنتصر للمنهزم[46]. غير أنه سرعان ما اتضح بأنه لا يتعدى أن يترك الأهالي المسلمين خاضعين للقوانين الشخصية و الميراثية التابعة لتعاليم القرآن[47]. بينما في جميع الميادين الأخرى، أصبحوا خاضعين لحالة قانونية دُونية[48].**

---

[42] - حسب المادة الـ2 من قانون 26 جوان 1889.

[43] - J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Séance du 16 juin 1887, Annexe n° 1846, p. 324.

[44] - J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Séance du 1er mars 1918, Annexe n° 8383, p. 336.

[45] - J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Séance du 21 juillet 1890, Annexe n° 857, p. 222.

[46] - WERNER, op. cit, p. 144.

[47] - أنظر: - André WEISS, Traité théorique et pratique de Droit international privé, 2ème Ed. 1907, pp. 442-443.

و بدأ نقض فرنسا لاتفاقية الاستسلام حتى منذ 1830 بشروط الشراء أو البيع الإجباري لعقارات مدينة الجزائر[49]. فكانت سياسة المصادرة و الحجز بداية للعقوبات الخاصة الثلاث، التي ستُطبق على الأهالي المسلمين الجزائريين، بمقتضى " مخالفات خاصة بالأهالي لم ينص عليها القانون الفرنسي **"[50]. و قننت فرنسا في سنة 1881 المخالفات الخاصة، و التي أصبحت تدريجيا قانون أهالي حقيقي[51]. و تختلف تلك المخالفات عن الجرائم و الجنح المرتكبة خرقا للقانون الفرنسي. و قد أعد قانون الأهالي 27 مخالفة سنة 1874 لتزداد في 1876 و 1877، و أصبحت تضم سنة 1881 المخالفات التالية: التجمع دون إذن؛ الذهاب من البلدية دون تسريح؛ أعمال غير احترامية؛ الإساءة إلى موظف السلطة حتى خارج أوقات عمله؛ إيداع تهمة أو احتجاج غير صحيح عن قصد، أو إعادته أمام السلطة نفسها بعد حل منتظم[52].**

و قد تُعرض تلك المخالفات أصحابها للوضع تحت الرقابة، لدفع غرامة، أو للاعتقال. و علاوة على تلك العقوبات الفردية، قد تُفرض غرامات جماعية على القبائل و الدواوير، في حال حرق الغابات[53]. و إذا كان لقاضي الصلح صلاحية القضاء و العقاب في البلديات كاملة الصلاحيات، فهي من سلطات رئيس البلدية في البلديات المختلطة.

و على صعيد الحقوق السياسية، فقد أصبح للأهالي المسلمين الجزائريين منذ 1866، حق القبول للخدمة في الجيوش البرية و البحرية و لبعض الوظائف المدنية[54]. بينما بقي تمثيل الأهالي المسلمين الجزائريين يقتصر على المجالس السياسية المحلية في الجزائر، دون البرلمان المتروبوليتاني في باريس، و محددا بثلث المستشارين البلديين في البلديات الكاملة الصلاحيات، ليُقلص إلى الربع بموجب مرسوم 7 أفريل 1884، على أن لا يتعدى الـ ستة أعضاء، بما فيه في المجلس البلدي لـ الجزائر، و الذي كان يضم أربعون مستشارا، و لا يحق للمستشارين المسلمين المشاركة في انتخاب رئيس البلدية[55].

2-1- غياب الحريات الأساسية للجزائريين:

---

[48] - أنظر: - Patrick WEIL, Qu'est ce qu'un français? Histoire de la nationalité française depuis la révolution, Paris, Grasset, 2002, pp. 225-244.

[49] - Charles-André JULIEN, Histoire de l'Afrique du Nord, Tunisie, Algérie, Maroc, Paris, Payot, 1931, p. 646.

[50] - Charles-Robert AGERON, Les Algériens musulmans et la France (1871-1919), Paris, P.U.F, 1968, Vol. 1, p. 171.

[51] - Jean-Claude VATIN, L'Algérie politique, Histoire et société, Paris, Presse de la F.N.S.P, p. 133.

[52] - Charles-Robert AGERON, op. cit, Vol. 1, p. 175.

[53] - Claude COLLOT, op. cit, p. 193.

[54] - WEISS, op. cit, pp. 451-452.

[55] - Patrick WEIL, Le statut…, p. 2.

كانت الحريات الأساسية للاجتماع، التنقل، الصحافة، التعليم، و المعتقد غائبة و غير محترمة لا من طرف السلطات الفرنسية و لا من طرف الإدارة الاستعمارية[56].

أ- حرية الاجتماع:

كانت حرية الاجتماع قبل 1919، بل و منذ 1874 و قانون الأندجينا و إلى غاية 1944، خاضعة لنظامين مختلفين، واحد يحدده القانون الفرنسي، و هو خاص بالمواطن الفرنسي، و الآخر يحدده قانون الأهالي، و هو خاص بالرعية الفرنسية، أي الجزائري، حيث أقام قانون الأهالي، بموجب قانون 20 جوان 1881[57] مخالفة " التجمع دون تسريح **" لـ "** زردة **" (وليمة عمومية) أو لـ "** زيارة **" (لقاء ديني) و لـ "** اجتماع دون تسريح لأكثر من 25 شخصا من جنس ذكر **"، و هي المخالفة المعرضة للعقوبات المحددة في المواد الـ 464 و الـ466 لقانون العقوبات، و يمكن إحصاء 500 حكم سنويا قبل 1914، نصفها تقريبا عقوبات سجن[58].**

ب- حرية التنقل:

كانت حرية التنقل قبل 1914، بل و منذ 1874 و إلى غاية 1946، خاضعة هي الأخرى لنظامين مختلفين، واحد يحدده القانون الفرنسي، و هو خاص بالمواطن الفرنسي، و الآخر يحدده قانون الأهالي و هو خاص بالرعية الفرنسي، حيث أنشأ مرسوم 20 أوت 1874 الخاص بمنطقة القبائل، مرسوم 11 سبتمبر 1874 الخاص بكامل التراب المدني، عقوبات خاصة بالأهالي، تحددها قرارات ولائية ينفذها قضاة الصلح و أقامت المادة الـ17 جنحة الذهاب من أراضي البلدية دون رخصة السفر، كما أقامت المادة الـ18، المخالفات للتعليمات الخاصة بتنظيم طريقة تنقل الرجل، كما رسم قانون 28 جوان 1881 قانون الأهالي، و منح في نفس الوقت لمسيري البلديات المختلطة في بلدياتهم و لقضاة الصلح في البلديات كاملة الصلاحيات، قمع تلك المخالفات[59]، و لقد ألغيت تلك الرخصة عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى، حيث منح قانون 15 جويلية 1914 حرية التنقل لكل جزائري داخل الجزائر.

و رغم أنّ الجزائر فرنسية و الجزائريين فرنسيين، حسب ما كانت تدعيه فرنسا، لم يكن للجزائريين حق التنقل إلى فرنسا إلا برخصة، حيث لم يكن يقدر عدد الجزائريين بـ فرنسا سوى 3.000 شخص سنة 1912 مجتمعين بـ مرسيليا، باريس و ليل[60]. و قد ألغى الحاكم

---

[56] - حمزي كمال: القضية الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي 1935-1938 (من خلال الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية)، ماجستير، جامعة الجزائر، 2002، ص. 3.

[57] - و قد أُعيد ذلك القانون بموجب قوانين 27 جوان 1888، 25 جوان 1890، 25 جوان 1897، 21 ديسمبر 1904 و 24 ديسمبر 1922، كما ذكر به منشور الوكيل العام لـ 12 جوان 1928، أنظر: Claude COLLOT, op. cit, p. 291

[58] - Ibid, p. 292.

[59] - Ibid, p. 297.

[60] - Ibid, p. 302.

العام، عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى، بقرار 18 جوان 1913، رخصة السفر إلى فرنسا، و هو ما أكده قانون 15 جويلية 1914، ما أدى إلى انتقال 78.000 عامل جزائري بين 1915-1919، و وصل هذا العدد إلى 20.000 سنويا سنة 1920، و بلغ 70.000 سنة 1924، و كان من نتائج ذلك إلغاء حرية تنقل الجزائريين إلى فرنسا في سنة 1924، و ذلك تحت ضغط المستوطنين[61].

جـ- حرية الصحافة:

كانت حرية الصحافة قبل 1919، و منذ 1881 و إلى غاية 1944، خاضعة هي الأخرى لنظامين مختلفين، واحد يحدده القانون الفرنسي، و هو خاص بالصحافة "الأوروبية"، و الآخر يحدده قانون الأهالي، و هو خاص بالصحافة "الأهلية" و التي كانت تخضع لحرية الرقابة[62]، و قد ازدادت حدة تلك الرقابة عشية الحرب العالمية الأولى و تحولت إلى الحرب أثناء الحرب و خاصة تجاه صحافة "الشباب الجزائري".

د- حرية التعليم :

كانت حرية التعليم قبل 1914، بل و منذ 1881 و إلى غاية 1944، خاضعة هي الأخرى لنظامين مختلفين، واحد يحدده القانون الفرنسي، و هو خاص بالمدارس الفرنسية، و الآخر يحدده قانون الأهالي، و هو خاص بالمدارس العربية و التي حاربتها السلطات الاستعمارية[63].

لقد أقام مرسوم 18 أكتوبر 1892 الخاص بالتعليم الخاص في الجزائر نظام التسريح من حكام العمالة لفتح مدارس عربية، كما أقام عقوبة غلق المدرسة المفتوحة دون رخصة مع غرامة و سجن[64]. و قد ألغيت تلك المخالفة عشية الحرب العالمية الأولى بقانون 15 جويلية 1914[65].

هـ- حرية المعتقد:

كانت حرية المعتقد قبل 1919، بل و منذ 1901 و إلى غاية 1947، خاضعة هي الأخرى لنظامين مختلفين، واحد يحدده القانون الفرنسي، و هو خاص بالمسيحية و اليهودية، و الآخر يحدده قانون الأهالي، و هو خاص بالديانة الإسلامية، حيث لم يعرف قانون 9 ديسمبر 1905 الخاص بفصل الديانات أي تطبيق في الجزائر، كما أنّ مرسوم 27

---

[61] - Ibidem.

[62] - Claude COLLOT, " Le Régime juridique de la presse musulmane algérienne (1881-1962)", In: R..A.S.J.E.P, Vol. XI, n° 2, Alger, juin 1969, pp. 243-400; pp. 401-405.

[63] - حمزي كمال: القضية الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي 1935-1938...، ص. 4.

[64] - Claude COLLOT, Les institutions…, op. cit, p. 319.

[65] - و قد فرضت عقوبات قاسية على المخالفين لها، و ذلك بمعدل 700 حكم سنويا، و بلغت سنة 5181949 حكما و غرامة 2636 فرنك و بمجموعة 1016 يوم سجنا. أنظر: Ibidem

سبتمبر 1907 الذي أعلن الفصل بين الكنيسة و الدولة لم يشمل الإسلام حيث بقيت الإدارة الاستعمارية تمارس سلطتها المباشرة على موظفي المساجد، و تُعيّن الأئمة و مفتي الجزائر، و ذلك ليس حسب كفاءاتهم و قدراتهم، بل حسب آرائهم و وفق ملفاتهم الإدارية و انقيادهم السياسي[66].

2-2- اللا مساواة بين الجزائريين و الفرنسيين:

أ- في الضرائب:

كان نظام الضرائب قبل 1918، بل و منذ 1845 و إلى غاية 1947، خاضعا هو الآخر لنظامين مختلفين، واحد يحدده القانون الفرنسي، و هو خاص بالمواطن الفرنسي، و الآخر يحدد قانون الأهالي، و هو خاص بالرعية الفرنسي، حيث كان على الجزائري دفع الضرائب المباشرة و غير المباشرة ذات الطابع الأوروبي، الضرائب العربية و القيام ببعض الخدمات[67]. و تتمثل الضرائب العربية في العشور على المحاصيل، الزكاة على الماشية[68]، ضريبة اللازمة في منطقة القبائل[69]، و ضريبة "حكور" في منطقة قسنطينة[70].

و على الرغم من أنّ الوفود المالية صادفت على إلغاء الضرائب العربية في الجزائر الشمالية يوم 21 جوان 1918، غير أنّ ذلك بقي نظريا و غير معمول به، حيث تواصلت امتيازات الفلاحين؛ اللا مساواة في التخفيضات بسبب الأعباء العائلية، اللا مساواة في جباية الضرائب بين الجزائر و فرنسا من جهة، و بين الطبقات الميسورة و الطبقات المحرومة من جهة أخرى، كما أبقت على الضرائب العربية في الجزائر الجنوبية و ذلك إلى غاية 1948.

ب- في الوظيف:

كان نظام التوظيف قبل 1919، بل منذ 1866 و إلى غاية 1956، خاضعا هو الأخر لنظامين مختلفين، واحد يحدده القانون الفرنسي، و هو خاص بالمواطن الفرنسي، و الآخر يحدده قانون الأهالي، و هو خاص بالرعية الفرنسية، حيث نصت المادة الـ10 من العنوان الـ3 لـ مرسوم 21 أفريل بكل خدمة يمكن استدعاءه في الجزائر، للوظائف و الاستخدامات أو لوظائف غير تلك المتخذة في هذا المرسوم إلا بشرط الحصول على حقوق المواطن "[71]،

---

[66] - Mahfoud KADDACHE, Histoire du nationalisme algérien…, T. 1, p. 37.

[67] - خدمات في النقل، حراسة الغابات و مكافحة الجراد.

[68] - و ذلك بـأمر 17 جانفي 1845.

[69] - و ذلك بـأمر 18 جوان 1858.

[70] - Emile LARCHER et Georges RECTENWALD, Traité élémentaire de législation algérienne, l'Algérie organisation politique et administrative, T. 1, Paris, Rousseau, 1923, pp. 432-445.

[71] - Claude COLLOT, op,cit,p .276.

و عدد مرسوم 21 أفريل 1866 الوظائف التي يمكن للجزائريين الوصول إليها[72] و هي كلها وظائف لا تحتوي على وظائف السلطة.

جـ في الخدمة العسكرية :

كان واجب الخدمة العسكرية قبل 1919، بل منذ 1912 و إلى غاية 1947، خاضعا هو الآخر لنظامين مختلفين، واحد يحدده القانون الفرنسي، و هو خاص بالمواطن الفرنسي، و الآخر يحدده قانون الأهالي، و هو خاص بالرعية الفرنسي[73].

نظم مرسوم 31 جانفي 1919 تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي كما غيّر ظروف التطوع و قيم المنح[74]، بينما أنشأ مرسوم 3 فيفري 1912 " تجنيد الأهالي **الجزائريين "[75]، و رغم كون الأهالي الجزائريين ليسوا مواطنين فرنسيين، لا ينطبق عليهم واجب المواطنة الفرنسية، دفاعا عن "الوطن الأم" و عن"الديمقراطية الفرنسية"، كما كانت تدعيه فرنسا، و دفعوا من أجل ذلك ثمنا باهظا سواء في جبهات القتال أو في المناجم و في المصانع الفرنسية، خدمة للمجهود الحربي الفرنسي، حيث لعبوا دورا كبيرا في معارك "شارلروا" (Charleroi)، "الشامباني" (Champagne)، "الـ مارن" (Marne)، "فردن" (Verdun) و الـ "سوم"(Somme)[76]، فقد أصدرت مجلة "لا فريك فرانسَز" (L'Afrique Française)، إحصاءات عن المشاركة الجزائرية في الحرب و قدرتها بـ 177.000 جندي قُتل منهم 56.000 و جُرح منهم 82.000 و بـ 75.000 عامل[77]، هذا في حين قدرها "سنيوري" (SEGNOURET)، بـ 25.000[78]؛ عباس، من جهته، قدرها بأكثر من نصف مليون شخص بين جنود و عمال[79]، علاوة على دفع ضرائب ثقيلة وفرت الذهب للميزانية الفرنسية[80].**

---

[72] - و تتمثل في 8 وظائف قضائية ، 60 وظيفة إدارية في المستشفيات و في السجون 7 وظائف في التعليم ، 7 وظائف في الأشغال العمومية، وظائف كتاب المصالح المالية، 5 وظائف لمصالح الصحة، 4 وظائف في البريد، وظائف الجمارك (إلى غاية رتبة نقيب)، و وظيفتين في قطاع الغابات ن أي مجموع 100 وظيفة.

[73] - حمزي كمال: القضية الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي 1935-1938...، ص. 6.

[74] - (R) ESTOUBLON et (A) LEFBURE: Code de l'Algérie annoté 1916-1920, Paris , p. 831.

[75] - J.O.R.F: Lois et Décrets, 3 février 1912, pp. 1208-1210.

[76] - Gustave MERCIER : " Les Indigènes nord-africains et la guerre ", In: Revue de Paris, n° 14, Paris, Juillet 1918 , p. 203.

[77] - " Les Africains au champs d'honneur ", In: L'Afrique Française , 39ème année, n° 8, juillet-aout 1929, p. 221.

[78] - E. SEIGNOURET : " l'Algérie et les indigènes pendant la guerre ", In: Revue Politique et Parlementaire, V. 98, Pris, 1919, p. 287.

[79] - Ferhat ABBAS, Guerre et révolution d'Algérie: la nuit coloniale , Paris, Julliard,1962, p . 113.؛ بينما قدرها "برنارد" من جهته بـ 155.000 جندي، قتل منهم 22.000، و بـ 119.000 عامل. أنظر: Augustine BERNARD, L'Afrique du Nord pendant la guerre, Paris, P.U.F, 1929, p. 11.؛ حددها "آجرون" بحوالي 82.751 مدعو، 87.519 متقاعد و 2479 احتياطي، أي بمجموع 73.019 جندي و مساعد، أنظر: Charles-Robert AGERON, Les Algériens musulmans et la France (1871- 1919) , T. 2, Paris, P.U.F, 1968, p. 1165.

[80] - E. SEIGNOURET, op. cit ,p. 290. .

3ـ مطالبة الجزائريين بالمساواة

و قد بدأ اهتمام النخبة بالتجنس، المواطنة و المساواة حتى قبل بكثير من إصدار الحكومة الفرنسية قانون التجنيد الإجباري في فيفري 1912، ففي سنة 1887 اغتنم الأهالي المسلمون الجزائريون فرصة مناقشة المجلس الوطني الفرنسي مشروع تجنيس الأهالي بطريقة جماعية[81]، فأرسلوا عريضة، بالعربية و بالفرنسية، إلى المجلس الوطني الفرنسي، تحمل توقيع 1700 شخص، أعلنوا فيها معارضتهم للمشروع، لأنّ ذلك، حسبهم، سيضر بمصالح الأهالي المسلمين الجزائريين، و على أنهم يفضلون الاحتفاظ بتقاليدهم و بقوانينهم و بشخصيتهم الخاصة[82]، و طالبوا في المقابل بتنظيم المدارس العربية و نشر تعليم العربية بين الجزائريين؛ المساواة في التمثيل النيابي بين الجزائريين و الفرنسيين في المجالس البلدية و العمالية؛ استرجاع العمل بالقضاء الإسلامي الذي كان قد ألغي بقرار سنة 1866[83].

و عندما زارت لجنة مجلس الشيوخ الفرنسي تحت رئاسة "جِل فِري" (Jules FERRY) الجزائر بين 19 أفريل إلى 5 جوان 1892، استقبلت ممثلين عن مختلف الطبقات، و استجوبت العديد من الشخصيات و استمعت للعديد من الشكاوي و تلقت الكثير من العرائض و اللوائح و المطالب و اشتملت شكاويهم: معارضة التجنس و المحافظة على القانون الخاص؛ معارضة التجنيد الإجباري؛ فرض التعليم بالفرنسية؛ التدخل في الشؤون المدنية. بينما تمحورت مطالبهم حول: وضع حد للضرائب الثقيلة؛ استرجاع العمل بالقضاء الإسلامي؛ حق الجزائريين في المشاركة في انتخاب رؤساء البلديات؛ إلغاء قانون الأهالي[84].
و قد جاء في لائحة قدمها أهالي قسنطينة: " لماذا تُرفض لنا وسائل الدفاع عن مصالحنا ما يجدي نفعا أمام المجالس المنتخبة للمستعمرة و إيفاد إلى جانبكم في باريس، من اختيارنا، على علم بطموحنا، مصالحنا و احتياجاتنا؟ (...) إذا كنتم تعرفون حالتنا الحقيقية، لن تتغاضوا عنها دقيقة واحدة، إنه لاقتناعنا العميق؛ نحن متأكدون على الإطلاق، نحن متيقنون على الإطلاق. إنه من أجل وضع حد لهذه الحالة المضرة للجميع نتوسل إليكم لمنحنا الحقوق الانتخابية "[85].
و إن شكلت تلك العريضة تحولا في طريقة عمل الأهالي المسلمين الجزائريين، غير أنّ شكاوي الجزائريين لم تُأخذ بعين الاعتبار، و توصيات لجنة مجلس الشيوخ لم تُطبق على أرض الواقع.

---

[81] - J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Séance du 16 juin 1887, Annexe n° 1846, p. 324.
[82] - Mostefa LACHRAF, "Le nationalisme algérien: Le sens d'une révolution", In: Les Temps modernes, septembre-octobre 1956, pp. 240-241.
[83] - Ibid, pp. 241-242.
[84] - Charles-Robert AGERON, " Jules FERRY et la question algérienne en 1892 ", In: Revue d'Histoire Moderne et Contemporaine, Vol. X, avril-juin 1963, pp. 127-146.
[85] - عريضة أهالي قسنطينة. أنظر: - André NOUSCHI, La Naissance du nationalisme algérien, Paris, Ed. de Minuit, 1962, p. 20.

و وسط أزمة المغرب الأقصى و التهديد بإمكانية قيام حرب أوروبية، شكلت فرنسا لجنة خاصة لدراسة تطبيق التجنيد العسكري الإجباري على الأهالي المسلمين الجزائريين. و هو ما خلق استياء كبيرا و جوا مكفهرا في الجزائر كان ينذر بالخطر[86]. و كيف لا و "الاستشارة المشيخية" لـ 14 جويلية 1865 اعتبرت الأهالي المسلمين الجزائريين رعايا فرنسيون و ليس مواطنين فرنسيين، و جردتهم من حق التمتع بالحقوق الفرنسية، كما أخضعهم قانون الأهالي لسنة 1881 للقوانين الاستثنائية و للمحاكم الرادعة فلم أداء واجبات المواطنة الفرنسية في حرب تخص الفرنسيين؟

و أجمع الأهالي المسلمون الجزائريون على معارضة التجنيد الإجباري فبينما أبدى المحافظون معارضتهم المبدئية و الشديدة له كونه يتعارض مع نصوص اتفاق 1830 كما يتعارض مع قانون الأحوال الشخصية. و تعددت أشكال المعارضة الجزائرية للتجنيد الإجباري بين الانتفاضة و المقاومة، و بين الهجرة و الاختفاء، بين العرائض و اللوائح، بين المطالب و البرامج، بين الرسائل و الوفود و بين التظاهرات و المظاهرات[87]. غير أنها في بعض الحالات وصلت إلى حد الحديث عن الثورة[88].

و عندما وافق المجلس الوطني الفرنسي، في 3 فيفري 1912، على قانون التجنيد الإجباري، اضطربت الجزائر بكاملها، و تحولت المظاهرات التي كانت سلمية إلى عنف مس الجزائر بأسرها اضطرت إثرها فرنسا إلى إرسال المزيد من القوات العسكرية لمواجهة الوضع[89].

و في ماي 1912، أصدرت "لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين" عريضة بعثت بها إلى المجلس الوطني الفرنسي نصت على: أنّ الجزائريين، بالمقارنة إلى الفرنسيين، كانوا يعيشون تحت إجراءات تمييزية، مثل قانون الأهالي، قانون الغابات، الضرائب الخاصة، قانون الجرائم الجماعية و غياب التمثيل النيابي؛ أنّ هذه الإجراءات قد جعلتهم يشعرون بأنهم ناقصون؛ أنه لا مبرر لاستمرار هذه الإجراءات؛ أنّ على الحكومة الفرنسية أن تمنح الجزائريين كامل الحقوق السياسية كمواطنين، و لكن بدون أن تطالبهم بالتخلي عن أحوالهم الشخصية؛ عندما تتحقق هذه الشروط، يكون الجزائريون مستعدين لدفع "ضريبة الدم"[90].

كما بعث أعضاء بلدية مدينة الجزائر تحت لواء "لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين" في 27 ماي 1912 عريضة ثانية إلى " حكومة الجمهورية و المجلس الوطني الفرنسي " اعتبروا فيها قانون التجنيد الإجباري معاديا للديمقراطية، لأنه كان مطبقا على الفقراء فقط؛ مهينا للأهالي الجزائريين، لأنه وعدهم تعويضا قدره 250 فرنكا، و هو تعويض جعلهم

---

86 - "L'Algérie", In: L'Afrique Française, 18ème année, n° 10, octobre 1908, p. 342.

87 - "L'Algérie", In: L'Afrique Française, 18ème année, n° 10, octobre 1908, p. 342.

88 - "L'Algérie", In: L'Afrique Française, 18ème année, n° 1, janvier 1908, p. 22.

89 - أنظر: "L'Algérie", In: L'Afrique Française, 22ème année, n° 6, juin 1912, p. 226

90 - "L'Algérie", In: L'Afrique Française, 22ème année, n° 5, mai 1912, pp. 195-196.

يشعرون بأنهم " مرتزقة **" لا جنودا "** بفخر و احترام **"؛ غير عادل، لأنه جعل الأهالي الجزائريين يعملون في الخدمة العسكرية ثلاث سنوات بدل سنتين مثل الفرنسيين. كما أنّ ذلك القانون كان غير عادل، لأنه فرض على الأهالي الجزائريين حملا جديدا دون أن يعطيهم الحقوق السياسية و المدنية التي هي "** ضرورية و لا استغناء عنها**"**[91]**.**

لم يكتف أعضاء المجلس البلدي لـ الجزائر في عريضتهم إلى " حكومة الجمهورية و إلى المجلس الوطني الفرنسي " بفحص قانون التجنيد الإجباري، بل احتوت عريضتهم مطالب الأهالي المسلمين الجزائريين الأساسية منها: الإلغاء التام لقانون التجنيد الإجباري و تعويضه بقانون آخر مبني على فكرة الحرية، العدالة و المساواة؛ نهاية كاملة لقانون الأهالي، للمحاكم الرادعة و لغيرها من الإجراءات الاضطهادية؛ الاعتراف بمبدأ المساواة على جميع المستويات، و لا سيما بخصوص المسؤولية، توزيع الضرائب و تمثيل نيابي" جاد و كاف **"؛ للأهالي الجزائريين في كل المجالس، بما في ذلك المجلس الوطني الفرنسي؛ الاعتراف للجزائريين المجندين بحق اختيار الجنسية الفرنسية بعد التسريح**[92]**.**

و بعثت "لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين"، وفدا ثانيا إلى باريس[93]**، استُقبل من طرف رئيس المجلس الفرنسي "ريمون بوانكاري" (Raymond POINCARE) في 26 جوان 1912، و سلّم له "** مذكرة عن مطالب المسلمين الفرنسيين في الجزائر كتعويض عن الخدمة العسكرية **"**[94]**.**

و اعتبر "بيان جوان 1912" بأنّ قانون 3 فيفري 1912 قانون مجحف و لعل ذلك ما أثار استياء الأهالي المسلمين الجزائريين: " إنّ قرار 3 فيفري 1912 الخاص بتطبيق قانون التجنيد العسكري الإجباري على الأهالي الجزائريين قد أثار مشاعر سخط عظيمة في

---

[91] - أنظر: - "L'Algérie", In: L'Afrique Française, 22ème année, n° 6, juin 1912, p. 226

[92] - - "L'Algérie", In: L'Afrique Française, 22ème année, n° 6, juin 1912, p. 226.

[93] - و قد سبق لـ "لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين" و أن بعثت وفدا إلى باريس في أكتوبر1908، قاد الوفد المستشار البلدي للجزائر عمر بوضربة، و بعضوية الحاج موسى و ابن التهامي، و قد قابل الوفد "جورج كليمانصو" (Georges CLEMENCEAU)، رئيس المجلس، في 3 أكتوبر 1908، و قدم له عريضة باسم الجزائريين، احتج فيها على مشروع التجنيد الإجباري، و على ضرورة حصول الجزائريين على الحقوق السياسية قبل التجنيد العسكري. و قد اكتفى رئيس المجلس، و كما جرت العادة، بتقديم الوعود لن تأخذ بعين الاعتبار، كما جرت العادة.

و قد شارك في الوفد الثاني لـ 26 جوان 1912 الدكتور ابن التهامي/ مستشار بلدي، عن مدينة الجزائر، رئيسا للوفد، مختار حاج سعيد، محامي، بوشريت علاوة، مستشار بلدي، و الدكتور موسى عن قسنطينة، الحاج عمار، مستشار بلدي، عن جيجل، جودي، مستشار بلدي، عن بسكرة، ابن عثمان، مستشار بلدي، عن سرايدي، ابن ددوش، مستشار بلدي، عن تلمسان و قارة علي، من الأعيان، عن عنابة، أنظر: " L'Algérie ", In: L'Afrique Française, 22ème année, n° 7, juillet 1912, p .276.

[94] - - J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Annexe n° 4383, Séance du 1er mars 1918, pp: 315-316.

و أيضا: Chérif BENHABILES, L'Algérie française vue par un indigène, Alger, Orientale Fontana, 19147, pp. 117-118. و أيضا: L'Afrique Française, 22ème année, n° 7, juillet 1912, p. 409 و أيضا: الملحق الـ 2

كل أنحاء البلاد. إنها مشاعر تهدد بالاستمرار إذا لم يوضع حد سريع للقرار الذي كان السبب في إثارتها "[95].

و هو ما أشعر أعضاء الوفد بخطورة الوضع في الجزائر و بحتمية الاتصال بالسلطات الفرنسية: " و أمام هذه الحالة، فإنّ الأعيان الممضين أسفله، المعبرين عن رأي الأغلبية من مواطنيهم يعتقدون أنه من المفيد أن يقوموا بتوضيح الوضع إلى الحكومة في باريس و ذلك باطلاعها على رغبات المسلمين الذين يشعرون بأنّ هذا الحمل الجديد الذي أُضيف إلى أحمال أخرى سابقة ثقيلة، يجب أن يصحبه، في المقابل، تحسين لأحوالهم "[96].

الأهالي المسلمون الجزائريون لا يعارضون واجب التجنيد العسكري لكنهم يطالبون بالحقوق السياسية: " و إنّ أعضاء الوفد، بوحي من عدد ضخم من العرائض التي كُتبت في جميع أنحاء الجزائر، و باقتناع منهم بأنّ جميع أبناء فرنسا يجب أن يستجيبوا، دائما لندائها، يعلنون أنّ أهالي الجزائر مستعدون للقيام بكل واجباتهم، كأبناء مخلصين، نحو الوطن الأم "[97].

غير أنّ الأهالي المسلمين الجزائريين يعتبرون قانون التجنيد الإجباري مجحفا و يرفضون اللامساواة العسكرية بينهم و بين الفرنسيين لذا فهم يقترحون تعديل بعض مواده: " إنّ الخدمة العسكرية يجب أن تُخفض إلى سنتين، على قدم المساواة مع الفرنسيين الآخرين؛ أن يكون سن التجنيد واحدا و عشرين، بدل ثمانية عشر، لأنّ المجندين في هذا السن لم يتكونوا جسميا بصفة كاملة؛ أنّ مقابل الخدمة يجب وقفه، لأنّ العائلات ستكون فخورة أن ترى أبناءها يعملون في صفوف الجيش الفرنسي بدون تعويض مالي "[98].

كما يطالب الأهالي المسلمين الجزائريين بالحصول على تعويض فعال مقابل التجنيد الإجباري يتمثل في:

ـ تغيير الإجراءات الاضطهادية؛
ـ تمثيل نيابي جاد و كاف في المجالس الجزائرية و الباريسية؛
ـ تطبيق عادل للضرائب؛
ـ توزيع متساو لمواد الميزانية بين العناصر المختلفة من سكان الجزائر[99].

و كانت مطالب جوان 1912 معتدلة و لا تخرج عن نطاق المطالبة بالمساواة بين الأهالي المسلمين و الفرنسيين، فكانوا يطالبون بمنح الأهالي الجزائريين كل الحقوق السياسية و المدنية مثل المواطنين الفرنسيين. و كان من بين مطالبهم إلغاء الإجراءات الاضطهادية؛ فقد كان الأهالي يخضعون بخصوص الجرائم و الهجمات و الاعتداءات،

95 - J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Annexe n° 4383, Séance du 1er mars 1918, p. 315.
96 - L'Afrique Française, 22ème année, n° 7, juillet 1912, p. 409.
97 - Chérif BENHABILES, op. cit, p. 117.
98 - J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Annexe n° 4383, Séance du 1er mars 1918, p. 316.
99 - L'Afrique Française, 22ème année, n° 7, juillet 1912, p. 409.

لقوانين استثنائية لا تُراعي القانون العام. و قد خلق قانون الأهالي بالنسبة إليهم مخالفات خاصة لا تُحكم فيها التشريعات العادية و لكن يحكم فيها رجال من النظام الإداري المحلي، و هي حالة تشكل خرقا لمبدأ الفصل بين السلطات[100].

كما كان الأهالي يشكون، من جهة أخرى، من المحاكم المسماة بالرادعة و محاكم الجنايات التي لا تضمن طريقتها التحقيقات العادية. و لم تكن لهذه القوانين و المحاكم الاستثنائية أصل في عهد الاحتلال[101]. و بالإضافة إلى ذلك، فإنّ هناك عقوبة خاصة لا تُطبّق إلّا على الأهالي المسلمين، و هي الاحتجاز السري الذي لم ينص عليه أي قانون و الذي لا يتبع أية طريقة قضائية. فإنّ أمرا من الحاكم العام كاف لاعتقال أي إنسان، و إبعاده عن عائلته، دون السماح له بشرح وضعه و الدفاع عن نفسه، ثم يؤخذ لمدة غير محددة إلى معتقل خاص أو إلى جهة بعيدة عن مسكنه و عمله و تُسلّط عليه الإقامة الجبرية[102].

و كان التمثيل النيابي للأهالي الجزائريين من أهم مطلب جوان 1912. فالأهالي لا يتمتعون بتمثيل فعال و مفيد في المجالس المحلية[103]. فالعدد القليل لم يسمح لممثلي الأهالي المنتخبين أن يشكلوا في كل مجلس سوى أقلية صغيرة لا تستطيع أن تمارس أي تأثير عند التصويت. و بالإضافة إلى ذلك، فإنه نظرا إلى أنّ هؤلاء النواب الأهالي لا يسمح لهم القانون بانتخاب لا رؤساء البلديات و لا مساعديهم، فإنهم لا يستطيعون أن يقوموا بأي عمل في توجيه إدارة البلدية[104].

أما بخصوص طريقة الانتخاب فإنّ ممثلي الأهالي الجزائريين قد جاءوا من قسم انتخابي مقيد جدا، لا يأذن لهم بأي ضمان في أن يكونوا مستقلين. و لا يمكن لمرشح غير مؤيد من الإدارة أن يفوز[105]. لذلك فهم يطالبون بـ: توسيع قانون الانتخاب الخاص بالأهالي لكي يضمن فعالية و صلاحية التصويت؛ زيادة عدد ممثلي الأهالي في المجالس الجزائرية بنسبة خمسي عضويتهم؛ يجب توحيد قانون إجراء الانتخابات لكل المجالس الجزائرية. و في ضرورة إجراء انتخاب من الدرجة الثانية لانتخاب المستشارين العامين و أعضاء المجلس المالي، يجب إعطاء حق التصويت إلى المستشارين المنتخبين في المجالس البلدية و استثناء المساعدين الأهالي. و أن يكون للمستشارين الأهالي في البلديات حق انتخاب رؤساء المجالس البلدية و مساعديهم. و أن تكون النيابة غير متناسبة مع وظيفة القياد و المساعدين الأهالي؛ تمثيل الأهالي في الجمعية الوطنية الفرنسية، أو في مجلس يُخلق في

---

[100] - أنظر: - J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Annexe n° 4383, Séance du 1er mars 1918, p. 316

[101] - يعود قانون الأهالي إلى سنة 1881، بينما تعود المحاكم الرادعة و محاكم الجنايات إلى سنة 1903.

[102] - أنظر: - Chérif BENHABILES, op. cit, p. 118

[103] - يسمح القانون للأهالي المسلمين بالجزائر بالحصول على ربع المقاعد في المجالس البلدية ذات الصلاحيات الكاملة و لكن دون أن يتجاوز عدد ممثليهم ستة. و حُدّد عدد ممثلي الأهالي المسلمين في المجالس العامة بستة دون استثناء. بينما حُدّد عدد ممثلي الأهالي المسلمين في المجلس المالي بواحد و عشرين من مجموع تسع و ستين، منهم خمسة عشر يُنتخبون انتخابا عن العمالات الثلاث و ستة عن منطقة العسكرية يُعينهم الحاكم العام. و حُدّد عدد ممثلي الأهالي المسلمين في المجلس الأعلى بسبعة من مجموع تسع و خمسين عضوا، من بينهم أربعة ينتخبهم المجلس المالي، و ثلاثة يعينهم الحاكم العام عن المنطقة العسكرية.

[104] - أنظر: - L'Afrique Française, 22ème année, n° 7, juillet 1912, p. 409

[105] - أنظر: - J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Annexe n° 4383, Séance du 1er mars 1918, p. 316

باريس حيث يمثل الأهالي نواب ينتخبونهم بأنفسهم؛ أن يكون للأهالي الذين يقبلون الخدمة العسكرية إجباريا، أو بطريقة التجنيد، أو التطوع، الحق في اختيار الجنسية الفرنسية، بناء على طلب بسيط، دون اللجوء إلى الطرق الحاضرة[106]**.**

كما كان إصلاح الضرائب من أهم مطالب جوان 1912 و ذلك بتعديل النظام المالي تعديلا مبنيا على مبدأ المساواة في تعويض الأثمان[107]**.**

كما كان التوزيع المتساوي لمواد الميزانية بين العناصر المختلفة من سكان الجزائر من أهم مطالب جوان 1912. فالمجموعة الفرنسية التي تتمتع وحدها في الوقت الحاضر بتمثيل نيابي جاد و فعال في المجالس المحلية في الجزائر و في الجمعية الوطنية الفرنسية في فرنسا، هي الوحيدة التي تستطيع أن تتصرف في الميزانية. و هكذا فإنّ معظم الموارد المالية تُصرف بطريقة تكاد تكون تامة على مصالح العناصر الأوروبية. إنّ معظم حاجات الأهالي إلحاحا لم يظفر بأية ترضية تقريبا، بل إنّ نفقات كبيرة قد خُصصت لكثير من البلديات، بينما بقيت أعمال في الدرجة الأولى من الأهمية بالنسبة للأهالي المسلمين تعاني. إنّ هذه الحالة بصفة خاصة، غير عادية، و ذلك لأنّ الميزانية العامة، بالإضافة إلى الميزانية البلدية و العمالية، تُمول في غالب الأحيان من ضرائب يدفعها الأهالي. و إنّ خلق نظام تمثيلي جاد للأهالي هو الذي سيسمح بخلق توازن في التعويضات من الموارد المالية[108]**.**

أثارت وحدة صف الأهالي المسلمين الجزائريين، أو على الأقل النخبة الجزائرية، التي تجسدت عمليا من خلال مطالب جوان 1912، مخاوف الإدارة الاستعمارية في الجزائر، فأوحت إلى الأهالي المسلمين الجزائريين الأعضاء في الوفود المالية، الفرع العربي، لمعارضة مطالب جوان 1912 و مقابلة الوفد للسلطات الفرنسية. و في ذات السياق، و تحت ضغط من الحاكم العام، صوت الفرع العربي للمندوبيات المالية[109] **على لائحة في 8 جوان 1912، عبروا فيها عن "** ولائهم **" و "** إخلاصهم **" لـ "** الوطن الأم **" و عن حقهم هم وحدهم، و دون غيرهم، كونهم "** الممثلين الوحيدين **" للأهالي المسلمين الجزائريين التحدث باسمهم. و قد نددت تلك اللائحة ضد "** حزب الطامحين **" و اعتبرت أنّ "** هدفهم الانتهازي **" يتمثل في خلق الاضطراب و الفوضى في الجزائر و الحصول على مكانة بين الأهالي المسلمين، و نصت اللائحة بأنّ المواطنة الفرنسية "** مرفوضة بشدة من طرف الأغلبية العظمى من إخواننا في الدين (...) نرغب في أن يُعلم جيدا في فرنسا و في البرلمان أنّ الساعة التي يطالب فيها إخواننا في الدين لكي يكونوا مواطنين فرنسيين لم تحن بعد. إنهم و

---

[106] - أنظر: - L'Afrique Française, 22ème année, n° 7, juillet 1912, p. 409

[107] - أنظر: - Chérif BENHABILES, op. cit, p. 118

[108] - أنظر: - J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Annexe n° 4383, Séance du 1er mars 1918, p. 316

[109] - تأسست بمقتضى مرسوم 23 أوت 1898، لها صلاحية التصويت على ميزانية الجزائر تحت رقابة الحاكم العام و البرلمان الفرنسي، كانت تتشكل من 69 عضوا: 48 من الأوروبيين و الذين كانوا لا يمثلون سوى 630.000 شخص، و 21 من الأهالي المسلمين و الذين كانوا يمثلون 3.600.000 شخص. كما يمكن استشارة المندوبيات المالية " في كل ما يتعلق بالمسائل المالية أو الاقتصادية ". أنظر: Victor PIQUET, Les Réformes en Algérie et le statut de l'Algérie, Paris, Larose, 1919, p. 110.

سيبقون الرعايا الأوفياء و المخلصين لوطنهم بالتبني، مستعدين لتسخير دمهم لها و فخورين في مساهمتهم في قوتها و في عظمتها "[110]. **فماذا سيكون رد فعل السلطات الفرنسية؟ تقديم البديل المشروع للأهالي المسلمين الجزائريين عامة و للنخبة خاصة كمقابل عن "واجب التضحية" و لـ "ضريبة الدم" التي أخضعتهم لها أم الاكتفاء، و كما جرت العادة، بتأجيل تنفيذ الوعود إلى ما بعد الحرب؟**

مهما يكن، و بعد أن أصبح التجنيد الإجباري مرسوما، و حتى يتسنى لها امتصاص غضب الأهالي المسلمين الجزائريين عامة و تهدئة النخبة خاصة، علما بأنّ فرنسا هي من كان بحاجة إليهم، لجأت السلطات الفرنسية إلى إصدار قرار 19 سبتمبر 1912 بخصوص المجندين الأهالي المسلمين الجزائريين ينص على:

ـ أن لا يخضعوا لقانون الأهالي و لغيره من القوانين الاستثنائية بعد تسريحهم من الخدمة العسكرية؛
ـ أن يُحاكموا أمام محاكم القانون العام و ليس أمام المحاكم الرادعة إذا ما ارتكبوا جرائم؛
ـ أن تكون لهم فرصة الوظيفة بعد أن ينهوا ثلاث سنوات في الخدمة العسكرية، و لكن لن يكون ذلك إلّا بعد أن يبرهنوا على استعداد جيد للعمل[111].

كما تُوّج النقاش حول حالة الجزائر بين 16 ديسمبر 1911 إلى 9 فيفري 1914 بجدول عمل 9 فيفري 1914 الذي طالبت من خلاله غرفة النواب من الحكومة الفرنسية، تحقيق، في أجل قصير، المساواة في الضرائب لتغيير و تحسين وضعية الأهالي، و لمنحهم كافة الحريات التي تتوافق مع السيادة الفرنسية[112]. و أصدرت الحكومة العامة مرسوما في 13 جانفي 1914 يوسع الهيكل الانتخابي للأهالي الجزائريين؛ كما تمت المصادقة على قانون 15 جويلية 1914 يخفف من قانون الأهالي.

و من جهة أخرى، بعث "جورج كلِمانصو"(Georges CLEMENCEAU)، رئيس لجنة الشؤون الخارجية لـ غرفة النواب، و "ليغ" (LEYGUES)، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ، رسالة في 25 نوفمبر 1914 إلى رئيس المجلس، "بريان" (BRIAND)، ذكراه فيها بالمبادئ التي تضمنها تصويت الـ 9 فيفري.

و تضمنت رسالة "كلِمانصو"(CLEMENCEAU) و "ليغ" (LEYGUES): قبول الأهالي للتمتع بالتجنيس دون اشتراط التخلي عن القانون الخاص؛ توسيع القسم الانتخابي الأهلي؛ تمثيل الأهالي في مجلس أعلى في باريس يهدف إلى تدعيم الرقابة

---

[110] - Victor DEMONTES, "L'Algérie", In: L'Afrique Française, 22ème année, n° 7, juillet 1912, pp. 275-276.

[111] - Victor DEMONTES, "L'Algérie", In: L'Afrique Française, 22ème année, n° 10, octobre 1912, p. 410.

[112] - "مسيمي" (MESSIMY)، "ليغ" (LEYGUES)، "دوازي" (DOIZY)، "آلبن روزي" (Albin ROZET)؛ أنظر: J.O.R.F: Documents Parl -Chambre- Annexe n° 4383, Séance du 1er mars 1918, p. 316

الإدارية و السياسية على الجزائر؛ قواعد جديدة تحدد و تضمن بفعالية حقوق التمثيل الأهلي في المندوبيات المالية، في المجالس العامة و في المجالس البلدية، في ما يخص توزيع نفقات الميزانية الاستعمارية و الميزانيات المحلية و مراقبة توظيفها؛ و عليه لا توافق الوظائف الإدارية مع الوظائف الانتخابية؛ مشاركة المستشارين البلديين الأهالي في انتخاب رؤساء البلديات؛ إصلاح الضرائب العربية؛ ضمانات جديدة تُمنح للملكية الأهلية. و طالبا من جهة أخرى، من الحكومة أن تلبي تطلعاتهم المشروعة في روح من الود، العدل و من الإخاء، و هي تعتبر من جهة أخرى، أنه من الواجب التوسيع، لكافة الأهالي، التطبيق التدريجي لمبادئ الحرية و العدالة[113]**.**

و قد ردّ "بريان" (BRIAND)، رئيس المجلس، أنّ الحكومة متفقة مع اللجنة حول هذه المبادئ و أنه طلب من وزير الداخلية اتخاذ الإجراءات الضرورية بالتعجيل لمصادقة البرلمان على الإصلاحات التي بينت دراستها أنه بالإمكان تطبيقها منذ الآن[114]**.**

و بعد بضعة أيام، عيّن مجلس الشيوخ "لجنة الجزائر" و وعد "مونيس"(MONIS) و "جونار"(JONNART)، نائب الرئيس، بصفة قطعية تطبيق تلك الإصلاحات، و قد صرح "مونيس"(MONIS) قائلا: " إلى الجميع، للمعمرين الرواد الشجعان الذين كونوا ثروة الجزائر و رفاهية العمال الأهالي، للأهالي كذلك، الجديرون إلى هذا الحد بودنا لوفائهم، سنمنح، باعتراف فرنسا، حرية أكثر **"**[115]**. و في ذات السياق، صادقت غرفة النواب خلال مناقشة القانون حول المعاشات العسكرية، تعديل "ماريس موتي"(Marius MOUTET) و "دوازي" (DOIZY) القاضي بمنح المجندين الأهالي الجزائريين نفس المعاشات كالتي للمجندين الفرنسيين؛ كما وسع الحاكم العام "لتو" (LUTAUD) فئات الأهالي المقبولين للمشاركة في الانتخابات البلدية و أعفاهم من قانون الأهالي و الذي تم تعديله**[116]**.**

و أداعت الحكومة الفرنسية، من جهتها، في 14 فيفري 1918، مشروع قانون يفتح للمجندين الأهالي المسلمين من إفريقيا الشمالية الارتقاء إلى كافة الرتب؛ و صادق مجلس الشيوخ، من جهته، على اقتراح قانون "فلاندن" (FLANDIN) و "جونار" (JONNART) حول إعادة تأسيس جماعات الدواوير في البلديات كاملة الصلاحيات؛ كما أصدر الحاكم العام، "جونار"(JONNART)، في جريدة "لو تان" (Le Temps) في جانفي 1918، برنامج إصلاحات أهلية ينوي تطبيقها؛ في حين أداع السناتور "ثيودور ستيق" (Théodore STEEG) تقريرا في مجلس الشيوخ في 3 ديسمبر 1918، باسم

---

[113] - أنظر رسالة "كلمانصو" و "ليغ" في: - J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Annexe n° 4383, Séance du 1er mars 1918, p. 316- 317

[114] - J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Annexe n° 4383, Séance du 1er mars 1918, p. 316.

[115] - Ibid, p. 317.

[116] - Ibidem.

اللجنة المكلفة بدراسة مشروع القانون المصادق عليه من غرفة النواب، حول ارتقاء أهالي الجزائر للحقوق السياسية[117].

- [117] - J.O.R.F: Doc Parl -Sénat- Séance du 3 décembre 1918, Annexe n° 496, pp, 756-764.

الباب الأول

القضية الجزائرية و البرلمان الفرنسي على عهد حكومة "الكتلة الوطنية":

بين الإصلاح و الإندماج

1-النضال السياسي للجزائريين خلال العشرينيات
2-القضية الجزائرية و البرلمان الفرنسي

الفصل الأول

النضال السياسي للجزائريين خلال العشرينيات

1- الإصلاحيون و مسألة القانون الخاص

2- الإندماجيون و مسألة المساواة

دخلت الجزائر منذ اندلاع الحرب العالمية الأولي في سبتمبر 1914، بل و منذ صدور قانون التجنيد الإجباري لـ 3 فيفري 1912، مرحلة جديدة من تطورها السياسي استمرت إلى نفي الأمير خالد في سنة 1923، و تميزت الجزائر من الجانب الوطني بمحاولة الأمير خالد، و بدرجة أقل، عن طريق النواب و النخبة، ملئ الفراغ السياسي في الحركة الوطنية الجزائرية بعد اختفاء المحافظين و النخبة أثناء الحرب.

و كانت الجزائر ميدانا لدعاية "الوفاق"، و مسرحا لدعاية "المحور" على السواء. فكانت الحكومات الفرنسية و الإنكليزية تبث دعايتها ضد "المحور الثلاثي" و ضد ألمانيا و الدولة العثمانية، و ضد الاستبدادية، بينما كانت دول "الوفاق" تبث دعايتها حول المساواة، الحقوق، الحرية، الاستقلال، و تقرير المصير لشعوب المستعمرات في إفريقيا و آسيا، و التي كانت تعاني من الاستعمار الفرنسي و الإنكليزي و من استغلال مواردها. و كانت الجزائر ميدانا لدعاية "التجمع الوطني"، و مسرحا لدعاية "تجمع اليسار" على السواء. فكانت الجزائر حينها تحت الدعاية المزدوجة؛ اليمينية، لـلأحزاب و المنظمات السياسية الاستعمارية و المحافظية، و اليسارية، لـلأحزاب و المنظمات السياسية الفرنسية "الإنسانية". و كانت حكومة "التجمع الوطني" بزعامة "جورج كليمانصو" تبث دعايتها ضد الشيوعية و الاشتراكية، بينما كان "تجمع اليسار" يبث دعايته حول الحقوق، المساواة و الحرية.

كما كانت الجزائر ميدانا لدعاية السلطات الاستعمارية و مسرحا لنشاط الحركة الوطنية الجزائرية على السواء. فكانت الحكومة الفرنسية تبث دعايتها الاستعمارية من أجل جعل سلطة الإدارة الاستعمارية في الجزائر قوية بغرض الإبقاء على السيادة الفرنسية على الجزائر كاملة، بينما كانت الحركة الوطنية تكثف من نشاطها حول الحقوق، المساواة، تقرير المصير، الذاتية و الوطنية، من أجل تحقيق الحقوق للشعب الجزائري كاملة و بغرض تحقيق الحرية لـ الجزائر كاملة. و قد ساهمت تلك الدعاية و ذلك النشاط في إيقاظ الشعب الجزائري و ازدياد الوعي السياسي، و في تطور الوعي الوطني و القومي لزيادة التعبئة و التجنيد لدى الشعب الجزائري و لتشديد و إطالة الضغط على الاستعمار الفرنسي.

و قد ساهمت تلك الدعاية المُوجهة في إيقاظ الشعوب، و ازدياد الوعي السياسي، و تطور الوعي الوطني و القومي لدى شعوب المستعمرات بما فيها الشعب الجزائري.

و كان لتلك المتغيرات أثرها في تطور مسار الحركة الوطنية الجزائرية، حيث شهدت تلك المرحلة إصدار حكومة "الكتلة الوطنية" بزعامة "كلمانصو"(CLEMENCEAU)، لـ "إصلاحات 4 فيفري 1919"، و التي تُعتبر كرد فعل على إصدار "رسالة الأمير خالد للرئيس ويلسن" ، و كسبب في تأسيس "الأخوة الجزائرية" في جانفي 1922 من طرف زعيم الحركة الوطنية الجزائرية آنذاك، الأمير خالد، و قد تُوّجت تلك المرحلة المميزة من النشاط السياسي بنفي الأمير خالد من الجزائر في سنة 1923.

ففيم تمثل موقف الجزائريين؟ ما محتوى "رسالة الأمير خالد إلى الرئيس ويلسن"؟ ما هي ظروف صدورها و عوامل تطورها؟ ما هي طبيعة مطالبه؟ ما هو هدفها؟ ما الغرض منها؟ ما هي غايتها؟ و فيم تتمثل "الأخوة الجزائرية" لـ جانفي 1922؟ ما هي ظروف تأسيسها و عوامل تطورها؟ ما طبيعة عملها و أشكال نشاطاتها؟ ما هو برنامجها و مخطط عملها؟ ما هي وسائل عملها؟ ما موقف الأحزاب و المنظمات الجزائرية منهما؟ ما موقفهما من "إصلاحات" 4 فيفري 1919؟ ما مدى وزنها السوسيولوجي و نفوذها السياسي؟ ما هي إستراتيجيتها؟ ما موقفها من القضية الجزائرية؟ و هل حققت هدفها؟ هل وضعا "رسالة الأمير خالد" و "الأخوة الجزائرية" حدا لتلك الانقسامات العميقة و العقيمة في الحركة الوطنية الجزائرية؟ و هل انتزعا عنصر القوة من الاستعمار الفرنسي، علما بأنّ الوحدة في العمل التي من المفروض أن يجسداها، منحت الشعب الجزائري و القضية الوطنية القوة التي كثيرا ما كان يفتقران إليها، و كانا بحاجة ماسة إليها، و التي تُعتبر في نفس الوقت، مصدر تخوف بالنسبة للاستعمار الفرنسي؟ و هل جاءا ليجسدا اليقظة الوطنية و القومية اللتان أفرزتهما حركة الأمير خالد؟ و هل كانت أول تجمع للقوى التمثيلية و المطالبية المدافعة عن مصالح الأهالي الجزائريين، أم لم تكن سوى "كونغلومرات" (Conglomérat) سياسية ستتصدع في مواجهة أول عاصفة؟ ما موقف حكومة "الكتلة الوطنية"(Bloc National) منهما؟

أولا- الإصلاحيون و مسألة القانون الخاص:

لم يؤدي قانون 4 فيفري 1919 إلى تحفظ النخبة فحسب، بل نتج عنه علاوة على ذلك انقسام حركة "الشباب الجزائري"[118] (Le jeune Algérien)على نفسه حول مسألة الاحتفاظ أو عدم الاحتفاظ بالأحوال الشخصية للمسلم الذي سيحصل على حقوق المواطنة الفرنسية[119] . فئة ابن التهامي الذي قبل التجنيس و الاندماج و فئة الأمير خالد[120]، انتقد قانون 1919 و عارض التجنس و أكد على التمثيل النيابي للجزائريين في البرلمان الفرنسي.

---

[118] - ليست حزبا سياسيا بل هي جماعة من المثقفين الجزائريين من خريجي المدارس الفرنسية بالثقافة الفرنسية ، هدفهم الحصول على المساواة مع الفرنسيين و تمثيل الجزائريين في المجالس الجزائرية و الفرنسية، اعتمدوا وسائل تتمثل في عقد المؤتمرات، تحرير البرامج، إرسال الوفود، عرض المطالب و تقديم العرائض ، أنظر: Ferhat ABBAS, De la colonie vers la province: Le Jeune Algérien 1930, Ed. Garnier , Paris , 1981, p. 208.

[119] - جمال قنان: قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، م.و.إ.ن.إ، الجزائر، 1994، ص 182.

[120] - (1875- 1936) و هو الأمير خالد بن الهاشمي بن الأمير عبد القادر بن محي الدين، ولد بدمشق، ذهب إلى باريس أين التحق بثانوية "لويس لوغران"(Louis Legrand) (1885- 1889) ثم مدرسة "سان سير"(Saint Cyr) العسكرية (1889- 1897) و التي تخرج منها برتبة ملازم، ثم التحق بالفرقة الـ 5 للقناصة الأفارقة (Les Chasseurs D'Afrique) كما تحصل في سنة 1908 على رتبة نقيب، رفض الجنسية الفرنسية بشدة رغم ضغوطات الإدارة الفرنسية عليه، فكثيرا ما كان يردد في وجه الاستعمار و عملائه " أنا عربي و أريد أن أبقي عربي". و لما اندلعت الحرب العالمية الأولى سنة 1914 جند في صفوف القوات الفرنسية بفرنسا و أعفي من الخدمة العسكرية في سنة 1915 بسبب مرض السل، ثم تحصل على تقاعده من الجيش الفرنسي و استقر بمدينة الجزائر حيث تفرغ للنشاط السياسي في إطار جماعة " الشباب الجزائري" و قدم عريضة

فالقضية بالنسبة للحركة الوطنية الجزائرية كانت تتمثل في هل يجب التعجيل بالاندماج كوسيلة للمساواة مع الفرنسيين، أو ينبغي الإصرار على المساواة مع الفرنسيين و لكن بالمحافظة على القانون الخاص. و قد وقع الانقسام داخل النخبة في الانتخابات البلدية لـ الجزائر في ديسمبر 1919، التي جرت كنتيجة لـ "قانون 4 فيفري 1919". فبينما تحصلت قائمة الأمير خالدـ الحاج موسى على 940 صوتا، تحصلت قائمة ابن التهامي ـولد عيسى على 340 صوتا فقط[121].

لقد كانت تلك الانتخابات، رغم قلة أهميتها، نقطة انطلاق جديدة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية. فإن أدت، من جهة، إلى تقسيم النخبة الجزائرية إلى مناصر و معاد للاندماج، فإنها، من جهة ثانية، ساعدت في بروز شخصية جديدة هي الأمير خالد[122] و حزب جديد هو الاتجاه الإصلاحي، ما أعطى دفعا قويا للحركة الوطنية الجزائرية خلال العشرينيات.

فما هو الاتجاه الإصلاحي؟ من هو الأمير خالد؟ ما هي العوامل التي ساعدته في عمله السياسي؟ فيما تمثل برنامجه السياسي؟ ما هي طبيعته؟ فيما تمثل نشاطه السياسي؟ فيما تمثلت وسائل عمله؟ ما موقف الجزائريين و الفرنسيين منه؟ هل حقق هدفه؟

ـ انتخابات ديسمبر 1919 و انقسام النخبة

تضافرت عدة عوامل، داخلية و خارجية، جعلت الأمير خالد يدخل المعترك السياسي الجزائري، منها استمرارية روح المقاومة و مواصلة رسالتي الجد، الأمير عبد القادر، في الجزائر بين 1932-1947، و العم، الأمير عبد المالك في المغرب، بين 1915-1924، و وجود فراغ في الساحة السياسية الجزائرية باختفاء كل من المحافظين بقيادة ابن

إلى مؤتمر الصلح بـفرساي (1919) وإلى الرئيس الأمريكي "ويلسن"(Wilson)، كما أصدر جريدة "الإقدام" (L'ikdam) سنة 1920. و أسس "الأخوة الجزائرية" (Fraternité Algérienne) سنة 1922. كان متحمسا لفكرة المساواة بين الجزائريين و الأوروبيين، و عارض قانون 4 فيفري 1919 و رشح نفسه للانتخابات البلدية بمدينة الجزائر سنة (1919) أين فازت قائمته على قائمة الاندماجيين لابن التهامي، كما اغتنم فرصة زيارة الرئيس الفرنسي "ألكسندر ميلران"(Alexandre MILLERAND) إلى الجزائر سنة (1922) فخطب أمامه و طالب بالمساواة التامة بين الجزائريين و الأوربيين، و هو ما أثار سخط الإدارة الاستعمارية حيث نفي إلى فرنسا سنة (1923) بضغط من اتحادية رؤساء بلديات الجزائر بحجة القيام بنشاطات معادية لـفرنسا، و قد واصل نشاطه السياسي بالاتصال بالمهاجرين الجزائريين، المنفيين السياسيين من المستعمرات الفرنسية، العمال الشمال الإفريقيين و اليساريين الفرنسيين، و بعد وصول اتحاد كتلة اليسار إلى السلطة بـفرنسا، اغتنم فرصة الدخول إلى فرنسا و وجه رسالة-برنامج إلى رئيس الوزراء "إدوارد هريو"(Edouard HERRIOT) في جويلية 1924، قدم فيها مطالب الجزائريين. و قد نفي مرة أخرى و اعتقل بـمصر و هو في طريقه إلى ايطاليا لتحكم عليه محكمة القنصلية الفرنسية بـالإسكندرية (أوت 1925) بـ 5 أشهر سجنا، فقضى بقية حياته في المنفى إلى أن توفي بـدمشق في(جانفي 1936)، أنظر: محفوظ قداش: الأمير خالد: وثائق و شهادات لدراسة تاريخ الحركة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص. 27، و أيضا: المركز الوطني للدراسات التاريخية، الأمير خالد، يوم دراسي حول الأمير خالد الجزائري بمناسبة الذكرى الخمسين لوفاته، الأحد 23 نوفمبر 1986، الجزائر، 1988، ص.ص: 6-11.

[121] - Charles-Robert AGERON, " Une politique algérienne libérale sous la troisième république (1912-1919), Etude historique de la loi du 4 février 1919 ", In: Revue d'Histoire Moderne et Contemporaine, Vol. VI, avril-juin 1959, p.147.

[122] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 2، (1900-1930)، ط. 3، الجزائر، ش.و.ن.ت، 1983، ص. 307.

موهوب[123] و ابن سماية[124]، و النخبة بقيادة ابن التهامي، جراء الحرب العالمية، بالإضافة إلى ازدواجيته الثقافية، العربية و الفرنسية، و معرفته بالجانبين العسكري و السياسي[125].

علاوة على ذلك، فقد كان للمتغيرات الدولية لما بعد الحرب، كانتشار الحركات التحررية، القومية و الوطنية، في الشرق الأدنى و في أوروبا، و للجامعة الإسلامية، و للثورة البلشفية، و للدعاية العثمانية-الألمانية، و لـ مؤتمر الصلح، و لـ مبادئ الرئيس ويلسون أثرها في بروز الأمير خالد كزعيم سياسي و الاتجاه الإصلاحي كحزب وطني للأهالي الجزائريين.

و قد **تجسد الفراق و انفجر الخلاف داخل النخبة خلال انتخابات المجلس البلدي لمدينة الجزائر في نوفمبر 1919، حيث ظهرت ثلاث قوائم انتخابية من المترشحين. و قد ألف القائمة الأولى، الحاج موسى[126]، و كانت لا تضم أي جزائري متجنس بالجنسية الفرنسية، و كان أبرزهم الأمير خالد، بينما كانت القائمة الثانية يقودها ابن التهامي، و لا تضم سوى المجنسين بالجنسية الفرنسية، أبرزهم ولد عيسى، أما القائمة الثالثة فكانت تضم مترشحين جزائريين مجهولين و فرنسيين متعاطفين مع الجزائريين.**

و كان الأمير خالد أثناء الحملة الانتخابية يدعو الناخبين الجزائريين إلى التصويت لصالح قائمة المترشحين غير المتجنسين رافعا شعارات: " أقدم لكم قائمة مسلمة. صوتوا لصالحنا إذا أردتم أن يتولى أموركم المسلمون **" و حتى "** لا يتولى أموركم المرتدون **". و إذا كنتم "** تريدون جنة الإسلام، اختارونا نحن لأننا مؤمنون **". أما إذا كنتم تفضلون "** الذهاب إلى

---

[123] - (_____) و هو المولود ابن الموهوب، مفتي قسنطينة مدة طويلة، أستاذ الفلسفة و العلوم الدينية و الأدب العربي في المدرسة الجزائرية-الفرنسية بـ قسنطينة. كان يلقي محاضراته في نادي صالح باي. كما ساعد إعجابه بالتقدم، و العلوم الحديثة، و الأفكار الأوروبية على تنوير الجزائريين، بما في ذلك أعضاء الكتلة التي ينتمي هو إليها، و على التخلص من الإجحاف و التعصب و الجهل. و نظرا لمكانته الدينية، و تعليمه الإسلامي و الأوروبي، و برنامجه التقدمي لتحرر الجزائر، فإنه قد أثر تأثيرا فعالا على معاصريه، سواء كانوا محافظين أو ليبراليين، جزائريين أو فرنسيين. و قد علمه التاريخ أنّ تحرر أي شعب يتوقف على يقظته العقلية. فهو يرى أنّ كل الآفات التي كانت متسلطة على الجزائريين (قانون الأهالي، و المحاكم الرادعة) لا تنتهي إلّا بخلق المدارس، فالمدارس، ثم المدارس. و كان يهدف إلى تعليم تقدمي باللغتين العربية و الفرنسية، و المساواة التامة بين الجزائريين و المستوطنين. فكان ابن الموهوب مصلحا وطنيا جزائريا ساهم في الحركة الوطنية الجزائرية، و مصلحا بارزا في حركة الجامعة الإسلامية. أنظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 2، ص ص. 157-164.

[124] - (1866-1933)، هو عبد الحليم بن علي بن عبد الرحمان بن حسين بن خوجة، من آل سماية، ولد بمدينة الجزائر من أبوين من أصل تركي. نشأ في بيئة حضرية. و قد حفظ القرآن و تعلم العربية و الفقه و التوحيد و المنطق و البلاغة و الحساب. بدأ التدريس و الوعظ و الإرشاد في سن العشرين، و كان يحارب البدع و الفساد و الإلحاد و كان ذا شخصية اجتماعية قوية غيورا على الدين و اللغة و الوطن. درّس العربية بباب الوادي سنة 1896 ثم بالجامع الجديد سنة 1900، و تخرج على يده في المدرسة الثعالبية جيل من المتعلمين المزدوجي اللغة، و قد أُعجب به الفرنسيون فقلدوه أوسمة علمية، و كان متصلا بالحركة الإصلاحية و داعيا إلى مذهب الإمام عبده 1849 و قد نظم قصيدة بمناسبة زيارة هذا الأخير إلى الجزائر سنة 1903. له العديد من المؤلفات و المقالات الصحفية في الأخلاق و الاجتماع نُشرت في جريدة "كوكب إفريقيا" و جريدة "الإقدام". و قد عارض ابن سماية جماعة النخبة في قضية الدين و الخدمة العسكرية الإجبارية في الجيش الفرنسي. أنظر: معجم مشاهير المغاربة، جامعة الجزائر، 1995، ص ص. 283-284؛ أنظر أيضا: جيلالي صاري، بروز النخبة المثقفة الجزائرية (1850-1950)، تر. عمر المعراجي، الجزائر، A.N.E.P ، 2007، ص. ص. 45-64.

[125] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص. 381.

[126] - و كان مستشار بلدية الجزائر منذ 1884.

الجحيم، فصوتوا على هؤلاء الكفرة الذين يحملون قبعة ". **فقد كان يتقدم إليهم بصفة حامي الدين و المدافع عنه و يذكرهم في كل مناسبة بأنّ المسلم الصادق يحرم عليه انتخاب فرنسيين أو أشخاص ينتمون إليهم**[127]**. و كان يخاطب المجنسين قائلا لهم بـ "** أنّ الوطني الصادق لن يقبل صفة المواطن الفرنسي في قالب غير قالبه و في قانون غير قانون أحواله الشخصية "[128]، **فبينما كان الأمير خالد يصف منافسيه بـ "** الخيانة " و " الكفر " و " الردة **" كان ابن التهامي، منافسه المباشر في تلك الانتخابات، من جهته، ينعت معارضيه بـ "** التعصب " و " التطرف " و " التشدد " **الديني.**

مهما يكن، انتصرت قائمة الحاج موسى ـالأمير خالد بـ 940 و 925 على التوالي من مجموع 1073 صوت[129]**، بينما لم تتحصل قائمة ولد عيسى ـ ابن التهامي سوى على 107 إلى 392 صوت. و توالت انتصارات الأمير خالد حيث فاز بـ 7000 صوت في انتخابات المندوبيات المالية في 18 أفريل 1920 مقابل 2500 صوت لـ زروق محي الدين، كما تفوق بانتخابات المجلس العام في 1 فيفري 1920 بـ 2995 صوت مقابل 245 صوت للدكتور تامزالي، و حققت القوائم التي كان يشرف عليها الأمير خالد انتصارا كبيرا في ذلك الإستحقاقين**[130]**.**

و قد أبدت الاتجاهات و الأحزاب الفرنسية، الاستعمارية و المحافظية، رضا نسبيا، تكتيكيا، من انتصار الأمير خالد في انتخابات المجلس البلدي لـ الجزائر في ديسمبر 1919، غير أنّ ذلك لا يعني أنهم كانوا يؤيدون مبادئ الأمير خالد الإصلاحية بل كانوا متخوفين من سياسة النخبة نحو الاندماج لأنها قد تقود إلى وجود أغلبية جزائرية في المجالس المحلية بـ الجزائر، ستسحب المبادرة و القرار من المعمرين. فالأوروبيون كانوا يرون الخطر في كل ما هو جزائري، حتى في الأقرب إليهم فما بالك بالمعادي لهم، لكن كانوا أمام الخيار بين الاندماجيين و الإصلاحيين، فاختاروا التعجيل بإضعاف الاندماجيين قبل تكسير الإصلاحيين.

و قد عبرّ المستشار العام "آندري جليان" على استياء المستوطنين الأوروبيين قائلا: " قانون 1919 فسح المجال لبعض النشاط السياسي. العرب و القبائل (البربر) أساءوا التصويت، بعبارة أخرى، هزموا دون احترام غالبية المترشحين الرسميين. في المجالس يظهرون مستقلين. في المندوبيات المالية لفتوا النظر، بخروجهم الجماعي، إلى لا تناسق المناقشة حول إعادة تنظيم الجزائر (... ...) الزمن السعيد الذي كان فيه المنتخبون الأهليون

---

[127] ـ محفوظ قداش، "الأمير خالد و نشاطه السياسي بين 1919 و 1925"، مجلة تاريخ و حضارة المغرب، ع. 4، جانفي 1986، ص. 44.

[128] - L'Ikdam, 6ème année, n° 15, 21-28 juin 1919, p. 1.

[129] - Mahfoud KADDACHE, La Vie politique à Alger entre 1919 et 1939, Alger, S.N.E.D, 1970, pp. 41-42.

[130] ـ انتخب في المندوبيات المالية: بن رحال في وهران، الدكتور موسى في قسنطينة، و قايد حمود في البليدة. بينما انهزم حاج عمار في "أومال" (Aumale).

ينتظرون قبل التصويت، من هو الخد الذي يحك الحاكم، لم يعد سوى ذكرى طريفة "[131]. **و قد أكد الأمير خالد ذلك حيث وصف المنتخبين الإداريين بـ "** رابطة بني نعم نعم الذين ضيعوا مرة أخرى فرصة كبيرة للصمت "[132]. **و بينما كان ابن رحال يؤكد على وعي الناخبين الجزائريين قائلا: "** إنّ فرنسا، بمنحنا حق اختيار ممثلينا، لا تريد، تيقنوا جيدا، أن يكونوا عميان الولادة أو صم بكم "[133]، **كان الأمير خالد يحاول طمأنة الفرنسيين، حيث راح يذكر، في الجلسة الأولى للمجلس البلدي لـ الجزائر المنعقد في 25 ديسمبر 1919، بدفاعه عن المصالح الفرنسية في ميادين القتال في المغرب و في فرنسا، كما ذكّر بالتضحيات الكثيرة لأفراد أسرته من أجل فرنسا، و أنه دخل السياسة ليس كمعاد لـ فرنسا بل كمدافع عن الأهالي الجزائريين و لضرورة التعاون بينهما**[134].

غير أنّ تصريحات الأمير خالد المطمئنة لم تشفع له، و لم تقنع لا الحكومة الفرنسية في باريس و لا خاصة الإدارة الاستعمارية في الجزائر، و هبت الصحافة الاستعمارية في الجزائر، و كعادتها، ضد نشاط الأمير خالد، و أجمعت كلها على التحذير من مخططات الأمير خالد و من خطورة نشاطاته على سلطة الإدارة الاستعمارية المطلقة في الجزائر و على السيادة الفرنسية الكاملة في الجزائر. فبينما راحت جريدة "لو تان" تحث الحكومة الفرنسية على عدم الانصياع لمطالب الأمير خالد: " لا ينبغي أبدا لفلتات طموح أو ثائر أن تُغيّر مجرى السياسة الفرنسية في (مدينة) الجزائر "[135]، **و بينما كانت جريدة "لـ أفنير ألجريان" تحذر من مخططات: "** شخصية مذهلة تقبض راتبها من ميزانية وزارة الشؤون الخارجية و من الحكومة العامة لـ الجزائر، تجمع حولها الساخطين، و الطموحين عديمو الذمّة، و الأشخاص الفاسدين من كل حدب، الذين سترسلهم للتحريض على الثورة ضد السيطرة الفرنسية "[136]، **كانت جريدة "لـ إيكو دالجي" تحذر السلطات الفرنسية من العواقب المخيمة لبرنامجه السياسي: "** إذا منحت فرنسا، كما يطالب بذلك خالد، لـ 6 ملايين أهلي حقوقا مساوية لحقوق مواطنيها و يحافظ 6 ملايين مسلم على قوانينهم الخاصة: فذلك يعني ببساطة دولة داخل دولة، معادية لـ فرنسا، معادية لأفكار الجمهورية، و ذلك يعني تدميرـ و إلى الأبد، في هذا البلد أين حملنا الحضارة و الرفاهية، و إن لم يعجب ذلك السيد خالد المقتنع بأنّ أسلافه حضّروا أوروبا (...) حتى بواتيي (Poitiers) دون شك ـالسيادة الفرنسية "[137]. **و سلكت جريدة "لا كسيون فرانساز" نفس التوجه قائلة: "** تسود في الجزائر موجة من التعصب

---

[131] - أنظر:
- C.A.O.M: 11 H 47, Aix-en-Provence.

[132] - L'Echo d'Alger, 9ème année, n° 3021, 2 juillet 1920, p. 2.

[133] - L'Ikdam, 7ème année, n° 41-42, 9-16 avril 1920, p. 3.

[134] - محفوظ قداش، الأمير خالد...، ص. 44.

[135] - Le Temps, 60ème année, n° 18547, 6 mars 1920, p. 1.

[136] - L'Avenir Algérien, 1ère année, n° 70, 13 mai 1920, p. 1.

[137] - Pierre EDMOND, In: L'Echo d'Alger, 9ème année, n° 3042, 23 juillet 1920, p. 2.

الديني، خلقها خالدـ الذي استهواه، لقب أمير، الذي انتحلـه، و المبـادئ الويلسونيةـ و هو يجر المسلمين الجهلة في حركة الأكثر خطورة على الهدوء العام و السيطرة الفرنسية "[138].

و مـن جهـة أخـرى، نـددت الأحـزاب و المنظمـات الفرنـسية الاسـتعمارية و اليمينيـة المحافظية بالنجاح الذي حققه الأمير خالد في الانتخابات البلدية: " المسلمون المخلصون للقضية الفرنسية و حتى المرابطون هُزموا في انتخابات 1919 "، **و رأوا خلف انتصار الشخص، تكريس الوطنية الجزائرية و التي ينبغي قمعها في المهد، قبل أن تأخذ منعرجات أخرى. و عبّر الحاكم العام على تلك التخوفات من خلال الرسالة التي وجهها إلى وزير الداخلية في ماي 1920 اعتبر فيها أنّ ذلك النجاح و إنما يعود لكون الـ:** " مسألة الوطنية الإسلامية طُرحت بوضوح "[139] **من طرف الأمير خالد، و على أنها** " ضربت التخيلات مانحة إياه شهرة مرموقة في العمالات الثلاث " **في إشارة منه إلى ضرورة التعجيل بقمع نشاط الأمير خالد لأنّ ذلك أدى إلى إفلاس النخبة المفرنسة الموالية لـ فرنسا تحت ضربات "** المحافظية الإسلامية "[140].

جاء موقف مجلس عمالة الجزائر، و كما كان منتظرا، في نفس السياق، حيث اعتبر الأمير خالد " أجنبيا لا يحق له ترشيح نفسه إلى الانتخابات "، **و بأنه عمد** " إلى إيقاظ التعصب الديني و قام بدعاية جديدة مناوئة لـ فرنسا ". **و رغم أنّ المحامي "مالارمي" (MALLARME) أشاد بسلوك الأمير خالد الباهر و بلاءه الحسن في جبهات القتال و أشار إلى رسائل الإعجاب التي كان يكتبها له قادته العسكريين فيما مضى، إلّا أنّ مجلس عمالات الجزائر حمل قراره إلى النهاية.**

و جاء في قرار مجلس العمالة على أنّ الأمير خالد ركز في حملته الانتخابية على " القضية الدينية و الوطنية " **و أنه أثار الأهالي المسلمين** " ضد أولئك الذين انضموا بإخلاص و انضووا إلى القضية الفرنسية و لم يتوقفوا عن ممارسة سياسة الدمج و ضد المتجنسين "[141]. **فاستقال من أجل ذلك جميع المستشارين المسلمين قبل حتى انتظار إجراءات طلب الاستئناف**[142] **كونها محسومة مسبقا. و ما زاد الطين بلة، ضم المنتخبين المسلمين صوتهم لصالح الإدارة الاستعمارية في الجزائر ضد الأمير خالد و عارضوا حتى تلقيبه بالأمير: "** وظيفة الأمير ليست وراثية، كما أنه لا يوجد خليفة في الجمهورية الفرنسية. فلا أحد، إذن، يستطيع أن يدّعي لقب أمير في الجزائر "[143].

---

[138] ـ أنظر ذلك في:
- L'Ikdam, 7ème année, n° 37-38, 12-19 mars 1920, p. 1.
[139] -
- C.A.O.M: 12 H 6, Aix-en-Provence.
[140] -
- C.A.O.M: 12 H 6, Aix-en-Provence.
[141] ـ أنظر في ذلك:
- " L'Election d'Alger ", In: Revue Indigène, 1920, p. 12
[142] -
- Ibidem.
[143] -
- L'Avenir Algérien, 1ère année, n° 68, 29 avril 1920, p. 1.

لقد قام الأمير خالد بنشاط مكثف في مختلف المجالس المحلية التي حاز بالنيابة فيها. فقد أداع رفقة الحاج عمار تمنيات في المجلس العام، في ماي 1920، تطالب بـ " حصول المسلمين الجزائريين على ممثلين لهم في غرفة النواب و في مجلس الشيوخ على غرار سود الـ غوادلوب (Guadeloupe) و الـ مارتينيك (Martinique)"[144]، **كما أداع رفقة الحاج موسى تمنيات في المندوبيات المالية، تقضي بـ "** تمثيل الأهالي الجزائريين في غرفة النواب و في مجلس الشيوخ "[145].

رغم معارضة السلطات الاستعمارية لمطالبه، غير أنّ ذلك لم يثن من عزيمة الأمير خالد في دعم القضية الوطنية و في الدفاع عن مصالح الأهالي الجزائريين، حيث عاد ليتقدم من جديد لانتخابات المجلس البلدي لـ الجزائر في 9 جانفي 1921 على رأس قائمة تتبنى برنامجا سياسي و اجتماعي مماثل لبرنامج انتخابات 1919 تحت شعار " فرنسا و الإسلام **"، و كما كان منتظرا، انتخبت القائمة كاملة مرة ثانية. و هو ما يدل على تزكية شخصية الأمير خالد و تزكية برنامجه السياسي و الذي كان يتمثل في:** منح الجزائريين المواطنة الفرنسية في إطار قانون الأحوال الشخصية الإسلامية؛ تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي؛ إلحاق العمالات الجزائرية الثلاث بـ فرنسا بدون قيد أو شرط؛ إلغاء البلديات المختلطة و الحكم العسكري؛ إحداث جامعة عربية؛ التعليم الإجباري بالفرنسية و العربية[146].

يبدو أنّ الأمير خالد كان في بداية نضاله السياسي يؤمن بفعالية الطريقة الديمقراطية و النظام الانتخابي الفرنسيين، غير أنه يكون قد عدل عنهما فيما بعد لخيبة ظنه في الديمقراطية الفرنسية و في الإدارة الاستعمارية. و الواقع أنّ الأمير خالد كان متقدما في أفكاره عن معاصريه إذ كان الوحيد الذي لاحظ مبكرا و منذ سنة 1921 أنّ " انتدابه و انتخابه ليس فيهم جدوى و عبّر عن امتعاضه و أسفه الشديد على ذلك "[147].

و في هذا السياق، تخلى الأمير خالد عدة مرات أيضا عن نيابته، فاستقال من عضوية جميع المجالس، من المجلس البلدي، و من المجلس العمالي العام، و من المندوبيات المالية و ذلك في ماي 1921. و قد برر ذلك في رسالة الاستقالة التي قدمها إلى المجلس البلدي بأنه " ليس هناك سبب خاص يدفعني إلى التخلي عن النيابة التي منحتني إياها ثقة شعب الجزائر المسلم. و إنما أردت بانسحابي من المجلسين أن أستعيد حريتي **". كما بعث برسالة استقالة إلى رئاسة المجلس العام لـ الجزائر و لرئاسة المندوبيات المالية بيّن فيها استحالة إسماع الأهالي الجزائريين حقهم بطريقة مشروعة؛ لا جدوى المشاركة الأهلية في المجالس الاستعمارية[148]؛ لأنّ المندوبين الجزائريين في مختلف المجالس المحلية بـ الجزائر لا**

144- L'Ikdam, 7ème année, n° 69, 7-14 mai 1920, p. 1.

145- Délégations Financières, Séance du 26 mai 1920, T. 2, p. 53.

146- L'Ikdam, 6ème année, n° 35, 4-11-18 décembre 1919, p. 1.

147- محفوظ قداش، الأمير خالد: وثائق و شهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1987، ص. 42.

148- Emir KHALED: "Lettre de démission", In: Akhbar, n° 13898, 24 mai 1921, pp. 1-2.

يشكلون سوى أقلية ضئيلة جدا و لا يُستشارون حتى في أبسط الأمور، و لذلك فهو " لا يرى في حضوره بالمجلسين المذكورين لزوما و لا منفعة **"**[149].

و قد يكون الأمير خالد يستعمل ورقة الاستقالة سياسيا كوسيلة للضغط على زملائه المنتخبين، من جهة، و على السلطات الفرنسية، من جهة ثانية. حيث بعث برسالة في 15 جويلية 1921 إلى وزير الداخلية الفرنسي، أشار فيها إلى تدخل عامل عمالة الجزائر، "لفبر"(LEFEBURE)، في الانتخابات الأهلية، يقول فيها بأنه على الرغم من أنّ مجلس المستشارين البلديين الأهليين للدائرة الأولى المنعقد بـ الجزائر " هتف بترشحه **" للمجلس العام، و أنّ منتخبوه "** رغبوه في المندوبيات المالية **" رغم استقالته، غير أنه يتعرض إلى "** ضغط هائل من الإدارة و عدد كبير من رؤساء البلديات لصالح منافسه زروق محي الدين، و هو مترشح صديق لـ عامل العمالة **"، و قد لاحظ ذلك "** المندوبون الفرنسيون لانتخابات مجلس المستشار العام للدائرة الرابعة بـ الجزائر **" و** سيشهدون على ذلك في الوقت المناسب **"، و أنّ بعض رؤساء البلديات "** لم يوزعوا بطاقات الناخب **" و أنّ الناخبون هم "** تحت الضغط و تحت التأثير و تحت التهديد **" من أجل التصويت لصالح زروق**[150] **و ذلك لأنّني (الأمير خالد) "** بطابعي المستقل، الصريح و المستقيم، لم أعرف، مثل بعض المنتخبين، بفضل عامل الـعمالة، أخذ كلمة المرور في مكتبه و الرد ،مثلهم، بـ"نعم" لجميع إراداته **"**[151]**. لذا "** و في مصلحته الخاصة و في المصلحة الخاصة للهيمنة الفرنسية في الجزائر، يكون حقا من الضروري أن يتوقف هذا الوضع **"**[152].

كما ندد الأمير خالد بتمديد قانون الأهالي من طرف غرفة النواب في أوت 1922: " إنه اللاعدل الأكبر الذي يرتكبه النظام الديمقراطي و الذي ينفي يوميا على أنه رجعيّ و امبريالي. ما الذي هو أكثر جورا من الحكم على 4.500.000 مسلم جزائري الخضوع إلى قانون استبدادي و فظيع بهذا القدر. أين هي إذن مبادئ حق الإنسان التي تقضي بأنه لا يمكن الحكم على أيّ كان دون السماع له و دون القدرة على اختيار مدافع عنه؟**"**[153].

1ـ عريضة الأمير خالد إلى الرئيس ويلسن ماي 1919

باشر الأمير خالد نشاطه السياسي بالسعي، أولا، إلى طرح القضية الجزائرية على عصبة الأمم، و ذلك بإعداد عريضة[154] **و إرسالها إلى الرئيس الأمريكي "وودرو ويلسن"**

---

149 - L'Ikdam, 8ème année, n° 29, 29 avril 1921, p. 1.

150 - أنظر: - Mahfoud KADDACHE, L'EMIR KHALED, Documents et témoignages pour servir à l'étude du nationalisme algérien, Alger, O.P.U, 1987, p. 116.

151 - L'Ikdam, 8ème année, n° 44, 26 aout 1921, p. 2.

152 - L'Ikdam, 8ème année, n° 44, 26 aout 1921, p. 2.

153 - Emir KHALED, L'Ikdam, 8ème année, n° 13, 29 décembre 1922, p. 1.

154 - عثر "كلود بايا" (Claude PAILLAT) على النص الأصلي في واشنطن، و نشره "آجرون". أنظر: Charles-Robert AGERON, Revue d'Histoire Maghrébine, 19-20 juillet 1980.

أنظر الملحق الـ 3.

(woodrow WILSON)، صاحب إعلان المبادئ الـ14 لـ جانفي 1917، و التي من بينها مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، ليعرضها على "مؤتمر الصلح" الذي سيعقد بـ باريس في جانفي 1919[155]**، حاول من خلالها إخراج القضية الجزائرية من النطاق الفرنسي الضيق، الذي وضعتها فرنسا فيه، و التعريف بها لتدويلها، من أجل كسب التأييد لها قدّم فيها "** عرضا مقتضبا عن الوضعية الحالية لـ الجزائر الناتجة عن احتلالها من طرف فرنسا منذ 1830 **"، و كان يسعى من وراء تلك العريضة الدفاع عن القضية الوطنية و عن مصالح الأهالي الجزائريين و مهاجمة الاستعمار الفرنسي و الإدارة الاستعمارية في الجزائر. و كان يحاول بذلك "** الضغط بواسطة الحكومة الأمريكية على فرنسا، بغرض إقامة نوع من التفويض الدولي على الجزائر**"**[156]**.**

استهل الأمير خالد رسالته بالتذكير بالمقاومة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي: " في كفاح غير متكافئ، و لكنه مع هذا كان يشرف آبائنا، حارب الجزائريون مدة سبعة عشر سنة، بطاقة و إصرار لا مثيل لهما، لردّ المعتدي و للعيش مستقلين. إنّ مصير السلاح لم يكن مع الأسف لصالحهم **"**[157]**.**

ثم تعرض الأمير خالد للحالة الاجتماعية السيئة للأهالي الجزائريين: " منذ تسعة و ثمانين سنة و نحن تحت السيطرة الفرنسية، فإنّ الفقر لا يتوقف عن الارتفاع عندنا، بينما كان ثراء المنتصرين يتزايد على حسابنا **"**[158]**.**

استهل الأمير خالد الرسالة بالتذكير بوعود فرنسا للأهالي الجزائريين و بعدم احترام الاستعمار الفرنسي لا للمعاهدات و لا للاتفاقيات التي وقعها و لا للتعهدات التي قدمها و لا حتى للقوانين التي شرّعها: " إنّ المعاهدة التي وُقّعت يوم 5 جويلية 1830 بين الجنرال دي برمون (DE BOURMONT) و داي الجزائر كانت تضمن لنا احترام قوانيننا و عاداتنا و ديننا. إنّ قانون 1851 قد كرّس حقوق الملكية و التمتع التي كانت موجودة زمن الفتح. عندما نزل نابليون الثالث (NAPOLEON III) بـ الجزائر يوم 5 مايو 1865، فإنه ألقى بيانا للسكان المسلمين قال فيه: " عندما وضعت فرنسا رجلها على التراب الإفريقي منذ خمسة و ثلاثين سنة، فإنّها لم تأت لتحطيم جنسية شعب و لكن بالعكس لتحرير هذا الشعب من اضطهاد قديم، لقد عوضت السيطرة التركية بحكومة أكثر لطفا، أكثر عدلا، و أكثر استنارة..."[159]**.**

---

[155] ـ أنظر مذكرة "اللجنة الجزائرية-التونسية" في: - Charles COLLOMB, Vérités nord-africaines, Alger, S.d, 1933, pp. 2-7.

[156] - Mahfoud KADDACHE, Histoire du nationalisme algérien, Question nationale et politique algérienne 1919-1951, T. 1, Alger, S.N.E.D, 1980, p. 111.

[157] - Mahfoud KADDACHE, L'Emir KHALED…, p. 121.-

[158] ـ الأمير خالد، رسالة إلى الرئيس ويلسون و نصوص أخرى، تر. محمد المعراجي،الجزائر، منشورات A.N.E.P، 2006، ص. 35.

[159] - Mahfoud KADDACHE, op. cit, p. 121.

غير أنّ الأمير خالد اعتبر أنّ الواقع أثبت عكس ذلك و اتبعت فرنسا في الجزائر سياسة مصادرة أراضي الأهالي الجزائريين و تمليكها للمستوطنين: " كنا نتوقع أن نعيش في سلام جنبا إلى جنب و بالمشاركة مع المحتلين الجدد و نحن معتمدين على هذه التصريحات الرسمية و الشرعية. و فيما بعد تبين لنا مع الأسف و على حسابنا أنّ تلك الوعود الجميلة لا وجود لها إلّا في الكلمات. و بالفعل و كما كان علينا الحال في زمن الرومان، فإنّ الفرنسيين بدأوا يطردون بالتدرج المنهزمين و يستولون على السهول الخصبة و المناطق الأكثر ثراء. إلى يومنا هذا مازالوا يحدثون مراكز جديدة للتعمير بانتزاع أحسن الأراضي التي بقيت بأيدي الأهالي تحت عنوان: " نزع ملكية بسبب الفائدة العمومية "[160].

ثم ندد الأمير خالد لكون ما يدفعه الأهالي الجزائريون من ضرائب يفوق ما يدفعه المعمرون و ما ينتفع به الأهالي الجزائريون من موارد ميزانية الجزائر أقل مما ينتفع به الأوروبيون: " عند ما نطّلع على ميزان المقبوضات و المدفوعات لـ الجزائر، يظهر لنا بسهولة أنّ الأهالي هم الذين يرزخون تحت كثرة الضرائب، و إنّ توزيع الميزانية لا يأخذ في الاعتبار أي حاجة من حاجاتهم الخاصة تقريبا. إنّ العديد من القبائل ليست لها طرق و الأغلبية الساحقة من أطفالنا ليست لهم مدارس"[161].

و أكد الأمير خالد أنّ الأهالي الجزائريين هم من كانوا وراء التنمية التي شهدتها الجزائر غير أنّهم لم يستفيدوا منها: " فبفضل تضحياتنا، استطعنا أن نحدث جزائر مزدهرة حيث غراسة الكروم تنتشر إلى ما وراء العين. إنّ البلاد قد تمّ شقها بالسكك الحديدية و الطرق بين القرى التي يسكنها الأوروبيين. ليس بعيدا عن الجزائر نجد قبائل كاملة في مناطق كثيرة السكان و وعرة و ليس لها مسالك للاتصال. إنّ تجمعات سكانية هامة ما زالت مجردة من كل شيء... و هكذا فإنّ حصة الشريحة الأكثر عددا هي الأضعف و الثقل الضريبي هو الأقوى "[162].

و استنكر الأمير خالد لكون الأهالي الجزائريين يرزخون تحت قوانين استثنائية في دولة تدّعي أنها جمهورية-ديمقراطية بل و يعرفون تراجعا في حرياتهم: " في نظام يقال عنه جمهوري، إنّ أغلبية السكان تُسيّرها قوانين خاصة يستحي منها المتوحشون أنفسهم. و الشيء الذي هو خاص، هو أنّ بعض هذه القوانين التي تؤسس محاكم استثنائية (محاكم قمعية و مجلس جنائي) يعود تاريخها إلى 29 مارس و 30 ديسمبر 1902. يمكننا أن نرى هاهنا نموذجا للسير التراجعي نحو الحريات "[163].

---

[160] - الأمير خالد، المصدر نفسه، ص. 36.

[161] - Mahfoud KADDACHE, op. cit, p. 122.

[162] - الأمير خالد، المصدر نفسه، ص ص. 37-38.

[163] - Mahfoud KADDACHE, op. cit, pp. 122-123.

و استشهد الأمير خالد بشهادات الفرنسيين أنفسهم: " و حتى لا يُعتبر كلامنا مبالغا فيه، نرفق بهذه الشكاية كتيبين كتبهما فرنسيان من الجزائر. فرانسوا مارنير، و هو محام لدى غرفة الاستئناف في الجزائر العاصمة، و شارل ميشيل، مستشار عام و شيخ بلدية تبسة. إنهما تبرزان شناعة ظلم هذه القوانين "[164].

و استعجب الأمير خالد لكون الأهالي الجزائريين الذين لا يتمتعون بحق المواطنة الفرنسية فُرض عليهم واجب التضحية في سبيل الوطن الأم قبيل الحرب: " و هناك مثال آخر لتبيين خرق حرمة الكلمة المعطاة، و ها هو: قبل سنة 1912، كان الجنود الأهالي يُجندون بالتطوع، مقابل بعض المزايا المهداة تعويضا للجهود المبذولة. بدأت هذه المزايا تُحذف شيئا فشيئا و قد تم التوصل سنة 1912 إلى التجنيد الإجباري الذي كان في البداية جزئيا (10% من مجموع الشريحة العمرية المعنية) ثم كاملة و ذلك رغم احتجاجات الأهالي القوية. فقد طُبقت علينا ضريبة الدم و ذلك بخرق أبسط مبادئ العدالة. بعد التفقير و الاستعباد و الإهانة بواسطة قانون الأقوى، لم نكن أبدا نعتقد أنّ مثل هذا العبء الخاص بالمواطنين الفرنسيين وحدهم سيأتي يوما ليثقل كواهلنا "[165].

و أكد الأمير خالد بأنّ تضحيات الأهالي الجزائريين في حرب لا تعنيهم كانت كبيرة جدا بينما التعويضات كانت قليلة جدا: " إنّ مئات الآلاف من أبنائنا سقطوا في مختلف ميادين المعركة و هم يحاربون شعوبا لم يستهدفوا لا حياتهم و لا أملاكهم. إنّ الأرامل و اليتامى و المعطوبين في هذه الحرب لهم معاشات أو إعانات أضعف حتى من تلك التي للفرنسيين الجدد. كثير من المجروحين العاجزين عن أي عمل كان يأتون لتضخيم صفوف المساكين الذين يملئون المدن و الأرياف "[166].

ثم تعجب الأمير خالد لعدم اكتراث الحكومة الفرنسية و الإدارة الاستعمارية بتدهور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للأهالي الجزائريين و كأنّ الأمر لا يعنيها: " أمام هذه الوقائع المؤسفة، تبقى الحكومة العامة في الجزائر في حالة لا مبالاة مطبقة "[167].

و أكد الأمير خالد خيبة أمل الأهالي الجزائريين في الإدارة الفرنسية في ظل التسلط الاستعماري: " إنّ التصريح الرسمي التالي: " لا يمكن أن يُفرض على أيّ شعب أن يعيش تحت سيادة يرفضها ". و الذي قدمتموه أنتم في مايو 1917 في رسالتكم إلى روسيا، فإنّ هذا يسمح لنا أن نأمل أنّ تلك الأيام قد جاءت. و لكن تحت الوصاية القاسية للإدارة الجزائرية،

[164] ـ الأمير خالد، المصدر نفسه، ص. 38.
[165] ـ المصدر نفسه، ص ص. 38-39.
[166] - Mahfoud KADDACHE, op. cit, p. 123.
[167] ـ الأمير خالد، المصدر نفسه، ص. 39.

وصل الأهالي إلى درجة من الاستعباد، حتى أنهم صاروا غير قادرين على اللوم: إنّ الخوف من قمع دون رحمة أغلق كل الأفواه "[168].

و يرى الأمير خالد أنّ الحكومة الفرنسية إذن هي من أخرج القضية الجزائرية من دائرة القرار الفرنسي و هذا ما جعلنا نحوّل أنظارنا إلى الخارج: " رغم كل هذا فإننا نأتي باسم مواطنينا لنستعطف المشاعر النبيلة لرئيس أمريكا الحرة: نطلب إرسال ممثلين نختارهم نحن بكل حرية ليقرروا مصيرنا في المستقبل تحت إشراف عصبة الأمم. إنّ شروطكم الأربعة عشر من أجل سلم عالمي، سيدي الرئيس، قد قبلها الحلفاء و القوات المركزية، و لهذا ينبغي أن تكون أساسا لانعتاق كل الشعوب الصغيرة المضطهدة دون تمييز لا في الجنس و لا في الدين "[169].

و قد اتصل وفد جزائري بـ "ويلسون" (WILSON)، استقبل الكاتب الأول للرئيس الأمريكي الوفد الجزائري الذي قدم له عريضة الأمير خالد و طلب منه طرح القضية الجزائرية على عصبة الأمم، حتى يتسنى للمنظمة الأممية البتّ في مصير الجزائر. غير أنّ الرئيس الأمريكي اكتفى بتقديم المذكرة إلى الحكومة الفرنسية. و قد هدد رئيس الوزراء الفرنسي الوفد الجزائري بمتابعات قضائية و دفن القضية[170]. مهما يكن، و حتى و إن لم لم تؤد تلك العريضة إلى أية نتيجة، غير أنها تبين إلى كم كان، في الجزائر، الأمير خالد متقدما في التاريخ، و كم كان نشاطه يتقرب من نشاط زعماء الحركات الوطنية في المستعمرات[171].

2ـ "الأخوة الجزائرية" جانفي 1922

لم تكن تعني استقالة الأمير خالد من نياباته تخليه عن القضية الجزائرية و عن مصالح المسلمين الجزائريين، بل البحث عن أسلوب آخر للنضال بقليل من الفعالية السياسية ضد الاستعمار الفرنسي و ضد الإدارة الاستعمارية، فتبين له أنّ الاعتماد فقط على جريدة الإقدام كوسيلة عمل، و إن كانت جيدة، إلّا أنها غير كافية، و أنه أصبح بحاجة إلى تشكيل منظمة رسمية، للتعريف بمبادئ حركته و لتحقيق أهداف برنامجه، تمكنه من تعبئة الجماهير الشعبية و إعطاء فعالية أكثر لعمله السياسي، خاصة و أنه أصبح يعقد التظاهرات و التجمعات الشعبية، في الجزائر و خارج الجزائر، تخرجه من "النخبوية" الضيقة إلى "الشعبوية" الواسعة. و في هذا السياق، أسس الأمير خالد في 23 جانفي 1922 "الأخوة

---

[168] - Mahfoud KADDACHE, op. cit, p. 124.

[169] ـ الأمير خالد، المصدر نفسه، ص. 40.

[170] ـ أنظر في ذلك: - Kaid HAMMOUD, In: Egalité, 4ème année, n° 103, 21 novembre 1947, p. 2

[171] - Mahfoud KADDACHE, Histoire du nationalisme algérien…, T. I, p. 113.

الجزائرية" (La Fraternité Algérienne) [172]**، و كان خالد رئيسا لها و حميدة أمينها العام**[173]**.**

حددت المادة الـ1 من القانون الأساسي هدف الجمعية، في البحث عن الوسائل للدفاع و لتحسين الحالة المادية، المعنوية، و المادية، و السياسية، و الفكرية للسكان المسلمين بـ الجزائر [174]**. و تتلخص مهمتها الأولى في "** إبراز مدى مساهمة الأهالي المسلمين في الحرب الكبرى و التي انتهت بمجد لبلدنا بالتبني **"**[175]**. و هي بذلك مدعوة للمطالبة بإلغاء جميع الإجراءات الاستثنائية التي لا يزال يخضع لها الأهالي المسلمين بـ الجزائر في القريب العاجل مع العودة إلى القانون العام**[176]**.**

هدف الجمعية بالتحديد، الحصول على التطبيق الكامل لـ "قانون 4 فيفري 1919"؛ التمثيل البرلماني للأهالي المسلمين الجزائريين؛ و لكي تصبح المساواة المسجلة في ذلك القانون فعلية[177]**.**

كما كانت تطالب بسياسة اشتراك و التي هي سياسة فرنسا، و المساهمة في إدارة الشؤون العامة، و في تسيير مصالحنا الخاصة التي لا يمكن فصلها عن مصالح فرنسا[178]**.**

و طالبت من جميع الجزائريين، دون تمييز في العرق و لا في الدين، مساعدتها في القيام بهذه المهمة و التي هي كذلك الأكثر ضرورة و الأكثر استعجالا من بين تلك التي ينبغي القيام بها في البلد[179]**. و طالبت من المسلمين، الغيورين على سعادتهم و كرامتهم، على أنه من واجبهم رد الفعل و الدفاع عن أنفسهم. إنّ فرنسا و التي نكن لها المحبة، سترى فينا، مرة أخرى، أبناء جديرين بها**[180]**.**

و قد عرفت "الأخوة الجزائرية" انتشارا واسعا و إقبالا كبيرا في كامل الجزائر و من مختلف الطبقات الشعبية. و قد أثار ذلك حملة عنيفة من الصحافة الاستعمارية التي قدمت الأمير خالد على أنه " معادي لـ فرنسا **" و يبحث على "** إثارة المسلمين **" ضدها، و قد دعم قمع الإدارة تلك الحملة**[181]**.**

---

[172] - J.O.R.F: 2 janvier 1922, p. 22.
أنظر الملحق الـ 4.

[173] - L'Ikdam, 8ème année, n° 91, 11 aout 1922, p. 1.
كان مقر الجمعية في 11 شارع "بورت-نوف" (Porte-neuve) بمدينة الجزائر.

[174] - Victor SPIELMANN, L'Emir Khaled. Son action politique et sociale en Algérie de 1920 à 1923. Un aspect de la question indigène algérienne, Alger, Ed. du Trait d'Union, 1938, p. 6

[175] - L'Ikdam, 8ème année, n° 91, 11 aout 1922, p. 1.

[176] - L'Ikdam, 8ème année, n° 91, 11 aout 1922, p. 1.

[177] - L'Ikdam, 8ème année, n° 91, 11 aout 1922, p. 1.

[178] - L'Ikdam, 8ème année, n° 91, 11 aout 1922, p. 1.

[179] - L'Ikdam, 8ème année, n° 91, 11 aout 1922, p. 1.

[180] - L'Ikdam, 8ème année, n° 91, 11 aout 1922, p. 1.

[181] - Victor SPIELLMANN, L'Emir Khaled…, op. cit, p.7.

و قد استعملت الإدارة الاستعمارية مختلف الأساليب من إرهاب، تهديد، تصفيات، و وعود، و ما زاد الطين بلة، نفي الأمير خالد سنة 1923، ما أدى إلى تفكك لجنة عمل "الأخوة الجزائرية"[182].

3ـ خطاب ماي 1922 أمام "ميلران"(MILLERAND)

إنّ القمع الذي تعرض له الأمير خالد من الإدارة الاستعمارية لم يثن من عزيمته، و بقي يترصد أول فرصة تسمح له بالعودة إلى النشاط من جديد، و هو ما حصل فعلا في ماي 1922، حيث نظمت فرنسا المعرض الاستعماري الأول بـ "مرسيليا"(Marseille) بين 16 أفريل إلى 19 نوفمبر 1922، و في ظل حالة الاضطراب و القلق التي كانت تعيشها الجزائر عندئذ، و وسط ازدياد مطالب الجزائريين بحقوق سياسية أكثر، زار "ألكسندر ميلران" (Alexandre MILLERAND)، رئيس الجمهورية الفرنسية، الجزائر لحضور الاحتفالات بين 4 إلى 12 ماي 1922، و لاستطلاع الرأي، و قد تجول في عمالات الجزائر الثلاث و استمع إلى شكاوي الجزائريين[183]**، و قد صرح إثر تلك الزيارة على أنّه "** ينبعث، درس كبير، كله في شرف فرنسا، من التعاون النشيط بين جميع الفرنسيين، سواء كانوا فرنسيو الأصل أو من أصل أهلي "**[184].

و اغتنم الأمير خالد فرصة زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية، و حاول جس نبض تصريحاته الحسنة، فخطب أمامه يوم 19 أفريل 1922 في ضريح سيدي عبد الرحمان[185]**، باسم جميع الجزائريين، كممثل مُنتخَب من السكان المسلمين في المجلس البلدي، في المجلس العام و في المندوبيات المالية**[186].

اعتبر الأمير خالد أنّ الزيارة هامة لأنها جاءت "عشية مئوية الاحتلال الفرنسي لـ الجزائر، و هل يمكن لهذا العطف الكبير أن يكون له هدف غير الإعلان عاليا بأنّ سكان الجزائر، دون تمييز في الدين و في العرق، هم كذلك أبناء فرنسا و لهم نفس الحق في الوطن؟ **"**[187].

و كان الأمير خالد يرى أنّ الزيارة جاءت في وقت " يحاول فيه العالم، متأثرا بكارثة لم يسبق لها مثيل، إعادة توازنه الطبيعي، **" لذلك يطالب الأهالي الجزائريون فرنسا بإلحاح**

---

182 - Ibidem.

183 - حول تلك الزيارة، أنظر: - "Le Voyage du président ", In: L'Afrique Française, 32ème année, n° 5, mai 1922, pp. 131-132.

184 - أنظر - Adrien ARTAUD, Exposition nationale coloniale de Marseille, Rapport général1922

185 - أنظر نص الخطاب في: - L'Ikdam, 8ème année, n° 76, 28 avril 1922, p. 1.
أنظر أيضا: La Dépêche Algérienne, 38ème année, n° 13402, 21 avril 1922, pp. 5-6

186 - - " Le Voyage du président ", In: L'Afrique Française, 32ème année, Suppl. n° 5, mai 1922, p. 132.

187 - - L'Ikdam, 8ème année, n° 76, 28 avril 1922, p. 1.

مواصلة اهتمامها بـ " تطوير الحريات التي سبق لها و أن قدمتها لهم بسخاء كبير، حتى يتسنى لهم الدخول نهائيا في عداد العائلة الفرنسية الكبيرة **" لا ينبغي لبعض "** تلك التحفظات و القيود التي يتطلبها قانونهم الخاص أن تضع حاجزا أمام تبنيهم النهائي و تجعلكم تترددون **" خاصة و أنّ إخلاص الأهالي الجزائريين لـ فرنسا "** لم يعرف لا تحفظا و لا ترددا لمّا وقت الخطر حاربوا من أجل الدفاع عن الحق و الحرية، بمساعدة فرنسا الكبرى **"**[188].

كما ذكّر الأمير خالد بـ" التضحيات التي قدمها الجزائريون المسلمون أثناء الحرب **" و أثنى على "** تاريخ و عبقرية **" الشعب الفرنسي، و بإمكانية "** التفاهم و التآخي **" بين الشعبين، كما ذكر بـ "** الاحتلال شبه القرني **" لـ الجزائر، و بـ "** المعاشرة اليومية **" و بـ "** الاشتراك البطيء و الأكيد في المصالح و في الأفكار **" و "** الروابط القوية **". طالب الأمير خالد من الرئيس الفرنسي "** تمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي **"** (...) إننا نستحق هذا الشرف، و ستعتبر دون شك أنه ينبغي عليها هي نفسها منحنا إياه **"**[189].

و في الأخير حذّر الأمير خالد ممثل الجمهورية الفرنسية من خيبة أمل الأهالي الجزائريين قائلا بأنّ " أيدي و قلوب الجزائريين متجهة نحو فرنسا. و نحن نطالبكم أن لا تدفعوها **" إلى اتجاه آخر. و استطرد قائلا أنّ "** الهمّ الذي لدينا في خلق داخل فرنسا حالة لنا جديرة بها و جديرة بنا لأحسن دليل على أننا فرنسيون جيدون و ليس لدينا هدف آخر غير توطيد أكثر للروابط التي تربطنا بالوطن الأم". **و ختم خطابه هاتفا "** لتحي فرنسا**!** لتحي الجزائر**!"**[190].

إنّ مطالب الأمير خالد من الرئيس "ميلران" (MILLERAND) لم تكن كلها جديدة. فقد كانت تقريبا هي نفس المطالب التي قدمها الجزائريون إلى السلطات الفرنسية، إلى الإدارة الاستعمارية في الجزائر و إلى الحكومة الفرنسية في باريس، في نهاية القرن التاسع عشر و في أوائل القرن العشرين. و كل ما قام به الأمير خالد هو عدم إهمال القضية الدينية؛ و التركيز على قضية التعويض[191].

مهما يكن من أمر، فقد كان لخطاب الأمير خالد أثر عميق و صدى بعيد، جزائريا و فرنسيا، فبينما رأت الصحافة الاستعمارية على أنه دليل لـ " الإثارة المعادية لـ فرنسا **" في الجزائر، و "** ظهور للوطنية الجزائرية **"**[192] **للضغط على الحكومة الفرنسية و حملها على التصدي له، أكثر ما يمكن و أسرع ما يمكن. اعترف "ميلران" (MILLERAND) بأنّ**

---

[188] - " Le Voyage du président ", In: L'Afrique Française, 32ème année, Suppl. n° 5, mai 1922, p. 131-132.

[189] - L'Ikdam, 8ème année, n° 76, 28 avril 1922, p. 1.

[190] - " Le Voyage du président ", In: L'Afrique Française, 32ème année, Suppl. n° 5, mai 1922, p. 132.

[191] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 2، ص. 385.

[192] - La Dépêche Algérienne, 38ème année, n° 13400, 19 avril 1922; La Dépêche Algérienne, 38ème année, n° 13402, 21 avril 1922; La Dépêche Algérienne, 38ème année, n° 13404, 23 avril 1922, p. 1.

الجزائر قد خدمت فرنسا و الديمقراطية معا أثناء الحرب. غير أنّه كان يعتبر بأنّ مطالبة الجزائريين بالتمثيل النيابي في البرلمان الفرنسي على أنّ " ليس هناك أخطر على الجميع، بالنسبة إليكم و بالنسبة لنا، غير الذهاب بسرعة كبيرة جدا على الطريق الذي بدأناه و أين لن نتوقف (...)[193]**". ثم حذّر مخاطبا الأمير خالد من العواقب المخيمة التي ستنجم عن التسرع في منح الحقوق: "** أنتم لكم عقل دقيق الملاحظة، يقظ، لكي لا تدركون أنّ الخطر الأكبر، بالنسبة للأهالي مثلما هو الحال بالنسبة لنا، سيكون ذلك الذي سيستهدفنا إذا ما أردنا الذهاب بسرعة كبيرة، سنكون مضطرين إلى العودة إلى الوراء (...)[194]**". و أصر على أهمية و عظمة "إصلاحات 4 فيفري 1919" و على ضرورة منحها الفرصة لتأتي أكلها: "** الشيء الذي لا بد منه أولا، للضرورة المطلقة، هو أن تتم التربية بتطبيق الحقوق الجديدة التي منحتها فرنسا بسعادة للمسلمين الجزائريين، و بالوعي أكثر فأكثر بأهميتها و بمداها (...)"[195] **لأنّ فرنسا ذهبت بعيدا على طريق الإصلاح و لا يمكنها الذهاب أبعد من ذلك**[196]. **غير أنه ـ ولأنه رجل دولة ـ لم يغلق الباب كاملا في وجه الجزائريين و في وجه الأمير خالد بل ترك بصيص من الأمل لتطور محتمل في ما يخص قضية الحقوق و الحريات: "** لا أشك في أن يأتي اليوم الذي ستزداد فيه الحقوق السياسية للأهالي ـ و التي هي كثيرة ـ أكثر **"**[197].

مهما يكن، أكد الأمير خالد بأنّ الخطاب الذي ألقاه أمام رئيس الجمهورية " قُدّم للوالي العام يوم 8 أفريل و قُبل رسميا و أطّلع عليه ميلران قبل أن يُعرض على مسامعه و لكن بالرغم عن كل ذلك غالط المتصرف الرصفاء المصاحبين لرئيس الجمهورية في سفره و ذلك بواسطة أحد خدمته العاملين...فنشروا عني الأكاذيب الباطلة في جريدة "الأنترانسيجان" و غيرها"[198].

و إثر مغادرة "ميلران" (MILLERAND) الجزائر، ذكّرت افتتاحية "الإقدام" (L'ikdam)، و التي أصبح الأمير خالد مديرها السياسي، في مقال تحت عنوان " رغابئنا الأكثر فورية **" أنّ المطلب الأساسي لحركة الأمير خالد هو تمثيل الأهالي الجزائريين الغير المواطنين الفرنسيين في البرلمان المتروبوليتاني**[199]**، كما أكدت على مطالب الاتجاه الإصلاحي و التي شملت**: التمثيل في البرلمان المتوبوليتاني للأهالي الجزائريين الغير مواطنين فرنسيين؛ نسبة مسلمة بـ 5/2 في المجالس الجزائرية؛ إلغاء كامل و نهائي للقوانين البغيضة الاستثنائية، الأهالي، و إقامة المحاكم الخاصة؛ نشر التعليم؛ إنجاز ميزانية القبيلة من طرف الجماعة، دون تدخل خارجي؛ مشاركة عادلة و فعلية للأهالي في أراضي الاستعمار؛

---

193 - La Dépêche Algérienne, 38ème année, n° 13402, 21 avril 1922, p. 5.

194 - La Dépêche Algérienne, 38ème année, n° 13402, 21 avril 1922, p. 5.

195 -"Le Voyage du président", In: L'Afrique Française, 32è année, n° 5, Suppl. mai 1922, p. 132 و أيضا: La Dépêche Algérienne, 38ème année, n° 13402, 21 avril 1922, p. 5

196 - "Le Voyage du président", In: L'Afrique Française, 32è année, n° 5, Suppl. mai 1922, p. 132

197 - Ibidem.

198 - الإقدام، السنة الثانية، عدد. 83، 16 جوان 1922، ص. 1.

199 - ZOUAOUI, "L'Ere nouvelle", In: L'Ikdam, 8ème année, n° 90, 4 aout 1922, p. 1.

فتح الطرق و الطرق الحديدية في المناطق المنسية كلية؛ اختيار القياد عن طريق الانتخاب أو المسابقات؛ احترام المادة الـ14 من قانون 4 فيفري 1919 من طرف جميع الإدارات[200].

و إن كان موقف رئيس الجمهورية الفرنسية "ميلران" (MILLERAND) معارضا لمطالب الأمير خالد، فإنّ رد فعل الإدارة الاستعمارية جاء معاديا له، حيث أقدمت في سنة 1923 بإقالته من جميع مهامه[201] **قبل أن تُقدم بنفيه من الجزائر تحت وصاية "فيدرالية رؤساء البلديات و النواب" تحت تهمة "** القيام بنشاطات معادية لـ فرنسا **". و يكون الحاكم العام قد أنذر الأمير خالد بأن يتخلى عن سياسة إثارة الأهالي الجزائريين ضد فرنسا و أن يختار بين "** إما الاعتقال الإداري في مركز بأقصى الجنوب أو الذهاب الإرادي من الجزائر **"**[202] **ففضل الابتعاد. أما الأمير خالد فقد علل سبب إبعاده في رسالة بعنوان "مذنب و بريء" بعث بها من الإسكندرية إلى "سبييلمان" (SPIELLMANN) بأنه "** في عدم تمكنها المساس بي قضائيا، رغم ملف غزير محشو... بالأكاذيب البوليسية، طبقت عليّ الإدارة القانون الخاص بالأهالي. بلجوئها إلى حق الأقوى، و أجبرتني على مغادرة بلدي **"**[203].

و قد سبق و أن اعتبر الحاكم العام الجنرال "ثيودور ستيغ" (STEEG) الأمير خالد، في رسالة بعث بها إلى وزير الداخلية في أفريل 1923، بـ " القائد الوحيد الممثل للحزب العربي المعادي لـ فرنسا، الذي كان يشخص الاستقلال الإسلامي في الجزائر **"**[204]. و أنه يشكل خطرا على السيادة الفرنسية في الجزائر لأنّ "** شخصية السيد خالد بن الهاشمي، كانت تبعث، ليس فقط للناخبين من دائرته بل و كذلك بالنسبة للأهالي من العمالات الأخرى، نوعا من المغنطيسية الشخصية و التي كان الجميع حساسون لها. حتى و إن كانوا غير مكترثين بنظرياته السياسية، فإنهم يتحملون تأثيره الخاص و يبعثون في المناسبة، فلوسهم لتغذية صندوق دعايته؛ كانوا يرون فيه الممثل، رمز تقليد تاريخي و اللذان تُدغدغهم سرا **"**[205].

4 ـ البرقية-البرنامج إلى رئيس المجلس الفرنسي "إ. هريو"(E.HERRIOT) لـ جويلية 1924

غير أنّ نفي الأمير خالد لم يكن ليعني التوقف التام عن النشاط السياسي و إهمال القضية الوطنية و التخلي عن مصالح الأهالي الجزائريين، بل حول عمله بالسعي إلى نقل المعركة إلى الخارج، و إلى فرنسا أساسا، حيث التسلط الاستعماري أقل عنه من قمع الإدارة

---

200 - ZOUAOUI, "L'Ere nouvelle", In: L'Ikdam, 8ème année, n° 90, 4 aout 1922, p. 1.

201 - و استقر إثرها بـ عين البيضاء.

202 - R. LOUZON: "L'Emir Khaled petit fils d'Abd-el-Kader part en exil", In: Attakadoum, 1ère année, n° 6, 15 aout 1923, p. 2.

203 - " Coupable et Innocent ", In: L'Humanité, 21ème année, n° 7399, 30 septembre 1924, p. 1.

204 - C.A.R.A.N: F 13 513, Paris.

205 - أنظر ذلك في تقرير عمالة الجزائر لـ فيفري 1924 في: C.A.O.M: F 11 H 47, Aix-en-Provence -

الاستعمارية في الجزائر. و يكون الأمير خالد قد تفطن إلى ذلك منذ 1920، حتى قبل إبعاده، حيث أكدت جريدة "الإقدام" على أنّ " قانون 1919 لم يعط شيئا للمسلمين، فبالنسبة إليهم النتيجة كانت التخلي عنهم. يعتبر المسلمون أنّ مطالبهم، و أفكارهم السياسية و غير ذلك، لا يُمكن أن تُقدّر بإنصاف إلّا إذا حدثت في البرلمان الفرنسي "[206]**، و انتقل الأمير خالد إلى باريس ليطالب أعضاء مجلس الشيوخ بعدم التصويت على قانون الأهالي.**

و شهدت فرنسا انتخابات عامة سنة 1924، و عرفت تشريعيات ماي 1924 سحق "الكتلة الوطنية" (Bloc National) من طرف "تكتل اليسار" (Cartel des Gauches) و الذي كان يضم الاشتراكيين من الفرع الفرنسي للأممية العمالية (S.F.I.O)، الراديكاليين-الاشتراكيين، الجمهوريين- الاشتراكيين، و اليسار الراديكالي. و تحصل اليسار على 328 نائبا من مجموع 582: أي 105 من الفرع الفرنسي للأممية العمالية، 140 راديكالي- اشتراكي، 42 جمهوري-اشتراكي، و 41 من اليسار الراديكالي. في حين تحصل الوسط على 80 نائبا، و اليمين 146منها 104 للإتحاد الجمهوري الديمقراطي (U.R.D)[207]**.**

غير أنّ تكتل اليسار لم يتحصل في غرفة النواب على أغلبية حقيقية، لأنّه إذا تخلى عنه الـ 41 عضو من اليسار الراديكالي، فإنه سينزل إلى 287 صوت مقابل 291 من الوسط و اليمين. فحتى و إن كانت غرفة النواب سياسيا حمراء غير أنها لم تكن " من وجهة النظر الاجتماعية سوى معتدلة "[208]**. و خلف "غاستون دومرق" (Gaston DOUMERGUE) "ألكساندر ميلران"(Alexandre MILLERAND) كرئيس للجمهورية، بينما شكل قائد تكتل اليسار،الراديكالي-الاشتراكي "إدوارد هريو" (Edouard HERRIOT)** [209]**، مجلس الحكومة، بدعم اشتراكي غير أنّ "ليون بلوم" (Léon BLUM)، رئيس "الفرع الفرنسي للأممية العمالية" (S.F.I.O)، رفض المشاركة في الحكومة الجديدة.**

---

[206] - L'Ikdam, 7ème année, n° 43-44, 23-30 avril 1920, p. 1.

[207] - Jean-Jacques CHEVALLIER, Histoire des institutions et des régimes politiques de la France de 1789 à 1958, Paris, Armand Colin, 2001, p. 540.

[208] - أنظر في ذلك: - Ibidem.

[209] - (1872-1957)، و هو "إدوارد هريو" (Edouard HERRIOT) ، ولد بـ "تروا" (Troyes) في مقاطعة "أود" (Aude)، تقلد العديد من المناصب و المسؤوليات السياسية: انتخب رئيسا لـ الحزب الراديكالي في سنة 1919؛ سناتور الـ "رون" (Rhone) 1912-1919؛ نائب الـ "رون" (Rhone) 1919-1942؛ وزير الأشغال العمومية، المواصلات و التموين ديسمبر 1916-مارس 1917؛ رئيس المجلس، وزير الشؤون الخارجية بين جوان 1924-أفريل 1925 و في جويلية 1926 = 1928؛ وزير التعليم العام و الفنون الجميلة 1926-1928؛ رئيس المجلس، وزير الشؤون الخارجية بين جوان-ديسمبر 1932؛ وزير دولة 1934-1936. أنظر: Dictionnaire des ministres (1789-1989), Paris, Perrin, 1990, p. 487.

مهما يكن، اعتقد الأمير خالد أنه بسقوط حكومة "الكتلة الوطنية" برئاسة "بوانكاري"(POINCARE)[210] و قيام حكومة "تكتل اليسار" برئاسة "هريو" (HERRIOT) أنّ الفرصة قد حانت له للدفاع عن القضية الوطنية و عن مصالح المسلمين بـ الجزائر، و سرعان ما حل بـ باريس قادما إليها من مصر، و كثف الأمير خالد من نشاطه السياسي هناك بالاتصال بالمهاجرين الجزائريين و العمال الشمال الإفريقيين و المنفيين من المستعمرات الفرنسية و اليساريين الفرنسيين[211]، و بعقد المؤتمرات و إلقاء المحاضرات، بتحرير العرائض و تقديم البرامج. و في جوان 1924 بعث الأمير خالد برقية لرئيس المجلس جاء فيها: " نرى في وصولكم إلى السلطة بشرى عهدا جديدا من أجل دخولهم في طريق التحرر؛ إلغاء القوانين و الإجراءات الخاصة؛ التمثيل في البرلمان؛ العفو السياسي العام؛ حرية التعليم؛ المساواة في الأعباء العسكرية لأنّ الواجبات تستلزم الحقوق. نأمل هذا من روحكم الليبرالية "[212].

ثم بعث برسالة حدد فيها المطالب السياسية للجزائريين جاء فيها: " يرى المسلمون الجزائريون في وصولكم إلى السلطة بشرى سعيدة، و عهدا جديدا من أجل دخولهم في طريق التحرر. و بصفتي أحد المدافعين المتواضعين عن قضية أهالي الجزائر، منفيا لأنني دافعت عن مصالحهم الحيوية بصراحة، لي شرف تقديم إلى رئيس الحكومة الفرنسية برنامج مطالبنا الأساسية **" تضمنت الرسالة:**

1- التمثيل في البرلمان، بنسبة متساوية مع الأوربيين الجزائريين؛
2- إلغاء كامل و نهائي للقوانين و الإجراءات الاستثنائية ، و للمحاكم القمعية و المحاكم الجنائية و للرقابة الإدارية مع العودة البسيطة إلى القانون العام؛
3- نفس الواجبات و نفس الحقوق مثل الفرنسيين بخصوص الخدمة العسكرية؛
4- ارتقاء الأهالي الجزائريين إلى كل الدرجات المدنية و العسكرية دون أي تمييز عدا الجدارة و القدرات الشخصية؛
5- تطبيق كامل للأهالي لقانون التعليم الإجباري ، مع حرية التعليم؛
6- حرية الصحافة و الاجتماع؛
7- تطبيق على الدين الإسلامي لقانون الفصل بين الديانات و الدولة؛
8- العفو العام؛
9- تطبيق القوانين الاجتماعية و العمالية على الأهالي؛
10- الحرية المطلقة للعمال الأهالي ، من كل الفئات ، في الذهاب إلى فرنسا.

---

[210] - (1860-1934)، هو "ريمون بوانكاري" (Raymond POINCARE)، تقلد العديد من المناصب الإدارية و المسؤوليات السياسية: وزير التعليم العام و الفنون الجميلة و الديانات في سنتي 1883 و 1895؛ وزير المالية بين 1894-1895 و في سنة 1906؛ رئيس المجلس و وزير الشؤون الخارجية بين 1912-1913 و بين 1922-1924؛رئيس المجلس و وزير المالية بين 1926-1928؛ رئيس المجلس بين 1928-1929؛ رئيس الجمهورية بين 1913-1920. أنظر: Dictionnaire des ministres (1789-1989), Paris, Perrin, 1990, p. 577.

[211] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 2، ص. 386.

[212] - أنظر: L'Afrique Française, 34è année, n° 10, octobre 1924, pp. 530-531
و أيضا: L'Humanité, 21ème année, n° 7321, 3 juillet 1924, p. 1

و ختم الأمير خالد رسالته قائلا بأنّ تلك الرغبات لا تتناقض مع البرنامج الليبرالي لوزارتكم و لحزبكم، و لدينا أمل مؤكد بأنّ رغائبنا المشروعة، المذكورة أعلاه، ستلقى عناية خاصة "[213].

تعتبر مطالب الأمير خالد لـ جويلية 1924 الأكثر استيفاء و الأكثر دقة من بين تلك التي تقدمت بها "النخبة الجزائرية" و"الشباب الجزائري"[214]، وهي مطالب ديمقراطية أساسا، لاحتوائها على مطالب الحقوق السياسية و الحريات الأساسية. و إن كانت لا ثورية و لا راديكالية، لعدم احتوائها على مطالب مثل الاستقلال و الانفصال، السيادة أو الكيان، غير أنه لا يمكن وصفها بالغير وطنية، و ذلك من خلال تركيزها على المحافظة على القانون الخاص و على فصل الدين الإسلامي، و الذي هو من مقومات الشخصية الجزائرية. و تعود ضمنية المطلب الوطني في برنامج 1924 لكون " لم يكن في الإمكان حينذاك أن يعبّر الناس علنا عن الوطنية و القومية السياسية "[215].

غير أنّ المساواة التي كان يصبو الأمير خالد إلى تحقيقها، ليست المساواة التامة مع الفرنسيين، لأنّ ذلك يقتضي تخلي الجزائريين عن القانون الخاص و من ثم إهمال القضية الوطنية، و إنما المساواة اللا مساواتية، أي المساواة بين الأكثرية الجزائرية و الأقلية الأوروبية في الجزائر، بالمحافظة على القانون الخاص، و ليس المساواة المطلقة بين الجزائريين و الفرنسيين، بالاندماج في المجتمع الفرنسي. فهو كان يطالب بالمواطنة الفرنسية لكن داخل القانون الخاص، كما كان يطالب بالتمثيل النيابي للجزائريين في البرلمان الفرنسي، و لكن تمثيلا خاصا بهم، كما كان يطالب بإنشاء جامعة عربية و بالتعليم الإجباري باللغتين الفرنسية و العربية[216].

إنّ هذه الخصوصية الجزائرية التي كان يتمسك بها الأمير خالد معناها الاعتراف بالشخصية الجزائرية، و هناك تكمن وطنية مطالب الأمير خالد حتى و إن كان لبرنامجه و لأهدافه السياسية " ناحية سلبية في الظاهر و لكن كم كانت في الواقع إيجابية و كم كان فيها من بشائر للمستقبل ألا و هي رفض الاندماج و رفض الانصهار في الجنسية الفرنسية رفضا تاما "[217].

---

[213] - " Une lettre de L'Emir KHALED banni à M. HERRIOT ", In: L'Humanité, 21ème année, n° 7321, 3 juillet 1924, p. 1؛ أنظر أيضا: " Bolchévisme ", In: L'Afrique Française, 34ème année, n° 10, octobre 1924, p. 530; و أيضا: Ali BABA: "Lettre ouverte de l'Emir Khaled", In: Le Paria, 3ème année, n° 27, juillet 1924, p. 1؛ و أيضا: L'Emir KHALED, La situation des musulmans d'Algérie (1924), Alger, O.P.U, 1987, pp. 53-54؛ و أيضا: الملحق الـ 5.

[214] - Mahfoud KADDACHE, Histoire du nationalisme algérien…, op. cit, p. 109.

[215] - محفوظ قداش، الأمير خالد و نشاطه السياسي بين 1919 و 1925، ص. 38.

[216] - L'Ikdam, 6ème année, n° 35, 4-11-18 décembre 1919, p. 1.

[217] - محفوظ قداش، الأمير خالد و نشاطه السياسي بين 1919 و 1925، ص. 38.

مهما يكن، فمن شأن مطالب الأمير خالد لـ جويلية 1924 أن تُحقّق إجماع الاتجاهات و التيارات السياسية الجزائرية و الشخصيات الوطنية بل و الفرنسية، و لم لا، حولها، بإرضاء النخبة عن طريق المطالبة بالمساواة، و إرضاء المحافظين بمعارضة الاندماج، و استحسان العامة من الجزائريين بتركيزها على وقف القوى العقابية لحكام البلديات المختلطة[218].

غير أنّ موقف المستوطنين جاء معارضا لذلك، حيث اتهموا الأمير خالد بالعمالة لصالح الشيوعية في الجزائر، و أنه عقد " اتفاقا**" مع الحزب الشيوعي الفرنسي، و سخروا منه كونه: "** بعد عدم تمكنه من أن يكون خليفة الإسلام الإفريقي، فإنه سيكون مهدي البلشفية في إفريقيا الشمالية **". و أطلقوا عليه بـ "** المرابط **" الذي يجرّ أتباعه من "** الأهالي الجزائريين الثائرين ليدخلون كإخوة في طريقة زاوية لينين **". و أنه خائب الأمل يحمل مطامح لم و لن تتحقق** [219].

و على الرغم من طابعها اللا ثوري، و بينما كان المستوطنون في الجزائر يطالبون بالتوسع أكثر فأكثر في الاستقلال الذاتي لـ الجزائر، كان الأمير خالد، من جانبه، لا يكف، بالعكس، عن المطالبة بارتباط الجزائر مع فرنسا سياسيا و إداريا، ارتباطا كليا، من دون قيد أو شرط؛[220] **و أن تُعتبر العمالات الجزائرية الثلاث كعمالات فرنسية عادية؛ و أن تُطبق عليها نفس القوانين المطبقة في فرنسا. إلّا أنّ ذلك لم يشفع له حيث جلبت إلى أصحابها سخط الإدارة الاستعمارية. فبالرغم من انتخاب الأمير خالد غيابيا على قائمة الشيوعيين المتجمعين فيما يسمى "كتلة العمال المزارعين"، في المجلس البلدي لبلدية الجزائر ، غير أنّ اسمه كان قد حذف من قائمة الفائزين من مجلس عمالة الجزائر في 15 جويلية 1925 بحجة أنه غير مقيم بمدينة الجزائر بعد نفيه و لأنه لم يكن مسجلا تسجيلا شرعيا ضمن القوائم الانتخابية. ورغم احتجاج أنصاره ، إلا أنّ مجلس العمالة لم يراع ذلك وحمل قراره إلى نهايته**[221].

5ـ محاضرتي 12 و19 جويلية 1924

تفطن الأمير خالد و منذ 1921 إلى أنّ الجزائريين لا يمكنهم إسماع أصواتهم و إيصال شكاويهم في الجزائر في ظل الإدارة الاستعمارية، و أنّ نشاطا سياسيا في باريس هو وحده الكفيل بالإتيان ببعض النتائج، فقد كان يقول بـ " أنّ المندوب المسلم المُنتخب لا يتجه بأنصاره الآن بعد خيبته و فشله، إلّا إلى فرنسا، إلى الوطن الأم، و إليها فقط **"**[222]**، بعيدا عن**

---

[218] ـ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 2، (1900-1930)، ص. 383 .

[219] - " Le Bolchévisme ", In: L'Afrique Française, 34è année, n° 10, octobre 1924, pp. 530-531.

[220] - L'Ikdam, 8ème année, n° 30, 6 mai 1921, p. 2.

[221] - "L'Algérie", In: L'Afrique Française, 45ème année, n° 7, juillet 1935, p. 333.

[222] - L'Ikdam, 8ème année, n° 21, 28 janvier 1921, p. 1.

التسلط الاستعماري. و في هذا السياق، ألقى الأمير خالد محاضرتين بـ باريس، الأولى في 12 جويلية 1924، من تنظيم "لجنة مناصرة المسلمين" بحضور 3.000 من الأهالي.

و كان من المفروض من أن يكون هذا الاجتماع مجرد محاضرة تُعرض فيها حالة الجزائريين و تُقدّم فيها مطالبهم المتواضعة، غير أنه و أمام الإقبال الجماهيري الواسع و أمام إصرار الأهالي على التحرر، نادى "الإتحاد العالمي ما بين المستعمرات" لعقد لقاء ثاني في 19 جويلية 1924 تحت الرئاسة الشرفية لـ بن لكحل و السوداني شيخو، وهما معتقلين سياسيين من كتلة اليسار، بحضور إثني عشر ألف من الحاضرين حول حالة المسلمين الجزائريين، ألقى الأمير خالد خلالها " اتهامات عنيفة موثقة حول الممارسات اللا إنسانية للاستعمار، و الحالة البشعة للعبيد الجزائريين، و الرشوة الإدارية، و أكاذيب الإمبرياليين، و الذين بعد أن أفاضوا الأهالي بالوعود، لرميهم في ركام الجثث، يبعدونهم اليوم في الجحيم الذي كانوا يعتقدون أنه ألغي **"، و قد تمت المصادقة بعدها على القرار بإجماع الحاضرين من الفرنسيين و الشمال الإفريقيين**[223].

استهل الأمير خالد محاضرته بعرض حالته الإدارية و القانونية كرعية فرنسي يخضع لقانون الأهالي على غرار مواطنيه ما جعله ـ رغم انتخابه من الشعب و رغم كونه ممثلا للشعب ـ عرضة للطرد و للنفي: " إني أريد قبل الدخول في الموضوع أن يسمح لي القول إلى أيّ حزب أنتمي. مع الأسف لست إلّا رعية، و بهذه الصفة فأنا خاضع لقوانين الاستثناء. فقد كنت، وا أسفاه! أحد الضحايا الكثيرين لهذه القوانين لأني قد تجرأت، بصفتي منتخبا من طرف الشعب في المجالس الجزائرية، على الدفاع على أبناء ديني ضد الظلم لهذه القوانين المناهضة للديمقراطية "[224].

و استنكر الأمير خالد كون الأهالي الجزائريين، و عكس شعوب المستعمرات الأخرى، و بالتناقض مع ما تدعيه السلطات الفرنسية، لا يستطيعون الإدلاء بأصواتهم و التعبير عن انشغالاتهم: " بما أنه ليس لديه ممثلا في البرلمان الفرنسي، حتى و لو كان فقط بالتماثل، كما هو الحال بالنسبة لسود السنغال و صفر الهند، فلم يكن في وسعنا أن نُسمع كلمتنا المتوسلة و المخنوقة عندما يتم شتمنا فيه. رغم هذه الشاردة الصارخة، فإنهم لا يزالوا يلوموننا على أنّه يُدافع عنا في البرلمان من طرف الاشتراكيين و الشيوعيين! "[225].

و أكد الأمير خالد بأنّ الأهالي الجزائريين يمكن هزمهم لكن يستحيل أن يستسلموا: " إنّ طبعهم كان دائما فخورا و مستقلا. يمكن أن يُغلبوا و لكن لا يمكن أبدا أن يخضعوا. إنّ

---

[223] ـ أنظر تقرير عن تلك المحاضرة في: - Le Paria, 3ème année, n° 28, aout 1924, p. 2

[224] ـ الأمير خالد، رسالة إلى رئيس ويلسون و نصوص أخرى، تر. محمد المعراجي، الجزائر، A.N.E.P، 2006، ص. 43.

[225] - L'Emir KHALED, La Situation des musulmans d'Algérie (1924), Alger, O.P.U, 1987, pp. 27-28. (Collection Textes Anciens).

العالم دوزي قد أعطى الشرح التالي عن طبعهم: "حرية، مساواة، أخوة و هم مهتدون إلى ذلك لا بواسطة المبادئ الفلسفية و لكن، إن صحّ القول عن طريق الغريزة"[226].

و يرى الأمير خالد بأنّ الأهالي الجزائريين أولى بالمبادئ التي هي شعار الجمهورية الفرنسية: " فأنتم ترون جيدا، أيها الإخوة، أنّ هذه المبادئ الثلاثة لم يكن من طبيعتها أن تفاجئنا. و قد يمكننا الاعتقاد أن البدو قد بالغوا إلى حد أنهم أدخلوا حيز التطبيق الأفكار التي سحرت علماءكم الاجتماعيين الأكثر تقدما "[227].

و أستشهد الأمير خالد التاريخ على أنّ الاستعمار الفرنسي هو من أفقر الأهالي الجزائريين و أغنى المستوطنين: " كانت شمال إفريقيا في العصور القديمة مخزن الحبوب لـ روما و خزانها للجنود الشجعان "الفرق النوميدية" و هي منذ قرن تقريبا ملكا لـ فرنسا الاستعمارية، منذ أربع و تسعين عاما، ما فتئ الفقر يتفاقم عندنا، بينما تتضخم ثروات الآخرين على حسابنا "[228].

و ذكر الأمير خالد بأنّ فرنسا قدمت وعود كثيرة و وقعت على معاهدات عديدة تعهدت فيها باحترام عادات و ممتلكات و حقوق الجزائريين: " إنّ معاهدة 5 جويلية 1830 التي وقعها الجنرال دي بورمون (DE BOURMONT) مع الـ داي حسين، كانت تضمن لنا احترام قوانيننا و احترام ديننا و عاداتنا. إنّ قانون 5 مايو 1851 قد كرس حقوق الملكية و التمتع التي كانت موجودة عند الاحتلال. و عندما نزل نابليون الثالث (NAPOLEON III) في الجزائر العاصمة بتاريخ 5 مايو 1853، فإنه قد صرح بهذا البيان للسكان المسلمين: "عندما وضعت فرنسا رجلها على التراب الإفريقي منذ خمسة و ثلاثون سنة، لم تأت من أجل تدمير جنسية شعب، بل بالعكس، فإنها جاءت لتحرر هذا الشعب من تعسف دام قرونا؛ إنها عوضت السيطرة التركية بحكومة أكثر لطفا و أكثر عدالة و أكثر استنارة". و في سنة 1903 عندما قام السيد لوبي (LOUBET)، رئيس الجمهورية بزيارة رسمية إلى الجزائر، فإنه قال:"إنّ الأهالي يقتربون منّا أكثر فأكثر، إنهم يحافظون على عقيدتهم الدينية و عاداتهم العتيقة التي لن تنفك فرنسا على احترامها و حمايتها؛ و لكنهم يفهموننا أحسن؛ إنهم يشعرون أننا نحمل القوة و ليس الاستبداد، و الحضارة و ليس الحقد، إنهم يحبوننا و يمتثلون لقوانيننا "[229].

و برهن الأمير خالد أنّ الواقع أثبت العكس، حيث لم تحترم لا قوانيننا و لا ديننا و لا عاداتنا و لا ملكياتنا و لا حقوقنا و لا حرياتنا: " و لكن فيما بعد ظهر للأهالي و على حسابهم أنّ مثل هذه التصريحات الجميلة لا وجود لها إلّا في مستوى الكلام "[230].

---

[226] ـ الأمير خالد، المصدر نفسه، ص. 44.

[227] - L'Emir KHALED, op. cit, p. 28.

[228] ـ المصدر نفسه، ص. 45.

[229] - L'Emir KHALED, op. cit, pp. 28-29.

[230] ـ الأمير خالد، المصدر نفسه، ص. 46.

و ندد الأمير خالد بالسياسة الاقتصادية التي اتبعتها فرنسا في الجزائر، و المتمثلة في مصادرة أراضي الأهالي الجزائريين و تمليكها للمستوطنين: " بالفعل، و مثلما كان الحال في زمن الرومان، فإنّ المحتلين استحوذوا على السهول الخصبة و المناطق الغنية. ما زال إلى يومنا هذا، يتواصل إحداث مراكز جديدة للتعمير و ذلك بسلب الأهالي مما تبقى لهم من أراض قابلة للفلاحة. لقد تم إدخال محاريث و أدوات متقنة و لكن لابد من الاعتراف أنّ يدنا العاملة هي التي ساهمت بجدارة في تحويل البلاد و إثراء القادمين الجدد. و لا أريد لهذا أدلة أخرى غير الحملة الشرسة التي قامت بها الصحافة الجزائرية و المعمرون ضد هجرة العمال الأهالي إلى فرنسا "[231].

و شجب الأمير خالد السياسة الجبائية لـ فرنسا في الجزائر ما جعل الأهالي الجزائريون هم من يدفع الضرائب أكثر، من جهة، و هم و من يستفيد أقل من موارد الميزانية، من جهة ثانية: " إنّ نصيب الأكثرية هو كذلك أضعف نصيب، و الثقل الذي يتحمله الذين هم أكثر فقرا هو الأقوى. ألقوا نظرة على ميزان المداخيل و المصاريف في الجزائر، ستجدون أنّ الأهالي يدفعون ضرائب مضاعفة و أنّ توزيع الميزانية لا يأخذ في الاعتبار أدنى حاجاتهم الخاصة. في غالب الأحيان إنّ دواويرنا ليست لهم طرق و أنّ أولادنا ليست لهم مدارس. ففي مدينة الجزائر هناك ستة آلاف طفل مسلم من الجنسين في الشارع و في العمالات الثلاث الجزائرية هناك ست مائة ألف "[232].

و انتقد الأمير خالد السياسة التنموية التي اتبعتها فرنسا في الجزائر، و التي تحمل أعباءها الأهالي الجزائريون و استفاد منها المستوطنون: " إنّ البلاد فيها الآن السكة الحديدية و الطرق بين المراكز الأوروبية. إنّ هذا يشكل نتيجة جميلة و لكنكم ستفهمون بسهولة أنه لا يمكن أن يلبي كل الطموحات، ليس بعيدا جدا عن الجزائر العاصمة (30 كلم) نجد قبائل أراضيها مكتظة بالسكان و ليس فيها لا مدرسة و لا طريق و لا حنفية و لا قنطرة و لا معبر. إنّ تجمعات سكانية هامة ليس فيها أيّ شيء "[233].

و استنكر الأمير خالد القوانين الاستثنائية التي تحكم الأهالي الجزائريين، بل و التراجع في حقوقهم: " في النظام الديمقراطي، إنّ القسم الأكبر من السكان المسلمين تحكمهم قوانين الناخبين (400.000) فإنهم من الناحية النظرية لا تعنيهم هذه القوانين. و الشيء الذي ما زال يلفت الانتباه هو أنّ بعض القوانين مؤرخة في 29 و 30 ديسمبر 1902. و هنا نستطيع رؤية نموذج مدهش لسيرنا نحو الحريات بكيفية تراجعية!..."[234].

و استشهد الأمير خالد بتنديد المختصين الفرنسيين أنفسهم بتلك القوانين: " إنّ العديد من الدكاترة الفرنسيين قد نقدوا هذا التشريع الخاص و غير المتناسق و المستبد. فأستاذ الحقوق

---

231 - L'Emir KHALED, op. cit, p. 29.

232 - الأمير خالد، المصدر نفسه، ص. 47.

233 - L'Emir KHALED, op. cit, p. 30.

234 - الأمير خالد، المصدر نفسه، ص. 48.

الرفيع في جامعة الجزائر، السيد لارشر(LARCHER) قد قال ما يلي و هو يتكلم عن محاكم الاستثناء و الاعتقال: "لم يكن ممكنا لدولة متحضرة أن تذهب أبعد في هذا الطريق التعسفي المتوحش". " إنّه من الواجب على برلمان جمهوري أن يستبعد هذا التجاوز المهين الذي طال كثيرا "[235].

و ندد الأمير خالد باستيلاء فرنسا على الأوقاف، فلم تحترم بذلك لا معاهدة 1830 و لا أحد المبادئ الأساسية للعلمانية التي تنادي بها: " إنّ ممتلكات الأوقاف (ممتلكات دينية) التي كانت تحسب بمئات الملايين من الفرنكات و التي كانت تستخدم في صيانة المباني الدينية و إسعاف المساكين قد تم إلحاقها بالملك العام ثم توزيعها أو بيعها حسب إرادة السيد (المنتصر). و في أيامنا هذه و رغم القانون الذي يفرق بين الكنائس و الدولة، فإنّ القلة القليلة من أملاك الأوقاف التي بقيت، ما زالت الإدارة الجزائرية تسيرها تحت إشراف لجنة دينية إسلامية قد تم اختيار أعضائها من طرف الإدارة "[236].

كما شجب الأمير خالد بقضاء فرنسا على الوحدة الإدارية لـ الجزائر: " إنّ الجزائر مقسمة إلى ثلاث مناطق متميزة و كأنها ثلاث بلدان متجاورة: البلديات ذات الممارسة الكاملة و البلديات المختلطة و المناطق العسكرية "[237].

و استنكر الأمير خالد تسليط فرنسا قانون الغاب البغيض على الجزائريين: " إنّ القوانين الغابية صعبة إلى أقصى درجة. إنّ الغرامات المفروضة و المخالفات المحررة من طرف أعوان هذه المصلحة لها قوة القانون. و لهذا فإنّ قضاة السلم ما عليهم إلّا أن يصادقوا على الأحكام التي ينطق بها حراس الغابات. إنّ أهالي الشمال بعدما تم طردهم وجدوا أنفسهم محصورين بين أملاك المعمرين و غابات الدولة. أينما ذهبوا فإنّ المخالفات تتساقط كالمطر على رؤوسهم "[238].

و ندد الأمير خالد بسياسة فرنسا التعليمية في الجزائر و القائمة على أساس تجهيل الأهالي الجزائريين و تعليم المستوطنين الأوروبيين: " إنّ الأرقام الرسمية تثبت بكيفية لا جدال فيها أنّ تعليم الأهالي، بعد أربع و تسعين سنة من الاحتلال، يكاد يكون منعدما، بل و غير موجود في العديد من المناطق الجزائرية. أما تعليم الأوروبيين فهو في نسبة 5/4 مقابل 5/1 بالنسبة للأهالي (...) إنّ المدارس الأوروبية يبلغ عددها 1200 مع 110.000 تلميذا بالنسبة لـ 700.000 نسمة. مدارس الأهالي، بما فيها تلك المدارس "القُربي"، عددها 520 بـ 38.000 تلميذا. إنّ هذا الرقم (38.000) فيه نوع من المبالغة، لأنّ الوضعية البائسة تفرض على الأولياء استخدام أبنائهم ابتداء من السن السادسة إلى الثامنة في مختلف المهن (...) و حتى و لو سلمنا بصحة هذا العدد، فإنّ الفرق باعتبار المتمدرسين الأوروبيين يبقى ضخما. و

---

235 - L'Emir KHALED, op. cit, p. 30.

236 - الأمير خالد، المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

237 - L'Emir KHALED, op. cit, p. 31.

238 - الأمير خالد، المصدر نفسه، ص. 56.

من ناحية أخرى، فحيث توجد مدرسة فرنسية، فلا ينبغي أن توجد مدرسة قرآنية على مسافة ثلاث كيلومترات شعاعا. فإنّ المئات من هذه المدارس قد أُغلقت، بحجة أنها لا تُعلّم إلّا التعصب. بماذا تم تعويضها؟ بلا شيء (... ...) عندما ألغت الإدارة المؤسسات القرآنية التي كانت تحتوي على 300.000 أهلي قبل الاحتلال فإنها نسيت أن تحدث مؤسسات أخرى على النمط الأوروبي"[239].

و استعجب الأمير خالد من السياسة الفرنسية تجاه الأهالي الجزائريين، و الذين لا يتمتعون بحقوق المواطنة الفرنسية، و يخضعون، في المقابل، لواجب التضحية في سبيل "الوطن الأم": " إلى غاية سنة 1912، كان العساكر يُجنَّدون بواسطة التطوع الفردي مقابل بعض المزايا المالية، إنّ هذه المزايا بدأت تُحذف تدريجيا و في سنة 1912، وصلنا إلى الخدمة الإجبارية الجزئية في بداية الأمر (10%) ثم كاملة و هذا رغم الاحتجاجات الشديدة من طرف الأهالي و رغم الأحوال الشخصية... ابتداء من ذلك الوقت طُبقت علينا ضريبة الدم مع خرق المبادئ الأساسية للعدالة. لم نكن أبدا نعتقد أنّ عبئا مثل هذا، و هو مخصص للمواطنين الفرنسيين وحدهم الذين يتمتعون بكل الحقوق المدنية، سيأتي في يوم ما ليثقل كواهلنا "[240].

و استغرب الأمير خالد كون الأهالي الجزائريين، و رغم التضحيات الجسيمة، إلّا أنّهم لا يزالون لا يتمتعون بالحقوق الفرنسية: " كلكم تعرفون، أيها الإخوة، كيف كان سلوك الجنود المسلمين الجزائريين في كل ميادين القتال من الحرب الكبرى و في ميادين أخرى. إنّ رجال دولة، و مسؤولين عسكريين كبار، كرروا لنا بما فيه الكفاية أننا نحارب من أجل انتصار الحق و العدالة على الوحشية!... إنّ مئات الآلاف من ذوينا قد ماتوا من أجل بلد مازال يعتبرهم كـ "رعايا". و مع ذلك، فإنهم كافحوا للدفاع عن حقوق لم يكتسبوها أبدا (...). للدفاع عن فرنسا كانوا يضعوننا دائما في الصف الأول، و عندما يتعلق الأمر بالحقوق، فليس لنا إلّا الحق أنه ينبغي لنا أن نكون سعداءّ لكون حياتنا سالمة "[241].

و استغرب الأمير خالد كون المجندين الأهالي الجزائريون لا يتمتعون لا بالمواطنة الفرنسية و لا حتى بالمساواة العسكرية مع نظرائهم الفرنسيين: " إنّ ضباطنا لا يصلون إلى الدرجات العليا رغم التعليم العالي للبعض منهم. إنهم لا يتقاضون التعويض عن غلاء المعيشة و عن الكفالة بالعائلة. إنّ ضباط الصف الأهالي يتقاضون المعاش الشهري و هو أضعف بكثير من معاش ضباط الصف الفرنسيين يوميا. ففي الأسباب في مشروع القانون الذي قدمه السيد كليمانصو(CLEMENCEAU)، عندما كان رئيس المجلس و وزير الحرب، إنّ الضباط الأهالي المتعلمين كانوا يعتبرون قادرين على بلوغ كل الرتب. إنّ أبناء المعمرين يؤدون 18 شهرا في الخدمة و أبناء الأهالي سنتان، و بالتالي فإنّ أبناء الأهالي يبقون تحت

---

239 - L'Emir KHALED, op. cit, p. 38-39.

240 - الأمير خالد، المصدر نفسه، ص. 62.

241 - L'Emir KHALED, op. cit, p. 41.

تصرف وزير الحرب الذي يستطيع أن يُبقي تحت الراية قسم الأهالي القابل للتحرر. إنّ المجندين الأوروبيين و المسلمين تتم معاملتهم بكيفية مختلفة في مجالس التسريح. إنّ المُجنَّد المسلم المؤجل مدة ثلاث سنوات متواصلة، قد تم التصريح بأنه جيد و مازال الآن تحت الرايات لثلاث سنين يعني في المجموع ستة سنوات "[242]. **و اعتبرت جريدة "الـ همانيتي"(L'Humanité) تلك المحاضرة على أنها:** " الاتهام الأكثر عنفا الذي لم يسبق و أن قُدّم ضد الاستعمار "[243].

الإصلاحات الخاصة بالوضعية المعنوية و المادية للأهالي الجزائريين:

هجرة العمال[244]**:** "... و لكن هذا التحول لم يعجب المعمرين، الذين ضيعوا فيهم عبيدهم، القدامى، الذين كانوا يسمحون لهم بتجميع ثروات طائلة بأجور ضعيفة جدا. فمنذ ذلك الوقت شُنت ضدهم حملة شرسة و مملوءة بالافتراءات. تحت شكل إنساني، و لكن لمصلحة أنانية أُسيء إخفاءها، عملوا على عرقلة تلك الهجرة أو على الأقل الحد منها، بالحثّ على تنظيمها. تحت حجة تخليصهم من مرض السل، و من بعض الأمراض و كذلك لتجنيبهم، كما قالوا، بعض الإختلاطات التي تلقنهم أفكارا ثورية، يبحثون عن إبقاءهم في الجزائر "[245].

التمثيل في البرلمان: "إنّ الذي يخضع لقانون لم يشارك في وضعه، إنما هو عبد". إنّ المسألة غير العادية لعدم تمثيلنا تبقى نقطة سوداء كبرى في سياسة فرنسا في الجزائر(... ... ...) إننا نطلب التمثيل في البرلمان الفرنسي. إنّ التمثيل وحده هو الذي يستطيع أن يعطي للوطن الأم، التعبير عن ارتباطنا الوثيق و يربط عرى مصيرنا بالتقليد الطويل للمجد الذي يضع فرنسا، في العالم، على رأس الحضارة و التقدم (...) أكيد أنّ حق التمثيل البرلماني الذي نطالب به هام بالنسبة إلينا، لأنه سيسمح لنا بالدفاع عن أنفسنا في الحين عندما يتهموننا دون حق في برلمان لا زلنا مقصيون منه. كيف يمكن تصور، في دولة ديمقراطية، أنّ 5/4 السكان الجزائريين يبقون دون ممثلين، بينما القوانين الضريبية و العسكرية تمسهم على غرار الأقلية المتميزة. خصوصيات قانوننا الشخصي التي يواجهوننا بها، لم يتذرعوا أبدا بها ضد مسلمي

---

[242] ـ الأمير خالد، المصدر نفسه، ص ص. 63-64.

[243] ـ - L'Humanité, 21ème année, n° 7331, 14 juillet 1924, p. 1;
و أيضا: L'Humanité, 21ème année, n° 7336, 19 juillet 1924, p. 1

[244] ـ ألغت فرنسا، غداة الحرب العالمية الأولى سنة 1919، رخصة السفر للجزائريين المتوجهين إلى فرنسا، و نتج عن ذلك أن وصل عدد المهاجرين الجزائريين 92.000 سنة 1923، غير أنّ الحاكم العام "شوتان" (CHAUTEMPS)، و بمنشور 8 أوت 1924، منع هجرة الجزائريين المسلمين نحو فرنسا بضغط من كبار الملاك المعمرين و الذين اشتكوا من نزيف حيث كانوا بحاجة إلى يد عاملة رخيصة.

[245] ـ - L'Emir KHALED, op. cit, p. 47.
صوت المجلس البلدي لمدينة الجزائر، و الذي كان تحت سيطرة المعمرين، في 1923 سنة، على لائحة تطالب بتقييد هجرة الجزائريين إلى فرنسا. و قد كان المعمرون يخافون من فقدان أيدي عاملة رخيصة . و قد وافق على ذلك وزير الداخلية الفرنسي، "كميل شوتان" (Camille CHAUTEMPS)، بقرار ،في 8 أوت 1924. قبل أن تتراجع الحكومة الفرنسية عن ذلك القرار إثر حادثة مأساوية راح ضحيتها مهاجرون جزائريون. أنظر في ذلك: Louis MILLIOT, "L'Exode des travailleurs algériens vers la métropole", In: Renseignements coloniaux et documents, Paris, n° 3, mars 1925, p. 95 ؛ أنظر أيضا: Ferhat ABBAS, La nuit coloniale…, p. 18

الهند و السنغال (... ... ...) إننا لا نطالب بتمثيل يتناسب مع عدد دافعي الضرائب المسلمين، و لكن بنسبة متساوية مع نسبة فرنسيو الجزائر، بمعنى ستة نواب و ثلاث أعضاء مجلس الشيوخ لـ خمسة ملايين نسمة. سينتج عن ذلك أكثر استقلالية للحكومة العامة للجزائر. دور عاملي العمالات سيُسهَّل هو كذلك. لن يبق بعد ذلك تفضيل قسم من السكان، بل الاهتمام في كل شيء بالأمور العمومية، التي يتم الدفاع عنها و التعبير عنها هي كذلك "[246].

و قد سبق للأمير خالد و أن علق على مطلب التمثيل البرلماني قائلا: " إنه من اللاعدل بالتأكيد أنّ الجزائر الأهلية، عنصرا هاما للقوة العسكرية لـ فرنسا، أن تكون ليس فقط ممثلة بشح في المجالس الجزائرية، و لكن علاوة على ذلك، غائبة كلية عن البرلمان الذي يقرر مصائر البلد. بكل عدل، هل من الإفراط أن نطلب لـ 5 ملايين من الفرنسيين المسلمين، الخاضعين لنفس الأعباء العسكرية و الضريبية لمواطنيهم، المعمرون الجزائريون، عشرة مرات أقل عددا و الذين يعيشون وسطهم، أن يكون لهم تمثيل يساوي تمثيل هؤلاء في البرلمان؟ "[247].

و قد تمت المصادقة بعدها على القرار بإجماع الحاضرين من الفرنسيين و الشمال الإفريقيين و المقدر عددهم بحوالي أثنى عشر ألفا. لكن و رغم تواضع تلك المطالب و رغم تواضع الهدف التي كانت تصبو إلى تحقيقه، إلّا أنّ ذلك لم يشفع للأمير خالد، حيث هبّ المعمرون، و ككل مرة، إلى تسخير وسائل ضغطهم ضده، فاتهموه بالتواطؤ مع الأمير عبد الكريم في المغرب، و مع الشيوعية. و نعُت بـ " الأمير الأحمق **" الذي تقلد لقب أمير "** من دون حق **"، و أنه أناني و متكبر بحكم وضع عائلته، و ما هو سوى وسيلة عمل للحزب الشيوعي الفرنسي، و أنه "** يتآمر ضد فرنسا **"، و أنه بعد فشله في "** أن يكون خليفة للإسلام الإفريقي، سيكون مهدي البلشفية الشمال الإفريقية، و سيدخل الأهالي الجزائريين الثائرين بصفة إخوة في طريقة زاوية لينين "[248]. **و على أنّه "** بصفة مندوب الأممية الثالثة، كان يأتي من وقت لآخر يلهب وطنية، في اجتماعات كثيرة الضجيج، عامة البربر، مكونة من الطموحين، الفارين، العاصين، و قطاع طرق وسخون، يملئون فارغته الفارغة "[249].

ردّ الأمير خالد على تلك الاتهامات الموجهة ضده على أنه " لم ينتحل لقب أمير **" كما يدّعون، بل أن ذلك يأتيه "** طبيعيا من جدي ، الأمير عبد القادر**"، ثم تسائل: "** هل سبق و أن اتهمنا في فرنسا دوقا أو كونتا حقيقيا على أنه محتالا لأنه يحمل لقبا ورّثه له أسلافه؟ **"، و أكد أنه "** لا يبحث عن العرش **"، لأنّ "** ثقة ناخبيه تكفيه "[250].

---

246 - Mahfoud KADDACHE, L'EMIR KHALED…, pp. 169-172.

247 - L'Ikdam, 8ème année, n° 77, 5 mai 1922, p. 1.

248 - L'Afrique Française, n° 10, octobre 1924, pp. 530-531.

249 - Octave DEPONT, L'Algérie du centenaire, Paris, Sirey, 1928, p. 180.

250 - L'Ikdam, 8ème année, n° 77, 5 mai 1922, p. 1.

لم يكتف المستوطنون بالاتهام و الصراخ ضد نشاط الأمير خالد، بل سخّروا جميع وسائل ضغطهم ضده، من نواب في البرلمان يمثلونهم، و إدارة استعمارية يسيطرون عليها، و من صحافة محافظية يوجهونها. فلا الحضور القوي، و لا إلقاء المحاضرة في باريس، بعيدا عن الإدارة الاستعمارية في الجزائر، و لا تواضع المطالب التي كان ينادى بها، و لا وجود حكومة يسارية في السلطة، لم يشفع للأمير خالد، بل و تواصلت ملاحقات القضاء الفرنسي إلى حتى خارج فرنسا، و طالته إلى مصر، أين حوكم في الإسكندرية من طرف محكمة القنصلية الفرنسية، في أوت 1925، بتهمة حمل جواز سفر مزور و محاولة الهروب من منفاه، و قد كان قد اعتقل في محطة قطار، قبل وصوله إلى بور سعيد، متوجها إلى إيطاليا و منها إلى فرنسا. و أصدرت المحكمة حكما يقضي بسجنه خمسة شهور[251]. و منذ ذاك، لم يُسمح للأمير خالد بدخول الجزائر من جديد. و قد قضى بقية حياته في المنفى، إلى أن توفي بدمشق في سوريا، بعيدا عن الجزائر، في جانفي 1936.

غير أنّ إبعاد الأمير خالد عن الجزائر، و تضييق الخناق على نشاط حزبه، لم يكن ليعني نهايته السياسية[252]. فإذا كان في بداية نضاله السياسي، يؤمن بفعالية الطريقة الديمقراطية و النظام الانتخابي الفرنسيين، غير أنه يكون قد عدّل عنهما فيما بعد لخيبة ظنه في الديمقراطية الفرنسية. حيث أنّ أنصار الأمير خالد هم من كانوا وراء تأسيس النجم الشمال الإفريقي سنة 1926، و الذي جعل من مطالب الأمير خالد أرضية لبرنامجه السياسي، و تخلى الحزب عن أفكاره الإصلاحية القديمة و تحلى بأكثر راديكالية فأصبح ثوريا محضا. و قد عُيّن خالد رئيسا شرفيا له[253].

وصفت جريدة "لا نازيون" (La Nazione) الإيطالية الأمير خالد على أنه شخصية " ذو شعبية كبيرة في البلاد (المناطق الداخلية) و في(منطقة) القبائل، مُوقر من طرف المسلمين، مبغض من الإسبانيين، محل خوف من الفرنسيين، خطيب رائع، مناظر

---

[251] - Le Temps, 65éme année , n° 7585, 18 septembre 1925, p. 1.
تحصل الأمير خالد على جواز سفره من السلطات المصرية، كما تحصل على أذن من القنصل الإيطالي لدخول إيطاليا، و قد اعترف خالد بالتهمة الموجهة إليه، و أنّ ذلك يعود إلى توقف منحة التقاعد التي كان يتلقاها من فرنسا منذ نفيه سنة 1923، و هو ما أثر سلبا على وضعيته الاجتماعية بمصر. و بعد استئناف الحكم، أطلقت محكمة "آكس-آن- بروفانس"(Aix-en-Provence) سراحه على أساس أنّ الوجهة لم تكن فرنسا، و أنّ مصر هي من سلمت جواز السفر، و أنّ إيطاليا هي من أذنت له بالخول إلى ترابها. أنظر: L'Afrique Française, 35ème année, n° 9, septembre 1925, p. 469
أنظر أيضا: L'Afrique Française, 35ème année, n° 10, octobre 1925, p. 540

[252] ـ ظهر اسم الأمير خالد على قائمة شيوعية متجمعة في "كتلة العمال الزراعيين" و معه مترشحون من حركة "الشباب الجزائري" الأوفياء له و لمبادئه، مثل مدير "الإقدام" حدو عبد القادر و الأمين العام لـ "الأخوة الجزائرية" يوسف حمدان، شاركت في الانتخابات البلدية بالجزائر في جويلية 1925، غير أنّ مجلس عمالة الجزائر كان قد حذف اسم الأمير خالد من قائمة الفائزين و عين بدله علي الشريف، بحجة أنه غير مقيم بمدينة الجزائر و أنه لم يكن مسجلا تسجيلا شرعيا ضمن القوائم الانتخابية. أنظر: جلسة محكمة عمالة الجزائر لـ 8 جويلية 1925 و ملف الانتخابات البلدية للجزائر لـ 11 جويلية 1925، محفوظات رقم 4.

[253] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 2، ص. 394.

لدّاع، الأمير خالد هو بالنسبة للجزائر مثلما هما غاندي و زغلول بالنسبة للهند و مصر. مع الفرق أنه عاش طويلا في أوروبا و تلقى في باريس تربية جامعية متينة "[254].

ما يميز نشاط الأمير خالد في الفترة ما بين 1919-1923 بل و إلى 1925 ما يلي:

ـ يمكن أن نعتبر النشاط الذي قام به الأمير خالد في الفترة ما بين 1919-1923 على أنه رائد الحركة الوطنية الجزائرية، و على أنّ نشاطه أكثر منه سياسي منه اجتماعي أو ديني[255]، و ذلك رغم تركيزه على القضية الدينية و على القانون الخاص، و على أنه نشاط شخص أكثر من نشاط حزب، كون "الأخوة الجزائرية" لم تعمر طويلا، بسبب نفي الأمير خالد، فنشاط الأمير خالد كان يقتصر على الشخص و البرنامج و كان يفتقر للحزب.

ـ استفادة الأمير خالد من مناخ مناسب للعمل السياسي و للنشاط الثوري، وطنيا و إقليميا و دوليا: نشاط الشبان الجزائريين، تسريح المجندين الجزائريين، عودة المهاجرين الجزائريين من فرنسا، انتشار الحركات التحررية الوطنية و القومية في الشرق الأدنى و في شرق أوروبا، الثورة البلشفية، مؤتمر الصلح، مبادئ ويلسن، الانهيار الاقتصادي و الاضطراب الاجتماعي و اللا استقرار السياسي العالمي...

ـ يمكن اعتبار الأمير خالد متقدما في أفكاره عن معاصريه كلهم، إذ كان الوحيد الذي لاحظ، و منذ سنة 1921، أنّ انتدابه و انتخابه ليس فيهم جدوى، واستقال من جميع المجالس التي انتخب فيها (المجلس البلدي المجلس العام و المندوبيات المالية)، غير أنّ الاستقالة في منظور الأمير خالد ليس معناها التهرب من مسؤولية الدفاع عن القضية الوطنية و عن مصالح الجزائريين، و إنما استعمالها كورقة ضغط على النظام الاستعماري من حكومة فرنسية و إدارة استعمارية، لأنّ هؤلاء كانوا بحاجة إلى تمثيل أهلي جزائري شريطة أن يكون ضئيل من حيث العدد و قليل من حيث التأثير.

ـ تنوع أساليب عمل و تعدد أشكال نشاط الأمير خالد: التصريحات و الكتابات، الاجتماعات و التجمعات، المظاهرات و التظاهرات، الرسائل و العرائض ، المطالب و البرامج، اللقاءات و المؤتمرات، الانتدابات و الاستقالات، المحاضرات و الخطابات، في الداخل و في الخارج، المحلي و الفرنسي و الدولي، العمل النخبوي(الشبان الجزائريون) و العمل الشعبوي(الأخوة الجزائرية).

ـ تعرض الأمير خالد إلى لا اعتراف السلطات العسكرية، انتقاد الصحافة الأوروبية، تجاهل الحكومة الفرنسية، تهجم النخبة الاندماجية، قمع الإدارة الاستعمارية، الإبعاد و النفي، و هو لأكبر دليل على وطنية الأمير خالد و على أهمية برنامجه السياسي.

---

[254] ـ أنظر: "ماريو آبلييس"(Mario APPELIUS) : La Nazione, 10 juin 1922 ، أعادت نشره: L' Echo d'Alger, 11ème année, n° 4645, 27 juin 1922. p. 1.

[255] - Jean LADREIT DE LACHARRIERE, La Crise de L'Afrique du Nord, Le péril et les remèdes, Paris, 1935, p. 106.

ـ التطور التدريجي لكن الأكيد للأمير من المطالب الإصلاحية-المساواتية التي اعتمدتها "الأخوة الجزائرية" إلى البرنامج الثوري-الاستقلالي لـ "النجم الشمال الإفريقي".

ثانياـ الإندماجيون و مسألة المساواة

لم يؤدي قانون 4 فيفري 1919 إلى تحفظ النخبة فحسب، بل نتج عنه علاوة على ذلك انقسام حركة "الشباب الجزائري"(Le jeune Algérien) على نفسه حول مسألة الاحتفاظ أو عدم الاحتفاظ بالأحوال الشخصية للمسلم الذي سيحصل على حقوق المواطنة الفرنسية[256]. فئة ابن التهامي[257] الذي قبل التجنيس و الاندماج و فئة الأمير خالد، انتقد قانون 1919 وعارض التجنس وأكد على التمثيل النيابي للجزائريين في البرلمان الفرنسي.

فالقضية بالنسبة للحركة الوطنية الجزائرية كانت تتمثل في هل يجب التعجيل بالاندماج كوسيلة للمساواة مع الفرنسيين، أو ينبغي الإصرار على المساواة مع الفرنسيين و لكن بالمحافظة على القانون الخاص. و قد وقع الانقسام داخل النخبة في الانتخابات البلدية

---

[256] ـ جمال قنان : قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، م.و إ.ن.إ، الجزائر ، 1994، ص 182.

[257] ـ (ـــــــــــــــــ) 1873-1937 و هو أبو القاسم بن تهامي، ولد بـ ـمستغانم، أين تلقى تعليمه الابتدائي، ثم انتقل إلى مدينة الجزائر أين زاول تعليمه الثانوي و تحصل على شهادة الـ باكالوريا، ثم انتقل إلى "مونبليي" (Montpellier) بـفرنسا أين سجل نفسه في كلية الطب و تخرج منها كأخصائي في طب العيون. عاد إلى مدينة الجزائر أين عُين مسؤولا لعيادة أمراض العيون بكلية الطب في جامعة الجزائر، و عُين كذلك أستاذا للوقاية الصحية في المدرسة الرسمية بالجزائر.
هذا النشاط دفعه إلى الدخول في ميدان السياسة فتزعم حركة "الشباب الجزائري" التي كانت في طور التكوين في بداية القرن العشرين بالقطر الجزائري حول سياسة اندماجية مطالبا بمزيد من الحقوق السياسية للمسلمين الجزائريين في المجالس البلدية، و داعيا إلى اتخاذ إجراءات حكومية من شأنها أن تسهل و تعجل بدخول المسلمين في الجنسية الفرنسية و ذلك بفتح المدرسة الفرنسية أمامهم و بالسماح لهم بالتجند في الجيش الفرنسي. و لقد رشح نفسه إلى الانتخابات البلدية بمدينة الجزائر، و فاز بها و أصبح عضوا بارزا في مجلسها، و لكن سياسته الاندماجية أثارت عليه المعمرين الذين كانوا يرفضون كل سياسة ترمي إلى إعطاء حقوق سياسية إلى المسلمين الجزائريين و كذلك النخبة المسلمة الذين كانوا يرفضون هم بدورهم كل سياسة اندماجية تبعدهم عن الدين الإسلامي.
و في سنة 1912 ترأس وفد المسلمين الجزائريين الذي ذهب إلى باريس في 26 جوان 1912 لإطلاع الحكومة الفرنسية بقبول الجزائريين قانون التجنيد الإجباري مقابل الحصول على المساواة مع الفرنسيين. و قد ضُرب إثرها بخنجر من قبل مجهول و جرح جرحا بالغا، غير أنه شُفي بسرعة و استأنف عمله السياسي و الطبي.
و في سنة 1919، بعد الحرب العالمية الأولى، كان ابن التهامي إلى جانب الأمير خالد من بين السياسيين الذين تزعموا حركة وحدوية لمطالبة الحكومة الفرنسية بالوفاء لما وعدت به من الحقوق السياسية أثناء الحرب، و عندما وافق البرلمان الفرنسي على "قانون 4 فيفري 1919" الذي يُحدد الكيفية التي تسمح للمسلمين الجزائريين بـ "الدخول إلى الجنسية الفرنسية" أعطى ابن التهامي تأييده المطلق لهذا القانون و كان من بين الذين قاموا بحملة واسعة لمناصرته.و لقد أدى به هذا الموقف إلى الخلاف مع الأمير خالد الذي كان يعارض الكيفية الشخصية للحصول على الجنسية الفرنسية، و أدى هذا الخلاف إلى صراع سياسي حول هذا الموضوع في حملات انتخابية متعددة لم يستطع فيها ابن التهامي التغلب على الأمير خالد. و هو ما جعله يتقرب من السلطات الاستعمارية و يتعامل معها مما أدى إلى انتصاره بعد نفي الأمير خالد من الجزائر سنة 1923. و إثر ذلك استطاع ابن التهامي أن يفوز في الانتخابات و أن يصبح عضوا في المجلس البلدي لمدينة الجزائر و أن يعزز تحالفه مع الإدارة الاستعمارية. و في ماي 1923 أصدر جريدة "التقدم"(Attakaddoum) دعا فيها إلى الاندماج مع فرنسا على طريقة التجنيس الشخصي. و استمر يكتب في هذه الجريدة حتى 1931.
و في سنة 1931 انسحب ابن التهامي من الميدان السياسي و الصحفي و لم يعد إليه إلّا في سنة 1936 و لكن بدون أن يلعب دورا بارزا، فكان يؤيد الحركة التي تولدت عن المؤتمر الإسلامي الجزائري و يلقي محاضرات في "نادي الترقي" و يكتب في الصحف الجزائرية مثل "لا دفانس"(La Défense) و "لا جستيس"(La Justice)، كما ترشح للانتخابات البلدية في مدينة الجزائر، و فاز بها و أصبح عضوا في مجلسها كما كان من قبل، غير أنّ هذا النشاط لم يدم طويلا إذ توفي في جوان 1937.
أنظر: معجم مشاهير المغاربة، جامعة الجزائر، 1995، ص ص. 114-116.

للجزائر في ديسمبر 1919، التي جرت كنتيجة لـ "قانون 4 فيفري 1919". فبينما تحصلت قائمة الأمير خالد ـ الحاج موسى على 940 صوتا، تحصلت قائمة ابن التهامي ـ ولد عيسى على 340 صوتا فقط[258].

فما هو الاتجاه الاندماجي؟ من هو ابن التهامي؟ ما هي العوامل التي ساعدته في عمله السياسي؟ فيما تمثل برنامجه السياسي؟ ما هي طبيعته؟ فيما تمثل نشاطه السياسي؟ فيما تمثلت وسائل عمله؟ ما موقف الجزائريين و الفرنسيين منه؟ هل حقق هدفه؟

لخص الأمين العمودي، و هو من الشبان الجزائريين، الموقف العام للنخبة من الإدارة الاستعمارية قائلا: " لسنا معادين، مبدئيا للإدارة، البعض منا ليسوا معجبون عميان في كل شيء دون تحفظ، لا يقولون "آمين" لكل حركاتها و سكناتها و يتجرؤون أحيانا انتقاد أفعالها **"[259]. و حدد الخطوط العريضة لبرنامجهم: "** نريد القانون العام الفرنسي، احترام الديانة الإسلامية الحقيقية، نهاية نظام الاستثناء. لا ينبغي على الأوروبي، معمر أو غيره، أن ينظر إلى المسلم على أنه أدناه الدائم و الطبيعي، يجب تعليم الأهلي و تمرينه تدريجيا على الحياة المعاصرة. ينبغي أن تكون العدالة صارمة و كاملة **"[260].**

و قد أكد قايد حمود، و هو مندوب مالي، ذلك التوجه، في النداء الذي وجهه إلى "مورينو" (MORINAUD)، قدم فيه النائب على أنه " لا نفور من العرب و لا متأثر بالعرب بل منافس نزيه و محترم **" و على أنه الأكثر ليبرالية من بين مجموع نواب الجزائر، و ذكّره بالبرنامج الذي سبق له (مورينو) و أن عرضه في سنة 1916[261]. و ما يتبين من ذلك، سعي النخبة التقرب من فرنسا، و حمل فرنسا على تفهم حالة الأهالي المسلمين، و تقدير موقف النخبة، و القيام بعمل مشترك.**

لقد كانت النخبة تترجرج باستمرار بين رفضها للوضعية الاستعمارية و خوفها من النظام الاستعماري، بين نزوتهم الطبيعية، ذات النزعة الوطنية غالبا، و الخوف من القمع. فكانوا مجبرين على إخفاء رفضهم و كبح نزوتهم بتصريحات ولاء و وطنية فرنسية. و غالبا ما كان يحملهم الدفاع عن المنافع التي كانت تقدمها لهم الإدارة إلى نسيان الطموحات الشعبية[262].

---

[258] - Charles-Robert AGERON, " Une politique algérienne libérale sous la troisième république (1912-1919), Etude historique de la loi du 4 février 1919 ", In: Revue d'Histoire Moderne et Contemporaine, Vol. VI, avril-juin 1959, p.147.

[259] - L'Ikdam, 7ème année, n° 43-44, 23-30 avril 1920, p. 3.

[260] - L'Ikdam, 7ème année, n° 43-44, 23-30 avril 1920, p. 3.

[261] - أنظر ذلك في: - L'Ikdam, 7ème année, n° 2, 17 septembre 1920, p. 1

[262] - Mahfoud KADDACHE, Histoire du nationalisme algérien…, T. 1, p. 86.

و مع ذلك فلقد نددت النخبة بشدة بالاقتراحات المصادق عليها في مؤتمر رؤساء بلديات الجزائر في ماي 1920[263]، و التي كانت تعتبر الأهالي المسلمين مصدر إثارة الاضطراب و حالة اللا أمن في الجزائر، و عارضت بشدة اقتراحاتهم و اعتبرتها باطلة و ملغاة و على أنها تهدف، في الحقيقة، إلى إثارة النظام الاجتماعي في الجزائر لتبرير إعادة النظر في "قانون 4 فيفري 1919"، و طالبت، في المقابل، في توصية تمت المصادقة عليها بالإجماع في المندوبيات المالية في ماي 1920، على أنّ الإصلاحات التي مُنحت بكل كرم من طرف فرنسا، لا تُحفظ فقط، بل تتوسع كذلك، حتى تضمن بصفة نهائية تمثيل عادل للمسلمين في المجالس التداولية الجزائرية و المتروبوليتانية[264].

و كانت مطالب النخبة معتدلة و كانت لا تخرج عن نطاق المطالبة بالمساواة بين الأهالي المسلمين و الفرنسيين، فكانوا يطالبون بمنح الجزائريين كل الحقوق السياسية و المدنية مثل المواطنين الفرنسيين. و كان من بين مطالبهم إلغاء القوانين الاستثنائية. فقد كان الأهالي يخضعون بخصوص الجرائم و الهجمات و الاعتداءات، لقوانين استثنائية لا تراعي القانون العام. و قد خلق قانون الأهالي بالنسبة إليهم مخالفات خاصة لا تحكم فيها التشريعات العادية و لكن يحكم فيها رجال من النظام الإداري المحلي، و هي حالة تشكل خرقا لمبدأ الفصل بين السلطات[265].

كما كان الأهالي يشكون، من جهة أخرى، من المحاكم المسماة بالرادعة و محاكم الجنايات التي لا تضمن طريقتها التحقيقات العادية. و لم تكن لهذه القوانين و المحاكم الاستثنائية أصل في عهد الاحتلال[266]. و بالإضافة إلى ذلك، فإنّ هناك عقوبة خاصة لا تُطبّق إلّا على الأهالي المسلمين، و هي الاحتجاز السري الذي لم ينص عليه أي قانون و الذي لا يتبع أية طريقة قضائية. فإنّ أمرا من الحاكم العام كاف لاعتقال أي إنسان، و إبعاده عن عائلته، دون السماح له بشرح وضعه و الدفاع عن نفسه، ثم يؤخذ لمدة غير محددة إلى معتقل خاص أو إلى جهة بعيدة عن مسكنه و عمله و تُسلّط عليه الإقامة الجبرية[267].

و كان التمثيل البرلماني يُعد أهم مطلب للنخبة. فالأهالي لا يتمتعون بتمثيل فعال و مفيد في المجالس المحلية[268]. فالعدد القليل لم يسمح لممثلي الأهالي المنتخبين أن يشكلوا

---

[263] - أنظر في ذلك: - L'Echo d'Alger, 9ème année, n° 2987, 29 mai 1920, p. 2
أنظر أيضا: L'Echo d'Alger, 9ème année, n° 2988, 30 mai 1920, p. 2

[264] - أنظر ذلك في: - Délégations Finançières 1920, Séance du 28 mai 1920, p. 91

[265] - أنظر: - J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Annexe n° 4383, Séance du 1er mars 1918, p. 316

[266] - يعود قانون الأهالي إلى سنة 1881، بينما تعود المحاكم الرادعة و محاكم الجنايات إلى سنة 1903.

[267] - أنظر: - Chérif BENHABILES, L'Algérie française vue par un indigène, Alger, Oriental, 1914, p. 118.

[268] - يسمح القانون للأهالي المسلمين بالجزائر بالحصول على ربع المقاعد في المجالس البلدية ذات الصلاحيات الكاملة و لكن دون أن يتجاوز عدد ممثليهم ستة. و حُدّد عدد ممثلي الأهالي المسلمين في المجالس العامة بستة دون استثناء. بينما حُدّد عدد ممثلي الأهالي المسلمين في المجلس المالي بواحد و عشرين من مجموع تسع و ستين، منهم خمسة عشر يُنتخبون انتخابا عن

في كل مجلس سوى أقلية صغيرة لا تستطيع أن تمارس أي تأثير عند التصويت. و بالإضافة إلى ذلك، فإنه نظرا إلى أنّ هؤلاء النواب الأهالي لا يسمح لهم القانون بانتخاب لا رؤساء البلديات و لا مساعديهم، فإنهم لا يستطيعون أن يقوموا بأي عمل في توجيه إدارة البلدية[269].

أما بخصوص طريقة الانتخاب فإنّ ممثلي الأهالي قد جاءوا من قسم انتخابي مقيد جدا لا يأذن لهم بأي ضمان في أن يكونوا مستقلين. و لا يمكن لمرشح غير مؤيد من الإدارة أن يفوز[270]. و قد سبق للمندوبيات المالية، الفرع القبائلي، و أن صادقت على تمن في جوان 1920، يطالب الحكومة الفرنسية إقرار مبدأ التمثيل البرلماني للأهالي المسلمين و دراسة الإجراءات الخاصة بتطبيقه[271].

كما طالبت النخبة بالمساواة في الخدمة العسكرية بين الأهالي المسلمين و الفرنسيين، على أن تُخفض إلى سنتين، بدل ثلاث، على قدم المساواة مع الفرنسيين الآخرين؛ و على أن يكون سن التجنيد واحدا و عشرين، بدل ثمانية عشر، على قدم المساواة مع الفرنسيين الآخرين؛ و على ضرورة وقف مقابل الخدمة، و إلغاء التعويض المالي للخدمة، على قدم المساواة مع الفرنسيين الآخرين[272]. و قد ذهب بعضهم إلى حدّ المطالبة بدمج المجندين الأهالي و المجندين الفرنسيين في نفس الفيالق، و إلغاء أفواج الأهالي، و توسيع القوانين الخاصة بالفرنسيين، مثل مدة الخدمة و الرواتب و الإجازات، للمجندين الأهالي، مع إلغاء المنح المخصصة لهم[273]. كما كانوا يشتكون، من جهة أخرى، من كون أربع رتب عسكرية فقط كان بإمكان الأهالي المسلمين الارتقاء إليها و هي عريف، رقيب، ملازم و ملازم أول، دون غيرها من الرتب[274].

غير أنّ كل ما توصلت إليه النخبة، هو الحصول على موافقة المجلس العام لعمالة الجزائر، في نوفمبر 1923، على المطالبة بـ " أن لا يخضع الرعية الفرنسي لمدة خدمة عسكرية أطول من تلك التي يخضع لها المواطنون الفرنسيون و على أن لا يقبضوا منحا **"[275]؛ و على موافقة المجلس العام لـ عمالة وهران، في أكتوبر 1924، على المطالبة**

العمالات الثلاث و ستة عن منطقة العسكرية يُعينهم الحاكم العام. و حُدّد عدد ممثلي الأهالي المسلمين في المجلس الأعلى بسبعة من مجموع تسع و خمسين عضوا، من بينهم أربعة ينتخبهم المجلس المالي، و ثلاثة يعينهم الحاكم العام عن المنطقة العسكرية.

[269] - أنظر ذلك في: - L'Afrique Française, 22ème année, n° 7, juillet 1912, p. 409

[270] - أنظر ذلك في: - Chérif BENHABILES, op. cit, p. 118.

[271] - أنظر ذلك في: - Délégations Finançières 1920, Séance du 3 juin 1920, p. 22

[272] - أنظر ذلك : - J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Annexe n° 4383, Séance du 1er mars 1918, p 316

[273] - تدخل المستشار العام عبد السلام طالب في: - Conseil Général, d'Oran, 1921, pp. 194-195

[274] - أنظر في ذلك: - El Hadj Abdellah BOU KABOUYA L'Islam dans l'armée française, Constantine, 1915, p. 12.

[275] - - Conseil Général d'Alger, novembre 1923, p. 144.

بإلغاء المنحة الخاصة بالمجندين الأهالي[276]، حتى لا يُعتبرون مرتزقة في صفوف الجيش الفرنسي.

و قد حانت الفرصة بالنسبة للاندماجيين ابتداء من سنة 1923، فبعد الهزائم التي منوا بها في الانتخابات البلدية لـ سنتي 1919 و 1922 لصالح الإصلاحيين، تغير الوضع هذه المرة بعدما أقدمت السلطات الفرنسية بإبعاد الأمير خالد خارج الجزائر، و بعد أن قامت الإدارة الاستعمارية بإلغاء جميع قائمة الإصلاحيين لصالح الليبراليين في الانتخابات البلدية لسنة 1924، و بذلك تخلص الليبراليون من مصدر خطر بالنسبة إليهم، كما كان لتعيين اليساري موريس فيوليت المعروف بسياسته الإدماجية، في منصب الحاكم العام للجزائر سنة 1925، فرصة مواتية لليبراليين[277].

و عندما ذهب وفد عن المنتخبين الأهالي إلى باريس لحضور حفل افتتاح مسجد باريس في سنة 1926، استغل أعضاء الوفد حضورهم هناك فقدموا رسالة[278] في 2 سبتمبر 1926 إلى وزير الداخلية الفرنسي، حددوا فيها موقفهم و قدموا فيها مطالبهم إلى السلطات الفرنسية. أكدوا فيها صفتهم كـ " النطاق بلسان المسلمين الوحيدون و المُخول لهم **" و على أنهم فرنسيون ليس فقط بـ "الاستشارة المشيخية" لـ 1865 بل كذلك بإرادتهم الخاصة. و طالبوا بإلغاء المنشور الخاص بهجرة العمال إلى فرنسا لـ 10 سبتمبر 1924 لأنه "غير شرعي على الإطلاق"؛ عدم تجديد قانون الأهالي، و الذي كان سينتهي في ديسمبر 1927، لأنه لا شيء في الجزائر يبرر ضدنا هذه القوانين الاستثنائية، لا الأمن السائد، لا خضوعنا المسرع لكل القوانين، و لا اعترافنا الكامل و الثابت للسيادة الفرنسية على بلادنا؛ و التمثيل البرلماني في باريس للدفاع ضد كل لا شرعية و كل لا عدل.**

و عندما صدر "قانون 4 فيفري 1919" لم يكتف رؤساء بلديات الجزائر بإبداء معارضتهم الشديدة له، بل ردوا عليه بتشكيل تكتل يضم رؤساء بلديات الجزائر للحيلولة دون تطبيقه. و لعل ذلك هو الذي جعل المنتخبين الأهالي المسلمين يشعرون بضرورة التكتل هم كذلك، على غرار نظرائهم الفرنسيين. و في ذات السياق، تشكلت في 18 جوان 1927، "فدرالية المنتخبين المسلمين لـ الجزائر"، برئاسة المستشار العام لـ عمالة الجزائر، الدكتور ابن التهامي، و كان هدفها " توحيد و تنسيق الجهود بين الممثلين المنتخبين للمسلمين الجزائريين في مختلف المجالس، المندوبيات، و غرف التجارة، من أجل الدفاع عن مصالح السكان الذين يفوضونهم "[279].

عقدت فدرالية المنتخبين المسلمين مؤتمرها التأسيسي في 11 سبتمبر 1927 بالنادي الإسلامي بمدينة الجزائر في سبتمبر 1927 برئاسة مستشار بلدية الجزائر بومدين

---

276 - Conseil Général d'Oran, 1924, p. 213.

277 - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 2، ص. 373.

278 - C.A.O.M: 9 H 14, Aix-en-Provence.

279 - J.O.R.F: 5 juillet 1927, p. 6968.

في غياب ابن التهامي. و أدلى بومدين بتصريح أكد فيه حرص المنتخبين الأهالي التحرك في " إطار القوانين الفرنسية "، و البحث عن توطيد الروابط التي تربطهم بالأوروبيين لصالح " الوطن المشترك، فرنسا "، و " احترام السلطة الفرنسية "[280]. **و صادق المؤتمر في نهاية أشغاله على التمنيات التالية:**

1- تمثيل الأهالي في البرلمان؛
2- المساواة في المعاملة و في التعويض في الوظائف الإدارية الممنوحة للأوروبيين و للأهالي (بعبارة أخرى منح للموظفين الأهالي العلاوة الجزائرية المتحصل عليها من الموظفين الأوروبيين)؛
3- المساواة في الخدمة العسكرية؛
4- إلغاء الإجراءات المفروضة على العمال الأهالي المتوجهين إلى فرنسا؛
5- إلغاء قانون الأهالي؛
6- تطوير التعليم و التربية المهنية للأهالي؛
7- تطبيق القوانين الاجتماعية على الجزائر؛
8- إعادة تنظيم، في البلديات المختلطة، الهياكل الانتخابية المشكلة بقانون 1919 فيما يخص انتخابات المجالس العامة و المندوبيات المالية[281].

و يبدو من خلال تلك التمنيات، أنّ المطلب الأول من البرنامج و المتمثل في التمثيل البرلماني لأهالي الجزائر، يعدّ الانشغال الأساسي لفدرالية المنتخبين المسلمين[282]. لكن هل المقصود التمثيل الوحيد مع الفرنسيين أو التمثيل المنفصل بين المسلمين و الأوروبيين؟ مهما يكن، فإنّ برنامج الليبراليين كان معتدلا و عليه طابع المساواة. فالليبراليون رفضوا التطرف كطريقة عمل و الوطنية كهدف[283] وهي مطالب ديمقراطية أساسا، لاحتوائها على مطالب الحقوق السياسية و الحريات الأساسية. و إن كانت لا ثورية و لا راديكالية، لعدم احتوائها على مطالب مثل الاستقلال و الانفصال، السيادة أو الكيان، فهي لا وطنية لعدم احتوائها مطالب مثل الشخصية الجزائرية.

و في ذلك السياق، شكل المنتخبون الأهالي المسلمون في نوفمبر 1927، وفدا يذهب إلى باريس[284]، لعرض رغبة المسلمين في الحصول على تمثيل نيابي في البرلمان الفرنسي، إلى الحكومة الفرنسية و في المعهد الاستعماري، و للتنديد بتصرفات سناتور عمالة الجزائر

---

[280] - أنظر: - Mahfoud KADDACHE, Histoire du nationalisme algérien…,T. 1, p. 213

[281] - - L'Afrique Française, 37ème année, n° 11, novembre 1927, p. 464.
أنظر أيضا: La Tribune indigène algérienne, 1ère année, n° 1, 25 novembre 1927, p. 2
أنظر أيضا: الملحق الـ 6.

[282] - - Octave DEPONT, L'Algérie du centenaire, Paris, Sirey, 1928, p. 183.

[283] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 2، ص. 372.

[284] - - "Algérie", In: L'Afrique Française, 37ème année, n° 11, novembre 1927, pp. 463-464.
يتشكل الوفد من ثلاثين عضوا على رأسهم: السائح سي هني، عضو المجلس الأعلى، زروق محي الدين، مندوب مالي، و شكيكن حمادو، مستشار عام، قايد حمود و مصطفى تامزالي...إلخ

"درو" (DUROUX)، الذي كان يدعم ترشح عامل عمالة الجزائر، "بيير بورد" (Pierre BORDES)، لمنصب حاكم عام لـ الجزائر[285]، خلفا لـ "موريس فيولت" (Maurice VIOLETTE) المستقيل. استقبل وزير الداخلية، "ألبر سارو"(Albert SARRAUT) ، وفد الأهالي الذي أكد له ضرورة التمثيل النيابي للأهالي المسلمين[286] الذين كانوا يريدون الحصول على تحقيق مطالب الأهالي " من فرنسا و لـ فرنسا **"، و يريدون رؤية "** بلدهم المولدي، و إلى الأبد و كليا، مُلحق بالوطن الفرنسي"**. و قد أصدر وزير الداخلية بيانا عقب الزيارة جاء فيه أنه قد استقبل الوفد بسرور و أنه قد عيّن "** لجنة من العدول **" لكي "** تدرس المشكل المعقد **" الذي نتج عن مطالب الجزائريين. و يكون الوفد قد عاد إلى الجزائر دون أية نتيجة إيجابية[287].**

و ألقى النائب المالي، السائح سي هني، خطابا أمام المعهد الاستعماري صرح فيه: " جنود الفكر الفرنسي، بالألقاب الجامعية التي تحصلوا عليها؛ جنود المحراث و المعاول، بإصلاح كامل الأرض و طبقة الأرض تحت التربة؛ جنود الرفاهية الشمال الإفريقية بتجاراتهم و بصناعاتهم؛ جنود في المعنى الحقيقي للكلمة، إلى الممات، من أجل الدفاع عن الوطن المشترك، و لا أحد يمكنه أن يستغرب للقبول المطلق لكافة الأعباء و لكامل الواجبات للمواطن الفرنسي، الأهالي يطالبون، في المقابل، إمكانية إسماع صوتهم في المجالس الوطنية (...)"[288].

و تأسست في باريس، إثر ذلك الاجتماع، جماعة جزائرية هدفها توطيد الإتحاد بين جميع الفرنسيين في فرنسا و في الجزائر، من أجل تحقيق، بالتدريج، كامل الإجراءات الخاصة بمنح الأهالي، الذين قبلوا جميع واجبات المواطنة الفرنسية، الحقوق المرتبطة بها[289].

و بعد عودة الوفد من فرنسا، انعقد مؤتمر في مدينة الجزائر يوم 25 ديسمبر 1927، بحضور منتخبين من العمالات الجزائرية الثلاث، نددوا فيه بتصرفات ابن التهامي، الذي حاول المساس بالمنتخبين الأهالي المسلمين و تقسيم فدرالية المنتخبين. و عقد المنتخبون المسلمون المؤتمر التأسيسي لـ "كنفدرالية المنتخبين" في جانفي 1928[290] و التي شنت حملة كبيرة من أجل تمثيل الأهالي الجزائريين في المجلس الوطني الفرنسي،

---

[285] - غير أنّ ابن التهامي، رئيس فدرالية المنتخبين المسلمين، كان يؤيد ترشح بيار بورد لمنصب الحاكم العام، خلافا لزملائه، كما كان يعارض، من جهة أخرى، إرسال وفد إلى باريس من أجل مقابلة الحكومة الفرنسية للتعبير عن رغبة الأهالي المسلمين الجزائريين في الحصول على التمثيل النيابي في البرلمان الفرنسي و للتنديد بتصرفات سناتور الجزائر ديرو الذي كان يدعم ترشح عامل عمالة الجزائر. أنظر: La Tribune indigène algérienne, 1ère année, n° 1, 25 novembre 1927, p. 1.

[286] - L'Algérie nouvelle, 2ème année, n° 4, 10 janvier 1928, p. 1.

[287] - "Algérie", In: L'Afrique Française, 37ème année, n° 11, novembre 1927, p. 465.

[288] - أنظر ذلك في: Octav DEPONT, op. cit, p. 190

[289] - Ibid, p. 191.

[290] - L'Algérie nouvelle, 2ème année, n° 5, 20 janvier 1928, p. 1.

شملت وسائل عمل عدة منها: المؤتمرات، الاجتماعات، اللقاءات، التظاهرات و المحاضرات، العرائض و اللوائح و البرقيات، و كانوا يؤكدون على أنه: " بثلاث نواب، ستجلبون لفرنسا خمسة ملايين قلب **"**[291].

و لقد تعدى نشاط تلك الحملة الجزائر ليمتد إلى فرنسا نفسها. و نتيجة لذلك، عيّن وزير الداخلية، "سارو"(SARRAUT)، لجنة أخرى في سبتمبر 1928، حتى تدرس قضية " تمثيل أهالي الجزائر و المستعمرات في المجلس الوطني **" و قد احتلت الجزائر "** مكانا هاما **" في اللجنة الجديدة**[292]**. فماذا ستكون نتيجة عملها؟ الدفاع عن مصالح الأهالي المسلمين الجزائريين و إيجاد حل للقضية الجزائرية أم الاكتفاء بتقديم الوعود لكسب الوقت و الذي كان يراه الاستعمار الفرنسي أنه يخدم لصالحه في الجزائر، على غرار اللجان، وما أكثرها، التي سبقتها؟**

تطرقنا في هذا الفصل إلى نضال الجزائريين السياسي خلال العشرينيات و إلى موقف الجزائريين من المسألة الوطنية عامة، و من "قانون 4 فيفري 1919" خاصة. وقد ركزنا فيه على الموقف السياسي. كما قسمنا هذا الموقف إلى قسمين: موقف الاتجاه الإصلاحي بزعامة الأمير خالد من جهة، و موقف الاتجاه الاندماجي بزعامة ابن التهامي من جهة أخرى. ولا يعود هذا التقسيم إلى عوامل إيديولوجية بحتة، كون الطرفان ينتميان إلى نفس الطبقة (النخبة)، و يناديان بنفس المطالب (المساواة)، و لا يعارضان السيادة الفرنسية على الجزائر، بل بالعكس، لا يرفضان إلحاق الجزائر نهائيا بفرنسا، بل الاختلاف انحصر في قضية القانون الخاص، و هو إن كان مطلبا أساسيا للإصلاحيين فإنه لم يكن محل رفض من الاندماجيين. فهو يعود إلى إستراتيجية عمل اختلفا حولها. وقد تميز موقف الجزائريين من المسألة الوطنية بعدة خصائص:

- الميزة الأولى، تتمثل في الإثارة التي أحدثتها في الجزائر متغيرات ما بعد الحرب: مبادئ ويلسن الـ14 و خاصة مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسه، انعقاد مؤتمر الصلح سنة 1919 و الآمال التي علقتها عليه شعوب المستعمرات، الدعاية العثمانية- الألمانية المعادية للاستعمار الفرنسي و البريطاني، الثورة البلشفية في روسيا سنة 1917 و مناهضتها للامبريالية الغربية، و انتشار حركة التحرر في شرق و وسط أوروبا و في الشرق الأدنى، و انتصار فرنسا في الحرب و تذكيرها بوعود ما قبل الحرب و بتضحيات الجزائريين و بـ "ضريبة الدم" و وصول حكومة "الكتلة الوطنية" و إصدارها قانون 4 فيفري 1919. و قد أفرزت تلك المتغيرات غليانا سياسيا كبيرا في الساحة الجزائرية.

- الميزة الثانية، تتمثل في اعتدال مطالب الجزائريين بقسميها، وذلك على الرغم من تباين موقف كل من الاتجاهين الإصلاحي و الاندماجي من المسألة الوطنية و من "قانون 4

---

[291] - تصريح النائب ابن العربي في: L'Algérie nouvelle, 2ème année, n° 7, 15 février 1928, p. 1 -

[292] - أنظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج. 2، ص. 379.

فيفري 1919"؛ فبينما قدم الاتجاه الاندماجي حد أدنى من "التمنيات" تضمن المساواة التامة بين الجزائريين و الفرنسيين؛ التمثيل النيابي في البرلمان الفرنسي؛ الحقوق السياسية و الحريات الأساسية. قدم الاتجاه الإصلاحي، هو الآخر، حد أدنى من "البرنامج" تضمن المساواة بين الجزائريين والأوروبيين؛ التمثيل النيابي في البرلمان الفرنسي؛ الحقوق السياسية، الحريات الأساسية، و الذاتية (المحافظة على القانون الخاص)، لكنه مع ذلك اعتبر "حد أقصى"، مقارنة بتمنيات الاتجاه الاندماجي.

و لعل اعتدال موقف الجزائريين والمطالب الجزائرية بقسميها، يعود إلى ضرورة تحلي الأحزاب السياسية الجزائرية بنوع من "البراغماتية" بالنسبة لـ ابن التهامي و الاتجاه الاندماجي، و بنوع من "الواقعية" فيما يخص الأمير خالد و الاتجاه الإصلاحي. فما الفائدة من تقديم مطالب يستحيل حتى التقرب منها بقليل من الفعالية السياسية في نظرهم؟ فالأمر ليس في تقديم المطالب من أجل عرض المطالب بل في التقدم في الدفاع عن مصالح الأهالي المسلمين الجزائريين و في الدفاع عن القضية الوطنية.

الفصل الثاني

القضية الجزائرية و البرلمان الفرنسي خلال العشرينيات

1ـ تمثيل الجزائر في البرلمان الفرنسي

2ـ تقرير مارييس موتي 1 مارس 1918

3ـ قانون 4 فيفري 1919

4ـ اقتراح قانون فيولت لـ 3 جويلية 1931

جرت الانتخابات العامة الأولى لما بعد الحرب العالمية الأولى في نوفمبر 1919، تحت نظام قانون انتخابي جديد، قانون 12 جويلية 1919. و قد رفض "الفرع الفرنسي للأممية العمالية" (S.F.I.O) الانضمام إلى "الكتلة الوطنية و الجمهورية" (Bloc National et Républicain)، في حين اشترك الراديكاليون في قائمة موحدة مع الجمهوريين من الوسط، غير أنهم تكبدوا خسارة كبيرة حيث لم يتحصلوا سوى على 98 مقعد، يضاف إليهم 24 مقعد للجمهوريين-الاشتراكيين، كما انهزم الفرع الفرنسي للأممية العمالية (S.F.I.O) هو الآخر، حيث لم يتحصل سوى على 69 مقعد، انضم منهم 14 للأممية الثالثة و أصبحوا بذلك تابعين للحزب الشيوعي الفرنسي (PCF)؛ و هو ما يعطي 180 نائبا فقط لليسار، بينما تحصلت "الكتلة الوطنية و الجمهورية" على 437 مقعد، بينها 216 من الوسط و 221 من اليمين[293].

و قد أُعيد انتخاب "بول دشانل" (Paul DESCHANEL)، و هو جمهوري تقدمي معتدل من وسط اليمين، رئيسا لـغرفة النواب "Bleu horizon" في جانفي 1920[294]؛ كما سيطرت "الكتلة الوطنية و الجمهورية"، من جهة أخرى، على مجلس الشيوخ إثر انتخابات جانفي 1920 و جانفي 1921 و لكن أكثر يسارية. بينما يُعدّ انتخاب "ليون بورجوا"(Léon BOURGEOIS)، و هو أكثر يسارية من "بول دشانل"، رئيسا للجمهورية رمزيا[295]. و أصبح "ألكسندر ميلران" (Alexandre MILLERAND)، و الذي ابتعد عن الاشتراكيين، رئيسا للمجلس في جانفي 1920[296]، و عُيّن في وزارة الداخلية الراديكالي "ستيغ"(STEEG) [297]، و بعد استقالة الرئيس "دشانل" (DESCHANEL) إثر مرض، انتُخب "ميلران"(MILLERAND)[298] رئيسا

---

[293] - Jean-Jacques CHEVALLIER, Histoire des institutions et des régimes politiques de la France de 1789 à 1958, Paris, Armand Colin, 2001, pp. 533-534.

[294] - حيث تحصل على 473 صوتا. أنظر: Ibid, p. 535 -

[295] - Ibidem. -

[296] - و ذلك بـ 695 صوتا ضد 69.

[297] - و هو "ثيودور ستيغ" (Théodore STEEG)، من مواليد 1868؛ تقلد عدة مناصب و مسؤوليات سياسية: نائب الـ "سن" (Seine) 1904-1914؛ سناتور الـ "سن" (Seine) 1914-1944؛ وزير التعليم العمومي و الفنون الجميلة بين1911-1913، و بين مارس-سبتمبر 1917؛ وزير الداخلية بين جانفي 1912-جانفي 1913، و بين سبتمبر-نوفمبر 1917، و بين جانفي1920-جانفي 1921؛ وزير العدل بين أفريل-أكتوبر 1925، و بين فيفري-مارس 1930؛ رئيس المجلس و وزير المستعمرات ديسمبر 1930-جانفي 1931؛ وزير المستعمرات جانفي-مارس 1938؛ وزير دولة مارس-أفريل 1938؛ حاكم عام للجزائر 1921-1925. أنظر: Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 8, Paris, La Documentation française, 2005, p. 3033.

[298] - (1859-1943) و هو من الحزب الراديكالي الاشتراكي، ولد بـ باريس، تقلد عدة مسؤوليات و مناصب سياسية: وزير التجارة، الصناعة، و البريد و التلغراف بين 1899-1902؛ وزير الأشغال العمومية و البريد و التلغراف بين 1909-1910؛ وزير الحرب بين جانفي 1912-جانفي 1913؛ و بين أوت 1914- أكتوبر 1915؛ رئيس المجلس، ووزير الشؤون الخارجية

للجمهورية في سبتمبر 1920[299]. فماذا سيكون موقف حكومة "الكتلة الوطنية" من الأهالي الجزائريين عامة و من القضية الجزائرية عامة؟

و قد أسفرت تشريعيات 1919 على النحو التالي[300]:

اليمين: 279 نائبا منهم:	الوسط: 154نائبا منهم:	اليسار: 180 نائبا منهم:
183: الوفاق الجمهوري	61: جمهوريون من اليسار	86: راديكاليون اشتراكيون
29: مستقلون	93: اليسار الديمقراطي	26: جمهوريون اشتراكيون
46: من العمل الجمهوري		68: الفرع الفرنسي للأممية العمالية (S.F.I.O)
21: غير مسجلون		
المجموع: 613 نائب.		

1- تمثيل الجزائر في البرلمان الفرنسي:

1-1 تمثيل الجزائر في البرلمان الفرنسي:

لقد حوّل مرسوم 24 أكتوبر 1870 المقاطعات الثلاث القديمة إلى عمالات ، تضم كل واحدة أراض مدنية تُسيّر من طرف المحافظ مباشرة، و أراض عسكرية تسير من طرف ضابط عام تابع للمحافظ، وقد أخذت مساحة الأراضي العسكرية تتقلص إلى غاية إلغاءها النهائي في سنة 1923، إلّا أنّ تلك العمالات الواسعة، و التي كانت تغطي كل الجزائر المحتلة من طرف فرنسا، حُدّدت بقانون 24 ديسمبر 1902 الذي خلق أرضي الجنوب، فمن سنة 1902 و إلى سنة 1956 يمكن أن نميز بين الجزائر الشمالية المقسمة إلى ثلاث عمالات: الجزائر، وهران و قسنطينة، و الجزائر الجنوبية المقسمة إلى أربع أراض[301]: غرداية، عين الصفراء، توقرت و الواحات، و تكون أراضي الجنوب وحدة إدارية منفصلة لها شخصية قانونية و ميزانية خاصة[302]، على رأس كل واحدة من الأراضي الأربع ضابط سام، معين بمرسوم من الحاكم العام، يمارس صلاحيات محافظ تحت سلطة الحاكم العام.

بين جانفي-سبتمبر 1920؛ رئيس الجمهورية بين سبتمبر1920-جوان1924. أنظر: Dictionnaire des ministres (1789-1989), Paris, Perrin, 1990, p. 548.

[299] - Jean-Jacques CHEVALLIER, Histoire des institutions…, p. 536.

[300] - Henri BERGASSE, Histoire de l'Assemblée des élections de 1789 aux élections de 1967, Paris, Payot, 1967, pp. 357-358.

[301] - و ذلك حسب مرسوم 14 اوت 1905، أنظر: Claude COLLOT: Les Institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830-1962), Paris, Ed. du C.N.R.S, Alger, O.P.U, 1987, p. 45.

[302] - و ذلك حسب مرسوم 14 أوت 1905، أنظر: Ibidem

و إذا كانت العمالات الجزائرية الثلاث تذكر بالمناطق الإدارية بـ فرنسا، حيث تحمل نفس التسمية، غير أنّ لها حقيقة تختلف إلى حدّ بعيد عنها كما يوضحه الجدول الآتي:

- مساحة و سكان الدوائر العمالية لـ الجزائر سنة1922[303]**:**

	المساحة: كلم^2	السكان: ن
عمالة الجزائر	54.087	1.789.000
عمالة وهران	66.280	1.306.000
عمالة قسنطينة	87.550	2.161.000
مجموع الجزائر الشمالية	207.915	5.257.000
أراضي الجنوب (قانون 24- 12- 1902)	2.200.000	546.000
المجموع العام	5.806.000	2.407.000

فالعمالة بـ فرنسا لها في المعدل مساحة تقدر بـ 6.000 كلم^2 و سكانها 400.000 نسمة، العمالات الجزائرية لها مساحة من 10 إلى 14 مرة أكثر اتساعا، و سكانا من 4 إلى 7 مرات أكثر، لكن مع ذلك لها إدارة مماثلة لإدارة عمالة فرنسية: أي أنّ الجزائر الشمالية كانت تعاني نقصا إداريا كبيرا[304]**، كما كانت تعاني من التهميش على مستوى التمثيل البرلماني كما يوضحه الجدول التالي:**

تمثيل الجزائر في البرلمان الفرنسي بين 1871-1936[305]:

	الجمعية الوطنية 1871/02/01	غرفة النواب 1876-1940				مجلس الشيوخ 1876-1940
	قانون 1871/02/01	قانون /11/30 1875	قانون /04/08 1879	قانون /07/28 1881	قانون /07/21 1927	قانون 1875/02/24
عمالة الجزائر	2	1	-	2	3	1
عمالة وهران	2	1	-	2	3	1
عمالة قسنطينة	2	1	-	2	3	1

فعلى الرغم من أنّ الجزائر استفادت من رفع المقاعد المخصصة لها في غرفة النواب، و التي انتقلت من ستة حسب قانون جويلية 1881، إلى تسعة أعضاء بموجب

303 - Ibid, p .47
304 - Claude COLLOT, op,cit, p.45.
305 - Jacques-Binoche GUEDRA, Les Elus de l'Algérie et des Colonies au Parlement (1871- 1940), In: Revue d'Histoire d'Outre-Mer, T. L.XXV, Paris, 1988, p. 341.

قانون جويلية 1927، بمعدل ثلاثة عن كل عمالة من العمالات الثلاث، هذا في حين بقيت الجزائر لا تحظى سوى بـ ثلاثة أعضاء فقط في مجلس الشيوخ، بمعدل واحد عن كل من العمالات الثلاث، و ذلك منذ قانون فيفري 1875 كما يوضحه الجدول، و هو تمثيل ضئيل، غير كاف و غير كامل و غير نافع، لا يتناسب مع نسبة السكان الأهالي المسلمين؛ و يتناقض مع المساعي الجزائرية الرامية لـ " الحصول على تمثيل سياسي يتناسب مع أهميتها العددية **"**[306].

1-2- ممثلو الجزائر في البرلمان الفرنسي:

بعد التطرق لتمثيل الجزائر في البرلمان الفرنسي علينا أولا التعرف على ممثلي الجزائر في البرلمان الفرنسي و الذين وقعت على كاهلهم مسؤولية التكفل بمصير الجزائر، و بمستقبل سكانها و بمصالحهم الإستراتيجية.

فمن هم هؤلاء النواب؟ من انتخبهم؟ من هم هؤلاء الذين خولوا لأنفسهم حق تمثيل الجزائر و انتزعوا حق التحدث باسم سكانها؟ من هم هؤلاء الذين نصبوا أنفسهم حماة لـ الجزائر و أوصياء على مصالح سكانها؟ كم كان عددهم؟ ماذا تمثل أصواتهم في البرلمان الفرنسي؟ ما مدى وزنهم و ثقلهم في اتخاذ، أو على الأقل، في توجيه القرار؟ ما هي انتماءاتهم السياسية؟ ما مدى نفوذهم في البرلمان الفرنسي و تأثيرهم على الحكومة الفرنسية في توجيه سياستها الجزائرية؟ ذلك ما سنحاول الكشف عنه من خلال بطاقة نواب الجزائر و الكشف عن مسالكهم المدنية و السياسية.

1-2-1- في مجلس الشيوخ:

منتخبو الجزائر في مجلس الشيوخ بين 1919-1930 حسب التسلسل الزمني و عن كل عمالة[307]**:**

عمالة الجزائر	عمالة وهران	عمالة قسنطينة
- مولّن (MELIN): 1912-1920 - دِرو (DUROUX): 1921-1939	- إتيان (ETIENNE): 1920-1921 - قاسَر(GASSER): 1921-1927 - ب. سورَن(P.SAURIN) 1927- 1933	- أوبري (AUBRY): 1906-1920 -ب.كيتولي(P.CUTTOLI) 1920 -1941

[306] - André NOUSCHI, La naissance du nationalisme musulman, Paris, Ed. de Minuit, p. 55.

[307] - Jacques-Binoche GUEDRA, op,cit, p. 344.

مثّل عمالة الجزائر في مجلس الشيوخ "جاك دِرو" (Jacques DUROUX)، من اليسار الديمقراطي، من مواليد سنة 1878 بـ "مِزون كاري"(Maison Carrée) بـ الجزائر، حامل لشهادة ليسانس في الحقوق، تقلد عدة مناصب و مسؤوليات إدارية و سياسية: صناعي و كرام، مستشار بلدي لـ "مِزون كاري" في 1912؛ انتُخب في المجلس العام لـ مدينة الجزائر سنة 1919 و رئيس المجلس العام لـ مدينة الجزائر بين 1926-1937؛ عُيّن مندوبا ماليا سنة 1920؛ انتُخب عضوا في مجلس الشيوخ لـعمالة الجزائر سنة 1921[308] عن اليسار الراديكالي و الراديكال الاشتراكي؛ أعيد انتخابه سناتورا لعمالة الجزائر سنة 1929[309]؛ غير أنه خسر في انتخابات 1938 ضد "مالارمي" (MALLARME)؛ و كان مالك جريدة "لـ إيكو دالجي" (L'Echo d'Alger)[310].

و مثّل عمالة قسنطينة في مجلس الشيوخ "بول كِتولي" (Paul CUTTOLI) من اليسار الديمقراطي ، من مواليد 1864 بـ "سانت أوجين" بمدينة الجزائر، حامل لشهادة ليسانس في الحقوق، تقلد عدة مناصب إدارية و سياسية: انتُخب مستشارا عاما لـ بسكرة في 1899؛ مستشارا عاما لـ برج بوعريريج؛ نائب رئيس مجلس عمالة قسنطينة في 1904؛ عضو في مجلس بلدية قسنطينة بين 1892-1896؛ انتُخب مستشار بلدي لـ "فيليب فيل" سنة 1929؛ و رئيس بلديتها من 1929 إلى أن توفي في 1949؛ عضو جمعية المندوبيات المالية لـ الجزائر بين 1901-1906؛ انتُخب نائبا لـ قسنطينة من 1906 إلى 1919 في مجموعة الراديكال-الاشتراكية؛ أعيد انتخابه في 1910؛ و في 1914؛ لم يترشح لانتخابات نوفمبر 1919؛ انتُخب عضوا في مجلس الشيوخ لـعمالة قسنطينة سنة 1920 و أعيد انتخابه سنة 1924؛ ثم في سنة 1932[311]، حتى 1941؛ عُيّن مندوبا للجمعية الاستشارية المؤقتة بـ الجزائر من 1943 إلى 1945؛ انتُخب نائب قسنطينة في الجمعية التأسيسية الأولى من 1945 إلى 1946؛ لم يتقدم لانتخابات جوان 1946[312].

و مثّل عمالة وهران في مجلس الشيوخ "إتيان"(ETIENNE)، "قاسر" (GASSER)، و "بول سورَن" (Paul SAURIN)، و يُعتبر "سورَن" من اليسار

---

[308] - عُيّن في العديد من اللجان منها لجنة الجزائر.

[309] - كانت له العديد من التدخلات في جلسات مجلس الشيوخ خاصة عندما يتعلق الأمر بالجزائر حول حالة الفرنسيين المسلمين بـ الجزائر سنة 1936.

[310] - Dictionnaire des parlementaires français, Notices biographiques sur les ministres, députés et sénateurs français de 1889 à 1940, T. 4, Paris, P.U.F, 1966, pp. 1594-1595.

[311]- أداع العديد من اقتراحات قوانين تخص الجزائر منها تلك الخاصة بارتقاء الأهالي المسلمين بـ الجزائر لصفة مواطنين فرنسيين في 1938؛ كما كان مقررا للعديد من المشاريع أو اقتراح قوانين كتلك الخاصة بارتقاء الأهالي المسلمين بـ الجزائر للحقوق السياسية في 1920؛ كما أبدى بآراء حول ارتقاء أهالي الجزائر للحقوق السياسية في 1922، و حول قانون الأهالي في 1922؛ و تحدث في المنصة على الفرنسيين المسلمين بـ الجزائر سنة 1935، و عن الدسائس المعادية لـ فرنسا في الجزائر سنة 1937.

[312] - Dictionnaire des parlementaires français, Notices biographiques sur les ministres, députés et sénateurs français de 1889 à 1940, T. 3, Paris, P.U.F, 1963, pp. 1198-1199.

الديمقراطي و الراديكالي الحر، أعيد انتخابه سنة 1936، و قد تقلد عدة مناصب منها: رئيس المجلس العام لبلدية وهران، و رئيس المفوضات المالية.

1-2-2 في غرفة النواب:

مثّل عمالة الجزائر بعد تشريعيات 1919 "فيوري" (FIORI)، و "لوفبفر"(LEFEBVRE)، و يُعتبر "هَنري فيوري" (Henri FIORI) من مواليد مدينة الجزائر سنة 1881؛ تقلد العديد من المناصب و المسؤوليات الإدارية و السياسية: صحافي و محرر في جريدة "نوفال" (Nouvelles)؛ انتُخب نائبا لعمالة الجزائر في تشريعيات نوفمبر 1919؛ أعيد انتخابه في تشريعيات ماي 1924 على لائحة اتحاد جمهوريين اليسار؛ انهزم في تشريعيات أفريل 1928؛ أعيد انتخابه في ماي 1932؛ و في ماي 1936؛ كان يجلس في صفوف المجموعة الجمهورية و الاشتراكية و في مجموعة "الإتحاد الاشتراكي و الجمهوري"(U.S.R)؛ أداع الكثير من اقتراحات قوانين و اقتراح نصوص و الإدلاء بتدخلات تخص إفريقيا الشمالية عامة و الجزائر خاصة[313].

كما مثّل عمالة الجزائر "شارل لوفبفر"(Charles LEFEBVRE)، من مواليد 1868 بـ الأبيار، تقلد عدة مناصب و مسؤوليات إدارية و سياسية: محامي بمجلس الإستأناف بمدينة الجزائر؛ نائب رئيس المجلس الأعلى؛ نائب رئيس المجلس العام لعمالة الجزائر؛ انتُخب نائبا في تشريعيات نوفمبر 1919 و هو من الراديكال-الاشتراكي؛ عضوا في العديد من اللجان، غير أنّ انشغالاته كانت منصبة حول الجزائر و عمالة الجزائر[314]. هذا بالإضافة إلى "أبو"(ABBO).

و مثّل عمالة وهران في غرفة النواب "بوتي" و "رو-فرَيسيننغ"؛ و يُعتبر "كلود بوتي" (Claude PETIT) من مواليد سيدي بلعباس سنة 1871؛ مهندس و مزارع؛ تقلد عدة مناصب و مسؤوليات إدارية و سياسية: رئيس المجلس العام لعمالة وهران 1911-1913؛ عضو المندوبيات المالية و المجلس الأعلى للحكومة العامة لـ الجزائر سنة 1910؛ انتُخب نائبا لـ وهران في تشريعيات نوفمبر 1919 على قائمة الإتحاد الجمهوري؛ مُسجل في المجموعة الجمهورية-الاشتراكية في غرفة النواب؛ عضو في العديد من اللجان؛ أداع العديد من اقتراح قوانين و شارك في العديد من التدخلات تخص الجزائر؛ أعيد انتخابه في تشريعيات ماي 1924؛ سُجل في المجموعة الجمهورية الاشتراكية و الاشتراكية الفرنسية؛ لم يترشح للانتخابات العامة لـ 1928[315].

كما مثّل عمالة وهران "بييَر-أرثِر رو-فرَيسينَنغ"-(Pierre-Arthur ROUX FREISSINENG)، من مواليد 1863 بـ مارسيليا؛ شهادة ليسانس في الحقوق؛ قاضي،

313 - Ibid, T. 5, Paris, P.U.F, 1968, pp. 1693-1694.
314 - Ibid, T. 6, Paris, P.U.F, 1970, p. 2204.
315 - Ibid, T. 7, Paris, P.U.F, 1972, pp. 2669-2670.

محامي، و نقيب المحامين؛ تقلد العديد من المناصب و المسؤوليات الإدارية و السياسية: مستشار بلدي لـ وهران سنة 1903؛ نائب وهران عدة مرات: 1919؛ 1924؛ 1928؛ و 1932؛ مُسجل في مجموعة اليسار الراديكالي، عضو في العديد من اللجان؛ أداع العديد من المشاريع تخص الجزائر و الجزائريين: إعادة تنظيم المجالس الجزائرية، و ضع الأهالي المسلمين، الاحتفال بمئوية الاحتلال. انتُخب ممثلا لـ وهران في مجلس الشيوخ سنة 1933 إثر وفاة بول سورن؛ أعيد انتخابه في 1935؛ مُسجل في مجموعة اليسار الراديكالي؛ عضو في العديد من اللجان منها: لجنة الجزائر، و التي أصبح نائب رئيسها سنة 1936 ثم رئيسها سنة 1938؛ كان كثيرا ما يبدي تخوفه من " دسائس الشيوعيين و الاشتراكيين في الجزائر " على حدّ تعبيره[316].

منتخبو الجزائر في غرفة النواب بين 1919- 1930 حسب التسلسل الزمني و عن كل عمالة [317]**:**

عمالة الجزائر	عمالة وهران	عمالة قسنطينة
- هوبي (HOUBE): 1912-1919 - فِيوري (FIORI) 1919-1928؛ 1932- 1942 - لوفَبفر (LEFEBVRE): 1919-1921 - آبو (ABBO): 1921-1924 - مالارمي (MALLARME): 1924-1939 - لاكييَر(LAQUIERE): 1928-1932 - ريكسي (RICCI): 1928-1932 - غاستافينو (GUASTAVINO): 1932-1942	- بوتي (PETIT): 1919-1928 - رو-فرَيسينَنغ (ROUX-FREISSINENG): 1919-1934 - بريير(BRIERE): 1928-1936 - مول (MOLLE): 1928-1931 - بارَس (PARES):1931-1936 - ب-إ. سورَن (P- SAURIN E):1934-1942	- ج. كِتولي (J. M CUTTOLI):1928-1936 - سَردا (SERDA): 1932-1942).

مهما يكن، و ما يتبين من ذلك هو استمرارية و مداومة هؤلاء النواب في مناصبهم التمثيلية لـ الجزائر كما يبينه الجدول الآتي، و هو ما يدل على ثقة الاستعمار الفرنسي فيهم مستوطنين و حكومة. فماذا سيكون موقف البرلمان الفرنسي من الأهالي الجزائريين عامة و من القضية الجزائرية خاصة؟

316- Ibid, T. 8, Paris, P.U.F, 1997, p. 2924.

317- Jacques-Binoche GUEDRA , op,cit, p. 34.

ما يميز تمثيل الجزائر في البرلمان الفرنسي بين سنتي 1919-1930 ما يلي:

- **لا تمثيلية البرلمان الفرنسي كإطار ديمقراطي للمناقشات البرلمانية حول المسألة الجزائرية، و ذلك لعدم تمثيل الجزائريين في البرلمان، و اقتصار ذلك على المستوطنين الأوربيين فقط، وهم أصحاب الامتيازات الاقتصادية و الاجتماعية، السياسية و الإدارية و هو الأمر الذي يفسر حجم ضغوطات هذه الفئة و حرصها الكبير على ضرورة حماية و المحافظة على مصالحها و امتيازاتها و ذلك عن طريق العمل على المحافظة على الوضع الراهن و التصدي لاحتمال أي إصلاح أو تغيير في صورة الوضع القائم، و الجزائريون الذين يشكلون 5/6 من سكان الجزائر غير ممثلين في البرلمان، بينما يشكل المستوطنون 1/6 و حضورهم في البرلمان كامل و قوي.**
- **التمثيلية المحدودة للجزائريين في البرلمان الفرنسي بمعدل ثلاثة عشر أي بعشرة ممثلين في غرفة النواب و ثلاثة ممثلين في مجلس الشيوخ، و هي نسبة ضئيلة لا تتناسب مع عدد سكان الجزائر المقدر آنذاك بحوالي ستة ملايين نسمة، مما يجعلهم أقلية أمام ممثلي الفرنسيين في البرلمان، هذا في صورة ما إذا كانت وجهات نظرهم إيجابية فيما يتعلق بالمسألة الجزائرية، و هو أمر مستبعد سيما و أنهم منتخبون أساسا من قبل المستوطنين و هو أيضا ما جعلهم يخضعون لضغوطاتهم التي تحركها مصالحهم و أغراضهم السياسية فضلا عن طريق امتيازاتهم الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية و الإدارية...**
- **و من جهة أخرى إنه لمن الأوجب أن نسجل هنا هيمنة و سيطرة القوائم اليمينية الاستعمارية المحافظية على القوائم اليسارية " الإنسانية-التقدمية "، و قد بلغ عددهم احد عشر مقابل ثلاثة فقط من "الكتلة الوطنية"، و هو الأمر الذي يجعل التغيير الذي عرفته فرنسا بعد تشريعيات أفريل- مايو 1919 دون امتداد في الجزائر بل و من دون تأثير عليها.**

ـالتجربة المدنية السياسية الطويلة من خلال ما تقلده ممثلو الجزائر من وظائف و مسؤوليات سياسية و اقتصادية تجعلهم في مركز قوة أمام خصومهم، إذا كانت ثمة خصومية ، فهم مخلصون لمناصبهم و بذلك فهم أوفياء لسياساتهم مما يجعلهم محل ثقة لدى منتخبيهم من المستوطنين للحيلولة دون تمكين أي تغيير في الجزائر و هو " تقليد ثابت قلما توقف،جعل البرلمانيين الجزائريين يصوتون باستمرار و بوفاء لصالح كل الحكومات ... إنّ الثقة الكبيرة التي اكتسبوها بناء على وفائهم الثابت تسمح لهم بالاهتمام بصفة خاصة بالشؤون الجزائرية و العمل باستمرار في هذا لاتجاه ..."[318].

فما يمكن أن ينتظر منهم من إصلاحات ... بل و من " تنازلات "؟ ما يمكن أن تكون طبيعة وجهات نظرهم و مواقفهم؟ ما يمكن أن يكون موقفهم من المطالب الجزائرية، من مطالب الاتجاه الإصلاحي و من نشاط الأمير خالد، بل و حتى من تمنيات الاتجاه الاندماجي و من نشاط ابن التهامي؟ ما يمكن أن يكون موقفهم من المسألة الجزائرية عامة؟ هل سيستند البرلمان الفرنسي، فيما يتعلق بالتشريعات الخاصة بالأهالي المسلمين الجزائريين التي سيسنّها، على مطالب الممثلين الشرعيين للحركة الوطنية الجزائرية أم فقط على التقارير الرسمية القائمة فقط على شهادات المنتخبين الإداريين

[318] - Roger. ROTH: La Réforme des pouvoirs publics en Algérie ,Thèse de droit, Paris 7è - 1936, p. 111.

أمام لجان التحقيق و على إرادة المستوطنين بواسطة ضغوطات نوابهم في البرلمان و توجيهات صحافتهم؟

2- تقرير "ماريس موتي" 1 مارس 1918

قدّم "ماريس موتي" (Marius MOUTET)[319] في جلسة 1 مارس 1918 تقريرا لغرفة النواب باسم لجنة الشؤون الخارجية، المحميات و المستعمرات المكلفة بدراسة: 1° اقتراح قانون "آلبَر روزي" (Albert ROZET)، الذي يهدف إلى تسهيل الارتقاء إلى صفة مواطن فرنسي للعسكريين و العسكريين القدامى الأهالي ذوي الأصل الجزائري، التونسي و من المغرب؛ 2° اقتراح قانون "جوزَف لاغروسيلليير" (Joseph LAGROSILLIERE) و الذي يهدف إلى تحديد شروط حصول أهالي الجزائر، المستعمرات و المحميات للحقوق السياسية و المدنية أو صفة ناخبين أهالي؛ 3° اقتراح قانون "بول بلِسن" (Paul BLUSEN) الذي يهدف إلى زيادة تسهيلات الارتقاء إلى صفة مواطن فرنسي لبعض العسكريين و العسكريين القدامى من الجزائر، المستعمرات و المحميات؛ 4° اقتراح قانون "جورج بوسنو" (Georges BOUSSENOT) و "أرنَست أوتري" (Ernest OUTREY) الذي يهدف إلى تحديد شروط ارتقاء الأهالي المدنيين و العسكريين الجزائريين، المستعمرات و المحميات لصفة مواطن فرنسي؛ 5° اقتراح قانون "موريس فيولَت" (Maurice VIOLETTE) حول تجنيس الأهالي؛ 6° اقتراح قانون "دوازي"(DOIZY)، القاضي بمنح للرعايا الفرنسيين المسلمين الجزائريين التجنيس داخل القانون الخاص بصفة محلي[320].

و كان موضوع قانون تقرير "ماريس موتي"(Marius MOUTET): تسهيل ارتقاء الأهالي المسلمين الجزائريين لصفة مواطن فرنسي، أو بعبارات أخرى، تبسيط الشروط و الإجراءات التي يجب توفيرها للتجنس؛ توسيع الوضع السياسي للأهالي الذين سيبقون مسلمين[321].

و قد تضمن اقتراح قانون لجنة الشؤون الخارجية، المحميات و المستعمرات لـ 1 مارس 1918، بابين 2، 14 فصلا و 41 مادة، و جاء الباب الأول تحت عنوان "حول

---

[319] - (1876-1968): رجل سياسة فرنسي؛ محامي؛ ينتمي إلى الحزب الاشتراكي؛ تقلد العديد من المناصب الإدارية و المسؤوليات السياسية: نائب لـ "الـ رون" (Rhone) بين 1914-1928؛ نائب لـ "دروم" (Drome) بين 1928-1932، 1932-1936 و 1936-1942؛ وزير المستعمرات بين 1936-1938؛ وزير فرنسا ما وراء-البحر بين 1946-1947؛ عضو الجمعية التأسيسية بعد الحرب العالمية الثانية. أنظر: Dictionnaire des ministres (1789-1989), Paris, Perrin, 1990, pp. 555-556.

[320] - أنظر: - J.O.R.F: Doc Parl, Annexe n° n° n°: 820-935-1005-1034-1286-2091

[321] - - J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Séance du 1er mars 1918, Annexe n° 4383, p. 347.

ارتقاء الأهالي الجزائريين للحقوق السياسية" و تضمن ثلاثة فصول: تطرق الفصل الأول إلى شروط الحصول على صفة المواطن، و احتوى الفصل الثاني إجراءات الحصول على المواطنة، في حين تضمن الفصل الثالث آثار الحصول على صفة المواطن الفرنسي؛ بينما جاء الباب الثاني تحت عنوان "الوضع السياسي لأهالي الجزائر الذين ليسوا مواطنين فرنسيين" و تضمن فصلين: تطرق الفصل الأول إلى تمثيل الأهالي المسلمين في المجالس الجزائرية، و احتوى الفصل الثاني الوضع الانتخابي للأهالي الجزائريين الذين ليسوا مواطنين فرنسيين[322].

استهل "مارييس موتي" (Marius MOUTET) التقرير بالتذكير بإخلاص الأهالي الجزائريين خلال الحرب و بضرورة رد الجميل: " أظهر السكان الأهالي لمستعمراتنا خلال هذه الحرب إخلاصا للوطن الأم يسمح بمنحهم الثقة؛ و قدموا، من جهة أخرى، مساعدة متفانية سواء إراديا سواء بقبول أعباء جديدة، على غرار الخدمة العسكرية في الجزائر، ينبغي أن نعبّر لهم عن اعترافنا. يتبين أنّ التنازل الكلي أو الجزئي عن حقوق المواطنين الفرنسيين أحد الوسائل للتعبير لهم عن اعترافنا "[323].

ثم يحدد "موتي"(MOUTET) أثر تلك الاقتراحات و التي تقتصر على النخبة و لا تخص عامة الأهالي الجزائريين: " أثر الاقتراحات يقتصر على الأهالي و الذين يبدون أنهم اقتربوا منا في تصوراتهم و مشاعرهم، ليفهموا قيمة حقوقهم الجديدة و حتى لا يسرفوا "[324].

و يحذر بأنّ المواطنة الفرنسية ليست فقط الحقوق السياسية بل هي كذلك الواجبات المدنية: " غير أنّ أي قانون يمنح صفة مواطن فرنسي لا يترتب عنه فقط التمتع بالحقوق السياسية بل يستلزم كذلك وجوب قبول كل قوانيننا المدنية... و هكذا يُطرح السؤال: هل يمكن منح الأولى؟ هل الأهالي مستعدون للخضوع إلى الثانية؟ "[325].

المواطنة الفرنسية لا تتماشى و القوانين الخاصة لأنّ " التنازل عن الحقوق السياسية للشعوب الرعية ليست في الواقع دون خطر. بإمكانها جعل السيادة في خطر... "[326].

لذا فالمواطنة الفرنسية تمر عبر التنازل عن القانون الخاص: " هكذا نطلب كضمان أساسي لهذا الدمج تخلي الأهلي عن تشريعه الخاص، عن قانونه الخاص، أي عن قواعد حياته الاجتماعية الخاصة و بخاصة تلك المتعلقة بالتنظيم العائلي، حالة الأشخاص و الميراث، و هي القواعد التي غالبا ما ترتبط بالمعتقدات الدينية "[327].

---

[322] - أنظر اقتراح قانون لجنة الشؤون الخارجية، المحميات و المستعمرات في:
J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Séance du 1er mars 1918, Annexe n° 4383, pp. 362-363

[323] - Ibid, p. 314.

[324] - J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Séance du 1er mars 1918, Annexe n° 4383, p. 314.

[325] - Ibidem.

[326] - Ibidem.

[327] - Ibidem.

غير أنّ ربط الحقوق السياسية بالقانون الخاص أليس من شأنه أن يصرف الأهالي الجزائريين: " لكن جعل من قبول كامل قوانيننا المدنية، الشرط للتنازل عن الحقوق السياسية، أليس تقديم إصلاحات ظاهرية و دون جاذبية بالنسبة للأهالي الذين سيبدون نفورا كئودا للتخلي عن عاداتهم و تقاليدهم؟ ألا يمكنهم اعتبار رفض حق المواطنة كوسيلة لإبقائهم دون تحديد في حالة نقص لا مبرر لها و كوضع حاجز بطريقة إرادية أمام تقارب الأجناس "[328].

الأهالي الجزائريون أدوا واجبات المواطنة الفرنسية فمن واجبنا منحهم حقوق المواطنة الفرنسية: " برهن الأهالي خلال الحرب على أنهم فرنسيين؛ لقد قبلوا تحمل نفس الأعباء العسكرية و الضريبية؛ فهل المساواة في الأعباء لا تقابلها المساواة في الحقوق؟"[329].

المسألة ليست سهلة لأنّ الأمر يتعلق ليس فقط بالارتقاء إلى المواطنة الفرنسية بل كذلك بالقانون الخاص: " صعوبة المشكل ليس فقط تقدير شرعية، نفعية و مناسبتية الإصلاحات السياسية، و لكن معرفة كيف نوفق مع منح الحقوق السياسية و المدنية لرعايانا، احترام قانونهم الخاص، أي عاداتهم، تقاليدهم و معتقداتهم "[330].

الصعوبات كثيرة و المخاطر كبيرة في الجزائر: " ففي ما يتعلق بـ الجزائر تبدو الصعوبات الأكثر حدة، مسألة القانون الخاص ما هي سوى واحدة من مظاهر صعوبة ذوبان أجناس و حضارات، المجتمع المسلم يظهر ككتلة إسمنتها الدين. من جهة أخرى، إنّ السكان الأهالي في نسبة عددية عالية إلى هذا الحد من السكان الفرنسيين أو الأوروبيين مما يجعل البعض يخافون تشريعا عديم التبصر لا يراعي بصفة كافية مصالح أمتنا و جنسنا. دون تضخيم هذا الخطر، عدم مراعاة ذلك سيُعرّض إلى أخطار "[331].

تجنيس الأهالي الجزائريين هو الحل الأنسب في الجزائر: " باختصار فإنّ السياسة المتبعة في الجزائر منذ الغزو كانت في اتجاه محدد؛ من خلال كل التقلبات، كل التناقضات، نستطيع القول بأنّ الهدف كان "فرنسة" الجزائر، أي أننا قادتنا فكرة تقريب الأهالي منا قدر الإمكان: مخطط دمج حُقق بإجراءات غالبا ما كانت غير متوقعة و معجلة كثيرا بصفة عامة وجه مجهوداتنا. يمكن لقانون تجنيس أن يتلاءم بأكثر سهولة مع هذه السياسة على أي آخر "[332].

لكن لنثمن مجهود الأهالي لأنه " بمطالبة الأهالي إخلاصهم لا يمكننا تحويله إلى وطنية إلا إذا كان لنا نية إدخالهم في الوطن مع حقوق و منافع ضم الوطنيين الأصليين "[333].

---

328 - J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Séance du 1er mars 1918, Annexe n° 4383, p. 314.
329 - Ibidem.
330 - Ibidem.
331 - Ibid, p. 315.
332 - Ibidem.
333 - Ibid, p. 319.

و إذا سبق للأهالي الجزائريين و أن قدموا مطالب حتى زمن السلم على غرار مطالب جوان 1912، فإنها " اليوم تفرض نفسها بأكثر قوة لأنه في الوقت الحالي التجنيد لا يستلزم التضحية بالوقت مثل ما هو الحال في زمن السلم بل اليقين بتحمل التجارب الأكثر قسوة و المخاطر الأكثر خطورة و الأكثر استعجالا "[334].

الأهالي الجزائريون ينتظرون اليوم إصلاحات ملموسة: " لم يعد يكفي إذا التعبير للأهالي إقرار فرنسا بالفضل بل ينبغي برهنته لهم. إذا لم نرد أو لم نعرف إرضاء مطالبهم المشروعة، تطلعاتهم و حاجياتهم، إذا لم نرد على آمالهم، ثقتهم بجعل حالتهم أحسن، بإزالة التجاوزات التي كانوا يعانون منها بمعاملتهم بإنصاف دقيق، بالبرهنة ليس فقط بأننا لا نعتبرهم على أنهم ينتمون إلى أجناس دنيا موجهة للبقاء دائما تحت السيطرة، بل كرجال جديرين بمعاملتهم كمتساوون؛ سيكون من حقهم أن يُخيبوا و سيعدون لنا تجارب مريرة. ينبغي إذن تعجيل العمل بالإصلاحات الأهلية "[335].

ينبغي إدخال الإصلاحات الأهلية حالا: " نتمسك بزيادة حقوق الأهالي في الوقت الذي نزيد فيه الأعباء التي تثقلهم. إذا حاولنا القيام بأي شيء في اتجاه إصلاح سياسي لحالة الأهالي الجزائريين، فالوقت مناسب من أي وقت آخر. لا ينبغي أن تأتي الإصلاحات متأخرة، و النقاش أكثر طولا. فذلك يعني بعد إثارة الآمال، خلق الخيبة و زرع الشك "[336].

لا ينبغي إيقاظ روح الثورة لدى الأهالي الجزائريين: " عهد الثورات ولى، يمكن فقط لسياسة قمع، مضايقات لانعدام الثقة و جحود إعلانها من جديد. نستطيع إذن التطلع بهدوء لمستقبل من الوئام بين الأهالي و الفرنسيين، أين ستدعم سياسة ليبرالية واسعة السيادة الفرنسية بعيدا عن تهديدها بتأييد واع و إرادي لشعب معترف "[337].

ينبغي منح الأهالي الجزائريين: " الشعور بأننا نحترم المؤسسات و المعتقدات التي يتمسكون بها، و أننا لا نريد فرض مؤسساتنا و معتقداتنا و التي لا يستطيعون تحملها، و لكن لا نرفض لهم التمتع بتلك التي بإمكانهم التكيف معها. لكن يجب أن نأخذ بعين الاعتبار تمسك الأهالي بمؤسساتهم، بعاداتهم و بدينهم. سنرى عندما ندرس المجتمع المسلم في الجزائر أنّ تطور الأهالي في حضارتهم ليس قاعدة خاطئة و فارغة، و أنه غير صحيح أن ندعم فكرة عدم تطور المجتمع المسلم، أنّ الإسلام دين لا تسامح متعصب، و أنّ أتباع محمد غير قادرين على التكيف مع الحضارة المعاصرة "[338].

---

[334] - J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Séance du 1er mars 1918, Annexe n° 4383, p. 320.
[335] - Ibid, pp. 320-321.
[336] - Ibid, p. 321.
[337] - Ibidem.
[338] - Ibid, pp. 322-323.

هذه الحقوق الجديدة ليست مفروضة بل " مهداة، ممنوحة بطلب منها لفئات محدودة من الأهالي، الخطر الوحيد الذي نواجهه هو أننا جربنا مجهود غير نافع، لا نعتقد أنه بإمكانه أن يكون مضرا **"**[339].

لم يُعتبر القانون الخاص حاجزا أمام المواطنة بما أنّ المنتخبين المسلمين في مختلف المجالس يحتفظون بأحوالهم الشخصية: " إذا كان الاحتفاظ بالقانون الخاص الحاجز الحقيقي أمام منح صفة مواطن، لا نفهم لماذا لا يشكل حاجزا قطعي كذلك أمام منح صفة مُنتخب **"**[340].

ينبغي، من جهة أخرى، إصلاح العدالة الأهلية، إلغاء قانون الأهالي و تحسين التمثيل النيابي: " و إذا كان ينبغي في نفس الوقت مواصلة إصلاح العدالة الأهلية بإلغاء المحاكم الاستثنائية و كذا الرادعة و الجنائية، و التي لا مبرر للمحافظة عليها؛ إذا رأينا برضا كبير الإدارة العليا تتجه نحو تحديد قانون الأهالي، بقرار من الحاكم العام لـ 31 ديسمبر 1914 و الذي باستعماله للصلاحيات التي خولها له قانون 15 جويلية 1914 وسع الإعفاءات... دعوة المعنيين للمساعدة (في تحرير الإصلاحات)، منحهم إمكانية إسماع أصواتهم، سواء كفرنسيين، سواء في إطار التمثيل الأهلي. هو واحد من الوسائل الأكثر نجعا للحصول عليها (الإصلاحات) و لمراقبة التطبيق الحسن لها **"**[341].

ينبغي للإصلاحات السياسية أن تساير الإصلاحات الاقتصادية: " يستحيل علينا أن نعتقد بأنّ التطور الاقتصادي لشعب تجاه تحسين الطبقات الأكثر فقرا لا يرتبط بتحرر سياسي و لو نسبي و بالاعتراف له بأدنى حقوق. لا يعني إذن أن نجعل من كل الأهالي مواطنين، بل أن نعطي مدافعين لمصالحهم، و ناطقين لتطلعاتهم **"**[342].

إذا كان البعض يتخوف من أنّ مثل تلك التنازلات " المقدمة أثناء الحرب من أن تُفسر على أنها إشارة ضعف؛ إذا كان البعض الآخر يتخوف من أننا نقفز في المجهول. سنجيب بأنّ كل شيء مسألة احتياط. بتطبيقنا سياسة عادلة و ليبرالية لا نفكر في تجريد السلطة في حال يتبين بأنّ الرجوع إلى طريقة القوة ضروري **"**[343].

الإصلاحات المترقبة ليست ثورة على الوضع الراهن: " لا يجب النظر للرد المقترح إلا كجزء من مجموعة، مرحلة من حركة تطور. لا يظهر على أنّ أصحاب الاقتراحات حددوا هدفا طموحا جدا؛ لقد حددوا، ليس لتحويل مفاجئ لكل شيء، بل ببساطة إلى مواصلة التقارب بين جنسين. لقد قدموا محاولة جد محدودة بعد العديد من المحاولات الأخرى معتقدين بأنها

---

339 - J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Séance du 1er mars 1918, Annexe n° 4383, p. 323.
340 - Ibid, p. 324.
341 - Ibid, p. 326.
342 - Ibidem.
343 - Ibid, p. 327.

يمكن أن تكون واحدة من العديد من وسائل الاختراق المتبادل، مساهمة متواضعة في الإنجاز الطويل جدا لتطور الأهالي تجاه حضارتنا "[344].

الإصلاحات لا تخص سوى النخبة الجزائرية دون العامة: " ينبغي أن نألف تدريجيا الأهلي مع فكرنا، مع عاداتنا، بمناداة لممارسة حقوق جديدة أولئك الذين يبدون لنا باستطاعتهم تقديرها، لكن هؤلاء فقط. الأكيد أنه إذا نفكر منذ الآن في الارتقاء إلى كامل الأهلية المدنية و السياسية لجماهير الأهالي. فإنّ ذلك يعني الانكباب على مناورات سياسية واسعة و التي، بعيدا عن تعجيل سير الأهلي نحو التقدم و ساعة تحرره، فإنها ستخلطها بعمق... ... ... لن تحقق الحرية أي شيء، بل ستخسر كل شيء. مثل ذلك التنازل لحقوق المواطن الفرنسي لجماهير الأهالي ليس فقط لا تفرض نفسها، لكن ستكون كارثة حقيقية؛ مهما كانت الفضيلة التربوية لممارسة الحقوق السياسية، لن تكون كافية لاجتياز كافة سكان بدائيين قرونا من التنمية الاقتصادية و الفكرية، التي تفرقنا عنهم. هذا الإصلاح العام و التام ليس، فضلا عن ذلك، مطالبا به من طرف جماهير السكان، و التي تُعتبر رغبتها الوحيدة الأكل إلى غاية الشبع "[345].

لم التخوف من القانون الخاص خاصة و أنّ " النزاعات بين القانون الخاص الإسلامي و القانون الفرنسي هم أقل خطورة فيما يتعلق بالأبوة، السلطة الأبوية و حماية العاجزين. لا يوجد أي شيء يتناقض مع النظام العام الفرنسي ــ بل بالعكس ــ فإنّ القانون الإسلامي يخلق للأم، عبر الحضانة، حالة أكثر ملائمة، و يسمح بالبحث عن الأبوة بكل الوسائل... ... ... و أنّ الميراث... لا يقدم أي شيء يتناقض مع نظامنا العام... ... ... باختصار، إذا كان القانون الخاص للمسلمين يخالف مشاعرنا و تصوراتنا المعنوية، فكرتنا القانونية غير أنه لا يمكننا أن نعتقد أنه حاجزا أمام التنازل عن الحقوق السياسية أو لصفة مواطن. وحشية بعض تلك القواعد القانونية في مجملها تعود أقل عنها للدين عنها للجهل؛ ستأنس بنشر الثقافة، و عبر تغيير الحالة الاقتصادية كذلك "[346].

فضلا عن ذلك فإنّ مجهودات اجتهادات المحاكم ساعدتها " محاولات تقنين ستجعل من القانون الخاص الإسلامي متوافقا مع قانوننا "[347].

لا ينبغي المساس بالقانون الخاص لأنّ حتى " نخبة الأهالي و التي يمكن أن نعتبرها مؤهلة حتى لحقوق المواطن، غير مهتمة بالتخلي عن قانونها. بل بالعكس، فكرامتها، و التي

---

344 - J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Séance du 1er mars 1918, Annexe n° 4383, p. 327.
345 - Ibidem.
346 - Ibid, p. 330.
347 - Ibidem.

سنخطأ بالمساس بها، تفرض عليها احترامه. فهل هناك إذن استحالة قبول أنّ مواطنا فرنسيا يمكن أن يبقى مسلما؟ "[348].

المعارضون للإصلاحات الأهلية يبررون رفضهم كونها (الإصلاحات) ستكون في صالح: " الشباب الجزائريين و ليس في صالح جماهير السكان الأهالي. بيد أنهم لاموا أولئك الذين تلقوا تعليمهم في مدارسنا بأنهم لم يقوموا بواجبهم أثناء الحرب و أنهم لم يتطوعوا سوى بعدد قليل، و أنهم، عكس ذلك، استغلوا الحرب لتحسين حالتهم. هذه الفئة من السكان هي فكريا و حتى اجتماعيا الأكثر بعدا عنا، و هي في كل الأحوال، ليس لديها سوى عطف ضعيف نحونا، و سيكون هم من سيتولى غدا بكل تأكيد التفويضات و سيكلفون بالدفاع عن إخوتهم في الدين. نشعر بأنّ هذا المبرر يشوبه تحيز. إنه دعوى منافسين سياسيين لليوم و لغد "[349].

إنه لمن الخطأ أن نريد فصل القانون الخاص عن الدين الإسلامي لأنّ: " القواعد المدنية للقرآن هي إلزامية كقواعد دينية ... ... و نعتقد... أنّ القانون المدني يستطيع أن يتكيف بتطبيق تشريع مختلف دون أن يقضي عليه "[350].

ممارسات القانون الخاص واقع، و هو " واقع ضمناه كحق. لقد منعنا أنفسنا المساس به، سواء باستسلام (مدينة) الجزائر، سواء بالاستشارة-المشيخية لـ 1865. هذا المزعوم تقليد لا أخلاقي هو إذن مُشرع، المشرع لا يجهل ذلك ــ و أكثر من ذلك، فعلى قاضينا تطبيقه كل مرة تطلبته اختصاصاته "[351].

المجتمع الفرنسي يضم " كاثوليك، بروتستانت، إسرائيليين، مفكرين أحرار و هم كلهم فرنسيين جيدين، بإمكانه أن يضم مسلمين لن يكونوا أقل شأنا "[352].

عندما ننادي، للآخرين، بحق الشعوب تقرير مصيرها بنفسها، الأهالي يتساءلون " لماذا يبقى دينهم حاجزا لمساهمة في حكومتهم الخاصة ... ... باختصار نعتقد بأنه يمكن أن نفصل منح الحقوق السياسية عن المحافظة بالقانون الخاص "[353].

إذا تخوفنا من ارتقاء عدد كبير من الأهالي إلى المواطنة الفرنسية، نستطيع إحاطتها بضمانات صارمة: " حصرها في فئات الأهالي المتعلمة، جديرة، أو عدم منحها سوى بصفة مقابل لخدمات مقدمة للبلد، عدم منح الارتقاء قانونا لصفة مواطن للأهالي الذين حافظوا على

---

348 - Ibid, p. 331.
349 - J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Séance du 1er mars 1918, Annexe n° 4383, p. 331.
350 - Ibid, p. 332.
351 - Ibidem.
352 - Ibid, p. 333.
353 - Ibidem.

قانونهم ـ غير أنه يجب وقف هذا الوضع و الذي يجعل من المعتقد الديني سببا في عدم الأهلية للمواطنة "[354].

طبعا، سنقبل أنّ قضية القانون الخاص لن يمكن أن تشكل في أي حال " حاجزا أمام الارتقاء إلى الحقوق السياسية بصفة محلي. نصف التجنيس هذا ينبغي أن يتضمن التمتع بوضع سياسي يجعل من المواطن بصفة أهلي شخصا حرا، أو متساو في الحقوق مع الفرنسي الأصل "[355].

حتى في روسيا القيصرية المسلمون أحسن حالا من الأهالي الجزائريين: " كانت لهم مزايا على عرب و قبائل (بربر) الجزائر. لا يشعرون أنهم خاضعين لجنس آخر: الروسي رعية مثلهم و ليس سيدهم. احتفظوا بحقولهم؛ غير خاضعين لضرائب أثقل من المستوطنين المسيحيين. يستطيعون، على غرار الروس، أن يستدعوا لوظائف مدنية، عسكرية و الوظائف الانتخابية مفتوحة أمامهم "[356].

في المستعمرات الفرنسية بـ الهند الأهالي ليسوا فقط " رعايا فرنسيون، بل هم إلى حد ما مواطنين فرنسيين. فحتى و لو حافظوا على القانون الأهلي، فإنهم يتمتعون بالحقوق السياسية و هم ناخبون. تعليمة الحاكم لـ 27 أفريل 1848 أقرتها كذلك "[357].

الأمر كذلك بالنسبة لأهالي السنغال في البلديات الأربع الكاملة الصلاحيات و نسلهم، سواء يقطنون أم لا المستعمرة الفرنسية حيث أنهم " يتمتعون في كل مكان بحقوق المواطنين الفرنسيين. هم مدمجون معهم بصفة تامة، و عليه، فكل القضاء السابق الذي كان يقضي بتمييز التمتع، الحقوق الانتخابية و قابلية الانتخاب عن الحقوق السياسية و كذا الحقوق المدنية ملغاة. هؤلاء الأهالي يبقون يتمتعون بقانونهم الخاص. القوانين المدنية الفرنسية لا تُطبق عليهم ما دام ستمس بهذا القانون. لكن ستكون لهم نفس الحقوق كالتي للفرنسيين، أن يكونوا ناخبين أو قابلين للانتخاب، نفس الأهلية لكي يكونوا موظفين، عسكريين، نفس الضمانات للحرية الفردية، مساواة ضريبية و قضائية "[358].

فما سيكون موقف البرلمان الفرنسي و حكومة "الكتلة الوطنية" من تقرير لجنة الشؤون الخارجية، المحميات و المستعمرات برئاسة "ماريوس موتي" (Marius MOUTET) لـ 1 مارس 1918 الالتزام به رسميا و التعجيل بتنفيذه أم إهماله و الاحتجاج بأولويات مخلفات الحرب؟

3- قانون 4 فيفري1919:

---

354 - Ibidem.

355 - J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Séance du 1er mars 1918, Annexe n° 4383, p. 333.

356 - Ibid, p. 339.

357 - Ibid, p. 340.

358 - Ibidem.

عندما زارت لجنة مجلس الشيوخ تحت رئاسة "جِل فِري" (Jules FERRY) الجزائر في سنة 1892 تقدم أمامها "الشبان الجزائريون" و " تحادثوا معها حول قضايا التجنيس أو تمثيل المسلمين "[359]. **و عندما فرضت فرنسا التجنيد الإجباري على الأهالي المسلمين الجزائريين بمقتضى "قانون 3 فيفري1912" شكل "الشبان الجزائريون" وفدا انتقل إلى باريس لتقديم مطالب الأهالي المسلمين الجزائريين إلى الحكومة الفرنسية في جوان 1912**[360].

و أمام هذا الوضع، قدم "جورج كلِمانصو" (Georges CLEMENCEAU) رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ، و "جورج ليغ" (Georges LEYGUES)، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في غرفة النواب، اقتراحا في 25 نوفمبر 1915 في رسالة إلى رئيس المجلس يقضي بـ " قبول الأهالي للتمتع بنظام جديد للتجنس لا يستلزم التخلي عن القانون الخاص "[361].

و في 1 مارس 1918 أداع النائب الاشتراكي "ماريس موتي" (Marius MOUTET) اقتراح قانون باسم لجنة الشؤون الخارجية يقضي بـ " تسهيل ارتقاء الأهالي المسلمين الجزائريين للمواطنة الفرنسية **" إذا بلغ خمس و عشرين سنة، بطلب منه أمام المحكمة المدنية، و إذا وفر شرطا واحدا مما يلي: الخدمة في الجيش الفرنسي أو له ولد خاض حملة عسكرية؛ معرفة القراءة أو الكتابة بالفرنسية؛ كان مالكا، مزارعا، أو مسجلا في جدول الضرائب؛ التوظف في الوظيف العمومي أو التقاعد منه؛ له عهدة انتخابية أو وسام؛ متزوج أو مولود من أهلي أصبح مواطنا فرنسيا؛ علاوة على أنه لم يُحاكم بجريمة قتل و لم يُجرد من حقوقه السياسية؛ الإقامة سنتين متتاليتين على الأقل في نفس البلدية**[362].

و لقد حاولت الحكومة الفرنسية حل القضية الجزائرية عن طريق إصدار "قانون 4 فيفري 1919" أو ما اصطلح عليه بـ "قانون جونار"، باسم الحاكم العام الذي اقترحه، و قد رأى "جورج كلِمانصو" (Georges CLEMENCEAU)[363]**، رئيس وزراء فرنسا، أنّ مجهود الجزائريين أثناء الحرب يستحق تعويضات سياسية واسعة**[364].

---

359 - أنظر: - "Le mouvement "Jeune Algérien" de 1900 à 1923", In: Etudes Maghrébines, Mélanges Charles-André JULIEN, Paris, P.U.F, 1964, p. 219.

360 - أنظر: - Chérif BENHABILES, L'Algérie française vue par un indigène , Alger, Orientale Fontana, 19147, pp. 116-117.

361 - - J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Séance du 25 novembre 1915, pp. 316-317.

362 - - J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Séance du 1er mars 1918, Annexe n° 4383, pp. 314-363.

363 - (1841-1929): تقلد عدة مناصب إدارية و مسؤوليات سياسية: ممثل الجمعية الوطنية 1871-1876؛ نائب الـ "سن" (Seine) 1876-1885؛ نائب الـ "فار" (Var)1885-1893؛ سناتور للـ "فار" (Var) 1902-1920؛ وزير الداخلية مارس-أكتوبر 1906؛ رئيس المجلس، و وزير الداخلية 1906-1909؛ رئيس المجلس، وزير الحربية 1917-1920. أنظر: Dictionnaire des parlementaires Français de 1889 à 1940, T. 3, 1963, pp: 1064-1070.

364 - - Charles- Robert AGERON: Histoire de l'Algérie Contemporaine- (1830- 1979) (Que Sais- je?), 7è Ed, n° 400, P.U.F, Paris, 1980, p. 71.

و في ذات السياق، علق "ثيودور ستيغ" (Théodore STEEG)، مقرر مشروع الإصلاحات الخاصة بالأهالي المسلمين الجزائريين في مجلس الشيوخ ما يلي: " سواء القانون من الذي أقر التجنيد أو الحكومة، غير أنّ الحقيقة أنّ التجنيد طُبق و أنه أدى وظيفته، ليس دون بعض الصعوبات أثناء الحرب: منذ ذلك الوقت، أقول أنه ليس بإمكانكم رفض الحقوق السياسية التي نطالبكم بها لأهالي الجزائر. عندما تنادون إنسانا لشرف التضحية العليا، لا يمكنكم فرض نوع من "الإنقاص من دوره". كيف! هاك رجال غامروا بحياتهم من أجل الوطن – من أجل وطنهم – و ترفضون لهم المشاركة في إدارة مصائر أمة أنقذوا حريتها و رفعوا مكانتها؟ لو جندنا مرتزقة المسألة لم تكن كذلك. لكنا خالصين تجاههم بمنحهم، دون قيد أو شرط، مبلغ من المال لمعناه أمام أنظارهم الجشعة "[365]. **غير أنّ ذلك ليس صحيحا يضيف "ستيغ" (STEEG)، ففي الحقيقة "** فرضنا واجبا، و خلقنا بذلك حقا: نطلب منكم أن تعترفوا به، ليس لأننا ننصاع لانشغال قلق، حساب، ليس حتى لشعور اعتراف بجميل، بل لأنّه بالنسبة إلينا هو واجب قانوني. جندي شجاع ينبغي أن يكون، إذا أراد ذلك، مواطنا. في كل الأحوال، ليس لديكم الحق في إبعاده إلى حالة رعية"[366].

فما هو "قانون 4 فيفري 1919"؟ ما هي عوامل صدوره؟ هل جاء بمبادرة فرنسية أم نتيجة لمتغيرات دولية أم بضغط جزائري؟ ما محتواه؟ ما طبيعته؟ ما مدى تأثيره؟ ما هدفه، ما غرضه و ما غايته؟ ما موقف الجزائريين و الفرنسيين منه؟ هل حقق هدفه؟ ما الفرق بينه وبين "الاستشارة المشيخية" لـ 14 جويلية 1865؟ ما مدى تجاوبه مع المطالب الجزائرية؟ هل يتناسب مع مطالب الجزائريين لما قبل الحرب لـ جوان 1912؟ هل يتناسب مع تضحيات الجزائريين أثناء الحرب؟ هل يتناسب مع متغيرات ما بعد الحرب؟ ما موقف الجزائريين منه ؟ ما هي ردود الفعل الفرنسية – أحزابا، برلمانا و حكومة منه ؟ ما مآله؟ هل تحقق؟

فتح "قانون 4 فيفري 1919"[367] **إجراءا قضائيا جديدا أمام الأهالي المسلمين الجزائريين للتجنس، مع الإبقاء على الإجراء الإداري السابق الذي أقرته الاستشارة المشيخية لـ 14 جويلية 1865. و ينص هذا القانون على منح بعض الحقوق لبعض الجزائريين ، أصدره البرلمان الفرنسي بدافع و إلحاح من "كلِمانصو" (CLEMENCEAU) و بعض المعتدلين من النواب الذين اعتقدوا أنه بهذا التعديل**

---

[365] - أنظر ذلك في: - Emir KHALED, In: L'Ikdam, 8ème année, n° 47, 7 octobre 1921, p. 1

[366] - - Emir KHALED, In: L'Ikdam, 8ème année, n° 47, 7 octobre 1921, p. 1.

[367] - أنظر: - J.O.R.F: Lois et Décrets, 6 février 1918, pp. 1358-1359.
أنظر أيضا: C.A.R.A.N: F 60 193
و أيضا: الملحق الـ 7.

الخفيف الذي أدخلوه على وضعية بعض الشرائح من الجزائريين، يكونوا قد كافؤوهم على مساهمتهم و جهدهم في الحرب في صفوف القوات الفرنسية[368].

-- شروط تعجيزية أمام المواطنة الفرنسية :

لقد عددت المادة الـ2 من الباب الأول من مشروع 4 فيفري 1919 المعنون " عن كيفية بلوغ أهالي الجزائر صفة مواطن فرنسي" الشروط التي ينبغي تتوفر لدى الأهلي الجزائري للحصول على المواطنة الفرنسية بطلب منه، هي كالتالي:

- كان عمره 25 سنة؛
- وحيد الزوجة أو غير متزوج؛
- لم يكن قد حكم عليه بجريمة أو بجنحة اقتضت ضياع حقوقه السياسي و لم يتعرض لعقوبة تأديبية سواء لأعمال معادية للسيادة الفرنسية، لمواعظ سياسية أو دينية أو الأعمال من شانها المساس بالأمن العام؛
- أن يكون قد أقام سنتين على الأقل في نفس البلدية بـ فرنسا أو بـ الجزائر أو في دائرة إدارية مطابقة لمستعمرة فرنسية أو بلد حماية فرنسية و إذا، لبى علاوة على ذلك، لواحد من الشروط الخاصة التالية:

أ- أدى الخدمة في الجيوش البرية أو البحرية و أثبت السيرة الحسنة بشهادة من السلطة العسكرية؛

معرفة القراءة و الكتابة بالفرنسية؛

جـ- يكون مالك أو صاحب مزرعة لملك ريفي أو مالك لبناية حضرية أو مسجل في ضريبة سواء المهن أو ضرائب بلدية ، منذ عام على لا أقل في نفس البلدية لمهنة مستقرة؛

د- كان صاحب وظيفة عمومية أو أجرة التقاعد لخدمات عمومية؛

هـ- كان قد تقلد ولاية عامة انتخابية؛

و- حامل وسام فرنسي أو تقدير شرفي ممنوح من طرف الحكومة الفرنسية؛

ن- كان مولودا الأهالي أصبح مواطن فرنسي، في حين بلغ الطالب سن الـ 21 سنة زوجة أهلي، أصبح مواطن فرنسي بعد زاوجه بإمكانها طلب متابعة الوضعية الجديدة للزوج[369].

ـ تهميش الأهالي الجزائريين:

حددت المادة الـ12 من الباب الثاني من مشروع قانون 4 فيفري 1919 المعنون" النظام السياسي للأهالي المسلمين الجزائريين الذين ليسوا مواطنين فرنسيين" **أنّ** " الأهالي المسلمين الجزائريين الذين لم يطلبوا صفة مواطن فرنسي، ممثلون في كل المجالس التداولية للجزائر (المندوبيات المالية، المجلس الأعلى للحكومة، المجالس العامة، المجالس البلدية، اللجان البلدية، جماعات الدواوير) من طرف أعضاء منتخبون يشاركون بنفس الصفة و بنفس

---

[368] - جمال قنان : قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، م.و إ.ن.إ، الجزائر، 1994، ص ص. 180- 181.

[369] - J.O.R.F: Lois et Décrets, 6 février 1919, p. 1358.
و أيضا: حمزي كمال: القضية الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي 1935-1938...، ص. 8.

الحقوق كالتي للأعضاء الفرنسيين، تحت تحفظ تدابير المادة الـ11 للقانون التنظيمي لـ 2 أوت 1875 في المجالس أين يشارك في نفس الوقت أعضاء أهالي معينون من طرف الإدارة، ويمكن لهؤلاء أن يكون عددهم اكبر من عدد المنتخبين، يساهم المستشارون البلديون الأهليون، حتى إذا لم يكونوا مواطنين فرنسيين، في انتخاب رؤساء البلديات و مساعد يهم"[370]، **كما منعت المادة الـ13 الجزائريين الذين تعينهم الإدارة الفرنسية (وظائف القايد، الأغا، الباشاغا، أمناء البلديات المختلطة، الدوائر، ناطور، حارس الغابة، الشرطي، فارس بلدية مختلطة)، و من تولى ولايات المستشار البلدي، المستشار العام و الوفد المالي بالإضافة إلى مركزهم المعيّن**[371]**، و نصت المادة الـ14 على أنّ "** الأهالي المسلمين الغير الموطنين الفرنسيين، مقبولون، كما هو الحال بالنسبة للمواطنين الفرنسيين و في نفس الشروط الأهلية، للوظائف أو للأعمال العامة **" غير أنّ مرسوما سيحدد قائمة وظائف السلطة التي لا يستطيعون ممارستها إلا إذا كانوا مواطنين فرنسيين"**[372].

ـ شروط تعجيزية أمام الناخب الأهلي:

حددت المادة الـ3 الشروط التي ينبغي أن تتوافر لدى الناخب الأهلي في ما يلي:

أ- كل الأهالي الجزائريون الذين هم ليسوا مواطنين فرنسيين، أعمارهم 25 سنة كاملة ، ليسوا موجودين في أية حالة عدم الأهلية المنصوص عنها في القانون الفرنسي، و لم يتعرضوا إلى عقوبة الوضع تحت الرقابة لأحد الأفعال المنصوص عليها في المادة الـ3 من قانون 14 جويلية 1914 و الذين ستثبت حالتهم المدنية باستمرار سواء من طرف سجلات شرعية سواء بشهادة علنية تحل محلها، و الذين يدخلون علاوة على ذلك في إحدى الفئات التالية:

- مالك عقاري أو صاحب مزرعة لملك ريفي أو تاجر مسجل في ضريبة المهن للبلدية وله مؤسسة؛
- موظف أو موظف سابق للدولة للمستعمرة، للعمالة، للبلدية أو حاصل على أجرة التقاعد؛
- عضو غرفة الفلاحة أو غرفة التجارة؛
- أهلي يعرف قراءة وكتابة الفرنسية؛
- عسكري سابق أدى الخدمة تحت الإعلام الفرنسية في حالة حسن السيرة؛
- هاته الفئات يمكن توسيعها بقرار من الحاكم العام[373].

ـ نقائص قانون 4 فيفري 1919:

370- C.A.R.A.N: F 60 193.

371- J.O.R.F: Lois et Décrets, 6 février 1919, p. 1358.

372 - و قد عدد مرسوم 26 مارس 1919 أربعة و أربعون وظيفة سلطة (قاضي، وظائف إدارية عليا، مسير بلدية مختلطة) من بينها مفتش البريد و المواصلات، مفتش العمل، مفتش الجمارك، مستشارو الحكومة و نواب المستشارين، هذا في حين فكر الحاكم "لتو" (LUTAUX) تعيين 11 مستشارا مسلما في سنتي 1916 و1917؛ أنظر: Claude COLLOT, op, cit, p. 277.

373 - J.O.R.F: Lois et Décrets, 6 février 1919, p. 1358.
و أيضا: حمزي كمال: القضية الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي 1935-1938...، ص. 10.

احتوى "قانون 4 فيفري 1919" على نقائص و سلبيات عديدة، فالنقائص تتمثل في تلك "التحسينات" التي حملها على "الاستشارة المشيخية" (Sénatus consulte) لـ 14 جويلية 1865، و لو أنها " إصلاحات محدودة جدا و دون أية نسبة مع حشد الناخبين"[374]، **بحيث أحل المساواة الجبائية بين المستوطنين و الأهالي المسلمين، و خفف من قانون الأهالي و خلص عدد معين من الجزائريين منه، كما سهل لبعض الفئات الحصول على المواطنة الفرنسية**[375]**، و رفع عدد الأعضاء المسلمين في المجالس العامة و البلدية و في الوفود المالية، كما رفع الهيكل الانتخابي المسلم و طرح مبدأ فتح الوظائف العامة إلى غير المواطنين عدا وظائف السلطة**[376]**. و حسب القانون الجديد فإنّ نصف الرجال الذين بلغوا سن الخامسة و العشرين تقريبا، سيشكلون الهيكل الانتخابي للجماعات أي 425.000، يتمركز ربعهم في البلديات كاملة الصلاحيات**[377]**، كما انتقل الهيكل الانتخابي البلدي المكلف بانتخاب المستشارين البلديين في البلديات كاملة الصلاحيات من 50.000 إلى 90.000، بينما ارتفع عدد المنتخبين لمناصب المستشارين البلديين و العامين الأهالي نسبيا**[378]**. و فيما يخص مسألة بلوغ الأهلي الجزائري صفة مواطن فرنسي، فالأهلي الجزائري الذي سيصبح مواطنا فرنسيا، سيصبح كذلك بصفة شخصية و يتمتع بكامل حقوق المواطنة الفرنسية، يتخلص من قانون الأهالي، يصبح ناخبا و قابلا للانتخاب، كما سيكون له الحق في الوصول لكل الوظائف المدنية و العسكرية.**

أما بخصوص الأهالي المسلمين الجزائريين الذين لا يريدون و لا يستطيعون الحصول على المواطنة الفرنسية، فقد يصبحون ناخبين بصفة أهلي و سيتحصلون على نظام وسط بين نظام رعية و نظام مواطن. في الواقع، سيصبحون نصف مواطنين، سيتخلصون من قانون الأهالي، و بإمكانهم الوصول، نظريا، لكافة الوظائف، باستثناء وظائف السلطة، كما بإمكانهم أن يُمثلون في مختلف المجالس و الجمعيات المحلية المنتخبة في الجزائر[379]**.**

---

[374] - Claude COLLOT, op. cit, p. 57.

[375] - 42 مجنسا سنويا بين 1919-1923 حسب "أجرون": Charles-Robert AGERON, Le Premier vote de l'Algérie musulmane: Les Électeurs du collège algérien 1919-1920, In: Revue d'Histoire et de civilisation du Maghreb, n° 8, Alger, janvier 1970, pp. 97-98; 2500 مجنس بين 1865-1934، أي بمعدل 36 مجنس حسب "جليان": Charles-André JULIEN, L'Afrique du Nord en marche, 3è Ed, Paris, Julliard, 1972, p. 33؛ 271 قبول للمواطنة الفرنسية فقط بين 1919-1946 حسب "كولو": Claude COLLOT, op. cit, p. 277؛ 150 مجنسا سنويا بين 1930-1938 حسب مراد: Ali MERAD, Le Réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940: Essai d'histoire religieuse et sociale, Paris, La Haye-Mouton, 1967, p. 406.

[376] - Claude COLLOT, op. cit, p. 14.

[377] - كما أصبح جزائري من عشر ناخبا في المجالس العامة و في المجالس المالية. أنظر:
- Charles-Robert AGERON, op. cit, pp. 97-98.

[378] - Jean-Claude VATIN, " Conditions et formes de la domination coloniale en Algérie ", R.A.S.J.E.P, Vol. IX, n° 4, décembre 1972, p. 882.

[379] - Mahfoud KADDACHE, Histoire du nationalisme algérien: Question nationale et politique algérienne 1919-1951, T. 1, Alger, S.N.E.D, 1980, p. 45.

أما بخصوص مسألة التمثيل النيابي، فإنّ "قانون 4 فيفري 1919" حمل إلى الـ 1/4 من العدد الإجمالي الأعضاء المسلمين في المجالس العامة و البلدية و في الوفود المالية، كما رفع الهيكل الانتخابي الجزائري حيث أقر أنّ المستشارين العامين المسلمين سينتخبون من طرف الأقسام الانتخابية البلدية[380]، كما وسع الدخول إلى القوائم الانتخابية حيث انتقل الهيكل الانتخابي الناخب للمجالس العامة للعمالات الثلاث من 5.090 إلى 103.000 شخصا، غير أنّ مع ذلك، فإنّ هذا المجموع لا يمثل مع ذلك سوى 10.5% من مجموع الجزائريين الذكور الذين تفوق أعمارهم 25 سنة، بينما لا تضم البلديات المختلطة - و التي تضم 88% من مجموع السكان الجزائريين - سوى 10.000 ناخب (و هم أعضاء الجماعات و اللجان البلدية)[381]، و بالتوازن مع رفع الهيكل الانتخابي زاد عدد المستشارين العامين المسلمين لكن بطريقة محدودة و بدون علاقة مع نسب مجموع الناخبين، حيث انتقل من 1/4 إلى 1/3 عدد الأوروبيين[382]. و من جهة أخرى، فإنّ "قانون 4 فيفري 1919" ألغى التجاوزات السابقة حيث ابتكر لا انتخابية خاصة حيث نصت المادة الـ13 أنه غير قابل للانتخاب إلى المجلس العام، القياد، أمناء البلديات المختلطة أو الدوائر خاصة[383]، كما رفع عدد الناخبين الجزائريين من 57.044 سنة 1914 إلى 421.000 ناخب في القسم الانتخابي البلدي[384]. و هو ما خلق قسما انتخابيا مسلما معفى من قانون الأهالي كما خلق مقدمات مواطنة جزائرية[385].

ـ سلبيات قانون 4 فيفري 1919 :

علاوة على النقائص التي ميزته، طغت على "قانون 4 فيفري 1919" سلبيات عديدة، من بينها الإبقاء على نظام القسمين الانتخابيين منفصلين فرنسي و أهلي[386]؛ وتعدد طريقة الانتخاب، المباشرة في البلديات كاملة الصلاحيات، و غير مباشرة في البلديات المختلطة؛ و إبقاءه على التجزئة القانونية لـ الجزائر و للجزائريين، حيث خص العمالات المدنية الثلاث في الشمال دون جنوب الجزائر[387] الذي كان لا يزال إلى ذلك الحين تحت الحكم العسكري؛ كما أبقى الجزائريين على حالة رعايا و القوانين منفصلة بين المواطنين

---

380 - Charles-Robert AGERON, op. cit, pp. 97- 98.

381 - Claude COLLOT, op. cit, p. 56.

382 - Ibid, p. 57.

383 - Ibidem.

384 - Charles-Robert AGERON, Les Algériens musulmans…, op. cit, p. 1218.

385 - أنظر: Guy PERVILLE, " La politique algérienne de la France (1830-1962) ", In: Le genre humain, Juger en Algérie 1944-1962, Paris, Le Seuil, pp. 27-37.

386 - Robert GAUTIER, " de l'exode de Tlemcen à la loi Jonnart 1912- 1919 un Premier dérapage de la Politique Algérienne", In: Le Monde Diplomatique, Paris, n° 454, janvier 1992, p. 8.

387 - Jean-Claude VATIN, " Conditions et formes de la domination coloniale en Algérie", In: R.A.S.J.E.P, Vol. IX, n° 4, Alger, décembre 1972, p. 882.

الفرنسيين و الرعايا الفرنسيين[388]، و ذلك على غرار "الاستشارة المشيخية" (Sénatus consulte) لـ 14 جويلية 1914؛ كما أبقى على قانون الأهالي[389] و على القوانين الاستثنائية؛ و أهمل قضية التمثيل النيابي للجزائريين في البرلمان الفرنسي[390]، الإطار الأمثل للتعبير عن المطالب، الآمال و الطموحات؛ كما وضع العراقيل أمام حصول الجزائريين على الجنسية الفرنسية[391]، و اشترط منهم التخلي عن أحوالهم الشخصية الإسلامية قبل أن يسمح لهم الحصول على الجنسية الفرنسية[392]؛ كما اشترط الإقامة سنتين على الأقل بنفس البلدية[393]؛ كما خول لوكيل الجمهورية أو الحاكم العام حق معارضة طلب التجنس " لعدم أهلية " الطالب؛ علاوة على ذلك فهو طبقي، حيث جاء في صالح ذوي الميولات لـ فرنسا[394]، و لا يتماشى مع الحقوق الطبيعية المحددة في تصريح الإنسان و المواطن لـ 1789، و ديباجة و نصوص مختلف الدساتير الفرنسية[395]، كما أنّ "الاستشارة المشيخية" (Sénatus consulte) لـ 1865، و التي بقيت تحدد دائما الوضع القانوني للمسلم، تتعارض مع مبدأ المساواة و تميّز المواطنين عن غير المواطنين[396].

كان على "قانون 4 فيفري 1919"، الذي بقي يحدد وضع الجزائريين إلى غاية قرارات 7 مارس 1944، و ذلك على غرار قانون الأهالي الذي أعيد العمل به سنة 1920، حسب عرض الأسباب المرفق، أن يحقق نظام مواطنة أهلية مواطنة وسط بين نظام المواطنة الفرنسية و نظام الرعية الفرنسي. و لم يكن يتطلع للمواطنة التامة، لأنّ ذلك يقتضي منح الحقوق التي تنطوي عليها. في الواقع، فإنّ "قانون 4 فيفري 1919" منح للأهالي المسلمين الجزائريين إمكانية اختيار حل وسط من نصف تجنس. كما منح، علاوة على ذلك، قدرة الانتخاب و الترشح في نفس شروط المواطنين الأوروبيين، بعض الامتيازات الإضافية، على غرار الإعفاء من قانون الأهالي - عدا قانون الغاب و الرقابة الإدارية -

---

[388] - Ferhat ABBAS, La Nuit coloniale, op. cit, pp. 115-116.

[389] - فبينما كان الأهالي المسلمون الجزائريون يعتقدون أنه بنهاية الحرب ستضع فرنسا حدا لقانون الأهالي، إلّا أنها اكتفت بإدخال فقط بعض التعديلات الخفيفة بينما أبقت على السلطات العقابية لرجال الإدارة كاملة و ذلك إلى غاية 31 ديسمبر 1927، لأنّ الإعفاء من قانون الأهالي لا يخص سوى الأهالي المسلمين المسجلين في القسم الانتخابي الثاني، و هذا الإجراء لا يعني سوى 121.000 فقط، بينما البقية تبقى خاضعة له.

[390] - Robert GAUTIER, op. cit, p. 1.

[391] - Charles-André JULIEN, op. cit, p. 78.

[392] - Robert GAUTIER, op. cit.

[393] - André NOUSCHI, op. cit, p. 54.

[394] - Ibidem.

[395] - Mahfoud KADDACHE, op. cit, p. 45.

[396] - Jean- Paul CHARNAY, La vie musulmane en Algérie d'après la jurisprudence de la Premier moitié du XX^{e} siècle, Paris, P.U.F, 1965, p. 20.

الإعفاء من المحاكمة أمام محاكم الأهالي، و الوصول إلى بعض وظائف السلطة في الإدارة و في الجيش[397].

و لذلك، فلم يكن "قانون 4 فيفري 1919" سوى تدبير إضافي ناقص، كان أثره الأساسي، علاوة على إغضاب الجميع، خلق فئة هجينة بين جزائريين و فرنسيين، بين مسلمين و أوروبيين. وجد النصف المليون أهلي الذين أصبحوا يكوّنون الهيكل الانتخابي البلدي أنفسهم بين الأغلبية من الأهالي المسلمين الجزائريين و الأقلية من المعمرين. إنّ وضعية أعضائه جعلت منهم أقل من وسيط عنه سجناء نظام جامد...[398]. لقد خلق "قانون 1919"، إلى جانب الهيئة الانتخابية الأوروبية هيكل "نصف مجنسين"، لم يبقوا تماما جزائريين، و ليسوا فرنسيين بعد، لم يبقوا تماما رعايا، و ليسوا مواطنين بعد، و لهم حظوظ قليلة لكي يصبحوا كذلك[399]. هكذا و في الوقت الذي كانت فيه، في الجزائر، أقلية مُفرنسة تتبنى الدمج، كان المعمرون يرفضون سماع الحديث عنه، بينما كان الفرنسيون لا يستطيعون منحه تحت طائلة تدمير مسار السيطرة[400]. فهو إصلاح متواضع لإبقائه الجزائريين على حالة رعايا و القوانين منفصلة بين الموطنين الفرنسيين و الرعايا الفرنسيين و لعدم تقديمه لأي حل لقضية الجنسية[401].

و بينما كان "قانون 4 فيفري 1919" يزعم أنه أكثر حرية من "الاستشارة المشيخية" لـ 14 جويلية 1865، إلا أنه كان في الواقع مُقيدا منه أكثر بكثير، ففي حين كانت "الاستشارة المشيخية" لـ 14 جويلية 1865 مفتوحة دون شرط لكافة الأهالي المسلمين الجزائريين في سن الـ 21 الراغبين في التجنس، وضع "قانون 4 فيفري 1919" شروطا عديدة أمام التجنس منها: 25 سنة؛ وحيد الزوجة أو أعزب؛ لم يُحاكم بجريمة أو جنحة تنطوي عليها فقدان الحقوق السياسية؛ لم يتعرض لعقوبة تأديبية، سواء لأعمال معادية للسيادة الفرنسية، سواء لدعاية سياسية أو دينية من شأنها المساس بالأمن؛ الإقامة سنتين متتاليتين في نفس البلدية، في فرنسا أو في الجزائر، أو في دائرة إدارية في مستعمرة فرنسية أو بلد تحت الحماية الفرنسي. و عند توفير تلك الشروط، تعلن السلطة القضائية التجنيس الآلي، بينما في "الاستشارة المشيخية" لـ 1865، حتى و لو اجتمعت تلك الشروط فإنّ قرار التجنيس كان بحوزة سلطة التقدير للحاكم العام[402].

و توقع "قانون 4 فيفري 1919" حالة أخرى تقوم على التجنيس بحكم القانون، يصبح فيها الارتقاء إلى المواطنة الفرنسية حقا، إذا وفر الأهلي المسلم الجزائري، علاوة

---

397 - Djamal KHARCHI, Colonisation et politique d'assimilation en Algérie 1830-1962, Alger, Casbah, 2004, p. 362.

398 - Jean-Claude VATIN, op. cit, p. 883.

399 - Ibidem.

400 - Ibidem.

401 - Ferhat ABBBAS, op. cit, pp. 115-116.

402 - Djamal KHARCHI, op. cit, p. 361.

على الشروط العامة السابق ذكرها، شرطا خاصا من الشروط التالية: خدم في الجيوش البرية أو البحرية مع شهادة حسن السيرة؛ معرفة القراءة و الكتابة بالفرنسية؛ كان مالكا أو مزارعا أو تاجرا مسجّل؛ تقلد ولاية انتخابية؛ صاحب وسام فرنسي؛ مولود من أب جزائري متجنس بعد بلوغ الابن سن الرشد.

استثنى "قانون 4 فيفري 1919" الأهالي المسلمين الجزائريين المولودين و القاطنين في المناطق العسكرية بالجنوب الجزائري من الاستفادة من التدابير الجديدة، و إبقاءهم خاضعين، فيما يخص التجنس، لـ "الاستشارة المشيخية" لـ 14 جويلية 1865. كما استثنى، من جهة أخرى، الأهالي الإناث، من الاستفادة منه، و اقتصر على الذكور فقط[403].

و خول "قانون 4 فيفري 1919" لقاضي الصلح في المحكمة المدنية فقط صلاحية قبول الأهلي المسلم الجزائري للمواطنة الفرنسية. و حتى و إن جاء في عرض الأسباب المرفق على أنّ " الارتقاء إلى المواطنة أصبح منذ الآن حقا معترفا به **"**[404]**، خلافا لـ "الاستشارة المشيخية" لـ 14 جويلية 1865، و التي جعلت منه مجرد اختصاص بإمكان الحاكم العام رفضه، غير أنّ ذلك كان في الظاهر فقط، لأنّ الحاكم العام احتفظ بحق الرفض المطلق بحجة عدم أهلية الطالب تحت ذريعة العداء السياسي لـ فرنسا. و يُجسد قرار الحاكم العام بقرار يتداول فيه مجلس الحكومة و يُصادق عليه وزير الداخلية**[405].

لقد شكلت الشروط التي احتواها "قانون 4 فيفري 1919" مصفاة تمنع في النهاية الأهالي المسلمين الجزائريين من الارتقاء إلى المواطنة الفرنسية، و بخاصة، الإجراءات التأديبية في إطار قانون الأهالي ما يسمح بإقصاء أولئك الذين خالفوا القوانين الإدارية أو لم يكونوا محل رضي الحاكم، خاصة و أنّ على طالب التجنس تقديم شهادة من السلطة الإدارية المحلية. كما أنّ لزوم الإقامة سنتين متتاليتين في نفس البلدية من شأنه إقصاء جميع العمال اليوميين و العمال المهاجرين من منطقة لأخرى داخل الجزائر و من الجزائر إلى فرنسا[406].

كما وضع "قانون 4 فيفري 1919" فرزا ثانيا يُبعد أولئك الأهالي المسلمين الجزائريين الذين لا يقدمون علامات أعيان قوية أو شعورا الميول لـ فرنسا. بينما يوجد فرز ثالث على مستوى أعلى، حيث بإمكان وكيل الجمهورية أو الحاكم العام تحديد قرار المحكمة المدنية المكلفة بقبول المترشح للمواطنة بالتذرع بـ " سبب عدم أهلية **"**[407].

---

[403] - و ذلك إلى غاية إصدار قانون 18 أوت 1929 الذي أقر إمكانية حصول الإناث الأهالي حقوق المواطنة الفرنسية، وفق الشوط المحددة حسب كل من "الاستشارة المشيخية" لـ 14 جويلية 1865 و "قانون 4 فيفري 1919".

[404] - J.O.R.F: Lois et Décrets, 6 février 1919, p. 1358.

[405] - Djamal KHARCHI, op. cit, p. 362.

[406] - André NOUSCHI, op. cit, p. 54.

[407] - Ibidem.

ـ تحفظ النخبة الاندماجية:

تباينت مواقف التيارات و الأحزاب السياسية الجزائرية و الشخصيات الوطنية من "مشروع قانون 4 فيفري 1919" و اختلفت ردود أفعالها منه، فبينما أبدى المنتخبون المسلمون بالمجالس المحلية دعمهم المتحفظ له حيث و في توصية لهم صادق عليها مجلس الوفود المالية، الفرع العربي، في جلسة 28 مايو 1920، و ردا منهم على توصية شيوخ بلديات الجزائر، اعتبروا إصلاحات 1919 غير كاملة، غير كافية و غير نافعة، و طالبوا على أن تكون كل الإصلاحات التي منحتها فرنسا بكرم للأهالي ليس فقط محفوظة بل و موسعة كذلك، حتى تحقق، بصفة نهائية، تمثيلا عادلا للمسلمين في المجالس التمثيلية الجزائرية و المتروبوليتانية[408].

ـ معارضة النخبة الإصلاحية:

رغم أنّ الأمير خالد يكون قد أبدى تحفظه من "قانون 4 فيفري 1919" حيث في مقال نشره في جريدة "الإقدام" تحت عنوان " العمل جيدا و لا مبالاة بما يقال "، **أبدى تأسفه كون الفرنسيون لم يظهروا أية** " حركة تقارب، أخوة بل و اعتراف تجاه المسلمين "، **و ندد باستمرار بحملة النفور للأهالي؛ غير أنه مع ذلك نصح الأهالي الجزائريين باستغلال منافع القانون الجديد، و حسن اختيار، عندما يحين الوقت، ممثليهم من بين الذين يملكون جدارة شخصية، هم نزهاء، رزان و لكن نَّشاط، لهم شجاعة آراءهم، واعوون بالمسؤوليات الكبيرة التي سيضطلعون تجاه ولايتهم و المجالس أين هم مدعوون للجلوس فيها**[409]. **كما نددت جريدة "الإقدام" (L'Ikdam) بتماطل السلطات الفرنسية في تطبيق الإصلاحات:** " رغم أنّ الإصلاحات قد خطت خطوة أمامية بخصوص المشكل الأهلي، فإنّ العمل الذي وضعت خطوطه العريضة قبل الحرب مازال على حاله"[410].

ـ معارضة الأحزاب و التيارات السياسية الفرنسية اليمينية المحافظية و الاستعمارية

على الرغم من تواضع "قانون 4 فيفري 1919"، حيث لم يمنح التمثيل النيابي للأهالي المسلمين في البرلمان الفرنسي، و اكتفى فقط بتوسيع تمثيل الأهالي المسلمين في المجالس المحلية بـ الجزائر، و حتى و إن أبقى على الهيكلين الانتخابيين الفرنسي و الأهلي منفصلين مما يبعد خطر اكتساح الأقلية الفرنسية من الأغلبية الأهلية، و رغم محاولات الحاكم العام "جونار" (JONNART)[411] **الرامية إلى طمأنة المستوطنين حول أبعاد و**

---

[408] - L'Echo d'Alger, 9ème année, n° 2988, 30 mai 1920, p. 2.

[409] - L'Ikdam, 1ème année, n° 5, 5 avril 1919, p. 1.

[410] - L'Ikdam, 1ème année, n° 1, 7 mars 1919, p. 1.

[411] - (1857-1927). تقلد عدة مناصب و مسؤوليات إدارية و سياسية: مدير الشؤون الجزائرية بـ الـ "كي دورسي" Quai (d'Orsay) في 1884؛ سناتور "با-دي-كالي" (Pas-de-Calais) 1914-1927؛ نائب "با-دي-كالي" (Pas-de-Calais) بين 1889 -1893 و 1893-1897؛ حاكم عام للجزائر بين 1900-1901 و 1903-1911 و 1918-1919؛ وزير الأشغال

حدود "مشروع قانون 4 فيفري 1919" بالتقليل من أهميته و من تأثيره: " لا يحمل القانون الجديد أي شيء من شانه إثارة المعمرين "[412] **بما أنّ الأهالي لا يستطيعون الحصول على التجنيس إلّا تحت شروط محددة بوضوح و أكثر صرامة من شروط "الاستشارة المشيخية" (Sénatus consulte) لـ 14 جويلية 1865 و من بينها 25 سنة بدل 21؛ الإقامة سنتين في نفس البلدية؛ حق الفيتو للحكومة؛ كما أنّ تأسيس القسمين الانتخابيين مختلفين من شأنه عدم تغلب المنتخبين الجزائريين على المستوطنين، إلّا أنّ الاتجاهات و الأحزاب الفرنسية الاستعمارية و اليمينية المحافظية أبدت معارضتها المبدئية و الشديدة لأي "إصلاح"، مهما كانت طبيعته و مهما كانت درجة تأثيره، و أكدت على أنه غير نافع، غير ناجع، و خطير، و سخرت مختلف وسائل الضغط ضده، من نواب، صحافة، إدارة و حكومة.**

و في هذا السياق، نظم شيوخ بلديات الجزائر مؤتمرا برئاسة النائب و الرئيس البلدي "غابرييَل آبو" (Gabriel ABBO) في 27 ماي 1920 أكدوا فيه على أنّ "قانون 4 فيفري 1919" " إذا لم يُعدل حالا، فإنّه... سيضع حدا لنفوذ فرنسا على رعايانا المسلمين بتسلح الأهالي بورقة التصويت تكون قد سمحت للقادة الدينيين للسكان العرب، تنمية، بهدف انتخابي، التعصب المضاد لـ فرنسا "[413]**. و صادق المؤتمر بالإجماع على قرار ضد "** هذه القوانين الغير مناسبة المدروسة و المُصوت عليها خارج الجزائر من طرف مجالس غير مؤهلة لأنها تتشكل من أعضاء لا يعرفون لا الجزائر، و لا الجزائريين **". و نصحوا الحكومة الفرنسية بضرورة "** العودة إلى سياسة أكثر عقلانية و أكثر علاقة مع متطلبات أمن السكان **". و أكدوا على أنّ الحكومات الفرنسية قد ذهبت أبعد ما يمكن و أسرع ما يمكن على طريق الإصلاح، فلما إصلاحات 1919 خاصة و أنّ الأهالي الجزائريين لم يطالبوا بها: "** الفلاحون لم يطالبوا أبدا بالحقوق السياسية و سيذهبون إلى حد الاحتجاج ضد تلك الحقوق "[414]**.**

ـ مـآلـه

رغم المعارضة المبدئية و الشديدة التي أبداها المستوطنون الأوروبيون شعبا، نوابا، صحافة، إدارة، و حكومة ضد "قانون 4 فيفري 1919"، إلّا أنّ الحكومة الفرنسية صادقت عليه، و استكملته بسن مرسوم 6 فيفري 1919، الذي يسهل ارتقاء الأهالي المسلمين الجزائريين ليس فقط للمواطنة الفرنسية، بل إلى الوظائف العمومية كذلك، بنفس الصفة و في نفس الشروط الخاصة بالمواطنين الفرنسيين. غير أنه سرعان ما سنت مرسوما جديدا في 26 مارس 1919 يحدد قائمة من 42 وظيفة سلطة لا يسمح لهم بممارستها إلّا إذا

العمومية 1893-1894؛ وزير الشؤون الخارجية جانفي-مارس 1913. أنظر: Dictionnaire des ministres (1789-1989), Paris, Perrin, 1990, p. 494.

412 - La Dépêche Algérienne, 35ème année, n° 12305, 13 avril 1919, p. 6.

413 - L'Echo d'Alger, 9ème année, n° 2986, 28 mai 1920, p. 2.

414 - تصريح "لوبرتر" (LAUPRETRE)، نائب رئيس المجلس الأعلى للحكومة العامة. أنظر:
L'Echo d'Alger, 10ème année, n° 4460, 24 décembre 1921, p. 2.

أصبحوا مواطنين فرنسيين. و كانت اللا مساواة في الارتقاء إلى الوظائف العمومية مصحوبة باللا مساواة في التعويض عن العمل[415].

و كان تجسيد "قانون 4 فيفري 1919" يتطلب إصدار تعليمات لتطبيقه، و المصادقة على إجراءات التطبيق قبل أن يدخل حيز التنفيذ، و كل ذلك يمر عبر تشكيل لجان خاصة و لجان فرعية مختصة و غيرها. و في هذا الإطار، شكلت الحكومة الفرنسية لجنة خاصة في 7 مارس 1919، تحت رئاسة مدير الشؤون الأهلية، "لِصياني" (LUCIANI). غير أنّ التعليمات التي حددتها تلك اللجنة أضافت أحمالا جديدة على إجراءات تجنيس الأهالي المسلمين الجزائريين للحيلولة دون تمكينهم من الاستفادة من إصلاحات "قانون 4 فيفري 1919" رغم تواضعها. فأصبح ملف التجنيس يحتوي على إحدى عشر وثيقة بدل أربع التي اشترطها "قانون فيفري 1919". فعلى طالب التجنس مثلا تقديم شهادة العقوبات التأديبية ليثبت عدم معاقبته لأغراض سياسية أو دينية[416].

و كان على قاضي الصلح أن يستدعي طالب التجنس الأهلي المسلم إلى مكتبه، و يحذره من العواقب القضائية التي ستنجر عن التجنيس، و يعلمه باستحالة التعددية الزوجية لاحقا؛ و أن يتطلع على أخلاقه، و على الدوافع التي كانت من وراء طلب التجنس، ثم يصدر قاضي الصلح رأيا مكتوبا و مبررا لنتائج المقابلة. فماذا سيكون موقف الأهالي المسلمون الجزائريون؟ قبول "قانون 4 فيفري 1919" و التنازل بذلك عن القانون الخاص و التخلي عن القضية الوطنية؟ أم معارضة "قانون 4 فيفري 1919" و رفض القانون المدني الفرنسي و التمسك بالقضية الوطنية؟

لم يتقدم من 1919 إلى 1923 سوى 202 طلب للتجنس، تمت الموافقة على 202 منها؛ كما قبلت الإدارة الاستعمارية 54 طلبا آخرا لكن في إطار "الاستشارة المشيخية" لـ 14 جويلية 1865 و التي كانت لا تزال قابلة للتنفيذ، إذا ما فضل الأهلي المسلم الجزائري الإجراء الإداري لـ 1865 بدل الإجراء القضائي لـ 1919. و لم يتجنس طيلة الفترة ما بين 1919 إلى 1930 سوى 1.204 من الأهالي المسلمين الجزائريين من مجموع 1.547 طلب تجنس، يضاف إليهم 760 متجنس عن طريق "الاستشارة المشيخية" لـ 14 جويلية 1865 حسب اقتراح تقرير "ماريس موتي" (Marius MOUTET) لـ 1 مارس 1918[417]. و قد سمح ذلك إلى بعض المجندين، و المهاجرين بـ فرنسا و الذين لم يبلغوا سن الخامس و العشرين، التخلص من الرقابة الإدارية أو من قيود إجراء 1919[418]. فالحصيلة كانت تقريبا دون معنى حيث لم يتجنس سوى 256 على مدار خمس سنوات، أي

---

415 - Djamal KHARCHI, op. cit, p. 378.

416 - Ibid, p. 363.

417 - J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Séance du 1er mars 1918, Annexe n° 4383, pp. 314-363.

418 - أنظر: Annuaire statistique de la France

بمعدل 51 متجنس سنويا، مقابل 42 متجنس في الفترة ما بين 1909-1913[419]**. غير أنّ تلك الحصيلة لا تعود إلى العراقيل التي وضعها "قانون 4 فيفري 1919" و الرامية إلى الحد من تجنيس الأهالي المسلمين الجزائريين، بغرض الإبقاء على سلطة الإدارة الاستعمارية في الجزائر قوية و على السيادة الفرنسية على الجزائر كاملة، بقدر ما تعود أساسا إلى العقبات التي وضعها الجزائريون أنفسهم و الرامية إلى معارضة الاندماج و التمسك بالقانون الخاص و صيانة مصالح الأهالي المسلمين الجزائريين و الدفاع عن القضية الوطنية. فالأهالي المسلمون الجزائريون كانوا يعتبرون التجنس ردة، و المتجنس مرتدا، و الارتقاء إلى المواطنة الفرنسية هو التنازل عن القضية الجزائرية.**

4- اقتراح قانون فيولت لـ 3 جويلية 1931:

- الدعاية الاستعمارية لـ المئوية

كانت فرنسا ترى في مرور قرن على احتلالها الجزائر سنة 1830 حدثا عظيما ينبغي الاحتفال به بأبهة كبيرة، فبدأ المستعمر يفكر في الاحتفال بـ مئوية الاحتلال الفرنسي لـ الجزائر، و التحضير له و ذلك منذ 14 ديسمبر 1923 حيث اهتم الحاكم العام "ستيغ"(STEEG) بتشكيل لجنة " مكلفة بوضع برنامج الاحتفال في 1930 بـ مئوية احتلال (مدينة) الجزائر **"، هذا في حين فضّل الحاكم العام "موريس فيولت" Maurice (VIOLETTE) الاحتفال بـ "** تحرير الدول البربرية من السيطرة التركية **"، بينما حضّرت المندوبيات المالية، من جهتها، مشاريع مختلفة، كانت الأساس لـ قانون 25 مارس 1928، و الذي أقام مجلس أعلى لـ المئوية، و نصّب محافظا عاما لـ المئوية. و بينما أيّدت الحكومة الفرنسية مبادرة "ستيغ" (STEEG)، صادق البرلمان الفرنسي، من جهته، بغرفتيه**[420]**، و بطلب من "ألبَر سارو" (Albert SARRAUT)**[421] **على تخصيص 40 مليون فرنك**[422]**، و قد خصّص المجلس الأعلى لـ المئوية 58 مليون فرنك للاحتفال، و 61 مليون فرنك للدعاية المباشرة لـ المئوية، عن طريق الملصقات، السينما، الراديو، الكتب و**

---

[419] - Ibidem.

[420] - و بينما عارض الحزب الشيوعي الفرنسي (S.F.I.C)، امتنع الحزب الاشتراكي الفرنسي (S.F.I.O) عن التصويت أنظر: CHARLES-Robert AGERON, Histoire de l'Algérie contemporaine de l'insurrection de 1871 au déclenchement de la guerre de libération de 1954, T. 2, 1ère Ed, Paris, P.U.F, 1979, p .403.

[421] - (1872-1962): راديكالي، تقلد العديد من المناصب الإدارية و المسؤوليات السياسية: نائب كاتب دولة للداخلية سنة 1906، نائب كاتب دولة برئاسة المجلس للداخلية بين 1906- 1909؛ نائب كاتب دولة للحرب 1909-1910؛ وزير التعليم العام و الفنون الجميلة بين 1914-1915؛ وزير المستعمرات 1920-1924 و بين 1932-1933؛ وزير الداخلية بين 1926-1928 و في سنة 1934 و في سنة 1938 و بين 1938-1940؛ وزير البحرية في سنة 1930 و بين 1933-1934؛ وزير البحرية العسكرية بين 1930-1931؛ رئيس المجلس، وزير البحرية سنة 1933؛ رئيس المجلس، وزير الداخلية سنة 1936؛ وزير دولة بين 1937-1938؛ وزير دولة مكلف بشؤون شمال إفريقيا سنة 1938؛ وزير التربية الوطنية سنة 1940. أنظر: Dictionnaire des ministres (1789-1989), Paris, Perrin, 1990, p. 605.

[422] - و ما هو يعادل 28.551 مليار سنتيم حسب صرف سنة 1996، أنظر في ذلك:
J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Annexes n° 295 et n° 299, p. 451.
أنظر أيضا: J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Annexes n° 1560, p, 1520; n° 16 18, p. 1562

الصحافة، حيث تمّ تصوير 18 فلما وثائقيا ليتم عرضها أثناء الاحتفال، كما تمّ طبع صور بريدية، طوابع بريدية، ميداليات احتفالية، و نشرها بـ فرنسا، كما أدخل الراديو إلى الجزائر، و هو الذي أذاع لأول مرة منها ابتداء من الـ 1 نوفمبر 1930، و تمّ تقديم دعم للصحافة الفرنسية قدّر بـ 2 مليون فرنك من اجل "القيام بحملة في صالح الجزائر"، و استضافة 30 صحفي فرنسي، و 33 صحفي أجنبي مجانا، كما تم إخراج "فلم المئوية" من طرف المخرج الفرنسي "جان رونوار" (Jean RENOIR) لصالح الحكومة العامة تحت عنوان " البلاد (Le bled) "، و إصدار "الكتاب الذهبي لـ مئوية الجزائر الفرنسية (1930) " (Le Livre d'or du centenaire de l'Algérie française)، تحرير 12 "كراريس المئوية" (Cahiers du Centenaire)، كما انعقد بين 14 و 16 أفريل 1930 المؤتمر الوطني للعلوم التاريخية حضره ألزار، أسكر، لسبس، مارصي ...[423]، و هم مختصون في تاريخ الجزائر، لغرض تبرير احتلال فرنسا لـ الجزائر، مهمة فرنسا في الجزائر، و أطروحة الجزائر الفرنسية[424]. و قد تمّ منح سفر إلى الجزائر إلى تلاميذ و معلمين و أساتذة من "أصحاب منح المئوية"، كما كانت المئوية فرصة لاحتضان الجزائر 59 مؤتمرا وطنيا و جلب 80.000 زائر من بينهم 8 وزراء و 306 برلماني جاؤوا في 9 مجموعات سميت رسميا بـ "القوافل البرلمانية "، و هو ما كلف نفقات الاحتفال الإجمالية 93 مليون فرنك في وقت كانت شهد فيه الجزائر انهيارا اقتصاديا و اضطرابا اجتماعيا بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929.

لقد وصلت الدعاية الفرنسية لـ المئوية حدة الدعاية للحروب، و قد أكد ذلك "بول كروزي"[425] قائلا: " إنّ محاولة الدعاية الوطنية اليوم تستطيع أن توازن، في وقت السلام، مع كل تلك التي سبقتها في ظروف الأكثر في خطورة. و ربما حتى و لا دعاية حرب لم تتجاوز أبدا الدعاية الجزائرية القريبة العهد من حيث الامتداد و الشدة و ربما لم تلق لدى الأمة الفرنسية ترحيبا مهتما بهذا القدر "[426].

- أبعاد الاحتفال بـ مئوية الاحتلال:

كانت الغاية من الاحتفال بـ مئوية الاحتلال حسب "الكتاب الذهبي لـ مئوية الجزائر الفرنسية" (Le Livre d'or du Centenaire de l'Algérie Française) " تخليد التظاهرات المهيبة التي أحييت العمل المنجز قرن على أرض إفريقيا من طرف فرنسا

---

[423] - حول تلك المسألة ، انظر: - Gabriel ESQUER , Georges YVER (J) ALAZARD et (AL), Histoire et Historiens de L'Algérie (1830- 1930), (Collection du centenaire de l'Algérie), Paris, Alcan, 1930.

[424] - Mahfoud KADDACHE, Histoire du nationalisme algérien…, p. 243.

[425] - مفتش مستشار لدى وزارة المستعمرات.

[426] - Charles-Robert AGERON: "Les Colonies Françaises devant L'opinion publique 1919-1939", In: Cahiers de l'Institut d'Histoire de la Presse et de l'Opinion , n° 1, Tours, 1972-1973, p. 16.

الحضارية لدى ذاكرة معاصرينا و من يتبعنا "[427]، **غير أنّ الحقيقة كانت عكس ذلك، فمن ديباجة الحاكم العام "بييَر بورد" (Pierre BORDES) إلى الصور، الملخصات التاريخية، المؤتمرات، الاحتفالات، التظاهرات، المباريات، الأسفار، الزيارات، قوائم الفائزين و الناجحين، الترقيات و المسابقات المختلفة كانت كلها توحي على أنّ الاحتفال بـ المئوية، احتفال الاستعمار الفرنسي و احتفال خضوع الأهالي[428]، احتفال بـ الجزائر الفرنسية.**

فحتى لو حمل الكتاب بعض "البرانس الإدارية"، بعض الصور لكبار القادة الأهالي لاهبين مشعل قوص النصر في باريس، صور لـ "قوات إفريقيا المجيدة"، و أعيد تشكيل جيش 1830 و قدم استعراضا بمدينة الجزائر، و حضور "العون الأهلي"، كما كانت تقتضيه العادة. و على الرغم من إقدام الحكومة الفرنسية، بتوزيع حصة كبيرة من صليب جوقة الشرف و بإثراء الوظائف الجزائرية بلقبين جديدين: لقب "شيخ العرب" و الذي منحته لـ الباشغا بوعزيز بن قانة من بسكرة، و لقب "الخليفة" و الذي منحته لـ الباشغا جلول فرحات من الأغواط[429]، علاوة على إنجاز أنشودة "المجد لـ الجزائر"، غير أنّ البقية كلها ما هي إلّا تمجيد للاستعمار الفرنسي في الجزائر؛ من سلسلة المؤلفات التي وضعت جردا للعمل المنجز و التي نُشرت تحت إدارة "غِستاف مارصيي"، المحافظ العام لـ المئوية، و التي تناولت جميع المجالات الممكنة[430]، ساهم فيها أساتذة، إداريون، ساسة و مؤرخون، لم يدخروا صيغ التفصيل. انقاد المؤرخون للتأثر بالتيار الملّون بالعرقية الذي كان يفصل، أكثر فأكثر، إفريقيا المسماة بـ " اللاتينية " المزينة بأكثر مزايا من إفريقيا " العربية " أو " التركية "[431].

---

427 - Ibid, p. 101.

428 - Mahfoud KADDACHE, Histoire du Nationalisme Algérien…, op,cit, p.238.

429 - أنظر: - Le Livre d'or du Centenaire…, op,cit, p. 249.

430 - حول تلك المسألة، أنظر: - Gustave MERCIER: Le Centenaire de L'Algérie, Gouvernement Général de L'Algérie, 2 Vol, Alger, Soubiron, 1931.
و من بين تلك المؤلفات، أنظر: Victor DEMONTES, L'Algérie économique؛ أنظر أيضا: Victor DEMONTES, L'Algérie agricole; و أيضا: DEMONTES, L'Algérie industrielle et commerçante; و أيضا: Emile-Félix GAUTIER, L'Evolution de l'Algérie de 1830 à 1930 ؛ و أيضا: Félix Felixe FALCK, L'Algérie un siècle de Colonisation Française؛ و أيضا: Victor PIQUET, L'Algérie française: Un siècle de colonisation 1830-1930.

431 - ربط "غوتيي" الاستعمار بـ" قانون إحيائي و يقين " فالمعمرون هم " جنس حديث يفرز مواد الحضارة الغربية لدى المجتمع الأهلي المتكاثر دون إطار والغير متجانس ". أنظر: GAUTIER, op,cit, p. 85؛ هذا في حين يرى "بيكيه" أنّ المئوية هي " النجاح المادي للجزائر، الرفاهية و الحياة ". أنظر: PIQUET, op,cit, p.20؛ هذا في حين برر "مليا" الاستعمار الفرنسي في الجزائر: " إنّ فرنسا حملت الأمن أين كان يسود اللانظام، روح التقدم أين كان يسود الجهل الأكثر عمقا، الازدهار المادي و الصحة أين لم يكن هناك سوى أرياف بور و مستنقعات نتنة ". أنظر: Jean MELIA, Le Centenaire de la Conquête de l'Algérie et les réformes indigènes, Ligue Française en Faveur des Indigènes d'Algérie, Paris , 1929, p. 4.

هذا في حين استعرض القانونيون من كلية الحقوق بـ الجزائر، حصيلة النتاج التشريعي الفرنسي بـ الجزائر[432]**؛ الجغرافيون من جهتهم، و على رأسهم "لَسبَس"، ركزوا على وصف تطور المناطق أو المدن بعد 100 سنة من الاستعمار**[433]**. غير أنّ تلك المجموعة الهائلة من المؤلفات، ستكون الإنجازات الوحيدة التي أنجزت بمناسبة الاحتفال بـ مئوية الاحتلال. الساسة، من جهتهم، لم يبقوا بمعزل عن التيار العام، بل كانوا السباقين في التحضير لـ المئوية. و كانت الحكومة الفرنسية تضم وزيرين من المستوطنين**[434]**، و حضّرت ماديا لتحيي نتائج 100 سنة من "التقدم"، حيث ركز رئيس الجمهورية الفرنسية بـ قسنطينة على إنسانية فرنسا و حضارية استعمارها:** " إنّ الاحتفال المئوي قد بيّن ذلك، و بطريقة قطعية، الطابع الإنساني، السلمي، العادل و النافع لمناهج الاستعمار لـ فرنسا و الانجاز الحضاري الذي تبعه "[435]**. و بينما لخص الحاكم العام "بورد" (BORDES) الهدف من الاحتفال حيث صرح بأنه كان على الجزائر** " الاحتفال بمئوية فرنستها لكي تُظهر للعالم أجمع، فعالية مناهجنا الاستعمارية "**، و لكي يتمكن خاصة الرأي العام الفرنسي من** " معرفة الجزائر معرفة جيدة لكي يحبها أحسن و يدافع عنها أحسن "[436]**. و تشكلت لذلك لجنة أوكلت لها مهمة** " خلق حركة رأي دائمة بـ فرنسا المتروبوليتانية في صالح فرنسا الإفريقية "**، هذا في حين سبق للحاكم العام السابق "موريس فيولَت" (Maurice VIOLETTE) و أن أعلن، عند وصوله إلى الجزائر يوم 27 مايو 1925 لتولي منصب الحاكم العام، عن الاحتفال بـ مئوية الاحتلال قائلا:** " سنحتفل بالذكرى الكبيرة، العلم الفرنسي مغطيا الجزائر بحمايته يناديها للحضارة و للحياة العصرية، يخلصها من الصراعات الداخلية للإقطاعيين الكبار التي قضت، برعب كبير على السكان الأصليين عن طريق العبودية و بالنهب "[437]**.**

كما أجمعت الكتابات و المقالات الصحفية و تصريحات الرسميين الفرنسيين على وحشية الأهالي الجزائريين و تخلف الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي، و على ضخامة الانجازات بعد الاحتلال، حيث وصفتها على أنها " غليان عصابات، قصف ، عنف و دمار "[438]**، بينما لخص الحاكم العام الجزائر قائلا:** " في 1830، 1.500.000 مسلم من أجناس مختلفة في صراع مستمر فيما بينهم، دون صناعة، لا تجارة، مائة عام فيما بعد، تخلص الأهالي من بؤسهم الوظائفي و الاقتصادي ، فتضاعفوا أربع مرات "[439]**.**

---

[432] - أنظر: - Louis MILLIOT, Frédéric GODIN, Maurice GAFFIOT, L'œuvre législative de la France en Algérie, Paris, Alcan, 1930.

[433] - أنظر: - René LESPES: Alger: Esquisse de géographie urbaine, Alger, Carbonel, 1925

[434] - "ملارمي" (MALLARME)، نائب الجزائر، و "مورينو" (MORINAUD)، نائب قسنطينة ، و هما على التوالي وزيرا للبريد و الموصلات، و نائب كاتب الدولة للتربية البدنية.

[435] - - René WEISS, Le Centenaire de l'Algérie Française (1830- 1930), T. 2, Paris, imp. National, 1931, pp. 202-203.

[436] - - Le Livre d'or du centenaire…, op,cit, p .60.

[437] - - L'Echo d'Alger , 14ème année, n° 5711, 28 mai 1925, p. 2.

[438] - - Le Livre d'or du centenaire…, op,cit, p.80.

[439] - - René WEISS, op,cit, p .128.

عدا التنوع في الأسلوب، التباين في الوصف و التعدد في التحليل، أجمعت تحاليل المؤرخين و أوصاف الجغرافيين، و تعاليق الساسة الفرنسيين كلها على وحشية الجزائريين و تخلف الجزائر، و على " الحالة اللا عضوية التي وجدوا فيها الجزائر" قبل 1830، ثم يفضون إلى سلسلة من المقارنات بين " ما كان موجود في الجزائر قبل 1830، ما أنجزه الفرنسيون في الجزائر إلى غاية 1930، و ما ينبغي إنجازه بعد 1930"[440].

إنّ الاحتفال بمئوية الاحتلال احتفال ثلاثي:

- الاحتفال بنزول الجيش الفرنسي بساحل سيدي فرج يوم 14 جوان 1930، المُعبّر عنه بتدشين رئيس الجمهورية الفرنسي للعمود التذكاري بـ سيدي فرج.
- الاحتفال بانهزام الجزائريين يوم 5 جويلية 1830 المُعبّر عنه بتسليم الجزائريين جوادا عربيا للرئيس الفرنسي بميدان الفروسية بـ الخروبة ، رمز خضوع، ولاء و وفاء الأهالي الجزائريين لـ "الوطن الأم" و" قبولهم الأمر الواقع من طرف الأهالي و إلحاقهم بـ فرنسا"[441].
- الاحتفال بانتصار الاستعمار الفرنسي في الجزائر بين 1830-1930 المُعبّر عنه بتدشين نصبا تذكاريا بـ بوفاريك " كتلة منقوشة مثيرة، سور أبيض عظيم بعرض 40 مترا و بعلو 15 مترا، ينفصل عنه الأبطال الذين تعتز بهم الجزائر و نقوش سفلى توحي بأعمال المعمرين الأوائل.

و لم يكن الاحتفال وحده الذي استهدف مسّ الشعور الوطني بل حتى الطريقة التي تم بها، إذ رفع غلاة الفرنسيين شعارات عدوانية ضد العرب و دينهم مذكرين إياهم باحتلالهم الجزائر بقوة السلاح و بإعادتها من الحضارة العربية التي اغتصبتها إلى الحضارة الأم، و هي الرومانية التي ينتمون إليها، كما أنّ التظاهرات كان يكتسيها طابع الاستفزاز ضد الأهالي الجزائريين بغية ترسيخ العقدة النفسية و غرس قابلية الاستعمار لدى الأهالي الجزائريين، و إلا فكيف نفسر اختيار يوم 3 مايو 1930 كيوم توجه رئيس الجمهورية إلى الجزائر، لم يكن محل الصدفة، حيث يصادف يوم 3 مايو 1830، يوم إقلاع الحملة الفرنسية على الجزائر. حتى اختيار البارجة "أبراهم دِكاسنيل" (Abraham DUQUESNIL) لسفر الوفد الرئاسي إلى الجزائر، لم يكن هو الآخر محل الصدفة حيث أنها تحمل اسم البحار الذي أشتهر بقصف (مدينة) الجزائر سنة 1682. إعادة إنزال القوات الفرنسية بـ سيدي فرج في 14 جوان 1930 من شأنه هو الآخر أن يذكر إنزال 14 جوان 1830، حتى قوات الاستعراض العسكرية كانت ترتدي ثيابا عسكرية تعكس المرحلة الأولى للاحتلال أي سنة 1830[442]، صياغة مضامين الخطب و المحاضرات، محتويات الأفلام و الأشرطة، معارض الرسم و الصور، كانت في مجملها مدحا للحضارة و للعنصر الأوروبيين

---

[440] - أنظر: - L. MILLIOT, F. GODIN M. GAFFIOT, L'Oeuvre législative de la France en Algérie, Paris, Alcan, 1930.

[441] - Claude MARTIN, Histoire de l'Algérie Française 1830-1962, Paris, Aymon, 1963, p. 265

[442] - Jacques BERQUE, Le Maghreb entre deux guerre (1918- 1939), Paris, Le Seuil 1962, p. 50.

المنتصرين بقدر ما كانت ذما للحضارة و للعنصر العربيين المنهزمين. هكذا و بمناسبة الاحتفال بمئوية الاحتلال تحوّل "غاستون دومَرق"(Gaston DOUMERGUE)[443] من رئيس جمهورية إلى قائد جيش عسكري متقمصا شخصية الجنرال "دي بورمون" (DE BOURMONT)، كما تحولت زيارته لـ الجزائر من زيارة تفقد و عمل إلى حملة استعمارية ثانية، و قد أكد ذلك في قسنطينة حيث ركز على إنسانية فرنسا و على حضارية استعمارها: " إنّ الاحتفال المئوي قد بين بذلك و بطريقة قطيعة، الطابع الإنساني، السلمي، العادل و المنافع لمناهج الاستعمار لـ فرنسا، و الانجاز الحضاري الذي تبعه "[444].

إنّ تلك التصريحات الرسمية و كذا منشورات المئوية، لم يكن لها سوى " هدف إثباتي و لم تحاول إلا نادرا تقديم استعراض نتائج نزيهة "[445]، **و قد بين الحاكم العام "بورد"(BORDES) الهدف من الاحتفال حيث صرح بأنه كان على الجزائر "** الاحتفال بمئوية فرنستها حتى نظهر للعالم اجمع، فعالية مناهجنا الاستعمارية **" و لكي خاصة يتمكن الرأي العام الفرنسي من "** معرفة الجزائر معرفة جيدة لكي يحبها أحسن و يدافع عنها أحسن "[446]، **و تشكلت لذلك لجنة أوكلت لها مهمة "** خلق حركة رأي دائمة بـ فرنسا المتروبوليتاينة في صالح فرنسا الإفريقية "، **هذا في حين أعلن "موريس فيولَت" (Maurice VIOLETTE) عند وصوله إلى الجزائر يوم 27 مايو 1925 لتولي منصب الحاكم العام، على أنّ تحتفل فرنسا "** بالذكرى الكبيرة، العلم الفرنسي مغطيا الجزائر بحمايته مناديها للحضارة و للحياة العصرية نازعها من الصراعات الداخلية للإقطاعيين الكبار، التي قضت، برعب كبير، على السكان الأصليين عن طريق العبودية و بالنهب "[447].

لقد أبدعت السلطات الفرنسية في إعادة برمجة سيناريو الاحتلال، و أكيد أنّ لهذا الاحتفال مقاصد و أغراض، أكدها الرسميون الفرنسيون، و سبق و أن أشرنا إليها من قبل، لكن إذا كان هذا الاحتفال نجاحا تاما فهل ستكون عواقبه و مضاعفاته كذلك؟ ألم تجازف فرنسا بهذا التحدي بوجودها و بمستقبلها في الجزائر؟ لقد شاهد الجزائريون تلك الاحتفالات رغما عنهم و رغم مقاطعتهم لها- عدا بعض أذناب فرنسا بطبيعة الحال- و علامات الحيرة و الخيبة، اليأس و القنوط تبدو عليهم و لن تستطيع حتى عبارة " لا منتصر و لا منهزم **" التي رددها رئيس الجمهورية الفرنسية في قسنطينة، من إزالتها عنهم، فالجرح كان عميقا و الإثارة قوية، فما ستكون مواقفهم و فيما تمثلت ردود أفعالهم؟**

---

[443] - (1863-1937): راديكالي-اشتراكي، تقلد العديد من المناصب الإدارية و المسؤوليات السياسية: وزير المستعمرات بين 1902-1905 و بين 1914-1917؛ وزير التجارة و الصناعة و العمل سنة 1906؛ وزير التعليم العام و الفنون الجميلة بين 1908-1910؛ رئيس المجلس ووزير الشؤون الخارجية بين 1913-1914؛ وزير الشؤون الخارجية سنة 1914؛ رئيس المجلس سنة 1934؛ رئيس الجمهورية بين 1924-1931. أنظر: Dictionnaire des ministres (1789-1989), Paris, Perrin, 1990, pp. 441-442.

[444] - Le Livre d'or du centenaire…, op. cit, p. 40.

[445] - Charles-Robert AGERON: Histoire de l'Algérie contemporaine de l'insurrection de 1871 au déclenchement de la guerre de libération 1854, T. 2, 1ère Ed, Paris, P.U.F, 1979, p. 405.

[446] - Le livre d'or du Centenaire…, op. cit, p. 60.

[447] - L'Echo d'Alger, 14ème année, n° 5711, 28 mai 1925, p. 2.

- تنديد الأحزاب و المنظمات السياسية الجزائرية و اليسارية الفرنسية بـ المئوية:

لقد أدى الاحتفال بـ مئوية الاحتلال الفرنسي لـ الجزائر - الذي كان يراد به استعراض قوة الاحتلال و ديمومته - إلى تسارع الوعي الوطني و هيكلة أكثر التيارات تقدما في الرأي العام الجزائري، و التي تخف استنكارها لمثل هذه التظاهرات[448]. فلقد أجمعت الاتجاهات السياسية الجزائرية و كذا اليسارية الفرنسية على التنديد بالاحتفال بـ مئوية الاحتلال، و لقد انحصر الاتجاه الوطني في كتلتين، تتمثل الأولى في حزب النجم الشمال الإفريقي، و الذي كان أكثر ثورية، و تتمثل الثانية في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و التي كانت في بدايتها دينية ثقافية[449].

فالنجم الشمال الإفريقي، و بسبب قرار الحل الذي تعرض له في نوفمبر 1929[450]، لم يعارض بصفة نشطة ضد الاحتفال، و لكنه مع ذلك بعثت لجنته المركزية برسالة إلى عصبة الأمم يوم 30 جانفي 1930، احتج فيها على الاحتفال بالذكرى المئوية[451]؛ كما حثت مناشيره الجزائريين للاحتفال بطريقتهم الخاصة بـ " مئوية احتلال بلادهم، بتنظيم اضطراب واسع معادي للامبريالية **"، و إذا أرادت فرنسا، خلال الاحتفال بالمئوية إثبات قوة و ثبات الاستعمار، ضعف و انهزام الأهالي الجزائريين، فإنّ ذلك الاحتفال يكون قد عجل من تطور الوعي الوطني و هيكلة الوعي السياسي لدى الأهالي الجزائريين و ذلك من خلال تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين[452] في 5 مايو 1931، و التي تجلى موقفها في معارضة تلك الاحتفالات و خاصة من خلال مواقف ابن باديس الرافضة لتلك السياسة التي**

---

[448] - أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر 1914-1954، الجزائر، دار المعرفة، ص. 102.

[449] - عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون: الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر 1920-1936، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1984، ص. 369.

[450] - أنظر لا حقا في الباب الثاني من هذا العمل.

[451] - El Ouma: (Organe de L'Etoile Nord-Africaine), n° 7, Paris, septembre 1931, p. 1.

[452] - تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين يوم 5 مايو 1931 إثر انعقاد الجمعية العامة بـ نادي الترقي بمدينة الجزائر، و هي الجمعية التي حضرها 37 عالما جزائريا من مختلف أنحاء الجزائر و من مختلف المشارب و المسالك الدينية، يتألف مجلسها الإداري من 13 عضوا من بينهم محمد-البشير الابراهيمي، الطيب العقبي، مبارك الميلي، الأمين العمودي... على رأسهم عبد الحميد بن باديس الذي انتخب غيابيا، و تم التصريح بها بولاية الجزائر يوم 22 مايو 1931، و هي منظمة إرشادية و أخلاقية لا سياسية " تهدف إلى محاربة الآفات الاجتماعية التي يحرمها الدين و تمنعها القوانين و المراسيم السارية و تستنكرها الأخلاق "، إصلاح الشعب الجزائري من الوجهة الدينية، الوطنية، الأدبية و العلمية "، تجمع القوى المثقفة و الدفاع = عن مقاومات الشخصية الجزائرية من عروبة و إسلام، و كانت تعارض التجنس و الاندماج، و رغم لا سياستها إلا أنها شاركت في المؤتمر الإسلامي الجزائري في جوان 1936 و كانت تطالب بالتمثيل النيابي للجزائريين في مختلف المجالس، من بين وسائل عملها: النوادي و المراكز الثقافية المدارس القرآنية، الوعظ و الإرشاد، المظاهرات الاحتجاجات و الصحافة، و من بينها: "البصائر" و "الشهاب"... و نظر لإيديولوجيتها الوطنية تعرضت لمضايقات الإدارة الاستعمارية كـ " منشور ميشال"= = 1933، اعتقال الطيب العقبي سنة 1936، و قرار 8 مارس 1938 كما سيأتي، أنظر: J.O.R.F: 31 mai 1936, p. 6056؛ و أيضا عبد الحميد بن باديس: القانون الأساسي لجمعية المسلمين الجزائريين و مبادئها الإصلاحية، قسنطسنة، المطبعة الجزائرية الإسلامية 1937؛ محمد-البشير الإبراهيمي: سجل مؤتمر العلماء المسلمين الجزائريين، قسنطينة، المطبعة الجزائرية الإسلامية، 1935؛ و أيضا: Jean DESPARMET, Contribution à L'histoire contemporaine de l'Algérie: la Politique des Oulémas Algériens 1911-1937, In: L'Afrique Française, 47ème année, n° 7, juillet 1937, pp. 352- 358; n° 8-9, aout- septembre 1937, pp. 423-428; n° 12,décembre 1937, pp. 557-561; n° 11, novembre 1937, pp. 523-527; و أيضا: Ali MERAD, op,cit ؛ و أيضا: أحمد الخطيب: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و أثرها الإصلاحي في الجزائر، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.

تمس بكرامة الشعب الجزائري، و قد نددت بشدة على الاحتفال بمئوية الاحتلال و رفضت التفاهم بأي شكل من الأشكال مع الأحزاب السياسة الفرنسية و المساومة على حقوق الشعب الجزائري، و أكدت على أنّ فرنسا بسياستها القمعية لن تتمكن بأي حال من الأحوال إدماج الجزائر و أكدت بأن تسير بها حتى الاستقلال الذي تؤكده شخصيتها، لغتها، تاريخها، عادتها و تقاليدها[453]**.**

كما شمل التنديد بـ المئوية الاتجاه الاندماجي، و الذي كانت تمثله فدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين، و ذلك من خلال تصريحات المنتخبين الجزائريين، و التي كانت في السابق مؤيدة في أغلبها للسياسة الفرنسية، كيف لا و هم المنادون بالاندماج، إلّا أنهم مع ذلك لم يستطيعوا إخفاء تأسفهم من هذا الحدث. فقد كتب فرحات عباس أنّ احتفالات الذكرى المئوية " ... ليست إلا تذكيرا أرعن بماض مؤلم، و ليست إلا استعراضا لثراء البعض أمام فقر الآخرين **"**[454]**. و حتى أكثر الأعيان ولاء لإدارة الاحتلال كانوا محرضين بالدور الموكل إليهم بالمناسبة، بل و أبدى بعضهم انزعاجه و لو بطريقة متهيبة، فقد صرح النائب البلدي، كراد خليفة، بمناسبة الاحتفال بمئوية الاحتلال أنه "** يريد تجنب كل ذكرى، كل تظاهرة من شانها الإساءة و مضايقة العنصر المسلم، خاصة تظاهرة نزول القوات الفرنسية بـ سيدي فرج **" و "** ينبغي على المئوية أن تعبّر و أن تعزز و إلى الأبد، التفاهم التام، التعاون الكامل، الصريح و المخلص **"**[455]**؛ كما أنّ نائبا أخرا، و هو ابن العربي، لم يتردد في الاحتجاج بقوة ضد تظاهرة النزول مؤكدا على أنه: "** توالت ستة أجيال منذ الغزو، و هي تجهل ما حدث و سنروّج في أدمغتهم بذرة مضرة **"**[456]**.**

و لقد تعدى التنديد الأحزاب و المنظمات السياسية الجزائرية ليشمل الأحزاب الفرنسية اليسارية، فقد اعتبر الحزب الشيوعي الفرنسي (S.F.I.C) المئوية، " عملية رأسمالية بشعة **" و وصفها على أنها "** تظاهرة إمبريالية دون سابق، و مناورة للبرجوازية الفرنسية، في بلاد يسودها استغلال الجماهير العاملة و شقاء الجماهير الحضرية **"**[457]**، كما أصدر العديد من المناشير ضدها**[458]**. هذا في حين صادقت فدرالية الجزائر لـ الحزب**

---

[453] - يحي جلال، السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830 إلى 1960، ط. 1، القاهرة، دار المعرفة، 1959، ص.ص. 253-254.

[454] - فرحات عباس، الجزار من المستعمرة إلى المقاطعة: الشاب الجزائري 1930، ترجمة. أحمد منور، الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، 2007، ص. 29.

[455] - أنظر: - Ahmed-MEHSAS, Le mouvement révolutionnaire en Algérie de la 1ère guerre mondiale à 1954, Alger, Barkat, 1990, p. 86.

[456] - أنظر: - Ibidem.

أنظر في ذلك: " Algérie: Les Indigènes et le Centenaire: discours de Hadj Hamou… de Belhadj…, de Ourabah… et de Ali Embarek Ben Allal"**…**, In: L'Afrique Française, 40ème année, n° 7, juillet 1930, pp. 415-417.

[457] - L'Humanité, 27ème année, n° 8922, 30 janvier 1930, p. 1.

[458] - أنظر: - Jean LADREIT DE LACHARRIERE: Les Communistes et le centenaire de l'Algérie , In: L'Afrique Française, 40ème année, n° 4, avril 1930, pp. 218-219; n° 5, mai 1930, pp. 271-273.

الاشتراكي الفرنسي (S.F.I.O)، حتى قبل الاحتفال بكثير، على توصية في مؤتمر لها يوم 8 جويلية 1928، جاء فيها: " اعتبار أنّ هذا الاحتفال تتويج مصرح به لغزو عسكري، فهو بذلك مدعو إلى إخراج، بكل عمق، قلوب السكان الأهالي **"، و لذلك فإنّ "** المؤتمر الفيدرالي يحتج باسم المبادئ الاشتراكية، ضد الاحتفال بمئوية احتلال (مدينة) الجزائر **"**[459]**؛ هذا في حين اكتفى "الحزب الراديكالي الاشتراكي" (P.R.S) بإبداء تأسفه على عدم اغتنام رئيس الجمهورية الفرنسية، فرصة المئوية، للقيام بـ "** إشارة بجعل عدد كبير من سكان البربر المجددة، مواطنين **"**[460]**.**

كما أجمعت الصحافة الجزائرية الحزبية و المستقلة و الفرنسية اليسارية على التحفظ من الاحتفال بـ مئوية الاحتلال، فبينما اعتبرت جريدة "دومان لو ترافايور" (Demain le Travailleur) الناطقة باسم الاشتراكيين في الجزائر، الاحتفالات المنظمة و العرض العسكري " أضاحيك جادة **" و وصفتها بـ "** مسخرة حمقاء **"**[461]**؛ انتقدت جريدة "لو بوبلار" (Le Populaire)، لسان حال "الحزب الاشتراكي الفرنسي" (S.F.I.O) الاحتفالات لأنّ: "** حتى روما نفسها لم تأمر لـ غالة الاحتفال بذكرى سقوط ألزيا **"**[462]**.**

- مطالبة المنتخبين الجزائريين بالتجنيس و التمثيل البرلماني:

لم يكن الاحتفال بـ مئوية الاحتلال مناسبة للتنديد، الشجب و الاستنكار فقط، بل كان كذلك فرصة طرح خلالها المنتخبون الجزائريون مسألة إدخال إصلاحات سياسية في صالح الجزائريين مقابل " ولاء**" و"** وفاء **" النخبة لـ فرنسا**[463]**، فبينما حث الزناني النخبة على الإقبال على التجنيس و التغلب على "** أحكامها السابقة **" و عدم التمسك بقانون الشخصية الإسلامية** [464]**، و بينما أكد سيسبان**[465] **أثناء استقباله رئيس الجمهورية الفرنسية، على أنّ "** الأهالي ليس لديهم هدفا أخرا سوى الاندماج أكثر فأكثر وثقا بالأمة الفرنسية الكبيرة **"، و أنّ الجزائر فرنسية بواسطة الـ "** خمسة ملايين مسلم المرتبطين بقدر الوطن، بطريقة غير قابلة للانحلال **"**[466]**، هذا في حين بعث مندوبو الأهالي، من جهتهم، برسالة وفاء لـ "تارديو" (TARDIEU)**[467]**، رئيس الوزراء الفرنسي، "** للترجي منه إعطاء موافقته لرغائب أطفال

---

[459] - Demain le Travailleur, 5ème année, n° 393, 14 juillet 1928, p. 1.

[460] - أنظر: - ANGELELLI , op,cit, p. 272

[461] - Demain le Travailleur, 5ème année, n° 485, 19 avril 1930, p. 1; n° 487, 3 mai 1930, p. 1.

[462] - Le Populaire, n° 2560, 29 avril 1930, p. 1.

[463] - حمزي كمال: القضية الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي 1935-1938...، ص. 27.

[464] - La Voix indigène: 3ème année, n° 115, Constantine, 31 juillet 1930, p. 1.

[465] - و هو رئيس المندوبيات المالية، الفرع العربي، و رئيس فدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين لـ عمالقة قسنطينة.

[466] - L'Echo d'Alger, 19ème année, n° 7682, 21 octobre 1930, p. 2.

[467] - (1876-1945) "آندري تارديو" من مواليد باريس، تقلد العديد من المناصب الإدارية و المسؤوليات السياسية: محافظ سامي لدى الولايات المتحدة الأمريكية في سنتي 1917 و 1918؛ محافظ عام لعلاقات الحرب الفرنسية-الأمريكية بين 1918-1919؛ وزير المناطق المحررة بين 1919-1920؛ وزير الأشغال العمومية بين 1926-1928؛ وزير الداخلية بين 1928-1929؛ رئيس المجلس وزير الداخلية بين 1929-1930 و في سنة 1930؛ وزير الفلاحة بين 1931-1932؛ وزير الحربية

فرنسا بالتبني "[468]. **غير أنّ الأمين العمودي، و هو من العلماء، لام المتجنسين لكونهم** " لم يخدموا سوى مصالحهم الخاصة "[469]، **هذا في حين اعتبر مبارك الميلي، و هو الآخر من العلماء،** " التجنس كارثة عظيمة من شأنها تهديد الإسلام "[470]، **كما سبق لـ "دوبون"**[471] **و أن ألح على الحكومة الفرنسية التحلي بالحذر و عدم الإقدام على تجنيس سابق لأوانه لأنّ** " الشاب الجزائري ليسوا نخبة حقيقية "، " ليس لديهم سوى مظاهر حضارتنا " **و ما هم سوى:** " برنيقي دون وعي "[472].

و قد سلم الدكتور ابن التهامي لأعضاء "لجنة مجلس الشيوخ لـ الجزائر" قائمة مطالب المنتخبين المسلمين الجزائريين في أفريل 1931 تضمنت:

1- التمثيل الكامل للأهالي في البرلمان؛
2- رفع تمثيل الأهالي في المجالس المنتخبة بـ الجزائر، لـ نسب2/5، مع مساهمة المنتخبين المسلمين في انتخاب رئيس الوفود المالية؛
3- تعيين مساعدين منتخبين في البلديات كاملة الصلاحيات؛
4- توسيع التعليم بالفرنسية و بالعربية و دمج التعليمين الابتدائيين الأوروبي و الأهلي؛
5- المساواة في الخدمة العسكرية مع إلغاء المنحة؛
6- الارتقاء لكل الوظائف المدنية العسكرية مع المساواة في المعاملات و العلاوة الممنوحة لموظفي الجزائر؛
7- الحرية الكاملة و التامة في السفر إلى فرنسا وإلى الخارج فينفس الشروط كالمواطنين الفرنسيين؛
8- تطبيق القوانين الاجتماعية وقوانين الإسعاف على السكان الجزائريين دون تمييز في الأصل؛
9- إصلاح قانون الغاب؛
10- إلغاء المجالس الجنائية، الاحتجاز الإداري وقانون الأهالي الذي لا يزال يطبقه قضاة السلام؛
11- حماية الملكية الأهلية[473].

- معارضة الحكومة الفرنسية مسألة التمثيل النيابي للجزائريين:

بين 1919-1932؛ رئيس المجلس و وزير الشؤون الخارجية سنة 1932؛ وزير دولة سنة 1934. أنظر: Dictionnaire des ministres (1789-1989), Paris, Perrin, 1990, pp. 621-622.

[468] - La Voix des humbles, 9ème année, n° 90, Constantine, aout 1930, p. 1; 9ème année, n° 91, septembre 1930, p. 1.

[469] - La Voix indigène, 3ème année, n° 91, 23 janvier 1930, p. 1.

[470] - La Voix indigène, 3ème année, n° 95, 27 février 1930, p. 1.

[471] - و هو إداري استعماري و مختص في الشؤون الجزائرية.

[472] - Octave DEPONT, op. cit, p. 103.

[473] - Attakaddoum, 9ème année, n° 154, 15-20 avril 1931, p. 1.

جسّد الاحتفال بـ مئوية الاحتلال فكرة لدى "الشباب الجزائري" مفادها أنه بمناسبة مئوية " انضمام الجزائر في الوحدة الفرنسية " **فإنّ الأهالي الجزائريين سيحصلون على التمثيل النيابي في البرلمان الفرنسي، و لعل ذلك يعود إلى كون، و حتى قبل مئوية الاحتلال، الحكومات الفرنسية بدأت تفكر في ضرورة القيام بإصلاح ما في صالح الجزائر، و قد شكّل وزير الداخلية، "ألبَر سارو" (Albert SARRAUT)، لذلك لجنة ما بين الوزارات مكلفة بدراسة مسألة التمثيل النيابي للأهالي الجزائريين في البرلمان الفرنسي، و ذلك يوم 6 سبتمبر 1928، و هي اللجنة التي نُصّبت يوم 4 مارس 1929[474]. فهل هي رغبة فرنسية حقيقية لإيجاد حل لمسألة التمثيل النيابي للأهالي المسلمين أم ما هي سوى مناورة إمهالية أخرى سبقتها مناوراة مماثلة لاحتواء الموقف و لتفادي المواجهة؟**

مهما يكن، حدد رئيس الوزراء "تارديو" (TARDIEU) الحدود التي لا ينبغي لتلك اللجنة تجاوزها، و المتمثلة في السيادة الفرنسية: " ليس هناك سوى مشاكل فرنسية ... إنّ فرنسا المتروبوليتانية و الاستعمارية تريد أن تكون و أن تبقى واحدة و غير قابلة للتجزئة "[475]؛ **و عيّن كمقررين لتلك اللجنة كلا من "لويس ماسينيون" (Louis MASSIGNON)**[476] **و "بارتُلِمي" (BARTHELEMY)**[477]**. و بينما صرح "تارديو" (TARDIEU) أمام لجنة الاقتراع العام لغرفة النواب يوم 30 أفريل 1930، بأنه يحارب أي اقتراح قانون يقضي التمثيل النيابي للأهالي الجزائريين، أكد "بارتُلِمي" (BARTHELEMY)، أحد مقرري اللجنة، من جهته، معارضته** " العميقة و المطلقة، دون تراض محتمل، منح حق الانتخاب للأهالي الجزائريين "[478]، **كما أبدت لجنة ما بين الوزارات، هي الأخرى، رأيا غير موافق لفكرة تمثيل الأهالي الجزائريين، و ذلك في آخر جلسة لها، في جويلية 1930.**

و في ذات السياق، شهدت تلك الفترة اقتراح العديد من المشاريع الرامية إلى منح حق المواطنة الفرنسية و حق الانتخاب للنخبة الجزائرية، من بينها اقتراح النائب المعتدل (U.R.D)، القس "إدوارد سوليي" (Edouard SOULIER)، في 11 مارس 1930 ، يقضي بإقامة قسم انتخابي خاص مكون من طرف المنتخبين الأهالي من (المجالس البلدية، المجالس العامة، المندوبون الماليون، أعضاء الغرف التجارية و الفلاحية، حملة أو سمة الموظفون، الحاصلون على الشهادة الدراسية، و كل من يدفع ضريبة تفوق 500 فرنك)، على أن يُعيّن هذا القسم الانتخابي خمسة نواب من بينهم، و ينتخب النواب، المستشارين العامين الأهليين، مندوبي المستشارين البلديين و رؤساء الجماعات، عضوين إلى مجلس الشيوخ، على أن لا يتداول هؤلاء النواب و أعضاء مجلس الشيوخ الأهليين، إلاّ

---

[474] - L'Echo d'Alger, 18ème année, n° 7088 , 5 mars 1929, p. 1, p. 4.

[475] - L'Afrique Française, 39ème année, n° 5, mai 1929, p. 222.

[476] - و هو أستاذ جامعي بـ فرنسا.

[477] - و هو نائب، أستاذ في الحقوق و عميد جامعة.

[478] - Le Figaro, n° 5180, Paris, 17 juin 1930, p. 1.

عندما يتعلق الأمر بقوانين تخص الإمبراطورية الفرنسية[479]**، و هو ما من شأنه تجزئه القسم الانتخابي و أن يبعد الجزائريين عن الفرنسيين، و بينما اعتبرت النخبة الجزائرية مشروع "سوليي"(SOULIER) غير كامل، غير كاف، غير نافع، قليل جدا، و متأخر كثيرا، وصفته جريدة "لاكسيون فرانساز" (L'action Française)، من جهتها، بأنه** " وهم خطير، عمل مضر، حماقة سياسية "[480].

استمعت لجنة الاقتراع العام لـ "سوليي" (SOULIER)[481] **و أبلغت الحكومة أنه** " من واجب فرنسا منح حق الانتخاب إلى بعض الأهالي " **دون منحهم تمثيل متميز، إلّا أنّ "تارديو" (TARDIEU) أبدى أمام تلك اللجنة، معارضته و معارضة حكومته لمبدأ التمثيل البرلماني للجزائريين. و حتى مقالات "جان مِليا" (Jean MELIA)**[482] **الرامية إلى استغلال** " الاتحاد المقدس للمئوية من اجل جعل مواطنين "، **و كذا إلحاحات "سوليي"(SOULIER) و "غرنِت" (GUERNUT) و "فيولَت" (VIOLLETTE) لم تجد نفعا أمام إصرار "تارديو" (TARDIEU) و عزم حكومته، و باءت كلها بالفشل. و يكون "تارديو" (TARDIEU) قد رفض زيارة الجزائر إلى جانب رئيس الجمهورية أثناء الاحتفال بـ مئوية الاحتلال، حتى لا تُطرح عليه أسئلة و لا يواجه مساءلات حول ذلك الموضوع.**

طالبت المجموعة الاشتراكية في البرلمان الفرنسي، من جهتها، يوم 3 أفريل 1930، السماح لثلاثة نواب أن يُنتخبوا من طرف القسم الانتخابي لـ "قانون 4 فيفري 1919[483]**، كما اقترح النائب الراديكالي "غرنِت" (GUERNUT) في 30 مارس 1933، باسم رابطة حقوق الإنسان، أن يُمنح حق الانتخاب للأهالي الجزائريين المسلمين الذين ينتمون إلى فئات معينة:** " الجنود القدامى، ملاك، أعضاء الغرف التجارية، الموظفون و حاملوا الشهادة، على أن يبعث الناخبون إلى غرفة النواب نائبا عن كل عمالة "، أي **خلق** " نواب أهليين " **منتخبون من طرف الهيكل الانتخابي لـ** " الأهالي غير المجنسين "[484]**، و هو ما من شأنه تجزئة القسم الانتخابي و إبعاد الأهالي الجزائريين عن الفرنسيين. و رغم أنّ النخبة**

---

479 - J.O.R.F: Débats Parl -Chambre- Séance du 11 mars 1930, Annexe n° 2983, p. 1020.

480 - L'Action française, n° 31, 23 mars 1929, p. 1.

481 - Quinzaine Coloniale, n° 565, 5 avril 1930, cité par ANGELELLI, op. cit, p. 207.

482 - و هو زير في حكومة "تارديو" (TARDIEU) و مؤسس " الرابطة الفرنسية لصالح الأهالي المسلمين بـ الجزائر".

483 - J.O.R.F: Débats Parl -Chambre- Séance du 13 avril 1930, Annexe n° 3239 , p. 1837.

484 - اقتراح غرنِت (GUERNUT):

" مادة وحيدة : بقطع النظر عن التمثيل المضمون من طرف المواطنين الفرنسيين، حسب الشروط المتخذة في قانون 23 جويلية 1881 ، فإنّ القسم الانتخابي الأهلي للجزائر، حسب ما هو مشكل في "قانون 4 فيفري 1919"، ينتخب إلى غرفة النواب ممثلا عن كل عمالة. هذا التمثيل ينبغي أن يستوفي الشروط الانتخابية المتخذة في قانون 30 نوفمبر 1875 لانتخاب النواب "، أنظر: J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Séance du 30 mars 1933, Annexe n° 1691, p 814

الاندماجية اعتبرت اقتراح "غرنِت" (GUERNUT) "غير كامل و غير كاف"[485]، إلّا أنه مع ذلك لم تتم حتى مناقشته[486].

- اقتراح قانون فيولت لـ 3 جويلية 1931:

تأسف "موريس فيولت" (Maurice VIOLETTE)[487] " على الأخطاء الكبيرة المرتكبة في تصور المئوية **"، و قدّم في 8 جويلية 1930 إلى "لجنة الاقتراع لـ الجزائر" في مجلس الشيوخ "** إذن القيام بتحقيق سياسي في الجزائر **"، إلا أنّها رفضت طلبه في بداية الأمر لتمنحه في مرحلة ثانية، في 10 فيفري 1931، حق القيام بزيارة هو و بعض أعضاء مجلس الشيوخ إلى الجزائر "** للتحقيق في الحالة الحقيقية للاستعمار و لكل القضايا المتعلقة بحالة الأهالي **"، لكن بشرط عدم الخوض في مسألة التمثيل الأهلي، و هي الزيارة التي ردت عليها النخبة الاندماجية بعرض تمنياتها على أعضاء تلك اللجنة، و في مقدمتها الحصول على الحقوق السياسية[488]. و بعد إقامتها في الجزائر، عادت إلى فرنسا و أداعت اقتراح قانون يوم 3 جويلية 1931 يقضي بمنح حق المواطنة الفرنسية للنخبة الجزائرية مع التخلي عن إجبارها التنازل عن القانون الخاص[489].**

فما هو اقتراح قانون 3 جويلية 1931؟ ما هي عوامل صدوره؟ هل جاء بمبادرة فرنسية أم نتيجة متغيرات دولية أم بضغط جزائري؟ ما محتواه؟ ما طبيعته؟ ما مدى تأثيره؟ ما هدفه، ما الغرض منه و ما الغاية التي كان يصبو إلى تحقيقها؟ ما موقف الجزائريين و الفرنسيين منه؟ هل حقق هدفه؟ ما الفرق بينه و بين "قانون 4 فيفري 1919"؟ ما مدى تجاوبه مع المطالب الجزائرية؟ هل يتناسب مع مطالب الجزائريين لما قبل الحرب؟ هل يتناسب مع تضحيات الجزائريين أثناء الحرب؟ هل يتناسب مع متغيرات ما بعد الحرب؟ هل يتجاوب مع مطالب الإصلاحيين و مع نشاط الأمير خالد لـ جويلية 1924؟ هل يتجاوب على

---

[485] - M-A KESSOUS, "La représentation parlementaire 7- Projet Guernut", In: L'Entente franco--musulmane, 1ère année, n° 11, 7 novembre 1935, p. 1; و أيضا: L. TAHRAT," La Représentation des indigènes: Proposition Violette ou proposition Guernut?", In: Voix des humbles, 14ère année, n° 252, 15 janvier- 1er février 1935, pp. 361-375; ANGELLELI, op. cit, p. 20.

[486] - بل و لم يوقع عليه سوى 74 نائبا من مجموعة 612.

[487] - (1870- 1960)، سياسي فرنسي ينتمي إلى الاشتراكيين الأحرار، صاحب دكتوراه في الحقوق، تقلد العديد من المناصب الإدارية و السياسية: مستشار عام لـ "درو" "Dreux " منذ سنة 1906؛ رئيس بلديتها سنة 1908؛ رئيسا للمجلس العام لمنطقة "أور إي لوار" (Eure et Loire) منذ 1920؛ نائبا لـ "أور-إي-لوار" خلال فترتين (1902- 1919) و (1924-1930)؛ عضوا لـ "أور- إي-لوار" في مجلس الشيوخ (1930- 1938)؛ حاكم عام للجزائر 1925- 1927؛ وزير التموين العام و النقل البحري سنة 1917؛ وزير التموين العام سنة 1917؛ وزير دولة بين 1936-1938 و في سنة 1938؛ نائب رئيس الاتحاد الاشتراكي و الجمهوري. و قد مكنه ذلك من جمع خبرة كبيرة حول الجزائر و الجزائريين، جمعها في كتاب: Maurice Violette, L'Algérie Vivra-t-elle! Notes d'un ancien gouverneur général, Paris, Alcan, 1931 و هو خبير في الشؤون الأهلية، لذلك منحته حكومة "الجبهة الشعبية" منصب وزير للشؤون الأهلية الجزائرية في سنة 1936، و هو صاحب "مشروع بلوم- فيولت" الذي هيمن على الساحة السياسية الجزائرية خلال الثلاثينات بل و حتى بعدها كما سيأتي. أنظر: Dictionnaire des ministres (1789-1989), Paris, Perrin, 1990, pp. 637-638

[488] - أنظر سابقا في الفصل الأول من هذا الباب.

[489] - J.O.R.F: Doc Parl -Sénat- Séance du 3 juillet 1931, Annexe n° 734, pp. 1449-1152. -

الأقل مع تمنيات الاندماجيين و مع نشاط ابن التهامي لـ سبتمبر1927؟ ما موقف الجزائريين منه ؟ ما هي ردود الفعل الفرنسية - أحزابا، برلمانا و حكومة - منه؟ ما مآله؟ هل تحقق؟

-- محدودية " إصلاحات" اقتراح قانون فيولت؟

يحتوي اقتراح قانون فيولت لـ 3 جويلية 1931 على ثمانية فصول و خمسون مادة، و قد أقر الفصل الأول المعنون " الإصلاح الزراعي؛ بينما تضمن الفصل الثاني المعنون " التعليم و الصحة " تحسين مستوى التعليم و الصحة "، **هذا في حين نص الفصل الثالث المعنون** " الإصلاحات الأهلية " **على أنّ** " أهالي الجزائر الرعايا الفرنسيون يخضعون لنفس الواجبات و لهم نفس الحق ق كما للفرنسيين، تحت الشرطة الوحيد للإجراءات الناتجة عن قانونهم الخاص، أو تلك أقرها القانون "؛ **بينما أكد الفصل الرابع المعنون** " الجيش و البحرية **"** على " التساوي في مدة الخدمة العسكرية لكل الفرنسيين **".**

نص الفصل الخامس المعنون " تمثيل الأهالي "، **على** " تمثيل فئوي للجزائريين في البرلمان الفرنسي " **و على** " تشكيل، بـ باريس، لدى الوزير، لجنة استشارية مسلمة جزائرية متشكلة من ثلاثة أعضاء عن كل عمالة "؛ **و بينما أقر الفصل السادس المعنون** التنظيم المركزي" إلحاق الجزائر بوزارة إفريقيا "؛ **أكد الفصل السابع المعنون** " المجالس الجزائرية " **على** " تغيير تسيير المجالس الجزائرية " **و**" رفع تمثيل الجزائريين بها "؛ **هذا في حين نص الفصل الثامن المعنون** " أراضي الجنوب " **على** " إعطاء بعض بلديات الجنوب الحالة المدنية " **و** " تشكيلها في بلديات كاملة الصلاحيات "[490].

ـ محدودية الاستفادة من اقتراح قانون فيولت:

لقد نصت المادة الـ44، الفصل الخامس الخاص بـ " تمثيل الأهالي " **على أنّ المستشارين العامين الأهليين هم أعضاء حق في القسم الانتخابي لمجلس الشيوخ؛ المستشارون البلديون الأهليون يساهمون في التصويت لانتخاب مندوبي مجلس الشيوخ بنفس الطريقة التي يساهمون بها في التصويت لانتخاب البلدية، كما أكدت المادة الـ45 من الفصل الخامس على أنه يكتسب، قانونا، الاستفادة من التجنيس الفردي مع كل المنافع التي يمنحها، الأهالي الرعايا الفرنسيين، المولودين بـ الجزائر أو بـ فرنسا الذين يصنفون ضمن الفئات التالية:**

1- الأهالي المنتخبون باستمرار مندوبون ماليون، مستشارون عامون، أعضاء الغرف التجارية أو الفلاحية، الأهالي الباشغوات، الأغوات و قادة جوقة الشرف؛
2- الشبان من الجنسين الذين يتحصلون على الشهادات البكالوريا، شهادة نهاية الدراسات الثانوية أو الشهادة العليا أو الابتدائية أو شهادة المدارس العربية)؛

[490] - J.O.R.F: Doc Parl -Sénat- Séance du 3 juillet 1931, Annexe n° 734, pp. 1149-1152. -

3- الأهالي الذين خدموا تحت الإعلام برتبة ضابط أو ضابط صف، هؤلاء بعد 15 سنة خدمة؛

4- أولئك الذين يعينون كل سنة بأغلبية الأصوات من طرف الغرف التجارية الغرف الفلاحية لكل عمالة، مجتمعين في مجلس كامل و هذا بمعدل خمسون عن كل مقاطعة للفلاحة و خمسون للتجارة في السنة الأولى، سيرتفع هذا العدد إلى مائتين لكل عمالة و ثلاث مائة لعمالة الجزائر؛

5- علاوة عن التجار و الفلاحين الأهالي المعنيون من طرف الغرف التجارية و الفلاحية، يستطيع الحاكم العام، منح كل عام بقرار، التجنيس الفردي لـ عشرة تجار و عشرة فلاحين عن كل عمالة؛

6- و بينما أكدت المادة الـ46 أنّ التجنيس الفردي يمنح حق المواطنة الفرنسية الكاملة، لا تنتج عنها الآثار المدنية إلا تجاه الزوجات التي يعقدها حسب النظام الفرنسي، بعد تجنيسهم، نصت المادة الـ47 على أنه في باريس لدى الوزير، لجنة استشارية مسلمة جزائرية مكونة من ثلاثة أعضاء عن كل عمالة.

يُعيّنون للتصويت على القائمة لأربع سنوات، من قسم انتخابي مكون من كل أعضاء الجماعات و كل الأهالي الذين أثبتوا أنهم تحصلوا على شهادات الدراسات الابتدائية...[491].

إذا أردنا أن نحلل الخطوط العريضة للاقتراح قانون فيولت كما بينه عرض الأسباب المرفق له[492] **فإنّ اقتراح فيولت ما هو إلا وفاء لوعود الاحتفال بمئوية الاحتلال: "** خلافا لكل التعهدات، و لا إصلاح لم يساير الاحتفال بالمئوية... لا للناس و لا طبعا للمؤسسات... الحكومة قد وعدت كثيرا و بينما كنا نترجى القليل، الإخفاق المعنوي للمئوية أثار اضطرابا في الأذهان...[493]. **لكن رغم ذلك التقصير، إلا أنّ الجزائريين و إلى يومنا هذا لا يطالبون سوى إصلاحات "** يوجد اليوم رأي عام أهلي، في كل بلديات الجزائر، يطالب هذا الرأي العام بنفس الإصلاحات، و حتى و إذا يمكن أن تختلف طريقة تقديم المطالب، فإنّ نصوص الكراس تبقى متشابهة "[494].

و انتقد "فيولت" (VIOLETTE) السياسة الفرنسية في الجزائر، و اتهمها بالظلم تجاه الجزائريين، و قال بأنها إذا استمرت بدون تغيير فإنها ستهدد الوجود الفرنسي في الجزائر، لذلك ينبغي الإسراع في تحقيق الإصلاحات، و إلا عمل الجزائريون للحصول على ما هو مخالف للسيادة الفرنسية في الجزائر: "... لا نستطيع أن نرتكب خطأ البقاء لا مبالين أمام التقصير الحالي لا سياستنا، إنها تشكل حاليا إنكارا للعدل و ستُشكل إذا، إذا ما طالت، خطرا قاتلا لمستقبل إمبراطوريتنا الإفريقية "[495].

---

[491] - J.O.R.F: Doc Parl -Sénat- Séance du 3 juillet 1931, Annexe n° 734, pp. 1151-1152.
أنظر أيضا: حمزي كمال: القضية الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي 1935-1938...، ص. 32.

[492] - Ibidem.

[493] - Ibid, p. 1149.

[494] - J.O.R.F: Doc Parl -Sénat- Séance du 3 juillet 1931, Annexe n° 734, pp. 1151-1152.

[495] - J.O.R.F: Doc Parl -Sénat- Séance du 3 juillet 1931, Annexe n° 734, pp. 1151-1152.

و يهدف "فيولَت" (VIOLETTE) من خلال مشروعه، إلى تحقيق الدمج التدريجي للنخبة الجزائرية في المواطنة الفرنسية، مع التخلي عن مطالبتها التنازل عن قانون الأحوال الإسلامية، كما كان يرى في ذلك وسيلة لتخفيف أرجحية الاستعمار، إشراك الأمتين الجزائرية و الأوربية، و تفادي خلق سيادة بـ الجزائر[496].

ـ دعم الأحزاب و المنظمات السياسية الجزائرية و اليسارية الفرنسية:

أبدت الأحزاب و المنظمات السياسية الجزائرية و الشخصيات الوطنية- عدا النجم الشمال الإفريقي- و كذا اليسارية الفرنسية، دعمها المتحفظ لاقتراح قانون فيولت لـ 3 جويلية 1931، و اعتبرته غير كامل، غير كاف، غير نافع، قليل جدا و متأخر كثيرا، و إن اختلفت في درجة و طبيعة دعمها له، فبينما عارضه النجم الشمال الإفريقي كونه يربط المساواة بين الجزائريين و الفرنسيين بربط الجزائر نهائيا بـ فرنسا، و في حين تحفظت جمعية المسلمين الجزائريين ـ و هي جمعية لا سياسية، حديثة العهد، و متمسكة بعروبة و أسلمة الجزائر- منه، و قفت فدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة موقف الدعم المتحمس له، حيث عبّرت عن شكرها لـ "فيولَت" (VIOLETTE) و اعتبرت أنّ مشروعه، و خلافا لما أكده "مورينو" (MORINAUD)، " لا يهدف السيادة الفرنسية في الجزائر **"[497]، و نادت البرلمان و الحكومة الفرنسيين لمعرفة ليونة الاطلاع المرغوب من طرف المسلمين و أكدت "** مرة أخرى حرصها اعتبار، مهما حدث، غير قابل للمساس وخارج كل نقاش مبدأ السيادة الفرنسية **"، كما نشطت في الدفاع عنه و للعمل به عن طريق تسخير وسائل الضغط لصالحه، من اجتماعات و تجمعات، عرائض و وفود.**

و لم يكتف المنتخبون الأهالي المسلمون بإبداء موافقتهم على اقتراح قانون 3 جويلية 1931 و دعمهم لفكرة الحصول على " المواطنة داخل القانون الخاص **"، بل كونوا وفد كبيرا من فدراليات العمالات الثلاث ذهب إلى باريس، في جوان 1933، لمطالبة الحكومة الفرنسية الأخذ بعين الاعتبار مشروع فيولت. غير أنه و بضغط من المستوطنين، و بإصرار من الحاكم العام، "جِل كارد" (Jules CARDE)، لم يتم حتى استقبال اللجنة من طرف الحكومة و من البرلمان. و ردّ المنتخبون الأهالي المسلمون على تلك الإهانة بسلسلة من الاستقالات. و يبدو أنّ تكتيك الوفود يكون قد تجاوزه الزمن[498].**

ـ معارضة الأحزاب و المنظمات السياسية الفرنسية الاستعمارية و اليمينية المحافظية:

---

496 - Charles-Robert AGERON, op,cit, p. 400.
أنظر في ذلك : Maurice VIOLETTE " La Représentation des indigènes Algériens et la qualité de citoyens ", In: Voix des humbles, 10ème année, n° 105, Alger, novembre 1931, pp. 9-12; n° 106, décembre 1931, pp. 24-25.

497 - La Voix des humbles, 10ème année, n° 100, juin 1931, p. 3.

498 - أنظر: L'Afrique Française, n° 7, juillet 1933 ؛ أنظر أيضا: L'Afrique Française, n° 9, septembre 1934؛ و أيضا: La Voix indigène, 6ème Année, n° n° 205-211, juin-juillet 1933

سارعت الأحزاب الفرنسية الاستعمارية و اليمينية المحافظية للتعبير عن معارضتها المبدئية و الشديدة لاقتراح فيولت لـ 3 جويلية 1931، و اعتبرته غير نافع، غير ناجع، و خطير، و إن اختلفت هي الأخرى في درجة و طبيعة معارضتها له، و سخرت جميع وسائل الضغط ضده من صحافة و نواب، فقد اعتبره "مورينو" (MORINAUD)[499] " مضادا لـ فرنسا و كارثة للمستقبل "[500]، **و أكد على أنه** " ينبغي مائة مرة أحسن، منح للأهالي تمثيل في البرلمان، عن رؤية تحقيق هذين الإصلاحيين، قبر التفوق الفرنسي "[501]، **و برر رفضه كون أنّ الاقتراح يجعل من الأهالي المجنسين بالمواطنة الفرنسية مع احتفاظهم بالقانون الإسلامي، مواطنين فرنسيين متميزين يصوتون على قوانين لا تُطبق عليهم، و لتهديد الناخبين الجدد أرجحية المستوطنين في الجزائر**[502]**. فما سيكون يا ترى مصير اقتراح قانون فيولت لـ 3 جويلية 1931؟ هل سيتحقق؟**

ـ مـــــآلـــــه

تحت ضغط المستوطنين ممثلين في نوابهم في البرلمان، صحافتهم الاستعمارية، و حكومتهم العامة في الجزائر، و الذين أصبحوا يشكلون بحق دولة داخل دولة، سحب "موريس فيولت" (Maurice VIOLETTE) اقتراح قانون 3 جويلية 1931 دون حتى مناقشته من قبل البرلمان الفرنسي، و سأل مستفسرا في كتابه "هل ستعيش الجزائر؟" عن مصير الأهالي المسلمين الجزائريين: " بعد خمسة عشرة أو عشرون سنة، سيكون في الجزائر أكثر من عشر ملايين من الرجال و النساء مشبعين بالثقافة الفرنسية. هل سنجعل منهم ثائرين أو فرنسيين؟ "[503]، **قبل أن يحذر من عواقب سياسة أدار الظهر لحقوق الأهالي المسلمين الجزائريين على السيادة الفرنسية في الجزائر قائلا:** " بعد عشرين سنة ستفقد فرنسا الجزائر، إذا ما بقيت الجزائر المعقل الخاص للمعمرين "[504]**. غير أنّ ذلك لم يثن من عزيمة المستوطنين، شعبا، نوابا، صحافة، و حكومة، الذين و إن فشلوا في رفضهم لـ "قانون 4 فيفري 1919" و في قضية توسيع التمثيل النيابي للأهالي المسلمين في المجالس المحلية بـ الجزائر، فإنهم نجحوا هذه المرة في إفشال اقتراح قانون 3 جويلية 1931 و في معارضة التمثيل النيابي للأهالي المسلمين في البرلمان الفرنسي.**

ما يميّز موقف البرلمان الفرنسي و سياسة الحكومة الفرنسية تجاه القضية الجزائرية ما يلي:

---

[499] ـ ممثل عمالة قسنطينة في غرفة النواب، و هو من اليسار الديمقراطي و الراديكالي الحر.

[500] - Le Républicain, n° 1098, Constantine, 10 juillet 1931, p. 1.

[501] - Le Républicain, n° 1098, Constantine, 10 juillet 1931, p. 1.

[502] - Le Républicain, n° 1098, Constantine, 10 juillet 1931, p. 1.

[503] - Maurice VIOLETTE, L'Algérie vivra-t-elle?: Notes d'un ancien gouverneur général, Paris, F. Alcan, p. 144.

[504] - Ibid, p. 188.

- الميزة الأولى: تتمثل في تبني البرلمان الفرنسي - مهما كانت أغلبيته - و الحكومات الفرنسية - مهما كانت اتجاهاتها - يمينية أم يسارية، بما فيها حكومة "الكتلة الوطنية"، خيارا أمنيا وسياسية قمعية تجاه مصالح الأهالي المسلمين الجزائريين و القضية الوطنية، و إزاء نشاط الأحزاب و المنظمات و الجمعيات و الشخصيات الجزائرية، بما فيها الأقل ثورية و الأكثر اعتدالا، كـ الاتجاه الاندماجي و فدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين، فما بالك بالأكثر ثورية و الأقل اعتدالا كـ الأمير خالد و الاتجاه الإصلاحي، ففضلت الردع أولا بتبني الصرامة مع إلزام نفسها بذلك رسميا، من أجل تهدئة غليان الجزائريين المعتدلين الملتفين حول تمنيات الاتجاه الاندماجي و الوطنيين الملتفين حول برنامج الإصلاحيين، من جهة، و امتصاص غضب الأوساط الاستعمارية المحافظية من جهة ثانية، و تقوم تلك الإستراتيجية القمعية على وسائل عمل محددة، تتمثل في إصدار المراسيم " القمعية "، حل الأحزاب السياسية الجزائرية، إبعاد الشخصيات الوطنية (الأمير خالد) و الاعتماد على التنفيذ السريع و الصارم للقوانين.

- الميزة الثانية: تتمثل في تبني البرلمان الفرنسي – مهما كانت أغلبيته – و الحكومات الفرنسية - مهما كانت اتجاهاتها - يمينية أو يسارية، بما فيها حكومة "الكتلة الوطنية"، خيارا إغرائيا و سياسة احتوائية تجاه مصالح الأهالي المسلمين الجزائريين و القضية الوطنية، و إزاء نشاط الأحزاب و المنظمات والجمعيات و الشخصيات الجزائرية، بما فيها الأقل ثورية و الأكثر اعتدالا، كالاتجاه الاندماجي و فدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين، فما بالك بالأكثر ثورية و الأقل اعتدالا كالأمير خالد و الاتجاه الإصلاحي، فارتأت الاحتواء ثانيا بالتظاهر بـ "الإصلاح" لكسب الوقت دون أن تلزم نفسها بذلك رسميا، من أجل تهدئة غليان الجزائريين المعتدلين الملتفين حول تمنيات الاتجاه الاندماجي و الوطنيين الملتفين حول برنامج الإصلاحيين، من جهة، و امتصاص غضب الأوساط الاستعمارية المحافظية من جهة ثانية، و تقوم تلك الإستراتيجية " الاحتوائية" على وسائل عمل محددة تتمثل في إصدار مراسيم " إصلاحية" ذات تأثير محدود في صالح الجزائريين (قوانين اجتماعية أساسا) دون السهر على تنفيذها، إيداع مشاريع قوانين " إصلاحية " دون المصادقة - بل و حتى مناقشتها - و خاصة "إصلاحات 4 فيفري 1919"، تأجيل الاستنطاقات البرلمانية حول المسألة الجزائرية، إرسال لجان تحقيق و تفتيش إلى الجزائر للرد على الوفود الجزائرية إلى باريس، بدل الرد بتحقيق مطالب الجزائريين، أو على الأقل تنفيذ المشاريع.

- الميزة الثالثة: تتمثل في تبني البرلمان الفرنسي - مهما كانت أغلبيته - و الحكومات الفرنسية - مهما كانت اتجاهاتها - يمنية أم يسارية، بما فيها حكومة "الكتلة الوطنية"، خيارا اقتصاديا و سياسة اجتماعية تجاه مصالح الأهالي المسلمين الجزائريين و القضية الوطنية، و إزاء نشاط الأحزاب و المنظمات و الجمعيات و الشخصيات الجزائرية، بما فيها الأقل ثورية و الأكثر اعتدالا، كـ الاتجاه الاندماجي و فدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين، فما بالك بالأكثر ثورية و الأقل اعتدالا كـ الأمير خالد و الاتجاه الإصلاحي،

فرأت استبعاد البعد السياسي الوطني للقضية الجزائرية و الاهتمام بالخلفية الاقتصادية-الاجتماعية، من أجل تهدئة غليان الجزائريين المعتدلين الملتفين حول تمنيات الاتجاه الاندماجي و الوطنيين الملتفين حول برنامج الإصلاحيين، من جهة، و امتصاص غضب الأوساط الاستعمارية المحافظية من جهة ثانية، و تقوم تلك الإستراتيجية الاقتصادية-الاجتماعية على وسائل عمل محددة، تتمثل في إصدار مراسيم و مشاريع قوانين " إصلاحية " في صالح الجزائريين يغلب عليها الطابع الاقتصادي-الاجتماعي و يغيب عنها البعد السياسي، علما بأنّ البرلمان الفرنسي و الحكومات الفرنسية كانت ترى أنّ القضية الجزائرية ناتجة عن الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية المتدهورة و التي كان يعيشها الجزائريون - بل الجزائر- و هي بذلك مسألة طبيعية تعود جذورها إلى الأزمة الاقتصادية العالمية، و التي لم تمس الجزائر فحسب، بل حتى فرنسا نفسها.

- الميزة الرابعة: تتمثل في تردد البرلمان الفرنسي - مهما كانت أغلبيته - و الحكومات الفرنسية مهما كانت اتجاهاتها - يمينية أم يسارية - بما فيها حكومة "الكتلة الوطنية"، في تحقيق المطالب الجزائرية، بما فيها الأقل ثورية و الأكثر اعتدالا، كتمنيات الاتجاه الاندماجي و فدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين، فما بالك بالأكثر ثورية و الأقل اعتدالا كبرنامج الأمير خالد و الاتجاه الإصلاحي، بل و في تنفيذ أبسط المشاريع الإصلاحية، كـ "إصلاحات 4 فيفري 1919" و التي أصدرته هي نفسها، و الذي تعلق به الاتجاه الاندماجي و المنتخبون المسلمون الجزائريون و ذلك رغم إجحافه.

ـ الميزة الخامسة: تتمثل في إقدام البرلمان الفرنسي - مهما كانت أغلبيته - و الحكومات الفرنسية مهما كانت اتجاهاتها - يمينية أم يسارية - بما فيها حكومة "الكتلة الوطنية"، إلى إصدار مشاريع قوانين انتقائية فئوية محدودة كـ "إصلاحات 4 فيفري 1919"، من شأنها إقلاع المثقف الأهلي المسلم الجزائري عن محيطه الطبيعي العربي الإسلامي مع إبقاء التمييز بينه و بين المستوطنين الأوروبيين، فلا هو أصبح فرنسيا كاملا مع ما يتبع تلك الصفة من مساواة مع مواطنيه و لا هو بقي أهليا جزائريا مع ما يتبع تلك الصفة من عاطفة مع أهاليه.

الباب الثاني

القضية الجزائرية و البرلمان الفرنسي على عهد حكومة "الجبهة الشعبية":

بين المساواة و الإندماج

1-النضال السياسي للجزائريين خلال الثلاثينيات
2-القضية الجزائرية و البرلمان الفرنسي

الفصل الأول

النضال السياسي للجزائريين خلال الثلاثينيات

1ـ المؤتمر الإسلامي الجزائري و مسألة التمثيل النيابي في البرلمان الفرنسي

2- النجم الشمال الإفريقي و مسألة البرلمان الجزائري

دخلت الجزائر منذ بداية الأزمة الاقتصادية العالمية لـ سبتمبر 1929 مرحلة جديدة من تطورها السياسي استمرت إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية في سبتمبر 1939، و تميزت الجزائر من الجانب الوطني بمحاولة النواب و النخبة ملئ الفراغ السياسي في الحركة الوطنية الجزائرية بعد حل حزب النجم الشمال الإفريقي في نوفمبر 1929.

فكانت الجزائر ميدانا لدعاية "التجمع الشعبي"، و مسرحا لدعاية "التجمع الوطني" على السواء. فكانت الجزائر حينها تحت الدعاية المزدوجة؛ اليمينية، لـلأحزاب و المنظمات السياسية الاستعمارية و المحافظية، و اليسارية، لـلأحزاب و المنظمات السياسية الفرنسية "الإنسانية و التقدمية". و كانت حكومة "الجبهة الشعبية" بزعامة "ليون بلوم" تبث دعايتها ضد النظام النازي و الفاشي، و حول المساواة، الحقوق و الحريات، كما كانت الحكومات الألمانية و الإيطالية تبث دعايتها ضد الشيوعية و الاشتراكية، و حول الاستقلال، و تقرير المصير.

كما كانت الجزائر ميدانا لدعاية السلطات الاستعمارية و مسرحا لنشاط الحركة الوطنية الجزائرية على السواء. فكانت الحكومة الفرنسية تبث دعايتها الاستعمارية من أجل جعل سلطة الإدارة الاستعمارية في الجزائر قوية بغرض الإبقاء على السيادة الفرنسية على الجزائر كاملة، بينما كانت الحركة الوطنية تكثف من نشاطها حول الحقوق، المساواة، تقرير المصير، الذاتية و الوطنية، من أجل تحقيق الحقوق للشعب الجزائري كاملة و بغرض تحقيق الحرية لـ الجزائر كاملة. و قد ساهمت تلك الدعاية و ذلك النشاط في إيقاظ الشعب الجزائري، و ازدياد الوعي السياسي، و تطور الوعي الوطني و القومي، لزيادة التعبئة و التجنيد لدى الشعب الجزائري و لتشديد و إطالة الضغط على الاستعمار الفرنسي.

و كان لتلك المتغيرات أثرها في تطور مسار الحركة الوطنية الجزائرية، حيث شهدت تلك المرحلة إصدار حكومة "الجبهة الشعبية" "مشروع بلوم-فيولت" لـ 30 ديسمبر 1936، و الذي يُعتبر كرد فعل على إصدار "ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري" لـ 7 جوان 1936، و لـ "مطالب النجم الشمال الإفريقي" لـ 20 جوان 1936، و كسبب في تأسيس "المؤتمر الإسلامي الجزائري" لـ 7 جوان 1936 من طرف زعماء الحركة الوطنية الجزائرية، و قد تُوّجت تلك المرحلة المميزة من النشاط السياسي بحل الأحزاب السياسية الجزائرية و اعتقال الشخصيات الوطنية إثر اندلاع الحرب العالمية الثانية في سبتمبر 1939.

ففيم تمثل موقف الجزائريين؟ ما محتوى " مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري " لـ 7 جوان 1936؟ ما محتوى "مطالب النجم الشمال الإفريقي" لـ 20 جوان 1936؟ ما هي ظروف صدورها و عوامل تطورها؟ ما هي طبيعة مطالبهما؟ ما هو هدفها؟ ما الغرض منها؟ ما هي غايتها؟ و فيم يتمثل "المؤتمر الإسلامي الجزائري" و "النجم الشمال الإفريقي"؟ ما هي ظروف تأسيسهما و عوامل تطورهما؟ ما طبيعة عملهما و أشكال نشاطاتهما؟ ما هو

برنامجهما و مخطط عملهما؟ ما هي وسائل عملهما؟ ما موقف الأحزاب و المنظمات الجزائرية منهما؟ ما موقفهما من "مشروع بلوم-فيولت"؟ ما مدى وزنهما السوسيولوجي و نفوذهما السياسي؟ ما هي إستراتيجيتهما؟ ما موقفهما من القضية الجزائرية؟ و هل حققا هدفهما؟ هل وضع "ميثاق مطالب المؤتمر" و "المؤتمر الإسلامي الجزائري" حدا لتلك الانقسامات العميقة و العقيمة في الحركة الوطنية الجزائرية؟ و هل انتزعا عنصر القوة من الاستعمار الفرنسي، علما بأنّ الوحدة في العمل التي من المفروض أن يجسداها، منحت الشعب الجزائري و القضية الوطنية القوة التي كثيرا ما كان يفتقران إليها، و كانا بحاجة ماسة إليها، و التي تُعتبر في نفس الوقت، مصدر تخوف بالنسبة للاستعمار الفرنسي؟ و هل جاءا ليجسدا اليقظة الوطنية و القومية اللتان أفرزهما النجم الشمال الإفريقي و جمعية العلماء المسلمين الجزائريين؟ و هل كان أول تجمع للقوى التمثيلية و المطالبية المدافعة عن مصالح الأهالي الجزائريين، أم لم يكن إلّا "كونغلومرات" (Conglomérat) سياسية ستتصدع في مواجهة أول عاصفة؟ ما موقف حكومة "الجبهة الشعبية" منهما؟

لكن قبل الرد على هذه التساؤلات، علينا أن نُعرّف أولا بـ "المؤتمر الإسلامي الجزائري" و بمسيرته النضالية.

أولا- المؤتمر الإسلامي الجزائري و قضية التمثيل النيابي للجزائريين في البرلمان الفرنسي:

حول هذا الموضوع، نشرت صحيفة "لا دفانس" (La Défense)، عدد 3 جانفي 1936، مقالا بتوقيع الشيخ عبد الحميد بن باديس[505] تحت عنوان: "مطالبنا، ما يقوله لنا الشيخ عبد الحميد بن باديس"، **جاء فيه:** " إنّ تحديد الوضع السياسي للمسلم الجزائري - مسألة أساسية - يجب أن يُناقش و يُحدّد نهائيا، ليس من طرف شخص واحد، مهما كان شأنه و سلطته، و ليس من طرف مجموعة واحدة، مهما كان تأثيرها و نفوذها على الجماهير، بل من طرف كل ممثلي و قادة الرأي الإسلامي (...) إنه لمن الضروري أن يُعقد مؤتمر باستعجال تام، في (مدينة) الجزائر أو في مكان آخر، و أن يُنظم نقاش واسع يُختم بصيغة تُحدد و إلى الأبد، من وجهة نظر سياسية، مصير الستة ملايين من البشر، الذين يُعتبرون أحيانا فرنسيين،

[505] - (1889-1940)، وهو عبد الحميد بن باديس الصنهاجي، ولد في قسنطينة من أسرة عريقة، تنتمي إلى الطبقة الوسطى. حفظ القرآن في سن الثالثة عشر. وبعد الدراسة الابتدائية، توجه إلى جامع الزيتونة في تونس سنة 1908، حيث تحصل على شهادة عالية في العلوم والقراءات سنة 1912. ثم زار الحجاز سنة 1913، حيث التقى رجال الإصلاح والنهضة. وعاد إلى الجزائر سنة 1914، حيث أصبح مدرسا حرا. وفي سنة 1925 تحول إلى الصحافة للتعبير عن أفكاره، وتبليغ مبادئه الإصلاحية، حيث أصدر جريدة: "المنتقد"، ثم "الشهاب" سنة 1925. ثم اختير غيابيا لرئاسة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في مايو سنة 1931. وبقي يمارس نشاطه الإصلاحي السياسي. و قد رفض تأييد فرنسا في الحرب العالمية الثانية. أنظر: حمزة بوكوشة: "مع ابن باديس في ذكراه"، المعرفة الجزائرية، عدد 9، الجزائر، أفريل 1964، ص. 13-22. أنظر أيضا: Ali MERAD, "BEN BADIS ou la fondation du mouvement orthodoxe en Algérie", In: Les Africains, T. 2, Ed, J. A., Paris, 1977; و أيضا: Ali MERAD: IBN BADIS, commentateur du Coran, Alger, S.N.E.D, 1971, p. 267; و أيضا: "Spécial IBN BADIS", In: Promesses, n° 12, Alger, mars-avril 1971, pp. 94-157.

دون أن يتمتعوا بالحقوق المتعلقة بهذه الصفة، و يُعاملوا أحيانا كأجانب في بلدهم الخاص"[506].

و قد لاقت تلك الدعوة صدى واسعا و عميقا؛ فبعد ستة أشهر فقط من إصدار هذا النداء، و بعد ثلاثة أسابيع من التحضير، و بحضور مندوبي حوالي عشرين مدينة جزائرية، انعقد يوم 7 جوان 1936، بقاعة "ماجستيك" (Majestic) بمدينة الجزائر، أول مؤتمر إسلامي جزائري، حضرته القوى السياسية و الاجتماعية المؤثرة في المجتمع الجزائري؛ كـ فدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين للعمالات الجزائرية الثلاث، و جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، و الخلية الجزائرية للحزب الشيوعي الفرنسي[507]. و قد أنهى هذا المؤتمر أشغاله بالتصويت على عدة توصيات و قرارات، و تصميم أرضية مطالب، أوكل لوفد يُعيّن مهمة الحصول على تنفيذها من طرف السلطات الفرنسة.

و إذا أرجعنا نداء ابن باديس لعقد المؤتمر الإسلامي، و انعقاد ذلك المؤتمر بعد فترة وجيزة، و النتائج التي تمخضت عنه إلى إطارها التاريخي، فهناك عدة تساؤلات تُطرح، و يجب الكشف عنها؛ فابن باديس بندائه ذلك، هل يكون قد سبّق و تنبأ موقفا جزائريا محتملا، أم يكون قد لخص فقط اقتراحات سبق لآخرين أن قدموها قبله، و وقع بذلك إجماع حولها؟ و لكن قبل ذلك، ما هو المؤتمر الإسلامي الجزائري؟ ما هي ظروف تأسيسه و عوامل تطوره؟ ما طبيعة عمله و أشكال نشاطاته؟ ما هو برنامجه و مخطط عمله؟ ما هي وسائل عمله؟ ما موقفه من النجم الشمال الإفريقي، و من مطالب النجم لـ 20 جوان 1936؟ ما موقفه من حكومة "الجبهة الشعبية"، و من "مشروع بلوم-فيولت"؟ ما مدى وزنه السوسيولوجي و نفوذه السياسي؟ ما هي إستراتيجيته؟ ما موقفه من المسألة الجزائرية؟ و هل حقق هدفه؟ هل وضع المؤتمر الإسلامي الجزائري حدا لتلك الانقسامات العميقة و العقيمة في الحركة الوطنية الجزائرية؟ و هل انتزع المؤتمر الإسلامي عنصر القوة من الاستعمار الفرنسي، علما بأنّ الوحدة في العمل التي من المفروض أن يجسدها، منحت الشعب الجزائري و

---

[506] - "Nos revendications: ce que nous dit Le Cheikh Ben Badis", In: La Défense, 3ème année, n° 88, 3 janvier 1936, p. 1.

[507] - كان في بدايته فدرالية الجزائر للحزب الشيوعي الفرنسي (S.F.I.C)، ثم تحول إلى الحزب الشيوعي الجزائري (P.C.A)، تابعا مباشرة إلى الأممية الشيوعية إثر انعقاد المؤتمر التأسيسي يومي 17 و18 أكتوبر 1936 بمدينة الجزائر، و ذلك وفق توجيهات المؤتمر الـ 8 للحزب الشيوعي الفرنسي المنعقد بـ: "فيلوربان" (Villeurbanne) في جانفي 1936. وقد أقر ذلك المؤتمر برنامج الحزب: إلغاء قانون الأهالي وجميع القوانين الاستثنائية؛ الصحافة والتعليم تكونان باللغتان العربية والفرنسية؛ حرية السفر؛ حرية المعتقد وتطبيق فصل الكنيسة (الدين) والدولة الجزائر؛ الحصول على كامل الحريات الديمقراطية المعمول بها في المترو بول. وهو يهدف إلى تحقيق الإلحاق، و الإندماج، والمساواة. وقد اعتمد لتبليغ برنامجه و تمرير أهدافه وسائل عمل عدة: التجمعات، الاجتماعات، التظاهرات، المظاهرات، المسيرات ،الإضرابات، والصحافة، و من بينها: "لا لت سوصيال: الكفاح الاجتماعي" (La Lutte Sociale). و من أبرز زعمائه: ابن علي بوخرط، و عمار أوزقان. أنظر في ذلك: François ALEXANDRE: "Le P.C.A de 1919 à 1939", In: Revue Algérienne des Sciences Juridiques, Economiques et Politiques, Vol. XI, n° 4, décembre 1947, pp. 175-214؛ أنظر أيضا: Mahfoud KADDACHE: "La Question nationale algérienne et le Parti Communiste entre 1919 et 1939", In: Revue d'Histoire et de Civilisation du Maghreb, n° 2, janvier 1967, pp. 95-104.

القضية الوطنية القوة التي كثيرا ما كانا يفتقران إليها، و كانا بحاجة ماسة إليها، و التي تُعتبر في نفس الوقت، مصدر تخوف بالنسبة للاستعمار الفرنسي؟ و هل جاء ليجسد اليقظة الوطنية و القومية اللتان أفرزهما النجم الشمال الإفريقي و جمعية العلماء المسلمين الجزائريين؟ و هل كان أول تجمع للقوى التمثيلية و المطالبية المدافعة عن مصالح الأهالي الجزائريين، أم لم يكن إلّا "كونغلومرات" (Conglomérat) سياسية تصدعت في مواجهة أول عاصفة؟

لكن قبل الرد على هذه التساؤلات، علينا أن نُعرّف أولا بالمؤتمر الإسلامي، و مسيرته النضالية.

1ـ الإرهاصات الأولى لـ المؤتمر الإسلامي الجزائري:

إنّ جذور المؤتمر الإسلامي الجزائري، تعود في نظرنا إلى زيارة وزير الداخلية الفرنسي "مارصَل رينيي" (Marcel REGNIER) إلى الجزائر في مارس 1935، و ما انبثق عنها من مراسيم قمعية كـ: "مرسوم رينيي"، و الحملة القمعية التي تمخضت عن ذلك المرسوم. فقد كتبت صحيفة "لا جستيس" (La Justice) الصادرة في 18 مارس 1935 مقالا تحت عنوان: " المخرج الوحيد الممكن، تأسيس حزب سياسي كبير **"، جاء فيه: "** إنّ الحزب الذي نوصي بتأسيسه، يجب أن يهتم بالتكوين المدني للشعب، و ذلك بتنمية الحس بالمسؤوليات السياسية عنده (...) يتمثل نشاطه في إعداد مخطط اقتصادي و اجتماعي و سياسي **"**[508]**. و قد استعادت جريدة "لا دفانس" (La Défense) الصادرة يوم 18 جويلية 1935، فكرة تأسيس حزب في مقال لها تحت عنوان: "** من أجل حزب سياسي إسلامي **"، أعلنت فيه قرب الشروع في دراسة قانون الحزب و برنامجه**[509]**. و بينما وافقت فدرالية النواب المسلمين الجزائريين لعمالة قسنطينة على مبدأ تأسيس حزب سياسي إسلامي، و ذلك من خلال الاجتماعين اللذين عقدتهما يومي 17 و 24 نوفمبر 1935**[510]**، أعلنت الخلية الجزائرية لـ الحزب الشيوعي الفرنسي في لسانها "لا لِت سوصيال" (la Lutte Sociale) عن رغبتها في العمل المشترك مع الأحزاب الأخرى على برنامج أدنى معاد للإمبريالية: "** نريد العمل سويا حول مشروع أدنى ليس فقط مع أصدقائنا الوطنيين الثوريين، و لكن حتى مع الدكتور ابن جلول، و فرحات عباس، و العمودي، و مع كل المجموعات الأهلية (...)**"**[511].

---

[508] - "La seule issue possible, la création d'un grand parti politique", In: La Justice, 1ère année, n° 9, 18 mars 1935, p. 1.

[509] - H. BERNIER: "Pour un parti politique musulman", In: La Défense, 2ème année, n° 73, 19 juillet 1935, p. 1.

[510] - L'Entente franco-musulmane, 1ère année, n° 14, 28 novembre 1935, p. 1.

[511] - La Lutte Sociale, 26ème, n° 39, 1-15 décembre 1935, p. 1.

إنّ هذا الاتجاه الجديد في الحركة الوطنية الجزائرية نحو التجمع و التكتل، الوحدة في العمل و العمل المشترك، يكون قد أوحى لـ ابن باديس الدعوة لعقد مؤتمر إسلامي جزائري، تحضره كل القوى السياسية و الاجتماعية الجزائرية في النداء الذي نشرته جريدة "لا دِفانس" (La Défense)، ليوم 3 جانفي 1936. و سرعان ما لقي ذلك النداء دعم الشيوعيين الجزائريين و تأييدهم له؛ حيث كتبت جريدة "لا لِت سوصيال" (la Lutte Sociale) في عدد 15-29 فيفري 1936، مقالا تحت عنوان: " لنصغي لنصائح الشيخ ابن باديس، و لننظم المؤتمر الإسلامي **"، هاتفة: "** يحيا المؤتمر الإسلامي الجزائري **"**[512]**. أما فدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين، فلم تبد تأييدها لفكرة المؤتمر و دعمها له، إلّا بعد صدور "مشروع دِرو" (DUROUX)**[513]**، و الذي رفضته، خاصة بعد فوز تكتل اليسار الفرنسي في تشريعيات 26 أفريل و 3 مايو 1936، و وصول حكومة "الجبهة الشعبية" (Front Populaire)**[514] **إلى السلطة بـ فرنسا، و التي "** طار (لها) الجزائريون بالفرحة **"، حسب فرحات عباس، و هو من النخبة. و يذكر أنه لم يشهد هو و زملائه النواب و أمثالهم الجزائريين و قد أجمعوا على الترحيب بها، و وضعوا فيها كل آمالهم**[515]**. كما رحب بها التيار الإصلاحي؛ حيث قال شاعر الإصلاح محمد العيد آل خليفة،**[516] **يخاطب فرنسا في هذه المناسبة:**

فـاز فيك اليسـار فاليـوم لا عســـــر * * * أليـس اليسـار فـالا حميـــــــدا

صـرخ الشعـب فيـه صرخة الكبرى * * * و نـاداك يستـرد الفقيـــــــدا

---

[512] - ABDELTIF: "Ecoutons les conseils de Cheikh Ben Badis, organisons le Congrès Musulman Algérien", In: La Lutte Sociale, 27ème, n° 44, 15-29 février 1936, p. 2.

[513] - أنظر لاحقا في الفصل الثاني من هذا الباب.

[514] - و هي حكومة ائتلافية يسارية تجمع بين الحزب الشيوعي الفرنسي، و الحزب الاشتراكي الفرنسي، و الحزب الراديكالي الاشتراكي (P.R.S)، و نقابة ك.ع.ع (C.G.T) وصلت إلى السلطة بـفرنسا بعد تشريعات أفريل-مايو 1936، و التي تحصلت فيها على 60 % من المقاعد. تبنت سياسة اجتماعية، تمثلت في تقليص ساعات العمل؛ العطل المدفوعة الأجر؛ ديمقراطية الثقافة؛ رفع مستوى المعيشة. و قامت سياستها في الجزائر على مشروع: "بلوم-فيولت" لـ 30 ديسمبر 1936، و قد رد عليها الجزائريون بعقد المؤتمر الإسلامي الجزائري في 7 جوان 1936. أنظر: Larousse, op.cit, p 290.

[515] - Ferhat ABBAS: Guerre et révolution d'Algérie: La Nuit coloniale, Paris, Julliard, 1962, p. 128.

[516] - (1906-1979)، وهو محمد العيد بن حامة علي آل خليفة. ولد بعين البيضاء حيث زاول تعليمه، ثم في بسكرة، مرورا بجامع الزيتونة في تونس. استقر في الجزائر العاصمة سنة 1929، حيث أصبح مدرسا، وساهم في جريدة "صدى الصحراء" سنة 1926، ثم في جريدة "الإصلاح" لصاحبها الطيب العقبي سنة 1927، وفي جريدة البصائر، لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1936. لقب بأمير الشعراء، ونعت بأكبر شاعر في المغرب العربي. وقد ساهم في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين منذ تأسيسها سنة 1931. أنظر: Ali MERAD, Le Réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940: Essai d'histoire religieuse et sociale, Alger, Ed. El Hikma, 1999, pp. 92-93.

أنظر أيضا: الشهاب، السنة 1، ع. 29، 3 جوان 1926، ص ص. 586-587؛ الشهاب، السنة 10، ج. 5، م. 10، أفريل 1934، ص ص. 249-251؛ الشهاب السنة 12، م. ج. 4، م. 12، جويلية 1936، ص ص. 256-257؛ و أيضا: الشهاب، السنة 14، ج. 4، م. 14، جوان-جويلية 1938، ص ص. 289-292؛ و أيضا: محمد-البشير الإبراهيمي، سجل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، قسنطينة، 1935، ص ص. 228-231؛ و أيضا: محمد-الصالح الصديق، معجم أعلام المغرب العربي، الجزائر، موفم للنشر، 2000، ص. 858-900.

يـا فرنسـا ردي الحقـوق علينـــــــا * * * و ألقـي الأذى و كفـي الوعيدا

نحن رغـم الطغـاة في الدين أحـــرا * * * ر إن خالنـا الطغـاة عبيـــدا[517].

و مهما يكن، و فيما يخص من كان وراء التفكير و التدبير، التخطيط و التحضير لـ المؤتمر الإسلامي الجزائري، فيذكر الإبراهيمي في مجلة الشهاب، عدد جويلية 1936، أنّ النداء للمؤتمر انطلق من قسنطينة، و كان مدعوما من طرف القوة السياسية و النفوذ المعنوي لموحيانه، و هما إدارة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من جهة، و التي حضرت الشعب المسلم لكي يُعدّ ترحيبا موافقا لنداء الحق، بعد أن علمته ما هو حقه، و من جهة أخرى إدارة فدرالية المنتخبين لعمالة قسنطينة، و التي من دونها لم يعرف الشعب المسلم معنى كلمة "انتخاب"، و لم يفهم البعد العلمي للانتخاب[518].

2ـ التحضير للمؤتمر الإسلامي الجزائري:

إنّ الدعوة إلى التحضير لعقد المؤتمر الإسلامي الجزائري، صدرت يوم 16 مايو 1936 غداة الاجتماع الذي تم يوم 15 مايو بـ قسنطينة، تحت رئاسة الأمين العمودي[519]**، و بحضور الشيخ ابن باديس، و الدكتور محمد-الصالح بن جلول. و قد جاء في هذا النداء الذي نشرته جريدة: "لـ إيكو دالجي" (L'Echo d'Alger) يوم 21 ماي 1936، الإعلان عن تأسيس "** لجنة بـ قسنطينة للتحضير للمؤتمر الإسلامي الذي سيُعقد بـ (مدينة) الجزائر في شهر جوان، و الذي ستكون مهمته تحرير برنامج شامل من الإصلاحات (...)**"**[520] **و دعا هذا النداء كل الجزائريين "** من العمالات الجزائرية الثلاث اقتداء بإخوانهم في قسنطينة، و تأسيس لجان في المراكز الرئيسية، كتلك التي أُسست في قسنطينة (...)**"**[521]**. كما دعا اللجان المؤسسة إلى "** تحرير كراس مطالب لطموحات كل الطبقات الاجتماعية للجماهير الإسلامية (...)**"**[522].

و قد لقي هذا النداء حسب جريدة "لا جستيس" (La Justice) صدى كبيرا و دعما عميقا لدى المستجوبين " في المراكز الأكثر أهمية، و الأمكنة المنعزلة، من تلمسان إلى

---

[517] ـ محمد-البشير الإبراهيمي، الشهاب، السنة 12، عدد جويلية 1936، ص. 217.

[518] ـ المصدر نفسه، ص 198-199.

[519] ـ (1890-1957م)، وهو محمد الأمين العمودي، ولد في بسكرة، ذو ثقافة عربية وفرنسية؛ وكيل قضائي لدى المحاكم الإسلامية؛ صحفي في جريدة "صدى الصحراء" و في "الإصلاح"، جريدة الطيب العقبي سنة 1927، استقر بمدينة الجزائر؛ شارك في تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1931؛ كان عضوا في اللجنة الإدارية وكاتبا عاما للجمعية إلى غاية سنة 1925؛ أصدر في سنة 1934 جريدة "لا دفانس" (La Défense) والتي كان مديرها و رئيس تحريرها؛ شارك في المؤتمر الإسلامي الجزائري في جوان 1936؛ نائب رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي، و عضو وفد المؤتمر إلى باريس في جويلية 1936. أنظر: ؛ MERAD, op.cit, p. 100؛ أنظر أيضا: محمد-الهادي السنوسي: شعراء الجزائر في العصر الحاضر، ج. 2، تونس، 1927، ص ص. 19-20.

[520] - L' Echo d'Alger, 25ème année, n° 9421, 21 mai 1936, p. 2.

[521] - La Défense, 3ème année, n° 106, 22 mai 1936, p. 2.

[522] - L' Echo d'Alger, 25ème année n° 9421, 21 mai 1936, p. 2.

القالـة، و مـن قـسنطينة إلـى تـوقرت، تأسـست لجـان اختـصت بمهمـة جلـب وزن انـضمام جماهيري، و شامل لحركة النواب "[523].

و في اجتماع 30 مايو، تم تأسيس "لجنة تنظيم المؤتمر"، ضمت ثلاث لجان فرعية: اللجنة الاقتصادية، و عُين طيار مقررا لها[524]، و اللجنة الاجتماعية، و عُين مسطول مقررا لها[525]، و اللجنة السياسية، و عين ابن الحاج مقررا لها[526]. و قد لخصت تلك اللجان أعمالها في وثيقة "كراس المطالب"، تمت الموافقة عليها بالإجماع في الاجتماع المنعقد يوم 5 مايو 1936، و ذلك بحضور 8.000 شخص، قبل أن تُقدم للمؤتمر الإسلامي نفسه للموافقة عليها[527]. و في 6 جوان اجتمع بـ: "نادي الأخوة" مندوبو العمالات الجزائرية الثلاث لـ: " التداول حول الوضعية، و مواجهة وجهات نظرهم "[528]. **و تمت المصادقة فيه، و بالإجماع، على توصية قدمها مستشار بلدية البليدة، صحراوي، تنص على:** " قسم انتخابي واحد يقوم على أساس التصويت بالاقتراع العام (...)"[529]. **و "** قبول سريع في القسم الانتخابي الفرنسي، مع المحافظة على القانون الخاص لكل الأهالي المسلمين، الذين يستجيبون للشروط التي وضعها قانون 4 فيفري 1919 "[530].

كما تم تعيين اثني عشر مندوبا لإطلاع النواب المجتمعين في محل "غيوم تال" (Guillaume Tell) بمحتوى هذه التوصية، و إقناعهم للمصادقة عليها. و قد غيّر هؤلاء النواب عشية انعقاد المؤتمر الإسلامي من موقفهم لصالح القسم الانتخابي الواحد. و قد علقت جريدة "لا جستيس" (La Justice) على ذلك: " إذا كان الكل قبل المؤتمر مناصر للقسم الواحد، فإنّ العديد من بين النواب من كان يميل للمصادقة على التصويت المحدود (...)"[531].

و قد تقرر خلال ذلك الاجتماع أن يأخذ الكلمة خلال المؤتمر، نائبا و مناضلا عن كل عمالة من العمالات الجزائرية، و عُيّن الدكتور بشير[532]، و ابن الحاج[533]، لتمثيل عمالة

---

[523] - La Justice, 2ème année, n° 42, 15 juin 1936, p. 1.

[524] - و هو من النواب، ومستشار بلدي.

[525] - و هو مناضل في النجم الشمال الإفريقي.

[526] - و هو من المنتخبين؛ مستشار بلدي بـ الجزائر؛ مناضل في الحزب الاشتراكي الفرنسي (S.F.I.O)؛ الأمين العام لمكتب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي الجزائري.

[527] - La Justice, 2ème année, n° 42, 15 juin 1936, p. 1.

[528] - La Justice, 2ème année, n° 42, 15 juin 1936, p. 1.

[529] - La Justice, 2ème année, n° 42, 15 juin 1936, p. 1.

[530] - L'Echo d'Alger, 25ème année, n° 9438, 7 juin 1936, p. 4.

[531] - La Justice, 2ème année, n° 42, 15 juin 1936, p. 1.

[532] - و هو من المنتخبين؛ مستشار عام؛ رئيس فدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين لعمالة الجزائر؛ ترأس المؤتمر الإسلامي الجزائري بعد إقالة بن جلول في أكتوبر 1936.

[533] - و هو من المناضلين؛ أمين عام للمؤتمر الإسلامي الجزائري؛ عضوا في لجنة الـ 66، وفي اللجنة السياسية للمؤتمر؛ مناضل في الحزب الاشتراكي الفرنسي (S.F.I.O)؛ استقال من منصبه كأمين عام للمؤتمر مع إقالة ابن جلول في أكتوبر 1936.

الجزائر، و ابن التهامي[534]**، و بوشامة**[535] **لتمثيل عمالة وهران، و فرحات عباس**[536] **و عبد الله**[537] **لتمثيل عمالة قسنطينة. كما أوكل للدكتور سعدان**[538] **مهمة عرض الوضعية السيئة التي يعيشها الخمس مائة ألف من سكان الجنوب، و إلى العلماء مهمة التأكيد على "** التلاؤم الموجود بين المبادئ الدينية، و حصول المسلمين على الحقوق السياسية **"**[539]**.**

و إذا كان يبدو من هذا الغرض أنّ التفكير و التدبير، التخطيط و التحضير للمؤتمر الإسلامي الجزائري، كان من عمل كل من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و فدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين، فإنّ مواقف الأحزاب و الشخصيات و الجرائد الجزائرية، قد تباينت من ذلك . ففي حين يذكر الإبراهيمي في مجلة "الشهاب"، أنّ الدعوة لـ المؤتمر الإسلامي، انطلقت من قسنطينة، و كانت " قوية مؤثرة بقوة مصدرها و مكانته في الأمة، مصدرها رئاسة جمعية العلماء التي هيأت الأمة للاستجابة لدعوة الحق بعد أن علمتها الحق، و رئاسة جمعية النواب التي لم تعرف الأمة معنى النيابة و حقيقة النيابة إلا منها **"**[540]**. و بينما يؤكد الإبراهيمي**[541] **أنّ ابن باديس هو "** أول من فكر في عقد المؤتمر قبل فوز "الجبهة

---

[534] - و هو من المنتخبين الجزائريين، و مستشار عام لـ مستغانم.

[535] - مناضل في الحزب الشيوعي الجزائري، وعضو في اللجنة التنفيذية لـ المؤتمر الإسلامي.

[536] - (1899-1984)، ولد بـ الطاهير، زاول تعليمه العالي بمدينة الجزائر، حيث تخرج صيدليا، و فتح صيدلية له بـ سطيف. بدأ نشاطه السياسي في جمعية "الجزائر الفتاة". برز خلال العشرينيات بمقالاته الصحفية، داعيا لفكرة الإدماج و التجنس. و قد لخص مقالاته و أفكاره السياسية في كتاب: "الشاب الجزائري" (Le Jeune Algérien) سنة 1931. كما اشترك في فدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين لـعمالة قسنطينة؛ انتخب مستشارا عاما لـ سطيف سنة 1933؛ ثم مستشارا لبلديتها سنة 1935؛ ثم مندوبا ماليا سنة 1936؛ و أُعيد انتخابه سنة 1938. و أخذ ينشر مقالاته في جريدة "لانتانت فرانكو- مسلمان" (L'Entente franco-musulmane). و اشتهر بمقال "فرنسا هي أنا". كما تحمس لـ "مشروع بلوم-فيولت"، مما يبرهن على ميولاته الإلحاقية الإدماجية. و هو عضو اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي الجزائري؛ و عضو وفد المؤتمر إلى باريس. أسس حزب "الإتحاد الشعبي الجزائري" (U.P.A) في سنة 1938؛ شارك في الحرب العالمية الثانية كمتطوع في صفوف الجيش الفرنسي. أنظر: معجم مشاهير المغاربة، تنسيق الشيخ أبو عمران، تقرير ناصر الدين سعيدوني، جامعة الجزائر، 1995، ص ص. 334-336؛ أنظر أيضا: Jean LACOUTURE, Ferhat Abbas ou la recherche d'une patrie, In: Cinq hommes et la France, Paris, Ed. Le Seuil, 1961, pp. 265-323.

[537] - و هو مناضل في الحزب الشيوعي الجزائري.

[538] - و هو من المنتخبين الجزائريين، و نائب عن بسكرة، وممثل لجنوب الجزائري، الذي كان لا يزال إلى ذلك الحين تحت الحكم العسكري.

[539] - La Justice, 2ème année, n° 42, 15 juin 1936, p. 1. -

[540] - محمد-البشير الإبراهيمي، الشهاب، ملحق ج 4، م 12، جويلية 1936، ص. 198.

[541] - (1889-1965) ولد بنواحي بجاية، حيث مارس تعليمه الابتدائي، و في 1912 هاجر إلى الحجاز، حيث اطلع على أعمال جمال الدين الأفغاني و محمد عبده. استقر بـدمشق سنة 1917، و أصبح أستاذا في المدرسة السلطانية، كما كان يلقي حلقات في مسجد الأمويين. و قد تأثر بحركتي الجامعة الإسلامية و القومية العربية. و قد عاد إلى الجزائر في سنة 1922، مرورا بـ تونس، التحق في سنة 1925 بـ "الشهاب"، مجلة ابن باديس، و أصبح في سنة 1931 نائب رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين مكلف بالدعاية الإصلاحية في الغرب الجزائري، حيث استقر بـ تلمسان. محرر في جريدة "البصائر"، لسان حال جمعية العلماء. و في سنة 1936 شارك في المؤتمر الإسلامي الجزائري في جوان 1936. عضو اللجنة التنفيذية لـ المؤتمر الإسلامي، و عضو وفد المؤتمر إلى باريس في جويلية 1936. انتخب رئيسا لـ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في أفريل 1940 على إثر وفاة عبد الحميد بن باديس. وضعته السلطات الاستعمارية تحت الإقامة الجبرية بـ آفلو في أفريل 1940، بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية. كاتب و أديب و صحفي يُعتبر محرر سجل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1935. و قد جمع أعماله في كتاب عيون البصائر، ط. 1، القاهرة، دار المعارف، 1963. أنظر: Ali MERAD, op.cit, pp. 79-80 et p. 83.؛ أنظر أيضا: عبد الحميد بن باديس، الشهاب، عدد أكتوبر 1936، ص 305؛ و أيضا: Robert MONTAGNE, "La Fermentation des partis politiques en Algérie", In: Politique Etrangère, Paris, avril 1937, p. 129.

الشعبية" بأشهر "[542]، **فإنّ فرحات عباس، خلافا لذلك، يرى أنّ المؤتمر الإسلامي انعقد "** كعلامة على الفرحة بقيام "الجبهة الشعبية" في فرنسا، و أنّ كتلة النواب المنتخبين هي التي ولدت هذا المؤتمر "[543]. **جريدة "الأمة" (El Ouma) من جهتها، و رغم الغياب الرسمي لـ النجم عن المؤتمر، إلّا أنها أكدت أنّ التحضير لـ المؤتمر الإسلامي، كان "** من طرف العلماء، و في أول الأمر من طرف الشيخ ابن باديس، و من طرف مناضلي النجم الشمال الإفريقي، و الحزب الشيوعي الجزائري "[544].

مهما يكن، فهل التسرع الذي ميز التحضير لـ المؤتمر الإسلامي - و الذي سبق لـ النجم الشمال الإفريقي، و لجريدة "الأمة" (El Ouma)، و أن نددا به كما سبق - لن يؤثر على محتوى ميثاق مطالب المؤتمر، و على وسيلة عمله، للحصول على تنفيذ تلك المطالب؟ لكن قبل الكشف عن ذلك، علينا أن نتعرف أولا على المؤتمر الإسلامي.

3ـ انعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري:

في يوم الأحد 7 جوان 1936، انطلقت أشغال المؤتمر الإسلامي الجزائري[545] بقاعة "ماجستيك" (Majestic)، تحت رئاسة محمد-الصالح بن جلول[546]. و قد أخذ الكلمة، زيادة عن الشخصيات المذكورة، كل من الدكتور تامزالي[547]، مرحبا بالمؤتمرين، و الدكتور ابن جلول، رئيس المؤتمر، الذي عرض هدف المؤتمر: " يجب علينا اليوم وضع برنامج

---

[542] - محمد-البشير الإبراهيمي، الشهاب، السنة 12، ملحق ج. 4، م. 12، جويلية 1936، ص 198.

[543] - Ferhat ABBAS, op.cit, p 128.

-

[544] - El Ouma, n° 40, mai-juin 1936, p. 1.

-

[545] - أنظر ذلك في: الشهاب، السنة 12، جويلية 1936، ص ص. 191-216؛ السنة 12، أكتوبر 1936، ص ص. 311-340؛

أنظر أيضا: "Le Congrès Musulman Algérien", In: Voix des humbles, 15ème année, n° 170, Alger, juillet 1936, pp. 10-12; L'Afrique Française, 46ème année, n° 7, juillet 1936, pp. 395-403; n° 8-9, aout-septembre 1936, pp. 460-466, n° 11, novembre 1936, p. 585.

أنظر في تلك المسألة: - Charles- Robert AGERON, "1936: L'Algérie entre le Front Populaire et le Congrès Musulman", In: L'Algérie Algérienne de Napoléon III au Général Charles De GAULLE, Paris, Sindbad, 1980, pp. 123-164.

[546] - و هو محمد-الصالح بن جلول، ولد سنة 1894 بمنطقة الأوراس. زاول تعليمه الثانوي بـ قسنطينة، ثم تلقى تعليمه العالي بـجامعة الجزائر، حيث نال شهادة الدكتوراه في الطب سنة 1924. و هو سياسي محترف، بدأ نشاطه في سنة 1931، كـمستشار بلدي و مفوض مالي، و صحفي، و محرر جريدة "الإقدام" (L'Ikdam)، و مدير جريدة "لانتنت فرانكو مسلمان" (L'Entente franco-musulman). و يُعتبر من بين مؤسسي فدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين. و قد ترأس فدرالية عمالة قسنطينة سنة 1933؛ كما ترأس وفدا جزائريا إلى باريس سنة 1933 لتقديم مطالب الأهالي الجزائريين، غير أنّ وزير الداخلية الفرنسي رفض استقبال الوفد. و لعب دورا بارزا في أحداث قسنطينة في أوت 1934. شارك في اللجنة الوزارية المختلطة المكلفة بالشؤون الأهلية بـباريس سنة 1935؛ كان عضوا في اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي الجزائري؛ رئيس مكتب اللجنة التنفيذية للمؤتمر؛ رئيس المؤتمر الإسلامي في جوان 1936؛ رئيس المؤتمر إلى باريس في جويلية 1936. ثم أقيل من رئاسة المؤتمر في أكتوبر 1936. كان من بين المتحمسين لـ "مشروع بلوم-فيولت" سنة 1936؛ أسس هيئة "التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري" في أوت 1938، و هي إلحاقية-إدماجية-مساواتية. و شارك في الحرب العالمية الثانية كمتطوع في صفوف الجيش الفرنسي.

[547] - و هو من المنتخبين الجزائريين، و مستشار بلدي لـمدينة الجزائر.

عملنا **"**[548]**، ابن علي بوخرط، الأمين العام للفدرالية الجزائرية لـ "الحزب الشيوعي الفرنسي" (S.F.I.C)، و الذي دعا إلى: "** توحيد الصفوف **"**[549] **و "أسكوت" (Escoute)، مندوب حكومة "الجبهة الشعبية" (Front Populaire) لـ المؤتمر، الذي أكد "** تضامنه مع الأهالي **"**[550]**، بالإضافة إلى الشيخ عبد الحميد بن باديس، مدافعا عن اللغة العربية و الدين الإسلامي**[551]**، و البشير الإبراهيمي**[552]**، و الطيب العقبي**[553] **و الأمين العمودي و آخرون ...**

4ـ قرارات المؤتمر الإسلامي الجزائري:

بعد التعرف على المؤتمر الإسلامي الجزائري، من حيث الشكل، علينا الآن أن نتعرف عنه من حيث المضمون. فما هي القرارات التي اتخذها المؤتمر الإسلامي الجزائري؟ و ما هي النتائج التي تمخضت عنه؟

حسب جريدة "لا جستيس" (La Justice)، قرأ رئيس المؤتمر في نهاية الجلسة أربع توصيات، نصت الأولى على أنّ: " المؤتمر الإسلامي الجزائري ... اختار التمثيل البرلماني الوحيد بقسم انتخابي عام مشترك، و المحافظة على القانون الخاص**"**[554]**؛ أما التوصية الثانية، فقد عبر فيها المؤتمر الإسلامي عن امتنانه الخاص لـ: "** المؤتمر الاشتراكي الذي انعقد في باريس مؤخرا، و الذي تضمن في برنامجه مطالب المسلمين

---

548 - La Justice, 2ème année, n° 42, 15 juin 1936, p. 2.

549 - La Justice, 2ème année, n° 42, 15 juin 1936, p. 2.

550 - La Justice, 2ème année, n° 42, 15 juin 1936, p. 2.

551 - La Justice, 2ème année, n° 42, 15 juin 1936, p. 3.

552 - و هو من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، و عضو في اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي الجزائري.

553 - (1888-1960)، وهو الطيب بن إبراهيم بن الحاج صالح العقبي، ولد بسيدي عقبة قرب بسكرة. هاجر مع أسرته إلى الحجاز سنة 1896. و في المدينة المنورة حفظ القرآن الكريم، و درس معارف العصر، و بدأ يكتب الشعر و المقالات الصحفية. و في 1914 نفاه العثمانيون من الحجاز بحجة انتمائه إلى القومية العربية. و قد عاد إلى الحجاز في سنة 1918، حين أصبح مديرا لجريدة "القبلة" و للمطبعة الأميرية. و في 1920 عاد العقبي إلى مسقط رأسه ليلتحق سنة 1925 بمجلة "الشهاب". ثم اشترك مع الشاعر محمد العيد آل خليفة في جريدة "صدى الصحراء" سنة 1926، ثم أصدر جريدة "الإصلاح" سنة 1927. نائب الأمين العام في اللجنة الإدارية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، مكلف بالدعاية الإصلاحية في مدينة الجزائر التي استقر بها سنة 1931. مدير جريدة "البصائر"، لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1936. شارك في المؤتمر الإسلامي الجزائري في جوان 1936؛ عضو اللجنة التنفيذية للمؤتمر؛ عضو وفد المؤتمر إلى باريس في جوان 1936. اتهم في حادثة اغتيال مفتي الجزائر محمود بن دالي المدعو كحول يوم اجتماع وفد المؤتمر في 2 أوت 1936، وُضع تحت الحرية المؤقتة إلى أن برأته المحكمة نهائيا في جوان 1939 عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية. و لعل ذلك هو ما جعله ينفصل عن جمعية العلماء، بعد أن رفض مجلسها الإداري تأييد فرنسا في الحرب العالمية الثانية، فأسس: "جمعية الإصلاح الإسلامي"، و جريدة "الإصلاح". أنظر: Ali MERAD, Le Réformisme..., op. cit, pp. 85-91
أنظر أيضا: محمد-الطاهر فضلاء، الطيب العقبي، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص ص. 20-90؛ و أيضا: الشهاب ، السنة 1، ع. 5، 10 ديسمبر 1925، ص ص. 104-105؛ و أيضا: السنة 1، ع. 6، 17 ديسمبر 1925، ص ص. 113-116؛ الشهاب، السنة 1، ع. 8، 31 ديسمبر 1925، ص ص. 173-174؛ الشهاب، السنة 2، ع. 95، 6 ماي 1927، ص ص. 1030-1039؛ الشهاب، السنة 12، ج. 7، م. 12، أكتوبر 1936، ص. 352؛ الشهاب، السنة 14، ج. 8، م. 14، أكتوبر 1938، ص ص. 454-456؛ و أيضا: السنوسي، ج. 1، 1926، ص ص. 125-130؛ و أيضا: محمد-علي دبوز، نهضة الجزائر الحديثة و ثورتها المباركة، ج. 2، الجزائر، 1971، ص. 104.

554 - La Justice, 2ème année, n° 42, 15 juin 1936, p. 3
و أيضا: La Lutte Sociale, 27ème année, n° 53, 15-30 juin 1936, p. 2.

الجزائريين، و يمنح ثقته للحكومة المنبثقة عن الجبهة الشعبية، و إلى البرلمان لتنفيذ هذه المطالب عن قريب "[555]؛ **و قد طلب المؤتمر الإسلامي في التوصية الثالثة من** " الحكومة الجديدة المنبثقة من الإدارة الشعبية، افتتاح الفترة التشريعية الجديدة (...) بإشارة رحمة تجاه المحكوم عليهم من قسنطينة و أورليان فيل [الأصنام حاليا]، و الضحايا المكفرين لإثارة 5 أوت الشنيعة (...)"[556]؛

و قد عبّر المؤتمر الإسلامي في التوصية الرابعة عن تشكراته الحارة للسيد: "فيولت" (VIOLETTE)، مانحا إياه ثقة المؤتمر من أجل " إنجاح الإصلاحات الحيوية التي لا تزال الجزائر المسلمة تنتظرها دائما من الحكومة [الفرنسية] و الذي يُعدّ [فيولت] طرفا فيها "[557]؛ **هذا بالإضافة إلى بعض التوصيات الأخرى التي نشرتها نفس الجريدة. أما مجلة "الشهاب"، فقد نشرت توصية خامسة، تمت المصادقة عليها بالإجماع، تخص اللغة العربية، و الدين الإسلامي، و القضاء الإسلامي، قدمها الشيخ ابن باديس باسم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، نصت على** " اعتبار اللغة العربية كالفرنسية لغة رسمية، على أن تُكتب بها جميع المناشير الرسمية، و تُعامل صحافتها كالصحافة الفرنسية، مع إعطاء الحرية لتعليمها في المدارس الحرة، و تُسلّم المساجد للمسلمين، و تخصيص ميزانية لها، على أن تتولى جمعيات دينية أمرها، مؤسسة حسب قانون فصل الدين عن الدولة، و تأسيس كلية لتعليم الدين و اللسان العربي لتخريج موظفي المساجد، و تنظيم القضاء على يد هيئة إسلامية تُنتخب بإشراف الجمعيات الدينية المذكورة، و إدخال إصلاحات على مدارس تخريج رجال القضاء "[558].

كما انبثقت عن المؤتمر الإسلامي "لجنة مؤقتة للتنسيق" مكونة من تسعة أشخاص، ثلاثة من النواب[559]، و ثلاثة من العلماء[560]، و ثلاثة من المناضلين[561] كُلفت تلك اللجنة بتعيين "اللجنة التنفيذية للمؤتمر" مهمتها، كما أوضحتها توصية أشارت إليها صحيفة "لا جِستيس" (La Justice)، " جمع و ضم و تنسيق الجهود لإعداد كراس المطالب للمسلمين الجزائريين"[562]. **و في بلاغ لها أصدرته جريدة "لا جِستيس" (La Justice)، وضحت "اللجنة المؤقتة" مهامها و ما وصلت إليه منذ تأسيسها، جاء فيه:** " إنّ اللجنة المؤقتة و بحوزتها الملفات شرعت فورا في مهامها و هي بوسعها حالا:

1- تقديم الخطوط العريضة لكراس المطالب للجمهور.

---

555 - La Justice, 2ème année, n° 42, 15 juin 1936, p. 3.

556 - La Justice, 2ème année, n° 42, 15 juin 1936, p. 3.

557 - La Justice, 2ème année, n° 42, 15 juin 1936, p. 3.

558 - محمد-البشير الإبراهيمي: الشهاب، السنة 12، ملحق ج. 4، م. 12، جويلية 1936، ص ص. 211-212؛
أنظر أيضا: La Lutte Sociale, 27ème année, n° 53, 15-30 juin 1936, p. 2

559 - و هم: ابن جلول، بوطالب و بوكردنة.

560 - و هم: الإبراهيمي، العقبي و خير الدين.

561 - و هم: ابن الحاج، بوشامة و العنابي.

562 - La Justice, 2ème année, n° 42, 15 juin 1936, p. 3.

2- الإعلان لـيوم 5 جويلية القادم، عن اجتماع (مدينة) الجزائر لمندوبي مختلف المراكز الجغرافية لـ الجزائر، و الذين سيختارون من بينهم اللجنة التنفيذية النهائية "[563].

5ـ ترحيب الاتجاهات و الأحزاب السياسية الجزائرية:

أجمعت الأحزاب و المنظمات السياسية الجزائرية و الشخصيات الوطنية، على تأييد و دعـم المـؤتمر الإسـلامي الجزائـري، فقـد كتبـت جريـدة "لا نتانـت فرانكـو-مـسلمان" (L'Entente franco-musulmane)، لـسان حـال فدراليـة المنتخبـين المـسلمين لـعمالة قسنطينة " إنّ الأحد 7 جوان، يوم مليء بالعواقب على توجه الجزائر المسلمة، تـاريخ لا ينسى (...) يوم تاريخي (...) ذلك هو معنى هذا المؤتمر، و الذي يؤكد بطريقة رائعة، بأنه خارج وفوق العقليات الفردية، توجد أخيرا ذهنية جماعية، ضمير اجتماعي (...)"[564]؛ **بينما اعتبرت جريدة "لا لِت سوصيال" (La Lutte Sociale)، لسال حال الحزب الشيوعي الجزائـري،** " 7 جوان 1936: تـاريخ تـاريخي: المؤتمر الإسلامي الشعبي الجزائـري "[565]، **هذا في حين كتبت جريدة "لا دِفانس" (La Défense) "** عوتب السلمون على انقسامهم و خلافهم (...) و الحال أنّ مثل ذلك الاتفاق تحقق بطريقة رائعة جدا (...) إنّ المؤتمر يتضمن - من الطرف الديني - جمعية العلماء، من الطرف السياسي فدرالية المنتخبين، و من العامة أخيرا، مناضلي اللجان المحلية من كامل الجزائر "[566]؛ **جريدة "البصائر" لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، أعادت خاتمة الخطاب الذي ألقاه الشيخ البشير الإبراهيمي أمام المؤتمر:** " إنّ هذا المؤتمر هو الحجر الأول الموضوع لبناء مستقبل هذه الأمة؛ و لا يبني مستقبل الأمة إلا الأمة "[567]؛ **شاعر الإصلاح محمد العيد آل خليفة، وصف الجزائر أثناء انعقاد المؤتمر الإسلامي، في شعر تحت عنوان:** " صوت في المؤتمر الإسلامي الجزائري العـــــــــــــام " **علـــــــــــــــى أنهـــــــــــــــا** " أجمعت أمرها لمؤتمر الشعب --- فوفته مهرجانا و عيدا "[568].

كما أطلق الإبراهيمي على هذه المناسبة بـ " يوم الجزائر المشهود "[569]؛ **أما جريدة "لا جِستيس" (La Justice)، فقد كتبت في صفحتها الأولى "** 6 ملايين أبدوا رأيهم لصالح قسم انتخابي واحد داخل نظام القانون العام "، **ثم أضافت "** ما يهمنا إلى أعلى درجة، ليس كل ما تم التصويت عليه بقدر ما هو وحدة التفكير التي سادت التصويت "[570]. **جريدة "الأمة" (El Ouma) من جهتها - رغم الغياب الرسمي لـ النجم الشمال الإفريقي – عن**

---

563 - La Justice, 2ème année, n° 43, 26 juin 1936, p. 3.

564 - L'Entente franco-musulmane, 2ème année, n° 40, 11 juin 1936, p. 1.

565 - La Lutte Sociale, 27ème année, n° 53, 15-30 juin, 1936, p. 1.

566 - H. BERNIER: "L'Algérie vivra- Le Congrès", In: La Défense, 3ème année, n° 109, 12 juin 1936, p. 1.

567 - البشير الإبراهيمي، " المؤتمر الإسلامي الجزائري العام "، البصائر، السنة الأولى، عدد 24، 19 جوان 1936، ص. 3.

568 - الشهاب، ملحق ج 4، م 12، جويلية 1936، ص. 217.

569 - محمد-البشيرالإبراهيمي: الشهاب، ملحق ج 4، م 12، جويلية 1936، ص. 201.

570 - La Justice, 2ème année, n° 42, 15 juin 1936, p. 1.

المؤتمر الذي انعقد في الجزائر في بداية شهر جوان "(...) إنّ فكرة المؤتمر الإسلامي الجزائري كافية لوحدها لملئنا بالفرح، صراحة إنه شيء تاريخي، إنه نبأ أول له مستقبل كبير ذلك الذي حققته تلك الخطوة الكبيرة في تاريخ بلدنا "[571]. **لكن موقف النجم و جريدة "الأمة" (El Ouma) من المؤتمر الإسلامي الجزائري جاء مغايرا تماما عن موقفهما من ميثاق مطالب المؤتمر، و الذي كان على "اللجنة التنفيذية تحريره يوم 5 جويلية، كما سيأتي، أما ابن باديس فقد اعتبر المؤتمر الإسلامي الجزائري أعظم "** حادث وقع في الجزائر الإسلامية في تاريخها الحديث "[572].

يُعتبر مؤتمر 7 جوان 1936 أول ظهور للوطنية الجزائرية، لأول مرة آلاف الجزائريين جاؤوا من مختلف ربوع الوطن اجتمعوا للحديث في السياسة، أدركوا سويا وجودهم السياسي الخاص، حتى و لو لم يكونوا متفقين حول الهدف و الأساليب[573]**. و رغم التناقضات و نقاط الضعف التي ميزت المؤتمر الإسلامي الجزائري، لكنه مع ذلك يُعتبر "** قوة معنوية من شأنها إيضاح المتروبول و تربية الجماهير المسلمة. لقد قيل [المؤتمر الإسلامي] رهانا: المراهنة على الجبهة الشعبية و على الديمقراطية الفرنسية (...) المنتخبون نجحوا في تأسيس حركة سياسية مستفيدين في ذلك من الدعم المعنوي للعلماء لإنجاح برنامج مطالب معتدل، أيدهم في ذلك الشيوعيون"[574].

6ـ أجهزة المؤتمر الإسلامي الجزائري:

في 5 جويلية 1936، و كما تم الاتفاق عليه، انعقد الاجتماع المذكور و في جدول أعماله تعيين "لجنة تنفيذية للمؤتمر" و دراسة ميثاق المؤتمر، و هو الميثاق الذي سبق للجنة المؤقتة أن قدمت خطوطه العريضة للجماهير الشعبية عبر صحيفة "لا جِستيس" (La Justice) ليوم 26 جوان 1936، و في ذلك الاجتماع، أقدم المندوبون على تعيين لجنة سُميت بـ: "لجنة الـ 66"، و التي عيّنت بدورها لجنة تنفيذية من ثمانية عشر عضوا، عيّنت بدورها أربعة أعضاء لمكتب اللجنة التنفيذية. و باقتراح من الشيخ ابن باديس تولى محمد-الصالح بن جلول، و هو من النواب، رئاسة اللجنة التنفيذية، و الأمين العمودي، و هو من العلماء، نيابة الرئاسة، و ابن الحاج، و هو من الشبان، الأمانة العامة، و بوكردنة، و هو من النخبة، أمين المال[575]**. كما تقرر تكوين لجنة فرعية "لجنة المؤتمر" في كل من العمالات الجزائرية الثلاث، تتألف كل لجنة من تسعة أعضاء، ثلاثة من النواب، ثلاثة من العلماء، و ثلاثة من المناضلين، تنتخب كل لجنة من هذه اللجان الثلاث ممثلا عنها في اللجنة التنفيذية، كما حدد اجتماع 5 جويلية 1936 مهام و صلاحيات اللجنة التنفيذية و**

---

[571] - El Ouma, n° 41, juillet-aout 1936, p. 1.

[572] - الشهاب، ملحق ج 4، م 12، جويلية 1936، ص. 227.

[573] - Roger LETOURNEAU, Evolution politique de l'Afrique du nord musulmane: 1920-1961, Paris, A. Colin, 1962, p. 327.

[574] - Mahfoud KADDACHE, Histoire du nationalisme algérien…, T. 1, p. 434.

[575] - محمد البشير-الإبراهيمي: الشهاب، ملحق ج 4، م 12، جويلية 1936، ص ص. 229-230.

المتمثلة في : تحرير كراس المطالب؛ انتخاب مكتب المؤتمر؛ تعيين أعضاء وفد المؤتمر إلى باريس لاطلاع السلطات الفرنسية؛ و التصويت على المشاريع المعروضة. و بذلك تُعتبر اللجنة التنفيذية، هيئة وطنية و مركزية، و هي السلطة العليا في المؤتمر الإسلامي، لها حق التشريع و التصويت و التنفيذ و الرقابة، و كان عليها أولا تحرير ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي.

7ـ ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري:

يتضح لنا مما سبق هيمنة النخبة الجزائرية و النواب المسلمين على أجهزة و هياكل المؤتمر الإسلامي الجزائري[576]. أفلا يكون لذلك أثر على طبيعة ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري، الذي كان على اللجنة التنفيذية للمؤتمر عرضه في اجتماع 5 جويلية 1936، و على وسيلة عمله و المتمثلة في وفد المؤتمر الإسلامي إلى باريس؟ ما هو محتوى ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري؟ ما هي طبيعتها؟ ما هو هدفها؟ ما الغرض منها؟ و ما هي غايتها؟

يتضمن ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري ستة أقسام[577]؛ تضمن القسم الأول " إلغاء القوانين الاستثنائية التي لا تنطبق سوى على المسلمين **" و المتمثلة في قانون الأهالي، و هو المطلب الذي جاء في برنامج مختلف الأحزاب و الجمعيات الجزائرية، في برامج المطالب الجزائرية التي قدمها مصالي الحاج إلى مؤتمر بروكسل باسم النجم الشمال الإفريقي في فيفري 1927[578]، في برنامج المؤتمر التأسيسي لفدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين لسبتمبر 1927[579]، في برنامج النجم الشمال الإفريقي "فرع الجزائر" المصادق عليه في الجمعية العامة لـ 28 ماي 1933[580]، في برنامج مطالب فدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين لـ جانفي 1935[581] و التي قدمها شكيكن لوزير الداخلية الفرنسي "مارصَل رينيي" (Marcel REGNIER) أثناء زيارته الرسمية لـ الجزائر، باسم "المنتخبين المسلمين" يوم 5 مارس 1935، في برنامج النجم الشمال الإفريقي لـ أوت-سبتمبر 1935[582] و في برنامج المطالب المستعجلة التي قدمها النجم الشمال الإفريقي**

---

[576] - أنظر في ذلك: - Abderrahim TALEB-BENDIAB, "Précisions structurelles sur le congrès musulman algérien", In: R.A.S.J.E.P, Alger, Vol. XI, n° 4, décembre 1974, pp. 136-174.

[577] - الشهاب، ملحق ج 4، م 12، جويلية 1936، ص ص. 236-237؛ أنظر أيضا: La Défense, 3ème année, n° 111, 26 juin 1936, p. 2.؛ و أيضا: El Ouma, n° 41, juillet-août 1936, p. 3؛ و أيضا: L'Afrique Française, 46ème année, 1936, p. 462.

أنظر أيضا: الملحق الـ 08.

[578] - الراية الحمراء، نشرتها: - L'Afrique Française, 38ème année, n° 2, février 1928, p. 184

[579] - - L'Afrique Française, 38ème année, n° 9, septembre 1927, p. 464.

[580] - - 56 P: Archives de la préfecture de police de Paris, (Note sur l'activité de l'ENA depuis sa création jusqu'au 15-11-1934).

[581] - - La Justice, 1ère année, n° 5, 1er janvier 1935, p. 3.

[582] - - El Ouma, n° 41, juillet-aout 1936, p. 1.

لـوزير الداخليــة الفرنــسية "راؤول أوبــو" (Raoul AUBAUD) فــي 20 جــوان 1936[583].

و تضمن **القسم الثـاني "** إلحـاق الجزائـر بـ فرنـسا، و إلغـاء الإجـراءات الخاصـة **"**؛ و المتمثلة في الوفود المالية، و البلديات المختلطة و الحكومة العامة؛ **إلغاء الوفود الماليـة مطلب خاص بـ النجم الشمال الإفريقي في برنـامج فيفري 1927**[584]**، سبتمبر 1935**[585] **و جوان 1936**[586]**، و اقترح استبدال تلك الوفود بـ برلمـان جزائـري منتخب بـالاقتراع العام. كمـا أنّ إلغـاء البلـديات المختلطـة و المنـاطق العسكرية تُعدّ هـي الأخـرى مـن مطالـب الـنجم لـ مـاي 1933**[587]**، و جوان 1936**[588]**، و اقترح استبدالها بمجالس بلدية منتخبة بالاقتراع العام، و بينما طالبت فدرالية المنتخبين في جـانفي 1935**[589]**، تحويـل البلـديات المختلطـة إلـى بلـديات كاملة الصلاحيات، لم يطالب أي حزب جزائري بإلغاء الحكومة العامة، حيث لم يرد سوى في برنــامج مـؤتمر الحـزب الاشـتراكي الفرنـسي (S.F.I.O) المـصادق عليـه فـي 2 جـوان 1936**[590]**، و هو الحزب نفسه الذي كـان يطالـب بإلحـاق الجزائـر بـ فرنـسا و الـذي يُعدّ مـن المطالب الخاصة بـ فدرالية المنتخبين المسلمين لـ جانفي 1935. و منـه نـستنتج مـدى تـأثير إيديولوجية فدرالية المنتخبين على ميثاق مطالب المؤتمر.**

و قد تضمن القسم الثالث " المحافظـة علـى الحالـة الشخصية الإسـلامية، إصـلاح هيـأة المحاكم الشرعية بصفة حقيقيـة لـروح القـانون الإسـلامي، و تحريـر هـذا القـانون **"، و هـو مـن مطالب فدرالية المنتخبين في برنـامج جانفي 1935؛ و "** فصل الدين عن الدولـة بـصفة تامـة. و تنفيـذ هـذا القـانون حـسب مفهومـه و مـضمونه **"، و هـو مـن مطالـب فدراليـة المنتخبـين المسلمين لـ جـانفي 1935، النجم فـي برنـامج أوت-سبتمبر 1935؛** إرجـاع سـائر المعاهد الدينية إلى الجماعة الإسلامية لتتصرف فيها بواسطة جمعيـات دينيـة مؤسسة تأسيسا صـحيحا؛ إرجـاع أمـوال الأوقـاف لجماعـة المـسلمين لـيمكن بواسـطتها القيـام بـأمور المـساجد و المعاهـد الدينيـة و الـذين يقومـون بهـا؛ **كمـا طالـب بـ** إلغـاء كـل مـا اتخـذه ضـد اللغـة العربيـة مـن وسـائل استثنائية؛ و إلغاء اعتبارها لغة أجنبية؛ و الحرية التامة فـي تعلم اللغـة العربيـة؛ و حريـة القـول للـصحافة العربيـة؛ **و هـو مطلـب مـشترك بـين مختلـف الأحـزاب و الجمعيـات الجزائريـة. حيـث طالب به النجم في برنـامج فيفري 1927 و ماي 1933، و فدرالية المنتخبين المـسلمين فـي برنـامج مـارس 1935، و النـجم فـي برنـامجي سبتمبر 1935، و جـوان 1936**[591]**. و علـى**

---

583 - El Ouma, n° 41, juillet- août 1936, p. 1.
584 - L'Afrique Française, 38ème année, n° 2, février 1928, p. 184.
585 - El Ouma, n° 41, juillet-aout 1936, p. 1.
586 - El Ouma, n° 41, juillet- août 1936, p. 1.
587 - L'Afrique Française, 38ème année, n° 5, mai 1934, pp. 575-576.
588 - El Ouma, n° 41, juillet-août 1936, p. 1.
589 - La Dépêche Algérienne, 51ème année, n° 17837, 6 mars 1935, p. 6.
590 - Charles-André JULIEN, op.cit, p. 118.
591 - El Ouma, n° 41, juillet-août 1936, p. 1.

الرغم من أنّ تلك المطالب مشتركة في غالبيتها بين مختلف الأحزاب و الجمعيات الجزائرية، إلا أنها يغلب عليها تأثير جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، و تأثير التوصية الخامسة لـ المؤتمر الإسلامي الجزائري، و هي التوصية التي قدمها ابن باديس باسم العلماء و التي نشرتها مجلة الشهاب[592].

و تضمن القسم الرابع "إصلاحات اجتماعية" تتمثل في " التعليم الإجباري للبنين و البنات **"؛ و هو من مطالب النجم لـ فيفري 1927**[593]**، فدرالية المنتخبين المسلمين لـ سبتمبر 1927**[594]**، النجم لـ ماي 1933**[595]**، فدرالية المنتخبين لـ جانفي 1935**[596]**، النجم لـ جوان 1936**[597]**؛ و "** الشروع بسرعة في بناء المدارس الكافية للتعليم الإجباري **"، و هو من مطالب النجم لـ مايو 1933، فدرالية المنتخبين لـ جانفي 1935؛ و"** جعل التعليم مشتركا بين المسلمين و الأوربيين **"، و هو من مطالب فدرالية المنتخبين لـ مارس 1935؛ "** الزيادة في معاهد الصحة من مستشفيات و مستوصفات **" من مطالب النجم لـ جوان 1936؛ "** الزيادة في مؤسسات الإغاثة **" من مطالب النجم لـ ماي 1933 و جوان 1936؛ "** إنشاء خزينة خاصة للعاطلين من العمال **" من مطالب النجم لـ مايو 1933، فدرالية المنتخبين لـ جانفي 1935، و النجم لـ جوان 1936. و يغلب على تلك المطالب الطابع الاجتماعي و الذي جاء مشتركا بين مختلف الأحزاب و الجمعيات الجزائرية تحت مطلب تطبيق القوانين الاجتماعية الفرنسية في الجزائر على الجزائريين، و هو من مطالب النجم لـ فيفري 1927، فدرالية المنتخبين لـ سبتمبر 1927، النجم لـ مايو 1933، فدرالية المنتخبين لـ جانفي 1935، و النجم لـ جوان 1936.**

و تضمن القسم الخامس "الإصلاحات الاقتصادية"، و تتمثل في " تساوي الأجر إذا تساوى العمل، تساوي الرتبة إذا تساوت الكفاءة **"، و هو من مطالب النجم لـ مايو 1933، فدرالية المنتخبين لـ جانفي 1935، و النجم لـ جوان 1936؛ "** توزيع إعانات الميزانية الجزائرية للفلاحة و الصناعة و التجارة و الحرف على الجميع و على مقتضى الاحتياج دون تمييز بين الأجناس **". و قد طالب النجم الشمال الإفريقي في برنامجي فيفري 1927 و مايو 1933 بتوسيع القرض الفلاحي للفلاحين الصغار. و بينما طالبت فدرالية المنتخبين في برنامج جانفي 1935 بتنظيم القرض ليكون في صالح الفلاحين الجزائريين، طالب النجم في برنامج جوان 1936**[598] **بفتح و توسيع القرض الفلاحي بالنسبة للفلاحين و الملاك الصغار، و وضع حد لتسديد الديون لصالح الفلاحين الصغار و صغار الملاك، للحرفيين و التجار**

---

[592] - الشهاب، ملحق ج 4، م 12، جويلية 1936، ص ص. 209-212.

[593] - الراية الحمراء، نشرتها: - L'Afrique Française, 38ème année, n° 2, février 1928, p. 184

[594] - L'Afrique Française, 37ème année, n° 9, septembre 1927, p. 464.

[595] - 56 P: Archives de la préfecture de police de Paris, (Note sur l'activité de l'ENA depuis sa création jusqu'au 15-11-1934).

[596] - Questions Nord-Africaines, juin 1935, pp. 95-96.

[597] - El Ouma, n° 41, juillet août 1936, p. 1.

[598] - El Ouma, n° 41, juillet août 1936, p. 1.

الصغار، و " تكوين جمعيات تعاونية فلاحية، و مراكز لتعليم الفلاحين **". "** الإقلاع عن انتزاع ملكية الأرض**"، و هو من مطالب النجم لـ فيفري 1927**[599] **و جوان 1936**[600]**؛ "** توزيع الأراضي الشاسعة البور على صغار الفلاحين و العمال **"، من مطالب النجم لـ فيفري 1927 و جوان 1936؛ أما "** إلغاء قانون الغاب **" فهو مطلب مشترك بين مختلف الأحزاب و الجمعيات الجزائرية، فهو من مطالب النجم لـ فيفري 1927 و جوان 1936، هذا في حين اكتفت فدرالية المنتخبين المسلمين في برنامج جانفي 1935**[601] **بالمطالبة بتعديل و تحسين قانون الغاب.**

و تضمن القسم السادس "مطالب سياسية" تتمثل في " إعلان العفو السياسي التام **"، و هو من مطالب النجم لـ فيفري 1927، مايو 1933 و جوان 1936، هذا في حين اكتفت فدرالية المنتخبين المسلمين في برنامج جانفي 1935 بالمطالبة بإلغاء الحراسة على الأشخاص. "** توحيد هيئة الناخبين في سائر الانتخابات؛ إعطاء الحق لكل ناخب في ترشيح نفسه **"، من مطالب فدرالية المنتخبين المسلمين لـ سبتمبر 1927**[602] **و جانفي 1935؛ و "** النيابة في مجلس الأمة **". و قد رفض النجم في برنامج فيفري 1927 و مايو 1933 و جوان 1936 التمثيل النيابي في البرلمان الفرنسي و طالب بـ برلمان جزائري منتخب بالاقتراع العام.**

يغلب على ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري أربعة مطالب أساسية: المساواة أي نهاية الحالة الاستثنائية و تطبيق القانون العام؛ إلحاق الجزائر بـ فرنسا؛ التمثيل البرلماني للجزائريين؛ و المحافظة على قانون الأحوال الإسلامية، و هي الأهداف التي لخصتها جريدة "لا دِفانس" (La Défense) في: " منح المساواة المطلقة و الحقوق السياسية مع المحافظة التامة على القانون الخاص**"**[603]**، و التي أكدها ابن باديس في "** المساواة في الحقوق السياسية مع المحافظة التامة على جميع الذاتية **"**[604]**.**

و ما يمكن ملاحظته، هو تخلي المؤتمرين عن القضية الوطنية بقبولهم إلحاق الجزائر بـ فرنسا، و دمج الجزائريين، و بذلك يغلب على ميثاق المطالب الطابع الإصلاحي-المساواتي، بدلا من الطابع الثوري-الوطني. إنّ اعتدال مطالب المؤتمر تعود إلى هيمنة مبادئ و أهداف التيارين الاندماجي و المساواتي على أعمال المؤتمر من جهة، و إلى الغياب العلني للتيار الثوري الوطني عنه من جهة ثانية، كما يعود إلى ضرورة التراضي و التنازل، التنسيق و الإجماع، بين مبادئ و أهداف تيارات سياسية متباينة كـ فدرالية المنتخبين

---

[599] - الراية الحمراء، نشرتها: - L'Afrique Française, 38ème année, n° 2, février 1928, p. 184

[600] - El Ouma, n° 41, juillet-août 1936, p. 1.

[601] - La Justice, 1ère année, n° 5, 1er janvier 1935, p. 3.

[602] - L'Afrique Française, 37ème année, n° 9, septembre 1927, p. 464.

[603] - Lamine LAMOUDI, "Confiance et espoir", In: La Défense, 3ème année, n° 109, 12 juin 1936, p. 1.

[604] - الشهاب، ملحق ج 4، م 12، جويلية 1936، ص. 215.

المسلمين الجزائريين، الحزب الشيوعي و جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، و بالتالي ضرورة تقديم تنازلات متبادلة، كما يعود إلى اليقظة السياسية التي تحلى بها أعضاء المؤتمر و درايتهم بالحد الأقصى الذي لا ينبغي تجاوزه، و الذي يمكن الحصول عليه من السلطات الاستعمارية عامة و من حكومة "الجبهة الشعبية" (Front Populaire) خاصة.

و هو بذلك يجسد حرص الأطراف الجزائرية المشاركة في المؤتمر الإسلامي على عدم إضعاف حليف إستراتيجي في وقت تنامى فيه اليمين المتطرف في فرنسا، مستفيدا في ذلك من وصول التيارات الفاشية إلى السلطة في كل من إيطاليا و ألمانيا. فهي بذلك تُعبّر عن طموحات إصلاحية-مساواتية، براغماتية نفعية تعايشية، و لا بديل في نظرهم من التعايش من أجل النضال بقليل من النجاعة و الفعالية ضد الاستعمار. فهو " ميثاق من إنجاز المنتخبين و الشيوعيين، و يُعبّر عن أفكار إصلاحية و ليست وطنية **"**[605]**.** " أدار ظهره للمسألة الوطنية و اختار الاندماج السياسي **"، لكنه مع ذلك يشكل فعلا "** قاعدة مشتركة من مطالب، مقبولة من طرف كل المنظمات السياسية الإسلامية التي جمعها المؤتمر الأول، و التي غالبا ما استُعيدت من البرامج التي حُررت في 1927، 1933، و في 1936 من طرف المنظمة الإسلامية الوحيدة التي لم تشارك في المؤتمر- النجم الشمال الإفريقي لـ مصالي - و التي رفضت منه مطلبين رئيسيين، إلحاق الجزائر بـ فرنسا دون قيد و لا شرط، و التمثيل البرلماني في باريس **"**[606]**.**

غير أنه يمكن اعتباره " تجاور أكثر منه تراض بين المطالب الوطنية الدينية للعلماء و تمنيات المنتخبين المنشغلين قبل كل شيء من أجل الحصول للمسلمين بحقوق المواطن ... نرى كثيرا في هذا الجدول غير المرتب، حصة كل من المجموعات. الوحدة ينبغي البحث عنها في التنديد بالنظام الاستعماري **"**[607]**. و قد برر الإبراهيمي ذلك بقرار المؤتمر الإسلامي بـ "** عدم تقييد المطالب ببرنامج مُعيّن، و عدم بنائها على أساس برنامج مخصوص **"**[608]**.**

8ـ وفد المؤتمر الإسلامي الجزائري إلى باريس:

---

[605] - Claude COLLOT, "Le Congrès Musulman Algérien (1937-1938), In: Revue Algérienne des Sciences Juridiques Economiques et Politiques, Vol. XI, n° 4, Décembre 1974, p. 104; أنظر أيضا: Roger LETOURNEAU, op. cit, p. 327

و بينما يرى "ديبارمي" أنّ ميثاق مطالب المؤتمر من عمل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الهادفة إلى " تحرير الجزائر من الهيمنة الاستعمارية، و تحضير قيام شعب مستقل بذاته "، أنظر: Jean DESPARMET, op. cit, pp. 427-428؛ يؤكد جبار، من جهته، أنّ "فدرالية الجزائر للحزب الشيوعي الفرنسي لم تساهم إطلاقا في تحديد الخط الجديد على الصعيد الوطني "، أنظر: Abd el hamid DJEBBAR: La Question nationale et coloniale et le mouvement communiste, Le cas de l'Algérie, le P.C.A et le mouvement nationaliste (1935-1952), Thèse d'Etat, Grenoble, 1975, p. 103.

[606] - Ibidem.

[607] - Caude. COLLOT, op.cit, p. 104.

[608] ـ محمد البشير-الإبراهيمي، الشهاب، ملحق ج 4، م 12، جويلية 1936، ص. 206؛ و أيضا: Charles-Robert AGERON, Histoire de l'Algérie…, op.cit, pp. 438-439.

بعد تحرير ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري و انتخاب مكتب اللجنة التنفيذية لـ المؤتمر، كان على تلك اللجنة أن تبحث عن وسائل لأداء مهمتها و تحقيق أهدافها، و قد أقر اجتماع 5 جويلية إرسال وفد عن المؤتمر إلى باريس لإطلاع السلطات الفرنسية على ميثاق المطالب و للسعي للحصول على تنفيذها، و هو الأسلوب نفسه الذي انتهجه "الشباب الجزائري" سنة 1912[609]**، و فدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين سنة 1933**[610]**، خاصة و أنّ وفدا عن النجم الشمال الإفريقي تحت قيادة مصالي الحاج كان قد ذهب إلى باريس يوم 20 جوان 1936**[611] **قدّم قائمتين من المطالب إلى "راؤول أوبو" (Raoul AUBAUD)، كاتب الدولة للداخلية مكلف بالشؤون الأهلية، الأولى خاصة بـ "المطالب المستعجلة" للجزائريين، و الثانية تخص "المطالب المستعجلة" للجزائريين المقيمين بـ فرنسا، علما بأنّ ذلك الوفد قد سجل ذلك "** الاستقبال الموح بالود و الحسن **"**[612]**، و هو ما زاد من عزيمة وفد المؤتمر الإسلامي الجزائري إلى باريس تحت رئاسة ابن جلول، رئيس المؤتمر، لتقديم مطالب جزائرية جماعية**[613]**. و قد اجتمعت اللجنة التنفيذية يوم 6 جويلية و في جدول أعمالها: تحديد مهمة الوفد؛ عدد أفراده؛ و تاريخ سفره. و قد تقرر تقديم مطالب المؤتمر على أنها مطالب "الأمة الإسلامية الجزائرية" دون أن يضيف عليها الوفد شيئا**[614]**؛ و إذا ما واجهت الوفد صعوبات، فعليه أن يعود إلى الجزائر للمشاورة؛ كما تقرر عدم التساهل بالمطالب أو التنازل عن بعضها؛ و ضرورة التمسك بوحدة الصف؛ و تعيين ناطق رسمي للوفد حتى لا تصدر عنه أخبار متناقضة أو على الأقل متعارضة؛ و تم تحديد أسماء الوفد**[615]**؛ و التاريخ المقرر للسفر إلى فرنسا؛ كما تقرر أن يقوم بعد عودته من فرنسا بجولة**

---

609 - Octave DEPONT, op.cit, pp. 108-109.

610 - Charles-Robert AGERON, Histoire de l'Algérie contemporaine, Paris, P.U.F, 1964, p. 89.

611 - "L'Etoile Nord-africaine au ministère de l'intérieur", In: El Ouma, n° 41, juillet-août 1936, p. 1.

612 - Ibidem.

613 - أنظر: - C.A.R.A.N: F 60 773.

614 - غير أنّ فرحات عباس صرح لجريدة "لـ إيكو دالجي" (L'Echo d'Alger) أنّ وفد المؤتمر الإسلامي الجزائري إلى باريس أضاف مطالب جديدة (ربع استعماري للموظفين ولعمال السكك الحديدية المسلمين؛ منحة استعمارية للمعلمين الأهالي؛ تحديد أجر أدنى للعمال الفلاحين ...)، وهي مطالب اجتماعية فئوية أقل بعدا و تأثيرا من مطالب ميثاق المؤتمر الإسلامي و المتمثلة في (تساوي الأجر إذا تساوى العمل، تساوي الرتبة إذا تساوت الكفاءة؛ توزيع إعانات الميزانية الجزائرية للفلاحة = = و الصناعة والتجارة والحرف على الجميع وعلى مقتضى الاحتياج دون تمييز بين الأجناس)، كما أضاف بعض المطالب الإدارية الجديدة (تعديل وضعية الشركات الأهلية للتعاون؛ طرد القياد من المجالس الإدارية؛ دمج الدواوير-البلديات والبلديات المسيرة من قبل الجماعات إلى بلديات عادية). أنظر: L'Echo d'Alger, 25è année, n° 9472, 20 juillet 1936, p. 1

615 - و تقرر أن يكون عدد الوفد الرسمي ستة عشر عضوا؛ تسعة من النواب، على نسبة ثلاثة نواب عن كل عمالة، و نائب واحد عن المناطق العسكرية الثلاثة بالجنوب الجزائري، و ثلاثة من العلماء، و ثلاثة من الشبان وهم كما يلي:

من نواب قسنطينة: الدكتور محمد الصالح بن جلول، فرحات عباس، طاهرات العربي (نائب بلدي).

من نواب الجزائر: الدكتور عبد الوهاب بشير، عبد الرحمن بوكردنة، و عمارة فرشوخ (نائب بلدي).

من نواب وهران: المحامي عبد السلام بن طاللب، المحامي محمد قاضي (نائب بلدي)، و بن عودة باش تارزي (نائب عمالة ومناضل في الحزب الاشتراكي الفرنسي (S.F.I.O).

عن المناطق العسكرية: الدكتور سعدان (نائب عمالي).

من العلماء: عبد الحميد بن باديس، محمد-البشير الإبراهيمي، و الطيب العقبي.

في الجزائر لتنوير و إطلاع الرأي العام الجزائري على نتائج الوفد[616]. و قد كان مكتب الوفد يتألف من الدكتور ابن جلول رئيسا، ابن الحاج كاتبا عاما، و بوكردنة أمينا عاما. و قبل السفر إلى فرنسا قابل الحاكم العام "لوبو" (LEBEAU) أعضاء الوفد في 9 جويلية[617].

و مهما يكن، غادر الوفد الجزائر، يوم 19 جويلية، و ابتدأ أعماله صبيحة 20 جويلية[618]. و قد أثارت تلك المتغيرات (المؤتمر الإسلامي، ميثاق مطالب المؤتمر، وفد المؤتمر إلى باريس) سخط الأوساط الاستعمارية المحافظية، حيث سارع "ب-أ. رو-فرَيسيننغ" (P.-A-ROUX-FREISSINENG)، ممثل عمالة وهران في مجلس الشيوخ الفرنسي، إلى إيداع طلب استجواب حول " الموقف الذي تنوي الحكومة اتخاذه ضد دسائس الشيوعية في الجزائر **"[619] و ذلك يوم 17 جويلية 1936، يوم مغادرة الوفد الجزائر، و حتى قبل وصوله إلى باريس، كما أثار سخط الأوساط الجزائرية المحافظية الموالية للإدارة الاستعمارية، فبتحريض من هذه الأخيرة و بانحياز من إدارة الشؤون الأهلية[620]، التي يترأسها "ميلو" (MILLIOT)، بعث مفتي الجزائر، ابن دالي المدعو كحول، و ابن زادوم، ببرقية إلى الحكومة الفرنسية، يرفضان فيها أي حق تمثيل لوفد المؤتمر الإسلامي، و ذلك يوم 18 جويلية 1936، قبل حتى وصول وفد المؤتمر إلى باريس، جاء فيها: "** علمنا أنّ وفدا من بعض المنتخبين لا يمثل الرأي العام المسلم، و مزعومون علماء جزائريين دون ألقاب و لا شهادات سينتقل إلى باريس بغرض تقديم مطالب سياسية و دينية لأهالي الجزائر (...) نستنكر وفدا غير مؤهل إطلاقا و ليس لديه وصاية للتكلم (...) المزعومون علماء منكورين من طرف الأغلبية الساحقة و لا يمثلون سوى بضعة مشاغبين يحاولون زرع البلبلة في البلد **"[621]. و هي البرقية التي ردت عليها جريدة "لا جِستيس" (La Justice) بأنه: "** أمام جسامة بعض الجرائم، فإنّ الشعوب اليقظة ليست بحاجة كي نُملي عليها تصرّفها، لأنها تعرف بأنفسها كيف تؤدي واجبها **"[622]، و هو ما من شأنه أن يُفسّر بدعوة إلى القتل.**

من الشبان: ابن الحاج نائب بلدي و مناضل في الحزب الاشتراكي (S.F.I.O)، عبد الرحمن بوشامة، مناضل في الحزب الاشتراكي، و إبراهيم بن قلعية. و عُين الدكتور إسماعيل الأخضري (نائب عمالي)، كمستشار الوفد، و الأمين العمودي، من العلماء، كمترجم وصحافي. أنظر: ابن العقون، مرجع سابق، ص ص. 231-232.

[616] - محمد-البشير الإبراهيمي، الشهاب، ملحق ج 4، م 12، جويلية 1936، ص ص. 231-233.

[617] - علما بأن إحدى مطالب ميثاق المؤتمر الإسلامي الجزائري كانت تطالب بإلغاء الحكومة العامة، أنظر: La Défense, 3ème année, n° 111, 26 juin 1936, p. 2.

[618] - البصائر، السنة الأولى، عدد 30، 31 جويلية 1936، ص. 2.

[619] - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 17 juillet 1936, p. 716.

[620] - أنظر: Ferhat ABBAS, op.cit, p.137 ؛ أنظر أيضا: La Justice, 2ème année, n° 45, 1er août 1936, p. 1 و أيضا: Robert ARON,op.cit, p. 72؛ و أيضا: André NOUSCHI,op.cit, p. 86؛ و أيضا: Charles-André JULIEN,op.cit, p. 105.

[621] - L'Oeuvre, n° 7622, 13 août 1936 , p. 5؛ أنظر أيضا: La Justice, 3ème année, n° 45, 1er août 1936, p. 1. أيضا: L'Afrique Française, 46ème année, n° 7, juillet 1936, p. 464

[622] - La Justice, 3ème année, n° 45, 1er août 1936, p. 1.

ففي ذلك الجو المشحون بالضغط و التوتر، وصل وفد المؤتمر الإسلامي الجزائري إلى باريس[623]، استقبل يوم 22 جويلية من طرف "راؤول أوبو" (Raoul AUBAUD)، كاتب الدولة للشؤون الداخلية مكلف بالشؤون الجزائرية، و في 23 جويلية من طرف رئيس المجلس "ليون بلوم" (Léon BLUM) نفسه، بحضور وزير الدولة "موريس فيولت" (Maurice VIOLETTE) و"جِل موش" (Jules MOCH)، و خلال تلك المقابلة أكد ابن جلول، رئيس الوفد، على ثقة المسلمين في "الجبهة الشعبية" (Front Populaire) و في حكومتها و في الحاكم العام، و عبّر لهم عن هدوء الجزائر، و على الوفاق بين مختلف الأجناس المعمرة لـ الجزائر، و عن إرادتها في إبقاء تلك الوحدة، و ألح على أمل المسلمين في المصادقة على إصلاحات هامة، كما أكد لهم على أنّ الجزائر، أرض فرنسية مأهولة بالفرنسيين، من حقها الحصول على مساعدة فرنسا. ابن باديس من جهته، ذكر بالوعود التي قدمتها فرنسا للجزائريين، و بالفرحة التي أثارتها في الجزائر اعتلاء حكومة "الجبهة الشعبية" إلى السلطة، و أكد على استعجالية تنفيذ المطالب مهددا: " و إذا رجعنا بأيدينا فارغة انعكس ذلك الفرح و حصل عن انعكاسه ضرر عظيم يستغله أضدادنا و أضدادكم **"[624]. و في نهاية المقابلة، أصدر مكتب رئيس المجلس تصريحا جاء فيه أنّ رئيس المجلس "** شكر الوفد على كلمته و على الفرحة التي غمرته عندما استقبل فرنسيون فرنسيين آخرين، ديمقراطيون ديمقراطيين آخرين. و قد ذكّر الوفد بأنّ الحكومة قد شرعت فعلا في اتخاذ عدة إجراءات لصالح الجزائريين و أوضح أنها ستُنفِّذ إجراءات أخرى **"[625].**

ما هي تلك الإجراءات التي شرعت في اتخاذها حكومة "الجبهة الشعبية" و التي سبق لـرئيس المجلس "بلوم" (BLUM) و أن أكد عليها لوفد المؤتمر؟ فعلا و في 17 جويلية، يوم مغادرة الوفد لـ الجزائر و حتى قبل وصوله إلى باريس، أصدرت حكومة "الجبهة الشعبية" أربعة مراسيم، مرسوما يقضي بـ " قمع الربا في الجزائر **"[626]، و مرسوما ثانيا يقضي بـ "** تسهيل شروط السفر إلى فرنسا بالنسبة للأهالي الجزائريين **"[627]، و مرسوما ثالثا يعدل "** تركيبة مكتب الوفود المالية بـ الجزائر **"[628]، و أصدرت تعليمية يوم 18 جويلية تخص "** بلوغ الأهالي الجزائريين صفة مواطن فرنسي **"[629]، كما أودعت ثلاثة مشاريع قوانين يوم 21 جويلية في غرفة النواب، يقضي الأول بـ "** تعديل قانون 14 أفريل 1893 الخاص بالشركات الأهلية للتعاون المتبادل **"[630]، و يقضي الثاني بـ "** رفع موارد

---

[623] - أنظر حول تلك الزيارة: Le Temps, 76ème année, n° 27350, 24 juillet 1936, p. 2 ؛ أنظر أيضا: L'Afrique Française, 46ème année, n° 7 juillet 1936, p. 403 et p. 463؛ و أيضا: L'Afrique Française, 46ème année, 1936, p. 524.

[624] - الشهاب، ملحق ج 7، م 12، أكتوبر 1936، ص. 309؛ أنظر أيضا: - Mahfoud KADDACHE, op.cit, p. 436

[625] - L'Afrique Française, 46ème année, n° 7, juillet 1936, p. 403.

[626] - J.O.R.F: Lois et Décrets, 17 juillet 1936, p. 7477.

[627] - J.O.R.F: Lois et Décrets, 17 juillet 1936, p. 7478.

[628] - J.O.R.F: Lois et décrets, 17 juillet 1936, p. 7476.

[629] - J.O.R.F: Lois et décrets, 17 juillet 1936, pp. 8197-8198.

[630] - J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Séance du 17 juillet 1936, Annexe n° 745, p. 1419.

الصندوق المشترك للدواوير "[631]؛ **و يقضي الثالث بـ "** إقامة شرطة الدولة في بعض بلديات الجزائر (وهران-قسنطينة-عنابة- (مدينة) الجزائر و ضواحيها)"[632]. **و إذا كان مشروع القانون الخاص بالشركات الأهلية للتعاون المتبادل، الوحيد من بين الثلاثة الذي يتجاوب مع ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي[633]، فإنّ مشروع القانون الخاص بإقامة شرطة الدولة، هو الوحيد من بين الثلاثة الذي تمت المصادقة عليه في غرفة النواب يوم 7 أوت 1936[634]، ثم في مجلس الشيوخ يوم 13 أوت 1936[635].**

و لعل في ذلك إشارة تشجيع من البرلمان الفرنسي لـ السناتور "رو-فرَيسيننغ" (ROUX-FREISSINENG)، صاحب طلب استجواب 17 جويلية كما رأينا، و قد تنبأت مجلة "الشهاب" لذلك حيث كتبت: " لكنني أعتقد - و أود أنّ الواقع يكون خلاف اعتقادي - أنّ الوفد سيرجع بتحقيقات طفيفة، و وعود جزيلة، ثم تمر الأيام و لا تتحقق الوعود ... و لربما كان رد الفعل يومئذ شديدا إذ تفقد الأمة ثقتها في فرنسا حكومة و شعبا و أحزابا "[636].

و مهما يكن، تواصلت زيارة وفد المؤتمر الإسلامي حيث استُقبل يوم 24 جويلية من طرف المجموعة البرلمانية لكل من الفرع الفرنسي للأممية العمالية (S.F.I.O)، و الحزب الراديكالي الاشتراكي (P.R.S)، و في يوم 25 جويلية من طرف بعض الوزراء في الحكومة الفرنسية ثم من طرف اللجنة المركزية لـ الحزب الشيوعي الفرنسي (S.F.I.C)[637]، و سرعان ما تحقق دعم اليسار الاشتراكي و الشيوعي لعمل وفد المؤتمر الإسلامي، و قد تجسد ذلك الدعم من خلال طلب الاستجواب الذي أودعه النائب الاشتراكي الحر "جوزف لاغروسيلييَر" (Joseph LAGROSILLIERE) في غرفة النواب يوم 28 جويلية 1936 حول " السياسة التي تنوي الحكومة اتباعها في الجزائر تجاه الأهالي "[638]، **و في طلب الاستجواب الذي أودعه النائب الشيوعي "فلوريمند بونت" (Florimond BONTE) في غرفة النواب يوم 31 جويلية 1936 حول "** الإجراءات العاجلة التي تنوي الحكومة اتخاذها لتحقيق سياسة العدالة، الحرية و المساواة في إفريقيا الشمالية لوضع حد لأعمال الفاشيين بها "[639]. **غير أنّ "ماريس موتي" (Marius MOUTET)، وزير المستعمرات في حكومة "الجبهة الشعبية"، نجح في إبعاد و تأجيل كل تلك الاستجوابات عدا طلب استجواب "رو-فرَيسيننغ" (ROUX-FREISSINENG)،**

---

631 - J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Séance du 17 juillet 1936, Annexe n° 747, pp. 1419-1420.

632 - J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Séance du 17 juillet 1936, Annexe n° 746, p. 1419.

633 - أنظر: La Justice, 2ème année, n° 42, 15 juin 1936, p. 1

634 - J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Séance du 7 août 1936, pp. 1419-1420.

635 - J.O.R.F: Doc Parl -Sénat- Séance du 13 août 1936, pp. 1297-1298.

636 - الشهاب، ملحق ج 4، م 12، جويلية 1936، ص.

637 - Le Temps, 76ème année, n° 27350, 24 juillet 1936, p.

638 - J.O.R.F: Débats Parl -Chambre- Séance du 28 juillet 1936, p. 1299.

639 - J.O.R.F: Débats Parl -Chambre- Séance du 31 août 1936, p. 2343.

ممثل عمالة وهران، حول " الأعمال المضادة لـ فرنسا و التي تفاقمت بـ الجزائر **"[640]، الذي قد تمت مناقشته في مجلس الشيوخ يوم 29 جانفي 1937[641].**

فالواضح أنّ حكومة "الجبهة الشعبية" كانت تميل من التقديم المبدئي العلني للوعود للجزائريين إلى الخضوع العملي الضمني لضغوطات المستوطنين. و قد أكد ذلك ابن باديس معترفا: " عدنا فارغي الأيدي، و لا تزال فارغة. أكيد لدينا وعودا و آمالا، لذا فالنصر خلال العطلة البرلمانية **"[642].**

و مهما يكن، لم يواجه وفد المؤتمر الإسلامي إلى باريس، و من ورائه المؤتمر نفسه، جمود و سلبية حكومة "الجبهة الشعبية" فقط، بل تعرض كذلك لنشاط و معارضة النجم الشمال الإفريقي، فعلى الرغم من أنه سارع لإبداء دعمه و لو المتحفظ لـ المؤتمر الإسلامي من خلال البرقية التي وجهها لـ المؤتمر و التي جاء فيها: " يدعم و يؤيد كل مطالب مفيدة تُحسّن مصير الشعب. رفض كل اقتراحات مطالب تخدم أقلية (تمثيل برلماني) و كل مطالب من شأنها المساس بالقانون الإسلامي **"[643]. و سعيا منه للخروج من العزلة السياسية التي أصبح يتخبط فيها لعدم مشاركته الرسمية في المؤتمر الإسلامي، عمل النجم على التقرب من المؤتمر لتقريب هذا الأخير من وجهات نظره، و ذلك عن طريق زيارة وفد المؤتمر إلى باريس، و كان ذلك يوم 22 جويلية 1936، عشية التقاء وفد المؤتمر برئيس المجلس الفرنسي، "ليون بلوم" (Léon BLUM). و كان هدفه من وراء ذلك اللقاء وضع برنامج مطالب موحد بين النجم و المؤتمر الإسلامي. و قد استقبل البشير الإبراهيمي و الدكتور الأخضري بـ "غراند هوتل" (Grand Hôtel)، مقر وفد المؤتمر في باريس، مصالي الحاج. و على إثر ذلك اللقاء رحبت جريدة "الأمة" (El Ouma) بانعقاد المؤتمر الإسلامي، و بوفد المؤتمر إلى باريس: "** لقد حيا النجم الشمال الإفريقي المؤتمر الذي انعقد بـ (مدينة) الجزائر في بداية شهر جوان، تابعه باهتمام كبير، و تمنى له النجاح التام (...) إنّ فكرة المؤتمر الإسلامي الجزائري كافية لوحدها ملئنا فرحا (...) و نفس الشيء بالنسبة للوفد المنبثق عن ذلك المؤتمر. لقد شعرنا بنفس الفرح و نفس الأمل عندما سمعنا بوصوله إلى باريس (...)**"[644].**

و رغم فشل ذلك اللقاء في توحيد برنامج المطالب بين المؤتمر الإسلامي الجزائري و النجم الشمال الإفريقي، إلا أنه مكن النجم من الحصول على صورة أكثر وضوحا عن كيفية انعقاد المؤتمر الإسلامي و عن محتوى ميثاق مطالبه، و هو ما جعله يندد بالطريقة التي

---

640 - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 17 août 1936, p. 1936.

641 - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 29 janvier 1937, pp. 54-66.

642 - أنظر: Mahfoud KADDACHE, op.cit, p. 437.

643 - Mahfoud KADDACHE-Mohamed GUENANECHE, L'E.N.A 1926-1937, Alger, O.P.U, 1984, p. 76.

644 - "Ce que nous Pensons de la charte revendicative présentée par la délégation algérienne et du congrès musulman Algérien", In: El Ouma, n° 41, juillet-aout 1936, p. 5.

انعقد بها المؤتمر، و يتحفظ من بعض مطالب المؤتمر، و خاصة مسألتي إلحاق الجزائر بفرنسا و التمثيل النيابي للجزائريين في البرلمان الفرنسي، حيث نشرت جريدة "الأمة" (El Ouma) مقالا تحت عنوان: " رأينا في ميثاق المطالب المقدم من طرف الوفد الجزائري و المؤتمر الإسلامي الجزائري **"، جاء فيه: "** مع ذلك، نقول صراحة و بإخلاص، بأننا لا نؤيد لا الطريقة التي جرى بها المؤتمر، و لا خاصة، مواد ميثاق المطالب التي اشتملت إلحاق الجزائر بـ فرنسا بلا قيد أو شرط، و التمثيل البرلماني في باريس (...) لن نقبل إطلاقا، مهما كان السبب، و مهما كان العذر، أن يُلحق بلدنا، بلا قيد أو شرط بـ فرنسا، إننا ضد كل تمثيل برلماني (...)"[645]. **كما أبدى تحفظه من الطريقة التي انعقد بها المؤتمر: "** نحن نعلم بأنّ هذا الميثاق لم يُعدّ، و لم يُطالع و يُصادق عليه المؤتمر الإسلامي نفسه. حررته لجنة تنفيذية فيما بعد ثم ذهبت لتقديمه إلى الحكومة (...)"[646]. **ثم دعا إلى عقد مؤتمر آخر لتدارك الأخطاء: "** نظن فيما يخصنا نحن، بأنّ الأخطاء التي ارتكبت في هذا المؤتمر، و الفهم العميق و السيئ لشعور الشعب الجزائري، ينبغي أن يُصحّح، و يُجنّب في المؤتمر القادم، و الذي نريد أن يُعقد في أسرع وقت ممكن لإزالة هذا الوضع الغامض و المعقد **"**[647].

و قد استدعى مصالي الحاج وفد المؤتمر، و حضر اللقاء من جانب المؤتمر الإسلامي فرحات عباس و طهرات و ابن باديس، و عن النجم مصالي الحاج و عمار عيماش و بانون آكلي، و سي الجيلاني. و بينما كان مصالي الحاج يندد بفكرة " إلحاق الجزائر بـ فرنسا **"، أكد له فرحات عباس و طهرات أنها "** سياسة جيدة **" لأنها، في نظرهما، الوسيلة الوحيدة لتمكين الأهالي الجزائريين من الحصول على الحقوق الفرنسية. أما ابن باديس، و بعد الاستماع لمعنى الإلحاق، اعترف بخطئه، لكنه أكد لـ مصالي أنه من السهل انتهاج خطاب ثوري بـ باريس، و من الصعب العمل بذلك في الجزائر، تحت ضغوطات الإدارة الاستعمارية، إلا أنّ مصالي رد على ابن باديس أنه مستعد لزيارة الجزائر، و تكرار نفس الخطاب**[648].

9ـ اجتماع 2 أوت 1936:

عاد وفد المؤتمر الإسلامي إلى الجزائر يوم 29 جويلية، و كان عليه أن يقوم بجولة في القطر لإطلاع الرأي العام الجزائري على نتائج الوفد كما تحدد من قبل. و عقد أول تجمع له يوم 2 أوت بالملعب البلدي بمدينة الجزائر، و كان عليه أن يُقدّم تقريرا مفصلا عن مهمته في باريس بعد استقبال السلطات الفرنسية له، إلا أنّ هذا " اليوم المشهود **" سرعان ما تحول إلى خيبة، بل وإلى مأساة بالنسبة لـ المؤتمر الإسلامي الجزائري، و ذلك بسبب حدثين متناقضين لكنهما متكاملين تزامنا مع عقد اجتماع 2 أوت. الأول تمثل في رفع مصالي**

---

[645] - "Ce que nous Pensons de la charte revendicative présentée par la délégation algérienne et du congrès musulman Algérien", In: El Ouma, n° 41, juillet-aout 1936, p. 5.

[646] - Ibidem.

[647] - Ibidem.

[648] ـ شهادة محمد قنانش. أنظر: - Mahfoud KADDACHE, Histoire du nationalisme…, 436

التحدي الذي قدمه إلى وفد المؤتمر إلى باريس في لقائهما الثاني، حيث جاء في نفس الباخرة التي كان على متنها وفد المؤتمر، و على الرغم من أنه لم يكن في جدول الأعمال و في قائمة المتدخلين، إلا أنه عرف كيف يستغل ذلك التجمع الشعبي و الذي حضره 10.000 جزائري، و يُحوّل منصته ليس لـ المؤتمر الإسلامي و لـميثاق مطالبه المعتدلة و لأهدافه الإصلاحية-المساواتية، بل إلى منصة لـ النجم الشمال الإفريقي و لـمطالبه الثورية و لأهدافه الوطنية، مستغلا في نفس الوقت نفوس و شعور الحاضرين المهيأة، و التي أعدها المؤتمر الإسلامي لصالحه، للانضمام إلى صفوف حزبه، ليتسنى له التجذر في الجزائر، بعد أن كان وجوده يقتصر على فرنسا جغرافيا و شعبيا. فتحول بذلك اختلاف باريس بين موقف وفدي المؤتمر الإسلامي و النجم إلى خلاف بالجزائر، بين تيارين متعارضين كما سيأتي.

أما الحدث الثاني فتمثل في اغتيال مفتي الجزائر محمود بن دالي المدعو كحول[649]**، أحد الممضين على البرقية المرسلة يوم 18 جويلية إلى الحكومة الفرنسية، و التي رفض فيها أي حق تمثيل لوفد المؤتمر الإسلامي، و ذلك على الساعة العاشرة صباحا، في شارع "لا ليـر" (La Lyre) بمدينة الجزائر**[650] **و قد سارعت الإدارة الاستعمارية لإلقاء القبض على الطيب العقبي**[651] **و على عباس التركي، أحد مؤسسي جمعية العلماء، بعد أن اتهم عكاشة- و هو منفذ الاغتيال- العقبي بتدبير العملية. و قد أثارت تلك الحادثة ردود أفعال متناقضة، فبينما سارعت الأوساط الاستعمارية المحافظة و وسائل عملها، و كعادتها، إلى اتهام أطراف المؤتمر الإسلامي بتدبير العملية، واعتبرتها جريمة ارتكبها "** سفاحون عملاء ضد خصم معروف للمطالب الجزائرية **"**[652]**، إشارة منها إلى برقية 18 جويلية، ندد الجزائريون بنبأ توريط العقبي، متهمين إدارة الشؤون الأهلية تحت إدارة "مليو" (MILLIOT) بتدبير مؤامرة ضد المؤتمر الإسلامي**[653]**، حيث كتبت جريدة "لا لِت سوصيال" (La Lutte sociale): "** سرعان ما بدأت البعثة مهمتها في باريس، حتى دبر البروقراطيون الفاشيون من إدارة الشؤون الأهلية مؤامرة (...)**"**[654]**، إشارة منها كذلك إلى برقية 18 جويلية. لكن الغريب في الأمر ليس موقف الأوساط الاستعمارية المحافظة، أو إدارة الشؤون الأهلية، أو موقف النجم، و الذي رغم غيابه الرسمي عن المؤتمر الإسلامي،**

---

649 - أنظر: - C.A.R.A.N: F 60 773.

650 - - L'Afrique Française, 46ème année, n° 7, juillet 1936, p. 464.

651 - - Ferhat ABBAS, "L'Assassinat du Muphti d'Alger et l'arrestation du Cheikh El Okbi", In: Voix des humbles, 15ème année, Alger, n° 171, août, 1936, pp. 4-6.

652 - - L'Afrique Française, 46ème année, n° 7, juillet 1936, p. 464.

653 أجمعت تحاليل الصحف و المؤرخين على اتهام إدارة الشؤون الأهلية في حادثة الاغتيال: الشهاب، ج 7، م 12، أكتوبر 1936 ص ص. 312-319؛ و أيضا: Ferhat ABBAS, La Nuit coloniale, op.cit, p. 137؛ و أيضا: Ali MERAD, op.cit, p. 105؛ و أيضا: Charles-André JULIEN, op.cit, p. 105؛ و أيضا: André NOUSCHI, op.cit, p. 86; و أيضا: Robert ARON, op. cit؛ و أيضا: L'Afrique Française, n° 7, juillet 1936, p. 466؛ و أيضا: Jean-Michel BRABANT: "Le Meurtre du Mufti Kahoul: autopsie d'une machination policière", In: R.A.S.J.E.P, n° 4, décembre 1978, pp. 196-204. ؛ و أيضا: La Défense, 3ème année, n° 120, 2 octobre 1936, p. 3

654 - - La Lutte sociale, 27ème année, n° 58, 8 août 1936, p. 1.

إلا أنه احتج " ضد الهجمات التي تستهدف جمعية العلماء من طرف الإدارة الاستعمارية (...) و ضد اعتقال الشيخ العقبي، ضحية مؤامرة شرطة "[655] **، بل الغريب في الأمر موقف ورد فعل ابن جلول، رئيس اللجنة التنفيذية لـ المؤتمر و رئيس وفد المؤتمر إلى باريس نفسه، و الذي تبنى موقفا متعارضا مع موقف المؤتمر الإسلامي، متناقضا مع مسؤولياته في المؤتمر، خاصة تجاه الشيوعيين، حيث صرح غداة الحادثة لجريدة "لا دِبش ألجِرييَن" (La Dépêche algérienne):** " ... في انتظار ذلك، و بعد خطاب مصالي، و اغتيال المفتي محمود، أصرخ "كفى، كفى من الدعاية المدنسة، من وعود مفرطة و تهييج جنوني. كفى من الأكاذيب الشيوعية-الوطنية: الجزائر فرنسية و ستبقى كذلك. نحن نريد ذلك **". كما أكد كرهه للشيوعية:** " لسنا شيوعيين، ليس لدينا أي شيء مشترك مع الشيوعية، لا نريد أن نتعرف عليها، و لا خاصة أن نتبناها (...) أقول لكم مرة أخرى بقلب خالص، بعد خطاب مصالي، و بعد اغتيال المفتي بن دالي كحول، الجسور انقطعت "[656]**. و لم يكتف بتلك الاتهامات و التهجمات، بل ذهب على رأس وفد ثان إلى باريس يوم 11 أوت 1936. و حتى قبل وصوله إلى باريس، و في تصريح له بـ مرسيليا لجريدة "مارساي ماتن" (Marseille Matin)، و الذي نشرته تحت عنوان:** " من أجل فرنسا و الإسلام ضد الشيوعية **"، كشف من هجوماته على الشيوعيين، و على النجم، و وسعها لتشمل جمعية العلماء، حيث صرح:** " لنفترض بأنه، و بضربة عصا سحرية، تُنصّب الجزائر اليوم كأمة جزائرية، في ستة أشهر إنها الفوضى التامة، و ما يرافقها من آلام بالنسبة لإخواننا في الدين (...) من يهدد بإقامة هذه الأمة الجزائرية؟ الشيوعية (...) العلماء هم جمعية من المسلمين يريدون إعادة تشدده الكامل للإسلام، كامل خلوصه الأصلي، هذا قد يؤدي بعيدا جدا، بما في ذلك إلى القومية الإسلامية، و التي اعتبرها خطرا (...) و إذا تأكد أنّ العلماء مسؤولون عن اغتيال مفتي الجزائر، لدي قناعة شخصية بأنّ الدوافع من نسق ديني ليس إلا، مهما كان للعلماء نزوع للانجذاب في الفخ الشيوعي "[657].

و بعد استقبال الوفد من طرف "راؤول أوبو" (Raoul AUBAUD) يوم 13 أوت 1936، صدر بيان أكد أنه: " استقبل وفد أهلي تحت رئاسة ابن جلول من طرف السيد "أوبو". وكان على الوفد أن يعرض للسلطات المعنية بالمتروبول، طرح الأهالي الجزائريين، فيما يخص الأحداث الأخيرة التي عاشتها (مدينة) الجزائر، و اغتيال المفتي بن دالي محمود. و يتلخص هذا الطرح كالأتي قبل كل شيء، فإنّ الوفد يندد بالصفة الأكثر قطعية استعمال العنف في المعارك السياسية، و يضع ثقته التامة في العدالة الفرنسية للبحث و لمعاقبة المتهمين، من جهة أخرى، عبّر الوفد عن أمنية الأهالي الجزائريين لكي لا تستغل سلطات المتروبول فرصة هذا الاغتيال لتأجيل تنفيذ الإصلاحات المطلوبة من طرف المؤتمر الإسلامي الجزائري لشهر جوان. أخيرا عبّر الوفد عن رفضه القاطع للطرح الذي دافع عنه

---

655 - El Ouma, n° 41, aout 1936, p. 1.

656 - La Dépêche algérienne, 52ème année, n° 18354, 4 août 1936, p. 1.

657 - L'Afrique Française, 46ème année, n° 8, aout 1936, p. 466.

مصالي، في المؤتمر الأخير، فيما يخص الوطنية الجزائرية، و جدد تأكيد تمسكه بالولاء المطلق تجاه السلطات الفرنسية بالمتروبول و بـ الجزائر "[658].

و أمام تلك الممارسات الفردية التي لم تكن لتخدم لا المؤتمر الإسلامي، و لا ميثاق مطالبه، و لا القضية الجزائرية، طلبت جريدة "لا دفانس" (La Défense) من ابن جلول " أن يتراجع، و أن لا يُقسّم المؤتمر الإسلامي، و على أن يبقى وفيا لميثاق المطالب "[659] . و **اعتبرت اللجنة التنفيذية لـ المؤتمر الإسلامي تصريحات و مواقف ابن جلول** " متعارضة على الإطلاق مع روح و برنامج المؤتمر، و طلبت منه تكذيبها، و الرد على التهم المرفوعة ضده "[660]. **إلا أنه رفض الامتثال للإنذار و هو ما جعل اللجنة التنفيذية لـ المؤتمر الإسلامي تقيل ابن جلول من رئاسة المؤتمر الإسلامي، و ذلك يوم 5 أكتوبر 1936**[661]**، غير أنه رفض مرة ثانية الامتثال لقرار اللجنة التنفيذية، و أمر ابن الحاج، الأمين العام لتلك اللجنة، استدعاء لجنة الـ 66، و اللجنة التنفيذية للاجتماع بـ سطيف من أجل إعادة انتخابه، كرئيس لـ المؤتمر الإسلامي، و أمام رفضها - حيث لم يُعقد ذلك الاجتماع - استقال ابن الحاج من منصبه. و في 20 ديسمبر 1936، عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعا قررت فيه انتخاب مكتب جديد لـ المؤتمر الإسلامي، كما تم فيه انتخاب الدكتور بشير، رئيس فدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة الجزائر، رئيسا جديدا لـ المؤتمر الإسلامي.**

و مهما يكن و على الرغم من فشل إدارة الشؤون الأهلية في اتهام الطيب العقبي، و من وراء ذلك، ضرب جمعية العلماء و المؤتمر الإسلامي على السواء، بواسطة عكاشة، فإنها في المقابل نجحت، و بواسطة ابن جلول، في تقسيم المؤتمر بين فدرالية المنتخبين من جهة، و الشيوعيين و العلماء من جهة أخرى. كما نجحت من جهة ثانية في تقسيم الموقف الجزائري عن طريق الحصول على تنديد المؤتمر رسميا بمواقف النجم الشمال الإفريقي.

ما يميز المؤتمر الإسلامي الجزائري و ميثاق مطالبه، الوحدة في العمل، العمل المشترك، و البرنامج المعتدل من جهة، و عدم التماسك، ضعف التنسيق، و قلة الترابط من حيث الإيديولوجية و المبادئ و الأهداف و الغايات بين مختلف أعضائه من جهة ثانية؛ فالسؤال الذي يطرح نفسه، هو من الذي مكن من تجميع حول نفس المشروع و في نفس المؤتمر، تيارات مختلفة و متباينة كالنواب و الشيوعيين و العلماء، و الذين يمكن اعتبارهم "لا تعايشيون" (Anti - Cohabitationniste) و مناوئين لأي تعايش فيما بينهم؟ فإلى متى ستستمر تلك التحالفات الإستراتيجية غير الطبيعية؟ تباعد عقائدي عميق يفصل بين النواب، الشيوعيين و العلماء لكي لا يمكن لهذا العمل المشترك، لتلك الوحدة في العمل أن تتصدع في مواجهة أول عاصفة. فإلى متى و الشيوعيون يساندون النواب المعروفين

---

658 - L'Afrique Française, 46ème année, n° 8, aout 1936, p. 466.

659 - La Défense, n° 119, 25 septembre 1936, p. 1.

660 - La Défense, n° 121, 9 octobre 1936, p. 1.

661 - أنظر: C.A.R.A.N: F 60 773

بعدائهم الشديد للشيوعية، كما بينته تصريحات ابن جلول لجريدة "مارساي ماتن" (Marseille Matin)[662]؟ إلى متى و العلماء يساندون الشيوعيين المعروفين ببعدهم عن الانشغالات الدينية؟ إلى متى و العلماء يدعمون النواب المتنكرين و منذ مدة ليست ببعيدة لـ جزأرة الجزائر و الجزائريين، كما بينته تصريحات فرحات عباس؟[663] إلى متى و النواب المعروفين بـ "لائكيتهم" و فرنستهم يساندون العلماء المدافعين عن عروبة و أسلمة الجزائر و الجزائريين، كما بينه رد ابن باديس على تصريحات فرحات عباس[664]؟ هل يمكن للنواب الدفاع بحماس عن مبدأ توسيع الاقتراع العام ليشمل كل الجزائريين، الأمر الذي سيحول احتمالا دون إعادة انتخابهم كونهم أقلية؟ لكن قبل الرد على تلك الأسئلة علينا أن نتطرق إلى موقف جزائري ثاني لا يقل أهمية عن موقف المؤتمر الإسلامي الجزائري، و عن ميثاق مطالبه، و مسألة التمثيل النيابي للجزائريين في البرلمان الفرنسي، و المقصود به موقف النجم الشمال الإفريقي و مطالب النجم لـ 20 جوان 1936 و مسألة البرلمان الجزائري.

ثانيا- النجم الشمال الإفريقي و مسألة البرلمان الجزائري:

ردت جريدة "الأمة" (El Ouma)، لسان النجم الشمال الإفريقي، على المؤتمر الإسلامي الجزائري و على ميثاق مطالب المؤتمر لـ 7 جوان 1936، بمقال تحت عنوان: " ما هو رأينا من ميثاق المطالب المُقدّم من طرف الوفد، و من المؤتمر الإسلامي الجزائري **" منددة هكذا: "** نقول صراحة و بإخلاص بأننا لا نؤيد لا الطريقة التي جرى بها المؤتمر، و لا خاصة مواد ميثاق المطالب و التي اشتملت إلحاق الجزائر بـ فرنسا دون تحفظ و دون شرط، و التمثيل البرلماني في باريس (...) نحن نعلم بأنّ هذا الميثاق لم يُعد، و لم يُطالع و لم يُصادق عليه المؤتمر الإسلامي نفسه (...) لن نقبل إطلاقا، مهما كان السبب و مهما كان العذر، أن يُلحق بلدنا، دون تحفظ و دون شرط بـ فرنسا. إننا ضد كل تمثيل برلماني (...)"[665].

إنّ هذا التصريح لجريدة "الأمة" (El Ouma)، و التي تُعبّر عن مبادئ و أفكار و أهداف النجم الشمال الإفريقي، لدلالة على رفض هذا الحزب لكيفية انعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري، و لمحتوى ميثاق المطالب الذي انبثق عنه، و هو ما أملى علينا تصنيف موقف النجم الشمال الإفريقي من القضية الجزائرية بمعزل عن الموقف الجزائري العام منها، و الذي تجسد عمليا في الوحدة في العمل التي مثلها المؤتمر الإسلامي الجزائري.

---

662 - La Dépêche Algérienne, 52ème année, n° 18354, 4 août 1936, p. 1.

663 - Ferhat ABBAS, "La France c'est moi", In: L' Entente franco-musulmane, 2ème année, n° 25, 27 février 1936, p. 1.

664 - " إنّ هذه الأمة الجزائرية الإسلامية ليست فرنسا، و لا يمكن أن تكون فرنسا، و لا تريد أن تصير فرنسا، و لا تستطيع أن تصير فرنسا و لو أرادت ". عبد الحميد بن باديس، " كلمة صريحة "الشهاب، ج 1، م 12، أفريل 1936، ص. 48؛ أنظر أيضا: René JAMMES, " Cheikh Ben Badis et la France en avril 1936 ", In: Afrique et Asie, n° 75, Paris 1936, pp. 40-42.

665 - "Ce que nous pensons de la charte revendicative présentée par la délégation algérienne et du Congrès Musulman Algérien", In: El Ouma, n° 41, juillet-août 1936, p. 5.

فيا ترى من هو النجم الشمال الإفريقي؟ ما هي ظروف تأسيسه و عوامل تطوره؟ ما طبيعة عمله و أشكال نشاطاته؟ ما هو برنامج و مخطط عمله؟ ما وزنه السوسيولوجي و ما مدى نفوذه السياسي؟ ما موقفه من المؤتمر الإسلامي الجزائري و من ميثاق مطالب المؤتمر؟ ما موقفه من حكومة "الجبهة الشعبية" و من "مشروع بلوم-فيولت"؟ ما موقفه من القضية الجزائرية؟ ما هي إستراتيجيته و فيما تمثلت وسائل عمله؟ هل حقق هدفه؟

1ـ تأسيس النجم الشمال الإفريقي:

تأسس النجم الشمال الإفريقي بـ باريس[666] **في سنة 1926**[667] **من طرف حاج علي عبد القادر**[668]**، هدف الجمعية كما حدده القانون الأساسي الموافق عليه من قبل الجمعية العامة لـ 20 جوان 1926 "** الدفاع عن المصالح المادية، المعنوية و الاجتماعية لمسلمي شمال إفريقيا، و تحقيق التربية الاجتماعية و السياسية لكافة أعضائها "[669]**. غير أنّ القانون الأساسي الجديد لسنة 1927 ما لبث أن أكد على أنّ غرض النجم الوسيط "** تنظيم الكفاح من أجل استقلال بلدان شمال إفريقيا الثلاثة. تندد و تكافح ضد كل أشكال القمع الاستعماري **"**[670]**. و كان على رأس النجم لجنة شرفية يُعدّ الأمير خالد رئيسا شرفيا لها. و من بين أهم أعضاء النجم مصالي الحاج**[671]**، عمار عيماش**[672]**، بلقاسم راجف**[673] **و محمد**

---

[666] ـ كان مقر الجمعية المؤقت بباريس، 3 شارع "دي باتريارش" (Des Patriarches) في الدائرة الخامسة، لينتقل بعد ذلك إلى 49 شارع "دو بروتاني" (De Bretagne) بالدائرة الثالثة.

[667] ـ أنظر: Robert ARON, op.cit, p. 310؛ أنظر أيضا: Charles-André JULIEN, op.cit, p. 101؛ و أيضا: Roger LETOURNEAU, op.cit, p. 105؛ و أيضا: André NOUSCHI, op.cit, p. 61. هذا في حين يدعي أوزقان أنّ تأسيس النجم كان في سنة 1924. أنظر: Amar OUZEGANE, Le Meilleur combat, Julliard, 1962, pp. 117-178.

[668] ـ و هو من مواليد 1883، رئيس النجم بين سنتي 1926-1927. و هو عضو في اللجنة الإدارية للحزب الشيوعي الفرنسي (S.F.I.C)، و رئيس خلية شيوعية بـ فرنسا.

[669] ـ حسب المادة الـ 3 من القانون الأساسي الموافق عليه في الجمعية العامة لـ 20 جوان 1926.

[670] ـ حسب المادة الـ 3 من القانون الأساسي الموافق عليه في سنة 1927.

[671] ـ (1898-1974). ولد بـ تلمسان، تم تجنيده في صفوف الجيش الفرنسي مع نهاية الحرب العالمية الأولى سنة 1918 بفرنسا، و تم تسريحه سنة 1921. استقر نهائيا بفرنسا سنة 1923، حيث عمل منذ ذاك في بعض المصانع. أمين عام للنجم الشمال الإفريقي غداة تأسيسه في جوان 1926، و أصبح رئيسا له في سنة 1927، حيث حضر مؤتمر بروكسل المنظم بين 10-15 فيفري 1927، من طرف "الرابطة المناهضة للاستعمار"، حيث ألقى خطابا باسم الشعب الجزائري طالب فيه باستقلال إفريقيا الشمالية. مدير سياسي لجريدة "الأمة" (El Ouma) منذ إنشائها في أكتوبر 1930. رئيس النجم الشمال الإفريقي المجيد على إثر اجتماع 28 مايو 1933. و قد عرضه نشاطه السياسي المعادي للاستعمار لملاحقات القضاء الفرنسي عدة مرات، حيث حكمت عليه محكمة الاستئناف بباريس يوم 24 جانفي 1935 بـ 6 أشهر سجنا و غرامة مالية تقدر بـ 200 فرنك بدعوى "تحريض عسكريين على العصيان". و في 14 مايو 1935 سنة سجنا و غرامة 200 فرنك، إلا أنه هرب إلى سويسرا، حيث التجأ إلى زعيم القومية العربية شكيب أرسلان. عاد إلى باريس في جوان 1936، بعد إعلان حكومة "الجبهة الشعبية" العفو العام. توجه في 20 جوان 1936 على رأس وفد من النجم إلى باريس، حيث قدم قائمتين من المطالب إلى "أوبو" (AUBAUD)، نائب كاتب الدولة للداخلية مكلف بالشؤون الجزائرية، و قد اغتنم مصالي فرصة عقد وفد المؤتمر الإسلامي الجزائري اجتماع 2 أوت ليندد بميثاق مطالب المؤتمر عامة، و ليعرف ببرنامج النجم خاصة، و هو ما مكنه فعلا من أن يدخل الجزائر و يتجذر بها. و بعد إقدام حكومة "الجبهة الشعبية" على حل النجم في 26 جانفي 1936 بسبب معارضته لـ"مشروع بلوم-فيولات"، أسس مصالي "الحزب الشعبي الجزائري" في 11 مارس 1937. أنظر: Benjamin STORA, Messali (1898-1974): pionnier du nationalisme, Alger, Rahma, 1991, pp. 29-91؛ و أيضا: ALAOUI, Messali Hadj: pionnier du nationalisme Maghrébin, In: Matin, Paris, 11 juin 1974, pp. 1-2؛ و أيضا: Charles-André JULIEN, Messali Hadj, In: Jeune Afrique, n° 701, Paris, juin 1974, p. 31؛ و أيضا: Salah MATHLOUTI, Le "Messalisme" Itinéraire Politique et idéologique: 1926-1939,

سـي الجيلانـي[674]... تتمثـل وسـائل عمـل الـنجم فـي الاجتماعـات و التجمعـات الـشعبية، التظـاهرات و المظـاهرات، المنـاشير و الملـصقات، العرائض و اللـوائح، و الـصحافة، حيث أصدر "الإقدام الباريسي" (L'Ikdam de Paris) في سنة 1926 باللغتين العربية و الفرنسية المحظورة في فيفري 1927، ليصدر بعدها "الإقدام الشمال الإفريقي" (l'Ikdam nord-africain) المحظورة بدورها في فيفري 1928[675]، ثم أصدر النجم المنحل في نوفمبر 1929 جريدة "الأمة" (El Ouma) في أكتوبر 1930، و هي الجريدة التي استمرت في الصدور إلى غاية 1939.

2ـ إستراتيجية عمل النجم الشمال الإفريقي:

اعتمد النجم إستراتيجية عمل تتمثل في وحدة العمل مع المجموعات الخاصة بالطبقة الكادحة، و الشعوب المضطهدة، و المنظمات العمالية. و قد كان لذلك أنّ سرعان ما انتشر نشاط النجم إلى خارج باريس ليشمل بقية مناطق تمركز العمال الشمال الإفريقيين بـ فرنسا، فأسس عدة فروع له في "ليون" (Lyon)، و "مرسيليا" (Marseille)، و "ستراسبورغ" (Strasbourg)،و "لو هافر" (Le Havre) ... إلخ. كما راعى النجم الشمال الإفريقي من جهة ثانية المصلحة العامة الرامية إلى استقلال جميع أقطار المغرب و ليس الجزائر وحدها[676]. و على هذا الأساس فبرنامج النجم المطروح كان شبيها ببرنامج كل من تونس و المغرب الأقصى، مع مراعاة الظروف الخاصة بكل قطر[677]. و قد كانت سنة 1927 حافلة بالأحداث بالنسبة لـ النجم، حيث شهدت مشاركته في "مؤتمر بروكسل" (Bruxelles) بين 10 إلى 14 فيفري 1927 المنظم من طرف الرابطة المناهضة للاضطهاد الاستعماري بـ بلجيكا، و هو المؤتمر الذي طالب فيه مصالي الحاج باسم الشعب الجزائري، و الشاذلي خير الله باسم الشعب التونسي، استقلال إفريقيا الشمالية[678]. و إذا كان العام 1927 مؤشرا إيجابيا، ظهرت فيه المطالب الجزائرية جلية، فإنّ سنة 1928 كثف فيها النجم من نشاطاته لمواجهة السياسة الاستعمارية، كتوزيع المناشير لتوعية القاعدة

Thèse 3è Cycle, Paris 1975؛ و أيضا: جوان جيليبسي: ثورة الجزائر، تر. عبد الرحمن صدقي أبو طالب، القاهرة، الدار المصرية للتأليف و الترجمة، 1966، ص ص. 56-57.

672 ـ أمين عام النجم الشمال الإفريقي؛ مسؤول جريدة "الأمة" (El Ouma) من مايو 1933 إلى ديسمبر 1935، تعرض مرات عديدة لملاحقات القضاء الفرنسي.

673 ـ أمين عام النجم الشمال الإفريقي، تعرض هو الآخر لملاحقات القضاء الفرنسي.

674 ـ نائب رئيس النجم الشمال الإفريقي عند تأسيسه سنة 1926، و أصبح أمين مال النجم سنة 1927، و مسؤول جريدة "الأمة" (El Ouma).

675 - El Ouma, n° 37, décembre 1935, p. 1.

676 ـ جمال قنان، المرجع السابق، ص. 184.

677 ابن العقون، المرجع السابق، ص. 369.

678 - "La Campagne communiste Contre l'Afrique Française: Le Congrès anti colonial de Bruxelles et les revendications de l'Etoile Nord-Africaine", In: L'Afrique Française, 37ème année, n° 6, Juin 1927, pp. 226-235.

الشعبية، و تكثيف الاجتماعات المصغرة في المقاهي و المطاعم الشعبية، و ذلك حتى يتفادى مراقبة الشرطة الاستعمارية، و حتى يكون التنظيم محكما و أكثر فعالية[679].

و عليه بدأت تشكل هذه النشاطات مضايقة و خطرا كبيرين على فرنسا خاصة من طرف شخصيات النجم البارزة، و على رأسها مصالي الحاج، و هو ما دفع السلطات الاستعمارية إلى حل النجم الشمال الإفريقي في 24 نوفمبر 1929[680]، و المطالبة بمحاكمة أعضائه[681]. غير أنّ حل النجم إداريا، لم يكن يعني نهايته العملية، بل واصل نشاطاته السياسية سريا. كما بادر بإنشاء و إصدار جريدة "الأمة" (El Ouma) ابتداء من أكتوبر 1930[682] لتكون المُعبّر الحقيقي و الرسمي للتيار الوطني الثوري، و حتى لا تتعرض للمصادرة و المنع من طرف السلطات الاستعمارية، جعلوها مستقلة عن حزبهم، و مع ذلك تعرضت للرقابة الشديدة، و من ذلك منعها من البيع في الأكشاك مثل بقية الصحف، غير أنّ هذا الأمر لم يثن من عزيمة رجالها الذين استمروا في إصدارها لتعميم التوعية الجماهيرية، و توجيه الشعب توجيها وطنيا[683].

و من جهة أخرى و لكي يتفادى النجم ملاحقات القضاء الفرنسي، لجأ إلى تغيير اسمه دون التغيير في البرنامج أو الهدف، فتحول إلى "نجم شمال إفريقيا المجيد"[684]. و هو الحزب الذي تُوّجت نشاطاته بعقد المؤتمر الوطني، و كان ذلك بـ باريس يوم 28 مايو 1933[685]. انتهت أشغال المؤتمر بالموافقة على القانون الأساسي، و على القانون الداخلي للحزب و على تحرير برنامج سياسي[686]؛ تضمن أهم المطالب التي أثيرت في مؤتمر بروكسل فيفري 1927، مما يدل على تبني النجم سياسة التغيير في الاستمرارية. و قد شمل القسم الأول من هذا البرنامج مطالب ديمقراطية استعجالية على الحكومة الفرنسية الإسراع

---

[679] - Mohamed GUENANECHE, Le Mouvement indépendantiste en Algérie entre les deux guerres 1919-1939, Alger, S.N.E.D, 1982, p. 49.

[680] - Mohamed GUENANECHE, op.cit, p. 50.

[681] - عن تلك المحاكمة أنظر: - L'Afrique Française, 45ème année, n° 11, novembre 1935, p. 488

[682] و كان عنوانها "لسان الدفاع عن مصالح المسلمين الجزائريين و المغاربة و التونسيين". و كان مديرها السياسي مصالي الحاج، و مسيرها عيماش عمار، و هي شهرية مفرنسة. صدرت بين 1930-1938. و قد ارتفع سحبها من 3.000 نسخة سنة 1930 إلى 9.000 سنة 1933، إلى أن بلغت 150.000 سنة 1934.

[683] - AFIGBO and others, The making of modern Africa, the twentieth century, Vol. 2, Longman, 1986, L.T.D, p. 150.

[684] - يدعى "مهندس" أنّ النجم الشمال الإفريقي المجيد تأسس سنة 1932، انظر: Louis MOHENDIS, "A l'assaut de l'Afrique Française du nord, In: L'Afrique Française, 44ème année, n° 9, septembre 1934, p. 580.

[685] - Robert ARON, op.cit, p. 66. ؛ و أيضا: André NOUSCHI, op.cit, p. 71. ؛ هذا في يدعي "جليان" أنّ الاجتماع تم يوم 18 مايو 1933. أنظر: Charles-André JULIEN, L'Afrique..., p. 121

[686] - و هو برنامج خاص بفرع الجزائر، أنظر: - L'Afrique Française, 44ème année, n° 5, mai 1934, pp. 575-576.

في تنفيذها، بينما شمل القسم الثاني مطالب وطنية ثورية آجلة على الحكومة الثورية تحقيقها[687].

و أمام تكثيف نشاطه السياسي و توسيع قاعدته الشعبية سواء بـ فرنسا أو في الجزائر، لم تجد فرنسا من وسيلة سوى اعتقال زعمائه، و الزج بهم في السجون الاستعمارية، مع فرض غرامات مالية، و ذلك كله بدعوى " تكوين غير شرعي لجمعية منحلة **". كما ألقت القبض على مصالي الحاج في نوفمبر 1934 بدعوى "** تحريض عسكريين على العصيان **"**[688]**. غير أنّ ملاحقات القضاء الفرنسي و مضايقات أجهزته الأمنية لم تنل من عزيمة النجم، بل سارع زعماؤه إلى تغيير التسمية مرة ثانية، حيث أطلقوا عليه "الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا"، حسب الرسالة المودعة في محافظة الشرطة، و ذلك يوم 28 فيفري 1935، مع أنّ التغيير في التسمية لم يشمل لا برنامج الحزب السياسي، و لا أهدافه الأساسية. و في 3 جويلية 1935 قررت المحكمة المدنية بـ الـ "سَن" (Seine) بأنّ قرار حل النجم ليوم 20 نوفمبر 1929 تقادم كونه لم يُتبع بأي تنفيذ، فاسترجع النجم بذلك شرعيته الإدارية، كما استرجع تسميته الأصلية. و قد عرف منذ ذلك نشاطا سياسيا مكثفا و نفوذا متزايدا، لم يسبق له و أن عرفهما من قبل، مستغلا في ذلك المتغيرات الجديدة، و المتمثلة في وصول حكومة "الجبهة الشعبية" (Front Populaire) اليسارية إلى السلطة في فرنسا بعد تشريعيات أفريل-مايو 1936، و صدور مشروع "بلوم-فيولت" من جهة، و انعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري، و صدور ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي من جهة ثانية. و هو ما ساعده للتسرب إلى الجزائر و التجذر فيها، حيث أسس عدة فروع له بالمدن الكبرى، بعد أن كان وجوده بل و نشاطه يقتصر على فرنسا فقط.**

3ـ علاقة النجم الشمال الإفريقي بالحزب الشيوعي الفرنسي:

لعل ميلاد النجم الشمال الإفريقي في أحضان الحزب الشيوعي الفرنسي (S.F.I.C)، و انضمامه إلى "التجمع الشعبي" (Rassemblement Populaire)[689] **- هذا الائتلاف اليساري الذي أدى إلى وصول أغلبية برلمانية جديدة بعد تشريعيات أفريل-مايو 1936 و قيام حكومة "الجبهة الشعبية" (Front Populaire) في جوان 1936 - هو**

---

[687] - Robert ARON, op.cit, p. 645; Charles-André JULIEN, op.cit, p. 121; André NOUSCHI, op.cit, p. 71.

[688] - قررت محكمة الاستئناف بـ باريس يوم 24 جانفي 1935 الحكم على مصالي الحاج بـ 6 أشهر سجنا و غرامة مالية تقدر بـ 200 فرنك، و على عمار عيماش، الأمين العام للحزب 4 أشهر سجنا و غرامة 200 فرنك، و على راجف بلقاسم 3 أشهر سجنا و غرامة 200 فرنك.

[689] - و هو تحالف يساري تشكل في 14 جانفي 1935، من الحزب الشيوعي الفرنسي (S.F.I.C)، الحزب الاشتراكي الفرنسي (S.F.I.O)، نقابة ك.ع.ع (C.G.T)، ثم انظم إليه الحزب الراديكالي الاشتراكي (P.R.S). و قد مهد لوصول حكومة "الجبهة الشعبية" (Front Populaire) إلى السلطة في جوان 1936.

الذي جعل العديد من المؤرخين[690] **و خاصة أصحاب النزعة اليسارية، ينسبون النجم إلى الكتلة الشيوعية، إلا أنّ العلاقة بين النجم و الحزب الشيوعي الفرنسي اتضحت معالمها منذ انعقاد مؤتمر مايو 1933، و الذي هو بمثابة الطلاق السياسي بينهما**[(691)]**. حيث نصت المادة الـ5 من القانون الأساسي و الخاصة بالموارد المالية أنّ: "** الجمعية لا تعتمد سوى على تبرعات أعضائها **"**[692]**. كما نصت المادة الـ9 من نفس القانون على أنّ: "** الجمعية لا تستند إلى أي حزب سياسي **"**[693]**، و الأكيد أنّ الحزب المقصود هنا، هو الحزب الشيوعي الفرنسي. لكن و رغم ذلك، بقي النجم يستعمل تكتيك الشيوعيين؛ كتنظيم الخلايا، و التحالف مع الخارج ضد فرنسا في الجزائر و استعمال التخريب**[694]**. و من هنا يُستنتج أنّ انضمام النجم إلى التجمع الشعبي المذكور لا يعود إلى انتماء أو تقارب إيديولوجي، و إنما يعود إلى الحاجة المتبادلة بينهما؛ ففي الوقت الذي كانت فيه الأحزاب اليسارية الفرنسية بحاجة إلى مساندة و دعم الجماهير الشعبية لها في المستعمرات للوقوف في وجه "اليمين" المتنامي في فرنسا و في أوروبا، لم يكن بوسع النجم الاستغناء عن وسائل الدعاية التي كانت تسخرها له التيارات "اليسارية" عامة، و الحزب الشيوعي خاصة. فالمسلك إذن مسلكا براغماتيا نفعيا، و ليس انتماء إيديولوجيا-عقائديا لليسار الفرنسي. و خير دليل على ذلك، لجوء حكومة "الجبهة الشعبية" اليسارية نفسها، إلى حل النجم في 26 نوفمبر 1936**[695]**.**

4ـ النجم الشمال الإفريقي و حكومة "الجبهة الشعبية"[696]

بعد صدور "برنامج التجمع الشعبي" (Rassemblement Populaire) في 12 جانفي 1936، و الذي لم يُقر فيما يخص المستعمرات سوى " تشكيل لجنة استقصاء برلمانية حول الوضع السياسي و الاقتصادي و المعنوي في الأراضي الفرنسية فيما وراء البحار و خاصة في شمال إفريقيا الفرنسية و في الهند الصينية **"، قام النجم الشمال الإفريقي**[697] **بالاشتراك مع "لجنة الدفاع عن الحريات في تونس" و "لجنة الدفاع عن الحريات المغربية" بتحرير "برنامج مطالب استعجالية خاصة بـ شمال إفريقيا" و تقديمها**

---

690 - يرى "جليان" Charles-André JULIEN, op.cit, p. 106 ، و "نوشي"، André NOUSCHI, op.cit, p. 61 أنّ النجم الشمال الإفريقي تأسس تحت حماية الحزب الشيوعي الفرنسي. بينما يرى "بييَر روسنيول"، Pierre ROOSSIGNOL, op.cit. أنه تأسس بدفع من الحزب الشيوعي الفرنسي. هذا في حين يعتقد أوزقان، Amar OUZEGANE, op.cit, p. 123. أنّ الحزب الشيوعي هو الذي أسس النجم الشمال الإفريقي.

691 - أصدر النجم توضيحا نشرته مجلة "لافريك فرانساز" بين فيه محاولات الشيوعيين عرقلة و تحديد شعبية النجم الإفريقي. أنظر: L'Afrique Française, 44ème année, n° 5, mai 1934, p. 580

692 - L'Afrique Française, 44ème année, n° 5, mai 1934, pp. 575-576.

693 - Ibidem.

694 - Paul-Emile SARRASIN, La Crise algérienne, Paris, Cerf, 1949, p. 155.

695 - أنظر لاحقا في الفصل الثاني من هذا الباب.

696 - أنظر ذلك: Benjamin STORA, "L'Etoile Nord-africaine et le Front Populaire", In: Cahiers de l'Institut d'Histoire de la presse et de l'Opinion, n° 5, Tours, 1978, pp. 195-214.

697 - يبدو أنّ النجم الشمال الإفريقي كان، بعد وصول حكومة "الجبهة الشعبية" إلى السلطة، المنظمة الوحيدة القوية و الممثلة للجزائريين المقيمين بـ فرنسا. أنظر: N. D'ORIENT et M. LOEV, La Question algérienne, Paris, Bureau d'Edition, 1936, p. 223.

لزعماء "الجبهة الشعبية" (Front Populaire) في فيفري 1936[698]**. و اشتملت مطالب النجم الشمال الإفريقي من "التجمع الشعبي" مطالب سياسية، و مطالب اجتماعية، و مطالب اقتصادية و مالية، و إصلاحات مختلفة.**

و بعد تشكيل حكومة "الجبهة الشعبية" (Front Populaire) في جوان 1936 من طرف "ليون بلوم" (Léon BLUM)، و استفادة مصالي الحاج من قرار العفو العام الذي أصدره وزير الداخلية "ألبر سارو" (Albert SARRAUT) في مايو 1936، و حتى قبل تحرير ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري، توجه وفد عن النجم الشمال الإفريقي[699] **تحت قيادة مصالي الحاج و إدارة "روبر لونقي" (Robert LONGUET)**[700] **الاشتراكي إلى باريس، قدّم قائمتين من المطالب إلى "راؤول أوبو" (Raoul AUBAUD)، نائب كاتب الدولة للداخلية**[701] **و ذلك يوم 20 جوان 1936، الأولى خاصة بـ: "المطالب المستعجلة" لـ الجزائر، و هي نفسها التي قدمها النجم لـ "الجبهة الشعبية" (Front Populaire) في فيفري 1936، أما الثانية فخصت: "المطالب المستعجلة" للجزائريين المقيمين بـ فرنسا. وقد أصدر النجم الشمال الإفريقي عقب اللقاء الذي تم بينهما تصريحا للصحافة سجل فيه: "** الاستقبال الموحي بالود و الحسن الذي خصص له **"، و أعرب عن أمله في دخول الحكومة الفرنسية "** طريق الإنجازات التطبيقية لطموحات الشعب الجزائري، إنجازات من شأنها تقريب نفوس و قلوب الشعبين اللذين يربطهما القدر التاريخي من أجل عمل مشترك **"**[702]**.**

5ـ مطالب النجم الشمال الإفريقي لـ 20 جوان 1936 من حكومة "الجبهة الشعبية":

لقد اشتمل برنامج المطالب المستعجلة التي قدمها النجم الشمال الإفريقي لوزارة داخلية "الجبهة الشعبية" في 20 جوان 1936 مطالب متنوعة، فما هو محتوى مطالب النجم الشمال الإفريقي لـ 20 جوان 1936؟ ما هي طبيعتها؟ ما هدفها؟ ما الغرض منها؟ و ما الغاية التي كانت تصبو إلى تحقيقها؟ ما مدى مطابقتها مع برنامج النجم الشمال الإفريقي لـ 28 مايو 1933 و مع ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري؟

تضمن برنامج المطالب المستعجلة لـ النجم الشمال الإفريقي لـ 20 جوان 1936[703] **أربعة أقسام، تضمن القسم الأول "مطالب سياسية" تمثلت في:** عفو عام واسع **"** إطلاق سراح المنفيين و المبعدين و المعتقلين **"، و هو المطلب الذي جاء في برنامج مختلف الأحزاب و الجمعيات الجزائرية، في برنامج المطالب الجزائرية الذي قدمه مصالي الحاج إلى مؤتمر**

---

[698] - C.A.R.A.N: F [60] 875 ؛L'Entente franco-musulmane, 2ème année, n° 40, 11 juin 1936, p. 1.

[699] - Benjamin STORA, op.cit, pp. 195-214.

[700] - و هو ابن النائب الاشتراكي "جان لونقي" (Jean LONGUET).

[701] - و هو مكلف بالشؤون الجزائرية.

[702] - "L' Etoile Nord-Africaine au ministère de l'intérieur", In: El Ouma, n° 41, juillet-août 1936, p. 1.

[703] - أنظر الملحق الـ09.

بروكسل باسم النجم الشمال الإفريقي في فيفري 1927[704]**، في برنامج "فرع الجزائر" لـ النجم الشمال الإفريقي المصادق عليه في الجمعية العامة لـ ماي 1933**[705] **و في برنامج المطالب المستعجلة لشمال إفريقيا المقدم لـ "الجبهة الشعبية" من طرف النجم في فيفري 1936**[706]**، كما طالب به ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري لـ جوان 1936**[707]**؛ "** إلغاء قانون الأهالي، و قانون الغاب، و كل القوانين الاستثنائية **" من مطالب النجم لـ فيفري 1927، مايو 1933 و فيفري 1936، و ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي لـ جوان 1936؛ "** منح الحريات الديمقراطية: حرية الصحافة – حرية الاجتماع – حرية تشكيل المنظمات – حرية التفكير – حرية النقابة – حرية السفر إلى الخارج **"، و هي من مطالب النجم لـ فيفري 1927، مايو 1933 و فيفري 1936، بينما لم ترد علنيا في ميثاق المؤتمر الإسلامي لـ جوان 1936؛ "** المساواة بين الفرنسيين و الجزائريين في الخدمة العسكرية **" من مطالب النجم لـ فيفري 1936 فقط، و لم ترد علنيا في ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي لـ جوان** 1936؛ **"** إقامة جمعية تمثيلية منتخبة بالاقتراع العام، و بلديات منتخبة بالاقتراع العام في الجزائر **" من مطالب النجم لـ فيفري 1927، ماي 1933 و فيفري** 1936؛ **هذا في حين طالب ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي لـ جوان 1936 بالتمثيل البرلماني (في باريس)، لكنه طالب بمبدأ الاقتراع العام؛ "** الفصل بين السلطات التشريعية، و التنفيذية، و القضائية **" من مطالب النجم لـ فيفري 1936، بينما وردت ضمنيا في ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي لـ جوان 1936؛ "** إلغاء المساعدات و الدعم المقدم من طرف الحكومة إلى الديانات الكاثوليكية و البروتستانتية **" من مطالب النجم لـ فيفري 1936 فقط، بينما وردت ضمنيا في ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي لـ جوان 1936، من خلال المطالبة بفصل الكنيسة عن الدولة.**

و تضمن القسم الثاني "مطالب اجتماعية" تمثلت في: " التعليم الابتدائي إجباري و مجاني، و تطوير التعليم الثانوي، و حق الجميع في التعليم العالي عن طريق منح، و تعليم اللغة العربية إجباري في جميع المستويات **"، من مطالب النجم لـ فيفري 1927**[708]**، مايو 1933**[709] **و فيفري 1936**[710] **و ميثاق المؤتمر الإسلامي لـ جوان 1936**[711]**؛ "** الحماية العمالية **"، و هي من مطالب النجم لـ مايو 1933؛ "** توسيع جميع القوانين الخاصة بالحماية العمالية للجزائريين – تطبيق أسبوع الأربعين ساعة – تطبيق قاعدة نفس العمل و نفس الأجرة

---

[704] - الراية الحمراء، نشرها: - L'Afrique Française, 38ème année, n° 2, février 1928, p. 184

[705] - 56 P, Archives de la préfecture de police de Paris, (Note sur l'activité de l'ENA depuis sa création jusqu'au 15-11-1934).

[706] - L' Entente franco-musulmane, 2ème année, n° 40, 11 juin 1936, p. 1.

[707] - La Défense, 3ème année, n° 111, 26 juin 1936, p. 2.

[708] - الراية الحمراء، نشرها: - L'Afrique Française, 38ème année, n° 2, février, 1928, p. 184

[709] - 56 P, Archives de la préfecture de police de Paris, (Note sur l'activité de l'ENA depuis sa création jusqu'au 15-11-1934).

[710] - L' Entente franco-musulmane, 2ème année, n° 40, 11 juin 1936, p. 1.

[711] - La Défense, 3ème année, n° 111, 26 juin 1936, p. 2.

على مختلف عناصر السكان في الجزائر "، **و قد طالب النجم في فيفري 1927 بتطبيق القوانين الاجتماعية بينما طالب ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي لـ جوان 1936 بالبعض منها؛** " الصحة الاجتماعية " **و هي من مطالب النجم الشمال الإفريقي لـ فيفري 1936، و ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي لـ جوان 1936؛** " حماية الطفولة " **و هي من مطالب النجم لـ فيفري 1936 فقط، و لم ترد علنيا في ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي لـ جوان 1936.**

و تضمن القسم الثالث "مطالب اقتصادية و مالية" تمثلت في: " الميزانية: تخفيف الضرائب "، **و هي من مطالب النجم لـ فيفري 1936 فقط، و لم ترد في ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي لـ جوان 1936؛** " إجراءات اقتصادية " **و هي من مطالب النجم لـ فيفري 1936، بينما طالب النجم في فيفري 1927 و ماي 1933، و ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي لـ جوان 1936**[712] **بالبعض منها.**

و تضمن القسم الرابع "إصلاحات إدارية" تمثلت في " إلغاء المقاطعات العسكرية في جنوب الجزائر و تعويضها بإدارة مدنية "، **و هي من مطالب النجم لـ ماي 1933 و فيفري 1936، بينما لم ترد علنيا في ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي لـ جوان 1936؛** " تحويل البلديات المختلطة إلى بلديات كاملة السلطات "، **و هي من مطالب النجم لـ ماي 1933، بينما اكتفى النجم في فيفري 1927 و فيفري 1936 بالمطالبة بانتخاب مجالس بلدية بالاقتراع العام، هذا في حين طالب ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي لـ جوان 1936 بإلغاء البلديات المختلطة، و إلغاء "القياد"؛** " النظام الإصلاحي: التفريق بين العقوبات السياسية و القانون العام، منح نظام يتماشى مع وضعيتهم للمعتقلين السياسيين، و تحسين حياة المساجين، و التي هي لا إنسانية في الجزائر "، **و هي من مطالب النجم لـ فيفري 1936 فقط، بينما لم يرد علنيا في ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي لـ جوان 1936**[713]؛ " إبقاء أملاك (الأوقاف) بالنسبة لعمليات المساعدة، و التي ورثوها من الخواص، و تجنب استعمالها من طرف الدولة للمحافظة على الاستعمار الرسمي، أو إلى غاية أخرى "، **و هي من مطالب النجم لـ فيفري 1936**[714] **فقط، و ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي لـ جوان 1936، و خاصة فيما يخص صيانة المعاهد الدينية، و الذين يقومون بها**[715]**.**

ما يميز مطالب النجم الشمال الإفريقي لـ جوان 1936 من حكومة "الجبهة الشعبية"، الغياب العلني لمطالب النجم الأساسية، الوطنية-الثورية و الاستقلالية-الانفصالية، كما جاءت في برنامج مايو 1933[716]**. و لكن على الرغم من أنّ مطالب النجم لم تطرح القضية الوطنية بشكل صريح، إلا أنها جاءت ضمنية من خلال المطالبة بـ:** " جمعية تمثيلية

---

712 - El Ouma, n° 41, juillet-août 1936, p. 1.
713 - L'Afrique Française, 46ème année, n° 6 juin, 1936, p. 462.
714 - L' Entente franco-musulmane, 2ème année, n° 40, 11 juin 1936, p. 1.
715 - La Défense, 3ème année, n° 111, 26 juin 1936, p. 2.
716 - L'Afrique Française, 44ème année, n° 5, mai 1934, pp. 575-576.

منتخبة بالاقتراع العام "[717]. **و لعل سبب ذلك الإسقاط ليس لتخلي النجم عن عقيدته الوطنية، و لا عن إستراتيجيته الثورية، بل يعود إلى الطابع الاستعجالي لتلك المطالب من جهة، و إلى حيوية الاعتدال، و التي أملتها ضرورة العمل السياسي المحض، الأمر الذي جعل النجم الشمال الإفريقي، و على غير عادته، يتحلى بنوع من "الواقعية السياسية" (Real Politic)، فرضتها عليه إستراتيجية الرأف بحليف، أي "الجبهة الشعبية"، غداة خروجها من انتخابات تشريعية مصيرية، فرنسيا و جزائريا هذا من جهة، و من جهة ثانية، فإنّ مطالبة النجم بجمعية تمثيلية منتخبة بالاقتراع العام، يُعد مطلبا استقلاليا لكنه مرحليا، لأنّ الاقتراع العام سيؤدي لا محال إلى تأسيس جمعية تمثيلية جزائرية، تخول للأهالي الجزائريين تسيير الشؤون العامة في الجزائر، و هو تطبيق عاد و نتيجة منطقية لمثالية الحرية و المساواة التي تنادي بهما الدولة الفرنسية عامة، و حكومة "الجبهة الشعبية" خاصة.**

و قد اعتبر مصالي الحاج الجمعية التمثيلية هامة بالنسبة للأهالي الجزائريين، لأنه " بهذه الطريقة سنشارك فعليا في شؤون بلدنا، و في ذلك اليوم، سنقول بأنّ فرنسا الديمقراطية لـ سنتي 1739-1848(...) قد حققت إنجازا محضّرا بتحرير الشعب الجزائري من الاستغلال، و العبودية، و الظلم "[718]. **و نفس الشيء بالنسبة لبقية المطالب الاجتماعية و الاقتصادية و المالية و الإدارية، فهي "مطالب دنيا"، حاول النجم من خلالها تعديل مطالبه الأساسية لصالح إجراءات حقا محدودة، لكن يمكن الحصول على تحقيقها فورا من طرف حكومة "الجبهة الشعبية"، فـ الجبهة عامة كانت في الاعتدال، الترجي و الثقة في "الجبهة الشعبية"، و عدم خلق صعوبات لها، لكن الضغط عليها للعمل أسرع ما يمكن، و انتقاد لجان التحقيق التي كانت تتزايد**[719].

و سعيا منه لتحقيق إجماع الشعب الجزائري حولها. و لكسب دعم و تأييد الأحزاب السياسية لها، بعث النجم منشورا لجميع الأحزاب السياسية الجزائرية، طالب فيه تأسيس " جبهة شعبية شمال إفريقية "، **و اعتماد "** البرنامج المقدم من طرف الوطنيين للتجمع الشعبي **"**[720] **كقاعدة عمل.**

و لم تتمثل وسائل نشاط النجم في تحرير البرامج، إرسال الوفود و تقديم المطالب فقط، بل تعدت ذلك لتشمل تنظيم مظاهرات شعبية كبيرة في فرنسا، في الجزائر و في كل مناسبة لمواصلة التعبئة و التجنيد عند الجزائريين، و لتشديد و إطالة الضغط على الحكومة الفرنسية، إلى غاية تحقيق الهدف. فقد اغتنم النجم مناسبة إحياء عيد العمال في 1 مايو 1935، لينظم مظاهرات جماهيرية واسعة، شارك فيها 20.000 جزائري، في تجمع ساحة

---

[717] - Mahfoud KADDACHE, Histoire du nationalisme..., T. I, p. 466.
[718] - El Ouma, n° 41, juillet-aout 1936, p. 1.
[719] - Mahfoud KADDACHE, op. cit, p. 466.
[720] - El Ouma, n° 41, juillet-aout 1936, p. 1.

أول ماي حاليا، رفعوا خلالها رايات و لافتات و شعارات وطنية. كما كانت اللجنة الإدارية للحزب خلالها، على رأس المسيرة. كما شارك النجم في مناسبة إحياء ذكرى بلدية باريس (Commune de Paris) بـ باريس، في 24 مايو 1936، و استغل ذلك لإحياء ذكرى انتفاضة المقراني في 1871، علما بأنّ الحدثين متزامنين. و قد كتبت جريدة "الأمة" (El Ouma): " مع شعب فرنسا، جاء الشمال إفريقيين لإحياء ذاكرة الكومونيين (Les Communards)، و في نفس الوقت شهداء الحرية في إفريقيا الشمالية "[721].

و بمناسبة احتفالات فرنسا بـ 14 جويلية، شارك العمال الشمال إفريقيين[722] و على رأسهم مصالي الحاج، وراء شعاراتهم الخاصة مثل: " حرروا إفريقيا الشمالية "، " يسقط قانون الأهالي و القانون الاستثنائي! "، و"... التعليم باللغة العربية ... !"، و"... العفو العام للجميع ...".

6ـ النجم الشمال الإفريقي و المؤتمر الإسلامي الجزائري[723]

تُعتبر سنة 1936 سنة هامة في حياة النجم الشمال الإفريقي، فهي سنة النفوذ المتزايد و التجذر بـ الجزائر و النشاط المكثف. و كانت لذلك عوامل عديدة، خارجية و داخلية ساعدته على ذلك. و قد عرف النجم كيف يستغل تلك المتغيرات لصالحه.

إنّ حضور أو غياب النجم عن المؤتمر الإسلامي الجزائري لـ 7 جوان 1936 يبقى محل جدل بين المؤرخين[724]. غير أنه سارع لإبداء دعمه و لو المتحفظ لـ المؤتمر الإسلامي، من خلال البرقية التي وجهها له و التي جاء فيها: " تحية أخوية لـ المؤتمر الإسلامي. يدعم و يؤيد كل مطالب مفيدة، و تحسين مصير الشعب. رفض كل اقتراحات مطالب تخدم أقلية (تمثيل برلماني)، و كل مطالب من شأنها المساس بالقانون الإسلامي "[725].

---

721 - El Ouma, n° 41, juillet-aout 1936, p. 1.

722 - 30.000 عامل شمال إفريقي حسب جريدة "الأمة"، 6.000 حسب تقارير الشرطة الفرنسية.

723 - أنظر في ذلك: - "Ce que nous pensons de la charte revendicative présentée par la délégation algérienne et du Congrès Musulman Algérien", In: El Ouma, n° 41, juillet-aout 1936, p. 5.

724 - فبينما يتكلم "جليان" عن ممثلين عن حزب الشعب الجزائري في المؤتمر الإسلامي الجزائري الأول لـ جوان 1936، تم إبعادهم عن المؤتمر الإسلامي الثاني لـ جويلية 1937 Charles-André JULIEN, op.cit, p. 131. ، و في حين يزعم "نوشي" بمشاركة النجم André NOUSCHI, op.cit, p. 75، و في حين يذكر طالب بن ذياب TALEB-BENDIAB, "Précisions structurelles…", op.cit, p. 168 على غرار "كولو" Claude COLLOT, Le Congrès Musulman…, op.cit, p. 94. و جريدة "لاجستيس" La Justice, 2ème année, n° 42, 15 juin 1936, p. 2; أسماء بعض مناضلي النجم مثل مسطول، بوراس و مزغنة في اللجان التي أسسها المؤتمر الإسلامي. و رغم أنّ جريدة "الأمة" لسان النجم الشمال الإفريقي، أكدت مساهمة مناضلي النجم في الإعداد و التحضير للمؤتمر El Ouma, n° 40, mai-juin 1936, p. 1، فإنّ مؤرخين آخرين مثل "روسينيول" Pierre ROSSIGNOL, Les Partis politiques…, p. 74، أو قداش Mahfoud KADDACHE, La Vie politique à Alger de 1919 à 1939, Alger, S.N.E.D, 1970, p. . عكس ذلك، يرون غياب النجم عن المؤتمر الإسلامي. أنظر في ذلك: Jean-Louis CARLIER, "La première Etoile Nord Africaine", In: R.A.S.J.E.P, Vol. I X, n° 4, décembre 1972, pp. 907-966.

725 - Mahfoud KADDACHE-Mohamed GUENANECHE, L'Etoile Nord-Africain…, p. 76.

و سعيا منه للخروج من العزلة السياسية التي وضعته فيها عدم مشاركته الرسمية في المؤتمر الإسلامي، عمل النجم على التقرب من المؤتمر لتقريب هذا الأخير لوجهات نظره، و ذلك عن طريق زيارة وفد المؤتمر إلى باريس يوم 22 جويلية 1936، عشية التقاء وفد المؤتمر برئيس المجلس الفرنسي "ليون بلوم" (Léon BLUM). و كان هدفه وضع برنامج مطالب موحد بين النجم و المؤتمر الإسلامي. و قد استُقبل وفد النجم من طرف البشير الإبراهيمي و الدكتور الأخضري بـ: "غراند هوتال" (Grand Hotel)، مقر وفد المؤتمر في باريس. و على إثر ذلك اللقاء، رحبت جريدة "الأمة" (El Ouma) بانعقاد المؤتمر الإسلامي و بوفد المؤتمر إلى باريس: " لقد حيى النجم الشمال الإفريقي المؤتمر الذي انعقد بـ (مدينة) الجزائر في بداية شهر جوان، تابعه باهتمام كبير، و تمنّى له النجاح التام (...) إنّ فكرة المؤتمر الإسلامي الجزائري كافية لوحدها ملئنا فرحا (...) و نفس الشيء بالنسبة للوفد المنبثق عن ذلك المؤتمر. لقد شعرنا بنفس الفرح و نفس الأمل عندما سمعنا بوصوله إلى باريس (...)"[726].

و رغم فشل ذلك اللقاء في توحيد برنامج المطالب بين النجم و المؤتمر الإسلامي، إلا أنه أمكن النجم من أن تكون له صورة أكثر وضوحا عن كيفية انعقاد المؤتمر الإسلامي و عن محتوى ميثاق مطالبه، و هو ما جعله يندد بالطريقة التي انعقد بها و يتحفظ من بعض مطالبه، و خاصة مسألتين أساسيتين: إلحاق الجزائر بـ فرنسا، و التمثيل البرلماني للجزائريين؛ حيث نشرت جريدة "الأمة" (El Ouma) مقالا تحت عنوان: " رأينا في ميثاق المطالب المقدم من طرف الوفد الجزائري و المؤتمر الإسلامي الجزائري **" جاء فيه: "** مع ذلك، نقول صراحة و بإخلاص، بأننا لا نؤيد لا الطريقة التي جرى بها المؤتمر، و لا خاصة مواد ميثاق المطالب، التي اشتملت إلحاق الجزائر بـ فرنسا بلا قيد أو شرط، و التمثيل البرلماني في باريس (...) لن نقبل إطلاقا، مهما كان السبب و مهما كان العذر، أن يُلحق بلدنا بلا قيد أو شرط بـ فرنسا. إننا ضد كل تمثيل برلماني (...)"[727]. **كما أبدى تحفظه من الطريقة التي انعقد بها المؤتمر: "** نحن نعلم بأنّ هذا الميثاق لم يُعدّ، و لم يُطالع و يُصادق عليه المؤتمر الإسلامي نفسه، حررته لجنة تنفيذية فيما بعد، ثم ذهبت لتقديمه إلى الحكومة (...)"[728]. **ثم دعا إلى عقد مؤتمر آخر لتدارك تلك الأخطاء: "** نظن فيما يخصنا نحن، بأنّ الأخطاء التي ارتكبت في هذا المؤتمر، و الفهم العميق و السيئ لشعور الشعب الجزائري، ينبغي أن تصحح و تجنب في المؤتمر القادم، و الذي نريد أن يعقد في أسرع وقت ممكن، لإزالة هذا الوضع الغامض و المعقد "[729]. **و الواضح من ذلك أنّ نقطة الخلاف بين النجم و**

---

726 - "Ce que nous pensons de la charte revendicative présentée par la délégation algérienne et du Congrès Musulman Algérien", In: El Ouma, n° 41, juillet-aout 1936, p. 5.

727 - "Ce que nous pensons de la charte revendicative présentée par la délégation algérienne et du Congrès Musulman Algérien", In: El Ouma, n° 41, juillet-aout 1936, p. 5.

728 - Ibidem.

729 - Ibidem.

المؤتمر الإسلامي هما مسألتا إلحاق الجزائر بـ فرنسا، و التمثيل البرلماني للجزائريين أساسا.

و مهما يكن و سعيا منه استغلال فرصة عدم حصول وفد المؤتمر إلى باريس على أي تقدم بعد إقبال حكومة "الجبهة الشعبية" على تنفيذ ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي، و سعيا منه مجددا التقرب من المؤتمر لتقريب هذا الأخير إلى موقفه، استدعى مصالي الحاج وفد المؤتمر، و حضر اللقاء من جانب المؤتمر فرحات عباس، طهرات و ابن باديس؛ و عن النجم مصالي، عيماش، بانون و سي الجيلاني. و بينما كان مصالي الحاج يندد بفكرة: " إلحاق الجزائر بـ فرنسا **"، أكد له فرحات عباس و طهرات أنها: "** سياسة جيدة **"، لأنها في نظرهما الوسيلة الوحيدة لتمكين الجزائريين من الحصول على الحقوق الفرنسية. أما ابن باديس، و بعد الاستماع لمعنى الإلحاق، اعترف بخطئه، لكنه أكد لـ مصالي أنه من السهل انتهاج خطاب ثوري بـ باريس، و من الصعب العمل به في الجزائر تحت ضغوطات الإدارة الاستعمارية، إلا أنّ مصالي رد على أنه مستعد لزيارة الجزائر، و تكرار نفس الحديث[730]، و هو ما أقدم عليه فعلا في اجتماع وفد المؤتمر الإسلامي إلى باريس يوم 2 أوت 1936، كما سيأتي.**

إنّ فشل النجم الشمال الإفريقي في تقريب المؤتمر الإسلامي الجزائري إلى برنامجه و موقفه من خلال لقاءي باريس بينهما، جعله يكثف من نشاطه السياسي في صائفة 1936، و يوجه ذلك النشاط ضد البعد الإلحاقي-الإدماجي في سياسة المؤتمر الإسلامي أساسا. ففي يوم 25 جويلية و أمام 4.000 شخص بقاعة "لا غرانج أو بال" (La Grange aux Belles)، ثم يوم 31 جويلية و أمام 6.000 شخص بقاعة "بالي دي لا متياليتي" (Palais de la Mutualité)، استنكر مصالي الحاج التسرع الذي ميز الإعداد لعقد المؤتمر، المدة القصيرة التي استغرقها، و بموقف وفد المؤتمر الإسلامي إلى باريس، و ببعض نقاط ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي، لكنه أكد تأييده لبعض المطالب الأخرى: " و نعلن مع ذلك تأييد جميع الفصول الأخرى للميثاق المذكور، و نؤكد إرادتنا لرؤيتها محققة و مطبقة بسرعة، بما في ذلك تلك التي نعتبرها صغيرة و ضعيفة جدا (...)"[731]**. كما أكد رفضه للبعض الآخر: "** لكن نعلن بصوت عال بأننا نرفض إلحاق الجزائر بـ فرنسا بكل قوانا **". ثم يثبت موقفه و يعلن سياسته: "** نعلن أننا نستبدل التمثيل البرلماني في باريس، و الذي ليس له فعالية، بتأسيس برلمان في الجزائر يُنتخب بالاقتراع العام دون تمييز عرقي أو ديني "[732]**.**

7ـ خطاب 2 أوت 1936 و التجذر بـ الجزائر:

730 - Mahfoud KADDACHE, Histoire du nationalisme…, op.cit, p. 436.
731 - Ibidem.
732 - Ibidem.

لم يقتصر رد فعل النجم الشمال الإفريقي على المؤتمر الإسلامي، بتحرير برنامج مطالب 20 جوان 1936 كبرنامج مضاد لـ ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي، بل شمل كذلك تصدي النجم لإستراتيجية المؤتمر و لوسائل عمله، عن طريق إرسال وفد إلى السلطات الفرنسية للحصول على تنفيذ مطالب 20 جوان، و محاولة التجذر بـ الجزائر لموازاة نشاط المؤتمر الإسلامي، و ذلك عن طريق التعريف ببرنامجه، بعد أن كان ما يزال إلى ذلك الحين في فرنسا مقرا و نشاطا[733]. و اختار لذلك يوم 2 أوت 1936، و هو اليوم الذي كان فيه على وفد المؤتمر الإسلامي إلى باريس، أن يقدم تقريرا مفصلا عن مهمته في باريس، بعد استقبال السلطات الفرنسية له.

ففي ذلك اليوم جاء مصالي الحاج إلى الجزائر، في نفس الباخرة التي كان على متنها وفد المؤتمر. و قد مثل ذلك اليوم تحولا هاما في تاريخ الحزب، فقد حضر مصالي الحاج الاجتماع المذكور، المنعقد بالملعب البلدي، و كما وعد به وفد المؤتمر بباريس، و من دون أن يكون في قائمة المتدخلين، أخذ الكلمة و ألقى أول خطاب له[734] بأرض الجزائر، غلب عليه طابع الحماسة الشعبوية، فبعد تحية الحاضرين باللغة العربية، قدم مصالي الحاج نبذة تاريخية عن نضال الحزب للتعريف به، ثم وضح وجهة نظر الحزب من ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي: " حقا إننا نوافق على المطالب المستعجلة، التي هي في الواقع متواضعة و شرعية، و التي هي في قائمة المطالب التي قُدمت إلى حكومة "الجبهة الشعبية"، و إننا سنؤيدها بكل قوانا حتى نراها محققة رغم ضعفها (...) و هنا ألتزم باسم منظمتي، و أمام الشيخ الجليل ابن باديس، أن أعمل كل ما في وسعي لتأييد هذه المطالب، و لخدمة القضية النبيلة التي ندافع عنها جميعا "[735]. **ثم يؤكد رفض الحزب لقضايا الإلحاق و الإدماج و التمثيل البرلماني:** " لكننا نقول صراحة و بشكل لا يقبل التراجع بأننا نتبرأ من كراس المطالب بخصوص إلحاق بلادنا بـ فرنسا و بخصوص التمثيل البرلماني "[736]. **ثم شكك في مصداقية المؤتمر الإسلامي، و في طريقة تنظيمه:** " أما الإلحاق الذي ينص على ميثاق المطالب، فهو مطلوب إداريا باسم مؤتمر يقولون عنه أنه يمثل الشعب الجزائري، و من ثمة، فهناك فرق أساسي بين إلحاق لبلادنا حصل رغم إرادتنا، و إلحاق إرادي مقبول عن طيب خاطر في المؤتمر الذي انعقد في السابع من جوان بـ (مدينة) الجزائر (مؤتمر انعقد في ثلاث ساعات فقط)... "[737]. **ثم أوضح موقف الحزب:** " نحن أيضا ضد التمثيل البرلماني لأسباب عديدة، إننا نؤيد إلغاء الوفود المالية، و منصب الحاكم العام، و نطالب بإنشاء برلمان جزائري منتخب

---

[733] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، ج. 3، ط3، الجزائر، م. و. ك، 1986، ص. 152.

[734] - أنظر:
- C.A.R.A.N: F [60] 875

[735] -
- El Ouma, n° 42, septembre-octobre, 1936, p. 1; Note sur l'E.N.A, Centre d'Informations et d'Etudes du Gouvernement général, 31 Août 1936, In: Archives de la Wilaya d'Alger.

[736] -
- El Ouma, n° 42, septembre-octobre, 1936, p. 1; Note sur l'E.N.A, Centre d'Informations et d'Etudes du Gouvernement général, 31 Août 1936, In: Archives de la Wilaya d'Alger.

[737] -
- Ibidem.

عن طريق الاقتراع العام و بدون تمييز عرقي أو ديني "[738]. **مهمة البرلمان، تمكين الشعب الجزائري من تسيير شؤونه بنفسه:** " إنّ هذا البرلمان الوطني الجزائري الذي يتكون في عين المكان، سيعمل تحت مراقبة الشعب المباشرة و من أجل الشعب. و نحن نعتقد من جهتنا، بأنّ هذه هي الوسيلة الوحيدة التي تسمح للشعب الجزائري أن يُعبّر عن نفسه بحرية و بصراحة بعيدا عن كل الضغوطات و المناورات الإدارية (...)"[739].

إنّ سياسة المؤتمر الإسلامي و المتمثلة في تحرير البرامج و المطالب، و بعث الوفود للحصول على تنفيذها غير كافية، بل ينبغي التنظيم و الوحدة لبلوغ الهدف: " لا يكفي أن نبعث بوفد يقدم كراس مطالب، و لا أن نعتز بأبهة المقابلة، و ننتظر تحقيق مطالبنا بوحدها (...) فمن واجبكم أن تنتظموا و تتوحدوا في منظماتكم لتكونوا أقوياء و لتُحترموا، و يكون صوتكم قويا و مسموعا في الجهة الأخرى من البحر المتوسط "[740].

و إذا كان ذلك الخطاب قد أثار حماس الجزائريين، حيث حمل مصالي على الأكتاف و طيف به في شوارع (مدينة) الجزائر، فإنه أثار قلق منظمي المؤتمر؛ فقد صرح ابن جلول رئيس المؤتمر الإسلامي و رئيس الوفد إلى باريس منددا: " ... بعد خطاب مصالي، أصرخ كفى! كفى من الدعاية المدنسة، من وعود غير مدروسة و هيجان مسرف! كفى من أنباء كاذبة شيوعية وطنية: الجزائر فرنسية و ستبقى كذلك "[741].

كما أثار خطاب مصالي الحاج سخط أوربيي الجزائر و"ممثلي الجزائر" في البرلمان الفرنسي؛ حيث بعث "بييَر-آرثر رو-فرَيسيننغ (P-A ROUX-FREISSINENG)، ممثل عمالة وهران في مجلس الشيوخ الفرنسي، برسالة إلى وزير الداخلية الفرنسي، ندد فيها بـ النجم و بإيديولوجيته: " لقد أوصى مصالي في خطاب له بـ الجزائر، في 2 أوت، خلق "أمة جزائرية"، رافضا كل إلحاق بـ فرنسا، هذا الإلحاق لم يكن سوى "عمل القوة و الذي لم يوافق عليه الشعب الجزائري أبدا"، و هذا بعبارات عنيفة جدا، هتف لها بجنون. و في الأخير رُفع مصالي على الأكتاف "[742].

و أمام ذلك الترحيب و الحماس الذي لقيه خطاب مصالي، بل برنامج النجم لدى الجماهير الشعبية بـ الجزائر، فتح النجم مقرا رسميا له بـ الجزائر[743] و قرر مصالي القيام بجولة عبر التراب الوطني، في الغرب و في الشرق، أسّس عبرها العديد من المندوبيات و الفدراليات في المناطق التي زارها، حتى وصل عدد لجان النجم في الجزائر في جانفي

---

738 - Ibidem.

739 - Ibidem.

740 - El Ouma, n° 42, septembre-octobre, 1936, p. 1; Note sur l'E.N.A, Centre d'Informations et d'Etudes du Gouvernement général, 31 Août 1936, In: Archives de la Wilaya d'Alger.

741 - La Dépêche Algérienne, 52ème année, n° 18354, 4 août 1936, p. 1.

742 - La Temps, 76ème année, n° 27366, 9 août 1936, p. 2.

743 - و كان مقره الرسمي بشارع "ديكسن" (Duquesne) بحي البحرية في (مدينة) الجزائر.

1937[744]**، و هي سنة حل النجم من طرف حكومة "الجبهة الشعبية"، إلى ثلاثين لجنة بـ فرنسا، و ثلاثين لجنة منتشرة عبر مختلف أنحاء الجزائر، و واحد و ثلاثين لجنة أخرى في طور التأسيس**[745]**. و بذلك انتشر النجم في الجزائر جغرافيا و سياسيا، بعد أن كان مقره و نشاطه يقتصران على فرنسا وحدها. و قد واصل مصالي الحاج هجوماته على سياسة الإدماج و الإلحاق من خلال الرسالة المنشور التي وجهها إلى الشعب الجزائري في نوفمبر 1936: "** يا لتعاسة الجزائريين؟ الإدماج، الإلحاق، الضم، الانصهار، الخليط، كلمات كلها مرادفة للموت. المحو، التشتيت، نطقوا بها دون فهم معناها. يتبجحون بالتوسل بها، في حين الحكومة جبهة شعبية، و لا يدركون ما تحتويه من احتقار، عار، غرابة، و في نفس الوقت مأساة **"**[746]**.**

إلا أنّ النجم ليس قوة رفض فحسب، بل هو في نفس الوقت، قوة اقتراح حيث راح يؤكد على مطلب النجم الأساسي، و المتمثل في البرلمان الجزائري المنتخب بالاقتراع العام، و ذلك في اللقاء الذي ترأسه مصالي شخصيا في تلمسان، و ذلك يوم 4 نوفمبر 1936: " نطالب بمنح الحريات الديمقراطية، نريد تأسيس برلمان جزائري منتخب بالاقتراع العام، لكن نريد تحقيق تلك الأهداف بالتعاون الودي بين الجزائريين و الفرنسيين (...)**"**[747]**.**

8ـ حل النجم الشمال الإفريقي:

رغم انخراط النجم الشمال الإفريقي في "التجمع الشعبي" (Rassemblement Populaire) منذ تأسيس هذا التجمع في سنة 1935 إلا أنّ حكومة "الجبهة الشعبية" (Front Populaire)، التي انبثقت عن ذلك التجمع، لم تتردد في إصدار- بطلب من الحاكم العام "لو بو" (LE BEAU)- مرسوما في مجلس الوزراء تحت رئاسة "ليون بلوم" (Léon BLUM)[748]**، يقضي بحل النجم يوم 26 جانفي1937**[749] **وفق القانون**

---

[744] - أنظر لاحقا في الفصل الثاني من هذا الباب.

[745] - تقرير عن الجمعية العامة لـ 27 ديسمبر. أنظر: El Ouma, n° 58, janvier 1937, p. 1؛ و أيضا: Ferhat ABBAS, op.cit, pp. 137-138؛ و أيضا: Robert ARON, op.cit, p. 66؛ و أيضا: André NOUSCHI, F. VROLYK, Mémoire sur l'évolution de jeunesse musulmane d'Algérie de op.cit, p. 87؛ و أيضا: 1930-1937, 1er mars 1937, p. 166.

[746] - Mahfoud KADDACHE, op.cit, p. 934.

[747] - Le Rapport du Haut Comité Méditerranéen et de l'Afrique du Nord, Rapport n° 5, "Les grands courants d'opinion", In: L'Islam nord-Africain, p. 126.

[748] - (1872-1950)؛ من الفرع الفرنسي للأممية العمالية (S.F.I.O)، تقلد العديد من المناصب الإدارية و المسؤوليات السياسية: رئيس المجلس بين جوان 1937- جوان 1937؛ نائب رئيس المجلس بين جوان 1937- جانفي 1938؛ رئيس المجلس و وزير الخزينة مارس- أفريل 1938؛ رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية (G.P.R.F) في ديسمبر 1946؛ رئيس الحكومة المؤقتة للحكومة الفرنسية (G.P.R.F) ديسمبر 1946- جانفي 1947؛ وزير الشؤون الخارجية في جانفي 1947؛ نائب رئيس المجلس جويلية- سبتمبر 1948. أنظر: Dictionnaire des ministres (1789-1989), Paris, Perrin, 1990, p. 376.

[749] - مرسوم حل النجم الشمال الإفريقي.

- المادة الأولى : منظمة النجم الشمال الإفريقي والتي يوجد مقرها في باريس 19 شارع داغير قد تم حلها.

- المادة الثانية: يكلف وزير الداخلية وزير العدل، كل واحد فيها مختص بتنفيذ هذا المرسوم، أنظر: J.O.R.F, Lois et Décrets, 26 janvier 1937, p. 1077;

الخاص بحل المنظمات الفاشية، و على الرغم من أنّ الحكومات الفرنسية التي سبقت "الجبهة الشعبية" قد عملت كل مل في وسعها - و ذلك منذ 1929- ليس فقط من أجل حل النجم، بل و حتى إزالته من الخارطة السياسية بواسطة إجراءات قمعية صارمة[750] **، إلا انه يبدو قد تفاجئ هذه المرة، حيث كتبت جريدة "الأمة" (El Ouma) في عدد خاص: "** لقد كنا ضحية خيانة **!** - إنّ الجبهة الشعبية يمين زور- إنّ الجبهة الشعبية ضحت بأحد من أعضائها بدعم من الشيوعيين **!** إنّ النجم الشمال الإفريقي، و هو عضو في الجبهة الشعبية، قد تم حله من نفس الجبهة الشعبية..."[751].

اتهم الحزب حلفاءه السابقين من الشيوعيين - قبل القطيعة بينهما- بأنهم كانوا وراء قرار الحل و ذلك نظرا للحملة التي شنوها عليه: " إنّ الحزب السياسي الذي كان يبحث الأكثر عن التحالف معنا، و الذي كان الكثير منا يظن أنه يمكن الاعتماد عليه، تحوّل إلى لخصم الأكثر ضراوة، و متواطئا مع الحكومة التي أقدمت على حلنا "[752]. **و حسب النجم فإنّ قرار الحل لا يمكن تبريره بالنزعة الفاشية كما جاء في مرسوم الحل: "** هتلريون، نحن الذين كافحنا الفاشية و عانينا منها أكثر من أي منظمة أو حزب "[753]. **كما لا يمكن لـ النجم أن يكون حزبا فاشيا نظرا للدعم و المساندة التي كان يتلقاها من طرف نفس الأحزاب التي أصبحت تُكوّن: "** "الجبهة الشعبية" خاصة و أنّ برنامج النجم يعود إلى العام 1936. فمنذ هذا التاريخ و أنتم تعرفون برنامجه و حتى زعماءه، لقد أيدتموه بتصريحاتكم بل و أكثر من ذلك ساندتموه، و دافعتم عنه بواسطة محاميكم، و هذا إلى غاية جوان 1936، أي مادمتم لم تكنوا في السلطة "[754].

لقد أكد "راؤول أوبو" (Raoul AUBAUD)، أمين الدولة للشؤون الداخلية، أثناء تدخله في جلسة مجلس الشيوخ يوم 29 جانفي 1937 أنّ قرار الحل كان منتظرا منذ 1934، وأنّ تأجيل القرار يعود إلى " الأزمات الاجتماعية **" التي كانت تعيشها الجزائر، و أنّ أسباب الحل تعود أساسا إلى "** مقاومة مصالي لسياسة فرنسا في الجزائر "[755] **؛ كما اتهم النجم الشمال الإفريقي بالوقوع تحت تأثيرات خارجية كـ الفاشية و النازية، و اتهم مصالي بالتخلي عن تضامنه مع حكومة "الجبهة الشعبية" و عن التعاون معها و قطع علاقته مع**

أنظر أيضا: LADRET DE LACHARRERE," La Fin de l'Etoile Nord-Africaine ", In: L'Afrique Française, 47ème année, n° 1, janvier 1937, pp. 488- 490; و أيضا: Benjamin STORA, "L'Etoile Nord-Africaine et le Front Populaire", In: Cahiers de l'Histoire de la Presse et de l'Opinion, n° 5 Tours, 1978, pp. 195- 214؛ و أيضا: Louis MOHENDIS, "Documents nord-africains" (L'Etoile Nord- Africaine)", In: L'Afrique Française, 47ème année n° 1, janvier 1937, pp. 29-31.

[750] - أنظر سابقا في الفصل الثاني من الباب الأول.

[751] - El Ouma, n° 59, édition spéciale, février, 1937, p. 1.

[752] - Ibidem.

[753] - Ibidem.

[754] - El Ouma, n° 59, édition spéciale, février, 1937, p. 1.

[755] - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 29 janvier 1937, p. 64.

الفرع الفرنسي للأممية الشيوعية (S.F.I.C)[756] ، و في ذلك إشارة للإثارة التي أحدثها مناضلو النجم في الاجتماع الذي عقده المؤتمر الإسلامي الجزائري في مدينة الجزائر يوم 23 جانفي 1937 للتأكيد على تمسكهم بـ "مشروع بلوم-فيولت". فبمجرد أن بدأ مناضلو النجم بغناء أنشودة حزبهم التي كانت تحتفل باستقلال الجزائر حتى أخرجوا بقوة السلاح من القاعة و خاصة من طرف أعضاء الحزب الشيوعي الجزائري، الحاضرين بالقاعة[757] . و الحقيقة أنّ السياسة التي سلكها النجم و المتمثلة في رفض الإلحاق و الاندماج قد ضايقت سياسة حليفه الاستراتيجي "الجبهة الشعبية"، كما ضايقت حلفاءه الطبيعيين (الأحزاب الجزائرية المشاركة في المؤتمر الإسلامي و على رأسها الحزب الشيوعي).

إنّ مضايقة النجم لسياسة الإلحاق و الاندماج كما خطط لها "مشروع بلوم-فيولت"، ازدادت خطورتها بازدياد الوزن السوسيولوجي لـ النجم منذ تجمع 2 أوت 1936، هذا الاجتماع الذي ظهر من خلاله النجم أكثر الأحزاب شعبية و تجنيدا، تنظيما و هيكلية، و الوحيد الذي يمثل إيديولوجية وطنية متماسكة، كل ذلك جعل مسألة حل النجم لا تحدث تقريبا أي احتجاج و القليل من ردود الفعل، حيث التزمت الأحزاب الجزائرية منفردة، و المؤتمر الإسلامي ككتلة، الصمت لم لا و قد تخلصوا من شريك – بل خصم ـ سياسي يعارض سياسة الإلحاق والاندماج و لا يتردد في شجب الجميع. أما بالنسبة للشيوعيين فإنّ حل النجم من شأنه أن يُسهّل لهم عملية تعبئة العمال الجزائريين بـ فرنسا في صفوف حزبهم و منظماتهم أما بالنسبة لـ"الجبهة الشعبية" فإنه إجراء من شأنه إرضاء المستوطنين ذوي التأثير الكبير في توجيه السياسية الفرنسية في الجزائر. المستوطنون من جهتهم، عداؤهم للأحزاب الجزائرية شديد، حتى تلك التي تدعو للإلحاق و الاندماج، فكيف يمكن تصور موقفهم من حل النجم الذي يدعو إلى الوطنية و إلى الانفصالية؟ لم يقف إلى جانب النجم سوى أحزاب و تيارات يسارية قليلة من بينها "الحزب الجبهوي" (Parti Frontiste) الذي يترأسه "برجري" (BERGERY)، و المنشقين الشيوعيين من التروتسكيين، و يسار الحزب الإشتراكي الذي يقوده "موريس بيفر" (Maurice PIVERT).

و مهما يكن، فإنّ حل النجم، لم يؤدي إلى اختفاء الحزب، فالحظر الشكلي، أي الرسمي، لا يعني الاختفاء الفعلي، حيث نظم أنصار الحزب أنفسهم حول "أصدقاء الأمة" (Les Amis D'El Ouma) أولا، ليُعاد تأسيس الحزب يوم 11 مارس 1937 تحت تسمية جديدة "حزب الشعب الجزائري"، الذي تحصل على الاعتماد الشرعي في 14 أفريل 1937[758]. و قد تعرض زعماؤه و مناضلوه مرات عديدة لمضايقات السلطات الاستعمارية

---

[756] - Louis, MOHENDIS, In: L'Afrique Française, 47ème année, n° 2, février 1937, pp. 94-95.

[757] - يرى عباس: Ferhat ABBAS, op.cit, pp. 189-199 و "نوشي" André NOUSCHI, op.cit, p. 93. أنّ حل النجم الشمال الإفريقي من طرف حكومة "الجبهة الشعبية" يعود لانعقاد مؤتمر شيوخ بلديات الجزائر يوم 14 جانفي1937 و هو المؤتمر الذي صادقوا فيه على لائحة قدم من خلالها حوالي 300 شيخ بلدية استقالتهم الجماعية إذا ما قدم "مشروع بلوم-فيولت" للمناقشة أمام البرلمان الفرنسي.

[758] - أنظر: - Claude COLLOT: " Le Parti du Peuple Algérien (1937- 1947) " In: R.A.S.J.E.P, Vol. VIII, n° 1, mars 1971, p. 138.

حيث اعتقلت يوم 27 أوت 1937 مصالي حاج و خمسة مسيرين من "حزب الشعب الجزائري" بتهمة إعادة تشكيل منظمة منحلة و تحريض الأهالي للقيام بمظاهرات ضد السيادة الفرنسية في الجزائر[759].

تطرقنا في هذا الفصل إلى موقف الجزائريين من المسألة الوطنية عامة، و من مشروع "بلوم- فيولت" خاصة. و قد ركزنا فيه على الموقف السياسي. كما قسمنا هذا الموقف إلى قسمين: المؤتمر الإسلامي الجزائري، و النجم الشمال الإفريقي. و لا يعود هذا التقسيم إلى عوامل سياسية إيديولوجية، كما بيّن ذلك ائتلاف المؤتمر الإسلامي، بل يعود إلى إستراتيجية عمل اختلفت حولها الأحزاب المشاركة في المؤتمر الإسلامي. و قد تميز موقف الجزائريين من القضية الوطنية بعدة خصائص:

- الميزة الأولى، تتمثل في الإثارة التي أحدثها في الجزائر وصول حكومة "الجبهة الشعبية" (Front Populaire) اليسارية تحت رئاسة "ليون بلوم" (Léon BLUM) إلى السلطة في فرنسا، بعد تشريعيات أفريل-مايو 1936، أفرز ذلك توترا أمنيا، و غليانا سياسيا كبيرين في الساحة الجزائرية.

- الميزة الثانية، تتمثل في اعتدال مطالب الجزائريين، و ذلك على الرغم من تباين موقفي المؤتمر الإسلامي و النجم الشمال الإفريقي من القضية الوطنية، و من "مشروع بلوم- فيولت"؛ فبينما قدّم المؤتمر الإسلامي حد أدنى من المطالب، تتمثل في ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي، تضمن المساواة (بين الجزائريين و الفرنسيين)؛ التمثيل البرلماني (في البرلمان الفرنسي)؛ و الذاتية (المحافظة على القانون الخاص). قدم النجم الشمال الإفريقي هو الآخر، حد أدنى من المطالب مقارنة مع برنامج مايو 1933، تمثلت في مطالب 20 جوان 1936، تضمنت المساواة بين الجزائريين و الفرنسيين؛ و الحريات الديمقراطية؛ و جمعية تمثيلية جزائرية منتخبة بالاقتراع العام. لكنه مع ذلك اعتبر "حد أقصى"، مقارنة بميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي، من خلال مطالبته بـ برلمان جزائري.

و لعل اعتدال موقف الجزائريين و المطالب الجزائرية بقسميها، يعود إلى ضرورة الرأف بحليف إستراتيجي - حكومة "الجبهة الشعبية" اليسارية - في مواجهة اليمين المتطرف الفرنسي، سواء بالنسبة لـ فدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين، و جمعية العلماء، و النجم الشمال الإفريقي. بينما يعد الحزب الشيوعي الجزائري حليفا طبيعيا لحكومة "الجبهة الشعبية". و هذا إن دل على شيء، فإنما يدل على تحلي الأحزاب السياسية

---

[759] - لقد تم اعتقال كل من مصالي حاج، غرافة ابراهيم، مسطول محمد، بن عمار خليفة، و لحول حسين يوم 27 أوت 1937 تحت تهمة المساس بأمن الدولة، هذا في حين دخل بلامين محمد و موساوي رابح في السرية بأمر من الحزب، و قد حُكم عليهم يوم 5 نوفمبر 1937 بسنتين سجنا (عدى غرافة و الذي حكم عليه بسنة واحدة) مع تجريدهم من الحقوق المدنية و السياسية. أنظر: Mahfoud KADDACHE-Mohamed GUENANECHE, Le Parti du Peuple Algérien (1937-1939), Alger, O.P.U, 1985, p. 13.
حول تلك المحاكمة، أنظر: - "Le Procès de Messali Hadj", In: El Ouma, n° 66, aout 1938, p. 1

الجزائرية بنوع من "الواقعية" (Réalisme)، فيما يخص جمعية العلماء و النجم الشمال الإفريقي، و بنوع من البراغماتية (Pragmatisme) بالنسبة لـ فدرالية المنتخبين.

- الميزة الثالثة، فتمثلت في اختلاف أهداف الجزائريين بين كل من المؤتمر الإسلامي الجزائري و النجم الشمال الإفريقي؛ فبينما تضمن ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي - علنيا إلحاق الجزائر بـ فرنسا، و دمج الجزائريين في المجتمع الفرنسي، احتوت مطالب النجم لـ 20 جوان 1936، و لو ضمنيا، انفصال الجزائر عن فرنسا، و ذلك من خلال المطالبة بـ برلمان جزائري منتخب بالاقتراع العام.

- الميزة الرابعة، فتمثلت في تماثل عمل الجزائريين بين كل من المؤتمر الإسلامي الجزائري، و النجم الشمال الإفريقي، و المتمثلة في عقد الاجتماعات و التجمعات و المؤتمرات، تحرير البرامج و تقديم المطالب، العرائض و اللوائح، و إرسال الوفود، المظاهرات و التظاهرات، المنشورات و الملصقات، و الصحافة ... إلخ. و الهدف منها ضمان التعبئة و التجنيد عند الجزائريين، و تشديد و إطالة الضغط على السلطات الفرنسية.

فهل تلك التفرقة "الجزائرية-جزائرية" إلى موقفين بين كل من المؤتمر الإسلامي الجزائري و النجم الشمال الإفريقي ليس من شأنها أن تؤثر سلبا على الموقف الجزائري و من القضية الوطنية؟ أم عكس ذلك، فهي تمثل بدائل سياسية و مطالبية لمخرج محتمل للقضية الجزائرية؟ هل يمكن اعتبار و تقويم موقف الجزائريين من القضية الجزائرية، من زاوية "الوحدة في العمل" التي جسدها المؤتمر الإسلامي الجزائري - على الرغم من اعتدال مطالبه - أم من زاوية "وطنية مطالب النجم الشمال الإفريقي على الرغم من عمله المنفرد؟ هل التباعد الإيديولوجي بين مختلف تيارات المؤتمر الإسلامي، من نواب، و علماء، و شيوعيين أليس من شأنه أن يتصدع في مواجهة أول عاصفة سياسية، مما سيزيد من تفرقة الموقف الجزائري بعد ذلك الانقسام الذي حدث بين كل من المؤتمر الإسلامي و النجم الشمال الإفريقي، مما سيؤثر سلبا على الموقف الجزائري من القضية الوطنية؟ هل تلك الانقسامات الجزائرية-جزائرية من حيث المواقف في البرامج، و الأهداف و الإستراتيجية، أليس من شأنها جلب اهتمام السلطات الاستعمارية - مهما كانت ميولاتها السياسية - لها من أجل تعميق الهوة بين الاتجاهات و الأحزاب السياسية الجزائرية، و ذلك تجسيدا لسياسة فرق تسد، مما سيؤثر سلبا على الموقف الجزائري من المسألة الوطنية؟ ذلك ما سنحاول الكشف عنه في الفصل القادم.

الفصل الثانـي

القضية الجزائرية و البرلمان الفرنسي خلال الثلاثينيات

1- تمثيل الجزائر في البرلمان الفرنسي

2- المناقشات البرلمانية

3- مشروع بلوم- فيولت 30 ديسمبر 1936

إنّ فحص "اقتراح قانون فيولت" من طرف لجنة مجلس الشيوخ بدأ بالفصل السابع الخاص بإعادة تنظيم المجالس الجزائرية[760]، و قد صادقت عليه و أحالته على الحكومة الفرنسية يوم 28 ديسمبر 1932، غير أنّ وزير الداخلية الفرنسية انتظر إلى غاية 25 مارس 1934 لكي يرد عليه ليس بالموافقة، وإنما ليعارضه بمشروع قانون أقل راديكالية، بل و أكثر محافظية، و هو المشروع المضاد الذي سرعان ما أضافت إليه المندوبيات المالية مشروعا معاكسا. و بما أنه و إلى غاية جانفي 1935 لم تقدم لجنة مجلس الشيوخ على مناقشة "اقتراح قانون فيولَت" ، قرر هذا الأخير استجواب الحكومة الفرنسية " حول الإجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها لتحقيق الوعود التي قدمها للفرنسيين المسلمين بـ الجزائر أثناء المئوية "، **إلا أنّ وزير الداخلية الفرنسية "مارصَل رينيي" (Marcel REGNIER) ألح عليه بتأجيل طلب الاستجواب و قرر زيارة الجزائر للتحقيق هناك مدة خمسة عشر يوما، و تلت تلك الزيارة فتح الملف الجزائري في جدول أعمال البرلمان الفرنسي من خلال طرح "مساءلة فيولَت" في مارس 1935 أعقبتها مناقشات برلمانية حادة، طرح مشاريع "إصلاحية" و مشاريع مضادة عديدة هيمنت على الساحة السياسية الجزائرية طيلة الفترة ما بين 1935- 1938.**

و قد ارتأينا أن نخصص لهذا الغرض فصلا لكشف النقاب عن المناقشات البرلمانية التي دارت أشغالها في مجلس الشيوخ يومي 21 و 22 مارس 1935 من خلال مناقشة "مساءلة فيولَت" و طروحاته و لوجهات نظر و رؤى نواب الجزائر في البرلمان الفرنسي، و الذين وقعت على كاهلهم مسؤولية التكفل بمصير الجزائر، بمستقبل سكانها و بمصالحهم الإستراتيجية.

1- تمثيل الجزائر في البرلمان الفرنسي:

1-1- تمثيل الجزائر في البرلمان الفرنسي:

لقد حوّل مرسوم 24 أكتوبر 1870 المقاطعات الثلاث القديمة إلى عمالات، تضم كل واحدة أراض مدنية تُسيّر من طرف المحافظ مباشرة و أراض عسكرية تُسيّر من طرف ضابط عام تابع للمحافظ، و قد أخذت مساحة الأراضي العسكرية تتقلص إلى غاية إلغاءها النهائي في سنة 1923، إلا أنّ تلك العملات الواسعة، و التي كانت تغطي كل الجزائر المحتلة من طرف فرنسا، حُددت بقانون 24 ديسمبر 1902 الذي خلق أرضي الجنوب، فمن سنة 1902 و إلى سنة 1956 يمكن أن نميز بين الجزائر الشمالية المقسمة إلى ثلاث عمالات: الجزائر، وهران و قسنطينة، و الجزائر الجنوبية المقسمة إلى أربع أراض[761]: غرداية، عين الصفراء، توقرت و الواحات، و تُكوّن أراضي الجنوب ِوحدة إدارية منفصلة

---

[760] - أنظر: - L. TAHRAT," Autour de la commission sénatoriale" , In: Voix des humbles, 10ème année, n° 100, Alger, juin 1931, p. 2.

[761] - و ذلك حسب مرسوم 14 أوت 1905، أنظر: - Claude COLLOT, Les Institutions…, op,cit, p. 45

لها الشخصية القانونية و ميزانية خاصة[762]، على رأس كل واحدة من الأراضي الأربع ضابط سام، مُعيّن بمرسوم من الحاكم العام، يمارس صلاحيات محافظ تحت سلطة الحاكم العام.

و إذا كانت العمالات الجزائرية الثلاث تُذكّر بالمناطق الإدارية بـ فرنسا، حيث تحمل نفس التسمية، غير أنّ لها حقيقة تختلف إلى حدّ بعيد عنها كما يوضحه الجدول الآتي:

- مساحة و سكان الدوائر العمالية لـ الجزائر سنة1936[763]:

	المساحة: كلم^2	السكان: ن
- عمالة الجزائر	52.660	2.420.000
- عمالة وهران	67.329	1.223.000
- عمالة قسنطينة	87.503	2.514.000
- مجموع الجزائر الشمالية	207.490	5.977.000
- أراضي الجنوب (قانون 24- 12- 1902)	1.987.600	633.000
- المجموع العام	2.195.000	6.610.000

فالعمالة بـ فرنسا لها في المعدل مساحة تقدر بـ 6.000 كلم^2 و سكانها 400.000 نسمة، العمالات الجزائرية لها مساحة من 10 إلى 14 مرة أكثر اتساعا، و سكانا من 4 إلى 7 مرات أكثر ، لكن مع ذلك لها إدارة مماثلة لإدارة عمالة فرنسية: أي أنّ الجزائر الشمالية كانت تعاني نقصا إداريا كبيرا[764]، كما كانت تعاني من التهميش على مستوى التمثيل البرلماني كما يوضحه الجدول التالي:

- تمثيل الجزائر في البرلمان الفرنسي بين 1871-1940[765]:

	الجمعية الوطنية 02/01/ 1871	غرفة النواب 1876-1940					مجلس الشيوخ 1876- 1940
	قانون 02/01/ 0871	قانون 11/30/ 1875	قانون 04/08/ 1879	قانون 07/28/ 1881	قانون 07/21/ 1927	قانون 03/20/ 1936	قانون 02/24/ 1875
عمالة الجزائر	2	1	-	2	3	4	1

[762] - و ذلك حسب مرسوم 14 أوت 1905، أنظر: - Ibidem

[763] - Ibid, p. 47

[764] - Ibid, p. 45.

[765] - Jacques- Binoche GUEDRA, "Les Elus de l'Algérie et des Colonies au Parlement (1871- 1940), In: Revue d'Histoire d'Outre-Mer, T. L.X.X.V, Paris , 1988, p .341.

عمالة وهران	2	1	-	2	3	3	1
عمالة قسنطينة	2	1	-	2	3	3	1

فـعلى الـرغم مـن أنّ الجزائـر اسـتفادت مـن رفـع المقاعـد المخصـصة لهـا فـي غرفـة النواب، و التي انتقلت من ستة إلى تسعة أعضاء سنة 1928، بـمعدل ثلاثـة عن كل عمالـة من العمالات الثلاث، و من تسعة إلى عشر سنة 1936، حيث منح القـانون الانتخـابي لـ 20 مارس 1936 مقعدا إضافيا لـعمالة الجزائر[766] **كما يوضحه الجدول، إلا أنّ ذلك يتنـاقض مـع المـساعي الجزائريـة الراميـة لـ "** الحـصول علـى تمثيـل سياسـي يتناسـب مـع أهميتهـا العدديـة **"**[767]**.**

1-2- ممثلو الجزائر في البرلمان الفرنسي:

إثـر تـشريعيات 26 أفريـل و 3 مـاي 1936 تـشكلت حكومـة "الجبهـة الـشعبية" مـن ائـتلاف الأحـزاب و المنظمـات الـسياسية و الاجتماعيـة اليـسارية، تجمـع بـين الفـرع الفرنـسي للأمميـة الـشيوعية (S.F.I.C)، الفـرع الفرنـسي للأمميـة العماليـة (S.F.I.O) و الحـزب الراديكالي الاشتراكي (P.R.S) و نقابة ك.ع.ع (C.G.T)، تحصلت فيها بنسبة 60 % من مجموع مقاعد البرلمان كما فازت بـأربع من مجموع عشر مقاعد مخصصة لـ الجزائر. و لقد أسفرت تشريعيات أفريل-مايو 1936 على النتائج التالية[768]**:**

اليمين: 94 نائبا منهم:	الوسط: 133 نائبا منهم:	اليسار 337 نائبا منهم:
41 الفدرالية الجمهورية	42 جمهوريون من اليسار	108 راديكاليون اشتراكيون
8 الحـــــزب الاجتمـــــاعي الفرنسي (P.S.F)	38 اليسار الديمقراطي	29جمهوريون اشتراكيون
54 مستقلون	27 الديمقراطية الشعبية	148 الفرع الفرنسي للأممية العمالية (S.F.I.O)
	26 محتلف	72 الحزب الشيوعي
المجموع: 618 نائب.		

و تشكلت حكومـة "الجبهـة الـشعبية" و كانـت تـضم "ليـون بلـوم"(Léon BLUM) رئيسا للمجلـس، و "راؤول أوبـو" (Raoul AUBAUD)، نائـب كاتـب الدولـة للداخليـة

---

766 - Ibid, p. 334.

767 - André NOUSCHI, op.cit, p .55.

768 - Henri BERGASSE, Histoire de l'assemblée des élections de 1789 aux élections de 1967, Paris, Payot, 1967, pp. 357-358.

أنظر نتائج تشريعيات أفريل-ماي 1936 في الجزائر، في: C.A.R.A.N: F 60 773

مكلف بالشؤون الجزائرية، "موريس فيولَت" (Maurice VIOLETTE) الذي لقبه المستوطنون بـ "فيولَت العربي" كونه كان يؤيد الأهالي الجزائريين في نظرهم، و هو صاحب مشروع 3 جويلية 1931، وزير دولة، و "ماريوس موتي" (Marius MOUTET)، صاحب تقرير مارس 1918، وزيرا للمستعمرات - وزارة لم تكن الجزائر تابعة لها - خبير بشؤون المستعمرات عامة و بالشؤون الجزائرية خاصة. و قد أثارت تلك الحكومة في الجزائر و في كامل شمال إفريقيا " انفجار فرحة كبيرة "[769] لأنها أحزابا و شخصيات كانت دوما تطالب مزيدا من "العدالة" و "الكرامة" لـ "أهالي شمال إفريقيا" ما دام كانت في المعارضة ها هي الآن في السلطة و بأغلبية برلمانية كبيرة تؤهلها لتطبيق وعودها الانتخابية.

بعد التطرق لتمثيل الجزائر في البرلمان الفرنسي و قبل الغوص في مساءلة "موريس فيولَت" (Maurice VIOLETTE) علينا أولا التعرف على ممثلي الجزائر في البرلمان الفرنسي و الذين وقعت على كاهلهم مسؤولية التكفل بمصير الجزائر، بمستقبل سكانها و بمصالحهم الإستراتيجية.

فمن هم هؤلاء النواب؟ من انتخبهم؟ من هم هؤلاء الذين خولوا لأنفسهم حق تمثيل الجزائر و انتزعوا حق التحدث باسم سكانها؟ من هم هؤلاء الذين نصبوا أنفسهم حماة لـ الجزائر و أوصياء على مصالح سكانها ؟ كم كان عددهم ؟ ماذا تمثل أصواتهم في البرلمان الفرنسي؟ ما مدى وزنهم و ثقلهم في اتخاذ، أو على الأقل، في توجيه القرار؟ ما هي انتماءاتهم السياسية؟ ما مدى نفوذهم في البرلمان الفرنسي و تأثيرهم على الحكومة الفرنسية في توجيه سياستها الجزائرية؟ ذلك ما سنحاول الكشف عنه من خلال التطرق لبطاقة نواب الجزائر و الكشف عن مسالكهم المدنية السياسية.

1-2-1- في مجلس الشيوخ:

مثل عمالة الجزائر في مجلس الشيوخ جاك "دِرو" (Jacques DUROUX)، من اليسار الديمقراطي، من مواليد سنة 1878 بـ "ميزون كاري"(Maison Carrée) بـ الجزائر، حامل لشهادة ليسانس في الحقوق، تقلد عدة مناصب و مسؤوليات إدارية و سياسية: صناعي و كرام، مستشار بلدي لـ "ميزون كاري" في 1912؛ انتُخب في المجلس العام لمدينة الجزائر سنة 1919 و رئيس المجلس العام لمدينة الجزائر بين 1926-1937؛ عُيّن مندوبا ماليا سنة 1920؛ انتُخب عضوا في مجلس الشيوخ لعمالة الجزائر سنة 1921[770] عن اليسار الراديكالي و الراديكال الاشتراكي؛ أعيد انتخابه سناتورا لـ عمالة

---

[769] - Ferhat ABBAS, La nuit coloniale…, p. 128.

[770] - عُيّن في العديد من اللجان منها لجنة الجزائر.

الجزائـر سـنة 1929[771]؛ غيـر أنـه خـسر فـي انتخابـات 1938 ضـد "مـالارمي" (MALLARME)؛ و كان مالك جريدة "لـ إيكو دالجي" (L'Echo d'Alger)[772].

و مثل عمالة قسنطينة في مجلس الشيوخ "بول كِتولي" (Paul CUTTOLI) من اليسار الديمقراطي ، من مواليد 1864 بـ "سانت أوجين" بـمدينة الجزائر، حامل لشهادة ليسانس في الحقوق، تقلد عدة مناصب إدارية و سياسية: انتُخب مستشارا عاما لـ بسكرة في 1899؛ مستشارا عاما لـ برج بوعريريج؛ نائب رئيس مجلس عمالة قسنطينة في 1904؛ عضو في مجلس بلدية قسنطينة بين 1892-1896؛ انتُخب مستشار بلدي لـ "فيليب فيل" سنة 1929؛ و رئيس بلديتها من 1929 إلى أن توفي في 1949؛ عضو جمعية المندوبيات المالية لـ الجزائر بين 1901-1906؛ انتُخب نائبا لـ قسنطينة من 1906 إلى 1919 في مجموعة الراديكال-الاشتراكية؛ أعيد انتخابه في 1910؛ و في 1914؛ لم يترشح لانتخابات نوفمبر 1919؛ انتُخب عضوا في مجلس الشيوخ لـعمالة قسنطينة سنة 1920 و أعيد انتخابه سنة 1924 ثم في سنة 1932[773]، حتى 1941؛ عُيّن مندوبا للجمعية الاستشارية المؤقتة بـ الجزائر من 1943 إلى 1945؛ انتُخب نائب قسنطينة في الجمعية التأسيسية الأولى من 1945 إلى 1946؛ لم يتقدم لانتخابات جوان 1946[774]. رئيس المجالس المالية و نائب رئيس المجلس الأعلى لـ الجزائر[775].

و مثل عمالة وهران "بييَر-آرثر رو-فرَيسيننغ (Pierre-Arthur ROUX-FREISSINENG)، من الاتحاد الديمقراطي و الراديكالي؛ من مواليد 1863 بـ مارسيليا؛ شهادة ليسانس في الحقوق؛ قاضي، محامي، و نقيب المحامين؛ تقلد العديد من المناصب و المسؤوليات الإدارية و السياسية: مستشار بلدي لـ وهران سنة 1903؛ نائب وهران عدة مرات: 1919؛ 1924؛ 1928؛ و 1932؛ مُسجل في مجموعة اليسار الراديكالي، عضو في العديد من اللجان؛ أداع العديد من المشاريع تخص الجزائر و الجزائريين: إعادة تنظيم المجالس الجزائرية، و ضع الأهالي المسلمين، الاحتفال بمئوية الاحتلال. انتُخب ممثلا لـ وهران في مجلس الشيوخ سنة 1933، إثر وفاة "بول سورَن"؛ أعيد انتخابه في 1935؛ مُسجل في مجموعة اليسار الراديكالي؛ عضو في العديد من اللجان

---

[771] - كانت له العديد من التدخلات في جلسات مجلس الشيوخ خاصة عندما يتعلق الأمر بـ الجزائر حول حالة الفرنسيين المسلمين بالجزائر سنة 1936.

[772] - Dictionnaire des parlementaires français, Notices biographiques sur les ministres, députés et sénateurs français de 1889 à 1940, T. 4, Paris, P.U.F, 1966, pp. 1594-1595.
أنظر أيضا: Sénat-Notice et Portrait 1936, Paris, 1936, p .103

[773]- أداع العديد من اقتراحات قوانين تخص الجزائر منها تلك الخاصة بارتقاء الأهالي المسلمين بـ الجزائر لصفة مواطنين فرنسيين في 1938؛ كما كان مقررا للعديد من المشاريع أو اقتراح قوانين كتلك الخاصة بارتقاء الأهالي المسلمين بـ الجزائر للحقوق السياسية في 1920؛ كما أبدى بآراء حول ارتقاء أهالي الجزائر للحقوق السياسية في 1922، و حول قانون الأهالي في 1922؛ و تحدث في المنصة على الفرنسيين المسلمين بالجزائر سنة 1935، و عن الدسائس المعادية لـفرنسا في الجزائر سنة 1937.

[774] - Dictionnaire des parlementaires…, op. cit, T. 3, Paris, P.U.F, 1963, pp. 1198-1199.

[775] - Dictionnaire…, op. cit, p .79.

منها: لجنة الجزائر، و التي أصبح ناب رئيسها سنة 1936 ثم رئيسها سنة 1938؛ كان كثيرا ما يبدي تخوفه من "دسائس الشيوعيين و الاشتراكيين في الجزائر" على حدّ تعبيره[776].

و ما يتبين من ذلك هو استمرارية و مداومة هؤلاء النواب في مناصبهم التمثيلية لـ الجزائر كما يبينه الجدول الآتي، و هو ما يدل على ثقة الاستعمار فيهم مستوطنين و حكومة.

منتخبو الجزائر في مجلس الشيوخ بين 1919-1939 حسب التسلسل الزمني وعن كل عمالة[777]:

عمالة الجزائر	عمالة وهران	عمالة قسنطينة
- دِرو (DUROUX) 1921-1939	- إتيَن (ETIENNE) 1920-1921 - قاسَر(GASSER) 1921-1927 - ب. سورَن(P.SAURIN) 1927- 1933 - رو-فرَيسننغ (-ROUX FREISSINENG) 1933-1944	- ب. كِتولي (P. CUTTOLI) 1920- 1941

2-2-1 في غرفة النواب:

مثّل عمالة الجزائر في غرفة النواب بعد تشريعات أفريل-مايو 1936: "أندري مالارمي" (André MALLARME)، "جان-ماري غاستافينو" (Jean-Marie GUASTAVINO) و "هنري فيوري" (Henri FIORI). و قد أعيد انتخاب "مالارمي" (MALLARME)[778] من اليسار الديمقراطي و الراديكالي الحر في سنة 1936، و هو من مواليد مدينة الجزائر؛ انتُخب نائبا لعمالة الجزائر عدة مرات: (1924-1928)، (1928-1932)، (1932-1936)، (1936-1939)؛ سناتور لعمالة الجزائر (1939-1945)؛ كاتب الدولة للملاحة البحرية عام 1926؛ نائب كاتب الدولة للأشغال العمومية بين 1929-1930؛ وزيرا للبريد و المواصلات سنة 1930 و في 1934؛ وزيرا للتربية بين 1934-1935[779]. كما أعيد انتخاب "غاستافينو" (GUASTAVINO)[780] و هو من اليسار الديمقراطي، و هو من مواليد مدينة الجزائر؛ مستشار عام لـ بلكور منذ 1922؛ مفوض عام مالي - فرع غير المعمرين - منذ 1928. انتُخب نائبا لعمالة الجزائر

---

[776] - Ibid, T. 8, Paris, P.U.F, 1997, p. 2924.

[777] - Jacques-Binoche GUEDRA, op. cit, p. 344.

[778] - و هو أستاذ في الحقوق بجامعة الجزائر و محامي بمجلس الاستئناف.

[779] - Dictionnaire des parlementaires …,op. cit, T. 7, Paris, PUF, 1972, pp. 2346-2347.

[780] - و هو محامي بمجلس الاستئناف بمحكمة الجزائر.

بين (1932-1936) و (1936-1942)[781]. كما أعيد انتخاب "فيوري"(FIORI) من الإتحاد الاشتراكي و الجمهوري (U.S.R)، و هو من مواليد مدينة الجزائر سنة 1881؛ تقلد العديد من المناصب و المسؤوليات الإدارية و السياسية: صحافي و محرر في جريدة "نوفل" (Nouvelles)؛ انتُخب نائبا لـ عمالة الجزائر عدة مرات: (1920-1924)، (1924-1928)، (1932-1936)؛ أداع الكثير من اقتراحات قوانين و اقتراح نصوص و الإدلاء بتدخلات تخص إفريقيا الشمالية عامة و الجزائر خاصة[782].

كما تم انتخاب نائب رابع لـعمالة الجزائر و هو "مارصل رجيس" (Marcel REGIS) من الحزب الاشتراكي (S.F.I.O)، و هو من مواليد "أورليان فيل"(Orléansville)؛ نائبا بين (1936-1942)[783] .

و مثّل عمالة قسنطينة بعد تشريعيات أفريل- مايو 1936: "إميل مورينو" (Emile MORINAUD)، "جوزف سردا" (Joseph SERDA)، و "ستانيسلاس دوفو" (Stanislas DEVAUD). فقد أعيد انتخاب "مورينو" (MORINAUD) من اليسار الديمقراطي و الراديكالي الحر؛ و هو من مواليد "فيليب فيل" (Philippeville)؛ تقلد عدة مناصب و مسؤوليات: نائبا لـعمالة قسنطينة عدة مرات: (1898-1902)، (1920-1924)، (1924-1928)، (1928-1932)، (1932-1936)، (1936-1942)؛ نائب كاتب الدولة للتعليم العمومي مكلف بالتربية البدنية بين (1930-1932)[784]. كما أعيد انتخاب "سردا" (SERDA) من اليسار الراديكالي و اليسار الحر؛ و هو من مواليد بوفاريك؛ تقلد عدة مناصب و مسؤوليات: انتُخب نائبا لـعمالة قسنطينة بين (1932-1936)، و (1936-1942)؛ مفوض مالي - فرع المعمرين - منذ 1925[785]. كما تم انتخاب "دوفو" (DEVAUD)[786] من الحزب الاجتماعي الفرنسي (P.S.F) اليميني المتطرف، خلفا لـ "جِل كتولي" (Jules CUTTOLI)؛ تقلد عدة مناصب و مسؤوليات: انتُخب نائبا بين (1936-1942)؛ مستشار بلدي لـ قسنطينة[787].

بينما مثل عمالة وهران بعد تشريعيات أفريل-مايو 1936: "بول سورَن" (Paul SAURIN)، "روني أنجالبر" (René ENJALBERT) و "ماريس دبوا" (Marius DUBOIS)، فقد أعيد انتخاب "سورَن"(SAURIN) و"أنجالبر" (ENJALBERT) و"دبوا"(DUBOIS) . "سورَن"(SAURIN) و هو من اليسار الديمقراطي و الراديكالي الحر، من مواليد الجزائر؛ تقلد عدة مناصب و مسؤوليات: انتُخب

---

781 - Dictionnaire des parlementaires…, op. cit, T. 5, 1968, pp. 1895-1896.

782 - Dictionnaire des parlementaires…, op. cit, T. 5, Paris, P.U.F, 1968, pp. 1693-1694.

783 - Ibid, T. 8, p. 2808.

784 - صاحب شهادة ليسانس في الحقوق، محامي، و نقيب المحامين، أنظر: - Ibid, T. 7, pp. 2522-2523

785 - و هو مستشار عام و رئيس بلدية، أنظر: - Ibid, T. 8, p. 2996

786 - و هو أستاذ فلسفة بثانوية قسنطينة و محرر برنامج إصلاحات الحزب الاجتماعي الفرنسي ((P.S.F) سنة 1936، أنظر: Charles-André JULIEN, L'Afrique du Nord en Marche, op. cit, p. 136.

787 - Dictionnaire des parlementaires…, op. cit, T. 4, 1966, pp. 1433-1434.

نائبا لـعمالة وهران في 1934 بدلا لـ "رو-فرَيسيننغ"(ROUX-FREISSINENG) الذي انتُخب سناتورا؛ رئيس المجلس العام لـبلدية وهران سنة 1935؛ رئيس المفوضات المالية[788]. كما تم انتخاب "أنجالبر" (ENJALBERT)[789] من اليسار الديمقراطي و الراديكالي الحر؛ من مواليد عين تموشنت؛ تقلد عدة مناصب و مسؤوليات: نائب عمالة وهران (1936-1942)؛ مفوض مالي منذ 1920-1936؛ نائب رئيس بلدية عين تموشنت ثم رئيس بلديتها بين 1919-1940[790]. كما تم انتخاب "دبوا"(DUBOIS)، و هو من الحزب الاشتراكي (S.F.I.O)؛ تقلد عدة مناصب و مسؤوليات: مستشار عام لـعمالة وهران بين 1931-1944[791]. و يُعتبر "دِرو"(DUROUX)، ممثل عمالة الجزائر، "ب. كِتولي" (P. CUTTOLI)، ممثل عمالة قسنطينة، و "رو-فرَيسيننغ" (-ROUX FREISSINENG) في مجلس الشيوخ مع زملائهم في غرفة النواب: "مالارمي" (MALLARME) من عمالة الجزائر ، "مورينو" (MORINAUD) من عمالة قسنطينة، "سورَن" (SAURIN) و "أنجالبر" (ENJALBERT) من عمالة وهران، كلهم من قائمة اليسار الديمقراطي و الراديكالي الحر، بينما يُعتبر "فيوري" (FIORI)، "رجيس" (REGIS) من عمالة الجزائر و "دبوا" (DUBOIS) من عمالة وهران المنتخبون الثلاثة من قائمة "الجبهة الشعبية" في غرفة النواب المنبثقة عن تشريعيات أفريل-مايو 1936 و هو ما يدل على أنّ التغيير الذي شهرته فرنسا بعد تلك الانتخابات لم يكن له امتداد في الجزائر و سيكون دون تأثير عليها.

و ما يتبين من ذلك هو استمرارية و مداومة هؤلاء النواب في مناصبهم التمثيلية لـ الجزائر كما يبينه الجدول الآتي، و هو ما يدل على ثقة الاستعمار الفرنسي فيهم مستوطنين و حكومة.

منتخبو الجزائر في غرفة النواب بين 1919-1939 حسب التسلسل الزمني و عن كل عمالة[792]:

الجزائر	وهران	قسنطينة
- هوبي (HOUBE) 1912-1919 - فيوري (FIORI) 1919-1928؛ 1932- 1942 - لوفابفر(LEFEBVRE)	- بوتي (PETIT) 1919-1928 - رو-فرَيسيننغ(-ROUX FREISSINENG) 1919-1934	- ج. كِتولي (J. CUTTOLI) 1928-1936 - دوفو (DEVAUD) 1936-1942 - سردا (SERDA)1932-

[788] - صاحب دكتوراه في الحقوق، محامي، مزارع و كرام، أنظر: - Dictionnaire des parlementaires…, op. cit, T. 8, 1977, p. 2966.

[789] - و ذلك باعتباره أحد لملاك العقاريين الكبار.

[790] - Dictionnaire des parlementaires…, op. cit, T. 5, pp. 1623-1624.

[791] - Ibid, T. 4, pp. 1508-1509.

[792] - Jacques-Binoche GUEDRA, op, cit, p. 324.

1919 -1921 - آبو (ABBO) 1921-1924 - مالارمي (MALLARME) 1924-1939 - لاكييَر(LAQUIERE) 1928-1932 - ريكسي (RICCI) 1928-1932 - غاستافينو (GUASTAVINO) 1932-1942 - رجيس (REGIS) 1936-1942	- بريير(BRIERE) 1928-1936 - مول (MOLLE) 1928-1931 - بارَس (PARES) 1931-1936 - سورَن (SAURIN) 1934-1942 - آنجالبر(ENJALBERT) 1936- 1942 - دبوا (DUBOIS)1936-1942	1942

فبعد تشريعات أفريل-مايو 1936 و وصول حكومة يسارية ائتلافية [793]، لم تكن غرفة "الجبهة الشعبية" (Front Populaire)، كما كان يترقبه الرأي العام الأهلي للمستعمرات، غرفة مضادة للاستعمار.

احتوت الغرفة على مجموعة استعمارية جد منتظمة، تضع 256 نائبا مقابل 227 في مارس 1930 مع 8 نواب رئيس و 7 أمناء [794]، و هو ما أكده وزير مستعمرات حكومة "الجبهة الشعبية" "ماريس موتي" (Marius MOUTET) حيث صرح أنّ " البعض يتصور أنّ لدى رجال اليسار حتما إيديولوجية معادية للاستعمار: ربما يستهوي البعض من طرف مثالية أسيء فهمها، لا يرون في التوسع الاستعماري سوى شراسة، عنف و نهب، غير أنّ العدد الأكبر أدرك جيدا الإنجاز الضخم الذي ينبغي القيام به حاملين على محمل الجد المهمة الحضارية التي يمكن أن تتبعها أمة غير متناسية لا لتقاليدها و لا لمبادئها **"**[795].

و مهما يكن من أمر، ما يميّز تمثيل الجزائر في البرلمان الفرنسي بين سنتي 1935-1938 ما يلي:

- لا تمثيلية البرلمان الفرنسي كإطار ديمقراطي للمناقشات البرلمانية حول القضية الجزائرية، و ذلك لعدم تمثيل الجزائريين في البرلمان، و اقتصار ذلك على المستوطنين الأوروبيين فقط، و هم أصحاب الامتيازات الاقتصادية و الاجتماعية، السياسية و الإدارية و هو الأمر الذي يفسر حجم ضغوطات هذه الفئة و حرصها الكبير على ضرورة حماية و المحافظة على مصالحها و امتيازاتها و ذلك عن طريق العمل على المحافظة على الوضع الراهن و التصدي لاحتمال أي إصلاح أو تغيير في صورة الوضع القائم، و الجزائريون الذين

---

793 - أنظر لاحقا في هذا الفصل.

794 - Mahfoud KADDACHE, Histoire du nationalisme…, Vol. 1, p. 403.

795 - Charles-Robert AGERON, Les Colonies…, op, cit, p. 27.

يشكلون 5/6 من سكان الجزائر غير ممثلين في البرلمان، بينما يشكل المستوطنون 1/6 و حضورهم في البرلمان كامل و قوي.
- التمثيلية المحدودة لـ الجزائر في البرلمان الفرنسي بمعدل ثلاثة عشر أي بعشرة ممثلين في غرفة النواب و ثلاثة ممثلين في مجلس الشيوخ، و هي نسبة ضئيلة لا تتناسب مع عدد سكان الجزائر المقدر آنذاك بحوالي ستة ملايين نسمة، مما يجعلهم أقلية أمام ممثلي فرنسا في البرلمان، هذا في صورة ما إذا كانت وجهات نظرهم إيجابية فيما يتعلق بالقضية الجزائرية، و هو أمر مستبعد سيما و أنهم منتخبون أساسا من قبل المستوطنين و هو أيضا ما جعلهم يخضعون لضغوطاتهم التي تحركها مصالحهم و أغراضهم السياسية فضلا عن طريق امتيازاتهم الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية و الإدارية...
- و من جهة أخرى، إنه لمن الأوجب أن نسجل هنا هيمنة و سيطرة القوائم الاستعمارية اليمينية-المحافظية على القوائم اليسارية "الإنسانية-التقدمية"، و قد بلغ عددهم أحد عشر مقابل ثلاثة فقط من "الجبهة الشعبية"، و هو الأمر الذي يجعل التغيير الذي شهدته فرنسا بعد تشريعيات أفريل- مايو 1936 دون امتداد في الجزائر بل و من دون تأثير عليها.
- التجربة المدنية و السياسية الطويلة من خلال ما تقلده ممثلو الجزائر من وظائف و مسؤوليات سياسية و اقتصادية تجعلهم في مركز قوة أمام خصومهم، إذا كانت ثمة خصومية، فهم مخلصون لمناصبهم و بذلك فهم أوفياء لسياساتهم مما يجعلهم محل ثقة لدى منتخبيهم من المستوطنين للحيلولة دون تمكين أي تغيير في الجزائر. و قد أكد "روث" (ROTH) ذلك الثبات، الإخلاص و الوفاء بقوله: " ... تقليد ثابت قلما توقف، جعل البرلمانيين الجزائريين يصوتون باستمرار و بوفاء لصالح كل الحكومات ... إنّ الثقة الكبيرة التي اكتسبوها بناء على وفائهم الثابت تسمح لهم بالاهتمام بصفة خاصة بالشؤون الجزائرية و العمل باستمرار في هذا لاتجاه ... [796]".

فما يمكن أن ينتظر منهم من إصلاحات ... بل و من " تنازلات "؟ ما يمكن أن تكون طبيعة وجهات نظرهم و مواقفهم؟ ما يمكن أن يكون موقفهم من المطالب الجزائرية، من ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري و من مطالب النجم الشمال الإفريقي لـ 20 جوان 1936؟ ما سيكون موقفهم من "مشروع بلوم-فيولت" خاصة و من القضية الجزائرية عامة؟

2- المناقشات البرلمانية

2-1 طروحات موريس فيولت:

جاء في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية، العدد الـ 36، الصادر يوم 22 مارس 1935، بأنه تم مسح لوحة الجزائر في جلسة مجلس الشيوخ المنعقدة يوم 21 مارس 1935 و ذلك من طرف النائب "موريس فيولت" (Maurice VIOLETTE)[797] الذي قدّم مساءلة " حول الإجراءات التي ينوي وزير الداخلية اتخاذها من أجل تحقيق الوعود التي

[796] - Roger ROTH, La Réforme des pouvoirs publics en Algérie, Thèse de Droit, Paris 7è, 1936, p. 111.
[797] - و هو حاكم عام سابق للجزائر و صاحب اقتراح قانون 3 جويلية 1931 ، أنظر سابقا في الفصل الأول من الباب الأول.

قدمت للجزائريين أثناء الاحتفال بالذكرى المئوية للاحتلال"[798]. **فما هو محتوى مساءلة فيولَت؟ ما هي طبيعتها و ما الغرض منها ؟ ما هو موقف "فيولَت" (VIOLETTE) من القضية الجزائرية؟**

استهل "فيولت" (VIOLETTE) تدخله بتفسير ما أصطُلح عليه بـ " القلق الجزائري **"[799] بالتأكيد على الجانب الاقتصادي دون غيره، مع ربطه بالجانب المعنوي: "** هذا القلق له أسباب اقتصادية، له أسباب معنوية **"[800].**

" ... ما العمل من أجل ترتيب الوضع، إنّ الجزائر حيوية بالنسبة لـ فرنسا... لن تكون هناك إفريقيا فرنسية من دون الجزائر ... و كيف يكون أمننا و شفرنا إذا فقدت فرنسا امتدادها في الواجهة الأخرى من المتوسط ..."[801] .

فما هي حقيقة هذه الأزمة؟ ما طبيعتها و أسبابها؟ إنّ السبب كما يراه "فيولت"(VIOLETTE) يعود إلى التعهدات الكثيرة التي قطعتها فرنسا على نفسها و لم تلتزم بها أمام الأهالي المسلمين الجزائريين:

" أثناء الاحتفال المئوي، أمل كبير هزّ كل الجزائر المسلمة، و للأسف خُيّب هذا الأمل "[802]؛ " ... لم يأت أي شيء و منذ ذلك الوقت انتشرت الخيبة و تفشى اليأس و الحقد في أذهان الأهالي... و القلق الجزائري يمكن في هذا اليأس بالضبط لا غير"[803].

هل هذه الأزمة عابرة؟ لا إنها دائمة:

" حسب الجرائد فإنّ وزير الداخلية يرجع هذه الحالة المزرية للأزمة الاقتصادية. و بعودة الرخاء و الازدهار، فإنّ هذه الحالة ستتلاشى تدريجيا "[804]. **كيف يتصورون ذلك؟**

---

[798] - أنظر: - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 21 mars 1935, pp. 344- 357
أنظر أيضا: "L'Algérie au Sénat", In: Le Temps, 75ème année, n° 26865, 23 mars 1935, p. 3; n° 26866, 24 mars 1935, p. 1; و أيضا: "L'Algérie au Sénat", In: Renseignements Coloniaux et Documents, n° 4, Paris, avril 1935, pp. 5-12; و أيضا: "L'Interpellation Violette au Sénat le 21 et 22 mars 1935", In: Questions Nord Africaines, n° 3, Paris, juin 1935, pp: 99-111.

[799] - حول تلك المسألة ، أنظر : - Mohamed-El-Aziz KESSOUS, La Vérité Sur Le malaise algérien, أنظر أيضا: TAMZALI, "Le malaise algérien", In: Voix des humbles, 14ème année, n°155, Constantine, avril 1935, pp. 1359-1369; و أيضا: Henri DOMELIER, "Le Malaise algérien", In: Voix des humbles, 13ème année n° 151, Constantine, 15 Novembre1934, pp: 297-306; و أيضا: "En Algérie au fond du malaise", In: En Terre d'Islam, Paris, mai-juin 1935, pp: 172-178; و أيضا: Gaston BOUTHOUL, "Le Malaise algérien", In: Revue de Paris, Paris, juillet 1935, Impr. Rapide, Bône, 1935, pp: 118-134.

[800] - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 21 mars 1935, p. 344.

[801] - Ibidem.

[802] - Ibidem.

[803] - Ibidem.

[804] - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 21 mars 1935, p. 345.

فالوضعية لم تكن أحسن عما عليه الآن حتى في أوقات الرخاء، و لعل خير دليل على ذلك ما جاء في تقدير مجلس المراجعة لـدفعة 1926 الخاص بدائرة مستغانم.

" نلاحظ أنّ معظم هؤلاء الأشخاص يعانون باستمرار من سوء التغذية منذ سن الطفولة ..."[805].

و قد تصدى "فيولت" (VIOLETTE) لتقارير مجالس المراجعة لدوائر مختلفة و في سنوات مختلفة لتأكيد ملاحظاته. إنّ نسب المؤجلين و المعفيين من الخدمة العسكرية مرتفعة جدا في كل مكان، و ذلك حتى في وقت الرخاء: " ففي سنة 1930 و بالنسبة لـمدينة الجزائر وحدها، من أصل 28.502 مسجل، تم تأجيل 13.491 و إعفاء 5.948، و لم يُجند سوى 9.000 فقط "[806].

ألح "فيولت" (VIOLETTE) على هذه الحالة متسائلا عما بادرت فرنسا باتخاذه من أجل تحسين وضع الجزائريين الشبيه بحال الشعوب الهندية:

" ماذا فعلنا من أجل هؤلاء التعساء لتحسين قدراتهم الشرائية نسبيا ...؟ إنّ الحال في الجزائر شبيه إلى حد ما بحال شعوب الهند التعيسة "[807].

فهل يعكس هذا الوضع ما من المفروض أن يكون عليه حال مقاطعة فرنسية؟

" ليس طبيعيا أن نوزع آلاف و آلاف القناطير من الحبوب كل سنة لتفادي موت الناس"[808].

كما كان الجزائريون يعانون من مصاعب أخرى و محن أثقلت كاهلهم من ذلك مثلا غياب الرعاية الصحية، بحيث يقدر الاعتماد المخصص لها في ميزانية الجزائر سوى 300 ألف فرنك هذا إلى جانب المعاناة من الربا و مظاهر القساوة التي اتصفت به و المطبق بنسبة عالية جدا تتراوح ما بين 200% و300%، وأيضا: " من الملاحقات القضائية و المتعلقة بقانون الغابات، و من نظام جباية الضرائب و من عمليات مصادرة الأراضي "[809].

ثم يعاتب "فيولت" (VIOLETTE) الحكومة الفرنسية بشدة على سياستها في الجزائر، و ابتزاز الإدارة و تدخلها في شؤون الأهالي و أساليبها الزجرية و القمعية المسؤولة، على حد قوله، عن حالة الاضطراب التي تعرفها الجزائر، من ذلك مثلا ما أقدمت عليه اللجنة العليا للشؤون الأهلية سنة 1934 بموافقتها على " مشروع وضعته الإدارة

---

[805] - Ibidem.
[806] - Ibidem.
[807] - Ibidem.
[808] - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 22 mars 1935, p. 379.
[809] - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 21 mars 1935, pp: 344-346.

يلغي كامل الحريات البسيطة التي يتمتع بها المسلمون الجزائريون و هو الأمر الذي أحدث حملة سخط في كامل الجزائر "[810].

حتى الدين الإسلامي لم يسلم من هذه التدخلات و التجاوزات التعسفية من قبل بلد يعتبر نفسه بطل الفصل بين الدين و السياسة: " حتى الدين غير محترم، ففي الجزائر نصب الوالي على رأس إدارة دار الثقافة الإسلامية موظفا كاثوليكيا "[811].

لكن كيف يمكن التعليق على الأساليب الإدارية، النظام الاستبدادي، القمع المكثف، تعسف الإدارة الاستعمارية و ابتزاز "القياد"[812].

هذه السياسة ستكون لها عواقب وخيمة على الوجود الفرنسي في الجزائر، لأنّ هذا التحدي جعل الجزائريين لا يحتقرون الإدارة فقط و إنما فرنسا كلها، لأن حسب الجزائريين " الإدارة هي فرنسا "[813].

و إذا لم يتحرك الأهالي بعد، فذلك يرجع أساسا إلى كونهم تعودوا على ما هو أكثر ضررا و إلى الحتمية و القدرية و الاستسلام التي تميز العقيدة الإسلامية:" فباركوا هذه العقيدة، عقيدة الحتمية و الاستسلام، في أشد المصائب باركوها ... و إنها لا تزال تهدهد كل هذه البشرية المرهقة "[814].

و انطلاقا من عدة معطيات واقعية فإنّ على فرنسا أن تسرع و تُعجّل بحل مشاكل الأهالي الجزائريين، ذلك أنّ درجة تذمر الأهالي قد بلغ حدا لا يطاق بعده، و تفاقمت بشكل خطير، و عليه فإنّ موعد النهوض قد حان بحيث لن يكون ممكنا الاعتماد على الحتمية و الاستسلام بصورة مطلقة... فللصبر حدود: " أسرعوا فلأنّ النهوض قريب، و سوف يكون عنيفا "[815].

على فرنسا أن تمل على إيجاد العلاج العاجل و الفعال لهذا الوضع المأساوي باتخاذ سياسة أكثر عدلا مدفوعة بإجراءات اقتصادية و مالية متواصلة، فإذا كانت المذاهب و العقائد تنجب المفكرين، فإنّ " الظلم و الجور يولد الثائرين "[816].

ما هي إذن الإجراءات التي ينبغي على السلطات الفرنسية اتخاذها لتجاوز الأزمة؟ يجب أولا سلوك سياسة احترام وتقدير إزاء الأهالي ذلك أنّ " الجزائري يحترم الأوروبي،

---

[810] - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 21 mars 1935, p. 345.
[811] - Ibidem.
[812] - Ibid, p. 346.
[813] - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 22 mars 1935, p. 348.
[814] - Ibid, p. 344.
[815] - Ibidem.
[816] - Ibid, p. 347.

لكنه يريد من الأوربي أن يحترمه "[817]. **و إذا كان** " من السهل على الأهالي نسيان الظلم فإنّ الاحتقار لا ينسى أبدا "[818].

ما هي شروط نجاح السياسة الفرنسية في الجزائر؟ لا بد من:" تفاهم متبادل بين العنصرين وإرادة في الاشتراك معا، و الاحترام المتبادل، و من التحام القلوب و الرحمة "[819].

ثم يتأسف قائلا: " و للأسف الشديد فإنّ ذلك غير وارد حتى الآن... "[820].

و إنّ "فيولّت"(VIOLETTE) بهذا التصور لا يفهم طبيعة هذه العداوة و الضغينة التي يكنها الفرنسيون للنخبة الجزائرية على الأقل: " عندما يحتج الأهالي على الأعمال التعسفية التي يثبتونها، تسخطون، و عندما يصفقون تشككون، و عندما يصمتون تخافون "[821].

ينبغي أن يتغير موقف الفرنسيين منهم عكس ما هو عليه: " ينبغي أن نكون مسرورين بهذا النجاح الذي حققته الثقافة الفرنسية في الجزائر، و الذي غالبا ما يكون كاملا ... "[822].

و يري "فيولّت" (VIOLETTE) أنه من واجب فرنسا منح النخبة الجزائرية الحقوق الشرعية التي تطالب بها منذ أمد بعيد و من بينها المسؤوليات السياسية، حق الحصول على المواطنة، و إلغاء "الرعايا"، خاصة و أنّ تلك المطالب ما هي إلا وعود قدمتها فرنسا لهم.

و بعد سرد سلسلة طويلة من المشاريع و الاقتراحات و الوعود التي صدرت منذ 1886 و الهادفة في مجملها إلى منح حق التمثيل النيابي للأهالي الجزائريين، يذهب إلى طرح فكرة ضرورة الالتزام بأحد الأمرين: " انتخاب نواب جزائريين من قبل هيأة انتخابية جزائرية أو التوسع التدريجي في الحقوق المدنية لجميع الأهالي المثقفين دون تخليهم عن قانون الشخصية الإسلامية "[823].

و إنّ الخيار الثاني الذي يطرحه "فيولّت" (VIOLETTE) حسب رأيه، أعدل و أنسب و إنه يرى أنّ للرأي الأول عدة عيوب و يحمل أيضا مخاطر من شأنها أن تهدد دعائهم الدولة الفرنسية، فهو لا يجعل من النواب الجزائريين أشخاصا يمثلون أفكارا سياسية و اقتصادية و إنما يجعل منهم: " مسلمون منتخبون كمسلمين للدفاع عن مصالح المسلمين، باسم هيكل انتخابي يقتصر على المسلمين ... و هذا هو الخطر "[824]. **و من شأن ذلك أن يحدث التجزئة و التفرقة العرقية و الدينية بين عناصر السكان في الجزائر، و هو الأمر الذي**

---

817 - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 22 mars 1935, p. 347.
818 - Ibidem.
819 - Ibid, p. 346.
820 - Ibidem.
821 - Ibid, p. 381.
822 - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 21 mars 1935, p. 348.
823 - Ibidem..
824 - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 21 mars 1935, p. 348.

يستحيل التحكم فيه مستقبلا: " ستحبسون الأهالي في ديانتهم، ستواجهون و للأبد الجزائر المسلمة ضد الجزائر اليهودية المسيحية، ستجعلون التقارب بين الإسلام و الغرب مستحيلا ... "[825].

ثم يثبت موقفه: " لا بد من تطبيق القانون العام، ولقد سبق لي أن نوهت به، فالاندماج المرحلي داخل الهيكل الانتخابي الفرنسي لكل الأهالي، كلما أدى بهم التطور أن يصبحوا فرنسي الفكر ... "[826].

ثم يطمئن الأوروبيين على مدى هذا الإصلاح، فليس هناك ما يثير القلق و الخوف، لأنّ مثل هذا الإصلاح المرحلي لن يحدث خللا واضطرابا في التوازن بحيث أنّ العدد الإضافي في قائمة الناخبين " لن يزيل التفوق من العنصر الأوربي الذي سيصبح مضطرا للتعامل فقط مع العنصر الجزائري لا أكثر ... إنّ هذا النظام حذر و معتدل، و يبدو أنّ مفعوله يكون بصفة تدريجية[827].

فلماذا إذن التردد؟ فحتى الأوساط الرسمية تؤكد للجزائريين أنهم فرنسيون: " إنكم فرنسيون قلبا و قالبا ... و لا يمكن لنا نحن الذين رجحنا فكرة المساواة و العدالة من أن نقلل من قيمة الأخوة التي توحدنا "[828].

هناك أسباب عديدة جعلت الجزائريين لا يبادرون باستعمال حقهم في التجنيس خاصة و أنّ "قانون 4 فيفري 1919" يخول لهم ذلك:

- السبب الأول: و يتمثل أساسا في الإدارة، ذلك أنها لا " تشجعهم على ذلك ... فهي لا تقبل إلا بصعوبة كبيرة التجنس"[829].

- السبب الثاني: مسألة قانون الشخصية الإسلامية، إذ أنّ "قانون 4 فيفري 1919" يشترط من المتجنس التخلي عن القانون الخاص، و هذا ما يعادل " ردة حقيقية في الأوساط الدينية "[830].

ففي هذا الحال، لم لا نقبل بالتجنيس مع إمكانية المحافظة على القانون الخاص؟ لم لا تقبل فرنسا ما قبلت به الدول الأوروبية الأخرى قبلها؟ خاصة و أنّ فرنسا كانت السباقة في هذا الشأن في الهند و السنغال: " ففي الهند تحصل كل المسلمون هناك على حقوق المواطنة دون التخلي على القانون الخاص، كما تحصل كل أهالي البلديات الأربع في السنغال على حق

---

825 - Ibidem.
826 - Ibidem.
827 - Ibidem.
828 - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 22 mars 1935, p. 348.
829 - Ibidem.
830 - Ibidem.

المواطنة ، كما أنّ زميلنا في غرفة النواب رئيس بلدية سان لويس مسلم و لم يتخلى عن القانون الخاص "[831].

و بماذا يمكن أن نطالب به الأهالي فقد تقدموا إلى حد الموت من أجل فرنسا: " من وسنبورغ (Wissenbourg) إلى ميادين معارك 1918، ففي كل مقابر الجبهات هلال الشواهد يدل على أنهم – أهالي - ماتوا من أجل الوطن "[832].

إذا أقدمت فرنسا على مثل تلك الخطوة، فلن تكون الأولى و لا حتى الوحيدة، و حتما لا الأخيرة في أوروبا، فـ فرنسا نفسها رفضت الاعتراف بـ رومانيا كـدولة بعد اتفاقية برلين إذا لم تقبل بإقامة نظام " يضمن المساواة السياسية و يوسعها لتشمل كل الشعوب الإسرائيلية في رومانيا "[833].

فلماذا لا تلتزم فرنسا بتطبيق ما توحي و تلزم به الدول الأخرى؟ لماذا لا تطبق فرنسا على المسلمين ما طبقته على اليهود قبل ذلك حين أصدرت " "مرسوم كريميو" الذي جنس اليهود دفعة واحدة "[834].

إنّ الجزائريين لا يتفهمون أن يكون يهود الجزائر و قسنطينة و وهران فرنسيين، بينما السكان الأصليون لـمستعمرة الجزائر مستثنون من ذلك، و هل من العدل و الإنصاف بـالنسبة لـفرنسا أن تفكر في اليهود " عندما تكون بحاجة إلى فرنسيين في إفريقيا الشمالية، و لا أن تفكر في الأهالي؟ "[835].

إنّ الوضع الذي يتمتع به الرعية في بلده أشد من وضعية أجنبي خارج حدود بلاده، و إذا كان بإمكان الأجنبي التخلص من هذه الوضعية عن طريق التجنس، فإنّ الرعية يبقى " رعية و إلى الأبد "[836].

و في نهاية تدخله في اليوم الموالي ظهر "فيولَت" (VIOLETTE) أكثر حزما و حدة مستعملا أسلوب الردع و التهديد و الوعيد لـعزم الغرفة على مساندة ودعم مشروعه: فهل تريد فرنسا نعم أم لا الاحتفاظ بـ إفريقيا الشمالية؟ هل تريد فرنسا، نعم أم لا، فقدانها؟ فلا يمكن لـ فرنسا أن " تتجاهل و إلى الأبد المشاكل التي تطرحها الحالة المادية و المعنوية لـمسلمي الجزائر"[837].

---

831 - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 21 mars 1935, p. 348.
832 - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 22 mars 1935, p. 352.
833 - Ibid, p. 350.
834 - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 21 mars 1935, p. 350.
835 - Ibid, p. 351.
836 - Ibidem.
837 - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 21 mars 1935, p. 352.

فالواجب إذن التحلي بأكبر قدر من الحظر و الحيطة ذلك أنّ استفاقة الأهالي الجزائريين قريبة، و ستكون من دون أدنى شك عنيفة: " إذ بالنسبة لمن يرفض التغيير للمحافظة على الامتيازات المحصل عليها، فـالأزمة أكيدة "[838].

و من هنا يجب تجاوز الاعتبارات الضيقة و المصالح الشخصية، همنا الوحيد يجب أن يبقى " وحدة الإمبراطورية أخطر مسألة في نظري "[839].

و يرتبط الأمر هنا بمستقبل فرنسا و بـمصالحها الإستراتيجية: " فإما أن تدمج فرنسا الجزائر، و إلا فسوف تفقد مكانتها السياسية كقوة في البحر المتوسط "[840].

و لن تكون هناك إفريقيا فرنسية " من دون الجزائر ... و كيف يكون أمننا و شرفنا إذا فقدت فرنسا امتدادها في الجهة الأخرى من المتوسط "[841] " إنّ فرنسا لا تريد أن تتقلص مساحتها الجغرافية "[842].

و ينـهي "فيولَت" (VIOLETTE) تدخله هذا بشيء من اليقين و الأمل: " أنا متيقن من أنّ فرنسا لن تتهرب أمام مسلمي شمال "[843].

أمل "فيولَت" (VIOLETTE): " لدي أمل انه من أجل بناء وطن كبير و قوي يكفي المعمرين و الأهالي، و أمام التحكيم القاطع و النزيه لـ فرنسا، أن يتوصلوا يوما ما للاقتناع بأنّ الحضارة هي الكفاح المشترك ضد البؤس و الموت ... [844].

و في نـهاية المناقشات يذكر و يؤكد: " لا يمكن أن نفكر حقا في البقاء بـ إفريقيا الشمالية، ليس لـيوم واحد، و إنما لـقرون، من دون رضا ملايين المسلمين الذين يسكنون البلد ... "[845].

و مهما يكن من أمر، فإنّ ما يميز طروحات "فيولَت" (VIOLETTE) من خلال استجوابه " حول الإجراءات التي ينوي وزير الداخلية اتخاذها من أجل تحقيق الوعود التي قُدمت للجزائريين أثناء الاحتفال بـالذكرى المئوية للاحتلال " **يومي 21-22 مارس 1935 في مجلس الشيوخ ما يلي:**

---

838 - Ibidem.
839 - Ibidem.
840 - Ibidem.
841 - Ibid, p. 344.
842 - Ibid, p. 352.
843 - Ibidem.
844 - Ibidem.
845 - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 22 mars 1935, p. 382.

و أيضا: حمزي كمال: القضية الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي 1935-1938 (من خلال الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية)، ماجستير، جامعة الجزائر، 2002، ص. 50.

- حصر الاضطراب و التوتر أو ما اصطلح على تسميته بـ: "القلق الجزائري" الذي كانت تعاني منه الجزائر في تلك الفترة، في الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، و حتى المعنوية دون الجوانب السياسية، و هو بذلك ينطلق من منظور اشتراكي إنساني لكنه مع ذلك لا يلغي الطروحات الاستعمارية، لأنه يطرح القضية الجزائرية طرحا اقتصاديا-طبقيا إذ يري أنّ الأزمة مجسدة حقيقة في معاناة الجزائريين من فلاحين و عمال ومثقفين لكن دون ربطها بـجوهر تلك المعاناة أي الاستعمار.

- التركيز على استبدادية و اضطهادية الإدارة الاستعمارية في الجزائر و تدخلاتها في شؤون الأهالي، و على أساليبها الزجرية-القمعية المسؤولة في نظره عن حالة الاضطراب التي تعيشها الجزائر، و إهمال دور الاستعمار الفرنسي في إثارة و تحريك الوعي السياسي و الشعور الوطني عند الأهالي الجزائريين ليس فقط ضد الإدارة بل ضد الاستعمار الفرنسي في حدّ ذاته.
- تأكيد "فيولَت" (VIOLETTE) على ضرورة إدخال إصلاحات لـفائدة الأهالي الجزائريين، على أن تكون مرحلية لأنّ التوسع في الحصول على الحقوق المدنية يكون تدريجيا، كما أنها إصلاحات فئوية حيث أنها لا تخص سوى النخبة الجزائرية المرتبطة ثقافيا بـ فرنسا و المنتمية حضاريا إليها، مما يجعلها قوة طلائعية في المجتمع، تعمل على جر بقية الجزائريين للإرتماء في أحضان "الوطن الأم" على حد تعبيره.
- تأكيد "فيولَت"(VIOLETTE) على حيوية الاندماج المرحلي و التدريجي لـ "الأهالي" الجزائريين داخل الهيكل الانتخابي الفرنسي دون أن يحدث ذلك خللا و اضطرابا في التوازن بحيث أن العدد الإضافي للأهالي الجزائريين ضمن قائمة الناخبين لم ينتزع التفوق من العنصر الأوروبي.
- تأكيد و إصرار "فيولَت" (VIOLETTE) على ضرورة إلغاء قانون الأهالي و منح حق المواطنة الفرنسية للأهالي الجزائريين مع تطبيق القانون العام الفرنسي، و احتفاظ هؤلاء بـقانون الأحوال الشخصية الإسلامية، من دون أن يشكل ذلك عائقا قضائيا، معنويا أو سياسيا خاصة و أنّ لـ فرنسا سوابق، من ذلك "قانون كريميو" لـسنة 1871 الخاص بـتجنيس يهود الجزائر.
- اعتماد "فيولَت" (VIOLETTE) على أسلوب التهديد و الوعيد أي رد فعل عنيف محتمل من طرف الأهالي الجزائريين، و ذلك من أجل عزم البرلمان الفرنسي على مساندة مشروعة، فهو يرى في تلك الإصلاحات السبيل الوحيد الكفيل بـخدمة الأغراض الإستراتيجية للاستعمار الفرنسي في الجزائر.
تلك هي إستراتيجية "فيولَت" (VIOLETTE) فهي ترمي أولا و قبل كل شيء إلى المحافظة الفعلية على الوضع الراهن في الجزائر و إبقاء السيادة الفرنسية كاملة عليها حتى و إن اقتضى الأمر التظاهر العلني بـالتغيير، و هي بذلك توحي بيقظة و خبرة "فيولَت" (VIOLETTE) و بمدى بعد نظره حيث و من خلال مراحل الاستجواب و طرح الاقتراحات كان دائما يراعي مصالح فرنسا الإستراتيجية بـالدرجة الأولى ...
هكذا و بعد أن خدم "فيولَت" (VIOLETTE) فرنسا و حرص على رعاية مصالحها كحاكم عام على الجزائر، ها هو الآن يحاول تثبيت دعائم تلك المصالح من خلال منصبه كنائب في البرلمان الفرنسي مستفيدا في كل ذلك من تجربته في الإلمام بخبايا القضية الجزائرية.

2-2 وجهات نظر نواب الجزائر:

بعد أن أنهى "فيولَت" (VIOLETTE) مساءلته، جاء دور نواب الجزائر في مجلس الشيوخ للتعبير عن وجهات نظرهم و التأكيد على مواقفهم من القضية الجزائرية، فما هي مواقفهم من اقتراح فيولَت؟ ما هي تحفظاتهم منه؟ ما هي اقتراحاتهم؟

و كان أول تدخل من بين تدخلات نواب الجزائر، كلمة "بول كِتولي" (Paul CUTTOLI) ممثل - عمالة قسنطينة في مجلس الشيوخ - و هو من اليسار الديمقراطي، و كان تدخله[846] مدفوعا بشيء كبير من الانفعال، الإثارة و الحماس و لعله شعور أراد من ورائه التأثير على المستمعين من النواب و من ممثلي الحكومة، حيث ذكر بالانجازات التي حققتها فرنسا في الجزائر، في الميادين الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية لفائدة الأهالي الجزائريين[847]، فـ فرنسا، كما يقول "كِتولي"(CUTTOLI)، " لم تسلب أحدا، بل بالعكس، منحت الفلاحين الجزائريين عقود ملكية أراضي، و مرنتهم على طرق و أساليب الاستغلال الزراعي الحديثة ... **".**

و ردا على تصريحات "فيولَت" (VIOLETTE) قال: " لم تضح فرنسا أبدا بمصالح الأهالي لصالح الاستعمار**"[848]، بل "** عملت كثيرا من أجل الجزائر**"[849].**

أدلة كثيرة تؤكد حقيقة المنجزات الفرنسية في الجزائر: " هكذا، ففي ظرف 105 سنوات، تضاعف عدد الأهالي 4 مرات **"[850]. ثم يسرد كل الإصلاحات التي أدخلتها فرنسا في الجزائر سواء فيما يخص تنظيم العمل، الصحة، حماية المرأة و ترقية أحوالها، قطاع العدل و التعليم، ثم يؤكد بأنّ "** المهمة لم تنته بعد **"[851].**

فما هي أسباب الأزمة التي تعيشها الجزائر. إنها الأزمة الاقتصادية العالمية: " ففي الجزائر مثل ما هو الشأن في فرنسا فالأسباب هي نفسها **"[852].**

و من يقف وراء الأزمة التي تعيشها الجزائر؟ النخبة و العلماء: " الطلبة الذين قمنا بتكوينهم و الوهابيون، لقد تجاوزوا اختلافاتهم العقائدية، و اتحدوا فيما بينهم من أجل انتقاد و مهاجمة رسالة فرنسا الحضارية في الجزائر بكل عنف **"[853].**

---

[846] - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 21 mars 1935, p. 353-357.
و أيضا: "L'Algérie au Sénat", In: Le Temps, n° 26866, 24 mars 1935, pp: 1-3

[847] - حمزي كمال: القضية الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي 1935-1938...، ص. 52.

[848] - Ibid, p. 353.

[849] - Ibidem.

[850] - Ibidem.

[851] - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 21 mars 1935, p. 354.

[852] - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 21 mars 1935, p. 354.

و من هذا المنظور فلا داعي لـتقديم إصلاحات سياسية إضافية، فـنسبة قليلة من المثقفين تفكر في توسيع حقوقها المدنية، أما الجماهير الواسعة فهي " تجهل كل شيء عن منظوماتنا الدستورية، و لا تفكر إطلاقا في المطالبة بـالحقوق المدنية "[854] .

ثم يعاتب "كِتولي" (CUTTOLI) "فيولَت" (VIOLETTE) على اختياره هذا الظرف المتميز بـحالة الخوف و القلق الذي يعمّ الجزائر، لـيطرح مشروعه خاصة وأنّ الأهالي الجزائريين غير مهيئين لـمثل تلك الحقوق: " نظرا لـوجود سكان لا يزالون متأخرين، كان ينبغي سلوك طريقة مرحلية نهجية "[855].

إنّ تنفيذ اقتراح فيولت سيكون لع له عواقب وخيمة، لأنه سيحدث و التجزئة بين المواطنين الفرنسيين رغم أنّ شعار الجمهورية الفرنسية المساواة: " إن هذا الاقتراح ... يمنح الحقوق المدنية لأشخاص يكسبون كل الامتيازات المدنية دون تحمل الواجبات المدنية، أي يحتفظون بمختلف الامتيازات التي يخولها لهم القانون الخاص ... ستكون هناك فئة أخرى من المواطنين، الفرنسيون الأصليون ... يخضعون لـمبادئ العلمانية التي تميز القانون العام، بينما يبقى المواطنون(الجزائريون) يحاكمون أمام قانونه وسيطي، ديني ..."[856].

ثم يؤكد موقفه: " إنّ المحافظة على القانون الخاص ستؤدي إلى هذه العواقب، إلى هذا التشويه و الذي لا نستطيع أن نقبله "[857].

و علاوة على ذلك، فـالأهلي راضون بـقانون التمثيل المعمول به حاليا، وهم يتمتعون بـكامل حقوقهم و في كل المجالس، فـلماذا هذا التغيير، خاصة و أنّ المستفيد من هذه الإصلاحات السياسية هم النخبة و بعض الموظفين الذين لم يُقدّموا " سوى نسبة منخفضة جدا من المتطوعين أثناء المأساة الدامية التي مست أوروبا بين 1914-1918 ... "

إنّ المصادقة على اقتراح "موريس فيولَت"(Maurice VIOLETTE) من طرف البرلمان الفرنسي من شأنه المساس بـالسيادة الفرنسية في الجزائر لأنه " سيهدد المبدأ الكبير و المتمثل في الهيمنة الفرنسية، و هي الكفيلة لـوحدها بـضمان سلامة ممتلكاتنا في إفريقيا الشمالية "[858].

و في اليوم الموالي، في جلسة مجلس الشيوخ لـيوم 22 مارس 1935 تناول الكلمة "بييَر-آرثر رو-فرَيسيننغ" (Pierre-Arthur ROUX-FREISSINENG)[859]، و هو من الإتحاد الديمقراطي و الراديكالي و ممثل عمالة وهران

---

[853] - Ibidem.
[854] - Ibidem.
[855] - Ibid,p. 356.
[856] - Ibidem.
[857] - Ibid,p. 357.
[858] - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 21 mars 1935, p. 357.
[859] - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 22 mars 1935, pp: 364-370.

و في سياق تدخله الذي اتسم بـالصرامة و الحزم، باشر بـالرد على " المرافعة النيابية **" التي وجهها "فيولَت" (VIOLETTE) ضد المستوطنين و** " الإدارة الجزائرية **" على حد تعبيره، و أكد على أنّ شهادة "فيولَت" (VIOLETTE) تحمل الكثير من** " الأخطاء و البدع **" كما راح على غرار زميله "كِتولي" (CUTTOLI) ينوه على ما قامت به فرنسا من منجزات اقتصادية و اجتماعية في الجزائر و على ضرورة مواصلة هذه المجهود الضخم:** " لقد قدمنا كل ما استطعنا، و سنقدم المزيد ... **"**[860].

إنّ الأسباب الحقيقية للأزمة التي تعرفها الجزائر تتمثل أصلا في انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية، و أيضا في نشاط و تحريضات الأحزاب السياسية الجزائرية: " العلماء ينشطون من جانبهم، المثقفون ينشطون من جانبهم، الشيوعيون يمارسون نشاطهم هم كذلك ... و هكذا فكل هذه الفئات تنشط في الحقيقة ضد الشرعية الفرنسية ... **"**[861].

و لهذه الأسباب ينبغي علينا بل و من واجبنا التصدي لـهذا الوضع قبل أن يتفاقم و يفلت: " يجب توفير قوات فرنسية في الجزائر لـمواجهة أي اضطرابات خطيرة محتملة**"**[862].

ثم يؤكد و يعلل موقفه من اقتراح فيولَت: " فئتان من المواطنين؟ هذا غير ممكن**"**[863].

و كان "جاك دِرو" (Jacques DUROUX) ثالث متدخل، و هو من اليسار الديمقراطي، و ممثل عمالة الجزائر، باشر كلمته المثيرة[864] **بـعرض** " الحالة الحالية **" المتميزة بـالأزمة المفزعة التي لحقت بـالإنتاج الزراعي، و بـالأزمة المعنوية التي تعيشها منذ مدة يرجع "دِرو"(DUROUX) هذا القلق، و على غرار زميليه "كتولي" (CUTTOLI) و "رو-فريسيننغ" (ROUX-FREISSINENG) لـدعاية:** " الجامعة الإسلامية، للدعاية الشيوعية، للدعاية الهتلرية **"**[(865)].

لكن يبقى العامل الأساسي في هذه الأزمة " عجز السلطة الفرنسية و الحكومة في هذا البلد **"**[866]**. ثم يحذر من عواقب تقديم تنازلات لإخماد حركة العصيان:** " في أرض الإسلام، غالبا ما يُعتبر التنازل ضعفا، و كل محاولة للمصالحة تنازلا **"**[867].

لن تتجنب فرنسا حدوث الأزمات في الجزائر إلا بقمع الاضطرابات بكل عزم و صرامة لأنّ: " الحرية مستحلية من دون سلطة ترتبها و توجهها **"**[868].

أنظر أيضا: - "L'Algérie au Sénat", In: Le Temps, n° 26866, 24 mars 1935- pp: 1-3

860 - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 22 mars 1935, p. 364.

861 - Ibid, p. 367.

862 - Ibid, p. 368.

863 - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 22 mars 1935, p .369.

864 - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 22 mars 1935, pp: 370-374.

أنظر أيضا: - "L'Algérie au Sénat", In: Le Temps, n° 26866, 24 mars 1935, p. 1, p. 4

865 - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 22 mars 1935, p. 371.

866 - Ibid, p. 373.

867 - Ibidem.

ثم يثبت و يعلل موقفه من اقتراح فيولت: " كيف يمكن دمج هذه المقاطعة المتمثلة في الجزائر، و شبه المنفصلة عن فرنسا القارية، و كيف ترون أن لا نقلق عند ما نرى البعض يفكر فيم سنقدمه للأهالي من خلال دمجهم في قوائمنا الانتخابية ... "[869].

ما يميز وجهات نظر نواب الجزائر من القضية الجزائرية و مواقفهم من اقتراح فيولت، التلاقي و التقاطع و بخاصة إزاء اقتراح فيولت، فالاختلاف بينهم طفيف، بينما يبدو أنّ الاتفاق و التلاقي تام و شامل، و عليه فإنه بالإمكان تقاطع في رؤاهم تجاه شهادة "فيولت" (VIOLETTE) و في مواقفهم من اقتراحه، من القانون الخاص، و من رد الحكومة الفرنسية. و نفس الإثبات بالنجاح فيما يخص عظمة الانجازات التي حققتها فرنسا في الجزائر نلتمسه، و بنفس الحرارة، عند نواب الجزائر الثلاثة، فالجميع يؤكد و يشدد الحرص على " أهمية التضحيات التي قدمتها فرنسا في الجزائر لصالح الأهالي "[870].

لقد عملت فرنسا الكثير فيما يخدم هذا المسعى، و قدمت ما كان في وسعها تقديمه، و سوف تعمل أكثر من ذلك خاصة و أنّ المهمة " لم تنته بعد "[871].

لكن النواب الثلاثة يعترفون أنّ لـ فرنسا واجبات و أولويات أخرى أكثر حتمية و إلزامية، تتمل في عدم إهمال " المصالح الأساسية لأبنائها "[872]، **كما يرون أيضا أنّ أساس الأزمة التي تمس الجزائر اقتصادي و إنها تقتصر على الأهالي الجزائريين فقط بل:** " لقد أثقلت عالم المعمرين، عالم الأوروبيين و حتى عالم الأهالي "[873]. **كما يتفقون أيضا على أنّ هناك أطراف خارجية وراء الأزمة في الجزائر:** " إنّ القلق الذي يسود الجزائر ... يفسر بدعاية الجامعة الإسلامية، بالدعاية الشيوعية، بالدعاية الهتلرية ... "[874].

كما يلحون أيضا على أنّ المطالب الجزائرية لا تُعبّر عن الرغبات الحقيقية للجماهير، بقدر ما تُعبّر عن رغبات الأقلية من النخبة التي أصبحت تفكر في " توسيع دائرة حقوقها المدنية ... أما الجماهير ... فهي لا تفكر إطلاقا في المطالبة بالحقوق المدنية "[875]. **و يحذرون من فكرة أية محاولة لمنح** أي" **امتياز إضافي " لهذه الفئة خاصة و أنّ النخبة الجزائرية هي التي** " تحبنا الأقل "[876] **ضمن كافة الأهالي، و**" تحمل اليوم أحاسيس عدوانية لنا "[877]. **و من جهة أخرى، يتستر النواب الثلاثة وراء مبدأ العلمانية و القانون العام، و مسألة قانون الشخصية الإسلامية لرفض اقتراح فيولت و مبدأ التمثيل النيابي للجزائريين: "**

---

868 - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 22 mars 1935, p. 373.

869 - Ibid, p. 374.

870 - مداخلة "كِتولي"، أنظر: - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 21 mars 1935, p. 353

871 - مداخلة "كِتولي"، أنظر: - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 21 mars 1935, p. 354

872 - مداخلة "رو-فرَيسيننغ"، أنظر: - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 22 mars 1935, p. 371

873 - مداخلة "رو-فرَيسيننغ،، أنظر: - J.O.R.F: Débats Parl - Sénat- Séance du 22 mars 1935, p. 371

874 - مداخلة "دِرو" (DUROUX)، أنظر - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 22 mars 1935, p. 371

875 - مداخلة "كِتولي"، أنظر: - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 21 mars 1935, p. 353

876 - مداخلة "كِتولي"، أنظر: - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 21 mars 1935, p. 357

877 - مداخلة "رو-فرَيسيننغ"، أنظر: - J.O.R.F: Débats Parl - Sénat- Séance du 22 mars 1935, p. 367

منحهم الحقوق السياسية مع احتفاظهم بـالقانون القرآني ... إنه ارتكاب لأكبر الأخطاء و التي لا تصلح "[878]. **يحرصون على مبدأ عدم السماح بـتقديم أي تنازل إضافي لقد قدمت فرنسا للجزائريين ما يمكن تقديمه، ولا يمكن لها الذهاب أبعد مما ذهبت إليه بعد إصدار قانون 4 فيفري 1919 لأنه:** " في أرض الإسلام، غالبا ما يُعتبر التنازل ضعفا، و أية محاولة للمصالحة تنازلا "[879].

فكل الوسائل حاضرة و صالحة لإقناع "موريس فيولَت" (Maurice VIOLETTE) كي يتخلى عن اقتراحه، بما في ذلك رفع مرافعة نيابية مضادة ضد زميلهم فيولَت، و المتهم هنا بـارتكاب هرطقة في حق فرنسا اعتبارا من تاريخ تنصيب نفسه مدافعا عن الأهالي الجزائريين، الأمر الذي شجع هؤلاء على مضاعفة العمليات المعادية لـفرنسا في الجزائر: " لقد تحملتهم في الحوادث التي جرت منذ ثلاث سنوات، في تلك الاضطرابات الخطيرة بـالنسبة لـ فرنسا ... نصيبا وفيرا و مسؤولية كبيرة "[880].

و في نهاية تدخلاتهم، يقر نواب الجزائر الثلاثة على حرصهم لـرفض و استبعاد كل اقتراح أو مشروع أو قانون من شأنه المساس " بـمبدأ الهيمنة الفرنسية، و هي وحدها القادرة على ضمان سلامة ممتلكاتنا في إفريقيا الشمالية "[881].

و لم يسبقهم الإشارة إلى المسالة الأمنية و الإلحاح على ضرورة إعادة النظام و استرجاع هيبة السلطة الفرنسية في الجزائر و هذا بـتسخير كل الوسائل و الإمكانيات الممكنة و المتوفرة: " يجب توفير قوات فرنسية لـحالة حدوث خطيرة محتملة ... فهذا يطمئن السكان الفرنسيين و يزيل القلق ... "[882].

و إذا كان إجهاض "اقتراح فيولَت" تعبير عن مدى ثقل و وزن "نواب الجزائر" السياسي، فإنّ بعث و إحياء هذا "المشروع" في سنة 1944 لـدليل على فشل مساعيهم و رؤاهم و قصر نظرهم و فشل أطماعهم و سياستهم، و بقدر ما كانت إستراتيجيتهم ناجعة و فعالة على الأمد القريب، بقدر ما أثبتت إخفاقها و فشلها على المديين المتوسط و البعيد[883].

3-2 رد وزير داخلية الحكومة الفرنسية:

بعد السماع لـشهادة و اقتراح فيولَت و بعد الإحاطة بـوجهات نظر نواب الجزائر الثلاثة في مجلس الشيوخ و مواقفهم من القضية الجزائرية، جاء دور وزير داخلية الحكومة

---

878 - مداخلة "كِتولي" ، أنظر: - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 21 mars 1935, p. 357

879 - مداخلة "دِرو"، أنظر: - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 22 mars 1935, p. 371

880 - مداخلة "رو-فرَيسيننغ"، أنظر: - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 22 mars 1935, p. 369

881 - مداخلة "كِتولي"، أنظر: - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 21 mars 1935, p. 357

882 - مداخلة "رو-فرَيسيننغ"، أنظر: - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 22 mars 1935, p. 368.

883 - حمزي كمال: القضية الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي 19135-1938...، ص. 59.

الفرنسية "مارصَل رينيي" (Marcel REGNIER)[884]، ممثل الحكومة الفرنسية و صاحب السيادة في الجزائر، للرد على مساءلة "فيولَت" و لـيوضح موقف الحكومة الفرنسية من القضية الجزائرية. فما هو محتوى كلمة وزير الداخلية؟ و ما موقف الحكومة الفرنسية من اقتراح فيولَت؟ و كيف كان رد فعلها؟

ففي خطاب أراده بـكثير من " الصرامة و المصالحة "[885] **استهل "رينيي" (REGNIER) كلمته بـالتذكير بأنه عاد** " من الجزائر بشعور اعتزاز و عزاء ناتج عن الملاحظات التي تمكن من تسجيلها هناك "[886].

و على غرار "نواب الجزائر" الثلاثة، بدأ "رينيي" (REGNIER) كلمته بـالتأكيد على عظمة الانجازات التي قامت بها فرنسا في الجزائر: " في أقل من قرن، تمكن بلدنا العظيم من بناء هذه الجزائر العجيبة ... و التي تظهر للعالم كجوهرة ليس لها مثيل ..."[887].

بالنسبة للأزمة التي تعيشها الجزائر، نفس التشخيص، نفس الأسباب التي ذكرها "نواب الجزائر" يسجلها وزير الداخلية: " إنّ الأزمة حطمت قواهم "[888].

و بصرف النظر عن عامل الأزمة الاقتصادية و انعكاساتها، فإنّ "رينيي" (REGNIER) و على غرار "نواب الجزائر" يتهم من وراء ذلك النشاط اللامسؤول لـ الحزب الشيوعي الفرنسي (S.F.I.C)، و نشاط كل من جمعية العلماء و المثقفين الجزائريين و ذلك من أجل خلق" حركة سياسية في الجزائر "[889].

و مع ذلك يطمئن بأنه لا مجال هنا للاكتراث أو القلق إذ يرى أنّ الأهالي الجزائريين موالون، مخلصون و أوفياء لـ فرنسا: " ... لقد رأيت و سألت كل هؤلاء الناس، لقد حدثتهم مطولا، و كلهم، دون أي استثناء، أكدوا لي بـكل قوة بأنهم فرنسيين، و يبقون مرتبطين بالوطن الأم، و يريدون أن يبقون أوفياء له "[890].

---

[884] - رجل سياسة فرنسي؛ محامي؛ ينتمي لـ الحزب الراديكالي الاشتراكي (P.R.S)؛ تقلد العديد من المناصب الإدارية و المسؤوليات السياسية: مستشار عام لـ كانتون "فارين-سر-آلييVarennes-sur-Allier)") سنة 1895؛ رئيس بلدية "بيلي" (Billy) في "آلييAllier)") بين 1904-1931؛ نائب رئيس المجلس العام بين 1906-1914؛ رئيس المجلس العام لـ "بيلي" (Billy) بين 1914-1928؛ نائب لـ "آلييAllier)") بين (1903-1906) و (1906-1910)؛ سناتور اليسار الديمقراطي لـ "آلييAllier)") بين 1920-1939؛ وزير الداخلية بين 1934-1935؛ وزير المالية 1935-1936؛ صاحب مرسوم 30 مارس 1935 المعروف بمرسوم رينيي، أنظر: Dictionnaire des ministres (1789-1989), Paris, Perrin, 1990, p. 587.

[885] - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 22 mars 1935, pp. 376- 380.

أنظر أيضا: - "L'Algérie au Sénat", In: Le Temps, n° 26866, 24 mars 1935, pp: 1et 4

[886] - J.O.R.F: Débats Parl –Sénat- Séance du 22 mars 1935, p. 376.

[887] - Ibidem.

[888] - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 22 mars 1935, p. 376.

[889] - Ibid, p. 377.

[890] - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 22 mars 1935, p. 377.

ثم يثبت و يعلل موقفه أو بالأحرى موقف الحكومة الفرنسية من اقتراح فيولّت فـ فرنسا حسب رأيه قدمت إصلاحات كثيرة للجزائريين، و ليس عليها أن " تقدم أكثر مما قدمته بـمناسبة قانون 4 فيفري 1919، لـماذا الذهاب أبعد من ذلك؟ لقد قدمنا أقصى مجهود منذ 1919، لا يجب مطالبتنا الذهاب إلى أبعد من ذلك، لأنّ ذلك مستحيل "[891].

فنفس الحجج والذرائع التي قدمها " نواب الجزائر" يقدمها وزير الداخلية لرفض الحكومة الفرنسية لاقتراح فيولت بالنسبة لقانون الشخصية الإسلامية: " ليس من الممكن جمع ممثلين في البرلمان لهم حقوقا مختلفة، أصولا مختلفة و أوضاعا خاصة مختلفة "[892].

و يؤكد وزير الداخلية علنيا رفضه قبول مبدأ التمثيل النيابي للجزائريين بحجة تمسك هؤلاء بـقانون الشخصية الإسلامية هذا على الرغم من اعترافه الضمني - كما فعله النائب "بول كِتولي" (Paul CUTTOLI) - بأنّ هذا الرفض لا يعود إلى القانون الخاص بل رفض للتمثيل النيابي في حد ذاته: " لقد كرسنا قرونا عديدة للوصول إلى ما نحن عليه الآن في فرنسا، بينما لم تبدأ الحريات العامة في الجزائر إلا في سنة 1919، و مع ذلك يريدونها كاملة ... "[893].

و يرى وزير الداخلية - على غرار"نواب الجزائر" - أنّ حل الأزمة التي تعيشها الجزائر، حل أمني و ليس حل سياسي كما يذهب إليه "فيولّت" (VIOLETTE)، فـعلى الحكومة الفرنسية إتباع سياسة صارمة لإعادة النظام و استرجاع هيبة الدولة، و عليه ينبغي، منح ممثل فرنسا في الجزائر كل الإمكانيات و الوسائل الكفيلة بـاحترام رموز السيادة الفرنسية: " ... سوف نتخذ حالا إجراءات من شأنها وضع حدّ لهذا الإفراط و من أجل احترام السلطة الفرنسية "[894].

إنّ سبب الأزمة اقتصادي و اجتماعي، و احتواؤها لن يحدث سوى بـاتخاذ سياسة اقتصادية و اجتماعية لصالح الأهالي الجزائريين: " سيضاف مائة مليون فرنك للخمسين مليون الخاصة بـصندوق الطوارئ الخاص بالأهالي ... "[895].

ما يميّز رد وزير داخلية الحكومة الفرنسية في مجلس الشيوخ اعتماده على أسلوبين أساسيين: الصرامة و الحزم، سياسيا و أمنيا، بـرفض تلبية أية مطالب أو تقديم إصلاحات سياسية تكون في صالح الأهالي الجزائريين، و تقوية سلطة الإدارة الاستعمارية في الجزائر، هذا من جهة، أما الأسلوب الثاني، فـيتميز بـشيء من المرونة و الإغراء اقتصاديا و اجتماعيا و ذلك بـتقديم بعض المساعدات لـبعض الأهالي الجزائريين و هو ما من شأنه احتواء حالة التوتر و الغليان الاجتماعي بـ الجزائر ليس إلا، و بذلك يكون رد ممثل الحكومة

---

[891] - Ibid, p. 378.
[892] - Ibid, p. 379.
[893] - Ibid, p. 377.
[894] - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 22 mars 1935, p. 379.
[895] - Ibid, p. 377.

الفرنسية مطابقا لـوجهات نظر "ممثلي الجزائر" بل جعل منها قناعات شخصية و حتى مواقف رسمية للحكومة الفرنسية، حتى أن سارع بـتقنينها و حرص كل الحرص على ضرورة تنفيذها الفعلي و الفوري، و بذلك يتضح مفهوم الديمقراطية الحقة التي تأخذ بـرأي الشعب عبر ممثليه في المجالس المختلفة، و تصر على تنفيذه لولا ما ساير هذه العملية من عيب شكل شنيع يتمثل في حرمان الأغلبية المطلقة من سكان الجزائر من اختيار ممثليها و هو ما أطلق العنان لـ "ممثلي الجزائر" و من ورائهم أوصياؤهم من المستوطنين، أصحاب الامتيازات في الجزائر، للاستهتار و الاستخفاف بـالحقوق الأساسية و المشروعة للجزائريين[896]. و كيف يمكن أن نفسر موقف "فيولَت" (VIOLETTE) نفسه في نـهاية الجلسة، حين فضّل سحب جدول الأعمال الذي قدمه، و ضم صوته لـجدول الأعمال الذي قدمه كل من "لصيين سان-مِسيمي" (Lucien SAINT-MESSIMY) و "بورجوا"(BOURJEOIS)، و الذي طالب بـسياسة صارمة، ضرورية للمحافظة على السلطة الفرنسية و بـإجراءات كفيلة بـمعالجة الأزمة الاقتصادية الخطيرة. و قد تمت المصادقة عليه فورا[897].

و قد تجسدت تلك السياسة عمليا من خلال مرسوم 30 مارس 1935، المعروف بـ "مرسوم رينيي"، و القاضي بـ " قمع المظاهرات المعادية للسيادة الفرنسية في الجزائر "[898] **الذي أقام الجنحة السياسية و نص على معاقبتها، و مرسوم 27 أفريل 1935 القاضي بـ "** تشكيل مجموعة حرس جمهوري متنقل بـ الجزائر "[899]**. و قد استغل النائب الراديكالي "جاك دِرو" (Jacques DUROUX)، ممثل عمالة الجزائر في مجلس الشيوخ، تلك الظروف لـيتجرأ على اقتراح العدول عن ما وصفها بـ "** مبالغات قانون 1919 "[900]**، كما قدم اقتراحا في 21 أفريل 1936 يقضي بـ "** تمثيل برلماني للمسلمين يساوي تمثيل الأوروبيين و ذلك بـمعدل عشرة لـ غرفة النواب و ثلاثة لـ مجلس الشيوخ، منتخبون من طرف قسم انتخابي مكون من المسلمين[901]، و يتمتعون بـنفس الصلاحيات التي يتمتع بها الـ ثلاثة سناتورات و الـ

---

[896] - حمزي كمال: القضية الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي 1935-1938...، ص. 62.

[897] - مؤيدا الحكومة الفرنسية، واثقا فيها لـمواصلة سياسة صارمة و عادلة تجاه المعمرين ، أو تجاه الأهالي، ضرورية للمحافظة على السلطة الفرنسية السخية، من أجل تحقيق و بسرعة الإجراءات الكفيلة بـمعالجة الأزمة الاقتصادية الخطيرة التي تسود إفريقيا الشمالية بقسوة على غرار الوطن الأم ، رافضا لكن لكل إضافة، فإنّ مجلس الشيوخ ينتقل إلى جدول الأعمال، أنظر : J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 22 mars 1935, p. 382
أنظر في ذلك : Augustin Bernard: "Le Dénouement de la crise algérienne", In :Renseignements coloniaux, n° 4, Paris, avril 1935, pp: 1-5.

[898] - J.O.R.F: Lois et Décrets, n° 81, 30 mars 1935, p. 3969.
أنظر لاحقا في هذا الفصل.

[899] - J.O.R.F: Lois et Décrets, 27 avril 1935, p. 4635.
أنظر لاحقا في هذا الفصل.

[900] - حيث اقترح أن لا يشارك المستشارون البلديون الأهالي في انتخابات رؤساء البلديات و مساعديهم، عكس ما خوله لهم "قانون 4 فيفري 1919".

[901] - المادة الأولى: علاوة على التمثيل المحقق، للموا طنين الفرنسيين حسب الشروط المنصوص عنها في قانون 30 فيفري 1875 و قوانين 28 جويلية 1927 و 20 مارس 1936، فإنّ الهيكل الانتخابي للأهالي الجزائريين، كما حدده قانون 4 فيفري 1919، للتمثيل الأهلي في المجالس العامة، سينتخب لـغرفة النواب عشر ممثلين.

عشرة نواب المنتخبين من طرف القسم الانتخابي الأوروبي "[902]. **و قد لقي "مشروع دِرو" معارضة شديدة من قبل الأحزاب السياسية الجزائرية، حيث كتبت جريدة "لا نتنت فرانكو-مِسلمان" (L'Entente franco-musulmane)، لسان فدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين، منددة:** "مع هذا المشروع لن يتغير أي شيء. و نحن المسلمون نريد أن تتغير الأمور"[903]. **مضيفة:** " ألغي من قانوننا الخاص ما كان يجعل منا رجالا أحرارا، لنمنح لنا ما يسمح لنا من أن نصبح مواطنين و ليس رعايا، فلا ينبغي على خصومنا بعد الآن التذرع بقانوننا الخاص ليرفضوا لنا حقوقا سياسية "[904]. **كما اتقدت جريدة "لا دِفانس" (La Défense)، الناطقة باسم العلماء، المشروع:** " هذا هو العيب الأساسي لهذا المشروع الذي ينطوي على منفعة الإبقاء على القانون نافذا و لكنه يدوس أكثر من الآخرين حق المواطنة و المساواة المطلوبة قبل كل شيء من طرف الأهالي "[905].

كما رد النائب "موريس كِتولي" (Maurice CUTTOLI)[906] **على اقتراح فيولت بإيداع اقتراح 13 جوان 1935 حول** " بلوغ أهالي الجزائر لصفة فرنسيين " **يقضي بتجنيس كل الأهالي الجزائريين المتعلمين بالفرنسية من حاملين الـ بكالوريا، الأساتذة و المعلمين، آليا، مع حريتهم في التنازل عنها- المواطنة الفرنسية- مدة سنة**[907]**، و هو ما جعل الحاكم العام ينتقد ذلك أمام لجنة مجلس الشيوخ يوم 20 فيفري 1936 حيث صرح قائلا: "** بما أنّ هذا الاقتراح يخول حق التنازل، فالقليل من الجزائريين المتعلمين سيقدمون على

المادة الثانية : علاوة على التمثيل المحقق للمواطنين الفرنسيين، حسب الشروط المنصوص عنها في قوانين 24 فيفري و أوت 1875 و من طرف قانون 9 ديسمبر 1884، فإنّ تمثيل الأهالي الجزائريين في مجلس الشيوخ بثلاثة ممثلين، بمعدل واحد عن كل عمالة، معينون حسب الاقتراع المحدود من طرف هيكل انتخابي مكون من النواب الأهالي، المستشارين العامين الأهالي، المستشارين البلديين الأهالي و الأعضاء الأهالي في اللجان البلدية، أنظر:

- J.O.R.F: Doc Parl -Sénat- Séance 21 avril 1936, Annexe n° 404, p. 1040;

أنظر أيضا:

- L'Echo d'Alger, 25ème année, n° 9429, 29 mai 1936, p. 1

[902] - L'Echo d'Alger, 25ème année, n° 9409, 9 mai 1936, p. 1.

[903] - Abd el Krim BOUSSOUF, In: L' Entente franco-musulmane, n° 37, 21 mai 1936, p. 1.

[904] - Abd el Krim BOUSSOUF, In: L' Entente franco-musulmane, n° 38, 28 mai 1936, p. 1.

[905] - H. BERNIER, "Le Projet de loi de M. jacques DUROUX", In: La Défense, 3ème année, n° 105, 15 mai 1936, p. 1.

[906] - نائب قسنطينة و هو من الحزب الاجتماعي الفرنسي (P.S.F).

[907] - " المادة الأولى: علاوة على التمثيل المضمون للمواطنين الفرنسيين، حسب الشروط المحددة في قانون 30 نوفمبر 1875 و قوانين 28 جويلية 1927 و 20 مارس 1936، فإنّ القسم الانتخابي للأهالي ما حدده قانون 4 فيفري 1919 فيما يخص التمثيل الأهلي في المجالس العامة، سينتخب لغرفة النواب 10 ممثلين.

" المادة الثانية : علاوة على التمثيل المضمون، للمواطنين الفرنسيين، حسب الشروط المحددة في قوانين 24 فيفري و أوت 1875 و قانون 9 ديسمبر 1884 فإنّ تمثيل الأهالي الجزائريين في مجلس الشيوخ سيحقق بـ 3 نواب، بمعدل واحد عن كل عمالة، سيعينون حسب الاقتراع المحدد لقسم انتخابي مشكل من طرف النواب الأهالي، المستشارون العامون الأهليين المستشارون البلديون الأهليين و الأعضاء الأهالي من اللجان البلدية.

أنظر: Maurice CUTTOLI: "Les droits politiques des indigènes: Le Projet cuttoli", In: Voix des humbles, 14ème année, n° 157, Juin 1935, pp: 34- 39.

استغلال ذلك الامتياز "[908]، **و هو ما جعل "كِتولي" (CUTTOLI) يردّ ساخرا:** " ذلك ما أريد برهنته "[909].

و قد عارضت جريدة "لا نتّنت فرانكو-مسلمان"(L'Entente franco-musulmane)، لسان حال فدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين، ذلك الاقتراح لأنه سيخلق في الجزائر مشاكل ضمير بقدر ما يوجد من مسلمين جزائريين مؤهلون للاستفادة منه[910]، كيف لا و هو لا يخص سوي 100 طبيب و محامي، 200 حامل بكالوريا و 500 مدرس[911].

ما يميز المناقشات البرلمانية التي دارت في جلسات مجلس الشيوخ يومي 21 و 22 مارس 1935 حول مساءلة "موريس فيولّت" حول " الإجراءات التي ينوي وزير الداخلية اتخاذها من أجل تحقيق الوعود التي قدمت الفرنسيين المسلمين في الجزائر أثناء الاحتفال بالذكرى المئوية الاحتلال **" ما يلي:**

- لا تمثيلية البرلمان الفرنسي كإطار ديمقراطي للمناقشات البرلمانية حول القضية الجزائرية، و ذلك لعدم تمثيل الأهالي الجزائريين في البرلمان و اقتصار التمثيل على المستوطنين الأوروبيين فقط، أصحاب الامتيازات الاقتصادية، الاجتماعية، الإدارية و السياسية، و النفوذ القوي، و حرص تلك الفئة على صيانة تلك الامتيازات عن طريق السهر على المحافظة على الوضع الراهن و التصدي لكل محاولة تغيير للوضع القائم، فالأهالي جزائريون الذين يشكلون 5/6 سكان الجزائر غير ممثلين في البرلمان، بينما لا يمثل أصحاب التمثيل سوى 1/6 من سكان الجزائر فقط.
- التمثيلية المحدودة لـ الجزائر في البرلمان الفرنسي بمعدل 13 ممثل، 10 في غرفة النواب و3 في مجلس الشيوخ، و هي نسبة ضئيلة لا تتناسب مع عدد سكان الجزائر، و المقدر وقتذاك بنحو 6 ملايين نسمة، مما يجعلهم أقلية في مواجهة ممثلي فرنسا في البرلمان، هذا في حال ما إذا كانت وجهات نظرهم ايجابية فيما يتعلق بالقضية الجزائرية، و هو في هذه الحالة أمر مستبعد خاصة إذا علمنا أنهم منتخبون من طرف المستوطنين أساسا و هو ما يجعل نواب الجزائر يعيشون تحت ضغوطاتهم و في خدمة أغراضهم السياسية صيانة لامتيازاتهم الاقتصادية، الاجتماعية، الإدارية و السياسية.
- هيمنة القوائم الاستعمارية و اليمينية-المحافظية على القوائم اليسارية-الإنسانية-التقدمية حيث بلغ عددهم 11 نائبا مقابل 3 فقط من "الجبهة الشعبية" (Front Populaire) و

---

[908] - L'Echo d'Alger, 25ème année, n° 9335, 25 février 1936, p. 1.
[909] - L'Echo d'Alger, 25ème année, n° 9335, 25 février 1936, p. 1.
[910] - M-A KESSOUS, "La Représentation parlementaire – 6 – Le Projet Cuttoli" In: L' Entente franco-musulmane, 1ère année, n° 10, 31 octobre 1935, p. 1.
[911] - أنظر في ذلك : Mohamed LECHANI: "Les Droits Politiques des indigènes: Projet Cuttoli", In: Voix des humbles, 14ème année, n° 158, Constantine, juillet 1935, p. 70 et n° 159 aout 1935, pp: 71-74; أنظر أيضا: IOUALALEN," Les Droits politiques des indigènes en marge du projet Cuttoli " , In: Voix des humbles , 14ème année, n° 161, Alger, octobre, 1935, pp: 162- 165.

هو ما يجعل التغيير الذي شهدته فرنسا بعد تشريعات أفريل-مايو من سنة 1936 دون امتداد يذكر في الجزائر بل و من دون تأثير عليها.
- التجربة المدنية و السياسية الطويلة لنواب الجزائر من خلال مسالكهم و مسؤولياتهم الاقتصادية، الإدارية و السياسية مما يجعلهم في موقع و مركز قوة قبالة خصومهم، إذا كانت ثمة خصومية في البرلمان الفرنسي، و هو الأمر الذي يجعلهم أيضا محل ثقة منتخبيهم من المستوطنين للحيلولة دون تمكين أي تغيير في الوضع السائد بـالجزائر و الإبقاء على هذه الأحوال يخدم طبعا مصالحهم و امتيازاتهم و يصونها لأطول مدى ممكن.
- حصر المُستجوب "موريس فيولَت" (Maurice VIOLETTE) التوتر الاجتماعي الذي عرفته الجزائر أو ما اصطلح على تسمية بـ "القلق الجزائري" على الجانب الاقتصادي مع ربطه بـالجانب المعنوي دون الجوانب السياسية جوهر القضية الجزائرية، أي الاستعمار الفرنسي في الجزائر، و إهمال دور هذا الأخير في إثارة التوتر و تحريض الجزائريين و في تحريك الوعي السياسي و إيقاظ الشعور الوطني ضد الإدارة الاستعمارية بـ الجزائر فقط، بل ضد الاستعمار الفرنسي في حد ذاته.
- تأكيد المُستجوب على ضرورة إدخال إصلاحات لـفائدة الأهالي الجزائريين، كـإلغاء قانون الأهالي، منح حق المواطنة الفرنسية و تطبيق القانون العام الفرنسي على الأهالي الجزائريين مع احتفاظهم بـقانون الأحوال الشخصية الإسلامية و الحصول على الحقوق المدنية و دمج الأهالي الجزائريين داخل الهيكل الانتخابي الفرنسي، لكنه اشترط أن يكون ذلك عبر المرحلية، التدريج و الفئوية - حيث أنّ تلك الإصلاحات لا تخص سوى النخبة الجزائرية المرتبطة ثقافية بـ فرنسا و "المنتمية" حضاريا إليها على حد تعبيره، و هو ما يجعلها (النخبة الجزائرية) - قوة طلائعية في المجتمع "الأهلي" تعمل على جر بقية الجزائريين للارتماء في أحضان "الوطن الأم" دون أن يُحدث ذلك خللا و اضطرابا في التوازن بـحيث أنّ العدد الإضافي من الجزائريين في قائمة الناخبين لن ينتزع التفوق من العنصر الأوروبي، و هي إستراتيجية تصبو إلى تحقيق هدفين أساسيين:
- هدف علني ذو تأثير محدود على مدى قريب يتمثل في تلبية حقوق الجزائريين ليس إلا لاحتواء التوتر الاجتماعي؛
- هدف ضمني ذو تأثير شامل على مدى بعيد يتمثل في المحافظة على الوضع الراهن بـ الجزائر لإبقاء السيادة الفرنسية كاملة عليها.
- تطابق وجهات نظر نواب الجزائر في البرلمان الفرنسي حول العامل الاقتصادي في التوتر الاجتماعي الذي شهدته الجزائر و إهمال جوهر القضية الجزائرية ألا و هو الاستعمار الفرنسي في الجزائر و للدوافع السياسية لحالة "القلق الجزائري" و هو ما يؤدي إلى احتواء ذلك التوتر، كون الأزمة الاقتصادية - حسب نظرهم - لم تمس الجزائر فقط بل ضربت فرنسا كذلك و بدرجة أشد.
- اتفاق ممثلي الجزائر على عدم إقدام السلطات الفرنسية بتقديم أية وعود للأهالي الجزائريين أثناء الاحتفال بالذكرى المئوية للاحتلال سنة 1930.
- تطابق وجهات نظر ممثلي الجزائر على "خارجية" التوتر الذي عرفته الجزائر و اتهامهم دعاية الجامعة الإسلامية، الشيوعية، و النازية، و تكذيبهم "وطنية" أو "شعبية" ذلك التوتر.
- توافق وجهات نظر ممثلي الجزائر حول رفض اقتراح فيولَت، و رفض إلغاء قانون الأهالي و منح حق المواطنة الفرنسية و تطبيق القانون العام الفرنسي على الأهالي الجزائريين و

حصولهم على الحقوق المدنية و ذلك بحجة احتفاظ هؤلاء بـقانون أحوال الشخصية الإسلامي، و هو ما من شأنه أن يُحدث في نظرهم تجزئة قانونية بل عرقية بـالنسبة للفرنسيين، على الرغم من سوابق الدولة الفرنسية في هذا المجال و خاصة فيما يتعلق بـ"قانون كريميو" الخاص بـتجنيس يهود الجزائر.

- تطابق وجهات نظر نواب الجزائر حول ضرورة إتباع سياسة أكثر صرامة في مواجهة نشاط النخبة الجزائرية و الشيوعيين و العلماء و النجم الشمال الإفريقي بـ الجزائر، و هي معادية للوجود الفرنسي في الجزائر على حد تعبيرهم على الرغم من أنهم كانوا دائما يؤكدون على "خارجية" التوتر الاجتماعي بـ الجزائر.

- تنسيق وزير الداخلية الفرنسي سياسة الحكومة الفرنسية بـوجهات نظر نواب الجزائر في البرلمان الفرنسي و تحويلها إلى مواقف شخصية و سياسة رسمية للحكومة الفرنسية و الإعلان عن استعجاليه تسنينها و تقنينها و عن حرصه في السهر للإسراع في تنفيذها.

- تأكيد وزير الداخلية على رفض الحكومة الفرنسية لـ "مشروع فيولَت" و على رفضها إلغاء قانون الأهالي و منح حق المواطنة الفرنسية للأهالي الجزائريين و تطبيق القانون العام الفرنسي عليهم و حصولهم على الحقوق المدنية كما طالب به "فيولت" و ذلك بحجة أنّ فرنسا قدمت كل ما في وسعها تقديمه للأهالي الجزائريين من خلال "قانون 4 فيفري 1919"، و وراء التستر حول تمسك الأهالي الجزائريين بـقانون الأحوال الشخصية الإسلامية كما أوحى به قبل ذلك ممثلو الجزائر في البرلمان الفرنسي و حصر الإصلاحات - إذا كانت ثمة إصلاحات - في الميدان الاقتصادي و الاجتماعي لا غير.

- تأكيد المستجوَب على ضرورة إتباع سياسة صارمة لـوضع حد للتوتر و لإعادة الأمن و للمحافظة على الوضع الراهن، و إبقاء سلطة الإدارة الفرنسية قوية و السيادة الفرنسية على الجزائر كاملة كما أوصى به تماما قبل ذلك "ممثلو الجزائر" في البرلمان الفرنسي.

- و عليه نسجل تطابق و تنسيق و توافق مواقف المستجوب، النواب و المستجوَب في المواقف و الغايات و المقاصد، فـالاختلاف بينهم - في حال وجود اختلاف - إنما يكمن في الوسائل و الأساليب، الإستراتيجية و التكتيك لا غير، فلا اختلاف بين النواب و الحكومة، و لا اختلاف بين اليمين المحافظ و اليسار التقدمي ما دامت المصالح الإستراتيجية و المتمثلة في المحافظة على الوضع الراهن بـ الجزائر، إبقاء سلطة الإدارة الاستعمارية عليها قوية و إبقاء السيادة الفرنسية عليها كاملة تطفو فوق كل المستويات.

ألا يؤكد ذلك على مدى تأثير و نفوذ "لوبي" المستوطنين في كواليس البرلمان الفرنسي؟ أفلا يبين و يثبت ذلك مدى تأثير و نفوذ المستوطنين في توجيه السياسة الجزائرية للحكومة الفرنسية ذاتها؟ ثم ألا يدل ذلك أيضا على أنّ السلطة الفعلية في الجزائر ليست بيد وزارة الداخلية بل بيد الإدارة الاستعمارية التي يحتكرها المستوطنون في الجزائر؟ ألم يكن "ممثلو الجزائر" في البرلمان الفرنسي نوابا للمستوطنين و ورقة بأيديهم للضغط على البرلمان و الحكومة الفرنسيين؟ هل يمكن اعتبار تلك الحملة المزدوجة البرلمانية-الحكومية التي أثارتها مساءلة "فيولَت" (VIOLETTE) من وراء سحب المستجوب نفسه و " المدافع عن الجزائريين " جدول الأعمال الذي قدمه لـينحاز إلى جانب "نواب الجزائر" و الحكومة الفرنسية مما أحدث تطابقا تاما بين "فيولَت"(VIOLETTE)، النواب و الحكومة الفرنسية، و هي ظاهرة متفردة في الدول الديمقراطية، حيث لا تحدث إلا استثناء في حالة تهديد المصالح العليا و الحيوية للدولة، و هو الأمر الذي يؤكد هيمنة الأفكار الاستعمارية على فرنسا في البرلمان كما في الحكومة، أم هي دلالة عن تفكير "فيولَت"

(VIOLETTE) نفسه السياسي الاستعماري و عن قناعاته الفطرية الرامية لإبقاء الجزائر فرنسية مهما تعددت الوسائل و الأساليب؟ لكن قبل الرد على تلك الأسئلة علينا أن نتعرف على السياسة الجزائرية لـحكومة "الجبهة الشعبية".

3ـ موقف الحكومة الفرنسية:

لخص "مارصَل رينيي" (Marcel REGNIER)، وزير الداخلية الفرنسي، " السياسة الجزائرية" للحكومة الفرنسية أمام مجلس الشيوخ الفرنسي في مارس 1935 قائلا: "... و الآن اسمحوا لي أن أحلل بسرعة كبيرة، العمل السياسي لـ فرنسا و أن أقول إلى أين نستطيع أن أذهب ... في فرنسا، لكي نصل إلى ما نحن عليه الآن، تطلب منا ذلك قرونا عديدة. في الجزائر، الحريات السياسية لم تبدأ سوى في سنة 1919، و مع ذلك يريدونها الآن كاملة، لأننا كنا متسامحين، فيريدون منا أن نذهب أبعد من ذلك في الليبرالية لنصل فورا للممارسة الكاملة للحرية ... إنّ هذا التمني مبالغ فيه. لقد قدمنا أقصى مجهود و ذلك منذ 1919، لا يجب مطالبتنا الذهاب أبعد من ذلك، لأنّ ذلك أمر مستحيل ... إنّ ذلك كافيا فلماذا الذهاب بعيدا ..."[912]. **ثم أكد:** " لقد بدا لي أنه ينبغي منح ممثل فرنسا ـ الذي لابد أن يحتفظ بكل نفوذه في هذا البلد ـ كل الوسائل ليضمن فرض السلطة الفرنسية ... سوف نتخذ حالا إجراءات لوضع حد لهذا الإفراط، و من أجل فرض احترام السلطة الفرنسية"[913].

و عندما اعتلت حكومة "الجبهة الشعبية" اليسارية سدة الحكم بعد تشريعيات أفريل-ماي 1936 لخص "ألبَر سارو"ـ محافظ سامي لـ إفريقيا الشمالية في سبتمبر 1937 - إستراتيجية فرنسا في الجزائر هكذا: " سياسيا: توحيد العمل دون تشبيه المنهج؛ قمعيا: معارضة المخطط في الهجوم بوحدة البرنامج في الدفاع "[914].

و على الرغم من تلك التصريحات الرسمية، إلا أنّ الأحزاب و المنظمات الجزائرية و الشخصيات الوطنية أكثرت ـ كما رأينا ذلك في الفصل السابق ـ من المؤتمرات و الاجتماعات و اللقاءات نتج عنها تحرير مختلف البرامج و المطالب، و تقديم العديد من العرائض و اللوائح، و إرسال الكثير من الوفود إلى فرنسا من أجل الحصول على تنفيذها من قبل الحكومات الفرنسية و خاصة حكومة "الجبهة الشعبية". فكيف سيكون موقف البرلمان الفرنسي و الحكومات الفرنسية من القضية الجزائرية؟ فيم ستتجسد مظاهر السياسة المزدوجة التي أعلن عنها وزراء داخلية فرنسا؟ هل ستحقق حكومة "الجبهة الشعبية" أمال و طموحات الأهالي المسلمين الجزائريين المشروعة ـ كما جاءت في ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي و في مطالب النجم الشمال الإفريقي ـ محققة بذلك الأمل الكبير الذي علقه عليها في الجزائر وصولها إلى السلطة في جوان 1936؟ أم عكس ذلك، و بمقتضى المصلحة

---

912 - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 22 mars 1935, pp. 377-378.

913 - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 22 mars 1935, p. 378.

914 - تصريح أدلى به "ألبَر سارو" (Albert SARRAUT) لجريدة "لو تان" (Le Temps) أعادت نشره جريدة "لا جستيس". أنظر: La Justice, 3ème année, n° , 14 octobre 1937, p. 1

العامة، هل ستعمل على تنفيذ إرادة المستوطنين و بمخططات ممثليهم في البرلمان و بتوجيهات صحافتهم و تحت ضغط إدارتهم الاستعمارية في الجزائر؟ هل ستعمل حكومة "الجبهة الشعبية" على تحقيق نزعتها و مثاليتها الإنسانية- كما كانت تُعلن عنها مادامت لم تكن في السلطة- أم ستعمل ببساطة على تنفيذ سياسة حازمة و صارمة، و التي كثيرا ما كان يؤكدها و يرددها وزراء داخلية الحكومات الفرنسية في مختلف الاجتماعات و في الجلسات البرلمانية و في التصريحات الصحفية و خاصة أثناء زياراتهم لـ الجزائر؟ فيم ستتمثل سياسة فرنسا في الجزائر؟ ما هو برنامج و مخطط عملها؟ ما هي وسائل عملها و فيم تمثلت إستراتيجيتها؟ هل حققت أهدافها؟ هل كانت لها على الأقل "سياسة جزائرية"؟ ما موقف البرلمان الفرنسي من القضية الجزائرية؟

1-3 الإغراء و الاحتواء:

أمام الوحدة في العمل التي تجسدت عمليا في نشاط المؤتمر الإسلامي الجزائري و أمام الوطنية في العمل التي تجسدت عمليا في نشاط النجم الشمال الإفريقي، لم تجد فرنسا من سياسة سوى الإغراء و الاحتواء، هدفها الأول المحافظة على الوضع الراهن في الجزائر، هدفها الثاني إبقاء سلطة الإدارية الاستعمارية في الجزائر قوية، هدفها الثالث إبقاء السيادة الفرنسية في الجزائر كاملة، و استعملت لتحقيق سياستها وسائل عمل عدة، الوسيلة الأولى إصدار مراسيم " إصلاحية " ذات بعد محدود، الوسيلة الثانية تأجيل الاستنطاقات البرلمانية، الوسيلة الثالثة إرسال لجان تحقيق إلى الجزائر، و الوسيلة الرابعة إيداع مشاريع قوانين" إصلاحية"، و قد اتبعت لتحقيق سياستها إستراتيجية محكمة تتمثل في أتجيل مناقشة المشاريع "الإصلاحية" و تجميد تنفيذ القوانين"الإصلاحية"[915].

1-1-3 مراسيم " إصلاحية"

شهر واحد فقط بعد اعتلائها السلطة في جوان 1936، و مباشرة بعد إصدار ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري و مطالب 20 جوان للنجم الشمال الإفريقي، و حتى قبل ذهاب وفد المؤتمر الإسلامي إلى باريس لإطلاع السلطات الفرنسية على ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي للحصول على تنفيذه من قبل الحكومة الفرنسية، تظاهرت حكومة "الجبهة الشعبية" (Front Populaire) تحت رئاسة "ليون بلوم" (Léon BLUM)[916] بوضع إصلاحات في صالح الجزائريين، حيث أصدرت سلسلة من المراسيم يوم 17 جويلية

---

[915] - حمزي كمال: القضية الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي 1935-1938...، ص. 131.

[916] - (1872-1950)، تقلد العديد من المناصب الإدارية و المسؤوليات السياسية: ، نائب بين (1919-1928)، و بين (1929-1940)، عضو في الحزب الاشتراكي الفرنسي (S.F.I.O)؛ رئيس المجلس بين (جوان 1936-جوان 1937)؛ نائب رئيس المجلس بين (جوان 1937-جانفي 1938)؛ رئيس المجلس و وزير الخزينة و بين (مارس-أبريل 1938)؛ رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية في ديسمبر 1946؛ رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية و وزير الشؤون الخارجية (ديسمبر 1946- جانفي 1947)؛ وزير الشؤون الخارجية في جانفي 1947؛ نائب رئيس المجلس بين (جويلية-سبتمبر 1948). أنظر: Dictionnaire des ministres (1789-1989), Paris, Perrin, 1990, p. 376

1936، منها مرسوم يقضي بـ " قمع الربا في الجزائر**"**[917] **و الذي عدّل بمرسوم 17 جانفي 1937**[918]**، و مرسوما ثانيا "** يُسهل شروط السفر إلى فرنسا بالنسبة للأهالي الجزائريين **"**[919]**، و مرسوما ثالثا يعدّل "** تركية مكتب الوفود المالية بـ الجزائر**"**[920]**، كما أصدرت تعليمة 18 جويلية تخص "** بلوغ الأهالي الجزائريين صفة مواطن فرنسي **"**[921]**.**

و على الرغم من كون تلك "الإصلاحات" هامشية ذات بعد محدود جدّا لا تتناسب لا مع مطالب 20 جوان 1936 للنجم الشمال الإفريقي و لا حتى مع ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري، إلا أنها أثارت تحفظات بل و ردود فعل الأحزاب الاستعمارية و الفرنسية اليمينية المحافظية، السياسية و الإدارية، حيث سارع "ب-أ-رو-فرَيسيننغ" (P-A ROUX-FREISSINENG)، ممثل عمالة وهران في مجلس الشيوخ، و إلى وضع طلب استجواب حول " الموقف الذي تنوي الحكومة اتخاذه ضد الدسائس الشيوعية في الجزائر **"**[922]**، كما أثارت - و حتى قبل تنفيذها - بالإضافة إلى وفد المؤتمر الإسلامي إلى باريس**[923] **، ردود فعل الإدارة الاستعمارية بـ الجزائر، حيث و بتحريض من إدارة الشؤون الأهلية التي يترأسها "مليو" (MILLIOT)**[924] **، بعث مفتي الجزائر محمود بن دالي، برقية إلى الحكومة الفرنسية يرفض فيها أي حق تمثيل لوفد المؤتمر الإسلامي**[925]**، و لعل تلك المناورات كانت تهدف إلى ردع حكومة "الجبهة الشعبية" (Front Populaire) و من ثمة تجميد بل و توقيف المسار "الإصلاحي" التي بادرت به. إلاّ أنّ زيارة وفد المؤتمر الإسلامي تُوجت بنشر مرسومين يوم 1 أوت 1936، الأول يقضي بـ "** رفع الأجور المتوسطة العادية بالنسبة للعمال الزراعيين بـ الجزائر **"**[926] **و الثاني "** يحدد شروط تطبيق قانون 24 جوان 1936 الخاص بالعقود الجماعية للعمل بـ الجزائر **"**[927]**، كما أصدرت مرسوم 25 سبتمبر 1936 يقضي بـ "** قبول الأهالي الجزائريين للتقدم إلى كل المسابقات المدنية و العسكرية **"**[928]**، و مرسومي 22 أكتوبر 1936، الأول "** يخفف من قساوة قانون الغابات **"**[929]**، و الثاني بـ "** منح قروض لتطبيق أشغال ذات منفعة عامة في صالح الجزائريين **"**[930]**.**

---

[917] - J.O.R.F: Lois et Décrets, 17 juillet 1936, p. 7477.
[918] - J.O.R.F: Lois et Décrets, 17 janvier 1937, p. 708.
[919] - J.O.R.F: Lois et Décrets, 17 juillet 1936, p. 7478.
[920] - J.O.R.F: Lois et Décrets, 17 juillet 1936, p. 7476.
[921] - J.O.R.F: Lois et Décrets, 18 Juillet1936, pp. 8197-8198.
[922] - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- séance du 17 juillet 1936.
[923] - أنظر سابقا في الفصل الأول من هذا الباب.
[924] - أستاذ في جامعة الحقوق بـ الجزائر و مدير عام للشؤون الأهلية.
[925] - أنظر سابقا في الفصل الأول من هذا الباب.
[926] - J.O.R.F: Lois et Décrets, 1er août 1936, pp. 8196-8197.
[927] - Ibid, pp. 8197-8198.
[928] - J.O.R.F: Lois et Décrets, 25 septembre 1936, pp. 10266-10267.
[929] - J.O.R.F: Lois et Décrets, 22 octobre 1936, p. 11014.
[930] - Ibidem.

و رغم ضآلة تلك "الإصلاحات" و التي في غالب الأحيان لم تتبع ميدانيا بأي تنفيذ، فإنّ حكومة "الجبهة الشعبية" (Front Populaire) اعتبرت أنها قدمت كل ما في وسعها تقديمه و أنّ ذلك من شأنه أن يرضي الجزائريين، متجاهلة مطالبهم الأساسية، متنكرة لكل البرامج، المطالب و الوفود - و ما أكثرها - التي كانت تذهب إلى باريس للتأكيد للسلطات الفرنسية على ضرورة تحقيق ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري و مطالب 20 جوان 1936 لـ النجم الشمال الإفريقي، لذا عرفت موجة "الإصلاحات" توقفا طويلا إلى غاية أفريل 1937، حيث أصدرت حكومة "بلوم" (BLUM) قبل سقوطها في جوان 1937، مرسوم 14 أفريل 1937، يقضي بـ " إقامة لجنة الدراسات للجنة الشامية للبحر المتوسط (فرع الجزائر) الملحقة برئاسة مجلس الوزراء الفرنسي "[931]، **و قد خلفت حكومة "كميل شوتان" (Camille CHAUTEMPS) حكومة "بلوم" (BLUM)، و أصدرت مرسوما في 30 جوان 1937 يقضي بـ "** تعديل الوفود المالية **" بـ "** الرفع إلى 24 عدد ممثلي الأهالي في الوفود المالية بـ الجزائر **"**[932].

مهما يكن، و أمام عدم إحراز أي تقدم فيما يخص تنفيذ ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري، و أمام تأجيل مناقشة "مشروع بلوم-فيولّت"[933]**، عقد الجزائريون المؤتمر الإسلامي الثاني بين 9-11جويلية 1937 بـ الجزائر**[934]**، وجّه نداء للحكومة الفرنسية يذكرها فيه بضرورة تحقيق مطالب الجزائريين أي ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي، و تنفيذ مشاريع فرنسا للجزائريين، أي "مشروع بلوم-فيولّت"، إلا أنّ رد الحكومة الفرنسية اقتصر على نشر مرسوم 27 أوت 1937 يقضي بـ "** تطبيق أسبوع الـ 40 ساعة لبعض الأشغال و المهن بـ الجزائر **"**[935].

3-1-2 تأجيل طلبات الاستجواب:

---

[931] - لم يجتمع فرع لجزائر للجنة الدراسات للجنة السامية للبحر المتوسط الملحقة برئاسة مجلس الوزراء الفرنسي في أول دورة له سوى بين 13 إلى 17 ديسمبر 1938 بـ باريس تحت رئاسة "شوتان"، غير أنّ الجزائريين انتقدوا تلك اللجنة و اعتبروها استمرارية للجنة الشؤون الإسلامية القديمة و أنها لا تمثل الجزائريين وأنّ صلاحيتها محدودة تقتصر على دراسة قضايا محدودة. أنظر في ذلك: Louis CHAUVOT, Le Haut-Comité Méditerranéen et les organismes de politique musulmane, Paris, Lib. Technique et économique, 1938.

[932] - J.O.R.F: Lois et Décrets, 30 juin 1937, pp. 7626-7627.

[933] - و ذلك إلى غاية مارس 1938 و قيام حكومة "شوتان" (CHAUTEMPS) الثانية بين جانفي – مارس 1938.

[934] - أنظر في ذلك: La Lutte Sociale, 28ème année, n° 105, 13 juillet 1937, p. 1, p. 4؛ أنظر أيضا: La Oran Républicain, 1ère année, n° 141, 11 juillet 1937, p. 1؛ و أيضا: Justice, 3ème année, n° 68, 17 juillet 1937, p. 1, p. 3; Oran Républicain, 1ère année, n° 144, 14 juillet 1937, p. 3؛ و أيضا: L'Afrique Française, 47ème année, n° 7, juillet 1937, p. 560.

[935] - J.O.R.F: Lois et Décrets, 25 août 1937, pp. 9833-9836.

إنّ الحكومات الفرنسية بمختلف ميولاتها، كانت تعلم جيدا بأنّ مشاريع القوانين الإصلاحية التي أداعتها في البرلمان غير كافية، لا تتناسب مع مطالب 20 جوان 1936 للنجم الشمال الإفريقي و لا حتى ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي، كما أنها لم تقدم على تنفيذ حتى "مشروع بلوم-فيولت" و التي أصدرته هي نفسها، و الذي تعلق به المنتخبون المسلمون و الشيوعيون الجزائريون لذا رأت كسب الوقت بإبعاد و تأجيل طلبات الاستجواب التي كان يقدمها من حين لآخر "ممثلو" المستعمرات و نواب "اليسار" في البرلمان الفرنسي منذ مساءلة "موريس فيولَت" (MAURICE VIOLLETTE) في مارس 1935 في مجلس الشيوخ[936]، و من بين طلبات الاستجواب: طلب استجواب" غستاف غوتِرو" (GUSTAVE GAUTHEROT) يوم 16 جويلية 1936 في مجلس الشيوخ حول " السياسة الاستعمارية و حول الاضطرابات في شمال إفريقيا "[937] ؛ **طلب استجواب "جوزف لاغروسيلييَر" (JOSEPH LAGROSILIERE) من حزب " الإتحاد الاشتراكي" يوم 28 جويلية 1936 في غرفة النواب حول** " السياسة التي تنوي الحكومة إتباعها في الجزائر تجاه الأهالي "[938] ؛ **و طلب استجواب" فلوريموند بونت " (FLORIMOND BONTE) من الحزب الشيوعي يوم 31 جويلية 1936 في غرفة النواب حول** " الإجراءات العاجلة التي تنوي الحكومة اتخاذها لتحقيق سياسة العدالة، الحرية و السلام في إفريقيا الشمالية لوضع حد لأعمال الفاشيين بها "[939]، **غير "أنّ ماريس موتي" (MARIUS MOUTET)، وزير المستعمرات في حكومة " الجبهة الشعبية " تمكن من إبعاد و تأجيل جميع تلك الطلبات عدا طلب استجواب"رو-فرَيسننغ" (-ROUX FREISSINENG)، ممثل عمالة وهران في مجلس الشيوخ يوم 31 ديسمبر 1936 حول** " الأعمال المضادة لـ فرنسا و التي تفاقمت في الجزائر "[940]. **و قد دارت مناقشة الاستجواب يوم 29 جوان 1937**[941] **. تأجيل و سحب الاستجوابات "الإصلاحية" مناقشة الاستجوابات "القمعية". إنّ ذلك لأصدق تعبير عن السياسة الفرنسية تجاه المسألة الجزائرية، فالأجواء في مراكز القرار الفرنسية لم تكن في الإصلاح بل في القمع.**

3-1-3 إرسال لجان التحقيق:

لقد أرادت الحكومة الفرنسية كسب الوقت بإرسال لجان تحقيق متتالية إلى الجزائر دون أن تلزم نفسها بتحقيق نتائج تلك اللجان، و ذلك من أجل تهدئة الأوساط الاستعمارية المحافظية من جهة، و محاولة امتصاص غضب الجزائريين المجتمعين في المؤتمر الإسلامي الجزائري من جهة ثانية، و قد دشن تلك السياسة ـ فيما يخص المرحلة التي نحن

---

[936] - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 21 mars 1935, pp. 344-357.

[937] - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 16 juillet 1936, p. 710.

[938] - J.O.R.F: Débats Parl -Chambre- Séance du 28 juillet 1936, p. 2199.

[939] - J.O.R.F: Débats Parl -Chambre- Séance du 31 juillet 1936, p. 2343.

[940] - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 31 décembre 1936, p. 1942.

[941] - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 29 janvier 1937, pp. 54-66.

أنظر أيضا: Le Temps, 77è année, n° 27540, 31 janvier 1937, pp. 3-4

في صدد دراستها - "مارصَل رينيي" (MARCEL REGNIER) في مارس 1935[942] **فأمام خطورة الوضع الذي كانت تعيشه الجزائر، بعثت الحكومة الفرنسية وزيرها للداخلية في زيارة دراسية "استغرقت 15 يوما و صرح "رينيي" (REGNIER) في نهاية زيارته أنه "** يعود إلى المتروبول بنية منح السلطة الفرنسية فورا وسائل تحقيقها كاملة **"، و أنه "** أدرك ضرورة اتخاذ إجراءات سريعة لمعالجة الوضع الحالي **"، و قد أكد عزمه وعزم الحكومة الفرنسية بعد عودته إلى فرنسا، أثناء تدخله في مجلس الشيوخ يومي 21 و 22 مارس 1935، على إثر استجواب "موريس فيولَت" (MAURICE VIOLETTE)**[943] **، و قد توجت زيارة "رينيي" (REGNIER) بإصدار مرسومين قمعيين: مرسوم 30 مارس 1935 و المعروف بـ "مرسوم رينيي" القاضي بـ "** تشكيل مجموعة حرس جمهوري متنقل بـ الجزائر **"**[944]**.**

و قد استمرت سياسة إرسال لجان التحقيق في عهد حكومة "الجبهة الشعبية" (FRONT POPULAIRE)، فبعد إيداع "مشروع بلوم فيولَت" يوم 30 ديسمبر 1936[945] **في غرفة النواب للمصادقة عليه، ذهب وفد عن المؤتمر الإسلامي يترأسه ابن جلول إلى باريس يوم 24 فيفري 1937 لـ "** التعبير على اعتراف المسلمين للحكومة الفرنسية بعد أن أداعت مشروع الإصلاح لصالحهم و لحمل التزامهم الاجتماعي له **"**[946] **، لكن بدل أن ترد حكومة "ليون بلوم" (Léon BLUM) بتنفيذ "مشروع بلوم-فيولَت" عن طريق المصادقة عليه في البرلمان أو تنفيذه بمرسوم حكومي، فضلت إرسال " لجنة تحقيق برلماني " يوم 1 مارس 1937، شكلتها " لجنة الجزائر" في غرفة النواب، يترأسها الاشتراكي الحر "جوزف لاغروسيلييَر" (JOSEPH LAGROSILIERE)، إلى الجزائر للتحقيق في حالة الجزائريين المسلمين مدة 6 أسابيع كاملة**[947]**.**

و لكن و حتى قبل عودتها من مهمتها بـ الجزائر يوم 3 مايو[948]**، و على اثر استماع "لجنة الاقتراع العام" لغرفة النواب لـ " فيولت" (VIOLETTE) حول مشروعه**

---

[942] - حول تلك الزيارة، أنظر: C.A.R.A.N: F 60 773؛ أنظر أيضا: C.A.R.A.N: F 60 190 -
و أيضا: Jean MENAUT, "A propos du voyage de M. REGNIER en Algérie" In: Le Temps, n° 27585, 17 mars 1935, p. 1
و أيضا: L'Afrique Française, 45ème année, n° 3, mars 1935, pp. 147-154.

[943] - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 21 mars 1935, pp. 344-357. -

[944] - J.O.R.F: Lois et Décrets, 30 mars 1935, p. 3868. -

[945] - J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Séance du 30 décembre 1936, Annexe n° 1596, pp. 1247-1248. -

[946] - L'Afrique Française, 47ème année, n° 2, février 1937, p. 146. -

[947] - L'Afrique Française, 47ème année, n° 2, février 1937, p. 14. -

[948] - أنظر حول تقرير "لجنة لاغرويسلييير": C.A.R.A.N: F 60 209 -
Joseph LAGROSILLIERE, Rapport de la sous-commission d'enquête parlementaire en Algérie, Paris, S.N, 1937; أنظر أيضا: MUSELLI, "Autour de la commission Lagrosilière", In: Voix des humbles, 16ème année, n° 179, avril 1937, Alger, pp: 10-17.

الإصلاحي و لـ "راؤول أوبو" (Raoul AUBAUD)[949] **يوم 5 مارس، قرر "أوبو" (AUBAUD) زيارة الجزائر على رأس "لجنة تفتيش"، هذه المرة، و ذلك ابتداء من 24 مارس 1937. و الخلاصة التي وصل إليها "أوبو" (AUBAUD) من مهمته التفتيشية و الإجراءات التي اتخذها بعد عودته إلى فرنسا**[950] **تذكرنا بالخلاصة التي وصل إليها "رينيي" (REGNIER) من زيارته إلى الجزائر في مارس 1935 و بالإجراءات التي اتخذها بعد عودته إلى فرنسا، إذ صرح "أوبو" (AUBAUD):** " إنّ الأمر يتعلق بمعرفة إذا كنا نريد أول لا نريد الاحتفاظ بـ الجزائر. إذا كنا نريد الحفاظ على نفوذنا، ينبغي اتخاذ إجراءات استثنائية قاسية من أجل إيقاف عمل المشاغبين من كل الجهات، إنّ سياسة التسلط هذه، لم أكف عن تبنيها علانية و هو ما أكسبني تشكرات حارة من طرف كل الإداريين الذين يمثلون فرنسا في تلك المستعمرة. إنّ عملهم لا يمكن أن يناقش. حرصت على مناديته عاليا، إنه مطابق مع عمل الحكومة، إنه لمن الاستعجالي إحداث تصحيح إنها مسألة حزم ... "[951]، **ثم أكد على ضرورة** " حفظ السيادة الفرنسية كاملة، الحفاظ دون ضعف على سلطة الإدارة "[952].

طبعا، تلك التهديدات لم تبق حبرا على ورق، حيث سارعت الحكومة الفرنسية لإصدار مرسومين قمعيين، مرسوم 11 أفريل 1937، يقضي بـ " رفع عدد الحرس المتنقل بالجزائر "[953]، **و مشروع قانون يقضي بـ** " إقامة شرطة الدولة في بلديتي مستغانم و سيدي بلعباس "[954]. **و إن أثارت تصريحات أو تهديدات "أوبو" (AUBAUD) غضب زعماء المؤتمر الإسلامي الجزائري حيث رد عليه العقبي مستجوبا إياه:** " لمن تطلب القوة و ضد من تريد أن تستعمل الشدة يا. م. (أوبو)!؟؟ لقد كان في الحسبان أنّ الأخذ بالحيطة و الحزم هو الذي حمل الوزير على القيام بهذه الرحلة في هذا الوقت و اللجنة لم تنته بعد من بحوثها ... ليس في الجزائر اليوم من ثورة عملية و ليس فيها من خارج على السلطة الفرنسية أو محتقر لنفوذ رجالها في إدارات حكومتها الصغار أو الكبار، و لكن في الجزائر ثورة فكرية و شعور بالواجب، و في الجزائر أمة عرفت أنها تحت نظر فرنسا تقوم بكل الواجبات و تتحمل سائر التكاليف مهما كانت شاقة و ثقيلة، و لكنها تحرم من حقوقها و لا يساوى بينها و بين بقية أبناء فرنسا ... "[955]. **فإنها (التصريحات) ، في المقابل، أرضت المعمرين و شجعت الإدارة الجزائرية**[956].

---

949 - نائب كاتب الدولة للداخلية، مكلف بالشؤون الجزائرية.

950 - Raoul AUBAUD, "Menées anti-françaises", In: Voix des humbles, 16ème année, Alger, n° 176-177, janvier- février 1937, pp. 1-11.

951 - C.A.R.A.N: F 60 1466 ؛ أنظر أيضا: Le Matin, 10 avril 1937, p. 1

952 - C.A.R.A.N: F 60 1466

953 - J.O.R.F: Lois et Décrets, 11 avril 1937, p. 453.

954 - J.O.R.F: Débats Parl -Chambre- 11 avril 1937, annexe n° 2108,

955 - الطيب العقبي، " لمن تطلب القوة و ضد من تريد أن تستعمل الشدة يا م. (أوبو)!؟؟ "، البصائر، السنة الثانية، عدد 64، 23 أفريل 1937، ص ص. 1-2.

956 - Mahfoud KADDACHE, Histoire du nationalisme…, Vol. I, p. 457.

و أمام الجمود الذي ميز السياسة الفرنسية تجاه المسألة الجزائرية، و عدم إقدام الحكومات الفرنسية - مهما كانت اتجاهاتها - على تحقيق ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي بل و حتى "مشروع بلوم-فيولت" و التي أصدرته هي نفسها، قرر زعماء المؤتمر الإسلامي عقد مؤتمر ثان اجتمع شمله أيام 9-10-11 جويلية 1937[957]**، و قد تُوّجت أعمال المؤتمر بتوجيه نداء إلى السلطات الفرنسية من أجل تحقيق مطالب المؤتمر الأول، فكان رد حكومة "كميل شوتان"(Camille CHAUTEMPS) إرسال " لجنة تحقيق" جديدة يترأسها هذه المرة النائب "غرنِت" (GUERNUT)**[958]، مهمتها إيداع تقرير في أجل 18 شهرا!.

و لم تكن "لجنة غرنِت" (GUERNUT) آخر تلك اللجان التي تزور الجزائر لتقصى "الحقائق" **و تقديم التقارير، و من ذلك يبدو واضحا أنّ هذه الإرساليات المتتالية لزيارة الجزائر للرد على زيارة الوفود الجزائرية إلى فرنسا - بدل الرد بتحقيق المطلب أو على الأقل تنفيذ المشاريع - كانت تسعى السلطات الاستعمارية من خلالها إلى كسب الوقت فقط من أجل تهدئة الأوساط الاستعمارية المحافظة من جهة، و امتصاص غضب الجزائريين من جهة ثانية، و هو ما أثار سخط ابن باديس حيث صرح: "** لقد وقع حدث يبين أنّ مطالب المسلمين مهملة تماما و متروكة. إنّ الحكومة عينت لجنة تحقيق جديدة مهمتها وضع تقرير في مدة 18 شهرا و قد تحدد أنّ بعد هذا الأجل، وفود أخرى ستأتي للتحقيق عندنا ... إنّ هذه الوسيلة الجديدة للمماطلة لا يمكن أن يكون لها سوى مدلول واحد: رفض مطالبنا بلا تحفظ و لا شرط"[959]. **أما رد المؤتمر الإسلامي على تلك اللجان فتمثل في الرسالة التي وجّهها المكتب التنفيذي لـ المؤتمر لرئيس المجلس الفرنسي و التي نشرتها جريدة "أوران ربيبلكان" (Oran Républicain) في 22 أوت 1937 و التي جاء فيها: "** لا للجنة تحقيق. أفعال و فقط أفعال. إنّ الحالة في الجزائر معروفة من جميع وجهات النظر: سياسيا-اقتصاديا-اجتماعيا. إنّ المؤتمر الإسلامي ميثاق مدروس بعمق. سنمتنع من الآن فصاعدا خلط دراسات و منجزات. لقد قمنا بواجبنا تجاه حكومة الجبهة الشعبية، فجاء دورها الآن للقيام بدروها و ذلك بالمصادقة بكل استعجال - على " مشروع بلوم فيولت"، بإلغاء"مرسوم رينيي"، قانون الأهالي و كل القوانين الاستثنائية، بإلغاء مقاطعة الجنوب، بتقديم حلول فورية و فعالة للمشاكل الاقتصادية (أجور، وضعية الفلاحين، السكر ... الخ) لتحقيق - بكلمة واحدة -

---

[957] - أنظر في ذلك: La Lutte Sociale, n° 105, 13 juillet 1937, p. 1, p. 4؛ أنظر أيضا: La Justice, 3ème année, n° 68, 17 juillet 1937, p. 1, p. 3; و أيضا: Oran Républicain, 2ème année, n° 141, 11 juillet 1937, p. 1؛ و أيضا: Oran Républicain, 16ème année, 1ère année, n° 144, 14 juillet 1937, p. 3؛ و أيضا: L'Afrique Française, 47ème année, n° 7, juillet 1937, p. 560.

[958] - و قد رد في سنة 1930 على الاحتفال بمئوية الاحتلال، بمشروع، كما رد في مارس 1933 على اقتراح قانون فيولت في جويلية 1931، بمشروع قانون يقضي بخلق " نواب أهليين "منتخبون من طرف قسم انتخابي لـ "لأهالي غير المجنسين". أنظر: J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Séance du 30 mars 1933, Annexe n° 1691, p. 814 و أيضا: Claude LAZARD ,op cit ,pp. 62-64؛ و أيضا: L. TAHRAT, "La Représentation des indigènes proposition violette ou Proposition GUERNUT" , In: La Voix des humbles, Constantine, 14ème année n° 252,15 janvier 1er février 1935, pp. 361-375.

[959] - L'Afrique Française, 47ème année, n° 8, aout 1937, p. 461.

الإلحاق النهائي بـ فرنسا " أفعال و فقط أفعال "[960]. **أما "النجم الشمال الإفريقي" فقد شكك في أهمية مثل تلك اللجان منذ أن نشر "التجمع الشعبي" (Rassemblement Populaire) و الذي كان ينتمي إليه برنامجه السياسي في 12 جانفي 1936 و الذي لم ينص - فيما يخص المستعمرات - سوى"** تشكيل لجنة تحقيق برلمانية حول الوضع السياسي و الاقتصادي و المعنوي مناطق فيما وراء البحار الفرنسية و في الهند الصينية **" حيث كتبت جريدة "الأمة" "** لقد كانت خيبته (النجم الشمال الإفريقي) كبيرة عند قرائته لبرنامج الجبهة الشعبية! في الواقع فإنّ هذا البرنامج توقعت الجبهة الشعبية لجنة تحقيق برلمانية حول الوضع في إفريقيا الشمالية، نعرف كلنا - بحكم التجربة - ما هو عمل لجنة تحقيق: ملفات ضخمة تحفظ فيما بعد في الأرشيف من جهة أخرى، هل الجبهة الشعبية بحاجة إلى تشكيل لجنة تحقيق لمعرفة الحالة المأساوية للأهالي في شمال إفريقيا؟ "[961].

4-1-3 إيداع "مشروع قانون بلوم-فيولت":

لقد رأت الحكومات الفرنسية كسب الوقت بالتظاهر بالإصلاح دون أن تلزم نفسها بذلك رسميا، من أجل تهدئة الأوساط الفرنسية الاستعمارية و اليمينية المحافظية من جهة و امتصاص غضب الجزائريين المتجمعين في المؤتمر الإسلامي الجزائري من جهة ثانية، حيث أداعت حكومة "الجبهة الشعبية"، و ذلك في نفس اليوم الذي أصدرت فيه مراسيم 17 جويلية 1936، ثلاثة مشاريع قوانين، ذات بعد محدود كما هو الشأن بالنسبة لتلك المراسيم، من بينها مشروع قانون 21 جويلية 1936 يقضي بـ " تعديل قانون 14 أفريل 1893 الخاص بالشركات الأهلية للتعاون المتبادل "[962]، **و مشروع قانون ثان يقضي بـ "** رفع موارد الصندوق المشترك للدواوير "[963]، **و مشروع قانون ثالث يقضي بـ "** إقامة شرطة الدولة في بعض بلديات الجزائر(وهران، قسنطينة، عنابة ضواحي (مدينة) الجزائر)"[964]. **و إذا كان مشروع القانون الخاص بالشركات الأهلية للتعاون المتبادل، الوحيد من بين الثلاثة الذي يتجاوب مع ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي**[965]**، فإنّ مشروع القانون الخاص بإقامة شرطة الدولة، هو الوحيد من بين الثلاثة الذي تمت المصادقة عليه في غرفة النواب يوم 7 أوت 1936**[966]**، و في مجلس الشيوخ يوم 13 أوت 1936**[967].

غير أنّ أهم مشروع أداعته حكومة"الجبهة الشعبية"، هو "مشروع بلوم-فيولت" و الذي سبق أن اتخذت قرار إيداعه في غرفة النواب في جلسة مجلس الوزراء ليوم 15 أكتوبر 1936، يقضي بـ توسع الحق الانتخابي للأهالي الجزائريين، إلا أنّ إيداع المشروع

---

960 - Oran Républicain, 2ème année, n° 171, 22 aout 1937, p. 2.

961 - El Ouma, n° 38, janvier-février 1936, p. 1.

962 - J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Séance du 21 juillet 1936, Annexe n ° 745, p. 1419.

963 - J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Séance du 21 juillet 1936, Annexe n° 747, pp. 1419-1420.

964 - J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Séance du 21 juillet 1936, Annexe n° 746, p. 1419.

965 - أنظر: La Justice, 2ème année, n° 43, 26 juin 1936, p. 3

966 - J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Séance du 7 aout 1936, p. 1080.

967 - J.O.R.F: Doc Parl -Sénat- Séance du 13 aout 1936, pp. 1297-1298.

و الذي يخص " ممارسة الحقوق السياسية من طرف بعض فئات الأهالي الفرنسيين بـ الجزائر **" لم يتم سوى يوم 30 ديسمبر 1936.**

فما هو "مشروع بلوم-فيولّت" لـ 30 ديسمبر 1936؟ ما هي عوامل صدوره؟ هل جاء بمبادرة فرنسية أم نتيجة متغيرات دولية أم بضغط جزائري؟ ما محتواه؟ ما طبيعته؟ ما هو هدفه؟ ما الغرض منه؟ ما الغاية التي يصبو إلى تحقيقها؟ ما مدى تأثيره؟ ما الفرق بينه و بين قانون 4 فيفري 1919؟ ما الفرق بينه و بين اقتراح فيولّت لـ 3 جويلية 1931؟ ما مدى تجاوبه مع المطالب الجزائرية؟ هل يتناسب مع مطالب الجزائريين لما قبل الحرب؟ هل يتناسب مع تضحيات الجزائريين أثناء الحرب؟ هل يتناسب مع متغيرات ما بعد الحرب؟ هل يتجاوب مع مطالب النجم الشمال الإفريقي لـ 20 جوان 1936؟ هل يتجاوب مع ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري لـ 7 جوان 1936؟ ما هو موقف الجزائريين منه؟ و ما هي ردود الفعل الفرنسية منه أحزابا، برلمانا وحكومة؟ ما مآله؟ هل تحقق؟

ـ محدودية "إصلاحات" مشروع بلوم فيولّت:

يحتوي "مشروع بلوم-فيولّت" على 6 مواد، و قد نصت المادة الـ1 على أنهم "مؤهلون لممارسة الحقوق السياسية للمواطنين الفرنسيين دون أن ينتج عن ذلك أي تعديل لحالتهم أو لحقوقهم المدنية، و هذا بصفة نهائية، عدا تطبيق التشريع الفرنسي الخاص بتجريد الحقوق السياسية، الأهالي الجزائريين الفرنسيين لمقاطعات الجزائر الثلاث الذين تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في الفقرات التالية "؛ **هذا في حين أكدت المادة الـ 2 على أن "** يُعين مجلس إدارة الناحية الاقتصادية لـ الجزائر، خلال دورية التي تلي تنفيذ القانون الحالي، مائتين تاجر، صناعي، أو حرفي عن كل مقاطعة جزائرية، و الذين يصبحون منذئذ مقلدون بالحقوق السياسية الممنوحة في المادة الأولى من القانون الحالي، بقرار من الحاكم العام" **و أن** " تُعين الغرف الثلاث للفلاحة بالجزائر، كل واحدة في نفس الظروف و لنفس الغرض مائتين فلاح "، **و أن** " يعين مجلس إدارة الناحية الاقتصادية لـ الجزائر في أول دورة من كل سنة من السنوات التي تلي تنفيذ القانون الحالي، في نفس الظروف كما تقدم خمسون تاجرا أو صانعا أو حرفيا عن كل مقاطعة جزائرية "، **و أن** " تُعيّن الغرف الفلاحية الثلاث لـ الجزائر، كل واحدة، في نفس الظروف ولنفس الغرض، خمسون فلاحا "؛ **و بينما أقرت المادة الـ3 على أن "** تؤدي العقوبات المنصوص عليها في قانون 2 فيفري 1852 في مادتيه الـ 15 و الـ 16 و كذا أي عدول يحصل بالنسبة للحاصلين على الوظائف المنصوص عليها في المادة الأولى رقم 6° و 7° و كذا حذف إطارات جوقة الشرق و من الميدالية العسكرية، ستؤدي قانونا إلى الشطب من القوائم الانتخابية "؛ **و أكدت المادة الـ4 على أن "** كل أهلي جزائري فرنسي مستفيد من أحكام القانون الحالي، يمكن أن ينزع منه الانتفاع بالنصوص السابقة بتنفيذ أحكام المادة9° الفقرة 5 من قانون 10 أوت 1927 "؛ **و بينما أقرت المادة الـ5 على أن "** ليس لأحكام القانون الخالي أي أثر رجعي، و سيطبق فقط على الأهالي الجزائريين الفرنسيين الذين

تتوافر فيهم حاليا أو يستوفون في المستقبل الشروط المنصوص عليها "؛ **حددت المادة الـ6"** تمثيل الجزائر في غرفة النواب محقق بمعدل نائب واحد لكل 20.000 ناخب مسجل أو قسم 20.000 "[968].

ـ محدودية الاستفادة من " مشروع بلوم-فيولّت":

لقد حددت المادة الـ1 من "مشروع بلوم-فيولّت" الخاصة بالحصول على ممارسة السياسية للمواطنين الفرنسيين الأهالي الجزائريين الفرنسيين للعمالات الثلاث لـ الجزائر الذين تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في الفقرات التالية: الأهالي الجزائريين الفرنسيين الذين غادروا الجيش برتبة ضابط؛ الأهالي الجزائريين الفرنسيين ضابط صف الذين غادروا الجيش برتبة رقيب أول أو رتبة أعلى، بعد أن خدموا مدة خمسة عشرة سنة و الخروج منه بشهادة حسن السيرة؛ الأهالي الجزائريين الفرنسيين الذين أدوا خدمتهم العسكرية و تحصلوا على الوسام العسكري، و صليب الحرب الكل سويا؛ الأهالي الجزائريين الفرنسيين الحاصلين على إحدى الشهادات التالية: شهادة التعليم العالي، بكالوريا التعليم الثانوي، شهادة عليا، شهادة ابتدائية، شهادة نهاية الدراسات الثانوية، شهادة المدارس (العربية)، شهادة تخرج من مدرسة وطنية كبيرة أو مدرسة وطنية للتعليم المهني، الصناعي الفلاحي أو التجاري و كذا الموظفون المستخدمون بمسابقة؛ الأهالي الجزائريين الفرنسيين المنتخبون في غرف التجارة والفلاحة أو المعنيون من طرف مجلس الإدارة للناحية الاقتصادية و من طرف غرف الفلاحة لـ الجزائر، في إطار الشروط المنصوص عليها في المادة 2؛ الأهالي الجزائريين الفرنسيين، المندوبون الماليون، المستشارون العاملون، المستشارون البلديان للبلديات كاملة الصلاحيات و رؤساء الجماعات الذين مارسوا وظائفهم خلال مدة ولاية؛ الأهالي الجزائريون الفرنسيون، الباشا أغوات، الأغوات، القياد الذين مارسوا وظائفهم خلال أربع سنوات على الأقل؛ الأهالي الجزائريون الفرنسيون القادة بوسام وطني لجوقة الشرق أو المعنيون لهذا الوسام بصفة عسكري؛ العمال الأهالي الحاصلين على ميدالية العمل أو أمناء نقابات العمال المشكلة باستمرار بعد عشر سنوات من الخدمة[969].

و إذا أردنا أن نحلل الخطوط العريضة لـ "مشروع قانون بلوم-فيولّت" كما يبينه عرض الأسباب المرفق للمشروع، فهو يؤكد ضرورة حصول " الأهالي الفرنسيين بـ الجزائر **" على "** الحقوق السياسة الأساسية **" دون "** التخلي عن قانونهم الخاص **". إنّ هذا الإصلاح لا يخص إلا من هم "** الأكثر تطورا أو الذين قدموا ضمانات هامة من الولاء **"، و لا يمكن أن يطبق على الجميع لأنّ "** الأغلبية الساحقة لا تزال بعيدة عن الرغبة في استخدام حقوقها و لا تبدوا حتى الآن قادرة على ذلك بطريقة عادية و مهمة **". إن "** القسم الانتخابي الوحيد يظهر

---

[968] - J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Séance du 30 décembre 1936, Annexe n° 1596, pp. 1247-1248.

أنظر أيضا: الملحق الـ 10.

[969] - J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Séance du 30 décembre 1936, Annexe n° 1596, p. 1248.

إذن كالحل الوحيد الحذر و الوحيد المقبول"**. باختصار يُعتبر** " حق الاقتراع... مكافأة سواء على الخدمات المقدمة أو على المجهود الفكري المحقق "**. إنّ " مشروع بلوم-فيولّت" لا يخص سوى حوالي** " 2000 تسجيل انتخابي جديد بكل دائرة، عدا (مدينة) الجزائر أين يمكن أن يلحق عدد المنتخبين الجدد 3000 "، **و بذلك يكون "مشروع قانون بلوم-فيولّت " في صالح نخبة منتقاة بصرامة حيث أكدت المادة الـ6 منه أن** " تمثيل الجزائر في غرفة النواب محقق بمعدل نائب لكل 20.000 ناخب مسجل أو قسم 20.000 "[970].

يستهدف المشروع منح الحقوق السياسية لقسم ضعيف من السكان الجزائريين، ليوسع تدريجيا في المستقبل لعدد أكبر، دون التخلي عن حالتها المسلمة. أقلية كانت ستتحصل على نفس الحقوق التي للمواطنين الفرنسيين. كان على الطبقة الأولى من المترقين أن تستعمل، فيما بعد، كمثال للأخريات، تبين لها الطريق، مع إخماد الدعاية لاستقلالية التي كانت حينذاك حادة. قامت المقاييس الانتقائية عل الألقاب، الوظائف و الأوضاع الاجتماعية؛ استحقاق من طبيعة حربية للضباط و ضباط صف" الأهالي ولحملة الأوسمة، من أصل ثقافي لذوي الشهادات، من الشهادة الابتدائية إلى الدكتوراه، من طابع اجتماعي- انتخابي لحاملي نوط العمل وللنقابيين المحنكين، من نمط سياسي لممثلي مختلف المجالس، أخيرا، استحقاق اقتصادي لأعضاء غرف التجارة و الفلاحة، حوالي 21.000 شخصا كانوا سيتحصلون هكذا بصفة شخصية وغير انتقالية على المواطنة الفرنسية، أما بالنسبة للآخرين، فكان بإمكانهم، في انتظار توسيع الإجراء في صالحهم، انتخاب ممثلين إلى غرفة النواب الباريسية[971]**. غير أنّ هذا المشروع لم يكن له معنى إلا إذا اكتمل بسلسلة من الإجراءات تساعد الترقية الاجتماعية، الاقتصادية و الثقافية: خلق مناصب شغل، رفع مستوى المعيشة، فتح مدارس ... و قد طرح المشروع** " مشكلة هامة: مشكلة الاندماج ومن ثم المسألة الوطنية ... الغرض واضح: نسيان القومية الجزائرية، ترجيح الحضارة الفرنسية وفصل النخبة - بربطها نهائيا بـ فرنسا - عن الجماهير نفسها الهدف المنشود من طرف فيولّت، الاندماج، السياسة الوحيدة الكفيلة بتعطيل المد الوطني"[972].

و قد اعتبر "فيولّت" المشروع " وسيلة للتخفيف من تفوق المستوطنين و لإشراك الأمتين و لتفادي خلق سيادة بـ (مدينة)الجزائر"[973] **، غير أنه صاغه على اعتبارات سياسية دقيقة، و وضعه في ألفاظ استهوت خاصة الجزائر بين (النخبة) و شبابهم و لكنه انطوى**

---

[970] - J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Séance du 30 décembre 1936, Annexe n° 1596, pp. 1247-1248.

[971] - Jean-Claude VATIN, Conditions…, op.cit, p. 885.

[972] - Mahfoud KADDACHE, Histoire du nationalisme…, Vol. I, p. 408.

[973] - Charles-Robert AGERON, Histoire de l'Algérie contemporaine, T. 2, Paris, P.U.F, 1979, pp. 400-401.

على " معان غامضة و يحمل وجوها كثيرة من الاحتمالات و التفسيرات، و منها ما يعد في الاعتبار النفسي الجزائري من الشعريات ... "[974].

ـ دعم الاتجاهات والأحزاب السياسية الجزائرية:

أجمعت الأحزاب و المنظمات السياسية الجزائرية و الشخصيات الوطنية ـ عدا النجم- على تأييد "مشروع بلوم-فيولّت"، فبينما عبّرت جريدة "لا جِستيس" (La Justice) عن نفاذ صبرها حتى قبل إيداعه في غرفة النواب يوم 30 ديسمبر 1936 من طرف حكومة "الجبهة الشعبية" حيث كتبت: " بلوم ... استيقظ "[975] ، **فإنّ صحف أخرى كجريدة "لا دِفانس" (La Défense)، و بعد إيداعه في غرفة النواب، و لكن قبل مناقشة، أظهرت نوع من الشكوك و الارتياب حيث كتبت:** " إذا لم يتم التصويت على "مشروع بلوم-فيولّت" قبل العطلة، لينبغي اعتباره و كأنه مدفونا "[976]، **و طالبت من جهة أخرى**" أن يوسع الانتفاع من مشروع فيولّت في روح ديمقراطية حقيقية، للمحاربين القدامى، للتجار، للموظفين و للحاصلين على شهادة الدراسات "[977] . **و قد وقفت فدارلية المنتخبين الجزائريين موقفا متحمسا، و نشطت في الدفاع عنه، ففي اجتماع لها يوم 7 جانفي 1937، أكدت فدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة وهران تأييدها للمشروع و نددت بالإجراء** " المزعج لبعض شيوخ البلديات و الذين ينتزعون تحت التهديد و الوعيد، تأييد المنتخبين المسلمين لنظام تمثيل مخالف لطموحاتهم "[978]، **و في 10 جانفي 1937 صوت الـ 1500 منتخب مسلم من عمالة قسنطينة على توصية تؤكد قبولهم** " التام للمشروع الحكومي لصالح الفرنسيين المسلمين، الوحيد الجدير بتوطيد الإنجاز الفرنسي نهائيا في هذا البلد "[979]، **كما صوت في نفس اليوم مكتب فيدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة الجزائر، على توصية تأييد للمشروع**[980]**. و لعل من أهم عوامل ذلك تأييد، الضغط الذي سلطة عليهم "مرسوم رينيي"**[981]**. و بعثت اللجنة المركزية لـ الحزب الشيوعي الجزائري من جهتها، ببرقية لرئيس المجلس الفرنسي تطالب فيها بتحقيق المشروع**[982] **. كما بعثت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ببرقية لرئيس المجلس تطالبه فيها بتحقيق المشروع**[983]**. و إن أكد ابن باديس دعمه المتحفظ لـ "المشروع" مبررا ذلك بمرحليته و التي** " لا ترضي المصادقة عليه المسلمين سوى جزئيا "[984]**. و قد سبق لجريدة "البصائر" و أن أكدت على أنّ هدف الجمعية من تأييدها للمشروع**

---

[974] - البشير الإبراهيمي، الشهاب، ملحق ج 4، م 12، جويلية 1936، ص. 205.
[975] - La Justice, 2ème année, n° 49, 15 décembre 1936, p. 1.
[976] - La Défense, 4ème année, n° 145, 16 avril 1937, p. 1.
[977] - La Défense, 4ème année, n° 139, 5 mars 1937, p. 1.
[978] - Le Temps, 77ème année, n° 27516, 9 janvier 1937, p. 2.
[979] - L'Humanité, 34ème année, n° 13909, 15 janvier 1937, p. 4.
[980] - L'Echo d'Alger, 26ème année, n° 9656, 11 janvier 1937, p. 5.
[981] - Arnold TOYNBEE, T. 1, op. cit, p. 73.
[982] - L'Echo d'Alger, 26ème année, n° 9657, 12 janvier 1937, p. 5.
[983] - L'Echo d'Alger, 26ème année, n° 9657, 12 janvier 1937, p. 5.
[984] - L'Echo d'Alger, 26ème année, n° 9755, 11 juillet 1937, p. 1.

يتمثل في مبدأ حق المسلم الجزائري في التمتع بحقوق المواطن الفرنسي دون التخلي، مع ذلك، عن القانون الخاص[985]**. المؤتمر الإسلامي الجزائري من جهة، و تحت رئاسة الدكتور بشير، أصدر بيانا يؤكد فيه الاتحاد النهائي بين فرنسا و الجزائر الذي سينبثق عن "المشروع":** " يوثّق و يوطّد كل يوم الإتحاد الباهر الذي وقع بيننا "[986]**، كما أكد فيه تعلقه بكل من مشروع فيولّت و بالحكومة التي كان لها الفضل فيه (المشروع)**[987]**، كما بعث مجلس إدارة المؤتمر الإسلامي ببرقية إلى السلطات الفرنسية أكد فيها عن** " إخلاصه لـ " الأمة الفرنسية و لـ ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري "[988]**.**

ـ تأييد الأحزاب و المنظمات الفرنسية اليسارية:

أبدت الأحزاب السياسية الفرنسية اليسارية هي الأخرى دعمها لـ "المشروع" و إن اختلفت في طبيعة و درجة دعمها له، فبينما صوت الحزب الاشتراكي الفرنسي (S.F.I.O)[989] **في مؤتمره الـ 34 المنعقد بـ "مرسيليا" يومي 11 و 12 جويلية 1937 على توصية طالب فيها بـ** " المصادقة على مشروع بلوم-فيولّت "[990]**. و أكدت توصية ثانية على إرادة المؤتمر في** " تحقيق الإصلاحات السياسية و الإدارية في أقرب وقت، و التي ستجعل من الجزائر مقاطعة فرنسية على غرار المقاطعات الأخرى، أين يكون للجميع نفس الحقوق السياسية و الاجتماعية "[991]**، و ذلك بتطبيق مبدأ** " صهر الشعب الفرنسي و الشعب الأهلي "[992]**. اعتبر الحزب الشيوعي الفرنسي (S.F.I.C)**[993] **"مشروع بلوم-فيولّت" خطوة أول إلى الأمام ستتلوها خطوات أخرى و أكد على ضرورة تدعيم المشروع و توسيعه ليشمل جميع الفئات الاجتماعية الجزائرية حيث صرحت جريدة "الـ هِمانيتي" (L'Humanité) لسان حال الحزب:** " إنّ الحزب الشيوعي، جريدته، مجموعته البرلمانية، كان حرا دوما من أجل منح جميع الحقوق الديمقراطية لكل مسلمي إفريقيا الشمالية، يجدون الإصلاح الانتخابي المشروع غير كاف و يطالبون توسيعه العاجل و المتوقع، لكل السكان المسلمين و سيعملون لكي تتم المصادقة عليه أسرع ما أمكن من طرف الغرفة، حتى تتحصل قريبا فئات أخرى من المسلمين و كل الشعب الجزائري على الحقوق السياسية ... "[994]**.**

---

985 - البصائر، السنة الثانية،عدد 69، 28 مايو 1937، ص. 5.

986 - La justice, 3ème année, n° 56, 20 janvier 1937, p. 1.

987 - La justice, 3ème année, n° 56, 20 janvier 1937, p. 1.

988 - La Défense, 4ème année, n° 131, 29 janvier 1937, p. 1.

989 - عضو في حكومة "الجبهة الشعبية"(Front Populaire)، و هو من المتحمسين لـ "مشروع بلوم-فيولّت"، تقوم إيديولوجيته "الجزائرية" على إلحاق الجزائر بـ فرنسا و دمج الأهالي المسلمين الجزائريين في المجتمع الفرنسي بمنح الحقوق الاقتصادية و السياسية بطريقة مرحلية.

990 - Le Populaire, n° 5266, 16 juillet 1937, p. 5.

991 - Le Populaire, n° 5266, 16 juillet 1937, p. 5.

992 - Alger Socialiste, 7ème année, n° 695, 13 février 1937, p. 1.

993 - لم يكن طرفا في حكومة "الجبهة الشعبية" (Front Populaire) لكنه كان يدعمها، و قد تخلى الحزب الشيوعي قبل الحرب العالمية الثانية عن فكرة استقلال الجزائر و ذلك أمام المتغيرات و تقوية الصراع بين اليمين و اليسار.

994 - L' Humanité, 34ème année, n° 13909, 15 janvier 1937, p. 4.

ـ معارضة الاتجاهات والأحزاب الفرنسية الاستعمارية المحافظية:

سارعت الأحزاب و المنظمات الفرنسية الاستعمارية و اليمنية المحافظية إلى التنديد بـ "مشروع بلوم-فيولّت" و إلى إبداء معارضتها المبدئية و الشديدة له و اعتبرته غير ناجع، غير نافع و خطير، و سخرت جميع وسائل الضغط ضده[995]**. و قد بادر "القس لامبَر" (L'Abbé LAMBERT)**[996] **بتجميع اليمين الفرنسي المتطرف و أسس في جوان 1936 "التجمع الوطني للعمل الاجتماعي" (R.N.A.S)**[997] **كرد فعل على انعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري و لمواجهة "التجمع الشعبي" (Rassemblement Populaire) و حكومة "الجبهة الشعبية" (FRONT POPULAIRE) و لمعارضة "مشروع بلوم-فيولّت"، و يُعتبر هذا التجمع** " تجمعا لكل قوى النظام المتحدين ضد الجبهة الشعبية، من أجل ضمان و دعم تفوق فرنسا في الجزائر "[998]، **و في ذلك إشارة إلى "مشروع بلوم-فيولّت"؛ و بينما اعتبر "الحزب الاجتماعي الفرنسي" (P.S.F)**[999] **"مشروع بلوم-فيولّت" وسيلة دعاية انتخابية لـ الحزب الشيوعي الفرنسي:** " إنّ مشروع فيولّت- سارو سيضع الجزائر تحت تأثير الماركسية "[1000] ، **و حذر من مغبة المصادقة عليه:** " إذا تمت المصادقة عليه، فإنّ مشروع فيولت سيفقدنا الجزائر "[1001].

هذا في حين عقد "الحزب الشعبي الفرنسي" (P.P.F)[1002] **أول مؤتمر له، بـ الجزائر، في جانفي 1937، و هو المؤتمر الذي صوت على توصية تنص على أنّ الحزب:** " يحتج بقوة على مشروع فيولت، مرحلة أولى تجاه خلق قسم انتخابي لا يمكن للنفوذ الفرنسي أن يُمرّس فيه؛ يعترض ضد هذا المساس الأول و الخطير لمبدأ السيادة الوطنية في العمالات الجزائرية الثلاث "[1003].

و لم يكن رفض الأحزاب و المنظمات اليمينية المتطرفة لـ "مشروع بلوم-فيولت" رفضا مبدئيا فقط، بل تمثل كذلك في رد فعل عملي تجسد في إصدار مشاريع مضادة، كـ

---

[995] - أنظر في ذلك: - René WEISBERGER, L'Opinion publique française en Algérie et le Projet Blum-Violette en 1936, Mémoire D.E.S: Histoire: Paris, 1960.

[996] - و هو قس و رئيس بلدية وهران، من أشد المعارضين لـ "مشروع بلوم- فيولت"، له كتاب حول الموضوع: Abbé Edmont LAMBERT, L'Algérie et le Projet Violette, Oran, impr. Plaza, 1937.

[997] - يعتبر هذا التجمع مرحلة تمهيدية لتأسيس الأحزاب و المنظمات الفرنسية اليمنية المتطرفة كـالحزب الشعبي الفرنسي (P.P.F) و الحزب الاجتماعي الفرنسي (P.S.F) و دخولهما إلى الجزائر من اجل التجذر بها.

[998] - Oran Matin, 5ème année, n° 1350, 28 juillet 1936, p. 1.

[999] - أسسه العقيد "لاروك" (LAROCQUE) في جويلية 1936 بعد حل منظمات "صليب النار" (Croix de Feu)، و كان معارضا لسياسة تجنيس الجزائريين. أنظر عن موقف الحزب من "مشروع بلوم- فيولت": Philippe MACHEFER, "Autour du Problème algérien en 1936-1938: La doctrine algérienne du P.S.F et le Projet Blum-violette", In: Revue d'Histoire Moderne et Contemporaine, Paris, Vol. X, avril- juin 1963, pp. 147-156.

[1000] - Robert GRANCOURT, In: Le Petit Journal, 4 février 1938, p. 1.

[1001] - Gaston SANTENAC, In: Le Petit Journal, 25 février 1938, p. 1.

[1002] - أسسه "جاك دوريو" (Jacques DORIOT)، و هو شيوعي سابق تحول إلى اليمين المتطرف.

[1003] - L'Echo d'Alger, 26ème année, n° 9649, 4 janvier 1937, p. 5.

"تعديل سوران" (SAURIN) يوم 31 ديسمبر 1936[1004] **، المعدل بـ "مشروع قانون دوريو" (DORIOT) لـيوم 2 فيفري 1937**[1005]**، و اللذان أعادا "مشروعي غرنِت" (GURNUT) و "دِرو" (DUROUX) الخاصين بتمثيل برلماني للمسلمين منتخب من هيكل خاص**[1006]**. النجم الشمال الإفريقي، و على غرار الأحزاب الاستعمارية و اليمينية المحافظية، لكن لأسباب خاصة و متناقضة مع أسباب و أهداف اليمين الفرنسي، عارض هو الآخر، و بشدة "مشروع بلوم-فيولَت"، ففي مقال تحت عنوان "** يا أيها الشعب الجزائري قف ضد مشروع فيولَت **" نشرته إدارة النجم الشمال الإفريقي في جريدة "الأمة" جاء فيه: "** إنّ النجم الشمال الإفريقي ضد مشروع فيولَت لأنها ترى فيه خطرا كبيرا. إنّ الشعب الجزائري لا يتجزأ، و لا يجب أن يترك نفسه يتجزأ إلى أقسام مكونة من 20.000، لأنّ مشروع فيولَت ليس بداية " للاندماج" فحسب، بل كذلك وسيلة تقسيم و شقاق بين سكان البلد. إنّ الشعب الجزائري لا يستطيع أن يقبل الطمس و لا الزوال، عن طريق الاندماج ... سوف لن يتنازل عن جنسيته من أجل ورقة الاقتراع ... سيبقى كتلة متماسكة، و معا سيقود الكفاح المنظم لانتزاع تحريره الوطني "[1007]**. و في مقال آخر لها تحت عنوان "** لماذا نحن ضد مشرع فيولَت **" ألحت الجريدة على عامل التجزئة و التفرقة اللتان يتضمنهما المشروع: "** نحن مقتنعين من أنه عامل تجزئة للمجتمع المسلم لذلك، كان ينبغي علينا القيام بكل ما في وسعنا من أجل منع الشعب الجزائري المسلم أن يكون سببا في ضياعه "[1008]**.**

ـ عمل و نشاط المنتخبين الفرنسيين:

قبل حتى بداية مناقشة "مشروع بلوم-فيولَت" في البرلمان الفرنسي، أبدى نواب عمالة وهران " رو-فرَيسيننغ" (ROUX-FREISSINENG)، "بول سورَن" (Paul SAURIN) و "روني أنجالبر" (RENE ENJALBERT) معارضة شديدة للمشروع حيث بعثوا بلاغا نشرته صحيفة "لوتان" (LE TEMPS) جاء فيه: " رفعنا حينئذ مع كل زملائنا تقريبا احتجاجا عنيفا ضد مشروع كان سيؤدي بالتأكيد إلى إثارة انفعال عميق في كامل الجزائر ... "[1009]**؛ إنّ مصلحة الاستعمار و المستوطنين أولى من الاعتناء بتطبيق الديمقراطية: "** إنه بفعل القبول المتتابع الآلي، فإنّ المنتخبين المسلمين سيكون لهم قبل قليل الأغلبية في الجزائر ..."[1010]**.**

1004 - Claude LAZARD, op.cit, p. 71.
و أيضا: Le Temps, 77ème année, n° 27512, 1er janvier 1937, p. 1

1005 - أنظر لا حقا في هذا الفصل.

1006 - Claude LAZARD, op. cit, p. 71-72.
أنظر مشروعي: "غرنِت" (GUENUT) و "دِرو" (DUROUX) سابقا في الفصل الأول من الباب الأول.

1007 - "Peuple algérien Lève toi contre le projet violette", In: El Ouma, n° 58, janvier 1937, p. 1.

1008 - El Ouma, n° 58, janvier 1937, p. 1.

1009 - Le Temps, 77ème année, n° 27512, 1er janvier 1937, p. 1.

1010 - Le Temps, 77ème année, n° 27512, 1er janvier 1937, p. 1.

المنتخبون الفرنسيون متأكدون من معارضة البرلمان لـ "المشروع": " نعلم جيدا بأنّ البرلمان لن يصادق على هذا القانون، لا يستطيع التصويت عليه، هناك حظوظ كبيرة لكي لا يعود مجلس الشيوخ ثانية حول رأي سبق و أن عبّر عنه بوضوح "[1011].

المصادقة على "المشروع" معناه نهاية الاستعمار الفرنسي في الجزائر: " ... لن يقبلوا (الفرنسيون) تلك الإجراءات، لن يقبلوها أبدا لأنه في الحقيقة ستجعلهم في فترة قريبة تحت سيطرة الأهالي ... لذا فإنّ هذا القانون لن يُطبّق أبدا. و إذا أردنا تطبيقه فإنّ تلك سيحدد اصطدامات و نزاعات شديدة العنف بين مختلف فئات السكان ... و سوف يكون ذلك - يجب أن نقولها بكل صراحة - بداية حرب أهلية رهيبة بين المسلمين و الفرنسيين ! لا! لا يمكن أن لا نفهم خطر مثل تلك الإجراءات "[1012].

حقا لقد أثار "مشروع بلوم-فيولَت" مواقف فردية و أخرى جماعية، معارضة مبدئية و ردودا عملية، تمثلت في الاحتجاجات، برقيات التنديد، التهديد بالاستقالة الجماعية، بعث الوفود إلى باريس، تعبئة الرأي العام، و تقديم المشاريع المضادة للضغط على البرلمان و الحكومة الفرنسيين، للحيلولة دون المصادقة عليه بل و حتى سحبه قبل مناقشته.

و في ذات السياق و مباشرة بعد قرار الحكومة في 15 أكتوبر 1936 تسجيل "مشروع فيولَت" في جدول أعمال غرفة النواب و حتى قبل إيداعه يوم 30 ديسمبر 1936، بادر اليمين المتطرف ممثلا في النائب "بييَر تاتّينجر" (PIERRE TATTINGER) بإيداع مشروع قانون يوم 8 ديسمبر 1936 بغرفة النواب يقضي بتعيين الجزائريين لثلاثة نواب في كل عمالة من العمالات الجزائرية الثلاث، يُنتخبون من طرف قسم انتخابي خاص[1013]. و مباشرة بعد إيداع "مشروع فيولَت"، أعلنت فيدراليات العمالات لشيوخ بلديات الجزائر معارضتها الشديدة لـ "المشروع" و تأييدها لتعديل "سورَن" (SAURIN)[1014] الذي أداعه يوم 31 ديسمبر 1936، كما أداع "جاك دوريو" (JACQUES DORIOT)، نائب الـ "سَن" (Seine) و رئيس "الحزب الاجتماعي

[1011] - مداخلة "رو-فرَيسننغ" (ROUX-FREISSINENG) أنظر: J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 29 janvier 1937, p. 61.

[1012] - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance du 29 janvier 1937, p. 61.

[1013] - المادة 1- يُعين الأهالي المسلمون بـ الجزائر، وفقا لقانون الانتخاب الفرنسي، نوابا يُنتخبون ثلاثة عن كل عمالة، من طرف هيكل انتخابي خاص و الذين يمارسون بنفس الحقوق مثل زملاءهم من المتروبول، الجزائر و المستعمرات. - المادة 2، هم مدعوون لممارسة حق الانتخاب، في هذا الهيكل الخاص، كل الأهالي المسلمون في القوائم الانتخابية بصفة أهالي، و ذلك تطبيقا لقانون 4 فيفري 1919 و مرسوم 6 فيفري 1919، علاوة على ذلك، هم على حد السواء في عداد هذا الهيكل الخاص، أبناء الأهالي المسلمين الجزائريين الذين قتلوا في الجيوش أو من جراء جروح، أو أمراض أصيبوا بها أثناء خدمة عسكرية مأمورة .

- المادة 3، قابل للانتخاب، في هذه الانتخابات، كل شخص مسجل سواء في القائمة الاهلية، سواء في القائمة الانتخابية المقامة بـ الجزائر وتطبيقا لقانون 5 أفريل 1884.

- المادة 4، حدود الدوائر الانتخابية ستحدد بمرسوم.

-المادة 5- وزير الداخلية مكلف بتنفيذ القانون الحالي، أنظر: J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Séance du 8 décembre 1936, Annexe n° 1426, p. 946.

[1014] - Claude LAZARD, op.cit , p. 71. أنظر أيضا: Le Temps, n° 27512, 1er janvier 1937, p. 2.

الفرنسي" (P.S.F) اليميني المتطرف مشروع قانون يوم 2 فيفري 1937[1015] **يقضي بخلق قسم انتخابي خاص بالجزائريين أصحاب القانون الخاص. و قد أعلنت فدرالية شيوخ بلديات عمالة وهران و مساعدوهم يوم 5 جانفي**[1016] **، ثم فدرالية شيوخ بلديات عمالة قسنطينة و مساعدوهم في 6 جانفي**[1017] **ثم فدرالية شيوخ بلديات عمالة الجزائر و مساعدوهم يوم 14 جانفي**[1018] **معارضتها الشديدة لـ "مشروع فيولَت" و تأكيدها لتعديل "سورَن" (SAURIN). و في 14 جانفي 1937، عقد شيوخ بلديات الجزائر اجتماعا صوت على توصية تنص على تكوين لجنة دائمة يوكل لها إيصال صوتهم و رفضهم لـ "مشروع فيولَت"**[1019]**. و فعلا سرعان ما ذهبت لجنة عن ذلك الاجتماع إلى باريس، التقت بـ رئيس المجلس، "ليون بلوم" (LEON BLUM) و بـ "راؤول أوبو" (RAOUL AUBAUD)، نائب أمين دولة لوزارة الداخلية، يوم 30 جانفي، و قد طرحت تلك اللجنة على رئيس المجلس المشكل الذي طرحه "مشروع فيولَت" و أكدت له ضرورة القيام باستقصاء واسع ميدانيا قبل مناقشة "المشروع" في البرلمان، و قد شرح رئيس المجلس لها الأسباب التي حددت قرار الحكومة، و إضافة أنه لن يتجاهل أبدا أهمية المشكل و رغبة منه في أن يحظى المشروع بالدراسة و المناقشة الأهمية الضرورية، تخلى تلقائيا من العمل عن طريق مرسوم و ذلك حتى يتسنى لـ البرلمان المناقشة و التقرير بعد الإطلاع التام**[1020]**.**

ـ عمل و نشاط المنتخبين الجزائريين:

كان المنتخبون المسلمون في مختلف المجالس أكثر المتحمسين لـ "مشروع بلوم-فيولت" و ذلك حتى إيداعه في غرفة النواب يوم 30 ديسمبر 1936، ففي اجتماع لها يوم 7 جانفي 1937، أكدت فدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة وهران تأييدها للمشروع و نددت بـ " الإجراء المزعج لبعض شيوخ البلديات و الذين ينتزعون تحت التهديد و الوعيد تأييد المنتخبين المسلمين لنظام تمثيل مخالف لطموحاتهم و للمصلحة العليا لـ فرنسا **"**[1021]**، و ذلك في إشارة لـ تعديل "سورَن" (SAURIN). و في 10 جانفي صوت الـ 1500 منتخب مسلم من عمالة قسنطينة على توصية تؤكد قبولهم "** التام للمشروع الحكومي لصالح الفرنسيين المسلمين، الوحيد الجدير بتوطيد الإنجاز الفرنسي نهائيا في هذا البلد **"**[1022]**، كما نددوا بالموقف "** الغريب حقا لبعض المنتخبين الجزائريين الذين يؤكدون على أنّ الجزائر مقاطعة فرنسية، و يعارضون أية سياسة اندماج **"**[1023] **، كما أكدت تلك التوصية على**

1015 - J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Séance du 2 février 1937, Annexe n° 1804, p. 107.
1016 - Le Temps, 77ème année, n° 27516,7 janvier 1937, p. 2.
1017 - L'Echo d'Alger, 26ème année, n° 9652, 7 janvier 1937, p. 3.
1018 - L'œuvre, n° 7777, 15 janvier 1937, p. 6.
1019 - L'œuvre, n° 7777, 15 janvier 1937, p. 6.
1020 - تقرير عن تلك الزيارة، أنظر: L'œuvre, n° 7793, 31 janvier 1937, p. 4
1021 - Le Temps, 77è année, n° 27518, 9 janvier 1937, p. 3.
1022 - L'Humanité, 34ème année, n° 13909, 15 janvier 1937, p. 4.
1023 - L'Humanité, 34ème année, n° 13909, 15 janvier 1937, p. 4.

معارضتهم لكل " تمثيل برلماني خاص معاكس لشعورهم الفرنسي، و لمصالحهم، و للمصالح العليا لـ فرنسا "[1024]، **إشارة إلى "تعديل سورَن"، و احتجوا ضد الإثارة "** التي افتعلها بعض شيوخ البلديات و مساعدوهم في البلديات الجزائرية ..."[1025] **ضد "مشروع فيولَت". و في 10 جانفي 1937، صوت مكتب فدرالية المنتخبين المسلمين لـ عمالة الجزائر على توصية تأييد لـ "مشروع فيولت"**[1026]**. و في 10جانفي انعقد اجتماع ترأسه ابن جلول، حضره المنتخبون المسلمون من الوفود المالية، المجالس العامة و البلدية، الجماعات و الغرف التجارية، تم التأكيد فيه على تأييد "مشروع بلوم-فيولَت"**[1027] **كما طالبوا الحكومة الفرنسية التعجيل "** قدر ما أمكن لمناقشة (المشروع) و يمنحون ثقتهم لوطنية و بصيرة البرلمان للمصادقة عليه "[1028]، **و في نفس الوقت بعثت فدرالية المسلمين لعمالة الجزائر يوم 5 جانفي،**[1029] **و فدرالية المنتخبين لعمالة قسنطينة يوم 10 جانفي**[1030] **، ببرقية لرئيس المجلس يطالبون فيها تحقيق المشروع.**

2-3 التردد و الجمود:

لقد أدى إيداع "مشروع بلوم-فيولَت" في غرفة النواب في 30 ديسمبر 1936 إلى حدوث- حتى قبل مناقشته في البرلمان- حملتين متعارضتين متناقضتين من حيث المبدأ و الهدف، متشابهتين من حيث الوسيلة، الأسلوب و الإستراتيجية، طيلة شهرين (جانفي-فيفري1937)، نشاط المعارضين للمشروع من الأحزاب، المنظمات و النواب من الأوساط الاستعمارية و اليمينية المحافظة من جهة، و نشاط المؤيدين للمشروع من الأحزاب، المنظمات و النواب الجزائريين (عدا النجم الشمال الإفريقي) و كذا الفرنسية اليسارية. و كانت نتيجة ذلك أن أبعد ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي و عُزل مطالب 20 جوان 1936 لـ النجم الشمال الإفريقي و أهملت المسألة الجزائرية[1031]. فما سوف يكون موقف البرلمان و الحكومة الفرنسيين؟ تحقيق آمال الجزائريين؟ أم الرضوخ و الخضوع لضغوطات المستوطنين؟

1-2-3 الجمود:

1024 - L'Humanité, 34ème année, n° 13909, 15 janvier 1937, p. 4.
1025 - L'Humanité, 34ème année, n° 13909, 15 janvier 1937, p. 4.
1026 - L'Echo d'Alger, 26ème année, n° 9656, 11 janvier 1937, p. 5.
1027 - Le Temps, 77ème année, n° 27523, 14 janvier 1937, p. 2.
1028 - La Justice, 4ème année, n° 58, 20 janvier 1937, p. 1.
1029 - L'Echo d'Alger, 26ème année, n° 9651, 6 janvier 1937, p. 4.
1030 - L'Echo d'Alger, 26ème année, n° 9657, 12 janvier 1937, p. 5.
1031 - حمزي كمال: القضية الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي 1935-1938...، ص. 149.

نظمت لجنة الجزائر لـ المؤتمر الإسلامي لقاء يوم 24 جانفي 1937[1032]**، شارك فيه الأعضاء الخمسة الممثلين لـعمالة الجزائر في اللجنة التنفيذية لـ المؤتمر الإسلامي بالإضافة إلى مفوضين من الحزب الاشتراكي الفرنسي (S.F.I.O) و من الجمهورية الفتاة... إلخ. و قد انتهى اللقاء بإرسال برقيات إلى "فيولَت" (VIOLETTE) و إلى نواب "الجبهة الشعبية" "رجيس" (REGIS)، و "دِبوا" (DUBOIS) و المصادقة على توصية تأييد لـ "مشروع بلوم-فيولَت" و الذي اعتبرته "** خطوة أولى نحو تحقيق ميثاق المؤتمر (الإسلامي) **"**[1033]**. و من أجل مواجهة حملة وفد فدرالية شيوخ بلديات الجزائر إلى باريس، قرر المؤتمر الإسلامي و فدراليات المنتخبين المسلمين للعمالات الجزائرية الثلاث إرسال لجنة إلى السلطات الفرنسية مكونة من 20 عضوا يقودها ابن جلول و ابن الحاج. استُقبل الوفد من طرف "ليون بلوم" (LEON BLUM)، رئيس المجلس، ثم من طرف المجموعة البرلمانية للـ "حزب الراديكالي الاشتراكي" و أخيرا من طرف لجنة الاقتراع العام لغرفة النواب، و قد اخذ ابن جلول الكلمة أمام لجنة الاقتراع العام للتعبير عن الرغبة الجماعية لـ الجزائر المسلمة للتحقيق الفوري لـ "مشروع بلوم-فيولَت"**[1034]**. غير أنّ حكومة "الجبهة الشعبية" كانت عاجزة عن تحقيق المشروع و ربطت أي قرار بنتائج اللجنة البرلمانية التي كانت ستذهب إلى الجزائر بعد أسبوع فقط، في 1 مارس 1937، شكلتها "لجنة الجزائر" في غرفة النواب، يترأس اللجنة الاشتراكي الحر "لاغروسيلييَر" (LAGROSILIERE)"** للتحقيق في حالة الجزائريين المسلمين**" مدة ستة أسابيع**[1035] **و ذلك بعد أن فعلت كل ما في وسعها لتأجيل انتقالها كما بينته تصريحات النواب الاشتراكيين أمام "لجنة الجزائر، المستعمرات و المحميات"**[1036]**.**

تلت زيارة "لجنة لاغروسيلييَر" "زيارة تفتيش" "راؤول أوبو" (RAOUL AUBAUD)، أمين دولة للشؤون الداخلية لـ الجزائر، يوم 24 مارس[1037]**، و هو ما حول التفاؤل و الأمل اللذان أثارتهما "الجبهة الشعبية" و "مشروع بلوم-فيولَت" إلى ارتياب و تشاؤم في نوايا حكومة"الجبهة الشعبية" و من مستقبل المشروع، حيث لخصت جريدة "لا دِفانس" (LA DEFENSE) الجو العام السائد عند مؤيدي المشروع كاتبة:** " إذا لم تتم المصادقة على مشروع فيولَت قبل العطلة، فليجب اعتباره مدفونا **"**[1038]**. و قد أكد كسوس هذا التشاؤم أثناء انعقاد المؤتمر الوطني الـ 34 لـ الحزب الاشتراكي الفرنسي المنعقد بـ**

[1032] - و هو اللقاء الذي أنشد فيه مناضلون من النجم الشمال الإفريقي نشيد التحرير الوطني، الأمر الذي أدى إلى إخلاءهم من القاعة بالقوة، و قد اتخذت حكومة "الجبهة الشعبية" تلك الحادثة كذريعة لحل النجم بطلب من الحاكم العام "لوبو" (LEBEAU) بمرسوم 26 جانفي 1937، أنظر ذلك سابقا في هذا الفصل.

[1033] - La Défense, 4ème année, n° 131, 29 janvier 1937, p. 2.

[1034] - أنظر تقرير عن تلك الزيارة:
- Le Populaire, n° 5137, 6 mars 1937, p. 6

[1035] - L'Echo d'Alger, 26ème année, n° 9706, 2 mars 1937, p. 1.

[1036] - و ذلك في جلستيها لـ 3 جوان و 27 نوفمبر 1936.

[1037] - أنظر سابقا في هذا الفصل.

[1038] - La Défense, 4ème année, n° 145, 16 avril 1937, p. 1.

"مرسيليا" في جويلية 1937، و استجوب عن ماهية سبب عجز و جمود حكومة "الجبهة الشعبية": " ... لماذا مرسوم رينيي لم يفسخ؟ لماذا قانون الأهالي لم يلغ؟ لماذا مشروع بلوم-فيولت و الذي يعلق عليه أهمية شبه روحانية لا يزال دائما في حالة مشروع؟ ... "[1039]، **ثم أضاف محذرا:** " و مع ذلك يجب قول الحقيقة كل الحقيقة إلى الأصدقاء، نقول الحقيقة صراحة، مودة للجبهة الشعبية و إلى حكومتها خاصة. نقول أنّ الحماس يعقبه الاستخفاف، الأمل يعقبه الإخفاق، لقد أعلن خطباء، و هم يعانون حزنا عميقا - أعرف ذلك - أنّ المسلمين لا يجب أن يعتمدوا من الآن فصاعدا، إلا على أنفسهم"[1040]. **و في ذلك إشارة إلى دعوة ابن باديس الشعب الجزائري عدم الاعتماد على السلطات الفرنسية، و هي الدعوة التي نشرتها مجلة "الشهاب" عدد نوفمبر 1936**[1041]. **"البصائر" من جهتها، حذرت هي الأخرى من استنفاذ صبر الجزائريين:** " فالمسلمون الذين قبلوا برنامج الحكومة و أيدوه، و تحمسوا في تأييده، إنما فعلوا ذلك قصد تقرير المبدأ ... إنما هم يريدون أن يقرر مجلس الأمة بأنّ المسلم الجزائري يمكنه أن يتمتع بالحقوق و الحريات الفرنسية كما يقوم بسائر الواجبات و التكاليف، دون أن يشترط عليه لذلك الخروج عن تعاليم دينه ... و أنّ الأمة لتنتظر و قد عيل صبرها "[1042]. **إلا أنّ حكومة "شوتان" (CHAUTEMPS) ردت بإصدار بعض المراسيم الإصلاحية ذات تأثير محدود، كمرسوم 30 جوان 1937 القاضي بـ** " الرفع إلى 24 عدد ممثلي الأهالي في الوفود المالية بـ الجزائر" [1043]، **و مرسوم 27 أوت 1937 القاضي بـ** " تطبيق أسبوع الـ40 ساعة بالنسبة لبعض الأشغال و المهن في الجزائر "[1044].

ـ انعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري الثاني:

رغم فشل نشاط المنتخبين المسلمين الجزائريين، إلا أنّ ذلك لم يثن من عزيمتهم بل راحوا يكثفون من عملهم بعقد مؤتمر إسلامي ثان[1045]**، التأم شمله بين 9-11 جويلية 1937 في الجزائر بـ نادي الترقي، مقر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، تحت رئاسة الدكتور بشير، و قد أنصب الاهتمام في هذا المؤتمر على "مشروع بلوم-فيولت" أساسا و على تردد الحكومة الفرنسية في تنفيذه، و قد لخص ابن باديس ذلك:** " أشعر بأنّ الجبهة الشعبية ليست قوية بالدرجة التي نتخيلها، وأنّ الرأسمالية تحتويها. أما السيد "فيولت" (VIOLETTE) فقد عمل لصالح فرنسا بطرح مشروع يجبرنا على الانتظار. ينبغي علينا

[1039] - عزيز كسوس في المؤتمر الوطني الـ 34 لـ الحزب الاشتراكي الفرنسي (S.F.I.O) المنعقد بـ "مرسيليا" بين 10 و 12 جويلية 1937؛ أنظر: - Le Populaire , n° 5266, 16 juillet 1937, p. 5

[1040] - Le Populaire , n° 5266, 16 juillet 1937, p. 5.

[1041] - الشهاب، ملحق ج 8، م 12، نوفمبر 1936، ص. 357.

[1042] - البصائر، السنة الثانية، عدد 69، 28 ماي 1937، ص ص. 5-6.

[1043] - J.O.R.F: Lois et Décrets, 30 juin, 1937, p. 7627.

[1044] - J.O.R.F: Lois et Décrets, 27 août 1937, pp. 9833-9835.

[1045] - عن تقارير المؤتمر الإسلامي الثاني، أنظر: - La Lutte Sociale, n° 78, 13 juillet 1937, p. 1, p. 4 أنظر أيضا: Oran Républicain, 2ème année, n° 141, 11 juillet 1937, p. 1; و أيضا: La Justice, 3ème année, n° 59, 17 juillet 1937, p. 3; و أيضا: Oran Républicain, 2ème année, n° 144, 14 juillet 1937, p. 3؛ و أيضا: L'Afrique Française, 47ème année, n° 7, juillet 1937, p. 560

مع ذلك أن نشكره على ذلك المشروع و التي لا ترضي المصادقة عليه المسلمين الجزائريين سوى جزئيا "[1046]**. كما تأسف احد المتدخلين، و هو عبد الله، من تخاذل "الجبهة الشعبية":** " يجب أن نبين لهم فقط بأننا لم نعد صبيانا يمكن ملاطفتهم بوعود ... "[1047] ، **و لكن مع ذلك صوت على توصية ثانية تندد بتجميد "مشروع بلوم-فيولّت"، تذكر باستعجال تطبيق مطالب المؤتمر الإسلامي الأول، و تهدد باستقالة المنتخبين المسلمين، جاء فيها:"** إنّ المؤتمر الإسلامي الجزائري الثاني المنعقد بين 9، 10، 11 جويلية 1937 بـ الجزائر: يشكر مجددا الجبهة الشعبية للمساعدة التي قدمتها أو تريد تحقيقها حكوماتها لصالح السكان المسلمين في الجزائر؛ نسجل أن الإجراءات التي اتخذتها، صراحة، غير كافية؛ يعبر بصورة خاصة، عن خيبتها الشديدة لرؤية الغرفتين تفترقان دون التصويت أو حتى مناقشة مشروع بلوم-فيولّت؛ تذكر استعجال المطالب الموجودة في ميثاق 7 جوان والذي يعد الحد الأدنى الضروري؛ يأخذ بعين الاعتبار الضغط الظافر للمشاغبين الجزائريين على السلطات العمومية فيما يخص طموحات المؤتمر الإسلامي الجزائري؛ يقرر حث المنتخبين المسلمين في كل الدرجات، تقدم استقالتهم إذا لم يتم إصدار مشروع فيولّت قبل انتخابات الكانتونال المقررة هذه السنة؛ يضع ثقته في حكومة الجمهورية، في التجمع الشعبي وفي كل شعب فرنسا حتى يمكن تجنب القطيعة الخطيرة بين السلطات العامة و الجماهير الجزائرية المسلمة "[1048].

ـ استقالة المنتخبين المسلمين الجزائريين:

بدل الاستجابة لنداء و تذكر المؤتمر الإسلامي بالمصادقة على "مشروع بلوم-فيولّت" و تحقيق ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي، ردت حكومة "شوتان" (CHAUTEMPS)[1049] **بإصدار مراسيم إصلاحية ذات بعد محدود، مرسوم 27 أوت 1937 القاضي بـ "** تطبيق أسبوع الـ40 ساعة بالنسبة لبعض الأشغال و المهن بـ الجزائر"[1050]، **كما سارعت ـ و كيف لا و الأمر يتعلق بمنطق السلطة، السيادة و القمع ـ غرفة النواب في 7 أوت 1937**[1051] **و مجلس الشيوخ في 13 أوت 1937**[1052] **للمصادقة على مشروع قانون 21 جويلية 1937 القاضي بـ "** إقامة شرطة الدولة في بعض بلديات الجزائر (وهران- قسنطينة- عنابة- ضواحي (مدينة) الجزائر) "[1053]، **كما أرسلت "لجنة**

[1046] - L'Echo d'Alger, 26ème année, n° 9837, 12 juillet 1937, p. 5.

[1047] - Oran Républicain, 2ème année, n° 141, 11 juillet 1937, p. 3.

[1048] - Oran Républicain, 2ème année, n° 144, 14 juillet 1937, p. 3.

أنظر: Jean DESPARMET, "Contribution…", op,cit, p. 560؛ و أيضا: André NOUSCHI, op.cit, pp. 93-94؛ و أيضا: Charles-André JULIEN, op.cit, p. 139.

[1049] - حكومة "شوتان" الأولى من جوان 1937 إلى جانفي 1938.

[1050] - J.O.R.F: Lois et Décrets, 27 Août 1937, pp. 9833-9835.

[1051] - J.O.R.F: Débats Parl -Chambre- Séance du 7 août 1937, p. 1080.

[1052] - J.O.R.F: Débats Parl -Sénat- Séance 13 aout 1937, pp. 1297-1298.

[1053] - J.O.R.F: Doc Parl -Chambre- Séance du 21 juillet 1937, Annexe n° 746, p. 1419.

تحقيق" جديدة يترأسها هذه المرة النائب "غرنِت"(GUERNUT)[1054] **أوكلت لها مهمة إيداع تقرير في أجل 18 أشهرا!!؟ وهو ما جعل ابن باديس يبعث "** نداء إلى رؤساء و أعضاء اللجنة التنفيذية لـ المؤتمر الإسلامي الجزائري **" جاء فيه: "** لقد حدث واقع، تبين أنّ المطالب الإسلامية مهملة و متروكة كليا، لقد عينت الحكومة لجنة تحقيق جديدة ستودع تقريرا في أجل 18 أشهر، بل و حدد انه بعد هذا الأجل، وفود أخرى ستأتي للتحقيق عندنا ... واضح أنّ هذا الأسلوب الاستمهالي الجديد لا يمكن أن يكون له سوى تعبير واحد: رفض مطالبنا دون تحفظ و دون شرط **" و استدعى ابن جلول اللجنة التنفيذية لـ المؤتمر الإسلامي لـ يوم 29 أوت 1937 بجدول الأعمال التالي:**

1- العمل الذي سيباشر عند الدخول البرلماني.
2- استقالة المنتخبين تنفيذا لتوصية المؤتمر الثاني.
3- دراسة نداء الشيخ ابن باديس[1055]**.**

و في 29 أوت 1937 انعقد اجتماع اللجنة التنفيذية لـ المؤتمر الإسلامي الجزائري، وجه " نداء للشعب الجزائري " قرر فيه: " الاستقالة الفورية للمنتخبين المسلمين؛ عدم تعاون المنتخبين في المجالس الاستشارية ابتداء من 29 أوت 1937؛ تركيز الاستقالات بين أيدي رؤساء المنتخبين للعمالات الثلاث بالنسبة للمنتخبين الأعضاء في الاتحاديات، و بين أيدي رئيس المؤتمر الإسلامي الجزائري بالنسبة للمنتخبين غير الأعضاء في الاتحاديات؛ آخر أجل للاستقالات:30 سبتمبر 1937؛ حذف المنتخبين المسلمين الأعضاء في المؤتمر الإسلامي الجزائري الذي لا يمتثلون لقرارات اللجنة التنفيذية **"**[1056].

و قد حدد النداء الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها و المتمثلة في تحقيق المطالب الفورية، الاجتماعية و السياسية، و خاصة منها " المصادقة على مشروع بلوم-فيولت الموسع، كمرحلة أول نحو الاقتراع العام **"**[1057]**، و قد أصدرت اللجنة التنفيذية لـ المؤتمر الإسلامي بيانا تحث فيه المنتخبين الجزائريين على الاستقالة للضغط على الحكومة الفرنسية: "** بما أنّ صوتكم لا يمكن أن يسمع أبدا بفائدة، عن طريق لعبة المؤسسات، فلماذا الإصرار؟ إنّ لا مبالاة الحكومة برهنت بما فيه الكفاية أنكم لستم سوى (نوابا) ثانويين **"**[1058]**.**
فدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة - رغم غيابها عن المؤتمر الإسلامي الثاني - قرر مجلسها الإداري في اجتماع له يوم 28 جويلية 1937 بـ قسنطينة تنفيذ التوصية[1059]

[1054] - أنظر سابقا في هذا الفصل.
[1055] - La Dépêche de Constantine, 29ème année, n° 10508, 13 aout 1936, p. 3.
أنظر أيضا: Frédéric De RICHEMONT, "Islam et nationalité Française", In: Revue Politique et Parlementaire, T. 173, octobre- décembre 1937, p. 16.
[1056] - L'Echo d'Alger, 26ème année, n° 9887, 31 août 1937, p. 4.
[1057] - Oran Républicain, 2ème année, n° 179, 1er Septembre 1937, p. 1.
[1058] - أنظر: - Louis MOHENDIS, "Les "Démissions" et le Congrès Musulman Algérien", In: L'Afrique Française, 47ème année, n° 10, octobre 1937, pp. 460-463.
[1059] - La Dépêche de Constantine, 29ème année, n° 10491, 29 juillet 1937, p. 3.

التي صادق عليها في 27 ديسمبر 1936 و التي دعت إلى: " قطع كل تعاون مع السلطات العمومية بـ الجزائر، و في جميع المجالس المنتخبة، أين غالبا ما تكون مصالح الأهالي الممثلين من طرف أقلية مهملة، لذا فإنه يدعو كل المنتخبين لتقديم استقالتهم "[1060] **و هو ما يوحي بفتح أزمة سياسية حادة. فهل يمكن المصادقة على "مشروع بلوم- فيولت"؟ ألم تتجاوزه الأحداث خاصة و أنّ لجنة التحقيق التي يترأسها "لاغروسيلييَر" (LAGROSILIERE)، و بعد قضائها شهرين كاملين (1 مارس-27 أفريل 1937) في الجزائر، زارت خلالها كامل الجزائر بما فيه "** أراضي الجنوب "، **و توقفت في "** خمسين مدينة و قرية "، **و "** استمعت للجميع **" من سلطات، جمعيات، أحزاب و منظمات ، و حملت معها "** 80 ملفا **" و العديد من "** الملاحظات و المطالب **" و صرح "لاغروسيلييَر" (LAGROSILIERE) في نهاية الزيارة: "** أعلن باسم أغلبية لجنة التحقيق أنّ المسلمين هم إخواننا، و أنّ لهم الحق في المواطنة الفرنسية. يجب إرسال مفتش سامي للجمهورية هنا، بكامل السلطات لقهر أولئك الذين هم ضد الحرية "[1061]، **و قدمت تقريرها في 9 جويلية 1937 أمام "لجنة الجزائر" و خلصت إلى ضرورة توسيع "المشروع" من حيث المبدأ و من حيث تطبيقه حيث أقر الحصول الموسع للمواطنة من شأنه أن يضع حاجزا أكثر فعالية في وجه القومية الجزائرية. لكن بدل الاستجابة لإلحاحات و إنذارات الجزائريين - بل و إلى توصيات لجنة التحقيق التي بعثتها هي نفسها - و ذلك بتنفيذ "مشروع بلوم-فيولت"، بل تحقيق ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي، ردت حكومة "شوتان" (CHAUTEMPS) بإصدار مرسوم 30 سبتمبر 1937 (بالنسبة للبلديات كاملة الصلاحيات) و بقرار 6 أكتوبر 1937 من الحاكم العام (بالنسبة للبلديات الممتزجة) يقضيان بإقامة مندوبيات خاصة تُعيّن بقرار من الحاكم العام في حالة حل جماعة أو استقالة جميع أعضائها و هم في حالة مباشرة مهامهم**[1062]**، كما سارعت إلى تحديد يومي 15 و 22 أكتوبر 1937 موعدا لإجراء انتخابات الـ "كانتونال" (CANTONAL) بـ الجزائر، و كان لذلك الإجراء أثره في حملة الاستقالات، فإن كانت مرتفعة بعمالة قسنطينة**[1063] **فإنها كانت قليلة بـ عمالة الجزائر**[1064] **و شبه منعدمة بـ عمالة وهران.**

2-2-3 التردد:

[1060] - أنظر في ذلك: - "Les "Démissions" et L'action de M. Bendjelloul", In: L'Afrique Française, 47ème année, n° 12, décembre 1937, p. 566.

[1061] - La Lutte Sociale, 28ème année, n° 95, 1er mai 1937, p. 2.

[1062] - J.O.R.F: Lois et Décrets, 30 septembre 1937, p. 11287.
و أيضا: J.O.A: 15 octobre 1937, p. 1037

[1063] - بلغت عدد الاستقالات بعمالة قسنطينة إلى يوم 23 سبتمبر 1937 مندوبين ماليين من بين خمسة و مستشارين عامين من 24911 مستشارا بلديا؛ 2809 رئيس و عضو الجماعات، أي 3065 منتخب من مجموع 4000 تقريبا حسب تقرير : L'Echo d'Alger, 26ème année, n° 9910, 23 septembre 1937, p. 4.

[1064] - بلغت عدد الاستقالات بعمالة الجزائر إلى يوم 30 ديسمبر 1937، 50 منتخبا من بين 4740؛ مستشارين عامين من بين 10؛ 124 مستشارا بلديا من بين 631؛ 23 عضوا في الجماعات البلديات كاملة الصلاحيات من بين 939؛ عضوان من جماعات البلديات المختلطة من بين 3162 حسب تقرير: L'Echo d'Alger, 26ème année, n° 9918, 1er octobre 1937, p. 2؛ أنظر أيضا: L'Echo d'Alger, 26ème année, n° 9924, 7 octobre, p. 2

سرعان ما أثار "المشروع" نزاع اختصاص بين "لجنة الاقتراع العام" و "لجنة الجزائر و المستعمرات"، و قد حكمت الغرفة لصالح "لجنة الاقتراع العام"، و رغم احتواء "لجنة الجزائر و المستعمرات" على "اللجنة الفرعية لـ شمال إفريقيا"، إلا أنها لا يحق لها تقديم سوى آراء. إنّ هذا الخيار لم يكن دون بعد سياسي، فنواب المستعمرات القديمة أعلنوا تأييدهم لـ " الممارسة الكاملة للحقوق السياسية بالنسبة للرعايا الفرنسيين من إمبراطوريتنا الاستعمارية **"، لكنهم أقروا انتظار نتائج التحقيق الموكلة للجنة التي يقودها نائب رئيس "اللجنة الفرعية لـ إفريقيا الشمالية"، النائب "لاغروسيلييَر"، (LAGROSILIERE). و كان من المفروض أن يُقدم "المشروع" للتصويت قبل 8 جويلية 1937، تاريخ اختتام الدورة البرلمانية. غير أنّ انتخاب "لجنة الاقتراع العام" لـ "ليون بارتي" (Léon BARETY)، أحد الأعضاء الأكثر محافظية، و هو من اليسار الجمهوري، نائب رئيس المجموعة الاستعمارية لغرفة النواب و هي المجموعة التي كانت تضم ما لا يقل عن 250 نائبا و المعارضة لـ ا"لمشروع"- مقررا لها، أجّل مناقشته إلى غاية 30 نوفمبر 1937**[1065].

استمعت "لجنة الاقتراع العام" لوفد شيوخ بلديات الجزائر أولا - و قد سبق لها و أن استمعت لهم - كما استمعت لنواب الجزائر الواحد تلو الآخر[1066] **للإدلاء بنفس التصريحات مع أخذ كل الوقت اللازم، ثم لوزير الدولة "فيولَت" (VIOLETTE) و لنائب كاتب الدولة للداخلية، "راؤول أوبو" (RAOUL AUBAUD)، لتكتفي في الأخير بتعيين "ألبَر سارو" (ALBERT SARRAUT) وزيرا للدولة لمراقبة الإدارات في إفريقيا الشمالية**[1067] **و كلفته بإحداث سياسة اقتصادية و اجتماعية منسقة في دول إفريقيا الشمالية الثلاث**[1068]**. و في 25 نوفمبر 1937 عرض بلاغ رسمي برنامج عمل و إصلاحات اجتماعية و اقتصادية طرحه "سارو"(SARRAUT)، صادق عليه مجلس الوزراء، يلبي جزئيا مطالب اللجنة التنفيذية لـ المؤتمر الإسلامي لـ 29 أوت 1937، لكنه غض النظر تماما عن ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي بل و حتى "مشروع بلوم-فيولَت"، و هو ما جعل ابن باديس يصرح منددا بسياسة حكومة "الجبهة الشعبية":** " فهم يذكرون لزوم المحافظة على الجزائر و وسائل المحافظة على الجزائر، و لا يذكرون - أبدا- المحافظة على الجزائريين و وسائل المحافظة على الجزائريين، بل لا يفتؤون يذكرون الشدة على الجزائريين ... نحن الجزائر، و ما الجزائر إلا الجزائريون فإذا كنتم تريدون المحافظة على الجزائر فحافظوا على قلوبنا. تالله إذا ضيعتم قلوبنا فقد ضيعتم الجزائر و لا محالة و لا ينفعكم في ذلك اليوم العصيب شيء مما تقدرون اليوم. ما يزال في الوقت متسع لتدارك الحال و جبر القلوب

[1065] - حمزي كمال: القضية الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي 1935-1938...، ص. 154.

[1066] - حيث استمعت في جلسات 1 و 3 فيفري 1938 لـ "مورينو"(MORINAUD)، و في 4 فيفري لـ "فيوري" (FIORI) و في 10 و 16 فيفري لوفد رؤساء بلديات الجزائر، و هو ما جعل المنتخبين المسلمين يبعثون هم كذلك وفدا استُقبل في 23 فيفري 1938.

[1067] - J.O.R.F: Louis et Décrets, n° 244, 22 octobre 1937, p. 11778.

[1068] - L'Afrique Française, 47ème année, n° 10, octobre 1937, pp. 487-788; pp. 534-535.

و العمل لمصلحة فرنسا العليا إن كنتم حقيقة لها تعملون "[1069]، **هذا في حين راح ابن جلول و فدرالية المسلمين لـعمالة قسنطينة، من جهتهما، يُعبّران عن تأييدهما لتلك الإصلاحات: "** راضون كليا على برنامج الإصلاحات و الأشغال الذي خططه الرئيس "سارو" البارحة، إنه يستجيب لكل رغباتنا، إنه يحمل كل الإصلاحات التي نطالب بها "[1070]، **ثم أقرت اللجنة الإدارية لـفدرالية المنتخبين المسلمين لـعمالة قسنطينة في اجتماع لها يوم 15 ديسمبر 1937، بعث وفد من ستة أعضاء إلى باريس**[1071] **من أجل عرض الأسباب التي أدت إلى تقديم الاستقالات و لتأكيد الثقة بعد مصادقة مجلس الوزراء على برنامج الإصلاحات، و دعمها لـ "مشروع فيولت"**[1072]**. و بعد عودته إلى الجزائر، قام ابن جلول بحملة في صالح سحب الاستقالات**[1073]**، و هو ما أثار سخط النجم حيث كتبت جريدة "الأمة" (EL OUMA):** " لا ينبغي لهذه الحركة الاحتجاجية أن تغرق في السخرية كما كان الشأن لحركة 1934. منتخبون مخلصون و متعلقين بالدفاع عن الشعب، قفوا! عبّروا عن سخطكم لـ ابن جلول! أرفضوا التراجع عن استقالاتكم "[1074]، **كما خيب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين حيث كتبت "البصائر":** " أنتم الذين أجبتم بوعود شفهية أو كتابية، إذا بكم تتناقضون! نحن نحمر خجلا في مكانكم "[1075].

إنّ تقلب موقف ابن جلول و تراجع فدرالية المنتخبين المسلمين لـ عمالة قسنطينة و ابتعادهما عن المؤتمر الإسلامي الجزائري و عن ميثاق مطالب المؤتمر بتأييدها لبرنامج "سارو" (SARRAUT) و عملهما المنفرد، يؤكد مرة أخرى عدم التحام أعضاء المؤتمر الإسلامي و قلة التنسيق بين أطرافه و من ثمة انحلاله، مما سيقلل من فعالية نشاطه في مواجهة وحدة صف المستوطنين و مجموعات ضغطهم في المؤسسات الفرنسية، و مما زاد من إضعاف المؤتمر الإسلامي، رفض ابن باديس رئاسة المؤتمر بعد انتخابه غيابيا يوم 19 ديسمبر1937 على إثر إقالة ابن جلول، و ذلك تحت ضغط أصدقائه، حيث صرح " أنني لست لنفسي و إنما أنا للأمة أعلّم أبناءها و أجاهد في سبيل دينها و لغتها و أنّ كل ما يقطع علي الطريق أو يعوقني عن أداء واجبي في السبيل فإني لا أرضى به و لو كان ذلك من مصلحة الأمة "[1076].

مهما يكن، و رغم التصدع الذي شهده، عاد المؤتمر الإسلامي الجزائري للنشاط في بداية 1938 للضغط على الحكومة الفرنسية و حملها للمصادقة على "مشروع بلوم-

---

[1069] - الشهاب، ج 9، م 13، نوفمبر 1937، ص. 402.

[1070] - L'Echo d'Alger, 26ème année, n° 9977, 29 novembre 1937, p. 2.

[1071] - عن تلك الزيارة، أنظر: - Le Populaire, n° 5320, 1er janvier 1938, p. 1

[1072] - L'Entente franco-musulmane, 3ème année, n° 51, 16 décembre 1937, p. 1.

[1073] - أنظر في ذلك: - "La Fin des démissions de M. Bendjelloul", In: L'Afrique Française, 48ème année, n° 1, janvier 1938, pp. 48-49.

[1074] - El Ouma, n° 68, décembre 1937, p. 6.

[1075] - البصائر، السنة الثالثة، عدد 85، ديسمبر 1937، ص. 1.

[1076] - عبد الحميد بن باديس، البصائر، السنة الثالثة، عدد 93، 31 ديسمبر 1937، ص. 6.

فيولت"، حيث كتبت "لا لِت سوصيال" (La Lutte Sociale)، جريدة الحزب الشيوعي الجزائري: " إنّ المصادقة على مشروع بلوم-فيولّت سيكون خط الوصل الأخوي بين الشعب الجزائري و الديمقراطية الفرنسية ... أعلنا منذ الساعة الأولى أننا لصالح هذا المشروع ... إنه لا يزال بعيدا عما نريده لشعب هذا البلد ... لكن مع ذلك و كما هو، فإنّ مشروع بلوم- فيولت يفتح الباب لتوسيع الحقوق السياسية لشعب الجزائر "[1077]. **كما أكدت لجنة المؤتمر الإسلامي لعمالة وهران في اجتماع لها يوم 30 جانفي 1938** على " استعجالية المصادقة على مشروع بلوم-فيولّت، و الذي ينتظر الجزائريون التصويت عليه، بفارغ الصرب، كإشارة أولى منبئة بمستقبل أفضل "[1078].

في 1 فيفري 1938، و على اثر استقباله لوفد فدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة قسنطينة يوم 13 ديسمبر 1937 أعلن "البَر سارو" (ALBERT SARRAUT)[1079] أمام "لجنة الاقتراع العام" ضرورة توطيد الروابط التي تربط المسلمين بـ فرنسا و استحالة تخييب الآمال التي أثارها و تأييده لـ "مشروع بلوم-فيولّت"[1080]. و إذا أثار ذلك رضى الأحزاب و المنظمات الجزائرية المؤيدة للمشروع حيث بعث الشيخ زهيري، باسم كتلة المنظمات المسلمة لعمالة وهران، و قدور باسم لجنة وهران لـ المؤتمر الإسلامي برقيات دعم لـ "ساور"(SARRAUT)[1081] ، فإنه أثار سخط الأحزاب و المنظمات و المنتخبين المعارضين للمشروع، و شن حملات دعائية منظمة و مكثفة ضده. ففي 8 فيفري 1938، صادقت فدرالية شيوخ بلديات الجزائر، على توصية رفض و معارضة، و التهديد بالاستقالة الجماعية جاء فيها: " اعتبار أنّ الأهالي خاضعين للقانون الإسلامي، ليس لديهم أية مصلحة في أن يكونوا ممثلين في البرلمان، ربما أنّ القوانين المدنية التي يصادق عليها هذا الأخير لا تُطبق عليهم و لا على نياباتهم، و بما أنّ الإجراءات المتعلقة بالميزانية و المالية تتم المصادقة عليها من طرف المجالس الجزائرية، أين هم ممثلون من طرف ثلث الأعضاء، و اعتبارا أنّ المصادقة على مشروع (بلوم-فيولّت) ستكرس انهيار الإنجازات المتبع منذ قرن ... يصرحون بخضوع مؤلم، بأنهم سيكونون في لزام الاستقالة عن نياباتهم، لا يريدون الاضطلاع بمسؤولية تجربة يرونها مضرة بمستقبل فرنسا "[1082]. **كما عارضت إرادة "سارو"(SARRAUT) استماع "لجنة الاقتراع العام" لعشر نواب "جزائريين"، واحدا منهم فقط أعلن عن تأييده**

[1077] - La Lutte Sociale, 27ème année, n° 131, 29 janvier 1938, p. 1.

[1078] - Oran Républicain, 3ème année, n° 330, 31 janvier 1938, p. 1.

[1079] - نائب راديكالي اشتراكي لـ "أود" (AUDE) في 1902، عضو في مجلس الشيوخ في 1926، حاكما عاما للهند الصينية بين (1919- 1914) و بين (1916- 1919)؛ تقلد سبع مرات منصب وزير المستعمرات؛ وزير للداخلية سنة 1927؛ وزير دولة منذ جوان 1937 في حكومة "شوتان" الأولى، وزير للداخلية منذ جانفي 1938؛ يعارض التجنيس الجماعي للأهالي و الاندماج، و هو يتبنى سياسة اللامركزية في المستعمرات، أنظر:

Revue Politique et Parlementaire, janvier 1936, pp. 102-128.

[1080] - Bulletin du C.I.E d' Oran, février 1938.

[1081] - Oran Républicain, 3ème année, n° 332, 2 février 1938, p. 1.

[1082] - La Dépêche Algérienne, 54ème année, n° 18908, 9 février 1938, p. 4.

للمشروع[1083]. كما عارضها أيضا انتخاب "رو-فرَيسيننغ" (ROUX-FREISSINENG)[1084] على رأس لجنة مجلس الشيوخ، و في 10 فيفري 1938 أعلن "ليون بارتي" (LEON BARETY)، مقرر "لجنة الاقتراع العام" عن استحالة منح المواطنة لأهالي يعيشون تحت حالة قرآنية لا تتناسب مع القوانين الفرنسية. ستمنح المواطنة لفئات الأهالي التي خصها المشروع، لكن داخل الحالة الفرنسية إلى أنّ اللجنة فشلت في المصادقة على المشروع حيث صوت 18 صوتا بـ "نعم" مقابل 18 صوتا بـ "لا" للنص. وعندما بادرت لجنة الاقتراع العام" بمناقشة تقرير حول "مشروع بلوم-فيولَت" يوم 11 فيفري، كثف المنتخبون الأوروبيون من مختلف المجالس، من نشاطهم و وسعوا من دائرتها، كتقديم العرائض، بعث البرقيات، التهديد بالاستقالة الجماعية، بعث الوفود إلى باريس و تقديم الاستقالات، و ذلك للضغط على الحكومة و 4 البرلمان على السواء للحيلولة دون تنفيذ- بل و حتى مناقشة- المشروع. ففي 16 فيفري ذهب وفد عن شيوخ بلديات الجزائر إلى باريس أو كل له مهمة " معارضة تحقيق مشروع فيولَت **". استقبل "سارو" (SARRAUT) الوفد يوم 17 فيفري، و استمتعت له "لجنة الاقتراع العام" يوم 18 فيفري، كما استُقبل الوفد من طرف رئيس المجلس و من طرف ممثلي الجزائر في البرلمان. و قد ردت الأحزاب و المنظمات و المنتخبين المؤيدين للمشروع بوفد مضاد، ففي 20 فيفري ذهب وفد إلى باريس، مكون من وفد عن المنتخبين المسلمين و من وفد عن "الجبهة الشعبية"[1085]، استقبل "سارو" (SARRAUT) أعضاء الوفد يوم 22 فيفري، كما استمتعت له "لجنة الاقتراع العام"، ثم استُقبل من طرف رئيس المجلس و من طرف المجموعة البرلمانية للإتحاد الاشتراكي و الجمهوري (U.S.R) يوم 23 فيفري[1086].**

و في 4 مارس 1938 صادقت "لجنة الاقتراع العام" لـ غرفة النواب على المادة الأولى لـ "مشروع بلوم-فيولَت" مع توسيع ممارسة الحقوق السياسية إلى فئات جديدة من الأهالي الجزائريين لم يمسها النص الحكومي من قبل[1087]. و قد باشرت تلك اللجنة عملها بإبعاد مشروعين معاكسين، الأول لـ "سورَن"(SAURIN)[1088] و الثاني لـ "دوفو" (DEVAUD)[1089] ، كما رفضت تعديل "بييتري" (PIETRI) الذي يلغي الحفاظ على القانون الخاص، ثم صادقت لجنة الاقتراع العام بـ 13 صوتا مقابل 10 على الفقرة الأولى من المادة الأولى من "مشروع بلوم-فيولَت"، المحررة كما يلي: " يُقبل لممارسة الحقوق السياسية للمواطنين الفرنسيين، دون أن ينتج عن ذلك تغيير في قانونهم الخاص أو في حقوقهم

[1083] - و هو الاشتراكي "رجيس" (REGIS).

[1084] - ممثل عمالة وهران في مجلس الشيوخ و هو من أشد المعارضين لـ "مشروع بلوم-فيولَت".

[1085] - La Dépêche Algérienne, 54ème année, n° 18923, 24 février 1938, p. 1.

[1086] - La Justice, 5ème année, n° 90, 7 mars 1938, p. 1.

[1087] - Le Temps, 78ème année, n° 27935, 5 mars 1938, p. 4.

[1088] - أنظر مشروع سورَن:
- Claude LAZARD, op.cit, p. 71
أنظر أيضا:
Le Temps, 77ème année, n° 27511, 1er janvier, 1937, p. 2

[1089] - و هو مثل عمالة قسنطينة بغرفة النواب بين سنتي 1936- 1942.

السياسية، الأهالي الجزائريين الفرنسيين للعمالات الجزائرية الثلاث، الذين تتوفر لديهم الشروط المحددة في الفقرات التالية "[1090]، **و هو ما يوسع من دائرة "مشروع بلوم-فيولّت" حيث أصبح يخص 14 فئة من المسلمين، النص الأولي لـ "مشروع فيولّت" تجاوز موسعا و أصبح عدد المستفيدين يقارب 150.000 دون شك**[1091].

3-2-3 الفشل:

هل هو أخيرا " انتصار فيولّت " **كما اعتقدته جريدة "لو بوبلار" (LE POPULAIRE)؟ لا طبعا حيث أعلن "سارو" (SARRAUT) أنه سيطلب من "لجنة الاقتراع العام" أن تتمسك بالمشروع الأصلي قطعا و لكنه، مع ذلك، سيطرح مسألة الثقة على الغرفة، إلا أنّ "شوتان" (CHAUTEMPS) رفض ذلك. و بينما رحبت بذلك الأحزاب و الجمعيات و المنتخبون المؤيدون لـ "المشروع"، نددت الأحزاب و الجمعيات و المنتخبون المعارضون له على مصادقة اللجنة، بل و مع نهاية اجتماع "لجنة الاقتراع العام"، أعلن نواب الجزائر - عدا الاشتراكيين "رجيس" (REGIS) و "دِبوا" (DUBOIS) - أنهم مستعدون لتقديم استقالاتهم إذا ما قُدّم المشروع المعدل للمناقشة في غرفة النواب و أكدوا بأن المستشارين العامين و المستشارين البلديين و الموفدين الماليين سيحذون حذوهم**[1092].

و في اليوم الموالي، و من الجزائر، أعلن "أبو" (ABBO)، رئيس فدرالية رؤساء بلديات الجزائر، بأنّ المنتخبين الفرنسيين هم في حالة " اللزوم المؤلم للتوقف فورا عن مهامهم "[1093]. **و رغم أنّ جريدة "لا دِفانس" (LA DEFENSE) في مقال لها تحت عنوان** " خديعة و توعد " **تحدت المنتخبين للاستقالة حالا من وظائفهم و توسلت إلى الحكومة حتى لا تردد ثانية واحدة في قبول استقالاتهم**[1094]**، إلا انه سرعان ما وضع التهديد محل التنفيذ، إذا نشرت كل من "لـ يكو دالجي" (L'Echo-d'Alger) و "لا دِباش ألجرييَن" (LA Dépêche Algérienne) و "لو تان" (LE TEMPS) لأيام 5، 8، 9، و 10 مارس 1938**[1095] **قوائم رؤساء البلديات و مساعديهم، و مساعديهم الخاصين المستقيلين: 225 في المجموع من بينهم 84 بلدية من ضمن 118 من عمالة الجزائر، 79 منتخبا من عمالة وهران و 62 منتخبا من عمالة قسنطينة. و بينما أعلنت جريدة "لو تان"**

1090 - أنظر تقرير عن أشغال تلك اللجنة: - Le Temps, 78ème année, n° 27935, 5 mars 1938, p. 4

1091 - و يعود ذلك إلى تعديل "فيوري" (Fiori) للنائب الراديكالي لعمالة الجزائر فيما يخص قدامي المحاربين من الأهالي الحاصلين على بطاقة المحارب، و المساعدون الذين لم يتحصلوا على بطاقة المحارب، و إلى النائب الاشتراكي "ديبوا" (DUBOIS) فيما يخص كل الأهالي الحاصلين على شهادة التعليم الابتدائية و إلى نائب الـ "مارتينيك" (Martinique) "لاغروسيلييَر" (LAGROSILIERE) فيما يخص 5 فئات أخرى. أنظر: Charles-Robert AGERON, op.cit, p. 463.

1092 - أنظر تقرير : - Le Temps, 78ème année, n° 27935, 5 mars 1938, p. 4

1093 - - Le Temps, 78ème année, n° 27938, 8 mars 1938, p. 2.

1094 - - "Bluff et Chantage", In: La Défense, 5ème année, n° 181, 10 mars 1938, p. 1.

1095 - أنظر : L'Echo d'Alger, La Dépêche algérienne؛ و أيضا: - Le Temps, 5, 8, 9 et 10 mars 1938.

(LE TEMPS) ليوم 11 مارس عن 320 مستقيل[1096] **أبرق الحاكم العام لـ الجزائر إلى رئيس المجلس يوم 17 مارس عن استقالة 92 % من شيوخ بلديات و مساعديهم الخاصين من عمالة قسنطينة، 88 % من عمالة الجزائر و 58% من عمالة وهران، وهو ما جعل "سارو" (SARRAUT) يندد بتلك الاستقالات:** " إذا كان على البرلمان أن يكون بحضور تهديد استقالات مكثفة بمناسبة أي مشروع قانون من شأنه معارضة المفاهيم، فلنلغي إذن السلطة التشريعية ... "[1097]. **الصحافة الجزائرية من جهتها، كانت لا تزال متفائلة بنجاح المشروع،** " نحن نعيش الربع ساعة الأخير، يكفي أن نمسك حتى النهاية "[1098] . **و لعل تلك الاستقالات تكون من بين العوامل التي أدت إلى عجز حكومة "شوتان" (CHAUTEMPS)**[1099] **و التي و حتى قبل سقوطها، و إن فشلت في تنفيذ "مشروع بلوم-فيولَت"، فإنها في المقابل، نجحت في إصدار مرسوم 8 مارس 1938، كيف لا و هو يقضي بـ** " وضع مخالفات ضد فتح مدارس قرآنية دون رخصة في الجزائر "[1100]. **و قد كان للأزمة الحكومية التي أفرزتها استقالة حكومة "شوتان" أن أقرت فدرالية شيوخ بلديات الجزائر، يوم 11 مارس 1938 توقيف** " نشر الاستقالات التي لا تزال تصل إليها، و هذا ما دام تأليف لحكومة الجديدة غير معروف "[1101]. **و كان لسقوط حكومة "شوتان" بالنسبة لـ فيدرالية شيوخ بلديات الجزائر، إشارة للفشل النهائي - أو على الأقل تأجيل، لأجل غير مسمى - المصادقة بل و حتى مناقشة "مشروع فيولَت". ناشدت الحكومة العامة لـ الجزائر يوم 15 مارس وزير الداخلية بعدم تقديم المشروع للمناقشة لأنّ** " الصراع المتصاعد الذي يواجه الفرنسيين و المسلمين، يهدد بالتحول إلى صراع عرقي رهيب "، **و يرى أنّ** " وسيلة وحيدة، و التي أثبتت مقدرتها، من شأنها توقيف التطور الخطير، إنها الوقفة " **و** " ينبغي على الأنصار المسلمين لمشروع فيولَت أن يكونوا محاطين علما، بصفة رسمية بأنه دون التخلي عنه إطلاقا، تجد الحكومة نفسها مضطرة أمام الوضع الدولي، تأجيل دراسته فيما بعد ... "**. فيدرالية المنتخبين المسلمين لعمالة الجزائر، كانت لا تزال متفائلة، حيث صادقت على برنامج مطالب سياسية و اقتصادية و اجتماعية، تتضمن:** " التساوي في الحقوق، التساوي في الوجبات الاقتراع العام، و كحل انتظار، المصادقة على مشروع فيولَت الموسع ..."[1102] **هذا في حين نفذ صبر جريدة "لا دِفانس" (La DEFENSE) التي حذرت:** " إذا لم ينجح مشروع فيولَت فمن غير شك أن يلجأ الأهالي لوسائل أخرى و أن يبحثوا خارج العائلة الفرنسية التحرر السياسي و الاجتماعي الذي هيأهم له تطور بطيء لكن عميق "[1103]. **جريدة**

[1096] - Le Temps, 78ème année, n° 27941, 11 mars 1938, p. 2.

[1097] - Le Temps, 78ème année, n° 27938, 8 mars 1938, p. 8.

[1098] - L'Entente franco-musulmane, 3ème année, n° 62, 17 mars 1938, p. 1.

[1099] - حكومة "شوتان" الثانية حكمت في الفترة ما بين جانفي إلى مارس 1938.

[1100] - J.O.R.F: Lois et Décrets, 8 mars 1938, p. 3071.

[1101] - Le Temps, 78ème année, n° 27942, 12 mars 1938, p. 2.

[1102] - La Défense, 5ème année, n° 184, 30 mars 1938, p. 3.

[1103] - La Défense, 5ème année, n° 182, 18 mars 1938, p. 1.

"لا جِستيس" (La Justice)، من جهتها، زادت تفاؤلا بعد عودة "ليون بلوم" (Léon BLUM) و تأسيسه لحكومة جديدة حيث ألحت عليه تنفيذ المشروع عن طريق إصدار مرسوم لتفادي مناقشات برلمانية مطولة و عقيمة: " أنجزوا فورا هذا الإصلاح بمرسوم عادي، تفادوا مناقشة برلمانية لأنها ستفقدكم وقتا ثمينا ... قليلا من الإرادة الحسنة، توقيع و ستحقق السيطرة المعنوية على الجزائر ... "[1104] ، **غير أنه سبق لجريدة "لو تان" (Le Temps) و أن حذرت الحكومة الفرنسية - للضغط عليها - من مغبة استعمال مثل تلك الأساليب في تمرير القوانين و تنفيذ المشاريع، معبرة في ذلك عن تخوفات الأوساط المحافظية الاستعمارية و ذلك حتى قبل أن يتخذ مجلس الوزراء في 15 أكتوبر 1936 قرار إيداع "مشروع فيولَت" في غرفة النواب للمصادقة عليه:** " منذ بضعة أسابيع، راجت أخبار مفادها بأنّ الإصلاح (مشروع بلوم-فيولَت) سيُنجز دون تدخل المجالس البرلمانية، بواسطة مرسوم عادي، يطرح السؤال حول معرفة، أولا إذا كان دستوريا ممكنا في مثل تلك الحالة التصرف بواسطة مرسوم، ثم إذا كان الإجراء بمرسوم مناسب ... إنّ إصلاح مثل إصلاح الحقوق السياسية للأهالي المسلمين بـ الجزائر لا يمكن تنفيذه بطريقة خجولة و كأنها معيبة لمرسوم عادي، يجب أن ينجز وضح النهار، بعد استقصاءات مباشرة، معلنة و مرتقبة ميدانيا، بعد نقاش برلماني واسع "[1105].

إنّ التفاؤل الجزائري الذي أثارته عودة "ليون بلوم" (Léon BLUM) لم يُعمّر طويلا، حيث سرعان ما سقطت حكومة "بلوم" (BLUM) في 9 أفريل 1938، شهر فقط بعد تشكيلها، و قامت بدلها حكومة "إدوارد دالاديي" (Edouard DALADIER)[1106] و الذي أثناء مقابلته وفد المؤتمر الإسلامي - و بدل تنفيذ "مشروع بلوم-فيولَت"، بل و تحقيق ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي - راح يؤكد معارضة البرلمان الفرنسي لـ " مشروع فيولَت و لا يظهر عليه أنه يعتبر المواطنة الفرنسية تتناسب و الحالة الشخصية الإسلامية ... " مهددا: " و أمام هذا الوضع فإنني لا أستطيع أن أتولى أي شيء، إنني أسألكم أن تعينوني على الإبقاء على النظام، و لا تضطروني إلى استعمال القوة التي تملكها فرنسا لأنّ فرنسا أمة قوية ". و رغم تأكيد فرحات عباس على تحمل فرنسا مسؤولياتها أمام التاريخ و أنّ احترام حق الفرد أكثر أهمية من أفضل الأسلحة و رغم تأكيد ابن باديس لـ "دالاديي"

1104 - La Justice, 4ème année, n° 61, 16 mars 1938, p. 1.

1105 - Le Temps, 76ème année, n° 27428, 10 octobre 1936, p. 1.

1106 - (1884- 1970) و هو "إدوارد دالاديي" (Edouard DALADIER) رئيس الحزب الراديكالي الاشتراكي (P.R.S) سنة 1927. تقلد عدة مناصب وزارية منذ 1924: رئيس المجلس سنة 1933 ومرة ثانية سنة 1934 لمواجهة التجمعات القومية اليمينة المتطرفة ليستقيل غداة 6 فيفري 1934، ساهم في تشكيل "الجبهة الشعبية" (Front Populaire) و أصبح وزيرا للدفاع في حكومة "ليون بلوم" (Léon BLUM) الأولى (1936- 1940)؛ وقع على اتفاقية ميونيخ (سبتمبر 1938)؛ نائبا بين 1946-1958؛ و رئيسا لـ الحزب الراديكالي الاشتراكي بين 1957- 1958، أنظر: Dictionnaire Encyclopédique, Larousse, Paris , Librairie Larousse, 1979, p. 400.

و قد أكد "جليان" على " الفرص الضائعة " على " حظوظ فرنسا " و على الإصلاحات التي تحل الكل " حيث كتب:" إذا خص ليون بلوم تصويت ثقة على مشروع فيولت، فهو غير المؤكد أن كان ليسقط، على الرغم من تشاؤم حاشيته أمام عداء مجلس الشيوخ، إنّ النجاح كان ليغير من قوة التاريخ الشمال الإفريقي": Charles-André JULIEN, L'Afrique du Nord en marche, 3è Ed. Paris, Julliard, 1952, p. 37.

(DALADIER) أنه " ليس هناك سلطة سوى سلطة و قوة الله، فقضيتنا عادلة و سنواصل الدفاع عنها ضد كل من يقف في طريقها **"**[1107]**، فإنّ سرعان ما وضع "دالاديي" (DALADIER) تهديداته حيز التنفيذ، حيث رد بتطبيق سياسة قمعية تمثلت في إصدار مرسوم 7 مايو 1938 الذي يعتبر استقالة المنتخبين المسلمين في الفترة ما بين 12 أوت 1937 إلى 30 جانفي 1938 غير مقبولة و غير ذي مفعول**[1108]**، و مرسوم 24 مايو 1938 ابتكر من خلاله مخالفة المساس بالتراب الوطني أو بالسلطة الفرنسية**[1109]**، في حين لم يشر لا إلى "مشروع بلوم-فيولَت" و لا إلى ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري، لعلها النهاية النهائية لـ "مشروع بلوم-فيولَت" و لـ ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي و لـ مطالب 20 جوان 1936 لـ النجم، و هو ما أشارت إليه جريدة "لا دِفانس" (La Défense):** " الخطير ليس فقط كون إصلاحاتنا تؤجل لأجل غير مسمى، لكن نحن مهددون من طرف حركة رجعية تهدف تقوية نظام قانون الأهالي و كل القوانين الاستثنائية **"**[1110]**.**

لكن هل حجة "دلاديي" (DALADIER) المتمثلة في عدم تناسب المواطنة الفرنسية مع قانون الشخصية الإسلامية هي حقا سبب فشل "مشروع بلوم-فيولَت"؟ فقد سبق لـ فرحات عباس و أن أكد إمكانية التخلي عن قانون الشخصية: " إذا أرادته فرنسا، فإنها تستطيع فرض التخلي عن قانون (الشخصية) ستكون هرطقة، لكن تحمل الخدمة العسكرية الإجبارية، التقاتل ضد مسلمين آخرين يشكل هو الآخر هرطقات، علينا أن نسلم أمام إرادة الآمر **"**[1111]**. و هو ما ذهب إليه الطيب العقبي أثناء مقابلته لجنة التفتيش البرلمانية يوم 6 مارس 1937**[1112]**:** " إذا أمرت الحكومة بذلك، فنحن ملزمون أن نسلم، لكن كرها **". غير أنّ ابن باديس من جهته، حذر لجنة التفتيش التي قادها "لاغروسيلييَر" (LAGROSILIERE) على أنه "**خطير و غير سياسي البحث عن إلزام الأهالي، بأية وسيلة، التخلي عن القانون **"، و أنّ "** فأما دينهم و شخصيتهم الإسلامية فإنهم لا يبدلونها و لو أعطيتهم الدنيا كلها، فكيف بالحقوق القليلة الطفيفة التي في بروجي فيولَت **"**[1113]**، و هو ما ذهبت إليه كذلك جريدة "لا دِفانس" (LA DEFENSE) حيث اعتبرت مسألة "** تجنيس حكما، أي بالعنف، اللين بطبيعة الحال، أشخاصا لم يريدوا أبدا التجنيس بملء إرادتهم، يُعتبر ارتكاب انتهاك حقيقي لحرية المعتقد للمسلمين، معناه في كلمة واحدة، حمل ضربة قاضية لديننا، و الذي نتمسك به بقدر ما نتمسك بحياتنا إن لم يكن أكثر**"**[1114]**.**

1107 - Ferhat ABBAS, op. cit, pp. 132-133.

1108 - J.O.R.F: Lois et Décrets, 7 mai 1938, p. 5532.

1109 - J.O.R.F: Lois et Décrets, 24 mai 1938, p. 415.

1110 - La Défense, 5ème année, n° 211, 4 mai 1938, p. 1.

1111 - L'Entente franco-musulmane, 3ème année, n° 61, 24 février 1938, p. 1.

1112 - و هي لجنة تفتيش "لاغروسيلييَر" (LAGROSILIERE)، أنظر سابقا في هذا الفصل.

1113 - عبد الحميد بن باديس، " بيان و تحذير "، البصائر، السنة الثالثة، عدد 100، 18 فيفري 1938، ص. 1.

1114 - La Défense, 5ème année, n° 178, 16 février 1938, p. 1.

أجمعت الأحزاب و الجمعيات و الشخصيات الجزائرية بل و الفرنسية اليسارية على تحذير الحكومة الفرنسية من عواقب فشل "مشروع بلوم-فيولّت" على مستقبل العلاقات الجزائرية-الفرنسية، فبينما أكد ابن جلول، و هو من أشد المتحمسين للمشروع: " سيحتفظ المسلمون بحق المطالبة بشيء آخر"؛ **في حين حذر عباس، وهو من المتحمسين للمشروع، على أن "** الكأس مملوء و سيبلغ السيل الزبى، أريد أن أصرح لكي أرفع مسؤوليتي و مسؤولية المنتخبين المسلمين لفدراليتنا أنّ انتظارا طويلا يمكن أن يفتح المجال أمام حركات لا نستطيع نحن المنتخبون المسلمون أن نوقفها "[1115].

و رغم تحفظ ابن باديس، من "مشروع بلوم-فيولّت"، إلا انه حذر هو الآخر الحكومة الفرنسية من مغبة فشل المشروع قائلا: " لا زلنا في الارتقاب، لكن كل ارتقاب له نهاية، إذا خيب أمل الجزائريين، فهذا الشعب لن يكون الخائب الوحيد، فرنسا ستكون هي الأخرى كذلك "[1116]، **و أضاف: "** إذا خيبت الآمال (الأهالي) و رفض المشروع الحكومي من طرف الغرفة، حينئذ سيدرك بكل تأكيد أن ليس لديه أي شيء أن ينتظره من فرنسا، لا عدالة و لا إنصاف و في هذا الحال، سيجتاز، حشودا، الأبواب التي سيفتحها استياءه أمامه "[1117]. **و بينما أكدت جريدة "لا جِستيس" (LA JUSTICE) أنه "** إذا رُفض مشروع فيولّت، سيفرض توجه جديد في السياسة الإسلامية الجزائرية نفسه **". كما حذرت جريدة "لا دِفانس" (La Défense) الحكومة الفرنسية: "** إذا لم يمر مشروع فيولّت، فلا شك فيه أن يلجأ الأهالي لوسائل أخرى و أن لا يبحثوا خارج العائلة الفرنسية، التحرر السياسي و الاجتماعي الذي هيأهم له تطور بطئ لكن عميق "[1118]، **هذا في حين أكدت جريدة "الأمة"(El Ouma)، الناطق الرسمي باسم النجم الشمال لإفريقي المعارض لـ "مشروع بلوم-فيولّت" على أن "** مقاطعة الإصلاحات يعني الابتسام للثورات "[1119]. **و حتى نداءات اليسار الفرنسي سلكت نفس الاتجاه، فبينما أكدت جريدة "أوران ربيلكان" (Oran Républicain) اليسارية، أن "** رفض دخول الجزائر في الوطن الفرنسي، يعني حملهم للبحث عن وطن آخر"[1120]، **أعلن المفكر الفرنسي "ألبَر كامي" (Albert CAMUS) أنّ: "** هذا الشعب الذي يطلب اليوم أن يصبح فرنسا و الذي يريد حفظ التوازن بين حقوقه و واجباته، فالفريد أن نرفض له بهذا القدر من المواظبة، ما ينبغي أن نكون مدهوشين و فخورين لرؤيته يطالب بذلك، و ليس أدنى عار لبعض فرنسيي الجزائر من رؤية اللحظات السخية لشعب نزيه، مستخدم و محتقر، بالتناوب، لأغراض سياسية، إنه لمن المؤسف أن لا تعرف حكومة الجمهورية أن تتذكر"[1121].

1115 - L'Entente franco-musulmane, 3ème année, n° 68, 14 avril 1938, p. 1.

1116 - EZ-Zohra, 1er juin 1937, p. 81، نقلا عن: KADDACHE, Histoire du nationalisme, T. I, p. 458

1117 - عبد الحميد بن باديس، الشهاب، ج. 12، م. 12، فيفري 1937، ص.

1118 - La Défense, 5ème année, n° 182, 18 mars 1938, p. 1.

1119 - El Ouma, n° 63, 22 avril 1938, p. 1.

1120 - Oran Républicain, 2è année, n° 390, 14 mars 1937, p. 1 ، في: (Michel ROUZE) "ميشل روز"

1121 - L'Entente franco-musulmane, 3ème année, n° 71, 5 mai 1938, p. 1.

و لعل ذلك كان من وراء إيداع كل من "دِبوا" (DUBOIS) و "رجيس" (REGIS) الاشتراكيين، طلب استجواب في غرفة النواب حول " السياسة التي تنوي الحكومة تطبيقها و حول نواياها الحقيقية فيما يخص مشروع القانون المسمى بلوم-فيولّت "، **و ذلك يوم 9 جوان 1938**[1122]**، إلا أنّ غرفة النواب لم تحدد أبدا تاريخ المناقشة و لعل ذلك هو الذي جعل "فيولّت"(VIOLETTE)، نائب رئيس الإتحاد الاشتراكي و الجمهوري (U.S.R) الذي كان يضم وزراء في حكومة "دلاليي" (DALADIER) يستقيل من مجموعته البرلمانية، و بينما كان لا يزال ابن جلول متعلقا بـ "مشروع بلوم-فيولّت" حيث حث الجزائريين على التحلي بـ"** الثقة و الصبر"[1123]، **راحت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، تؤكد على ظرفية قبولها "مشروع بلوم-فيولّت" حيث أكد ابن باديس على أنه** " و لهذا اعتبرت بروجي بلوم-فيولّت قليلا جدا بالنسبة لحقوقها و أنها تقبله (الأمة الجزائرية) اليوم كخطوة أولى فقط يجب بعد تنفيذها أن يقع الإسراع في بقية الخطوات إلى تحقيق التساوي التام العام الذي هو الشرط الطبيعي في سنن الاجتماع في بقاء الارتباط بصفاء و إخلاص. و إذا لم يكن فلا عتب على الزمان، و ما شاء الله كان "[1124]، **هذا في حين اعتبره الطيب العقبي** " مطية مؤقتة " **يمكن تغييرها و ذلك ابتداء من 7 جوان 1937. و قد شرح البشير الإبراهيمي قبول الجمعية للمشروع على أنّ** " المقصود به مسألة تكتيك ليس إلا، موقف انتظار **".**

و في جويلية 1938 استدعى "لاغروسيلييَر" (LAROSILIERE) ابن جلول إلى فرنسا في نوفمبر من نفي السنة، و هو تاريخ مناقشة المشروع من طرف غرفة النواب حسب رأيه، و قدّم تقريره للحكومة الفرنسية، طالب فيه بضرورة تمثيل برلماني للجزائريين، غير أنه لم يُأخذ بعين الاعتبار، فطالب من "دلاديي" (DALADIER) تنفيذ "مشروع بلوم-فيولّت" بمرسوم[1125]**، و كان ذلك نهاية المشروع إلى غاية قرارات 7 مارس 1944 الديغولية.**

ما يميّز موقف البرلمان الفرنسي و سياسة الحكومة الفرنسية تجاه القضية الجزائرية ما يلي:

- الميزة الأولى: تتمثل في تبني البرلمان الفرنسي - مهما كانت أغلبيته - و مختلف الحكومات الفرنسية - مهما كانت اتجاهاتها - يمينية أم يسارية كانت، بما فيها حكومة "الجبهة الشعبية"، خيارا أمنيا و سياسية قمعية تجاه نشاط الأحزاب و المنظمات و الجمعيات و الشخصيات الجزائرية، بما فيها الأقل ثورية و الأكثر اعتدالا، كفدرالية المسلمين الجزائريين، الحزب الشيوعي الجزائري، و جمعية العلماء المسلمين و المؤتمر الإسلامي الجزائري، تجاه القضية الجزائرية عامة، لذا رأت الردع بتبني الصرامة مع إلزام

[1122] - J.O.R.F: Débats Parl -Chambre- 9 juin 1938, p. 1321.

[1123] - L' Entente franco-musulmane, 3ème année, n° 67, 7 avril 1938, p. 1.

[1124] - عبد الحميد بن باديس، الشهاب، ج. 12، م. 12، فيفري 1937، ص.

[1125] - L' Entente franco-musulmane, 3ème année, n° 69, 21 avril 1938, p. 2.

نفسها بذلك رسميا، من أجل تهدئة غليان الجزائريين المعتدلين المتجمعين في المؤتمر الإسلامي و الوطنيين الملتفين حول برنامج النجم الشمال الإفريقي من جهة، و امتصاص غضب الأوساط الاستعمارية المحافظية من جهة ثانية، و تقوم تلك الإستراتيجية القمعية على وسائل عمل محددة، تتمثل في إصدار المراسيم " القمعية "، حل الأحزاب السياسية الجزائرية (النجم الشمال الإفريقي)، اعتقال الشخصيات (الطيب العقبي) و الاعتماد على التنفيذ السريع والصارم للقوانين.

- الميزة الثانية: تتمثل في تبني البرلمان الفرنسي - مهما كانت أغلبيته - و الحكومات الفرنسية - مهما كانت اتجاهاتها - يمينية كانت أم يسارية، بما فيها حكومة "الجبهة الشعبية" أساسا، خيارا إغرائيا و سياسة احتوائية تجاه نشاط الأحزاب و المنظمات و الجمعيات و الشخصيات الجزائرية، بما فيها الأقل ثورية و الأكثر اعتدالا، كـ فدرالية المنتخبين المسلمين، الحزب الشيوعي الجزائري، و جمعية العلماء و المؤتمر الإسلامي، تجاه المسألة الجزائرية عامة، لذا رأت كسب الوقت بالتظاهر بالإصلاح دون أن تلزم نفسها بذلك رسميا، من أجل تهدئة غليان الجزائريين المعتدلين المتجمعين في المؤتمر الإسلامي و الوطنيين الملتفين حول برنامج النجم من جهة، و امتصاص غضب الأوساط الاستعمارية من جهة ثانية، و تقوم تلك الإستراتيجية " الاحتوائية" على وسائل عمل محددة تتمثل في إصدار مراسيم " إصلاحية" ذات تأثير محدود في صالح الجزائريين (قوانين اجتماعية أساسا) دون السهر على تنفيذها، إيداع مشاريع قوانين " إصلاحية " دون المصادقة - بل و حتى مناقشتها - و خاصة "مشروع بلوم-فيولت"، تأجيل الاستنطاقات البرلمانية حول القضية الجزائرية، إرسال لجان تحقيق و تفتيش إلى الجزائر للرد على الوفود الجزائرية إلى باريس، بدل الرد بتحقيق مطالب الجزائريين- أو على الأقل تنفيذ المشاريع.

- الميزة الثالثة: تتمثل في تبني البرلمان الفرنسي - مهما كانت أغلبيته - و الحكومات الفرنسية - مهما كانت اتجاهاتها - يمنية أم يسارية كانت، بما فيها حكومة "الجبهة الشعبية"، خيارا اقتصاديا و سياسة اجتماعية تجاه نشاط الأحزاب و المنظمات و الجمعيات و الشخصيات الجزائرية، بما فيها الأقل ثورية و الأكثر اعتدالا، كـ فدرالية المنتخبين المسلمين، الحزب الشيوعي الجزائري، جمعية المسلمين المؤتمر الإسلامي، تجاه القضية الجزائرية عامة، لذا رأت استبعاد البعد السياسي الوطني للقضية الجزائرية و الاهتمام بالخلفية الاقتصادية-الاجتماعية، من أجل تهدئة غليان الجزائريين المعتدلين المتجمعين في المؤتمر الإسلامي و الوطنيين حول برنامج النجم من جهة، و امتصاص غضب الأوساط الاستعمارية المحافظية من جهة ثانية، و تقوم تلك الإستراتيجية-الاجتماعية على وسائل عمل محددة، تتمثل في إصدار مراسيم و مشاريع قوانين " إصلاحية" في صالح الجزائريين يغلب عليها الطابع الاقتصادي-الاجتماعي و يغيب عنها البعد السياسي، علما بأنّ الحكومات الفرنسية كانت ترى أنّ القضية الجزائرية ناتجة عن الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية المتدهورة و التي كان يعيشها الجزائريون - بل الجزائر - و هي بذلك مسألة طبيعية تعود

جذورها إلى الأزمة الاقتصادية العالمية، و التي لم تمس الجزائر فحسب، بل حتى فرنسا نفسها.

- الميزة الرابعة: تتمثل في عجز البرلمان الفرنسي - مهما كانت أغلبيته - و الحكومات الفرنسية - مهما كانت اتجاهاتها - يمينية كانت أم يسارية، بما فيها حكومة "الجبهة الشعبية" أساسا، في تحقيق المطالب الجزائرية، الأقل ثورية، بل الأكثر اعتدالا كـ ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري، بل و في تنفيذ أبسط المشاريع الإصلاحية، كـ "مشروع بلوم-فيولّت" و التي أصدرته هي نفسها، و الذي تعلق به المنتخبون المسلمون و الشيوعيون الجزائريون، و ذلك رغم إجحافه.

الباب الثالث

القضية الجزائرية و البرلمان الفرنسي على عهد "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني": بين التحرر و الاندماج

3-النضال السياسي للجزائريين أثناء الحرب العالمية الثانية
4-القضية الجزائرية و البرلمان الفرنسي

الفصل الأول

النضال السياسي للجزائريين أثناء الحرب العالمية الثانية

1- مذكرة 20 ديسمبر 1942

2- مذكرة 22 ديسمبر 1942

3- بيان الشعب الجزائري

4- ملحق البيان

دخلت الجزائر منذ نزول قوات الحلفاء الإنكليزية-الأمريكية في 8 نوفمبر 1942 مرحلة جديدة من تطورها السياسي استمرت إلى مجازر 8 ماي 1945، و كانت الجزائر حينها تحت السيطرة المزدوجة؛ العسكرية لـ "الحلفاء"، و السياسية لـ "حكومة فرنسا الحرة". و تميزت الجزائر من الجانب الوطني بمحاولة فرحات عباس و النواب و النخبة ملء الفراغ السياسي في الحركة الوطنية الجزائرية بعد حل حزب الشعب الجزائري و شل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

كانت الجزائر ميدانا لدعاية "المحور"، و مسرحا لدعاية "الحلفاء" على السواء. فكانت "حكومة فرنسا الحرة" بقيادة "دي غول"(DE GAULLE) تبث دعايتها من لندن ضد النظام النازي و حكومة "فيشي"(VICHY)، كما كانت حكومات لندن و واشنطن و موسكو تبث دعايتها حول الحقوق، المساواة، الحرية، تقرير المصير و الاستقلال.

كما كانت الجزائر ميدانا لدعاية السلطات الاستعمارية و مسرحا لنشاط الحركة الوطنية الجزائرية على السواء. فكانت الحكومة الفرنسية تبث دعايتها الاستعمارية من أجل جعل سلطة الإدارة الاستعمارية في الجزائر قوية بغرض الإبقاء على السيادة الفرنسية على الجزائر كاملة، بينما كانت الحركة الوطنية تكثف من نشاطها حول الحقوق، و المساواة، و تقرير المصير، الذاتية و الوطنية، من أجل تحقيق الحقوق للشعب الجزائري كاملة و بغرض تحقيق الحرية لـ الجزائر كاملة. و قد ساهمت تلك الدعاية و ذلك النشاط في إيقاظ الشعب الجزائري و ازدياد الوعي السياسي، و في تطور الوعي الوطني و القومي لزيادة التعبئة و التجنيد لدى الشعب الجزائري و لتشديد و إطالة الضغط على الاستعمار الفرنسي.

و كان لتلك المتغيرات أثرها في تطور مسار الحركة الوطنية الجزائرية، حيث شهدت تلك المرحلة إصدار "حكومة فرنسا الحرة" "إصلاحات" 7 مارس 1944، و التي تُعتبر كرد فعل على إصدار "بيان الشعب الجزائري" لـ 10 فيفري 1943، و كسبب في تأسيس "رابطة أحباب البيان و الحرية" في 14 مارس 1944 من طرف زعماء الحركة الوطنية الجزائرية، و قد تُوّجت تلك المرحلة المميزة من النشاط السياسي بمجازر 8 ماي 1945.

ففيم تمثل موقف الجزائريين؟ ما محتوى "بيان الشعب الجزائري" لـ 10 فيفري 1943؟ ما هي ظروف صدوره و عوامل تطوره؟ ما هي طبيعة مطالبه؟ ما هو هدفها؟ ما الغرض منها؟ ما هي غايتها؟ و فيم تتمثل "رابطة أحباب البيان و الحرية" لـ 14 مارس 1944؟ ما هي ظروف تأسيسها و عوامل تطورها؟ ما طبيعة عملها و أشكال نشاطاتها؟ ما هو برنامجها و مخطط عملها؟ ما هي وسائل عملها؟ ما موقف الأحزاب و المنظمات الجزائرية منهما؟ ما موقفهما من أمرية 7 مارس 1944؟ ما مدى وزنها السوسيولوجي و نفوذها السياسي؟ ما هي إستراتيجيتها؟ ما موقفها من القضية الجزائرية؟ و هل حققت هدفها؟ هل وضع "بيان الشعب الجزائري" و "حركة أحباب البيان و الحرية" حدا لتلك الانقسامات العميقة و العقيمة في الحركة الوطنية الجزائرية؟ و هل انتزعا عنصر

القوة من الاستعمار الفرنسي، علما بأنّ الوحدة في العمل التي من المفروض أن يجسداها، منحت الشعب الجزائري و القضية الوطنية القوة التي كثيرا ما كانا يفتقران إليها، و كانا بحاجة ماسة إليها، و التي تُعتبر في نفس الوقت، مصدر تخوف بالنسبة للاستعمار الفرنسي؟ و هل جاءا ليجسدا اليقظة الوطنية و القومية اللتان أفرزهما النجم الشمال الإفريقي و جمعية العلماء المسلمين الجزائريين؟ و هل كانا أول تجمع للقوى التمثيلية و المطالبية المدافعة عن مصالح الأهالي الجزائريين، أم لم يكن إلّا "كونغلومرات" (Conglomérat) سياسية ستتصدع في مواجهة أول عاصفة؟ ما موقف حكومة "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني"(C.F.L.N) منهما؟

لكن قبل الرد على هذه التساؤلات، علينا أن نُعرّف أولا بـ "بيان الشعب الجزائري" و بمسيرته النضالية.

اجتمع ممثلو الحلفاء بـ شرشال في 27 أكتوبر 1942 للتخطيط لعملية نزول قوات الحلفاء بـ الجزائر، و قد حضر الاجتماع عن الجانب الفرنسي الجنرال "هنري جيرو" (Henri GIRAUD)[1126] و بعض أنصار "دي غول"(DE GAULLE)[1127] و غيرهم ممّن كانوا يمثلون المقاومة الفرنسية ضد الاحتلال النازي و نظام "فيشي"(VICHY)، و حضر عن الجانب الأمريكي "روبرت مورفي"(Robert MURPHY)[1128]، ممثل الرئيس

[1126] - (1879-1949) رئيس اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني (C.F.L.N) إلى جانب "دي غول" (DE GAULLE) 3 جوان-9 نوفمبر 1943؛ دبلوم من المدرسة الحربية "سان سير" (SAINT CYR)؛ هرب من السجن في 1915، برز أثناء حملة الريف بالمغرب؛ عميد تمكن من تهدئة إفريقيا الشمالية إلى جانب الجنرال "كاترو" (CATROUX)؛ هرب من السجن ثانية سنة 1940، غير أنه وقع على تصريح وفاء للماريشال "بيتان" (PETAIN). انضم إلى مشروع النزول الإمريكي في شمال إفريقيا و وافق على اتفاق كلارك-ماست الموقع في 2 نوفمبر 1942 بشرشال؛ إثر اغتيال "دارلان" (DARLAN)بالجزائر في 25 ديسمبر 1942، عيّنه المجلس الإمبراطوري قائدا مدنيا و عسكريا؛ و قد أبقى على المسؤولين و على قوانين حكومة "فيشي"، و هو ما أثار "دي غول" (DE GAULLE) ضده؛ بضغط من الإمريكين، اضطر لمقابلة "دي غول" (DE GAULLE) بمدينة الجزائر في 31 ماي 1943؛ و قد نتج عن ذلك اللقاء تأسيس "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني" (C.F.L.N) في 3 جوان 1943 تحت القيادة المشتركة لـ "جيرو" (GIRAUD) و "دي غول" (DE GAULLE) ؛ و قد أُبعد من الرئاسة المشتركة في 1 أكتوبر، غير أنه بقي المسؤول الأول للجيش، و هو المنصب الذي فقده في أفريل 1944؛ انتُخب نائبا لـ "موزل"(MOSELLE) في الجمعية الوطنية التأسيسية في مجموعة الجمهوريين المستقلين؛ له كتابين:(1946) Mes évasions ؛ و أيضا: Un seul but: La victoire, Alger 42-44 (1949)، أنظر:
Dictionnaire des ministres (1789-1989), Paris, Perrin, 1990, pp. 689-690

[1127] - (1890-1970): و هو "شارل دي غول" (Charles DE GAULLE) نائب كاتب الدولة لرئاسة المجلس، للدفاع الوطني و للحرب و للعلاقات الخارجية مكلف بالدفاع الوطني و الحرب بين 5-16 جوان 1940؛ رئيس ثان لـ "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني" (C.F.L.N) بين 3 جوان-3 أكتوبر 1943؛ رئيس "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني" (C.F.L.N) 3 أكتوبر1943-3 جوان 1944؛ رئيس "الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية" (G.P.R.F) بين 4-9 سبتمبر 1944؛ رئيس المجلس بين 10 سبتمبر 1944-20 نوفمبر 1945؛ رئيس "الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية" (G.P.R.F) ، وزير الدفاع الوطني بين 21 نوفمبر 1945-25 جانفي 1946؛ رئيس "تجمع الشعب الفرنسي" بين أفريل 1947-أفريل 1954؛ رئيس المجلس، وزير الدفاع الوطني بين 1 جوان-21 ديسمبر 1958؛ رئيس الجمهورية بين ديسمبر 1958-أفريل 1969، أنظر: Dictionnaire des ministres (1789-1989), pp. 472-473

[1128] - الممثل الخاص للرئيس الأمريكي "روزفلت" (ROOSEVELT)؛ جاء إلى الجزائر منذ سبتمبر 1940؛ ملحق سابق بالسفارة الأمريكية بـ باريس؛المكلف الأول بالشؤون الأمريكية لدى حكومة "فيشي"(Vichy)؛ محافظ؛ من أنصار التراضي مع للسلطات الموالية و وجه، في ذلك الاتجاه، الاتصالات، لاحتمال النزول في شمال إفريقيا؛ و قد نتج عن تلك السياسة اتفاقيات مورفي-جيرو لـ 23 أكتوبر 1942 " التي أقصت مسبقا الفرنسيين الأحرار من العملية "، أنظر:
J-B DUROSELLE, Histoire diplomatique de 1919 à nos jours, Paris,Ed. Dalloz, 1981, p. 379.

"روزفلت" (ROOSEVELT) و الجنرال "كلارك"(CLARK) و ضباط آخرون، كما حضر عن الجانب البريطاني "هارولد ماك ميلان" (Harold Mc MILAN) و ضباط آخرون، و كان جدول الأعمال يدور حول دراسة كيفية نزول قوات الحلفاء بنجاح. لم يفكر و لا واحد من المتحاورين في القضايا الخاصة بالجزائريين: الجزائر في نظرهما لم تكن سوى عنصرا من الإستراتجية العامة[1129].

و كان الحلفاء فيما يبدو مطمئنين لولاء الأهالي الجزائريين لأن دعايتهم السابقة و المتضمنة حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها قد مهدت لهم الطريق بجعلهم أبطالا محررين يهدفون إلى تخليص الشعوب من الاضطهاد و حصولهم على الحريات. و كانت التقارير الأمريكية تشير إلى أنّ السكان المسلمين قد برهنوا على صداقتهم و ولائهم لـ الحلفاء[1130].

و في إطار الدعاية الإعلامية و النفسية، و بغية كسب الفرنسيين إلى جانبهم ـ على الأقل أنصار حكومة فرنسا الحرة ـ و حتى قبل نزول قوات الحلفاء بـ الجزائر، أخبر الرئيس "ف.د. روزفلت" (F.D. ROOSEVELT) الفرنسيين بأنّ الحلفاء ينوون النزول في شمال إفريقيا قبل أن يفعل ذلك المحور و أنّ الهدف من ذلك هو " منع المحور من احتلالها و الحفاظ على السيادة الفرنسية فيها "[1131]**. و قد خاطب "إيزنهاور"(EINSENHOWER)، عشية نزول قوات الحلفاء، "فرنسيي شمال إفريقيا" قائلا: "** إنّنا سنترك بلادكم عندما يذهب عنها خطر العدوان الألماني-الإيطالي، و أنّ سيادة فرنسا على المناطق الفرنسية ستظل بدون تغيير "[1132]**. و الواضح من ذلك أنّ مبادئ ميثاق الأطلسي غير واردة بالنسبة للشعب المستعمَر**[1133].

عند نزول قوات الحلفاء بمدينة الجزائر في 8 نوفمبر 1942، كان ممثل السلطة العسكرية الفرنسية فيها هو الأميرال "دارلان" (DARLAN)[1134] **و ممثل السلطة المدنية "شاتَل" (CHATEL)، و لم يجد الحلفاء أيّة مقاومة في مدينة الجزائر، غير أنّ المقاومة ضد القوات الأنكلو-أمريكية في مقاطعتي وهران و قسنطينة أجلت نزول الحلفاء بعض**

[1129] - André NOUSCHI, La Naissance du nationalisme musulman, Paris,Ed. de Minuit, 1962, p. 131.

[1130] - Arnold TOYNBEE, Survey of International Affairs, The Islamic World, 1939-1946, p. 413. نقلا عن أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص. 193.

[1131] - Robert MURPHY, Un diplomate parmi les guerriers, Paris, Laffont, 1965, p. 106.

[1132] - Times, 9 novembre 1942, p. 3 نقلا عن سعد الله، المرجع السابق، ص. 194.

[1133] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[1134] - (1881-1942) وزير البحرية العسكرية و البحرية التجارية بين جوان 1940-جويلية 1940؛ كاتب الدولة للبحرية بين جويلية 1940-فيفري 1941؛ نائب رئيس المجلس، وزير العلاقات الخارجية و البحرية و الإعلام بين فيفري 1941-أوت 1941؛ نائب رئيس المجلس، وزير العلاقات الخارجية، و الدفاع الوطني و البحرية و الإعلام بين أوت 1941-أفريل 1942؛ قائد هيئة أركان الجيش سنة 1937، ارتقى أميرال الأسطول سنة 1939؛ انضم لحكومة "فيشي"؛ نائب رئيس المجلس و وزير العلاقات الخارجية، تولى مسؤولية إفريقيا الفرنسية و اقترح القيام بمهمة استرجاع المتروبول؛ اغتيل بـ الجزائر في 25 ديسمبر 1942 بأمر من الملكيين، أنصار كونت باريس، بتحريض من الـ "دي غوليين"، أنظر: Dictionnaire des ministres (1789-1989), Paris, Perrin, 1990, p. 427.

الأيام[1135]. و قد أعلن كلا من "دارلان" (DARLAN) و "شاتَل" (CHATEL) تأييدهما للحلفاء، غير أنّ "دارلان" (DARLAN) هو من وقع على وثيقة وقف القتال مع الجنرال الأمريكي "كلارك" (CLARK) في 22 نوفمبر 1942 بمدينة الجزائر[1136]. فماذا سيكون موقفه من القضية الجزائرية و من مصالح الأهالي الجزائريين؟

يقول فرحات عباس بأنّ: " في ذلك الحين كانت راديو لندن و موسكو و واشنطن تغمر العالم أجمع بالمناداة بحرية الإنسان و بمساواة الشعوب، و ساهمت هذه الإذاعات مساهمات فعالة في تكوين شعوب إفريقيا و آسيا تكوينا صحيحا، فعرفت الشعوب المستَعمَرة حقوقها و اكتشفت شخصيتها، و رفعت رأسها و صارت تتساءل عن مستقبلها. و هذا ما يفسر الحماس الذي اندلعت نيرانه في قلوب الجزائريين غداة نزول الأمريكيين و الإنكليزيين في شمال إفريقيا سنة 1942 "[1137].

وجّه "دارلان" (DARLAN)[1138] في 11 ديسمبر 1942، قبل أن يُغتال في 24 ديسمبر 1942، نداء إلى المسلمين الجزائريين[1139]، دعاهم فيه إلى التجنيد إلى جانب فرنسا والحلفاء في الحرب، و المساهمة فيها، و وعدهم، في المقابل، بأنّ فرنسا المنتصرة " لن تتخلى عن واجباتها تجاه المسلمين "[1140]، **إلّا أنّه لم يحدد لا طبيعة و لا مدى تلك الوعود و لا حتى وقت تطبيقها، علاوة على ذلك فقد اغتيل في 24 ديسمبر 1942[1141]، بضعة أيام فقط بعد نداء 11 ديسمبر 1942، و هو النداء نفسه الذي وجهه إليهم خليفته الجنرال "جيرو" (GIRAUD)[1142]، دون أن يلتزم هو الآخر بأيّ شيء.**

إنّ صدور "ميثاق الأطلسي" لـ أوت 1941 و نزول قوات الحلفاء بـ الجزائر في 8 نوفمبر 1942 و تدهور فرنسا أثناء الحرب و تطور الوعي السياسي في الجزائر و تبلور الوعي الوطني و القومي لدى الجزائريين قد شجع زعماء الحركة الوطنية الجزائرية للإكثار من الاتصالات فيما بينهم - رغم القيود - و مع الحلفاء - رغم الفراغ السياسي - و الذي يعود إلى حل حزب الشعب الجزائري و شل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، و إلى اعتقال زعماء الأحزاب السياسية، و وجوب التحفظ لدى النواب و المنتخبين بحكم وظائفهم

[1135] - André NOUSCHI, op.cit, pp. 131-132.

[1136] - أنظر: C.A.R.A.N: F ^{60} 1717؛ أنظر أيضا: C.A.R.A.N: F ^{60} 866 -

[1137] - فرحات عباس، حرب الجزائر و ثورتها، ليل الاستعمار، ترجمة أبو بكر رحال، الجزائر، ش.و.ن.إ، 2005، ص.167.

[1138] - كان "دارلان" (DARLAN) ممثل حكومة "فيشي" (VICHY) في شمال إفريقيا، مقره الجزائر، لكنه تحول إلى تأييد الحلفاء، و هذا ما جعل المقاومة الفرنسية تشك في ولائه لها، و الحلفاء في إخلاصه لهم، و قد اغتيل في ظروف غامضة في 24 ديسمبر 1942، و قد خلفه الجنرال "جيرو" (GIRAUD).

[1139] - C.A.R.A.N: F ^{60} 811. -

[1140] كما وجه رسالة عبر الراديو باللغة العربية في 13 ديسمبر 1942، أنظر: C.A.R.A.N: F ^{60} 1717 -
- André NOUSCHI, op.cit, p. 132.

[1141] - أنظر: C.A.R.A.N: F ^{60} 811 ؛ أنظر أيضا: C.A.R.A.N: F ^{60} 815 ؛ و أيضا: C.A.R.A.N: F ^{60} 171 -

[1142] - و قد خلف "دارلان" (DARLAN)، و قد كان محل انقسام الحلفاء حول زعامة المقاومة الفرنسية. فبينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية و "روزفلت" (ROOSEVELT) يؤيدان الجنرال "جيرو" (GIRAUD)، كانت بريطانيا و "تشرتشل" (CHURCHILL) يؤيدان الجنرال "دي غول" (DE GAULLE).

و مسؤولياتهم، إلاّ أنّ ذلك لم يمنع من الاتصالات السرية و العلنية بين مناضلي الحركة الوطنية و التيارات السياسية الجزائرية، و قد أكد فرحات عباس تلك الاتصالات قائلا: " و هذا ما يفسر الحماس الذي اندلعت نيرانه في قلوب الجزائريين غداة نزول الأمريكيين و الإنجليزيين في شمال إفريقيا سنة 1942. فسرعان ما لمت المنظمات السياسية شعثها و وَحّدت صفوفها و حددت برنامجا مشتركا ... **"**[1143]**.**

يؤكد الدكتور محمد الأمين الدباغين تلك الاتصالات و يرجعها إلى ما قبل نزول قوات الحلفاء: " حيث كان في سطيف أين كان يجري استبدال في غرفة الدكتور أحمد فرانسيس، صديق خاص و خالص لـ فرحات عباس. و كانت سطيف حينذاك العاصمة السياسية لـ الجزائر المسلمة بسبب وجود شخصيات معروفة بها: فرحات عباس، زعيم المنتخبين و الإتحاد الشعبي الجزائري، الهادي مصطفاي، ممثل الدكتور محمد-الصالح بن جلول، أحمد معيزة، قاضي، أمين خزينة جمعية العلماء. و كان لـ عباس علاقات مع الأوساط المسلمة و الأوروبية من كل الجهات، و كذا مع السلطات الرسمية. و كان يناديني بالهاتف أحيانا و يستدعيني في بيته. و كانت المناقشات تدور حول الحرب و الموقف الذي كان ينبغي للجزائريين اتخاذه.

لم أكن أستثني ـ في ما يخصني - احتمال النزول في شمال إفريقيا من طرف واحد من طرفي القتال (قوات المحور أو قوات الحلفاء)، كنت أرى أنه من الواجب التحضير لذلك و كان لا ينبغي خاصة إعادة خطأ 1914-1918 عندما نجحت فرنسا، عن طريق قانون 1912، من تجنيد الجزائريين في حربها ضد ألمانيا و حلفائها، و خاصة تركيا. كان ينبغي حتما تبني موقفا مشتركا و عدم الذهاب إلى المعركة مشتتين (...)[1144]**.**

مع من اتصل فرحات عباس من حزب الشعب الجزائري و مصالي الحاج كان في المعتقل؟ مع من اتصل فرحات عباس من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و ابن باديس كان قد توفي و محمد-البشير الإبراهيمي، رئيس الجمعية الجديد، في المعتقل؟ مع من اتصل فرحات عباس من النواب و المنتخبين الجزائريين و وظائفهم تملي عليهم وجوب التحفظ و خاصة في وقت الحرب؟ هل اقتصرت اتصالات فرحات عباس على الجانب الجزائري من المعادلة فقط؟ ألم يتعداه ليشمل أطراف النزاع الأخرى؟ الطرف الدولي ممثلا في الحلفاء خاصة و أنّ الجزائر تحت السيطرة العسكرية للقوات الإنكليزية-الأمريكية؟ هل كان بإمكان فرحات عباس تجاوز الطرف الفرنسي علما بأنّ الجزائر كانت مقاطعة فرنسية قانونا و فرحات عباس نفسه منتخبا في مجالس فرنسية؟ هل اتصل فرحات عباس بالشيوعيين

[1143] - فرحات عباس، مصدر سابق، ص ص.167-168.

[1144] - Ben Youcef BEN KHEDDA, Les Origines de la guerre d'Algérie, Alger, C.N.E.R.M.R, pp. 79-80.

الجزائريين و الذي أسرع "جيرو"(GIRAUD) بإطلاق سراحهم في الوقت الذي رفض فيه إطلاق سراح الوطنيين الجزائريين؟

الأكيد أنّ الاتصالات كانت كثيرة و متعددة الجوانب حيث اشتملت مختلف الاتجاهات و التيارات السياسية، و أنّ التفكير كان في العمل المشترك، في الوَحدة في العمل و في استخلاص العِبر من التجارب السابقة و خاصة من الحرب العالمية الأولى 1914-1918، أي ضرورة التحرك، حتمية المبادرة و الابتعاد عن الجمود و الانتظار، و أنّ محور النشاط كان شروط الجزائر لدخول الحرب إلى جانب الحلفاء.

و قد اقترح الدكتور الدباغين على فرحات عباس تحضير وثيقة و توجيهها إلى "القوة المحتلة، مهما كانت**". و قد حرر نصا أقصى ما يمكن و قدمه لـ عباس، و كان يعلم مدى ميل عباس إلى التراضي و التوافق، مما سيجعله يخفف من حدته. و ما كان يهمّ الدباغين النتيجة، أي حمل عباس على الموافقة على سلسلة من النقاط الأساسية: إطلاق سراح مصالي الحاج المعترف به "** قائدا وطنيا لـ الجزائر، و المشاركة في مجهود الحرب شريطة الاعتراف باستقلالنا، و تكوين جيش جزائري يحارب تحت رايته الخاصة "[1145].

يضيف الدكتور الدباغين بأنّه انتقل بعدها إلى قسنطينة من أجل " مقابلة الدكتور محمد-الصالح بن جلول. و قد التقاه في 8 نوفمبر 1942، يوم نزول الحلفاء في المغرب والجزائر، و قوات المحور في تونس، و أقنعه بقبول الوثيقة المشتركة، و عدم القيام بأيّ عمل من شأنه إلحاق الضرر بالوحدة الوطنية و التي كانت قيد التكوين فوافق ابن جلول و قَبِل مشاركة ممثله الهادي مصطفاي "[1146].

لم تقتصر اتصالات و تحركات فرحات عباس على الجانب الجزائري فحسب، بل أرادها دولية كذلك، حيث يروي "روبرت مورفي" (Robert MURPHY)، الممثل الشخصي للرئيس الأمريكي "روزفلت" (ROOSEVELT) عن اتصالاته بـ فرحات عباس بعد نزول قوات الحلفاء في شمال إفريقيا[1147]: " كالعادة، استقبلت العديد من الزوار، غالبا غير مرتقبين، خاصة فرحات عباس، و الذي كان في تلك الفترة قوميا عربيا متحمسا. حدثني العديد من المرات عن استقلال الجزائر. و هذه المرة، و هو يعلم أنّني كنت قد دخلت من واشنطن، كان يود معرفة ماذا سيكون موقف الحكومة الأمريكية من جزائر مستقلة ذاتيا. فأعدت له ماذا سبق و أن قلته له: الأمريكيين يوافقون بصفة عامة، كل رغبات الاستقلال،

[1145] - Ibid, p. 80.

[1146] - و قد أكد ذلك صالح معيزة، مناضل في حزب الشعب الجزائري، و هو شديد الارتباط بالدكتور الدباغين، و كانت له في سطيف، أين يقطن، علاقات مستمرة مع فرحات عباس، إلاّ أنه أكد بأنّ محمد-الصالح بن جلول هو من وقع على تلك الوثيقة و ليس ممثله الهادي مصطفاي، أنظر: Ben Youcef BEN KHEDDA, op.cit, p. 81

[1147] - C.A.R.A.N: F ^{60} 815, Paris.

غير أنّ أهدافنا في إفريقيا كانت محدودة بحالة الحرب، و لم يكن لدينا إذن سوى هدف واحد: الانتصار على النازيين "[1148].

1ـ مذكرة 20 ديسمبر 1942

لم يستثن فرحات عباس في اتصالاته الطرف الفرنسي، خاصة و أنّ الجزائر كانت لا تزال مقاطعة فرنسية من وجهة نظر القانون الفرنسي، فبعد استشارة أهل الرأي في الجزائر عن طريق الاتصال بالمناضلين الوطنيين من الحركة الوطنية في الجزائر، و بعد التعرف على موقف الحلفاء عن طريق الاتصال بـ "مورفي" (MURPHY)، ممثل الرئيس الأمريكي في الجزائر[1149]، و بعد جس نبض رد فعل السلطات الاستعمارية[1150] عن طريق الاتصال بـ "أغِستن برك" (Augustin BERQUE)، مسؤول الشؤون الأهلية الفرنسي في الجزائر، و رغم تحذيرات المفوضيات المالية عند افتتاح جلساتها، بعث فرحات عباس مذكرة[1151] باسم "ممثلي الجزائريين المسلمين" إلى "السلطات المسؤولة"[1152] أي الفرنسية و الحلفاء (الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا)، في 20 ديسمبر 1942، و وُجِّهت المذكرة إلى ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و الحكومة العامة الفرنسية في الجزائر.

فما هو محتوى مذكرة 20 ديسمبر 1942؟ فيما تتمثل مطالبها؟ ما طبيعتها؟ ما هو هدفها؟ ما الغرض منها؟ و ما غايتها؟ هل كانت تتناسب مع مطالب الجزائريين لما قبل الحرب؟ هل كانت تتناسب و تضحيات الجزائريين أثناء الحرب؟ هل كانت تتناسب و المتغيرات الدولية التي أفرزتها الحرب (ميثاق الأطلسي و حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، نزول قوات الحلفاء بـ الجزائر، تدهور فرنسا، تطور الوعي لدى الجزائريين ...)؟ ما موقف الجزائريين منها؟ فيما تمثل رد فعل الفرنسيين و الحلفاء منها؟ هل حققت أهدافها؟

بدأ فرحات عباس المذكرة بالإشارة إلى الرئيس الأمريكي "روزفلت" (ROOSEVELT):

" إذا كانت هذه الحرب، كما قال رئيس و.م.أ، حرب تحرير للشعوب و الأفراد بدون تمييز لا بالعنصر و لا بالدين، فإنّ المسلمين الجزائريين ينضمون بكل قواتهم و بكل تضحياتهم إلى هذا

[1148] - Robert MURPHY, op. cit, pp. 136-137.

[1149] - C.A.R.A.N: F [60] 815, Paris.

[1150] - حيث اتصل بالحاكم العام "مارصل بيروتون"(Marcel PEYROUTON)، أنظر: C.A.R.A.N: F [60] 815, Paris.

[1151] - C.A.R.A.N: F [60] 811, Paris.

[1152] - "Appel au calme, au travail, à l'union", In: Oran-Républicain, 7ème année, n° 1498, 19 décembre 1942, p. 1.

الصراع التحريري، و هم بذلك يضمنون التحرير السياسي لأنفسهم كما يضمنون تحرير فرنسا في نفس الوقت "[1153].

ثم عرض فيها وضعية الأهالي الجزائريين:

" لكن من المفيد أن نذكّر بأنّ السكان الذين يمثلونهم هم في الواقع مُجرّدون من الحقوق و الحريات الأساسية التي يتمتع بها السكان الآخرون في هذه البلاد رغم التضحيات التي بذلوها و الوعود الرسمية و العلنية التي أُعطيت لهم في عدة مناسبات "[1154].

و بيّن بعدها شروط مشاركة الجزائريين في الحرب إلى جانب الحلفاء:

" لذلك فهم يطالبون، قبل دعوة جماهير المسلمين للمشاركة في أي مجهود للحرب، بانعقاد مؤتمر يجمع المنتخبين و الممثلين المؤهلين لكل المنظمات المسلمة. و الهدف من هذه الندوة هو إعداد دستور سياسي و اقتصادي و اجتماعي للمسلمين الجزائريين "[1155].

و علل ذلك بأنه في:

" الواقع أنّ الشرط الوحيد الكفيل بإعطاء المسلمين في هذه البلاد الشعور العميق بواجباتهم الراهنة هو دستور قائم على العدل الاجتماعي "[1156].

ما يتبيّن من مذكرة 20 ديسمبر 1942، ثقة الوطنيين الجزائريين في الحلفاء و في شخص الرئيس "روزفلت" (ROOSEVELT)، و أحقية المنتخبين المسلمين الجزائريين فقط في تحديد الوضع السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي للمسلمين الجزائريين، أي إبعاد السلطات الفرنسية من القرار، و التأكيد على أنّ واجب التضحية يرتبط بحق الحرية. فماذا سيكون موقف كل من الحلفاء و السلطات الفرنسية منها؟

كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية الرسمي من الجزائر و من إفريقيا الشمالية و منذ ربيع 1942 - أي قبل نزول الحلفاء بـ الجزائر بعدة شهور - يقوم على احترام السيادة الفرنسية على شمال إفريقيا و من ثمة عدم الاعتراف بالحركة الوطنية. و قد جرت مراسلات بين وزارة الخارجية الأمريكية و ممثلها في شمال إفريقيا في 7 جانفي 1942 حيث كتب "هوكن دوليتل" (Hooken DOOLITEL)، القنصل الأمريكي بـ تونس، إلى وزارة الخارجية الأمريكية يخبرها بأنّ زعماء تونس قد اجتمعوا به و عبّروا له عن رغبتهم في التخلص من الحكم الفرنسي و إقامة " دولة عربية مستقلة ذاتيا تحت الحماية الأنكلو-

---

1153 - C.A.R.A.N: F 60 811, Paris.

1154 - Paul-Emile SARRASIN, La crise algérienne, Paris, Ed. du Cerf, 1949, p. 174.

1155 - C.A.R.A.N: F 60 810, Paris.

1156 - Paul-Emile SARRASIN, op. cit, p. 174.

ساكسونية "، **و أضاف بأنّ المنظمة التونسية كانت متحالفة مع حركات مشابهة في المغرب و الجزائر، بالإضافة إلى أنّ لها علاقات بالدول العربية في الشرق الأدنى**[1157].

غير أنّ رد الأمانة للشؤون الخارجية كان أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تهدف للمحافظة على السيادة الفرنسية في شمال إفريقيا حيث كتب "ب. هـ. آلانغ" (B.H.ALLENG)، رئيس قسم الشرق الأدنى بالأمانة، **في 14 أفريل 1942 إلى القنصل "دوليتل" (DOOLITEL) أنّ الأمانة للشؤون الخارجية لا تؤيد "** حدوث ثورة داخل القصر **"(أي ضد فرنسا)، و أنّ أيّ حركة تؤدي إلى جعل "** السكان العرب يتحولون ضد فرنسا ستعتبرها الأمانة للشؤون الخارجية خطرا من الدرجة الأولى **" و أنّ "** سياستنا في شمال إفريقيا الفرنسية **" هي كسب ثقة "** السلطات الفرنسية **" هناك، و أخيرا أكد أنّه، بينما المشاعر العربية في المنطقة تثير "** بعض الاهتمام **" لدى الولايات المتحدة، فإنّ "** الوضع الفرنسي كان أكثر أهمية **" لها**[1158].

كما اتصل "روبرت مورفي" (Robert MURPHY)، ممثل الرئيس الأمريكي في الجزائر، بـ الجنرال "جيرو" (GIRAUD) ، قائد القوات الفرنسية في الجزائر المؤيدة للحلفاء، قبل عملية النزول بستة أيام فقط، و حدد له أهداف السياسة الأمريكية في شمال إفريقيا الفرنسية و المتمثلة في:

1- استعادة استقلال فرنسا في أوروبا و في ما وراء البحار.
2- **إعادة السيادة الفرنسية في جميع المناطق التي سبق للعلم الفرنسي أن رفرف عليها سنة 1939 سواء في فرنسا نفسها أو في المستعمرات (و الجزائر مقاطعة و ليست مستعمرة فرنسية)، فإنّ السلطات الأمريكية لن تتدخل بأيّة طريقة في هذه القضايا لأنّها تعتبرها من اختصاصات السيادة الفرنسية و الإدارة القومية (الفرنسية).**

و قد قبل الـ جنرال "جيرو" (GIRAUD) هذا العرض و هو ما سمح بنزول قوات الحلفاء بـ الجزائر[1159].

و إذا عبّرت الأمانة الأمريكية للشؤون الخارجية عن موقف الحكومة الأمريكية، فإنّ موقف بريطانيا كان غير واضح، و يبدو أنّها كانت وفية لاتفاقية "الوفاق الودي" مع فرنسا منذ 1904، أي أنّها لن تتدخل في الشؤون الاستعمارية الفرنسية[1160].

2ـ مذكرة 22 ديسمبر 1942:

[1157] - وثائق الأمانة للشؤون الخارجية الأمريكية، في العلاقات الخارجية، ج. 2، 1942، عن أوروبا، ص. 226، نقلا عن: سعد الله، المرجع السابق، ص. 191.

[1158] - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[1159] - المرجع نفسه، ص. 192.

[1160] - Arnold TOYNBEE, op. cit, p. 412، نقلا عن سعد الله، المرجع السابق، ص. 192.

اعتبرت الحكومة العامة الفرنسية في الجزائر تقديم طلب 20 ديسمبر 1942 وصياغة نص المذكرة غير مقبول و رفضت استقبال تلك المذكرة بحجة أنّها تجرأت على تجاوزها و اعتبرت غيرها (الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا) مثلها، و شركاء لها في حكم الجزائر؛ و اعتبرت الإدارة الاستعمارية في الجزائر أنّ ليس لها أن تنحني أمام إنذار نهائي و إلى نداء لتحكيم قوات الاحتلال الأنكلو-ساكسونية[1161] كما رفضها الحلفاء بدعوى أنّها تخص فرنسا لأنّ الجزائر مقاطعة فرنسية، كما نصح الحلفاء و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، المنتخبين المسلمين الجزائريين بتوجيه مذكرة 20 ديسمبر 1942 إلى "السلطات الفرنسية" وحدها[1162] بدلا عن "السلطات المسؤولة"، فأعاد فرحات عباس صياغة المذكرة في 22 ديسمبر 1942[1163] و عرضها على الحاكم العام "شاتل" (CHATEL).

فما هو محتوى مذكرة 22 ديسمبر 1942؟ فيما تتمثل مطالبها؟ ما طبيعتها؟ ما هو هدفها؟ ما الغرض منها؟ و ما غايتها؟ هل كانت تتناسب مع مطالب الجزائريين لما قبل الحرب؟ هل كانت تتناسب و تضحيات الجزائريين أثناء الحرب؟ هل كانت تتناسب و المتغيرات الدولية التي أفرزتها الحرب (ميثاق الأطلسي و حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، نزول قوات الحلفاء بـ الجزائر، تدهور فرنسا، تطور الوعي لدى الجزائريين ...)؟ ما موقف الجزائريين منها؟ فيما تمثل رد فعل الفرنسيين و الحلفاء منها؟ هل حققت أهدافها؟

تضمنت المذكرة استعداد الجزائريين للتضحية في سبيل الحرية للأهالي الجزائريين و لـ فرنسا:

" إذا كانت هذه الحرب، كما قال الرئيس الأمريكي تحرير للشعوب و الأفراد، بدون تمييز في العرق و في الدين، فإنّ المسلمين الجزائريين ينضمون بكل قواتهم و بكل تضحياتهم إلى هذا الصراع التحريري، و هم بذلك يضمنون هكذا، في إطار فرنسي أساسا، التحرير السياسي لأنفسهم كما يضمنون تحرير فرنسا المتروبوليتانية في نفس الوقت "[1164].

ثم ذكّرت بالتضحيات السابقة للأهالي الجزائريين و بعدم وفاء فرنسا بوعودها السابقة:

[1161] - Charles-André JULIEN, L'Afrique du Nord en marche, Paris, Julliard, 1952, p. 282.

[1162] - وقعت اتفاقية بين "لومقر ديبروي" (Lemaigre DUBREUIL)، "مورفي" (MURPHY) و "سولبورغ" (SOLBORG)، وجهت إلى الجنرال "جيرو" (GIRAUD)، اعترف بموجبها "مورفي" بمبدأ إعادة فرنسا لكامل استقلالها، في كامل عظمتها و في كامل الامتداد التي كانت تمتلكه قبل الحرب، سواء في أوروبا أو في ما وراء البحار، و في كل الحالات، و في صورة ما إذا تم إيجاد تعاون فرنسي، فإنّ السلطات الأمريكية لن تتدخل بتاتا في كامل الشؤون و التي هي فقط من اختصاص الإدارة الوطنية أو المنوطة بصلاحية السيادة الفرنسية ". أنظر: - Yves-Maxime DANAN, La vie politique à Alger de 1940 à 1944, Librairie Générale de Droit et de jurisprudence, Thèse de Doctorat de Sciences Politiques, Paris, 1963, pp. 75-76.

[1163] - C.A.R.A.N: F 60 814, Paris ؛ و أيضا: C.A.R.A.N: F 60 810, Paris.

[1164] - C.A.R.A.N: F 60 810, Paris.

" لكن من المفيد أن نذكر بأنّ السكان الذين يمثلونهم هم في الواقع مجردون من الحقوق و الحريات الأساسية التي يتمتع بها السكان الآخرون في هذه البلاد رغم التضحيات التي بذلوها و الوعود الرسمية و العلنية التي أعطيت لهم في عدة مناسبات "[1165].

ثم احتوت على شروط مشاركة الأهالي الجزائريين في الحرب إلى جانب فرنسا و ربطت واجب التضحية بحق الحرية:

" يبقى الرأي الإسلامي مضطرب بعمق. فهو يريد أن يكون شريكا في المصير المشترك خلافا لمثل تلك التضحيات. و عليه، ينبغي العرض عليه، بإنجازات ملموسة و عاجلة، إرادة فرنسا الإصلاحية بعزم "[1166].

ثم أكدت على أنّ للمنتخبين المسلمين فقط حق التحدث باسم الأهالي الجزائريين المسلمين:

" إنّ الموقعين أدناه يطالبون لهذا الغرض استدعاء مؤتمر يجمع المنتخبين و الممثلين المؤهلين لكل التنظيمات المسلمة "[1167].

ما يتبيّن من مذكرة 22 ديسمبر 1942 المعدّلة و المعتدلة مقارنة بـ مذكرة 20 ديسمبر 1942، استعداد الأهالي الجزائريين للتضحية في سبيل الحرية، في الإطار الفرنسي، و اشتراط ربط واجب التضحية بحق الحرية، و الإبقاء على أحقية المنتخبين المسلمين الجزائريين التحدث باسم الأهالي الجزائريين المسلمين. فماذا سيكون موقف الحكومة العامة و السلطات الاستعمارية من مذكرة 22 ديسمبر 1942؟

عرض فرحات عباس مذكرة 22 ديسمبر 1942 المعدّلة و الموجهة لـ "السلطات الفرنسية" على الحاكم العام "شاتَل" (CHATEL). و وعدت الأمانة العامة بتنظيم مؤتمر[1168]. غير أنّ ذلك كان من أجل ربح الوقت زمن الحرب، حيث أجمعت القيادات الفرنسية على عدم الرد على مذكرة 22 ديسمبر 1942، و إن اختلفت في طبيعة و في درجة تحفظها منها؛ فبينما كان يُصِرّ "دارلان" (DARLAN) على " هدنة الجدال العقيم إلى غاية السلام "[1169]، **أعلن الحاكم العام "شاتل" (CHATEL) أنّ** " الحرب هي الهدف الوحيد، و سنتحدث في السياسة عندما ينتهي النار "[1170]، **بينما بقي "جيرو" (GIRAUD)،**

[1165] - C.A.R.A.N: F 60 815, Paris.

[1166] - C.A.R.A.N: F 60 811, Paris.

[1167] - C.A.R.A.N: F 60 815, Paris.

[1168] - تصريح فرحات عباس، أنظر: Commission chargée d'établir un programme de réformes politiques, sociales, et économiques en faveur des musulmans français d' Algérie, T. I, p. 53.

[1169] - Oran-Républicain, 7ème année, n° 1501, 23 décembre 1942, p. 1.

[1170] - F. KOERNER, Oran-Républicain, 8ème année, n° 466, 8 janvier 1943, p. 1; و أيضا: "Le Mouvement nationaliste novembre 42-mai 45 ",In: Revue d'Histoire de la 2e Guerre Mondiale, n° 93, janvier 1974, Paris, P.U.F, p. 47.

مسؤول الحكومة، وفيا لشعاره " هدف واحد، الانتصار **"**[1171]**، و كان يرفض المناقشة مع الأهالي الجزائريين في المسائل السياسية بدعوى أنّه جاء إلى الجزائر "** ليحارب **" لا "** ليناقش في السياسة **" و أنّه لا يريد أن يسمع شيئا عن "** الإصلاحات **" لأنّه "** يريد جنودا **":** " لا أطلب منكم سوى شيئا واحدا: تأمين مؤخرتي بينما أحارب في تونس. لا ينبغي أن تتحرك الجزائر. إنّ ذلك هو الأساسي **"**[1172]**. فصرف عنه بذلك الوفد الجزائري الذي جاء يناقشه في الإصلاحات السياسية**[1173]**.**

ما يتبين من تصريحات المسؤولين الفرنسيين، أنّ تفكيرهم كان منصبا على مستقبل فرنسا و الفرنسيين و ليس مصير الجزائر و الجزائريين، و إن كانت الحرب العالمية قد أحدثت متغيرات دولية - كـ ميثاق الأطلسي و حق الشعوب في تقرير مصيرها - فإنّ ذلك لم يكن له أثر على الفكر الاستعماري الفرنسي، و على سياسة فرنسا "الجزائرية"، بل و هل كانت لها سياسة في الجزائر؟ و لم يردّ لا الـجنرال "جيرو" (GIRAUD)، و لا الحاكم العام الجديد "مارصَل بيروتون" (Marcel PEYROUTON)، على مذكرة 22 ديسمبر[1174]**، فبقي "** دارلان (DARLAN) بحرية المئوية، و جيرو (GIRAUD) فرقة وهران **"**[1175]**.**

مهما يكن، إنّها المرة الأولى التي يجد فيها الجزائريون أنفسهم ليس أمام فرنسا وحدها، بل و أمام حلفائها (الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا)، بل و حتى فرنسا مقسمة بين السيطرة الألمانية المباشرة و غير المباشرة، و بين قيادتين: قيادة "جيرو" (GIRAUD) و قيادة "دي غول" (DE GAULLE)، إلا أنّ اتفاق الفرنسيين كان كليا حول فرنسة الجزائر و أهلية الجزائريين، فالحديث كان في لغة "الحرب" و ليس في لغة "الإصلاح".

3ـ بيان الشعب الجزائري

نتيجة لازدياد الضغط الأمريكي، استقال "شاتّل" (CHATEL) من الحكومة العامة و خلفه "مارصَل بيروتون" (Marcel PEYROUTON)، و هو ما جعل فرحات عباس يتنقل إلى "أغِستن برك" (Augustin BERQUE)، مدير الشؤون الإسلامية، و إلى "غونون" (GONON)، الأمين العام للحكومة، و مطالبتهم القيام بدور الاتصال مع الحاكم العام الجديد. و كان من نتائج تلك التحركات انعقاد اجتماع خاص في مكتب الأستاذ بومنجل،

[1171] - Yves-Maxime DANAN, op. cit, p. 251.

[1172] - Pierre ORDIONI, Tout commence à Alger, Paris, Stock, 1972, p. 555.

[1173] - Yves-Maxime DANAN, op. cit, p. 253 ؛ و أيضا: Aron ROBERT, op. cit, p. 81 و أيضا: Charles-André JULIEN, op. cit, p. 283.

[1174] - Charles-Robert AGERON, Histoire de l'Algérie contemporaine, (Que sais-je?), n° 400, p 90

[1175] - Amar NARON, Ferhat Abbas ou les chemins de la souveraineté, Paris, Denoel, 1961, p. 94

مستشار بلدي سابق[1176]**، في مدينة الجزائر، حضر الاجتماع الدكتور تامزالي، رئيس القسم القبائلي في النيابات المالية، و غرسي أحمد، نائب مالي، و قاضي عبد القادر، مستشار عام و رئيس جمعية الفلاحين، الدكتور محمد الأمين الدباغين و عسلة حسين عن حزب الشعب الجزائري؛ و الشيخ العربي التبسي و الشيخ توفيق المدني من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين؛ الدكتور محمد-الصالح بن جلول و فرحات عباس، و محمد-الهادي جمام، رئيس جمعية الطلبة المسلمين لـ إفريقيا الشمالية، و الدكتور سعدان، مستشار عام. اتفق هؤلاء النواب عن خطط مبدئية و قرروا نشر ميثاق جديد يتضمن مطالب الشعب الجزائري**[1177]**، و"** اعتبروا أنّه على المسلمين أخذ مصيرهم بين أيديهم **"**[1178]**، و كان عليهم عقد اجتماع جديد في 7 فيفري 1943، إلّا أنّ الإدارة الاستعمارية أجلته، و قد سمى عباس تلك الوثيقة بـ "البيان" و قد استعار ذلك من الحركة العمالية لـ "كارل ماركس" (Karl MARX)"، و قد علل ذلك بأنه "** أكثر استفزاز من ميثاق **" و أنه "** إعلان عدوان **" و قد "** قرأ البيان على المناضلين **"، ثم قدمه "** لـ حزب الشعب الجزائري و لـ جمعية العلماء و الذين وافقوا عليه دون أي تنقيح **"**[1179]**.**

فما هو محتوى "بيان 10 فيفري 1943"؟ فيما تتمثل مطالبه؟ ما طبيعته؟ ما هو هدفها؟ ما الغرض منها؟ و ما غايتها؟ هل كانت تتناسب مع مطالب الجزائريين لما قبل الحرب؟ هل كانت تتناسب و تضحيات الجزائريين أثناء الحرب؟ هل كانت تتناسب و المتغيرات الدولية التي أفرزتها الحرب (ميثاق الأطلسي و حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، نزول قوات الحلفاء بـ الجزائر، تدهور فرنسا، تطور الوعي لدى الجزائريين ...)؟ ما موقف الجزائريين منه؟ فيما تمثل رد فعل الفرنسيين و الحلفاء منه؟ هل حققت أهدافه؟

ـ محتوى بيان الشعب الجزائري:

احتوى "بيان الشعب الجزائري"[1180] **على خمسة أقسام، تعرّض القسم الأول إلى الوضع بـ الجزائر منذ احتلالها من الحلفاء؛ و تضمن القسم الثاني أهمية الحربين العالميتين**

[1176] - Ibidem.

[1177] ـ فرحات عباس، مصدر سابق، ص. 168.

[1178] ـ المصدر نفسه، ص. 169؛ و أيضا: - C.I.E (Centre d'Information et d'Etudes du gouvernement général), rapport de janvier 1943; و أيضا: C.A.O.M (Archives d'Outre-Mer), II H 50, Aix en Provence؛ و أيضا: C.A.O.M, II H 48, Aix en Provence;

[1179] ـ أنظر شهادة فرحات عباس، في: - Youcef BEGHOUL, Le Manifeste du Peuple Algérien: Les Amis du Manifeste et de la Liberté, Alger, Dahlab, 2007, p. 195.

[1180] - C.A.R.A.N: F ^{60} 811, Paris و أيضا: C.A.R.A.N: F ^{60} 815, Paris ؛ أيضا: - La Guerre d'Algérie par les documents, In: S.H.A.T (Service Historique de l'Armée de Terre), Vincennes, 1990, pp: 31-38؛ و أيضا: Gouvernement Général de l'Algérie, Mémoire remis le 31 mars 1943 à Monsieur le Gouverneur Général; و أيضا: L'Algérie devant le conflit mondial: Manifeste du Peuple Algérien, Alger, Impr. Officielle, 1946؛ و أيضا: Manifeste du Peuple Algérien, Alger, Ed. Libération, 1943; Paul-Marie DE LA GORCE, L'Empire écartelé, Denoel, 1988, pp: 463-474 ؛ و أيضا: Paul-Emile SARRASIN, La crise algérienne, Paris, Cerf, 1949, pp: 176-191;

في تحرير الشعوب باعتبار ذلك ظاهرة تاريخية؛ و استعرض القسم الثالث العلاقات الفرنسية-الجزائرية منذ سنة 1830، الاستعمار، الاستغلال و التفرقة العنصرية؛ و تناول القسم الرابع فشل الإصلاحات السابقة و اندلاع الحرب العالمية الثانية؛ و طرح القسم الخامس و الأخير مطالب الشعب الجزائري.

برر "البيان" في الافتتاحية تحمّل النواب و المنتخبين المسلمين الجزائريين لمسؤولياتهم الوطنية في وقت اشتغل فيه كل فريق في الجزائر بمصالحه الخاصة:

" منذ 8 نوفمبر 1942 و الجزائر تعيش تحت احتلال القوات الأنجلو-أمريكية. إنّ هذا الاحتلال الذي عزل المستعمرة عن المتروبول قد أحدث في وسط فرنسيي الجزائر سباقا حقيقيا إلى السلطة. فكل فريق منهم: جمهوريون، دي غوليون، ملكيون، و إسرائيليون، يحاول من جهته أن يبذل جهده في التعاون مع الحلفاء و كل منهم يسعى إلى الدفاع عن مصالحه الخاصة. و أمام هذه الإثارة، كل واحد يبدو يتجاهل حتى وجود ثماني ملايين و نصف من الأهالي. و اليوم فإنّ ممثلي هذه الجزائر، استجابة منهم للرغبة الجماعية لشعبهم، لا يمكنهم التخلي عن الواجب و هو طرح مشكل مصيرهم. فإذا تحقق هذا، فإنهم لا يتنكرون للثقافة الفرنسية و الغربية التي تلقوها و التي بقيت عزيزة عليهم. على العكس ، فإنهم، استفاء من الثروات المعنوية و الروحية لـ فرنسا الـ متروبوليتانية و من تقاليد الحرية للشعب الفرنسي، يجدون القوة و المبرر لعملهم الحالي. شعورا بمسؤولياتهم أمام الله، فإنّ هؤلاء الممثلين يعبرون هنا، بإخلاص و أمانة في الآمال العميقة لكل الشعب الجزائري المسلم. إنّ هذا البيان يُعتبر أكثر من عريضة دفاع، إنه شهادة و عقد إيمان "[1181].

لخّص "البيان" حصيلة 112 سنة من الاحتلال الاستعماري و استقرأ تاريخ الاستعمار. إنّ التنديد بالاستعمار يكشف الضوء عن السبب الأساسي للقضية الجزائرية[1182]؛ ثم يستنكر بقوة النظام الاستعماري و يندد بالمستوطنين المسؤولين عن الحالة المزرية التي يعيش فيها الجزائريون سواء من الناحية السياسية أو من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية:

" لكن الاستعمار لا ينوط لا لانشغال إنساني، لا لانشغال عدالة و لا حتى الحضارة و التقدم. فهو في جوهره نفسه ظاهرة إمبريالية. و هو بذلك، يستوجب لكي ينمو و يستمر، الوجود المتزامن لمجتمعين، الواحد يضطهد الآخر. المعمر، و الذي مارس مدة قرن هذه السيطرة، لا يريد إطلاقا أن يُحرَم منها. له الفرحة اليومية للقيادة. هذا أكثر مما ينبغي. سواء لتطور

أنظر مقاطع من "البيان" في: Ferhat ABBAS, Guerre et révolution d' Algérie, T. I, La Nuit coloniale, Paris, Julliard, 1962, pp. 140-141;
أنظر أيضا: Charles-André FAVROD, Le F.L.N. et l'Algérie, Paris, Plon, 1962, p. 200

و أيضا: الملحق الـ 12.

[1181] - C.A.R.A.N: F 60 811, Paris.

[1182] - Alain SAVARY, Nation algérienne et grandeur française, Paris, Plon, tribune libre, 1960, p. 54.

الأهلي، و إلى إرادته المشروعة و الشديدة للتحرر و العتق، فإنّ المعمر سيواجه بإرادة ليست أقل عنفا للحفاظ على هذا الأهلي على حالته الأولى "[1183].

ثم ذكر مختلف المشاريع الإصلاحية الفرنسية في الجزائر و فشلها:

" و من كل هذه المشاريع - و هناك مشاريع أخرى بوعود أخرى - و لا واحد نجح، و نستطيع أن نقول الآن، و لا واحد سينجح (...) إنّ المستعمَرة الفرنسية، بعاصمتها الجزائر التي تدير و تحكم لن تقبل أبدا إصلاحا يقلص من موقفها و أرباحها حتى و لو أُملي هذا الإصلاح من باريس و فرنسا كلها "[1184].

تلك المشاريع فشلت و لم تتحقق رغم وعود الفرنسيين و رغم تضحيات الجزائريين:

" تضحيات الشعب الجزائري مع ذلك لم تكن غائبة. الجنود المسلمون الجزائريون، منذ حروب الإمبراطورية الثانية، كانوا في جميع ميادين المعارك. حيثما كان لـ فرنسا ما تدافع عنه، منذ إنشاء إمبراطوريتها الاستعمارية حتى الدفاع عن حرياتها المهددة، من الـ تونكين (Tonkin) إلى شارلوروا (Charleroi)، بطولة و بسالة مقاتلينا كانت أسطورية "[1185].

فالتعايش بين الأهالي الجزائريين و المستوطنين الأوروبيين أصبح مستحيلا و التباعد واقع حقيقي:

" ذلك هي المأساة العميقة و القاسية التي ولّدها الاستعمار، المماثلة و التكوين لشعب تحت "نفس الحكومة الأبوية" قد أفلست. لقد أشرنا لأسباب هذا الفشل. نستطيع مع ذلك المجادلة و الإطناب في الكلام إلى ما لا نهاية حول الأسباب، لم نمنع الحدث التاريخي من الوجود، الكتلة الأوروبية و الكتلة المسلمة لا تزالان متمايزتين الواحدة عن الأخرى، دون روح مشتركة. الواحدة، قوية بامتيازاتها و بوضعيتها الاجتماعية، الأخرى مهدَّدة بالمشكل الديموغرافي الذي خلقته و بالمكان تحت الشمس الذي تطالب به و الذي رُفض لها " [1186].

إنّ الرفض الدائم لقبول الأهالي الجزائريين في حضن المجموعة الفرنسية و إبقائهم في المحيط، يفسر الرفض النهائي للاندماج[1187]، لذا فإنّ سياسة الإدماج لم تنجح و فشلت و ينبغي تجاوزها:

1183 - Gouvernement Général de l'Algérie, Manifeste du Peuple Algérien, Alger, Impr. Officielle, 1946, p. 2.

1184 - C.A.R.A.N: F 60 815, Paris.

1185 - C.A.R.A.N: F 60 811, Paris.

1186 - C.A.R.A.N: F 60 815, Paris.

1187 - "Le Manifeste du Peuple Algérien", In: Du Manifeste à la République Algérienne, Alger, Ed. Libération, 1948, p. 39.

" فعلينا إذن أن نبحث، خارج أخطاء الماضي و خارج التعابير البالية، عن الحل العقلي الذي سيضع نهاية لهذا النزاع القديم (...) سياسيا و معنويا، هذا الاستعمار لا يمكن أن يكون له معنى آخر غير وجود مجتمعين كل منهما غريب عن الآخر. رفضه الصريح أو المقنع لإعطاء الجزائريين المسلمين حق المواطنة الفرنسية، قد أفشل كل أنصار سياسة الإدماج الموسعة للأهالي. و هذه السياسة تبدو اليوم في أعين الجميع كواقع صعب المنال و آلة خطيرة في صالح الاستعمار. لقد مضى الوقت الذي كان فيه المسلم الجزائري لا يطلب شيء آخرا سوى أن يكون جزائريا مسلما. فمنذ إلغاء مرسوم كريميو (Crémieux) خاصة، فإنّ الجنسية و المواطنة الجزائريتين ستمنحانه أكثر أمنا و تعطيانه وضوحا أكثر، و حلا أكثر منطقية لمشكل تطوره و تحرره "[1188].

خاصة و أنّ الرئيس الأمريكي "روزفلت" (ROOSEVELT) باسم الحلفاء أكد على حق الشعوب في الحرية و في تقرير المصير:

" لقد أعطى الرئيس روزفلت (ROOSEVELT)، في تصريحه باسم الحلفاء، الضمان بأنّه في تنظيم العالم الجديد، فإنّ حقوق كل الشعوب، صغيرة و كبيرة، ستُحترم "[1189].

إنّ الشعب الجزائري يقبل بكل التضحيات، لكن على السلطات المسؤولة أن تقبل أولا بحريته:

" فمؤتمر أنفا، بالرغم من أنّه انعقد على أرض شمال إفريقيا، ظل صامتا حول مشكلة الاستعمار. إنّ الشعب الجزائري تأثر بذلك بعمق. و الصيغة القائلة بأنّ علينا أولا القيام بالحرب لم تحقق بالنسبة لسلام 1918 سوى خيبات أمل، لا يمكنها أن تُرضي أحدا. إنّ شعوبا مثل شعبنا مستها تضحيات جسيمة، اضطرت في نهاية الحرب العظمى، إلى تحمل لمحن عسيرة أخرى، دون أن تحصل على تلك الحرية التي مات أطفالها من أجلها. إنّ الشعب الجزائري الذي يعرف مصير الوعود المعطاة خلال الحروب، يريد أن يرى مستقبله مأمونا بإنجازات ملموسة و فورية. إنّ الشعب الجزائري يقبل بكل التضحيات، و على السلطات المسؤولة أن تقبل بحريته "[1190].

و انطلاقا من هذا التصريح، و تفاديا لكل سوء تفاهم، و نفيا لجميع الأطماع و النوايا السيئة التي قد تنجم غدا، فإنّ الشعب الجزائري يطالب منذ الآن بـ:

"- استنكار الاستعمار و تصفيته، بمعنى الضم و استغلال شعب من شعب آخر، إنّ هذا الاستعمار ليس سوى شكل جماعي للرق الفردي للعصر الوسيط، علاوة على ذلك فهو احد الأسباب الرئيسية للمنافسات و المنازعات بين القوى الكبرى؛

[1188] - C.A.R.A.N: F 60 811, Paris.

[1189] - Manifeste du Peuple Algérien, op. cit, p. 4.

[1190] - C.A.R.A.N: F 60 815, Paris.

ـ التطبيق، لجميع البلدان، الصغيرة و الكبيرة، لحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها؛

ـ منح الجزائر دستورا خاصا يضمن: الحرية و المساواة المطلقتين لجميع سكانها دون تمييز في العرق أو في الدين؛ إنهاء الملكية الإقطاعية بإصلاح زراعي كبير، و حق الرفاهية للطبقة العاملة الفلاحية الواسعة؛ الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية، على قدم المساواة مع اللغة الفرنسية؛ حرية الصحافة و حق الاجتماع؛ التعليم المجاني و الإجباري للأطفال من الجنسين؛ حرية الديانة لجميع السكان، و التطبيق لجميع الديانات لمبدأ الفصل بين الكنيسة و الدولة؛ المشاركة الفورية و الفعلية للمسلمين الجزائريين في حكومة بلادهم، مثلما فعلته حكومة صاحبة الجلالة البريطانية و الجنرال كاترو (CATROUX) في سوريا، و حكومة الماريشال بيتان (PETAIN) و الألمان في تونس، هذه الحكومة تستطيع وحدها أن تحقق، في جو من الوحدة الكاملة، مشاركة الشعب الجزائري في الصراع المشترك؛ إطلاق سراح جميع المحكوم عليهم و المعتقلين السياسيين، مهما كان الحزب الذي ينتمون إليه "[1191].

واجب التضحية من أجل فرنسا يرتبط بحق الحرية للأهالي الجزائريين:

" إنّ ضمان و إنجاز هذه النقاط الخمس سيضمنان الانضمام الكامل و المخلص لـ الجزائر المسلمة إلى الصراع من أجل انتصار الحق و الحرية ... إنّ الشعب الجزائري الذي يعرف مصير الوعود المعطاة خلال الحروب، يريد أن يرى مستقبله مأمونا بإنجازات ملموسة و فورية... إنّ الشعب الجزائري يقبل بكل التضحيات، فعلى السلطات المسؤولة أن تقبل بحريته [1192]".

يتميز "بيان الشعب الجزائري" بمخاطبة الحلفاء، أي سلسلة من السلطات و ليس فقط السلطات الاستعمارية الفرنسية، كما تجاوز الحزبية، حيث يمثل عمل مشترك لمختلف تيارات الحركة الوطنية الجزائرية (حزب الشعب الجزائري، جمعية العلماء، النواب و النخبة)؛ و يُعتبر " حصيلة صريحة و موضوعية للقرن الماضي. و هو كذلك إدانة مُبررة و نهائية لإدماج مستحيل، و هو تأكيد لمبدأ جديد لسياسة عامة تطالب لـ الجزائر بديمقراطية حقيقية و للشعب الجزائري بحياة وطنية أصيلة "[1193]، **و هو ترجمة لتطور في الأفكار تحت تأثير أحداث كبرى و حوادث كثيرة و مصغرة، داخلية و خارجية**[1194].

إنّ التنديد بالاستعمار يكشف الضوء عن السبب الأساسي لـ القضية الجزائرية[1195]. **إنّ الحل، حسب "البيان" يكمن في إنهاء الاستعمار و في وضع حد لمطلب الاندماج، لأنّ**

1191 - Manifeste du Peuple Algérien, op. cit. p. 9.
1192 - C.A.R.A.N: F 60 815, Paris.
1193 - Le Manifeste Algérien parle aux Français, Ed. Libération, 1948, p. 8.
1194 - Ibid, p. 24.
1195 - Alain SAVARY, Nation algérienne et grandeur française, Paris, Plon, tribune libre, 1960, p. 54.

فرنسا التي انبهر بها النواب و النخبة، ليست فرنسا 1789، بل هي غير قادرة حتى على منح أدنى الحقوق للأهالي الجزائريين، بل حتى حكومة الماريشال "بتان"(PETAIN) - و التي كانت متحررة من العراقيل البرلمانية - لم تردّ على مذكرة فرحات عباس لـ 10 أفريل 1941، و جاء رد الماريشال "بتان" (PETAIN) متأخرا - أربعة أشهر فيما بعد، في 4 أوت 1941 - غامض و إرجائي، أملأت فرحات عباس مرارة. و أصبح أكثر فأكثر " واع بلا فاعلية سياسته المعتدلة و التي جلبت له في الوقت نفسه هجومات الأوروبيين و المسلمين "[1196].

لذا فإنّ " رياح العرض التي كسحت الجزائر ابتداء من شهر نوفمبر 1942 قلبت آراءه و أعطت له فجأة نظرة أخرى "[1197]، **غير أنّ ذلك ليس بانقلاب في الرأي**[1198]، **و إنّما وعي يرتبط بالواقع و بالمتغيرات. إنّ الرفض الدائم لقبول الأهالي في حضن المجموعة الفرنسية و إبقائهم في المحيط يفسر الرفض النهائي للإدماج**[1199]؛ **إنّ مطالب "البيان" التي تقوم على حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها تعتمد على تصريح الرئيس الأمريكي "روزفلت" (ROOSEVELT) و ليس على مبادئ الثورة الفرنسية لـ 1789. و يدّعي أحمد بومنجل بأنّ** " البيان تعبير طبقة برجوازية صغيرة و مثقفة و التي هي، من دون شك، غير مؤهلة لثورة عنيفة "، **و** " إذا أعدنا البيان إلى أحجامه الحقيقية، فهو تعبير لمطلب معتدل، لكن فطن. و كان يُمثّل ميزان قوى غير محددة بعد و نطاقها غير دقيق "[1200].

و يُعتبر "بيان الشعب الجزائري" من جهة أخرى " حصيلة صريحة و موضوعية للقرن الماضي. و هو كذلك إدانة مبررة و نهائية لإدماج مستحيل. و هو أخيرا تأكيد لمبدأ جديد لسياسة عامة تطالب لـ الجزائر بديمقراطية حقيقية و للشعب الجزائري بحياة وطنية أصيلة "[1201]؛ **و يُعدّ ترجمة لتطور في الأفكار تحت تأثير أحداث كبرى و حوادث كثيرة و مصغرة، داخلية و خارجية**[1202].

و قد جاء "بيان الشعب الجزائري" متطرفا إذا ما قارناه بقرارات "المؤتمر الإسلامي الجزائري" لـ 1936، حيث في الوقت الذي طالب "المؤتمر" بإلحاق الجزائر نهائيا بـ فرنسا وبدمج الأهالي الجزائريين في المجتمع الفرنسي، فإنّ "بيان الشعب الجزائري" كان يشترط تطبيق حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه من خلال الإشارة إلى مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها لـ ميثاق الأطلسي لـ أوت 1941 و للرئيس "ويلسن"(WILSON) لـ 1919؛ كما جاء متراجعا مقارنة بـ المذكرة الموجهة من طرف

[1196] - Robert ARON, Les Origines de la guerre d'Algérie, Paris, Fayard, 1962, p. 8.

[1197] - Jean LACOUTURE, Cinq hommes et la France, Paris, Le Seuil, 1961, p. 283.

[1198] - Robert ARON, op.cit, p. 81.

[1199] - Le Manifeste du Peuple Algérien, "Du Manifeste à la République Algérienne", op. cit, p. 39.

[1200] - Youcef BEGHOUL, op. cit, p. 200.

[1201] - Le Manifeste algérien parle aux Français, Ed. Libération, 1948, p. 8.

[1202] - Ibid, p. 24.

فرحات عباس إلى الماريشال "بتان" (PETAIN)[1203] لـ 10 أفريل 1941؛ كما يمثل التحاما لاتجاهات الحركة الوطنية الجزائرية، حيث أنّه - عكس "المؤتمر الإسلامي" الذي تميز بغياب النجم الشمال الإفريقي - فإنّ "البيان" شاركت في مبادئه مختلف اتجاهات الحركة الوطنية، و ذلك رغم ظروف الحرب (حل حزب الشعب الجزائري، تضييق الخناق على جمعية العلماء ...)، و بسبب الحرب، و التحام اتجاهات الحركة الوطنية الجزائرية بتقرب النواب و النخبة و كذا العلماء من حزب الشعب الجزائري بابتعادهم عن السلطات الفرنسية؛ كما يُعتبر تجاوزا لمطالب ما قبل الحرب المتواضعة (إلحاق الجزائر نهائيا بـ فرنسا، دمج الجزائريين في المجتمع الفرنسي ...)، إلى مطالب وطنية ثورية تحررية[1204]. و هو من جهة أخرى كان يخاطب الحلفاء، أي سلسلة من السلطات و ليس فقط السلطات الاستعمارية الفرنسية؛ كما تجاوز الحزبية الضيقة، حيث يُعد عملا مشتركا لمختلف اتجاهات و منظمات الحركة الوطنية الجزائرية. فهو بذلك " يمثل تاريخا: تاريخ الرشد السياسي للشعب الجزائري. يرسم طريقا: طريق فدرالية، طريق كومنويلث. يغلق بابا: باب الاندماج، باب الدمج "[1205]. **و هو علاوة على ذلك "** ... ليس حصيلة فقط، بل يُعتبر أكثر من عريضة دفاع، إنه شهادة و عقد إيمان "[1206].

سُلّم النص الأساسي لـ "بيان الشعب الجزائري"، المُحرر من فرحات عباس و المُراجع من الدكتور سعدان، إلى الجنرال "أيزنهاور" (EISENHOWER)، و من دون شك، إلى الجنرال "جيرو" (GIRAUD)[1207]، و هو نداء رنان لـ الحلفاء من أجل تحقيق مخطط إصلاحات، و قد صادق بالإجماع في 10 فيفري 1943 على نص "بيان الشعب الجزائري"، ثلاثون شخصية[1208]، ممثلو الشعب الجزائري، و قد خفف ابن جلول و سعدان النص الأصلي[1209] و ألغوا كل ما يرجع لـ الأمم المتحدة، للقوات الأنكلو-ساكسونية، و لـ "جيرو" (GIRAUD)، و ذلك لكي يتسنى استقباله - و على غرار مذكرة 22 ديسمبر 1942 - في إطار المؤسسات الفرنسية، و من دون شك، من "دي غول" (DE

[1203] - Charles-Robert AGERON, Histoire de l'Algérie contemporaine, p. 44.

[1204] - يرى "جليان" أنّ البيان " يمثل مرحلة حاسمة في الكفاح ضد الاستعمار، و بداية عهد جديد في الحركة الوطنية Charles-André JULIEN, L'Afrique du Nord en marche, op. cit, p. 44؛ بينما يرى "ستورا" " أنّ النص خطير جدا مُحرر بلهجة مرنة لكن حازمة: يطالب بالاستقلال الداخلي، غير أنّ الباب غير مغلق أمام استقلال ممكن" ؛ Benjamin STORA-Zakya DAOUD, FERHAT ABBAS, une autre Algérie, Alger, Casbah, 1995, p. 121.

[1205] - Benjamin STORA, op. cit, p. 121.

[1206] - C.A.R.A.N: F 60 811, Paris.

[1207] - F. KOERNER, "Le mouvement nationaliste: novembre 42-mai 45", In: Revue d'Histoire de la Deuxième Guerre Mondiale, n° 93, janvier 1974, p. 48.

[1208] - C.A.R.A.N: F 60 811.

أنظر أيضا: الأرشيف الخاص للجنرال "تبر"(TUBERT)، الملف رقم 1، اللجنة المكلفة بإجراء تحقيق إداري حول أحداث عمالة قسنطينة، ماي 1945. بينما تحفظ كلا من الباشاغا ابن شيحة من وهران، و ابن تونس و اللذان ادعيا أن البيان " قصة لن تنجح و لا نريد أن نجد أنفسنا أمام صعوبات "، شهادة فرحات عباس، في: Youcef BEGHOUL, op. cit, p. 190.

[1209] - C.A.R.A.N: F 60 815.

(GAULLE)[1210]، و لم يكتف فرحات عباس بتحرير "البيان"، بل أخذ عصا الترحال و جال في الجزائر طولا و عرضا، و عرض على مصادقة جميع النواب الجزائريين نص هذا "البيان"[1211]. و قد استعمل كحجة في ذلك: " أنّنا بقينا كل مرة على فشل. إنّ الشعب تطوّر، و هو لم يعد يريد الإدماج. فحملنا إذن المسؤولية، في الوقت الذي كان فيه العالم في إعادة بناء، أن يعيد التفكير في سياستنا. هل كان بإمكاننا المطالبة بالاستقلال و ذهاب فرنسا؟ إنّها المغامرة كذلك. لذلك، بقي حل واحد: إنشاء دولة جزائرية في إطار فدرالي مع فرنسا تُمثّل حل العقل و الحكمة "[1212].

قدّم وفد يتكون من فرحات عباس، الدكتور ابن جلول، الدكتور تامزالي، أورابح، ابن علي الشريف و الدكتور الأخضري "بيان الشعب الجزائري" في 31 مارس 1943 للحاكم العام "مارصَل بيروتون" (Marcel PEYROUTON) - مع بعض التغيير على النص الأصلي[1213] -، و في 1 أفريل 1943 بلّغ نفس الوفد هذا "البيان" لممثلي الولايات المتحدة الأمريكية، و بريطانيا و الإتحاد السوفياتي و للـ الجنرال "كاترو" (CATROUX)، و الذي استقبل الوثيقة في 7 أفريل، كما بعثها إلى لندن و إلى الـ جنرال "دي غول" (DE GAULLE) و إلى الحكومة المصرية بـ القاهرة[1214]، و كذا لـ هيئة الأمم المتحدة. و قد أرسل إلى عسمت إنونو، رئيس الجمهورية التركية[1215].

و قد عرف النص الأوّلي لـ "بيان الشعب الجزائري" بعض التعديلات: لم يعد ينادي الأمم المتحدة، بل السلطات المسؤولة؛ لم يعد يطالب بمجلس سلطة يتشكل من مندوبين من مختلف الأمم المتحدة، بل تطبيق حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها؛ لم يعد يطالب بتشكيل حكومة مؤقتة من الشعب، بل مشاركة عاجلة و فعلية للمسلمين الجزائريين في حكومة بلدهم مثل ما عمل به الجنرال "كاترو" (CATROUX) و السلطات البريطانية في سوريا و حكومة المارشال "بتان" (PETAIN) و سلطات المحور في تونس؛ و ألغيت بعض العبارات التي اعتُقد أنها "متطرفة": لا عادل، غير أخلاقي، عبودية، نظام السيف ... إلخ[1216].

[1210] - Ibidem.

[1211] - من بين النواب الذين صادقوا على "بيان الشعب الجزائري": السايح عبد القادر، الدكتور تامزالي، الدكتور بن جلول، أحمد غرسي، ابن تونس، أورابح، ابن علي شريف، خيار الطالب عبد السلام، روني فوديل، أحمد عباسة، دكتور الأخضري، تمزالي خليل، تمزالي علاوة، دكتور سعدان، عبد الكريم بوصوف، خالف عبد الرحمان، لالوت محمد، شريف بن يوسف، الأستاذ مصطفاي، الدكتور فرنسيس، الأستاذ بومنجل، دكتور بن خليل، الأستاذ غريب، عباس محمد الصالح، مفدي زكرياء، الأمين العمودي، شريكي، دكتور سماطي، دكتور آيت سي أحمد، الشيخ توفيق المدني، الشريف بن حبيلس، حفاظ، قاضي...إلخ، أنظر: فرحات عباس، ليل الاستعمار، ص. 171.

[1212] - شهادة فرحات عباس، في: - Youcef BEGHOUL, op. cit, p. 190

[1213] - C.A.R.A.N: F 60 811, Paris.

[1214] - فرحات عباس، مصدر سابق، ص. 175.

[1215] - C.A.R.A.N: F60 815, Paris.

[1216] - C.A.R.A.N: F 60 811, Paris.

أنظر في ذلك: Mahfoud Kaddache, Histoire du nationalisme algérien…, T. II, p. 642

أجمعت الأحزاب و المنظمات السياسية الجزائرية و الشخصيات الوطنية على تأييدها لـ "بيان 10 فيفري 1943" و أبدت دعمها له، بينما التحفظ الوحيد جاء عن الحزب الشيوعي الجزائري، الذي التزم صمتا مطولا؛ قبل أن يتّهم أصحابه على أنّ تحرير "البيان" تم في مكاتب الحاكم العام[1217]**، و قد كان الحزب الشيوعي يركز على المطالب الاقتصادية و الاجتماعية بل و السياسية مهملا القضية الوطنية.**

4ـ ملحق البيان

اعتبرت السلطات الفرنسية "بيان الشعب الجزائري" " كارثة **". فعلى الرغم من تعبيره اللا راديكالي، إلّا أنّه كان يمثل، في نظرهم، "** وثيقة خطيرة من حيث طاقاته، و صمته و سكوته**"**[1218]**. و تظاهر الحاكم العام "بيروتون" (PEYROUTON) ـ تحت تأثير "مورفي" (MURPHY) و بنصيحة من "أغِستن برك" (Augustin BERQUE)، مدير الشؤون الإسلامية لدى الحكومة العامة ـ و حتى يتمكن من تحقيق التعبئة العامة ـ بقبول "بيان الشعب الجزائري" في 31 مارس 1943، و وعد أعضاء الوفد بدراسته كـ "** أساس لإصلاحات قادمة **"، و كـ "** أساس لدستور الجزائر المستقبلي ... لكن بعد الحرب **"**[1219]**، و طلب في المقابل، بتقديم "** خطة عمل للإصلاح **"، و بتبنّي نص أكثر إيجاز و تحديد مطالب أكثر واقعية و تحقيق الاستقلال الذاتي داخل الإطار الفرنسي**[1220]**؛ و كان الغرض من ذلك كسب الوقت، لأنّ الجزائريين كانوا في حالة إثارة، و الجزائر تحت سيطرة الحلفاء، و فرنسا بحاجة إلى الجزائريين.**

و إذا أرجأ "بيروتون" (PEYROUTON) تطبيق "البيان"، على الأقل في شقه السياسي، فإنه في المقابل، سارع إلى إصدار قرار 3 أفريل 1943 و الذي ينصّ على تكوين " لجنة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية الإسلامية **"**[1221] **مكلفة بـ "** إعداد برنامج إصلاحات قابلة للتحقيق حالا **" ـ إجراءات و تدابير اقتصادية و اجتماعية و ليس سياسية ـ و اجتمعت تلك اللجنة مرتين: الأولى من 14 إلى 17 أفريل تحت رئاسة السائح عبد القادر، و المرة الثانية من 23 إلى 26 جوان 1943**[1222]**، و هو اليوم نفسه الذي كوّن فيه فرحات عباس و أعضاء الوفد "** خطة العمل **" أو ما أطلق عليه بـ "** ملحق بيان الشعب الجزائري **"**[1223]**. فما**

1217 ـ

1218 ـ شهادة أحمد بومنجل في:
- Youcef BEGHOUL, op. cit, p. 203.

1219 ـ فرحات عباس في:
- Commission des réformes…, T. I, p. 54

1220 ـ شهادة فرحات عباس، أنظر:
- Commission des réformes…, T. I, p. 54

1221 ـ
- J.O.R.F: 24 aout 1946, p. 3279.

1222 ـ
- C.A.R.A.N: F 60 816, Paris.

1223 ـ
- C.A.R.A.N: F 60 811, Paris.

و أيضا: Paul-Emile SARRASIN, La Crise algérienne, pp. 192-200; و أيضا: Gouvernement Général de l'Algérie, Projet de réformes faisant suite au Manifeste du Peuple Algérien musulman, Alger, Imprimerie officielle, 1946, 24 p.

أنظر أيضا: الملحق الـ 13.

هو محتوى ملحق البيان؟ فيما تتمثل مطالبه؟ ما طبيعتها؟ ما هو هدفها؟ ما الغرض منها؟ و ما غايتها؟ هل كانت تتناسب مع مطالب الجزائريين لما قبل الحرب؟ هل كانت تتناسب و تضحيات الجزائريين أثناء الحرب؟ هل كانت تتناسب و المتغيرات الدولية التي أفرزتها الحرب (ميثاق الأطلسي و حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، نزول قوات الحلفاء بـ الجزائر، تدهور فرنسا، تطور الوعي لدى الجزائريين ...)؟ ما موقف الجزائريين منه؟ فيما تمثل رد فعل الفرنسيين و الحلفاء منه؟ هل حققت أهدافه؟

تمت مناقشة "ملحق البيان"[1224] في 3 و 14 أفريل و في 22 ماي 1943 في "لجنة الدراسات الإسلامية"، و قد سعى "أغِستن برك" (Augustin BERQUE) إلى إبعاد العبارات التي تمس بالسيادة الفرنسية في الجزائر، بينما كان فرحات عباس يطعن في زملاءه الذين كانوا مستعدين لبعض التنازلات أمام إيحاء ممثل الحاكم العام[1225].

تمت المصادقة ـ بعد تعديلات كثيرة ـ على " مشروع الإصلاحات التابع لـ بيان الشعب الجزائري المسلم **" و التوقيع عليه من طرف واحد و عشرين مندوب مالي من مجموع أربعة و عشرين، في 16 ماي، و من طرف "** لجنة الدراسات للحكومة العامة **" في 17 ماي، و كان من بين الموقعين الدكتور عبد النور تامزالي، نائب رئيس اللجنة، و محمد-الصالح بن جلول، و "بَرك" (BERQUE) ، ممثل الحكومة العامة، كما حضي النص بدعم ستون شخصية، غالبيتهم من النواب المنتخبين.**

و لكن لماذا المطالبة بوضع "خطة عمل"؟ و لماذا تكوين "لجنة الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية الإسلامية"؟ ألا يعتبر ذلك رفضا مقنّعا لـ "بيان الشعب الجزائري"؟ لكن قبل الرد على تلك التساؤلات، علينا أولا أن نتعرف على "ملحق بيان الشعب الجزائري". فما هو محتواه؟ ما هي نقاط الشبه و نقاط الاختلاف بينه و بين البيان؟ هل كان يمثل تقدما، كما كان يريده الوطنيون الجزائريون، أم تراجعا، كما كانت تريده السلطات الاستعمارية؟

برر "ملحق البيان" في عرض الأسباب تقديم مطالب الجزائريين بإقدام حكومة "جيرو" (GIRAUD) على إدخال تشريعات جديدة و إبطال قوانين قديمة:
" وضع احتلال الجزائر من طرف القوات الإنكليزية-الأمريكية البلد، في غياب أيّ حكومة شرعية، تحت سلطة حكومة فعلية، هذه الحكومة، بإبطالها القوانين الصادرة من الحكومة الفرنسية للماريشال بتان (PETAIN) منذ جوان 1940، بإلغائها مرسوم كريميو (CREMIEUX) لـ 26 أكتوبر 1870 و بإصدارها أمر التعبئة العامة فوق التراب الجزائري، أعطت لنفسها سلطة إصلاحية بحتة، تشريعية و ثورية. فهو بذلك عليه حتما أن

[1224] - C.A.R.A.N: F [60] 811.
- C.A.O.M: II H 50, Aix en Provence

[1225] - C.I.E, avril-mai 1943؛ و أيضا:

يهتم بالمطالب و المطامح المشروعة للمسلمين الجزائريين و بالإصلاحات التي وعدتهم فرنسا بها رسميا، منذ، على الأقل 50 سنة. بتناولها لهذه المسألة الأساسية و بإعدادها مشاريع للمستقبل، على حكومة الجنرال جيرو (GIRAUD) أن تحفِظ الحقائق التاريخية و دروس الماضي "[1226].

و بما أنّ الجزائر استفادت من الاستقلالية المالية فينبغي توسيعها لتشمل الجانب السياسي:

" قانون 1900 منح الجزائر ميزانية دولة: الدولة الجزائرية، في 1942، الظروف التي خلفتها الحرب أفادت هذه الدولة الجزائرية من الاستقلالية المالية. هذا التوجه هو الذي ينبغي بكل موضوعية توسيعه و دمقرطته بتوسيعه للحريات السياسية "[1227].

إنّ سياسة ربط الحقوق، الحريات و المساواة بالاندماج فشلت و لن تنجح و ينبغي تجاوزها:

" من ناحية أخرى، مشاركة المسلمين في حكومة بلدهم الخاص لن تكون نابعة بإنصاف، كما كان معمول به حتى الآن، بخضوعهم للنظام و للقانون المدني الفرنسي ... تجربة طويلة بينت أنّ تجنيس المسلمين الجزائريين للارتقاء لصفة مواطن فرنسي كانت تصدم اعتقادات دينية و تقاليد عائلية قابلة للاحترام و ينبغي احترامها. هذا التجنيس مع ذلك لم يُشجَّع و لم يُرغَّب حتى فيه من العنصر المعمر و الذي كان يراه فيه مساس لامتيازاته. لذا تُرجم بفشل لا نزاع فيه و نهائي "[1228].

ينبغي إحداث قطيعة مع الماضي و الاستفادة من التجارب السابقة فـ الاندماج مرفوض جزائريا، و الدمج خطر على فرنسا و الحل في منح الجزائر دستورا خاصا:

" يتعلق الأمر الآن، إذن، بالقطع مع اللا منطقية و عدم التناسق للماضي. يكفي، لذلك، البحث، في دستور مستقل، الحل لقضية تحرير الجزائر. هذا الدستور سيمنح لجميع السكان، دون تمييز عرقي أو ديني، نفس الحقوق و نفس الواجبات. إنّه الروح نفسه لكل ديمقراطية حقيقية... المعروف، رجال دولة و رجال قانون فرنسيين أعلنوها، بأنّ فرنسا، أمة مسيحية و لاتينية، لن تستطيع قبول في مواطنتها و في عائلتها، دون أن تُعرّض للخطر وَحدتها الوطنية، جزائريا مسلما، ما دام هذا الأخير لم يحجد علنا دينه "[1229].

الشعب الفرنسي الذي شهد الاحتلال و عرف الاستعمار و يعي الحرية لن يرفض للجزائري المسلم ما رفضه للمسلم الجزائري:

[1226] - C.A.R.A.N: F 60 811, Paris.

[1227] - Manifeste du peuple algérien, Alger, Impr. Officielle, 1946, p. 13.

[1228] - C.A.R.A.N: F 60 811, Paris.

[1229] - Manifeste du peuple algérien, op. cit, p. 15.

" في ظل هذه الظروف، من العدل و من الإنسان أن يكون جزائري مسلم على الأقل مواطنا لبلده الخاص. هذا هو التبرير الأكثر وضوحا و الأكثر بساطة للاعتراف بالأمة الجزائرية و التي نادى إليها بيان 10 فيفري 1943 ... فرنسا التي تشهد إفلاس كل أنظمة السياسة الاستعمارية المطبقة في الجزائر إلى يومنا هذا ينبغي عليها الإقلاع عن أخطاء الأمس و اعتماد، بشجاعة، صيغ جديدة و ثورية ... كان الشعب الفرنسي صانع نشط في تحرير في أوروبا لكل الأقليات الوطنية ابتداء من اليونان إلى بولونيا، منذ وقت قصير، استفاد استقلال إثيوبيا من تعاطفه. لقد زرع عبر العالم بذور الحرية و نشر إيمانه الجمهوري و الديمقراطي. إنّه من أولئك الذين فرضوا احترام البشر و الشخصية الإنسانية. هذا الشعب لن يريد رفض، اليوم، دعم مثالية وطنيته للشعب الجزائري المسلم و الذي يريد تأمين، بتكوين دولة جزائرية ديمقراطية و ليبرالية، إحياءه، حقه في الحياة، أمنه و عظمته "[1230].

الجزائريون يقبلون واجب التضحية إلى جانب الحلفاء في تحرير العالم إذا كان ذلك يرتبط بحقهم، هم كذلك، في الحرية:

" الحملة المنظمة تحت قيادة الجنرال جيرو (GIRAUD) بغية المشاركة، إلى جانب القوات الإنكليزيةـالأمريكية، لتحرير فرنسا و الشعوب المضطهدة، متكونة بنسبة 90 % من جنود مسلمين. ففي الواقع، إذن، الجزائر المسلمة من تتحمل و سيتحمل أكبر التضحيات. هذه الجزائر يجب أن يكون لها اليقين بأنّه بإراقة دمها إلى جانب الحلفاء من أجل تحرير العالم، فهي تساهم، على الأقل، و في نفس الوقت، في تحررها الخاص"[1231].

شروط الجزائريين هي: وَحدة التراب الجزائري، الاستقلال الذاتي لـ الجزائر، حق الرقابة لـ فرنسا، مساعدة عسكرية من الحلفاء، و فدرالية شمال إفريقية:

" لهذه الأسباب و من أجل وضع حد للإشاعات المغرضة المروجة، المندوبون الماليون العرب و القبائل، يطالبون، من جهة، ضمان سلامة و وَحدة التراب الجزائري، و من جهة أخرى، الاعتراف بالاستقلال الذاتي لـ الجزائر كأمة ذات سيادة، مع حق الرقابة لـ فرنسا و مساعدة عسكرية من الحلفاء في حال نزاع. تكوين هذه الدولة الجزائرية لا يقصي مع ذلك تنظيم، مع المغرب و تونس، لـ فدرالية للدول الشمال الإفريقية أو اتحاد شمال إفريقي و التي تبدو للكثير من الأذهان كأحسن صيغة للمستقبل. مع ذلك، مشروع دستور الدولة الجزائرية ينبغي تأجيله إلى نهاية الحرب و إلى غاية استشارة الشعب المعني، الشعب الجزائري، و حتى يمكن تنظيم استفتاء شعبي في كل حرية "[1232].

و تضمن ملحق بيان الشعب الجزائري المطالب التالية:

[1230] - C.A.R.A.N: F [60] 811, Paris.

[1231] - Manifeste du Peuple Algérien, op. cit, p. 17.

[1232] - Manifeste du peuple algérien, op. cit, p. 18.

الفصل الأول: إصلاحات ينبغي تأجيلها إلى نهاية الحرب: عند نهاية الحرب، تصبح الجزائر دولة جزائرية لها دستورها الخاص تضعه جمعية جزائرية تأسيسية منتخبة بالاقتراع العام من طرف جميع سكان الجزائر[1233].

الفصل الثاني: إصلاحات و التي جعلت منها الظروف الحالية ضرورية و ممكنة و التي يطالب بها الشعب الجزائري للحكومة الفرنسية لتحضير مستقبله[1234].

أ- مشاركة عاجلة و حقيقية لممثلي المسلمين في حكومة و إدارة الجزائر بـ: تحويل الحكومة العامة إلى حكومة جزائرية مكونة من وزارات، موزعة بالتساوي بين فرنسيين و مسلمين، المديريات الحالية تصبح مديريات وزارات، رئيس هذه الحكومة يصبح الحاكم العام و الذي سيحمل لقب سفير، مندوب سامي لـ فرنسا في الجزائر؛ التمثيل المتساوي للفرنسيين و للمسلمين في الجمعيات المنتخبة و في الهيئات التداولية (المجلس الأعلى للحكومة، المندوبيات المالية، المجالس العامة، المجالس البلدية، الغرف التجارية و الفلاحية، مجالس العمال و كل مصالح، مجالس، لجان و نقابات).

و سيتم على التوالي الاستعانة، من أجل إكمال تمثيل المسلمين في هذه الجمعيات، بالمنتخبين و المنتخبين القدامى، من المندوبين الماليين حتى ممثلي النقابات العمالية؛ الإدارة الذاتية للدوار في البلديات المختلطة طبقا لقانون البلدية لـ 1884؛ تصبح الجماعة و رئيسها، المجلس البلدي و رئيس الدوار؛ ارتقاء المسلمين لجميع وظائف السلطة، في نفس شروط التوظيف، الترقية، الراتب و التقاعد للموظفين الفرنسيين؛ الاعتراف بمبدأ التوزيع المتساوي لكل الوظائف بين الفرنسيين و المسلمين؛ إلغاء جميع القوانين و الإجراءات الاستثنائية و التطبيق، في إطار التشريع الجزائري، للقانون العام[1235].

ب - المساواة أمام ضريبة الدم: إلغاء التجنيد الأهلي و الخدمة العسكرية المسماة "بصفة أهلي"؛ طريقة تجنيد وحيدة، المساواة في الراتب، الترقية، المعاش، التقاعد، التعويضات العائلية، الارتقاء إلى جميع الرتب؛ إعطاء الراية الجزائرية للجيوش المسلمة في الحملة. هذه الراية شريكة راية فرنسا، لن تتمكن سوى من رفع معنويات جنودنا[1236].

ج - إصلاحات اقتصادية و اجتماعية: طبقة الفلاحين: إنشاء ديوان الفلاحين الأهالي مع تخصيص عاجل لإعادة إسكان سريع و حقيقي للفلاح المسلم؛ يد عاملة: إنشاء وزارة عمل لتطبيق القوانين الاجتماعية للطبقة الكادحة الفلاحية، التجارية و الصناعية؛ تعليم: إلغاء التعليم الخاص بالأهالي، استخدام وسائل فعالة لمدرسة المليون طفل أهلي غير المسجلين في المدارس بسبب انعدام المقاعد؛ حرية التعليم للغة العربية؛ تجهيز الدواوير: إنجاز فعلي للسكن، جرّ

1233- C.A.R.A.N: F 60 811, Paris.
1234- Manifeste du peuple algérien, op. cit, p. 20.
1235- C.A.R.A.N: F 60 811, Paris.
1236- Manifeste du Peuple Algérien, op. cit, p. 20.

الماء الصالح، طرق و وسائل الاتصالات لطرقات، بريد، هاتف، مُبرقة، مستشفيات، كهربة الأرياف؛ إلغاء إجراء الملاحة لـ 2 أفريل 1899 و الذي أنشأ احتكار الراية؛ إلغاء نظام الاقتصاد المُوجّه و مختلف الهيئات التي تلتحق به و العودة إلى نظام الحرية؛ نظام الاقتصاد الموجه هذا بان مُضرا لمصالح المنتجين، التجار والمستهلكين المسلمين؛ إلغاء قانون تنسيق السكة و الطريق؛ حرية العبادة المسلمة؛ حرية الصحافة باللغتين؛ ترخيص بإنشاء في (مدينة) الجزائر، وهران و قسنطينة ثلاث جرائد مسلمة لإعلام، و إرشاد الرأي العام المسلم و التعبير عنه[1237].

ما يميّز "ملحق البيان" عن "بيان 10 فيفري 1943" أنّه جاء متراجعا بتخليه عن المطالبة بالإصلاح الزراعي، ربما حتى لا يصطدم بكبار ملاك الأراضي الأعضاء في لجنة الدراسات؛ أما من الناحية السياسية فهو أكثر ثورية حيث طالب بـ " تحرير الجزائر **" بـ "** دستور مستقل **" حتى نهاية الحرب، حين سـ "** تُكوّن دولة جزائرية، بعد الحرب، لها دستورها الخاص، يضعه مجلس تأسيسي منتخب بالاقتراع العام، من طرف جميع سكان الجزائر "؛ **الاعتراف بالأمة الجزائرية، ما ينجرّ عنه الاعتراف بالمواطنة الجزائرية، كما يطالب بالاستقلال الذاتي لـ الجزائر كأمة ذات سيادة، مع حق الرقابة لـ فرنسا و بمساعدة عسكرية من الحلفاء في حال قيام صراع؛ سلامة و وَحدة التراب الجزائري؛ حكومة فرنسية-جزائرية و المساواة التامة؛ و تكوين فدرالية شمال إفريقية بين الجزائر، المغرب و تونس**[1238].

طالب "ملحق البيان" بـ " حكومة جزائرية **" "** تتشكل من وزارات موزعة بالتساوي بين أعضاء فرنسيين و أعضاء مسلمين **" غير أنه لم يُحدد الصفة القضائية لتلك الوزارات؛ من سيُفوضها؟ الحكومة الفرنسية؟ فرنسيو الجزائر؟ و هل سيخضعون للقانون الفرنسي أم للقانون الجزائري؟ و ما ستكون طبيعة العلاقة بين فرنسا و الجزائر؟**

و طالب "ملحق البيان" بـ " دولة جزائرية مستقلة ذات سيادة **"، هل هو استقلال كامل أم استقلال ذاتي أم استقلال داخلي؟ و كيف ستكون طبيعة الرقابة التي خولها ملحق البيان لـ فرنسا، هل هي شاملة و مطلقة؟ و كيف ستكون طبيعة المساعدة العسكرية لـ الحلفاء؟ هل هي مساعدات ظرفية أم هو تواجد دائم؟ و هل الحلفاء هم حلفاء فرنسا أم حلفاء الجزائر؟ و ما سينتج عن الرقابة و المساعدة، الاستقلال الكامل أم التبعية الكاملة؟**

كما طالب "ملحق البيان" بـ " تشكيل مع المغرب و تونس فدرالية دول أو اتحاد شمال-إفريقي **". هل هي وَحدة سياسية أم تكتل اقتصادي أم تحالف عسكري؟ هل هي وَحدة شعوب أم وَحدة دول أم وَحدة أنظمة؟**

[1237] - C.A.R.A.N: F [60] 811, Paris.

[1238] - يرى "ستورا" أنّ ملحق البيان " أكثر دقة بل و أكثر ثورية من البيان ": Benjamin STORA-Zakya - DAOUD, Ferhat ABBAS…, p. 123.

قدّم "ملحق البيان" إلى الحاكم العام، "مارصَل بيروتون" (Marcel PEYROUTON)، في 30 ماي 1943، على أن يُناقش في 23 جوان أمام "لجنة الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية"[1239]، غير أنّ تلك الفترة تميزت بالعديد من المتغيرات منها وصول الجنرال "دي غول" (DE GAULLE) إلى مدينة الجزائر في 30 ماي و إبعاد الجنرال "جيرو" (GIRAUD) و استقالة "بيروتون" (PEYROUTON) من منصبه[1240] و استبداله بـ "الجنرال كاترو" (CATROUX) في الحكومة العامة، و محافظ دولة في "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني"(C.F.L.N)[1241] التي أسسها "دي غول" (DE GAULLE) في 3 جوان 1943[1242]، و كان من نتائج ذلك أن تغيرت معطيات القضية الجزائرية، هذا في حين كان لا يزال الواحد و العشرون من بين الأربع و العشرون من المفوضين الماليين المُصادقين و المُوقعين على "ملحق البيان" المُعدّل في 16 ماي 1943، لا يزالون يأملون في أن يلتزم الحاكم العام الجديد، و من ورائه "لجنة التحرير" بـ "ملحق البيان".

و في هذا الإطار تم إرسال النص إلى الجنرال "دي غول" (DE GAULLE) في 10 جوان 1943، و إلى الجنرال "كاترو" (CATROUX) في 11 جوان 1943. و إذا كانت مذكرة 20 ديسمبر 1942 ردا على سكوت "دارلان" (DARLAN)؛ و بينما كان "البيان" قلقا على صمت "جيرو"-"دي غول" أثناء محادثات آنفا؛ فإنّ "الملحق" أخيرا كان محاولة يائسة لإكراه "بيروتون" (PEYROUTON) على العمل[1243]. فماذا سيكون رد فعل السلطات الجديدة؟ كيف ستكون سياسة "دي غول" (DE GAULLE)؟ كيف ستكون إستراتيجية "كاترو" (CATROUX)؟ الالتزام بالوعود التي قدّمتها السلطات الفرنسية السابقة أم التملّص من الوعود السابقة تحت حجة أنّها ليست التزامات رسمية؟ هل ستكون لـ "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني"- على الأقل - سياسة جزائرية؟

تطرقنا في هذا الفصل إلى موقف الجزائريين، خلال الحرب العالمية الثانية من القضية الوطنية عامة، و من قرارات 7 مارس 1944 خاصة. و قد ركزنا فيه على الموقف السياسي. و قد تميّز موقف الجزائريين من القضية الوطنية بعدة خصائص:

- الميزة الأولى: تتمثل في الإثارة التي أحدثها في الجزائر "ميثاق الأطلسي" لـ أوت 1941 و تأكيد الحلفاء على حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، و نزول قوات الحلفاء الأنكليزية-أمريكية في الجزائر في نوفمبر 1942، و قد أفرز ذلك توترا أمنيا، و غليانا سياسيا كبيرين في الساحة السياسية الجزائرية، تجسد في مذكرة فرحات عباس إلى

[1239] - تصريح فرحات عباس:
- Commission des réformes…, T. I, op. cit, p. 54.
[1240] -
- C.A.R.A.N: F 60 1717.
[1241] - أنظر: C.A.R.A.N: F 60 815 ؛ أنظر أيضا:
- C.A.R.A.N: F 60 1719
[1242] - C.A.R.A.N: F 60 1717, Paris ؛ و أيضا:
- C.A.R.A.N: F 60 1719, Paris
[1243] -
- F. KEORNER, op. cit, pp. 49-50.

الماريشال "بتان" (PETAIN) في 10 أفريل 1941، مذكرة 20 ديسمبر 1942 إلى "السلطات المسؤولة"، مذكرة 22 ديسمبر 1942 إلى السلطات الفرنسية، "بيان الشعب الجزائري" لـ 10 فيفري 1943، "ملحق البيان" لـ ماي 1943 و "رابطة أحباب البيان و الحرية" لـ 14 مارس 1944 .

- الميزة الثانية: تتمثل في التحام اتجاهات و منظمات الحركة الوطنية الجزائرية، حيث - عكس نشاط الأمير خالد الذي اتسم بالعمل الشخصي و عكس نشاط المؤتمر الإسلامي الجزائري الذي اتسم بغياب النجم الشمال الإفريقي و بنشاط ابن جلول الموازي - فإنّ نشاط الجزائريين أثناء الحرب تميز بالعمل الجماعي و بالنشاط المشترك، فـ "بيان الشعب الجزائري" لـ 10 فيفري 1943 شاركت في وضع مبادئه و في تحديد أهدافه مختلف اتجاهات الحركة الوطنية الجزائرية، و ذلك رغم ظروف الحرب (حل حزب الشعب الجزائري، تضييق الخناق على نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، حل الحزب الشيوعي الجزائري و اعتقال زعماء الحركة الوطنية الجزائرية)، فهو يمثل حقا قاسما مشتركا بين مختلف اتجاهات الحركة الوطنية.

- الميزة الثالثة: تتمثل في اجتياز اتجاهات و منظمات الحركة الوطنية الجزائرية لمطالب ما قبل الحرب الإلحاقية-الاندماجية-المساواتية المتواضعة (إلحاق الجزائر نهائيا بفرنسا، دمج الأهالي الجزائريين في المجتمع الفرنسي، المساواة مع الفرنسيين ...) إلى مطالب وطنية تحررية ثورية من خلال المطالبة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه و الذي يُعدّ مطلبا راديكاليا حيث أنه يؤدي إلى استقلال الجزائر لا محالة.

- الميزة الرابعة: تتمثل في التحام اتجاهات و منظمات الحركة الوطنية الجزائرية بابتعاد النواب و النخبة عن فرنسا و تقربهم - علاوة عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين - من المبادئ الوطنية الثورية لحزب الشعب الجزائري، ما مكن من تحرير "بيان الشعب الجزائري" لـ 10 فيفري 1943 و تأسيس "رابطة أحباب البيان و الحرية" في 14 مارس 1944.

- الميزة الخامسة: تتمثل في تكثيف وسائل عمل الجزائريين بما فيهم النواب و النخبة، و المتمثلة في عقد الاجتماعات والتجمعات و المؤتمرات، تحرير البرامج و تقديم المطالب، العرائض و اللوائح، إرسال الوفود، المظاهرات و التظاهرات، المنشورات و الملصقات، و الصحافة ... إلخ. و الهدف منها ضمان التعبئة و التجنيد عند الجزائريين، و تشديد و إطالة الضغط على السلطات الفرنسية.

مهما يكن، فهل الوحدة في العمل التي تجسدت من خلال "بيان الشعب الجزائري" لـ 10 فيفري 1943 و "حركة أحباب البيان و الحرية" لـ 14 مارس 1944 أليس من شأنها أن تؤثر سلبا على الموقف الجزائري و على القضية الوطنية؟ أم عكس ذلك، فهي تمثل

بدائل سياسية و مطالبية لمخرج محتمل للقضية الجزائرية؟ هل التباعد الإيديولوجي بين مختلف الاتجاهات و المنظمات الجزائرية من نواب، و علماء، و شيوعيين و وطنيين أليس من شأنه أن يتصدع في مواجهة أول عاصفة سياسية ـ كما بينه تراجع بعض النواب عن الاستقالة بعد اعتقال فرحات عباس و السائح عبد القادر، و كما حدث لـ المؤتمر الإسلامي من قبل ذلك بقليل ـ مما سيزيد من تفرقة الموقف الجزائري، و سيؤثر سلبا على الموقف الجزائري من القضية الوطنية؟ هل تلك الانقسامات الجزائرية-جزائرية من حيث البرامج، الأهداف و الإستراتيجية، أليس من شأنها جلب اهتمام السلطات الاستعمارية ـ مهما كانت ميولاتها السياسية ـ لها من أجل تعميق الهوة بين الاتجاهات و الأحزاب السياسية الجزائرية، و ذلك تجسيدا لسياسة فرق تسد، مما سيؤثر سلبا على الموقف الجزائري من المسألة الوطنية؟ ذلك ما سنحاول الكشف عنه في الفصل القادم.

الفصل الثانـي

القضية الجزائرية و البرلمان الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية

1- خطاب دي غول بـ قسنطينة لـ 12 ديسمبر 1943

2- أمرية 7 مارس 1944

تميّزت الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية بوصول "شارل دي غول" (Charles DE GAULLE) إلى الجزائر، و بتأسيس "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني"، و باعتقال الحاكم العام "مارصل بيروتون"(Marcel PEYROUTON)، و بإبعاد الجنرال "هنري جيرو"(Henry GIRAUD)، و هو ما أحدث متغيّرات على مجريات الأحداث في الجزائر، حيث رفض قادة المقاومة الفرنسية تغيير الوضع في الجزائر و هو ما أدّى إلى تراجع بعض النواب المنتخبين الجزائريين تجاه "بيان الشعب الجزائري" و تحوّل الأمريكيين إزاء القضية الجزائرية. فما هو موقف الفرنسيين من "بيان الشعب الجزائري"؟ فيما تمثلت سياسة فرنسا في الجزائر؟ ما هي دوافعها؟ ما هي نتائجها؟ هل حققت أهدافها؟ هل كانت لها على الأقل سياسة جزائرية؟

في 30 ماي 1943 و عند وصوله إلى الجزائر أدلى "شارل دي غول" (Charles DE GAULLE) بتصريح جاء فيه: " جئتُ إلى الجزائر لإعادة بناء الوَحدة الفرنسية بالتعاون مع الجنرال جيرو. قبل كل شيء، ينبغي تأسيس سلطة مركزية فرنسية ... من جهة أخرى، أساس الوَحدة الفرنسية يستند على مبدأ السيادة القومية التامة في كامل أجزاء الإمبراطورية. لا شيء، لا شيء على الإطلاق من هذا المبدأ، لا ينبغي التخلّي عنه ... "[1244]. **و في 1 جوان استقال "بيروتون" (PEYROUTON)[1245] من الحكومة العامة[1246]، و شكّل "دي غول" (DE GAULLE) في 3 جوان "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني"(C.F.L.N)[1247]، و كلّف الجنرال "جورج كاترو" (Georges CATROUX)[1248] بالحكومة العامة و بمحافظة الدولة للشؤون الإسلامية[1249].**

[1244] - Alain DE SERIGNY, Echos d'Alger, T. I, Le Commencement de la fin, Paris, Presses de la Cité, 1972, p. 197.

[1245] - (1887-1983): و هو "مارصل بيروتون" (Marcel PEYROUTON) دكتوراه في الحقوق؛ حاكم في 1929؛ حاكم عام في 1935؛ مقيم عام في تونس سنة 1933، مكلف بقمع الحركة الوطنية المتمثلة في حزب الدستور الجديد؛ مقيم عام في المغرب سنة 1936، و قد أُبعد من طرف حكومة الجبهة الشعبية و عُيّن سفيرا بـ الأرجنتين إلى غاية جوان 1940؛ مقيم عام في تونس، و حاكم عام شرفي، رفض، بعد استسلام فرنسا، مواصلة الحرب في إفريقيا الشمالية و انضم إلى حكومة فيشي؛ الكاتب العام للإدارة و للشرطة بين جويلية-سبتمبر 1940؛ وزير كاتب الدولة للدلخلية بين سبتمبر 1940-فيفري 1941؛ عيّنه جيرو حاكما عاما للجزائر بين جانفي-جوان 1943؛ استقال بعد مجيء دي غول إلى الجزائر: Dictionnaire des ministres (1789-1989), Paris, Perrin, 1990, pp. 718-719.

[1246] - C.A.R.A.N: F 60 1717, Paris.

[1247] - C.A.R.A.N: F 60 1717, Paris؛ و أيضا: C.A.R.A.N: F 60 1719, Paris

[1248] - (1877-1969): تقلد عدة مناصب إدارية و العديد من المسؤوليات السياسية و العسكرية: دراسات عسكرية في "سان سير"(Saint Cyr)؛ ضابط في إفريقيا الشمالية و في الهند الصينية؛ حاكم عام على الهند الصينية بين 1939-1940؛ انضم أثناء الحرب للجنرال "دي غول" (DE GAULLE) و التحق به في لندن؛ مندوب عام، مفوّض، و قائد أعلى في المشرق؛ أعلن استقلال سوريا في سبتمبر 1941 و لبنان في نوفمبر 1941؛ عضو مجلس الدفاع عن الإمبراطورية المُشكّل من "دي غول" (DE GAULLE) في أكتوبر 1940، ثم "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني" (C.F.L.N)؛ مفاوض بصفة مُفوّض، اتفاقية "جيرو-دي غول" في الجزائر ما أدّى إلى تشكيل "اللجنة الفرنسية للتحرير"(C.F.L.N) الوطني و هي اللجنة التي كُلف فيها بالشؤون الإسلامية إلى غاية نوفمبر 1945 و حاكم عام على الجزائر، و هو بذلك كان من وراء "أمرية 7 مارس 1944": Dictionnaire des ministres (1789-1989), Paris, Perrin, 1990, p. 677

[1249] - C.A.R.A.N: F 60 815, Paris

و أيضا: Amar NAROUN, Ferhat Abbas ou les chemins de la souveraineté, Paris, Denoel, 1961, p. 97.

المعروف عن "كاترو"(CATROUX) " بالرّغم من أنّه كان يفضّل التفاوض على العمل، لا ينفر، إذا اقتضى الحال، لحركات السلطة، خاصة عندما كان الأمر يتعلق بالأهالي "[1250]. **فهل كان للحاكم العام الجديد أن يتمسك بسياسة سابقه في المنصب و المتمثلة في القبول المبدئي لـ "بيان الشعب الجزائري" أم الخضوع لإرادة المستوطنين و لأوامر "دي غول" (DE GAULLE)؟ حقا كان يريد** " أسس تعايش بين الفرنسيين و المسلمين، لكن، من الواضح أنّ "البيان" لم يستجيب لتعايش بين مجتمعين، بل بالأحرى، لابتلاع، لإبعاد الأقل عددا من طرف الأكثر عددا "[1251].

رفض الجنرال "كاترو"(CATROUX)، الذي أصبح اسمه رمزا لسياسة التحرر في البحر الأبيض المتوسط، بشدّة، "ملحق البيان" معلنا أنّ الجزائر " جزء لا يتجزأ من فرنسا "[1252]، **و اعتبر "بيان 3 فيفري 1943" متطرّفا و أنّ الجنرال "دي غول" (DE GAULLE)** " ما إن تحكّم على سير الأحداث لذا لا ينبغي عرقلة عمله "[1253]، **كما عبّر في 23 جوان 1943 أمام "لجنة الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية الإسلامية" رفضه لـ "البيان" قائلا:** " مجهود الحرب له الأولية على كلّ شيء، سيتم النظر في القضية الجزائرية في الوقت المُراد و في احترام الوَحدة الفرنسية "[1254].

أدلى الحاكم العام الجديد في خطاب له في 26 جوان 1943[1255]**، أمام لجنة "الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية الإسلامية" التي أسّسها سابقه، خطابا-برنامجا رفض فيه إيديولوجية "البيان" و أبدى تعارضا تاما مع المبادئ الأساسية لـ "البيان" مبعدا الوعود التي قدّمها الحاكم العام السابق "بيروتون" (PEYROUTON) ، و لم يرى فيه أسس نقاش ممكن، بل بداية تمرّد أكيد يتطلّب ردّا قويّا و سريعا. و أوضح أمام المفوضيات المالية، في ردّه على خطبة ترحيب الدكتور تامزالي، الرّوح التي كان يريد ممارسة مهامه فيها، برفض فكرة جمهورية جزائرية، و التأكيد على عقيدة الوَحدة الوطنية الفرنسية من "دنكرك" (Dunkerque) إلى تمنراست**[1256].

تميز خطاب "كاترو" (CATROUX) بعبارات حازمة و نهائية أكّد فيه على الطابع الغير القابل للمساس و النهائي للسيادة الفرنسية على الجزائر، ممزوج بتهديدات و وعود و أنّه لن يتردّد، إذا اقتضى الأمر، الرجوع إلى القوة، لأنّ فرنسا في حرب و ليست مستعدة

1250 - Charles-André JULIEN, L'Afrique du Nord en marche, Paris, Julliard, p. 255.

1251 - Ibidem.

1252 - Jean LACOUTURE, Cinq hommes et la France, Paris, Le Seuil, 1961, p. 288.

1253 - شهادة الدكتور عبد النور تامزالي في: Youcef BEGHOUL, Le Manifeste du Peuple Algérien: Les Amis du Manifeste et de la Liberté, Alger, Dahlab, 2007, p. 217.

1254 - C.A.O.M: 12 H 35; B. 658, Aix-en-Provence.
بينما يدّعي الدكتور عبد النور تامزالي أنّ "كاترو" (CATROUX) صرح له بأنه يؤيد "البيان"، أنظر:
Youcef BEGHOUL, op. cit, p. 217.

1255 - أنظر: C.A.R.A.N: F ^{60} 816

1256 - Henri LERNER, CATROUX, Paris, Albin Michel, 1990, p. 261.

السماح لأدنى إثارة من شأنها المساس بمصالحها أو خدمة قضية العدوّ[1257]. و كان بإمكان "كاترو"(CATROUX) التأثير على "دي غول" (DE GAULLE) دون إكراه و يعرف كيف يتحصل منه ليُؤكّد مطوّلا على الانفتاحات الليبرالية لخطابه-البرنامج[1258]؛ كما أبعد فكرة أن تتطوّر الجزائر إلى وضع دومنيوم، و الذي تطلّع إليه "بيروتون" (PEYROUTON) في وقت ما[1259].

لم يكن بوسع الحكومة أن تلتزم بتغيير وضع الجزائر أو الإمبراطورية؛ المذهب الوحيد المقبول هو ذلك المذهب الذي يَعتبر أنّ الجزائر تشكّل ثلاث عمالات فرنسية تسير في الإطار السياسي لـ فرنسا[1260]؛ استقلال الجزائر خيال لأنّها: " غير قابلة للبقاء عمليا. الجزائر، في الواقع، بلد فقير من وجهتي النظر الاقتصادية و الصناعية. لن يستطيع أن يكون له طموح التجدّد بوسائله الخاصة و أن يعرف حرية كاملة "[1261]. " الجزائر و فرنسا لا ينبغي أن تشكّلا سوى أمة واحدة "[1262]. **غير أنّه ، مع ذلك، عرف كيف يخاطب الجزائريين ـ و كيف لا و هو من مواليد الجزائر و خبير بشؤون الجزائريين ـ "** إنّكم أيّها المسلمون لم تتمتّعوا وسط المجموعة الفرنسية بالمكانة التي كان عليكم أن تتبوأوها شرعيا. و إنّي أعتقد، و كنت أعتقد دائما، أنّه حان الوقت لتحصلوا عليها "[1263].

هل كان صادقا؟ أم ما هي سوى كلمات جميلة و وعود كثيرة في وقت كانت فيه فرنسا ضعيفة و بحاجة للجزائريين؟ هل هذه المحاولات الوَحدوية الفرنسية-الفرنسية لن يكون لها أثرها على وَحدة الصف الجزائري و التي تجسدت في "بيان الشعب الجزائري"؟ فماذا سيكون موقف المنتخبين المسلمين الجزائريين منه، علما أنّ المستوطنين كانوا يريدون فرض حاكما عاما على الجزائر مُخلص لهم، رئيس بلدية مدينة الجزائر السابق، "برنل" (BRUNEL)، هم الذين كانوا يطالبون برأس كل الممضين على البيان؟[1264].

أمام التغيير في اللهجة التي ميّزت الحاكم العام الجديد عن سابقه، تباينت مواقف المنتخبين الجزائريين، فبينما اقترح فرحات عباس تأجيل أشغال اللجنة و رأى ضرورة طرح القضية على الشعب في حالة رفض الخطوط العريضة لـ "البيان" ، طالب محمد-الصالح بن جلول، مقرر اللجنة، مواصلة الأشغال، فتظاهرت "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني"(C.F.L.N) بقيادة "دي غول" (DE GAULLE) بالإصلاح، فأصدرت في 6

1257 - A.C II, رسالة إلى مجهول:
- C.A.O.M: B. 658, Aix-en-Provence.
- C.A.R.A.N: F 60 815, Paris

1258 - أنظر ذلك في:
- C.A.R.A.N: F 60 840, Paris ؛ و أيضا: C.A.R.A.N: F 60 838, Paris.

1259 -
- Commissions chargée d'établir un programme de réformes…, T. 1, p. 96.

1260 -
- Ibidem.

1261 -
- Ibid, p. 100.

1262 -
- La France libre, T. 5, n° 8, 15 avril 1944, p. 293.

1263 -
- Youcef BEGHOUL, op. cit, p. 217

1264 - شهادة الدكتور عبد النور تامزالي في:

أوت 1943 ست أمريات[1265]: تخص الأولى تقلّد المسلمين الجزائريين للوظائف العمومية عدا مستشار لدى الحكومة، مستشار محافظة، و مفتش البريد[1266]؛ و تقضي الأمرية الثانية بتسهيل ارتقاء المسلمين الجزائريين إلى المواطنة الفرنسية بتحويل سلطات المحكمة المدنية إلى قاضي صُلح[1267]؛ و تنصّ الأمرية الثالثة على خلق مناصب مساعدين مسلمين في البلديات كاملة الصلاحيات في الجزائر: مساعِدَيْن اثنين ابتداء من 100.000 ساكن، مساعد واحد ابتداء من 50.000 ساكن؛ و كان بإمكان المساعدين المسلمين الحصول، من رئيس البلدية، على تفويض يخصّ الشؤون المتعلقة بالرعايا المسلمين بالبلدية[1268]؛ و تتعلق الأمرية الرابعة بتنظيم التعليم الابتدائي العام و الخاص لأهالي الجزائر، و كان بإمكان نائب المحافظ إصدار تسريحات تخصّ المؤسسات المدرسية[1269]؛ و حدّدت الأمرية الخامسة تشكيلة مجلس إدارة الصندوق المشترك للشركات الأهلية للتعاون[1270]؛ و منحت الأمرية السادسة رئاسة تلك الشركات لمدراء أو لأعيان من المسلمين [1271]. كما كان يريد إصلاح الإدارة المحلية بإنشاء إلى جانب المؤسسات المدنية نواة مجالس بلدية مُشكّلة من مسلمين منتخبين من مسلمين، للتسهيل لهم تعلّم التسيير البلدي[1272].

تُعتبر أمريات 6 أوت 1943، توفيق دقيق، تهدف إلى إرضاء النخبة و المحافظين غير أنّها ليس من شأنها إرضاء الممثلين الجزائريين[1273]. و اعتبر الجزائريون تلك "الإصلاحات" "غير كاملة، غير كافية، غير نافعة، قليلة جدا و مُتأخّرة كثيرا" إذا ما قورنت سواء بمطالب الجزائريين من الفرنسيين (البيان)، أو بمطالب فرنسا من الجزائريين (مجهود الحرب)، وأثارت تلك الأمريات سخط النواب المنتخبين على " الاحتيال و السخرية السفيهة"[1274]، **و على أنّها "** صُمِّمَت في مكتب السيد برك (BERQUE) بأقصى سوء نية، هذه الإصلاحات تتطرق قليلا للمشكلة الجزائرية حتى يمكن وصفها، دون مبالغة، بالسخرية السفيهة "[1275] **و "** صدمت الرأي العام "[1276] **في الجزائر؛ و طلب فرحات عباس مقابلة**

[1265] - أنظر: C.A.R.A.N: F [60] 811 ؛ و أيضا: C.A.R.A.N: F [60] 878 ؛ و أيضا: C.A.R.A.N: F [60] 2538 - و أيضا: Oran-Républicain, 7ème année, n° 1677, 8 aout 1943, p. 1

[1266] - C.A.R.A.N: F [60] 811.

[1267] - C.A.R.A.N: F [60] 878.

[1268] - C.A.R.A.N: F [60] 2538.

[1269] - C.A.R.A.N: F [60] 811.

[1270] - C.A.R.A.N: F [60] 878.

[1271] - C.A.R.A.N: F [60] 2538.

و ذلك حتى لا تتحول الشركات الأهلية للتعاون إلى هيئات شعبية و ديمقراطية، أنظر: J.O.R.F: 12 aout 1943

و أيضا: Du Manifeste à la République Algérienne, op. cit, pp. 57-58

[1272] - Roger LETOURNEAU, Evolution politique de l'Afrique du Nord musulmane, p. 344

و أيضا: R. CERF-FERRIERE, L'Assemblée consultative vue de mon banc, E.F.A, Paris 1974

[1273] - أنظر في ذلك: C.A.R.A.N: F [60] 814, Paris ؛ و أيضا: C.A.R.A.N: F [60] 815, Paris

[1274] - Le Manifeste parle aux Français, Paris, Ed. Libération, 1947, p. 58.

[1275] - Du Manifeste à la République Algérienne, Alger, Ed. Libération, 1948, p. 58.

[1276] - تصريح فرحات عباس في: - Commission des réformes…, T. I, p. 55

الحاكم العام، إلّا أنّ هذا الأخير رفض الطلب[1277]**. و في 24 أوت 1943، و حتى يضع حدا لتطلعات النواب الإصلاحية، صرح الجنرال "كاترو"(CATROUX) لـ ابن جلول: "** أنّه ذهب إلى أبعد ما كان بإمكانه أن يفعل و بغير إمكانه أن يعطي أكثر **"**[1278]**.**

و ما يلاحظ من خلال تصريحات المسؤولين الفرنسيين، الرغبة في المحافظة على الوضع الراهن، عدم مناقشة القضايا السّياسية، إبقاء الجزائر فرنسية، الحفاظ على سلطة الإدارة الاستعمارية في الجزائر قوية، إبقاء السيادة الفرنسية على الجزائر كاملة، أما الإستراتيجية فهي " ربح الحرب **" لصالح الفرنسيين، "** ربح الوقت **" مع الجزائريين، تقديم الوعود و الإقدام بالوعيد. و كانوا يرون بأنّ الجزائريين لم يفهموا بأنّ الوقت مبكر جدا في طريق الإصلاحات**[1279]**.**

في جويلية 1943 وقعت أحداث في "فيليب فيل" (Philippe Ville) (سكيكدة حاليا) راح ضحيتها ثلاثون جزائريا على يد جنود فرنسيّين، و لم تتحرك السلطات الفرنسية ضدهم[1280]**. فهل استعمال منطق القوة هذه المرة ليس من شأنه ابتعاد النخبة أكثر عن فرنسا بعد القطيعة بين الشعب الجزائري و بينها؟**

مهما يكن، أثارت تلك الحادثة " غضب المنتخبين المسلمين و إقرارهم بعدم تحمل أيّة مسؤولية في شؤون البلد. تعهّد هؤلاء المنتخبين في قسنطينة بعدم حضورهم مجلس الوفود المالية **"**[1281]**، و في 15 سبتمبر، طلب فرحات عباس مقابلة "كاترو"(CATROUX)، غير أنّ الحاكم العام أعلمه، عن طريق مدير ديوانه، أنّه يرفض استقباله معتبرا إياه متمرّد في وقت كان فيه فرحات عباس يُندّد بـ "** عدم تفهّم مُتعصّب لحاكم عام مرتبط بملاّك الأراضي الكبار **"**[1282]**.**

في نفس الليلة بعث فرحات عباس " رسالة جافة **"**[1283] **للحاكم العام جاء فيها: "** لي الشرف، السيد الحاكم العام، أن أؤكّد لكم أنّني، في الواقع، منذ سنوات طويلة، في عدم اتفاق تام مع المؤسسات الاستعمارية التي هي مفروضة علينا و مع رجال السياسة، ذوي الامتيازات، الذين يطالبون بإبقائها ... إنّ هذه الحركة لن تتوقف إلاّ مع إلغاء النظام الاستعماري و المظالم التي سببها ... **"**[1284]**؛ و في 18 سبتمبر، بعث عبّاس برسالة مشابهة لـ "دي غول" (DE GAULLE) بصفته رئيسا لـ "اللجنة الفرنسية للتحرير**

[1277] - تصريح فرحات عباس في: - Commission des réformes…, T. I, p. 55

[1278] - - Ibidem.

[1279] - - C.A.R.A.N: F 60 810, Paris.

[1280] - فرحات عباس، ليل الاستعمار، ص. 180. أنظر حول تلك الأحداث: - C.A.R.A.N: F 60 816, Paris

[1281] - - Du Manifeste à la république, op. cit, p. 58.

[1282] - - Charles DE GAULLE, Mémoires d'espoir, pp. 127-128;
و أيضا: Charles-Robert AGERON, Histoire de l'Algérie contemporaine, p. 563

[1283] - شهادة فرحات عباس في: - Youcef BEGHOUL, op. cit, p. 188

[1284] - - Ibid, pp. 313-314.

الوطني"(C.F.L.N) ندّد فيها بالنظام الاستعماري و أكّد فيها على أنّه " مُنتخب من الشعب، مثقف نزيه، لم يعد بإمكانه تأييده (النظام الاستعماري) و لا حتى الانضواء إليه ... ما بعد الحرب سيقول لنا، السيد الرئيس، من أيّ جانب كان بعد النظر و الصورة الواضحة للمصالح الحقيقية لـ الجزائر و لـ فرنسا "[1285].

يتضح من خلال تلك الرسالتين، تمسك فرحات عبّاس بمضمون رسالتي 20 و 22 ديسمبر 1942، و بمبادئ "بيان الشعب الجزائري" لـ 3 فيفري 1943، و الحق في الحرية لجميع الشعوب بما فيها الشعب الجزائري، التّنديد بالإمهال و الأكاذيب، التمرّد على النظام الاستعماري و اللاّ عدالة و التأسف على عدم التفهم و التّعصب، تسجيل أخطاء الماضي، و اعتماد بعد النظر و تهيئة المستقبل، و هو ما يوحي بالاستمرارية في العمل لدى فرحات عبّاس، سواء في الهدف، أو من حيث الوسيلة و الأسلوب.

رغم إلحاحات فرحات عبّاس و النواب المنتخبين على ضرورة القيام بالإصلاحات، و رغم تلويحهم بعدم تحمل مسؤولياتهم، استدعى الجنرال "كاترو" (CATROUX) في 22 سبتمبر 1943 - أسبوع فقط بعد مشادّته مع واضع "البيان"- المفوضيات المالية، في جلسة استثنائية، للمصادقة على قرض خاص بمجهود الحرب، بيد أنّها كانت معلّقة منذ 1939[1286]. فما هو غرض الحاكم العام من ذلك " الاستفزاز **"؟ تهديد النواب المنتخبين و حملهم على التخلي عن مواقفهم و إرجاع "** التائهين **" إلى حظيرة "** الوطن الأم **"؟ ضرب وَحدة الصف الجزائري التي تشكلت أثناء الحرب، في وقت كانت فيه فرنسا منشغلة بمشاكلها؟ أم إشارة سياسية للمستوطنين و لليمين المتطرف في الجزائر في وقت تميّز بالصراع على السلطة بين "دي غول"(DE GAULLE) و "جيرو"(GIRAUD)؟**

أمام رفض السلطات الاستعمارية الإقدام على تطبيق ما جاء في "البيان"، رفض النواب المسلمون الجزائريون حضور جلسة المفوضيات المالية في 23 سبتمبر 1943[1287] و أصروا على مراعاة مطالب "البيان" التي قدموها للسلطات الفرنسية و بعثوا بتوصية إلى الحاكم العام[1288]؛ غير أنّ رد فعل "كاترو"(CATROUX) كان فوريا حيث - و كما يخوّل له مرسوم 1898 - قام بحل الفرع الأهلي للمفوضيات المالية[1289]، كما اتخذ عقوبات فردية حيث قام باعتقال و وضع تحت الإقامة الجبرية، بالجنوب الوهراني[1290]، عضوين منها[1291]، السائح عبد القادر، بصفته رئيسا للفرع العربي، في بني عباس، و فرحات

1285 - Ibid, p. 316.

1286 - C.A.R.A.N: F 60 1.
و أيضا: Le Manifeste parle aux Français, op. cit, p. 51

1287 - C.A.R.A.N: F 60 816, Paris.

1288 - و قد وقع عليها خمسة عشر من المنتخبين المسلمين بينما امتنع ثلاثة و غاب اثنان.

1289 - C.A.R.A.N: F 60 816, Paris.

1290 - Robert ARON, Les Origines de la guerre d'Algérie, Paris, Fayard, 1962, p. 83.

1291 - C.A.R.A.N: F 60 814, Pari.

عبّاس، مؤسس و منشط اتحادية المنتخبين و كاتب "البيان"[1292]**، في تابلبالة، بحجة "** إثارة زملائهم على العصيان المدني، و محاولة عرقلة سير المجلس، و الإخلال بالنظام العام في زمن الحرب **"** [1293].

و قد علل عباس رفضه حضور الجلسة بأنّه " لا يستطيع أن يُعتبر متمرّدا في الصباح و أهلي خدمة بعد الظهر **"**[1294]**، و أكد تمسكه بـ "البيان" في المذكرتين التي بعث بهما إلى كل من الجنرال "كاترو"(CATROUX)، الحاكم العام، في 15 سبتمبر، و إلى الجنرال "دي غول"(DE GAULLE)، رئيس "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني"(C.F.L.N)، في 18 سبتمبر1943**[1295]**،" غير أنّ اللهجة المستعملة في تلك المذكرتين كانت "** صعبة القبول في فترة حرب **"**[1296] **بالنسبة للسلطات الفرنسية، و تُعتبر بمثابة دعوة إلى التمرّد ضد الحكومة العامة و ضد النظام الاستعماري.**

لم يكتف "كاترو"(CATROUX) بإبعاد المطالب الجزائرية، بل أقدم على اعتقال أبرز زعماء الحركة الوطنية أثناء الحرب. فما الغرض من ذلك؟ هل هو تقسيم المنتخبين المسلمين و الذي عاد هكذا، البعض منهم، " بالقوة إلى سياسة الدمج و التي كانوا يعلمون أنّها غير قابلة للتطبيق **"**[1297]**؟ فلماذا ذلك التشدد كله تجاه الجزائريين؟ أليس للتحسيس بقوة الفرنسيين و بعظمة فرنسا المنهارة أمام ألمانيا؟ هل هو استعراضا للقوة أمام الجزائريين أم أمام المستوطنين من أجل إرضائهم لغرض التجذر في الجزائر، خاصة إذا علمنا أنّ "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني"(C.F.L.N) كانت في حاجة ماسة للشرعية؟ ألم يكن ذلك فقط جسّ نبض وَحدة الصف لدى النواب المنتخبين الجزائريين المعروفين بولائهم لـ فرنسا باسترجاع الأغلبية و التي ستجرّ الأقلية من "** التائهين **" للارتماء في أحضان "** الوطن الأم **" كما كان الأمر من قبل؟**

أثارت عملية اعتقال فرحات عبّاس و عبد القدر السّائح و حل الفرع الأهلي للمفوضيات المالية، ردود فعل مختلفة، فبينما عللت السلطات الاستعمارية فعلها بأنّ مقاطعة جلسة المفوضيات المالية في 23 سبتمبر 1943 سابقة خطيرة و خاصة في زمن الحرب، اعتبرت الأوساط المحافظية أنّ الاعتقال يعود للعصيان المدني الذي قام به النواب، و لتعطيل المؤسسات العمومية و لإثارة الشغب زمن الحرب[1298].

إلاّ أنّ الغير متوقع حدث في المفوضيات المالية، في 15 أكتوبر 1943، بين النواب المنتخبين من ممثلي الشعب الجزائري، حيث تراجع إثنتى عشر من المنتخبين المسلمين

1292 - Du manifeste à la république…, op. cit, p. 59.
1293 - Oran-Républicain, 7ème année, n° 1712, 24 septembre 1943, p. 1.
1294 - شهادة فرحات عباس، في: Youcef BEGHOUL, op. cit, p. 188
1295 - Charles-André JULIEN, op. cit, p. 258.
1296 - Robert ARON, op. cit, p. 83.
1297 - Du manifeste à la République…, op. cit, p. 59.
1298 - New York Times, 24th september 1943, p. 4، نقلا عن سعد الله، المرجع السابق، ص. 211.

الممضين على "بيان الشعب الجزائري" من أعضاء المفوضيات المالية، و كوّنوا وفدا برئاسة تامزالي ذهب إلى مقابلة الجنرال "كاترو"(CATROUX)، الحاكم العام، و حرروا رسالة[1299] **وجهوها إلى الجنرال "كاترو"(CATROUX) باسمهم الخاص و باسم زملائهم، و قد حضر المقابلة، "غونون" (GONON)، الأمين العام للحكومة، و "أغِستن برك" (Augustin BERQUE)، مدير الشؤون الأهلية، عبّروا فيها عن أسفهم على "** حادثة 22 سبتمبر 1943 و التي لم تكن لا في نياتهم و لا في خاطرهم "**؛ و أكّدوا تمسكهم "** بالطريقة الأكثر وضوحا بوطنيتهم و بوفائهم لـ فرنسا "[1300]**؛ و إن رغبوا في الإسراع في تحقيق الإصلاحات التي يطالب بها في الميدان السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي، إلاّ أنّ ذلك لن يتمّ إلاّ** في إطار " الشرعية و في النظام داخل الأمة الفرنسية و وفق المثالية الديمقراطية لـ فرنسا "**؛ ثم أكّدوا لـ "الجنة الفرنسية للتحرير الوطني"(C.F.L.N) و إلى الحاكم العام، "** عدم زوال تمسكهم و إرادتهم في التعاون في مجهود الحرب بغية تحرير الوطن (فرنسا) و من أجل انتصار الديمقراطيات "[1301].

سجل الجنرال "كاترو"(CATROUX) عمل الوفد و أبدى رضاه الكامل، و قرر، " في تلك الظروف، إبطال قراره لـ 23 سبتمبر 1943 القاضي بحل الفرعين العربي و القبائلي للمفوضيات المالية "[1302]**، و ذلك في 10 أكتوبر 1943؛ غير أنّه انتظر إلى غاية 2 ديسمبر1943، و بناء على طلب من "بييَر بلوش" (Pierre BLOCH) لإطلاق سراح فرحات عبّاس**[1303].

اعتبرت السلطات الاستعمارية رسالة الوفد انتصارا لها حيث سارعت إلى نشرها في شكل إعلان لـ "الجنة الفرنسية للتحرير الوطني"(C.F.L.N) المنعقدة في 16 سبتمبر 1943 تحت قيادة الجنرال "دي غول"(DE GAULLE)، و كيف لا يمكن اعتبارها نصرا و سياسة الحاكم العام المُعيّن من قبل "دي غول"(DE GAULLE) قد نجحت، سواء من حيث " ربح الوقت "** مع الجزائريين أو من حيث "** كسب الحرب "** ضد الألمانيين، و ذلك بمساعدة مسلمين جزائريين، سواء فيما يخص المعركة السياسية مع الجزائريين أو فيما يخص المعركة العسكرية ضد الألمانيين، فتمكّنت فرنسا بذلك من ضرب وَحدة الصف الجزائري المُعبّر عنها في "بيان الشّعب الجزائري" و في المساس بالتنسيق و التكامل و الترابط المُجسد في النضال المشترك منذ 3 فيفري 1943. فعلا، لقد نجح الفرنسيون في**

[1299] - C.A.R.A.N: F 60 816, Paris؛ و أيضا: C.A.R.A.N: F 60 815, Paris -

[1300] - أنظر في ذلك : C.A.R.A.N: F 60 816, Paris -
و أيضا: Oran-Républicain, 7ème année, n° 1730, 17 octobre 1943, p. 4

[1301] - و تشكل ذلك الوفد من: الدكتور تامزالي، الدكتور ابن جلول، الدكتور الأخضري، روني فضيل، أحمد غرسي، شنتوف عدة، حاج حسن باش طرزي، عباسة، المحامي طالب عبد السلام، خيار، غراب، و خليل تامزالي في: Ibid, p. 4

[1302] - Ibidem.

[1303] - C.A.R.A.N: F 60 816؛ و أيضا: C.A.R.A.N: F 60 839 ؛ و أيضا: C.A.R.A.N: F 60 840 -
و أيضا: Archives du Quai d'Orsay, Paris: 995 ؛ و أيضا: C.A.R.A.N: F 60 856

الحصول على فشل الجزائريين في الربط بين تعاون الجزائريين مع فرنسا في الحرب باعتراف الفرنسيين بحرية الجزائر بعد الحرب. لكن هل هذا النصر دائم أم مؤقت؟

غير أنّ السؤال الذّي يُطرح هو ما الذي جعل النواب المنتخبين يتحولون عن مطالبهم التحررية، كما عبّروا عنها في "بيان الشعب الجزائري"، و يتخلون عن زملائهم في المفوضيات المالية، كما بينوه في مقاطعة جلسة 23 سبتمبر 1943 و يتراجعون عن موقفهم، و الذي سلكوه منذ تحرير "بيان الشعب الجزائري" في 10 فيفري 1943، و المتمثل في الربط بين مساعدة الجزائريين لـ فرنسا في الحرب مقابل اعتراف فرنسا بحرية الشعب الجزائري و بحقه في تقرير مصيره بعد الحرب؟ لقد علّق فرحات عبّاس على ذلك بـ " أنّ سياسة العنف و القوة التي نهجها الجنرال "كاترو"(CATROUX) و شتّت شمل النواب المسلمين، فدبّت عقارب الفزع في قلوب ضعاف الإيمان، فعادوا إلى أسيادهم. و كان هذا الخذلان متوقعا من طرف أولائك الذين كوّنهم الاستعمار تكوينا و صنعهم صنعا، حتى أصبح تعاونهم مع الاستعمار طبيعة ثانية "[1304].

جاء رد فعل الشعب الجزائري مغايرا لموقف نوابه في المفوضيات المالية[1305]، حيث عبّر، من جهته، و بطريقته، عن استيائه لما حدث لمُمثليه و عن سخطه لما ينتظر مستقبل مطالبه، فوقعت " في 30 سبتمبر 1943، مظاهرات وطنية، ذات عنف نادر، في كامل الجزائر "[1306]، **وإذا احتمى أعضاء وفد 23 سبتمبر 1943 من ويلات الاستعمار الفرنسي و حافظوا على امتيازاتهم كموظّفين إداريين، فإنّهم خرجوا ضعفاء في نظر الفرنسيين و أصبحوا** " خائنين " **في نظر الجزائريين، هذا في حين و إن تعرّض فرحات عبّاس لقمع الاستعمار الفرنسي و جُرّد من امتيازاته كنائب، فإنّه خرج قويا في نظر الفرنسيين و زعيما وطنيا في نظر الجزائريّين و الناطق باسم الحركة الوطنية الجزائرية أكثر من أيّ وقت مضى.**

و إثر رفع الرقابة الجبرية عنه و عن السّائح عبد القادر[1307]، بعث فرحات عبّاس في 15 ديسمبر 1943، رسالة إلى رئيس المفوضيات المالية، عبّر له فيها أنّه " سيجد أصدقاء يساعدونه في مهمته النبيلة و الصعبة "[1308] **و أنّه قطع تعاونه لأنّه "** تبذير وقت أطول في جو مخادعة و في جمعية أوليغارشية و إقطاعية شكّلها الكولون و لصالح الكولون "[1309]، **و هو ما يؤكد على قطيعة فرحات عبّاس مع الماضي، و على استمراريته على النهج الجديد رغم القمع و الاضطهاد. و قد كتب فرحات عباس حول سياسة فرنسا في الجزائر يقول: "**

[1304] - فرحات عباس، مصدر سابق، ص. 183.

[1305] - حول ردود الفعل من التراجع عن حل الفرع الأهلي للمفوضيات المالية، أنظر: - C.A.R.A.N: F 60 814

[1306] - Paul-Dominique CREVEAUX, Yves CHATAIGNEAU: fossoyeur général de l'Algérie, Alger, Ed. nationales, 1948, p. 77.

[1307] - C.A.R.A.N: F 60 816, Paris.

[1308] - Egalité, 1ère année, n° 11, 24 novembre 1944, p. 1.

[1309] - Egalité, 1ère Année, n° 11, 24 novembre, 1944, p. 1.

فيما يتعلق بـ فرنسا، رُفع الستار حول النوايا الحقيقية لمحاورينا. ربح الوقت، احتيال، مناورة المنتخبين الأهالي بغية المحافظة على النظام كما طُبّق منذ 1830، و لا شيء أكثر من ذلك "[1310]؛ **و بخصوص زملائه في المفوضيات المالية فإنّ سياسة الانتظار التي سلكوها بينت له عزلته و ضرورة البحث عن حلفاء خارج الأعيان**[1311]**. فماذا سيكون موقفه منهم مستقبلا؟ أليس التفكير في تأسيس حركة شعبية على غرار "رابطة أحباب البيان و الحرية" لـ 14 مارس 1944**[1312]؟

مهما يكن، فإنّ رفض "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني"(C.F.L.N) لـ "بيان 10 فيفري 1943" و اعتقال فرحات عباس و عبد القادر السائح، لم يكن من شأنهما لا إرضاء الجزائريين ـ رغم إصدار أمريات 6 أوت 1943 ـ و لا استرجاع هيبة السلطة الفرنسية بـ الجزائر ـ رغم تراجع بعض المنتخبين المسلمين ـ خاصة أنّه و بتأثير من اللوبي اليهودي و بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية، حليفة فرنسا في الحرب، أعاد "دي غول" (DE GAULLE)، رئيس "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني" (C.F.L.N)، و التي مقرها الجزائر، الجنسية الفرنسية لـ يهود الجزائر، و ذلك في 21 أكتوبر 1943[1313]**. و قد اتّخذ القرار في غياب "جيرو"(GIRAUD)، و الذي كان قد رفض القرار بحجة أنّه سيُثير المسلمين الجزائريين في سعيهم للحصول على الحقوق و الحريات، و هو ما جعله هو و الحاكم العام السابق، "بيروتون" (PEYROUTON)، عرضة للاتهامات الأمريكية بمعاداة السامية**[1314]**، و أكّد "دي غول"(DE GAULLE) بأنّ هذه الخطوة تترك الباب مفتوحا أمام "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني"(C.F.L.N) لـ "** تقرر أيضا ما تراه في شأن مستقبل الأصناف الأخرى من سكان الجزائر "[1315] **في إشارة منه للإصلاحات المزمع تقديمها لإرضاء المسلمين الجزائريين.**

يُعتبر إعادة العمل بقرار "كريميو" (CREMIEUX) أول خطوة يُقدم عليها "دي غول"(DE GAULLE) بعد تنحية الجنرال "جيرو"(GIRAUD) و انتهاء ازدواجية السلطة و انفراد "دي غول" (DE GAULLE) برئاسة "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني" (C.F.L.N) بالحكم في 9 نوفمبر 1943، و قد وضع ذلك حدا لشلل المؤسّسات و لتعطل دواليب الحكم لـ فرنسا، و هو ما فتح الأبواب لـ القضية الجزائرية و وجّه أنظار "دي غول" (DE GAULLE) إلى قضية المسلمين الجزائريين، فاستشار، في نهاية

[1310] - Ferhat ABBAS, Guerre et révolution: La nuit coloniale, Paris, Julliard, 1962, pp. 148-149.

[1311] - Mostefa LACHERAF, L'Algérie, nation et société, Paris, Maspéro, 1965, p. 71.

[1312] - أنظر في ذلك: C.A.R.A.N: F ^{60} 875؛ و أيضا: C.A.R.A.N: F ^{60} 814 ؛ و أيضا: C.A.R.A.N: F ^{60} 816 و أيضا: C.A.R.A.N: F ^{1a} 3299

[1313] - أنظر: C.A.R.A.N: F ^{60} 192, Paris ؛ و أيضا: C.A.R.A.N: F ^{60} 811, Paris

[1314] - Robert MURPHY, Un Diplomate parmi les guerriers, Paris, Laffont, 1965 , pp. 160-161.

[1315] - New York Times, 22th october 1943, p. 11 نقلا عن سعد الله، المرجع السابق، ص. 213.

نوفمبر 1943، "بييَر بلوش" (Pierre BLOCH)[1316]**، مساعد المحافظ للداخلية، في الأمر، فردّ عليه هذا الأخير بأنّه: "** في اليوم الذي تُعيدون فيه مرسوم كريميو (CREMIEUX)، ينبغي عليكم إعداد واحد للمسلمين **"**[1317]**.**

1ـ خطاب دي غول بـ قسنطينة 12 ديسمبر 1943:

أثناء زيارته لـ قسنطينة، و بعد أن أصبح الرئيس الوحيد لـ "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني"(C.F.L.N) منذ إبعاد "جيرو"(GIRAUD) في 9 نوفمبر 1943، ألقى "دي غول" (DE GAULLE) في 12 ديسمبر 1943 خطابا-برنامجا[1318] **يتضمن تعديلا في الهياكل السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر أعلن فيه "** أنّ الحكومة بعد فحص مُعمّق لما هو يمكن تمنّيه و لما هو حاليا ممكن، اتخذت مؤخّرا تجاه الجزائر قرارات هامة. لجنة التحرير قررت أولا منح حالا للعديد من الآلاف من الفرنسيين المسلمين كامل حقوق المواطنة، دون قبول أنّ ممارسة هذه الحقوق يمكن أن يُمنع، أو يُحدّد، باعتراضات مبنية على القانون الخاص. في نفس الوقت ستُرفع نسبة الفرنسيين المسلمين في مختلف الجمعيات التي تعالج المصالح المحليّة. و بصلة، عدد كبير من المناصب الإدارية سيصبح من الممكن بلوغها لأولئك الذين لهم الإمكانيات **"**[1319]**.**

ثم أعلن مجموعة من " الإجراءات ستُعلن (الحكومة) عنها عن قريب **"، تهدف إلى "** التحسين المطلق و النسبي لشروط الحياة للجماهير الجزائرية **"**[1320]**، و وعد بأنّ تلك الإصلاحات ستشمل:** المنح الفوري للجنسية الفرنسية لآلاف المسلمين (الجزائريين) دون المساس بأحوالهم الشخصية الإسلامية، كما كان من قبل [1321]؛ رفع نسبة الممثلين المسلمين (الجزائريين) في المجالس التداولية في الجزائر و توسيع حق الانتخاب للمسلمين؛ ترقية المسلمين لعدد أكبر من الوظائف الإدارية؛ تخطيط و تحقيق برنامج كامل لترقية اجتماعية وتقدم اقتصادي لصالح جميع السكان الفرنسيين المسلمين؛ تقييم و توفير، بالتوازي، الموارد المالية اللازمة لإنجاز هذا البرنامج و تحديد آجال التنفيذ [1322]؛ **و هي القرارات التي سبق و أن وافقت عليها "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني"(C.F.L.N) في اجتماعها المنعقد في**

[1316] ـ مساعد محافظ للداخلية، و كان في سنة 1936، في فترة مشروع "بلوم-فيولت"، رئيسا للجنة التحقيق البرلمانية في الجزائر.

[1317] - Yves-Maxime DANAN, La Vie politique à Alger de 1940 à 1944, Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence, Thèse de Doctorat de Sciences Politiques, Paris, 1963, pp. 253-254

[1318] ـ أنظر خطاب "دي غول" (DE GAULLE) في قسنطينة لـ 12 ديسمبر 1943 في: - C.A.R.A.N: F ^{60} 892

[1319] - C.A.R.A.N: F ^{60} 892.

[1320] - André NOUSCHI, op. cit, p. 138.

[1321] - Charles DE GAULLE, Mémoires de guerre: L'Unité 1942-1944, Paris, Ed. Plon, 1956, pp. 224-225.؛ و أيضا: CATROUX, op. cit, pp. 435-436

[1322] - Commissions des réformes…, T. I, pp. 5-6.

11 ديسمبر1943[1323]**، و ذلك باقتراح من محافظ الدولة للشؤون الإسلامية، الجنرال "كاترو"(CATROUX).**

ما يميّز برنامج "دي غول" (DE GAULLE) المعلن عنه بـ قسنطينة أنّه حل وسط في منتصف الطريق بين حواجز الاستعمار و بين رغبة الترقية لدى المجتمع المسلم[1324]**، و ما يلاحظ على خطاب "دي غول" (DE GAULLE) هو غياب الحديث عن "البيان" و عن مطالب الجزائريين، فهل يُعتبر ذلك مجرد إهمال، أم رفض غير معلن، أم محاولة الهروب إلى الأمام بفرض سياسة الأمر الواقع؟**

تباينت مواقف المنتخبين المسلمين و الشخصيات الوطنية من خطاب قسنطينة و من برنامج "دي غول" (DE GAULLE)، فإذا ابتهج طالب، رئيس الفرع العربي للموفوضيات المالية، للإجراءات المُعلن عنها في خطاب قسنطينة[1325]**، و إذا رحّب ابن جلول بها حيث بكى من شدّة الانفعال**[1326]**، فإنّ فرحات عبّاس و مصّالي الحاج و البشير الإبراهيمي أبدوا رفضهم لسياسة الدمج**[1327] **التي احتوتها. الإدارة الاستعمارية في الجزائر، هي الأخرى، و لكن و لأسباب مخالفة، حاولت معارضة اقتراح "دي غول" (DE GAULLE)، فبينما طلب محافظ قسنطينة تعديل أولا القانون الخاص**[1328]**، أوصى محافظ وهران بتوخّي الحذر لأنّ "** العادات الانتخابية ليست سليمة في الجزائر و الناخبون يسهل شراءهم **"**[1329]**.**

كلفت "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني"(C.F.L.N) محافظ الدولة بتشكيل لجنة مختلطة[1330] **لإعداد تلك الإصلاحات، و ذلك في 14 ديسمبر 1943**[1331]**، تتكوّن من ستة عشر عضوا، أربعة منهم من الموظفين، ستة ممثلين عن الأوروبيين، و ستة ممثلين عن المسلمين الجزائريين**[1332]**، مهمتها دراسة موضوع الإصلاحات و تقديم توصيات إلى "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني"(C.F.L.N) و إعداد "** برنامج إصلاحات سياسية و اجتماعية و اقتصادية في صالح المسلمين الفرنسيين في الجزائر **"**[1333]**؛ و كان على اللجنة**

[1323] - La France Libre, T. 5, n° 8, 15 avril 1944, pp. 293-294 ؛ و أيضا: - C.A.R.A.N: F [60] 878

[1324] - F. KEORNER, op. cit, p. 52.

[1325] - Charles DE GAULLE, "Mémoires de guerre": l' Unité, op. cit, p. 225.

[1326] - Charles-André JULIEN, op. cit, p. 257.

[1327] - Charles-Robert AGERON, op. cit, p. 91.

[1328] - تصريح "بريليي" (PERILLIER): - Commissions de Réformes…, T. I, p. 47

[1329] - تصريح "باتيستيني" (BATTISTINI): - Commissions de Réformes…, T. I, p. 45

[1330] -

[1331] - C.A.R.A.N: F [60] 1719.

[1332] - و هم الشيخ الطيب العقبي، الشيخ القاسيمي، الدكتور ابن جلول، عبد النور تامزالي، روني فضيل، قاضي عبد القادر و ابن قانة.

[1333] - أنظر في ذلك التصريحات الرسمية: خطاب الجنرال "دي غول" في قسنطينة في 12 ديسمبر 1943؛ تصريح الجنرال "كاترو" لـ راديو الجزائر؛ تصريح وزير الداخلية "أدرين تيكسيي" في الجمعية الوطنية الاستشارية في 18 جويلية 1945 C.A.R.A.N: F [60] 1719

المختلطة أن تُديع تقريرها في 31 جانفي 1944 على أقصى حد، و على "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني" (C.F.L.N) أن تتخذ قراراتها في 15 فيفري 1944 على أقصى حد[1334]. و قد سبق لـ "دي غول"(DE GAULLE) خلال خطابه بـ قسنطينة في 12 ديسمبر 1943[1335]، و لـ "كاترو" (CATROUX) لـ راديو الجزائر في 14 ديسمبر 1943[1336]، و أن أعلنا عن تشكيل اللجنة المختلطة.

شكّل "كاترو" (CATROUX) اللجنة المختلطة و حدد برنامجها بقرار في 14 ديسمبر 1943، و كانت تتشكّل من:

ـ أربعة موظفين سامين: المفتش العام للإدارة "لَستراد كاربونَل" (Lestrade CARBONEL)، رئيس في حالة تعذر الحاكم العام و الأمين العام للجنة الفرنسية؛ الأستاذ بكلية الحقوق بـ الجزائر، "بول-إميل فيارد" (Paul-Emile VIARD)؛ مدير الشؤون الإسلامية و أراضي الجنوب، "أغِستن برك" (Augustin BERQUE)؛ و ممثل المحافظ للداخلية، "إلي غُزلان"(Elie GOZLAN)):

ـ ستة أعضاء ممثلين فرنسيين غير مسلمين، ثلاثة من المتروبول: السناتور "مارصل آستيي" (Marcel ASTIER)، عضو الجمعية الاستشارية المؤقتة؛ أستاذ كلية الحقوق بـ تولوز، "آندري هُريو" (André HAURIOU)، عضو الجمعية الاستشارية المؤقتة؛ (و قد خلفه السناتور "جياكوبي" (GIACOBBI)[1337]؛ النائب "آندري مرصيي" (André MERCIER)، عضو الجمعية الاستشارية المؤقتة؛ و ثلاثة ممثلين لـ الجزائر: المستشار العام، "أغِست رَنكِرل"(Auguste RENCUREL)، عضو الجمعية الاستشارية المؤقتة؛ رئيس بلدية تلمسان، "فالور" (VALLEUR)؛ و المستشار العام، "غاستون لّو" (Gaston LLEU).

ـ ستة أعضاء، فرنسيين مسلمين: "شيخ العرب" سي بوعزيز بن قانة؛ الدكتور ابن جلول[1338]، مستشار عام، مندوب مالي و عضو الجمعية الاستشارية المؤقتة؛ الدكتور تامزالي، مستشار عام، و رئيس الفرع القبائلي للمفوضيات المالية؛ فضيل[1339]، المندوب المالي؛ الشيخ الطّيب العقبي؛ و قاضي عبد القادر، رئيس جمعية الفلاحين. و كان بإمكان

أنظر أيضا مذكرات: Georges CATROUX, Dans la bataille de la méditérranée, Paris, 1949; و أيضا: Charles DE GAULLE, Mémoires de guerre, T. 2, L'unité, Plon,1956; و أيضا: Jean-Pierre BLOCH, Algérie, terre des occasions perdues, Paris, 1961; و أيضا: Henri QUEUILLE, journal de Londres et d'Alger.

1334 - C.A.O.M: 30 X 1, Aix-en-provence.

1335 - Charles DE GAULLE, op. cit, pp: 463-465.

1336 - C.A.O.M: B. 3006, pp. 6-7, Aix-en-provence؛ و أيضا: C.A.R.A.N: F 60 1719, Paris - C.A.O.M: 30 X 4, Aix و أيضا:

1337 - C.A.R.A.N: F 60 812.

1338 - أنظر ملاحظات ابن جلول أمام لجنة الإصلاحات في: C.A.R.A.N: F 60 812

1339 - أنظر ملاحظات فضيل أمام لجنة الإصلاحات في: C.A.R.A.N: F 60 812

اللجنة المختلطة استدعاء أي شخصية من أجل الاستماع لها، و الحصول من الإدارات على أيّ وثيقة مفيدة في مهمتها[1340].

ما يمكن ملاحظته عن تركيبة تلك اللجنة أنّ " الشخصيات الأهالي المُعَينين، كانوا تافهين جدا أو عديمي الشأن، مستعدون لكل إنكار، و لجميع التواطؤات من أجل الاستمرار في الحصول على المناصب و الأوسمة **"**[1341]**. لكن السؤال الذي يُطرح هو هل يمكن اعتبار تلك اللجنة هيئة تمثيلية للمسلمين الجزائريين؟ هل يمكن اعتبار المُعَينين من قبل السلطات الاستعمارية ممثلين حقا لإرادة الجماهير الجزائرية؟ أليسوا من الموالين و من الميالين لـفرنسا؟ هل تمّ استشارة المعنيين بالأمر في اختيار ممثليهم؟ هل تمّت على الأقل، مراعاة النسبة العددية في التمثيل بين الجزائريين و الأوروبيين، الخاصة بالديمقراطية و التي طالما تغنت، بل و تذرعت، بها فرنسا؟**

اجتمعت تلك اللجنة في الفترة ما بين 21 ديسمبر 1943 إلى 8 جويلية 1944[1342]**، و كان عليها أن تعمل إلى 31 جانفي 1944، لكنها واصلت أشغالها إلى غاية 8 جويلية 1944؛ عقدت خلالها سبعة و عشرون جلسة كاملة، كما اجتمعت لجنتين فرعيتين، الواحدة فيما يتعلق بالمسألة السياسية، و اجتمعت مرتين، و الثانية فيما يتعلق بالمسألة الفلاحية، و اجتمعت ثمان مرات. و قد جُمعت نقاط البرنامج التي حددها قرار 14 ديسمبر 1943 في أسئلة عُهد بها إلى مقرر.**

تعرضت اللجنة المختلطة أولا للمسألة السياسية، خلال أحدى عشرة جلسة كاملة ما بين 21 ديسمبر 1943 و 31 جانفي 1944 تحت رئاسة "غونون" (GONON)، الأمين العام للحكومة، و جلستين للجنة الفرعية تحت رئاسة "جياكوبي" (GIACOBBI)، و بحضور "مرصيي" (MERCIER)، و "رَنكِرل" (RENCUREL)، و عبد النور تامزالي، و "بَرك" (BERQUE). و كان عليها السماع لبعض الشخصيات الجزائرية كما نص عليه قرار 14 ديسمبر 1943. استمعت إلى عمّار أوزقان، الأمين العام لـ الحزب الشيوعي الجزائري في 23 ديسمبر 1943، و إلى فرحات عبّاس و السّائح عبد القادر في 3 جانفي 1944، و إلى الشيخ الإبراهيمي، رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، و إلى مصّالي الحاج، رئيس حزب الشعب الجزائري، في 15 جانفي 1944، و إلى شخصيات أخرى من المسلمين الجزائريين ...[1343].

[1340] - C.A.O.M: 30 X 1, Aix-en-Provence.

[1341] - Jean-Claude VATIN, "Conditions et formes de la domination coloniale en Algérie (1919 - 1945)", In: R.A.S.P.E.J, Vol. IX, n° 4, Décembre 1972, p. 886.

[1342] - أنظر جلسات اللجنة المكلفة بإنجاز برنامج الإصلاحات في: - C.A.R.A.N: F 60 812
أنظر أيضا: Charles-André JULIEN op. cit, p. 296 ؛ و أيضا: André NOUSCHI, op. cit, p. 138

[1343] - أنظر لاحقا في هذا الفصل.

في 3 جانفي 1944 استمعت لجنة الإصلاحات إلى فرحات عبّاس و إلى السّائح عبد القادر، الموقعين على "البيان"، و كان عبّاس يُعتبر أحد أكثر المتحمسين لـ مشروع "بلوم ـ فيولت"، إلاّ أنّه أصبح غير ممكن العمل به و قد فشل و لم ينجح و تم تجاوزه من طرف الجزائريين:

" تطرح مبادرة اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني في الواقع، و من جديد، مسألة مشروع فيولت. هذا المشروع، المودع أمام غرفة النواب من طرف الحكومة المركزية في 1937، أثار الكثير من الجدال و الكثير من الحماس لكي لا يمكن أن يُبعث بمنفعة، في الوقت الذي فيه حتى الأهالي المسلمين أنفسهم عدّلوا عنه " [1344].

ينبغي تجاوز نظام الطبقية و إلغاء الامتيازات و وضع حد لـلامساواة:

" اليوم، القضية تختلف كليا. الأمر لا يتعلق بإشراك لامتيازات طبقة واحدة أو العديد من الفئات من الأهالي، للتخفيف من الدكتاتورية التي تمارسها هذه الطبقة على البلاد. الأمر يتعلق بإلغاء هذه الامتيازات و القضاء على أيّة دكتاتورية في الجزائر (...) فضلا عن ذلك، لجنة التحرير الوطني لن تريد جعل نهائية إصلاحا سيخلق في الجزائر لا مساواة جديدة بين الناس، ترقّي تعسفيا البعض و تبقي على الآخرين في رتبة أقنان " [1345].

أيّ إصلاح في الجزائر ينبغي أن يقوم على أساس المساواة و الحرية :

" الإصلاحات التي تبقى جديرة بـ فرنسا الجديدة هي الإصلاحات التي ستحترم مبدأين خالدين: جميع الشعوب تُولد و تبقى حرة و متساوية في الحقوق؛ أيّ شعب حر في تقرير مصيره بنفسه "[1346].

حل القضية الجزائرية يكمن في "البيان" و في "الملحق":

" هذا البيان و مشروع الإصلاحات هذا المتواضع يبقيان الطريق الأكثر وضوحا و الأكثر نجاعة في حل القضية الجزائرية "[1347].

الاستقلال الذاتي لـ الجزائر هو البديل للنظام الاستعماري:

" الاستقلال الذاتي الذي ينبغي أن يحل محل النظام الاستعماري القديم القاسي و اللاّ إنساني يشكل قاعدة تجديد فرنسا و الجزائر و يشترط نشأة نظام جديد. فهي تحدد العلاقات بين فرنسا و الجزائر في الوجهة الموضوعية و المنطقية: هذه العلاقات ينبغي أن تكون علاقات شعب مع شعب؛ تُبقي على "حق الرقابة" للمتروبول حول تطور الجزائر؛ تضع حدا للبس و الخدع التي

[1344] - C.A.R.A.N: F [60] 812, Paris.
تصريح عباس-السائح: Commissions des réformes…, T. I, p. 56

[1345] - تصريح عباس-السائح: Commissions des réformes…, T. I, pp: 56-57

[1346] - C.A.R.A.N: F [60] 812, Paris.

[1347] - Commissions des réformes…, T. I, pp. 57.

يستعملها النظام الاستعماري للحفاظ على سيطرته؛ بتحديد مطالب شعبنا بالحريات المحلية و بالاعتراف بالجنسية الجزائرية، ستضع فرنسا في منأى لـ " غزو" مواطنين من المستعمرات أكثر أو أقل تأهيل لتسيير التراث الفرنسي؛ تُلغي أيّ مصدر تنازع بين ممارسة المواطنة في الجزائر و احترام التقاليد و الديانة الإسلامية. تُجنّب أخيرا أخطار مغامرة مثل تلك التي عاشها مؤخرا يهود الجزائر بإلغاء مرسوم كريميو؛ بمطالبتها على الحفاظ دمقرطة الجمعيات الجزائرية و تحويل الحكومة العامة إلى حكومة جزائرية، فهي تحترم مبدأ اللّامركزية، مصدر عيش أو موت لـ الجزائر و للبلدان البعيدة؛ تُبقي على إمكانية تشكيل، تحت رعاية فرنسا، مع تونس و المغرب، فدرالية دول شمال إفريقية؛ و هي ترضي كلية الجزائر المسلمة. و ستحمل، بعد استشارتها، باستفتاء، كامل موافقتها "[1348].

إحياء الجزائر هو إحياء لـ فرنسا و خدمة الجزائر هو خدمة لـ فرنسا:

" هذا الإحياء أكيد. و لكننا نعتقد أنّه سيقوم في المستقبل على إحيائنا الخاص و على عظمتنا الخاصة. فرنسا ستكون حرة و قوية بحرياتنا و بقوتنا (...) نأمل أنّ اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني لن تتردد في القطع مع ماضي ولّى و أن تلتزم بثبات في طريق الإصلاحات الكبرى الثورية بتبنيها للاقتراحات التي عرضناها عليها، يتحكم فينا، همّنا الوحيد هو خدمة، في الوقت نفسه، الجزائر، فرنسا و الإنسانية "[1349].

مصّالي الحاج، هو الآخر، و في تصريح له في 15 جانفي 1944 أمام لجنة الإصلاحات رفض العودة للحديث عن مشروع بلوم ـفيولت و عن سياسة الدمج، و البديل يتمثل في البيان و في سياسة التحرير:

" في 1937، كان يبدو أنّ مشروع فيولّت كان قد قسم الرأي العام المسلم. في الواقع، أنصاره المتحمسون كانوا يترددون في عمق أفكارهم. و كان في ذلك القبول قطع الأمل و عدم الفهم (...) في ما يتعلق بنا، لا نزال دائما معارضين لـ مشروع فيولّت لـ 1937، و كذا لـ 1944، للأسباب التالية: لأنّه معادي للديمقراطية، يخلق فئة من المتميزين و يبقي على الجماهير العريضة خاضعة للسياسة الاستعمارية. و من جهة أخرى، هذا المشروع معاكس لطموحات الشعب الجزائري الذي يبقى متمسكا بوفاء للغته، لدينه، و لماضيه التاريخي. فبدل سياسة الدمج التي تبين أنها غير ناجعة لأنّها لا منطقية، سياسة تحرر تفرض نفسها تلقائيا من أجل حل القضية الجزائرية "[1350].

مطالب الشعب الجزائري هي الشخصية الجزائرية و الحرية و تقرير المصير:

[1348] - C.A.R.A.N: F [60] 812, Paris.

[1349] - تصريح عباس-السائح:
- Commissions des réformes…, T. I, p. 58.

[1350] - C.A.R.A.N: F [60] 812, Paris. ؛ و أيضا:
- Commissions des réformes…, T. I, p. 142

" الشعب الجزائري يطالب بشدة التمتع بالمواطنة الجزائرية، التي تضمن له احترام لغته دينه و حقوقه السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية من أجل تحرره. هكذا يتصور الدّيمقراطية و حريات الإنسان و المواطن و حرية الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها "[1351].

حل القضية الجزائرية يكمن في إقامة برلمان جزائري:

" من أجل وضع حد لهذه الحالة، سبب كل القلق الجزائري، و التي رمت بكل ثقلها على معنويات الشعب المسلم، أطالب بدمقرطة جميع المجالس الجزائرية و تحويل المندوبيات المالية إلى برلمان جزائري منتخب بالاقتراع العام دون تمييز في الأعراق و في الديانات "[1352].

البشير الإبراهيمي، رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، هو الآخر أبدى رفضه و رفض الجزائريين للمواطنة الفرنسية:

" لا يستطيع قبول تدابير المشروع التي بإمكانها تغيير الشخصية العربية، القانون الخاص الإسلامي ... و لا يريد أن يُجرّد من حالته، و أنّ الأهالي لا يرغبون أن يُقسّموا إلى عدة فئات، لكنهم يريدون البقاء عرب و مسلمون. لا يلتمسون شرف الارتقاء إلى المواطنة الفرنسية، لأنّهم يعتبرون أنفسهم "مرتقون كثيرا" بصفتهم كمسلمين ... "[1353].

موافقة جمعية المسلمين و الجزائريين على "مشروع بلوم ـفيولت" في 1936 موافقة ظرفية ليس إلاّ:

" إلاّ أنّ الآراء تغيرت، و حدث تطور. لم يتعلق الأمر، في المؤتمر الإسلامي، سوى مسألة تكتيك، و وضعية انتظار ... و أنّه لم يقبله أبدا، و أنّ السكان المسلمون صادقوا عليه لضرورة سياسية لأنّهم كانوا حينذاك مضطرين للتعاون ... و ينبغي منح العرب نفس الحقوق السياسية كالمواطنين الفرنسيين بما أنّهم خاضعين لنفس الالتزامات ... لكن مع ذلك يجب أن يُحافظوا على جنسيتهم العربية "[1354].

ثم ندد بمحاولة إحياء من جديد "مشروع بلوم ـفيولت" القديم:

" إنّ التصريح الرسمي المُعلن عن منح للعشرات من المسلمين الجزائريين المواطنة الفرنسية، دون استشارة مسبقة للشعب، المعني مباشرة، لم تسمح باستيقاظ، في غالبية الأذهان، ذكرى مشروع فيولت، محلّ مناقشات صاخبة بين الشعب و الأوساط الاستعمارية في 1936، و الذي أفضى به الزمن إلى النسيان و ... إلى الموت، لأنّه عديم الأهمية. و بعد لم يعد ساري المفعول، ها هو يحيى من جديد ليقدّم جوهره كأساس لمشاريع إصلاحات جديدة ذلك، نقولها

1351 - Commissions des réformes..., T. I, p. 142 ؛ و أيضا: C.A.R.A.N: F 60 875, Paris -

1352 - C.A.R.A.N: F 60 812, Paris ؛ و أيضا: Commissions des réformes..., T. I, p. 143 -

1353 - Commissions des réformes..., T. I, p. 66.

1354 - C.A.R.A.N: F 60 812, Paris.

بصراحة ليس من شأنه إرضاء الشعب المسلم الجزائري، الذي لا يريد من مشروع و الذي حتى في 1936، لم يستجيب على الإطلاق لمثاليته، مشروع لا يريد أبدا رؤيته يُبعث من جديد لأنّه سبق و أن تقيأ، و الذّي لا يريد أبدا تذكّره بعد أن رمى به، بدون ندم، في عمق النسيان "[1355].

الشعب الجزائري يريد المساواة مع الفرنسيين لا الجنسية الفرنسية:

" إنّه من العدل منحه المساواة مع "الآخرين" في التمتع بالحياة، كما "مُنحت" له أمام الموت، و أن لم يكن مجبرا الزواج، سواء فرديا، سواء جماعيا، بجنسية ليست له "[1356].

مطالب الجزائريين هي الشخصية الوطنية و القانون الخاص:

" يعتقد الشعب الجزائري أنّ التوسيع لفئة من أبنائه، لحقوق المواطنة الفرنسية، يشكل خطوة نحو الإدماج. لا يريد الإدماج مهما كان الثمن، كما أنّه لا يريد مقايضة ذاتيته و لا حتى وضعه الديني مقابل أيّ شيء. يَعتبر كل محاولة دمج كمحاولة لمحو شخصيته "[1357].

أسس الإصلاحات نهاية الاستعمار و الامتيازات، خلق المواطنة الجزائرية و إقامة البرلمان الجزائري:

" مصلحة جميع سكان هذا البلد، في رأيي، و الذي أعتبره مطابقا للمنطق، في بناء المستقبل، على أسس من شأنها إبعاد هذه الكارثة عنّا و المتمثلة في الاستعمار من طرف جنس آخر. لهذا، ينبغي إقامة إصلاحات جديدة ضخمة على الأسس التالية: خلق المواطنة الجزائرية، التي سيستفيد مختلف عناصر السكان في هذا البلد، دون تمييز عرقي أو ديني، مع نفس الواجبات و نفس الحقوق؛ تغيير كامل الأنظمة الاستعمارية بنظام حكومي، "الحكومة الجزائرية"، المسؤولة أمام البرلمان الجزائري "[1358].

الشيخ الطيب العقبي، و الذّي كان قد ابتعد عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، طالب أمام لجنة الإصلاحات، بـ:

" منح لجميع المسلمين دون استثناء الحقوق السياسية قابلة الانتقال مع احترام القانون القرآني. الحقوق السياسية لا يمكن في الميدان الانتخابي ممارستها أثناء الحرب و وضع الجزائر يبقى مؤجلا حسب حتى تصريحات الحكومة، لذا ينبغي منذ الآن إفادة السكان المسلمين بالخاصيات التي تضعها هذه الحقوق "[1359].

[1355] - Commissions des réformes…,T. I, p. 71.
[1356] - C.A.R.A.N: F [60] 812, Paris.
[1357] - Commissions des réformes…,T. I, p. 72.
[1358] - C.A.R.A.N: F [60] 812, Paris.
[1359] - Commissions de réformes…, T. II, p. 61.

و في 23 ديسمبر 1943، استمعت "لجنة الإصلاحات" لـ عمّار أوزقان، الأمين العام للحزب الشيوعي الجزائري، الذي أدلى بتأييد الحزب للإصلاحات السياسية و توسيعها لتشمل فئات أخرى من الجزائريين. الحزب الشيوعي الجزائري لم يكن مهتما بالمسألة الوطنية، بل كان يعطي الأولوية للكفاح ضد النازية و لتحرير فرنسا بدل تحرير الجزائر، و بتحسين ظروف معيشة الأهالي المسلمين بـ الجزائر، حيث كتبت جريدة "ليبرتي" (Liberté)، لسان حال الحزب، " دون 8 نوفمبر 1942، لم يبق في الجزائر سوى شعب من الجثث فتك بها الجوع، لا ينتظر شعب الجزائر أيّ شيء من هتلر. و إذا كان للبعض بعض الأوهام في هذا الأمر، فإنّهم فقدوها اليوم "[1360]؛

غير أنّه طالب بتنفيذ إصلاحات في صالح الأهالي:

" مع ذلك تبقى بعض المرارة. الشعب الجزائري تلقّى الكثير من الوعود، ينبغي إعطاءه، بأفعال، اليقين بأن لا يبقى غدا كذلك، المسكين اليتيم على أرض آباءه الخاصة "[1361]؛

و قد أدلى بتأييده لصالح مشروع "دي غول" (DE GAULLE) الخاص بالإصلاحات السياسية:

" ... الحزب الشيوعي الجزائري بكل سرور من مؤيدي منح الحقوق السياسية لجميع مسلمي الجزائر و الذين بإمكانهم، على غرار أيّ كان، ميز الطريق الذي يؤدي إلى تحرير فرنسا "[1362].

إلاّ أنّه أكد على تدريجية الإصلاحات:

" ... هذا الحزب لا يريد المغامرة، بتطرف دماغوجي، نسف المشروع. و هو يعترف بأنّ المواطنة الفرنسية لا يمكن منحها فورا لجميع المسلمين، لكنّه يعتقد أنّه لا يجب تحديد هذه المواطنة للنخبة فقط؛ ينبغي التّفكير في مجموع السّكان المسلمين و إشراك، في منح هذه المواطنة، في الوقت نفسه، للأعمال الحرة و لكل الفئات الاجتماعية التي تستحق، لمختلف الصفات، شرف التحول إلى مواطنين " [1363].

و هو يعتقد أنّ الجزائر أمة في التكوين[1364]، لكنها لم تنضج بعد:

" ... في تصور الحزب الشيوعي الجزائري و الحزب الشيوعي الفرنسي، الجزائر أمة في التكوين و شعبها سيكون خليط شاذ من عناصر من أصل أوروبي، عربي أو بربري و الدّين

[1360] - عمار أوزقان في:
- Liberté, 1ère année, n° 1, 1er juillet 1943, p. 3

[1361] - عمار أوزقان في:
- Liberté, 1ère année, n° 2, 8 juillet 1943, p. 3

[1362] -
- Commissions de réformes…, T. I, p. 23.

[1363] -
- C.A.R.A.N: F 60 812, Paris.

[1364] - و هي نظرية "موريس ثورز"(Maurice THOREZ)، مسؤول في الحزب الشيوعي الفرنسي (P.C.F)، في خطاب له سنة 1939.

يكونوا قد انصهروا إلى حد تشكيل جنس جديد: الجنس الجزائري. لكن هذه الأمة لم تبلغ بعد نضجها "[1365]؛

على الأوروبيين و المسلمين التعايش و الاشتراك في برنامج مشترك:
" الجزائر ... مدعوة لتشكل في يوم ما دومنيوما، و منذ الآن، على الأوروبيين و المسلمين الاشتراك على أساس برنامج مشترك و الأكيد أنّهم سيتّجهون هكذا نحو حال أفضل عام "[1366].

ثم أعلن تأييده لمشروع الإصلاحات غير أنّه يعتبره لا أبدي و قابل للتعديل:

" الحزب الشيوعي الجزائري يصادق في الوقت الحاضر على مشروع الجنرال دي غول، لكنه يعتقد بأنّ شعب فرنسا سوف يعيد النظر، فيما بعد، في القضية "[1367].

كما طالب الحزب، في النداء الذي وجّهه إلى السكان الجزائريين إثر الندوة المركزية لـ الحزب بين 23-24 سبتمبر 1944 بـ " التطبيق الإستعجالي و الحقيقي لـ أمرية 7 مارس 1944 "[1368] **. و ما يلاحظ هو تمسك الحزب الشيوعي الجزائري بـ "مشروع بلوم-فيولت" لـ 1936، بتصريح "دي غول" (DE GAULLE) لـ 1943، و بـ "أمرية 7 مارس 1944".**

أجمع المسؤولون الفرنسيون على تدخلات الأعضاء الجزائريين في "لجنة الإصلاحات"، و على رفض السلطات الاستعمارية إجراء أيّ تغيير في الوضع القائم، و على إبقاء السيادة الفرنسية على الجزائر كاملة، حيث أوضح "غونون"(GONON)، الأمين العام للحكومة العامة، رفضها قيام جمهورية جزائرية، حيث أكّد، حتّى و إن " عرض فرحات عبّاس طريقة نظرته بوضوح و بشجاعة، فإنّ الحكومة ستحافظ على وجهة نظرها في جمهورية واحدة و غير قابلة للتقسيم، و لا تقبل أطروحة السيد عبّاس "[1369]، **و أعلن أنّ تصريحات فرحات عبّاس أمام اللجنة ابتعدت كثيرا من وجهة نظر "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني" (C.F.L.N)، و هي في عدم اتفاق تام معها**[1370]**؛ بينما صرح "بلِفَن" (PLEVEN)**[1371]**، محافظ المستعمرات، خلال مؤتمر برازافيل**[1372]**، لماذا التحرير في**

[1365] - C.A.R.A.N: F [60] 812, Paris ؛ و أيضا: - Commissions des réformes…, T. I, p. 25

[1366] - Commissions des réformes…, T. I, p. 25؛ و أيضا: - C.A.R.A.N: F [60] 812, Paris

[1367] - C.A.R.A.N: F [60] 812, Paris.

[1368] - Liberté, 2ème année, n° 70, 26 octobre 1944, p. 4.

[1369] - Commissions des réformes…, T. I, p. 61.

[1370] - Commissions des réformes…, T. I, p. 58.

[1371] - و هو "روني بلِفَن"(René PLEVEN)، من مواليد 1901، تقلد العديد من المناصب الإدارية و المسؤوليات السياسية: محافظ المستعمرات في "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني" (C.F.L.N) و في "الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية" (G.P.R.F) بين (1943-1944)؛ وزير المستعمرات سنة (1944)؛ وزير المالية (1944-1945)؛ وزير الاقتصاد الوطني و المالية سنة (1945)؛ وزير المالية بين (1945-1946)؛ وزير الدفاع الوطني بين (1949-1950)؛ رئيس المجلس بين (1950-1951) و (1951-1952)؛ وزير الدفاع الوطني (1952-1954)؛ وزير الشؤون الخارجية سنة (1958)؛ وزير العدل (1969-1973)؛ أنظر: Dictionnaire des ministres (1789-1989), pp. 720-721

غياب ما يُحَرّر: " نقرأ من حين لآخر، بأنّ هذه الحرب ينبغي أن تنتهي بما يسمى تحرّر الشعوب المُستعمَرة. في فرنسا الاستعمارية الكبرى، لا يوجد لا شعب للإعتاق، و لا تمييز عنصري للإلغاء **"**[1373].

"دي غول"(DE GAULLE) رئيس "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني"(C.F.L.N)، من جهته، و في خطاب له في افتتاح مؤتمر برازافيل، كان مهتما أكثر بمصير فرنسا في الحرب عن مستقبل المستعمرات بعد الحرب: " فرنسا، فضلا عن ذلك، ليس لديها، للأسف**!** هموما أكثر فورية عن مستقبل أراضيها في ما وراء-البحار؟**"**[1374].

كما تقرر في ذات المؤتمر أنّ " غايات الإنجاز الحضاري الذي أدّته فرنسا في المستعمرات ترفض أيّ استقلال ذاتي، أية إمكانية تطور خارج الكتلة الفرنسية للإمبراطورية؛ تأسيس محتمل، و لو بعيد، لحكومات ذاتية في المستعمرات يجب إبعاده**"**[1375]**. و ما يلاحظ على ذلك المؤتمر هو غياب الحديث عن الجزائر و عن الجزائريين، عن "البيان" و عن مطالب الجزائريين كون الجزائر في منظور القانون الفرنسي ليست مستعمرة بل هي مقاطعة فرنسية.**

توصلت "لجنة الإصلاحات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية" إلى اقتراحات تمت المصادقة عليها بالإجماع، و إلى تحرير مشروعين، مشروع "فالور"(VALLEUR) القاضي بمنح المواطنة لكامل المسلمين مع تقليص حقوقهم السياسية، و مشروع اللجنة الفرعية المستوحاة من "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني"[1376]**، إلاّ أنّها لم تُأخذ بعين الاعتبار، حيث فضلت "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني" (C.F.L.N) إصدار "أمرية 7 مارس 1944"**[1377]**، و التي جاءت قراراتها متطابقة و خطاب قسنطينة لـ 12 ديسمبر 1943، أي حتى قبل انتهاء مدة أشغالها. فما هي "أمرية 7 مارس 1944"؟ ما هي عوامل صدورها؟ هل جاءت بمبادرة فرنسية أم نتيجة متغيرات دولية أم بضغط جزائري؟ ما محتواها؟ ما طبيعتها؟ ما هو هدفها؟ ما الغرض منها؟ ما الغاية التي تصبو إلى تحقيقها؟ ما مدى تأثيرها؟ ما الفرق بينها و بين "قانون 4 فيفري 1919" و بينها و بين "مشروع بلوم-فيولت" لـ 30 ديسمبر 1936؟ ما مدى تجاوبها مع المطالب الجزائرية؟ هل تتناسب مع مطالب الجزائريين لما قبل الحرب؟ هل تتناسب مع تضحيات الجزائريين أثناء الحرب؟ هل تتناسب مع متغيرات الحرب؟ ما هو موقف الجزائريين منها؟ و ما هي ردود الفعل الفرنسية منها أحزابا، برلمانا و حكومة؟ ما مآلها؟ هل تحققت؟**

[1372] - حول مؤتمر برازا فيل جانفي 1944، أنظر: - C.A.R.A.N: F [60] 916, Paris

[1373] - Yves-Maxime DANAN, op. cit, pp. 258-259.

[1374] - Charles DE GAULLE, "Mémoires de guerre", op. cit, p. 477.

[1375] - Yves-Maxime DANAN, op. cit, pp. 258-259.

[1376] - تصريح "بريليي" (PERILLIER): - Commission de réformes…, T. I, p. 48

[1377] - و ذلك انطلاقا من مشروع لجنة الإصلاحات الإسلامية حسب مذكرة 28 جويلية 1944: - C.A.O.M: 30 X 3, Aix-en-Provence. ؛ أنظر أيضا: C.A.R.A.N: F [60] 814, Paris

2ـ محتوى أمرية 7 مارس 1944

احتوت "أمرية 7 مارس 1944"[1378] **على ثمان مواد، نصّت المادة الأولى على أنّ** الفرنسيون المسلمون في الجزائر سيتمتّعون بكافّة الحقوق، و سيكون عليهم الواجبات التي للفرنسيين غير المسلمين، و كلّ الوظائف الرسمية، مدنية أو عسكرية، ستكون مفتوحة أمامهم[1379]؛ **و جاء في المادة الثانية على أنّ** القانون سيُطبق بدون تمييز بين الفرنسيين المسلمين و الفرنسيين غير المسلمين، و كلّ المواد القانونية المستعملة ضدّ الفرنسيين المسلمين هي ملغاة. غير أنّ الفرنسيين المسلمين الذين لم يعلنوا صراحة عن إرادتهم في الدخول تحت القاعدة العامة للقانون الفرنسي سيبقون خاضعين لأحكام القانون الإسلامي و العادات البربرية في كلّ ما يتعلق بأحوالهم الشخصية و حقوق الملكية[1380]؛

و عدّدت المادة الثالثة الفئات الآتية سيُعتبر أصحابها مواطنين فرنسيين و يوضعون على نفس قائمة المصوتين غير المسلمين من المواطنين الذكور البالغين الواحد و العشرون سنة أو أكثر، و هم: قدماء المحاربين، و حملة إحدى الدرجات الآتية: دبلوم التعليم العالي، بكالوريا التعليم الثانوي، الأهلية العليا، الأهلية الابتدائية، أهلية الدراسات الابتدائية العليا، شهادة الدراسات الثانوية، شهادة التخرج من المدرسة الوطنية الكبرى، أو من مدرسة وطنية للتعليم المهني سواء كانت صناعية أو فلاحية أو تجارية، و شهادة اللغة العربية و البربرية؛ الموظّفون المدنيون أو المتصرفون الذين توظفهم الدولة، و الولايات و البلديات، أو المصالح المعتمدة؛ الحائزون على مناصب دائمة بمقتضى تنظيمات سيُحدّدها القانون فيما بعد؛ أعضاء الغرف التجارية و الفلاحية، و الباشاغوات، و الأغوات، و القياد الذين تولوا وظائفهم ثلاث سنوات على الأقل و لم يكونوا قد عزلوا منها؛ الأشخاص المنتخبون أو الذين كانوا قد انتُخبوا كنواب في المجالس المالية، أو مستشارين بلديين في البلديات كاملة الصلاحيات، أو رؤساء للجماعة؛ أعضاء النظام الوطني لـجوقة الشرف، و أصحاب نظام التحرير، و حملة الميدالية العسكرية، و حملة ميدالية العمل، و أعضاء مجالس إتحاد العمال في الاتحادات العمالية المُؤسسة تأسيسا شرعيا بعد أن يكونوا قد مضى عليهم في وظيفتهم ثلاث سنوات؛ أعضاء مجالس التوثيق و الوكلاء الشرعيون، أعضاء المجالس الإدارية لعمال و فلاحي الشركات الأهلية للتعاون (S.I.P)، الجمعية الأهلية للصالح العام، و أعضاء اللّجان الفرعية لعمال و فلاّحي الشركات الأهلية للتعاون (S.I.P) [1381]؛

و أكّدت المادة الرابعة على أنّه سيُؤذن لفرنسيين مسلمين آخرين بالحصول على المواطنة الفرنسية، و سيُحدّد المجلس الوطني التأسيسي الطّريقة التّي يحصل بها هذا التغيير،

[1378] - J.O.R.F: Séance du 7 mars 1944, pp. 217-218.
و أيضا: C.A.R.A.N: F ^{60} 2539 ؛ و أيضا: C.A.R.A.N: F ^{60} 811 ؛ و أيضا: C.A.R.A.N: F ^{60} 812
أنظر أيضا: الملحق الـ 13.

[1379] - J.O.R.F: Séance du 7 mars 1944, p. 217.

[1380] - C.A.R.A.N: F ^{60} 2539, Paris.

[1381] - C.A.R.A.N: F ^{1a} 3297, Paris.

و ابتداء من هذا التاريخ فإنّ الفرنسيين المسلمين من هذا الصنف، وهم الذكور البالغون الواحد و العشرين سنة أو أكثر، سيتمتعون بمواد قانون 9 فيفري 1919، و سيوضعون في قائمة الدائرة الانتخابية التي تنتخب النواب الخاصين للمجالس البلدية و المجالس العامة و المجالس المالية حسبما نصّ عليه القانون المذكور سابقا. و سيكون هؤلاء النواب في المجالس العامة و المجالس المالية بنسبة الخمسين من مجموع عدد أعضاء هذه المجالس. أما في المجالس البلدية فسيكون بنسبة الخمسين كذلك، باستثناء الحالات التي لا تصل فيها النّسبة بين السكان المسلمين الفرنسيين و مجموع السكان إلى هذا العدد. و في هذه الحالة فإنّهم سيكونون بنسبة حجم السكان المسلمين[1382]؛

و أكّدت المادة الخامسة أنّ للفرنسيين الحق في المجالس الجزائرية بدون تمييز و مهما كانت الدائرة الانتخابية التي ينتمون إليها، و لا يخضعون إلاّ للشروط العادية[1383]؛ **في حين أعلنت المادة السادسة أنّ** القوانين المعمول بها بخصوص سكان مزاب و سكان المناطق الصحراوية المعروفة بهذا الاسم، ستبقى سارية المفعول[1384]؛ **و أكّدت المادة السابعة أنّ** اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، ستُصدر مرسوما يُحدد طرق تطبيق هذا القانون[1385].

" الرد الفرنسي على بيان الشعب الجزائري المُحرّر في فيفري 1943، انتظر سنة. الوقت لكي تُعيد السّلطة تنظيم نفسها، تُحدّد و تُعبّر"[1386]؛ **و يُعتبر تقرير "جياكوبي" (GIACOBBI)**[1387] **حول القضية السياسية الوحيد الذي قُدّم في الأجل الذي حدده قرار 14 ديسمبر 1943. و قد عرضت أمرية "7 مارس 1944" في مادتيها الأولى و الثانية المساواة في الحقوق و الواجبات بين جميع الفرنسيين غير المسلمين و المسلمين بـ الجزائر، رغم المحافظة على القانون الخاص.**

و حددت المادة الثالثة قائمة فئات من " الأهالي الجزائريين المسلمين " **المقبولين بصفة شخصية لممارسة حقوقهم المدنية في نفس الظروف التي يمارس فيها المواطنون من القانون المدني الفرنسي، و سيتحصلون بذلك على المواطنة الفرنسية الكاملة دون تخليهم عن القانون الخاص، أي تجنيس بين خمسين ألفا إلى سبعين ألفا من المسلمين الفرنسيين في الجزائر مع محافظتهم على شخصيتهم الإسلامية، و هو ما يسمح لهم بالمشاركة في انتخابات البرلمان الفرنسي بغرفتيه، غرفة النواب و مجلس الشيوخ، كما يسمح لهم بالمشاركة في إدارة الحكومة العامة بـ الجزائر؛**

1382 - J.O.R.F: Séance du 7 mars 1944, p. 218.
1383 - C.A.R.A.N: F 60 811, Paris.
1384 - C.A.R.A.N: F 60 812, Paris.
1385 - C.A.R.A.N: F 60 875, Paris.
1386 - Jean-Claude VATIN, op. cit, p. 885.
1387 - C.A.R.A.N: F 60 2539, Paris؛ و أيضا: C.A.R.A.N: F 60 812, Paris.

بينما أكدت المادة الرابعة أنّ " الفرنسيين المسلمين الآخرين مدعوّون للحصول على المواطنة الفرنسية **"، غير أنها تركت للجمعية التأسيسة المستقبلية مهمة تحديد "** شروط و أحكام هذا الارتقاء **". أما في الوقت الحالي فقد استعاد اقتراحات اللجنة حول التمثيل الخاص للفرنسيين المسلمين في المجالس الجزائرية؛ كما منح ـ و حسب مشروع فالور ـ "** المواطنة داخل القانون الخاص **" لجميع الفرنسيين المسلمين بـ الجزائر، لكن في قسم انتخابي خاص.**

و قد وسع القسم الانتخابي للمسلمين الفرنسيين بـ الجزائر الذي سينتخب تمثيلا لا يتجاوز خمسي أعضاء المجالس البلدية، و المجالس العامة، و المفوضيات المالية، بالإضافة إلى " عدد من النواب و السناتورات مساويا للنواب و السناتورات المنتخبين من المواطنين الفرنسيين غير المسلمين **"؛ و سوّى القرار بين المسلمين و الفرنسيين في رواتب الجندية و في المنح العائلية للجنود، و في رواتب الموظّفين في الحكومة و التجنيد العسكري و في الاستفادة من قوانين الضمان الاجتماعي، و حرية الهجرة إلى فرنسا، كما ألغى القوانين الاستثنائية و التي طالما اشتكى منها المسلمون الفرنسيون في الجزائر كقانون الغابات و المسؤولية الجماعية و منع حمل السلاح و غير ذلك**[1388]**. و أكّدت المادة الرابعة على أنّ الفرنسيين المسلمين الآخرين مدعُوين للحصول على المواطنة الفرنسية، لكنه ترك أمر تحديد شروط و أحكام تلك الترقية للجمعية الوطنية التأسيسية القادمة. أما في الوقت الحاضر، فهي أعادت اقتراحات لجنة الإصلاحات حول التمثيل الخاص للمسلمين في المجالس الجزائرية**[1389]**. غير أنّها أبعدت اقتراح "فالور" (VALLEUR) القاضي بمنح القسم الثاني المُقصى من المواطنة تمثيلا معادلا للقسم الأول في البرلمان الفرنسي. فهو بذلك يسمح بتحقيق التوازن مع القسم الأول بمنح القسم الثاني حقّ انتخاب نفس عدد البرلمانيين.**

و قد أثار ذلك المشروع هياج العناصر الأوروبية المحافظية القلقة من فكرة "جزأرة فرنسا"، كما أثار استياء حادّ للحاكم العام الذي دافع عنه بشدّة منوّها بأنّه ،على العكس، يمنح منفعة التحام الجزائر أكثر في المتروبول[1390]**. و قد حذّر الجنرال "كاترو" (CATROUX) "اللّجنة الفرنسية للتّحرير الوطني"(C.F.L.N) من "** العواقب الوخيمة **" لتأجيل مشروع "فالور"(VALLEUR)**[1391] **لأنّ النخبة لن تقبل "** هذا النظام المتميّز الذي سيعزلها عن الجماهير **" و أنّ هذه الأخيرة "** ستحتفظ منه بضغائن مريرة **" فـ "** نكون قد وفّرنا لها مواضيع ستجد لها آذان صاغية سهلة. ستقول بأنّنا أردنا، بقصد، تقسيم المسلمين و

[1388] - France Libre, T. 5, n° 8, 15 avril 1944, pp. 294-296. ؛ و أيضا: - Robert ARON, op. cit, p. 83

[1389] - يقول "الرنر" بأنّ " الأمرية تمثّل قفزة هامة من المحتمل أن لم يسبق لها مثيل في تاريخ الجزائر. و كانت ثورة قانونية حقيقية "، أنظر : Henri LERNER, op. cit, p. 267

[1390] - Ibid, pp. 266-267.

[1391] - 995, Archives du Qai d'Orsay, Paris. ؛ و أيضا: - C.A.R.A.N: F [60] 813, Paris

تفضيل النخبة من أجل إخضاع الجماهير "[1392]. **و كانت "أمرية 7 مارس 1944"، حسب الجنرال "كاترو"(CATROUX)، تهدف إلى التغلّب على المحافظية العمياء للأوروبيين و لإفشال دسائس الوطنيين**[1393].

و إلى جانب الإصلاحات السياسية، تناولت "لجنة الإصلاحات" الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية للمسلمين الفرنسيين في الجزائر، و قدمتها لـ "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني"(C.F.L.N) في 4 أفريل 1944، ثم إلى "الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية"(G.P.R.F) في 9 أوت 1944، و كانت تشكل مخطط تنمية يمتد على مدى عشرون سنة بمخططات خماسية، حيث درست الأوضاع المعيشية في المدن و القرى و الأحوال الصحية و المساعدات الطبية و تطبيق نظام الضمان الاجتماعي على العمال المسلمين الفرنسيين و تصنيع الجزائر، و الاهتمام بالصناعة التقليدية الأهلية، و تعميم التعليم على الأطفال الأهالي، و الحياة الريفية. و لكن ما يلاحظ على تلك المسائل أنّ البعض منها كان سيُنفّذ بعد عشرين سنة و البعض الآخر بعد ثلاثين سنة[1394].

تعرضت "اللجنة المختلطة" لمسألة التعليم العام، و عهدت بها لـ "فيار" (VIARD)، في 24 جانفي و في 15 فيفري 1944، و صادقت اللجنة على برنامج تعليم شامل على مدار عشرون سنة؛ و عهدت لـ الدكتور تامزالي مسألتي النظافة و الإسعاف، في 20 جانفي و 17 فيفري 1944، و كذا الصناعة الحرفية و السكن المدني و الريفي في 26 فيفري و 4 مارس 1944؛ و عهدت لـ "مرصيي" (MERCIER) مسألتي تطبيق التشريع الاجتماعي و تحسين شروط العمل في 28 جانفي و 15 فيفري 1944[1395]**؛ و عهدت لـ "رَنكِرل" (RENCUREL) مسألتي خلق صناعات جديدة و توظيف عدد متزايد من العمال، و قدّمهُما في 29 فيفري و 4 مارس 1944؛ تحسين الوضع الاجتماعي و الاقتصادي للفلاحين المسلمين كان محل أشغال طويلة، فبعد أربع جلسات كاملة ما بين 17 فيفري إلى 14 مارس 1944، قررت اللجنة انتظار نتائج تحقيق إداري حول إمكانيات إعادة الفلاحين؛ و اجتمعت لجنة فرعية ترأسها "آستيي" (ASTIER) ما بين 20 ماي إلى 29 جوان 1944، و تمّ مناقشة تقريرها في جلسة كاملة في 5 و 8 جويلية 1944**[1396]**. كما تمت دراسة تمويل الإصلاحات المقترحة مرتين: في 2، 4 و 14 مارس 1944، ثمّ في 5 و**

[1392] - مذكرة الجنرال "كاترو" حول مشروع فالور في: - C.A.O.M: 30 X 4, Aix-en-Provence

[1393] - AC II رسالة إلى مجهول

[1394] - - France Libre, T. 5, n° 8, 15 avril 1944, p. 296.

[1395] - أنظر تقرير "آندري مرصيي" (André MERCIER) للجنة الإصلاحات في: - C.A.R.A.N: F 60 812, Paris

[1396] - أنظر تقرير "آستيي" (ASTIER) للجنة الإصلاحات في: - C.A.R.A.N: F 60 812, Paris

أنظر أيضا: Guy PERVILLE, La Commission des réformes musulmanes de 1944 et l'élaboration d'une nouvelle politique algérienne de la France, In: Les Chemins de la colonisation de l'empire colonial français, (l'Institut d'Histoire du Temps Présent), Ed. du C.N.R.S, Paris, 1986, p. 360.

8 جويلية 1944، انطلاقا من مشروع أوّلي قدّمه المفتش العام "لَستراد كاربونَل" (Lestrade CARBONEL)[1397]**.**

يُعتبر تقرير "جياكوبي" (GIACOBBI) ، العضو الراديكالي بـ مجلس الشيوخ، حول المسألة السياسية، الوحيد الذي قُدّم في الموعد المُحدّد في قرار 14 ديسمبر 1943[1398]**؛ و يتمثل في مشروعين:**

- مشروع فالور، و يمنح المواطنة و يحدد الحقوق السياسية للمسلمين.

- مشروع اللجنة الفرعية، المتمسك بتعليمات "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني"[1399]**.**

و قد اقترح قائمة من فئات " الأهالي الجزائريين الفرنسيين **" القابلين للحصول على الجنسية الفرنسية دون التخلي عن القانون الخاص. علاوة على ذلك، و حسب مشروع فالور (VALLEUR)، فهو يمنح "** المواطنة داخل القانون الخاص **" لكامل الفرنسيين المسلمين في الجزائر، لكن داخل هيكل انتخابي خاص. ينتخب ذلك القسم تمثيلا يساوي خمسي أعضاء المجالس البلدية، و المجالس العامة و المفوضيات المالية، بالإضافة إلى"** عدد من النواب و السناتورات يساوي عدد نواب و سناتورات المنتخَبين من المواطنين الفرنسيين غير المسلمين **"**[1400]**.**

و قد قُدّمت اقتراحات الإصلاحات الاجتماعية و الاقتصادية لـ "الجنة الفرنسية للتحرير الوطني" (C.F.L.N) في 4 أفريل 1944 ثمّ لـ "الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية" (G.P.R.F) في 9 أوت 1944؛ و كان تمويلها يقتضي مدّة عشرون سنة بمخططات خماسية تمّ تقدير فقط مصاريف المرحلة الأولى منها[1401]**، تتكفل بها، بالدرجة الأولى، الميزانية الاستثنائية و العادية لـ الجزائر**[1402]**، بينما تكتفي فرنسا بتقديم مساعدة محدودة، بتحمّل 50% من سناهية الاستقراض المحتمل للميزانية الاستثنائية، و بالرد، إلى الجزائر، مقدار مساهمتها العسكرية في الميزانية العامة بالنسبة للميزانية العادية**[1403]**.**

و قد أكد الجنرال "كاترو" (CATROUX) على شمولية تلك السياسة الإصلاحية: " منذ الآن، قُدّم للجنة الفرنسية للتحرير الوطني برنامج حقيقي لترقية اجتماعية و تقدّم اقتصادي مُنجز في صالح الأهالي المسلمين، و الذي تعود أجزاؤه المختلفة إلى نفس الوحي.

[1397] - لم تُدرس القضية الديمغرافية كمسألة لوحدها إلاّ أنها اعتبرت مسألة أساسية في كامل أشغال تلك الجلسات: Ibidem

[1398] - أنظر تقرير "جياكوبي" للجنة الإصلاحات في: C.A.R.A.N: F ^{60} 2539؛ و أيضا: C.A.R.A.N: F ^{60} 812 - C.A.R.A.N

[1399] - Commission des réformes, op. cit, T. 1, p. 234. -

[1400] - يرى "برفيلي" أنّ ذلك يعتبر ترتيب مجدّد يفوق و عود اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني: Guy PERVILLE, op. cit, p. 360.

[1401] - 265 مليون فرنك للصناعة الحرفية؛ 1575 مليون فرنك للتعليم؛ 729 مليون فرنك للصحة العمومية؛ 1504 مليون فرنك للسكن؛ 1260 مليون لإعادة الفلاحين و 1040 مليون تخص التجهيز؛ أي 21 مليار فرنك على مدى عشرون سنة.

[1402] - أنظر تقرير الحكومة العامة لـ الجزائر حول نفقات مخطط الإصلاحات في: C.A.R.A.N: F ^{60} 196, Paris -

[1403] - Guy PERVILLE, op. cit, p. 361. -

هذا الوحي هو نفسه الذي أملى الإصلاحات السياسية المحضة. هدف فرنسا، في الواقع، دمج الأهالي فعلا، و جعلهم فرنسيي الروح، أي بشكل مناسب من التعليم العام، و فرنسيين بالمساواة الاجتماعية و الاقتصادية. هذا يفترض نشر واسع للتعليم المُعطى قطعا باللغة الفرنسية. هذا يفترض كذلك جعل الأهالي في مستوى غير المسلمين فيما يمسّ أعمال النظافة و الإغاثة، ظروف الشغل، الاستفادة من القوانين الاجتماعية، السكن، القرض و الحد الأدنى الحيوي الذي ينبغي الحصول عليه سواء من الاستثمار الصناعي سواء من الأرض. بعبارات أخرى، إنّ سياسة الدمج تتطلب سياسة عدالة اجتماعية، يقتضيها بقوة، فضلا عن ذلك، الحسّ الإنساني الخالص للأمة الفرنسية. على تلك الضروريات الأساسية، و التي تُضاف لها متطلبات تطور دمغرافي، و الذي نعرف مداه، أقامت لجنة الإصلاحات الإسلامية نتائجها "[1404].

بقي على "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني" (C.F.L.N) و "الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية" (G.P.R.F) من بعدها، تطبيق اقتراحات "لجنة الإصلاحات الإسلامية". فهل ستُطبقها كاملة و شاملة؟ أم هل ستعمد إلى إبقاءها مجرّد اقتراحات لجنة سبقتها اقتراحات لجان أخرى سبقتها؟

تمثل "أمرية 7 مارس 1944" الرد الرسمي لـ "لجنة الفرنسية للتحرير الوطني" (C.F.L.N) على "بيان 3 فيفري 1943"، " فبعد أن كان إرجائي مع الحكام بيروتون و كاترو، الرد الفرنسي أصبح عملي مع دي غول "[1405]، **و لا يمكن اعتبارها** " إرادة تجديد "[1406]، **لأنّها ما هي سوى** " إعادة قرار حكومة الجبهة الشعبية لـ سنة 1936 "[1407]؛ **و هي خاطبت** " رجالا غيرت الحرب نظرتهم على العالم، على القوة الاستعمارية و على أنفسهم؛ لرجال أكثر تأثرا منذ الآن فصاعدا بإيديولوجية انفصالية، و لعمل حركات سياسية مكلفة بتمثيلهم "[1408]. **إنّ أمرية 7 مارس 1944** " حققت مشروع بلوم-فيولت لـ 1936 مع توسيعه، و اعترفت بمبدأ المواطنة (الفرنسية) داخل القانون (الإسلامي) "[1409]. **فسرعان ما تبين أنّ المشروع** " قديم و غير متوافق و المرحلة الجديدة من التطور السياسي لـ إفريقيا الشمالية "[1410]؛ **فحتى و لو كان** " ثوريا في الميدان القانوني، فهو ليس موجها، في الواقع، إلى

[1404] - تقرير "كاترو" للجنة الفرنسية للتحرير الوطني: C.A.O.M: 30 X 3, Aix-en-Provence و مشروع قرارات: C.A.O.M: 30 X 4 ؛ و أيضا: C.A.O.M: B. 3006.

[1405] - Mahfoud KADDACHE, Histoire du nationalisme algérien: Question nationale et politique algérienne 1919-1951, T. II, p. 654.

[1406] - أنظر: - Charles DE GAULLE, " Mémoires de guerre", L'Unité, op. cit, p. 483

[1407] - Alain DE SERIGNY, op. cit, p. 236.

[1408] - Jean-Claude VATIN op. cit, p. 887.

[1409] - Guy PERVILLE, op. cit, p. 357.

[1410] - F. KEORNER, op. cit, p. 52.

قلب رأسا على عقب المجتمع المسلم. فهو، على الأفضل، لا يمكنه سوى تدعيم مواقع الاستعمار "[1411].

فلماذا حاولت "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني" (C.F.L.N) بعث - و بـأمرية - ما فشلت في تحقيقه حكومة "الجبهة الشعبية"- رغم إلحاحات المسلمين الجزائريين بمرسوم - في 1936؟ " يتبين لنا، بالنسبة للسلطات الاستعمارية، كان ينبغي توقيف تطور محتمل، و إلاّ أكيد، و منع ، أو على الأقل عرقلة، وعي في إطار البحث عن هوية "[1412]، **طالما و أنّ الجماهير لا تزال بعيدة عن الحركة المطالبية و هي في قبضة الإدارة الفرنسية و ليس لديها سوى فكرة غامضة عن المساواة**[1413]**. هذا على الرغم من أنّ الحاكم العام كان يُسر لمقرَّبيه بأنّ:** " الجزائر الفرنسية، كان ينبغي إنجازها في 1830. و إذا صرخنا بأصوات عالية بأنّها موجودة في 1943، فذلك لكوننا لسنا مُتأكدين من وجودها. نحن بحاجة إلى أسطورة للتأكيد على شيء غير موجود "[1414].

مهما يكن، و إذا كان "مشروع بلوم-فيولت" في عهد "الجبهة الشعبية"، و الذي اعتُمد كأساس لأشغال اللجنة الفرعية، سيسمح بتجنيس من عشرين إلى خمسة و عشرين ألفا من الجزائريين، فإنّ تنبؤات "أغِستن برك" (Augustin BERQUE)، مدير الشؤون الإسلامية، كانت تقدر عدد المستفيدين من "أمرية 7 مارس 1944" بحوالي خمسة و ستون ألفا متجنسا[1415] **على النحو التالي:**

ضباط صف---------- 7.866	باشاغا، آغا، قاضي---------- 1.300
حملة أوسمة عسكرية---- 6.494	موظفون ماليون و مستشارون عامون-- 6.000
حملة صليب الحرب----- 20.000	أعضاء مجالس الشركات الأهلية للتعاون 1.200
حملة شهادات مدرس---- 12.000	مسجلون على قوائم الغرف التجارية---- 1.000
موظفين---------- 8.300	آخرون---------- 1.125
المجموع---------- 54.660	المجموع---------- 10.625
المجموع العام ---------- 65.285	

1411 - Ibid, pp. 53-54.

1412 - شهادة أحمد بومنجل في: - Youcef BEGHOUL, op. cit, p. 203.

1413 - C.A.R.A.N: F 60 841, Paris؛ و أيضا: C.A.R.A.N: F 60 815, Paris.

1414 - C.A.R.A.N: F 60 841, Paris؛ و أيضا: C.A.R.A.N: F 60 846, Paris.

1415 - Commission des réformes…, T. I, pp. 63 et 67.

فلماذا إحياء اقتراح قانون من طرف حكومة مؤقتة، فشل حتى قبل مناقشته من طرف حكومة "الجبهة الشعبية" و التي كانت تحظى، عكس لجنة التحرير، بدعم شعبي، و خاصة بعد التطورات التي أحدثتها الحرب؟ ألم يتذكر الفرنسيون أنّ الجزائريين بعد فشل "مشروع بلوم-فيولت" أكدوا لهم أنّهم سيطالبون بأكثر من المواطنة و التجنس؟ هل ستتمكن "لجنة التحرير" بتنفيذ و بـأمرية ما عجزت عن تحقيقه حكومة "الجبهة الشعبية" بمرسوم؟ لكن قبل الإجابة على تلك الأسئلة علينا أولا التعرّف على رد الفعل منها. فما موقف الأحزاب والمنظمات السياسية و الشخصيات الجزائرية منها؟

ـ معارضة الأحزاب و المنظمات السياسية الجزائرية و الشخصيات الوطنية

أجمعت الأحزاب و المنظمات السياسية ـ عدا الحزب الشيوعي الجزائري و بعض الشخصيات من النواب و المنتخبين المسلمين في المجالس المحلية ـ على "أمرية 7 مارس 1944"، و اعتبرت الإصلاحات التي احتوتها " قليلة جدا و متأخرة كثيرا **"، و أنّها "** غير كاملة و غير كافية و غير نافعة **" و أنّها خاصة لا تتطابق لا مع مطالب الجزائريين كما عرضها "بيان الشعب الجزائري" و لا حتى مع التضحيات التي طلبتها فرنسا من الجزائريين أثناء الحرب. فكان عليهم أن يختاروا بين محافظية "أمرية 7 مارس 1944" و بين ثورية "بيان 3 فيفري 1943"، و ليس بين محافظية "مشروع بلوم-فيولت 1936" و بين ثورية "أمرية 7 مارس 1944"، كما كانت تريده "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني" (C.F.L.N)**[1416].

فحتى أولئك الذين كانت سترضيهم تلك الإصلاحات في 1936، أيام "مشروع بلوم-فيولت"، بل و حتى في 1940، قبل انهزام فرنسا في الحرب، كانوا خائبين، لأنّهم أصبحوا يؤيدون فكرة الوطنية الجزائرية، و غير قادرين على قبول توجّه مخالف تماما لمثاليتهم الخاصة[1417]**. و قد رفض فرحات عبّاس و أبعد أي احتمال تراض، في مقال في "لا دِبش دي كونستانتين" (La Dépêche de Constantine)، هاجم فيه بشدة "** كاترو و غونون و أمثالهما و الذين أعادوا طرق الاستعمار من أجل كبت أصوات المسلمين و إقلاعهم من حضارتهم و دينهم **". و على غرار زعيمهم، رفضت النخبة عرض "كاترو" (CATROUX) و لم ترى فيه سوى "** سخرية سفيهة **"**[1418]**.**

ما يلاحظ على مواقف الأحزاب و المنظمات السياسية الجزائرية ـ عدا الحزب الشيوعي الجزائري و بعض الشخصيات و النواب و المنتخبين في المجالس المحلية ـ من "أمرية 7 مارس 1944"، هو رفض تلك الإصلاحات، معارضة المواطنة الفرنسية، العدول النهائي عن "مشروع بلوم-فيولت"، التخلي الكلّي عن سياسة الإلحاق و الإدماج، التمسك بـ

[1416] - ردود الفعل الجزائرية على أمرية 7 مارس 1944، أنظر: - C.A.R.A.N: F [60] 814, Paris

[1417] - Charles-Robert AGERON, Histoire de l'Algérie contemporaine, T. 2, pp: 565-567.

[1418] - C.A.R.A.N: F [60]. 861, Paris :و أيضا؛ C.A.R.A.N: F [60] 839, Paris.

"بيان 3 فيفري 1943"، والمناداة بالوطن الجزائري و بالمواطنة الجزائرية. و لم يقتصر الموقف الجزائري على الرفض المبدئي لـ "أمرية 7 مارس" بل تجسد عمليا في تأسيس فرحات عباس، في 14 مارس 1944، أي بعد أسبوع فقط، "جبهة أحباب البيان و الحرية" بغرض " جعل مألوفة فكرة أمة جزائرية، و مرغوبة فكرة تأسيس جمهورية متحدة فدراليا مع جمهورية فرنسية مجددة، معادية للاستعمار و معادية للإمبريالية "[1419]؛ **كما حاول تشكيل تجمع واسع "** من مصالي إلى أوزقان "، **يضم حزب الشعب الجزائري، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، المرابطين، بل و حتى الشيوعيين، و الذين رفضوا**[1420]**. فما هو موقف الأحزاب و المنظمات الفرنسية و الاستعمارية من "أمرية 7 مارس 1944"؟**

ـ تنديد الأحزاب و المنظمات و الأوساط الاستعمارية و اليمينية المحافظية

تباينت مواقف الأحزاب و التيارات السياسية الفرنسية و الاستعمارية من "أمرية 7 مارس 1944"، و كان عليهم أن يختاروا ليس بين ثورية "بيان 3 فيفري 1943" و محافظية "أمرية 7 مارس 1944" بل بين ثورية "أمرية 7 مارس 1944" و محافظية "مشروع بلوم-فيولت 1936". فبينما بقي الحزب الشيوعي الفرنسي (S.F.I.C) وفيا لسياسة الإلحاق و الإدماج المتّبعة على عهد حكومة "الجبهة الشعبية"، و التي كان يدعمها، و حتى و إن فشلت، و قد حدّدها "آندري مرصيي" (André MERCIER) أمام "الجمعية الاستشارية المؤقتة" في جانفي 1944: " أولا، و بادئ ذي بدء، الجمهورية الفرنسية، المتروبول و أراضي ما وراء- البحر، هي واحدة و غير قابلة للتقسيم. مواطنو الجمهورية الفرنسية، هم أحرار و متساوون في الحقوق. الديمقراطية الفرنسية تقترح توسيع صفة مواطن لكل سكان الأراضي الفرنسية. فرنسا الغد عليها أن تعمل ليصبح ممكنا ارتقاء الأهالي للكفاءة السياسية، لاندماج الممتلكات الاستعمارية للمجموعة الفرنسية "[1421]؛ **و بينما اقترح "لوزري" (LOZERAY) منح الجنسية الفرنسية لعدد كبير من الأهالي المسلمين**[1422]**، اقترح "مرصيي" (MERCIER)، نائب باريس، المواطنة لكل المسلمين، لكن في أجل بعيد نسبيا، و القبول، كحل استعجالي، لـ خطاب قسنطينة، و توسيع مداه، النخبة ينبغي أن تكون كبيرة عدديا**[1423]**.**

الحزب الاشتراكي الفرنسي (S.F.I.O) من جهته، و على غرار الحزب الشيوعي الفرنسي، كان يؤيد سياسة اتحاد الطبقة العاملة ضد الرأسمالية، سياسة الدمج، و منح الحقوق و الحريات السياسية و توسيعها، و أيّد تصريح "دي غول" (DE GAULLE)،

[1419] - Charles-André JULIEN, L'Afrique du nord en marche, p. 299.

[1420] - Le développement des Amis du Manifeste؛ الأرشيف الخاص للجنرال "تبر" (TUBERT).

[1421] - Liberté, 2ème année, n° 30, 20 janvier 1944, p. 2.

[1422] - اقتراح "لوزري" (LOZERAY) في: Commissions des réformes…, T. I, p. 28

[1423] - أنظر: Commissions des réformes…, T. I, p. 109 ؛ و أيضا: C.A.R.A.N: F 60 812, Paris

"أمرية 7 مارس 1944"، و قضية منح المواطنة الفرنسية للمسلمين الجزائريين[1424]**، كما أكد على ضرورة المساواة في الحقوق، القسم الانتخابي الوحيد، و الانتقال الوراثي للمواطنة. و دعّم الاشتراكيون "أمرية 7 مارس 1944"، و اعتبروا ارتقاء المسلمين للمواطنة الفرنسية "** بمثابة انتصار على العنصرية "[1425]**، و كانوا لا يزالون متمسكين بسياسة الإلحاق و الإدماج التي اتّبعوها على عهد حكومة الجبهة الشعبية، و رغم فشلها، حيث هنّئوا "** أصدقاءهم الذين، ثمانية سنوات بعد مشروع بلوم-فيولّت، انتصروا "[1426]**.**

و إذا أيدت الأحزاب السياسية اليسارية الفرنسية "أمرية 7 مارس 1944"، و اعتبرتها خطوة أولى ستتلوها خطوات أخرى، و أكدت على تدريجيتها، فإنّ الأحزاب السياسية الاستعمارية و الفرنسية اليمينية المحافظية تحفّظت منها، رفضتها أو عارضتها و اعتبرتها خطرا على مصير فرنسا و على مستقبل الفرنسيين في الجزائر، و أنّ قضية الإصلاحات ليس من صلاحيات "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني" (C.F.L.N)، و التي هي حكومة مؤقتة، بل من صلاحيات الحكومة الشرعية، و ينبغي تجنّب القسم الوحيد و الإبقاء على القسم الخاص، و لا يمكن الجمع بين المواطنة الفرنسية و القانون الخاص، و أنّ ما قدّمته فرنسا للجزائريين منذ قانون 4 فيفري 1919 كافيا[1427]**، فلماذا الذهاب إلى ما هو أبعد خاصة و أنّ "** اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني منحت للمسلمين أكثر ممّا كانوا سيطالبون بعد الحرب "[1428]**.**

رد الفعل الاستعماري لم ينتظر كثيرا و جاء سريعا و كان واضحا، عُبّر عنه منذ 12 ديسمبر 1943، أي يوم خطاب قسنطينة: " لا تُجبروا (...) المواطنين ذوو القانون المدني، الغارقين في العدد، أن يصبحوا، بعد حين، مُدمجين من طرف المسلمين "[1429]**. رئيس فدرالية رؤساء بلديات الجزائر، آبو (ABBO)، اعتبر أنّ الأمرية ستؤدي إلى تشكيل ثلاث فئات:** " المواطنون الكاملون 100 % و هم المجنّسون، و المواطنون الذين يحافظون على القانون الخاص أو الفرنسيون بـ 125%، و الرعايا الفرنسيون أو الفرنسيون بـ 75% "[1430]**، و تمنّى علانية إلغاء أمرية 7 مارس 1944 نظرا للاضطرابات التي ستثيرها**[1431]**. و قد عبّر "بييَر-روني كازاني" (Pierre-René CAZAGNE) - قبل أن يُعيّن أمينا عاما**

[1424] - عبد العزيز كسوس في:
- Commissions des réformes…, T. I, p. 125

[1425] - S. VEAUDELLE-MAURY: "L'accession des musulmans à la citoyenneté est une victoire sur le racisme", In: Fraternité, 1ère année, n° 18, 23 avril 1944, p. 4.

[1426] - "L'ordonnance du 7 mars 1944 à repris les dispositions du projet Blum-Violette", In: Fraternité, 1ère année, n° 14, 26 mars 1944, p. 7.

[1427] - أنظر سابقا في الباب الثاني.

[1428] - أنظر في:
- D: "L'accession des musulmans à la citoyenneté et la presse algérienne", In: Fraternité, 1ère année, n° 19, 30 avril 1944, p.4, citant La Dépêche algérienne

[1429] - نص عريضة وجهها مجموعة من فرنسيي الجزائر إلى الحكومة الفرنسية في:
Alain DE SERIGNY, Les Echos d'Alger, op. cit, T. I, p. 237.

[1430] - Commission de réformes, T. I, p. 32.

[1431] - Georges CATROUX, op. cit, pp: 429-432.

للحكومة العامة في الجزائر - لوزير الداخلية "تيكسيي" (TIXIER)[1432]**، أنّ "** هذه الأمرية، لا تُرضي أحدا، لا المسلمين، و لا الفرنسيين. فهي بالنسبة للبعض غير كافية، و كثيرة جدا بالنسبة للبعض الآخر. فضلا عن ذلك، وعود قُدّمت، و آمال أُثيرت ... المسلمون لهم تفسيرهم حول ندوة الجزائر، و حول ميثاق الأطلسي، و حول مؤتمر برازافيل، و حول خطاب الجنرال دي غول في قسنطينة، على النحو الذي وصلت فيه الأمرية متأخرة **"**[1433]**.**

إنّ مشروع "دي غول" (DE GAULLE) " الثوري في الميدان القانوني، ليس موجها، في الواقع، إلى قلب الأوضاع رأسا على عقب لدى المجتمع المسلم. فهو، في أحسن الأحوال، لا يمكنه سوى من دعم مواقف الاستعمار **"**[1434] **و رغم أنّ أوروبيو الجزائر اعتبروا "أمرية 7 مارس 1944" سابقة لأوانها، إلّا أنّ المسلمين الجزائريين كانوا يرون أنّها غير كاملة، غير كافية، غير نافعة، قليلة جذا و متأخرة كثيرا بما "** أنّ الظروف تغيرت، و الأذهان تطورت **"**[1435]**، و مع ذلك انتظرت "الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية" (G.P.R.F) إلى غاية 17 أوت 1945 لكي تُصدر أمرية**[1436] **تذهب في اتجاه تحقيق مشروع فالور (VALLEUR) تمنح للقسم الانتخابي الثاني حقّ انتخاب نواب للجمعية الاستشارية بعدد يساوي عدد ممثلي القسم الأول، غير أنّه (القسم الثاني) بقي بعيدا عن الاستفتاءات الدستورية، كما أنّ الإبقاء على القسمين منفصلين أفقده محتواه لأنّه لم يعترف لا بالمساواة بين الفرنسيين و الجزائريين و لا حتى بين الجزائريين أنفسهم. و قد بقي محل نقاش حول القانون الأساسي لـ الجزائر في الجمعيتين التأسيسيتين ثمّ في الجمعية الوطنية طيلة الفترة ما بين 1945 و 1947 كما سيأتي.**

أبعدت لجنة الإصلاحات اقتراح "فالور" (VALLEUR) القاضي منحهم ،في نفس الوقت، تمثيلا مساويا في البرلمان الفرنسي. و هو ما حذّر منه الجنرال "كاترو"(CATROUX) في 29 فيفري 1944[1437]**. و هو ما أقدمت عليه "الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية" (G.P.R.F)، فيما بعد، في "أمرية 17 أوت 1945"**[1438]**، ـ حسب اقتراح "أبو الكر" (ABOULKER) المصادق عليه من قبل الجمعية الاستشارية ـ و الذي منح للقسم الثاني حق انتخاب نواب للجمعية التأسيسية يساوي عدد نواب القسم**

[1432] - (1893-1946): و هو "آدريين تيكسيي"(Adrien TIXIER)؛ رجل سياسة فرنسي من الحزب الاشتراكي الفرنسي(S.F.I.O) تقلد العديد من المناصب الإدارية و المسؤوليات السياسية: محافظ للعمل و للتعاون الاجتماعي في "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني"(C.F.L.N) و في "الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية" (G.P.R.F) (1943-1944)؛ وزير الداخلية لـ "الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية" (1944-1946)، أنظر:
Dictionnaire des ministres (1789-1989), Paris, Perrin, 1990, p. 730.

[1433] - Alain DE SERIGNY, op. cit, p. 264.

[1434] - F. KEORNER, op. cit, p. 54.

[1435] - Charles-Robert AGERON,"DE GAULLE et l'Algérie", In: Une politique algérienne de Napoléon III à De Gaulle, p. 239.

[1436] - و ذلك وفق اقتراح "جوزي أبو الكر" (José ABOULKER) المصادق عليه من قبل الجمعية الاستشارية.
أنظر: J.O.R.F: Ordonnances et Décrets, Séance du 17 aout 1945, pp. 5571-5172

[1437] - ملاحظة للجنرال "كاترو"(CATROUX) حول مشروع فالور. أنظر في ذلك : C.A.O.M: 30 X 4

[1438] - J.O.R.F: Ordonnances et Décrets, Séance du 17 aout 1945, pp. 5571-5172.

الأول، غير أنه مع ذلك بقي بعيدا عن الاستفتاءات الدستورية. غير أنّ الإبقاء على الفصل بين القسمين الانتخابيين أفقد هذا المبدأ من معظم محتواه[1439]، لأنّه أثار قضية المساواة بين الفرنسيين و المسلمين، و بين المسلمين أنفسهم، فكان رهان المناقشات حول وضع الجزائر التي دارت بين 1945 و 1947 في الجمعيتين التأسيسيتين، ثم في الجمعية الوطنية.

فبينما أبعدت الجمعية التأسيسية الأولى اقتراح ابن جلول الخاص بالقسم الوحيد[1440]، غير أنّها صادقت على قانون الانتخابات لـ 3 أفريل 1946، الذي وسع الارتقاء إلى القسم الأول، و منح للقسم الثاني عدد من النواب يفوق بمرتين ما كان عليه سابقا. فإنّ الجمعية التأسيسية الثانية أبعدت هذا القانون، كما أبعدت مشروع فرحات عباس الفدرالي ـ رغم أنّه قبل بمبدأ القسمين الانتخابيين من أجل طمأنة أوروبيو الجزائر ـ و اكتفت بتوسيع الارتقاء للقسم الأول بـ قانون 5 أكتوبر 1946[1441] القاضي بقبول المتحصلين على شهادة الدراسات الابتدائية، و التلاميذ القدامى من الأقسام الصغرى بالثانويات.

و قد دارت المناقشات حول وضع الجزائر في الجمعية الوطنية سنة 1947 ليس حول مبدأ القسمين الانتخابيين ـ مبدأ مقبول من جميع الأحزاب و التيارات الجزائرية عدا حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، و جماعة ابن جلول و السائح عبد القادر في مجلس الجمهورية ـ بل حول تحديد ارتقاء المسلمين للقسم الأول. و كانت غالبية النواب الأوروبيين بالجزائر تطالب " تعادل " و " صفاء " القسمين الانتخابيين، أي العدول عن "أمرية 7 مارس 1944" بالدعم المفارق لـ "دي غول" (DE GAULLE)، غير أنهم لم يتحصلوا سوى على إلغاء قانون 5 أكتوبر 1946 لانتخابات المجلس الجزائري. هذا التراجع صدّ لمدة تسير توسيع القسم الأول. علاوة على أنّ الصنع المسبق للانتخابات انطلاقا من أفريل 1948 أفقد مواطنية ناخبي القسم الثاني من أية حقيقة[1442].

كما ترددت "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني" (C.F.L.N) و من بعدها "الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية" (G.P.R.F) في إنجاز برنامج الإصلاحات الاجتماعية و الاقتصادية. و قد قدّم لها الجنرال "كاترو"(CATROUX)، و الذي أصبح وزير إفريقيا الشمالية في الحكومة المؤقتة بـ باريس، مجموعة اقتراحات في أكتوبر 1944، صادقت على بعضها الجمعية الاستشارية[1443]، غير أنّ الحكومات الفرنسية رفضت برنامج

[1439] - Guy PERVILLE, La Commission des Réformes…, op. cit, p. 362.

[1440] - C.A.R.A.N: F ^{60} 812, Paris.

[1441] - "Les Institutions algériennes: 1896-20 septembre 1947", In: Documents Algériens, n° 18, Série politique, 20 aout 1948, p. 34.

[1442] - Ibid, pp. 362-363.

[1443] - مرسوم 27 نوفمبر 1944 الخاص بتمثيل المسلمين غير المواطنين في المجالس العامة لـ الجزائر، أنظر:
J.O.R.F: Ordonnances et Décrets, 27 novembre 1944, pp. 1527-1528.
مرسوم 8 ديسمبر 1944، أنظر: J.O.R.F: 8 décembre 1944
مرسوم رقم 45-28 لـ 8 جانفي 1945 المحدد لدوائر أراضي الجنوب أين يحتفظ بوضع الأهالي، أنظر:
J.O.R.F: Ordonnances et Décrets, n° 45-28, 8 janvier 1945, p. 114.

تمويلها[1444]**؛ كما أنّ وزارة المالية كانت ترفض مساهمة الميزانية العامة في برنامج تنمية الجزائر لأنّها كانت ترى بأنّ "** استمرار المجهود المالي لـ الجزائر، دون أي تأكد من الحصول على مساعدة من المتروبول في تمويل إنجاز ذو طابع إمبراطوري، و إذا فاقت التكاليف القدرة التساهمية العادية للمُستعمرة، فإنّ ذلك لن يؤدّي سوى لفشل تلك الإصلاحات "[1445]**، و قد أثار ذلك التأجيل استياء "كاترو"(CATROUX) نفسه من بعض زملاءه في "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني "** الخاضعين لروح المحافظية و التخوّف من المستجدات "**. و فكّر حتى، في الاستقالة و يبدو أنّه تراجع فقط تحت إلحاحات "دي غول" (DE GAULLE)** [1446]**.**

ما يميّز موقف البرلمان الفرنسي و سياسة الحكومة الفرنسية تجاه القضية الجزائرية ما يلي:

- الميزة الأولى: تتمثل في تبني البرلمان الفرنسي - مهما كانت أغلبيته - و الحكومات الفرنسية - مهما كانت اتجاهاتها - يمينية أم يسارية كانت، بما فيها حكومة "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني" (C.F.L.N) و "الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية"(G.P.R.F)، خيارا أمنيا و سياسية قمعية تجاه نشاط الأحزاب و المنظمات و الجمعيات و الشخصيات الجزائرية، بما فيها الأقل ثورية و الأكثر اعتدالا، كـ فدرالية المسلمين الجزائريين، الحزب الشيوعي الجزائري، و جمعية العلماء المسلمين، تجاه القضية الجزائرية عامة، لذا رأت الردع بتبني الصرامة مع إلزام نفسها بذلك رسميا، من أجل تهدئة غليان الجزائريين المعتدلين المتجمعين حول "بيان الشعب الجزائري" و حول "حركة أحباب البيان و الحرية" و الوطنيين الملتفين حول برنامج النجم الشمال الإفريقي من جهة، و امتصاص غضب الأوساط الاستعمارية المحافظية من جهة ثانية، و تقوم تلك الإستراتيجية القمعية على وسائل عمل محددة، تتمثل في إصدار المراسيم " القمعية "، حل الأحزاب السياسية الجزائرية اعتقال الشخصيات (فرحات عباس و السائح عبد القادر) و الاعتماد على التنفيذ السريع والصارم للقوانين.

- الميزة الثانية: تتمثل في تبني البرلمان الفرنسي - مهما كانت أغلبيته - و الحكومات الفرنسية - مهما كانت اتجاهاتها - يمينية كانت أم يسارية، بما فيها حكومة "اللجنة

و مرسوم رقم 45-29 لـ 8 جانفي 1945 القاضي بتطبيق، في أراضي الجنوب للجزائر، بعض التدابير مرسوم 6 فيفري 1919 و المنظم لنوع انتخاب الجماعات، أنظر: J.O.R.F: Ordonnances et Décrets, n° 45-29, 8 janvier 1945, pp. 114-115.

[1444] - أنظر مذكرات نيابة الإدارة لـ الجزائر لـ 8 فيفري و 22 فيفري 1945: C.A.O.M: 30 X 4, Aix-en-Provence

أنظر أيضا: حالة مسألة الإصلاحات الإسلامية في 26 جوان 1945: C.A.O.M: 30 X 4, Aix-en-Provence

[1445] - أنظر تقرير وزارة المالية إلى وزير المالية حول الإصلاحات الإسلامية لـ 26 جوان 1945: C.A.O.M: 30X4, Aix-en-Provence.

[1446] - رسالة إلى السيد موران لـ 15-7-1969 AC II - Georges CATROUX, Dans la bataille de méditerranée, p. 373: ؛ و أيضا: Jean-Pierre BLOCH, Le Vent souffle sur l'histoire, p. 321

الفرنسية للتحرير الوطني" (C.F.L.N) و "الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية"(G.P.R.F) أساسا، خيارا إغرائيا و سياسة احتوائية تجاه نشاط الأحزاب و المنظمات و الجمعيات و الشخصيات الجزائرية، بما فيها الأقل ثورية و الأكثر اعتدالا، كـ فدرالية المنتخبين المسلمين، الحزب الشيوعي الجزائري، و جمعية العلماء تجاه المسألة الجزائرية عامة، لذا رأت كسب الوقت بالتظاهر بالإصلاح دون أن تلزم نفسها بذلك رسميا، من أجل تهدئة غليان الجزائريين المعتدلين المتجمعين حول "بيان الشعب الجزائري" و حول "حركة أحباب البيان و الحرية"، و الوطنيين الملتفين حول برنامج النجم من جهة، و امتصاص غضب الأوساط الاستعمارية من جهة ثانية، و تقوم تلك الإستراتيجية " الاحتوائية" على وسائل عمل محددة تتمثل في إصدار مراسيم " إصلاحية" ذات تأثير محدود في صالح الجزائريين (قوانين اجتماعية أساسا) دون السهر على تنفيذها، إيداع مشاريع قوانين " إصلاحية " دون المصادقة - بل و حتى مناقشتها - و إيداع قرارات "إصلاحية" (أمرية 7 مارس 1944) دون السهر على تنفيدها من قبل الإدارة الاستعمارية، تأجيل الاستنطاقات البرلمانية حول القضية الجزائرية، إرسال لجان تحقيق و تفتيش إلى الجزائر للرد على الوفود الجزائرية إلى باريس، بدل الرد بتحقيق مطالب الجزائريين - أو على الأقل تنفيذ المشاريع.

- الميزة الثالثة: تتمثل في تبني البرلمان الفرنسي - مهما كانت أغلبيته - و الحكومات الفرنسية - مهما كانت اتجاهاتها- يمنية أم يسارية كانت، بما فيها بما فيها حكومة "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني" (C.F.L.N) و "الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية"(G.P.R.F)، خيارا اقتصاديا و سياسة اجتماعية تجاه نشاط الأحزاب و المنظمات و الجمعيات و الشخصيات الجزائرية، بما فيها الأقل ثورية و الأكثر اعتدالا، كـ فدرالية المنتخبين المسلمين، الحزب الشيوعي الجزائري، جمعية العلماء المسلمين، تجاه القضية الجزائرية عامة، لذا رأت استبعاد البعد السياسي الوطني للقضية الجزائرية و الاهتمام بالخلفية الاقتصادية-الاجتماعية، من أجل تهدئة غليان الجزائريين المعتدلين المتجمعين المتجمعين حول "بيان الشعب الجزائري" و حول "حركة أحباب البيان و الحرية"، و الوطنيين حول برنامج النجم من جهة، و امتصاص غضب الأوساط الاستعمارية المحافظية من جهة ثانية، و تقوم تلك الإستراتيجية-الاجتماعية على وسائل عمل محددة، تتمثل في إصدار مراسيم و مشاريع قوانين " إصلاحية" في صالح الجزائريين يغلب عليها الطابع الاقتصادي-الاجتماعي و يغيب عنها البعد السياسي، علما بأنّ الحكومات الفرنسية كانت تري أنّ القضية الجزائرية ناتجة عن الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية المتدهورة و التي كان يعيشها الجزائريون - بل الجزائر - و هي بذلك مسألة طبيعية تعود جذورها إلى الأزمة الاقتصادية العالمية، و التي لم تمس الجزائر فحسب، بل حتى فرنسا نفسها.

- الميزة الرابعة: تتمثل في عجز البرلمان الفرنسي - مهما كانت أغلبيته - و الحكومات الفرنسية - مهما كانت اتجاهاتها - يمينية كانت أم يسارية، بما فيها حكومة "اللجنة

الفرنسية للتحرير الوطني" (C.F.L.N) و "الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية" (G.P.R.F) أساسا، في تحقيق المطالب الجزائرية، الأقل ثورية، بل الأكثر اعتدالا كـ "بيان الشعب الجزائري"، بل و في تنفيذ أبسط المشاريع الإصلاحية، كـ "أمرية 7 مارس 1944" و التي أصدرتها هي نفسها، و التي تعلّق بها المنتخبون المسلمون و الشيوعيون الجزائريون، و ذلك رغم إجحافها.

الباب الرابع

القضية الجزائرية و البرلمان الفرنسي على عهد حكومة "تجمع اليسار":

بين الوطنية و الاندماج

1-النضال السياسي للجزائريين بعد الحرب العالمية الثانية
2-القضية الجزائرية و البرلمان الفرنسي

الفصل الأول

النضال السياسي للجزائريين بعد الحرب العالمية الثانية

1- حركة الانتصار للحريات الديمقراطية و قضية المجلس التأسيسي الجزائري

2- الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و قضية الدستور الجزائري

3- ممثلو الجزائر في البرلمان الفرنسي

4- الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها

دخلت الجزائر منذ مجازر 8 ماي 1945 مرحلة جديدة من تطورها السياسي استمرت إلى اندلاع الثورة التحريرية في 1 نوفمبر 1954، و تميزت الجزائر من الجانب الوطني بمحاولة الأحزاب و المنظمات السياسية و الشخصيات الوطنية ملئ الفراغ السياسي في الحركة الوطنية الجزائرية بعد إقدام السلطات الاستعمارية على حل "رابطة أحباب البيان و الحرية" في 15 ماي 1945.

فكانت الجزائر ميدانا لدعاية "تجمع اليسار"، و مسرحا لدعاية "التجمع الوطني" على السواء. فكانت الجزائر حينها تحت الدعاية المزدوجة؛ اليمينية، لـلأحزاب و المنظمات السياسية الاستعمارية و المحافظية، و اليسارية، لـلأحزاب و المنظمات السياسية الفرنسية "الإنسانية التقدمية". و كانت حكومة "تجمع اليسار" بزعامة "بول راماديي" تبث دعايتها حول الحقوق، المساواة و الحرية، بينما كان "التجمع الوطني" يبث دعايته ضد الشيوعية و الاشتراكية.

كما كانت الجزائر ميدانا لدعاية السلطات الاستعمارية و مسرحا لنشاط الحركة الوطنية الجزائرية على السواء. فكانت الحكومة الفرنسية تبث دعايتها الاستعمارية من أجل جعل سلطة الإدارة الاستعمارية في الجزائر قوية بغرض الإبقاء على السيادة الفرنسية على الجزائر كاملة، بينما كانت الحركة الوطنية تكثف من نشاطها حول الحقوق، المساواة، تقرير المصير، الذاتية و الوطنية، من أجل تحقيق الحقوق للشعب الجزائري كاملة و بغرض تحقيق الحرية لـ الجزائر كاملة. و قد ساهمت تلك الدعاية و ذلك النشاط في إيقاظ الشعب الجزائري، و ازدياد الوعي السياسي، و تطور الوعي الوطني و القومي لزيادة التعبئة و التجنيد لدى الشعب الجزائري و لتشديد و إطالة الضغط على الاستعمار الفرنسي.

و كان لتلك المتغيرات أثرها في تطور مسار الحركة الوطنية الجزائرية، حيث شهدت تلك المرحلة إصدار الحكومة الفرنسية "القانون العضوي لـ الجزائر" في 20 سبتمبر 1947، والذي يُعتبر كرد فعل على تشكيل "المنظمة الخاصة" لـ فيفري 1947، و كسبب في تأسيس "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها" من طرف زعماء الحركة الوطنية الجزائرية في أوت 1951، و قد تُوّجت تلك المرحلة المميزة من النشاط السياسي باندلاع الثورة التحريرية في 1 نوفمبر 1954.

ففيم تمثل موقف الجزائريين؟ ما محتوى مطالب الحركة الوطنية الجزائرية؟ ما هي ظروف صدورها و عوامل تطورها؟ ما هي طبيعة مطالبها و أشكال نشاطاتها؟ ما هو هدفها؟ ما الغرض منها؟ ما هي غايتها؟ ما هو برنامجها و مخطط عملها؟ ما هي وسائل عملها؟ ما موقف الأحزاب و المنظمات الجزائرية منهما؟ ما موقفهما من "القانون العضوي" لـ الجزائر لـ 20 سبتمبر 1947؟ ما مدى وزنها السوسيولوجي و نفوذها السياسي؟ ما هي إستراتيجيتها؟ ما موقفها من القضية الجزائرية؟ و هل حققت أهدفها؟ هل وضعت "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها" لـ أوت 1951 حدا لتلك الانقسامات العميقة و

العقيمة في الحركة الوطنية الجزائرية؟ و هل انتزعت عنصر القوة من الاستعمار الفرنسي، علما بأنّ الوحدة في العمل التي من المفروض أن تجسدها، منحت الشعب الجزائري و القضية الوطنية القوة التي كثيرا ما كانا يفتقران إليها، و كانا بحاجة ماسة إليها، و التي تُعتبر في نفس الوقت، مصدر تخوف بالنسبة للاستعمار الفرنسي؟ و هل جاءت لتجسد اليقظة الوطنية و القومية اللتان أفرزهما حزب الشعب الجزائري و جمعية العلماء المسلمين الجزائريين؟ و هل كانت أول تجمع للقوى التمثيلية و المطالبية المدافعة عن مصالح الشعب الجزائري، أم لم تكن سوى "كونغلومرات" (Conglomérat) سياسية ستتصدع في مواجهة أول عاصفة كما حدث لـ "الأخوة الجزائرية"، "المؤتمر الإسلامي الجزائري" و "رابطة أحباب البيان و الحرية" من قبلها؟ ما موقف الحكومة الفرنسية منهما؟ لكن قبل الرد على هذه التساؤلات علينا أولا أن نعرف بالتشريع الفرنسي الخاص بـ الجزائر في الفترة ما بين 1945-1947.

كان تمثيل الجزائر على الصعيد الفرنسي يتضمن قسمين انتخابيين، يضم القسم الأول الفرنسيين غير المسلمين و بعض الفئات من المسلمين، بينما لا يضم القسم الثاني سوى المسلمين فقط. ينتخب القسمان النواب حسب الشروط التالية:

ـ مرسوم 17 أوت 1945، المتخذ تطبيقا لـ أمرية 17 أوت 1945، قد حدد بالنسبة للمسلمين المشكلين للقسم الثاني انتخاب ثلاثة عشر ممثلا على غرار القسم الأول[1447].

ـ و قد أكد قانون 5 أكتوبر 1946 ذلك الإجراء، و قد ارتفع عدد الممثلين في الجمعية الوطنية في كل من القسمين إلى خمسة عشر[1448].

ـ مرسوم 8 نوفمبر 1946، المتخذ تطبيقا لـ قانون 31 أكتوبر 1946، و الذي يتوقع تمثيل الجزائر في مجلس الجمهورية بـ أربعة عشر مستشار بمعدل سبعة لكل قسم، مستوحى من مبدأ المساواة نفسه[1449].

ـ تحدد قوانين 27 أكتوبر 1946، 7 جانفي و 4 سبتمبر 1947، و مرسوم 15 نوفمبر 1947، تمثيل الجزائر في جمعية الإتحاد الفرنسي[1450].

1ـ حركة الانتصار للحريات الديمقراطية و قضية المجلس التأسيسي الجزائري:

إثر إطلاق سراحه من قبل السلطات الاستعمارية في 11 أوت 1946، توجّه مصالي الحاج أولا إلى فرنسا من أجل الاتصال بمناضلي الحزب أين عقد لقاء في باريس. و عاد

1447 - J.O.R.F: 17 aout 1945, p. 5172.
أنظر أيضا: - "Les Institutions algériennes: 1896-20 septembre 1947", In: Documents Algériens, n° 18, Série Politique, 20 aout 1948, p. 34.

1448 - Ibidem.

1449 - Ibidem.

1450 - Ibidem.

بعدها إلى الجزائر أين استقر بـ بوزريعة في 13 أكتوبر 1946. و أدرك مصالي الحاج حينذاك المكانة التي أصبح يحتلها الشباب الذين أخذوا زمام الأمور في الجهاز السري للحزب بين 1941-1942، كما أدرك أهمية شعبيته و المصداقية الكبيرة التي كان يتمتع بها لدى الجزائريين[1451].

و كان مصالي الحاج ـ و الذي بقي لمدة طويلة تارة تحت الرقابة الإدارية[1452] **و تارة ثانية في السجون الاستعمارية و تارة أخرى في المنفى بالخارج ـ بحاجة إلى إعادة الاتصال بمناضلي الحزب و بالجماهير الشعبية تخوفا من ابتعاد تلك الجماهير ـ و التي كان يعرف كيف يثيرها، و التي كانت تسمح له بممارسة مواهبه كخطيب و كزعيم ـ عنه لصالح أحزاب و منظمات سياسية أخرى، بينما كان مقتنعا بأنّ حزب الشعب الجزائري هو الوحيد الذي يمثّل الشعب الجزائري و يُعبّر عن طموحاته الوطنية**[1453].

اتصلت جهات فرنسية يسارية اشتراكية بـ مصالي الحاج أثناء تواجده بـ فرنسا و طرحت عليه مسألة المساهمة في الحياة السياسية و المشاركة في الانتخابات القادمة، كما أشارت إليه بذلك شخصيات سياسية عربية منها عزام باشا، الأمين العام لـ الجامعة العربية، بحجة أنّ " الممتنعين دوما مخطئين **"**[1454].

أثّرت تلك العوامل، علاوة على دعاية نواب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، من خلال النشاط السياسي لنواب هذا الحزب في المجلس التأسيسي الفرنسي بـ باريس، و من خلال الدعاية التي أصبح يتمتع بها جراء ذلك النشاط، في سعي مصالي الحاج لإقناع اللجنة المركزية لـ الحزب الشعب الجزائري بأهمية المشاركة في انتخابات الجمعية الوطنية الفرنسية[1455].

و في هذا السياق، حاول وفد عن الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري يقوده الدكتور سعدان و المحامي بومنجل إقناع مصالي الحاج أثناء تواجده بـ باريس، و عرض عليه الحالة و أكد على ضرورة الإتحاد و توسل له بتفادي الانقسام[1456] **عن طريق تقديم قوائم مشتركة بمناسبة الانتخابات التشريعية. غير أنّ التباعد الكبير في الإيديولوجية بين حزب الشعب و الإتحاد الديمقراطي، و الاختلاف العميق في برنامج العمل بين هدف استقلال**

[1451] - Mahfoud KADDACHE, Histoire du nationalisme algérien: Question nationale et politique algérienne 1919-1951, T. II, Alger, S.N.E.D, 1980, p. 754.

[1452] - C.A.R.A.N: F ^{60} 811.

[1453] - Mahfoud KADDACHE, p. 755.

[1454] - أنظر: - Ibidem

[1455] - وافقت اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري على مبدأ المشاركة في انتخابات الجمعية الوطنية الفرنسية، في حين صوت حسين لحول ضد بينما امتنع الأمين الدباغين.

[1456] - أنظر: - Egalité, 4ème année, n° 98, 10 octobre 1947, p. 3

الجزائر الذي كان يدعو إليه الأول و هدف اشتراك الجزائر مع فرنسا الذي كان يدعو إليه الثاني حالا دون ذلك.

و أمام معارضة مصالي الحاج، أحجم الإتحاد الديمقراطي عن تقديم مرشحين في انتخابات الجمعية الوطنية الفرنسية لـ نوفمبر 1946 في مواجهة قائمة حزب الشعب " ليمكّن مصالي الحاج من مجابهة الرأي العام الفرنسي و برلمانه (و حتى) لا نخوض غمار الانتخابات لئلّا نفرق القوات الوطنية "[1457]، **من جهة، و لكي لا "** يظهر كمترشح مقحوم من الإدارة "[1458] **الاستعمارية، و لكي يبيّن الإتحاد الديمقراطي على أنّ قوة حزب الشعب الجزائري ما هي إلّا "** أسطورة "[1459]، **من جهة أخرى.**

أداع حزب الشعب الجزائري قوائمه الانتخابية لانتخابات الجمعية الوطنية الفرنسية لـ نوفمبر 1946 و رشح مصالي الحاج نفسه بعدما تلقى، من وزارة الداخلية بـ فرنسا و من الحكومة العامة بـ الجزائر، الضمان بأنّ لوائح الانتخابات التي يشرف عليها حزبه ستحظى بالقبول. غير أنّ الإدارة الاستعمارية، و كعادتها، فرضت على حزب الشعب أن يُغيّر التسمية فأختار حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، كما رفض عامل عمالة الجزائر ترشح مصالي الحاج، رغم وعود وزارة الداخلية، كما ألغت الإدارة الاستعمارية لائحتين من خمس لوائح و هما لائحة عمالة وهران و لائحة دائرة سطيف[1460] **و ذلك بعد انقضاء الأجل المفروض لتسجيل الترشيحات. لذا أوصى الحزب بالامتناع عن التصويت في عمالتي وهران و قسنطينة.**

خاضت حركة الانتصار حملة انتخابية واسعة أجرى خلالها مصالي الحاج، رئيس الحزب، شخصيا " العديد من الاتصالات مع الأعيان و زعماء الدين: استقبل الآلاف من الزوار الذين سبق لهم و أن تحصلوا على تعليماته (...) من المؤكد أنّ العامة، جهلة و متشددة و لا تزال غير مهيأة بعد، يجب الاعتراف به، لممارسة الحقوق المدنية، ستمتثل مرة أخرى بنسبة عالية للدنية "[1461].

اعتمدت الإدارة الاستعمارية في مواجهة مرشحي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، و في ظل غياب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، في تشريعيات نوفمبر 1946، على بعض الوجهاء، حيث أقحمت ابن شنوف و قاضي عبد القادر في دائرة جنوب

[1457] - فرحات عباس، ليل الإستعمار، تر. أبو بكر رحال، الجزائر، ANEP، 2005، ص ص. 213-214.

[1458] - أنظر تقرير محافظ قسنطينة "بوتيبون" (PETITBON) لـ 4 نوفمبر 1946 في: C.A.R.A.N: F^1 C^2 132 -

[1459] - Mahfoud KADDACHE, Histoire du nationalisme algérien: Question nationale et politique algérienne 1919-1951, T. II, Alger, SNED, 1980, p. 759.

[1460] - رفض محافظ وهران ترشح مامشاوي محمد بحجة أنه محكوم عليه من طرف محاكم حكومة "فيشي". أنظر تقرير محافظ عمالة وهران لـ 3 نوفمبر 1946 في: C.A.R.A.N: F^1 C^2 132؛ بينما رفض محافظ قسنطينة قائمة سطيف بحجة لا ترشيحية فيلالي سي عبدالله، المحكوم عليه بالإعدام إثر حوادث 8 ماي 1945 رغم قرار العفو لـ مارس 1946 الذي مسّه.

[1461] - أنظر تقرير محافظ عمالة الجزائر لـ 2 نوفمبر 1946 في: C.A.R.A.N: F^1 C^2 132 -

قسنطينة، و ابن علي الشريف و القاضي الشريف بن حبيلس في دائرة غرب سطيف، بينما فضّل كل من ابن جلول و الأخضري و طهرات عدم خوض معركة الانتخابات في ظل غياب فرحات عباس.

رفعت حركة الانتصار في حملتها الانتخابية شعارات حزب الشعب المألوفة على غرار " الأمة الجزائرية "؛ " الاستقلال "؛ " التحرير الوطني "؛ " من الشعب و للشعب " **و هي شعارات و إن** " حمّست الجماهير، (فإنها) أقلقت الإدارة و ضايقت المعتدلين "[1462]. **و تمكنت حركة الانتصار، رغم سحب الإدارة الاستعمارية لبعض قوائم الحزب، من الحصول على خمسة منتخبين**[1463]**، مقابل منتخبين اثنين لـ الحزب الشيوعي**[1464] **و ستة منتخبين من ممثلي الإدارة**[1465]**.**

غير أنّ ذلك الانتصار لم يكن كاملا في ظل الانقسام و التشتت الذي ميز الأحزاب و المنظمات السياسية الجزائرية[1466] **و هو ما أثر سلبا على المشاركة الجزائرية في تلك الانتخابات، و قد أكد فرحات عباس على ارتفاع نسبة مقاطعة الجزائريين لتلك الانتخابات بأنّ** " الجزائر المسلمة صوتت ضد النظام الاستعماري (...) الشعب عبّر بامتناع واسع، فاق بكثير امتناع 2 جوان الفائت، عن سخطه لرؤية المسلمين يستمرون في الشقاق "[1467].

2ـ الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و قضية الدستور الجزائري:

إثر صدور قرار العفو عن المعتقلين السياسيين و إطلاق سراحه في 16 مارس 1946 أسس فرحات عباس حزبا جديدا في أفريل 1946 " ليس في إطار تجمع دون تمييز في الرأي لكن في إطار حزب سياسي بفروعه الخاصة، نظامه الخاص و مذهبه الخاص: الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري "[1468] **. و خاض انتخابات المجلس التأسيسي الثاني في 2 جوان 1946**[1469] **أحرز فيها على أحدى عشر مقعدا من مجموع ثلاثة عشر**[1470]**، و حصل خلالها على أكثر من 458 ألفا صوت من مجموع 633 ألفا أي 72% من الأصوات**

[1462] - Mahfoud KADDACHE, Histoire du nationalisme…, T. II, p. 759.

[1463] - و هم: أحمد مزغنة و محمد خيضر في عمالة الجزائر، محمد الأمين الدباغين، مسعود حواس بوقادوم و جمال دردور بالدائرة الثانية لـعمالة قسنطينة.

[1464] - و هم: محمد مختاري في عمالة وهران، و الشريف جماد في الدائرة الثالثة لـعمالة قسنطينة.

[1465] - و هم: عبد الرحمان بن تونس و عمار اسماعيل و محمد بن طيب في عمالة الجزائر؛ أحمد المكي بزغود و العربي غلام الله في عمالة وهران؛ الهاشمي بن شنوف و قاضي عبد القادر في الدائرة الأولى لـعمالة قسنطينة؛ الشريف بن علي في الدائرة الثالثة لـعمالة قسنطينة.

[1466] - نتائج الانتخابات العامة لـ نوفمبر 1946 في الجزائر: C.A.R.A.N F [1a] 3298 ؛ و أيضا: C.A.R.A.N: F [60] 877-

[1467] - Egalité, 3ème année, n° 49, 15 novembre 1946, p. 1.

[1468] - Du Manifeste…, op. cit, p. 69.

[1469] - نتائج الانتخابات العامة لـ 2 جوان 1946 في الجزائر، أنظر: C.A.R.A.N: F [60] 877

[1470] - و هم الدكتور سعدان و ابن قداش في عمالة الجزائر؛ عبد القادر محداد، الدكتور أحمد فرانسيس و قادة بوتارن، في عمالة وهران؛ فرحات عباس، المحامي الهادي مصطفاي، الدكتور بن خليل، المحامي قدور ساطور، المحامي حاج سعيد و باي العقون في عمالة قسنطينة.

المعبّر عنها. و قد أدت أوامر حزب الشعب و الذي نادى بالامتناع إلى تراجع نسبة المشاركة إلى 48 % بعدما كانت بـ 54%[1471].

أداع الإتحاد الديمقراطي مشروع دستور الجمهورية الجزائرية على مكتب البرلمان في 2 أوت 1946[1472] **طالب فيه بـ جمهورية مستقلة ذاتيا، يكون سكانها مواطنون جزائريون، لها حكومتها الخاصة و ألوانها الوطنية. تكون مستقلة داخل الاتحاد الفرنسي، بـ برلمان، يُنتخب بالاقتراع العام، له سلطة تشريعية. سيكون لـرئيس الجمهورية الجزائرية، الذي يساعده مجلس وزراء، السلطة التنفيذية. تُعيّن فرنسا إلى جانب رئيس الدولة الجزائرية مندوبا عاما يعتمد مسبقا من طرفه له صوت استشاري،** " لتوجيه و استشارة حكومة الجزائر و السهر على الأمن الخارجي للبلاد **". كما طالب بأن تمنح فرنسا لـ الجزائر تمثيلا يقدر بـ 106 نائبا في الجمعية الوطنية، 92 نائبا منها للقسم الثاني.**

ردت الحكومة الفرنسية على مشروع الاتحاد الديمقراطي بدورها بمشروع نظام الجزائر و الذي وافقت عليه في سبتمبر 1946 " و ما هذا إلّا نسيج المناورات المألوفة **"**[1473]**. فرفض نواب الإتحاد الديمقراطي المصادقة على مشروع الدستور، و نتج عن ذلك أن افترق المجلس التأسيسي الثاني دون أن يدرس لا مشروع الاتحاد الديمقراطي و لا مشروع الحكومة، و عليه عاد النواب** " أمام ناخبيهم بإخفاق كبير بقدر إخفاق ابن جلول **"**[1474] **رنان و عاد الوفد إلى الجزائر** " بخفي حنين " **بعد أن أكد له رئيس الوزراء في باريس بأنه لن يعود بخفي حنين**[1475].

و إثر الانتصار النسبي التي حققته في تشريعيات نوفمبر 1946، عملت الحكومة الفرنسية على إبعاد مرشحي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية من انتخابات مجلس الجمهورية الفرنسية لـ 24 نوفمبر-8 ديسمبر 1946 حيث أقر وزير الداخلية ـ عكس ما ينص عليه القانون ـ إلغاء انتخاب كبار الناخبين عن طريق الاقتراع العام، حتى يتسنى فقط للمستشارين البلديين في البلديات الكاملة الصلاحيات و لـرؤساء الجماعات في البلديات المختلطة ـ أي للمنتخبين البلديين الذين انتُخبوا في جويلية 1945[1476]**، حين كانت الأحزاب الوطنية ممنوعة و الزعماء الوطنيين معتقلين فلم يكن بإمكانهم تقديم مترشحين في الانتخابات البلدية ـ الحق في المشاركة في انتخابات مجلس الجمهورية**[1477].

[1471] - Charles-André JULIEN, L'Afrique du nord en marche: Nationalisme musulman et souveraineté française, Paris, Julliard, 1952, p. 312.

[1472] - J.O.R.F: Documents Parlementaires -Assemblée Constituante- Annexe II, n° 358, 355 p. و أيضا: Du Manifeste…, op. cit, pp. 71-94؛ و أيضا: C.A.R.A.N: F ^{60} 877

[1473] - فرحات عباس، ليل الاستعمار، ص. 211.

[1474] - Charles-André JULIEN, op. cit, p. 315.

[1475] - فرحات عباس، المصدر السابق، ص ص. 210-211.

[1476] - انتخابات البلدية لـ جويلية 1945، أنظر: -C.A.R.A.N: F ^{60} 877

[1477] - Mahfoud KADDACHE, Histoire du nationalisme…, op. cit, p. 761.

و بينما اختارت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ـ حتى لا تمنح الشرعية الديمقراطية لانتخابات محسومة مسبقاـ عدم المغامرة و فضلت الغياب و نادى رئيسها للامتناع، فضل الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، و الذي غاب عن انتخابات الجمعية الوطنية الفرنسية لـ نوفمبر 1946 " ليمكّن مصالي الحاج من مجابهة الرأي العام الفرنسي و برلمانه (...) و طلب منا (من الإتحاد الديمقراطي) ألّا نخوض غمار الانتخابات لئلّا نفرق القوات الوطنية "[1478]، **المشاركة في انتخابات مجلس الجمهورية لملئ الفراغ و هو الذي كان يؤمن بحتمية الانتصار. و رغم العراقيل و المضايقات تمكن الحزب من انتزاع أربعة مقاعد من مجموع سبعة**[1479] **و تحصل على 385 صوتا من مجموع 750 صوتا، بينما عادت المقاعد الثلاثة المتبقية لدعاة التعاون مع فرنسا بـ 367 صوتا. و ظهر الإتحاد الديمقراطي من جراء ذلك "** الأكثر نشاطا، الأحسن تنظيما و الأكثر شعبية في الجزائر "[1480]**.**

تناول نواب الإتحاد الديمقرطي في مجلس الجمهورية مشروع الحزب من جديد و وضعوه في مكتب البرلمان الفرنسي ... و كان هذا المشروع يطالب بتأسيس جمهورية جزائرية. و دأبت جريدة "إقاليتي" (Egalité) على الدفاع عن مواقف الحزب.

3ـ ممثلو الجزائر في البرلمان الفرنسي

شهدت سنة 1946 مشاركة الأحزاب و المنظمات السياسية الجزائرية و الشخصيات الوطنية في انتخابات برلمانية لأول مرة منذ أن وطأت فرنسا أقدامها في الجزائر سنة 1830، و رغم مناورات الإدارة الاستعمارية في الجزائر، إلّا أنها استطاعت أن تبعث بأولى مندوبيها إلى البرلمان الفرنسي للتعبير عن طموحات الشعب الجزائري.

فمنهم هؤلاء المنتخبين؟ ما هي سيرهم المدنية و مسالكهم السياسية؟ ما مدى وزنهم و نفوذهم السياسي؟ هل كانوا ليمثلوا بديلا لمنتخبي المستوطنين؟

3-1 ممثلو الجزائر في الجمعية الوطنية الفرنسية

مثل عمالة الجزائر، القسم الخاص بالأهالي المسلمين غير المواطنين، محمد بن طيب، من مواليد مدينة "أورليان فيل" (OrléansVille) (الشلف حاليا) سنة 1901، ينحدر من أسرة غنية من ملاك الأراضي، مالك مستغل، خدم في الدرك، و شارك في الحرب العالمية الأولى في صفوف الجيش الفرنسي، و حصل على جوقة الشرف و على الوسام العسكري، و عُيّن قائدا و باشاغا من درجة استثنائية. انتُخب سنة 1945 مستشارا عاما، وهو المنصب الذي احتفظ به إلى غاية 1962، و نائب رئيس الجزائر الكبرى. انتُخب في

[1478] - فرحات عباس، ليل الإستعمار، مصدر سابق، ص ص. 213-214.

[1479] - و هم: الدكتور سعدان في عمالة الجزائر؛ محداد في عمالة وهران؛ المحامي الهادي مصطفاي و الدكتور بن خليل في قسنطينة.

[1480] - Charles-André JULIEN, L'Afrique du Nord en marche…, op. cit, p. 316.

تشريعيات 10 نوفمبر 1946 على قائمة "العمل الديمقراطي و الاجتماعي"، و عُيّن في عدة لجان منها: التربية الوطنية، و الداخلية، و الصحافة، و المعاشات؛ و هو ينتمي لـ" الحركة الجمهورية الشعبية "(M.R.P). و هو برلماني نشط حيث قدّم خمسة عشر اقتراح قانون أو قرار يهدف إلى تحسين الوضع المادي و المعنوي للمسلمين الأهالي؛ و أثناء مناقشة القانون الأساسي لـ الجزائر في 19 أوت 1947 لام معارضي القسم الوحيد و قدّم مشروعا مضادا يقضي بإقامة الهيكل الوحيد[1481].

كما مثل عمالة الجزائر في القسم الخاص بالأهالي المسلمين غير المواطنين، عبد الرحمان بن تونس، من مواليد عين بسام سنة 1913، زاول تعليمه الثانوي و العالي بمدينة الجزائر، متحصّل على شهادة في اللغة العربية، خدم بين 1943-1945 في هيئة أركان الجيش الفرنسي بمدينة الجزائر، مالك أراضي و مزارع. انتُخب في تشريعيات 10 نوفمبر 1946[1482] على قائمة "العمل الديمقراطي و الاجتماعي" ، و عُيّن في عدة لجان منها: الداخلية، و الاقتراع العام، و القانون و العرائض، و العائلة و السكان و الصحة العمومية، و التموين، و الصحافة. و كان كثيرا ما يتدخل في جلسات البرلمان في المسائل المتعلقة بـ إفريقيا الشمالية و بحالة العمال الشمال إفريقيين بـ المتروبول. ففي 20 ماي 1947 أداع اقتراح قانون يقضي بـ تكوين و تجريب القانون الخاص بـ الجزائر في الإطار القادم لـ الفدرالية الشمال إفريقية؛ و في 22 أوت 1947 قدّم للجمعية الوطنية تعديل ابن شنوف القاضي بمنح الذاتية لـ الجزائر و لخلق جمهورية جزائرية مشتركة لـ لإتحاد الفرنسي[1483]، وعارض المادة الأولى من القانون الأساسي و التي تجعل من الجزائر مجموعة من العمالات، و لم يشارك في التصويت على مشروع القانون الأساسي لـ الجزائر في 27 أوت 1947. أعيد انتخابه في تشريعيات 17 جوان 1951[1484].

كما مثل عمالة الجزائر، القسم الخاص بالأهالي المسلمين غير المواطنين، محمد خيضر، من مواليد مدينة الجزائر سنة 1912، من وضع اجتماعي متواضع، موظف بمصنع للتبغ، و قابض بالتراموي، انضم لـ النجم الشمال الإفريقي سنة 1936 ثم لـ حزب الشعب الجزائري، و الذي أصبح كاتبه الفدرالي بمدينة الجزائر. اعتُقل العديد من المرات، قضى عاما في السجن بعد مجازر 8 ماي 1945. و بعد إطلاق سراحه، انضم لـ الجنة المركزية لـ

[1481] - Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 2, Paris, La Documentation française, 1992, pp. 326-328.

و قد فشل في تشريعيات جوان 1951 على قائمة الإتحاد الجمهوريين المستقلين و التقدم الاجتماعي، كما انتخب في المجلس الجزائري سنة 1953 و إلى غاية 1956.

[1482] - و قد سبق له و أن انتخب نائبا في الجمعية التأسيسية الثانية سنة 1946 في القسم الخاص بالأهالي المسلمين غير المواطنين على قائمة "الإتحاد الإسلامي و للتقدم".

[1483] - غير أنّ الجمعية الوطنية عارضت التعديل بـ 404 صوتا ضد 9.

[1484] - على قائمة الوئام و التفاهم الجمهوري، التي تحصلت على مجموع الخمسة مناصب بعيدا عن قائمتي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، و الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. أنظر:
Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 2, pp.328-329. pp.328-329.

حركة انتصار الحريات الديمقراطية. انتُخب في تشريعيات 10 نوفمبر 1946 نائبا لـعمالة الجزائر، و عُيّن عضوا في عدة لجان منها: المعاشات و العائلة و الصحافة. غير أنه كان متواجدا أكثر بـ الجزائر عنه في باريس، فكانت تدخلاته في غرفة النواب قليلة، و لم يشارك لا في مناقشة القانون الأساسي لـ الجزائر و لا في التصويت عليه في 27 أوت 1947[1485].

كما مثل عمالة الجزائر القسم الخاص بالأهالي المسلمين غير المواطنين، أحمد مزغنة، وهو من مواليد سنة 1907 بـ البليدة، إسكافي ثم سائق تراموي، انضم في سنة 1937 لـ المكتب السياسي لـ حزب الشعب الجزائري، أين اختصّ في القضايا النقابية. اعتُقل العديد من المرات، قبل و أثناء الحرب العالمية الثانية. أطلق سراحه سنة 1944. عضو المكتب السياسي لـ حزب الشعب الجزائري، كان له دور كبير في اندلاع مظاهرات 8 ماي 1945، اعتُقل في 10 ماي، ثم أطلق سراحه بعد العفو. انتُخب في تشريعيات 10 نوفمبر 1946 نائبا لـعمالة الجزائر، على قائمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، و التي فازت بمقعدين، عُيّن عضوا في عدة لجان منها: العمل و الضمان الاجتماعي، الدفاع الوطني و الداخلية. لم يُقدّم خلال ولايته سوى اقتراح قانون واحد يقضي بـ العفو عن المخالفات التي ارتُكبت في الجزائر خلال أحداث ماي 1945. شارك في المناقشة العامة حول مشروع القانون الأساسي لـ الجزائر، و الذي صوّت ضدّه في 27 أوت 1947. لكنه كان متدخلا نشطا في المسائل التي تخص الجزائر، حيث ندّد بشدة على تزوير انتخابات المجلس الجزائري في جلسة 20 أفريل 1948، و حول الاعتقالات و العنف إثر الكشف عن المنظمة الخاصة في جلستي 25 أفريل و 20 أكتوبر 1950[1486].

و مثل عمالة قسنطينة، القسم الخاص بـالأهالي المسلمين غير المواطنين، الهاشمي بن شنوف، من مواليد 1895 بـ خنشلة، ابن الباشاغا بن شنوف من ملاك الأراضي، أدى الخدمة العسكرية أثناء الحرب العالمية الأولى، و تحصل على صليب الحرب، و على رتبة ضابط كبير في جوقة الشرف، عضو في الحزب الإسلامي المحافظ. انتُخب في تشريعيات 10 نوفمبر 1946 نائبا لـعمالة قسنطينة[1487]**، على قائمة الدفاع عن الفدرالية الجزائرية لـعمالة قسنطينة، و عُيّن في عدة لجان منها: القانون و الاقتراع العام، و الشؤون الخارجية، و الداخلية، و الشؤون الاقتصادية؛ كما انتُخب كاتبا لـ لجنة القانون و الاقتراع العام، و نائب رئيس لجنة الداخلية. و كان نائبا نشطا حيث أداع ما لا يقل عن ثمانية عشر نصّا. قدّم في**

[1485] - و قد تدخل في جلسة 26 جويلية 1949 ليعارض ضم الجزائر لـ حلف شمال الأطلسي منددا بضمّ دائم مخالف لحقوق الشعب الجزائري " الذي شاهد فرض حكومة من أصل أجنبي عليه بالقوة ". و قد تحصل في نهاية 1950 على عطلة و لم يظهر له بعد ذلك في جلسات الجمعية الوطنية: Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 4, Paris, La Documentation française, 2001, pp. 434-435.

[1486] - لم ينجح في تشريعيات 17 جوان 1951 ، و لم تفز حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بأي مقعد بسبب التزوير الذي تميزت به تلك الانتخابات: Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 5, Paris, La Documentation française, 2005, p. 397.

[1487] - و قد سبق له و أن انتخب في أكتوبر 1945 عضوا في الجمعية الوطنية التأسيسية الأولى لـعمالة قسنطينة،على قائمة الإتحاد الديمقراطي الفرنسي-الإسلامي.

20 ماي 1947 اقتراح قانون يقضي بـ إقامة دستور الجمهورية الجزائرية كـ دولة مشتركة عضو في الإتحاد الفرنسي، كما عارض في جلسة 20 أوت 1947 القانون الأساسي لـ الجزائر و اعتبره ترقيع للماضي و للحاضر، و يُقوّي السيادة الأحادية، و قدّم اقتراح قانون في 22 أوت 1947 يطالب بالاعتراف لـ الجزائر بـذاتيتها الكاملة[1488].

كما مثّل عمالة قسنطينة ، القسم الخاص بالأهالي المسلمين غير المواطنين، محمد قاضي، من مواليد 1904 بـ باتنة، ينحدر من عائلة مثقفة، انتقل إلى قسنطينة أين زاول تعليمه الثانوي، تفرغ لاستغلال الأراضي الواسعة التي كان يمتلكها. في 1921 انتُخب رئيسا للجماعة بدوار تلاتس، في البلدية المختلطة لـ عين القصر. في 1942 انتخب في الغرفة الفلاحية، كما عُيّن بقرار من الحاكم العام في المجلس الدائم لاقتصاد الحرب، و مساعد في لجنة الدراسات الاجتماعية و الإسلامية[1489]. انتُخب في تشريعيات 10 نوفمبر 1946 نائبا لـعمالة قسنطينة على لائحة الدفاع عن الفدرالية الجزائرية[1490]، و عُيّن في عدة لجان منها: الزراعة، و التي عُيّن أمينا عاما لها، و المالية، التربية الوطنية، الداخلية، الإنتاج الصناعي و الدفاع الوطني، و عضو في محكمة العدل العليا. كانت مداخلاته الكثيرة تدور حول قضايا إفريقيا الشمالية، و قد أبدى معارضة شديدة لـمشروع القانون الأساسي لـ الجزائر في 10 أوت 1947[1491].

و مثل عمالة قسنطينة القسم الخاص بالأهالي المسلمين غير المواطنين، مسعود حواس بوقادوم، من مواليد 1910 بـ الحروش، تابع دراسات جامعية، مالك أراضي و مُسيّر شركات. اعتُقل إثر أحداث 8 ماي 1945. انتُخب في تشريعيات 10نوفمبر 1946[1492] على قائمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية نائبا لـعمالة قسنطينة، و عُيّن عضوا في عدة لجان منها: الزراعة، العدالة، التشريع و المعاشات. لم يتدخل سوى مرة واحدة، أثناء مناقشة القانون الأساسي لـ الجزائر في أوت 1947، حيث طالب بـ دستور جزائري ذو سيادة منتخب بالاقتراع العام، و رفض المشاركة في التصويت على القانون في 27 أوت 1947[1493].

[1488] - إلاّ أنّ هذا النص لم يأخذ بعين الاعتبار. انتُخب في 1948 في المجلس الجزائري و استقال من منصبه كنائب في ماي 1951، و ترشّح للتشريعيات الجزئية لـعمالة قسنطينة في سنة 1955 إلاّ أنه لم ينجح: Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 2, pp. 310-311.

[1489] - كما انتخب في أكتوبر 1945 مستشارا عاما لـ كانتون بلزمة و ذلك إلى غاية وفاته سنة 1955.

[1490] - و بعد أن كان مسجلا في المجموعة البرلمانية للمسلمين المستقلين، انضم في جانفي 1949 لمجموعة "الإتحاد الديمقراطي الاشتراكي الجمهوري" (U.D.S.R)، كما أعيد انتابه في تشريعيات 17 جوان 1951 على لائحة المستقلين التقدميين.

[1491] - Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 3, Paris, La Documentation française, 1994, pp. 11-12.

[1492] - لم يترشح لـتشريعيات 17 جوان 1951.

[1493] - Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 2, p. 457.

كما مثل عمالة قسنطينة، القسم الخاص بالأهالي المسلمين غير المواطنين، جمال دردور، من مواليد عنابة سنة 1907، متحصل على شهادة في الطب من كلية مارسيليا، امتهن جراحة الأسنان في الجزائر. أصبح في 1944 أمين مال و عضو مكتب حزب الشعب الجزائري السرّي، كما انتُخب عضوا في مكتب أحباب البيان و الحرية في أفريل 1945 لـ قسنطينة. اعتُقل إثر أحداث 8 ماي 1945، ثم في أكتوبر سنتان سجنا لإعادة تشكيل رابطة محلة. و بعد العفو، انتُخب في تشريعيات 10 نوفمبر 1946 نائبا لـعمالة قسنطينة[1494] على قائمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، و عُيّن في عدة لجان منها: البحرية التجارية و الصيد البحري، التربية الوطنية و أراضي ما وراء-البحر. عضو المكتب الوطني للحزب، عارض مشروع القانون الأساسي لـ الجزائر في جلسة 20 أوت 1947 و طالب بـ جمعية تأسيسية جزائرية ذات سيادة منتخبة بالاقتراع العام، الوحيدة الكفيلة بمنح الجزائر بالدستور الذي يناسبها[1495].

كما مثل عمالة قسنطينة، القسم الخاص بالأهالي المسلمين غير المواطنين، محمد-الأمين الدباغين، من مواليد مدينة الجزائر سنة 1917، مُتحصّل على دكتوراه في الطبّ من جامعة الجزائر. انتُخب في تشريعيات 10 نوفمبر 1946[1496] على قائمة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، عُيّن في عدة لجان منها: الداخلية، التموين و إعادة البناء و أضرار الحرب. اقتصر نشاطه البرلماني على تدخل واحد في 20 أوت 1947 أثناء مناقشة مشروع القانون الأساسي لـ الجزائر حيث طالب بشدة باستقلال الجزائر و ندّد بخرق فرنسا لسيادة الجزائر، و طالب بانتخاب جمعية جزائرية ذات سيادة منتخبة بالاقتراع العام[1497].

كما مثل عمالة قسنطينة، القسم الخاص بالأهالي المسلمين غير المواطنين، بن علي الشريف علاوة، من مواليد آقبو سنة 1895، مالك أراضي و صناعي. انتُخب في 21 أكتوبر 1945 عضو في الجمعية الوطنية التأسيسية الأولى لـعمالة قسنطينة على قائمة الإتحاد الديمقراطي الفرنسي-الجزائري[1498]. انتُخب في تشريعيات 10 نوفمبر 1946 نائبا لـعمالة قسنطينة على قائمة الميثاق الجزائري المرتبط بـ الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري[1499]، تغيّب أثناء التصويت على مشروع القانون الأساسي لـ الجزائر في أوت 1947، غير أنه طالب بتطبيقه العادل[1500].

[1494] - كما انتخب في نوفمبر 1947 مستشارا عاما لـ قسنطينة، بينما لم يترشح لـتشريعيات 17 جوان 1951 حيث فضل التفرغ لأبحاثه في الطب.

[1495] - Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 3, pp. 324-325. -

[1496] - لم يترشح لـتشريعيات 17 جوان 1951.

[1497] - Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 5, pp. 56-57. -

[1498] - لكنه لم يترشح لانتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية الثانية في جوان 1946، و قد سبق له و أن كان مستشارا بلديا لـ آقبو سنة 1940، و مستشارا عاما سنة 1945.

[1499] - غير أنه ابتعد عنه في نهاية العهدة البرلمانية و ارتبط بـ "الحركة الجمهورية الشعبية" (M.R.P).

[1500] - أعيد انتخابه في تشريعيات 17 جوان 1951 على قائمة "الإتحاد الديمقراطي" المدعومة من "الحركة الجمهورية الشعبية" (M.R.P): Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 2, pp. 306-307

كما مثل عمالة قسنطينة، القسم الخاص بالأهالي المسلمين غير المواطنين، عبد الرحمان جماد، من مواليد سيدي عيش سنة 1907، ابن فلاح مهاجر، عامل بنّاء بـ مرسيليا، جُنّد أثناء الحرب العالمية الثانية بجنوب فرنسا. الأمين العام لـ الحزب الشيوعي الجزائري بمدينة الجزائر، ثم عضو المكتب السياسي و اللجنة المركزية لـ الحزب. انتُخب في تشريعيات 10 نوفمبر 1946 نائبا لـعمالة قسنطينة على قائمة الحزب الشيوعي[1501]، نائبا نشطا، أداع خمسة عشر اقتراح قرار تخص الجزائر. طالب في جلسة 13 مارس 1947 على أن تتحصل الجزائر على وضع أرض مشتركة في إطار الإتحاد الفرنسي، كما عارض مشروع القانون الأساسي لـ الجزائر و انتقد تقليصه لصلاحيات المجلس الجزائري[1502].

و مثل عمالة وهران، القسم الخاص بالأهالي المسلمين غير المواطنين، غلام الله العريبي، من مواليد 1907 بـ إغيل إيزان، عامل في مصنع للكهرباء و الغاز، مستشار عام لـ كانتون تيارت سنة 1945، انتُخب في تشريعيات 10 نوفمبر 1946 نائبا لـعمالة وهران على "القائمة الديمقراطية المستقلة للإتحاد الفرنسي-الإسلامي"[1503]، و عُيّن في عدة لجان منها: العمل و الضمان الاجتماعي، الإصلاح الإداري، العدالة و التشريع، التموين، الداخلية، و المعاشات. اقتصر نشاطه البرلماني على نصّ واحد يتمثل في تقرير مُحرّر باسم لجنة العمل و الضمان الاجتماعي، أداعه في 7 أوت 1947. صوّت الثقة لحكومة "بلوم" (BLUM) في ديسمبر 1946، و لحكومة "رامادييه" (RAMADIER) في ماي 1947، غير أنه لم يشارك في التصويت على القانون الأساسي لـ الجزائر في 27 أوت 1947[1504].

و مثل عمالة وهران، القسم الخاص بالأهالي المسلمين غير المواطنين، أحمد بزغود مكي، من مواليد 1883 بـ "نمورس"(Nemours)، من المحاربين القدامى حيث شارك في الحربين العالميتين، مساعد رئيس بلدية وهران، و رئيس فدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين لـمقاطعة وهران، انتُخب سنة 1946 مستشارا عاما لـ مغنية، كما انتُخب في تشريعيات 10 نوفمبر 1946 نائبا لـعمالة وهران على القائمة "الديمقراطية المستقلة لـ الإتحاد الفرنسي-الإسلامي"[1505]، عُيّن في عدة لجان منها: المعاشات، و الذي أصبح نائب رئيسها، و الدفاع الوطني. ينتمي إلى المجموعة الراديكالية-الاشتراكية. تدخّل في جلسة 20 أوت 1947، أثناء مناقشة القانون الأساسي لـ الجزائر " ليحتج على اللا مساواة التي هم ضحيتها ذوو المعاشات و المحاربين المسلمين "[1506].

[1501] - و قد فشل في انتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية الأولى .

[1502] - لم ينجح في تشريعيات 17 جوان: Dictionnaire des parlementaires français: 1940-1958,T. 3, 1951 - pp. 366-368.

[1503] - لم يترشح لـتشريعيات 17 جوان 1951، و لكنه لم ينجح في الانتخابات الجزئية لـمجلس الجمهورية في جانفي 1954.

[1504] - Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 5, pp. 77-78. -

[1505] - و أعيد انتخابه نائبا لـعمالة وهران في تشريعيات 17 جوان 1951.

[1506] - Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 5, pp. 362-363. -

كما مثل عمالة وهران، القسم الخاص بالأهالي المسلمين غير المواطنين، محمد مختاري، من مواليد 1912 بـ سعيدة، معلم بالابتدائي، انضم لـ الحزب الشيوعي الجزائري، انتُخب في تشريعيات 10 نوفمبر 1946 نائبا لـعمالة وهران[1507]، عُيّن في عدة لجان منها: الداخلية، و المعاشات. و هو برلمانيا نشطا حيث كثيرا ما كان يساهم في أشغال البرلمان و خاصة في المسائل المتعلقة بـ الجزائر و بـ شمال إفريقيا و بـ الإتحاد الفرنسي، كما حدث في جلسات 19، 25 و 26 أوت 1947 أثناء مناقشة القانون الأساسي لـ الجزائر، و قد أداع العديد من التعديلات في صالح تعليم اللغة العربية، حق الانتخاب للمرأة المسلمة و الفصل بين الإسلام و الدولة. و قد صوّت ضد القانون الأساسي لـ الجزائر في أوت 1947[1508].

كما مثل عمالة قسنطينة في مجلس الجمهورية، القسم الخاص بالأهالي المسلمين غير المواطنين، الهادي مصطفاي، من مواليد 1894 بـ زمورة، لسانس في الحقوق، شهادة عليا في الدراسات العليا الإسلامية. ممثل قسنطينة في الجمعية الوطنية التأسيسية الثانية، مستشار الجمهورية ثم سناتور قسنطينة بين 1948-1958. محام بـ سطيف. انتُخب سنة 1935 مستشارا بلديا و مساعدا لـرئيس بلدية سطيف و ذلك إلى غاية 1945. نقيب المحامين و مزارع. انتُخب في مجلس الجمهورية في 8 ديسمبر 1946[1509]، عُيّن أمينا للمجلس، و عضوا في عدة لجان منها: فرنسا ما وراء-البحر، و العلاقات الخارجية. كثيرا ما كان يساهم في أشغال المجلس و خاصة في المسائل المتعلقة بـ الجزائر، كمناقشة القانون الأساسي لـ الجزائر في أوت 1947، حيث أداع تعديلا يقضي بتغيير المادة الأولى بنص يعترف بـ جمهورية جزائرية مستقلة ذاتيا. كما أداع في 1950 ثلاثة اقتراحات قوانين و اقتراح قرار تخص الجزائر[1510].

كما مثل عمالة قسنطينة، القسم الخاص بالأهالي المسلمين غير المواطنين، محمد-الصالح بن جلول، من مواليد 1893 بـ قسنطينة، دكتوراه في الطب، طبيب في الصحة العمومية. مستشار بلدي لـ هربيون بين 1928-1935، مستشار بلدي لـ قسنطينة و مساعد رئيسها بين 1935-1945، انتُخب مستشارا عاما لـ قسنطينة في 1931، و أول نائب رئيس المجلس العام بين 1949-1951. رئيس فدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين في 1928، مندوب مالي في 1935، و رئيس "المؤتمر الإسلامي الجزائري" في 1936، و من الممضين على "بيان 3 فيفري 1943". انتُخب عضوا في الجمعية الوطنية التأسيسية الأولى في 21 أكتوبر 1945 لـعمالة قسنطينة و أراضي توقرت على

[1507] - لم يترشح لـتشريعيات 17 جوان 1951.

[1508] - و ذلك عكس مجموع المنتخبين الشيوعيين من المتروبول الذين غابوا عن التصويت. أنظر: - Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 5, pp. 427-428.

[1509] - و قد قدم استقالته من مجلس الجمهورية في 12 ديسمبر 1947، غير أنه أُعيد انتخابه في نوفمبر 1948 على قائمة الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، كما انتُخب سناتورا في ماي 1952.

[1510] - Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 5, pp. 490-491. -

رأس قائمة الإتحاد الديمقراطي الفرنسي-الإسلامي[1511]، انتُخب عضوا في مجلس الجمهورية في 8 ديسمبر 1946 إلى غاية نوفمبر 1948[1512]، كما انتُخب في الجمعية الوطنية في تشريعيات 17 جوان 1951 نائبا لـعمالة قسنطينة القسم الخاص بالأهالي المسلمين غير المواطنين[1513].

كما مثل عمالة قسنطينة، القسم الخاص بالأهالي المسلمين غير المواطنين، عبد السلام بن خليل، من مواليد 1899 بـ قسنطينة، دكتوراه في الطب، انضم إلى فدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين سنة 1934؛ انتُخب مستشارا لـبلدية باتنة سنة 1934، و مندوبا ماليا لـ الأوراس سنة 1936؛ انتُخب في 2 جوان 1946، و هو في السجن، عضوا في الجمعية الوطنية التأسيسية الثانية على قائمة الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري؛ كما انتُخب في 8 ديسمبر 1946 في مجلس الجمهورية، القسم الخاص بالأهالي المسلمين غير المواطنين، على قائمة الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري[1514]، و عُيّن في لجنتي الاقتراع العام، و وسائل الاتصالات. و قد أداع خلال عهدته اقتراحين قرار يقضيان بـ منح تقاعد الجنود المسلمين الجزائريين و الديانة الإسلامية، و اقتراح قانون حول إلغاء البلديات المختلطة. كما شارك في مناقشة القانون الأساسي لـ الجزائر في أوت 1947، و طالب بالاعتراف بـ جمهورية جزائرية مستقلة ذاتيا[1515].

و مثل عمالة وهران في مجلس الجمهورية، القسم الخاص بالأهالي المسلمين غير المواطنين، عبد القادر محداد، من مواليد 1896 بـ تلمسان، لسانس في الأدب، أستاذ اللغة العربية. انتُخب عضوا في الجمعية الوطنية التأسيسية الثانية في جوان 1946؛ كما انتُخب عضوا في مجلس الجمهورية في 8 ديسمبر 1946 على قائمة الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري[1516]، و عُيّن عضوا في عدة لجان منها: الدفاع الوطني و المالية. كثيرا ما كان يشارك في المسائل المتعلقة بتحرير الشعوب المُستعمرة و منها الجزائر. شارك في جلسة مناقشة القانون الأساسي لـ الجزائر في أوت 1947، و أداع تعديلا يقضي بتغيير المادة الأولى من ذلك القانون بالاعتراف بـ جمهورية جزائرية مستقلة ذاتيا[1517].

ـ المناقشات البرلمانية:

[1511] - و قد أداع خلالها أربعة اقتراحات قوانين منها واحد في 7 فيفري 1946 يقضي بوضع دستور لـ الجزائر و ضمه في دستور الجمهورية الفرنسية، بينما لم يترشح لانتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية الثانية في 2 جوان 1946 و لا لـتشريعيات 10 نوفمبر 1946.

[1512] - كما كان عضوا في الجمعية الاستشارية بـالجزائر ثم بـ باريس بين 1943-1945، أداع خلالها أربعة نصوص برلمانية منها اقتراح قانون في 17 ماي 1945 لـتقصي الحقائق في أحداث 8 ماي 1945.

[1513] - Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 2, pp. 312-314. -

[1514] - غير أنه قدّم استقالته في 28 أكتوبر 1947 إثر انتخابه في المجلس الجزائري.

[1515] - Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 2, pp. 319. -

[1516] - و قد استقال من مجلس الجمهورية في 9 ديسمبر 1947.

[1517] - Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 5, pp. 251-252. -

تعرضت الجمعية التأسيسية الأولى للحالة في الجزائر في العديد من جلساتها: تطبيق العفو في الجزائر، في جلسة 28 فيفري 1946[1518] **و في جلسة 1 مارس 1946**[1519]**؛ مساءلة حول الحالة الاقتصادية لـ الجزائر، في جلسة 1 مارس 1946**[1520]**، و في جلسة 5 مارس 1946**[1521] **و في جلسة 12 مارس 1946**[1522] **العمليات الانتخابية في عمالات وهران**[1523] **و الجزائر**[1524]**؛ انتخاب النواب، في الجلسة الثانية لـ 5 أفريل 1946**[1525]**.**

و قد طرح محمد-الصالح بن جلول على الجمعية التأسيسية في جلسة 8 مارس 1946 ثلاث أسئلة: " هل سنتخلص من جميع القوانين الخاصة؟ هل سنتحرر من أي نظام استثنائي؟ هل سنوضع على نفس قدم المساواة مع سكان المتروبول؟ **"**[1526]**.**

4ـ الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها:

في انتخابات 4 و 11 فيفري 1951، و بمناسبة تجديد الثلاثي السنوات لنصف المجلس الجزائري، عاودت الإدارة الاستعمارية سيناريو تزوير الانتخابات، و لم يتحصل الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري سوى على 11% من الأصوات مقابل 50 ,84 % لصالح الإدارة[1527]**. و بينما خسرت حركة الانتصار ـ التي لم ترشح ممثليها المنتهية نيابتهم ـ أربعة مقاعد من ضمن تسعة، خسر الإتحاد الديمقراطي، من جهته، واحد من ضمن ثمانية**[1528]**. و ندد بومنجل في مقال له تحت عنوان "** ماذا تريد فرنسا **" نشرته جريدة "ربيليك آلجرييَن" (La République algérienne) بـ "** النصب الانتخابي **" و أنّ "** المنتخبين من الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ينددون بالتزوير و التزييف الذي ميز انتخابات 4 و 11 فيفري 1951 **"**[1529]**، و غادر المنتخبون المجلس الجزائري عندما تناول الكلمة الحاكم العام و ذلك احتجاجا على التزوير**[1530]**. و علق النائب "فونلبت-أسبرابر" (FONLUPT-ESPERABER)، من "الحركة الجمهورية الشعبية" (M.R.P)، أمام الجمعية الوطنية الفرنسية قائلا: "** نلاحظ بأنّه في عمالة الجزائر، في ما يخص القسم الثاني، في الدور الأول لانتخابات المجلس الجزائري الأخيرة، في الثمانية مترشحين المعلنين، سبعة

[1518] - J.O.R.F: Débats de l' Assemblée Nat Const- Séance du 28 février 1946, pp: 490-507.

[1519] - J.O.R.F: Débats de l' Assemblée Nat Const- Séance du 1er mars 1946, pp: 535-541.

[1520] - J.O.R.F: Débats de l' Assemblée Nat Const- Séance du 1er mars 1946, pp: 541-547.

[1521] - J.O.R.F: Débats de l' Ass Nat Const- Séance du 5 mars 1946, pp: 557-569; pp: 570-576.

[1522] - J.O.R.F: Débats de l' Assemblée Nat Const- Séance du 12 mars 1946, pp: 655-659.

[1523] - J.O.R.F: Débats de l' Assemblée Nat Const- 26 février 1946, pp: 465-469.

[1524] - J.O.R.F: Débats de l' Assemblée Nat Const- Séance du 19 juillet 1946, pp: 2730-2735.

[1525] - J.O.R.F: Débats de l' Ass Nat Const- Séance du 5 avril 1946, p. 1496; pp. 1514-1527.

[1526] - J.O.R.F: Débats de l' Assemblée Nat Const -Séance du 8 mars 1946, p. 646.

[1527] - و هو ما جعل "شارل ـروبير آجرون" يعلق على ذلك بأنّ الإدارة " أبدعت ".

[1528] - Année politique, 1951, p. 444.

[1529] - La République algérienne, 8ème année, n° 266, 15 février 1951, p. 1.

[1530] - La République algérienne, 8ème année, 266, 15 février 1951, p. 1.

كانت لهم أكثر 92% من الأصوات: 93,3%، 98%، 95,8%، 99,8 % (...) انقلاب الحظوظ كاشف هو الآخر. البعض و الذين انتُخبوا في 1948 بدعم و مساعدة الحكومة لم يتمتعوا في 1951 بنفس التعاطف.سأذكر مثالين: الواحد بـ البليدة، الآخر في فور ناسيونال "[1531].

و تكرر التزوير، مرة أخرى، في كانتونماليات 16 أكتوبر 1951[1532] و في تشريعيات 17 جوان 1951، فبينما لم يتحصل الإتحاد الديمقراطي سوى على 9 % من الأصوات، لم تتعدى حركة الانتصار للحريات الديمقراطية 8 % من مجموع الأصوات. و بينما فقدت حركة الانتصار الخمسة مقاعد التي كانت بحوزتها، خسر الإتحاد الديمقراطي المقعدين الاثنين اللذين كانا بحوزته، و حتى فرحات عباس نفسه انهزم في معقله بـ سطيف؛ كما فقد الحزب الشيوعي الجزائري، هو الآخر، المقعدين اللذين كانا بحوزته في القسم الثاني، غير أنه احتفظ بمقعدين اثنين في القسم الأول[1533]. و قد أقصى ذلك التزوير الأحزاب و المنظمات الوطنية من التمثيل النيابي في الجمعية الوطنية الفرنسية[1534].

أجمعت الأحزاب و المنظمات السياسية الجزائرية و الشخصيات الوطنية على التنديد بنتائج الاقتراع، ففي حين عبّر أحمد بومنجل، و هو من الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، عن تأسفه من ما آلت الانتخابات قائلا: " نحن نشك في الذكاء الفرنسي تجاه زمن الاستخفاف "[1535]، **و أعطى حصيلة انتخابات القسم الثاني:** " المسجلون: 031 317 1؛ الناخبون: 204 894؛ الأصوات المُعبّر عنها: 884751؛ القوائم الإدارية: 006 700؛ القوائم غير الإدارية: 795 189 "[1536]. **و بينما نشرت جريدة "ألجي ريبلكان" Alger) (républicain، لسان حال الحزب الشيوعي الجزائري، نداء يطالب بإلغاء الاقتراع[1537]، نددت جريدة "ليبرتي" (Liberté)، لسان حال الحزب الشيوعي الجزائري، بـ "** ضربة الحاكم الجديد "[1538].

تعدت حملة التنديد بنتائج تشريعيات جوان 1951 الجانب الجزائري لتشمل حتى الطرف الفرنسي، فأثناء المناقشات حول التصديق على عملية انتخابات القسم الثاني في عمالات الجزائر، استنكر النائب "فونلبت-أسبرابر" (Fonlupt-ESPERABER)، من "الحركة الجمهورية الشعبية" (M.R.P)، ضغوط و تزوير الإدارة: " في الدوائر الأربع

[1531] - J.O.R.F: Débats parlementaires -Assemblée- Séance du 9 aout 1951, p. 6288.

[1532] - أنظر التصريح المشترك لـ الجبهة الجزائرية من تلك الانتخابات: المنار، السنة الأولى، ع. 9، 5 أكتوبر 1951، ص. 1.

[1533] - Le Monde, 8ème année, n° 2086, 20 juin 1951, p. 5 ؛ و أيضا: Année Politique, 1951, p. 162.

[1534] - أنظر في ذلك: Marcel-Edmond NAEGELEN, Mission en Algérie, Paris, Flammarion, 1962, pp. 184-186.

[1535] - "L'Algérie unanime", In: Esprit, n° 183, octobre 1951, p. 516.

[1536] - "L'Algérie unanime", In: La République algérienne, 8è année, n ° 279, 9 novembre 1951, p. 1.

[1537] - Alger républicain, 14ème année, n° 2494, 27 juillet 1951, p. 4.

[1538] - Liberté, 9ème année, n° 419, 21 juin 1951, p. 1.

للقسم الثاني في الجزائر، أين تحصلت إحدى القوائم المسماة " قائمة الوئام و الإتحاد الجمهوري " ـ و هو الحال في عمالة الجزائر ـ أين " قائمة الجمهوريين المستقلين " ـ و التي سماها الرأي العام بالإجماع قوائم إدارية ـ تحصلت هذه القوائم على أغلبية تتراوح من 70,74 % في الدائرة الثانية لـ قسنطينة إلى 70,91% في دائرة أخرى (...) إنّ النسبة المئوية للأصوات المتحصل عليها من طرف القائمة الإدارية غير متساوية كثيرا: في البلديات المختلطة أين يرأس مكاتب الانتخاب مفوضون من السلطة المركزية، يرتفع إلى 87%؛ في البلديات كاملة الصلاحيات أين يرأس مكاتب الانتخاب منتخبون، لا يصل 65% (...) السبب أنه لا توجد انتخابات في القسم الثاني بـ الجزائر و أنّ الإدارة مكلفة بإجراء الانتخابات "[1539].

شملت عملية الاستنكار وسائل عمل مختلفة منها الاعتراض على المصادقة عليها في الجمعية الوطنية الفرنسية " ابتداءً من 18 جوان 1951، تم إعداد مذكرة بغرض توجيهها للرأي العام الدولي تسرد النتائج الأولى المعروفة. و بعدها بقليل، وُجّهت طلبات عدم التصديق من طرف جميع قوائم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية؛ و كل طلب كان متبوعا بمذكرة ... و في 3 جويلية، انعقدت ندوة صحفية في فندق لوتيسيا بـ باريس، بمشاركة السادة بومنجل، ستيب، بوردي، ماسينيون، و مديرنا مزغنة "[1540]. **كما بعث مرشحو الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بين 2 و 7 جويلية و مرشحو الحزب الشيوعي الجزائري في القسم الثاني طلبات عدم التصديق من 5 إلى 13 جويلية**[1541].

و مباشرة بعد مهازل تشريعيات 17 جوان 1951 استأنفت محاكم الجنح في وهران و البليدة و عنابة محاكمة حوالي ثلاثمائة مناضل أو متهم في " مؤامرة المنظمة الخاصة "، **و قد استغل منتخبو حركة الانتصار، الإتحاد الديمقراطي، و الحزب الشيوعي الجزائري في المجلس الجزائري تلك المحاكمات و أداعوا اقتراحا يطالب بالإعلان عن العفو العام بمناسبة العيد الصغير**[1542].

كما صادق المجلس الجزائري، من جهته، في 4 جويلية 1951 بـ 20 صوتا مقابل 7 تقديم اقتراح للحاكم العام حول العفو، أداعه فروخي، من حركة الانتصار، أحمد فرانسيس، من الإتحاد الديمقراطي، و "جسترابو" من الحزب الشيوعي[1543].

1539 - J.O.R.F: Débats parlementaires -Assemblée Nationale- juin 1951, pp. 6289-6291.

1540 - L'Algérie Libre, 3ème année, n° 29, 23 juillet 1951, p. 1.

1541 - J.O.R.F: Débats Parl -Assemblée Nationale- juillet 1951, p. 6136, 6180 , 6183, 6220, 6328

1542 - Liberté, 9ème année, n° 420, 28 juin 1951, p. 1.

1543 - Alger républicain, 14ème année, n° 2475, 5 juillet 1951, p. 1.

و وجّه الإتحاد الديمقراطي نداء جاء فيه: " نصدر إعلانا ساميا لجميع الرجال الأحرار، مهما كان الحزب الذي ينتمون إليه، لكي نتجمع حول برنامج عمل يتمحور حول النقاط التالية:

ـ إلغاء الانتخابات العامة لـ 17 جوان
ـ التطبيق الفوري لـ قانون 20 سبتمبر 1947 من طرف البرلمان الفرنسي أمام عجز و لا قدرة المجلس الجزائري.
ـ العفو التام لجميع المعتقلين السياسيين مهما كان الحزب الذي ينتمون إليه.
ـ دمقرطة المجالس العمالية و الريفية **"**[1544].

كما أصدر الحزب الشيوعي الجزائري نداء للوحدة في العمل و العمل المشترك بين الأحزاب و المنظمات السياسية جاء فيه: " لا يمكن للوالي العام الجديد منع الشعب الجزائري مواصلة النضال من أجل استقلال وطني حقيقي، من أجل انتخاب مجلس وطني سيّد يمنح البلد دستورها، برلمانها، حكومتها في إطار جمهورية جزائرية ديمقراطية. هذا الهدف يمكن تحقيقه بشرط الإتحاد و العمل، مثل ما لم يتوقف الحزب الشيوعي الجزائري اقتراحه منذ جويلية 1946، في جبهة وطنية ديمقراطية جزائرية تضم حركة الانتصار، الإتحاد الديمقراطي، الشيوعيون ، و الديمقراطيين بدون حزب. يجب الإتحاد و العمل لانتزاع العفو للمعتقلين السياسيين و إفشال القمع خاصة (... ...) **"**[1545].

بينما صرح مصالي الحاج أنّ " الانتخابات جرت في جو من الرعب و الاستفزاز الدائمين (...) الجزائر أصبحت معتقلا حقيقيا كبيرا (...) في الجزائر، شعور اتحاد كبير ينتاب كامل الشعب و كل الحركات الوطنية. العديد من لجان العمل من أجل الدفاع عن الحريات شُكلت. أتمنى أن ينمو هذا الشعور و أنّ يوما قريبا جدا ينتصب كامل الشعب الجزائري في حركة واحدة من أجل الحرية و الاستقلال **"**[1546].

و لعل قرارات المحاكم الاستعمارية المتضمنة 195 عقوبة، بـ 6 قرون سجنا، 6 قرون من منع من الإقامة، 15 قرن حرمان من الحقوق المدنية، و 50 مليونا غرامة في قضايا المنظمة الخاصة[1547] **هو الذي حمل حركة الانتصار، الإتحاد الديمقراطي، جمعية العلماء و الحزب الشيوعي للعمل سويا و الشروع في مناقشة الوضع ابتداء من 22 جويلية.**

1544 - La République algérienne, 8ème année, n° 262, 29 juin 1951, p. 1.
1545 - Liberté, 9ème année, n° 422, 12 juillet 1951, p. 2.
1546 - Alger républicain, 14ème année, n° 2493, 26 juillet 1951, p. 4.
1547 - Mohamed HARBI, Aux origines du F.L.N: Le populisme révolutionnaire en Algérie, Paris, Bourgeois, 1975, p. 44.

و قد وجّهت حركة الانتصار، الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، و جمعية المسلمين الجزائريين، رسالة في 23 جويلية إلى " لجنة المساندة لضحايا القمع " **جاء فيها:** " القمع الذي يضرب باستمرار الشعب الجزائري ازداد منذ 1947 (...) هذا القمع يتميز باعتقالات تعسفية، تعذيب من الشرطة و بؤس اقتصادي ألمّ جميع الجزائريين و خاصة أولئك الذين يبدون تمسكهم بمثالية الحرية (...) إنّ الشعب الجزائري باتحاده و بنضاله ينبغي أن يطالب بإطلاق سراح هؤلاء ضحايا قمع السجون أين يعانون (...) جمعية العلماء، الإتحاد الديمقراطي، و حركة الانتصار، يهنئون لجنة المساندة لضحايا القمع لعملها التي أدته منذ 1948 في صالح المعتقلين و عائلاتهم (...) توجه نداء لجميع الديمقراطيين و المولعين بالعدالة و بالحرية من أجل المطالبة معهم إطلاق سراح ضحايا القمع، يقررون تنسيق عملهم من أجل الوصول إلى إطلاق سراح جميع ضحايا القمع "[1548].

و أصدرت جريدة " لا لجري ليبر"(L'Algérie Libre) في افتتاحيتها تحت عنوان " مرحلة جديدة نحو الإتحاد " **جاء فيها:** " نلاحظ أنّ اتحاد الأحزاب الوطنية يتقدم. ندائنا للإتحاد الوطني بدأ يأتي بثماره. ليجعل الله أنّ اتحادا تاما سيتحقق في المستقبل القريب ليعزز الشعب الجزائري تجاه القمع "[1549].

تجاوزت مواقف الأحزاب السياسية و المنظمات الوطنية التنديد و الشجب و الاستنكار و الإدلاء بالمواقف المبدئية حيث أصدرت جريدة "ألجي ربيليكان" (Alger républicain)[1550] " إعلانا للجنة المبادرة من أجل تشكيل جبهة جزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها " **في 25 جويلية 1951 يحمل توقيع الشيخ العربي التبسي و الشيخ خير الدين، عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، أحمد مزغنة و مصطفى فروخي، عن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، الدكتور أحمد فرانسيس و المحامي قدور ساطور، عن الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، "بول كاباليرو"(Paul CABALLERO) و أحمد محمودي، عن الحزب الشيوعي الجزائري**[1551].

فيم تتمثل "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها" لـ أوت 1951؟ ما هي ظروف تأسيسها و عوامل تطورها؟ ما طبيعة عملها و أشكال نشاطاتها؟ ما هو برنامجها و مخطط عملها؟ ما هي وسائل عملها؟ ما موقف الأحزاب و المنظمات الجزائرية منهما؟ ما موقفهما من "القانون العضوي لـ الجزائر" لـ 20 سبتمبر 1947؟ ما مدى وزنها السوسيولوجي و نفوذها السياسي؟ ما هي إستراتيجيتها؟ ما موقفها من القضية الجزائرية؟

[1548] - L'Algérie Libre, 3ème année, n° 29, 23 juillet 1951, p. 1.
أنظر أيضا: المنار، السنة الأولى، ع. 6، 30 جويلية 1951، ص. 2.

[1549] - L'Algérie Libre, 3ème année, n° 29, 23 juillet 1951, p. 1.

[1550] - Alger républicain, 14ème année, n° 2494, 27 juillet 1951, p. 1.
حول اللجنة الإنشائية لتأسيس الجبهة الجزائرية أنظر: المنار، السنة الأولى، ع. 6، 30 جويلية 1951، ص. 1.

[1551] - Liberté, 9ème année, n° 425, 2 aout 1951, p. 1.

ما هو هدفها؟ ما الغرض من تأسيسها؟ و هل حققت هدفها؟ هل وضعت "الجبهة الجزائرية" حدا لتلك الانقسامات العميقة و العقيمة في الحركة الوطنية الجزائرية؟ و هل انتزعت عنصر القوة من الاستعمار الفرنسي، علما بأنّ الوحدة في العمل التي من المفروض أن تجسدها، منحت الشعب الجزائري و القضية الوطنية القوة التي كثيرا ما كانا يفتقران إليها، و كانا بحاجة ماسة إليها، و التي تُعتبر في نفس الوقت، مصدر تخوف بالنسبة للاستعمار الفرنسي؟ و هل جاءت لتجسد اليقظة الوطنية و القومية اللتان أفرزهما حزب الشعب الجزائري و جمعية العلماء المسلمين الجزائريين؟ و هل كانت أول تجمع للقوى التمثيلية و المطالبية المدافعة عن مصالح الأهالي الجزائريين، أم لم تكن إلّا "كونغلومرات" (Conglomérat) سياسية ستتصدع في مواجهة أول عاصفة؟ ما موقف الحكومة الفرنسية منها؟

أصدر الإعلان نداء عاما للمشاركة في الجمعية العامة التأسيسية و حدد أهداف الجبهة، و استهل بتشخيص أسباب تشكيل الجبهة و القيام بعمل مشترك و منسق و حددها في: " عدم احترام ضمير و كرامة الجزائري المسلم بمناسبة أي استشارة انتخابية و بخاصة منذ 1948 "، **و في انعدام** " تقريبا الحريات الأساسية بالنسبة للجزائريين الناخبين في القسم الثاني "، **و لأنّ الجزائريين** " محرومين من حريتهم الفردية بسبب آرائهم السياسية "، **و في كون هذه** " الحالة تخلق جوا من الحقد و اللا تفاهم و الذي لا ينبغي أن يصبح أبديا "[1552].

ثم ندد الإعلان بـ: " طرق الإكراه و التزوير المتبعة تجاه الناخبين من القسم الثاني، " **و بـ** " الطرق البوليسية في التعذيب المتبعة تجاه الوطنيين الجزائريين "[1553].

و أنّ تلك الطرق هي التي دفعتهم إلى " تشكيل جبهة جزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها "[1554].

و حدد الإعلان أهداف الجبهة و تتمثل في:

1ـ من أجل إلغاء الانتخابات التشريعية المزعومة لـ 17 جوان 1951، و التي أسفرت، في الحقيقة، عن تعيين الإدارة لرجال لم يمنحهم الشعب الجزائري أي ولاية و يرفض لهم حق التحدث باسمه؛
2ـ من أجل احترام حرية التصويت في القسم الثاني؛
3ـ من أجل احترام الحريات الأساسية: حرية المعتقد، الرأي، الصحافة والاجتماع؛
4ـ ضد القمع بجميع أشكاله؛ من أجل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين؛ ضد الإجراءات الاستثنائية على مصالي الحاج؛
5ـ من أجل نهاية التدخل الإداري في شؤون الديانة الإسلامية[1555].

[1552] - Alger républicain, 14ème année, n° 2494, 27 juillet 1951, p. 1.
[1553] - Liberté, 9ème année, n° 425, 2 aout 1951, p. 1.
[1554] - Alger républicain, 14ème année, n° 2494, 27 juillet 1951, p. 1.

و رغبة منها في إشراك المنظمات و الشخصيات المعروفة بتعلقها بمثالية الديمقراطية و الحرية، دعت الحركات و الشخصيات إلى استدعاء جمعية عامة تأسيسية لـ "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها"؛ كما دعت جميع الجزائريين المنشغلين بتحقيق الإتحاد لتعزيز عملهم و تمكينهم القضاء على القمع و فرض احترام الحرية و الكرامة الإنسانية[1556]. و كُلّف المكتب بإقامة الاتصالات بجميع الأحزاب الديمقراطية الفرنسية و الأجنبية القادرة على تحمّل السلطة المركزية بـ باريس، على إعادة الحريات العامة إلى نصابها[1557].

فما الذي جمع في نفس الجبهة أحزاب و منظمات سياسية متباعدة إيديولوجيا حتى يمكن اعتبارها لا تعايشية. تباعد عقائدي كبير موجود بين ثورية حركة الانتصار، اندماجية فدرالية الإتحاد الديمقراطي، وطنية جمعية العلماء، و ذاتية الحزب الشيوعي حتى تصمد تلك الجبهة في مواجهة أي عاصفة سياسية، نهيك عن مناورات الإدارة الاستعمارية و التي كانت دوما تعمل على تجسيد سياسة فرّق تسد. خاصة و أنّ تجربة "الأخوة الجزائرية" 1922، "المؤتمر الإسلامي الجزائري" لـ 1936-1938 و "جبهة أحباب البيان و الحرية" لـ 1944-1945 ليست بعيدة.

يتمثل هدف "الجبهة الجزائرية" الأساسي في تنسيق عمل المنظمات و الشخصيات التقدمية[1558] و يعود تكوينها خاصة لكون " الأحزاب الجزائرية حاضر في ذهنها التشكيل القريب العهد لجبهات وطنية في البلدين الأخويين و الجارين: المغرب و تونس **"[1559].**

ـ ترحيب الأحزاب و المنظمات السياسية و الشخصيات الوطنية

أجمعت الأحزاب و المنظمات السياسية الجزائرية و الشخصيات الوطنية على الترحيب بـ "الجبهة الجزائرية" حيث أعلنت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، من جهتها، على أنّ تشكيل الجبهة الجزائرية: " خطوة عملاقة عجّل بها الاستعمار نفسه و مظالمه و بسياسة القمع الخاصة التي تسود الجزائر (...) إنه لخبر جيد يشرح القلب، و يزيد الآمال و تنبأ بقوة بمستقبل الوطن (...) خلق لجنة مبادرة من أجل تأسيس الجبهة الجزائرية. يسرنا ذلك ولو أننا نعلم بأنه لا يزال ضئيلا جدا مقارنة بما نريد و بما يصر عليه الشعب (...) مع ذلك إنه حدث عظيم (...) الإتحاد من أجل إبعاد المظالم حجر الأساس لاسترجاع الاستقلال

[1555] - Colette et Francis JEANSON, L'Algérie hors la loi, Paris, Ed. Seuil, 1955, p. 21.
أنظر أيضا: فرحات عباس، ليل الاستعمار، مرجع سابق، ص 279-280؛
و أيضا: Liberté, 9ème année, n° 425, 2 aout 1951, p. 1

[1556] - Alger républicain, 14ème année, n° 2494, 27 juillet 1951, p. 1.

[1557] - محمد يوسفي: الجزائر في ظل المسيرة النضالية، المنظمة الخاصة، تقديم و تعريب محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002، ص. 154.

[1558] - Liberté, 9ème année, n° 425, 2 aout 1951, p. 1.

[1559] - Claude COLLOT, "Le Front Algérien pour la Défense et le Respect de la Liberté", In: R.A.S.J.E.P, V. XIV, n° 2, juin 1977, Alger, O.P.U, p. 372.

(...)[1560]. **و قد أكد مصالي الحاج، في الرسالة التي وجهها لـ الجمعية التأسيسية لـ الجبهة، أنّ الهدف النهائي هو الاستقلال و السيادة: "** الاتفاق المحقق معا (...) مؤشر لإرادة مشتركة قرّر لها القيام بعمل نافع و من أجل أن نتقدم على طريق التحرير (...) غير أنني أنوه على (...) أنّ الإتحاد المحقق في الجبهة إتحاد محدود. و لكي تكون ناجحة، و حتى تجر تأييد كلي لجماهيرنا، و حتى تنمي قدراتهم الخلاقة، على هذا الإتحاد أن يمتد لأهداف أوسع. يجب على الجبهة الجزائرية أن توسع برنامج عملها إلى الاستقلال و إلى السيادة الوطنية لبلدنا (...)"[1561]. **و هو ما ذهب إليه مزغنة، مدير جريدة "لا لجري ليبر" (L'Algérie Libre)، حيث اعتبر هو الآخر أنّ هدف الحركة النهائي استقلال الجزائر: "** الكفاح من أجل إلغاء الانتخابات، ضد القمع، من أجل حرية التصويت هو ضروري؛ غير أنّ فوق كل تلك الأهداف، لا ينبغي الإغفال عن الأساسي: هدفنا النهائي جميعنا هو رؤية الجزائر تسترجع سيادتها "[1562].

رحب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري هو الآخر بتشكيل "الجبهة الجزائرية"، و اعتبر أحمد بومنجل أنّ " همّ الجبهة الجزائرية الأول و الذي أسمح لنفسي التأكيد عليه: تريد جمع حول أربع مجموعات التي أخذت مبادرة خلقها، جميع الديمقراطيين، جميع الجزائريين المخلصين، جميع الأوروبيين و جميع المسلمين الذين بدأت تهمهم الأحوال العامة قليلا (...) بدون انقطاع بأنّ جميع الجزائريين، دون أي تمييز، يتمتعون بكامل الحريات (...) **" قبل أن ينهي بالإشارة إلى هدف الحزب هاتفا: "** تحيا الجمهورية الجزائرية "[1563].

أشاد المكتب السياسي لـ الحزب الشيوعي الجزائري، هو الآخر، بـ "الجبهة الجزائرية" حيث " حيي بفرح كبير الاتفاق المحقق في 25 جويلية و يوجّه نداء حارا للعمال، للديمقراطيين حتى يقف نفسها بعزم في خدمة الجبهة الجزائرية حتى يضمنوا لها نجاحا تاما. إنه شرط أساسي لتوطيد اتحاد شعبنا، و الذي سيقوده إلى استقلاله، إلى السلام، و إلى الهناء "[1564]. **غير أنّ العربي بوهالي، أمين الحزب، أكد أنّ هدف الحزب الاستقلال: "** الاتفاق المتحصل عليه يشكل جبهة جزائرية، أي هيئة دائمة هدفها تنسيق العمل في كامل البلد. غير أنّ مثل تلك الهيئة تبقى مع ذلك محدودة في أهدافها، في وسائل عملها، و في أشكال تنظيمها (...) لن نستطيع التحدث حقا عن الحرية، عن السلام و الهناء في بلدنا إلّا عندما يصبح شعبنا سيدا لمصائره، عندما يتمتع بالاستقلال الوطني الكامل. إنها بالتأكيد وجهة نظر خاصة بنا و

[1560] - المنار، السنة الأولى، ع. 6، 30 جويلية 1951، ص. 1.

[1561] - Alger républicain, 14ème année, n° 2504, 8 aout 1951, p. 5.
و أيضا: Liberté, 9ème année, n° 426, 9 aout 1951, p. 2

[1562] - Liberté, 9ème année, n° 426, 9 aout 1951, p. 2.

[1563] - Alger républicain, 14ème année, n° 2504, 8 aout 1951, p. 5.

[1564] - Liberté, 9ème année, n° 425, 2 aout 1951, p. 2.

ليس لها علاقة بـ الجبهة الجزائرية، غير أنه في ما يخص هذه النقطة مثل ما هو الشأن لنقاط أخرى، تبقى الجبهة الجزائرية سيدة في آرائها "[1565].

كما رحبت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، هي الأخرى، بـ "الجبهة الجزائرية"، وحدد الشيخ العربي التبسي، نائب رئيسها، أهدافها: " هذه الجبهة لا تطلب من أي شخص إذا كان مسلما أو مسيحيا أو يهوديا. لا تطلب منه سوى هذا: هل أنت قررت للنضال من أجل الحق و للحرب من أجل الحرية؟ هدفنا، إنجاز جزائر حرة و التمتع بممتلكاتها لجميع أبنائها دون تمييز في العرق أو المعتقد (...) إنّ القمع هو الذي جمعنا و أثارنا جميعنا ضده. شكلنا هذه الجبهة و التي سارعت إليها الجماهير بطيبة خاطر لمحاربة كرجل واحد إلى أن تجمعنا الحرية جميعا، أين ستكون المساواة في الحقوق دليلنا و أين سيصبح كل أولئك التي تحملهم الأرض الجزائرية إخوة متحدين بإخلاص في السعادة و الشقاء (...) "[1566]؛ **ثم برر انضمام جمعية المسلمين، و هي منظمة لا سياسية لهذا التجمع السياسي: "** و إذا رأيتم الدين الإسلامي يغيّر دور مجموعة من علمائه و ينصبهم على رأس جبهة الحرب هذه، فذلك لأنه كان الضحية الأولى للقمع و القهر و الإذلال "[1567]؛ **هذا في حين اعتبرت جريدة "المنار" تشكيل الجبهة الجزائرية "** يوم مشهود في تاريخ النضال التحريري "[1568]، **و على أنّ " الجبهة الجزائرية "** ... مولود جديد في حاجة إلى عناية "[1569]، **و في يوم "** تاريخي عظيم تقف الجبهة الجزائرية أمام الأمة "[1570].

مهما يكن من أمر، و حسب تلك التصريحات فإنّ الأحزاب و المنظمات السياسية الجزائرية و الشخصيات الوطنية، كانت ترى في "الجبهة الجزائرية" اتحادا مرحليا له هدف محدود قريب، يدعو إلى احترام الحقوق و الحريات، في إطار احترام الشرعية، في انتظار تحقيق اتحاد نهائي هدفه بعيد، يعمل لصالح استقلال الجزائر و لأجل استرجاع السيادة الوطنية.

ـ تنديد الأحزاب و المنظمات و الأوساط الاستعمارية و الفرنسية اليمينية المحافظية

مع أنّ أهداف "الجبهة الجزائرية" كانت بسيطة متواضعة ما غايتها " إلّا النهي بالإجراءات التعسفية التي يتخذها الاستعمار من غير وازع و لا رادع "[1571] **إلّا أنّ تشكيل "الجبهة الجزائرية" أثار سخط الأوساط الاستعمارية في الجزائر و المحافظية في فرنسا، و اعتبرتها "** جبهة اللانظام و المعاداة لـ فرنسا "[1572]، **و اتهمت الشيوعيين و الوطنيين**

1565 - Alger républicain, 14ème année, n° 2504, 8 aout 1951, p. 5.

1566 - البصائر، السنة السابعة عشر، عدد 768، 13 أوت 1951، ص. 1.

1567 - البصائر، السنة السابعة عشر، عدد 768، 13 أوت 1951، ص. 1.

1568 - المنار، السنة الأولى، ع. 7، 15 أوت 1951، ص ص. 3-4.

1569 - المنار، السنة الأولى، ع. 7، 15 أوت 1951، ص ص. 1-2.

1570 - المنار، السنة الأولى، ع. 8، 31 أوت 1951، ص. 1، ص. 3، ص. 4.

1571 - فرحات عباس، ليل الاستعمار، ص. 280.

1572 - أنظر في: - La Dépêche quotidienne d'Algérie, 3ème année, n° 603, 7 aout 1951, p. 1

بالوقوف وراءها، و نددت بانضمام جمعية المسلمين لها، و وجهت نداء باليقظة لـ " أنصار النظام و السيادة الوطنية الفرنسية مهما كان الدين الذين ينتمون إليه **" من أجل مقاومة ليس فقط ضد "** التطرف الشمولي الشيوعي **" بل و كذا "** للتطرف الإسلامي **"**[1573].

تعدّت وجهات نظر الأوساط الاستعمارية المواقف المبدئية المعادية و شملت ردود الفعل العملية المعارضة حيث بعث المفوضان في المجلس الجزائري، "جاك شوفاليي" (Jacques CHEVALLIER) و الهاشمي بن شنوف في 14 سبتمبر 1951 "رسالة مفتوحة**" إلى الحاكم العام لـ الجزائر جاء فيها: "** أثار غياب البصيرة لدى الإدارة الجزائرية، في بضعة أيام، إتحادا سعى الحزب الشيوعي جاهدا، لسنوات عديدة، تحقيقه بلا جدوى.

لا ينبغي الاستخفاف بـ "الجبهة الجزائرية". إنه ارتباط مخيف، موحى من الآن فصاعدا، من طرف أمة، و التي هي متسترة وراء مُسخَّرين، تشن الحرب على الغرب. أولئك الذين انخرطوا في هذه الجبهة انظموا عن خيبة أمل أكثر منها على قناعة. و يبدو أنّ الجماهير المسلمة رحبت بعطف بتشكيل هذه الجبهة.

إنّ ارتباط الدين الإسلامي بهذه الجبهة الجزائرية، سيجعل من محاربة الجبهة سيفسّر من طرف البعض على أنها تظاهرة معادية للدين "[1574].

و بينما ألقى "لاكييَر" (LAQUIERE)، رئيس المجلس الجزائري، " مسؤولية ذهنية مماثلة تعود في جزء كبير لعدم تفهم للحالة الحقيقية في الجزائر، من طرف الدوائر القيادية "[1575]، **حذّر "شوفاليي" (CHEVALLIER) من خطورة انضمام الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و جمعية العلماء لـ الجبهة الجزائرية "** فقط ضرورات تكتيك خطير لكن أكثر ربحا قد دفعا الأحزاب الإسلامية محاولة الإتحاد في شكل سياسة الأسوأ و أرغمتها للتعرض إلى الخطر في حركة خيبة "[1576].

غير أنّ " الخطر كان أقل مما يبدو لأنّ التعاون بين المجموعات الأربع كان بيولوجيا مستحيلا "[1577].

"الجبهة الجزائرية"، و على غرار "الأخوة الجزائرية" لسنة 1922، "المؤتمر الإسلامي الجزائري" لـ جوان 1936 و "جبهة أحباب البيان و الحرية" لـ مارس 1944 لم تعمّر طويلا حيث حُلت في نفس السنة التي تأسست فيها. و يعود ذلك إلى محدودية الأهداف التي سطرتها " ما حال دون تقديم مختلف الأحزاب و الحركات "المعادية للاستعمار" لبرنامج

1573 - La Dépêche quotidienne d'Algérie, 3ème année, n° 603, 7 aout 1951, p. 1.
1574 - Jacques CHEVALLIER, Nous Algériens, Paris, calman-Lévy, 1958, p. 43.
1575 - L'Echo d'Alger, 40ème année, n° 14576, 4 aout 1951, p. 3.
1576 - L'Echo d'Alger, 40ème année, n° 14576, 4 aout 1951, p. 3.
1577 - Charles-André JULIEN, L'Afrique du Nord en marche…, p. 337.

عمل سياسي مشترك طويل الأجل "[1578]، **كما يعود إلى التباعد الإيديولوجي و السياسي الكبير بين أحزاب و منظمات قسّمتها العقيدة و فرّقتها السياسية رغم المصير المشترك ما حال دون القيام بوحدة في العمل على المدى البعيد.**

رغم التباين الإيديولوجي بين مختلف الأحزاب و المنظمات السياسية المشاركة فيها، صادقت الجمعية العامة التأسيسية، دون تعديل، على برنامج العمل المنجز أثناء المناقشات التي أدت إلى تشكيل لجنة المبادرة، و قد نص على أنه:

" ستتشكل اللجنة المديرة أثناء الجمعية العامة يتكون من ممثلي الحركات و الشخصيات من العمالات الثلاث. و سيشكل في هذه اللجنة مكتب دائم من 10 أعضاء يبقون بالعاصمة.

و سيكون تمثيل الحركات الموقعة على الاتفاق المشترك بمعدل 5/4 في اللجنة المديرة و في اللجان التابعة "[1579].

و تضم اللجنة التنفيذية " المنتخبة نهائيا لتسيير مصالح هذه الحركة الواسعة " **ستة أعضاء من كل واحدة من الحركات الأربع الممضية و ستة شخصيات مستقلة؛ و تتكون الأمانة العامة، التي تتشكل من عشرة أعضاء، من عضوين عن كل حركة**[1580]. **و صُممت "الجبهة الجزائرية" على شكل** " كارتل منظمات تضمن تمثيلا متساويا لكل حزب أو حركة داخل الأجهزة المديرة. ربما يكون أعضاء تلك الأجهزة قد انتُخبوا لكن إثر تقديم أحزاب أو حركات ينتمون إليها، أي في الواقع، مُعيّنون من طرف المنظمات التي يمثلونها "[1581].

تميزت "الجبهة الجزائرية" من حيث هياكلها و من حيث العلاقات بين هيئاتها بشدة مركزيتها، و لا يمكن " تفسيرها سوى بتخوف العلماء و الإتحاد الديمقراطي، المنظمتين اللتين كانتا تريدان تحديد أهداف الجبهة، من أن تتجاوز أو "تُستعمل" من طرف الحزبين السياسيين الأكثر هيكلة، الحزب الشيوعي الجزائري و حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، اللذين يرغبان توسيع أهداف الجبهة للكفاح من أجل الاستقلال "[1582]. **و تراقب اللجنة المديرة ـ أين تملك كل منظمة نفس العدد من الأصوات ـ احترام حدود الوحدة في العمل .**

كما حدد برنامج العمل طبيعة النشاطات التي سيشرع فيها من أجل تحقيق الأهداف المرتقبة، و تتمثل في:

3-" ستنظم مجموع هذه اللجان اجتماعات عامة بتوجيه قرارات-نموذجية تُرسل إلى السلطات.

[1578] - André NOUSCHI, La naissance du nationalisme algérien, Ed. minuit, Paris, 1962, p. 157. -

[1579] - البصائر، عدد السنة السابعة عشر، عدد 768، 13 أوت 1951، ص. 2.

[1580] - البصائر، عدد السنة السابعة عشر، عدد 768، 13 أوت 1951، ص. 2.

[1581] - Claude COLLOT, "Le Front Algérien…", p. 377. -

[1582] - Ibid, pp. 377-378. -

4ـ سيُشرع في حملة صحافة لـ الجبهة الجزائرية و هذا، فور انتهاء أشغال هذه الجمعية.
5ـ ستنشر الأمانة الدائمة قائمة عرائض هدفها دعم الأهداف التي تحددها الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها.
6ـ ستُكلف الأمانة العامة بإعداد، في أسرع ما يمكن، مذكرة حول أهداف الجبهة الجزائرية تُوجه إلى المنظمات الدولية.
7ـ سيُبعث وفد من الجبهة باستعجال إلى فرنسا، ستكون مهمة هذا الوفد:
أـ عقد ندوات صحفية.
ب ـ الاتصال بالأحزاب السياسية، الشخصيات، المنظمات الديمقراطية و المجموعات البرلمانية.
ج ـ تنظيم اجتماعات عامة "[1583].

يقوم برنامج عمل "الجبهة الجزائرية" على عقد الاجتماعات العمومية، تنظيم اللقاءات، عقد الندوات الصحفية، المصادقة على القرارات و التوصيات، تقديم العرائض و إرسال الوفود. و قد سبق لـ النخبة الجزائرية في 1912[1584] **و لـ الأمير خالد في 1924**[1585]**، و لـ المؤتمر الإسلامي الجزائري في 1936**[1586]**، و لـ جبهة أحباب البيان و الحرية في مارس 1944**[1587]**، و أن استعملها، لأنها "** وسائل لتعميم عمل وحدوي و للحصول على دعم جماهيري و عام من أهالي الجزائر، و من جهة أخرى، فهي تدل على حرص المنظمات الموقعة بالتمسك بعمل في إطار مشروع ، إن لم يكن شرعوي "[1588]. **غير أنّ الجديد، هذه المرة، يتمثل في تحرير مذكرة توجّه إلى المنظمات الدولية: "** من الأرجح أن تكون موحاة من حركة الانتصار للحريات الديمقراطية و من نشاط الجبهة الوطنية المغربية "[1589].

صادقت الجمعية العامة التأسيسية لـ "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها" ، المنعقدة بـ الجزائر في 5 أوت 1951، على القرار العام ينص على ما يلي:
ـ تُصادق على نص تصريح 27 جويلية 1951 للجنة المبادرة و كذا وسائل العمل المأخوذة بعين الاعتبار.

ـ يضع الثقة في اللجنة المديرة لتعمل فقط في إطار الخمس نقاط من التصريح المشترك.

[1583] ـ البصائر، عدد السابعة عشر، عدد 768، 13 أوت 1951، ص. 2؛ و أيضا: - Alger républicain, 14ème année, n° 2502, 5-6 aout 1951, p. 4; 14ème année, n° 2504, 8 aout 1951, p. 2.
[1584] ـ أنظر سابقا في الفصل التمهيدي من هذا العمل.
[1585] ـ أنظر سابقا في الباب الأول من هذا العمل.
[1586] ـ أنظر سابقا في الباب الثاني من هذا العمل.
[1587] ـ أننظر سابقا في الباب الثالث من هذا العمل.
[1588] - Claude COLLOT, "Le Front Algérien…", op. cit, p. 378.
[1589] ـ بطلب من حزب الاستقلال أعدت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في سبتمبر 1950 مذكرة حول " حصة إفريقيا الشمالية و الجزائر لاستعدادات الحرب و حول موقف الحركة الوطنية الجزائرية في ما بخصوص مؤتمر ما بين الوزارات لـ إفريقيا الشمالية لـ 12 أوت 1950 " تُوجّه لجميع الحكومات العضوة في الأمم المتحدة. أنظر: Claude COLLOT, op. cit, p. 378.

ـ تدعو جميع الجزائريين دون تمييز في الرأي أو العرق أو الدين للاشتراك معها لاحترام الحرية.
ـ تقرر تشديد الدعاية من أجل جر إلى الجبهة الجزائرية، خارج المنظمات، كامل الديمقراطيين الحريصين على مستقبل الجزائر.
ـ تُوجه نداء لليقظة إلى كافة الجزائريين الأوروبيين و المسلمين لتجنب إثارة و مناورات الاستعمار ضد الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها[1590].

ما يتبيّن من تلك القرارات أنّ "الجبهة الجزائرية" كانت تدعو إلى تعاون محدود في أهدافه و في وسائله و إلى عمل مشترك دائم ، تحت رقابة قيادات كل الأحزاب و المنظمات الأعضاء فيها، و التي تشكل الهيئات المديرة فيها، و هو ما يترك المجال واسعا أمام حرية المناورة و الحركة لكل منها في مجالها الخاص خارج الجبهة، كما كانت تدعو إلى التفاف واسع للجماهير الجزائرية حولها. لكن هل ذلك لن يعرقل عمل "الجبهة الجزائرية"؟

باشرت "الجبهة الجزائرية" نشاطها السياسي إثر إقدام السلطات الاستعمارية على القيام بعمليات المحافظة على الأمن في منطقة الأوراس، بينما أقدم محافظ شرطة الجزائر بحجز أعداد جريدة "لا لجري ليبر"(L'Algérie Libre) في المطبعة في 11 أوت[1591]، كما بدأت محاكمة مناضلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية أمام محكمة الجزائر في 13 أوت[1592]، و كان ذلك المعاول الذي حمل "الجبهة الجزائرية" إلى إرسال وفد إلى منطقة الأوراس بين 12 و 13 أوت 1951 لتقصي حقائق ما حدث و لمكافحة القمع الاستعماري[1593].

و صادقت الأمانة الدائمة لـ "الجبهة الجزائرية" على قرارين: الأول وجهته إلى رئيس محكمة الاستئناف بـ الجزائر و نددت فيه بمحاكمة أعضاء المنظمة الخاصة و طالبت فيه بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين في الجزائر جاء فيه: " اعتبارا أنّه يوم الاثنين 13 أوت، أُحيل أكثر من مائة جزائري من منطقة قسنطينة أمام محكمة الاستئناف إثر اكتشاف مؤامرة مزعومة في أفريل 1950 (...) الجبهة الجزائرية تُعبّر عن تضامنها التام للمعتقلين الذين يمتثلون أمام المحكمة، تعلن أنها مقتنعة من براءتهم، تطالب بالإفراج عنهم بدون قيد أو شرط "[1594].

و القرار الثاني احتجت فيه بحجز العدد الـ 30 من جريدة "لا لجري ليبر"(L'Algérie Libre)، لسان حال حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، و باحترام

1590 - Alger républicain, 14ème année, n° 2502, 5-6 aout 1951, p. 4.
1591 - Alger républicain, 14ème année, n° 2508, 12-13 aout 1951, pp. 1-2.
1592 - Alger républicain, 14ème année, n° 2508, 12-13 aout 1951, p. 5.
1593 - أعلنت "ألجي ريبلكان"(Alger républicain) في عدد الـ 12 أوت 1951 ذهاب " لجنة تحقيق" إلى منطقة الأوراس لتقصي الحقائق. أنظر التقرير المفصل الذي أعدته "لجنة تحقيق" الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها حول عمليات " حفظ الأمن " في: "ألجي ريبلكان" (Alger républicain) لـ 28، 29 و 30 أوت 1951.
1594 - Liberté, 9ème année, n° 427, 16 aout 1951, p 2.

حرية الصحافة في الجزائر جاء فيه: " اعتبارا أنّ عدد "لا لجري ليبر"(L'Algérie Libre) حُجز في 11 أوت بأمر من محافظ شرطة الجزائر لأنه كان يحتوي على مقالات من شأنها المساس بالنظام العام بينما كان لا يزال تحت الطبع و قبل الإيداع القانوني (...) ترفع "الجبهة الجزائرية" احتجاجا رسميا ضد حجز "لا لجري ليبر"(L'Algérie Libre) أثناء الطبع، تعبّر عن تضامنها لجريدة "لا لجري ليبر"(L'Algérie Libre) في كفاحها المعادي للاستعمار، و تتعهد للقيام بعمل من أجل فرض احترام حرية صدور لا لجري ليبر"(L'Algérie Libre) و كذا حرية الصحافة في الجزائر "[1595].

و في 19 أوت، نظمت اللجنة المحلية لمدينة الجزائر تجمعا شعبيا بـ حسين الداي تحت رئاسة الشيخ العربي التبسي و مسؤول عن كل من الأحزاب و المنظمات الأعضاء، حضر التجمع بين 7.000 و 8.000 شخص بشعارات "الجبهة الجزائرية": " حرروا الوطنيين؛ ألغوا الانتخابات المزورة؛ احترموا الحريات الأساسية؛ كفوا عن أي تدخل في الديانة الإسلامية "[1596]. **و تلا تجمع حسين الداي انعقاد تجمعات أخرى بـ البليدة في 22 أوت**[1597] **و بـ قسنطينة في 26 أوت**[1598]**. و نشرت جريدة "ألجي ربيلكان" (Alger républicain) لـ 23 أوت إعلانا للأمانة العامة لـ "الجبهة الجزائرية" تعتمد فيه لجان محلية في مختلف أنحاء الجزائر**[1599].

غير أنه سرعان ما توقف نشاط "الجبهة الجزائرية" في منتصف سبتمبر بسبب اختلاف الأحزاب و المنظمات السياسية الأعضاء فيها حول قضية انتخابات الكانتونال لـ 7 و 14 أكتوبر 1951 و هو ما عطّل نشاطات الجبهة كما حددها برنامج 5 أوت. فبينما أقر المؤتمر الوطني الثالث لـ الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري المنعقد بـ قسنطينة ما بين 7-9 سبتمبر 1951 في الفصل الثالث " الاستعمار في الجزائر **" من قرار السياسة العامة لـ الحزب المقاطعة الانتخابية كما أقر تبني الجبهة الجزائرية لقرار المقاطعة حيث أكد أنه "** يفوض للجنة المركزية للدفاع، داخل الجبهة الجزائرية، في إشارة اعتراض، الامتناع في انتخابات الكانتونال لـ 7 و 14 أكتوبر 1951 "[1600]؛

و في حين حسمت حركة الانتصار مسألة مشاركتها في انتخابات الـ كانتونال منذ التجديد الجزئي للمجالس العامة في مارس 1949 حيث أقرت " عدم المشاركة في انتخابات الكانتونال لـ 20-27 مارس 1949، لأنّ الانتخابات أصبحت لا تعبّر عن الإرادة الشعبية **"[1601]؛ أكد الحزب الشيوعي الجزائري في نداء للجنة المركزية وجهته للأحزاب و المنظمات**

1595 - Liberté, 9ème année, n° 427, 16 aout 1951, p. 2.

1596 - Alger républicain, 14ème année, n° 2514, 19-20 aout 1951, p. 1, p. 4.

1597 - Alger républicain, 14ème année, n° 2516, 22 aout 1951, p. 6.

1598 - Liberté, 9ème année, n° 429, 30 aout 1951.

1599 - Alger républicain, 14ème année, n° 2517, 23 aout 1951, p. 1.

1600 - La République algérienne, 8ème année, n° 279, 21 septembre 1951, p. 1.

1601 - المغرب العربي، السنة الثانية، عدد 43، 4 مارس 1949، ص. 1.

السياسية الجزائرية و للشخصيات الوطنية الأعضاء في الجبهة الجزائرية على أهمية المشاركة في انتخابات الـكانتونال: " (...) الحزب الشيوعي الجزائري الذي سيشارك في الانتخابات المقبلة، يَعتَبر أنه من الممكن و ضروري في مصلحة الجبهة الجزائرية الإشراك في الإتحاد المعركة الانتخابية من أجل انتزاع أهداف الجبهة، و خاصة احترام حرية التصويت بكلمة المرور الترشح الوحيد المعادي للاستعمار في كل دائرة انتخابية (...) إنه استغلال فرصة فرض احترام الهدف الثاني لـ الجبهة الجزائرية، حرية التصويت (...) **"**[1602].

و أكدت اللجنة المركزية لـ الحزب الشيوعي الجزائري في اجتماع عقدته في 21 و 22 سبتمبر 1951 على ضرورة مشاركة الحزب الشيوعي الجزائري في الانتخابات و لو في ظل امتناع الأحزاب و المنظمات السياسية الجزائرية: " مع ذلك، و في حال، و بالرغم من مجهودات الحزب، لم يقبل الترشح الوحيد، و الذي يعبّر عن رغبة الشعب الشديدة ، من طرف الأحزاب الوطنية الأخرى، سيشارك حزبنا بصفته في المعركة الانتخابية في كلا القسمين، المشاركة هي بكل تأكيد أفضل وسيلة للكفاح من أجل أهداف الجبهة في الإطار الانتخابي **"**[1603].

و مهما يكن من أمر، أصدرت الأحزاب و المنظمات السياسية الجزائرية و منها حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، و شخصيات وطنية مستقلة تصريحا مشتركا[1604] **أقروا فيه "** استدعاء الهيكل الانتخابي للامتناع في 7 و 16 أكتوبر 1951 **"؛ استنكروا فيه " النصب الانتخابي و انتهاك القانون " الذي أصبح نظام الإدارة المباشرة و الذي يهدف "** بقصد إبعاد الشعب الجزائري عن تسيير شؤونه **"؛ و نددوا فيه بـ "** الاعتداء الدائم للنظام الاستعماري ضد الحريات المعترف بها و الممنوحة رسميا **"؛ و اعتبروا أنهم "** لن يقبلوا أن يكونوا وسائل للنصب الانتخابي الجديد الذي يحضر لـ 7 و 14 أكتوبر 1951 **"؛ و أنه و إلّا إذا كان الرد على القوة بالقوة: "** لم يعد ممكن للمسلمين في الجزائر التصويت بحرية، فما بالك الحديث عن الانتخابات **"؛ لذا فهم يقررون الكشف بمناسبة انتخابات الـ كانتونال عن "** استنكارهم و سخطهم ضد الطرق المستعملة حتى الآن ضد شعبنا **"**[1605].

فهل يمكن اعتبار تلك المواقف و التصريحات المتباينة بل و المتناقضة نهاية "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها" على غرار ما حدث لـ "المؤتمر الإسلامي الجزائري" و لـ "جبهة أحباب البيان و الحرية"؟ أم أنّ المسألة الانتخابية ليست من صلاحيات "الجبهة الجزائرية" بل تدخل ضمن مهام النشاطات الحزبية؟ كما أكدته الأمانة

[1602] - Liberté, 9ème année, n° 431, 13 septembre 1951, p. 3.
[1603] - Liberté, 9ème année, n° 433, 27 septembre 1951, p. 2.
[1604] - La République algérienne, 8ème année, n° 272, 28 septembre 1951, p. 1.
[1605] - La République algérienne, 8ème année ,n° 272, 28 septembre 1951, p. 1.

الدائمة لـ "الجبهة الجزائرية" و التي صرحت بأنّ " تلك الحالة لا تمس بتاتا باستمرارية الجبهة، و فقا للاتفاق الحاصل في 22-23-24 جويلية و الذي يحدد في مادته الـ9 أنّ:

ـ " هذا الاتفاق لا يمس إطلاقا استقلال و النشاط الخاص بكل حركة خارج الجبهة .
ـ يتابع بحذر و في المصلحة العليا للشعب سير الحملة الانتخابية، يقرر أنّ الجبهة الجزائرية، بصفتها كذلك لن تتدخل في هاته الانتخابات و عليه ليس بإمكان أي كان التحدث علنا أو بطريقة ملتفة بتوليتها أو سلطتها المعنوية "[1606]**. و هو ما يوحي بإرادة الأحزاب و المنظمات السياسية الجزائرية المنضوية تحت لواء "الجبهة الجزائرية" احترام الشرعية التي سبق و أن حددتها الجبهة، و حرصها على عدم حل تلك الجبهة و التي لم يمر على تأسيسها وقت طويل.**

غير أنّ موقف الحزب الشيوعي الجزائري جاء مخالفا لمبادئ الأحزاب و المنظمات السياسية الأخرى من "الجبهة الجزائرية" حيث كتبت جريدة "ليبرتي" (Liberté) بخصوص الامتناع: " الامتناع، يعني إبقاء الطريق حرا لـ بني وي وي. كيف ننتزع حرية التصويت و التي تتضمنها أهداف الجبهة الجزائرية؟ بالامتناع؟ لا طبعا "؟[1607]، **و هو ما يوحي باستعمال الحزب لـ "الجبهة الجزائرية" لأغراض سياسية حزبية انتخابية عكس ما تم الاتفاق عليه في اجتماع 5 أوت 1951.**

مهما يكن من أمر، نشرت جريدة "لو موند" (Le Monde) حصيلة انتخابات الكانتونال في الجزائر و حددت نسبة الامتناع بـ 65% في مجموع القسمين الانتخابيين في الدور الأول، 45% في القسم الأول و 80% في القسم الثاني. و بينما خسر الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ستة مقاعد و احتفظ بخمسة مقاعد في المجلس العام لـ قسنطينة و بمقعدين فقط في المجلس العام لـ وهران، خسر الحزب الشيوعي الجزائري أربعة مقاعد في القسم الأول و لم يتحصل على أي مقعد في القسم الثاني[1608].

سجلت الأحزاب و المنظمات السياسية الجزائرية و الشخصيات الوطنية الأعضاء في "الجبهة الجزائرية " الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، العلماء و الديمقراطيون المستقلون " (...)، في تصريح مشترك[1609] **بعد دراسة التقارير المتحصل عنها حول سير عمليات اقتراع 7 و 14 أكتوبر 1951، برضى**

[1606] - La République algérienne, 8ème année, n° 272, 28 septembre 1951, p. 1
و أيضا: - Alger républicain, 14ème année, n° 2548, 28 septembre 1951, p. 1

[1607] - Liberté, 9ème année, n° 434, 4 octobre 1951, p. 2.

[1608] - أنظر حصيلة انتخابات الكانتونال لـ 7 و 16 أكتوبر 1951 في: - Le Monde, 8ème année, n° 2086, 10 octobre 1951, p. 5; و أيضا: Le Monde, 8ème année, n° 2091, 16 octobre 1951, p. 4؛ و أيضا: Le Monde, 8ème année, n° 2092, 17 octobre 1951, p. 5; بينما حددت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية نسبة الامتناع بـ 86%. أنظر: Commission centrale d'information et de documentation du M.T.L.D en Algérie, Alger, Géricault, décembre 1951, p. 24.

[1609] - La République Algérienne, 8ème année, n° 281, 19 octobre 1951, p. 1.

مشروع أنّ " الناخبين من المدن و الأرياف امتنعوا في غالبيتهم الساحقة و هم بذلك أيدوا سداد موقف المنظمات الوطنية **"؛ و لاحظت أنّ انتخابات الـ كانتونال "** جرت بصفة عامة في نفس الشروط التي جرت فيها انتخابات المجلس الجزائري و البرلمان الفرنسي **"؛ و أنّ جميع المترشحين الإداريين لم يُنتخبوا، كما يُعتقد، "** و لكن عُينوا، بدون قيد و لا شرط، مثل الموظفين **"؛ و أنّ أرقام الأصوات الممنوحة "** لهؤلاء المغتصبين للمقاعد هي نتاج نصب واسع **"؛ و نوهت بأنّ هذا الاستحقاق الانتخابي كان "** إثباتا واضحا لاحتقار الناخب الجزائري للانتخابات المزورة **"؛ و شكرت الهيكل الانتخابي للقسم الثاني على كشف إرادته الثابتة "** بعدم الاستجابة لنفاق لنظام سياسي يحتقر عمليا للحريات التي يمنحها في النصوص **"**[1610].

غير أنّه سبق لـ الحزب الشيوعي الجزائري و أن عبّر في افتتاحية جريدة "ليبرتي" (Liberté)[1611] **تحت عنوان "** ماذا حمل الامتناع الذي نادى به القادة الوطنيون **" عن فشل خيار الامتناع: "** لمن يعرف في أي شروط جرت فيها الانتخابات الأخيرة، الجواب ليس صعبا: هناك ناخبين أكثر في القسم الثاني. بعيدا عن اعتراضه للغش، الامتناع، عكس ذلك، سهّله **"؛ و رأى في ذلك دليلا: "** من الآن فصاعدا هناك دليل على أنّ احتجاجا من هذا النوع في الظروف الحالية، لا يمكن أن تكون له نتائج (...) الكفاح الموحد للأحزاب الوطنية كان سيجنّب الغموض السياسي و يدل للشعب بوضوح على واجبه: التصويت و الكفاح من أجل التصويت بحرية لصالح مرشحي الحركة الوطنية (...) كلمة المرور الامتناع بينت لا فعاليتها (...) **"؛ و أنّ الشيوعيين بمشاركتهم بشجاعة في المعركة الانتخابية، قد ساهموا في "** رفع قتالية الجماهير الشعبية في الإتحاد و في العمل (...) إنه في العمل الموحد، في الكفاح المشترك و التضامني سينتزع شعبنا قريبا ليس فقط حرية التصويت و لكن انتصارات أخرى **"**[1612].

و ما يتبيّن من مواقف الأحزاب و المنظمات السياسية الجزائرية و الشخصيات الوطنية من انتخابات الـ كانتونال، الإجماع حول التزوير و التزييف الذي أحاط بتلك الانتخابات و الذي أعدت له الإدارة الاستعمارية، من جهة، و الاختلاف حول ضرورة المشاركة أو الامتناع في تلك الانتخابات، من جهة أخرى. فإذا مكّن التزوير الانتخابي من توعية سواء الحزب الشيوعي و شركائه بضرورة اتحاد وثيق أكثر، فإنّ الاختلاف الانتخابي " قوى من شكوك المجموعات الإسلامية تجاه الحزب الشيوعي الجزائري و أرغم الجبهة (الجزائرية) للتقيد الصارم بأهدافها بيد أنها بسيطة جدا **"**[1613].

[1610] - La République Algérienne, 8ème année, n° 281, 19 octobre 1951, p. 1.

[1611] - " qu'apporte l'abstention préconisée par les dirigeants nationalistes? ", In: Liberté, 9ème année, n° 435, 11 octobre 1951, pp. 1-2

[1612] - Liberté, 9ème année, n° 435, 11 octobre 1951, p. 2.

[1613] - Claude COLLOT, "Le Front Algérien…", op. cit, p. 391.

و إذا سمحت محاكمة 56 مناضلا من حركة الانتصار للحريات الديمقراطية أمام محكمة البليدة المعتقلين إثر ما سمي بـ " لـ "الجبهة الجزائرية" من تكثيف نضالها ضد القمع الاستعماري حول موضوع " إطلاق سراح 56 من البليدة **" في نوفمبر 1951**[1614]**، فإنّ مسألة مساندة المغرب في الصراع الفرنسي- المغربي في نوفمبر 1951**[1615] **و مساندة تونس في الصراع الفرنسي-التونسي في جانفي1952**[1616] **أعادت الخلافات السياسية بين مختلف الفعاليات المشاركة فيها و هو ما أثر على نشاطها السياسي.**

فبعد رفض الحزب الشيوعي الجزائري الامتناع عن التصويت في انتخابات الـكانتونال في أكتوبر 1951، و معارضته لمسألة تدويل القضيتين المغربية و التونسية، أبدت كل من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري تحفظات و تخوفات متزايدة من محاولات حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الرامية إلى تحويل "الجبهة الجزائرية" إلى " وسيلة فعالة في الكفاح للتخلص من النير الاستعماري " أو على الأقل العمل خارج نطاقها.

فإثر اعتقال مصالي الحاج في 14 ماي 1952 و إبعاده إلى "نيورت" (NIORT) بـ فرنسا دعت اللجان المحلية لـ "الجبهة الجزائرية" لمدينة الجزائر إلى " يوم كفاح ضد القمع **"**[1617] **كما دعت حركة الانتصار و الحزب الشيوعي في 21 و 22 ماي في نداء مشترك إلى تنظيم "** يوم إضراب احتجاجا على القمع **" في 23 ماي**[1618]**، غير أنّ المكتب السياسي لـ الإتحاد الديمقراطي رفض علنيا المشاركة في اليوم التضامني لأنّ "** يوم الكفاح ضد القمع قُرر من طرف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية و الحزب الشيوعي الجزائري و ليس من طرف الأمانة الدائمة لـ الجبهة الجزائرية **"**[1619]**، بينما غابت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، و هو ما وضع حدا نهائيا لنشاط الجبهة الجزائرية.**

غير أنّ أمل الشعب الجزائري في الوصول إلى تأسيس حركة وطنية قائمة على قواعد أوسع تعتمد على هياكل و وسائل عمل أكثر فعالية لها برنامج عمل محدد و هدف واسع و تنشط خارج الإطار الفرنسي الشرعي تؤسسها القاعدة الشعبية و ليس القيادات الحزبية تجسد وحدة الجماهير الجزائرية و ليس تفاهم المنظمات السياسوية أصبحت قائمة و هو ما لم تتميز به الجبهة الجزائرية لأنّها " ... لم تستجب للآمال الشعبية

[1614] - أنظر في ذلك: - La République algérienne, 8ème année, n° 283, 16 novembre 1951, p. 1

[1615] - أنظر في ذلك: - La République algérienne, 8ème année, n° 282, 9 novembre 1951, p. 2

[1616] - أنظر في ذلك: - Alger républicain, 15ème année, n° 2650, 25 janvier 1952, p. 6
و أيضا: La République algérienne, 9ème année, n° 290, 25 janvier 1952, p. 2
و أيضا: L'Algérie Libre, 4ème année, n° 43, 2 février 1952, pp. 1et 3

[1617] - - Alger républicain, 15è année, n° 2747, 21 mai 1952, p. 1.

[1618] - - Alger républicain, 15è année, n° 2747, 21 mai 1952, p. 6

[1619] - - Alger républicain, 15ème année, n° 2748, 22 mai 1952, p. 6.

سواء على صعيد البرنامج أو على صعيد النشاط ... "[1620] **و لأنّ** " روح الحزب في المسائل القليلة الأهمية للأسف غالبا ما تفوقت على روح الإتحاد الذي كان يجب أن تسود تجاه الاستعمار"[1621]. **فكان ينبغي توضيح الأهداف و توسيعها، تنظيم و هيكلة الحركة الوطنية، و تحديد برنامج عمل يهدف إلى استقلال الجزائر.**

و يعود قصر عمر نشاط "الجبهة الجزائرية" حيث لم تعمّر طويلا، إلى كون هذه المنظمة " التي كان نشاطها محدودا، و التي كانت عبارة عن جبهة وحدوية، لم تتورط في العمل ضد السلطة الاستعمارية، أكثر من ذلك، بل راحت تتفادى عن قصد، كل عمل طليعي بحيث أنّ القاسم المشترك بين قادتها كان يتعلق بحرية الشخص، لا بتحرير الوطن "[1622].

و مهما يكن من أمر، فإنّ القوانين الأساسية لـ الجبهة الجزائرية لم تتناول بالبحث توسيع فكرة كفاح الجماهير الشعبية، و اقتصرت الجبهة، إذا، على " مطالبات دستورية أنسية "[1623]. **كما أثبتت تجربة الجبهة الجزائرية أنّ** " المركبات البشرية و الإيديولوجية التي تقوم عليها الجبهة، لم تكن لتتكامل "[1624].

تُعتبر "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها"، تجمعا للأحزاب و المنظمات الجزائرية و للشخصيات الوطنية، الهدف منها محاربة الاستعمار الفرنسي لكن في إطار الشرعية الاستعمارية و لعل ذلك هو الذي جعلها لا تُعمّر طويلا حيث جُمّد نشاطها السياسي في نفس السنة التي تأسست فيها. علاوة على كونها تعاونا مؤقتا لقيادات أحزاب و منظمات سياسية، متباعدة إيديولوجيا، مع احتفاظها على استقلاليتها، و ليس اتحادا دائما للجماهير الشعبية الجزائرية حول هدف استراتيجي يجسد انشغالاتها العميقة و طموحاتها المشروعة. إضافة إلى ذلك، فإنها كانت تعتمد على برنامج عمل محدود و هدف ضيق و على نشاط قليل الفعالية.

و تميّز نشاط "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها" بما يلي:

ـ غياب فكرة الكفاح من أجل الاستقلال الوطني في برنامج "الجبهة الجزائرية" من خمس نقاط لـ 5 أوت 1951 و هو بذلك يُعدّ محدودا جدا، و لعل ذلك يعود إلى مشاركة الحزب الشيوعي الجزائري ذو التوجه الثوري-العالمي و الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ذو التوجه الاتحادي-الفدرالي و جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ذات التوجه الديني-الثقافي، بينما كان بإمكان لفكرة الاستقلال الوطني أن تُشكّل قاعدة صلبة تجلب إليها غالبية الجماهير الجزائرية، لذا تُعتبر مسألة توسيع الهدف السياسي لأي تنظيم وطني مستقبلي ضرورة حيوية.

[1620] - L'Algérie Libre, 4ème année, n° 54, 1er octobre 1952, p. 1.

[1621] - L'Algérie Libre, 4ème année, n° 54, 1er octobre 1952, p. 1.

[1622] - محمد يوسفي، المرجع السابق، ص. 154.

[1623] - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[1624] - المرجع نفسه، ص. 156.

ـ غياب الوَحدة في وسائل عمل "الجبهة الجزائرية" على غرار ما حدث إثر اعتقال و إبعاد مصالي الحاج في 14 ماي 1952 بمشاركة حركة الانتصار و الحزب الشيوعي في اليوم الاحتجاجي لـ 23 ماي 1952 و بمعارضة الإتحاد الديمقراطي و بغياب جمعية العلماء عنه بداعي مخاطر تلك الوسائل و عواقبها على الحركة الوطنية الجزائرية، لذا تُعتبر مسألة تحديد وسائل عمل أي تنظيم وطني مستقبلي ضرورة حيوية.

ـ غياب اتفاق حول قاعدة عمل مشترك في ظل غياب برنامج سياسي واضح كما كان يحدث في كل مرة بين مختلف الأحزاب و المنظمات السياسية الجزائرية الأعضاء في الجبهة الجزائرية، لذا تُعتبر مسألة تحديد برنامج عمل طويل المدى أي تنظيم وطني مستقبلي ضرورة حيوية.

لقد أصدرت أمانة "الجبهة الجزائرية" الإعلانات و عقدت التجمعات و أسست اللجان، غير أنّ ذلك غير كاف في مواجهة تصلب رد الفعل الاستعماري، لذا كان ينبغي البحث عن إتحاد جديد بأهداف جديدة و ببرنامج جديد و بوسائل عمل جديدة لأنّ "الجبهة الجزائرية" لم تتمكن من مكافحة الاستعمار بأكثر فعالية. و لعل ذلك ما كانت تدعو إليه جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من خلال المطالبة بتنظيم " مؤتمر وطني جزائري من أجل تحقيق الاتحاد الشعبي و تحديد وظيفة الأمة الجزائرية "[1625]، بينما كان الحزب الشيوعي الجزائري يقترح " تشكيل جبهة وطنية ديمقراطية " من أجل اتحاد وطني حقيقي "[1626]، **في حين وجهت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية و لجنته المركزية نداءً** " من أجل مؤتمر وطني جزائري "[1627]. **غير أنّ ذلك لم يحدث إلى غاية تشكيل جبهة التحرير الوطني في 15 أكتوبر 1954.**

غير أنه و رغم عدم نجاح "الجبهة الجزائرية" في تحقيق أهدافها ـ رغم محدوديتها ـ و رغم النقائص التي ميزتها ـ مقارنة بـ "جبهة أحباب البيان و الحرية"ـ غير أنه لا يمكن اعتبار تلك التجربة الغير كافية و الغير كاملة بالغير النافعة لأنها تُعتبر خطوة سبقتها خطوات أخرى على طريق الانسجام، التكامل و الترابط و ستتلوها خطوات أخرى إلى غاية الإتحاد النهائي لـ الحركة الوطنية الجزائرية الذي سيتجسد عمليا في جبهة التحرير الوطني في نوفمبر 1954. فهي تمثل، من جهة، إرادة الأحزاب و المنظمات الجزائرية في العمل المشترك ضد الاستعمار الفرنسي، كما كانت تمثل، من جهة أخرى، وحدة التضامن و النضال المشترك بين أقطار المغرب العربي ضد الاستعمار الواحد، كما بينته وقوف "الجبهة الجزائرية" في القضيتين الفرنسية-التونسية و الفرنسية-المغربية.

[1625] - المنار، عدد 48، 6 فيفري 1953، ص. 1.

[1626] - Liberté, 11ème année, n° 577, 21 mai 1953, p. 1.

[1627] - L'Algérie Libre, 6ème année, n° 92, 8 janvier 1954, 1954, p. 1

ساعد لا نجاح "الجبهة الجزائرية" في تحقيق أهدافها السلطات الاستعمارية على عدم الإقدام على الإصلاح و على سلك الجمود السياسي و عدم التحرك كمبدأ سياسي و حكومي، فبعد عودته من زيارة قادته إلى قسنطينة في 1949، صرح "فنسَن أريول"(Vincent AURIOL)، رئيس الجمهورية الفرنسي، أنه وجد في الجزائر " جو من الثقة و الوئام **" و أنه سمع شعبا بكامله "** يصرخ حبه لـ فرنسا **"**[1628]**.**

هذا في حين ندد مصالي الحاج، من جهته، بسياسة الإخفاء التي تسلكها الإدارة الاستعمارية في الجزائر: " ما لم يتمكن صحفيو الحاشية الرئاسية رؤيته، لأنه رُفض السماح لهم رؤيته **"؛ كما استنكر سياسة القمع التي تسلكها السلطات الاستعمارية تجاه الجزائريين: "** قمع مباشر: و أقصد من هنا، تجاوزات نظام و الذي أقول عنه أنه بوليسيا أساسا لا غير. الشرطة، ملحقة متضخمة للحكومة العامة، هي مطلقة السلطات في الجزائر. لها تقريبا حق الحياة و الموت على الجزائري. بالرغم من أنّ الحاكم العام يدافع عن نفسه، أؤكد و سآتي بأدلة بأنّ تعذيب المغطس و الكهرباء أصبحت اعتيادية أكثر فأكثر في التفتيش البوليسي. قمع غير مباشر: أقصد من هنا أفعال مكملة التي تهيأ القمع المباشر. أقصد من هنا القمع الاقتصادي الذي تسهله كثيرا الرقابة على المؤسسات، تنظيم التموين، بكلمة واحدة، اشتراكية الدولة في الميدان الاقتصادي. أقصد أخيرا بالقمع غير المباشر، تآمر السكوت هذا حول الحالة الحقيقية لشعبنا، هذا الصنع المزيف بمنهجية لتلك المجالس المحلية القليلة التي بقيت لنا، هذا التزوير لتمثيل الشعب التي أسفرت عن الرائعة النايجلانية للمجلس الجزائري **"**[1629]**؛ صرح ممثلو الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري أنهم يفضلون "** البقاء بعيدا عن المآدب الرسمية، لعدم تمكنهم من إسماع صوتهم لصالح جمهورية جزائرية مشاركة للديمقراطية الفرنسية **"**[1630]**.**

في الانتخابات البلدية لـ أكتوبر 1947، فازت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بـ 31 % من المقاعد و فازت قوائمه في ما لا يقل عن 27 مدينة جزائرية بما فيها مدينة الجزائر. و حقق الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، في المقابل، نجاحا نسبيا، بحصوله على 27% من المقاعد الخاصة بالمستشارين البلديين للقسم الثاني. و في عمالة قسنطينة و من بين 707 مقاعد المستشارين البلديين، ذهبت 222 لـ حركة الانتصار، 166 لـ الإتحاد الديمقراطي و 319 للمترشحين الأحرار. و في المجموع، سيكون لـ 101 بلدية مستشارون بلديون مسلمون موالون لـ حركة الانتصار و كان لبلديات تبسة و بسكرة و خنشلة رؤساء

[1628] - أنظر: - André NOUSCHI, op. cit, p. 157

[1629] - Albert-Paul LENTIN, "L'Algérie sous le signe des ultras", In: Cahiers Internationaux, n° 88, 1957, p. 47.

[1630] - أنظر: - André NOUSCHI, op. cit, p. 157

بلديات مسلمون. و كانت نتائج الاقتراع تُعبّر بوضوح على أنّ الشعب الجزائري صوت لفكرة أمة جزائرية ذات سيادة[1631].

يقول فرحات عباس أنّه في شهر أكتوبر 1951، أثناء دورة المجلس العمالي، توسط "لوكورنو" عامل قسنطينة ليهيئ مقابلة بيني و بين الماريشال "جوان"(JUIN) الذي كان يزور مدينة قسنطينة، فسألني الماريشال عن رأيي في الحالة الراهنة فأجبته بكل صراحة " لم يبق للجزائريين إلّا أحد أمرين: إمّا أن يأخذوا رشاشة و يسلقوا الجبال و إمّا أن يهجروا بلادهم "[1632].

تطرقنا في هذا الفصل إلى موقف الجزائريين من المسألة الوطنية عامة، و من مشروع "القانون العضوي لـ الجزائر" خاصة. و قد ركزنا فيه على الموقف السياسي. كما قسمنا هذا الموقف إلى قسمين: الحركة الوطنية الجزائرية و "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها". و لا يعود هذا التقسيم إلى عوامل سياسية إيديولوجية، كما بيّن ذلك ائتلاف "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها"، بل يعود إلى إستراتيجية عمل اختلفت حولها الأحزاب المشاركة في "الجبهة الجزائرية". و قد تميز موقف الجزائريين من القضية الوطنية بعدة خصائص:

- الميزة الأولى، تتمثل في الإثارة التي أحدثها في الجزائر عودة نشاط أحزاب الحركة الوطنية الجزائرية و مناقشة "القانون العضوي لـ الجزائر"، و قد أفرز ذلك توترا أمنيا، و غليانا سياسيا كبيرين في الساحة الجزائرية.

- الميزة الثانية، تتمثل في اعتدال مطالب الجزائريين، و ذلك على الرغم من تباين مواقف أحزاب و منظمات الحركة الوطنية الجزائرية من القضية الوطنية، و من "القانون العضوي لـ الجزائر"؛ فبينما قدمت "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها"، تضمن حد أدنى من المطالب تضمن الحقوق الديمقراطية و الحريات الأساسية للشعب الجزائري . قدّم حزب الشعب الجزائري برنامجا أقصى يدور حول الوطنية، الذاتية و التحرر. و لعل تصاعد موقف الجزائريين و المطالب الجزائرية بقسميها، يعود إلى متغيرات ما بعد الحرب عامة و إلى مجازر 8 ماي 1945 خاصة.

- الميزة الثالثة، فتمثلت في اختلاف أهداف الجزائريين بين كل من "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها" و حزب الشعب الجزائري؛ فبينما تضمنت مطالب "الجبهة الجزائرية" مطالب ديمقراطية يمكن الحصول عليها من السلطات الاستعمارية، احتوى برنامج حزب الشعب الجزائري على مبادئ على الحكومة الوطنية تحقيقها.

[1631] - Djamal KHARCHI, Colonisation et politique d'assimilation en Algérie 1830-1962, Alger, Casbah, 2004, p. 451.

[1632] - فرحات عباس، ليل الاستعمار...، ص. 280.

- الميزة الرابعة، فتمثلت في تماثل عمل الجزائريين بين كل من "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها"، و حزب الشعب الجزائري، و المتمثلة في عقد الاجتماعات والتجمعات و المؤتمرات، تحرير البرامج و تقديم المطالب، العرائض و اللوائح، و إرسال الوفود، المظاهرات و التظاهرات، المنشورات و الملصقات و الصحافة ... إلخ. و الهدف منها ضمان التعبئة و التجنيد عند الجزائريين، و تشديد و إطالة الضغط على السلطات الفرنسية.

فهل تلك التفرقة "الجزائرية-جزائرية" إلى موقفين بين كل من "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها"، و حزب الشعب الجزائري أليس من شأنها أن تؤثر سلبا على الموقف الجزائري و على القضية الوطنية؟ أم عكس ذلك، فهي تمثل بدائل سياسية و مطالبية لمخرج محتمل للقضية الجزائرية؟ هل يمكن اعتبار و تقويم موقف الجزائريين من القضية الجزائرية، من زاوية "الوحدة في العمل" التي جسدتها "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها"- على الرغم من اعتدال مطالبها - أم من زاوية وطنية مطالب حزب الشعب الجزائري على الرغم من عمله المنفرد؟ هل التباعد الإيديولوجي بين مختلف تيارات "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها" من نواب، شيوعيين، علماء و وطنيين أليس من شأنه أن يتصدع في مواجهة أول عاصفة سياسية، مما سيزيد من تفرقة الموقف الجزائري بعد ذلك الانقسام الذي حدث بين كل من "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها"، و حزب الشعب الجزائري، مما سيؤثر سلبا على الموقف الجزائري من القضية الوطنية؟ هل تلك الانقسامات الجزائرية-جزائرية من حيث المواقف في البرامج، و الأهداف و الإستراتيجية، أليس من شأنها جلب اهتمام السلطات الاستعمارية - مهما كانت ميولاتها السياسية - لها من أجل تعميق الهوة بين الاتجاهات و الأحزاب السياسية الجزائرية، و ذلك تجسيدا لسياسة فرق تسد، مما سيؤثر سلبا على الموقف الجزائري من المسألة الوطنية؟ ذلك ما سنحاول الكشف عنه في الفصل القادم.

الفصل الثاني

القضية الجزائرية و البرلمان الفرنسي بعد الحرب العالمية الثانية

1- وضع الجزائر وفق دستور الجمهورية الرابعة لـ 27 أكتوبر 1946

2- تمثيل الجزائر في البرلمان الفرنسي

3- المناقشات البرلمانية

4- القانون العضوي لـ الجزائر لـ 20 سبتمبر 1947

1ـ وضع الجزائر وفق دستور الجمهورية الفرنسية لـ 27 أكتوبر 1946:

نصت المادة الـ60 من دستور 27 أكتوبر 1946، على أنّ الإتحاد الفرنسي " يتشكل، من جهة، من الجمهورية الفرنسية التي تضم فرنسا المتروبوليتانية، عمالات و أراضي ما وراء-البحر، من جهة أخرى، من الأراضي أو الدول المشتركة **". ففي أي صنف من بين الثلاثة أصناف يُمكن وضع الجزائر حسب المادة الـ60؟**

و يقول "فيارد"(VIARD) في هذا الصدد " أنّ الدستور ... رفض، و في لجنة الدستور كان ذلك ثابتا، المساس بطابع الجزائر: و عليه، رأت، المحافظة لها على الطابع القانوني الذي كان لها إلى حد الآن، أي طابع عمالات فرنسية و الذي أكدته خصوصيا نصوص 1870-1875 "[1633].

بعض الكتاب، و اعتمادا على كون الجزائر كانت تضم ثلاث عمالات و أراضي الجنوب متجمعة في جماعة ترابية خاصة، الجزائر، دافعوا على أنه ينبغي اعتبارها " أرض**" أو مجموعة "** أراضي ما وراء-البحر **"**[1634].

غير أنه و في النهاية تفوقت نظرية على أنّ الجزائر تشكل مجموعة " عمالات ما وراء-البحر **". و يعود هذا التصنيف إلى التشابه الموجود بين تنظيم الـعمالات الجزائرية و تنظيم الـعمالات الـمتروبوليتانية، وهي توفر، علاوة على ذلك، عدم معارضة الاصطلاح القانوني، باصطلاح اللغة المألوفة**[1635]**. و قد أقرها مجلس الدولة بإعلان 27 مارس 1947 الذي يؤكد أنه "** يترتب عن ترتيبات المادتين الـ66 و الـ67 من الدستور، و التي توضحها المادة الـ4 من قانون رقم 46-2385 لـ 27 أكتوبر 1946 حول تشكيلة و انتخاب مجلس الإتحاد الفرنسي، على أنّ الـعمالات الجزائرية هي عمالات ما وراء-البحر **"**[1636].

و بذلك تخضع الجزائر للمادة الـ73 من الدستور و الذي ينص على أنّ " النظام التشريعي لـعمالات ما وراء-البحر هو نفسه النظام التشريعي للـعمالات المتروبوليتانية عدا الاستثناءات المحددة بالقانون **"**[1637]**. غير أنّ أحد المبادئ الأساسية القابلة للتنفيذ للنظام التشريعي للـعمالات الـمتروبوليتانية تحدده المادة الـ13 التي تنص: "** تصوت الجمعية الفرنسية لوحدها على القانون؛ لا يمكنها تفويض هذا الحق **". و استنتج من ذلك إلغاء "** نظام المراسيم **" في عمالات ما وراء-البحر و خاصة في الجزائر.**

[1633] - J.O.R.F: Débats Parlementaires -Assemblée- Séance du 22 aout 1947, p. 4582.

[1634] - أنظر في ذلك: - "Le Régime législatif de l'Algérie", In: Documents Algériens, n° 24, Série politique, 30 décembre 1949, p. 13.

[1635] - تصريح "رابيي" (RABIER)، أنظر: - J.O.R.F: Débats Parlementaires -Assemblée- Séance du 22 aout 1947, p. 4580.

[1636] - أنظر: - " Le régime législatif de l'Algérie ", op. cit, op. cit, p. 13

[1637] - و يترتب من تلك المادة على أنّ القوانين التي حصلت بين دخول الدستور حيز التنفيذ و إصدار قانون 20 سبتمبر 1947، هم، عدا ترتيبات متعاكسة، قابلة للتنفيذ بلين في الجزائر. أنظر: "Le Régime législatif de Algérie ", In: Documents Algériens, op. cit, p. 14.

مهما يكن، و حسب الدستور، كان ينبغي أن يكون النظام التشريعي في الجزائر نفس النظام التشريعي في المتروبول " عدا الاستثناءات المحددة من القانون **". غير أنه، بالمصادقة على قانون 20 سبتمبر 1947 " الخاصة بـ القانون العضوي لـ الجزائر " نلاحظ بأنّ المُشرّع قلب القاعدة الدستورية: جعل من تطابق النظام التشريعي بين المتروبول و الجزائر، الاستثناء، و باختصاص النظام التشريعي لـ الجزائر، القاعدة العامة**[1638]**.**

بعد التطرق لتمثيل الجزائر في البرلمان الفرنسي و قبل الغوص في مناقشة القانون العضوي لـ الجزائر لـ 20 سبتمبر 1947 علينا أولا التعرف على ممثلي الجزائر في البرلمان الفرنسي و الذين وقعت على كاهلهم مسؤولية التكفل بمصير الجزائر، بمستقبل سكانها و بمصالحهم الإستراتيجية.

2- تمثيل الجزائر في البرلمان الفرنسي

كان تمثيل الجزائر على الصعيد الفرنسي يتضمن قسمين انتخابيين، يضم القسم الأول الفرنسيين غير المسلمين و بعض الفئات من المسلمين، بينما لا يضم القسم الثاني سوى المسلمين فقط. ينتخب القسمان النواب حسب الشروط التالية:

ـ مرسوم 17 أوت 1945، المتخذ تطبيقا لـ أمرية 17 أوت 1945، قد حدد بالنسبة للمسلمين المشكلين للقسم الثاني انتخاب ثلاثة عشر ممثلا على غرار القسم الأول[1639].

ـ و قد أكد قانون 5 أكتوبر 1946 ذلك الإجراء، و قد ارتفع عدد الممثلين في الجمعية الوطنية في كل من القسمين إلى خمسة عشر[1640].

ـ مرسوم 8 نوفمبر 1946، المتخذ تطبيقا لـ قانون 31 أكتوبر 1946، و الذي يتوقع تمثيل الجزائر في مجلس الجمهورية بـ أربعة عشر مستشار بمعدل سبعة لكل قسم، مستوحى من مبدأ المساواة نفسه[1641].

ـ تحدد قوانين 27 أكتوبر 1946، 7 جانفي و 4 سبتمبر 1947، و مرسوم 15 نوفمبر 1947، تمثيل الجزائر في جمعية الإتحاد الفرنسي[1642].

و جرت انتخابات الجمعية الوطنية الفرنسية في 10-16 نوفمبر 1946 و أصبح الحزب الشيوعي الفرنسي إثرها أول حزب في فرنسا بـ 28% تليه "الحركة الجمهورية الشعبية" (M.R.P) ثم الفرع الفرنسي للأممية العمالية (S.F.I.O) بـ 18% من الأصوات أي 183

[1638] - Ibidem.

[1639] - J.O.R.F: 17 aout 1945, p. 5172.
أنظر أيضا: "Les Institutions algériennes", In: Documents Algériens, n° 18, Série Politique, 20 aout 1948, p. 34.

[1640] - Ibidem.

[1641] - Ibidem.

[1642] - Ibidem.

نائبا من الحزب الشيوعي أو القريبين منه، 167 من "الحركة الجمهورية الشعبية"(M.R.P) و 105 من الفرع الفرنسي للأممية العمالية (S.F.I.O)[1643] و تشكلت الحكومة الفرنسية تحت اسم "تجمع اليسار"(Rassemblement des Gauches)، و انتخبت غرفتي الجمعية الوطنية في 16 جانفي 1947 "فنسَن أريول" (Vincent AURIOL)[1644] رئيسا لـ الجمهورية و الذي عيّن "بول راماديي" (Paul RAMADIER)[1645] رئيسا لـ المجلس، بينما انتخبت الجمعية الوطنية "إدوارد هِريو" رئيسا لها[1646].

و لقد أسفرت تشريعيات 10 نوفمبر 1946 على النتائج التالية[1647]:

اليمين: 74 نائبا منهم:	الوسط: 245 نائبا منهم:	اليسار: 284 نائبا منهم:
- 38 PRL	- 162 MRP	- 104 الفرع الفرنسي للأممية العمالية
- 29 مستقلون	- 43 راديكاليون	- 166 الحزب الشيوعي
- 7 فلاحون	- 26 UDSR	- 14 UDR
	- 14 ما وراء-البحر	
المجموع: 618 نائب		

فمن هم هؤلاء النواب؟ من انتخبهم؟ من هم هؤلاء الذين خوّلوا لأنفسهم حق تمثيل الجزائر و انتزعوا حق التحدث باسم سكانها؟ من هم هؤلاء الذين نصبوا أنفسهم حماة للجزائر و أوصياء على مصالح سكانها ؟ كم كان عددهم؟ ماذا تمثل أصواتهم في البرلمان الفرنسي؟ ما مدى وزنهم و ثقلهم في اتخاذ، أو على الأقل، في توجيه القرار؟ ما هي انتماءاتهم السياسية؟ ما مدى نفوذهم في البرلمان الفرنسي و تأثيرهم على الحكومة الفرنسية في توجيه سياستها الجزائرية؟ ذلك ما سنحاول الكشف عنه من خلال التطرق لبطاقة نواب الجزائر و الكشف عن مسالكهم المدنية و السياسية.

[1643] - Jean-Jacques CHEVALLIER, Histoire des institutions et des régimes politiques de la France de 1789 à 1958, Paris, Armand Colin, 2001, p. 645.

[1644] - (1884-1966)؛ تقلد العديد من المناصب الإدارية و المسؤوليات السياسية: وزير المالية (1936-1937)؛ وزير العدل (1937-1938)؛ وزير تنسيق المصالح برئاسة المجلس سنة 1938؛ وزير دولة (1945-1946)؛ رئيس الجمهورية سنة 1947، أنظر: Dictionnaire des ministres (1789-1989), p. 360

[1645] - (1888-1961)؛ من الفرع الفرنسي للأممية العمالية (SFIO)، تقلد العديد من المناصب الإدارية و المسؤوليات السياسية: نائب "آفيرون"(Aveyron) عدة مرات (1928-1932) (1932-1936) (1936-1942)؛ نائب كاتب الدولة للأشغال العمومية و المناجم (1936-1938)؛ وزير العمل في 1938؛ وزير التموين (1944-1945)؛ وزير العدل (1946-1947)؛ رئيس مجلس الوزراء و وزير فرنسا ما وراء البحر سنة 1947؛ وزير الدفاع الوطني (1948-1949)؛ وزير الشؤون الاقتصادية و المالية (1956-1957). أنظر: Dictionnaire des ministres, p. 584

[1646] - Jean-Jacques CHEVALLIER, op. cit, p. 647.

[1647] - Henri BERGASSE, Histoire de l'assemblée des élections de 1789 aux élections de 1967, Paris, Payot, 1967, pp. 357-358.

2-1 ممثلو الجزائر في البرلمان الفرنسي

2-1-1 ممثلو الجزائر في الجمعية الوطنية

مثّل عمالة الجزائر في القسم الأوّل الخاص بالمواطنين الفرنسيين "آدولف أمِران" (Adolphe AUMERAN)، و هو من مواليد "فيليب فيل" (سكيكدة حاليا) سنة 1887، وهو من أحفاد مستوطنين مختصّين في نشاطات الفلين. متحصل على شهادة مهندس زراعي. شارك في الحرب العالمية الأولى و خرج منها برتبة نقيب، كما شارك في الحرب العالمية الثانية و خرج منها برتبة عميد، و قائد جوقة الشرف. انتُخب في تشريعيات 10 نوفمبر 1946[1648] نائبا لعمالة الجزائر على قائمة "التجمع الجمهوري و الإتحاد الجزائري". عُيّن عضوا في لجنة الشؤون الخارجية و محلّفا في محكمة العدل العليا. غالبا ما كان يتدخل في أشغال البرلمان و خاصة عندما يتعلّق بمسائل لها علاقة بـ الجزائر. ففي 27 أوت 1947 صوّت ضد القانون الأساسي لـ الجزائر حيث عارضه بسؤال مسبّق، و اعتبره لا دستوريا[1649]. أعيد انتخابه نائبا لعمالة الجزائر في تشريعيات 17 جوان 1951[1650].

كما مثّل عمالة الجزائر، القسم الخاص بالمواطنين الفرنسيين، "فرناند شوفالييه" (Fernand CHEVALLIER)، و هو من مواليد مدينة العفرون سنة 1898، مُستغل كرّام، انتُخب في تشريعيات 10 نوفمبر 1946 نائبا لعمالة الجزائر على قائمة "التجمع الجمهوري و الإتحاد الجزائري"[1651]. عُيّن في عدة لجان منها الداخلية، البحرية التجارية و الصيد، العلاقات الاقتصادية، الزراعية، و المشروبات، و محلفا في محكمة العدل العليا. تدخّل بإسهاب في 20 أوت 1947 في مناقشة مشروع قانون القانون الأساسي لـ الجزائر، و الذي صوّت ضده. ترشّح لتشريعيات جوان 1951 غير أنه لم ينجح[1652].

كما مثّل عمالة الجزائر، القسم الخاص بالمواطنين الفرنسيين، "جاك شوفالييه" (Jacques CHEVALLIER)، من مواليد "بوردو" (Bordeaux) سنة 1911،

[1648] - و قد سبق له و أن ترشّح لانتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية الأولى في 21 أكتوبر 1945، و الجمعية الوطنية التأسيسية الثانية في 1946.

[1649] - لأنّ الجزائر حسبه متكوّنة من عمالات على غرار العمالات المتروبوليتانية، بينما مشروع القانون يشبّهها لأرض ما وراء البحر، غير أنّ السؤال المسبّق الذي قدّمه أُبعد بـ 484 صوتا مقابل 47.

[1650] - Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 1, Paris, La Documentation française, 1988, pp. 426-428.

إثر مجازر 20 أوت 1955, أجّل الحاكم "جاك سوستيل" تشريعيات 1956 في مقاطعات الجزائر الأربع، فلم يترشّح.

[1651] - و قد سبق له و أن انتخب في الجمعية الوطنية التأسيسية الثانية في جوان 1946 نائبا لعمالة الجزائر ولمنطقة غرداية، و عيّن عضوا في لجنة الداخلية، لجنة الجزائر، الإدارة العامة، للعمالات و البلدية، و لجنة العفو.

[1652] - Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 3, Paris, La Documentation française, 1994, pp. 126-127.

إثر مجازر 20 أوت 1955 أجّل الحاكم "جاك سوستيل" تشريعيات جانفي 1956 فلم يترشّح.

متحصل على شهادة ليسانس في الحقوق من جامعة الجزائر، و هو صناعي. رئيس بلدية الأبيار بين 1941-1943، و قد مكّنه نزول قوات الحلفاء في شمال إفريقيا سنة 1942 من ربط علاقات مع الأمريكيين، و أصبح قائدا لمصالح الاتصالات للتجسس المضاد الفرنسي في أمريكا لسنتين. و قد عاد إلى الجزائر لتولي مهام سياسية بعد الحرب، حيث انتُخب مستشارا عاما لمدينة الجزائر؛ كما انتُخب في تشريعيات 10 نوفمبر 1946 نائبا لـعمالة الجزائر على قائمة "التجمع الجمهوري و الإتحاد الجزائري"، و قد عُيّن عضوا في عدة لجان منها: البحرية التجارية و الصيد، العمل و الضمان الاجتماعي، وسائل الاتصالات و السياحة، و العائلة و السكان و الصحة العمومية، و اللجنة العليا للعلاوات العائلية، و اللجنة المكلفة باقتراح إجراءات عفو في الجزائر سنة 1947، و محلفا لدى محكمة العدل العليا. كان يتدخل خاصة عندما يتعلق الأمر بـ الجزائر، فقد عارض إلغاء انتخابات القسم الثاني الخاص بالأهالي، و كذا جعل إجباري تعليم العربية، كما عارض القانون الأساسي لـ الجزائر في 1947، استقال في جانفي 1951 من منصبه كنائب في البرلمان الفرنسي للحصول على مقعد في المجلس الجزائري تحت راية "حزب الشعب الفرنسي"(R.P.F)[1653].

كما مثّل عمالة الجزائر، القسم الخاص بالمواطنين الفرنسيين، "بييَر فايي" (Pierre FAYET) من مواليد سنة 1887 بـمقاطعة "الغارد" (GARD)، نقابي، عضو في المكتب السياسي لـ الحزب الشيوعي الجزائري منذ 1936، اعتُقل سنة 1940 ثم أطلق سراحه سنة 1943[1654]؛ انتُخب في تشريعيات 10 نوفمبر 1946 نائبا لـعمالة الجزائر، و عُيّن في عدة لجان منها: الصحافة، العمل و الضمان الاجتماعي، البحرية التجارية و الصيد، العفو، و قد طالب بتوسيع القوانين الاجتماعية لـ الجزائر، و الاتفاقات الجماعية، و تحديد وقت العمل، و العلاوات العائلية للمسلمين، كما انتقد الحالة السياسية لـ الجزائر، و القمع القاسي للإضرابات و للتظاهرات السياسية، و اعتبر الشعور الوطني الجزائري شرعيا. أعيد انتخابه في تشريعيات 1951[1655].

و مثّل عمالة قسنطينة، في القسم الخاص بالمواطين الفرنسيين، "جاك أغارد" (Jacques AUGARDE)، من مواليد 1908 بمقاطعة "لوت إي غارون" (Lot et Garonne)، متحصل على شهادة المدرسة الحرة للدراسات العليا الاجتماعية، صحفي، ضابط احتياطي، شارك في الحرب العالمية الثانية. انتُخب في تشريعيات 10 نوفمبر 1946

[1653] - Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, op. cit, pp. 128-129.
إلاّ أنه عاد إلى النيابة في البرلمان الفرنسي في جانفي 1952 إثر انتخابات جزئية نتيجة استقالة نائب من حزب الشعب الفرنسي، كما أصبح رئيسا لبلدية الجزائر في ماي 1953، و عيّن كاتبا للدولة للحربية بين جوان1954-جانفي 1955؛ وزيرا للدفاع الوطني جانفي-فيفري 1955.

[1654] - عين عضوا في الجمعية الاستشارية سنة 1943، و في الجمعية الوطنية التأسيسية الأولى سنة 1945 و الثانية سنة 1946.

[1655] - Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 4, Paris, La Documentation française, 2001, pp. 49-50.
إثر مجازر 20 أوت 1955 أجل الحاكم العام تشريعيات جانفي 1956 فلم يترشّح.

نائبا لـعمالة قسنطينة على قائمة "الإتحاد الجمهوري"[1656]، وعُيّن في عدة لجان منها: الشؤون الخارجية، و الدفاع، كما عُيّن بين نوفمبر 1947 و جويلية 1948 نائب كاتب الدولة، مكلفا بالشؤون الإسلامية لدى رئاسة المجلس في وزارة "شومان" (SCHUMAN). و إلى جانب مسؤولياته الوطنية، تولى مسؤوليات محلية حيث كان رئيس بلدية بجاية بين 1947-1958، و مستشارا عاما للدائرة التاسعة و العشرون بين 1949-1958.

كما متّل عمالة قسنطينة في القسم الخاص بالمواطنين الفرنسيين، "راؤول بورا" (Raoul BORRA)، من مواليد 1896 بـ عنابة، مدرّس، شارك في الحرب العالمية الأولى ، و تحصل على صليب الحرب، مناضل في الحزب الاشتراكي الفرنسي (S.F.I.O)، أمين الفدرالية الاشتراكية لـعمالتي قسنطينة و عنابة، رئيس بلدية عنابة في أوت 1945، و مستشار عام في سبتمبر 1945؛ انتُخب في تشريعيات 10 نوفمبر 1946 نائبا لـعمالة قسنطينة[1657]، عُيّن في عدّة لجان منها: الداخلية، البحرية التجارية، و الصحافة. كان يهتم بالمسائل المتعلقة بـ الجزائر، و قد صوّت لصالح القانون الأساسي لـ الجزائر في 27 أوت 1947[1658].

كما متّل عمالة قسنطينة في القسم الخاص بالمواطنين الفرنسيين، "روني مايَر" (René MAYER)، من مواليد 1895 بـ باريس، من أكبر العائلات البرجوازية، متحصل على شهادتي ليسانس في الحقوق و في الفلسفة، زاول الدروس في المدرسة الحرة للعلوم السياسية. شارك في الحرب العالمية الأولى. عُيّن ملحقا بديوان وزير التجارة، و مستمع لدى مجلس الدولة سنة 1920، شارك في ثلاث حكومات وزارية بين 1924-1926. التحق بـ الجزائر في جانفي 1943، و انضم إلى "اللجنة الفرنسية التحرير الوطني" (C.F.L.N) في جوان 1943. وزير النقل و الأشغال العمومية في "الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية" (G.P.R.F) بين سبتمبر 1944-أكتوبر 1945، انتُخب نائبا لـعمالة قسنطينة في تشريعيات 10 نوفمبر 1946، على قائمة "حزب الإتحاد الجمهوري"[1659]، و عُيّن في لجنة المالية و مراقبة الميزانية، و عضوا في محكمة العدل العليا. تزعم ممثلي الجزائر الفرنسية و الدفاع عن مصالح المعمرين، غير أنه صوّت لصالح القانون الأساسي

[1656] - و قد انتُخب ممثلا للمغرب في الجمعية الوطنية التأسيسية الثانية سنة 1946 على قائمة "الحركة الجمهورية الشعبية" (MRP) و بعد أن فشل في تشريعيات 17 جوان 1951، نجح في الانتخابات الجزئية لـمجلس الشيوخ لـ سبتمبر 1951، كما أُعيد انتخابه في مجلس الجمهورية في ماي 1952على قائمة الوفاق الجمهوري المصنف "الحركة الجمهورية الشعبية" (: Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 1, p. 422 (MRP

[1657] - و قد انتُخب في انتخابات 21 أكتوبر 1945 نائبا لـعمالة قسنطينة في الجمعية الوطنية التأسيسية الأولى، و أُعيد انتخابه في جوان 1946 في الجمعية الوطنية التأسيسية الثانية، غير أنه فشل في الانتخابات البلدية في أكتوبر 1947، كما فشل في تشريعيات جوان 1951:

[1658] - Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 2, Paris, La Documentation française, 1992, pp. 442-443.

[1659] - و قد انتُخب نائبا لـعمالة قسنطينة في الجمعية الوطنية التأسيسية الثانية في جوان 1946، أين قاد قائمة تجمع اليسار الجمهوري:

للجزائر في 27 أوت 1947. و ساهم في إبعاد "إيف شاتَنيو" (Yves CHATAIGNEAU)، الحاكم العام لـ الجزائر. انتخب مستشارا عاما 7 بإسهاب لـ قسنطينة سنة 1949، ثم رئيسا عاما إلى غاية 1951[1660].

و مثّل عمالة وهران، القسم الخاص بالمواطنين الفرنسيين، "هَنري جانمو" (Henri JEANMOT) ، من مواليد 1885 بمقاطعة "كروز" (Creuse)، موثّق بوهران، راديكالي-اشتراكي، انتُخب نائبا لـعمالة وهران في تشريعيات 10 نوفمبر 1946 على قائمة الإتحاد الجمهوري من أجل المحافظة على الجزائر الفرنسية[1661]، عُيّن عضوا في عدة لجان منها: الداخلية، المالية، و الدفاع الوطني، و الذي أصبح نائب رئيسها، كثيرا ما كان يشارك في أشغال الجمعية الفرنسية، حيث تدخّل في 20 أوت 1947 أثناء مناقشة القانون الأساسي لـ الجزائر حيث أبدى تخوفه من مخاطر الانفصالية التي يحتويها المشروع حسبه، و رفض التصويت عليه[1662].

2-1-2 ممثلو الجزائر في مجلس الجمهورية

مثّل عمالة الجزائر في مجلس الجمهورية، "هنري بورجو" (Henri BORGEAUD)، من مواليد سنة 1895 بمدينة الجزائر، مستشارا لـ الجمهورية، ثم سناتور لـعمالة الجزائر من 1946 إلى 1958، تحصلت عائلته على "لا تراب" (La Trappe) بـ اسطاولي، متحصل على شهادة في الفلاحة، مالك مزارع الكروم، مدير تبغ باسطوس، و إسمنت لا فارج، و ممثل لشركة بيجو، رئيس المدير العام لبنك بورجو، و للمصفاة الفرنسية، و صاحب جريدة "لا دِبَش كوتيدييَن" (La Dépêche Quotidienne)، انتُخب سنة 1930 رئيسا لبلدية الشراقة، و ذلك إلى غاية 1962؛ مستشار عام لمدينة الجزائر من 1933-1960؛ مندوب مالي بين 1938-1940؛ عضو المجلس المالي لـ الجزائر ابتداء من 1945؛ انتُخب سنة 1946 عضوا في مجلس الجمهورية على قائمة التجمع الجمهوري و الإتحاد الجزائري؛ أُعيد انتخابه في نوفمبر 1948 على قائمة الشعب الفرنسي، كان يشارك في أشغال البرلمان و خاصة في المسائل التي تتعلق بـ الجزائر حيث شارك في مناقشة مشروع القانون الأساسي لـ الجزائر في أوت 1947. انتُخب رئيسا للمجلس العام لمدينة الجزائر بين 1951-1952، و قد جعلت منه تلك المسؤوليات السياسية و الإدارية و الاقتصادية من بين فرنسيي الجزائر الأكثر وزنا و نفوذا[1663].

[1660] - Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 5, Paris, La Documentation française, 2005, pp. 340-345.

[1661] - انتُخب رئيسا للمجلس العام لـعمالة وهران سنة 1946.

[1662] - و قدم اقتراحا يقضي بتأسيس مجلس جزائري يتشكل من مائة و خمسون عضوا، الثلث من ممثلي المواطنين، و الثلث من ممثلي الأهالي، و الثلث من ممثلي المتروبول، إلاّ أنّه لم يُقدّم للتصويت. و لم ينجح في تشريعيات 17 جوان 1951: Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 4, pp. 393-394.

[1663] - Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 2, pp. 441-442.

كما مثّل عمالة الجزائر في مجلس الجمهورية، "فرناند لوموان" (Fernand LEMOINE)، من مواليد 1892 بـ تنس، مزارع، متحصل على شهادة الليسانس في الحقوق، شارك في الحرب العالمية الأولى، و تحصل على صليب الحرب. رئيس بلدية تنس من أوت 1945 إلى سبتمبر 1948، و مستشارها العام؛ انتُخب عضوا في مجلس الجمهورية في ديسمبر 1946 على قائمة الإتحاد الجمهوري و الديمقراطي[1664]،؛ عُيّن في عدة لجان منها: الفلاحة، الاقتراع العام، القانون و العرائض، فالداخلية. كثيرا ما كان يساهم في نشاط البرلمان و خاصة في المسائل المتعلقة بـ الجزائر، كـ القانون الأساسي لـ الجزائر في أوت 1947، و في انتخابات المجلس الجزائري في أفريل 1948[1665].

و مثّل عمالة قسنطينة في مجلس الجمهورية "أجين مِيَر(Eugène MEYER)، من مواليد 1886 بـ قسنطينة، مزارع، شارك في الحرب العالمية الأولى، ضابط في جوقة الشرف، ينتمي لـ "الحركة الجمهورية الشعبية"(MRP). مستشار عام لـ الخروب، و رئيس بلدية أولاد رحمون. انتُخب في 1946 في مجلس الجمهورية لـعمالة قسنطينة، القسم الخاص بالمواطنين الفرنسيين، عُيّن عضوا في عدة لجان منها: الدفاع الوطني، و الداخلية، و المجلس الأعلى للحماية المدنية. شارك في مناقشة القانون الأساسي لـ الجزائر في أوت 1947[1666].

كما مثّل عمالة قسنطينة في مجلس الجمهورية، القسم الخاص بالمواطنين الفرنسيين، "هَنري دومَنك" (Henri DOUMENC)، من مواليد 1898 في "بوردو" (Bordeaux) بمقاطعة "جيروند" (Gironde)، مارس مهنة اقتصادي، و صحافي. أصبح في 1944 عضو لجنة عمالة قسنطينة، و مندوب لدى المجلس الأعلى لـ الجزائر. انتُخب سنة 1945 في بلدية قسنطينة، و في المجلس العام؛ كما انتُخب في 8 ديسمبر 1946 عضوا في مجلس الجمهورية لـعمالة قسنطينة على رأس قائمة الإتحاد الجمهوري و الديمقراطي[1667]. عضو مجموعة "الفرع الفرنسي للأممية العمالية" (S.F.I.O) في المجلس، و عُيّن في عدة لجان منها: الإنتاج الصناعي، و الداخلية، و الذي يُعتبر مقررها أثناء اقتراح القانون القاضي بتأجيل تاريخ انتخابات المجلس الجزائري، كان من بين المتدخلين في جلسة مناقشة القانون الأساسي لـ الجزائر في أوت 1947[1668].

[1664] - و قد سبق له و أن ترشح لـتشريعيات 10 نوفمبر 1946، إلاّ أنه لم ينجح، كما أنه غادر مجلس الجمهورية في 1948 بعد سنتين، و لم يترشح لعهدة ثانية.

[1665] - Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 5, Paris, La Documentation française, 2005, p. 63.

[1666] - انتُخب عضوا في جمعية الإتحاد الفرنسي و غادر مجلس الجمهورية و خلفه "جيل فال" (Jules VALLE) : Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 5, pp. 395-396.

[1667] - و قد سبق له و أن فشل في انتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية الثانية في جوان 1946، كما فشل في تشريعيات 10 نوفمبر 1946، كما فشل في انتخابات المجلس الجزائري في أفريل 1948، بينما لم يترشح للدور الثاني لانتخابات مجلس الجمهورية في 7 نوفمبر 1948.

[1668] - Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 3, p 381.

و مثّل عمالة وهران، القسم الخاص بالمواطنين الفرنسيين، "كميل لاريبَر"(Camille LARRIBERE)، من مواليد 1895 في "هوت بيرني" (Haute Pyrénées)، من عائلة استقرت بـ سيدي بلعباس منذ 1900، مُتحصل على شهادة في الطب، شارك في الحربين العالميتين؛ عضو في اللجنة المركزية لـ الحزب الشيوعي الجزائري؛ مستشار عام لـ وهران؛ و مستشار بلدي لـ سيق. انتُخب عضوا في مجلس الجمهورية في انتخابات 8 ديسمبر 1946 لـعمالة وهران[1669]. عُيّن في عدة لجان منها: الداخلية، العمل و الضمان الاجتماعي. كانت مساهماته تدور حول الأراضي الملحقة بـ فرنسا و خاصة الجزائر. و قد أداع تعديلا يقضي بـالاعتراف لـ الجزائر صفة أرض مشتركة، و منح للنساء المسلمات حق الانتخاب، و إجبار تعليم اللغة العربية، كما أداع اقتراح قرار يقضي بـ تحرير المعتقلين السياسيين أثناء انتخابات المجلس الجزائري في أفريل 1948. ثم طالب بإلغاء تلك الانتخابات و تحديد موعد آخر لها[1670].

كما مثّل عمالة وهران، القسم الخاص بالمواطنين الفرنسيين، "جِل قاسَر" (Jules GASSER)، من مواليد 1865 في "تَريتوار دي بَلفور" (Territoire de Belfort)، من عائلة ألزاسية استقرت بـ وهران، طبيب؛ مستشار عام من 1902 إلى 1925؛ رئيس المجلس العام في 1920؛ رئيس بلدية وهران بين 1912-1927؛ انتُخب عضوا بمجلس الشيوخ لـعمالة وهران من 1921 إلى 1927؛ مُسجّل في مجموعة اليسار الديمقراطي؛ استرجع رئاسة بلدية وهران سنة 1942؛ انتُخب مستشارا لـ الجمهورية في انتخابات 8 ديسمبر 1946 على رأس قائمة مجموعة الجمهورية لتصحيح فرنسا و للدفاع عن الجزائر؛ عضو مجموعة تجمع اليسار الجمهوري، عُيّن في عدة لجان منها: العلاقات الخارجية، و العائلة. شارك في مناقشة القانون الأساسي لـ الجزائر في أوت 1947؛ أعيد انتخابه في 7 نوفمبر 1948 على رأس القائمة "المستقلة الجمهورية و تجمع الشعب الفرنسي" (R.P.F)[1671].

3ـ القانون العضوي لـ الجزائر لـ 20 سبتمبر 1947

ـ إعداد القانون العضوي لـ الجزائر

تعود فكرة منح الجزائر قانونا أساسيا لتوجيهات "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني" (C.F.L.N) و لـ "الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية" (G.P.R.F) حيث اقتنعت

[1669] ـ و قد سبق له و أن انتُخب عضوا في الجمعية الوطنية التأسيسية الأولى بين 1945-1946.

[1670] ـ كما أداع تعديلين، الأول لجلب الانتباه حول حالة المسلمين الجزائريين، و الثاني لتطبيق مبدأ الناخبين الكبار في الجزائر، و لم يعد انتخابه في انتخابات 7 نوفمبر 1948: Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 5, pp. 79-80.

[1671] ـ غير أنه لم ينجح في انتخابات رئاسة الجمهورية في جانفي 1947، و التي كانت في صالح "فنسان أريول" (Vincent AURIOL)، كما لم يعد انتخابه في انتخابات ماي 1952: Dictionnaire des parlementaires français 1889-1940, T. 5, Paris, P.U.F, 1968, p. 1789;

و أيضا: Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958, T. 4, p. 151.

بضرورة إعادة ترتيب علاقاتها بـ الجزائر غير أنها تركت مهمة اتخاذ القرار النهائي لـ الجمعية التأسيسية بعد تشكيلها.

فما هو "القانون العضوي لـ الجزائر" لـ 20 سبتمبر 1947؟ ما هي عوامل صدوره؟ هل جاء بمبادرة فرنسية أم نتيجة متغيرات دولية أم بضغط جزائري؟ ما محتواه؟ ما طبيعته؟ ما هو هدفه؟ ما الغرض منه؟ ما الغاية التي يصبو إلى تحقيقها؟ ما مدى تأثيره؟ ما الفرق بينه و بين "قانون 4 فيفري 1919"؟ ما الفرق بينه و بين "أمرية 7 مارس 1944"؟ ما مدى تجاوبه مع المطالب الجزائرية؟ هل يتناسب مع مطالب الجزائريين لما قبل الحرب؟ هل يتناسب مع تضحيات الجزائريين أثناء الحرب؟ هل يتناسب مع متغيرات ما بعد الحرب؟ هل يتجاوب مع "بيان الشعب الجزائري"؟ ما هو موقف الجزائريين منه؟ و ما هي ردود الفعل الفرنسية منه أحزابا، برلمانا و حكومة؟ ما مآله؟ هل تحقق؟

و قد وجهت "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني" (C.F.L.N)ـ و التي كانت الجزائر مقرا لها ـ سياسة فرنسا الجزائرية إلى الدمج الفعلي لـ الجزائر، سياسيا، بـ "أمرية 7 مارس 1944" القاضية بمنح المواطنة الفرنسية الكاملة دون التخلي عن القانون الخاص للنخبة المسلمة، اقتصاديا، بمخطط للتنمية الاقتصادية لـ الجزائر و للترقية الاجتماعية و الثقافية للجزائريين يمتد على عشرين سنة كاملة[1672].

و محاولة منها لتحقيق الوعود التي قُدّمت للجزائريين، خصصت الجمعية التأسيسية الأولى المنبثقة عن انتخابات 21 أكتوبر 1945، للمرة الأولى، للقسم الانتخابي الثاني الخاص بالأهالي المسلمين عددا من المقاعد يعادل عدد المقاعد المخصص للقسم الأول الخاص بالمواطنين الفرنسيين، غير أنه و في غياب العناصر الثورية من حزب الشعب الجزائري و العناصر الوطنية من "جبهة أحباب البيان و الحرية" إثر مجازر 8 ماي 1945[1673]**، اقتصر التمثيل النيابي للجزائريين على العناصر الاندماجية.**

و تلخصت تمنياتهم في المطالبة بقبول جميع المسلمين الجزائريين في المواطنة الفرنسية دون شرط و قدّموا اقتراح قانون في 7 فيفري 1946 يقضي بـ " سن دستور الجزائر حتى يتسنى لها التسجيل في دستور الجمهورية الفرنسية **"**[1674]**، غير أنّ سرعان ما أبعدت لجنة الدستور ذلك الاقتراح في 28 فيفري.**

و إثر رفض مشروع الدستور في استفتاء 5 ماي 1946، حقق "أحباب البيان" انتصارا ساحقا في انتخابات الجمعية التأسيسية الثانية في 2 جوان[1675] **و أداع الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في 2 أوت 1946 اقتراح قانون يقضي بـ "** تشكيل جمهورية

[1672] ـ أنظر ذلك سابقا في الباب الثالث من هذا العمل.

[1673] ـ أنظر:
- C.A.R.A.N: F [60] 876

[1674] ـ
- J.O.R.F: Documents de l'Assemblée Nat Constituante, Annexe n° 376, pp. 373-374.

[1675] ـ أنظر نتائج الانتخابات العامة لـ 2 جوان 1946 في الجزائر في:
- C.A.R.A.N: F [60] 877

جزائرية متحدة فدراليا مع فرنسا عضوا في الاتحاد الفرنسي "[1676] **تتمتع بالسيادة الكاملة على كامل ترابها في كل ما يتعلق بالمسائل ذات الطابع الداخلي بما فيه الشرطة. كما أثارت مسائلة نائب وهران "فرانسوا كيليسي" (François QUILICI) حول السياسة الجزائرية لـ حكومة "جورج بيدُلت" (Georges BIDAULT)**[1677] **نقاشا حادا في البرلمان الفرنسي في 22 و 23 أوت، تعهّد إثره رئيس المجلس بالتعجيل في إيداع مشروع قانون يخص الجزائر. لكن هل هو مشروع فرحات عباس أم مشروع "كيليسي" (QUILICI)؟** " عمالاتنا الثلاث، لأنهم ثلاث عمالات تابعون لـ القانون العضوي. في هذا الإطار لن نبعد شيئا، خارج هذا الإطار نرفض كل شيء "[1678]**. و قد أعدّ وزير الداخلية، "إدوارد دِبرو"(Edouard DEPREUX)**[1679]**، المشروع الحكومي و أداعه في 24 سبتمبر 1946 في الجمعية التأسيسية**[1680]**.**

عُرض اقتراح الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و المشروع الحكومي على لجنة الدستور، غير أنهما لم يُعرضا للنقاش و لا للمصادقة قبل نهاية الدورة، نظرا لانشغالها بضرورة الاستعجال في إنهاء مشروع الدستور و التصويت على قانون الانتخابات قبل استفتاء 13 أكتوبر، و بذلك تأجل قانون الجزائر بطلب من الحكومة الفرنسية التي فضلت أن يكون بقانون تصوت عليه الجمعية الوطنية التي ستُنتخب إثر تشريعيات 10 نوفمبر 1946.

و سعت الحكومة الفرنسية في سنة 1947 إلى مصادقة الجمعية الوطنية الفرنسية على القانون العضوي لـ الجزائر. و كانت المشاريع تدور حول خمسة خطوط عريضة: الأول، من إعداد الحكومة الفرنسية، يقضي بإبقاء الجزائر على حالة عمالات[1681]**؛ و الثاني، من وحي الشيوعيين، يهدف إلى منح الجزائر الاستقلال الذاتي و مراعاة الخصوصية الجزائرية في ظل السيادة الفرنسية؛ و الثالث، من إنجاز الاشتراكيين، و يقضي بالمحافظة على الوحدة بين الجزائر و فرنسا؛ و الرابع، من إعداد الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري،**

[1676] - J.O.R.F: Doc Parl -2ème Ass Nat Const- Séance du 2 aout 1946, Annexe n° 358, p. 477. - C.A.R.A.N: F 60 877 ؛ و أيضا:

[1677] - (1899-1983)؛ مؤسس "الحركة الجمهورية الشعبية" (MRP) ورئيسها بين (1949-1952)؛ وزير الشؤون الخارجية (1944-1947)، (1947-1948)، (1953-1954)؛ رئيس المجلس (1949-1950)؛ رئيس الحكومة سنة 1954؛ نائب رئيس المجلس، وزير الدفاع الوطني (1951-1952)، أنظر: Dictionnaire des ministres (1789-1989), Paris, Perrin, 1990, p. 761.

[1678] - J.O.R.F: -Assemblée Nationale Constituante- Séance du 22 aout 1946, p. 3227.

[1679] - (1898-1981)؛ من الفرع الفرنسي للأممية العمالية (S.F.I.O) تقلد العديد من المناصب الإدارية و المسؤوليات السياسية: رئيس المجموعة الاشتراكية في الجمعية الوطنية؛ وزير الداخلية (1946-1947)؛ وزير التربية الوطنية سنة 1948؛ كان وراء القانون العضوي للجزائر لـ 20 سبتمبر 1947؛ استقال من الفرع الفرنسي للأممية الاشتراكية بعد عدم اتفاق حول السياسة في الجزائر، أنظر: Dictionnaire des ministres (1789-1989), p. 784

[1680] - J.O.R.F: Doc Parl -2ème Ass Nat Const- Séance du 24 septembre 1946, Annexe n° 1013, pp. 821-823.

[1681] - J.O.R.F: Doc Parl, -Ass Nat Const- Séance du 24 septembre 1946, Annexe n° 1013, pp. 821-823.

ينص على تكوين " جمهورية جزائرية متحدة فدراليا مع فرنسا **"**[1682]**؛ و الخامس، من إيعاز حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، يطالب بـتكوين "** مجلس تأسيسي جزائري سيّد **".**

و إثر تشكيل حكومة "بول راماديي" (Paul RAMADIER)، أعاد "الفرع الفرنسي للأممية العمالية" (S.F.I.O) في 6 فيفري 1947 اقتراح "بيدولت"(BIDAULT) لـ 19 سبتمبر 1946[1683]**، بعد ما أدخل عليه بعض التنقيحات؛ كما قدّم الحزب الشيوعي الجزائري في 13 مارس 1947 اقتراح قانون عضوي لـ الجزائر كـ "** أرض مشتركة في إطار الإتحاد الفرنسي **"**[1684]**؛ بينما طرح أعضاء الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في مجلس الجمهورية**[1685]**، في 21 مارس ثانية اقتراح تشكيل جمهورية جزائرية كـ دولة مشتركة عضوا في الإتحاد الفرنسي**[1686]**، و هو الاقتراح، نفسه تقريبا، الذي قدّمته "** مجموعة المسلمين المستقلين للدفاع عن الفدرالية الجزائرية **"**[1687] **في 20 ماي؛ بينما قدم النائب ابن تونس في الجمعية الوطنية الفرنسية، في 20 ماي، اقتراح قانون يقضي بـ "** تشكيل و وضع تحت التجربة، في دستور الإتحاد الفرنسي، الوضع الخاص لـ الجزائر في الإطار المستقبلي للفدرالية الشمال-إفريقية **"**[1688]**؛ و بينما لم تقدّم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، من جهتها، أي مشروع للبرلمان الفرنسي، اتخذ أعضاء مجلس الجمهورية "المستقلين"**[1689] **موقفا مماثلا و ذلك بإيداع اقتراح قانون يقضي بـ "** منح الجزائر دستورا **" و إعداد دستور الجزائر لـ مجلس تأسيسي جزائري منتخب من قسم واحد**[1690]**؛ هذا في حين لم تقدّم أغلبية القسم الانتخابي الأول (أحدى عشر نائبا من مجموع خمسة عشر) اقتراحاتها.**

و بعد زيارة قادته إلى الجزائر في أفريل، عرض وزير الداخلية "إدوارد دِبرو" (Edouard DEPREUX) في 28 ماي 1947 على مجلس الوزراء المشروع المشتق من المشروع السابق لحكومة "جورج بيدولت" (Georges BIDAULT)، و أداع المشروع الحكومي في 29 ماي في البرلمان الفرنسي[1691]**، و أعيدت دراسته من جديد في**

[1682] - J.O.R.F: Doc Parl, -Ass Nat Const- Séance du 2 aout 1946, Annexe II, n° 358, p. 477.

[1683] - J.O.R.F: Doc Parl -Assemblée- Séance du 6 février 1947, n° 473, pp. 208-209.

[1684] - J.O.R.F: Doc Parl -Assemblée- Séance du 13 mars 1947, n° 923, p. 839.

[1685] - و هم: سعدان، محداد، الهادي مصطفاي و عبد السلام بن خليل.

[1686] - J.O.R.F: Doc Parl -Conseil- Séance du 21 mars 1947, Annexe n° 133, pp. 134-138
؛ و أيضا: J.O.R.F: Doc Parl -Assemblée- Séance du 22 mars 1947, n° 1023, p. 1028

[1687] - J.O.R.F: Doc Parl -Assemblée- Séance du 20 mai 1947, n° 1352. p. 1696.

[1688] - J.O.R.F: Doc Parl -Assemblée- Séance du 20 mai 1947, n° 1357, p. 1696.

[1689] - و هم: السائح، محمد-الصالح بن جلول، سيد قارة و عبد المجيد أورابح.

[1690] - J.O.R.F: Doc Parl -Conseil- Séance du 20 mai 1947, Annexe n° 208, p. 221
؛ و أيضا: J.O.R.F: -Doc Parl -Assemblée- 1947, n° 1160, p. 454

[1691] - J.O.R.F: Débats Parl -Assemblée- Séance du 29 mai 1947, n° 1479, p. 1811.

مجلس الوزراء في 11 و 30 جويلية و في 6 و 8 أوت[1692]. و قد حدد العمالات الجزائرية داخل الجمهورية الفرنسية، على غرار الاقتراح الاشتراكي، عكس كافة الاقتراحات الأخرى.

و قد طلب "راماديي"(RAMADIER) في 6 أوت من المجلس السماح له بطرح مسألة الثقة حول التصويت على قانون الجزائر، غير أنّ "دِبرو" (DEPREUX) كان يرى بأنه بغير حاجة لمسألة الثقة و طالب "أريول"(AURIOL) بأن يُحال الأمر على مجموعات الأغلبية التي لها وزراء في الحكومة بالقول لهم: " إذا لم تقبلوا بالمشروع، لن يكون لكم مشروعا إطلاقا "[1693].

و أمام التخوفات التي أثارها المشروع الحكومي لدى نواب القسم الانتخابي الأول الذين رأوا بأنّ الضمانات التي قدّمها فيما يخص المحافظة على السيادة الفرنسية في الجزائر كاملة و في التوازن بين المجموعتين من السكان في الجزائر، غير كافية، والتحفظات التي عبر عنها وزراء "تجمع اليسار الجمهوري" (R.G.R) و "الحركة الجمهورية الشعبية" (M.R.P)، أكّد "دِبرو"(DEPREUX) في 4 جوان للجنة الإدارية لـ الفرع الفرنسي للأممية العمالية (S.F.I.O) أنّ مشروعه، و الذي يُعدّ قريبا من الاقتراح الاشتراكي، هو عرضة لمعارضة الراديكاليين و لجزء من "الحركة الجمهورية الشعبية" (M.R.P)، و أنّ نقطتا الخلاف هما التكافؤ بين القسمين في المجلس الجزائري و صفاءهما، أي المحافظة أو الإلغاء لـ "أمرية 7 مارس 1944" و لـ قانون 5 أكتوبر 1946، و هما القانونين اللذين بموجبهما تم قبول مختلف الفئات من المسلمين الجزائريين للتصويت في القسم الأول إلى جانب المواطنين الخاضعين للقانون المدني[1694].

انتظرت لجنة الداخلية لـ الجمعية الوطنية الفرنسية إيداع المشروع الحكومي من أجل دراسة مختلف الاقتراحات، غير أنها اعتمدت المشروع الحكومي أساسا للنقاش بعد أن أبعدت كافة الاقتراحات الأخرى. و انتُخب نائب وهران، "موريس رابيي" (Maurice RABIER) ، مقررا بـ 22 صوتا مقابل 20 و بامتناع واحد.

حاول "رابيي" (RABIER) تعديل المشروع الحكومي و ذلك بتطبيق قانون 5 أكتوبر 1946، و الذي وسّع من فئات المسلمين المقبولين في القسم الأول بـ "أمرية 7 مارس 1944"، لانتخابات المجلس الجزائري، و بإلغاء أغلبية الثلثين (3/2) المتبعة في التصويت على قرارات الميزانية في المجلس الجزائري، كما تخلى "رابيي" (RABIER) عن فكرة تعيين وزير لـ الجزائر مقيم بـ الجزائر و له حقيبة في مجلس الوزراء بـ باريس.

[1692] - Vincent AURIOL, Journal du septennat 1947-1954, T. 1, Lib. Armand Colin, 1970, pp: 83-243-338- 373-384-390.

[1693] - Ibid, pp. 384-385.

[1694] - J.O.R.F: Lois et Décrets, 8 octobre 1946, p. 8495.

و قد فضلت اللجنة المصادقة على تعديلات "رابيي"(RABIER) بـ 22 صوتا مقابل 21[1695].

و إذا ساندت الأحزاب و المنظمات السياسية اليسارية الفرنسية "رابيي" (RABIER)، فإنه في المقابل تعرّض إلى معارضة الأحزاب و المنظمات السياسية الاستعمارية و اليمينية المحافظية، و الذين كانوا يسعون للدفاع عن مصالح الفرنسيين بـ الجزائر مطلقة و للمحافظة على سلطة الإدارة الاستعمارية في الجزائر قوية و للإبقاء على السيادة الفرنسية على الجزائر كاملة. قد وضعت تلك الخلافات الحكومة الفرنسية الائتلافية بين ظغوطات و تحالفات مختلف الأحزاب المتشكلة منها، و بين تهديد "الحزب الشيوعي الفرنسي" (P.C.F)، و "الفرع الفرنسي لـلأممية العمالية" (S.F.I.O) على اليسار و "تجمع الشعب الفرنسي"(R.P.F)، و "تجمع اليسار الجمهوري"(R.G.R)، "حزب الجمهوريين الأحرار"(P.R.L) و المستقلين على اليمين.

ندّد "دِبرو"(DEPREUX) في 30 جويلية أمام اللجنة المديرة لـ الحزب بالمعارضين لـ المشروع الحكومي، و بضعف الأغلبية التي يتمتع بها المقرر "رابيي" (RABIER) و بعدم إبدائه بعض الليونة و هو ما من شأنه إبعاد المصادقة على المشروع قبل نهاية الدورة البرلمانية و ألح على ضرورة التصويت على الميزانية بأغلبية الثلثين (3/2)، غير أنّ "رابيي"(RABIER) أداع تقريره في 6 أوت 1947 على مكتب الجمعية الوطنية الفرنسية[1696]**، حافظ فيه على أهم النقاط التي تضمنها المشروع الحكومي، و عرضها في 8 أوت في آخر جلسة استماع أمام وزير الداخلية.**

طالب رئيس المجلس، "راماديي" (RAMADIER)، في 6 أوت من مجلس الوزراء الإذن بطرح مسألة الثقة على المشروع الحكومي[1697] **و وعد بأنه لن يطرحها إلّا من أجل إلزام الجمعية الوطنية على بحث المشروع قبل نهاية الدورة البرلمانية المرتقبة لـ 13 أوت 1947، و ألح بشدة في 9 أوت بأن تبدأ مناقشة المشروع في 10 أوت و أن تستمر إلى غاية الانتهاء منها حتى لا يتم تكرار ما حدث مع مشروع "بيدولت" (BIDAULT)** [1698].

ـ المناقشات البرلمانية

شرعت الجمعية الوطنية الفرنسية في 10 أوت 1947 في مناقشة مشروع القانون الخاص بـ القانون الأساسي لـ الجزائر و اقتراحات قوانين: اقتراح قانون "رابيي"(RABIER) الخاص بالوضع السياسي للجزائر؛ اقتراح قانون جماد، القاضي

1695 - Vincent AURIOL, op. cit, p. 791.
1696 - J.O.R.F: Doc Parl -Assemblée- Séance du 6 aout 1947, n° 2274, p. 424.
1697 - Vincent AURIOL, op. cit, p. 384.
1698 - J.O.R.F: Débats Parl -Assemblée- Séance du 9 aout 1947, pp. 4181-4182.

بوضع القانون العضوي للجزائر كأرض مشتركة في إطار الإتحاد الفرنسي؛ اقتراح قانون سعدان القاضي بوضع دستور الجمهورية الجزائرية كدولة مشتركة، عضو في الإتحاد الفرنسي؛ اقتراح قانون السائح، القاضي بمنح الجزائر دستورا؛ اقتراح قانون ابن شنوف القاضي بتأسيس جمهورية جزائرية كدولة مشتركة، عضو في الإتحاد الفرنسي؛ اقتراح قانون ابن تونس القاضي بتشكيل و تجريب، خلال تشكيل الإتحاد الفرنسي، للوضع الخاص لـ الجزائر في الإطار المستقبلي لـ الفدرالية الشمال الإفريقية[1699].

و قد استهل الكلمة الجنرال "أمِران" (AUMERAN)، نائب عمالة الجزائر، من "الحزب الجمهوري الليبرالي" (P.R.L)، بسؤال مسبق حول لا دستورية المشروع: " ... هذا يعني أنّ الجزائر تتشكل من ثلاث عمالات فرنسية ـ قانون 27 أكتوبر 1916 وضعها في فئة عمالات الجمهورية ما وراء-البحر ... لا يتنبأ الدستور بوضع خاص لا بالنسبة للـعمالات المتروبوليتانية و لا لـعمالات ما وراء-البحر. و في ما يخص هذه الأخيرة، فإنّ المادة الـ73 تنص أنّ "النظام التشريعي لـعمالات ما وراء البحر هو نفسه نظام الـعمالات المتروبوليتانية. عدى الاستثناءات المحددة بالقانون"... ... ... المشروع الحكومي يقضي، حقا، بتحويل الـعمالات الجزائرية، و التي كانت دائما، إلى يومنا هذا، عمالات فرنسية، إلى أرض ما وراء-البحر ... فالمشروع إذن لا دستوري "[1700].

و كان "موريس فيولَت"(Maurice VIOLETTE) ثاني المتدخلين و كان ضد السؤال المسبق: " أعرف أنه لمن الضروري إيجاد توفيق بين مصالح السكان المسلمين و مصالح السكان الأوروبيين ... أعرف جيدا كيف سيُترجم تصويتا سلبيا لدى الرأي العام في الجزائر. أعرف جيدا أنّ دعايات مسمومة تحضّر منذ الآن لاستعمالها ضد فرنسا إذا ما تمكنتم بكل أسف الإدلاء به. أعرف بأنه سيُستعمل ضد إنجاز التوفيق، ضد الإنجاز الفرنسي. ستكون ذرائع جديدة لإثارة الحقد بين هؤلاء و أولئك، و أنا أريد أن نتخلى عن الحقد في صالح فرنسا ... ليس من الصدفة أن تُطرح مشاكل اليوم في الجزائر. النقاش الحالي هو نتيجة لتاريخ طويل ... ... و لكن أعرف بأنه يستحيل لمليون من الأوروبيين أن يعتبروا بأنّ ليس لثمانية ملايين من الأهالي الحق، هم كذلك، في المشاركة السياسية و الاقتصادية "[1701].

ثم أكّد على ضرورة التعاون بين الجزائريين و المستوطنين: " أعرف ، في الحقيقة، بأنّ الوقت حان للتصالح، أين يجب أن يتخلى البعض عن جزء من الحق، ربما مفرط، الذي لديهم، حتى يتسنى للآخرين، و الذين كان لهم لحد الآن حق صغير للغاية، أن يكون لهم نصيبهم في مسؤولية الشؤون الجزائرية "[1702].

[1699] - J.O.R.F: Débats Parl -Assemblée- Séance du 10 aout 1947, p. 4192.
[1700] - J.O.R.F: Débats Parl -Assemblée- Séance du 10 aout 1947, p. 4193.
[1701] - J.O.R.F: Débats Parl -Assemblée- Séance du 10 aout 1947, p. 4193.
[1702] - Ibid, p. 4192.

ثم حذّر من عواقب التأجيل و التماطل: " أؤكد لكم أنني لا أرى دون المخاوف الأكثر خطورة تأجيلا، و لو لبضعة أيام. لا تحدثونني عن مؤتمر، لا تحدثونني عن عطلة برلمانية**!** إذا كان ثمة شيئا هو أعلى من المؤتمرات و من العطل البرلمانية: فإنه المصلحة العليا للبلد. إذا ردينا على كل تلك الشكاوى، على كل تلك الآمال، إذا ردينا ببساطة على أننا سنرى ذلك في ما بعد، فإننا سنلعب لعبا خطيرا. "في ما بعد"، إنها الكلمة المخيفة. "في ما بعد"، هذه الكلمة أُعلن عنها في 1928، و كذلك، للأسف، في 1936". و من العجيب أنّ الذين ندموا في أنفسهم لعدم فهمهم في 1936 أنّ الوقت كان قد حان للتضحية، يبحثون اليوم، ربما دون أن يريدون ذلك، لكن بوسائل ستبدو تعويقية، تأجيل في الوقت الإصلاح الإستعجالي الذي يفرض نفسه. "في ما بعد"، هي كلمة جميع الثورات، و أنا لا أريد الثورة. أريد عظمة بلدي. أريد المصالحة الفرنسية في الجزائر "[1703].

ثم تناول الكلمة "رابيي" (RABIER)، مقرر لجنة الداخلية، قائلا: " أستطيع القول بأنّ أغلبية، و ربما حتى، دون مبالغة، الأغلبية الساحقة للجنة، كانت متفقة لاعتبار أنّ مجمل المشروع له قاعدة دستورية قطعية. لكن أعلم بأنّ ليس تلك القضية التي يراد طرحها، السيد أُمِران. تريدون اليوم طرح مبدأ الوضع القائم أمام الجمعية. اللجنة لن تقبل ذلك الاقتراح ... أقول فقط بأنّ لدينا شعور بأنّ ليس هناك وقت للتضييع و، عندما أتلفظ هذه الكلمات، أعلم جيدا أنه و لا أحد يمكنه أن يتصور أنني أريد أروج لكلمات مقلقة. لكن لـ فرنسا مهمة كبيرة و عاجلة في الجزائر. ينبغي عليها تأديتها. قدمنا الكثير من الوعود؛ الوقت حان لتحقيقها. لا ينبغي لنا تأجيل هذا النقاش. أنادي الجمعية. أطلب منها أن تفكر في المسؤوليات التي ستكون فيها غدا إذا ما فرت اليوم من واجبها "[1704].

و طلب "إدوارد دِبرو"(Edouard DEPREUX)، وزير الداخلية، باسم الحكومة من الجمعية رفض المسألة المسبقة، ثم أثنى على كلمة فيولَت " ... رجل لو تم الاستماع لإنذاراته التنبئية في 1936 و 1937، كانت ستسمح للمسألة أن تسير في اتجاه مختلف من ذلك الذي تسير فيه اليوم. أطلب منكم خاصة أن لا تُغضبوا لا الملايين من المسلمين، لا المليون من الفرنسيين من أصل أوروبي، و الذين هم الآخرين ليسوا منسيين في الانشغالات الحكومية "[1705].

و وقف "كيليسي"(QUILICI) إلى جانب زميله "أُمِران"(AUMERAN) حيث أكّد أنّ " الطابع الفرنسي للـعمالات الجزائرية لا يمكن أن يُمس، و أنّ السيادة الفرنسية في الجزائر لا يمكن المس بها أكثر، و أنّ أي حل فدرالي لا يمكن مناقشته من طرفنا نحن "[1706].

1703 - Ibid, p. 4193.
1704 - J.O.R.F: Débats Parl -Assemblée- Séance du 10 aout 1947, p. 4193.
1705 - Ibidem.
1706 - Ibid, p. 4194.

و أكّد على ضرورة احترام عدالة!؟ لم يحترمها المشروع الحكومي: " يتحدث أوروبيو الجزائر على أرجحية العنصر الأوروبي التي كن معمول بها في المفوضيات المالية القديمة، بمشاركة أوروبية بـ ثلاثة أخماس، مقلا خمسين للمسلمين. بيد أنّ، اليوم، نحن ممثلو الجزائر، أجمعنا على قبول التساوي في التمثيلين، أي توزيع متساوي للسلطات. نريد توزيع عادل. و لا يبدو لنا أنّ المشروع الحكومي يقوم بذلك التوزيع العادل ... ذلك هو المشكل، ليس هناك آخر. ما نطالب به إذن، هو العدل ... أكرره، قبلنا التساوي، و نطالب فقط بالعدل. غير أنّ هذه الأرجحية التي كنا نتمتع بها، منحها المشروع الحكومي و مشروع لجنة الداخلية للعنصر المسلم. ذلك ليس لا المساواة و لا العدل ... ... يعني أن نوزع بعدالة، بين مجموعتين، إدارة السلطات العمومية في الأراضي التي تتعايش فيها. لا أحب تماما ـ و أصرح بذلك فورا ـ من أنّ جمعية مثل جمعيتنا تضع نفسها كحكم و تتخلى عن تضامنها مع فرنسيي الجزائر، لأنّ فرنسيي الجزائر متضامنين مع المتروبول، و أظهروا ذلك في ميادين المعركة "[1707].

بينما طالب ابن شنوف برفض توصية "أمِران"(AUMERAN) و أكّد على أنّ " السكان المسلمون ينتظرون من هذه الجمعية ليس إشارة كرم، بل إشارة عدل، إشارة ديمقراطية، في المعنى الحقيقي للديمقراطية الفرنسية "[1708].

و حذّر ابن تونس من عواقب سياسة الجمود و الانتظار التي يسلكها البرلمان و الحكومة الفرنسيين: " لا أخفي عليكم أنّ جماهير المسلمين مجمعة ستغضب، ستكون قابلة للانفعال، لدى بعض فئاتها الحساسة و المتأججة. أتمنى أن يكون الموقف المتردد للبرلمان، و أنّ أقلية رجال كنا نعتبرهم مجددين و إصلاحيين، لن يكون لها أصداء خطيرة على سكان، عانوا كثيرا، و يريدون أن تكون لهم مكانتهم تحت شمس الجميع "[1709].

كما حذّر ابن طيب، هو الآخر، من سياسة التردد و الترقب التي يسلكها البرلمان و الحكومة الفرنسيين: " دون فرنسا، لا يمكننا العيش، و لكن السكان المسلمون يطالبون بتحقيق وعود وزير الداخلية، أي المصادقة على القانون. بالنسبة لنا، فرنسا لا تزال وطننا - الأم، و يجب على الآباء تحقيق الوعود التي يقدمونها إلى أولادهم. عند ما زار ممثل الحكومة الجزائر، قدم لنا وعودا قطعية. قُبلت بحماس من طرف المسلمين، كان يجب التصويت على قانون الجزائر قبل أول جويلية. أحذر إذن الجمعية ضد الغضب الحالي الموجود في الجزائر، و الذي سيزداد إذا ما لم يتم التصويت على القانون "[1710].

[1707] - Ibid, p. 4195.
[1708] - Ibidem.
[1709] - J.O.R.F: Débats Parl -Assemblée- Séance du 10 aout 1947, p. 4195.
[1710] - Ibid, p. 4196.

بينما أكد مزغنة، و هو من حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، على أنّه " ليس من مناصري مناقشة القانون لأننا نعتبر أنّه ينبغي على الشعب الجزائري وضع قانونه بنفسه **"**[1711].

الجزائر ليست مقاطعة فرنسية بل هي مستعمرة فرنسية: " بعض الخطباء، في هذه المنصة، قالوا في حديثهم عن الجزائر بأنها ثلاث عمالات فرنسية. يسمحوا لي هؤلاء الزملاء بمطالبتهم إذا كانوا يعتبرون أراضي الجزائر كعمالات فرنسية، فكيف يقبلون أن يعيش في هذه العمالات 800.000 من الأوروبيين يتمتعون بكامل الحقوق السياسية و 8 ملايين من المسلمين يخضعون للقوانين الاستثنائية. هل تقبل الجمهورية بذلك؟

و على الجزائر أن تتحرر من الاستعمار الفرنسي: " نحن نعتقد، بأنّ الجزائر مستعمرة و أنّ هذه المستعمرة تطالب تماما بتحررها من النظام الاستعماري **"**[1712].

غير أنّ سؤال "أمِران"(AUMERAN) المسبق رُفض بـ 487 صوتا مقابل 50. و بعدها طالب "تجمع اليسار الجمهوري" (R.G.R) تأجيل النقاش إلى ما بعد العطلة حتى يتسنى دراسة معمقة لـ المشروع و لتقرير اللجنة[1713].

حاول "راماديي" (RAMADIER) طمأنة الجنرال "أمِران" (AUMERAN) و من خلاله كل المتحفظين بل و المعارضين لـ المشروع الحكومي على أنّه ـ المشروع الحكومي ـ لا يزال يعتبر أنّ " الجزائر مُشكلة من عمالات، عمالات ما وراء-البحر، طبعا، لكنها ملاحظة جغرافية **"، و أنّ "** عمالات ما وراء-البحر تلك تُشكل جماعة إدارية و التي ، نظرا للظروف الخاصة للجغرافية و لتعميرها، ينبغي أن يكون لها وضعا خاصا كما يتعلق الأمر بـعمالات ما وراء-البحر أخرى، بل و حتى المتروبوليتانية **"**[1714].

و دافع "راماديي" (RAMADIER)، من جهة أخرى، لصالح التعجيل بمناقشة المشروع الحكومي، غير أنه لم يتمكن من إقناع "تجمع اليسار الجمهوري" (R.G.R) من سحب طلب التأجيل. و قد ردّ على "الحركة الجمهورية الشعبية" (M.R.P) ـ التي أعلنت قبولها لـ المشروع الأولي و رفضها لتقرير اللجنة ـ أنّ الحكومة لن تتخلى على ثلاث نقاط تراها أساسية: تشكيل القسم الانتخابي الأول ـ و الذي تريده متجانسا قدر المستطاع دون المساس بالحقوق المكتسبة ـ التشكيل المتكافئ لمجلس الحكومة ـ ثلاثة موظفين من الحكومة العامة و ثلاثة ممثلين عن المجلس الجزائري ـ و أغلبية الثلثين (3/2) فيما يتعلق

[1711] - Ibid, p. 4197.
[1712] - Ibidem.
[1713] - Ibidem.
[1714] - J.O.R.F: Débats Parl -Assemblée- Séance du 10 aout 1947, p. 4198.

بقرارات المجلس الجزائري الخاصة بالميزانية[1715]؛ فتمكّن بذلك من إبعاد توصية التأجيل بـ 467 صوتا مقابل 111 صوتا[1716].

بدأت مناقشة المشروع الحكومي في 10 أوت 1947 بتقديم تقرير اللجنة، بيّن فيها "رابيي" (RABIER) التنازلات التي قدمها بطلب من الحكومة. ثم جاء دور النقاش العام، بتسجيل ثمانية و ثلاثون متدخل، و قد توقفت تلك الجلسة في منتصف الليل، ليفسح المجال للجنة الوقت للاستماع لـ رئيس المجلس في 11 أوت. و لم يستمر النقاش في 13 أوت كما كان منتظرا، و ذلك حتى يتسنى لـ لجنة المصادقة على التقرير الإضافي الذي جاء إثر الاستماع لـ "راماديي" (RAMADIER). و أقر هذا الأخير توقيف النقاش مرة أخرى بين 14-19 أوت حتى يتسنى لـ الحزب الاشتراكي من عقد مؤتمره[1717].

انعقد مؤتمر الحزب الاشتراكي في "ليون" (LYON) بين 14-17 أوت 1947، و منح فيه تفويضا لمجموعته البرلمانية بدعم تقرير "رابيي" (RABIER) و منع على الحكومة طرح مسألة الثقة ضده، غير أنّ "موريس شومان" (Maurice SCHUMANN)، رئيس "الحركة الجمهورية الشعبية" (M.R.P)، ذكّر رئيس المجلس بتعهداته لـ 10 أوت، و صرّح أنه لن يقبل أي تنازل عن النقاط الثلاث؛ بينما استعاد "دي غول" (DE GAULLE) في 18 أوت لصالحه جميع مطالب أغلبية القسم الانتخابي الأول: المحافظة على السيادة الفرنسية في الجزائر كاملة؛ تكافؤ و نقاء القسمين بإلغاء "أمرية 7 مارس 1944" و الفصل الرابع من قانون 5 أكتوبر 1946؛ و تصويت منفصل في كل من القسمين[1718].

استأنف البرلمان الفرنسي المناقشة العامة في 19 أوت بتقديم التقرير الإضافي[1719] و الذي تمسك فيه "رابيي" (RABIER) بمواقفه الأساسية، و استمر النقاش إلى غاية 21 أوت. ورد "دبرو" (DEPREUX) على تخوفات المتدخلين من القسم الانتخابي الأول، و خاصة "روني مايَر" (Renée MAYER)[1720]، النائب الراديكالي لـعمالة قسنطينة، من دون أن ينجح في التخفيض من حدتها[1721]. و بعد تعليق لـ الجلسة و إثر تدخلين، الأول لـ "فرانسوا كيليسي" (François QUILICI)[1722] و الثاني لـ الحاكم العام السابق، "موريس فيولَت" (Maurice VIOLETTE)[1723]، أخذ الكلمة "راماديي"

1715 - Ibid, p. 4202.

1716 - Vincent AURIOL, op. cit, p. 394.
و أيضا: J.O.R.F: Débats Parl -Assemblée- Séance du 10 aout 1947, p. 4205

1717 - Guy PERVILLE, Paul Ramadier et le statut de l'Algérie, Paris, 2007, p. 5.

1718 - Ibidem.

1719 - J.O.R.F: Débats Parl -Assemblée- Séance du 19 aout 1947, p. 4400.

1720 - أنظر: J.O.R.F: Débat Parl -Assemblée- Séance du 21 aout 1947, pp: 4536-4540.

1721 - Ibid, pp: 4528-4540.

1722 - أنظر: J.O.R.F: Débats Parl -Assemblée- Séance du 21 aout 1947, pp. 4546-4545

1723 - أنظر: Ibid, pp. 4546-4548

(RAMADIER) و بدأ بالتذكير بالمبادئ غير القابلة للاعتراض: الدعوة إلى ضرورة توطيد الروابط بين فرنسا و الجزائر مع منحها مؤسسات مستقلة، و نادى إلى " أغلبية واسعة و ضخمة "، و أكد على أنه لا يمكن أن تتحقق إلّا حول " نقطة توازن " تتمثل في المشروع الأولي للحكومة. و بعد ما لخص ترتيباته الرئيسية بما فيها النقاط التي عارضها تقرير "رابيي"(RABIER)، طالب "راماديي"(RAMADIER) بالانتقال إلى مناقشة المواد بالاعتماد على المشروع الحكومي[1724].

تمت المصادقة على اعتماد المشروع الحكومي بـ 312 صوت مقابل 276[1725]، و بينما صوّت الاشتراكيون لصالح المشروع، صوّت أعضاء "الفرع الفرنسي للأممية العمالية" (S.F.I.O) ضد المشروع، فقدّم "رابيي" (RABIER) استقالته كمقرر[1726] و تم التصويت في 22 أوت على النائب "دي فونلبت-أسبرابَر"-(DE FONLUPT ESPERABER)، من "الحركة الجمهورية الشعبية" (M.R.P)، خلفا له بـ 19 صوت و بامتناع 21[1727].

عرفت مناقشة المشروع الحكومي في البرلمان الفرنسي بين 22 إلى 27 أوت العديد من التعديلات و التغييرات و التنقيحات و التصويبات و الاقتراعات، من بينها المصادقة في 22 أوت على المادة الـ1 من قانون الجزائر (مجموعة عمالات تتمتع بالشخصية المدنية، و بالاستقلالية المالية و بتنظيم خاص)[1728]؛ و المصادقة على قبول المحاربين القدامى في القسم الأول علاوة على المستفيدين من "أمرية 7 مارس 1944"، كما تعرضت بعض القضايا كمسألة أغلبية الثلثين (3/2) فيما يتعلق بالجباية و الميزانية، إلى رفض اللجنة لها مرتين، كما تم إبعاد تعديل النائب الراديكالي الـ دي غولي "جياكوبي" (GIACOBBI)، الذي يفرض في بعض الحالات، التصويت بالقسم و بالأغلبية في كلاهما، بـ 304 صوت[1729] بينما تمت الموافقة بالإجماع على تسوية النائب "هَنري بوري" (Henri BOURET)[1730]، من "الحركة الجمهورية الشعبية" (M.R.P)، و التي نصت على أن يكون القرار بالأغلبية البسيطة، لكن بأغلبية الثلثين (3/2) إذا كانت بطلب من الحاكم العام، لجنة المالية أو بـ ربع (4/1) أعضاء المجلس الجزائري، و ذلك بـأغلبية الـ 412 مصوت بينما امتنع الشيوعيون. و انتهت دراسة المشروع في 26 أوت، عدى المادتين الـ15[1731]

[1724] - Ibid, pp: 4548-4549.

[1725] - Ibid, p. 4553.

[1726] - Ibidem.

[1727] - Vincent AURIOL, op. cit, pp. 792-793.
و أيضا: J.O.R.F: Débats Parl -Assemblée- Séance du 22 aout 1947, p. 4564

[1728] - Vincent AURIOL, op. cit, p. 794.
و أيضا: J.O.R.F: Débats Parl -Assemblée- Séance du 22 aout 1947, p. 4587

[1729] - Vincent AURIOL, op. cit, p. 794.
و أيضا: J.O.R.F: Débats Parl -Assemblée- Séance du 27 aout 1947, p. 4745

[1730] - J.O.R.F: Débats Parl -Assemblée- Séance du 23 aout 1947, p. 4608.

[1731] - J.O.R.F: Débats Parl -Assemblée- Séance du 27 aout 1947, p. 4728.

و الـ16[1732] **التي تحدد على التوالي إجراء التصويت في المجلس الجزائري و الأغلبية الضرورية في ما يخص النظام الضريبي و المالي**[1733]**.**

طلب "راماديي" (RAMADIER) من الجمعية الوطنية " المصادقة على مجموع مشروع القانون بأغلبية عريضة قدر المستطاع **"**[1734]**. و قد تم التصويت بـ 320 صوت مقابل 88 و بامتناع 186**[1735] **بما فيهم الشيوعيين الذين كانوا يرفضون ضم أصواتهم لأصوات الراديكاليين الرافضين لقانون ليبرالي كثيرا في نظرهم**[1736]**. و بينما رفضته أغلبية القسم الأول و كذا الشيوعيين في الجزائر لأسباب مختلفة، امتنع "الحزب الشيوعي الفرنسي" (P.C.F) كما امتنع المنتخبون المسلمون و الذين تغيبوا عن البرلمان منذ 22 أوت. هذا في حين صوت لصالح المشروع "الحركة الجمهورية الشعبية" (M.P.R) و "تجمع اليسار الجمهوري" (R.G.R) و "الفرع الفرنسي للأممية العمالية" (S.F.I.O).**

عُرض المشروع الحكومي على مجلس الجمهورية لمناقشته من 29 إلى 31 أوت، و حاول مقرر لجنة الداخلية، الاشتراكي "لِيونِتي" (LEONETTI)، إعادة بعض ترتيبات تقرير "رابيي" (RABIER)، منها قبول المتحصلين على شهادة الدراسات و التلاميذ القدامى من الطور الأول من الثانويات في القسم الأول[1737]**، غير أنه لم يتحصل على الأغلبية في ظل امتناع كلا من المنتخبين المسلمين و الشيوعيين عن التصويت. فتمت المصادقة على المشروع، بعد إدخال بعض التنقيح على الشكل أكثر منه على المضمون**[1738]**، بـ 184 صوت مقابل 33. و في 1 سبتمبر صوتت الجمعية الوطنية الفرنسية نهائيا بـ 325 صوت مقابل 86 على المشروع المعدل**[1739]**، و قد تم الإعلان عنه و نشره في 21 سبتمبر 1947 في "الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية" و في 3 أكتوبر 1947 في "الجريدة الرسمية للجزائر"، و هو ما اصطلح عليه بـ "القانون العضوي لـ الجزائر" لـ 20 سبتمبر 1947. و قد استقبل كامل الرأي العام المسلم في الجزائر القانون الجديد "** بلا مبالاة أو معارضة **"**[1740]**.**

ـ محتوى القانون العضوي لـ الجزائر

1732 - Ibid, p. 4729.
1733 - Vincent AURIOL, op. cit, p. 794.
1734 - J.O.R.F: Débats Parl -Assemblée- Séance du 27 aout 1947, p. 4729.
1735 - Ibid, p. 4749.
1736 - Vincent AURIOL, op. cit, p. 794.
1737 - J.O.R.F: Doc Parl -Conseil- Séance du 29 aout 1947, Annexe n° 746, pp. 619-623.
1738 - J.O.R.F: Doc Parl -Conseil- Séance du 28 aout 1947, Annexe n° 734, pp. 612-615
و أيضا: J.O.R.F: Doc Parl -Assemblée- 1947, Annexe n° 2523, pp. 2004-2006
1739 - J.O.R.F: Débats Parl -Assemblée- Séance du 1er septembre 1947, p. 4816.
1740 - Vincent AURIOL, op. cit, p. 796.

احتوى قانون 20 سبتمبر 1947[1741] **على ثمانية فصول و ستين مادة ، حددت المادة الـ1 من الفصل الأول المعنون "في النظام السياسي و تنظيم السلطات العامة" على أن** " تشكل الجزائر مجموعة عمالات تتمتع بالشخصية المدنية، و بالاستقلال المالي و بتنظيم خاص"[1742]**، تحددها مجموعة من مواد القانون، و هي بذلك لها وجود قانوني خاص بها مستقل عن فرنسا. و بذلك يُلغى** "نظام المراسيم" **المعمول به و لا تُطبّق القوانين الفرنسية آليا عليها، عدى في الحالات التي حددها قانون 20 سبتمبر 1947 في المواد الـ9 و الـ10 والـ11 والـ12**[1743] **من الفصل الثاني المعنون "في النظام التشريعي لـ الجزائر"، غير أنه قد سبق لـ قانون 1900 و أن أكد على تمتع الجزائر بالشخصية المدنية وبالاستقلال المالي.**

و نصت المادة الـ2 من قانون 20 سبتمبر 1947 على اعتبار " الرعايا من جنسية فرنسية من عمالات الجزائر مواطنين فرنسيين مدعوين إلى التمتع بكامل الحقوق السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية المرتبطة بصفة مواطن للإتحاد الفرنسي و التي تضمنها ديباجة المادة الـ81 من دستور الجمهورية الفرنسية، دون تمييز في الأصل، في الجنس، في اللغة و في الدين (...) و الارتقاء لكافة الوظائف العمومية "[1744]**؛ و اعترفت المادة الـ3 من قانون 20 سبتمبر 1947 للموطنين الذين لن يتنازلون على قانونهم الخاص أنهم سيبقون يخضعون لقوانينهم و لعاداتهم**[1745]**؛ بينما خولت المادة الـ4 للنساء من أصل مسلم التمتع بحق الانتخاب**[1746]**.**

غير أنّ هؤلاء المواطنين، المتساوون نظريا ـ حسب القانون ـ مصنفون عمليا ـ حسب نفس القانون ـ في قسمين ينتخبون نفس العدد من النواب، يضم القسم الأول " مواطنين من القانون المدني الفرنسي **" و بعض "** المواطنين من القانون الخاص **"، بينما يضم القسم الثاني "** مواطنين من القانون الخاص **"، و يمثّل ستون نائبا من القسم الأول خمسة مائة و عشرة ألف ناخب، بينما يمثّل ستون نائبا من القسم الثاني مليون و خمسة مائة ألف ناخب، فبينما كان الأوروبيون يتمتعون بتمثيل و اسع كان الجزائريون يعانون نقصا كبيرا في التمثيل، فأين هي المساواة و أين هي العدالة في ذلك القانون؟**

و أقرت المادة الـ56 من الفصل المعنون "أحكام ملحقة" " حرية الديانة الإسلامية عن الدولة (الفرنسية) على غرار الديانات الأخرى، في إطار قانون 9 ديسمبر 1905 و

[1741] - C.A.R.A.N: F [60] 878؛ أيضا: C.A.R.A.N: F [60] 3049 ؛ و أيضا: J.O.R.F: Loi n° 47-1853 du 21 septembre 1947, pp. 9470-9474؛ و أيضا: Loi n° 47-1853, In: "Statut organique de l'Algérie". Documents algériens, n° 20- Série politique- Institutions algériennes, 30 aout 1948, pp: 35-48.
أنظر أيضا: الملحق الـ 14.

[1742] - J.O.R.F: Loi n° 47-1853 du 21 septembre 1947, p. 9470.

[1743] ـ تُطبق بصفة كاملة على الجزائر القوانين و المراسيم المتعلقة بحقوق ما يسمى بالمصالح الملحقة، والاتفاقيات المبرمة مع القوى الأجنبية، و التنظيم العسكري، و النظام الانتخابي و وضع المجالس المحلية، و التنظيم الإداري و التنظيم القضائي، أنظر المادتين الـ 9 و الـ 12 من القانون.

[1744] - C.A.R.A.N: F [60] 878.

[1745] - "Statut organique de l'Algérie", op. cit, p. 35.

[1746] - C.A.R.A.N: F [60] 878.

مرسوم 27 سبتمبر 1907 "[1747]؛ **و أعلنت الأعياد الدينية الإسلامية الكبرى: عيد الصغير و عيد الكبير و المولد النبوي و عاشوراء، أعيادا مشروعة في الجزائر**[1748]؛ **و اعتبرت المادة الـ57 اللغة العربية واحدة من لغات الإتحاد الفرنسي و وعدت بتنظيم تعليمها في جميع الأطوار، و أنّ الإصدارات باللغة العربية و خاصة الصحافة ستوضع تحت نفس نظام الإصدارات المطبوعة باللغة الفرنسية**[1749]؛ **بينما ألغت المادة الـ50 من الفصل السادس المعنون "أحكام مختلفة و انتقالية" النظام الخاص بأراضي الجنوب** " التي تعتبر عمالات "[1750]؛ **و ألغت المادة الـ53 من الفصل السابع المعنون "في الجماعات المحلية" النظام الخاص بالبلديات المختلطة**[1751].

غير أنّ قانون 20 سبتمبر 1947 حدد أنّ " التنفيذ التدريجي لذلك الإجراء سيخضع لقرارات المجلس الجزائري (...) و أنّ النصوص المعمول بها ستبقى نافذة بصفة انتقالية "[1752] **فيما يتعلق بعض القضايا كإلغاء أراضي الجنوب و البلديات المختلطة و حرية الديانة الإسلامية و مكانة اللغة العربية.**

و تطرّق الفصل الثالث المعنون "في النظام المالي لـ الجزائر" في المواد من الـ17 إلى الـ29 و نص على أن تتمتع الجزائر باستقلال مالي عن النظام الفرنسي، لها ميزانيتها الخاصة بها[1753]**، يصوّت على الميزانية مجلس جزائري من مائة و عشرون عضوا و الذي يخلف المجلس المالي المُشكل بـ أمرية 15 سبتمبر 1945، و يكون بإمكانها حيازة أملاك، إنشاء مؤسسات على غرار السكة الحديدية و الخطوط الجوية، و الاقتراض.**

و نصت المادة الـ30 في الفصل الرابع المعنون "في تشكيل و تسيير المجلس الجزائري" على أنّ المنتدبون إلى المجلس الجزائري منتخبون عن طريق التصويت العام من المواطنين من القسمين، لـ ست سنوات، عن طريق التصويت الواحد بدورتين، مع تجديد النصف كل ثلاث سنوات[1754]**؛ و حددت المادة الـ36 على أنّ المنتدبون من القسمين لهم عدد متساو من الممثلين، و يتداولون معا و علنيا**[1755].

غير أنّ قانون 20 سبتمبر 1947 حدد تنفيذ الإجراءات الجديدة بالعديد من التدابير فقد نصت المادة الـ5 على الإبقاء على الحاكم العام " ممثلا لـ حكومة الجمهورية في كامل امتداد الجزائر "، **و** " يمارس سلطة التنظيم عدى في الحالات المنصوص عنها في القانون، و

[1747] - J.O.R.F: Loi n° 47-1853 du 21 septembre 1947, p. 9474.
[1748] - C.A.R.A.N: F [60] 878.
[1749] - "Statut organique de l'Algérie", op.cit, p. 46.
[1750] - C.A.R.A.N: F [60] 3049.
[1751] - J.O.R.F: Loi n° 47-1853 du 21 septembre 1947, p. 9474.
[1752] - C.A.R.A.N: F [60] 878.
[1753] - "Statut organique de l'Algérie", op.cit, p. 41.
[1754] - J.O.R.F: Loi n° 47-1853 du 21 septembre 1947, p. 9472.
[1755] - C.A.R.A.N: F [60] 878.

يضمن المحافظة على الحريات الدستورية، و يرأس مداولات مجلس الحكومة و بإمكانه حضور مناقشات المجلس الجزائري **". و هو مسؤول عن أعماله سوى أمام حكومة الجمهورية**[1756].

و نصت المادة الـ14 من الفصل الثاني المعنون "في النظام التشريعي لـ الجزائر" أنّ الحاكم العام يستطيع أن يقترح على المجلس الجزائري توسيع القانون المتروبوليتاني إلى الجزائر " سواء بلا قيد أو شرط ، سواء بعد مطابقته للظروف المحلية **"، أو إقرار** " في إطار القوانين، تنظيما خاصا بـ الجزائر "[1757]؛ **و أكدت المادة الـ15: حتى تصبح قرارات المجلس نافذة، تحقيق المصادقة عليها بمرسوم**[1758]**. و بإمكان الحكومة الفرنسية، عن طريق الحاكم العام، مطالبة المجلس بإجراء قراءة ثانية للنص المصادق عليه، في الثمانية أيام التي تلي استلامه**[1759].

كما أقر قانون 20 سبتمبر 1947 تدخل الحكومة الفرنسية في إعداد مشروع ميزانية التصويت على مشروع الميزانية[1760]**، حيث نصت المادة الـ21 أنّ** " مشروع ميزانية الجزائر يعده الحاكم العام تحت رقابة وزيرا الداخلية و المالية **" و كذا حقها في التصويت على الميزانية** " المنظم بمرسوم و يصدّق عليه وزيرا الداخلية و المالية "[1761]؛ **كما خوّلت المادة الـ22 لـ الحاكم العام إلى جانب المجلس الجزائري المبادرة في المجال الضريبي و في النفقات حيث نصت أنّ:** " تقدير الإيرادات المنتظرة من النظام الضريبي المصادق عليها من المجلس الجزائري يمكن تصحيحها آليا بمرسوم قانون في حال عدم صحة التقييم المتوقع"[1762]؛ **و بإمكان الحكومة الفرنسية الرفع من مقدار النفقات الضرورية بمرسوم التنظيم، إذا كانت الإعتمادات المتوقعة من المجلس غير كافية. و نصت المادتان الـ43 و الـ44 على أنّ لـ الحاكم العام الحق، على غرار المجلس الجزائري** " المبادرة في المجال الضريبي و في النفقات "[1763].

و علاوة على ذلك منحت المادة الـ39 لـ الحاكم العام الاحتفاظ بحق اقتراح نفقات الموظفين؛ كما يمكنه مطالبة المجلس أو مطالبة المجلس عن طريق لجنة المالية أو بـ ربع أعضاء المجلس بأن يُعتبر تصويت حاصلا إلاّ بعد مهلة أربع و عشرون ساعة و بأغلبية

1756 - "Statut organique de l'Algérie", op.cit, p. 36.
1757 - C.A.R.A.N: F 60 3049.
1758 - J.O.R.F: Loi n° 47-1853 du 21 septembre 1947, p. 9471.
1759 - C.A.R.A.N: F 60 878.
1760 - "Statut organique de l'Algérie", op.cit, p. 39.
1761 - C.A.R.A.N: F 60 3049.
1762 - J.O.R.F: Loi n° 47-1853 du 21 septembre 1947, p. 9471.
1763 - C.A.R.A.N: F 60 878.

الثلثين من الأعضاء خلال مباشرتهم، إلاّ إذا ما ثبت تحقيق الأغلبية في كل من القسمين[1764].

و أكدت المادة الـ45 أنّ أي تداول لـ المجلس الجزائري يخص قضايا لا تدخل ضمن اختصاصاته و خاصة المسائل السياسية حيث نصت: " يلغي بحكم القانون أي تداول لـ المجلس الجزائري متعلق بأغراض لا تدخل قانونا ضمن اختصاصاته "[1765] **و المقصود بها السيادة الفرنسية على الجزائر؛ كما نصت المادة الـ46 على أنّ المجلس الذي يرفض المصادقة على الميزانية يمكن حله بمرسوم متداول في مجلس الوزراء**[1766].

كما نصت المادة الـ12 على أن يُحكم بالقانون و يُستثنى من اختصاصات المجلس الجزائري: التنظيم العسكري، التجنيد، النظام الانتخابي، نظام المجالس المحلية، التنظيم الإداري، التنظيم القضائي، الإجراء المدني أو الجنائي، تحديد الجرائم و الجنح و عقوباتها، النظام العقاري، النظام الجمركي، العفو، المنازعات الإدارية و نظام الجنسية الفرنسية[1767]. **و علاوة على ذلك نصت المادة الـ9 أنها قابلة للتطبيق بحكم القانون في الجزائر القوانين و المراسيم الخاصة بممارسة و ضمان الحريات الدستورية، و كذا الاتفاقيات المبرمة مع القوى الخارجية؛ كما نصت المادة الـ9 على أنّ** " القوانين و المراسيم الخاصة بحالة و كفاءة الأشخاص، نظم الزواج و أثره على الأشخاص و الممتلكات، حقوق الميراث و نظم الحالة المدنية، بالتحفظ على الإجراءات الضريبية و ستبقى قابلة للتطبيق بحكم القانون على المواطنين من الوضع الفرنسي في الجزائر "[1768].

ما يميّز "قانون 20 سبتمبر 1947" فيما يتعلق باختصاصات المجلس الجزائري هو التداخل الكبير بين صلاحيات المجلس من جهة و أحقية كل من الحاكم العام و حكومة الجمهورية من جهة ثانية، و قد يعود ذلك إلى " الاحتياطات العديدة التي اتخذت حتى لا يستطيع هذا المجلس و الذي يتمتع بسلطات واسعة في أي حال اتخاذ طابع برلمان سيّد "[1769].

فحتى و لو أصبح لـ المجلس الجزائري اختصاصات أكثر من تلك التي كانت تتمتع بها المفوضيات المالية من قبله، غير أنه قُوض بأحكام و تدابير تُجرده من صلاحياته، و التي تقتصر على وضع ميزانية الجزائر ـ تحت رقابة الحكومة العامة و الحكومة الفرنسية ـ و على بعض القضايا المتعلقة بالتسيير الإداري لـ الجزائر، و " المساعدة في جزأرة التشريع

[1764] - "Statut organique de l'Algérie", op.cit, p. 43.

[1765] - C.A.R.A.N: F [60] 3049.

[1766] - J.O.R.F: Loi n° 47-1853 du 21 septembre 1947, p. 9473.

[1767] - C.A.R.A.N: F [60] 878.

[1768] - J.O.R.F: Loi n° 47-1853 du 21 septembre 1947, p. 9471.

[1769] -" Le Régime législatif de l'Algérie ", In: Documents Algériens, n° 24, Série Politique, Rubrique: Législation, 30 décembre 1949, p. 18.

المتروبوليتاني، غير القابل للتنفيذ قانونا في الجزائر "[1770]، **غير أنه لا يسوغ له مناقشة طبيعة الروابط بين الجزائر و فرنسا**[1771] **لأنها لا تزال قائمة على أساس التبعية و الدمج، فهو بذلك لا يتعدى أن يكون هيئة استشارية تداولية أكثر منها تشريعية قراراتها لا تصبح نافذة إلّا بعد مصادقة البرلمان الفرنسي عليها.**

شكل الإلحاق و الإدماج و اللامركزية الخطوط العريضة لـ "قانون 20 سبتمبر 1947" الذي كان يرمي إلى المحافظة على السيادة الفرنسية في الجزائر كاملة مع مراعاة الخصوصية الجزائرية: الإلحاق من خلال زعمه أنّ الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا و أنها مجموعة عمالات فرنسية؛ الإدماج من خلال حق الجزائريين الارتقاء إلى المواطنة الفرنسية؛ و اللامركزية من خلال منح الجزائر الشخصية المدنية و الاستقلال المالي و التنظيم الخاص و المجلس الجزائري.

و وضع قانون 20 سبتمبر 1947 " مبادئ المساواة السياسية و المدنية و الارتقاء المتساوي للوظائف العمومية للجميع "[1772]، **غير أنه و على الرغم من التغييرات النظرية ذات الصبغة الليبرالية التي أدخلها إلاّ أنه غير ديمقراطي في الروح و هو ما يتبيّن من خلال الإبقاء على التمييز بين الأقلية الأوروبية و الأغلبية المسلمة و اللا مساواة الحقيقية بينهما، بل و ما يؤكد على أنّ تلك "الإصلاحات" المبدئية ستُتبع بتطبيق عملي إذا ما علمنا بأنّ الإدارة الاستعمارية في الجزائر ـ و التي يسيطر عليها المستوطنون ـ هي من سيتكفل بتنفيذها.**

و لا يُعتبر "قانون 20 سبتمبر 1947" دستورا سياسيا لـ الجزائر ـ كما كانت تريده الأحزاب و المنظمات السياسية الجزائرية ـ بل يُعتبر ميثاقا سياسيا لـمقاطعة الجزائر ـ كما كانت تسعى إليه الأحزاب و المنظمات الاستعمارية ـ يُنظّم ـ و لا يُحدّد ـ النظام الإداري و التشريعي و المالي لـ الجزائر، تكون فيه سلطتا التشريع و التنفيذ ـ مبدئيا ـ لدى المجلس الجزائري و الحكومة العامة ـ فعليا ـ لدى الجمعية الوطنية و حكومة الجمهورية الفرنسيتين، و هو بذلك لا يتعدى أن يكون وسيلة في تحقيق اللامركزية.

[1770] - Djamal KHARCHI, Colonisation et politique d'assimilation en Algérie 1830-1962, Alger, Casbah. Ed, 2004, p. 438.

و يرى خرشي أنه " في الميدان التنظيمي كان لحكومة المتروبول و للمجلس الجزائري ميادين اختصاص مختلفة، و كذا سلطات متوازية و متكاملة ليس بمقدورها بأي حال الدخول في صراع "، أنظر: KHARCHI, Ibid, p. 443

[1771] - اعتبر قداش أنّ قانون 20 سبتمبر 1947 أقر " الوضع الراهن "، أنظر: KADDACHE, op. cit, p. 773؛ بينما يرى "نوشي" في قانون 20 سبتمبر1947 أنّ " التغيير السياسي غير هام و أنّ التغيير الاقتصادي غير موجود "، أنظر: André NOUSCHI, op. cit, pp. 152-153؛ في حين يدعي "ليون بلوم" (Léon BLUM) أنّ قانون 20 سبتمبر1947 " أقلع و إلى الأبد مع الوهم القرني التي كانت تعبر عنه قاعدة: سياسة الدمج. فهو ينظر إلى واقع القضية الجزائرية. يحاول حل، في إطار الإتحاد الفرنسي، العلاقات بين شعبين يعيشان في نفس الأرض، غير أنهما مختلفان، متمايزين، لا يمكن دمجهما الواحد في الآخر و يريدان البقاء مستقلين الواحد عن الآخر "، أنظر:
Le Populaire, n° 3457, 2 aout 1947, p. 1.

[1772] - Patrick WEIL, Le statut des musulmans en Algérie coloniale: Une nationalité française dénaturé, Florence, European University Institute, 2003, p. 14.

فباستثناء حق التصويت الذي أعطي للنساء المسلمات، فإنّ جميع هذه الإصلاحات قد طالب بها الأمير خالد في سنة 1920، فـ " لم تكن إذا بالأمر الجديد. و كان عدد كبير من الفرنسيين يتمنون منذ أمد بعيد، و لو لم يتواطأ البرلمان الفرنسي مع الغلاة الذين كانوا يلعبون على حبلين، لاستطاع أن يجعل بجرة قلم، هذا الإصلاح نافذ المفعول "[1773]. **فماذا سيكون موقف الجزائريين و المستوطنين منه؟**

ـ معارضة الأحزاب و المنظمات الجزائرية لـ قانون 20 سبتمبر 1947

أجمعت الأحزاب و المنظمات السياسية الجزائرية و الشخصيات الوطنية ـ عدى الحزب الشيوعي الجزائري ـ على معارضة "القانون العضوي لـ الجزائر" و اعتبرته غير كاف و غير كامل و غير نافع، قليل جدا و متأخر كثيرا، و أنه لم يغير الوضع في الجزائر بل أقر " الوضع السائد **"، فمباشرة بعد المصادقة عليه من قبل الجمعية الوطنية الفرنسية في 27 أوت 1947، عارضت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، قانون 20 سبتمبر 1947، و أكدت على أنها لن تحضر جلسات الجمعية الوطنية الفرنسية، غير أنها أبقت على ممثليها و لعل ذلك يعود إلى حاجتها إلى الدعاية في باريس[1774].**

عارض الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، هو الآخر، قانون 20 سبتمبر 1947 و سارع ممثلو الحزب الأربعة في مجلس الجمهورية الفرنسية، من جهتهم، إلى الاستقالة من مناصبهم كمستشارين لـ الجمهورية[1775]، و قدموا، في رسالة وجهوها في 31 أوت 1947 إلى رئيس المجلس الفرنسي و نشرتها صحيفة "إقاليتي" (Egalité)، لسان حال الحزب، ثلاثة انتقادات أساسية لـ قانون 20 سبتمبر 1947: كون القانون العضوي لـ الجزائر غير مقبول في ظل غياب مصادقة المنتخبين المسلمين الجزائريين عليه؛ و أنه في عدم اتفاق مع الدستور لأنه انتزع من المسلمين الحاصلين على شهادة التعليم، حقوقهم المتحصل عليها وذلك بسبب القانون الخاص[1776]؛ كما أنه لم يمنح لـ المجلس الجزائري أية سلطة تشريعية[1777]، و اعتبروا أنّ " دورهم ليس التشريع للمتروبول، و أنّ ذلك يُعتبر مبدأ لا يمكن المساس به. ينبغي على الجزائري ممارسة سيادته في الجزائر**"[1778] و ليس في فرنسا.**

[1773] ـ فرحات عباس، ليل الاستعمار، ص ص، 221-222.

[1774] - Mahfoud KADDACHE, op. cit, p. 773.

[1775] ـ قدم استقالتهم من مجلس الجمهورية: الدكتور سعدان، الأستاذ محداد، مصطفاي، و الدكتور ابن خليل، أنظر: فرحات عباس، ليل الاستعمار، ص. 220.

[1776] ـ اعتبر الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري أنّ إلغاء قانون 5 أكتوبر 1946 سيجدد القانون المعلن عنه في 1940، و بذلك ينتقل المصوتون الجزائريون من القسم الأول إلى القسم الثاني.

[1777] - Egalité, 4ème année, n° 93, 5 septembre 1947, p. 1.

[1778] - Egalité, 4ème année, n° 93, 5 septembre 1947, p. 1.

و اعتبر فرحات عباس أنّ قانون 20 سبتمبر 1947 تراجعا مقارنة بقانون 1900 و أنه " قانونا كاريكاتوريا، و مجلس حكومة مزعوم و الذي ما هو سوى مجلس عائلة أين يلعب الحاكم العام دور كبير الوزراء و رئيس المجلس (الجزائري) دور كبير الموظفين ".

الاستثناء الوحيد جاء من الحزب الشيوعي الجزائري و الذي ثمن التقدم الذي تضمنه "قانون 20 سبتمبر 1947" على طريق الحقوق و الحريات و المساواة بين الفرنسيين و الجزائريين، و كان يرى في تأسيس مجلس جزائري، و إلغاء نظام أراضي الجنوب و البلديات المختلطة، و تنظيم تعليم اللغة العربية و اعتبارها إحدى لغات "الإتحاد الفرنسي"، و فصل الديانة الإسلامية عن الدولة الفرنسية، و حق المرأة المسلمة في الانتخاب و تعيين مجلس للحكومة العامة في الجزائر من ستة أعضاء و انتخاب أربعة منهم من المجلس الجزائري إصلاحات هامة في صالح الجزائريين ستتلوها، لا محال، خطوات أكثر و أهم في نظر الحزب.

مهما يكن، و إن فشلت الحكومة الفرنسية في الحصول على إجماع الأحزاب و المنظمات السياسية و الشخصيات الوطنية حول "قانون 20 سبتمبر 1947"، فإنها في المقابل، تحصلت على تحقيق المزيد من التباعد السياسي بين تلك الأحزاب و على المزيد من القطيعة السياسية بينها و بين الشعب الجزائري علاوة على ما حدث في 8 ماي 1945. و إذا عبّر "قانون 20 سبتمبر 1947" عن فشل العمل البرلماني بالنسبة للجزائريين، فإنه، ألا يُعبّر، في نفس الوقت، عن إخفاق السياسة الاستعمارية في الجزائر؟ فهل يمكن للحكومة الفرنسية تطبيق على الأقل ما جاء في ذلك القانون؟ ما مصير "الإصلاحات" الشكلية التي تضمنها؟ هل يمكن تحقيقها في ظل معارضة الإدارة الاستعمارية لها و التي كان المستوطنون، أصحاب الامتيازات في الجزائر، يسيطرون عليها؟

ـ تزوير انتخابات المجلس الجزائري في أفريل 1948

كانت ترمي السلطات الفرنسية من خلال إصدار "قانون 20 سبتمبر1947" إلى تطبيق سياسة استعمارية جديدة في الجزائر، تختلف شكليا عن تلك المتبعة سابقا، تقوم على أساس الإلحاق و الإدماج و الذاتية، تتمثل في تلك "الإصلاحات" الليبرالية التي أدخلها "القانون العضوي لـ الجزائر"، و تمكن النواب في البرلمان الفرنسي، و الذين يمثلون المستوطنين بـ الجزائر، من الحصول على إخضاع تطبيق تلك الإجراءات، رغم محدوديتها، بتصويت من المجلس الجزائري، و التي كانت لهم فيه الأغلبية، و كانوا بذلك واثقين من أنه هو من سيجمد تطبيقها . فهل سيتكفل فعلا المجلس الجزائري كما خول له ذلك "قانون 20 سبتمبر 1947" بتجسيد تلك "الإصلاحات" على أرض الواقع أم ستبقى، و كما جرت العادة، مجرد وعود سبقتها وعود تراوح أدراجها بين المجلس الجزائري و المجلس الفرنسي، و بين الحكومة العامة في الجزائر و حكومة الجمهورية بـ فرنسا، و في مختلف لجان البرلمان الفرنسي و المجلس الجزائري، التي ستُشكل خصيصا لها، و التي لن تعد و لن تحصى؟

يقول فرحات عباس في هذا الصدد: " أثناء جلسة المجلس العام لـعمالة قسنطينة تكلم الدكتور بانتلوني، بملىء شدقيه عن الاتفاق الذي أبرم بين نايجلن و المعمرين، و قال لي بأنّ نايجلن، بمقتضى هذا الاتفاق وعد نواب القسم الأول ـ أي المعمرين ـ بما يلي:

1- أنّ أبواب المجلس الجزائري توصد في وجه الوطنيين.
2- أنّ تطبيق المادات التقدمية المنصوص عليها في القانون الجديد تؤخر إلى أجل غير مسمى.
3- لن يحض الأحرار و الساسة اليساريون، و حتى الاشتراكيون منهم بأي تأييد[1779].

بادرت الإدارة الاستعمارية بخرق قانون 20 سبتمبر 1947 بتأجيل موعد انتخابات المجلس الجزائري، فقد قسم قانون 4 مارس 1948 الجزائر إلى مائة و عشرون دائرة انتخابية و أقر قانون 20 سبتمبر 1947 على أن تجرى انتخابات المجلس الجزائري " في 15 جانفي على أقصى حد **" و على أن يجتمع المجلس خلال الأسبوعين الذين يتبعان تشكيله، غير أنّ تلك الانتخابات لم تجر إلّا في 4 و 11 أفريل 1948، بعد تنحية الحاكم العام، المكروه من الأوروبيين، "شاتَنيو" (CHATAIGNEAU) و استبداله بـ "مارصَل- إدموند نايجلَن" (Marcel-Edmond NAEGELEN)[1780]، فمدد بذلك "القانون العضوي" من وجود المجلس المالي[1781]، و لم يُعلن عن تشكيل المجلس الجزائري إلّا في 22 أفريل 1948 بعد انتخابات أقل ما يقال عنها أنّها كانت "** جاهزة **"؛ و لم يباشر أعماله سوى في 15 نوفمبر 1948[1782] فعانى الجزائريون بذلك من التأجيل بعد أن عانوا من التزوير ليعانوا بعد ذلك من التعطيل.**

ثم شرعت الإدارة الاستعمارية بتنقية قوائم الناخبين، فإذا منح قانون 5 أكتوبر 1946 الخاص بانتخابات الجمعية الوطنية الفرنسية حق التصويت للجزائريين المسلمين من المحاربين القدامى و أصحاب شهادة التعليم الابتدائي و التلاميذ القدامى للمؤسسات الثانوية، فإنّ الحكومة لم تتبنى في ما يخص انتخابات المجلس الجزائري تلك الصيغة بحجة أنّ قانون 5 أكتوبر 1946 جاء خصيصا لانتخابات الجمعية الوطنية. و حتى يصبح قابلا للتنفيذ في انتخابات مجلس محلي على غرار المجلس الجزائري، كان ينبغي توسيعه خصيصا بنص

[1779] - فرحات عباس، ليل الاستعمار، ص ص، 222-223.

[1780] - André NOUSCHI, op. cit, p. 153.
و قد سبق لـبن شنوف، رئيس المجموعة المسلمة في البرلمان الفرنسي، في 3 سبتمبر 1947و أن طلب من رئيس الجمهورية "أريول"(AURIOL) الذي كان يطلب منه أن يدعم المسلمون القانون العضوي للجزائر، أن يحتفظ بالحاكم العام "شاتنيو" (CHATAIGNEAU) في الجزائر، غير أنذ "أريول"(AURIOL) رد عليه بأنه سيحاول إيصال رغبته تلك إلى وزير الداخلية:
Vincent AURIOL, op. cit, pp. 432-433

[1781] - Djamal KHARCHI, op. cit, p. 439.

[1782] - "Situation et évolution de l'Algérie en 1948 et 1949", In: Documents Algériens, n° 23, Série Politique, 20 décembre 1949, Rubrique: Situation Politique, Alger, impr. Officielle, 1950, p. 32.

قانون. لذا أقرت الحكومة بخصوص انتخابات المجلس الجزائري تطبيق "أمرية 7 مارس1944" و التي كانت أكثر حصري تجاه الناخبين المسلمين الجزائريين[1783].

و دخلت الأحزاب و المنظمات السياسية الجزائرية انتخابات المجلس الجزائري في أفريل 1948 متفرقة، دون وحدة في العمل و دون برنامج مشترك في مواجهة تكتل الأحزاب و المنظمات الفرنسية الاستعمارية و اليمينية المحافظية، و في هذا السياق سعى الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بزعامة فرحات عباس إلى تشكيل " جبهة ديمقراطية **" في مواجهة "** تجمع الشعب الفرنسي "(R.P.F)[1784] **خاصة و أنّ هذا الأخير فرض على مرشحيه ضرورة "** التأكيد على أنّ القانون العضوي لـ الجزائر لن يغيّر في شيء من حالة الـعمالات الثلاث لـ الجزائر و وهران و قسنطينة و التي هي و ستبقى فرنسية و المحافظة، و الغير قابلة للمساس، بالسيادة الفرنسية "[1785] **و هو ما يوحي بمعارضة هذا الحزب لأي تغيير لـ "القانون العضوي لـ الجزائر" في الوضع بـ الجزائر.**

و في هذا الإطار، اقترحت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، من جهتها، على أن تكون الحملة الانتخابية تحت عنوان " أمة جزائرية ذات سيادة **" و على أن توزع المقاعد بين حركة الانتصار و حزب الشعب الجزائري و الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، الثلث لـ حزب الشعب، الثلث لـ حركة الانتصار و الثلث لـ الإتحاد الديمقراطي، و هو ما رفضته اللجنة المركزية لـ الإتحاد الديمقراطي بـ 30 صوتا مقابل 10**[1786]**، فلم تنجح بذلك مساعي فرحات عباس الرامية إلى التنسيق الانتخابي على الأقل، في غياب التنسيق السياسي و الإيديولوجي، بين مختلف اتجاهات الحركة الوطنية الجزائرية في أول انتخابات ـ و لو أنها شكلية ـ على الساحة السياسية الجزائرية، فدخل الإتحاد الديمقراطي انتخابات المجلس الجزائري في أفريل 1948 منفردا تحت شعار "** جمهورية جزائرية متحدة مع فرنسا **"، و هو ما يدل على تمسك الإتحاد الديمقراطي بمبادئه الفدرالية و بأهدافه التحررية فترك بذلك الباب مفتوحا أمام السلطات الاستعمارية**[1787]**، و هو ما من شأنه أن يقرّب منه الإدارة الاستعمارية.**

كما دخلت حركة الانتصار، هي الأخرى، انتخابات المجلس الجزائري منفردة و كان عليها أن تؤكد انتصارها في الانتخابات البلدية لـ أكتوبر 1947، و كانت حملتها تحت شعار " أمة جزائرية ذات سيادة **" و كانت لا تزال متمسكة بمبدأ "** مجلس تأسيسي جزائري سيد **" و تعمل من أجل "** التكذيب الأكثر قطعا للأسطورة السخيفة لـ الجزائر الفرنسية و للمبدأ العبودي للسيادة الفرنسية **"**[1788]**، و هو ما يؤكد تمسك حركة الانتصار بمبادئها الوطنية و بأهدافها**

1783 - Ibidem.

1784 - La République algérienne, 5ème année, n° 117, 12 mars 1948, p. 1.

1785 - حسب المادة الأولى من مجموع التسع نقاط للترشح تحت لواء "تجمع الشعب الفرنسي" (R.P.F).

1786 - C.A.O.M: 11 H 50, Aix-en-Provence.

1787 - La République algérienne, 5ème année, n° 118, 19 mars 1948, p. 1.

1788 - المغرب العربي، السنة الثانية، عدد 24، 26 مارس 1948، ص. 1.

الثورية رغم خروجها من السرية و دخولها العلنية من خلال مشاركتها في انتخابات سياسية، غير أنّ ذلك من شأنه أن يجلب لها عداء الإدارة الاستعمارية.

و عانت الأحزاب و المنظمات السياسية الجزائرية، من جهة ثانية، من الممارسات السياسوية للإدارة الاستعمارية و للحكومة الفرنسية، و التي نصبت من المناورات و التهديد و الضغوطات شبه مؤسسات رسمية، و كانت طريقة العمل هذه المرة ـ و بإيعاز من الحاكم العام الجديد "مارصَل-إدموند نايجلَن" (Marcel-Edmond NAEGELEN)[1789] تختلف عن المرات السابقة، فلم تلجأ إلى حل حركة الانتصار الحريات الديمقراطية أو إلى اعتقال مصالي الحاج أو إلى تسليط العقوبات الجماعية على زعمائها و مناضليها كما كان الحال عليه من قبل، بل فضلت هذه المرة تسليط العقوبات الفردية على مرشحي حركة الانتصار للانتخابات المختلفة و خاصة انتخابات المجلس الجزائري و ذلك باعتقال مرشحي الحزب أثناء الحملة الانتخابية بدعوى خطاب معادي لـ فرنسا و هو ما من شأنه غلق الباب أمام مرشحي حركة الانتصار و فتح المجال أمام المرشحين الأحرار بل و حتى مرشحي الإتحاد الديمقراطي.

و قد عبّرت الصحافة الاستعمارية عن استياء المستوطنين من مرشحي حركة الانتصار و بررت في نفس الوقت سعي الإدارة الاستعمارية لتزوير الانتخابات بإبعاد العناصر الوطنية من عضوية المجلس الجزائري: " منتخبو حزب الشعب الجزائري ليس باستطاعتهم أن يكونوا سوى قوة عرقلة و معارضة لكل ما هو فرنسي **"**[1790] **و أنهم سيقومون بـ "** مجهودات يائسة لمحاولة أن يلعب هذا المجلس دور مجلس تأسيسي سيّد **"**[1791]**.**

و في هذا السياق اعترف "نايجلَن" (NAEGELEN) بدور الإدارة الاستعمارية في ازدياد ترشيحات " الأحرار **" و الذين سيمثلون "** المسلمين الداعين للتطور داخل الإتحاد مع فرنسا **"، و أنه أعطى تعليمات تخص حياد الإدارة غير أنّ عصيان الموظفين كان من أجل خدمة فرنسا، و اعتبر أنّ الناخبين من القسم الانتخابي الأول في الدور الأول من انتخابات المجلس الجزائري "** صوتوا جماعيا، غالبا ما كان تحت التهديد **" في البلديات أين كان لـ حركة الانتصار خلية، و يعترف أنه أعطى أوامر و وجه تعليمات في الدور الثاني**[1792]**.**

تميّزت فترة ما قبل انتخابات المجلس الجزائري بازدياد الأعمال المعادية للأحزاب و المنظمات السياسية الوطنية و خاصة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية مثل منع الاجتماعات الحزبية و تفريقها، منع التجمعات الشعبية و تشتيتها، و منع الصحافة الوطنية

[1789] - (1892-1978)؛ من "الفرع الفرنسي للأممية العمالية" (S.F.I.O)؛ تقلد العديد من المناصب الإدارية و المسؤوليات السياسية: رئيس محكمة العدل العليا؛ وزير التربية الوطنية (1946-1948)؛ حاكما عاما على الجزائر سنة 1948؛ عرفه عهده تزوير انتخابات 1951، أنظر: Dictionnaire des ministres (1789-1989), pp. 827-828

[1790] - L'Echo d'Alger, 37ème année, n° 13521, 18 mars 1948, p. 1.

[1791] - L'Echo d'Alger, 37ème année, n° 13524, 21-22 mars 1948, p. 1.

[1792] - Marcel-Edmond NAEGELEN, Mission en Algérie, Paris, Flammarion, 1962, p. 130.

من الصدور و مصادرتها و خاصة جريدة "المغرب العربي"، لسان حال حزب الشعب الجزائري، و مداهمة و تفتيش منازل و مقرات مناضلي و مرشحي الحزب دون سبب و اعتقالهم و وضعهم تحت الرقابة الوقائية[1793]، و كان ذلك تحت تهمة ارتكاب جنحة المساس بالسيادة الفرنسية في ما يخص مرشحي حركة الانتصار و جنحة إثارة الاضطرابات في ما يخص مروجي الدعاية الحزبية و الحملة الانتخابية، و ساهم عملاء الحاكم العام في خلق جو من الضغط الحاد مكن من تنظيم تزوير على مجال واسع أقصي على إثره المرشحين الوطنيين لصالح مرشحي الإدارة[1794].

كما عرفت عملية انتخابات المجلس الجزائري العديد من المخالفات منها تعيين رؤساء البلديات لكتاب مراكز الاقتراع و لمساعديهم، و عدم توزيع بطاقات الناخبين على المشتبه فيهم بانتماءات وطنية لمنعهم من ممارسه حقهم في الانتخاب، و عدم وضع أوراق مرشحي حركة الانتصار في متناول الناخبين أو مصادرتها، و عدم احترام مواقيت الافتتاح و الإغلاق لمراكز الاقتراع[1795]، كما أصدر الحاكم العام منشورا يقضي بعدم السماح لمندوبي مرشحي حركة الانتصار بمراقبة الاقتراع و طردهم من مكاتب الاقتراع[1796].

و شهدت عملية الاقتراع في بعض المراكز عملية ملأ صناديق الانتخابات مسبقا بأوراق مرشحي الإدارة و نقل البعض الآخر منها من عسكريين أثناء التوقيع على المحضر و استبدال البعض الآخر بصناديق مملوءة[1797]. كما عرف الاقتراع تجاوزات أخرى وصلت إلى حد الانتخاب مكان الموتى و الممتنعين، بينما كان بحوزة أعوان الإدارة العشرات من بطاقات الناخب. و كثيرا ما أجريت عملية فرز الأصوات في سرية بدون حضور مندوبي المترشحين الوطنيين و الذين تم طردهم من مراكز الاقتراع، و رفضت بعض المراكز وضع محاضر الاقتراع بل و حتى الإعلان عن نتائج الاقتراع.

و حتى يتسنى لها إنجاز المهمة، جندت السلطات الاستعمارية أجهزة القمع الاستعمارية المختلفة من شرطة و درك و جيش و مصالح الاستعلامات في عملية الاقتراع ـ علنيا ـ بحجة السهر على السير الحسن لعملية الانتخاب ـ ضمنيا ـ بغرض تحقيق النتائج المرجوة و المرتقبة، فأخذت تلك المصالح تضغط على هيئة الناخبين مهددة بالوعيد و تعتقل

[1793] ـ اعتقلت السلطات الاستعمارية عشية الاقتراع ثلاثة و ثلاثون مترشحا عن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية من مجموع تسعة و خمسون تحت تهمة القيام بنشاطات معادية لـ فرنسا، أنظر في ذلك: Maàmar MAHBOUBI, Les fraudes électorales en Algérie (1948-1951), D.E.S, Alger, 1969, p. 7.

[1794] - Djamal KHARCHI, op. cit, p. 440.

[1795] - أنظر: - Violation de la liberté de vote, édité par la commission centrale d'information et de documentation du M.T.L.D, p. 99.

[1796] - Ibid, p. 10.

[1797] - La République algérienne, 5ème année, n° 121, 8 avril 1948, p. 1; n° 122, 16 avril 1948, p 1

كل من يحتج على المخالفات التي شهدها الاقتراع و تفرض حالة الحصار، و شهدت الانتخابات في الدور الثاني ازدياد حدة التزوير عنها في الدور الأول[1798]**.**

ـ نتائج انتخابات المجلس الجزائري

سبق لـ "آبو"(ABBO)، رئيس رابطة رؤساء البلديات في الجزائر، و أن حذر في ماي 1947، من جدوى إجراء الانتخابات لدى المسلمين الجزائريين قائلا: " سئمنا من الانتخابات الأهلية المضحكة. إن نجحنا مرة في توجيهها حسب مصالحنا، و تسييرها حسب إرادتنا فلا تسلم الجرة كل مرة. و لذا فيجب أن نقضي عليها نهائيا. فلا حاجة لنا بأولئك الولاة الذين ينقادون لعاطفة لا معنى لها، بل نحن في حاجة إلى رجال شديدي الشكيمة ماهرين في إرغام العرب على احترام حقوقنا بإظهار القوة أو استعمالها إن اقتضى الحال. في سنة 1936، نسفت مشروع بلوم-فيوليت، و استلمت الحكومة لإرادتي و من وسوس للجنرال دي غول حتى تدخل في هذه المسألة من جديد؟ و نحن نعرف بأنه بقدر ما نعطي العرب، بقدر ما تشرئب أعناقهم إلى مطالب أخرى و إني أعرف كيف أقهرهم **"**[1799]**.**

و جاءت نتائج انتخابات المجلس الجزائري[1800] **"** الذكية **" لـ أفريل 1948، مثلما خطط لها "نايجلن" (NAEGELEN) و كما أعدّت لها الإدارة الاستعمارية، و مثلما حذّر منها "آبو"(ABBO)، و كما كانت تتوقعها الحكومة الفرنسية، في صالح الأقلية الأوروبية و مخيبة لآمال الجماهير الجزائرية، و من ورائها، الحركة الوطنية الجزائرية و بخاصة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، ففي الانتخابات الخاصة بالقسم الثاني، لم تتحصل حركة الانتصار سوى على تسعة مقاعد و لم يتحصل الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري سوى على ثمانية مقاعد، بينما سحق الأحرار من مرشحي الإدارة الاقتراع بواحد و أربعين مقعدا**[1801]**. هذا في حين احتكر منتخبو "الإتحاد الجزائري" و "تجمع الشعب الفرنسي" (R.P.F) الاستعمارية و اليمينية المحافظية انتخابات القسم الأول بحصولهم على تسعة و أربعون مقعدا، و عادت أربعة مقاعد لـ "الفرع الفرنسي للأممية العمالية" (S.F.I.O)، و مقعدين لـ الراديكاليين الاشتراكيين و أربعة مقاعد لـ الراديكاليين الأحرار و مقعدا واحدا لـ "الحزب الشيوعي" و تسعة لـ الأحرار**[1802]**.**

[1798] ـ أنظر جدول مقارنة بين انتخابات المجلس الجزائري في الدورين الأول و الثاني في : Mahfoud KADDACHE - op. cit, p. 980.

[1799] - Paris Presse, 7 mai 1947 نقلا عن فرحات عباس، ليل الاستعمار، ص. 224.

[1800] ـ أنظر في ذلك: "Situation et évolution de l'Algérie en 1948 et 1949", In: Documents - Algériens, n° 23, Série Politique, 20 décembre 1949, Rubrique: Situation Politique, Alger, impr. Officielle, 1950, p. 31.

[1801] ـ كما تحصل كل من الأحرار الفيدراليين و الاجتماعيين الأحرار على مقعد واحد لكل منهما.

[1802] ـ تكرر سناريو التزوير في انتخابات المجلس الجزائري الجزئية سواء في فيفري 1951 أو في فيفري 1954 و هو ما جعل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية تقرر مقاطعة انتخابات المجلس الجزائري الجزئية لـ سنة 1951 و أوصت بعدم المشاركة في المهزلة الانتخابية.

هكذا، فإنّ انتخابات أفريل 1948 بعثت إلى المجلس الجزائري بأغلبية محافظية، شبيهة بتلك التي هيمنت على المجلس المالي. فضلا عن ذلك، فإنّ ستة و عشرون من أعضاء المجلس المالي السابق سيكونون من ضمن المائة و عشرون منتخبا في المجلس الجزائري، أي أربعة عشر أوروبيا و إثنا عشرة من المسلمين الجزائريين[1803]**.**

علق فرحات عباس على ذلك قائلا: " و صارت الإدارة تتبرع بالمقاعد في المجلس الجزائري تبرعها بالأوسمة. و في مثل هذه الظروف، استطاع الوالي العام، ابتداء من أفريل 1948 أن يحتل المجلس الجزائري فينصب فيه من يشاء من الباشغوات الأميين، و بيادق خاملين، كـ شكال و أمثاله تهزهم نشوة التملق لأسيادهم متشرفين بخدمة أولياء نعمتهم خدمة الأجير الحقير، و العميل الدنيء، و لو جابه أولئك النواب المزعومون انتخابات حرة لما احرزوا على صوت واحد في المائة من الناخبين **"**[1804]**. كما عبّر النائب "أسبرابَر" (ESPERABER)**[1805] **نفسه عن ذلك الاستياء بأنّ "** الانتخابات لم تكن لا حرة و لا نزيهة **". فاللا توازن كان واضحا على المجلس الجزائري حتى يكون بإمكان الأحزاب و المنظمات السياسية الجزائرية إيصال صوتها و تبليغ انشغالات المسلمين الجزائريين و تمرير مطالبها إلى الحكومة الفرنسية و الحصول على الإصلاحات المنتظرة منها في ظل ضعف تمثيلها علاوة على محدودية صلاحيات المجلس الجزائري**[1806]**.**

و في المقابل، رحبت الأوساط الاستعمارية في الجزائر و اليمينية المحافظية في فرنسا من جهتها بنتائج تلك الانتخابات و اعتبرتها نصرا " ديمقراطيا **" عظيما في طريق المحافظة على السيادة الفرنسية في الجزائر كاملة، و لخص الحاكم العام "نايجلَن" (NAEGELEN) نفسه ذلك الشعور ـ و الذي كان ينبغي أن يتحلى بوجوب التحفظ كما يمليه عليه منصبه ـ حيث عبر عن رضاه التام لانتصار المترشحين المستقلين الذين كانوا يدافعون عن سياسة شبيهة بسياسته في الجزائر**[1807]**.**

لم تتوقف مضايقات الإدارة الاستعمارية عند تزوير الانتخابات و التلاعب بنتائجها بل استمرت حتى بعد عملية الاقتراع و مست المنتخبين الجزائريين أنفسهم حيث تم اعتقال أربعة من مجموع التسعة منتخبين من نواب حركة الانتصار، فلم يكن بوسعهم حضور جلسات المجلس الجزائري، بل و وصل بها الأمر إلى حد اعتقال النائب باقي بوعلام داخل المجلس الجزائري، وهو ما أثار احتجاج رئيس المجلس "لاكييَر" (LACQUIERE)

[1803] - Djamal KHARCHI, op. cit, p. 441.

[1804] - فرحات عباس، ليل الاستعمار، ص. 224.

[1805] - و هو من "الحركة الجمهورية الشعبية" (M.R.P).

[1806] - علق فرحات عباس على قانون 20 سبتمبر 1947 و على انتخابات المجلس الجزائري بأنه " رغم الحقوق الباهظة التي يحافظ في صالح الفرنسيين المجتمعين في القسم الأول، فإنّ هذا القانون مُعطل من هؤلاء و مُفرغ من محتواه. بفضل التزوير الانتخابي، الذي رُفع إلى نظام حكم، حولوه إلى وهم. "، أنظر: Ferhat ABBAS, L'Indépendance confisquée, Paris, Flammarion, 1984, p. 66.

[1807] - Marcel-Edmond NAEGELEN, op. cit, pp. 68-69.

نفسه[1808]**. فلم تنجح بذلك سياسة الحزب الجديدة و المتمثلة في الممارسة السياسية الشرعية و العمل العلني و المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية. فكيف ستكون سياسة الحزب مستقبلا؟**

لم تتوقف عملية التزوير على انتخابات أفريل 1948 و لم تقتصر على المجلس الجزائري فحسب بل تواصلت طيلة الفترة بين 1948-1954 بل و بعدها، كما توسعت لتشمل الانتخابات البلدية و التشريعية، و قد عدد فرحات عباس تلك الخروقات الانتخابية " تزوير و فضيحة في انتخابات المجلس الجزائري الجزئية و فضيحة في تجديد المجلس الجزائري في فيفري 1951، تزوير و غش في الانتخابات التشريعية في جوان 1951، تزوير و فضيحة في الانتخابات البلدية في أفريل 1953، تزوير و فضيحة في انتخابات المجلس الجزائري الجزئية في جوان 1954 "[1809].

لم تقتصر حملة التنديد بتزوير الانتخابات و التلاعب بنتائجها على الأحزاب و المنظمات السياسية الجزائرية و الشخصيات الوطنية فحسب، بل توسعت لتشمل حتى الأوساط الفرنسية و الاستعمارية حيث بعث "جاك سوستَل" (Jacques SOUSTELLE) بتقرير رسمي إلى الحكومة، تقرير شديد اللهجة ندد فيه بأولئك الذين طالما زوروا الانتخابات و بالذين استغلوا ذلك التزوير: " إنّ أولئك النواب المزعومين المعروفين عادة بلقب النواب المصنوعين أحرزوا على مقاعد بفضل التزوير و أنّ جلهم أميون لا ذمة و لا ضمير لهم. فإنهم لا يمثلون شيئا و لا أحدا و لا يحضون بأي نفوذ في دائرتهم، فلا ينفعون حتى الإدارة التي أخرجتهم من العدم. من الأغلاط التي ارتكبناها، فإنّ أشدها خطرا هي التي دفعتنا إلى خرق قوانيننا و التلاعب بها حتى رفعنا أنذالا و نصبنا أرذالا لا ثقافة لهم و لا ضمير، باءوا بغضب من الشعب الذي طالما مجهم و مقتهم "[1810].

و قد أدت عملية تكرار التزوير، و المهازل و الفضائح التي تمخضت عنها إلى تشكيك الأحزاب و الجمعيات السياسية الجزائرية في نزاهة تلك الانتخابات و من ثم في الفائدة من المشاركة فيها، فقررت حركة الانتصار مقاطعة الانتخابات بعد الانتخابات التشريعية التي أجريت سنة 1951، و توجّه نشاطها صوب أهداف أخرى. أما الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فقد تقلص ظله من جراء الانتخابات المصنوعة حتى ما أصبح حضوره إلّا حضورا رمزيا[1811]**. "** و أما الجزائريون النواب، في المجالس العمالية، أو في المجلس الجزائري، أو في البرلمان الفرنسي ما كانوا يمثلون إلّا النظام الذي انتخبهم ..."[1812].

[1808] - أنظر: - Alger républicain, 11ème année, n° 1516, 4 juin 1948, p. 4

[1809] - فرحات عباس، ليل الاستعمار، ص. 225.

[1810] - أنظر: المصدر نفسه، ص. 229.

[1811] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

و يقول فرحات عباس أنّ حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري عين لـتشريعيات 1951 أحمد بومنجل كالمرشح الأول في قائمة المرشحين في دائرة قسنطينة و عنابة. في الوقت الذي كنا متوجهين إلى الـعمالة لدفع قائمة الانتخاب، التمس منا العامل "بابون"(PAPON) أن ندخل إلى مكتبه و قدم إلينا هذا الطلب الآتي: " قد أعددت لائحة المرشحين المستقلين و لكنه لم

ـ عدم تنفيذ قرارات قانون 20 سبتمبر 1947

لم تقتصر سياسة الحكومة العامة و الإدارة الاستعمارية في الجزائر على تزوير انتخابات المجلس الجزائري و فرض بدائل موالية لها بدل العناصر الثورية و الوطنية بل عملت كذلك على تجميد العمل بمواد "قانون 20 سبتمبر 1947" التي هي في صالح الجزائريين. و قد أقر القانون العضوي لـ الجزائر أنّ المجلس الجزائري هو من سينظم، عن طريق قرارات ـ هو من سيصدرها و هو من سيصادق عليها بأغلبية 3/2 الأعضاء ـ القضايا المتعلقة بـ:

- الإجراءات الخاصة بممارسة حق الانتخاب بالنسبة للنساء من أصل مسلم.
- تطبيق مبدأ حرية الديانة الإسلامية عن الدولة، و خاصة فيما يتعلق بتسيير أملاك الحبوس.
- تنظيم تعليم اللغة العربية في جميع الأطوار.
- التطبيق التدريجي لمبدأ إلغاء البلديات المختلطة.
- إعادة تنظيم أراضي الجنوب.

تصويت النساء المسلمات

نصت المادة الـ3 من القانون العضوي لـ الجزائر على تمتع النساء من أصل مسلم بحق الانتخاب، غير أنّ المجلس الجزائري لم يتطرق لمسألة تصويت النساء المسلمات طوال فترة اشتغاله. لم يبادر أحد بطرحها، لا المنتخبين المسلمين من الأحزاب و المنظمات السياسية الجزائرية، و لا المنتخبين الأوروبيين من الأحزاب و المنظمات السياسية الفرنسية، لا اليسار و لا اليمين، لا المحافظين و لا التقدميين، لا المنتخبين سواء من القسم الأول أو من القسم الثاني، المسلمين أو الأوروبيين، لا حتى المنتخبات النسويات، و لا الحاكم العام، و هو ما أكده "سيكارد" (SICARD): " المفوضون الأوروبيون و المسلمون ليسوا مؤيدين للنساء على الإطلاق "، كما أكد ذلك الحاكم العام "روجي ليونارد"(Roger LEONARD): " لا يوجد لا في البلد، و لا في المجلس الجزائري، أغلبية في صالح تصويت النساء **". و تكون المبالغة في تقدير ردود فعل الرأي العام، و**

توضع رسميا ففي الإمكان تغييرها إن أردتم ذلك ـ و سيسجل محل مرشح مستقل، مرشح من حزبكم و لكن بالشرط أن لا يكون هذا المرشح السيد بومنجل " و لما رفضنا طلبه، استطرد قائلا: " لم تتعصبون و حزبكم قد تقلص ظله " ثم التفت إلى سلة الأهمال و أرانا إياها قائلا بتهكم " إنّ حزبكم في قعر هذه السلة " فرشقته بهذا الجواب " لقد أخطأ سيادة العامل لا يوجد في قعر السلة حزب البيان و لكن يوجد فيه قانون الجزائر و القانون الفرنسي ـ قذف بهذا القانون التزوير الذي اقترفه أولئك الذين كانوا موكلين بالدفاع عن القوانين و حين يصل نظام ما إلى هذا الحد من التعقد، قل بأنّ دولته قد دالت " و لم يحرز لا حزب البيان و لا حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية على أي مقعد في الدوائر الجزائرية الخمسة، أنظر: عباس، ليل الاستعمار، ص. 225.

[1812] ـ المصدر نفسه، ص. 229.

التخوف من صدم الضمائر الدينية، و محافظية المندوبين و الإدارة قد أبعدت أي نقاش حول حق تصويت النساء من أصل مسلم[1813]**.**

الديانة الإسلامية

نصت المادة الـ56 من القانون العضوي لـ الجزائر عن " فصل الدين الإسلامي عن الدولة (...) على غرار الديانات الأخرى، في إطار قانون 9 ديسمبر 1905 و مرسوم 27 سبتمبر 1907 **"، و أعلنت الأعياد الدينية الإسلامية الكبرى: العيد الصغير، العيد الكبير، المولد النبوي و عاشوراء أعيادا مشروعة، و في هذا الإطار بعثت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين مذكرة في ماي 1950 إلى أعضاء المجلس الجزائري، فوعد رئيس المجلس بأنّ "** المسألة ستُسجل في برنامج سنة 1950-1951، فور اجتماع العناصر الضرورية ودراستها بكفاية من أجل تمكين نقاش عن علم بالأمر **"**[1814]**.**

كما أداع الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في 30 ديسمبر 1950 اقتراح قرار يضم أربعة فصول و اثنتي عشر مادة تخص أملاك الحبوس لأماكن العبادة و للجمعيات الدينية و نصوص عامة عديدة[1815]**، و هي تقريبا المذكرة نفسها التي قدمتها جمعية العلماء المسلمين من قبل.**

انتظر المجلس الجزائري إلى غاية نوفمبر 1951 ـ أي سنة كاملة ـ ليعيّن أعضاء لجنة خاصة بالديانة تضم منتخبين من القسمين الأول و الثاني[1816]**، و قد وعد أعضاء القسم الأول أن لا يتدخلوا في قضية لا تعني سوى المسلمين حيث طلب النائب "بارتو" (BARETEAUD) من المجلس "** ... منح الثقة لكافة الزملاء من القسم الثاني لدراسة هذه القضية الحرجة و التي تعنيهم بالدرجة الأولى **"**[1817]**.**

و أداع مصباح، و الذي عُيّن مقررا عاما، مشروعا أوليا في مارس 1952 و هو المشروع الذي قبلته اللجنة كأساس للنقاش و أقرته بعد ما أدخلت عليه بعض التعديلات في

[1813] - Tayeb CHENNTOUF, "L'Assemblée algérienne et l'application des réformes prévues par le statut du 20 septembre 1947", In: Les chemins de la colonisation de l'empire colonial français, Colloque organisé par l'Institut du Temps Présent, 4-5 oct. 1984, Paris, Ed. Du C.N.R.S, 1986, p. 371.

[1814] - L'Echo d'Alger, 37ème année, n° 14218, 11-12 juin 1950, p. 1.

[1815] - J.O.A: Débats de l'Assemblée algérienne, Annexes au compte rendu de la Séance du 30 décembre 1950, pp: 1471-1472.

أداع فرحات عباس، ابن خليل، ابن قلرة، بوتارن، قاضي و فرنسيس، من الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، اقتراح قرار 54-A- 50 يقضي بتحديد - فيما يخص الديانة الإسلامية: 1° إختصاصات الأملاك؛ 2° بنايات العبادة؛ الجمعيات الدينية المنصوص عليها في مرسوم 20 سبتمبر 1947، الذي يوسع إلى الجزائر، تدابير قانون 9 ديسمبر 1905 المتعلق بفصل الكنائس عن الدولة.

[1816] - J.O.A: Débats de l'Assemblée algérienne, Séance du 29 novembre 1951, p. 971.

[1817] - J.O.A: Débats de l'Assemblée algérienne, Séance du 20 décembre 1951, p. 926.

جانفي 1953[1818]**. غير أنّ محافظ الحكومة العامة كان يعتبر أنّ المشروع لا يتطابق مع قانون 1905 و مرسوم 1907**[1819]**. و قد أكد ذلك الرأي مجلس الدولة**[1820]**، و الحاكم العام "روجي ليونارد" (Roger LEONARD) الذي اعتبر أنّ لـ المشروع مساوئ حيث: "** يخلق أرثوذكسية و من الصعب على فرنسا المسيحية إصلاح الديانة الإسلامية. علاوة على ذلك فهو ينظم انتخابات إسلامية محضة **".**

أدت تلك المواقف إلى استقالة مصباح من منصبه كمقرر و خلفه الأخضري سنة 1954. في حين واصلت لجنة الديانة الإسلامية أشغالها إلى غاية 1956 من دون أن تصل إلى حل. معارضة الإدارة و لا مبالاة غالبية المجلس حالتا دون فصل الديانة الإسلامية عن الدولة[1821]**.**

تعليم اللغة العربية

نصت المادة الـ57 من القانون العضوي لـ الجزائر أنّ اللغة العربية هي إحدى لغات الإتحاد الفرنسي و وعدت بتنظيم تدريسها في مختلف الأطوار و على وضع الإصدارات باللغة العربية و خاصة الصحافة تحت نفس نظام الإصدارات باللغة الفرنسية، و في هذا الإطار تطرق المجلس الجزائري لقضية تعليم اللغة العربية في سنة 1952 حيث أداع فرحات عباس، ابن الحاج سعيد الشريف، ابن خليل عبد السلام، فرنسيس أحمد و ساتور قدور، من الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، في 31 مارس 1952 في المجلس الجزائري اقتراح قرار يقضي بـ تنظيم تعليم اللغة العربية بـ الجزائر في جميع الأطوار، تطبيقا للمادة الـ57 من القانون العضوي لـ الجزائر، و يجعل " تعليم اللغة العربية إجباري للجميع في مدارس الطور الأول ... بمعدل سبع ساعات في الأسبوع (...) مع إجراء اختبارات إجبارية في العربية في شهادة التحضيري (C.E.P.E) و شهادة السنة السادسة (...) تعليم يُعطى من مدرسين و معلمين مكونين في المدارس العادية المزدوجة اللغة **"**[1822]**. و نظمت سلسلة من اقتراحات قرار تنظيم تعليم اللغة العربية، حددت الأولى البرنامج، و خلقت الثانية**

[1818] - أنظر المناقشات حول مشروع القانون المتعلق بإصلاح نظام الوصاية في القانون الإسلامي: J.O.A: Débats de l'Assemblée Algérienne, Séance du 28 janvier 1953, pp: 172-177.
اعترض قاضي في جلسة 26 جانفي 1953 لكون القضية لم تُدرج في جدول أعمال الجلسة، أنظر: J.O.A: Débats de l'Assemblée Algérienne, Séance du 26 janvier 1953, p. 106. ؛ كما قدم ابن شنوف سؤالا في جلسة 25 جوان 1953 حول قضية استشارة مجلس الدولة حول قضية فصل الدين عن الدولة من اختصاص المجلس الجزائري، أنظر: J.O.A: Débats de l'Assemblée algérienne, Séance du 25 juin 1953, p. 1082.

[1819] - أنظر رد المقرر العام مصباح على سؤال ابن شنوف، J.O.A: Débats de l'Assemblée algérienne, Séance du 25 juin 1953, p. 1082.

[1820] - و ذلك في 20 ديسمبر 1952.

[1821] - Tayeb CHENNTOUF, op. cit, p. 371.

[1822] - J.O.A: Débats de l'Assemblée algérienne, Séance du 31 mars 1952, p. 1059.

مدرسة المعلمين، و تخص الثالثة إعطاء الحرية للتعليم الديني و تسهيل المهمة للراغبين في التعليم باللغة العربية في القطاع الخاص[1823].

لقِيَت مسألة تعليم اللغة العربية معارضة شديدة، سواء في القسم الأول أو في القسم الثاني، و كانت وسيلة العمل هذه المرة اللغة في حد ذاتها، هل هي العربية الفصحى أم العربية العامية، و ذلك فقط من أجل تفادي تنظيم تعليمها بحجة الخلاف حول اللغة نفسها، و هو ما توصل إليه المجلس الجزائري في 1952 و الذي استنتج ضمنيا بأنه لا ينبغي تعليم لا الفصحى و لا العامية.

إلغاء البلديات المختلطة

في سنة 1946 عشية المصادقة على "قانون 20 سبتمبر 1947"، كان التنظيم الإداري لـ الجزائر يتمحور حول ثلاث عمالات و عشرون دائرة و ثلاث مائة و تسعة و عشرون بلدية كاملة الصلاحيات و ثمانية و سبعون بلدية مختلطة أو ملحقة، و مائة و ثمانية و خمسون مركزا بلديا، و في هذا المجال، نصت المادة الـ53 من "القانون العضوي لـ الجزائر" على إلغاء البلديات المختلطة، غير أنّ تنفيذ هذا الإجراء يرتبط بقرار من المجلس الجزائري.

و على هذا الأساس قدّم النائب علي شكال في 12 أفريل 1949 مشروع إصلاح البلديات المختلطة بـ " دراسة الفصل السابع من قانون 20 سبتمبر 1947 الخاص بالقانون العضوي لـ الجزائر **"**[1824]**يقضي في دراسة للفصل الثامن من "قانون 20 سبتمبر 1947"، كما قدّم "لوهِرو" (LEHURAUX) و حسان من جهتهما، في جلسة 2 فيفري 1950 في المجلس الجزائري تقريرا باسم اللجنة الأولى حول مشروع قانون يقضي ب "** إلغاء البلديات المختلطة و خلق بلديات ريفية بـ الجزائر **"**[1825]**، كما أداع في نفس الجلسة إبراهيمي الأخضر و إثنى عشر مندوبا مستقلا و "بابييون" (PAPILLON) توصية تقضي بـ "** تأجيل المناقشة و تطالب الإدارة العليا بإيداع مشروع قانون حول تنظيم البلديات الجديدة **"**[1826]**، و كان يريد من خلال تلك التوصية أن تُحدد الإدارة طريقة انتخاب المجالس البلدية، و طريقة تسييرها، و تمثيل الفرنسيين و المسلمين. و رغم معارضة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، و الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، و الحزب الشيوعي الجزائري،**

[1823] - J.O.A: Débats de l'Assemblée algérienne, Séance du 31 mars 1952, pp. 1059-1061.
[1824] - J.O.A: Débats de l'Assemblée algérienne, Séance du 8 avril 1949, n° 49-20, pp 423-426.
[1825] - J.O.A: Débats de l'Assemblée algérienne, Séance du 2 février 1950, pp. 40-48.
[1826] - J.O.A: Débats de l'Assemblée algérienne, Séance du 2 février 1950, pp. 48-51.

صادق المجلس الجزائري على تلك التوصية[1827]، و يكون بذلك قد أقر مناورة التأجيل من جهة، كما أنّه تخلى خاصة لصالح الإدارة عن حق إنجاز مشروع قانون[1828] من جهة ثانية.

و في 27 ديسمبر 1950 عُرض على المجلس الجزائري مشروع قانون يقضي بـ " خلق بلديات ريفية في الجزائر**"[1829] . و قد أنجز في مكاتب وزارة الداخلية و الحكومة العامة و أعاد تجربة سنتي 1937 و 1947 في بعض المناطق. و أبدى الحاكم العام "روجي ليونارد"(Roger LEONARD) موافقته للبلديات الريفية معتبرا أنّها فكرة جيدة و ينوي تشكيلها في منطقة القبائل خاصة أين "** تشتغل مؤسسات ديمقراطية تقليديا **". غير أنه و طيلة الفترة الممتدة من 1947-1956 لم تلغى سوى بلديتين مختلطتين فقط بينما تشكلت في نفس الفترة ست و عشرون بلدية كاملة الصلاحيات. و بذلك كان قرار"** إلغاء البلديات المختلطة في قانون 1947 شكليا محضا **"[1830].**

إعادة تنظيم أراضي الجنوب

في سنة 1946، عشية المصادقة على "قانون 20 سبتمبر 1947"، كان التنظيم الإداري لـ جنوب الجزائر يتمحور حول أربع مناطق، تتشكل من تسعة عشر بلدية مختلطة، غير أنّ سياسة إلحاق تلك المناطق بقيت شكلية و سطحية و كانت تتميز بنقص التأطير الإداري للسكان المسلمين الجزائريين[1831]. و تقتضي سياسة الإلحاق إلغاء النظام الخاص لأراضي الجنوب و تحويلها إلى نفس النظام الذي يميز عمالات الشمال.

و في هذا المجال نصت المادة الـ50 من القانون العضوي لـ الجزائر أنّ " النظام الخاص بأراضي الجنوب ملغى. هذه الأراضي تعتبر بمثابة عمالات. قانون اتّخذ بعد رأي مؤيد من المجلس الجزائري سيحدد الشروط التي تتشكل فيها هذه الأراضي، كليا أو جزئيا، في عمالات متميزة أو مندمجة في الـعمالات القائمة أو التي ستُشكّل ...**". و أجمع أعضاء المجلس الجزائري على إلحاق تلك الأراضي بـعمالات الشمال و على رأسهم "لوهِرو" (LEHURAUX)، غير أنّ موقف الحكومة الفرنسية جاء مخالفا لذلك.**

و في هذا الإطار عُرض على المجلس الجزائري في 15 نوفمبر 1949 طلب رأي يقضي بـ " إعادة تنظيم أراضي الجنوب **"[1832]، غير أنّ المنتخبين عارضوا تشكيل عمالة**

[1827] - J.O.A: Débats de l'Assemblée algérienne, Séance du 2 février 1950, p. 51.

[1828] - Tayeb CHENNTOUF, op. cit, p. 369.

[1829] - J.O.A: Débats de l'Assemblée algérienne, Séance du 27 décembre 1950, Demande d'avis n° 50-G-37 pp. 1359-1379;
و أيضا: J.O.A: Débats de l'Assemblée algérienn, Séance du 28 décembre 1950, pp. 1382-1412

[1830] - Djamal KHARCHI, op. cit, p. 450.

[1831] - Ibid, p. 448.

[1832] - J.O.A: Débats de l'Assemblée algérienne, Séance du 15 novembre 1949, Demande d'avis n° 49-61, p. 961.

بون و تقسيم أراضي الجنوب[1833]. و قد تمت المصادقة على مشروع القانون المقترح من الإدارة الاستعمارية بـ 63 صوتا ضد 4 أصوات بينما امتنع أربعة، و في حين صوتت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ضد المشروع امتنع الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري عن التصويت، و أقر المشروع مع التعديلات التالية:

1- يُحتفظ بواحات العبادلة و تاغيت في الدائرة المستقبلية للغرب الجزائري، بينما ستُلحق البلديات المختلطة لـ مشرية، و عين الصفراء، و جيري فيل و القسم الشمالي من كولومب بشار بـ عمالة وهران.

2- سيُحتفظ بـ متليلي في الدائرة المستقبلية، وفقا لرغبة الشعانبة و لتمنّ المجلس العام لمدينة الجزائر. ستُلحق البلديات المختلطة لـ الجلفة، و الأغواط و القسم الشمالي لملحق غرداية بـ عمالة الجزائر.

3- سيُحتفظ بـ بسكرة في دائرة باتنة، و ستُنصّب المحافظة الفرعية الجديدة، وفقا لتمنّ المجلس العام لقسنطينة، في توقرت، أين البنايات الضرورية موجودة. ستُلحق البلديات المختلطة لـ بسكرة، و أولاد جلال، توقرت و النصف الشمالي من ملحق الوادي بـ عمالة قسنطينة.

و ستُلحق المحافظتين الفرعيتين التي سيتم تشكيلهما بـ عمالتي الجزائر و وهران على التوالي، و ستُحدد وفقا للمشروع الحكومي في الأغواط و عين الصفراء.

و ستُشكل مختلف المناطق الإدارية في كل عمالة دوائر. و سيُشكل ما تبقى من أراضي الجنوب دائرتين، دائرة الغرب الصحراوي و مقرها بني عباس، و دائرة الشرق الصحراوي و مقرها ورقلة. سيكون نظامهما القضائي و الإداري قانون سنة 1902 الخاص بأراضي الجنوب. و ستُقسم إلى بلديات صحراوية على رأسها مسير أو ضابط للشؤون الصحراوية. و سيكون على رأس كلا من الدائرتين ضابط سامي. و سيواصل الحاكم العام في ممارسة صلاحياته الإدارية و العسكرية التي كانت مخولة له في أراضي الجنوب. غير أنّ المشروع الحكومي لم يناقش أبدا أمام البرلمان الفرنسي[1834].

احتجّت الأحزاب و المنظمات السياسية الجزائرية و في مقدمتها حركة الانتصار للحريات الديمقراطية و الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ضد قضية الإبقاء على منطقة غير ملحقة بعمالات الشمال، بينما صادق المجلس الجزائري على تمنّ يطالب بوضع إدارة مدنية في الأراضي التي تم الإبقاء عليها صحراوية و هو ما يتماشى و المشروع الحكومي. غير أنه و في 5 سبتمبر 1951، صادقت لجان المجلس الجزائري على تقرير

[1833] - J.O.A: Débats de l'Assemblée algérienne, Séance du 14 décembre 1949, pp. 1153-1159
[1834] - Djamal KHARCHI, op. cit, p. 449.

"رابيي" (RABIER) الذي أعاد المشروع الأولي مهملا احتجاجات الجزائريين مبعدا التعديلات التي أدخلها عليه المجلس الجزائري نفسه.

اختلف المجلس الجزائري و الجمعية الوطنية الفرنسية حول تلك القضية حيث بعث "لوهِرو" (LEHURAUX)، رئيس اللجنة الأولى، برقية إلى وزير الداخلية و إلى رئيس الجمعية الوطنية و إلى رئيس مجلس الجمهورية الفرنسيين جاء فيه: لجنة إدارية و تشريعية مجلس جزائري تعترض بقوة ضد اقتراح فونلوبت-أسبرابَر (FONLUPT-ESPERABER) يعترف اختصاص مجلس الإتحاد الفرنسي بخصوص قضايا جزائرية و خاصة تشكيل دوائر صحراوية.

غير أنّ ما حدث هو انقلاب المجلس الجزائري على قراره فبعد أن أبلغ مجلس الإتحاد الفرنسي بإصلاح نظام أراضي الجنوب، صادق المجلس الجزائري على البرقية ـ و التي حولها "لوهِرو" (LEHURAUX) إلى اقتراح ـ و بسهولة و في نفس اليوم، بعدما سبق له و أن صادق على اقتراح احتج فيه على الاستخفاف برأيه و طالب فيه الإبقاء على نص المجلس الجزائري. غير أنّ الجمعية الوطنية الفرنسية لم تناقش تقرير "رابيي" (RABIER) قبل نهاية التشريعية، لذا فكان لا بد من عرض قضية الأراضي الصحراوية من جديد على لجنة الداخلية الجديدة.

كما ظهرت في نفس الوقت مشاريع استعمارية تهدف إلى إعادة تنظيم الصحراء الإفريقية الكبرى إداريا بما فيها الصحراء الجزائرية و الصحراء الغربية الفرنسية و الصحراء الاستوائية الفرنسية من بين تلك المشاريع اقتراح "قانون جِلي" يهدف إلى تحويل أراضي الجنوب إلى منطقة مستقلة منفصلة عن الجزائر الشمالية، و قد لقي ذلك المشروع دعما من بعض الأوساط الاقتصادية و المالية.

و يقضي مشروع قانون "جِلي" (JULY) بـ " إقامة في دائرة إدارية مستقلة و متميزة عن الأراضي المجاورة: حكومة الجزائر، إفريقيا الغربية الفرنسية، و إفريقيا الاستوائية الفرنسية، إفريقيا الصحراوية الفرنسية **"، توضع تحت سلطة محافظ سامي للجمهورية**[1835]**، أي تجميع الصحراء الكبرى في كل من الجزائر و تونس و المغرب و إفريقيا الغربية الفرنسية و إفريقيا الاستوائية الفرنسية في منطقة واحدة و تشكيلها في وَحدة إدارية واحدة ملحقة بطريقة مباشرة بـ المتروبول؛ و ضم الصحراء، و تحويل هذا الامتداد الشاسع إلى تراب وطني بنفس الصفة و تحت نفس القانون مثلما هو الأمر بالنسبة للتراب المتروبوليتاني.**

[1835] - J.O.A: Débats de l'Assemblée Algérienne, Séance du 27 mars 1952, proposition de loi n° 3066, p. 1581.

و كان "مشروع جِلي"(JULY) المرة الوحيدة الذي ساد فيها إجماع في المجلس الجزائري بقسميه الأول و الثاني ضد مسألة بتر أرض الجزائر حيث أبدى نواب القسمين نفس الإرادة في إلحاق أراضي الجنوب بـ الجزائر الشمالية مع أنّ الأسباب تختلف بين هؤلاء و أولئك[1836]**.**

و أكد المجلس الجزائري ـ من جهته ـ على نيته في الاعتراض بشدة ضد أي مشروع من شأنه إفقاد الجزائر للأراضي الصحراوية التي تشكل امتدادها الطبيعي، و ألح على ضرورة تسجيل اقتراح القانون القاضي بإعادة تنظيم أراضي جنوب الجزائر في جدول أعمال الجمعية الوطنية الفرنسية، و بنفس العبارات التي صادق عليها المجلس الجزائري في 8[1837] **و 9 فيفري 1950**[1838]**، و في هذا الإطار صادق المجلس الجزائري في 27 نوفمبر 1951 على توصية تطالب "** بأن يسجل البرلمان في جدول أعماله قبل نهاية سنة 1951 مشروع القانون القاضي بإعادة تنظيم أراضي الجنوب (... ...) من أجل وضع حد للالتباس ... **"**[1839]**؛ كما صادق المجلس الجزائري في 5 جويلية 1952 على اقتراح قرار، مع طلب مناقشة استعجالي، يندد فيه ضد اقتراح قانون يقضي بـ "** دمج الصحراء الجزائرية في منظمة ترابية تظم مجموع الصحراء ملحقة مباشرة بـ المتروبول **"**[1840]**.**

مهما يكن، و رغم ما أثير حولها من مشاريع، بقيت أراضي الجنوب و إلى غاية 1956 على حالها، تحت إدارة عسكرية، في انتظار تحقيق الإصلاح الذي وعد به "القانون العضوي لـ الجزائر"[1841]**. و قد لخص فرحات عباس سياسة تزوير الانتخابات و عدم تطبيق بعض مواد "قانون 20 سبتمبر 1947":** " نعم، فبعد ما تمخضت مناورات المستعمرين على منحنا قانونا ممسوخا، متأخرا في بعض نقطه على قانون سنة 1900، عزمت الإقطاعيات الاستعمارية على نسف هذا القانون و عرقلة تطبيقه متواطئة في عملها هذا مع وال عام اشتراكي قد اهتدى إلى نظرياتهم **"**[1842]**.**

و رغم اختراقات قانون 20 سبتمبر المتكررة، و مخالفاته السافرة ما فتئت الأحزاب و الجمعيات السياسية الجزائرية متمسكة به و بالمناداة باحترامه. و لهذه الغاية وضع الدكتور فرنسيس و الدكتور ابن خليل و بوتارن و حاج سعيد و ساطور و الشريف بن

[1836] - Tayeb CHENNTOUF, op. cit, p. 375.

[1837] - أنظر: J.O.A: Débats de l'Assemblée algérienne, Séance du 8 février 1950, Demande d'avis n° 49-61, pp. 92-106.

[1838] - أنظر: J.O.A: Débats de l'Assemblée algérienne, Séance du 9 février 1950, pp. 108-124

[1839] - J.O.A: Débats de l'Assemblée algérienne- Séance du 27 novembre 1951, Motion n° 51-M-52, p. 954.

و هي التوصية التي قدمها مع طلب مناقشة استعجالية من طرف "لوهرو" (LEHURAUX)، أحمد التيجاني، لحرش عمار، و الشيخ بيوض، مندوبو أراضي الجنوب في المجلس الجزائري.

[1840] - J.O.A: Débats de l'Assemblée algérienne- Séance du 5 juillet 1952, pp. 1503-1513.

و قدّم اقتراح القرار "لوهرو" (LEHURAUX)، بن سونة، لحرش، الشيخ بيوض، التيجاني، و ابن قانة.

[1841] - Djamal KHARCHI, op. cit, p. 449.

[1842] - فرحات عباس، ليل الاستعمار، ص. 223.

يوسف، على المجلس مشاريع قرار ترمي إلى تطبيق المواد الـ4 و الـ50 و الـ53 و الـ56 و الـ57 من القانون العضوي لـ الجزائر. و طلبوا من المجلس أن ينفضوا عن عاتقه غبار الركود و أن يُشرع في العمل. و في الميدان المالي كافحوا لإعطاء الميزانية صبغة ديمقراطية و لكن ذهبت تلك الجهود كلها أدراج الرياح[1843]**. و هو ما جعل فرحات عباس يعلق على ذلك بأنّ "** قانون 20 سبتمبر 1947 المتعلق بالنظام الدستوري الجزائري نسف علانية بعدما أُحيطت هذه العملية بمؤامرة من البهتان **"**[1844]**. و أضاف معلقا على عواقب السياسة الفرنسية قائلا: "** و كان الفراق و الطلاق مآل هذه السياسة التي أدت بـ فرنسا إلى الانفصال عن الشعب الجزائري. و في حقيقة الأمر، أنّه منذ 1948 لم تبق أي صلة بين الجزائر و فرنسا، فتدابر القطران منذ ذلك التاريخ **"**[1845]**.**

ما يميّز موقف البرلمان الفرنسي و سياسة الحكومة الفرنسية تجاه القضية الجزائرية ما يلي:

- الميزة الأولى: تتمثل في تبني البرلمان الفرنسي - مهما كانت أغلبيته - و الحكومات الفرنسية - مهما كانت اتجاهاتها - يمينية أم يسارية كانت، خيارا أمنيا و سياسية قمعية تجاه نشاط الأحزاب و المنظمات و الجمعيات السياسية الجزائرية و الشخصيات الوطنية، بما فيها الأقل ثورية و الأكثر اعتدالا، كالإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، الحزب الشيوعي الجزائري، و جمعية العلماء المسلمين، تجاه القضية الجزائرية عامة، لذا رأت الردع بتبني الصرامة مع إلزام نفسها بذلك رسميا، من أجل تهدئة غليان الجزائريين المعتدلين المتجمعين حول "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها" و الوطنيين الملتفين حول حزب الشعب الجزائري من جهة، و امتصاص غضب الأوساط الاستعمارية اليمينية المحافظية من جهة ثانية، و تقوم تلك الإستراتيجية القمعية على وسائل عمل محددة، تتمثل في إصدار المراسيم "القمعية"، حل الأحزاب السياسية الجزائرية اعتقال و إبعاد الشخصيات الوطنية (مصالي الحاج) و الاعتماد على التنفيذ السريع و الصارم للقوانين.

- الميزة الثانية: تتمثل في تبني البرلمان الفرنسي - مهما كانت أغلبيته - و الحكومات الفرنسية - مهما كانت اتجاهاتها - يمينية كانت أم يسارية، خيارا إغرائيا و سياسة احتوائية تجاه نشاط الأحزاب و المنظمات و الجمعيات السياسية الجزائرية و الشخصيات الوطنية، بما فيها الأقل ثورية و الأكثر اعتدالا، كـ الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، الحزب الشيوعي الجزائري، و جمعية العلماء تجاه المسألة الجزائرية عامة، لذا رأت كسب الوقت بالتظاهر بالإصلاح دون أن تلزم نفسها بذلك رسميا، من أجل تهدئة غليان الجزائريين المعتدلين المتجمعين حول "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها" و الوطنيين الملتفين حول برنامج حزب الشعب الجزائري من جهة، و امتصاص غضب الأوساط الاستعمارية من

[1843] - المصدر نفسه، ص. 226.
[1844] - المصدر نفسه، ص. 234.
[1845] - المصدر نفسه، ص. 228.

جهة ثانية، و تقوم تلك الإستراتيجية " الاحتوائية" على وسائل عمل محددة تتمثل في إصدار مراسيم " إصلاحية" ذات تأثير محدود في صالح الجزائريين (قوانين اجتماعية أساسا) دون السهر على تنفيذها، إيداع مشاريع قوانين " إصلاحية " دون المصادقة - بل و حتى مناقشتها - و إيداع قرارات "إصلاحية" (القانون العضوي لـ الجزائر) دون السهر على تنفيذها من قبل الإدارة الاستعمارية، تأجيل الاستنطاقات البرلمانية حول القضية الجزائرية، إرسال لجان تحقيق و تفتيش إلى الجزائر للرد على الوفود الجزائرية إلى باريس، بدل الرد بتحقيق مطالب الجزائريين - أو على الأقل تنفيذ المشاريع.

- الميزة الثالثة: تتمثل في تبني البرلمان الفرنسي - مهما كانت أغلبيته - و الحكومات الفرنسية - مهما كانت اتجاهاتها - يمنية أم يسارية كانت، خيارا اقتصاديا و سياسة اجتماعية تجاه نشاط الأحزاب و المنظمات و الجمعيات السياسية الجزائرية و الشخصيات الوطنية، بما فيها الأقل ثورية و الأكثر اعتدالا، كـ الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، الحزب الشيوعي الجزائري، جمعية العلماء المسلمين، تجاه القضية الجزائرية عامة، لذا رأت استبعاد البعد السياسي الوطني للقضية الجزائرية و الاهتمام بالخلفية الاقتصادية- الاجتماعية، من أجل تهدئة غليان الجزائريين المعتدلين المتجمعين المتجمعين حول "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها" و حول الوطنيين الملتفين حول برنامج حزب الشعب الجزائري من جهة، و امتصاص غضب الأوساط الاستعمارية المحافظية من جهة ثانية، و تقوم تلك الإستراتيجية-الاجتماعية على وسائل عمل محددة، تتمثل في إصدار مراسيم و مشاريع قوانين " إصلاحية" في صالح الجزائريين يغلب عليها الطابع الاقتصادي- الاجتماعي و يغيب عنها البعد السياسي، علما بأنّ الحكومات الفرنسية كانت تري أنّ القضية الجزائرية ناتجة عن الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية المتدهورة و التي كان يعيشها الجزائريون - بل الجزائر - و هي بذلك مسألة طبيعية تعود جذورها إلى مخلفات الحرب العالمية، و التي لم تمس الجزائر فحسب، بل حتى فرنسا نفسها.

- الميزة الرابعة: تتمثل في عجز البرلمان الفرنسي - مهما كانت أغلبيته - و الحكومات الفرنسية - مهما كانت اتجاهاتها - يمينية كانت أم يسارية، في تحقيق المطالب الجزائرية، الأقل ثورية، بل الأكثر اعتدالا كـ "مطالب " الجبهة الجزائرية"، بل و في تنفيذ أبسط المشاريع الإصلاحية، كـ "القانون العضوي لـ الجزائر" و التي أصدرتها هي نفسها، و التي تعلق بها المنتخبون المسلمون و الشيوعيون الجزائريون، و ذلك رغم إجحافها.

مهما يكن من أمر، يقول فرحات عباس في هذا الصدد: " و في شهر أوت 1954 ... استقبلني وزير الداخلية فرانسوا ميتران، و كان برفقتي بعض أعضاء المكتب السياسي لـ حزب البيان و هم مصطفاي نائب مجلس الشيوخ و الدكتور ابن خليل و بو منجل في مجلس الإتحاد و الدكتور فرانسيس، نائب في المجلس الجزائري، و الدكتور ابن التهامي مستشار عام و جمام مستشار عام سابق لدائرة جيجلي، فتحادثنا طويلا مع وزير الداخلية و هو المسؤول

عن شؤون الجزائر، و أنذرناه بالخطر المحدق المدلهم و قلنا له بأننا متورطون في مأزق حرج، جالسون فوق بركان و أنّ الحريق الذي اندلعت نيرانه في تونس و المغرب قد ينتشر لهيبه إلى الجزائر. و بخلاف ما تدعيه الأوساط الرسمية، صرحنا له بأنّ الجزائر لم تكن بالبلاد الآمن الهادي. إنّ الشعب الجزائري، الذي تجرع ما تجرع من كؤوس الذل و الهوان، يظهر السكينة، ولكن علامات السخط و إشارات المرارة كانت تبدو في ملامح الوجوه. لقد دقت الساعة للقيام بعمل إيجابي. و لكن ما هو؟ أ حل المجلس الجزائري أو إلغاء الانتخابات التشريعية أو إجراء انتخابات حرة و نزيهة أو تلبية رغائب الشعب الشرعية و تشييد بصفة ديمقراطية و سلمية دولة جزائرية متعاونة عن طواعية بـ الجمهورية الفرنسية. إنّ انطلاقا من هذا القبيل هو الشرط الأساسي لتجديد الأوضاع، ثم توجه الوفد إلى رئاسة الوزارة، و قابل رئيس الوزراء ليكرر له نفس الإنذار. فأجابنا الرئيس مانديس فرانس " إنني أجهل الملف الجزائري لأنني لم أجد إلى حد الآن متسعا من الوقت للإطلاع عليه " فأنذرنا كذلك جاك شوفاليي، نائب الجزائر العاصمة و شيخها، و الرؤساء إدغار فور و روني بلِفَن و موريس شومان، و الحزب الشيوعي و الحزب الاشتراكي لم تقتصر اتصالاتنا على الرجال السياسيين بل اتصلت أثناء مقامي بـ باريز بالماريشال جوان و عرضت عليه الحالة بإطناب و بصفة موضوعية، ثم طلبت منه أن يتوسط لدى الحكومة و البرلمانيين الأوروبيين، ممثلي الجزائر. فقال لي الماريشال: "فمطالبكم تبدو مقبولة. و لكن، تصبح في حيز الوجود، فلا بد أن يوافق عليها المعمّرون" **و هكذا كنا نرتطم أينما توجهنا بنفس الحجج الزائفة و نصطدم بنفس العراقيل. و كنا أسرى العصبة الاستعماري. و كيف لا، و الاستعمار كان يستحوذ على جميع الأوساط و يقبض على زمام الحكم بيد من حديد، و يشل كل إصلاح في صلاح وطننا فكان يدفع بشعبنا إلى السخط و الثورة "**[1846].

[1846] - فرحات عباس، ليل الاستعمار، ص ص. 231-233.

خاتمة

تعدّ الفترة الممتدة بين 1919-1954 ذات أهمية قصوى في تاريخ الجزائر عامة و في نضال الحركة الوطنية الجزائرية خاصة، بالنظر إلى المتغيرات الدولية و الفرنسية و الجزائرية، و هي فترة تحول و انتقال عظيمة من خلال نتائجها و تداعياتها.

و انطلاقا من الإستراتيجية التي اعتمدتها الحركة الوطنية الجزائرية في مواجهة الواقع الاستعماري بمختلف أساليبه و وسائله، بمختلف الأساليب و الوسائل، شكلت القضية الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي بين 1919-1954 إحدى أبرز حلقات النضال السياسي بين الحركة الوطنية الجزائرية و الحكومة الفرنسية في باريس و الإدارة الاستعمارية في الجزائر بالنظر إلى جملة الأحداث السياسية التي عرفتها.

و لقد تمحورت القضية الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي بين 1919-1954 بكل حيثياتها و جوانبها، حول إلحاق الجزائر بـ فرنسا و دمج الجزائريين في المجتمع الفرنسي، خاصة و أنّ هذا الطرح واكبه وصول حكومات يسارية إلى السلطة ـ على غرار "الكتلة الوطنية" سنة 1919، "الجبهة الشعبية" سنة 1936، "تجمع اليسار" سنة 1946 ـ و شخصيات سياسية "تقدمية" ـ على غرار "جورج كلمانصو" (Georges CLEMENCEAU) و "سِلَستَن جونار"(Célestin JONNART)، "ليون بلوم" (Léon BLUM)، "موريس فيولَت"(Maurice VIOLETTE)، "بول راماديي" (Paul RAMADIER) و "إدوارد دِبرو" (Edouard DEPREUX) ـ كما سايره إصدار اقتراحات، صدور مشاريع، سن قوانين و توجيه أمريات كان يُعتقد أنها "إصلاحية" ترمي إلى تحسين الوضع الاقتصادي و الاجتماعي بل و السياسي للأهالي المسلمين الجزائريين ـ على غرار قانون 4 فيفري 1919، مشروع بلوم-فيولت 30 ديسمبر 1936، أمرية 7 مارس 1944 و القانون العضوي لـ الجزائر لـ 20 سبتمبر 1947 ـ و التي كانت ترمي أساسا إلى المحافظة على سلطة الإدارة الاستعمارية في الجزائر قوية و للإبقاء على السيادة الفرنسية على الجزائر كاملة.

غير أنّ الحركة الوطنية الجزائرية و من ورائها الأحزاب و المنظمات السياسية الجزائرية و الشخصيات الوطنية لم تبق في منأى عن تلك الأحداث، بل بادرت إلى تكثيف نشاطها السياسي، من خلال عقد الاجتماعات و تنظيم التجمعات، من خلال عقد التظاهرات و تنظيم المظاهرات، من خلال تقديم المطالب و تحرير البرامج، من خلال تحرير اللوائح و تقديم العرائض، عن طريق الاحتجاج و إرسال الوفود ـ على غرار نضال الأمير خالد و نشاط الأخوة الجزائرية، نضال عبد الحميد بن باديس و نشاط المؤتمر الإسلامي الجزائري، نضال فرحات عباس و نشاط رابطة أحباب البيان و الحرية و نضال مصالي الحاج و نشاط الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها، انتفاضة 8 ماي 1945 و المنظمة الخاصة في فيفري 1947 ... إلخ، و التي كانت تهدف أساسا إلى تحقيق التجنيد و تشديد التعبئة لدى الجزائريين و إلى تشديد و إطالة الضغط على الفرنسيين.

و بهذا المعنى ظهرت القضية الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي بين 1919-1954 انطلاقا من اقتراحات "موتي"، "جونار"، "فيولَت" و "بلوم"، "كاترو" و "دي غول"، "دِبرو" و "راماديي"، و التي كانت تطرح القضية الجزائرية بتفسير اقتصادي-اجتماعي-طبقي، و كانت ترى في الإصلاح و المساواة و الإدماج حلا لها.

غير أنّ تلك المشاريع لم تأت نتيجة مبادرة فرنسية بحتة ـ و لو كانت هناك شخصيات و منظمات يسارية متعاطفة مع الأهالي المسلمين الجزائريين على غرار "جِل فِري"، "مارييس موتي"، "فِكتور سبيَلمان"، و الحزب الشيوعي الفرنسي ... إلخ ـ بل جاءت تحت ضغط الحركة الوطنية الجزائرية و من ورائها الأحزاب و المنظمات السياسية الجزائرية و الشخصيات الوطنية، عن طريق تقديم المطالب و إرسال الوفود، عن طريق التكتل و التطور في الهدف.

و قد بقيت تلك المشاريع محل نزاع حاد بين تحفظ الأحزاب و المنظمات السياسية الجزائرية و الشخصيات الوطنية، بل و اليسارية الفرنسية، و التي كانت تعتبرها غير كاملة، غير كافية، غير نافعة، قليلة جدا و متأخرة كثيرا، و بين رفض الأحزاب و المنظمات السياسية الاستعمارية و الفرنسية اليمينية المحافظية، و التي كانت تعتبرها كثيرة جدا و سريعة جدا، و أنّ فرنسا ذهبت أبعد ما يمكن و أسرع ما يمكن على طريق الإصلاح، و هو ما كان يؤدي في غالب الأحيان إلى إما تأجيلها أو تجميدها أو إلغائها، بينما، في المقابل، كانت المطالب و المشاريع الجزائرية ـ على غرار مطالب الأمير خالد و ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري، بيان الشعب الجزائري و مطالب الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها غير مقبولة و مهملة تماما. فما هي عوامل فشل القضية الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي بين 1919-1954؟ و ما هي انعكاسات ذلك الفشل على الحركة الوطنية الجزائرية و على القضية الوطنية؟

إنّ عوامل فشل القضية الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي بين 1919-1954 عديدة و متنوعة، داخلية و خارجية، فرنسية و جزائرية، تتمثل في ما يلي:

ـ العامل الأول: و يتمثّل في لا تمثيلية البرلمان الفرنسي كإطار ديمقراطي للمناقشات البرلمانية حول القضية الجزائرية، و ذلك لعدم تمثيل الجزائريين في البرلمان إلى غاية سنة تشريعيات الجمهورية الرابعة لـ نوفمبر 1946، و اقتصار تمثيل الجزائر على أوروبيي الجزائر من المستوطنين فقط، أصحاب الامتيازات الاقتصادية و الاجتماعية، و أصحاب النفوذ الإداري و الوزن السياسي، و من ثمة الضغوطات الكبيرة، و حرص تلك الفئة على المحافظة على امتيازاتها عن طريق التصدي لاحتمال أي إصلاح أو تغيير للوضع القائم و لو شكليا، فالجزائريون الذين كانوا يشكلون 90 % من مجموع سكان الجزائر لم يكن لهم تمثيل على عهد الجمهورية الثالثة بل و حتى قبلها و إلى غاية 1946، بينما المستوطنون الذين

كانوا لا يشكلون سوى 10 % من مجموع سكان الجزائر كانوا يتمتعون بـ 100 % من مجموع تمثيل الجزائر في البرلمان، و حتى بعد حصول الجزائريين على التمثيل البرلماني بموجب دستور الجمهورية الرابعة، إلا أنّ عدد المقاعد المخصصة لهم كان بعيدا عن نسبتهم العددية لا يوازي المقاعد المخصصة لأوروبيي الجزائر، علاوة على ذلك، فإنهم كانوا يحضون بدعم المنتخبين الفرنسيين من المتروبول و خاصة الأوساط اليمينية-المحافظية؛ نهيك عن كون الإدارة الاستعمارية في الجزائر، و من خلال تنظيمها للانتخابات، و عن طريق تزويرها نتائج الانتخابات، كانت تعمل على إبعاد العناصر الوطنية و الأحزاب الجزائرية لصالح أعوان الإدارة الاستعمارية في الجزائر الموالون للاستعمار الفرنسي.

ـ العامل الثاني: و يتمثّل في تردد و عجز الحكومات الفرنسية بما فيها تلك المتعاطفة و لو ظاهريا مع الأهالي المسلمين الجزائريين ـ على غرار حكومة "الكتلة الوطنية"، حكومة "تكتل اليسار"، حكومة "الجبهة الشعبية" و حكومة "تجمع اليسار" ـ عن تحقيق أية مطالب، مهما كان تواضعها، و أية مشاريع، مهما كانت بساطتها، في صالح الجزائريين. فكان بإمكانها تمرير، على الأقل، تلك المشاريع عبر مراسيم نافذة إلا أنها كانت تفضل عرضها على البرلمان الأمر الذي يتطلب مشاورات و مناقشات و دراسات و اقتراعات و تأجيل و انتظار و تعطيل و لجان تحقيق و سقوط الحكومات و إخفاق و فشل. و يعود ذلك بدوره إلى:

ـ الـلا استقرار السياسي الذي عانت منه الحكومات الفرنسية، حيث أنّ ظاهرة تعاقب الحكومات على السلطة كانت السمة البارزة على نظام الحكم في فرنسا، خاصة و أنّ الظروف الدولية اتسمت بالانهيار الاقتصادي و بالاضطراب الاجتماعي و بالتوتر السياسي و بالصراع العسكري و بالأزمات الدولية، الأمر الذي نتج عنه غياب "سياسة جزائرية" و استمرارية في إستراتيجية العمل الحكومي.

ـ خضوع الحكومات الفرنسية لضغوطات و لتهديدات الأوساط الاستعمارية و المحافظية و اليمين الفرنسي عامة، و المستوطنين الأوروبيين بـ الجزائر خاصة، و لوسائل عملهم من برلمانيين متروبوليتانيين، منتخبين محليين، إدارة استعمارية و صحافة محافظية ... إلخ، و تفادي الحكومات الفرنسية الدخول في مواجهات سياسية معها، في إطار إستراتيجية عدم المغامرة بمستقبلها على رأس هرم السلطة الفرنسية، فقد كان بإمكان تلك الحكومات تنفيذ تلك المشاريع "الإصلاحية" ـ و التي أصدرتها هي نفسها ما دام كانت في المعارضة و كانت بذلك بحاجة إلى دعم الشعب الجزائري لها ـ بمراسيم نافذة دون طرحها على البرلمان لمناقشتها و المصادقة عليها ـ و التي كانت تتمتع بالأغلبية فيه ما دام هي في السلطة ـ كما كان يلحّ عليها محمد-الصالح بن جلول و فرحات عباس، و كما ألفت العمل به عند ما كان يتعلق الأمر بالإجراءات القمعية ـ لكن ما الفائدة من ذلك ما دام أنها حققت أهدافها و هي

تتربع على عرش السلطة و في غنى عن دعم الجزائريين لها ـ إلا أنّ عجزها - بل ترددها - حال دون ذلك.

ـ جزائريا:

ـ العامل الأول و يتمثّل في قلة التكامل و التنسيق و الترابط بين الأحزاب و المنظمات السياسية الجزائرية و الشخصيات الوطنية، فحتى المحاولات الوحدوية الجزائرية لم تعمّر طويلا و سرعان ابتعدت عنها العناصر المكونة لها: فـ الأمير خالد اتهم زملاءه المنتخبين المسلمين من دعاة الاندماج بأنهم كانوا من وراء نفيه، و الطيب العقبي اتهم زملاءه في جمعية المسلمين الجزائريين بالتخلي عنه إثر حادثة اغتيال مفتي الجزائر، و فرحات عباس بتنكّر المنتخبين المسلمين له إثر اعتقاله و مصالي الحاج بابتعاد أتباعه عن نهجه ... إلخ، و هو ما قلل من فعالية مواجهة الضغط المزدوج للمستوطنين الأوروبيين بـ الجزائر و لليمين الفرنسي المحافظ بـ فرنسا، و على تردد و جمود الحكومات الفرنسية.

ـ العامل الثاني و يتمثل في "التجزئة الضمنية" رغم "الوحدة العلنية" لـ المؤتمر الإسلامي الجزائري، رابطة أحباب البيان و الحرية و الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها، فبالإضافة إلى غياب النجم الشمال الإفريقي عن المؤتمر الإسلامي الجزائري، بل و قيامه بعمل منعزل كما بينته مطالب النجم لـ 20 جوان 1936، علما بانّ النجم كان يُعدّ أهم تنظيم سياسي جزائري من حيث الهدف الوطني و من حيث الوزن السوسيولوجي؛ و سرعان ما قاطعت فدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين لـعمالة قسنطينة عمل و نشاط المؤتمر بعد إقالة ابن جلول من رئاسته، و قامت بنشاط منفرد، يوازي بل و ينافس نشاط المؤتمر الإسلامي، علما بانّ فدرالية عمالة قسنطينة تُعدّ القلب النابض لـ المؤتمر الإسلامي، نظرا لكثرة أعضائها و لكثافة نشاطها، و بقي الحزب الشيوعي الجزائري بعيدا عن مبادئ و أهداف رابطة أحباب البيان و الحرية؛ بينما شهدت الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها انقساما بداخلها بين مختلف الاتجاهات المشكلة لها، و هو ما قلل من فعالية مواجهة الضغط المزدوج للمستوطنين الأوروبيين بـ الجزائر و لليمين الفرنسي المحافظ بـ فرنسا، و على تردد و جمود الحكومات الفرنسية.

ـ العامل الثالث و يتمثّل في التنازلات المتتالية التي كانت تقدّمها بعض الأحزاب و المنظمات السياسية الجزائرية لـ الحكومة و لـ البرلمان الفرنسيين، و هو ما كان يُفقد القضية الجزائرية بعدها الوطني، فقبول تلك الاتجاهات بالتخلي عن مطالب الأمير خالد و عن القانون الخاص و التمسك بـ قانون 4 فيفري 1919؛ التخلي عن ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري و عن مطالب النجم الشمال الإفريقي لـ 20 جوان 1936 و عن البرلمان الجزائري و التمسك بـ مشروع بلوم-فيولت لـ 30 ديسمبر 1936؛ التخلي عن بيان الشعب الجزائري و عن حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه و التمسك بـ أمرية 7 مارس 1944؛ التخلي عن أهداف الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها و التمسك بـ

القانون العضوي لـ الجزائر لـ 20 سبتمبر 1947، جعل الأوساط الاستعمارية و المحافظية، الحكومة و البرلمان الفرنسيين يترقبون مزيد من التنازلات تفقد القضية الجزائرية بعدها الوطني، و هو ما قلل من فعالية مواجهة الضغط المزدوج للمستوطنين الأوروبيين بـ الجزائر و لليمين الفرنسي المحافظ بـ فرنسا، و على تردد و جمود الحكومات الفرنسية.

و رغم عدم نجاح القضية الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي بين 1919-1954 في الدفاع عن مصالح الأهالي المسلمين الجزائريين و عن القضية الوطنية، إلا أنّ إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال البرلمان الفرنسي بين 1919-1954 و العمل و النشاط السياسي المكثف الذي أعقبه كان بمثابة مرحلة هامة في تطور الحركة الوطنية الجزائرية، حيث كان له عدة انعكاسات على المدى القريب، المتوسط و البعيد، يمكن إيجازها في ما يلي:

ـ النتيجة الأولى: و تتمثّل في فرض عدم نجاح القضية الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي بين 1919-1954، على الحركة الوطنية الجزائرية و من ورائها الأحزاب و المنظمات السياسية الجزائرية و الشخصيات الوطنية ـ بمختلف اتجاهاتها و ميولاتها ـ ضرورة التكامل، التنسيق، الترابط، العمل المشترك و الوحدة في العمل. إنّ الوحدة في العمل القائمة على أساس وحدة أجهزة حزبية ـ كما تجسدت ظاهريا في المؤتمر الإسلامي و الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها ـ لم تكن بالقوة و الفعالية التي تمكنها من الصمود و التصدي أمام الوحدة في الهدف و العمل الموحد الذي تجسد عمليا في الضغط المزدوج للأوساط الاستعمارية المحافظية و الفرنسية اليمينية و لتردد و جمود الحكومة و البرلمان الفرنسيين.

إنّ عدم نجاح المحاولات الوحدوية و التكتلات السياسية الجزائرية يعود إلى تركيبتها الأصلية القائمة على أساس وحدة أجهزة حزبية، غير طبيعية، من أحزاب و منظمات سياسية و شخصيات وطنية، متباينة إيديولوجيا، مختلفة المبادئ، متعارضة الأهداف، و هو ما ولّد فيما بعد فكرة ضرورة صهر مختلف الأحزاب و الاتجاهات في منظمة واحدة، و تأطيرها على وحدة الهدف، الأمر الذي أدى إلى تكوين رابطة أحباب البيان و الحرية في مارس 1944، كما أنّ عدم نجاح "الوحدة في العمل" التي جسدتها الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها لـ أوت 1951 جعل مؤسسو جبهة التحرير الوطني في أكتوبر 1954 يرفضون انتساب الأحزاب و المنظمات و يشترطون انضمام الأفراد و الشخصيات للثورة التحريرية.

ـ النتيجة الثانية: و تتمثّل في كون عدم نجاح القضية الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي بين 1919-1954، فشل لـ "الحتمية الديمقراطية" و ليس فشل لـ "الحتمية الوطنية"، فشل سياسة الإلحاق و الإدماج و المساواة التي كانت تجسدها الأحزاب و المنظمات السياسية

الجزائرية و الشخصيات الوطنية الأقل ثورية ـ بل الأكثر اعتدالا ـ و ليس فشل لسياسة الوطنية، التحرر و الاستقلال التي كان يجسدها النجم الشمال الإفريقي و حزب الشعب الجزائري من بعده، و قد عرف هذا التيار كيف يستغل التجمع الجماهيري الذي أحاط المؤتمر الإسلامي الجزائري، رابطة أحباب البيان و الحرية و الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها لتحقيق التعبئة و التجنيد لدى الجزائريين و لتشديد و إطالة الضغط على الفرنسيين.

إنّ التيار الاستقلالي الذي سلك اتجاها سياسيا مغايرا للتيارات السياسية الجزائرية الأخرى من حيث البرنامج و الهدف، و الذي يُعدّ من أنصار المعارضة و المواجهة، و رغم الارتياب من فعالية مثل تلك الإستراتيجية على المدى القريب، إلا أنه نجح في تعبئة الرأي العام الجزائري حول برنامجه، ساعده في الحصول على تأثير سريع و كبير، كان له بدوره أثر كبير في تطور الحركة الوطنية الجزائرية و في مسيرة القضية الوطنية.

إنّ نفوذه المتزايد يعود إلى انضمام الجزائريين اليائسين من معارضة المنتخبين الأوروبيين و من تردد و جمود الحكومات الفرنسية لمطالبهم و لطموحاتهم من جهة، و اليائسين من تنازلات الأحزاب و المنظمات السياسية الجزائرية و الشخصيات الوطنية من جهة ثانية. فنجاح التيار الاستقلالي وليد إخفاقات متلاقية، جزائرية و فرنسية. إنّ الضعف السياسي لتلك التكتلات الجزائرية كقوة إقتراحية، و فشل السياسة الجزائرية ـ بل انعدامها ـ للحكومات الفرنسية، ساهما كذلك في بروز خيار ثوري راديكالي من النوع الذي يقترحه التيار الاستقلالي.

ـ النتيجة الثالثة: و تتمثّل في تجاوز الأحزاب و المنظمات السياسية الجزائرية و الشخصيات الوطنية، و من ورائها الحركة الوطنية الجزائرية، للمطالب الإصلاحية، الاندماجية، المساواتية المتواضعة التي قدمها المؤتمر الإسلامي الجزائري و التحوّل إلى العمل الوطني من خلال إصدار بيان الشعب الجزائري في 3 فيفري 1943 و تأسيس رابطة أحباب البيان و الحرية في 14 مارس 1944، و التي جاءت كرد فعل على أمرية 7 مارس 1944، ثم إلى العمل الثوري من خلال إصدار بيان الشعب الجزائري و تأسيس جبهة التحرير الوطني في أكتوبر 1954، و التي جاءت كرد فعل مجازر 8 ماي 1945. و قد أدى ذلك إلى تلاحم و انصهار اتجاهات الحركة الوطنية الجزائرية حول فكرة استقلال الجزائر كخطوة نحو الإتحاد النهائي و الحاسم في إطار جبهة التحرير الوطني.

ملاحق

الملحق الـ 01

"الاستشارة المشيخية" (sénatus consulte) لـ 14 جويلية 1865[1847]

المادة الأولى ــ الأهلي المسلم فرنسي؛ غير أنه يبقى خاضعا لـ القانون الإسلامي. بإمكانه أن يقبل في الجيوش البرية و البحرية. و يمكنه أن يستدعي لوظائف و أعمال مدنية في الجزائر. و يمكنه، بطلب منه، أن يقبل للتمتع بحقوق المواطن الفرنسي؛ في هذه الحالة، سيخضع للقوانين المدنية و السياسية لـ فرنسا.

المادة الثانية ــ الأهلي الإسرائيلي فرنسي؛ غير أنه، يبقى خاضعا لقانونه الخاص. يمكنه أن يُقبل للخدمة في الجيوش البرية و البحرية. و يمكنه، بطلب منه، أن يُقبل للتمتع بحقوق المواطن الفرنسي؛ في هذه الحالة، سيخضع للقانون الفرنسي.

المادة الثالثة ــ يمكن للأجنبي الذي يثبت الإقامة ثلاث سنوات في الجزائر أن يُقبل للتمتع بكامل حقوق المواطن الفرنسي.

المادة الرابعة ــ لا يمكن الحصول على صفة مواطن فرنسي، طبقا للموادالـ1، الـ2 و الـ3، من الاستشارة المشيخية الحالية، سوى بعد بلوغه سن الـ 21؛ و يمنحها مرسوم إمبراطوري يُصدر في مجلس الدولة.

المادة الخامسة ــ سيحدد نظام إداري علنيا:

1° شروط قبول في الخدمة و ترقية الأهالي المسلمين و الأهالي الإسرائيليين في الجيوش البرية و البحرية؛

2° الوظائف و الأعمال المدنية التي يمكن أن يُستدعى لها الأهالي في الجزائر؛

3° الأشكال التي ستُطلع فيها الطلبات المتوقعة في المواد الـ1، الـ2 و الـ3 من الاستشارة المشيخية الحالية.

[1847] - **Les Institutions algériennes 1830-1870**: Document n° 16, Série Politique, Alger, Imp. Officielle, 1949, p. 18.

الملحق الـ 02

مذكرة عن مطالب المسلمين الفرنسيين في الجزائر كتعويض عن الخدمة العسكرية 26 جوان 1912[1848]

إنّ قرار 3 فيفري 1912 الخاص بتطبيق قانون التجنيد العسكري الإجباري على الأهالي الجزائريين قد أثار مشاعر سخط عظيمة في كل أنحاء البلاد. إنها مشاعر تهدد بالاستمرار إذا لم يوضع حد سريع للقرار الذي كان السبب في إثارتها.

و أمام هذه الحالة، فإنّ الأعيان الممضين أسفله، المعبرين عن رأي الأغلبية من مواطنيهم يعتقدون أنه من المفيد أن يقوموا بتوضيح الوضع إلى الحكومة في باريس و ذلك باطلاعها على رغبات المسلمين الذين يشعرون بأنّ هذا الحمل الجديد الذي أضيف إلى أحمال أخرى سابقة ثقيلة، يجب أن يصحبه، في المقابل، تحسين لأحوالهم.

و إنّ أعضاء الوفد، بوحي من عدد ضخم من العرائض التي كُتبت في جميع أنحاء الجزائر، و باقتناع منهم بأنّ جميع أبناء فرنسا يجب أن يستجيبوا، دائما لندائها، يعلنون أنّ أهالي الجزائر مستعدون للقيام بكل واجباتهم، كأبناء مخلصين، نحو الوطن الأم.

و لكنهم، من جهة أخرى، يعتبرون الأمور التالية ضرورية:

أ- تخفيض الخدمة العسكرية إلى سنتين، على قدم المساواة مع الفرنسيين الآخرين.

ب- التجنيد في الواحد و العشرين بدل ثمانية عشر، لأنّ المجندين في هذا العمر ليسوا مكونين بصفة كافية.

ج- إلغاء المنحة، لأنّ العائلات ستكون فخورة برؤية أبنائها يعملون في صفوف الجيش الفرنسي بدون تعويض مالي.

و هم، من جهة أخرى، يطالبون بالتعويضات الفعلية التالية:

1° إصلاح النظام الاضطهادي؛

2° تمثيل جاد و كاف في مجالس الجزائر و في المتروبول؛

3° توزيع عادل للضرائب؛

4° توزيع متساو لموارد الميزانية بين مختلف عناصر سكان الجزائر.

[1848] - **J.O.R.F: Documents parlementaires -Chambre-** Annexe n° 4383, Séance du 1er mars 1918, 315-316.

§ 1- نظام اضطهادي

إنّ الأهالي الجزائريين يخضعون، بخصوص قمع الجرائم، الجنح و المخالفات، لقوانين استثنائية تبتعد بشكل محسوس عن القانون العام. هكذا خلق بالنسبة إليهم قانون ما يسمى بالأهالي مخالفات خاصة لا تحكم فيها التشريعات العادية، و لكن يحكم فيها رجال من النظام الإداري، و هو ما يشكل خرقا لمبدأ الفصل بين السلطات.

و من جهة أخرى، فهم يتبعون القضاء المسمى بالمحاكم الرادعة و محاكم الجنايات التي لا تضمن طريقتها ضمانات التحقيقات العادية.

و نلاحظ أنّه لا تعود هذه القوانين و المحاكم الإستثنائية إلى عهد الاحتلال بل إلى 1881 و إلى 1903 فقط.

و بالإضافة إلى ذلك، فإنّ هناك عقوبة خاصة لا تُطبّق إلّا على الأهالي، و هي الاحتجاز الإداري، الذي لم ينص عليه أي قانون، و الذي لا يخضع تنفيذه لأية طريقة قضائية. في الواقع، فإنّ أمرا من الحاكم العام كاف لاعتقال أي إنسان، حتى و لو كان من أكثر الأشراف، و إبعاده عن عائلته، و عن أشغاله، دون السماح له بشرح وضعه و الدفاع عن نفسه، ثم يؤخذ لمدة غير محددة إلى معتقل خاص أو إلى جهة بعيدة عن مسكنه و عمله و تُسلّط عليه الإقامة الجبرية. (لذلك) يطالب أهالي الجزائر بتغيير كامل لهذه الأوضاع.

§ 2- تمثيل الأهالي

توجد في الجزائر هيئات مؤسسة من المفروض أنّ الأهالي ممثلون فيها. هكذا فإنه بإمكانهم الحصول على ربع المقاعد في المجالس البلدية، و لكن دون أن يتجاوز عدد ممثليهم ستة.

أما في المجالس العامة، فإنّ عدد ممثلي الأهالي قد حُدّد بستة دون استثناء.

و أما بخصوص المندوبيات المالية، التي يبلغ أعضاؤها 69 عضوا، فإنّ ممثلي الأهالي يشغلون 21 مقعدا: 15 من مندوبين عرب و قبائل (بربر) منتخبين، و 6 من الموظفين، يُعينهم الحاكم العام عن المنطقة العسكرية.

و أما فيما يتعلق بالمجلس الأعلى، الذي يضم 59 عضوا منتخبين أو معينين فإنه لا يوجد فيه سوى 7 أعضاء أهليين، من بينهم 4 ينتمون إلى المندوبيات المالية و ينتخبون من قبلها، و 3 يعينهم الحاكم العام عن المنطقة العسكرية.

كم نراه، فإنّ الأهالي لا يتمتعون في المجالس المحلية بتمثيل فعال و مفيد.

فالعدد القليل لم يسمح لممثلي الأهالي المنتخبين أن يشكلوا في كل مجلس سوى أقلية صغيرة لا تستطيع أن تأثر جديا عند التصويت. و بالإضافة إلى ذلك، فإنه نظرا إلى أنّ

هؤلاء النـواب الأهـالي لا يـسمح لهـم القـانون بانتخـاب لا رؤسـاء البلـديات و لا مـساعديهم، فإنـهم لا يستطيعون أن يقوموا بأي عمل في توجيه إدارة البلدية.

أما بخصوص طريقة تعيينهم فإنّها قد جاءت من قسم انتخابي مقيد جدا، لكي تمنح ضمانات جدية للاستقلالية.

في الواقع، يتضمن القسم الانتخابي:

أ- بخصوص المجالس البلدية: الموظفون و المتقاعدون، الملاكون لأملاك عقارية و فلاحية، الحاملون لوسام الشرف أو لأي مدالية تذكارية. أما التجار و الصناع و أصحاب المهن الحرة: محامي، دكتور في الطب، و تاجر كبير هم مستثنون و ليسوا ناخبين.

ب- بخصوص المجالس العامة، فإنّ القسم الانتخابي يتضمن: المستشارين البلديين بصفة أهلي و المساعدين الأهالي. و لكن نظرا إلى أنّ كل هؤلاء المساعدين موظفون يتبعون مباشرة لعامل العمالة، و نظرا إلى أنهم يشكلون الأغلبية في كل الدوائر الجزائرية الانتخابية، فإنه لا يكن سوى لمرشح مؤيد من الإدارة أن يضمن الفوز. و هذا ما يفسر كون المستشارين العامين و المندوبين الماليين هم، بـ تسعة أعشار من الموظفين، و عليه في حالة تبعية مطلقة تجاه الإدارة. و الحق، أنّ المستشارين العامين الأهالي ما زالوا، كما كانوا في الماضي، يُعينون من السلطة الإدارية.

هذا هو تشكيل التمثيل الأهلي.

السكان المسلمون يطالبون:

1° توسيع القسم الانتخابي الخاص لكي يضمن فعالية و سلامة التصويت

2° زيادة عدد ممثلي الأهالي في المجالس الجزائرية بنسبة خمسي عضويتهم؛

3° يجب أن يشكل القسم الانتخابي بنفس الطريقة في كل الانتخابات لكل المجالس الجزائرية. و في حالة ما إذا كان انتخابا من الدرجة الثانية ضرورة لتعيين المستشارين العامين و المندوبين الماليين، فلا يجب إعطاء حق التصويت سوى للمستشارين البلديين المنتخبين، و استثناء المساعدين الأهالي؛

4° أن يكون للمستشارين البلديين الأهالي حق انتخاب رؤساء المجالس البلدية و مساعديهم؛

5° أن يعلن على أنّ النيابة العمومية غير متناسبة مع وظيفة القياد و المساعدين الأهالي؛

6° أن يُمثل الأهالي في البرلمان الفرنسي، أو أن يُخلق في باريس مجلسا حيث يُمثل الأهالي بنواب ينتخبونهم بأنفسهم؛

7° أن يكون للأهالي الذين أدوا واجب الخدمة العسكرية إجباريا، أو بطريقة التجنيد، أو التطوع، الحق في اختيار صفة مواطن فرنسي، دون الخضوع إلى الإجراءات الحالية، و بناء على طلب بسيط.

§ 3 توزيع الضرائب

تعديل النظام الضريبي مبنيا على مبدأ المساواة في توزيع الأعباء.

§4 توزيع الموارد المالية

إنّ المجموعة الفرنسية التي تتمتع وحدها في الوقت الحالي بتمثيل نيابي جاد و فعال في المجالس المحلية و في البرلمان، هي الوحيدة التي تتصرف في الميزانية. و هكذا فإنّ الجزء الأكبر من الموارد المالية تُصرف بطريقة تكاد تكون تامة على العنصر الأوروبي. إنّ حاجات الأهالي الأكثر استعجالا تكاد أن لا تظفر بأية ترضية، و إنّ نفقات كبيرة قد خُصصت لكثير من البلديات، بينما بقيت أعمال في الدرجة الأولى من الأهمية بالنسبة للأهالي المسلمين تعاني.

إنّ هذه الحالة بصفة خاصة، غير عادية، و ذلك لأنّ الميزانية العامة، بالإضافة إلى الميزانية البلدية و العمالية، تُمول، في الجزء الأكبر، من ضرائب يدفعها الأهالي.

إنّ خلق نظام تمثيلي جاد للأهالي سيسمح بخلق توازن في توزيع الموارد المالية.

هذه هي التمنيات التي يصيغها أعضاء المفوضون المسلمون الممضين أسفله، الذين تملأهم الثقة في روح عدل و كرم حكومة الجمهورية، لغرض تحقيقها، من أجل عظمة و خير كل من فرنسا و الجزائر.

دكتور ابن التهامي، مستشار بلدي، الجزائر.

مختار حاج السعيد، محامي، قسنطينة.

دكتور موسى، مستشار بلدي، قسنطينة.

بوشريط علاوة، مستشار بلدي، قسنطينة.

جودي، مستشار بلدي، بسكرة.

ابن عثمان، مستشار بلدي، "بيجو"(Bugeau)

ابن ددوش، مستشار بلدي، تلمسان.

قارة علي، من الأعيان، "بون" (Bone)

الملحق الـ 03

رسالة الأمير خالد إلى الرئيس ويلسن ماي 1919[1849]

يشرفنا أن نقدم، لتقديركم السامي و لروح العدالة التي تحرركم، عرضا مقتضبا عن الوضعية الحالية للجزائر، الناتجة عن احتلالها من طرف فرنسا منذ 1830.

في كفاح غير متكافئ، و لكنه مع هذا كان يشرف آبائنا، حارب الجزائريون مدة سبعة عشر سنة، بطاقة و إصرار لا مثيل لهما، لردّ المعتدي و للعيش مستقلين. إنّ مصير السلاح لم يكن مع الأسف لصالحهم.

منذ تسعة و ثمانين سنة و نحن تحت السيطرة الفرنسية، فإنّ الفقر لا يتوقف عن الارتفاع عندنا، بينما كان ثراء المنتصرين يتزايد على حسابنا.

إنّ المعاهدة التي وُقعت يوم 5 جويلية 1830 بين الجنرال دي برمون (DE BOURMONT) و داي الجزائر، كانت تضمن لنا احترام قوانيننا و عاداتنا و ديننا، إنّ قانون 1851 قد كرّس حقوق الملكية و التمتع التي كانت موجودة زمن الغزو. عندما نزل نابليون الثالث (NAPOLEON III) بـ الجزائر يوم 5 ماي 1865، فإنه ألقى بيانا للسكان المسلمين قال فيه: " عندما وضعت فرنسا رجلها على التراب الإفريقي منذ خمسة و ثلاثين سنة، فإنّها لم تأت لتحطيم جنسية شعب، و لكن بالعكس، لتحرير هذا الشعب من اضطهاد قديم، لقد عوضت السيطرة التركية بحكومة أكثر لطفا، أكثر عدلا، و أكثر استنارة..."**.**

كنا نتوقع أن نعيش في سلام جنبا إلى جنب، و بالمشاركة مع المحتلين الجدد، و نحن معتمدين على هذه التصريحات الرسمية و الشرعية. و فيما بعد، تبين لنا، مع الأسف و على حسابنا، أنّ تلك الوعود الجميلة لا وجود لها إلّا في الكلمات. و بالفعل، و كما كان علينا الحال في زمن الرومان، فإنّ الفرنسيين بدأوا يطردون بالتدرج المنهزمين، و يستولون على السهول الخصبة و المناطق الأكثر ثراء. إلى يومنا هذا، مازالوا يحدثون مراكز جديدة للتعمير، بانتزاع أحسن الأراضي التي بقيت بأيدي الأهالي تحت عنوان: " نزع ملكية بسبب الفائدة العمومية **".**

إنّ أملاك الأوقاف، التي كانت تبلغ قيمتها مئات ملايين الفرنكات، و التي كانت تستعمل لصيانة المعالم العمرانية الدينية، و تقديم المساعدة للفقراء، قد تم الاستيلاء عليها و وُزعت على الأوروبيين، و هو أمر خطير للغاية، علما بأنّ تلك الأموال كانت موجهة، بصفة دقيقة و دينية، قد حددها الذين قاموا بتلك الهبة.

[1849] - Charles-Robert AGERON, **Revue d'Histoire Maghrébine**, 19-20 juillet 1980. -

و في هذه الأيام، و رغم قانون عزل الكنيسة عن الدولة، فإنّ أملاك الأوقاف القليلة التي بقيت تسيرها الإدارة الفرنسية تحت ستار لجنة دينية أعضاؤها تم اختيارهم من الإدارة، و لا مصلحة في أن نذكر أنهم لا يملكون أية سلطة، و في تناقض تام مع ديننا، انتهزت الإدارة جميع الفرص، و خاصة أثناء هذه الحرب، لتنظم في مساجدنا و محلاتنا المقدسة، تظاهرات سياسية، و بحضور الجموع المكونة خاصة من الموظفين، تعطي للقراءة نصوصا قد حُضرت للمناسبة من مسؤولين عن الدين، و يصل هذا التدنيس إلى حد إشراك الموسيقى العسكرية في تلك التظاهرات المهينة للذهنية الدينية للمسلم.

عند ما نطّلع على ميزان المدفوعات المقبوضات للجزائر، يظهر لنا بسهولة أنّ الأهالي هم من يرزخ تحت كثرة الضرائب، و أنّ توزيع الميزانية لا يأخذ في الاعتبار أي حاجة من حاجاتهم الخاصة تقريبا. إنّ العديد من القبائل ليست لها طرق و الأغلبية الساحقة من أطفالنا ليست لهم مدارس.

فبفضل تضحياتنا، استطعنا أن نحدث جزائر مزدهرة حيث غراسة الكروم تنتشر إلى ما وراء العين. إنّ البلاد قد تمّ شقها بالسكك الحديدية و الطرق بين القرى التي يسكنها الأوروبيين. ليس بعيدا عن الجزائر نجد قبائل كاملة في مناطق كثيرة السكان و وعرة و ليس لها مسالك للاتصال. إنّ تجمعات سكانية هامة ما زالت مجردة من كل شيء. نستخرج فيها المياه كما كان ذلك في وقت سيدنا إبراهيم، أي في جلود أتياس من خزانات مائية، أو من آبار بدون أية وقاية. و هكذا فإنّ حصة الشريحة الأكثر عددا هي الأضعف و الثقل الضريبي هو الأقوى.

في نظام يقال عنه جمهوري، إنّ أغلبية السكان تُسيّرها قوانين خاصة يستحي منها المتوحشون أنفسهم. و الشيء الذي هو خاص، هو أنّ بعض هذه القوانين التي تؤسس لهذه المحاكم الاستثنائية (محاكم قمعية و مجلس جنائي) يعود تاريخها إلى 29 مارس و 30 ديسمبر 1902. يمكننا أن نرى هاهنا نموذجا للسير التراجعي نحو الحريات.

و حتى لا يُعتبر كلامنا مبالغا فيه، نرفق بهذه الشكاية كتيبين كتبهما فرنسيان من الجزائر. فرانسوا مارنير، و هو محام لدى غرفة الاستئناف في (مدينة)الجزائر، و شارل ميشيل، مستشار عام و رئيس بلدية تبسة، إنهما تبرزان شناعة ظلم هذه القوانين.

و هناك مثال آخر لتبيين خرق حرمة الكلمة المعطاة، و ها هو: قبل سنة 1912، كان الجنود الأهالي يُجندون بالتطوع، مقابل بعض المزايا المهداة، تعويضا للجهود المبذولة. بدأت هذه المزايا تُحذف شيئا فشيئا، و قد تم التوصل سنة 1912 إلى التجنيد الإجباري، الذي كان في البداية جزئيا (10% من مجموع الشريحة العمرية المعنية) ثم كاملة، و ذلك رغم احتجاجات الأهالي القوية. فقد طُبقت علينا ضريبة الدم، و ذلك يخرق أبسط مبادئ

العدالة. بعد التفقير و الاستعباد و الإهانة بواسطة قانون الأقوى، لم نكن أبدا نعتقد أنّ مثل هذا العبء الخاص بالمواطنين الفرنسيين وحدهم سيأتي يوما ليثقل كواهلنا.

إنّ مئات الآلاف من أبنائنا سقطوا في مختلف ميادين المعركة و هم يحاربون شعوبا لم يستهدفوا لا حياتهم و لا أملاكهم. إنّ الأرامل و اليتامى و المعطوبين في هذه الحرب، لهم معاشات أو إعانات أضعف حتى من تلك التي للفرنسيين الجدد. كثير من المجروحين العاجزين عن أي عمل كان يأتون لتضخيم صفوف المساكين الذين يملئون المدن و الأرياف.

أمام هذه الوقائع المؤسفة، تبقى الحكومة العامة في الجزائر في حالة لا مبالاة مطبقة. باسم العذر الخداع، الذي بمقتضاه، لا ينبغي المساس بالحريات، فإنّ الأخلاق تدهورت تماما و صارت المشروبات الكحولية تُوزع بكثرة على الأهالي في المقاهي. و بما أننا مغلوبون، فإننا تحملنا كل هذه المصائب على أمل أن تأتينا أياما أحسن من هذه الأيام.

إنّ التصريح الرسمي التالي: " لا يمكن أن يُفرض على أيّ شعب أن يعيش تحت سيادة يرفضها "، **و الذي قدمتموه أنتم في ماي 1917 في رسالتكم إلى روسيا، فإنّ هذا يسمح لنا أن نأمل أنّ تلك الأيام الحسنة، أخيرا، قد جاءت . و لكن تحت الوصاية القاسية للإدارة الجزائرية، وصل الأهالي إلى درجة من الاستعباد، حتى أنهم صاروا غير قادرين على اللوم: إنّ الخوف من قمع وحشي دون رحمة أغلق كل الأفواه.**

رغم كل هذا، فإننا نأتي باسم مواطنينا لنستعطف المشاعر النبيلة لرئيس أمريكا الحرة: نطلب إرسال ممثلين، نختارهم نحن بكل حرية، ليقرروا مصيرنا في المستقبل تحت إشراف عصبة الأمم. إنّ شروطكم الأربعة عشر من أجل سلم عالمي، سيدي الرئيس، قد قبلها الحلفاء و القوات المركزية، و لهذا ينبغي أن تكون أساسا لانعتاق كل الشعوب الصغيرة المضطهدة دون تمييز لا في الجنس و لا في الدين.

إنكم تمثلون، باسم العالم أجمع، أكرم حامل للواء الحق و العدل، و لم تدخلوا في هذه الحرب الكبرى سوى من أجل نشر هذه المبادئ إلى جميع الشعوب. و فيما يخصنا، لنا ثقة كبيرة في كلمتكم المقدسة. و قد كُتبت هذه الشكوى لتضيء دينكم و تلفت انتباهكم إلى وضعيتنا و هي وضعية المنبوذين.

تقبلوا، سيدي الرئيس، ما نؤكده لكم من أسمى الاعتبارات.

الملحق الـ 04

الأخوة الجزائرية جانفي 1922[1850]

لم تكن تعني استقالة الأمير خالد من نياباته تخليه عن القضية الجزائرية و عن مصالح المسلمين الجزائريين، بل البحث عن أسلوب آخر للنضال بقليل من الفعالية السياسية ضد الاستعمار الفرنسي و ضد الإدارة الاستعمارية، فتبين له أنّ الاعتماد فقط على جريدة الإقدام كوسيلة عمل، و إن كانت جيدة، إلّا أنها غير كافية، و أنه أصبح بحاجة إلى تشكيل منظمة رسمية، للتعريف بمبادئ حركته و لتحقيق أهداف برنامجه، تمكنه من تعبئة الجماهير الشعبية و إعطاء فعالية أكثر لعمله السياسي، خاصة و أنه أصبح يعقد التظاهرات و التجمعات الشعبية، في الجزائر و خارج الجزائر، تخرجه من "النخبوية" الضيقة إلى "الشعبوية" الواسعة. و في هذا السياق، أسس الأمير خالد في 23 جانفي 1922 "الأخوة الجزائرية" (La Fraternité Algérienne) ، و كان خالد رئيسا لها و حميدة أمينها العام.

هدف الأخوة الجزائرية البحث عن الوسائل للدفاع و لتحسين الحالة المادية، المعنوية، و المادية، و الاقتصادية، و السياسية للسكان المسلمين بالجزائر؛ تأسست بـ (مدينة) الجزائر أودعت قوانينها الأساسية في 23 جانفي 1922. و تتمثل مهمتها الأولى في إبراز مدى مساهمة الأهالي المسلمين في الحرب الكبرى و التي انتهت بمجد لبلدنا بالتبني...

و هي بذلك مدعوة للمطالبة بإلغاء جميع الإجراءات الاستثنائية التي لا يزال يخضع لها الأهالي المسلمين بالجزائر في القريب العاجل مع العودة إلى القانون العام.

هدف الجمعية بالتحديد، الحصول على:

1° التطبيق الكامل لـ "قانون 4 فيفري 1919"؛

2° التمثيل البرلماني للأهالي المسلمين الجزائريين؛ و لكي تصبح المساواة المسجلة في ذلك القانون فعلية.

تطالب بسياسة اشتراك و التي هي سياسة فرنسا، و المساهمة في إدارة الشؤون العامة، و في تسيير مصالحنا الخاصة التي لا يمكن فصلها عن مصالح فرنسا.

[1850] - **L'Ikdam**, n° 91, 11 aout 1922, p. 1.

-

نطالب من جميع الجزائريين، دون تمييز في العرق و لا في الدين، مساعدتنا في القيام بهذه المهمة و التي هي كذلك الأكثر ضرورة و الأكثر استعجالا من بين تلك التي ينبغي أن يقوموا بها في البلد

يا أيها المسلمون، الغيورين على سعادتنا و كرامتنا، إنه من واجبنا رد الفعل و الدفاع عن أنفسنا. إنّ فرنسا الكرمة التي نكن لها المحبة، سترى فينا، مرة أخرى، أبناء جديرين بها.

الرئيس: الأمير خالد.

الأمين العام: حميدة.

يجب أن ترسل طلبات الانخراط و الاشتراكات إلى السيد رئيس الأخوة الجزائرية، 11 شارع بورت-نوف، (مدينة) الجزائر.

الملحق الـ 05

رسالة الأمير خالد إلى إ. هريو، جويلية 1924[1851]

نرى في وصولكم إلى السلطة بشرى عهدا جديدا من أجل دخولهم في طريق التحرر؛ إلغاء القوانين و الإجراءات الخاصة؛ التمثيل في البرلمان؛ العفو السياسي العام؛ حرية التعليم؛ المساواة في الأعباء العسكرية لأنّ الواجبات تستلزم الحقوق. نأمل هذا من روحكم الليبرالية.

(ثم بعث برسالة حدد فيها المطالب السياسية للجزائريين جاء فيها):

يرى المسلمون الجزائريون في وصولكم إلى السلطة بشرى سعيدة، و عهدا جديدا من أجل دخولهم في طريق التحرر. و بصفتي أحد المدافعين المتواضعين عن قضية أهالي الجزائر، منفيا لأنني دافعت عن مصالحهم الحيوية بصراحة، لي شرف تقديم إلى رئيس الحكومة الفرنسية برنامج مطالبنا الأساسية:

11- التمثيل في البرلمان، بنسبة متساوية مع الأوربيين الجزائريين؛
12- إلغاء كامل و نهائي للقوانين و الإجراءات الاستثنائية ، و للمحاكم القمعية و المحاكم الجنائية و للرقابة الإدارية مع العودة البسيطة إلى القانون العام؛
13- نفس الواجبات و نفس الحقوق مثل الفرنسيين بخصوص الخدمة العسكرية؛
14- ارتقاء الأهالي الجزائريين إلى كل الدرجات المدنية و العسكرية دون أي تمييز عدا الجدارة و القدرات الشخصية؛
15- تطبيق كامل للأهالي لقانون التعليم الإجباري ، مع حرية التعليم؛
16- حرية الصحافة و الاجتماع؛
17- تطبيق على الدين الإسلامي لقانون الفصل بين الديانات و الدولة؛
18- العفو العام؛
19- تطبيق القوانين الاجتماعية و العمالية على الأهالي؛
20- الحرية المطلقة للعمال الأهالي ، من كل الفئات ، في الذهاب إلى فرنسا.

إنّ تلك الرغبات لا تتناقض مع البرنامج الليبرالي لوزارتكم و لحزبكم، و لدينا أمل مؤكد بأنّ رغائبنا المشروعة، المذكورة أعلاه، ستلقى عناية خاصة.
الأمير خالد، في المنفى.

[1851] - **" Une lettre de L'Emir KHALED banni à M. HERRIOT "**, In: L'Humanité, n° 7321, 3 juillet 1924, p. 1.

الملحق الـ 06

تمنيات فدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين لـ 11 سبتمبر 1927[1852]

1- تمثيل الأهالي في البرلمان؛
2- المساواة في المعاملة و في التعويض في الوظائف الإدارية الممنوحة للأوروبيين و للأهالي (بعبارة أخرى منح للموظفين الأهالي العلاوة الجزائرية المتحصل عليها من الموظفين الأوروبيين)؛
3- المساواة في الخدمة العسكرية؛
4- إلغاء الإجراءات المفروضة على العمال الأهالي المتوجهين إلى فرنسا؛
5- إلغاء قانون الأهالي؛
6- تطوير التعليم و التربية المهنية للأهالي؛
7- تطبيق القوانين الاجتماعية على الجزائر؛
8- إعادة تنظيم، في البلديات المختلطة، الهياكل الانتخابية المشكلة بقانون 1919 فيما يخص انتخابات المجالس العامة و المندوبيات المالية.

[1852] - **La Tribune indigène algérienne**, 1ère année, n° 1, 25 novembre 1927, p. 2.

الملحق الـ 07

قانون حول ارتقاء أهالي الجزائر للحقوق السياسية لـ 4 فيفري 1919[1853]

صادق مجلس الشيوخ و غرفة النواب.

يصدر رئيس الجمهورية القانون الذي يحتوي ما يل:

العنوان الأول

حول ارتقاء أهالي الجزائر لصفة مواطن فرنسي

المادة الـ1ـ يستطيع أهالي الجزائر الارتقاء لصفة مواطن فرنسي بمقتضى إجراءات الاستشارة المشيخية لـ 14 جويلية 1865 و القانون الحالي.

المادة الـ2 ــ سيتحصل كل أهلي على صفة مواطن فرنسي، بطلب منه، إذا ما لبى الشروط التالية:

1° كان عمره 25 سنة؛
2° وحيد الزوجة أو غير متزوج؛
3° لم يكن قد حكم عليه بجريمة أو بجنحة، تقتضي ضياع حقوقه السياسية، و لم يتعرض لعقوبة تأديبية سواء لأعمال معادية للسيادة الفرنسية ، أو لمواعظ سياسية أو دينية أو الأعمال من شانها المساس بالأمن العام؛
3° أن يكون قد أقام سنتين متتاليتين في نفس البلدية بفرنسا أو بالجزائر أو في دائرة إدارية مطابقة لمستعمرة فرنسية أو بلد حماية فرنسية؛
وإذا لبى، علاوة على ذلك ، لواحد من الشروط الخاصة التالية:
أـ أدى الخدمة في الجيوش البرية أو البحرية وأثبت حسن السيرة بشهادة من السلطة العسكرية؛
بـ معرفة القراءة و الكتابة بالفرنسية؛
جـ أن يكون مالك أو صاحب مزرعة لملك ريفي أو مالك لبناية حضرية أو مسجل في ضريبة سواء المهن أو ضرائب بديلة، منذ عام على الأقل في نفس البلدية لمهنة مستقرة؛

د- كان صاحب وظيفة عمومية أو أجرة التقاعد لخدمات عمومية؛

هـ- كان قد تقلد ولاية عامة انتخابية؛

و- حامل وسام فرنسي أو تقدير شرفي ممنوح من طرف الحكومة الفرنسية؛

[1853] - **J.O.R.F: Lois et Décrets**, 6 février 1919 , pp. 1358-1359.

ن- كان مولودا لأهلي أصبح مواطن فرنسي، في حين بلغ الطالب سن الـ21 سنة.

زوجة أهلي، أصبح مواطن فرنسي بعد زاوجه بإمكانها طلب متابعة الوضعية الجديدة للزوج.

المادة. الـ3ـ يجب على الأهلي المسلم الجزائري الذي يرغب في التمتع من القانون الحالي إرسال طلب في نسختين، لقاضي الصلح، أو للسلطة التي تعوضه، و ضمه الوثائق التالية:

1° عقد الميلاد، أو، لتعذر، عقد علني، حررها، بشهادة أربع شهود، قاضي الصلح أو القاضي في مكان الإقامة؛

2° الوثائق الثابتة على أنّ الشروط المحددة في المادة الـ2 تم توفيرها؛

3° مستخرج سوابقه العدلية؛

4° عقود الميلاد لأبنائه القصر أو عقودهم العلنية.

يسلم له كاتب المحكمة وصلا من طلبه و يسلم نسخة دون تأخير للحاكم العام للجزائر.

المادة الـ4 ـ في الشهر الذي يلي تسجيل طلبه في كتابة محكمة العدل، يستدعي القاضي الطالب، يتحقق إذا ما يوفر الشروط الضرورية و يعرف بنتائج الامتحان للمعني ، رئيس البلدية أو إلى مسير بلدية إقامته، لوكيل الجمهورية و للحاكم العام الذين، في مهلة خمسة عشر يوما، يشعرون بالاستلام و يقدمون الملاحظات التي يرونها نافعة.

يرسل، بعد ذلك، الملف كاملا بدون تأخير لكاتب المحكمة المدنية للدائرة، و يُعطى إشعار لوكيل الجمهورية و للحاكم العام.

المادة الـ5ـ إذا كان الطالب يقيم في فرنسا، في مستعمرة فرنسية أو في بلد تحت الحماية، سيرسل طلبه إلى قاضي الصلح التي تتبع له بلديته الأصلية أو للسلطة التي تعوضها. و يمكن لهذا الأخير أن يمنح إنابة قضائية لكل قاضي صلح، أو سلطة فرنسية التي تعوضه، للقيام بإجراءات الامتحان.

المادة الـ6ـ إذا لم يحدث أي اعتراض في مهلة شهرين منذ تسجيل الطلب في كتابة المحكمة المدنية من الحاكم العام أو من وكيل الجمهورية، طبقا سواء للمادة الـ7، سواء للمادة الـ8 من القانون الحالي، تعلن المحكمة الابتدائية، في أول جلة استماع عمومي، بأنّ الطالب يوفر الشروط المحددة من القانون و مقبول لصفة مواطن فرنسي. و سيشار لهذا الإعلان على هامش عقد ميلاد و على عقد زواج الطالب.

إذا كان الطالب غير مسجل في سجل عقود الحالة المدنية، سيحمل العقد العلني تذكيرا مماثلا طبقا للمادة الـ3. العقد العلني هذا سيعوض عقد الميلاد أو الزواج سيودع في كتابة المحكمة الابتدائية و في أمانة البلدية.

المادة الـ7ـ في حال اعتراض، سواء من الحاكم العام، سواء من وكيل الجمهورية، المُبلّغ في الآجال المحددة برسالة بسيطة لكاتب المحكمة، تدرس المحكمة إذا كان الاعتراض مؤسسا ، سواء بغياب أحد الشروط المحددة في المادة الـ2، سواء بوجود حكم لأحد الأعمال المذكورة في هذه المادة. في جلسة استماع عمومية، في أجل شهر، سيستلم الاعتراض أو ستمنح برفع اليد؛ في هذه الحالة، سيعلن على أنّ الطالب مقبول لصفة مواطن فرنسي.

المادة الـ8ـ في نفس أجل شهرين المحدد من المادة الـ6، يمكن للحاكم العام، بقرار يتداول فيه في مجلس الحكومة و مصادق عليه من وزير الداخلية، أن يعترض، بسبب لا أهلية، لإعلان المحكمة، المنصوص عنها في نفس المادة. لا يمكن للطلب الملغى في ذلك الحال أن يُجدد سوى بعد مدة خمس سنوات.

المادة الـ9ـ طلب الاستئناف مفتوح ضد قرار المحكمة الابتدائية، سواء لوكيل الجمهورية، سواء للمعني. سيكون موقفا. سيرفع هذا الطلب و سيحاكم حسب الأشكال و الشروط المنصوص عنها في مروم 2 فيفري 1852 و قانون 6 فيفري 1914. ستقدم إعلانات الطلب لدى وكيل الجمهورية أو من طرفه.

المادة الـ10ـ ستعفى العقود القضائية من الطابع و ستسجل دون مصاريف. ستسلم عقود الحالة المدنية مجانا على ورق حر للمعنيين أو لقاضي الصلح؛ ستحمل في مقدمة نصها منطوق غايتها الخاصة و لا يمكن أن تستعمل لأي غرض آخر.

المادة الـ11ـ إنّ آثار قرارات المواد الـ6، الـ7 و الـ8 أعلاه هي نفسها التي ربطت بها الاستشارة المشيخية لـ 1865 القبول لصفة مواطن فرنسي.

العنوان الثاني

الوضع السياسي للأهالي الجزائريين الذين ليسوا مواطنين فرنسيين.

المادة الـ12ـ الأهالي المسلمين الجزائريين الذين لم يطلبوا صفة مواطن فرنسي، ممثلون في كل المجالس التداولية للجزائر (المندوبيات المالية، المجلس الأعلى للحكومة، المجالس العامة، المجالس البلدية، اللجان البلدية، جماعات الدواوير) من طرف أعضاء منتخبون، يشاركون بنفس الصفة و بنفس الحقوق كالتي للأعضاء الفرنسيين، تحت تحفظ تدابير المادة الـ11 للقانون العضوي لـ 2 أوت 1875.

في المجالس أين يشارك في نفس الوقت أعضاء أهالي معينون من طرف الإدارة، لا يمكن لهؤلاء أن يكون عددهم اكبر من عدد المنتخبين.

يساهم المستشارون البلديون الأهليون، حتى إذا لم يكونوا مواطنين فرنسيين، في انتخاب رؤساء البلديات ومساعد يهم.

المادة الـ13ـ ستبت بمراسيم خاصة حول تشكيل الهيكل الانتخابي الأهلي، و حول طريقة انتخاب ممثلي الأهالي في كل مجلس.

و هم، في كل الأحوال، متعارضون مع ولايات مستشار بلدي، مستشار عام و مندوب مالي: وظائف القايد، الأغا، الباشغا، أمناء البلديات المختلطة، الدوائر، ناطور، حارس غابة، موظف شرطة، فارس بلدية مختلطة.

و بصفة انتقالية، أعضاء المجالس المعينون في الفقرة السابقة، الذين اختارتهم السلطة، سيحتفظون بوظائفهم الحالية في الظروف التي منحت لهم؛ يمكن للأعضاء المنتخبون المنصبون حاليا في تلك الوظائف، مدى الحياة، الاستمرار في الجمع بينها و بين ولاياتهم الانتخابية.

المادة الـ14ـ الأهالي المسلمون الغير الموطنين الفرنسيين، مقبولون، كما هو الحال بالنسبة للمواطنين الفرنسيين، و في نفس شروط الأهلية، للوظائف أو للأعمال العامة.

غير أنّ مرسوما سيحدد قائمة وظائف السلطة التي لا يستطيعون ممارستها إلا إذا كانوا مواطنين فرنسيين.

لا يمكن لأولئك الذين سيسجلون في القوائم الانتخابية أن يعاقبوا، في ما يخص المخالفات و الجنح، سوى لنفس الأعمال و من نفس المحاكم على غرار المواطنين الفرنسيين، تحت تحفظ الإجراءات الخاصة المنصوص عنها لحماية الغابات و المحافظة عنها بقانون 21 فيفري 1903، و بتدابير قانون 14 جويلية 1914 و المتعلقة بالرقابة الخاصة.

المادة الـ15ـ في الدواوير المؤسسة تنفيذا للاستشارة المشيخية لـ 22 أفريل 1863، و في جميع مجموعات السكان الأهالي المجهزة بجماعة، المخصصات النقدية أو العينية من سكان الدوار، للطرق القروية و الريفية، بخصم الحصص المقتطعة لصالح العمالات، و عائدات الممتلكات البلدية التابعة للدوار، ستخصص فقط لأشغال إصلاح الطرق و تهيئة الينابيع و الآبار أو كل أشغال أخرى ذات منفعة عامة تهم سكان هذا الدوار.

المادة الـ16ـ تدابير القانون الحالي قابلة للتطبيق في كامل الأراضي المدنية للجزائر.

القانون الحالي، المتداول و المصادق عليه من مجلس الشيوخ و غرفة النواب، سينفذ كقانون الدولة.

باريس، 4 فيفري 1919.

ر. بونكاريه

من رئيس الجمهورية:

حافظ الأختام، وزير العدل،ذ

لويس نايل

وزير الداخلية،

ج. بامس

الملحق الـ 08

ميثاق مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري لـ 7 جوان 1936[1854]

1° إلغاء جميع القوانين الاستثنائية؛

2° إلحاق الجزائر بفرنسا، بدون قيد أو شرط، مع إلغاء الإجراءات الخاصة: الوفود المالية، و البلديات المختلطة و الحكومة العامة؛

3° المحافظة على القانون الخاص، مع إعادة تنظيم هيأة المحاكم الشرعية بصفة حقيقية لروح القانون الإسلامي، و تحرير هذا القانون؛

ـ الفصل بين الكنيسة (الدين) و الدولة: و تنفيذ جميع القوانين التي صدرت بمقتضى هذا القانون المبدأ؛
ـ إرجاع فورا لسائر المعاهد الدينية إلى الجماعة الإسلامية لتتصرف فيها بواسطة جمعيات دينية مؤسسة تأسيسا صحيحا؛
ـ القيام بأمور المساجد و المعاهد الدينية و الذين يقومون بها على عائدات أموال الأوقاف؛
ـ إلغاء كل الإجراءات الاستثنائية المتعلقة باللغة العربية و التي تعتبرها لغة أجنبية؛
ـ حرية التعليم للغة العربية و حرية القول للصحافة العربية؛

4° إصلاحات اجتماعية ذات طابع اجتماعي: التعليم الإجباري للأطفال من الجنسين؛ الشروع بسرعة في برنامج بناء مدارس واسع؛

جعل التعليم مشتركا بين الأوربيين و المسلمين؛

تطوير أعمال الإعانة (مستشفيات، مستوصفات، ممرضات مستقبلات، إعادة تنظيم التنظيم الحالي)؛ إنشاء خزينة خاصة لجميع العاطلين؛

5° الإصلاحات الاقتصادية: تساوي الأجر إذا تساوى العمل؛ تساوي الرتبة إذا تساوت الكفاءة؛ توزيع الإعانات التي تقدمها الميزانية الجزائرية للفلاحة، للتجارة، للصناعة و للحرف بمقتضى الحاجيات و دون تمييز بين الأجناس؛ و تكوين تعاونيات فلاحية، و مراكز لتعليم الفلاحين؛ إيقاف المصادرات؛ توزيع الأراضي الشاسعة البور على صغار الفلاحين و العمال الزراعيين؛ إلغاء قانون الغاب؛

[1854] ـ **الشهاب**، عدد جويلية 1936، ص ص. 236-237؛ و أيضا: **La Défense**, n° 111, 26 juin 1936, p. 1
و أيضا: **El Ouma**, n° 41, juillet-août 1936, p. 3

مطالب ذات طابع سياسي: العفو عن جميع الجنح السياسية؛ الهيكل الانتخابي المشترك في سائر الانتخابات؛ قابلية الترشح للانتخاب لجميع الناخبين؛ الاقتراع العام؛ التمثيل في البرلمان.

الملحق الـ 09

برنامج مطالب النجم الشمال الإفريقي من حكومة "الجبهة الشعبية لـ 20 جوان 1936[1855]

مطالب سياسية

حتى يعيد الأمل في قلب الجزائريين و لكي يعيد الهدوء في الأذهان، يجب على حكومة جبهة شعبية أن تتمسك بالتخلي عن سياسة الجنس المتميز التي ألهمت إلى حد الآن كل التشريع و التنظيم الإداري في الجزائر، مصادر أحقاد و مضايقات.

من أجل ذلك، ننادي، و هذا في مصلحة جميع عناصر السكان الجزائريين:

1° عفو واسع: إطلاق سراح المبعدين و المنفيينين (مساوي رابح في بريكة)، إطلاق سراح المساجين (المحكوم عليهم من قسنطيمة و أورليان فيل)؛

2° إلغاء قانون الأهالي، و قانون الغاب، و كل القوانين الاستثنائية؛

3° منح الحريات الديمقراطية، و التي ستقر قوانين تنفيذها: حرية الصحافة، مع تطبيق قانون 1881؛ حرية الاجتماع؛ حرية تشكيل الجمعيات مع تطبيق قانون 1901؛ حرية التفكير: لا ينبغي أن يقلق أي جزائري بسبب آرائه السياسية، الفلسفية أو الدينية؛ حرية النقابة، مع تطبيق قوانين 1884، 1920، 1924، و 1936؛ المساواة بين الفرنسيين و الجزائريين في الخدمة العسكرية؛ حرية السفر في فرنسا و في الخارج؛ خلق في الجزائر: 1° جمعية تمثيلية، منتخبة بالاقتراع العام؛ 2° بلديات منتخبة، هي الأخرى، بالاقتراع العام؛

4° الفصل بين السلطات التشريعية، و التنفيذية، و القضائية؛

5° إلغاء المساعدات و الدعم المقدم من طرف الحكومة إلى الديانات الكاثوليكية و البروتستانتية.

مطالب اجتماعية

أ- التعليم: التعليم الابتدائي إجباري و مجاني؛ تطوير التعليم الثانوي؛ حق الجميع في التعليم العالي عن طريق منح، و قروض الشرف للأكثر جدارة؛ تعليم اللغة العربية إجباري في جميع المستويات؛

[1855] - **La Défense**, n° 111, 26 juin 1936, p. 1. ؛ و أيضا: **El Ouma**, n° 41, juillet-aout 1936, p. 1

ب - الحماية العمالية:

1° توسيع جميع القوانين الخاصة بالحماية العمالية للجزائريين: قوانين حول التأمينات الاجتماعية؛ قوانين حول التعاون الاجتماعي؛منح علاوات للعاطلين و لبدون عمل؛ منح تعويضات عائلية للعاطلين من أرباب أو عائلين عائلة؛ خلق مطاعم شعبية في المدن و في القرى؛ فتح أشغال وطنية لامتصاص اليد العاملة في بطالة؛

2° تطبيق أسبوع الـ أربعون ساعة؛

3°التطبيق لصالح مختلف عناصر السكان في الجزائر لقاعدة، "تساوي الأجرة، إذا تساوى العمل"؛

ج- الصحة الاجتماعية:

1° زيادة عدد المراكز الصحية؛

2° خلق مركز ضد السل؛

3° خلق مراكز أمومة في المدن و في المراكز الهامة للنساء الأهليات؛

4° تهيئة مآو للمعتوهين حسب الطرق الحديثة؛

5° تنظيم مكافحة مستمرة و شديدة ضد الأكواخ و كل السكنات غير الصحية؛

د- حماية الطفولة:

1° اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الطفولة الجانية أو المهملة؛

2° خلق محاكم للأطفال في الجزائر؛

مطالب اقتصادية و مالية

أ- الميزانية: تخفيض الضرائب

1° استبدال الضرائب العديدة بضريبة وحيدة و تدريجية، تفرض خاصة على الثروات الكبيرة؛

2° تقليص الأجور الضخمة التي تثقل الميزانية الجزائرية؛

3° إلغاء الجمع؛

ر- إجراءات اقتصادية:

1° وقف بيع- الحجز دون تمييز و المصادرات الجماعية لصالح الاستعمار؛

2° إلغاء هذا التعمير؛

3° إقرار تأجيل الديون لصالح صغار الفلاحين و صغار الملاك، الحرفيين و صغار التجار؛

4° فتح و توسيع القرض الفلاحي للفلاحين و لصغار الملاك؛

5° وضع نظام جمركي يحمي المنتوجات و الصناعات المحلية ضد المنتوجات المماثلة؛

6° عدم اللجوء إلى المصادرة سوى لأجل منفعة عامة توضع بطريقة شرعية و طبقا لأحكام المواد الخاصة من القانون المدني. اعتماد لجنة المصادرة من أجل تقدير التعويضات و التحكيم في حال ما إذا لا يمكن تشكيل أغلبية داخل اللجنة؛

إصلاحات إدارية

أ-1° إلغاء المقاطعات العسكرية في جنوب الجزائر و تعويضها بإدارة مدنية؛ 2° تحويل البلديات المختلطة إلى بلديات كاملة الصلاحيات؛ 3° إلغاء نظام القياد؛

ب-النظام الإصلاحي: التفريق بين العقوبات السياسية و القانون العام، منح نظام يتماشى مع وضعيتهم للمعتقلين السياسيين، تحسين حياة المساجين، و التي هي، بوجه خاص، لا إنسانية في الجزائر؛

ج-إبقاء أملاك (الأوقاف) بالنسبة لعمليات المساعدة، و التي ورثوها من الخواص، و تجنب استعمالها من طرف الدولة للإنفاق على الاستعمار الرسمي، أو إلى أية غاية أخرى.

إدارة: النجم الشمال الإفريقي

الملحق الـ 10

مشروع قانون بلوم-فيولت لـ 30 ديسمبر 1936[1856]

المادة الـ1- يُقبل للممارسة الحقوق السياسية للمواطنين الفرنسيين دون أن يترتب عن ذلك أي تعديل في قانونهم أو في حقوقهم المدنية، و هذا بصفة نهائية، عدى تطبيق التشريع الفرنسي حول نزع الحقوق السياسية، الأهالي الجزائريين الفرنسيين لعمالات الجزائر الثلاث الذين يوفرون الشروط المعددة في الفقرات التالية:

1°- الأهالي الجزائريين الفرنسيين الذين غادروا الجيش برتبة ضابط؛

2°- الأهالي الجزائريين الفرنسيين ضباط صف الذين غادروا الجيش برتبة رقيب-أول أو رتبة أعلى، بعد أن خدموا مدة خمسة عشرة سنة و الخروج منه بشهادة حسن السيرة؛

3°- الأهالي الجزائريين الفرنسيين الذين أدوا خدمتهم العسكرية وتحصلوا على الوسام العسكري، و صليب الحرب الكل سويا؛

4°- الأهالي الجزائريين الفرنسيين الحاصلين على إحدى الشهادات التالية: شهادة التعليم العالي، بكالوريا التعليم الثانوي، شهادة عليا، شهادة ابتدائية، شهادة نهاية الدراسات الثانوية، شهادة المدارس (العربية)، شهادة تخرج من مدرسة وطنية كبيرة أو مدرسة وطنية للتعليم المهني، الصناعي، الفلاحي أو التجاري و كذا الموظفون المستخدمون بمسابقة؛

5°- الأهالي الجزائريين الفرنسيين المنتخبون في غرف التجارة و الفلاحة أو المعينون من طرف مجلس الإدارة للناحية الاقتصادية و من طرف غرف الفلاحة للجزائر، في إطار الشروط المنصوص عليها في المادة 2؛

6°- الأهالي الجزائريين الفرنسيين، المندبون الماليون، المستشارون العامون، المستشارون البلديون للبلديات كاملة الصلاحيات ورؤساء الجماعات الذين مارسوا وظائفهم خلال مدة ولاية؛

7°- الأهالي الجزائريون الفرنسيون، الباشا أغوات، الأغوات، القياد الذين مارسوا وظائفهم خلال أربع سنوات على الأقل؛

8°- الأهالي الجزائريون الفرنسيون، قادة بوسام وطني لجوقة الشرق أو معينون لهذا الوسام بصفة عسكري؛

[1856]- **J.O.R.F: Documents Parlementaires -Chambre**- Séance du 30 décembre 1936, Annexe n° 1596, pp. 1247-1248.

9°- العمال الأهالي الحاصلين على ميدالية العمل أو أمناء نقابات العمال المشكلة باستمرار بعد عشر سنوات من ممارسة وظيفتهم؛

المادة الـ 2- يُعين مجلس إدارة الناحية الاقتصادية للجزائر، خلال دورة التي تلي تطبيق القانون الحالي، مائتين تاجر، صناعي، أو حرفي عن كل عمالة جزائرية، و الذين سيصبحون منذئذ مقلدون بالحقوق السياسية الممنوحة من المادة الأولى من القانون الحالي، بقرار من الحاكم العام.

تُعيّن الغرف الثلاث للفلاحة بالجزائر، كل واحدة في نفس الظروف و لنفس الغرض مائين فلاح.

يُعيّن مجلس إدارة الناحية الاقتصادية للجزائر في أول دورة من كل سنة من السنوات التي تلي تطبيق القانون الحالي، في نفس الشروط السابقة، خمسون تاجرا أو صانعا أو حرفيا عن كل عمالة جزائرية، و تُعيّن الغرف الفلاحية الثلاث للجزائر، كل واحدة، في نفس الشروط و لنفس الغرض، خمسون فلاحا.

المادة الـ3- تؤدي العقوبات المنصوص عليها في قانون 2 فيفري 1852 في مادتيه الـ15 و الـ16 و كذا أي عدول يحصل بالنسبة للحاصلين على الوظائف المنصوص عليها في المادة الأولى رقم 6° و 7° و كذا حذف إطارات جوقة الشرف و من الميدالية العسكرية، ستؤدي قانونا إلى الشطب من القوائم الانتخابية.

المادة الـ4- كل أهلي جزائري فرنسي مستفيد من تدابير القانون الحالي، يمكن أن يُنزع منه الانتفاع بالتدابير السابقة بتطبيق تدابير المادة 9 الفقرة 5 من قانون 10 أوت 1927.

المادة الـ5 - ليس لتدابير القانون الحالي أي أثر رجعي، و ستطبق فقط على الأهالي الجزائريين الفرنسيين الذين تتوافر فيهم حاليا أو سيستوفون في المستقبل الشروط التي تعددها.

المادة الـ6- تمثيل الجزائر في غرفة النواب مضمون بمعدل نائب واحد لكل 20.000 ناخب مسجل أو قسم 20.000 .

يُكلّف وزير الداخلية بتطبيق القانون الحالي.

الملحق الـ 11

الجزائر أمام الصراع العالمي. بيان الشعب الجزائري[1857]

منذ 8 نوفمبر 1942 و الجزائر تحت احتلال القوات الأنجلو-أمريكية.

إنّ هذا الاحتلال بعزله المستعمرة عن المتروبول، قد أحدث في وسط فرنسيي الجزائر سباقا حقيقيا إلى السلطة. فكل مجموعة منهم: جمهوريون، غوليون، ملكيون، و إسرائيليون، تحاول من جهتها، أن إبراز تعاونها أمام أعين الحلفاء، و تسهر على الدفاع عن مصالحها الخاصة.

و أمام هذه الإثارة، كل واحد يبدو يتجاهل حتى وجود ثماني ملايين و نصف من الأهالي.

غير أنّ الجزائر المسلمة، و لو أنها غير مبالية بهذه المنافسات و لكنها تبقى يقظة و حذرة على مصيرها.

اليوم، فإنّ ممثلي هذه الجزائر، استجابة منهم للرغبة الجماعية لأهاليهم، لا يمكنهم التخلي عن الواجب الإجباري في طرح مشكل مستقبلهم.

فإذا تحقق هذا، فإنهم لا يريدون أن يتنكروا للثقافة الفرنسية و الغربية التي تلقوها و التي بقيت عزيزة عليهم . على العكس، فإنهم، استفاء من الثروات المعنوية و الروحية لـفرنسا المتروبوليتانية و من تقاليد الحرية للشعب الفرنسي، يجدون القوة و المبرر لعملهم الحالي.

شعورا بمسؤولياتهم أمام الله، فإنّ هؤلاء الممثلين يُعبّرون هنا، بإخلاص و أمانة في الطموحات العميقة لكل الشعب الجزائري المسلم.

إنّ هذا البيان يُعتبر أكثر من عريضة دفاع، إنه شهادة و عقد إيمان.

للمرة الثانية خلال القرن الـ 20، يكافح العالم بأسره من أجل نصر العدالة و الحق، لتحرير الشعوب.

لكن للمرة الثانية، يشاهد العالم لهذا المنظر المؤسف و المأساوي: وراء الجندي الذي يموت من أجل تحرير البشر و سعادة الإنسانية، تدخل المؤتمرات الديبلوماسية و الاتفاقات الدولية في الميدان. ماذا سيكون نصيب حقوق الناس في هذه المحادثات؟

- [1857] - **C.A.R.A.N: F [60]** , Paris.
811

أخذ سلام 1918 بثمن غال. كانت تضحية المقاتلين من كل الجنسيات و من جميع الأديان دون جدوى. لقد بقيت أطماع الشعوب القوية، و اللا عدالة التي تفرزها وراء أسمى تضحية الأموات.

اليوم، تصريحات بعض رجال الدواة مليئة بهذا الحد بالتناقضات و الغموض، حتى ليخشى أنّ سلام الغد يحمل، بسبب أنانية و إمبريالية الأمم الكبرى، و ضعف و جبن الشعوب الصغيرة، بوادر حرب قادمة.

فضلا عن ذلك، فالمسؤوليات التي تؤثر على الأمم الكبرى تؤثر على الشعوب الصغرى و على الأشخاص. الشعب الجزائري، بفضل وجوده أمام هذه المسؤولية، و رغبة منه في خدمة السلام و الحرية في آن واحد، يرفع صوته للتنديد بالنظام الاستعماري الذي فُرض عليه، و للتذكير باحتجاجاته الماضية و للمطالبة بحقه في الحياة.

إنّ استعمار الجزائر من طرف فرنسا، الوريثة مع ذلك لمبادئ 1789، يستمر منذ أكثر من قرن. هذا الاستعمار "الديمقراطي" تمكن أن يتطور بحرية، بدون عائق منذ حوالي 70 سنة. التجربة كانت طويلة. تكفي للحكم على عمل في نتائجه.

من هذه النتائج، أي من التركيب الحالي للبلاد، تستخرج المبادئ المنطقية التي ستسمح للأمم المتشبعة بالحرية و العدالة أن تصل عبر المأساة الجزائرية إلى الحقيقة و أن تساعد هكذا، بكل وعي، في إقامة نظام الحرية، و العدالة الاجتماعية و الأخوة الإنسانية.

استطاع رجل دولة فرنسي جامع بحاكم مستعمرة- "بول برت"(Paul BERT)- أن يكتب في موضوع الغزوات الاستعمارية يقول:

" عند ما يضع الشعب، و لأسباب ما، رجله في إقليم شعب آخر، ليس له سوى ثلاث قرارات: القضاء على الشعب المهزوم، أو إنزاله إلى العبودية المخزية، أو إشراكه في مصيره ".

يكفي أن نتفحص تطور الاستعمار في الجزائر لنتعرف كيف حولت سياسة الدمج، المطبقة أوتوماتيكيا على البعض، و المرفوضة للبعض الآخر، المجتمع المسلم إلى العبودية الكاملة.

هذه العبودية لم تكن متعمدة في فرنسا. لقد فرضتها عليها الظروف بقوة، كنتيجة حتمية لنظام الاستيطان الأوروبي المحدد من طرف الماريشال بجو نفسه.

" آه! لو لم يكن هناك عرب في الجزائر، أو لو كانوا يشبهون لشعوب الهند المخنثة، لتجنبت نصح بلادي بأن تستعين بالميزانية، لوضع قاعدة استعمارية مع العنصر العسكري.

" لكن وجود هذه الأمة الجد قوية، و الجد مهيأة للحرب، و الجد متفوقة إلى هذا الحد على الجماهير الأوروبية التي يمكننا إدخالها في البلاد، يفرض علينا اللزوم المطلق على توطين، أمامها، و بجانبها و في وسطها، السكان الأكثر قوة ممكنة ".

توطين هذه الجماهير الأوروبية هي الخاصية الأساسية للتاريخ الجزائري منذ الاحتلال الفرنسي. الجزائريون، أي العرب-البربر، يزاحون إلى المحل الثاني في انشغالات السلطات العامة. و رغم تفوق عددهم و حقوقهم غير القابلة للتقادم، فهم مجبرون على التراجع و على الاختفاء تحت وزن الهزيمة.

من الآن فصاعدا، ستتعايش و تتجاور جزائران: الجزائر المستعمرة الفرنسية، الأوروبية كاملة، و الجزائر المسلمة، الخاصة بالعرب-البربر.

يمكن إحصاؤهما اليوم، بعد 113 سنة من استسلام (مدينة) الجزائر على النحو التالي:

المستعمرة الفرنسية: 700.000 أوروبي (من أصل فرنسي أو أجانب متجنسين بمرسوم 26 جوان 1889) و 130.000 جزائري إسرائيلي مفرنسين بمرسوم كريميو 26 أكتوبر 1870.

في المجموع 830.000 مواطن يمارسون السيادة الكاملة في الجزائر.

الجزائر المسلمة: 8.500.000 من العرب-البربر، محددين بالاستشارة- المشيخية لسنة 1865 "أهالي مسلمين رعايا فرنسيين" و أبقيو إلى يومنا هذا في حالة مهزومين و خاضعين. هؤلاء الأهالي هم، مع ذلك، خاضعون لكل واجبات الفرنسيين، بما فيها الخدمة العسكرية الإجبارية.

إنّ الطابع البارز و المستمر للاستعمار الفرنسي هي خضوع كامل البلاد، بسكانها، و ثرواتها، و أدواتها، و إدارتها، لذلك العنصر الفرنسي و الأوروبي. سياسة إلحاق الجزائر بـالمتروبول، المسماة بـ "سياسة الدمج" تجد هنا منبعها، و حجتها، و أقوى عبارتها.

سيطول الحديث، و سيكون مملا لو نتابع بالتفصيل تطور هذا الاستعمار. نكتفي بالإشارة إلى المراحل الرئيسية:

من 1830 إلى 1900، تظهر المستعمرة الفرنسية، تحت حماية النظام العسكري، للوجود و تبدأ في الازدهار. بالسلب و المصادرة، تستولي على المباني في المدن و على أحسن الأراضي و التي توزعها على الأوروبيين. في سنة 1851، نجد 4.774 ملكية أرض، تمثل 19.000 هكتار.

نابليون III، غير راض عن نتائج الاستفتاء الشعبي بـالجزائر، و خائف من شهوة المغامرين الكثيري العدد، دشن نظام الملكيات الأرضية الكبيرة. في 1853، تحصل شركة جونوفواز على 20.000 هكتار. في 1862 و 1863، تم منح مساحة 160.000 هكتار من الغابات، الأكثر جمالا و الأكثر سهولة للاستغلال، بصفة نهائية، لثلاثين مستفيدا. في 1865، تحصل الشركة العامة لـ الهبرة و مقطع على 25.000 هكتار في سهل سيق، و الشركة العامة الجزائرية، التي ستصبح في 1877 الشركة الجزائرية، تحصل على 100.000 هكتار في عمالة قسنطينة.

تعود الجمهورية الثالثة إلى نظام حصص التعمير. من 1870 إلى 1877 تنشئ الإدارة 198 قرية يقطنها 30.000 معمرا. و يرتفع عدد السكان الفرنسيين من 195.000 إلى 268.000 و يبقى هذا العدد في ازدياد مستمر، مدعما بالتجنيس الجماعي للأهالي الإسرائيليين (1870) و الأجانب المولودين بـالجزائر (1889).

للتحرر من النظام العسكري، الذي لا يخدم تطورها بسرعة، طالبت هذه المستعمرة الأوروبية، و في ساعة مبكرة، الانتفاع بالإلحاق. تحصلت على إنشاء البلديات الكاملة الصلاحية، مماثلة لبلديات فرنسا، مجالس عامة، و على التمتع بالتمثيل البرلماني في باريس.

هذه المؤسسات الديمقراطية، المنجزة لصالح المنتصرين فقط، تفتح الضمانات للعدد الكبير و المتزايد من الأوروبيين.

لقد تحطم رد الفعل الدفاعي للشعب الجزائري، و التي تُعتبر انتفاضات المقراني سنة 1871، و ثورة أولاد سيدي الشيخ في 1881 حركاتها الأخيرة، اندفع بعدها الاستعمار لينتشر في كامل البلاد. و يرتفع عدد السكان الأوروبيين سنة 1896 إلى 536.0000 منهم 318.000 فرنسيا و 218.000 أجنبيا.

و في 1900، كانت القبائل العربية قد خسرت، و هذا بتطبيق مخلف المراسيم، 2.250.560 هكتار من أخصب الأراضي، و إثر العملية الوحيدة للحجز سنة 1871، خسر القبائل 2.639.000 هكتار.

لقد أخذت المستعمرة الفرنسية جذورها في التراب الجزائري. و أصبحت تعي أكثر فأكثر بمسؤوليتها و بقوتها. و بدأ وزن فرنسا و حقها في الرقابة يثقلانها. و لم تعد سياسة الإلحاق تحظ بدعمها. و هكذا تبدأ مرحلة جديدة، حيث تفكر المستعمرة في استقلالها. حسب المؤرخ "أ-ف قوتييه"(E-F GAUTIER)، إنّ الاضطرابات المعادية لليهود سنة 1896 لم تكن تُعبّر سوى عن رغبة المعمرين في تحررهم عن المتروبول. في الواقع، تختفي صرخات "الموت لليهود" بمجرد ما تحصل الجزائر على استقلالها المالي و إنشاء المجالس

الجزائرية. هذه المجالس، أوليغارشية حقيقية، ستسيطر على الميزانية. ستصوت على الضرائب و ستأمر بالمصاريف.

من سنة 1900 إلى أيامنا هذه، سيشتد هذا الاستقلال المالي و سيمتد إلى الجانب السياسي. تحاول المجالس الجزائرية أن تلعب دور البرلمان الجزائري الصغير. و يعمد المعمرون إلى إظهار خطر الاستقلال الكامل بمجرد ما تمس مصالحهم (أزمة تحديد الخمور سنة 1930).

لحد الآن، وصلت المستعمرة الفرنسية إلى أوج قوتها. الـ 830.000 مواطن الذين يكونونها يتمتعون بمواطنة مزدوجة: هم مواطنو الجزائر التي يسيرونها بكل حرية، و مواطنو فرنسا بفضل تمثيلهم في البرلمان الفرنسي.

هؤلاء المواطنون رسخوا في الجزائر كاملة مفاهيمهم و سيطرتهم. أنشأوا 30.000 كلم من الطرق، و 5.000 كلم من السكك الحديدية، حسب احتياجاتهم المحضة. أقيمت المشاريع المائية و السدود الكبرى، لري أراضيهم. تصل الخمور إلى تطور غير منتظر و تشكل أهم ثرواتهم، و تغطي الكروم مساحة 230.000 هكتار ليصل إنتاجها السنوي إلى 13 مليون هكتولتر.

بصفة عامة، لقد اختفت الملكيات الأرضية الأولى لتترك المكان للإقطاعية. لهذا السبب التعمير الريفي في انخفاض. تبين إحصائيات 1930 أنه لا يوجد إلا 26.153 معمرا أوروبيا. من بين هؤلاء الأوروبيين 1,8% فقط يملكون أقل من 10 هكتارات، 24 ,2% يزرعون من 10 إلى 50 هكتار، 15,5% يستغلون من 50 إلى 100 هكتار و 4 ,73% أكثر من 110 هكتار. هذه الاستغلالات، عند ما تقام على أراضي الحبوب، تصل إلى 15.000 هكتار.

إنه نظام الملكية الكبيرة، على رأسها أوروبي، لكن العمل بها منجز من طرف مؤجرين أهالي.

هذا الإقطاع الزراعي، الذي يقوم بسيادة مزدوجة، لم يفوت غرس روحا امبريالية و عنصرية، في هذا المجتمع الاستعماري. القوة، بخلقها الحق أصبحت عقيدة لسيره الحربي:

"نحن الفرنسيين، إننا في ديارنا في الجزائر.

"أصبحنا سادة هذه البلاد بالقوة، لأنّ الغزو لا يمكنه أن يتحقق إلا بالقوة، و يفترض حتما وجود منتصرين و منهزمين. عند ما انهزم هؤلاء، تمكنا من تنظيم البلاد و هذا التنظيم يؤكد مرة أخرى فكرة تفوق المنتصر على المنهزم، المتحضر على الرجل الأسفل...

"نحن الملاك الشرعيين للبلاد" (إفريقيا اللاتينية، ماي 1922).

لا يمكن التأكيد أحسن من هذا، حق الأقوى. يجب الرجوع إلى أزمنة جد قديمة لكي نجد امتيازات جد عظيمة لصالح فئة جد قليلة. إنّ طبقة نبلاء سنة 1789، المنهارة من طرف أجداد جمهورييننا ليومنا هذا، لم تكن تتمتع في فرنسا بمكانة جد قوية.

الجزائر المسلمة، في البداية، بصفة بطولية، ثم بصمت، أخيرا بالمطالب المتكررة، سوف تؤكد حقها في الحياة و في الوجود.

فإدارة الداي سوف تنهار في ظرف عشرين يوما. لكن سيتطلب 27 سنة للجيش الفرنسي، الغني بالتقاليد الحربية من بونابرت، ليصل إلى التغلب على مقاومة الفلاح العربي و البربري. " الأمة الشديدة "، غنية و قوية، و التي كان الماريشال بيجو مجبرا على تقديرها، لم تستسلم. ستدافع القبائل بشدة عن أراضيها، و عن أملاكها، و حريتها و خاصة ذلك الإسلام، الغالي في قلوبهم، الذي كان يمثل مفهومهم السياسي و الاجتماعي و الديني.

غزو الجزائر من طرف فرنسا، لم يكن حقيقة إلا بسحق و تدمير هذه القبائل بصفة كاملة. " الذي يريد الغاية يريد الوسائل "، سيقول ضابط فرنسي لتلك الفترة. و كانت فعلا 27 سنة من مأساة بدون اسم.

هذه المأساة العظيمة لم تتغلب على عناد السكان المهزومين. سيكتب قادة العرب إلى لامورسيير بعد انهيار الأمير عبد القادر، "ستمشي فرنسا إلى الأمام"، " لكن سوف تجبر على التراجع و نحن سنرجع. أترى الموجة ترتفع عند ما يمسها الطائر بجناحه؟ إنها صورة مروركم بإفريقيا ".

الجزائر المسلمة، لم تشعر بحقيقة انهزامها و خرابها إلا عند الغزو الاقتصادي للبلاد. الحلم الذي تركته الهزيمة يستمر، لم يصمد أمام التوسع الاستعماري فوق الأرض الجزائرية العامل الاقتصادي سيكون عازما، كل البناء السابق لسنة 1830 سيهمل. اجتماعيا و اقتصاديا إنه الانهيار التام مع ما يتبعه من موكب حزن، فقر، عبودية و هجرة إلى بلدان بعيدة.

إنه من المفيد الإشارة مع الأستاذ "لارشير"(LARCHER) إلى أنّ سياسة ضم الجزائر و دمجها بالمتروبول تترجم في نظر الأهالي المسلمين، بـ " هذا التقسيم غير الطبيعي للأرض الجزائرية إلى عمالات، و دوائر، و بلديات لا تتطابق بتاتا مع التقسيم الإداري و الأسماء المماثلة بالمتروبول؛ بإدخال في هذه البلاد الجديدة لهذه الأجهزة الحكومية العلمية و المعقدة، التي تصبح في بلد بربري، سخرة أو مخزية؛ بهذه المجالس البلدية أين يفرض بعض الأوروبيين المفرنسين حديثا قانونا على الآلاف من الأهالي؛ بهذه اللجنة من المعمرين التي تحكم بتحيز مثير، العرب و القبائل الذين أحيلو عليهم؛ بتطبيق قانوننا المدني على الملكية الأهلية، الشيء الذي يؤدي إلى تجريد قبائل بكاملها...

في هذا الصدد، الجزائر المسلمة تعاني تحطيما ثوريا حقيقيا. النظام الجديد وضعها أمام انقلاب مفاجئ و غير منتظر. كانت مجبرة على التكيف أو الزوال. لزمن طويل، مع الأسف، اختفت.

الجزائريون المسلمون سيكونون محرومين و مستبعدين لدرجة أنهم يظهرون في وطنهم، كأجانب حقيقيين: خدمات عامة، جيش، إدارة، تجارة، صناعة، بنوك، صحافة، الكل سيصبح في أيدي الأقلية الأوروبية. الأهلي هو عبارة عن لا شيء. حتى لغته ستصبح رسميا تنعت لغة أجنبية. الأوروبي الذي يسيطر عليه و يحكمه هو كل شيء. سينافسه حتى في الأعمال البسيطة: مرمم، حارس زراعي، حارس مباني، بواب...

لكن التكيف، رغم جميع العراقيل، سيتحقق. ظاهرة الدفاع الذاتي ستترجم، عند شعبنا، بتسوية ضمنية للوضع الجديد. من مالك، لمساحات شاسعة من الأرض، سيصبح شعبا متكونا من فلاحين صغار و خاصة من المستأجرين. الإحصاء الخماسي لسنة 1930، يحدد بـ 1.336.770 مالكا أهليا مسلما فقط، يملكون، بالمعدل، هكتارين من الأرض لكل واحد. هؤلاء الفلاحون يعيشون في ظروف صعبة جدا، لكنهم يعيشون مع ذلك.

باقي السكان يكوّن تلك الطبقة الكادحة الكبيرة، أداة قاعدية لثراء المستعمرة الفرنسية. هذه الطبقة الكادحة تعطي للجزائر مظهرها الخاص: عمال بثياب رثة، ماسحو أحذية رثة الثياب كذلك، عجزة في حالة يرثى لها، شاحذون يتضورون جوعا، شعب بكامله خرج، لا نعرف من أي ساحة للمعجزات، بأعينه المحمومة و لونه المريض.

هذا الشعب يحصل اليوم على أجرة مجاعة: من فرنك واحد إلى فرنك و نصف في اليوم، من 1870 إلى 1914، و ليوم يتراوح من 12 ساعة إلى 14 ساعة عمل؛ من 4 إلى 8 فرنكات، من 1914-1935؛ من 8 إلى 12 فرنك حتى 1941. في حين، لقد وجد هذا القن، هو بدوره، في كثرة ولاداته، طريقته للمقاومة و للدوام. دون شك، أنّ وفيات الأطفال، التي بقيت، بسبب عدم النظافة و بسبب الجهل، قد تصل إلى 60 و 70% من الولادات. و تبقى بيوت الطبقة الكادحة رغم ذلك غنية بـ 5 و 6 و 7 أطفال.

و أخيرا، هذه الجزائر المسلمة تفكر في الهروب من محيطها البدائي لتلجأ إلى المفاهيم الاجتماعية العصرية. في سنة 1892، وفاء لمهمتها التربوية، تبدأ فرنسا على خلق التعليم الفرنسي للأهالي. هؤلاء يستغلون هذه العملية لإنشاء، شيئا فشيئا، نخبة مثقفة، فلاحية، حرفية و عمالية.

هذه النخبة تتبنى أفكار الغرب، تقنيته و طرق عمله. لقد استوعبت ثقافته، و تعليمه. بغياب المدارس، يبقى العدد ضعيفا: حوالي 1.000 عامل متخصص، 41 طبيبا، 22 صيدليا، 9 جراح أسنان، 3 مهندسين، 70 محاميا، 10 أساتذة التعليم الثانوي و 500 مدرسا. لكنها تعوض عددها الصغير بنشاطها و رغبتها للخروج و لإخراج كل الجزائر

المسلمة من الظلامية التي تتخبط فيها. كلما سمحت الفرصة، تبعث ليس فقط بأبنائها و إنما حتى ببناتها إلى المدارس الفرنسية. الحضارة، الثورة الفرنسية لـ 1789، التقدم، يحمسونها و يغرسون فيها روحا جديدة.

هذا المجتمع المتولد، يثرى في سنة 1919 بعنصرين جديدين: المحارب القديم، و منتخب الشعب. الفلاحون الذين ساهموا في "لا مارن"(La Marne) و "فردان"(Verdun) في إنقاذ حريات فرنسا، لا يقبلون بعد، لقد سرحوا، أن يكونوا أقنانا مسخرين دون شفقة. أصبحوا يناضلون، مع النخبة، من أجل ظروف حياة أفضلن.

من جهة أخرى، منح قانون 4 فيفري 1919 للأهالي المسلمين، ممثلين منتخبين بدل و مكان المندوبين الأهليين القدامى للحكومة و للممثلين الإداريين.

هؤلاء المنتخبون، هم كذلك، باعتدال أو بحزم، يطالبون بحقوق الشعب المهزوم، بما أنّ هذا الأخير هو بدوره شريك اليوم في الدفاع عن فرنسا و أمنها. صوتهم ضعيف، لأنّ عددهم لا يجب أن يفوق الثلث في كل المجالس. لكن مرافعاتهم تجد منصتين لها في المتروبول.

زيادة على هذا، و هذه المرة في الميدان الخارجي، المجتمع المسلم قد تمكن من الحفظ، في 1922، درس أساسي: الثورة التركية و عمل مصطفى كمال. في النزاع الداخلي الذي يتعارض، عند المسلمين، الذين يتشبثون بالماضي، و الذين يريدون السير إلى الأمام، أتاتورك الأزلي و عمله، عنصران و عاملان جازمان. لقد فتحت تركيا الجديدة آفاقا جديدة و تزن بصفة سعيدة و بكل ثقلها على مستقبل الجزائر المسلمة، مثلما وزنت على كل مشرق الأدنى و لا سيما على مصر و العراق، اليوم حلفاء بريطانيا العظمى.

لكن الاستعمار لا يقوم لا لانشغال إنساني، و لا لانشغال عدالة و لا حتى الحضارة و التقدم. فهو في جوهره نفسه ظاهرة إمبريالية. و هو بذلك، يستوجب لكي ينمو و يستمر، الوجود المتزامن لمجتمعين، الواحد يضطهد الآخر.

المستعمر، و الذي مارس مدة قرن هذه السيطرة، لا يريد إطلاقا أن يُحرَم منها. له الفرحة اليومية للقيادة. هذا أكثر مما ينبغي. و لتطور الأهلي، و إلى إرادته المشروعة و الشديدة في التحرر و العتق، فإنّ المستعمر سيواجه بإرادة ليست أقل عنفا للحفاظ على هذا الأهلي على حالته الأولى ".

و بالتالي، يحيط طبقته الإقطاعية بحاجز قوي، لا يُخترق. شبكة القوانين الاستثنائية التي أغلق فيها الشعب الجزائري: نظام أهلي، قانون الغابة، بلديات ممتزجة، إقصاء الإطارات الإدارية و وظائف السلطة، محاكم الجرائم، سلطة الحجز الإداري، مرسوم "رنييه"(REGNIER)، سياسة التعليم العربي، كل هذا يقوم على نفس المبدأ الإمبريالي.

العداوة التي يظهرها إزاء تعليم الأهالي (70.000 تلميذ مسجلا فقط من بين أكثر من مليون طفل في سن الدراسة)، مراقبة كل النخبة المسلمة، التعامل مع الباشاغا العتيق، التشكيك الذي يهدد به كل مسلم يحاول التفكير و التأمل، يعكسون الإحساس الدائم لنفس هذا المستعمر لإبقاء الأهلي خارجا عن القانون العام. المستعمرة الفرنسية لا تقبل المساواة مع الجزائر المسلمة إلا على مستوى واحد: التضحيات في ساحة القتال. و هنا أيضا، يجب على الأهلي أن يحارب و يموت "بصفة أهلي" براتب و نفقة مرتزق، حتى و لو كان حاملا شهادة أو كان متخصصا.

في حين كانت الوعود و مشاريع انعتاق هذا الأهلي كثيرة. و المبادئ المسيرة كذلك، لقد كتب الماريشال "بجو"(BUGEAUD) منذ 1844:

"لقد أشعرنا قوتنا و عظمتنا لقبائل إفريقيا. يجب أن نُعرّفهم الآن بلطافتنا و عدالتنا. هكذا، نستطيع أن نأمل في جعلهم يتحملون أولا سيطرتنا، ثم يتعودون عليها في ما بعد، و مع مرور الزمن، أن يتجانسوا معنا، بحيث أن نكوّن شعبا واحدا، تحت الحكومة الأبوية لملك فرنسا".

لن نقلق على معرفة إذا ما كان العرب-البربر يقبلون في تلك الفترة الاندماج مع البروطون أو البروفنس، و في أي مدى يرغبون تكوين، شعب واحد مع الفرنسيين. إنّ بلدا مهزوما، خاصة إذا لم يكن مسيحيا، ليس له رأي. المسألة هو التذكير و النظر إلى كيف طُبقت توجيهات الماريشال "بجو"(BUGEAUD) و ما هو المصير الذي خصصه لها قرن من الاستعمار و أنانية المعمرين.

في 1887، السادة: "ك. ميشلان"(C. MICHELIN) و "قوتييه"(GAUTIER) يوديعان على مكتبة الغرفة اقتراحا يرمي لمنح صفة مواطنين فرنسيين لمسلمي الجزائر.

في 1890، السيد "مارتينو"(MARTINEAU) يديع مشروعا آخرا يطلب فيه المواطنة لطبقة معينة من المسلمين.

في 1898، السيد "جوريس"(JAURES) يعيد مرة أخرى المسألة و يطلب انعتاق المسلمين الجزائريين بمنحهم صفة مواطن فرنسي.

في نوفمبر 1915، السيد "كلمنصو"(CLEMENCEAU) و السيد "ج. ليق"(G. LEYGUES)، يعدان برنامج إصلاحات لصالح المواطنة للمسلمين الجزائريين.

أخيرا، في 1937، الحكومة الفرنسية نفسها، مدعمة بأغلبية برلمانية قوية، تديع مشروع أخير للمواطنة الفرنسية، مشروع فيولت، لصالح حوالي 30.000 أهليا، كلهم قدماء محاربون، موظفون، باكالوريوس من التعليم الثانوي، مدرسون... إلخ.

من كل هذه المشاريع- و هناك مشاريع أخرى بوعود أخرى- و لا واحد نجح، و نستطيع أن نقوله الآن، و لا واحد سينجح.

بالنسبة لمشروع فيولت، فقد كانت استقالة- كإشارة اعتراض- رؤساء البلديات المعمرين بـالجزائر، كافية لاستسلام البرلمان و الحكومة- و معهم فرنسا نفسها- و تخليهما عن المشروع.

إنّ المستعمَرة الفرنسية، بعاصمتها الجزائر التي تدير و تحكم، لن تقبل أبدا إصلاحا يقلص من موقفها و أرباحها، حتى و لو أملي هذا الإصلاح من باريس و فرنسا كلها.

تضحيات الشعب الجزائري مع ذلك لم تكن غائبة. الجنود المسلمون الجزائريون، منذ حروب الإمبراطورية الثانية، كانوا في جميع ميادين المعارك. حيثما كان لـفرنسا ما تدافع عنه، منذ إنشاء إمبراطوريتها الاستعمارية حتى الدفاع عن حرياتها المهددة، من الـ "تونكين" (Tonkin) إلى "شارلروا" (Charleroi)، بطولة و بسالة مقاتلينا كانت أسطورية.

لقد تصورنا أنه بعد مأساة فرنسا سنة 1940، سيعتبر المعمر من جديد المسألة الجزائرية و يعيد النظر فيها. و لكن لا أكثر من انتصار 1918، هزيمة المتروبول لم ترغمها على التفكير. بل بالعكس، المستعمرة الأوروبية، بأغلبيتها، فسرت نظام "فيشي"(Vichy) و النظام الجديد الذي أنشأه الـماريشال "بتان"(PETAIN) كتعبير صادق لمثلها الأعلى و لكي ترضى عطشها في السيطرة. لقد كانت تستقبل على مائدتها الضباط الألمان، من لجان الهدنة و تحرضهم على المسلمين الذين كانت تعتبرهم، كشيوعيين، و ثوار خطيرين.

بعد نزول الحلفاء، في 8 نوفمبر 1942، هؤلاء المعمرين، الذين يتنكرون لمواقفهم في أكثر من مرة، شريطة الإبقاء على حصنهم الإقطاعي فقط، يكررون لدى الأنجليز و الأمريكان نفس الحملة الدعائية. هذه المرة، يتحول المسلمون إلى متأثرين بالألمان و متوحشين و لصوصا و منحلين. هذه الدعاية الماكرة وصلت إلى حد جعلت الحلفاء يؤمنون بأنّ العامل الأهلي لا يجب أن يحصل على أجر عادي.

ما ذا يعني هذا؟ أليس أنّ المسألة الجزائرية- نسمح لأنفسنا بالتذكير بهذا- هي أساسا ذات طابع عنصري و ديني. و أنّ الاستثناء الذي يتعرض له العنصر الأهلي ينتشر إلى كل طبقات المجتمع.

تلك هي المأساة العميقة و القاسية التي ولّدها الاستعمار. الإندماج و التكوين لشعب تحت "نفس الحكومة الأبوية" قد أفلست. لقد أشرنا لأسباب هذا الفشل. نستطيع مع ذلك المجادلة و الإطناب في الكلام إلى ما لا نهاية حول الأسباب، لم نمنع الحدث التاريخي من

الوجود. الكتلة الأوروبية و الكتلة المسلمة لا تزالان متمايزتين الواحدة عن الأخرى، دون روح مشتركة. الواحدة، قوية بامتيازاتها و بوضعيتها الاجتماعية، الأخرى مهدَّدة بالمشكل الديموغرافي الذي تخلقه و بالمكانة تحت الشمس التي تطالب بها و التي رُفضت لها.

فعلينا إذن أن نبحث، خارج أخطاء الماضي و خارج التعابير البالية، عن الحل العقلي الذي سيضع نهاية لهذا النزاع القديم.

نحن في شمال إفريقيا، على أبواب أوروبا، و العالم المتحضر يشاهد على المنظر المغلوط تاريخيا: استعمار يمارس على جنس أبيض له حضارة عريقة في الماضي، و له قرابة مع أجناس البحر المتوسط، قابل للتطور و هو يظهر رغبة حقيقية في التقدم.

سياسيا و معنويا، هذا الاستعمار لا يمكن أن يكون له معنى آخر غير وجود مجتمعين كل منهما غريب عن الآخر. رفضه الصريح أو المقنع لإعطاء الجزائريين المسلمين حق المواطنة الفرنسية، قد أيأس كل أنصار سياسة الإدماج الموسعة للأهالي. و هذه السياسة تبدو اليوم في أعين الجميع كواقع صعبة المنال و آلة خطيرة في صالح الاستعمار.

لقد مضت الساعة التي كان فيها المسلم الجزائري لا يطلب شيء آخرا سوى أن يكون جزائريا مسلما. فمنذ إلغاء مرسوم كريميو (Crémieux) خاصة، فإنّ الجنسية و المواطنة الجزائريتين توفران له أكثر أمنا و تعطيانه وضوحا أكثر، و حلا أكثر منطقية لمشكل تطوره و تحرره.

اقتصاديا، فإنّ الاستعمار ظهر عاجزا عن تحسين و حل المشاكل الكبيرة التي أثارها هو نفسه. بيد أنّ لو كانت الجزائر مسيرة بشكل جيد، و مجهزة كما يجب، يمكن لها أن تضمن العيش لـ 20 مليون نسمة على الأقل، و يمكن أن تضمن لهم الرفاهية و السلم الاجتماعي. و بما أنها مسجونة داخل إطار استعماري، فهي ليست قادرة لا على توفير الأمن الغذائي و لا على تعليم و لا إلباس و لا إسكان و لا علاج نصف سكانها الحاليين.

تجهيزها، الذي يكفي فقط لضمان رفاهية فئة تمثل 1/8 مجموع السكان، سيظل سطحيا و قليلا، طالما أنّ الجزائر ليست لها حكومة مستمدة من الشعب و تعمل لفائدته. إنّ الحقيقة التاريخية تكمن هنا و ليس في مكان آخر.

لقد أعطى الرئيس "روزفلت"(ROOSEVELT)، في تصريحه باسم الحلفاء، الضمان بأنّه في تنظيم العالم الجديد، فإنّ حقوق كل الشعوب، صغيرة و كبيرة، ستُحترم.

إنّ الشعب الجزائري الذي قويت عزيمته، بهذا التصريح، يطالب منذ اليوم، و ذلك لتفادي أي سوء فهم و لقطع الطريق أمام أية أهداف و أطماع يمكن أن تتولد غدا:

أ ـ استنكار الاستعمار و تصفيته، أي الضم و استغلال شعب من شعب آخرّ. هذا الاستعمار ما هو سوى شكل جماعي للرق الفردي للعصر الوسيط، علاوة على ذلك. و هو أحد الأسباب الرئيسية للمنافسات و المنازعات بين القوى الكبرى؛

ب ـ التطبيق، لجميع البلدان، صغيرة و كبيرة، لحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها؛

ج ـ منح الجزائر دستورا خاصا يضمن:

1° الحرية و المساواة المطلقتين لجميع سكانها دون تمييز في العرق أو في الدين؛

2° إلغاء الملكية الإقطاعية بإصلاح زراعي كبير، و حق الرفاهية للطبقة العاملة الفلاحية الواسعة؛

3° الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية، على قدم المساواة مع اللغة الفرنسية؛

4° حرية الصحافة و حق الاجتماع؛

5° التعليم المجاني و الإجباري للأطفال من الجنسين؛

6° حرية الديانة لجميع السكان، و التطبيق لجميع الديانات لمبدأ الفصل بين الكنيسة و الدولة؛

7° المشاركة الفورية و الفعلية للمسلمين الجزائريين في حكومة بلادهم، مثلما فعلته حكومة صاحبة الجلالة البريطانية و الجنرال "كاترو" (CATROUX) في سوريا، و حكومة الماريشال "بتان" (PETAIN) و الألمان في تونس. هذه الحكومة تستطيع وحدها أن تحقق، في جو من الوحدة الكاملة، مشاركة الشعب الجزائري في الكفاح المشترك؛

8° إطلاق سراح جميع المحكوم عليهم و المعتقلين السياسيين، مهما كان الحزب الذي ينتمون إليه.

إنّ ضمان و تحقيق هذه النقاط الخمس سيضمنان الانخراط الكامل و المخلص للجزائر المسلمة إلى الكفاح من أجل انتصار الحق و الحرية.

لقد كان مؤتمر آنفا، رغم أنه انعقد فوق أرض شمال إفريقيا، أبكما حول مشكل الاستعمار. لقد تأثر الشعب الجزائري بذلك بعمق. إنّ القاعدة التي تقول بأنه يجب علينا أولا أن نقوم بالحرب، لم تعط عند سلم 1918 سوى خيبات أمل. لا يمكنها أن ترضي أحدا. شعوب، على غرار شعبنا، تضررت من جراء تضحيات كثيرة، أرغمت، عند نهاية الحرب، على تحمل صعوبات قاسية أخرى، دون الوصول إلى تلك الحرية التي مات أبناؤها من أجلها.

إنّ الشعب الجزائري، الذي يعرف مصير الوعود المعطاة خلال الحروب، يريد أن يرى مستقبله مأمونا بإنجازات ملموسة و فورية.

يقبل بكل التضحيات. فعلى السلطات المسؤولة أن تقبل بحريته.

حرر بـالجزائر، في 10 فيفري 1943.

تتبع التوقيعات التالية:

عمالة الجزائر:

السايح عبد القادر، من "أورليان فيل"(Orléansville)، مستشار عام، رئيس الفرع العربي للمفوضيات المالية؛ دكتور تامزالي عبد النور، من (مدينة) الجزائر، مستشار عام، رئيس الفرع القبائلي للمفوضيات المالية؛ غرسي أحمد، من "ديبري"(Duperré)، مستشار عام، مفوض مالي؛ بن تونس محفوظ، من عين بسام، مفوض مالي؛ امبارك علي بن علال، من القليعة، مستشار عام، مفوض مالي؛ خيار محمد، من تيزي وزو، مستشار عام، مفوض مالي؛ بن حبيلس الشريف، من ذراع الميزان، مفوض مالي؛ فضيل روني، من (مدينة) الجزائر، مفوض مالي؛ زروق محي الدين، من (مدينة) الجزائر، مستشار عام؛ المحامي بومنجل، من (مدينة) الجزائر، مستشار بلدي سابق؛ المحامي حدو عبد القادر، مستشار بلدي سابق؛ دكتور بشير عبد الوهاب، من البليدة، مستشار عام؛ بوكردنة عبد الرحمان، من (مدينة) الجزائر، مستشار وطني.

عمالة وهران:

عباسة عبد الله، من مستغانم، مستشار عام، مفوض مالي؛ المحامي طالب عبد السلام، من تلمسان، مستشار عام، مفوض مالي؛ شنتوف عدة، من معسكر، مفوض مالي؛ بن شيشة بوصيف، من أوبليل، مفوض مالي، مستشار وطني؛ باشطرزي حاج حسن، من وهران، مستشار وطني، مفوض مالي.

عمالة قسنطينة:

دكتور بن جلول، من قسنطينة، مستشار عام، مفوض مالي؛ المحامي سيسبان محمد الشريف، من باتنة، مستشار وطني؛ غراب معمر، من عين البيضاء، مفوض مالي؛ أورابح عبد المجيد، من واد أميزور، مستشار عام، مفوض مالي، تامزالي علاوة، من بجاية، مفوض مالي؛ تامزالي خليل، من بجاية؛ دكتور الأخضري، من قالمة، مستشار عام، مفوض مالي؛ بن علي الشريف علاوة، من آقبو، مفوض مالي؛ عباس فرحات، من سطيف، مستشار عام، مفوض مالي؛ بن خلاف عبد الرحمان، من جيجلن مستشار عام؛ دكتور

سعدان أحمد، من بسكرة، مستشار عام؛ قاضي عبد القادر، من "باستور"(Pasteur)، رئيس فلاحي العمالة.

الملحق الـ 12

ملحق بيان 3 فيفري 1943[1858]

الفذلكة

عند تسليم بيان الشعب الجزائري إلى ممثلي فرنسا، في 31 مارس 1943، طلب السيد الحاكم العام للجزائر من المنتخبين المسلمين أن يكملوا مطالبهم التي يوافق منذ الآن على مبدئها، باقتراحات ملموسة.

المندوبون الماليون العرب و القبائل، الممثلون الشرعيون للسكان المسلمين، حملوا اليوم هذه الاقتراحات، السهلة و السريعة التحقيق، في إطار المبادئ التي كانوا قد طرحوها، باسم الجزائر المسلمة كاملة، في بيان 10 فيفري.

وضع احتلال الجزائر من طرف القوات الإنكليزية-الأمريكية البلد، في غياب أيّ حكومة شرعية، تحت سلطة حكومة فعلية.

هذه الحكومة، بإلغائها، القوانين الصادرة من الحكومة الفرنسية للماريشال "بتان" (PETAIN) منذ جوان 1940، بإبطالها مرسوم "كريميو" (CREMIEUX) لـ 26 أكتوبر 1870 و بإصدارها أمر التعبئة العامة فوق التراب الجزائري، أعطت لنفسها سلطة إصلاحية بحتة، تشريعية و ثورية.

لقد تحتم إذن أن يهتم بالمطالب و المطامح المشروعة للمسلمين الجزائريين و بالإصلاحات التي وعدتهم فرنسا بها رسميا، منذ، على الأقل 50 سنة. بتناولها لهذه المسألة الأساسية و بإعدادها مشاريع للمستقبل، على حكومة الجنرال جيرو (GIRAUD) أن تحفِظ الحقائق التاريخية و تعليمات الماضي.

خلال الـ 113 سنة من الاستعمار، مرت القضية الأهلية، في الجزائر، بمراحل مختلفة و التي يستحسن التذكير بها.

مباشرة بعد الاستيلاء على (مدينة) الجزائر، كانت سياسة التحطيم و طرد الأهلي قد نظر فيها رسميا. في تلك الفترة كان يخيل أنّ المجتمع الأهلي باحتكاكه مع الأوروبيين سيذوب كما ذاب الهنود الحمر في أمريكا. فكانت مقاومة العرب-البربر، و الاحتجاجات الكريمة للرأي العام في فرنسا هي السبب في التخلي عن هذا التدمير الوحشي.

[1858] - **C.A.R.A.N: F [60] 811**, - Paris.

تلا ذلك سياسة المملكة العربية. إلا أنه تم التخلي عن هذه الفكرة بسرعة لأنها كانت تغلق الباب أمام نزع ملكية العرب-البربر و لم تسمح باستبدال الأوروبيين في ملكية الأرض.

سياسة الدمج المحددة من الاستشارة المشيخية لـ 1865، منذ أن ولدت، بقيت رسالة ميتة فيما يتعلق بالمسلمين. سوف لا تُطبق إلا على الأهالي الإسرائيليين و تحققت بمرسوم كريميو في 1870. إلغاء هذا المرسوم في 1940 و في 1943 أفنى نتائج هذا الدمج.

و استبدلت بسياسة التعاون و الاشتراك. هذه السياسة انكشفت في، آخر المطاف، كسياسة تسلط و تفوق العنصر الفرنسي، و الفرنسي الجديد، في إدارة و توجيه البلد. المساعدة الممنوحة لـفرنسا من طرف المستشار هتلر (HITLER)، في 1940، ليست سوى صورة ضعيفة لنظام العمالة المطبق على الجزائر الإسلامية.

في 1900، عمل أساسي راح يثبت النظام الاستعماري لـفرنسا بـالجزائر. تمنح المتروبول للمستعمرة استقلالها المالي المطالب به من المعمرين أنفسهم. قانون 1900 منح الجزائر ميزانية دولة: الدولة الجزائرية. في 1942، الظروف التي خلفتها الحرب أفادت هذه الدولة الجزائرية من الاستقلالية المالية.

إنّ هذا التوجه هو الذي ينبغي بكل منطق توسيعه و دمقرطته بتوسيعه للحريات السياسية. الرأي العام الفرنسي الذي عارض طرد الأهالي لا يمكنه تقبل أبديا إبعادهم من إدارة المصالح العامة.

من ناحية أخرى، مشاركة المسلمين في حكومة بلدهم الخاص لن تكون نابعة بإنصاف، كما كان معمول به حتى الآن، بخضوعهم للنظام و للقانون المدني الفرنسي. هذا الخضوع الذي يظهر عاديا في فرنسا للشخص الذي جاء من الخارج، يصبح بلا فائدة، و تعسفيا، عند ما يتعلق الأمر ببلد بعيد، أحتل بالقوة، و بشعب، كالشعب الجزائري، الموحد برابطة الأصل، و الحضارة، و العادات، و اللغة، و الدين. تجربة طويلة بينت أنّ تجنيس المسلمين الجزائريين للارتقاء لصفة مواطن فرنسي كانت تصدم اعتقادات دينية و تقاليد عائلية قابلة للاحترام و ينبغي احترامها. هذا التجنيس مع ذلك لم يُشجَّع و لم يُرغَّب حتى فيه من العنصر المعمر و الذي كان يراه فيه مساس لامتيازاته. لذا تُرجم بفشل لا نزاع فيه و نهائي.

يتعلق الأمر اليوم، إذن، بالقطع مع اللامنطقية و عدم التناسق للماضي. يكفي، لذلك، البحث، في دستور مستقل، الحل لقضية تحرير الجزائر. هذا الدستور سيمنح لجميع السكان، دون تمييز عرقي أو ديني، نفس الحقوق و نفس الحريات. إنّه الروح نفسه لكل ديمقراطية حقيقية: " كل الناس يجب حمايتهم بالتساوي و بنفس الطريقة، القانون يضع كل الأشخاص، عند ولادتهم، مع نفس الميزات و نفس و نفس الحظوظ لمواجهة الحياة".

المعروف، رجال دولة و رجال قانون فرنسيين أعلنوها، بأنّ فرنسا، أمة مسيحية و لاتينية، لن تستطيع قبول في مواطنتها و في عائلتها، دون أن تُعرّض للخطر وَحدتها الوطنية، جزائريا مسلما، ما دام هذا الأخير لم يحجد علنا دينه.

في ظل هذه الظروف، من العدل و من الإنسان أن يكون جزائري مسلم على الأقل مواطنا لبلده الخاص. هذا هو التبرير الأكثر وضوحا و الأكثر بساطة للاعتراف بالأمة الجزائرية و التي طالب بها بيان 10 فيفري 1943.

بعد احتلال قرني، الاحتفاظ بشعب بأكمله في حالة عبودية اقتصادية و قهر سياسي يظهر معارضا لمبادئ 1789 التي كونت عظمة الشعب الفرنسي. لا يمكن لـفرنسا أن تكون لها فكرتان و قلبان حسبما تفعل في المتروبول و في المستعمرات، رغم ما يقوله المدافعون الأخيرون للإمبريالية الاستعمارية.

و مع ذلك، يظهر أنه يمكن أن يستوحى في هذا الصدد بتحقيقات الإمبراطورية البريطانية في البلدان العربية و الولايات المتحدة في الفيليبين. التوازن الاجتماعي، و الصحة المعنوية للجزائر تتعلق بهذا.

فرنسا التي تشهد إفلاس كل أنظمة سياستها الاستعمارية التي طبقتها في الجزائر إلى يومنا هذا، ينبغي عليها الإقلاع عن أخطاء الأمس و اعتماد، بشجاعة، صيغ جديدة و ثورية.

كان الشعب الفرنسي صانع نشط في تحرير، في أوروبا، لكل الأقليات الوطنية، من اليونان إلى بولونيا. منذ وقت قصير، استفاد استقلال إثيوبيا من تعاطفه. لقد زرع عبر العالم بذور الحرية و نشر إيمانه الجمهوري و الديمقراطي. إنّه من أولئك الذين فرضوا احترام البشر و الشخصية الإنسانية.

هذا الشعب لن يريد رفض، اليوم، دعم مثالية وطنيته للشعب الجزائري المسلم و الذي يريد تأمين، بتكوين دولة جزائرية ديمقراطية و ليبرالية، إحياءه، حقه في الحياة، أمنه و عظمته.

الحملة المنظمة تحت قيادة الجنرال جيرو (GIRAUD) بغية المشاركة، إلى جانب القوات الإنكليزيةـالأمريكية، لتحرير فرنسا و الشعوب المضطهدة، متكونة بنسبة 90 % من جنود مسلمين. ففي الواقع، إذن، الجزائر المسلمة من تتحمل و ستتحمل أكبر التضحيات. هذه الجزائر يجب أن يكون لها اليقين بأنّه بإراقة دمها إلى جانب الحلفاء من أجل تحرير العالم، فهي تساهم، على الأقل، و في نفس الوقت، في تحررها الخاص.

لهذه الأسباب و من أجل وضع حد للإشاعات المغرضة المروجة، المندوبون الماليون العرب و القبائل، يطالبون، من جهة، ضمان سلامة و وَحدة التراب الجزائري، و

من جهة أخرى، الاعتراف بالاستقلال الذاتي للجزائر كأمة ذات سيادة، مع حق الرقابة لـفرنسا و مساعدة عسكرية من الحلفاء في حال نزاع.

تكوين هذه الدولة الجزائرية لا يقصي مع ذلك تنظيم، مع المغرب و تونس، لـ فدرالية للدول الشمال الإفريقية أو اتحاد شمال إفريقي و التي تبدو للكثير من الأذهان كأحسن صيغة للمستقبل.

مع ذلك، مشروع دستور الدولة الجزائرية ينبغي تأجيله إلى نهاية الحرب و إلى غاية استشارة الشعب المعني، الشعب الجزائري، و حتى يمكن تنظيم استفتاء شعبي بكل حرية.

يستنتج أنّ مطالب الجزائر المسلمة تنقسم، في الوقت الحاضر، إلى مجموعتين:

الباب الأول: إصلاحات ينبغي تأجيلها إلى نهاية الحرب:

عند نهاية الحرب، ستصبح الجزائر دولة جزائرية لها دستورها الخاص تضعه جمعية جزائرية تأسيسية منتخبة بالاقتراع العام من طرف جميع سكان الجزائر.

الباب الثاني: إصلاحات و التي جعلت منها الظروف الحالية ضرورية و ممكنة و التي يطالب بها الشعب الجزائري للحكومة الفرنسية لتحضير مستقبله.

أ- مشاركة عاجلة و حقيقية لممثلي المسلمين في حكومة و إدارة الجزائر بـ:

1° تحويل الحكومة العامة إلى حكومة جزائرية مكونة من وزارات، موزعة بالتساوي بين فرنسيين و مسلمين؛

المديريات الحالية تصبح مديريات وزارات؛

رئيس هذه الحكومة يصبح الحاكم العام و الذي سيحمل لقب سفير، مندوب سامي لـفرنسا في الجزائر؛

2° التمثيل المتساوي للفرنسيين و للمسلمين في الجمعيات المنتخبة و في الهيئات التداولية (المجلس الأعلى للحكومة، المندوبيات المالية، المجالس العامة، المجالس البلدية، الغرف التجارية و الفلاحية، المجالس العمالية و كل مصالح، مجالس، لجان و نقابات)؛

و سيتم على التوالي الاستعانة، من أجل إكمال تمثيل المسلمين في هذه الجمعيات، بالمنتخبين و المنتخبين القدامى، من المندوبين الماليين حتى ممثلي النقابات العمالية؛

3° الإدارة الذاتية للدوار في البلديات المختلطة طبقا لقانون البلدية لـ 1884؛

ستصبح الجماعة و رئيسها، المجلس البلدي و رئيس الدوار؛

4° ارتقاء المسلمين لجميع وظائف السلطة، في نفس شروط التوظيف، الترقية، الراتب و التقاعد للموظفين الفرنسيين؛

الاعتراف بمبدأ التوزيع المتساوي لكل الوظائف بين الفرنسيين و المسلمين؛

5° إلغاء جميع القوانين و الإجراءات الاستثنائية و التطبيق، في إطار التشريع الجزائري، للقانون العام.

ب ـ المساواة أمام ضريبة الدم:

1° إلغاء التجنيد الأهلي و الخدمة العسكرية المسماة "بصفة أهلي"؛

طريقة تجنيد وحيدة، المساواة في الراتب، الترقية، المعاش، التقاعد، التعويضات العائلية، الارتقاء إلى جميع الرتب؛

2° إعطاء الراية الجزائرية للجيوش المسلمة في الحملة. هذه الراية شريكة راية فرنسا، لن تتمكن سوى من رفع معنويات جنودنا.

ج ـ إصلاحات اقتصادية و اجتماعية:

1° طبقة الفلاحين: إنشاء ديوان الفلاحين الأهالي مع تخصيص عاجل لإعادة إسكان سريع وحقيقي للفلاح المسلم؛

2° يد عاملة: إنشاء وزارة عمل لتطبيق القوانين الاجتماعية للطبقة الكادحة الفلاحية، التجارية و الصناعية؛

3° تعليم: إلغاء التعليم الخاص بالأهالي، استخدام وسائل فعالة لمدرسة المليون طفل أهلي غير المسجلين في المدارس بسبب انعدام المقاعد؛

حرية التعليم للغة العربية؛

4° تجهيز الدواوير: إنجاز فعلي للسكن، جرّ الماء الصالح، طرق و وسائل الاتصالات لطرقات، بريد، هاتف، مُبرقة، مستشفيات، كهربة الأرياف؛

5° إلغاء إجراء الملاحة لـ 2 أفريل 1899 و الذي أنشأ احتكار الراية؛

6° إلغاء نظام الاقتصاد المُوجّه و مختلف الهيئات التي تلتحق به و العودة إلى نظام الحرية؛

نظام الاقتصاد الموجه هذا بان مُضرا لمصالح المنتجين، التجار والمستهلكين المسلمين؛

7° إلغاء قانون تنسيق السكة و الطريق؛

8° حرية العبادة المسلمة؛

9°حرية الصحافة باللغتين؛

10° ترخيص بإنشاء في (مدينة) الجزائر، وهران و قسنطينة ثلاث جرائد مسلمة لإعلام، و إرشاد الرأي العام المسلم و التعبير عنه.

بعد سنتين من الدعاية المعمول بها في الأوساط المسلمة من طرف الثورة الوطنية لصالح التعامل مع ألمانيا و النظام الجديد، فإنّ هذه الجرائد لازمة لتعديل الحالة، القيام بعمل نافع إلى جانب الحلفاء و تحقيق الدفاع عن مصالح الجزائر المسلمة.

هذه الإصلاحات المّحققة اليوم ستحافظ على طابع مؤقت، باستثناء المبدأ المنصوص في الباب الأول للدستور الجزائري إلى غاية تحرير فرنسا.

لها، في مجملها، طابعا رمزيا محضا. تحقيقها لن تنطوي عنه أيّة صعوبة و لن يُشكل أيّ عائق في تسيير الحرب و الإدارة الحالية للبلد.

تكفي، في المقابل، بالبرهنة للجزائر بأنّ هذه الحرب هي حرب تحرير للجميع و أنّ عهد الإمبريالية الاستعمارية قد انتهى. الجزائر المسلمة ستنهض حينئذ بأكملها، حرة وواعية بنبل تضحيتها، لتقاتل و تموت إلى جانب فرنسا و الحلفاء. رجال ونساء و أطفال سيُجنّدون بنفسهم للمشاركة في القتال الهائل الذي سيُخلّص الإنسانية من كل اضطهاد و من كل سيطرة. الشعب الجزائري، الغني بثمانية ملايين نفس، سيُقدّم مجهودا عسكريا سيُدهِش العالم، الجندي الجزائري سيكون جدير بالجندي الحليف. و فوق الأرض الجزائرية سيسطع فجر جديد، مضاء بالدم السخي لكل جنود الحرية، المتّحدين أخويا في التضحية و في النصر.

الجزائر، في 26 ماي 1943.

تلي التوقيعات أدناه، لمفوضين ماليين:

السايح عبد القادر، رئيس فرع المفوضيات المالية.

عباسة، من مستغانم؛

دكتور تامزالي، من (مدينة) الجزائر، رئيس الفرع القبائلي؛

فرحات عباس، من سطيف؛

باشتارزي، من وهران؛

ابن علي الشريف، من آقبو؛

مبارك بن علال، من القليعة؛

بن شيشه، من أوبليل؛

دكتور بن جلول، من قسنطينة؛

ابن حبيلس، من ذراع الميزان؛

بن تونس، من عين بسام؛

شنتوف، من معسكر؛

فضيل، من (مدينة) الجزائر؛

غرسي، من دبري(Duperré)؛

غراب، من عين البيضاء؛

خيار، من تيزي وزو؛

الأخضري، من قالمة؛

أورابح، من واد أميزور؛

طالب عبد السلام، من تلمسان؛

تامزالي علاوة، من بجاية؛

تامزالي خليل، من بجاية.

الملحق الـ 13

أمرية دي غول لـ 7 مارس 1944[1859]

المادة الأولى ـ سيتمتع الفرنسيون المسلمون في الجزائر بكافة الحقوق، و سيكون عليهم الواجبات التي للفرنسيين غير المسلمين، و كلّ الوظائف الرسمية، مدنية أو عسكرية، ستكون مفتوحة أمامهم؛

المادة الثانية ـ سيطبق القانون بدون تمييز بين الفرنسيين المسلمين و الفرنسيين غير المسلمين، و كلّ المواد القانونية المستعملة ضدّ الفرنسيين المسلمين هي ملغاة. غير أنّ الفرنسيين المسلمين الذين لم يعلنوا صراحة عن إرادتهم في الدخول تحت القاعدة العامة للقانون الفرنسي سيبقون خاضعين لأحكام القانون الإسلامي و العادات البربرية في كلّ ما يتعلق بأحوالهم الشخصية و حقوق الملكية؛

المادة الثالثة ـ الفئات الآتية سيُعتبر أصحابها مواطنين فرنسيين و يوضعون على نفس قائمة المصوتين غير المسلمين من المواطنين الذكور البالغين الواحد و العشرون سنة أو أكثر، و هم : قدماء المحاربين، و حملة إحدى الدرجات الآتية: دبلوم التعليم العالي، بكالوريا التعليم الثانوي، الأهلية العليا، الأهلية الابتدائية، أهلية الدراسات الابتدائية العليا، شهادة الدراسات التّانوية، شهادة التخرج من المدرسة الوطنية الكبرى، أو من مدرسة وطنية للتعليم المهني سواء كانت صناعية أو فلاحية أو تجارية، و شهادة اللغة العربية و البربرية؛

الموظّفون المدنيون أو المتصرفون الذين توظفهم الدولة، و الولايات و البلديات، أو المصالح المعتمدة؛

الحائزون على مناصب دائمة بمقتضى تنظيمات سيُحدّدها القانون فيما بعد؛

أعضاء الغرف التجارية و الفلاحية، و الباشاغوات، و الأغوات، و القياد الذين تولوا وظائفهم ثلاث سنوات على الأقل و لم يكونوا قد عزلوا منها؛

الأشخاص المنتخبون أو الذين كانوا قد انتُخبوا كنواب في المجالس المالية، أو مستشارين بلديين في البلديات كاملة الصلاحيات، أو رؤساء للجماعة؛

أعضاء النظام الوطني لـ جوقة الشرف، و أصحاب نظام التحرير، و حملة الميدالية العسكرية، وحملة ميدالية العمل، و أعضاء مجالس إتحاد العمال في الاتحادات العمالية المُؤسسة تأسيسا شرعيا بعد أن يكونوا قد مضى عليهم في وظيفتهم ثلاث سنوات؛ أعضاء مجالس التوثيق و الوكلاء الشرعيون، أعضاء المجالس الإدارية لعمال و فلاحي الشركات

[1859] - **C.A.R.A.N: F [60] 2539**, Paris.

الأهلية للتعاون (S.I.P)، الجمعية الأهلية للصالح العام، و أعضاء اللّجان الفرعية لعمال و فلاّحي الشركات الأهلية للتعاون (S.I.P) ؛

المادة الرابعة ـ سيُؤذن لفرنسيين مسلمين آخرين بالحصول على المواطنة الفرنسية، و سيُحدّد المجلس الوطني التأسيسي الطّريقة التّي يحصل بها هذا التغيير، و ابتداء من هذا التاريخ فإنّ الفرنسيين المسلمين من هذا الصنف، وهم الذكور البالغون الواحد و العشرين سنة أو أكثر، سيتمتعون بمواد قانون 9 فيفري 1919، و سيوضعون في قائمة الدائرة الانتخابية التي تنتخب النواب الخاصين للمجالس البلدية و المجالس العامة و المجالس المالية حسبما نصّ عليه القانون المذكور سابقا. و سيكون هؤلاء النواب في المجالس العامة و المجالس المالية بنسبة الخمسين من مجموع عدد أعضاء هذه المجالس. أما في المجالس البلدية فسيكون بنسبة الخمسين كذلك، باستثناء الحالات التي لا تصل فيها النّسبة بين السكان المسلمين الفرنسيين و مجموع السكان إلى هذا العدد. و في هذه الحالة فإنّهم سيكونون بنسبة حجم السكان المسلمين؛

المادة الخامسة ـ للفرنسيين الحق في المجالس الجزائرية بدون تمييز و مهما كانت الدائرة الانتخابية التي ينتمون إليها، و لا يخضعون إلاّ للشروط العادية؛

المادة السادسة ـ ستبقى القوانين المعمول بها بخصوص سكان مزاب و سكان المناطق الصحراوية المعروفة بهذا الاسم، سارية المفعول؛

المادة السابعة ـ ستصدر اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، مرسوما يُحدد طرق تطبيق هذا القانون.

الملحق الـ 14

القانون العضوي لـ الجزائر

قانون رقم 47-1853 لـ 20 سبتمبر 1947[1860]

تداولت الجمعية الوطنية و مجلس الجمهورية،

صادقت الجمعية الوطنية،

أصدر رئيس الجمهورية القانون و الذي مضمونه ما يلي:

الفصل الأول

في النظام السياسي و في تنظيم السلطات العمومية

المادة 1- تشكل الجزائر مجموعة عمالات تتمتع بالشخصية المدنية، و بالاستقلال المالي، و بتنظيم خاص تحدده مواد القانون الحالي.

المادة 2- المساواة الفعلية معلنة بين جميع المواطنين الفرنسيين.

يتمتع جميع الرعايا من جنسية فرنسية من عمالات الجزائر، دون تمييز في الأصل، في العرق، في اللغة، و لا في الدين، من الحقوق المرتبطة بصفة مواطن فرنسي و يخضعون لنفس الواجبات. يتمتعون، خاصة، بكامل الحريات الدمقراطية بكامل الحقوق السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية المرتبطة بصفة مواطن الإتحاد الفرنسي، التي تضمنها الافتتاحية و المادة 81 من دستور الجمهورية الفرنسية. يمكنهم أيضا الارتقاء إلى كافة الوظائف العمومية. في الجيوش البرية، البحرية أو الجوية، في القضاء و في جميع الإدارات، الخدمات العمومية أو الممنوحة، خدمات مدعمة، قطاعات مؤممة، شروط التوظيف، الترقية، الأقدمية، التعويض، العلاوات، التقاعد، المعاشات، تنطبق على الجميع، دون تمييز في الوضع الخاص.

ستحدد مراسيم، في أجل ستة أشهر ابتداء من إصدار القانون الحالي، شروط تطبيق المادة السابقة، خاصة بضمان المساواة المطلقة في التعويضات، العلاوات أو المعاشات و تشكيل إطارات مشتركة وحيدة في مختلف فروع الإدارات أو المصالح.

[1860] - **C.A.R.A.N: F [60] 879.**

لن يبق قابل للتنفيذ في أراضي العمالات الجزائرية أي إجراء، قاعدة أو قانون استثنائي.

المادة 3- الموطنون الذين لم يتنازلوا على قانونهم الخاص سيبقون يخضعون لقوانينهم و لعاداتهم فيما يخص أحوالهم، مواريثهم، و بناياتهم التي لم تثبت ملكيتها طبقا للقوانين الفرنسية حول النظام العقاري في الجزائر، أو بوثيقة إدارية، موثقة أو قضائية. عدى في حالة اتفاق الأطراف، فإنّ منازعاتهم ستبقى تخضع للسلطات القضائية المعروفة حاليا وفق القواعد المعمول بها.

عندما يقيمون في فرنسا المتروبوليتانية، يتمتعون بكامل الحقوق المرتبطة بصفة المواطن الفرنسي و يخضعون لنفس الواجبات.

المادة 4- تتمتع النساء من أصل مسلم بحق الانتخاب. سيحدد قرار من المجلس الجزائري، يتخذ في الحالات المنصوص عنها في المواد 14، 15 و 16 من القانون الحالي، شروط ممارسة حق الانتخاب.

المادة 5- يمثل الحاكم العام حكومة الجمهورية الفرنسية في كامل امتداد الجزائر.

يقيم في (مدينة) الجزائر.

يمارس السلطة التنظيمية، عدى الاستثناءات المنصوص عنها في القانون الحالي.

يضمن المحافظة على الحريات الدستورية.

يترأس مداولات مجلس الحكومة و بإمكانه حضور مناقشات المجلس الجزائري.

هو مسؤول عن أعماله أمام حكومة الجمهورية.

المادة 6- يؤسس مجلس جزائري يكلف بتسيير، بالاتفاق مع الحاكم العام، المصالح الخاصة للجزائر.

تشكيل، اختصاصات و عمل هذا المجلس محددة بالفصول الثاني، الثالث و الرابع من القانون الحالي.

المادة 7- يؤسس إلى جانب الحاكم العام، مجلس حكومة مكلف بالسهر على تنفيذ قرارات المجلس.

يتشكل هذا المجلس من ستة مستشارين للحكومة:

إثنان يعينهما الحاكم العام؛

إثنان ينتخبان سنويا من طرف المجلس واحد عن كل قسم؛

رئيس المجلس الجزائري؛

نائب-رئيس ينتمي إلى قسم مختلف عن قسم الرئيس.

سلطات أعضاء المجلس قابلة للتجديد.

الفصل الثاني

في النظام التشريعي لـ الجزائر

المادة 8- نظام المراسيم، كما تمخض، في ما يتعلق بالتشريع، من أمرية 22 جويلية 1834 و من النصوص اللاحقة، ملغى.

تضمن حكومة الجمهورية الفرنسية، التنفيذ، في الجزائر، لقوانين الجمهورية الفرنسية التي هي قابلة للتنفيذ بها. و لها في هذا الصدد سلطات منحها الدستور، و بخاصة من المادة 47.

المادة 9- القوانين و المراسيم التي تهتم بممارسة و ضمان الحريات الدستورية تُطبق قانونا في الجزائر.القوانين و المراسيم التي تعني حالة و مقدرة الأشخاص، قواعد الزواج و آثاره على الأشخاص و على الممتلكات، حق المواريث و قواعد الحالة المدنية، بالتحفظ عن التدابير الجبائية، هي و ستبقى قابلة للتنفيذ قانونا للمواطنين من و حالة فرنسية في الجزائر.

المادة 10- القوانين و المراسيم التي تخص حق الخدمات المسماة الملحقة قابلة للتنفيذ قانونا في الجزائر، عدى التدابير المخالفة و تحت تحفظ التدابير الجبائية.

المادة 11- الاتفاقيات الموقعة مع القوى الخارجية تُطبق قانونا على الجزائر، و كذا قوانين و مراسيم تنفيذها.

المادة 12- التنظيم العسكري و التجنيد، النظام الانتخابي، وضع المجالس المحلية، التنظيم الإداري، التنظيم القضائي، الإجراءات المدنية أو الجنائية، تحديد الجرائم و الجنح و عقوباتهم، النظام العقاري، النظام الجمركي، العفو، المنازعات الإدارية، نظام الجنسية الفرنسية لا يمكنها أن تُنظم سوى بالقانون.

المادة 13- يستطيع البرلمان أن يوسع إلى الجزائر القوانين التي لم تقصدها المواد السابقة باقتراح من المجلس الجزائري أو برأي من هذا الأخير، عدى في حالة استعجال.

المادة 14- القوانين الجديدة غير المقصودة من المادتين 9 و 12 لا تُطبق على الجزائر.

في الميادين التي لم تسعدها هذه المواد، بإمكان المجلس الجزائري، باقتراح من واحد من أعضاءه أو من الحاكم العام، اتخاذ قرارات غرضها توسيع القانون المتروبوليتاني إلى

الجزائر، سواء بدون قيد أو شرط، سواء بتكييفها مع الظروف المحلية، أو بنشر، في إطار القوانين، تنظيما خاصا بالجزائر.

يمكن للمجلس الجزائري، في نفس الشروط، تغيير القرارات المقصودة في المادة السابقة.

المادة 15- يجب على القرارات المتخذة من طرف المجلس، حتى تصبح نافذة، أن يوافق عليها بمرسوم. و هي تُرسل لذلك الغرض من طرف رئيس المجلس إلى الحكومة بواسطة الحاكم العام. هذا الأخير، يمكنه، خلال الثمانية أيام للاستلام، مطالبة المجلس القيام بقراءة ثانية للنص المصادق عليه.

المادة 16- إذا، في أجل الستة أسابيع، لم تمنح الحكومة الموافقة المنصوص عنها في المادة 15 و إذا لم يُبلّغ لرئيس المجلس الجزائري رفضه المعلل للموافقة على القرار، فيصبح هذا الأخير نافذا قانونا و يُعلن عنه فورا الحاكم العام.

في حال رفض الموافقة، يُحال قرار المجلس الجزائري على البرلمان للفصل فيه.

الفصل الثالث

في الوضع المالي لـ الجزائر

المادة 17- يمكن لـ الجزائر حيازة ممتلكات، خلق مؤسسات مصالح جزائرية، منح امتيازات كالسكة الحديدية، خطوط النقل الجوية أو غيرها، و كذا جميع الأشغال الأخرى العمومية و الخدمات العمومية، الاقتراض، منح ضمانها لتعهدات متخذة من الغير في مصلحتها.

يمثل الحاكم العام الجزائر في كامل أعمال الحياة المدنية. لا يمكن لأي اقتراض، منح ضمان أو امتيازات أن تحدث سوى بموجب قرارات من المجلس الجزائري تصبح نافذة في الشروط المحددة في المادتين 15 و 16 أعلاه.

هم مسموح بهم أو محددة حسب الإجراء نفسه، بقرار من المجلس الجزائري: خلق و إلغاء المؤسسات العمومية الجزائرية أو الميزانيات الملحقة و القواعد المتعلقة بتسيير أملاك الجزائر، المالية العمالية العمالية و البلدية، و توزيع الأعباء بين الجزائر و الجماعات الجزائرية في جميع المرات التي تكون فيها الأغراض المطابقة لها هي، في المتروبول، من اختصاص القانون أو من نظام الإدارة العمومية.

المادة 18- تتمثل ميزانية الجزائر من حيث الإيرادات: الضرائب من كل نوع، رسومات، أرصدة المساعدات و كل المنتوجات الأخرى المتحصل عنها مهما كانت الصفة في أرض الجزائر و التي، في المتروبول، تستفيد منها ميزانية الدولة، باستثناء المنتوجات العائدة حاليا للميزانية المتروبوليتانية.

و يتضمن من حيث النفقات:

مجموع نفقات الخدمات المدنية، و التي هي، في المتروبول، على عاتق ميزانية الدولة؛ غير أنّ معاشات الموظفين و الأعوان المحليين لا تتحملها الميزانية الجزائرية إلا إذا صُفيت ابتداء من 1 جانفي 1901 و على قدر مدة الخدمات المقدمة منذ ذلك التاريخ؛

بصفة المساهمة في النفقات العسكرية و الأمن المتحملة في أرض الجزائر من ميزانية الدولة، مساهمة يحدد قيمتها القانون.

المادة 19- تنقسم النفقات المسجلة في ميزانية الجزائر إلى نفقات إجبارية و نفقات إختيارية.

تشكل النفقات الإجبارية:

1° أداء الديون المستحقة، تغطية عجز الميزانيات و إعادة تشكيل رصيد الاحتياط في الشروط المحددة في المادة 27 لاحقا؛

2° تزويد الصندوق العام للتقاعد، مثل ما حُدد بمرسوم؛

3° مساهمة الجزائر في النفقات العسكرية و في الأمن المحددة في المادة السابقة؛

4° رواتب و تعويضات الموظفين الخاضعة للاقتطاع الذين هم تحت تصرف الحاكم العام، في حدود الميزانية المصادق عليها من المجلس الجزائري للسنة السابقة؛

5° النفقات الضرورية لتنفيذ قوانين الجمهورية الفرنسية الممدودة إلى الجزائر.

لا يمكن لأي نفقة أخرى أن تكون على عاتق ميزانية الجزائر إلا بالقانون أو بتصويت يصادق عليه كم ينبغي المجلس الجزائري و مسبق لأي التزام.

لا يمكن خلق أي وظيفة أثناء السنة إذا لم تُسجل تقديرات في هذا الشأن في الميزانية الحالية.

المادة 20- خلق أو إلغاء الضرائب، تحديد تعريفتها، تغييرها أو طريقة جبايتها، تشكيل عقوبات في الميدان الضريبي أو أملاك الدولة يصادق عليها المجلس الجزائري.

قرارات المجلس الجزائري هذه نافذة حسب إجراءات المادتين 15 و 16 من القانون الحالي.

عدى في حال تدبير مخالف أدرج في القرار، يحدد الحاكم العام بقرار تاريخ دخول القرارات الموافق عليها كما يجب حيز التنفيذ.

في ما يتعلق حقوق الجمارك، فإنّ التدابير السابقة لا تعني سوى قيمة الحقوق القابلة للتنفيذ على السلع التي يندرج جدولها حاليا في التعريفة الخاصة بـالجزائر.

عدى الرسومات التي تمثل التعويضات للخدمات المقدمة، لا ينبغي إقامة أي ضريبة، أو رسم في الجزائر سوى بالقانون أو بقرار من المجلس الجزائري.

المادة 21- مشروع ميزانية الجزائر يضعه الحاكم العام تحت رقابة وزيري الداخلية و المالية.

يصادق عليه المجلس الجزائري.

منظم بمرسوم ممضى من وزير الداخلية و وزير المالية.

المادة 22- يمكن لتقييم الإيرادات المنتظرة من النظام الضريبي المصادق عليه من المجلس الجزائري أن يُصحح تلقائيا بمرسوم نظام في حال عدم صحة في التقديرات المضبوطة.

في حال إهمال أو عدم كفاية في تخصيص الأموال التي تتطلبها تغطية النفقات الضرورية المحددة من المادة 19 أعلاه، تُسجل القروض الضرورية تلقائيا في مرسوم النظام.

المادة 23- عندما يصبح توازن الميزانية- تبعا للتصحيحات التي تقترح الحكومة إدخالها على مرسوم النظام بتطبيق المادة السابقة- غير محقق، يُحال مشروع الميزانية على المجلس الجزائري المدعو حالا في جلسة غير عادية لمدة أقصاها خمسة عشر يوما.

إذا لم يحقق المجلس الجزائري، بتصويته، التوازن الفعلي للميزانية، يحدد مرسوم في مجلس الدولة في الآجال الدنيا الطرق و الوسائل الضرورية للتوازن.

يخضع مشروع المرسوم للمجلس الجزائري لإبداء رأيه.

المادة 24- إذا لم يصادق و لم يوافق على الميزانية خلال سنة مالية، تكون ميزانية السنة المالية السابقة قابلة للتنفيذ قانونا و بجزء إثنى عشر.

المادة 25- إذا فرضته الظروف، يمكن تعديل ميزانية الجزائر خلال السنة، في الأشكال التي صُوت و نُظم فيها.

لا يمكن أن يكون للتعديلات التي أقرت كذلك من غرض سوى تصحيح أخطاء التقييمات و لتفادي نقائص القروض التي كشفتها أحداث أعقبت الافتتاح، أو تسديد نفقات جعلتها ظروف غير متوقعة أثناء الميزانية الأولية ضرورية؛ عدى للضرورة الخطيرة، لا ينبغي أن تضم توسيع الخدمات المتوفرة أو تعديل نفقات برنامج الميزانية غير العادية.

يجب أن تكون أي زيادة في حجم النفقات المحدد في الميزانية الأولية موضع تسجيل و خلق فعلي لإيرادات كافية للتكفل بها.

المادة 26- تُموّن خزينة الجزائر من إيرادات من أي نوع المتحصل عنها لصالح الخدمات المالية و الخدمات خارج ميزانية الجزائر.

تودع في حساب جاري لخزينة الجزائر الأرصدة الحرة للميزانيات الملحقة للعمالات، البلديات، المؤسسات العمومية الجزائرية العمالية أو البلدية، الودائع المسددة في حساب جاري لفروع (مدينة) الجزائر للصكوك البريدية، أرصدة مؤسسات المصلحة العامة و، بصفة عامة، جميع ودائع أرصدة بفائدة أو دون فائدة التي على الجماعات أو الخواص القيام بها أو مسرح لهم القيام بها للخزينة، حسب القوانين و النظم المعمول بها، باستثناء الودائع المسددة في الـجزائر للصندوق الوطني للتوفير أو لصندوق الودائع و الأمانات المسددة مباشرة للخزينة العمومية المتروبوليتانية.

ستحدد قرارات من وزير المالية شروط التسديدات الدورية التي ستحدث بين الخزينة العمومية و الخزينة الجزائرية، و كذا قواعد استخدام الأرصدة المتوفرة للخزينة الجزائرية في حسابات جارية، في سندات الخزينة، في قيم الدولة أو الجزائر، في قروض لآجال لجماعات عمومية جزائرية أو للمؤسسات خاصة من أجل تنفيذ أشغال مصلحة عامة، أو في مساهمة في رأسمال مؤسسات يهم نشاطها الاقتصاد العام لـ الجزائر.

يمكن للحاكم العام أن يمنح على موجودات الخزينة، بعد موافقة المجلس الجزائري أو لجنته للمالية و من وزير المالية، قروضا مؤقتة، بفائدة أو بدون فائدة، للعمالات، للبلديات، للدواوين، للمؤسسات العمومية و للمصلحة العمومية أو إدارات محاسبات الجزائر.

المادة 27- تخصص فوائض إيرادات ميزانية الجزائر التي تُثبت في نهاية السنة المالية لتشكيل رصيد احتياط.

طالما لم يبلغ رصيد الاحتياط جزء العشرون من المقدار المتوسط للمنتوجات و الدخل العاديين للسنوات المالية الثلاث المنقضية، لا يمكن إجراء اقتطاعات على ذلك الرصيد، عدى من أجل دفع ديون مستحقة و تصفية عجز الميزانية أو، لتعذر موارد أخرى، من أجل مواجهة كوارث عمومية.

عندما ينزل، نتيجة هذه الاقتطاعات، رصيد الاحتياط إلى ما دون المبلغ غير المتوفر المستهدف في الفقرة الثانية من المادة الحالية، يشكل إعادة تكوين هذا الرصيد حملا يُلزم تغطيته خلال السنوات المالية الثلاث لاحقا.

بعد الدفع الكامل للديون المستحقة و تصفية عجز الميزانية، يمكن تخصيص الجزء من رصيد الاحتياط الذي يفوق الحد الأدنى الضروري إلى أشغال المصلحة العامة.

الاقتطاعات من رصيد الاحتياط مسموح بها في نفس أشكال النفقات المسجلة في الميزانية.

المادة 28- الحساب الإداري لكل سنة مالية يضعه الحاكم العام و يُقدم إلى المجلس الجزائري، الذي يبتّ عن طريق تصريحات.

حساب الجزائر، المحدد مؤقتا من المجلس الجزائري، يُنظم نهائيا بمرسوم في نفس أشكال الميزانية.

الأمين العام لخزينة الجزائر هو محاسب الجزائر؛ و هو، بهده الصفة، يُحاكم أمام محكمة الحسابات.

يُسلم حساب التسيير إلى المجلس الجزائري، في نفس وقت تسليم الحساب الإداري.

المادة 20- تعمل مصلحة مراقبة مالية إلى جانب الحاكم العام.

تُمارس هذه الرقابة عن طريق التأشيرة المسبقة، المراجعة المستمرة للمحاسبة و للتقارير الإجمالية الدورية، حسب الحالة، و وفق القواعد التي ستحدد بمرسوم.

الفصل الرابع

حول تشكيل و تسيير المجلس الجزائري

المادة 30- يتشكل المجلس الجزائري من مائة و عشرون عضوا: ستون ممثلا للمواطنين من القسم الأول، و ستون ممثلا للمواطنين من القسم الثاني، يُنتخبون لست سنوات بالاقتراع العام، بالتصويت باسم واحد بدورتين، و قابلة للتجديد بالنصف كل ثلاث سنوات. تُحدد الدوائر بقانون.

المادة 31- أعضاء المجلس الجزائري منتخبون من قسمين.

يتكون القسم الأول من مواطنين من قانون مدني فرنسي، دون تمييز في الأصل.

سيُسجل كذلك في هذا القسم، بطلبهم، في السنة التي تلي سواء تاريخ السن الانتخابي، سواء تلك التي سيدخلون فيها في إحدى الفئات المعينة أسفله، المواطنون من القانون المحلي و هم:

الضباط و الضباط القدامى؛

أصحاب إحدى الشهادات التالية: شهادات التعليم العالي، بكالوريا التعليم الثانوي، شهادة غليا، شهادة ابتدائية، شهادة التعليم الابتدائي العليا، دبلوم نهاية التعليم الثانوي، دبلوم المدارس، دبلوم التخرج من مدرسة وطنية كبرى أو من مدرسة وطنية للتعليم المهني الصناعي، الزراعي أو التجاري، شهادة اللغة العربية و البربرية؛

موظفين أو أعوان الدولة، للعمالات، للبلديات، للخدمات العمومية أو الممنوحة، في نشاط أو في تقاعد، ذوي منصب عمل دائم خاضع لوضع قانوني في شروط ستحدد بمرسوم؛

أعضاء الحالين و القدامى في غرف التجارة و الزراعة؛

باشاغوات، آغاوات و قياد مارسوا وظائفهم خلال ثلاث سنوات على الأقل، و لم يكونوا فيما بعد عرضة لإجراء عزل؛

شخصيات تمارس أو مارست عهدات مندوب مالي، مستشار عام، مستشار بلدي لبلدية كاملة الصلاحية، أو رئيس لـجماعة؛

أعضاء المنظمة الوطنية لجوقة الشرف؛

رفقاء منظمة التحرير؛

أصحاب ميدالية المقاومة؛

أصحاب الميدالية العسكرية؛

أصحاب ميدالية العمل و الأعضاء الحالين و القدامى في المجالس النقابية لنقابات العمال المشكلة باستمرار، بعد ممارستهم لوظائفهم لثلاث سنوات.

مستشارون أعضاء في محكمة العمال حاليين و قدامى؛

وكيل قضائي؛

أعضاء منتخبون حاليين و قدامى، لمجالس الإدارة و لمجالس الشركات الأهلية للتعاون، الحرفية و الفلاحية؛

أصحاب بطاقة محارب لحرب 1914-1918؛

أصحاب صليب حرب 1939-1940 لأعمال سلاح شخصية؛

أصحاب صليب حرب لحملات التحرير.

سيستمر جميع الناخبين المسجلين حاليا في القسم الأول في الانتخاب في هذا القسم.

المادة 32- كل ناخب أو ناخبة بـالجزائر، سنه ثلاثة و عشرون على الأقل، قابل للانتخاب من الواحد أو الآخر من القسمين على السواء.

قواعد اللانتخابية و اللا تطابق هي تلك التي حددها القانون بالنسبة لأعضاء الجمعية الوطنية. عهدة عضو غير متطابقة مع عهدة عضو في البرلمان.

مجلس الدولة هو الحكم في أولا و أخيرا في المنازعات المتعلقة بانتخابات المجلس الجزائري.

المادة 33- علاوة على تسديد مصاريف نقلهم، يتحصل أعضاء المجلس الجزائري على علاوة سنوية تُحدد بمداولة من المجلس و تُدفع شهريا. هذه العلاوة تُحدد بالعودة إلى معاملة فئة من الموظفين.

المادة 34- لا يمكن لأي عضو في المجلس الجزائري أن يُتابع، يُبحث عنه، يوقف، يُعتقل أو يُحاكم بمناسبة الآراء أو الانتخابات التي صدرت منه في هذا المجلس.

المادة 35- ينعقد المجلس الجزائري في (مدينة) الجزائر.

تعقد سنويا ثلاث دورات عادية لا يمكن أن تتعدى ستة أسابيع.

يُستدعى المجلس و تُفتح دوراتها و تُختتم بقرار من الحاكم العام.

كما يمكن للمجلس أن يعقد دورات غير عادية لمدة خمسة عشر يوما على الأكثر، سواء باستدعاء من الحاكم العام، مجلس الحكومة متفق عليه، سواء بطلب النصف من أعضاءه موجه إلى الرئيس. يُحدد غرض الدورة غير العادية في الاستدعاء.

كل سنة، ينتخب المجلس الجزائري مكتبه، المشكل من رئيس، ثلاثة نواب للرئيس و أربع أمناء. يتضمن هذا المكتب عدد متساو من المنتخبين من القسمين يُقترحون من زملائهم الخاصين. تُمنح رئاسة المجلس كل سنة إلى منتخب من قسم مختلف.

كما ينتخب المجلس لجنة المالية، مشكلة من ثمانية عشر عضوا، و لجان عامة هو من يُحدد عددها، و الذي لا يمكن أن يفوق ستة- لجنة المالية غير داخلة- و صلاحياتها، و المكلفة بفحص مختلف مسائل صلاحيات المجلس.

يجب أن تتضمن تلك اللجان عددا متساو من المنتخبين من كل واحد من القسمين المقترحين من زملائهم الخاصين.

ستنتخب تلك اللجان بالاقتراع السري رئيسا و نائب رئيس. سيكون نائب الرئيس منتخب من قم مختلف عن قسم الرئيس.

سيُتّبع تداول سنوي سيسمح للمنتخبين من كل قسم الحصول بالتناوب على الرئاسة في تلك اللجان.

المادة 37- جلسات المجلس الجزائري عمومية.

غير أنه، بطلب من ستة أعضاء، من الرئيس و من الحاكم العام، يقرر المجلس، دون نقاش، إذا ما أراد أن يتشكل في لجنة سرية.

ستُنشر تقارير المناقشات كاملا في " الجريدة الرسمية " للجزائر.

المادة 38- للحاكم العام حق حضور جلسات المجلس الجزائري و له الحق في أخذ الكلمة. يمكن له أن يُساعد أو يُستخلف من محافظين للحكومة.

للمجلس الحق في الحصول من الحاكم العام على جميع المعلومات حول كل المسائل التي تدخل ضمن اختصاصاته.

المادة 39- قرارات المجلس يُصادق عليها بالأغلبية. إلا أنه، بطلب، سواء من الحاكم العام، سواء من لجنة المالية، سواء من ربع أعضاء المجلس، لا يمكن لانتخاب أن يُكسب سوى بعد أجل أربع و عشرون ساعة و بأغلبية ثلثي الأعضاء في حالة ممارسة، إلّا في حال ما لوحظت الأغلبية في كل من القسمين.

المادة 40- يحدد المجلس الجزائري بنفسه، بقانون داخلي، طرق عمله التي لم يتوقعها القانون الحالي.

يضع جدول أعماله.

المادة 41- طبقا للفقرة 3 من المادة 6 من قانون رقم 46-2385 لـ 27 أكتوبر 1946 حول تشكيل و انتخاب مجلس الإتحاد الفرنسي، ينتخب المجلس الجزائري الستة ممثلين للمنطقة الترابية التي تشكل الجزائر.

المادة 42- يمكن للحاكم العام، مجلس الحكومة متفق عليه، بقرار، استدعاء لجنة المالية، أو واحة من اللجان العامة للمجلس الجزائري، خارج دورات المجلس، من أجل فحص تحضيري للأشغال المدعوة في تلك الدورات.

المادة 43- مشروع ميزانية الجزائر يُتداول فيه و يصادق عليه من المجلس الجزائري خلال دورته العادية الثالثة و من تقرير لجنته المالية.

تعود المبادرة النفقات للمجلس و للحاكم العام معا؛ غير أنّ أولوية اقتراحات النفقات للعمال يحتفظ بها هذا الأخير.

لا يمكن أن يتداول المجلس في أي تعديل إذا ما لم يُدرس مسبقا من اللجنة العامة التي لها، في اختصاصاتها، فحص الفرع الموافق من الميزانية، و إذا لم يُبلغ من طرفها إلى لجنة المالية.

المادة 44- تعود المبادرة في المجال الضريبي إلى المجلس الجزائري و إلى الحاكم العام. تُتحذ القرارات من طرف المجلس من تقرير لجنة المالية.

لا يمكن أن يُتداول أي مشروع أو تعديل من طرف المجلس إذا لم يُدرس، مسبقل، من لجنة المالية.

المادة 45- ملغى قانونا كل تداول للمجلس الجزائري يتعلق بمواضيع لا تدخل شرعيا ضمن اختصاصاته.

ملغى كذلك قانونا أي تداول، مهما كان موضوعه، اتخذ خارج الدورات الشرعية للمجلس.

يُثبت البطلان بقرار من الحاكم العام، مجلس الحكومة متفق عليه.

التدابير الخاصة بالمداولات المتخذة خارج اجتماعات المجالس العامة، المتوقعة أو المرخصة من القانون، قابلة للتطبيق للمجلس.

المادة 46- يمكن حل المجلس الذي سيخالف تدابير المادة السابقة أو الذي يرفض التصويت على الميزانية بمرسوم متداول في مجلس الوزراء.

في هذه الحالة، سيجدد المجلس الجزائري عن طريق انتخاب تبعا للتدابير المتوقعة من القوانين المعمول بها، في الأجل الأقصى لشهرين بعد حله.

ستُعين لجنة خاصة، مشكلة من ثمانية عشر مستشار عام، بمعدل ستة عن كل عمالة، لا ينتمون إلى المجلس المنحل، من طرف المجالس العامة للجزائر، تجتمع في الثمانية أيام في دورة غير عادية؛ سيتم هذا التعيين بعدد متساو من المستشارين العامين من القسمين الأول و الثاني.

تمارس اللجنة الخاصة جميع سلطات المجلس الجزائري، باستثناء تلك المتوقعة في المادتين 14 و 52 من القانون الحالي؛ ستنتهي وظائفها قانونا فور إعادة تشكيل المجلس الجزائري.

الفصل الخامس

السلطات الإدارية للحاكم العام لـ الجزائر

المادة 47- جميع الخدمات المدنية لـ الجزائر، باستثناء خدمات العدالة و التربية الوطنية، تقع تحت سلطة الحاكم العام.

غير أنّ، رئيس أكاديمية (مدينة) الجزائر يخضع لسلطة الحاكم العام في كل ما يخص تنفيذ مخطط التعليم الشامل و إدارة المؤسسات الخاضع لنظام التعليم المتوقع من المادة 3 من مرسوم 27 نوفمبر 1944، المتعلق بتنفيذ مخطط التعليم الشامل للشبيبة المسلمة في الجزائر.

الحاكم العام للجزائر هو الوحيد الذي له صلاحية استلام اتصال الاستئنافات المشكلة أمام مجلس الدولة ضد أعمال الإدارات الواقعة تحت سلطته. و هو مؤهل لتقديم الملاحظات كردود لتلك الاتصالات.

المنازعة الانتخابية و المنازعة المتعلقة بأعمال الحاكم العام للجزائر تبقى خاضعة للنظم المعمول بها.

المادة 48- تساعد إدارة مركزية، يُحدد تنظيمها العام نظام إدارة عمومي متخذ باقتراح منها، بعد رأي من المجلس الجزائري.

المادة 49- في حال غياب أو منع، يُستخلف الحاكم العام من طرف الكاتب العام. هذا الأخير يترأس خاصة، في هذه الحالة، مداولات مجلس الحكومة.

الفصل السادس

تدابير مختلفة و انتقالية

المادة 50- النظام الخاص بأراضي الجنوب ملغى. تعتبر تلك الأراضي كعمالات.

سيحدد قانون، اتخذ بعد رأي من المجلس الجزائري، الشروط التي سيتتشكل فيها تلك الأراضي، كلها أو جزء منها، في عمالات مختلفة أو مندمجة في العمالات الموجودة أو التي ستُخلق.

مرسوم 30 ديسمبر 1903 ملغى. ستُدمج ميزانية أراضي الجنوب في ميزانية الجزائر ابتداء من 1 جانفي 1948.

المادة 51- تحت تحفظ القضايا المحصاة في المواد 9 إلى 10 من القانون الحالي، تُعلن سارية المفعول، عدى، مع ذلك، المراسيم التي كانت محل استئناف أمام مجلس الدولة:

1° المراسيم التي حصلت بين دخول الدستور حيز التنفيذ و إصدار القانون الحالي من أجل توسيع قوانين إلى الجزائر؛

2° المراسيم التي أكملت، غيرت أو ألغت في نفس الفترة، المراسيم التي حصلت قبل دخول الدستور حيز التنفيذ، حتى تجعل قوانين قابلة للتطبيق في الجزائر؛

3° المراسيم التي حصلت في نفس الفترة بمقتضى أمرية 22 جويلية 1934.

المادة 52- تحت تحفظ القضايا المحصاة في المواد 9 إلى 12 من القانون الحالي، يمكن للقرارات المصادق عليها من المجلس الجزائري، في الشروط المتوقعة في المواد 14، 15 و 16:

1° إدخال في الجزائر قوانين سابقة لدخول الدستور سريان المفعول؛

2° إدخال في الجزائر قوانين لاحقة لهذا الدخول سريان المفعول و الذي أحيل توسيعه إلى أراضي الجزائر إلى مرسوم تطبيقي؛

3° إكمال، تعديل أو إلغاء، رغم الإثبات المتوقع أعلاه، المراسيم التي، قبل إصدار القانون الحالي، وسعت قوانين إلى الجزائر، و المراسيم التي طرأت في نفس الفترة، بموجب أمرية 22 جويلية 1834؛

4° إكمال أو تعديل، من أجل تكييفها و الظروف المحلية، القوانين التي طرأت مع دخول الدستور حيز التنفيذ و إصدار القانون الحالي.

الفصل السابع

في الجماعات المحلية

المادة 53- الجماعات المحلية الجزائرية هي: البلديات و العمالات؛ و عليه، فالبلديات المختلطة ملغاة.

التطبيق التدريجي لهذا التدبير سيكون محل قرارات من المجلس الجزائري، تصبح نافذة حسب الطريقة الموضوعة في المادتين 15 و 16 من القانون الحالي.

ستستمر النصوص السارية المفعول حاليا في التطبيق بصفة انتقالية إلى غاية تدخل الإجراءات المتوقعة في الفقرة السابقة.

المادة 54- الإطا ، الإمتداد، التجميع المحتمل و تنظيم البلديات و العمالات محددة بالقانون.

المادة 55- تُسيّر الجماعات المحلية بحرية من المجالس المنتخبة بالاقتراع العام المباشر و السري. هذه المجالس هي: بالنسبة للعمالات، المجالس العامة؛ بالنسبة للبلديات، المجالس البلدية و الجماعات.

التطبيق التدريجي لهذا التدبير سيكون محل قرارات من المجلس الجزائري، تصبح نافذة حسب الطريقة الموضوعة في المادتين 15 و 16 من القانون الحالي.

الفصل الثامن

تدابير ملحقة

المادة 56- انفصال الديانة الإسلامية عن الدولة مضمون على غرار الديانات الأخرى، في إطار قانون 9 ديسمبر 1905 و مرسوم 27 سبتمبر 1907.

تطبيق هذا المبدأ، و بخاصة فيما يتعلق تسيير أملاك الحبوس، سيكون محل قرارات المجلس الجزائري، تصبح نافذة حسب الطريقة الموضوعة في المادتين 15 و 16 من القانون الحالي.

الأعياد الإسلامية الكبرى: العيد الصغير، العيد الكبير، المولد و عاشوراء، معلن عنها أعياد شرعية في الجزائر.

المادة 57- تشكل اللغة العربية لغة من لغات الإتحاد الفرنسي، تُطبق نفس التدابير على اللغة الفرنسية و اللغة العربية فيما يخص نظام الصحافة و الإصدارات الرسمية أو الخاصة المنشورة في الجزائر.

سيُنظم تعليم اللغة العربية في الجزائر في كافة الدرجات.

سيكون تطبيق هذا التدبير الأخير محل قرارات المجلس الجزائري، تصبح نافذة حسب الطريقة الموضوعة في المادتين 15 و 16 من القانون.

المادة 58- يجب أن يُنتخب، في 15 جانفي 1948، كأقصى حد و أن يجتمع في الخمسة عشر يوما التي تلي انتخابه.

الجمعية المالية، المكونة بـ أمرية 15 سبتمبر 1945، ستُحل قانونا يوم اجتماع المجلس الجزائري المؤسس بالقانون الحالي.

النظام التشريعي المتوقع في الفصل الثاني من القانون الحالي سيدخل حيز التنفيذ في نفس التاريخ. إلى غاية هذا التاريخ، ستمارس الجمعية المالية اختصاصات المخولة للمجلس الجزائري من المواد 14 و 52 من القانون الحالي، هذه الجمعية، مع ذلك، لا يمكن أن يُعرض عليها سوى من الحاكم العام.

المادة 59- يمكن لمراسيم تقضي بنظام إدارة عمومية، متخذة باقتراح من الحاكم العام، و بتقرير من وزير الداخلية، تحديد شروط تطبيق القانون الحالي.

المادة 60- قانون 19 ديسمبر 1900 القاضي بخلق ميزانية خاصة للجزائر و القوانين التي عدلته و أكملته، أمرية 15 سبتمبر 1945 التي خلقت جمعية مالية للجزائر و كذا جميع التدابير المخالفة للقانون الحالي ملغاة، تحت تحفظ النظام الانتقالي الذي وضعته المادة 58.

سيُنفذ القانون الحالي كقانون دولة.

باريس، 20 سبتمبر 1947.

فنسن أريول.

من رئيس الجمهورية:

وزير الدولة، نائب رئيس المجلس، بيير-هنري تيتقن.

حافظالأختام، وزير العدل، آندريه ماري.

وزير الداخلية، إدوارد دبرو.

وزير البحرية، لويس جاكينو.

وزير المالية، شومان.

وزير الفلاحة، تانقي-بريجن.

وزير التربية الوطنية، م-إ. نايجلن.

وزير فرنسا ما وراء-البحر، ماريس موتي.

وزير الصحة العمومية و السكان، ر. بريجن.

وزير الشبيبة، الفنون و الآداب، بيير بوردان.

رئيس مجلس الوزراء، بول راماديي.

وزير الدولة، مارصل ركلور.

وزير الشؤون الخارجية، جورج بيدلت.

وزير الحرب، بول كوست-فلوريه.

وزير الجو، آندريه ماروزلي.

وزير الاقتصاد الوطني، أ. فيليب.

وزير الصناعة و التجارة، روبر لاكوست.

وزير الداخلية، وزير الأشغال العمومية و النقل بالنيابة، إدوارد دبرو.

وزير العمل و الضمان الاجتماعي، دانييل ماير.

وزير إعادة البناء و الهندسة المدنية، جان لوترنو.

وزير الشبيبة، الفنون و الآداب، وزير المحاربين القدامى و ضحايا الحرب بالنيابة، بيير بوردان.

وزير البريد، التلغراف و التلفون، **كاتب الدولة لدى رئاسة المجلس،**

أجين ثوماس. **بول بشارد.**

بيبليوغرافية

بيبليوغرافية

أولا- الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية:

1-1 المناقشات البرلمانية:

أ/ غرفة النواب:

- تقرير حافظ الأختام حول نتائج تطبيق القوانين و المراسيم المتعلقة بالجنسية في سنة 1899: **J.O.R.F**: Débats Parl -Chambre- Séance du 21 février 1900, p. 1198.
- الاحتفال بمئوية الاحتلال: **J.O.R.F**: Débats Parl -Chambre- 1930, Annexe n° 295 n° 299, p. 451.
- اقتراح إدوارد سوليي: **J.O.R.F**: Débats Parl -Chambre- Séance du 11 mars 1930, Annexe n° 2983, p. 1020.
- طلب استجواب جوزف لاغروسيلييز: **J.O.R.F**: Débats Parl -Chambre- Séance du 28 juillet 1936, p. 1299.
- طلب استجواب فلوريموند بونت: **J.O.R.F**: Débats Parl -Chambre- Séance du 31 aout 1936, p. 2343.
- طلب استجواب رو-فرايسيننغ: **J.O.R.F**: Débats Parl -Chambre- Séance du 17 aout 1936, p. 1936.
- إقامة شرطة الدولة في بلديتي مستغانم و سيدي بلعباس: **J.O.R.F**: Débats Parl -Chambre- 11 avril 1937, Annexe n° 2108.
- إقامة شرطة الدولة في بعض بلديات الجزائر: **J.O.R.F**: Débats Parl -Chambre- Séance du 21 juillet 1937, p. 1419 .
- إقامة شرطة الدولة في بعض بلديات الجزائر: **J.O.R.F**: Débats Parl -Chambre- Séance du 7 aout 1937, p. 1080.
- طلب استجواب "دبوا" و "رجيس" حول سياسة الحكومة في الجزائر و حول نواياها من مشروع قانون بلوم-فيولت: **J.O.R.F**: Débats Parl -Chambre- Séance du 9 juin 1938, p. 1321.

ب/ مجلس الشيوخ:

- الاحتفال بمئوية الاحتلال: **J.O.R.F**: Débats Parl -Sénat- 1930, Annexe n° 1560, p 1520; n° 1618, p.1562.
- مسائلة موريس فيولت: **J.O.R.F**: Débats Parl -Sénat- Séance du 21 mars 1935, pp. 344-357.
- طلب استجواب بيير-آرثر رو-فرايسيننغ: **J.O.R.F**: Débats Parl -Sénat- Séance du 17 juillet 1936, p. 716.

- طلب استجواب رو-فرايسيننغ: **J.O.R.F**: Débats Parl -Sénat- Séance du 29 janvier 1937, pp. 54-66.
- مداخلة بول كتولي: **J.O.R.F**: Débats Parl -Sénat- Séance du 21 mars 1935, pp. 353-357.
- مداخلة رو-فرايسيننغ: **J.O.R.F**: Débats Parl -Sénat- Séance du 22 mars 1935, pp. 371-373.
- مداخلة درو: **J.O.R.F**: Débats Parl -Sénat- Séance du 22 mars 1935, pp. 371-373.
- مداخلة مارصل رينيي: **J.O.R.F**: Débats Parl -Sénat- Séance du 22 mars 1935, pp. 376-380.
- طلب استجواب غستاف غوترو حول السياسة الاستعمارية و حول الاضطرابات في شمال إفريقيا: **J.O.R.F**: Débats Parl -Sénat- Séance du 16 juillet 1936, p. 710.
- طلب استجواب رو-فرايسيننغ حول الدسائس الشيوعية في الجزائر: **J.O.R.F**: Débats Parl -Sénat- Séance du 17 juillet 1936.
- طلب استجواب لاغروسيلييير حول سياسة الحكومة تجاه الأهالي: **J.O.R.F**: Débats Parl -Sénat- Séance du 28 juillet 1936, p. 2199.
- طلب استجواب فلوريموند بونت حول الإجراءات العاجلة لوضح حد لأعمال الفاشيين في إفريفيا الشمالية: **J.O.R.F**: Débats Parl -Sénat- Séance du 31 juillet 1936, p. 2343.
- استجواب رو-فرايسيننغ حول الأعمال المضادة لـ فرنسا في الجزائر: **J.O.R.F**: Débats Parl -Sénat- Séance du 31 décembre 1936, p. 1942.
- استجواب رو-فرايسيننغ حول الأعمال المضادة لـ فرنسا في الجزائر: **J.O.R.F**: Débats Parl -Sénat- Séance du 31 décembre 1936, p. 1942.
- استجواب رو-فرايسيننغ حول الأعمال المضادة لـ فرنسا في الجزائر: **J.O.R.F**: Débats Parl -Sénat- Séance du 29 janvier 1937, pp. 54-66.
- إقامة شرطة الدولة في بعض بلديات الجزائر:-**J.O.R.F**: Débats Parl -Sénat- Séance du 13 aout 1937, p. 1297-1298 .

ج/ الجمعية الوطنية:

- وضع الجزائر: **J.O.R.F**: Débats Parl -Ass Nat- Séance du 22 aout 1947, p. 4582.
- تصريح رابيي حول وضع الجزائر: **J.O.R.F**: Débats Parl -Ass Nat- Séance du 22 aout 1947, p. 4580.
- تزوير انتخابات المجلس الجزائري: **J.O.R.F**: Débats Parl -Ass Nat- Séance du 9 aout 1951, p. 6288.
- تزوير انتخابات القسم الثاني للجمعية الوطنية: **J.O.R.F**: Débats Parl -Ass Nat- Séances de juillet 1951.

- مشروع القانون العضوي لـ الجزائر: -Ass Nat- **J.O.R.F**: Débats Parl - Séance du 29 mai 1947, n° 1479, p. 1811.
- موقف "دالاديي" من مشروع القانون العضوي لـ الجزائر: **J.O.R.F**: Débats Parl -Ass Nat- Séance du 9 aout 1947, pp. 4181-4182.
- مداخلة الجنرال "أمران" حول مشروع القانون العضوي لـ الجزائر: **J.O.R.F** - Débats Parl -Ass Nat- Séance du 10 aout 1947, pp. 4192-.
- مداخلة "موريس فيولت" حول مشروع القانون العضوي لـ الجزائر: **J.O.R.F** - Débats Parl -Ass Nat- Séance du 10 aout 1947, pp. 4192-.
- مداخلة "بول رابيي" حول مشروع القانون العضوي لـ الجزائر: **J.O.R.F**: Débats - Parl -Ass Nat- Séance du 10 aout 1947, pp. 4192-.
- مداخلة "كيليسي" حول مشروع القانون العضوي لـ الجزائر: **J.O.R.F**: Débats - Parl -Ass Nat- Séance du 10 aout 1947, pp. 4192-.
- مداخلة "بول راماديي" حول مشروع القانون العضوي لـ الجزائر: **J.O.R.F**: Débats - Parl -Ass Nat- Séance du 10 aout 1947, pp. 4192-.
- مناقشة مشروع القانون العضوي لـ الجزائر: **J.O.R.F**: Débats Parl -Ass Nat- Séance du 19 aout 1947, pp. 4400-.
- مناقشة مشروع القانون العضوي لـ الجزائر: **J.O.R.F**: Débats Parl -Ass Nat- Séance du 21 aout 1947, pp. 4400-.
- التصويت على "دي فونلبت-إسبرابر" كمقرر للمشروع الحكومي: **J.O.R.F**: Débats - Parl -Ass Nat- Séance du 22 aout 1947, p. 4564.
- إبعاد تعديل "جياكوبي": **J.O.R.F**: Débats Parl -Ass Nat- Séance du 27 aout 1947, p. 4745.
- الموافقة على تسوية "هنري بوري": **J.O.R.F**: Débats Parl -Ass Nat- Séance du 23 aout 1947, p. 4608.
- المصادقة على مشروع القانون العضوي لـ الجزائر: **J.O.R.F**: Débats Parl -Ass Nat- Séance du 27 aout 1947, pp. 4749.
- المصادقة على مشروع القانون العضوي لـ الجزائر: **J.O.R.F**: Débats Parl -Assemblée- Séance du 1e septembre 1947, p. 4816.

د/ الجمعية التأسيسية:

- العمليات الانتخابية في عمالة وهران: **J.O.R.F**: Débats -Ass Nat Const- Séance 26 février 1946, pp. 465-469.
- تطبيق العفو في الجزائر: **J.O.R.F**: Débats -Ass Nat Const- Séance 28 février 1946, pp. 490-507.
- تطبيق العفو في الجزائر: **J.O.R.F**: Débats -Ass Nat Const- Séance 1e mars 1946, pp. 535-541.
- الحالة الاقتصادية لـ الجزائر: **J.O.R.F**: Débats -Ass Nat Const- Séance 1e mars 1946, pp. 541-547.

- الحالة الاقتصادية لـ الجزائر: **J.O.R.F**: Débats -Ass Nat Const- Séance 5 mars 1946, pp. 557-569; pp. 570-576.
- مداخلة محمد-الصالح بن جلول: **J.O.R.F**: Débats -Ass Nat Const- Séance 8 mars 1946, p. 646.
- الحالة الاقتصادية لـ الجزائر: **J.O.R.F**: Débats -Ass Nat Const- Séance 12 mars 1946, pp. 655-659.
- انتخاب النواب: **J.O.R.F**: Débats -Ass Nat Const- Séance 5 avril 1946, p. 1496; pp. 1514-1527.
- العمليات الانتخابية في عمالة الجزائر: **J.O.R.F**: Débats -Ass Nat Const- Séance 19 juillet 1946, pp. 2730-2735.

هـ/ مجلس الجمهورية

- مداخلة ساطور: **J.O.R.F**: Débats Parl -Conseil de la République-, 1947, p. 502.
- مداخلة دكتور سعدان: **J.O.R.F**: Débats Parl -Conseil de la République-, 1947, p. 259.
- مداخلات بخصوص القانون العضوي لـ الجزائر: **J.O.R.F**: Débats Parl -Conseil de la République, 1947, pp. 1905; 1915; 2017.
- تحقيق حول مجازر 8 ماي 1945: **J.O.R.F**: Débats Parl -Conseil de la République, 1947, p. 280.
- المصادقة على مشروع القانون العضوي لـ الجزائر: **J.O.R.F**: Débats Parl -Conseil- Séance du 28 aout 1947, Annexe n° 734, pp. 612-615.

2-1 قوانين و مراسيم:

- قانون التجنيد الإجباري: **J.O.R.F**: Lois et Décrets: 3 février 1912, pp. 1208-1210
- إصلاحات 4 فيفري 1919: **J.O.R.F**: Lois et Décrets: n° 36, Séance du 4 février 1919, pp 1358-1359.
- قمع المظاهرات المعادية للسيادة الفرنسية في الجزائر: **J.O.R.F**: Lois et Décrets, n° 81, 30 mars 1935, p. 3969.
- تشكيل مجموعة حرس متنقل بـ الجزائر: **J.O.R.F**: Lois et Décrets, 27 avril 1935, p. 4635.
- قمع الربا في الجزائر: **J.O.R.F**: Lois et Décrets, 17 juillet 1936, p. 7477.
- تسهيل شروط سفر الأهالي إلى فرنسا: **J.O.R.F**: Lois et Décrets: 17 juillet 1936, p. 7478.
- تعديل تركيبة الوفود المالية بـ الجزائر: **J.O.R.F**: Lois et Décrets, 17 juillet 1936, p. 7476.

- بلوغ الأهالي صفة مواطن فرنسي: **J.O.R.F**: Lois et Décrets, 17 juillet 1936, pp. 8197-8198.
- رفع الأجور العمال الزراعيين بـ الجزائر: **J.O.R.F**: Lois et Décrets, 1e aout 1936, pp. 8196-8197.
- شروط تطبيق العقود الجماعية للعمل بـ الجزائر: **J.O.R.F**: Lois et Décrets, 1e aout 1936, pp. 8197-8198.
- قبول الأهالي الجزائريين للتقدم إلى كل المسابقات المدنية و العسكرية: **J.O.R.F**: Lois et Décrets, 25 septembre 1936, pp. 10266-10267.
- التخفيف من قساوة قانون الغابات: **J.O.R.F**: Lois et Décrets, 22 octobre 1936, pp. 11014.
- منح قروض لتطبيق أشغال ذات منفعة عامة في صالح الجزائريين: **J.O.R.F**: Lois et Décrets, 22 octobre 1936, pp. 11014.
- حل النجم الشمال الإفريقي: **J.O.R.F**: Lois et Décrets: 26 janvier 1937, p. 1077.
- تعديل مرسوم قمع الربا في الجزائر: **J.O.R.F**: Lois et Décrets: 17 janvier 1937, p. 708.
- رفع عدد الحرس المتنقل بـ الجزائر: **J.O.R.F**: Lois et Décrets: 11 avril 1937, p. 453.
- تعديل الوفود المالية: **J.O.R.F**: Lois et Décrets: 30 juin 1937, pp. 7626-7627.
- تطبيق أسبوع الـ 40 ساعة لبعض الأشغال و المهن بـ الجزائر: **J.O.R.F**: Lois et Décrets: 25 aout 1937, pp. 9833-9836.
- إقامة مندوبيات خاصة: **J.O.R.F**: Lois et Décrets: 30 septembre, p. 11287.
- تعيين وزيرا للدولة لمراقبة الإدارات في إفريقيا الشمالية: **J.O.R.F**: Lois et Décrets, n° 244, 22 octobre 1937, p. 11778.
- مخالفات ضد فتح مدارس قرآنية دون رخصة: **J.O.R.F**: Lois et Décrets: 8 mars 1938, p. 3071.
- عدم قبول استقالة المنتخبين المسلمين: **J.O.R.F**: Lois et Décrets, 7 mai 1938, p. 5532.
- مخالفة المساس بالتراب الوطني أو بالسلطة الفرنسية: **J.O.R.F**: Lois et Décrets: 24 mai 1938, p. 415.
- أمرية 7 مارس 1944: **J.O.R.F**: 7 mars 1944, pp. 217-218
- تمثيل المسلمين غير المواطنين في المجالس العامة لـ الجزائر: **J.O.R.F**: Ordonnances et Décrets, Séance du 27 novembre 1944, pp. 1527-1528.
- تحديد أراضي دوائر الجنوب أين يحتفظ بوضع الأهالي: **J.O.R.F**: Ordonnances et Décrets, n° 45-28, 8 janvier 1945, p. 114.

- تطبيق بعض تدابير مرسوم 6 فيفري 1919 في أراضي جنوب الجزائر: **J.O.R.F**: Ordonnances et Décrets, n° 45-29, 8 janvier 1945, p. 114-115.
- انتخاب القسم الثاني نوابا للجمعية الاستشارية: **J.O.R.F**: Ordonnances et Décrets, Séance du 17 aout 1945, pp. 5571-5572.
- قبول مختلف الفئات من المسلمين الجزائريين للتصويت في القسم الأول: **J.O.R.F**: Lois et Décrets, 8 octobre 1946, p. 8495.
- إعادة "ليونتي" ترتيبات تقرير "رابيي" الخاصة بالقانون العضوي لـ الجزائر: **J.O.R.F**: Débats Parl -Conseil- Séance du 29 aout 1947, Annexe n° 746, pp. 619-623.

3-1 وثائق برلمانية:

أ/ غرفة النواب:

- اقتراح جورج كلمانصو و جورج ليق: **J.O.R.F**: Doc Parl -Chambre- Séance du 25 novembre 1915, pp. 316-317.
- اقتراح قانون ميشلان و قوليي: **J.O.R.F**: Doc Parl -Chambre- Séance du 16 juin 1887, Annexe n° 1846, p. 324.
- اقتراح قانون آلفرد مارتينو: **J.O.R.F**: Doc Parl -Chambre- Séance du 21 juillet 1890, Annexe n° 857, p. 222.
- تقرير "ماريس موتيي": **J.O.R.F**: Doc Parl -Chambre- Séance du 1er mars 1918, Annexe n° 4383, pp. 314-363.
- رسالة "كلِمانصو" و "ليغ": **J.O.R.F**: Doc Parl -Chambre- Annexe n° 4383, Séance du 1er mars 1918, pp. 316- 317.
- اقتراح غرنِت: **J.O.R.F**: Doc Parl -Chambre- Séance du 30 mars 1933, Annexe n° 1691, p. 814.
- تمثيل برلماني للمسلمين الجزائريين: **J.O.R.F**: Doc Parl -Chambre-, Séance du 21 avril 1936, Annexe n° 404, p. 1040.
- الشركات الأهلية للتعاون المتبادل: **J.O.R.F**: Doc Parl -Chambre-, Séance du 17 juillet 1936, Annexe n° 745, p. 1419.
- الصندوق المشترك للدواوير: **J.O.R.F**: Doc Parl -Chambre- Séance du 17 juillet 1936, Annexe n° 747, pp. 1419-1420.
- إقامة شرطة الدولة في الجزائر: **J.O.R.F**: Doc Parl -Chambre- Séance du 17 juillet 1937, Annexe n° 746, p. 1419.
- تعديل قانون الشركات الأهلية للتعاون المتبادل: **J.O.R.F**: Doc Parl -Chambre- Séance du 21 juillet 1936, Annexe n° 745, p. 1419.
- رفع موارد الصندوق المشترك للدواوير: **J.O.R.F**: Doc Parl -Chambre- Séance du 21 juillet 1936, Annexe n° 747, pp. 1419-1420.
- إقامة شرطة الدولة في بعض بلديات الجزائر: **J.O.R.F**: Doc Parl -Chambre- Séance du 21 juillet 1936, Annexe n° 746, p. 1419.

- إقامة شرطة الدولة في الجزائر: **J.O.R.F**: Doc Parl -Chambre- Séance du 7 aout 1936, p. 1080.
- مشروع قانون بيير تاتنجر: **J.O.R.F**: Doc Parl -Chambre- Séance du 8 décembre 1936, Annexe n° 1426, p. 946.
- مشروع بلوم- فيولت: **J.O.R.F**: Doc Parl -Chambre- Séance du 30 décembre 1936, Annexe n° 1596, pp. 1247-1248.
- مشروع قانون جاك دوريو: **J.O.R.F**: Doc Parl -Chambre- Séance du 2 février 1937, Annexe n° 1804, p. 107.

ب/ مجلس الشيوخ:
- تقرير السناتور ثيودور ستيق: **J.O.R.F**: Doc Parl -Sénat- Séance du 3 décembre 1918, Annexe n° 496, pp: 756-764.
- اقتراح قانون فيولت: **J.O.R.F**: Doc Parl -Sénat- Séance du 3 juillet 1931, Annexe n° 734, pp. 1149-1152.
- إقامة شرطة الدولة في بعض بلديات الجزائر: **J.O.R.F**: Doc Parl -Sénat- Séance du 13 aout 1936, pp. 1297-1298.

ج/ الجمعية التأسيسية:
- مشروع الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري لإقامة دستور الجمهورية الجزائرية: **J.O.R.F**: Doc Parl -Ass Const- Annexe II, n° 358, p. 355.
- مطالبة الاندماجيين بالمواطنة الفرنسية: **J.O.R.F**: Doc Parl -Ass Nat Const- Annexe n° 376, pp. 373-374.
- اقتراح قانون الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بتشكيل جمهورية جزائرية متحدة فدراليا مع فرنسا عضوا في الإتحاد الفرنسي: **J.O.R.F**: Doc Parl -Ass Nat Const- Séance du 2 aout 1946, Annexe II, n° 358, p. 477.
- سياسة حكومة جورج بيدلت في الجزائر: **J.O.R.F**: Doc Parl -Ass Nat Const- Séance du 22 aout 1946, p. 3227.
- مشروع وضع الجزائر: **J.O.R.F**: Doc Parl -Ass Nat Const- Séance du 24 septembre 1946, Annexe n° 1013, pp. 821-823.

د/ الجمعية الوطنية:
- اقتراح الفرع الفرنسي للأممية العمالية وضع الجزائر: **J.O.R.F**: Doc Parl -Ass Nat- Séance du 6 février 1947, n° 473, pp. 208-209.
- اقتراح القانون العضوي لـ الجزائر كـ أرض مشتركة في إطار الإتحاد الفرنسي لـ الحزب الشيوعي الجزائري: **J.O.R.F**: Doc Parl -Ass Nat- Séance du 13 mars 1947, n° 923, p. 839.
- اقتراح تشكيل جمهورية جزائرية كـ دولة مشتركة عضوا في الإتحاد الفرنسي للإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: اقتراح الفرع الفرنسي للأممية العمالية وضع الجزائر:

J.O.R.F: Doc Parl -Ass Nat- Séance du 6 février 1947, n° 473, pp. 208-209.
- اقتراح القانون العضوي لـ الجزائر كـ دولة مشتركة عضوا في الإتحاد الفرنسي لـ الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: - **J.O.R.F**: Doc Parl -Assemblée- Séance du 22 mars 1947, n° 1023, p. 1028.
- اقتراح القانون العضوي لـ الجزائر كـ دولة مشتركة عضوا في الإتحاد الفرنسي لـ مجموعة المسلمين المستقلين للدفاع عن الفدرالية الجزائرية: - **J.O.R.F**: Doc Parl -Assemblée- Séance du 20 mai 1947, n° 1352, p. 1696.
- اقتراح ابن تونس حول الوضع الخاص لـ الجزائر: - **J.O.R.F**: Doc Parl -Assemblée- Séance du 20 mai 1947, n° 1357, p. 1696.
- اقتراح "المستقلين" بمنح الجزائر دستورا: - **J.O.R.F**: Doc Parl -Assemblée- Séance du 20 mai 1947, n° 1160, p. 454.
- تقرير رابيي حول القانون العضوي لـ الجزائر: - **J.O.R.F**: Doc Parl -Assemblée- Séance du 6 aout 1947, n° 2274, p. 424.

ه/ مجلس الجمهورية:
- اقتراح القانون العضوي لـ الجزائر كـ دولة مشتركة عضوا في الإتحاد الفرنسي لـ الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: - **J.O.R.F**: Doc Parl -Conseil- Séance du 21 mars 1947, Annexe n° 133, pp. 134-138.
- اقتراح "المستقلين" بمنح الجزائر دستورا: - **J.O.R.F**: Doc Parl -Conseil- Séance du 20 mai 1947, Annexe n° 208, p. 221.

ثانيا- الجريدة الرسمية لـ الجزائر:

- **J.O.A**: 15 octobre 1937, p. 1037.
- إلغاء البلديات المختلطة: - **J.O.A**: Débats de l'Assemblée algérienne, Séance du 8 avril 1949, n° 49-29, pp. 423-426.
- إعادة تنظيم أراضي الجنوب: - **J.O.A**: Débats de l'Assemblée algérienne, Séance du 15 novembre 1949, Demande d'avis n° 49-61, pp. 961.
- إعادة تنظيم أراضي الجنوب: - **J.O.A**: Débats de l'Assemblée algérienne, Séance du 14 décembre 1949, pp. 1153-1159.
- إلغاء البلديات المختلطة: - **J.O.A**: Débats de l'Assemblée algérienne, Séance du 2 février 1950, pp. 40-48.
- إلغاء البلديات المختلطة: - **J.O.A**: Débats de l'Assemblée algérienne, Séance du 2 février 1950, pp. 48-51.
- إلغاء البلديات المختلطة: - **J.O.A**: Débats de l'Assemblée algérienne, Séance du 2 février 1950, p. 51.

- إعادة تنظيم أراضي الجنوب: **J.O.A**: Débats de l'Assemblée algérienne, Séance du 8 février 1950, Demande d'avis n° 49-61, pp. 92-106.
- إعادة تنظيم أراضي الجنوب: **J.O.A**: Débats de l'Assemblée algérienne, Séance du 9 février 1950, pp. 108-124.
- مشروع قانون خلق بلديات ريفية: **J.O.A**: Débats de l'Assemblée algérienne, Annexes au compte rendu de la séance du 27 décembre 1950, Demande d'avis n° 50-G-37, pp. 1359-1379.
- مشروع قانون خلق بلديات ريفية: **J.O.A**: Débats de l'Assemblée algérienne, Annexes au compte rendu de la séance du 28 décembre 1950, pp. 1382-1412.
- اقتراح قرار الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الخاص بأملاك الحبوس: **J.O.A**: Débats de l'Assemblée algérienne, Annexes au compte rendu de la séance du 30 décembre 1950, pp. 1471-1472.
- إعادة تنظيم أراضي الجنوب: **J.O.A**: Débats de l'Assemblée algérienne, Séance du 12 février 1951, p. 58.
- إعادة تنظيم أراضي الجنوب: **J.O.A**: Débats de l'Assemblée algérienne, Séance du 27 novembre 1951, Motion n° 51-M-52, p. 954.
- إعادة تنظيم أراضي الجنوب: **J.O.A**: Débats de l'Assemblée algérienne, Séance du 29 novembre 1951, p. 76.
- تعيين لجنة خاصة بالديانة: **J.O.A**: Débats de l'Assemblée algérienne, 29 novembre, p. 971.
- الديانة الإسلامية: **J.O.A**: Débats de l'Assemblée algérienne, Séance du 20 décembre 1951, p. 926.
- إعادة تنظيم أراضي الجنوب: **J.O.A**: Débats de l'Assemblée algérienne, Séance du 27 novembre 1952, proposition de loi n° 3066, p. 1581.
- تعليم اللغة العربية: **J.O.A**: Débats de l'Assemblée algérienne, Séance du 31 mars 1952, p. 1059.
- تعليم اللغة العربية: **J.O.A**: Débats de l'Assemblée algérienne, Séance du 31 mars 1952, pp. 1059-1061.
- إعادة تنظيم أراضي الجنوب: **J.O.A**: Débats de l'Assemblée algérienne, Séance du 5 juillet 1952, pp. 1503-1513.
- الديانة الإسلامية: **J.O.A**: Débats de l'Assemblée algérienne, Séance du 26 janvier 1953, 106.
- الديانة الإسلامية: **J.O.A**: Débats de l'Assemblée algérienne, Séance du 28 janvier 1953, pp. 172-177.
- الديانة الإسلامية: **J.O.A**: Débats de l'Assemblée algérienne, Séance du 25 juin 1953, pp. 1082.

ثالثا - الأرشيف:

- التسجيل الوطني من أجل المقاومة الفرنسية لـ اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني لـ 8 أكتوبر 1943: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 809
- رسالة مصالي لـ اللجنة الفرنسية لـ التحرير الوطني، من بوغار، 11 أكتوبر 1943: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 810
- مذكرة 22 ديسمبر 1942 - **C.A.R.A.N**: F ^{60} 811
- أمرية 7 مارس 1944 - **C.A.R.A.N**: F ^{60} 811
- اجتماع عباس-الإبراهيمي-مصالي في تيارت 16 مارس 1944: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 811
- رسالة دارلان لـ 12 ديسمبر 1942 لـ التجنيد: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 811 -
- مذكرة 20 ديسمبر 1942: - **C.A.R.A.N**: F ^{60} 811
- النص الأصلي لـ ملحق البيان: - **C.A.R.A.N**: F ^{60} 811
- إصلاحات 3 أوت 1943: - **C.A.R.A.N**: F ^{60} 811
- تقرير حول المسألة السياسية: - **C.A.R.A.N**: F ^{60} 813
- أمرية 7 مارس 1944(وثيقة مطبوعة): - **C.A.R.A.N**: F ^{60} 812
- مشروع أمرية خاص بارتقاء الأهالي إلى صفة مواطن فرنسي: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 812 -
- تقرير حول المسألة السياسية مقدم إلى لجنة الإصلاحات الإسلامية من بول جياكوبي: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 812
- جلسة اللجنة المكلفة بإنجاز مشروع إصلاحات سياسية اجتماعية واقتصادية في صالح المسلمين الفرنسيين في الجزائر لـ ديسمبر- 1جانفي 1943 و جانفي 1944: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 812.
- مذكرة مقدمة من الدكتور بن جلول إلى لجنة الإصلاحات الإسلامية: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 812.
- مشروع إصلاح – مشروع أمرية: - **C.A.R.A.N**: F ^{60} 812
- Tract "**Pensez et agissez la vérité et le mensonge**" - juin 1944 de Ferhat ABBAS: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 814.
- برقية شكر من الدكتور تامزالي إلى الرئيس شوتان: - **C.A.R.A.N**: F ^{60} 1430
- مرسوم حل حزب الشعب الجزائري - **C.A.R.A.N**: F ^{60} 1431
- مؤتمر برازافيل جانفي 1944: - **C.A.R.A.N**: F ^{60} 916
- الحالة الاقتصادية و السياسية لأراضي الجنوب في 1915: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 703 -
- مهمة ديبون ديسمبر 1920: مذكرة حول عائلتي الأميرين عبد القادر و خالد **C.A.R.A.N**: F ^{60} 703.
- إصلاحات مورينو لـ فيفري 1935: - **C.A.R.A.N**: F ^{60} 773
- برقية حول 1 ماي 1945: - **C.A.R.A.N**: F $^{1\,a}$ 3238
- ملف حول أحباب البيان و الحرية: - **C.A.R.A.N**: F ^{60} 875
- مطالب النجم الشمال الإفريقي لـ فيفري 1936: - **C.A.R.A.N**: F ^{60} 875
- خطاب مصالي الحاج لـ 2 أوت 1936: - **C.A.R.A.N**: F ^{60} 875

- محاكمة مصالي الحاج و أصحابه 19 مارس 1941: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 875 -
- أمرية 7 مارس 1944: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 875 -
- رسالة مصالي الحاج لـ اللجنة الفرنسية لـ التحرير الوطني من بوغار لـ 11 أكتوبر 1943: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 875.
- استماع مصالي من اللجنة المكلفة بتحقيق برنامج إصلاحات سياسية اجتماعية و اقتصادية في صالح المسلمين 15 جانفي 1944: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 875
- قمع نشاطات حزب الشعب الجزائري في فرنسا سنة 1945: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 875 -
- ملف حول الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 875 -
- ملف حول أحباب البيان و الحرية: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 875 -
- نداء فرحات عباس للشبيبة الجزائرية الفرنسية و المسلمة: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 875 -
- الإصلاحات الإسلامية منذ بيجو: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 876 -
- اضطرابات 1 و 8 ماي 1945: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 876 -
- اقتراح العفو في الجزائر 14 جانفي: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 876 -
- ملف كامل حول اضطرابات 8 ماي 1945: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 876 -
- الجزائر: انتخابات مجالس1 جويلية 45 و 31 ديسمبر 46: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 877 -
- انتخابات الـ كانتونال: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 877 -
- الانتخابات العامة نوفمبر 1945: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 877 -
- استفتاء 13 أكتوبر 1936 في الجزائر: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 877 -
- اقتراح قرار قدمه بن جلول يقضي بإقامة نقاش فوري في المجلس الاستشاري المؤقت: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 877
- اقتراح قانون يقضي بإقامة دستور الجمهورية الجزائرية كدولة فدرالية عضو في الاتحاد الفرنسي من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري للمجلس الاستشاري المؤقت 2 أوت 1946: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 877.
- إلغاء المندوبيات المالية و تعويضها بالمجالس المالية و إلغاء المجلس الأعلى للحكومة: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 878.
- مشروع قانون الوضع العضوي لـ الجزائر: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 878 -
- إصلاحات في صالح المسلمين الجزائريين لـ :C^{dt} BETBEDER **C.A.R.A.N**: F^{60} 878.
- إصلاحات 3 أوت 1943: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 878 -
- الجزائر في 1945: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 879 -
- قمع التعاون و الاعتقال الإداري في الجزائر (سبتمبر 1944- مارس 1946): **C.A.R.A.N**: F $^{1\,a}$ 3301.
- منشور حزب الشعب الجزائري 5 جويلية 1945: **C.A.R.A.N**: F $^{1\,a}$ 3301 -
- بيان حزب الشعب الجزائري ماي 1945: **C.A.R.A.N**: F $^{1\,a}$ 3301 -
- القانون الأساسي و النظام الداخلي لـ حزب الشعب الجزائري جويلية 1945: **C.A.R.A.N**: F $^{1\,a}$ 3301.
- حزب الشعب الجزائري في فرنسا المتروبوليتانية: **C.A.R.A.N**: F $^{1\,a}$ 3301 -
- استماع لجنة الداخلية لـ الجمعية الوطنية التأسيسية لوزير الداخلية 12 ديسمبر 1945: **C.A.R.A.N**: F $^{1\,a}$ 3296.

- قضية عباس- الإبراهيمي- سعدان: **C.A.R.A.N**: F ^{1a} 3296 -
- تقرير لجنة التحقيق الإدارية حول أحداث قسنطينة: **C.A.R.A.N**: F ^{1a} 3296 -
- المناقشات حول الجزائر 10-11 جويلية 1945 في الجمعية الاستشارية المؤقتة بعد 8 ماي 1945: **C.A.R.A.N**: F ^{1a} 3296
- إطلاق سراح مصالي الحاج في 1946: **C.A.R.A.N**: F ^{1a} 3296 -
- 8 ماي 1945 في الصحافة الجزائرية و الميتروبوليتانية: **C.A.R.A.N**: F ^{1a} 3296 -
- اضطرابات 8 ماي 1945: **C.A.R.A.N**: F ^{1a} 3296 -
- أمرية 7 مارس 1944: **C.A.R.A.N**: F ^{1a} 3297 -
- مشروع الإصلاحات الإسلامية في الجزائر: **C.A.R.A.N**: F ^{1a} 3297 -
- الانتخابات البلدية في الجزائر 1945: **C.A.R.A.N**: F ^{1a} 3298 -
- استفتاء 1945-1946: **C.A.R.A.N**: F ^{1a} 3298 -
- انتخابات البلديات و الـ كانتونال 1945: **C.A.R.A.N**: F ^{1a} 3298 -
- المجالس العامة و المندوبيات المالية: **C.A.R.A.N**: F ^{1a} 3298 -
- الجزائر: نشاطات الأحزاب السياسية 1945-1946: **C.A.R.A.N**: F ^{1a} 3299 -
- حل أحباب البيان و الحرية: **C.A.R.A.N**: F ^{1a} 3299 -
- المسائل الدينية و التعليمية جانفي 1945- جويلية 1946: **C.A.R.A.N**: F ^{1a} 3299 -
- رسالة الأميرال دارلان الإذاعية بالعربية 13 ديسمبر 1942: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 1717.
- نص اتفاقية كلارك- دارلان 22 نوفمبر 1942 بـ الجزائر: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 1717 -
- رسالة استقالة بيروتون لـ الجنرال ديغول: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 1717 -
- الـ و.م.أ و إفريقيا الشمالية: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 1718 -
- سياسة فرنسا المحاربة في إفريقيا الشمالية: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 1718 -
- خطاب بيروتون: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 1718 -
- خطاب الجنرال ديغول: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 1718 -
- إفريقيا الشمالية أثناء الحرب جانفي 1942- أوت1944: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 1719 -
- خطاب بيروتون 26 فيفري 1943: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 1719 -
- استقالة بيروتون 1 جوان 1943: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 1719 -
- تأسيس اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 1719 -
- اجتماع اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني 14 ديسمبر 1943 بـ قسنطينة: **C.A.R.A.N:** F ^{60} 1719.
- خطاب كاترو حول السياسة تجاه المسلمين 14 ديسمبر 1943: **C.A.R.A.N**:F^{60}1719
- إعلان اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني حول وضع المسلمين 14 ديسمبر 1943: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 1719
- إفريقيا الشمالية: القضايا السياسية و الإدارية 1934-1939: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 190 -
- حالة الأحزاب الأوربية في الجزائر إلى 1 أكتوبر 1937: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 190 -
- زيارة ريني إلى الجزائر في مارس 1935: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 190 -
- إفريقيا الشمالية: الجزائر: المسائل السياسية و الإدارية 1939: **C.A.R.A.N**: F^{60} 191 -
- الحالة السياسية لأهالي الجزائر إلى 15 فيفري 1939: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 191 -

- إفريقيا الشمالية: الجزائر: المسائل السياسية و الإدارية 1939-1940 :**C.A.R.A.N** - F ^{60} 192.
- قانون 4 فيفري 1919: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 193 -
- إفريقيا الشمالية: الجزائر: المسائل السياسية و الإدارية 1941: 194 **C.A.R.A.N** F^{60} -
- إلغاء مرسوم كريميو 20 نوفمبر 1940: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 194 -
- إعلان الحكومة العامة لـ الجزائر الخاص بنفقات مخطط الإصلاحات الاجتماعية و الاقتصادية لصالح المسلمين بعد أشغال لجنة الإصلاحات: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 196
- تقرير فيوليت في مجلس الشيوخ 1932 رقم 862: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 198 -
- تقرير فيوليت في مجلس الشيوخ 1934 رقم 608: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 198 -
- نشاطات النجم الشمال الإفريقي 1935: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 204 -
- الشمال الإفريقيين في فرنسا: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 206 -
- المجالس المنتخبة في إفريقيا الشمالية: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 206 -
- حالة الشمال الإفريقيين في فرنسا: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 206 -
- تقرير جوزف لاغوسيلبير لـ لجنة التحقيق الفرعية في الجزائر: مارس-أفريل 1937: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 209.
- مذكرة إلى الأمين العام للحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية تخص مشاريع الأمريات و المراسيم التي سيقدمها كاترو للحكومة و المستوحاة من استنتاجات لجنة الإصلاحات في أكتوبر 1944: 210 **C.A.R.A.N**: F ^{60}
- لجنة إفريقيا الشمالية تدخل تعديلات على مشروع قانون الجزائر لـ 11 سبتمبر 1946: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 3049.
- مشروع القانون القاضي بالوضع العضوي لـ الجزائر: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 3049 -
- خطاب ديغول في قسنطينة 1943: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 892 -
- النشاطات السياسية في إفريقيا الشمالية 1944: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 839 -
- مذكرة حول انعكاسات تطبيق أمرية 7 مارس 1944: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 847 -
- مذكرة حول حزب الشعب الجزائري جويلية 1945: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 847 -
- اتفاق كلارك- دارلان 22 نوفمبر 1942: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 866 -
- الدعاية الألمانية في إفريقيا الشمالية- تعاون الشمال الإفريقيين: **C.A.R.A.N**: F^{60} 869 -
- الجزائر: الحالة السياسية العامة أوت 1936- ديسمبر 1946: **C.A.R.A.N**: F^{60}876 -
- تأسيس أحباب البيان و الحرية: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 876 -
- حل أحباب البيان و الحرية: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 876 -
- أمريات اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 2538 -
- أمرية 7 مارس 1944: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 2539 -
- تقرير جياكوبي مارس- أفريل 1944: **C.A.R.A.N**: F ^{60} 2539 -
- رسالة الحاكم العام "لويس تيرمان" إلى وزير العدل و الديانات لـ 30 سبتمبر 1884: **C.A.O.M**: F ^{80} 2043.
- رسالة وزير العدل إلى الحاكم العام لـ الجزائر لـ 6 ديسمبر 1884 في: **C.A.O.M**: F^{80} - 2043.

رابعا – الدوريات و المقالات:

1-4 الدوريات:

أ/ بالعربية

- **البصائر**: جريدة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين،ع.ع سنوات: 1936-1951.
- **الشهاب**: مجلة الشيخ عبد الحميد بن باديس، شهرية، ع.ع سنوات: 1925-1938.
- **المغرب العربي**: أسبوعية، استقلالية، مع طبعة بالفرنسية، ع.ع سنوات: 1948-1949.
- **المنار**: ع.ع سنوات: 1951-1953.

ب/ بالفرنسية:

- **L'Afrique Française**: Bulletin mensuel du Comité de l'Afrique française, du Comité du Maroc, du Comité Algérie-Tunisie-Maroc et du Comité du Transsaharien, n°n° années 1912-1938.
- **L'Akhbar**: Journal de l'Algérie, Colonialiste, hebdomadaire puis quotidien, Bilingue, n° année: 1921.
- **L'Algérie Libre**: Mouvement pour le Triomphe des Libertés Démocratiques, Indépendantiste, bimensuel puis hebdomadaire, n°n° années: 1951-1954.
- **L'Algérie nouvelle**: Organe des indigènes musulmans d'Algérie, bimensuel, bilingue, n° année: 1928.
- **Alger républicain**: Journal démocratique d'information, quotidien, n°n° années: 1951-1952.
- **Alger Socialiste**: Journal du Parti S.F.I.O, hebdomadaire, n° année 1937.
- **Attakadoum**: Organe républicain d'union franco-musulmane, bimensuel, n°n° années: 1923-1931.
- **L'Avenir Algérien**: Pour la défense des Indigènes, hebdomadaire, administratif, n° année: 1920.
- **Cahiers de l'institut d'Histoire de la Presse et de l'Opinion**.
- **La Défense:** des droits et intérêts des musulmans algériens, hebdomadaire, n° n° années: 1935-1938.
- **Demain le Travailleur**: Organe officiel des fédérations socialistes algériennes (S.F.I.O) et des organisations syndicales algériennes confédérées, hebdomadaire, n°n° années: 1928-1930.
- **La Dépêche algérienne:** Quotidien, colonialiste, n°n° années : 1919-1938.
- **La Dépêche de Constantine:** Quotidien, colonialiste, n° année: 1937.

- **La Dépêche quotidienne d'Algérie**: Quotidien, n°n° année: 1951.
- **L'Echo d'Alger**: Journal républicain, colonialiste, quotidien, n°n° années: 1920-1951.
- **Egalité**: des hommes, des peuples, des races: Organe du Manifeste du Peuple Algérien; **Egalité**, la République algérienne, hebdomadaire, autonomiste, bilingue, n°n° années: 1944-1947.
- **L'Entente franco-musulmane**: Organe d'union et de défense des intérêts des musulmans algériens, hebdomadaire, assimilationniste, n°n° années: 1935-1938.
- **La France Libre**: T. 5, n° 8, 15 avril 1944.
- **Le Figaro**: n°n° année: 1930.
- **Fraternité**: n°n° année: 1944.
- **L'Humanité**: Organe central du P.C.F, quotidien de Gauche, n°n° années: 1924-1937.
- **L'Ikdam**: Organe républicain d'union franco-musulman, hebdomadaire, bilingue, n°n° années: 1919-1922.
- **La Justice:** Organe des revendications du peuple musulman algérien, Bimensuel, réformiste, n°n° années: 1935-1938.
- **Liberté**: Parti Communiste Algérien, hebdomadaire, n°n° années: 1943-1953.
- **La Lutte Sociale:** Organe de la région algéroise du P.C.F puis du P.C.A, bimensuel, n°n° années: 1935-1938.
- **Al-Maghrib-el- Arabi**, hebdomadaire, Indépendantiste, en arabe avec une édition en français, n°n° années: 1948-1949.
- **Le Monde**: Quotidien, colonialiste, n°n° année: 1951.
- **Le Monde Diplomatique**: n° année: 1992.
- **La Nation algérienne**: Organe central du M.T.L.T, hebdomadaire, Indépendantiste, n°n° année: 1953.
- **L'œuvre**: n°n° année: 1936-1937.
- **Oran Républicain**: Quotidien de la démocratie, quotidien, colonialiste, n°n° années: 1937-1943.
- **El Ouma**: Organe national de défense des intérêts des musulmans algériens, tunisiens et marocains, Indépendantiste, n°n° années: 1931-1938.
- **Le Paria**: Tribune des populations des colonies, Communiste, n° année: 1924.

- **Revue Algérienne des Sciences Juridiques, Economiques et Politiques**, Vol. III, n° 1, mars 1971; Vol. IX, n° 4, décembre 1972; Vol. XIV, n° 2, juin 1977.
- **Revue d'Histoire de la 2ème Guerre Mondiale**, n° 93, janvier 1974.
- **Revue d'Histoire d'Outre-Mer**, T. LXXV, Paris, 1988.
- **Revue d'Histoire Moderne et Contemporaine**, Vol. X, avril-juin 1963.
- **Revue Politique et Parlementaire**, janvier 1936; T. 173, octobre-décembre 1937.
- **Le Républicain:** Quotidien, n°n° année: 1931.
- **La République algérienne**: Organe du Manifeste du Peuple Algérien, hebdomadaire, autonomiste, avec un supplément en arabe, n°n° années: 1948-1952.
- **Le Populaire:** n°n° années: 1930-1947.
- **Le Temps**: Journal politique et littéraire, quotidien, colonialiste, n°n° années: 1920-1938.
- **La Tribune indigène algérienne:** Organe de défense et des revendications des indigènes algériens, bimensuel, réformiste, n°n° années: 1927.
- **La Voix indigène**: Journal d'union franco-musulmane et de défense des intérêts indigènes, hebdomadaire, assimilationniste, n°n° années: 1930-1933.
- **La Voix des humbles**: Revue mensuelle puis bimensuelle d'éducation sociale et corporative: Organe de l'association des instituteurs d'origine indigène d'Algérie, n°n° années: 1930-1937.

2-4 المقالات:

أ/ بالعربية:

- الإبراهيمي (محمد-البشير): **"المؤتمر الإسلامي الجزائري العام"**، البصائر، السنة الأولى، عدد 24، 19 جوان 1936، ص 3.
- ابن باديس (عبد الحميد): **"بيان و تحذير"**، البصائر، السنة الثالثة، ع 100، 18 فيفري 1938، ص 1.
- (----------) **" كلمة صريحة "**، الشهاب، ج 1، / 12، أفريل 1936، ص ص. 42-45.
- (----------): **" في ما يخص الاضطرابات التي أثارتها الكلمة الصريحة "**، الشهاب، عدد جويلية 1936.

- (----------): **" المؤتمر الإسلامي يحقق إحدى لأهداف الشهاب "**، الشهاب، عدد جانفي 1937.
- (----------): **" ما هو مبرر وجودي؟ ... الجزائر و الإسلام "**، الشهاب، عدد جانفي 1937.
- (----------): **" الجنسية العرقية و الجنسية السياسية "**، الشهاب، عدد مايو 1937.
- (----------): **" ما هو مشروع فيولات؟ "**، الشهاب، عدد مايو 1937.
- (----------): **" الحقيقة فوق الجميع، الوطن أولا "**، الشهاب، عدد سبتمبر 1937.
- (----------): **" نداء إلى الشعب الجزائري و إلى منتخبيه "**، الشهاب، عدد سبتمبر 1937.
- (----------): **" نحن الجزائر، إذا أرادت فرنسا الإحتفاظ بها، فلتبحث للمحافظة على صداقتنا "**، الشهاب، عدد نوفمبر 1937.
- (----------): **" كلام مر أو حقيقة خالصة "**، الشهاب، عدد نوفمبر 1937.
- (----------): **" نحن و الجبهة الشعبية "**، الشهاب، عدد نوفمبر 1937.
- بوكوشة (حمزة): **" مع ابن باديس في ذكراه "**، المعرفة الجزائرية، عدد 9، أبريل 1964.-
- (----------): **" تاريخ المقاومة الجزائرية "**، المعرفة الجزائرية، عدد 16، نوفمبر 1964.
- قداش (محفوظ): **" النشاط السياسي للأمير خالد من 1919 إلى 1925 "**، مجلة تاريخ و حضارة المغرب، عدد 4، 1968.
- (----------): **" الأمير خالد طالب شاب و ضابط "**، مجلة تاريخ و حضارة المغرب، عدد 10، أكتوبر 1973.
- (----------): **" الأمير خالد و نشاطه السياسي بين 1919 و 1925 "**، مجلة تاريخ و حضارة المغرب، ع. 4، جانفي 1986.

ب/ بالفرنسية:

- ABBAS (Ferhat): "**Assimilation et émancipation**", In: Voix des humbles, Constantine, n° 138-139, 1e et 15 mars 1934, pp. 14-15.
- (----------): "**J'accuse l'Europe**", In: Egalité, 1ère année, n° 9, 10 novembre 1944, p. 1.
- (----------): "**J'accuse l'Europe**", In: Egalité, 1ère année, n° 10, 17 novembre 1944, p. 1.
- (----------): "**J'accuse l'Europe**", In: Egalité, 1ère année, n° 11, 24 novembre 1944, p. 1.
- (----------): "**J'accuse l'Europe**", In: Egalité, 1ère année, n° 12, 1er décembre 1944, p. 1.

- (----------): **"La France c'est moi"**, In: L'Entente franco-musulmane, 2ème année, n° 35, 27 février 1936, p. 1.
- (----------): **"L'Algérie devant le conflit mondial**: manifeste du peuple algérien: 20 décembre 1942, In: Documentation française, notes et documentations, Paris, n° 333, 22 juin 1946, p..
- (----------): **"L'Assassinat du Muphti d'Alger et l'arrestation du Cheikh El Okbi"**, In: Voix des humbles, 15ème année, **n°** 171, Alger, aout 1936, pp. 4-6.
- (----------): **"Malaise algérien: le bon sens français l'emportera"**, In: Voix des humbles, Constantine, n° 154, mars 1935, pp. 390-391.
- (----------): **"On arrête le Cheikh El Okbi"**, In: La Défense, n° 118, 14 aout 1936.
- (----------): **"L'injustice est réparée ... mais la justice reste à faire"**, In: La Défense, n° 120, 28 aout 1936.
- AGERON (Charles-Robert): **"Brève histoire de la politique d'assimilation en Algérie"**, In: Revue Socialiste, Paris, n° 95, 1956, pp. 225-236.
- (----------): **"Ferhat Abbas et l'évolution politique musulmane pendant la dernière guerre mondiale"**, In: Revue d'Histoire du Maghreb, Tunis, n° 4, 1975, pp. 125-144.
- (----------): **"Jules FERRY et la question algérienne en 1892"**, In: Revue d'Histoire Moderne et Contemporaine, Vol. X, avril-juin 1963, pp. 127-146.
- (----------): **"L'Emir Khaled petit fils d'Abdelkader, fut-il le premier nationaliste algérien?"**, In: R.O.M.M, Aix-en-Provence, n° 2, 2ème sem. 1996, pp. 9-49.
- (----------): **"Le Mouvement "Jeune-Algérien" de 1900 à 1923"**, In: Etudes maghrébines, mélanges Charles-André JULIEN, Paris, P.U.F, 1964, p. 217-243; In: Bulletin de la Société d'Histoire Moderne, Paris, n° 2, 1962, pp. 8-12.
- (----------):**"Les Colonies françaises devant l'opinion publique 1919-1939"**, In: Cahiers de l'Institut d'Histoire de la Presse et de l'opinion, n° 1, Tours, 1972-1973, pp. 1-40.
- (----------): **"Le Premier vote de l'Algérie musulmane: les élections du collège musulman algérien en 1919-1920"**, In: Revue d'Histoire et de Civilisation du Maghreb, n° 8, Alger, janvier 1970, pp. 97-109.

- (----------): "**Une Politique algérienne libérale sous la IIIè république (1912-1919): étude historique de la loi du 4 févier 1919**", In: Revue d'Histoire Moderne et contemporaine, Paris, Vol. VI, avril-juin 1959, pp. 126-151.
- ALAOUI: **"Messali Hadj**: **pionnier du nationalisme Maghrébin**", In: Matin, 11 juin 1974, pp. 1-2.
- ALEXANDRE (François): "**Le P.C.A de 1919 à 1939**", In: R.A.S.J.E.P, Vol. XI, n° 4, décembre 1974, pp. 175-214.
- (Anonyme): **"Algérie: Histoire et nostalgie**", In: Historia, Paris, n° 486, juin 1987.
- (Anonyme): "**Appel au calme, au travail, à l'union**", In: Oran Républicain, 7ème année, n° 444, 19 décembre 1942.
- (Anonyme): "**Bluff et chantage**": In: La Défense, n° 198, 10 mars 1938, p. 1.
- (Anonyme): "**Ce que nous pensons de la charte revendicative présentée par la délégation algérienne et du congrès musulman Algérie**", In: El Ouma, n° 41, juillet-aout 1936, p. 5.
- (Anonyme): "**Chronique Algérienne: le voyage du Ministre de l'intérieur (Marcel Régnier) en Algérie**", In: Questions Nord-Africaines, n° 3, juin 1935.
- (Anonyme): "**Coupable et Innocent**", In: L'Humanité, 21ème année, n° 7399, 30 septembre 1924.
- (Anonyme): "**Ecoutons les conseils du Cheikh Ben Badis, organisons le congrès musulman**", In: La Lutte Sociale, n° 44, 15- 29 février 1936.
- (Anonyme): "**En Algérie au fond du malaise**", In: En Terre d'islam**,** Paris, mai-juin 1935, pp. 172-178.
- (Anonyme): "**La Campagne communiste contre l'Afrique Française**: **Le congrès anti-colonial de Bruxelles et les revendications de l'Etoile Nord-Africaine**", In: Bulletin du Comité de l'Afrique française, n° 6, juin 1927, pp. 226-235.
- (Anonyme): "**La Fin des démissions de M. Bendjelloul**" In: L'Afrique française, n° 1, janvier 1938, pp. 48-49.
- (Anonyme): "**L'Algérie**", In: Bulletin du Comité de L'Afrique Française, n° 1, janvier 1908.
- (Anonyme): "**L'Algérie**", In: Bulletin du Comité de L'Afrique Française, n° 10, octobre 1908.

- (Anonyme): "**L'Algérie**", In: Bulletin du Comité de L'Afrique Française, n° 5, mai 1912, pp. 195-196.
- (Anonyme): "**L'Algérie**", In: Bulletin du Comité de L'Afrique Française, n° 6, juin 1912.
- (Anonyme): "**L'Algérie**", In: Bulletin du Comité de L'Afrique Française, n° 7, juillet 1912.
- (Anonyme): "**L'Algérie**", In: Bulletin du Comité de L'Afrique Française, n° 7, juillet.
- (Anonyme): "**L'Algérie",** In: Bulletin du Comité de L'Afrique Française, n° 7, juillet 1925.
- (Anonyme): "**L'Algérie**", In: Bulletin du Comité de L'Afrique Française, n° 11, novembre 1927, pp. 463-464.
- (Anonyme): "**Algérie: Les Indigènes et le centenaire: discours de Hadj Hamou ..., de Belhadj ..., de Ourabah ..., et de Ali Embarek Ben Allal ...**" In: L'Afrique Française, n° 7, juillet 1930, pp. 415-417.
- (Anonyme): **"L'Algérie au Sénat**": In: Renseignements Coloniaux, n° 4, Paris, avril 1935, pp. 5-12.
- (Anonyme): "**L'Algérie au Sénat**", In: Le Temps, 75ème année, n° 26865, 23 mars 1935, p. 3; 75ème année, n° 26866, 24 mars 1935, p. 1.
- (Anonyme): "**L'Algérie unanime**", In: Esprit, n° 183, octobre 1951, p. 516.
- (Anonyme): "**L'Algérie unanime**", In: La République algérienne, 8ème année, n° 279, 9 novembre 1951, p. 1.
- (Anonyme): "**La Seule issue possible, la création d'un grand parti politique**", In: La Justice, 2ème année, n° 12, 18 mars 1935, p. 1.
- (Anonyme): "**Le Bolchevisme et l'œuvre coloniale française**" , In: Bulletin du Comité de l'Afrique Française, n° 10, octobre 1924.
- (Anonyme): **"Le Congrès de la Fédération des Elus indigènes d'Algérie et la représentation des indigènes algériens au parlement"**, In: Bulletin du Comité de L'Afrique française, n° 11, novembre 1927.
- (Anonyme): "**Le Congrès Musulman Algérien**", In: Voix des humbles, 15ème année, n° 170, Alger, juillet 1936.
- (Anonyme): "**Le Décret Régnier vient d'être renforcé**", In El Ouma, n° 66, 27 aout

- (Anonyme): "**Les Africains au champ d'honneur**", In: L'Afrique Française, n° 8, juillet-aout 1919.
- (Anonyme): "**Le Procès de Messali Hadj**", In: El Ouma, n° 66, aout 1938, p. 1.
- (Anonyme): "**Les "Démissions" et l'action de M. Bendjelloul**", In: Bulletin du Comité de L'Afrique française, n° 12, décembre 1937, p. 566.
- (Anonyme): "**L'Etoile Nord-Africaine au Ministère de l'intérieur**", In: El **Ouma**, n° 41, juillet-aout 1936, p. 1.
- (Anonyme): "**Infamie**", In: La Justice, n° 45, 1er aout 1936.
- (Anonyme): "**Les Institutions algériennes 1830-1870**", In: Documents algériens, Série politique, n° 16, 1er aout 1948, Alger, Imp. Officielle, 1949, pp. 9-34.
- (Anonyme): "**Les Institutions algériennes 1870-1896**" , In: Documents algériens, Série Politique, n° 17, 10 aout 1948, Alger, Imp. Officielle, 1949, p. 21.
- (Anonyme): "**Les Institutions algériennes 1896-20 septembre 1947"**, In: Documents algériens, Série Politique, n° 18, 20 aout 1948, Alger, Imp. Officielle, 1949, pp. 27-34.
- (Anonyme): "**Le Voyage du président**", In: Bulletin du Comité de l'Afrique Française, Suppl, n° 5, mai 1922, pp. 131-132.
- (Anonyme): "**Le Voyage du président de la République (Gaston Doumergue) en Algérie**", In: Bulletin du Comité de L'Afrique française, n° 5, mai 1930, pp 285-301.
- (Anonyme): "**Situation et évolution politique de l'Algérie en 1948 et 1949**", In: Documents algériens, n° 23, Série Politique, Institutions algériennes, 20 décembre 1949, Alger, Imp. Officielle, 1950, pp. 27-32.
- (Anonyme): "**Statut organique de l'Algérie**: Loi n° 47-1853 du 20 septembre 1947", In: Documents algériens, n° 20, Série Politique, 30 aout 1948, Alger, Imp. Officielle, 1949, pp. 35-48.
- (Anonyme): "**L'interpellation Violette au Sénat les 21 et 22 mars 1935**", In: Questions Nord- Africaines, n° 3, juin 1935, pp. 99-111.
- (Anonyme): "**Nos revendications: ce que dit le Cheikh Ben Badis**", In: La Défense , n° 88, 3 janvier 1936.
- (Anonyme): "**Peuple algérien lève toi contre le projet Violette**", In: **El Ouma**, n° 45, janvier 1937.

- (Anonyme): "**Pourquoi nous sommes contre le projet Violette**", In: El **Ouma,** n° 59, janvier 1938.
- (Anonyme): "**Pour un parti politique musulman"**, In: La Défense, 2ème année, n° 66, 18 juillet 1935, p. 1.
- (Anonyme): "**Qu'apporte l'abstention préconisée par les dirigeants nationalistes?**", In: Liberté, 9ème année, n° 435, 11 octobre 1951.
- (Anonyme): "**Spécial Ibn Badis**", In: Promesses, n° 12, Alger, mars-avril 1971, pp. 94-157.
- AUBAUD (Raoul): "**Menées anti-françaises**", In: Voix des humbles, 16ème année, n° 176-177, Alger, janvier-février 1937, pp. 1-11.
- BERNARD (Augustin): "**Le Dénouement de la crise algérienne**", In: Renseignements Coloniaux, n° 4, Paris, avril 1935, pp. 1-5.
- BEYSSADE (Jacques): "**Evolution du statut juridique des Musulmans**", In: Documents algériens, n° 25, Série Politique, 25 octobre 1950, Alger, Imp. Officielle, 1951, pp. 9-21.
- (----------): "**Le Régime législatif de l'Algérie**", In: Documents algériens, n° 24, Série Politique, 30 décembre 1949, Alger, Imp. Officielle, 1950, pp. 9-25.
- (----------): "**Les Assemblées représentatives de l'Algérie**", In: Documents algériens, n° 26, Série Politique, 15 mars 1951, Alger, Imp. Officielle, 1952, pp. 9-14.
- (----------): "**L'Organisation politique et administrative de l'Algérie"**, In: Documents algériens, n° 27, Série Politique, 5 novembre 1953, Alger, Imp. Officielle, 1953, 9-14.
- BOUSSOUF (Abd-el-Krim): In: L'Entente franco-musulmane, n° 36, 21 mai 1936, p. 1.
- (----------): In: L'Entente franco-musulmane, n° 37, 28 mai 1936, p. 1.
- BOUTHOUL (Gaston): "**Le Malaise algérien**", In: Revue de Paris, Paris, juillet 1935, Imp. Rapide, Bône, 1935, pp. 118-134.
- BRABANT (Jean-Michel): "**Le Meurtre du Mufti Kahoul :autopsie d'une machination policière**", In: R.A.S.J.E.P, n° 4, décembre 1978, pp. 196-204.

- CANTIER (Jacques): "**Les gouverneurs Violette et Bordes et la politique algérienne de la France à la fin des années vingt**", In: R.F.H.O.M, T. 84, n° 314, 1997, pp. 25-49.
- CARLIER (Jean-Louis): "**La Première Etoile Nord-Africaine",** In: R.A.S.J.E.P, Vol. IX, n° 4, décembre 1972, pp. 907-966.
- COLLOT (Claude): "**Le Congrès Musulman Algérien (1937-1938)"**, In: R.A.S.J.E.P, Vol. Xl, n° 4, décembre 1974, pp. 71-161.
- (----------): "**Le Parti du Peuple Algérien (1937-1947)**", In: R.A.S.J.E.P, Vol. III, n° 1, mars 1971, pp. 133-204.
- (----------): "**Le Régime juridique de la presse musulmane Algérienne (1881-1962)**", In: R..A.S.J.E.P, Vol. Xl, n° 2, Alger, juin 1969, pp: 243-400; pp. 401-405.
(----------): "**Le Front Algérien pour la Défense et le Respect de la Liberté**", In: R.A.S.J.E.P, Vol. XlV, n° 2, juin 1977, pp. 355-431.
- (----------): "**Une Fausse réforme: l'assemblée financière de l'Algérie: septembre 1945-janvier 1948**", In: R.A.S.J.E.P, Alger, Vol. V, mars 1968, pp. 51-126.
- CHENNTOUF (TAYEB): "**L'Assemblée algérienne et l'application des réformes prévues par le statut du 20 septembre 1947**", In: Les Chemins de la colonisation de l'empire colonial français, Colloque organisé par l'Institut du Temps Présent, 4-5 octobre 1984, Paris, Ed. du C.N.R.S, 1986, pp. 367-375.
- CUTTOLI (Maurice): "**Les Droits politiques des indigènes: le projet cuttoli**", In: Voix des humbles, 14ème année, n° 157, juin 1935, pp. 34-39.
- DEMONTES (Victor): "**L'Algérie**", In: Bulletin du Comité de L'Afrique Française, n° 7, juillet 1912, pp. 275-276.
– (----------): "**L'Algérie**", In: Bulletin du Comité de L'Afrique Française, n° 10, octobre 1912, p. 410.
- RICHEMONT (Frédéric de): "L'**Islam et la nationalité française**", In: Revue Politique et Parlementaire, Paris, T. 173, 10 octobre 1937, p. 9-24.
- DESPARMET **(**Jean**)**: **"Contribution à l'histoire contemporaine de l'Algérie: la politique des oulémas algériens: 1911-1937**", In: Bulletin du Comite de l'Afrique française , n° 7 , juillet 1937, pp 352-358; n° 8-9 aout-sept 1937,

pp 423-428; et n° 11 novembre 1937, pp 523-537; et n° 12 décembre 1937, pp. 557-561.
- DOMELIER (Henri): "**Le malaise algérien**", In: La Voix des humbles, 13ème année, n° 151, Constantine, 15 novembre 1934, pp. 297-306.
- FEVER (Jean): "**Vingt mille indigènes d'Algérie vont devenir électeurs français**", In: Le Populaire, n° 5079, 7 janvier 1937.
- GORSE (Georges): "**Oliviers et Glycines**", In: Revue des deux mondes, septembre 1985, p..
- GAUTIER (Robert)**: "De l'exode de Tlemcen à la loi jonnart 1912-1919: un premier dérapage de la politique algérienne**" In: Le Monde Diplomatique, Paris, janvier 1962.
- GUEDRA **(**Jacques-Binoche): "**Les Elus de l'Algérie et des colonies au parlement (1871-1940)**", In: Revue d'Histoire d'Outre Mer, T. LXXV, Paris, 1988, pp..
- HERELLE **(**S): "**L'Afrique du nord à Paris**", In: L'Afrique française, Paris, n° 3 , mars 1937, pp. 127-130.
- IOUALALEN: "**Les Droits politiques des indigènes en marge du projet Cuttoli**", In: Voix des humbles, 14ème année, n° 161, Alger, octobre 1935, pp. 162-165.
- JAMMES (René): "**Cheik Ben Badis et la France en avril 1936**", In: Afrique Asie, n° 75, Paris, 1962, pp. 40-42.
- JULIEN (Charles-André): "**Messali Hadj**", In: Jeune Afrique, n° 701, Paris, juin 1974, p. 31.
- KADDACHE (Mahfoud)**: "L'Emir khaled: maillon de la résistance algérienne**", In: Les Africains, Paris, Ed . J.A, 1977, pp. 262-283.
- (----------): "**La Question nationale algérienne et le Parti communiste entre 1919 et 1939**", In: Revue d'Histoire et de Civilisation du Maghreb , n° 2, janvier 1967, pp. 95-104.
- KHALED (Emir): " **Une lettre de l'Emir khaled banni à M. Herriot** ", In: L'Humanité, n° 7321, Paris, 3 juillet 1924, p. 1.
- KOERNER (F): "**Le Mouvement nationaliste algérien novembre 42-mai 45**", In: Revue d'Histoire de la 2è Guerre Mondiale, n° 93, janvier 1974, Paris, P.U.F, 1974, pp. 45-64.
- KOULAKSSIS (Ahmed): "**Maurice Violette, Ministre du Front Populaire"**, In: De Dreux à Alger Maurice Violette 1870-1960, Actes du colloque de Chartres présidé par René Rémond sous la direction de Françoise Gaspard, Ed. L'Harmattan, Paris, 1961,

(Collection Histoire et perspectives méditerranéennes), pp. 113-134.
– LACHRAF (Mostefa): "**Le nationalisme algérien: Le sens d'une révolution**", In: Les Temps modernes, septembre-octobre 1956, pp. 240-241.
- LADREIT-DE LACHARRIERE (Jean)**: "Les Communistes et le centenaire de l'Algérie**", In: Bulletin du Comite de l'Afrique Française, n° 4, avril l930, pp 218-219; n° 5 , mai 1930, pp 271-273.
- (---------- **)**: "**La Fin de L'Etoile Nord-Africaine**", In: Bulletin du comité de l' Afrique française, n° 1, janvier 1937, pp. 488-490.
- **(**---------- **)**: "**Algérie: L'Affaire KAHOUL**", In: Bulletin du comite de l'Afrique française, n° 7, juillet 1939, pp. 200-204.
- LACOUTURE (Jean): "**Ferhat Abbas ou la recherche d'une patrie**", Cinq hommes et la France, Paris, Le Seuil, 1961, pp. 265-323.
- LECHANI (Mohamed): "**Les Droits politique des indigènes: projet cuttoli",** In: Voix des humbles, 14ème année, n° 158, Constantine, juillet 1935, p. 70; 14ème année, n° 159, aout 1935, pp. 71-74.
- (----------): "**Le Gouvernement Front populaire et les réformes indigènes**", In: Voix des humbles**, n°** 173, Alger, octobre 1936, pp. 1-4.
- LENTIN (Albert-Paul): "**L'Algérie sous le signe des ultras**", In: Cahiers Internationaux**,** n° 88, 1957, p. 41-54.
- MACHEFER (Philippe): "**Autour du problème algérien en 1936- 1938: La doctrine algérienne du P.S.F, et le projet Blum-Violette",** In: Revue d'Histoire Moderne et contemporaine, T. X, Paris, avril-juin 1963, pp. 147-156.
- MENAUT (Jean): "**A propos du voyage de M. Régnier en Algérie**", In: Bulletin du comité de l'Algérie française, n° 3, mars 1935, pp. 147-154.
- MERAD **(**Ali): "**Ben Badis ou la fondation du mouvement réformiste orthodoxe en Algérie**", In: Les Africains**,** T. 2, Ed. Jeune Afrique, Paris, 1977, pp. 101-125.
- MERCIER **(**Gustave): "**Les Indigènes nord-africains et la guerre**", In: Revue de Paris, n° 14, Paris, juillet 1918.

- MILLIOT (Louis): "**L'Exode des travailleurs algériens vers la métropole**", In: Renseignements coloniaux, Paris, n° 3, mars 1925, pp. 94-97.
- MOHENDIS (Louis): "**A l'assaut de l'Afrique Française du Nord**", In: Bulletin du Comité de l'Afrique française, n° 9, septembre 1934, pp. 518-534; 574-580; 699-707; n° 2, février 1935, pp. 91-101.
- (----------):"**Documents nord-africains, (L'Etoile Nord-Africaine)**", In: Bulletin du Comité de l'Afrique française, n° 1, janvier 1937, pp. 29-31.
- (----------): "**Le Malaise nord-africains ... en Algérie: agitation et propagande; (suivi de) Le Drame du Kouif (et de) Les Déclarations de M. AUBAUD**", In: Bulletin du Comité de l'Afrique française, n° 4 , avril 1937, pp. 226-228.
- (----------):"**Les "Démissions" et le congrès musulman algérien**", In: Bulletin du Comité de l'Afrique Française**,** n**°** 10, Octobre 1937, pp. 460-463.
- MONTAGNE (Robert): "**La Fermentation des partis politiques en Algérie**", In: Politique Etrangère, Paris, avril 1937, pp. 124-148.
- MUSELLI: "**Autour de la commission Lagrosilière**", In: Voix des humbles, 16ème année, n° 179, Alger, avril 1937, pp. 10-17.
- PERVILLE (Guy): "**La Commission des réformes musulmanes de 1944 et l'élaboration d'une nouvelle politique algérienne de la France"**, In: Les Chemins de la colonisation de l'empire colonial français 1936-1956, (Institut d'Histoire du Temps Présent), Ed. du C.N.R.S, Paris, 1986, pp. 357-365.
- (----------): "**Paul Ramadier et le Statut de l'Algérie (1988)**", mars 2007.
- PLANCHE (Jean-Louis): **"Le Projet Blum-Violette au temps du Front Populaire et du Congrès Musulman**", In: De Dreux à Alger Maurice Violette 1870-1960, Actes du colloque de Chartres présidé par René Rémond sous la direction de Françoise Gaspard, Ed. L'Harmattan, Paris, 1961, (Collection Histoire et perspectives méditerranéennes), pp. 135-150.
- SADOUN (A): "**Pour ou contre le front populaire: ses réalisations sociales en Algérie**", In: Voix des humbles, 16ème année, n° 184, Alger, novembre 1937, pp. 23-26.

- SAFIR (El-Boudali): "**Le Malaise algérien**", In: Voix des humbles, n° 155, Constantine, avril 1935, pp. 110-114.
- (----------): "**Vent de défaite sur l'Algérie: le voyage de M. Régnier en Algérie**", In: Voix des humbles, n° 154, Constantine, mars 1935, pp. 387-389.
- SERRIER (RENE): "**Le Front populaire et les indigènes**", In: En Terre d'islam, Paris, juillet-aout 1936, pp. 241-247.
- SPIELMANN (Victor) : "**Dédié à M. Régnier, Ministre des colonies: un peuple en haillons et en savates**", In **:** Voix des humbles, n° 155, Constantine, avril 1935, pp. 317-318.
- STORA (Benjamin): "**L'Etoile Nord-Africaine et le Front Populaire**", In: Cahiers de l'institut d'Histoire de la Presse et de l'Opinion, n° 5, 1978, Tours, pp. 195-214.
- SEIGNOURET (E): "**l'Algérie et les indigènes pendant la guerre"**, In: Revue Politique et Parlementaire, Vol. 98, Paris, 1919.
- SISBANE (Cherif): "**Cahiers de revendications de la Fédération des Elus**", In: Voix des humbles, n° 98, Alger, avril 1931, pp. 10-16.
- STORA (Benjamin): "**Des nationalistes Algériens face au projet Blum-Violette**", In: De Dreux à Alger Maurice Violette 1870-1960, Actes du colloque de Chartres présidé par René Rémond sous la direction de Françoise Gaspard, Ed. L'Harmattan, Paris, 1961, (Collection Histoire et perspectives méditerranéennes), pp. 151-160.
- TAHRAT (L): "**Autour de la commission sénatoriale**", In: Voix des humbles, n° 100, Alger, juin 1931, pp. 2-4.
- (----------): "**La Représentation des indigènes: proposition violette ou proposition Guernut?**", In: Voix des humbles, 14ème année, n° 252, Constantine,15 janvier-1er février 1935, pp. 361-375.
- TALEB-BENDIAB (Abderrahim): "**Précisions structurelles sur le congrès musulman algérien**", In: R.A.S.J.E.P, Alger, Vol. Xl, n° 4, décembre 1974, pp. 136-174.
- TAMZALI: **"Le Malaise algérien**", In: Voix des humbles, 14ème année, n° 155, Constantine avril 1935, pp. 415-416.
- VATIN (Jean-Claude): **"Conditions et formes de la domination coloniale en Algérie (1919-1945)"**, In: R.A.S.J.E.P, Alger, Vol. IX, n° 4, décembre 1972, pp. 873-906.

- VIOLETTE (Maurice): "**La Représentation des indigènes algériens et la qualité de citoyens**", In: Voix des humbles, Alger, 10ème année, n° 105, novembre 1931, pp. 9-12; 10ème année, n° 106, décembre 1931, pp. 24-25.
- WEIL (Patrick): **Le statut des musulmans en Algérie coloniale**: Une nationalité française dénaturée, Florence, European University Institute, 2003.
- ZOUAOUI: "**L'Ere nouvelle**", In: L'Ikdam, n° 90 , 4 aout 1922, p. 1.

خامسا – المصادر و المراجع:

1-5 المصادر

أ/ بالعربية:

- الإبراهيمي (محمد-البشير): **سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين**، قسنطينة، المطبعة الجزائرية الإسلامية، 1935.
- (----------): **عيون البصائر**، القاهرة، ط.1، دار المعارف، 1963.
- الأمير خالد: **رسالة إلى الرئيس ويلسن و نصوص أخرى**، تر. محمد المعراجي، الجزائر، A.N.E.P، 2006.
- ابن باديس (عبد الحميد): **القانون الأساسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين و مبادئها الإصلاحية**، قسنطينة، المطبعة الجزائرية الإسلامية، 1937.
- السنوسي (محمد-الهادي): **شعراء الجزائر في العصر الحاضر**، ج. 1، تونس، 1926.
- (----------): **شعراء الجزائر في العصر الحاضر**، ج. 2، تونس، 1927.
- عباس (فرحات): **الجزائر من المستعمرة إلى المقاطعة: الشاب الجزائري 1930**، تر أحمد منور، الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، 2007
- (----------): **حرب الجزائر و ثورتها**، ج. 1، **ليل الاستعمار**، تر. أبو بكر رحال، المحمدية، مطبعة فضالة، (بدون تاريخ).
- قنانش (محمد): **الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين (1919-1939)**، الجزائر، ش.و.ن.ت، 1982.
- قنانش (محمد)- قداش (محفوظ): **نجم الشمال الإفريقي 1926-1937**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984.
- قنانش (محمد)- قداش (محفوظ): **حزب الشعب الجزائري،1937-1939**، وثائق و شهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1985.
- المدني (أحمد توفيق): **حياة كفاح**، ج. 2، الجزائر، 1977.
- (----------): **كتاب الجزائر**، ج. 2، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.
- الميلي (مبارك): **تاريخ الجزائر في القديم و الحديث**، ج. 3، الجزائر، مكتبة النهضة الجزائرية، 1964.
- أوزقان (عمار): **الجهاد الأفضل**، بيروت، دار الطليعة، 1962.

- ابن العقون (عبد الرحمان بن ابراهيم): **الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر 1920-1936**، ج. 1، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- (----------): **الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر 1936-1945**، ج. 2، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

ب/ بالفرنسية

- ABBAS (Ferhat): **De la colonie vers la province**: **Le Jeune Algérien 1930**, Paris, Ed. Garnier, 1981.
- (----------): **Guerre et révolution d'Algérie**: T. 1, **La nuit coloniale**, Paris, R. Julliard, 1962.
- (----------): **J'accuse l'Europe**, Alger, Ed. Libération, 1944.
- (----------): **L'Indépendance confisquée**, Paris, Flammarion, 1984.
- (----------): **Manifeste du peuple algérien**, Paris, Ed. Libération, 1943.
- ALAZARD (G)-YVER (G)-ALAZARD (G) (et al): **Histoire et Historiens de l'Algérie (1830-1930)**, Paris, 1930, (collection du centenaire de L'Algérie).
- G.G.A: **ALGERIE**: **Le voyage de M. Alexandre MILLERAND, président de la République française, 16-26 avril 1922**, Alger, S.d.
- G.G.A: **ALGERIE**: Exposé de la situation général en Algérie, 1919-1938; 1945-1951.
- G.G.A: **ALGERIE**: Mémoire remis le 31 mars 1943 à Monsieur le Gouverneur général par MM. Ferhat ABBAS, BENDJELLOUL, BENKHELLAF, Docteur TAMZALI, SAYAH AbdelKader et ZERROUK Mahieddine. L'Algérie devant le conflit mondial. Manifeste du peuple algérien, Alger, Imp. Officielle, 1946.
- (Anonyme): **Du Manifeste à la République algérienne**, 1948.
- (Anonyme): **Le Livre d'or du centenaire de l'Algérie française**, T. 2, imp. Nationale, Paris, 1930.
- (Anonyme): **L'Algérie devant le conflit mondial**: Manifeste du Peuple Algérien, Ed. Libération, 1943.
- (Anonyme): **Le Manifeste algérien parle aux Français. Devant le statut de l'Algérie**, Ed. Libération, Alger, 1940.
- (Anonyme): **Manifeste du Peuple Algérien**, Ed. Libération, 1943.

- AURIOL (Vincent): **Journal du septennat 1947-1954**, T. 1, Lib. A. Colin, 1970.
- BENHABILES (Cherif): **L 'Algérie française vue par un indigène**, Alger, Oriental Fontana, 1914.

- BEN KHEDDA (Ben Youcef): **Les Origines de la guerre d'Algérie**, Alger, C.N.E.R.M.R.
- BERNARD (Augustin): **L' Afrique du nord pendant la guerre**, Paris, P.U.F ,1929.
- BLOCH (Jean-Pierre): **Algérie, terre des occasions perdues**, Paris, 1961.
- (----------): **Le vent souffle sur l'histoire**, Paris, S.I.P.E.P, 1956.
- BONNICHON (André): **La conversion au christianisme de l'indigène musulman Algérien et ses effets juridiques**: Un cas de conflit colonial, Thèse de Doctorat en Droit, Paris, Sirey, 1931.
- CHAUVOT(Louis): **Le Haut comite méditerranéen et les organismes de politique musulmane**, Paris, lib. technique et économique, 1938.
- CHEVALLIER (Jacques): **Nous Algériens**, Paris, Calman-Levy, 1958.
- CATROUX (Georges): **Dans la bataille de la méditerranée**, Paris, 1949.
- COLLOMB (Charles): **Vérités nord-africaines**, Alger, S.d, 1933.
- CREVEAUX (Paul-Dominique): **Yves CHATAIGNEAU: fossoyeur général de l'Algérie**, Alger, Ed. Nationales, 1948.
- **Commission centrale d'information et de documentation du M.T.L.D en Algérie**, Alger, Géricault, décembre 1951.
- **Commission chargée d'établir un programme de réformes politiques, sociales, et économiques en faveur des musulmans français d'Algérie**, T. 1, Imp. Officielle, 1944.
- DE GAULLE (Charles): **Mémoires de guerre: L'Unité 1942-1944**, Paris, Plon, 1956.
- DE LACHARRIERE (Ladreit): **La Crise de l'Afrique du Nord**: Le péril et les remèdes, Paris, 1935.
- DEMONTES (Victor): **L'Algérie agricole**, Paris, Larose, 1930, (collection du centenaire de l'Algérie).

- (----------): **L'Algérie économique**, Paris, Larose, 1930, (collection du centenaire de l'Algérie).
- (----------): **L'Algérie industrielle et commerçante**, Paris, Larose, 1930, (collection du centenaire de l'Algérie).
- DEPONT (Octave): **L'Algérie du centenaire**, Bordeaux, imp. Cadoret, 1928.
- DUCLOS (Marcel): **Contribution à l'étude de la réforme administrative de l'Algérie**, Alger, s.n, 1921.
- ESTOUBLON (R)-LEFBURE (A): **Code de l' Algérie annoté 1916-1920**, Paris.
- FALCK (Félix): **L'Algérie:un siècle de colonisation française**, Paris, Ed "notre domaine coloniale", 1930.
- GAUTIER (Emile-Félix): **Un siècle de colonisation**: étude au microscope, Paris, F. Alcan, 1930.
- GIRAUD (Henri): **Mes évasions**, 1946.
- (----------): **Un seul but: La victoire**, Alger 42-44.
- Gouvernement Général de l'Algérie: **Mémoire remis le 31 mars 1943 à Monsieur le Gouverneur Général**, Alger, Imp. Officielle, 1946.
- (----------): **Manifeste du Peuple Algérien**, Alger, Imp. Officielle, 1946.
- (----------): **Projet de réformes faisant suite au Manifeste du Peuple Algérien**, Alger, Imp. Officielle, 1946.
- GUENANECHE (Mohamed): **Le Mouvement indépendantiste en Algérie entre les deux guerres 1919-1939**, Alger, S.N.E.D, 1982.
- JULIEN (Charles-André): **L'Afrique du Nord en marche**, 3è Ed, Paris, Julliard, 1972.
- KESSOUS (Mohamed-El-Aziz): **La vérité sur le malaise algérien**, Bône, imp. rapide, 1935.
- LAGROSILLIERE (Joseph): **Rapport de la sous-commission d' enquête parlementaire en Algérie**, Paris, s. n , 1937.
- LAMBERT (Abbé Edmond): **L'Algérie et le projet violette**, Oran, imp. Plaza, 1937.
- LAMBERT (Jacques): **Manuel de législation algérienne**, Alger, Lib. Des Facultés, 1952.
- LARCHER (Emile) et RECTENWALD (Georges): **Traité élémentaire de Législation algérienne**, T. I: **Algérie**

organisation politique et administrative; T. 2 : **La Justice, les personnes**, Paris, A. Rousseau, 1923.
- LAZARD (Claude): **L'Accession des indigènes algériens à la citoyenneté française**, Paris, librairie technique et économique, 1938.
- L'Emir Khaled: **La Situation des musulmans d'Algérie (1924)**, Alger, O.P.U, 1987.
- LESPES (René): **Alger: esquisse de géographie urbaine**, Alger, J. Carbonel, 1925.
- LETOURNEAU (Roger): **Evolution politique de l'Afrique du Nord musulmane 1920-1961**, Paris, A. Colin, 1962.
- MELIA (Jean): **Le Centenaire de la conquête de l' Algérie et les réformes indigènes**, Paris, Ligue Française en Faveur des Indigènes d'Algérie, 1929.
- (----------): **Le Triste sort des indigènes musulmans d'Algérie**, 2è Ed, Paris, Mercure de France ,1935.
- MERCIER (Gustave) : **Le Centenaire de L'Algérie**: Gouvernement Général de L'Algérie, 2 Vol, Alger, Soubiron, 1931.
- MILLIOT (Louis), GODIN (Frédéric), GAFFIOT (Maurice): **L'Œuvre législative de la France en Algérie**, Paris, F. Alcan, 1930. (collection du centenaire de l'Algérie).
- MURPHY (Robert): **Un diplomate parmi les guerriers**, Paris, Laffont, 1965.
- NAEGELEN (Marcel-Edmond): **Mission en Algérie**, Paris, Flammarion, 1962.
- ORION (N.d')-LOEW (M): **La question algérienne**, Paris, Bureau d'édition, 1936.
- OUZEGANE (Amar): **Le Meilleur combat**, Paris, Julliard, 1962.
- PIQUET (Victor): **Les Réformes en Algérie et le statut des indigènes**, Paris, Larose, 1919.
- (----------): L'Algérie française: un siècle de colonisation 1830-1930, Paris, A. Colin, 1930.
- QUEUILLE (Henri): **Journal de Londres et d'Alger**.
- ROTH (Roger): **La Réforme des pouvoirs publics en Algérie**, Thèse de Droit, Paris 7è, 1936.
- SARRASIN (Paul- Emile): **La Crise algérienne**, Paris, Ed. du Cerf, 1949.
- SENAT: **Notice et Portrait 1936**, Paris, impr. Nationale, 1936.

- SPIELMANN (Victor): **En Algérie le centenaire du point de vue indigène**, Alger, Ed, du Trait d'Union, 1930.
- (----------): **L'Emir Khaled: Son action politique et sociale en Algérie de 1920 à 1923**, Un aspect de la question indigène algérienne, Alger, Ed. du Trait d'Union, 1938.
- TOYNBEE (Arnold): **Survey of international affairs**, The Islamic world, 1939-1946, London, Oxford University Press, 1938.
- VALLET (Eugène): **Les Evénements de Constantine 5 aout 1934**: quelques documents, Alger, Bacconier, 1934.
- Commission centrale d'information et de documentation du M.T.L.D: **Violation de la liberté de vote,**
- U.D.M.A: **Du Manifeste à la République algérienne**, Alger, Ed. Libération, 25 juillet 1948.
- (---------): **Le Manifeste algérien parle aux Français**, 2: Devant le statut de l'Algérie, Alger, Ed. Libération, 22 septembre 1947.
- VIOLETTE (Maurice): **L'Algérie vivra-t-elle?**: notes d'un ancien gouverneur général, paris, F. Alcan, 1931. (la question du temps présent).
- VROLYK: **Mémoire sur l'évolution de la jeunesse musulmane d'Algérie de 1930-1937**, 1er mars 1937.
- WEISBERGER (René): **L'Opinion publique française en Algérie et le projet Blum-Violette en 1936**, Mém. D.E.S: Histoire, Paris, 1960.
- WEISS (André): **Traité théorique et pratique de Droit international privé**, 2ème Ed. 1907.
- WEISS (René): **Le Centenaire de l'Algérie Française (1830-1930)**, T. 2, Paris, imp. Nationale, 1931.

2-5 المراجع

أ/ بالعربية

- بوعزيز (يحيى): **الإتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه (1912-1948)**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.
- (----------): **الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث وثائق جزائرية**، الجزائر، د.م.ج، 1985.
- (----------): **السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954)**، الجزائر، د.م.ج، 1985.
- جيليبسي (جوان): **ثورة الجزائر**، تر. عبد الرحمان صدقي أبو طالب، القاهرة، الدار المصرية للتأليف و الترجمة، 1966.

- حربي (محمد): **الثورة الجزائرية، سنوات المخاض**، تر. نجيب عياد و صالح المثلوثي، الجزائر، موفم للنشر، سلسلة صاد، 1994.
- الخطيب (أحمد): **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و أثرها الإصلاحي في الجزائر**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.
- دبوز (محمد علي): **أعلام الإصلاح في الجزائر**، ج. 1، الجزائر، 1974.
- (----------): **نهضة الجزائر الحديثة و ثورتها المباركة**، ج. 2، الجزائر، 1971.
- رابح (تركي): **الشيخ عبد الحميد بن باديس: فلسفته و جهوده في التربية و التعليم (1900-1940)**، الجزائر، الشركة الوطنية الجزائرية، 1969.
- (----------): **الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح و التربية في الجزائر**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط. 1، 1984.
- زوزو (عبد الحميد): **دور المهاجرين الجزائريين بـ فرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919-1939)**، الجزائر، ش.و.ن.ت، (بدون تاريخ).
- سطورا (بنيامين): **مصالي الحاج (1898-1974): رائد الوطنية الجزائرية**، تر. صادق علوي و مصطفى ماضي، الجزائر، دار القصبة، 1999.
- سعد الله (أبو القاسم): **الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930**، ج. 2، ط. 3، الجزائر، ش.و.ن.ت، 1983.
- (----------):**الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945**، ج. 3، ط. 3، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.
- صاري (جلالي): **بروز النخبة المثقفة الجزائرية (1850-1950)**، تر. عمر المعراجي، الجزائر، A.N.E.P، 2007.
- عباس (محمد): **ثوار عظماء**، الجزائر، مطبعة دحلب، 1991.
- العلوي (محمد-الخطيب): **مظاهر المقاومة الجزائرية (1830-1954)**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.
- فضلاء (محمد-الطاهر): **الطيب العقبي**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.
- قداش (محفوظ): **الأمير خالد: وثائق و شهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1987.
- قنان (جمال): **دراسات في المقاومة و الاستعمار**، الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، م.و.إ.ن،إ، 1998.
- (----------): **قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر**، الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994.
- مناصرية (يوسف): **الإتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919-1939**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988.
- مهساس (أحمد): **الحركة الثورية في الجزائر 1914-1954**، الجزائر، دار المعرفة.
- يحيى (جلال): **السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1959**، ط. 1، القاهرة، دار المعرفة، 1959.
- يوسفي (محمد): **الجزائر في ظل المسيرة النضالية: المنظمة الخاصة**، تقديم و تعريب محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002

ب/ بالفرنسية:

- AFIGBO and others: **The making of modern Africa**: The twentieth century, Vol. 2, Longman, L.T.D, 1986,
- AGERON (Charles-Robert): **L'Algérie algérienne de Napoléon III à De Gaulle**, Paris, Sindbad, 1980.
- (----------): **Les Algériens musulmans et la France**, T. 2, 1871-1919, Paris : P.U.F, 1968.
- (----------): **Histoire de L'Algérie contemporaine**, de l'insurrection de 1871 au déclenchement de la guerre de libération 1954, T. 2, 1è Ed, Paris, P.U.F, 1979.
- (----------): **Histoire de l'Algérie contemporaine**, Paris, P.U.F, 1964.
- (----------): **Histoire de l'Algérie contemporaine 1830-1979**, 7è Ed Paris, P.U.F, 1980- (Que sais-je?), n° 400.
- ANGELELLI (Jean-Paul): **L'Opinion Française et l'Algérie de 1930 à travers la presse et le livre**, Paris, Nanterre, S.n, 1972.
- (Anonyme): **La guerre d'Algérie par les documents**, In: S.H.A.T.T, Vincennes,1990.
- ARON (Robert): **Les Origines de la guerre d'Algérie**, Paris: Fayard, 1962.
- BASTIER (Jean): **Le droit colonial et la conversion au christianisme des arabes d'Algérie (1830-1962)**, Annales de l'Université des sciences sociales de Toulouse, 1990, pp. 33-104.
- BEGHOUL (Youcef): **Le Manifeste du peuple Algérien**: Les Amis du Manifeste et de la Liberté, Alger, Dahlab, 2007.
- BERGASSE (Henri): **Histoire de l'Assemblée des élections de 1789 aux élections de 1967**, Paris, Payot, 1967.
- BERQUE (Jacques): **Le Maghreb entre deux guerres (1918-1939**, Paris, Ed du Seuil 1962.
- BOUSHABA (Zouhir), **Etre Algérien hier, aujourd'hui et demain**, Alger, Ed. Mimouni, 1992.
- CERF-FERRIERE (R): **L'Assemblée consultative vue de mon banc**, Paris, E.F.A, 1974.
- CHARNAY (Jean-Paul): **La Vie musulmane en Algérie d'après la jurisprudence de la première moitié du XXè siècle**, Paris, P.U.F, 1965.
- CHEVALLIER (Jean-Jacques): **Histoire des institutions et des régimes politiques de la France de 1789 à 1958**, Paris, A.

Colin, 2001.
- COLLOT (Claude): **Les Institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830-1962)**, Paris: CN.R.S , Alger: O.P.U, 1987.
- DANAN (Yves-Maxime): **La vie politique à Alger de 1940 à 1944**, Librairie général de Droit et de Jurisprudence, Thèse de Doctorat de Sciences Politiques, Paris, 1963.
- DE LA GORCE (Paul-Marie): **L'Empire écartelé**, Denoel, 1988.
- DE SERIGNY (Alain): **Echos d'Alger**: **Le commencement de la fin**, T. 1, Paris, Presses de la cité, 1972.
- DJEBBAR (Abdelhamid): **La Question nationale et coloniale et le mouvement communiste**: le cas de l'Algérie: Le P.C.A et le mouvement nationaliste (1935-1956), (Thèse: 3è cycle: Sci, polit), Grenoble, S.n, 1975.
- DUBROSELLE (J-B): **Histoire diplomatique de 1919 à nos jours**, Paris, Ed. Dalloz, 1981.
- FAVROD (Charles-André): **Le F.L.N et l'Algérie**, Paris, Plon, 1962.
- HARBI (Mohamed): **Aux origines du F.L.N**: **Le populisme révolutionnaire en Algérie**, Paris, Bourgeois, 1975.
- JEANSON (Colette et Francis): **L'Algérie hors la loi**, Paris, Ed; Seuil, 1955.
- JURQUET (Jacques): **La Révolution nationale algérienne et le Parti Communiste français**, T. 2, 1920-1939, Paris, Ed . du centenaire, 1974.
- KADDACHE (Mahfoud): **Histoire du nationalisme algérien**: Question national et politique algérienne 1919-1951, T. I, Alger, S.N.E.D, 1980.
- (----------): **Histoire du nationalisme algérien**: Question national et politique algérienne 1919-1951, T. II, Alger, S.N.E.D, 1980.
- (----------): **La Vie politique à Alger de 1919 à 1939**, Alger, S.N.E.D, 1970.
- (----------): **L'EMIR KHALED**: Documents et témoignages pour servir à l'étude du nationalisme algérien, Alger, O.P.U, 1987.
- KADDACHE (Mahfoud)-GUENANECHE (Mohamed): **L'E.N.A 1926-1937**, Alger, O.P.U, 1984.

- (----------): **Le Parti du Peuple Algérien (1937-1939)**, Alger, O.P.U, 1985.
- KHARCHI (Djamal): **Colonisation et politique d'assimilation en Algérie 1830-1962**, Alger, Casbah, 2004.
- KOULAKSSIS (Ahmed): **Le Parti socialiste et l'Afrique du Nord de Jaurès à Blum**, Paris, A. Colin, 1961.
- LACHERAF (Mostefa): **L'Algérie, nation et société**, Paris, Maspéro, 1965.
- LACOUTURE (Jean): **Cinq hommes et la France**, Paris, Le Seuil, 1961.
- LERNER (Henri): **CATROUX**, Paris, Albin Michel, 1990.
- LE TOURNEAU (Roger): **Evolution politique de l'Afrique du nord musulmane: 1920-1961**, Paris, A .Colin, 1962.
- MARTIN (Claude): **Histoire de l'Algérie française 1830-1962**, Paris, Ed Aymon, 1963.
- MATHLOUTI (Salah): **Le "Messalisme" : Itinéraire politique et idiologique: 1926-1939**, Paris, université de Paris VIII, Vincennes, 1975, (Th. 3è cycle, Hist.).
- MAHBOUBI (Maàmar): **Les fraudes électorales en Algérie (1948-1951)**, D.E.S, Alger, 1969.
- MEHSAS (Ahmed): **Le Mouvement révolutionnaire en Algérie de la 1ère guerre mondiale à 1954**, Alger, Barkat, 1990.
- MERAD (Ali): **"IBN BADIS, Commentateur du Coran"**, Alger, S.N.E.D, 1971.
- (----------): **Le Réformisme musulman en Algérie de 1925 à 1940**: Essai d'histoire religieuse et sociale, Paris, La Haye, Mouton, 1967.
- NARON (Amar): **Ferhat Abbas: ou les chemins de la souveraineté**, Paris, Denoel, 1961.
- NOUSCHI (André): **La Naissance du nationalisme algérien: 1914- 1954**, 1è Ed. Paris, Ed, de Minuit, 1962.
- ORDIONI (Pierre): **Tout commence à Alger**, Paris, Stock, 1972.
- PERVILLE (Guy): **"De l'empire français à la décolonisation"**, Paris, Hachette, 1991.
- (----------): **"La Politique algérienne de la France (1830-1962)"**, In: Le Genre humain, Juger en Algérie 1944-1962, Paris, Le Seuil.

- (----------): **Paul Ramadier et le statut de l'Algérie**, Paris, 2007.
- PLANCHE (Jean-Louis): **Antifascisme et anticolonialisme à Alger à l'époque du Front Populaire et du Congrès Musulman 1934-1939**, Paris, s.n, 1980. Th. 3è cycle, Hist, Paris VII, 1980.
- (----------): **Sétif 1945: Histoire d'un massacre annoncé**, Paris, Perrin, 2006.
- SAVARY (Alain): **Nation algérienne et grandeur française**, Paris, Plon-Tribune Libre, 1960.
- STORA (Benjamin): **MESSALI HADJ (1898-1974)**: pionnier du nationalisme algérien, Alger, RAHMA, 1991.
- STORA (Benjamin)-DAOUD (ZAKYA): **FERHAT ABBAS, une autre Algérie**, Alger, Casbah, 1995.
- TALEB-BENDIAB (Abderrahim): **Le Congrès Musulman Algérien: 1935-1938**: première expérience d'un front national anti-colonialiste (Mém .D.E.S, Sci , Polit), Alger, S.n, 1973.
- VATIN (Jean-Claude): **L'Algérie politique, Histoire et société, Paris**, Presse de la F.N.S.P,
- VROLIK (F): **Mémoire sur l'évolution de la jeunesse musulmane d'Algérie de 1930 a 1937**, 1er mars 1937.
- WEIL (Patrick): **Le Statut des musulmans en Algérie coloniale: Une nationalité française dénaturée**, European University Institute, 2003.
- (----------): **Qu'est ce qu'un français? Histoire de la nationalité française depuis la révolution**, Paris, Grasset, 2002.
- WERNER, **Essai sur la règlementation de la nationalité dans le droit colonial français**, Thèse de doctorat en droit de l'université de Genève, Toulouse, Imp. Boisseau, 1936.

سادسا- وثائق إحصائية:

- **ALGERIE**: Recensement démographique quinquennal du 8 mars 1931, Statistique de la population algérienne, T. 1: principales agglomérations, septembre 1934, Alger, 1934.
- **ALGERIE**: Répertoire statistique des communes de l'Algérie, répartition par commune et par race ou nationalité de la population algérienne recensée le 8 mars 1936, Alger, 1937.

- **ALGERIE**: Statistique comparée des recensements quinquennaux de la population algérienne en 1936 et en 1931, Alger, 1937.
- Gouvernement Général de l'Algérie: **Annuaire statistique de l'Algérie**, Nouvelle série, Vol. 1, 1939-1947, Vol. 2, 1948-1949; Vol. 3, 1950; Vol. 4, 1951.
- Gouvernement Général de l'Algérie: **Résultats statistiques du dénombrement de la population** (31 octobre 1948).

سابعا- القواميس:

أ/ بالعربية

- الصديق (محمد-الصالح): **معجم أعلام المغرب العربي**، الجزائر، موفم للنشر، 2000.
- نويهض (عادل): **معجم أعلام الجزائر**: من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، بيروت، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف و الترجمة و النشر، 1983.
- **معجم مشاهير المغاربة**، تنسيق الشيخ أبوعمران، تقرير ناصر الدين سعيدوني، الجزائر، جامعة الجزائر، 1995.

ب/ بالفرنسية

- **Dictionnaire des ministres (1789-1989)**: Paris, Perrin, 1990.
- **Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958**, T. 1, Paris, La Documentation française, 1988.
- **Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958**, T. 2, Paris, La Documentation française, 1992.
- **Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958**, T. 3, Paris, La Documentation française, 1994.
- **Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958**, T. 4, Paris, La Documentation française, 2001.
- **Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958**, T. 5, Paris, La Documentation française, 2005.
- **Dictionnaire des parlementaires français 1940-1958**, T. 8, Paris, La Documentation française, 2005.
- **Dictionnaire des parlementaires français**: Notices biographiques sur les ministres députés et sénateurs français de 1889 à 1940, T. 3, Paris, P.U.F, 1963.
- **Dictionnaire des parlementaires français**: Notices biographiques sur les ministres députés et sénateurs français de 1889 à 1940, T. 4, Paris, P.U.F, 1966.

- **Dictionnaire des parlementaires français**: Notices biographiques sur les ministres députés et sénateurs français de 1889 à 1940, T. 5, Paris, P.U.F, 1968.
- **Dictionnaire des parlementaires français**: Notices biographiques sur les ministres députés et sénateurs français de 1889 à 1940, T. 6, Paris, P.U.F, 1970.
- **Dictionnaire des parlementaires français**: Notices biographiques sur les ministres députés et sénateurs français de 1889 à 1940, T. 7, Paris, P.U.F, 1972.
- **Dictionnaire des parlementaires français**: Notices biographiques sur les ministres députés et sénateurs français de 1889 à 1940, T. 8, Paris, P.U.F, 1997.
- **Dictionnaire Encyclopédique Larousse**, Paris, Lib. Larousse, 1979.

ثامنا- الرسائل و الأطروحات:

- حمزي (كمال): **القضية الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي 1935-1938** (من خلال الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية)، ماجستير، جامعة الجزائر، فيفري 2002.
- CHENNTOUF (Tayeb): **L'Assemblée algérienne: 1946-1956**, Th. 3è cycle, Lettres, Paris, 1969.
- EL-KOUAGHET (Messaoud): **Le Projet Blum-Violette et les réactions de l'opinion musulmane et principalement des Oulémas**, Mém. D.E.S, Histoire, Alger, 1976.
- MOUTON (Marie Renée): **L'Algérie devant le parlement français de 1935 à 1938,** mém. D.E.S, Hist, Grenoble, 1957.
- ODRY (Henri): **Le Problème algérien devant les assemblées françaises de novembre 1943 à novembre 1946**, T.E.R, Hist, Grenoble II, 1976.
- ROCHE (Danielle): **L'Algérie devant les constituantes 1945-1947**, Mém. Sci Polit, Aix-en-Provence, 1964.
- ROSSIGNOL (Pierre): **Les partis politiques musulmans en Algérie de leur origine au 1er novembre 1954**, Thèse de droit, Paris, Juin 1962.

تاسعا- الملتقيات:

- المركز الوطني للدراسات التاريخية: **الأمير خالد**، يوم دراسي حول الأمير خالد الجزائري بمناسبة الذكرى الخمسين لوفاته، 23 نوفمبر 1986، الجزائر، 1988.

-2 الدوريات:

أ/ بالعربية

- **الإقدام**: السنة الثانية، ع. 83، 16 جوان 1922.
- **البصائر**، السنة الأولى، عدد 24، 19 جوان 1936.
- **البصائر**، السنة الأولى، عدد 30، 31 جويلية .1936
- **البصائر**، السنة الثانية، ع 69، 28 مايو 1937.
- **البصائر**، السنة الثالثة، ع 85، ديسمبر 1937.
- **البصائر**، السنة الثالثة، ع 93، 31 ديسمبر 1937.
- **البصائر**، السنة الثالثة، ع 100، 18 فيفري 1938.
- **البصائر**، السنة السابعة، ع 768، 13 أوت 1951.
- **الشهاب**: عدد ديسمبر 1925.
- **الشهاب**: عدد جوان 1926.
- **الشهاب**: عدد مايو 1927.
- **الشهاب**: عدد أفريل 1934.
- **الشهاب**: عدد أكتوبر 1934.
- **الشهاب**: جويلية 1936.
- **الشهاب**: ملحق ج 4، م 12، جويلية 1936.
- **الشهاب**: ج 7، م 12، أكتوبر 1936.
- **الشهاب**: ج 8، م 12، نوفمبر 1936.
- **الشهاب**: ج 12، م 12، فيفري 1937.
- **الشهاب**: ج 9، م 13، نوفمبر 1937.
- **الشهاب**: عدد جوان-جويلية 1938.
- **الشهاب**: عدد أكتوبر 1938.
- **المغرب العربي**: السنة الثانية، ع 43، 4 مارس 1949.
- **المغرب العربي**: السنة الثانية، ع 24، 26 مارس 1948.
- **المنار**: السنة الأولى، ع. 6، 30 جويلية 1951.
- **المنار**: السنة الأولى، ع. 7، 15 أوت 1951.
- **المنار**: السنة الأولى، ع. 8، 31 أوت 1951.
- **المنار**: السنة الأولى، ع. 9، 5 أكتوبر 1951.

- **المنار**: ع 48، 6 فيفري 1953.

ب/ بالفرنسية:

- **Bulletin du Comité de L'Afrique Française**, n° 7, juillet 1912.
- **Bulletin du Comité de l'Afrique Française**, n° 5, mai 1924.

- **Bulletin du Comité de l'Afrique Française**, n° 10, octobre 1924.
- **Bulletin du Comité de l'Afrique Française**, n° 9, septembre 1925.
- **Bulletin du Comité de l'Afrique Française**, n° 10, octobre 1925.
- **Bulletin du Comité l'Afrique française**, n° 6, juin 1927.
- **Bulletin du Comité de l'Afrique Française**, n° 9, septembre 1927.
- **Bulletin du Comité de l'Afrique Française**, n° 11, novembre 1927.
- **Bulletin du Comité de l'Afrique Française**, n° 2, février 1928.
- **Bulletin du Comité de l'Afrique Française**, n° 5, mai 1929.
- **Bulletin du Comité l'Afrique française**, n° 11, novembre 1929.
- **Bulletin du Comité de l'Afrique Française**, n° 7, juillet 1933.
- **Bulletin du Comite de l'Afrique française**, n° 5, mai 1934.
- **Bulletin du Comité de l'Afrique Française**, n° 9, septembre 1934.
- **Bulletin du Comité de l'Afrique Française**, n° 10, octobre 1934.
- **Bulletin du Comité de l'Afrique Française**, n° 3, mars 1935.
- **Bulletin du Comité de l'Afrique Française**, n° 6, juin 1936.
- **Bulletin du Comité de l'Afrique Française**, n° 7, juillet 1936.
- **Bulletin du Comité de l'Afrique Française**, n° 8-9 aout-septembre 1936.
- **Bulletin du Comité de l'Afrique Française**, n° 11, novembre 1936.
- **Bulletin du comité de l'Afrique française**, n° 1, janvier 1937.
- **Bulletin du comité de l'Afrique française**, n° 2, février 1937.
- **Bulletin du comité de l'Afrique française**, n° 7, juillet 1937.
- **Bulletin du comité de l'Afrique française**, n° 8, aout 1937.
- **Bulletin du comité de l'Afrique française**, n° 10 octobre 1937
- **Bulletin du comité de l'Afrique française**, n° 12 décemb 1937
- **Bulletin du comité de l'Afrique française**, n° 1, janvier 1938
- **Cahiers de l'institut d'Histoire de la Presse et de l'Opinion**, n° 5, 1978.
- **La France Libre**: T. 5, n° 8, 15 avril 1944.
- **R.A.S.J.E.P**, Vol. IX, n° 4, décembre 1972.
- **R.A.S.J.E.P**, Vol. III, n° 1, mars 1971.

- **R.A.S.J.E.P**, Vol. XIV, n° 2, juin 1977.
- **Revue d'Histoire de la 2è Guerre Mondiale**, n° 93, janvier 1974, Paris, P.U.F.
- **Revue d'Histoire d'Outre-Mer**, T. LXXV, Paris 1988.
- **Revue d'Histoire Moderne et Contemporaine**, Vol. X, avril-juin 1963.
- **Revue Politique et Parlementaire**: T. 173, octobre-décembre 1937.
- **Revue Politique et Parlementaire**: janvier 1936.
- **L'Akhbar**, n° 24458, 24 mai 1921.
- **L'Algérie Libre**: 3è année, n° 29, 23 juillet 1951.
- **L'Algérie Libre**: 4è année, n° 43, 2 février 1952.
- **L'Algérie Libre**: 4è année, n° 54, 1e octobre 1952.
- **L'Algérie Libre**: 6è année, n° 92, 8 janvier 1954.
- **L'Algérie nouvelle**: 2è année, n° 4, 10 janvier 1928.
- **L'Algérie nouvelle**: 2è année, n° 5, 20 janvier 1928.
- **L'Algérie nouvelle**: 2è année, n° 7, 15 février 1928.
- **Alger républicain**: 11è année, n° 1516, 4 juin 1951.
- **Alger républicain**: 14è année, n° 2475, 5 juillet 1951.
- **Alger républicain**: 14è année, n° 2493, 26 juillet 1951.
- **Alger républicain**: 14è année, n° 2494, 27 juillet 1951.
- **Alger républicain**: 14è année, n° 2502, 5-6 aout 1951.
- **Alger républicain**: 14è année, n° 2504, 8 aout 1951.
- **Alger républicain**: 14è année, n° 2508, 12-13 aout 1951.
- **Alger républicain**: 14è année, n° 2514, 19-20 aout 1951.
- **Alger républicain**: 14è année, n° 2516, 22 aout 1951.
- **Alger républicain**: 14è année, n° 2517, 23 aout 1951.
- **Alger républicain**: 14è année, n° 2548, 28 septembre 1951.
- **Alger républicain**: 15è année, n° 2650, 25 janvier 1952.
- **Alger républicain**: 15è année, n° 2747, 21 mai 1952.
- **Alger républicain**: 15è année, n° 2748, 22 mai 1952.
- **Alger Socialiste**: 7è année, n° 695, 13 février 1937.
- **Attakadoum**: 1è année, n° 8, 15 aout 1923.
- **Attakadoum**: 9è année, n° 147, 15-20 avril 1931.
- **L'Avenir Algérien**: 1è année, n° 68, 29 avril 1920.
- **L'Avenir Algérien**: 1è année, n° 70, 13 mai 1920.
- **La Défense:** 2è année, n° 66, 18 juillet 1935.
- **La Défense:** 3è année, n° 88, 3 janvier 1936.

- **La Défense:** 3è année, n° 105, 15 mai 1936.
- **La Défense:** 3è année, n° 107, 22 mai 1936.
- **La Défense:** 3è année, n° 109, 12 juin 1936.
- **La Défense:** 3è année, n° 109, 12 juin 1936.
- **La Défense:** 3è année, n° 111, 26 juin 1936.
- **La Défense**: 3è année, n° 125, 9 septembre 1936.
- **La Défense**: 3è année, n° 127, 25 septembre 1936.
- **La Défense**: 3è année, n° 128, 2 octobre 1936.
- **La Défense**: 4è année, n° 139, 29 janvier 1937.
- **La Défense**: 4è année, n° 144, 5 mars 1937.
- **La Défense**: 4è année, n° 151, 16 avril 1937.
- **La Défense**: 5è année, n° 200, 16 février 1938.
- **La Défense**: 5è année, n° 203, 10 mars 1938.
- **La Défense**: 5è année, n° 204, 19 mars 1938.
- **La Défense**: 5è année, n° 159, 30 mars 1938.
- **La Défense**: 5è année, n° 211, 4 mai 1938.
- **Demain le Travailleur**, 5è année, n° 393, 14 juillet 1928.
- **Demain le Travailleur**, 5è année, n° 485, 19 avril 1930.
- **Demain le Travailleur**, 5è année, n° 487, 3 mai 1930.
- **La Dépêche algérienne:** 35è année, n° 12305, 13 avril 1919.
- **La Dépêche algérienne:** 38è année, n° 13400, 19 avril 1922.
- **La Dépêche algérienne:** 38è année, n° 13402, 21 avril 1922.
- **La Dépêche algérienne:** 38è année, n° 13404, 23 avril 1922.
- **La Dépêche algérienne:** 51è année, n° 17837, 6 mars 1935.
- **La Dépêche algérienne:** 52è année, n° 18354, 4 aout 1936.
- **La Dépêche algérienne:** 54è année, n° 18908, 9 février 1938.
- **La Dépêche algérienne:** 54è année, n° 18923, 24 février 1938.
- **La Dépêche de Constantine** 30è année n° 9033, 29 juillet 1937
- **La Dépêche de Constantine** 30è année, n° 9045, 13 aout 1937
- **La Dépêche quotidienne**: 3è année, n° 603, 7 aout 1951.
- **L'Echo d'Alger**: 9è année, n° 2986, 28 mai 1920.
- **L'Echo d'Alger**: 9è année, n° 2987, 29 mai 1920.
- **L'Echo d'Alger**: 9è année, n° 2988, 30 mai 1920.
- **L'Echo d'Alger**: 9è année, n° 3021, 2 juillet 1920.
- **L'Echo d'Alger**: 9è année, n° 3042, 23 juillet 1920.
- **L'Echo d'Alger**: 10è année, n° 4460, 24 décembre 1921.
- **L'Echo d'Alger**: 11è année, n° 4645, 27 juin 1922.
- **L'Echo d'Alger**: 14è année, n° 5711, 28 mai 1925.
- **L'Echo d'Alger**: 18è année, n° 7088, 5 mars 1929.

- **L'Echo d'Alger**: 19è année, n° 7682, 21 octobre 1930.
- **L'Echo d'Alger**: 24è année, n° 9001, 28 mars 1935.
- **L'Echo d'Alger**: 25è année, n° 9409, 9 mai 1936.
- **L'Echo d'Alger**: 25è année, n° 9335, 25 février 1936.
- **L'Echo d'Alger**: 25è année, n° 9421, 21 mai 1936.
- **L'Echo d'Alger**: 25è année, n° 9429, 29 mai 1936.
- **L'Echo d'Alger**: 25è année, n° 9438, 7 juin 1936.
- **L'Echo d'Alger**: 25è année, n° 9472, 20 juillet 1936.
- **L'Echo d'Alger**: 26è année, n° 9649, 4 janvier 1937.
- **L'Echo d'Alger**: 26è année, n° 9651, 6 janvier 1937.
- **L'Echo d'Alger**: 26è année, n° 9652, 7 janvier 1937.
- **L'Echo d'Alger**: 26è année, n° 9656, 11 janvier 1937.
- **L'Echo d'Alger**: 26è année, n° 9657, 12 janvier 1937.
- **L'Echo d'Alger**: 26è année, n° 9706, 2 mars 1937.
- **L'Echo d'Alger**: 26è année, n° 9837, 12 juillet 1937.
- **L'Echo d'Alger**: 26è année, n° 9887, 31 aout 1937.
- **L'Echo d'Alger**: 26è année, n° 9910, 23 septembre 1937.
- **L'Echo d'Alger**: 26è année, n° 9918, 1e octobre 1937.
- **L'Echo d'Alger**: 26è année, n° 9924, 7 octobre 1937.
- **L'Echo d'Alger**: 26è année, n° 9977, 29 novembre 1937.
- **L'Echo d'Alger**: 32è année, n° 12145, 13 décembre 1943.
- **L'Echo d'Alger**: 37è année, n° 13521, 18 mars 1948.
- **L'Echo d'Alger**: 39è année, n° 14218, 11-12 juin 1950.
- **L'Echo d'Alger**: 40è année, n° 14576, 4 aout 1951.
- **Egalité**: 1è année, n° 9, 10 novembre 1944.
- **Egalité**: 1è année, n° 10, 17 novembre 1944.
- **Egalité**: 1è année, n° 11, 24 novembre 1944.
- **Egalité**: 1è année, n° 12, 1er décembre 1944.
- **Egalité**: 2è année, n° 18, 12 janvier 1945.
- **Egalité**: 3è année, n° 49, 15 novembre 1946.
- **Egalité**: 4è année, n° 93, 5 septembre 1947.
- **Egalité**: 4è année, n° 98, 10 octobre 1947.
- **Egalité**: 4è année, n° 103, 21 novembre 1947.
- **L'Entente franco-musulmane**, 1è année, n° 8, 31 octobre 1935.
- **L'Entente franco-musulmane**, 1è année, n° 9, 7 novembr 1935
- **L'Entente franco-musulmane**, 1è année, n° 12, 28 novem 1935
- **L'Entente franco-musulmane**, 2è année, n° 23, 12 février 1936.
- **L'Entente franco-musulmane**, 2è année, n° 25, 27 février 1936.
- **L'Entente franco-musulmane**: 2è année, n° 37, 21 mai 1936.

- **L'Entente franco-musulmane**: 2è année, n° 38, 28 mai 1936.
- **L'Entente franco-musulmane**: 2è année, n° 40, 11 juin 1936.
- **L'Entente franco-musulmane**: 3è année n° 64,16 décemb 1937
- **L'Entente franco-musulmane**: 4è année, n° 74, 23 février 1938.
- **L'Entente franco-musulmane**: 4è année, n° 76, 7 mars 1938.
- **L'Entente franco-musulmane**: 4è année, n° 80, 6 avril 1938.
- **L'Entente franco-musulmane**: 4è année, n° 81, 17 avril 1938.
- **L'Entente franco-musulmane**: 4è année, n° 82, 27 avril 1938.
- **L'Entente franco-musulmane**: 4è année, n° 83, 4 mai 1938.
- **Le Figaro Le**: n° 5180, 17 juin 1930.
- **Fraternité**: 23 avril 1944.
- **Fraternité**: 26 avril 1944.
- **Fraternité**: n° 19, 30 novembre 1944.
- **L'Humanité**: 21è année, n° 7321, 3 juillet 1924.
- **L'Humanité**: 21è année, n° 7331, 14 juillet 1924.
- **L'Humanité**: 21è année, n° 7336, 19 juillet 1924.
- **L'Humanité**: 21è année, n° 7399, 30 septembre 1924.
- **L'Humanité**: 27è année, n° 8922, 30 janvier 1930.
- **L'Humanité**: 34è année, n° 13909, 15 janvier 1937.
- **L'Ikdam**: 1è année, n° 1, 7 mars 1919.
- **L'Ikdam**: 1è année, n° 5, 5 avril 1919.
- **L'Ikdam**: 6è année, n° 15, 21-28 juin 1919.
- **L'Ikdam**: 6è année, n° 35, 4-11-18 décembre 1919.
- **L'Ikdam**: 7è année, n° 37-38, 12-19 mars 1920.
- **L'Ikdam**: 7è année, n° 41-42, 9-16 avril 1920.
- **L'Ikdam**: 7è année, n° 43-44, 23-30 avril 1920.
- **L'Ikdam**: 7è année, n° 69, 7-14 mai 1920.
- **L'Ikdam**: 7è année, n° 2, 17 septembre 1920.
- **L'Ikdam**: 8è année, n° 21, 28 janvier 1921.
- **L'Ikdam**: 8è année, n° 29, 29 avril 1921.
- **L'Ikdam**: 8è année, n° 30, 6 mai 1921.
- **L'Ikdam**: 8è année, n° 47, 7 octobre 1921.
- **L'Ikdam**: 8è année, n° 44, 26 aout 1921.
- **L'Ikdam**: 8è année, n° 76, 28 avril 1922.
- **L'Ikdam**: 8è année, n° 77, 5 mai 1922.
- **L'Ikdam**: 8è année, n° 90, 4 aout 1922.
- **L'Ikdam**: 8è année, n° 91, 11 aout 1922.
- **L'Ikdam**: 8è année, n° 13, 29 décembre 1922.
- **La Justice:** 2è année, n° 7, 1er janvier 1935.

- **La Justice:** 2è année, n° 12, 18 mars 1935.
- **La Justice:** 3è année, n° 42, 15 juin 1936.
- **La Justice:** 3è année, n° 43, 26 juin 1936.
- **La Justice:** 3è année, n° 45, 1er aout 1936.
- **La Justice:** 3è année, n° 54, 15 décembre 1936.
- **La Justice:** 4è année, n° 56, 20 janvier 1937.
- **La Justice:** 4è année, n° 68, 17 juillet 1937.
- **La Justice:** 4è année, n° 74, 14 octobre 1937.
- **La Justice:** 5è année, n° 83, 7 mars 1938.
- **La Justice:** 5è année, n° 84, 16 mars 1938.
- **Liberté**: 1è année, n° 25, 6 décembre 1943.
- **Liberté**: 1è année, n° 1, 1e juillet 1943.
- **Liberté**: 1è année, n° 2, 8 juillet 1943.
- **Liberté**: 2è année, n° 30, 20 janvier 1944.
- **Liberté**: 2è année, n° 70, 26 octobre 1944.
- **Liberté**: 9è année, n° 419, 21 juin 1951.
- **Liberté**: 9è année, n° 420, 28 juin 1951.
- **Liberté**: 9è année, n° 422, 12 juillet 1951.
- **Liberté**: 9è année, n° 425, 2 aout 1951.
- **Liberté**: 9è année, n° 426, 9 aout 1951.
- **Liberté**: 9è année, n° 427, 16 aout 1951.
- **Liberté**: 9è année, n° 429, 30 aout 1951.
- **Liberté**: 9è année, n° 431, 13 septembre 1951.
- **Liberté**: 9è année, n° 433, 27 septembre 1951.
- **Liberté**: 9è année, n° 434, 4 octobre 1951.
- **Liberté**: 9è année, n° 435, 11 octobre 1951.
- **Liberté**: 11è année, n° 577, 21 mai 1953.
- **La Lutte Sociale:** n° 39, 1-15 décembre 1935.
- **La Lutte Sociale:** n° 44, 15-29 février 1936.
- **La Lutte Sociale:** n° 52, 15-30 juin 1936.
- **La Lutte Sociale:** n° 55, 7 aout 1936.
- **La Lutte Sociale:** n° 73, 1er mai 1937.
- **La Lutte Sociale:** n° 78, 13 juillet 1937.
- **La Lutte Sociale:** n° 90, 13 janvier 1938.
- **Le Monde**: 8è année, n° 2086, 20 juin 1951.
- **Le Monde**: 8è année, n° 2086, 10 octobre 1951.
- **Le Monde**: 8è année, n° 2091, 16 octobre 1951.
- **Le Monde**: 8è année, n° 2092, 17 octobre 1951.
- **Le Monde Diplomatique**: n° 454, janvier 1992.

- **La Nation algérienne**: n° 8, 10 décembre 1953.
- **L'œuvre**, n° 7622, 13 aout 1936.
- **L'œuvre**, n° 7777, 15 janvier 1937.
- **L'œuvre**, n° 7793, 31 janvier 1937.
- **Oran Républicain**: 2è année, n° 43, 14 mars 1937.
- **Oran Républicain**: 1è année, n° 141, 11 juillet 1937.
- **Oran Républicain**: 1è année, n° 144, 14 juillet 1937.
- **Oran Républicain**: 2è année, n° 171, 22 aout 1937.
- **Oran Républicain**: 2è année, n° 179, 1er septembre 1937.
- **Oran Républicain**: 3è année, n° 330, 31 janvier 1938.
- **Oran Républicain**: 3è année, n° 332, 2 février 1938.
- **Oran Républicain**: 7è année, n° 1498, 19 décembre 1942.
- **Oran Républicain**: 7è année, n° 1501, 23 décembre 1942.
- **Oran Républicain**: 8è année, n° 1514, 8 janvier 1943.
- **Oran Républicain**: 8è année, n° 1677, 8 aout 1943.
- **Oran Républicain**: 8è année, n° 1712, 24 septembre 1943.
- **Oran Républicain**: 8è année, n° 1730, 17 octobre 1943.
- **El Ouma**: n° 7, septembre 1931.
- **El Ouma**: n° 35, décembre 1935.
- **El Ouma**: n° 38, janvier-février 1936.
- **El Ouma**: n° 40, mai-juin 1936.
- **El Ouma:** n° 41, juillet-aout 1936.
- **El Ouma**: n° 42, septembre-octobre 1936.
- **El Ouma**: n° 46, Edition spéciale, février 1937.
- **El Ouma**: n° 58, janvier 1937.
- **El Ouma**: n° 64, décembre 1937.
- **El Ouma**, n° 66, avril 1938.
- **El Ouma**, n° 68, aout 1938.
- **Le Paria**, 3è année, n° 27,
- **Le Républicain:** n° 1098, 10 juillet 1931.
- **La République algérienne**: 5è année, n° 117, 12 mars 1948.
- **La République algérienne**: 5è année, n° 118, 19 mars 1948.
- **La République algérienne**: 5è année, n° 121, 8 avril 1948.
- **La République algérienne**: 5è année, n° 122, 16 avril 1948.
- **La République algérienne**: 8è année, n° 266, 15 février 1951.
- **La République algérienne**: 8è année, n° 262, 29 1951.
- **La République algérienne**: 8è année, n° 279, 21 septembre 1951.

- **La République algérienne**: 8è année, n° 272, 28 septembre 1951.
- **La République algérienne**: 8è année, n° 281, 19 octobre 1951.
- **La République algérienne**: 8è année, n° 279, 9 novembre 1951
- **La République algérienne**: 8è année n° 283 16 novembre 1951
- **La République algérienne**: 9è année, n° 290, 25 janvier 1952.
- **Le Populaire:** n° 2560, 29 avril 1930.
- **Le Populaire:** n° 5137, 6 mars 1937.
- **Le Populaire:** n° 5266, 16 juillet 1937.
- **Le Populaire:** n° 5320, 1e janvier 1938.
- **Le Populaire:** n° 957, 2 aout 1947.
- **Le Temps**: 60è année, n° 18547, 6 mars 1920.
- **Le Temps**: 65è année, n° 7585, 18 septembre 1925.
- **Le Temps**: 75è année, n° 27585, 17 mars 1935.
- **Le Temps**: 75è année, n° 26865, 23 mars 1935.
- **Le Temps**: 75è année n,° 26866, 24 mars 1935.
- **Le Temps**: 76è année, n° 27350, 24 juillet 1936.
- **Le Temps**: 76è année, n° 27366, 9 aout 1936.
- **Le Temps**: 76è année, n° 27428, 10 octobre 1936.
- **Le Temps**: 77è année, n° 27512, 1e janvier 1937.
- **Le Temps**: 77è année, n° 27516, 7 janvier 1937.
- **Le Temps**: 77è année, n° 27518, 9 janvier 1937.
- **Le Temps**: 77è année, n° 27523, 14 janvier 1937.
- **Le Temps**: 77è année, n° 27540, 31 janvier 1937.
- **Le Temps**: 77è année, n° 27511, 1e janvier 1937.
- **Le Temps**: 78è année, n° 27935, 5 mars 1938.
- **Le Temps**: 78è année, n° 27938, 8 mars 1938.
- **Le Temps**: 78è année, n° 27941, 11 mars 1938.
- **Le Temps**: 78è année, n° 27942, 12 mars 1938.
- **La Tribune indigène algérienne:** 1è année, n° 2, 25 novembre 1927.
- **La Voix indigène**, 3è année, n° 91, 23 janvier 1930.
- **La Voix indigène**, 3è année, n° 95, 27 février 1930.
- **La Voix indigène**, 3è année, n° 115, 31 juillet 1930.
- **La Voix indigène**, 6è année, n° n° 205-211, juin-juillet 1933.
- **La Voix des humbles**: 9è année, n° 90, aout 1930.
- **La Voix des humbles**: 9è année, n° 90, aout 1930.
- **La Voix des humbles**: 9è année, n° 91, septembre 1930.
- **La Voix des humbles**: 10è année, n° 100, juin 1931.

- **La Voix des humbles**: 10è année, n° 105, novembre 1931.
- **La Voix des humbles**: 13è année, n° 151, 15 novembre 1934.
- **La Voix des humbles**: 14è année, n° 252, 15 janvier-1è février 1935.
- **La Voix des humbles**: 14è année, n° 155, avril 1935.
- **La Voix des humbles**: 14è année, n° 157, juin 1935.
- **La Voix des humbles**: 14è année, n° 158, juillet 1935.
- **La Voix des humbles**: 14è année, n° 159, aout 1935.
- **La Voix des humbles**: 14è année, n° 161, octobre 1935.
- **La Voix des humbles**: 15è année, n° 170, juillet 1936.
- **La Voix des humbles**, 15è année, **n°** 171, aout 1936.
- **La Voix des humbles**, 16è année, **n°** 184, novembre 1937.

فهرس الموضوعات

مقدمة 1

فصل تمهيدي: وضع الجزائريين في منظور إدارة الاحتلال قبل 1919:..... 7

1ـ الحالة القانونية و الإدارية و السياسية للجزائريين..... 8

2ـ قانون الأهالي 1881 17

3ـ مطالبة الجزائريين بالمساواة 22

الباب الأول: القضية الجزائرية و البرلمان الفرنسي على عهد حكومة "الكتلة الوطنية": بين الإصلاح و الاندماج..... 31

الفصل الأول: النضال السياسي للجزائريين في العشرينيات:.....32

1- الإصلاحيون و قضية القانون الخاص 34

2- الإندماجيون و قضية المساواة 64

الفصل الثاني: القضية الجزائرية و البرلمان الفرنسي خلال العشرينيات..... 73

1ـ تمثيل الجزائر في البرلمان الفرنسي 75

2ـ تقرير ماريس موتي 1 مارس 1918 82

3ـ قانون 4 فيفري 1919 89

4ـ اقتراح قانون فيولت لـ 3 جويلية 1931 102

الباب الثاني: القضية الجزائرية و البرلمان الفرنسي على عهد حكومة "الجبهة الشعبية": بين المساواة و الاندماج:.....123

الفصل الأول: النضال السياسي للجزائريين خلال الثلاثينيات.....124

1- المؤتمر الإسلامي الجزائري و مسألة التمثيل النيابي للجزائريين 126

2- النجم الشمال الإفريقي و مسألة البرلمان الجزائري 153

الفصل الثاني: القضية الجزائرية و البرلمان الفرنسي خلال الثلاثينيات.....173

1 – تمثيل الجزائر في البرلمان الفرنسي 174

2 – المناقشات البرلمانية 183

3 – مشروع بلوم-فيولت 30 ديسمبر 1936 213

الباب الثالث: القضية الجزائرية و البرلمان الفرنسي على عهد حكومة "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني": بين التحرر و الاندماج 241

الفصل الأول: النضال السياسي للجزائريين خلال الحرب العالمية الثانية.....242

1- مذكرة 20 ديسمبر 1942 249

2- مذكرة 22 ديسمبر 1942 251

3- بيان الشعب الجزائري 254

4- ملحق البيان 263

الفصل الثاني: القضية الجزائرية و البرلمان الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية...272

1- خطاب دي غول بـ قسنطينة لـ 12 ديسمبر 1943 283

2- أمرية 7 مارس 1944 294

الباب الرابع: القضية الجزائرية و البرلمان الفرنسي على عهد حكومة "تجمع اليسار": بين الوطنية و الاندماج.....309

الفصل الأول: النضال السياسي للجزائريين بعد الحرب العالمية الثانية.....310

1- حركة الانتصار للحريات الديمقراطية و قضية المجلس التأسيسي الجزائري..... 312

2- الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و قضية الدستور الجزائري 315

3- ممثلو الجزائر في البرلمان الفرنسي 317

4- الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها 325

الفصل الثاني: القضية الجزائرية و البرلمان الفرنسي بعد الحرب العالمية الثانية.... 349

1- وضع الجزائر وفق دستور الجمهورية الرابعة لـ 27 أكتوبر 1946 350

2- تمثيل الجزائر في البرلمان الفرنسي 351

3- القانون العضوي لـ الجزائر لـ 20 سبتمبر 1947 359

خاتمة..... 396

الملاحق 404

بيبليوغرافية 480

فهرس الموضوعات 532